











# المحاضرة

إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ  
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ . قُلْ

يونيو  
١٩٦٩

السنة التاسعة والأربعون

العدد  
السادس





# المحكمة

إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ  
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ . قَارِعٌ .

يونيو  
١٩٦٩

السنة التاسعة والأربعون

العدد  
السادس



# عقوبة السرقة بين الشريعة والقانون

الأستاذ الدكتور محمد أحمد زكريا  
وكيل نيابة مصر الجديدة

العقوبة هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة عند مخالفة أمر الشارع ، والمقصود بالعقوبة اصلاح حال البشر وحمايتهم من المفسد وانقاذهم من الجهالة ومنعهم من الضلالة . فالعقاب مقرر لاصلاح حال الجماعة وصيانة نظامها وصيانة الافراد . ولقد شرع الله لنا هذه الاحكام وامرنا بها ، وهو الذي لا تضره مصيبة عاص ولو عصاه اهل الارض جميعا ، ولا تنفعه طاعة مطيع وله اطاعة اهل الارض جميعا .

## ـ طبيعة عقوبة السرقة طبقا لنظرية الشريعة في العقاب :

ان الاصول التي تقوم عليها العقوبة في الشريعة ترجع الى اصلين عامين : فبعضها يهم محاربة الجريمة ويهمل شخصية المجرم ، والبعض الآخر يعنى بشخصية المجرم ولا يهمل محاربة الجريمة . فالاصول التي تعنى بمحاربة الجريمة الغرض منها حماية الجماعة من الاجرام ، أما الاصول التي تعنى بشخصية المجرم فالتغرض منها اصلاحه ، ولا شك في أن بين هذين المبدأين تضاربا ظاهريا ، لان حماية الجماعة من المجرم قد تقتضى التهاون في شأن المجرم ، كما أن العناية بشأن المجرم قد تؤدي الى عدم الانصباب على حماية الجماعة .

ولقد قامت نظرية العقوبة في الشريعة على الجمع بين هذين المبدأين ، بطريقة تزيد تناقضهما الظاهر ، وتأخذ بحماية المجتمع من الاجرام في كل الاحوال والعناية بشخص المجرم في معظم الاحوال .

ولقد نشأ من الجمع بين هذين المبدأين على هذه الصورة أن أصبح لكل مبدأ مجال ينطبق فيه ومدى ينتهى اليه .

وتنقسم هذه الجرائم الى قسمين :

**القسم الاول :** الجرائم الماسة بكيان المجتمع وهى التي تمس كيان المجتمع بطريقة واضحة ، وهى نوعان :

**النوع الاول :** وهى الجرائم الماسة بكيان المجتمع وتشمل جرائم الزنا والسرقة والقتل والشرف والردة والبهى ، وقد اتجهت الشريعة في جرائم الحدود هذه الى حماية المجتمع من الجريمة ، وأهملت شأن المجرم اجمالا تاما ، فشدت العقوبة ولم تجعل للقاضي أو لولى الامر سلطات على العقوبة .

**النوع الثانى :** وهى الجرائم الماسة بكيان المجتمع فتشمل جرائم القصاص والدية ، وهى جرائم القتل والجرح العدية أو التي تقع بطريق الخطأ ، وقد وضعت الشريعة لهذه الجرائم عقوبتين هما القصاص أو الدية في حالة العمد والدية في حالة

أخطأ ، وحرمت على القاضي أن ينقص من هذين العفوئين أو يزيد فيهما أو يستبدل  
بهما غيرهما . كما حرمت على ولي الأمر أن يغير من الجريمة أو العقوبة .

ولقد قصد بهذه الجرائم الواردة بهذين النوعين مصلحة المجتمع وتعليلتها على  
مصلحة الفرد .

**القسم الثاني :** وهي الجرائم التي لا تدخل تحت القسم الاول ، أى الجرائم التي  
تعاقب عليها الشريعة بعقوبات تعزيرية وهي ثلاثة أنواع : (١) جرائم انتعازير  
الاصلية وهي كل جريمة ليست من جرائم الحدود أو من جرائم القصاص أو الغدفة .  
(٢) جرائم الحدود التي لا يعاقب عليها بعقوبة مقدرة وهي جرائم الحدود غير التسامة  
وجرائم الحدود التي يدرأ فيها الحسد (٣) جرائم القصاص والدية التي يعاقب عليها  
بعقوبة غير مقدرة وهي الجرائم التي لا قصاص فيها ولا دية . وهذه الجرائم ليست  
فى خطورة القسم الاول ، فهي تترك الحرية للقاضي فى اختيار العقوبة الملائمة من  
مجموعة العقوبات . كما تترك له مقدار العقوبة اللازمة من بين مجموعة العقوبات ،  
وتقدير ظروف الجريمة وظروف المجرم .

وفى هذا القسم تطبق نظرية العقوبة منفردة ومجمعة ، فإذا كانت ظروف  
المجرم تقتضى التخفيف ، روعى فى تقدير العقوبة واختيار نوعها شخصية الجاني ،  
وإذا كانت ظروف الجاني تقتضى التشديد ، روعى فى تقدير العقوبة حماية الجماعة ،  
وإذا كانت ظروف الجريمة تقتضى التشديد وظروف الجاني تتطلب التخفيف روعى  
بقدر الامكان فى اختيار العقوبة وتقديرها أن نحصى الجماعة من الاجرام وأن تلاثم  
شخصية المجرم .

### العقوبة فى القانون :

والعقوبة فى القانون ايلام وتاديب لمن توقع عليه ، ويتحقق التاديب والايلام  
عن طريق المساس بحقوق معينة لمن يحكم عليه بها ، وتتنوع هذه الحقوق التي  
يتصور أن تمس بها العقوبة فقد تمس الحق فى الحياة فتسلبه المحكوم عليه وتأخذ  
صورة الاعدام ، وقد تمس الحق فى الحرية فتحرم المحكوم عليه حريته كلها وهي  
صورة العقوبات السالبة للحرية كالاسغال الشاقة والسجن والحبس ، أو تقتصر على  
فرض قيد يعد من حرية المحكوم عليه ، مثل عقوبة مراقبة الشرطة .

والغرض من هذا الايلام هو إلحاق شر بالمحكوم عليه يكافئ الشر الذى أنزله  
بالمجتمع وبالجاني عليه حين ارتكب جريمته ، كما أن العقوبة فى نظر اشرار وسيلة  
لاصلاح المحكوم عليه بعد أن ثبت خروجه عن السلوك الذى يفرضه القانون عليه .  
كما أن الجريمة اعتداء على المجتمع واضرار بحقوقه . والجريمة بارتكابها ينشئ خطر  
تكرارها ، وهذا الخطر الذى يهدد المجتمع يتطلب دفعه والوقاية منه ، والعقوبة هي  
وسيلة المجتمع لكى يدافع عن حقوقه ومصالحه ضد هذا الخطر .

وخطر تكرار الجريمة له مصدران : **فالمصدر الاول** هو أن من ارتكب الجريمة  
قد تقريه الزايات على أن يعيد ارتكابها وتستهدف العقوبة منع المجرم من العودة الى  
الاجرام ، وهذه الوقاية يطلق عليها تعبير الردع الفردي . أما الردع الجماعى فهدفه  
جمهور اناس الذين يسمعون بهذه الجريمة ، الذين قد يتأثر ضعاف الارادة منهم  
بما حققه الجاني من مزايا ، والعقوبة تستهدف وقاية المجتمع من هذا الخطر بتحذير  
الناس من تقليد الجاني .



## كيف يتم اختيار العقوبات ؟ :

يجب على الشارع ألا يعترف بعقوبة تجرح الشعور العام ، لأن مثل هذه الجريمة لا تحقق الهدف الادبي الذي يستهدفه العقاب . ويتعين على الشارع أن يجتهد في تحديد فكرة الشعور العام ، مسترشداً بالافتكار والعقائد السائدة في مجتمعه ، فلا يتصور أن يعترف تشريع حديث بعقوبة القتل بتقطيع الاوصال أو بعقوبة الجلد العلني .

كما ينبغي أن يتم اختيار العقوبات بحيث تصادف مجالا في كل مجرم ، وهذه العقوبات يعترف الشارع المصري بها في أغلبها . فهي تتوافر مثلاً في الاعدام وفي العقوبات السالبة للحرية ، الا أنه يوجد بعض العقوبات التي يقرها التشريع المصري لا يمكن توقيعها على كل مجرم ، مثل عقوبة العزل من الوظائف الاميرية . الا أنه عما يبرر وجود هذه العقوبة أن فطاع الموظفين العاملين أو من في حكمهم طائفة كبيرة بحيث يغلب أن تصادف هذه العقوبة مجالا عندما يراد تطبيق نص اقسامون على موظف عام .

كما أن الشارع لا يعترف بغير العقوبات التي تقبل التدرج والتجزئة . حتى يستطيع تحديد مقدارها بحيث تتناسب مع الظروف الخاصة بالماله التي يراد التقرير من أجلها . وهذا الشرط متوافر في العقوبات السالبة للحرية المؤقتة ، وفي عقوبة الخرامة ، ونقد نص الشارع المصري على معاقبة السارق بالحبس مدة لا تزيد على سنتين في المادة ٣١٨ فإذا كان هناك ظروف مشددة مثل الليل أو اسرقة من مسكن أو أحد ملحقاته فإن العقوبة هي الحبس مع الشغل ، وتعتبر هذه السرقة جنائية معاقب عليها بالسجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية في الاحوال المنصوص عليها بالواد ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٦ مكرر ١ ، ٣١٦ مكرر ثانياً ، بل لقد صدر قراراً جمهورياً باعتبار جنائية السرقة المنصوص عليها في المواد الاخيرة من اختصاص محكمة أمن الدولة ، الا ان عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدية لا يتوافر فيها شرط التدرج والتجزئة ، كما أن الشارع يقرر بالعقوبات التي يمكن أن يوقف تنفيذها على من قضى عليه بها اذا اتضح أنه لا يستحقها أو اذا أريد العفو عنه .

## عقوبة السرقة في الشريعة :

تعاقب الشريعة الاسلامية على السرقة بالقطع لقوله تعالى : « والسارق وإن سارقاً فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » ( المائدة ٣٨ ) . ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن نفض أيديهما يدخل تحته اليد والرجل ، فإذا سرق السارق أول مرة قطعت يده اليمنى ، فإذا عاد للسرقة ثانية قطعت رجله اليسرى ، وتقطع اليد من مفصل الكف ، وتقطع الرجل من مفصل الكعب ، وكان على رضى الله عنه يقطعها من نصف القدم من معبد الشراك ليندع للسارق غيب يمشى عليه .

وعلة فرض عقوبة القطع للسرقة أن السارق حينما يفكر في اسرقة انما يفكر في أن يزيد كسبه بنكسب غيره ، فهو يستصغر ما يكسبه عن طريق الحلال ويريد أن ينمي ثروته عن طريق الحرام . وهو لا يكتفي بشمرة عمله بل يطمح في ثمرة عمل غيره . فالدافع الذي يجعل المجرم يرتكب فعل السرقة هو اعتبارات زيادة الكسب والثرء .

والشريعة الإسلامية بمقريرها عفوية القطع دفعت العوامل النفسية التي تدعو لارتكاب الجريمة بعوامل نفسية مضادة تصرف عن جريمته السرقة . فإذا تقلبت العوامل النفسية التي تدعو الى ارتكاب الجريمة ، وارتكب الانسان الجريمة مرة ، كان في العوبة والمراة والمهانة التي تصيبه منها ما يغلب العوامل النفسية الصارفة فلا يعود الى الجريمة مرة أخرى .

ولقد كان الحجاز قبل أن يطبق الشريعة الإسلامية بين أسوأ بلاد العالم ، فكان المسافر لا يأمن على نفسه أو عياله ، بل أن المقيم فيها كان يتعرض للصوص وقطاع الطرق ، فلما طبقت الشريعة الإسلامية أصبح الحجاز من خير بلاد العالم كله ، فالمسافر والمقيم يترك الاموال على الطرقات دون حراسة فلا تجد من يسرقها أو يزيلها من مكانها على الطريق حتى تأتي الشرطة فتسلمها الى حيث يقيم صاحبها .

#### عقوبة السرقة في القانون :

السرقه هي اختلاس المنقول المملوك للغير بنية امتلاكه ، والسرقه من جرائم الاموال لان مرتكبها يعتدى على مال مملوك لغيره ، فلا بد أن يكون المالك مملوكا للغير ، فإذا لم يكن له صاحب فلا تعد سرقة فلقد حكم بئ أنثى المتروك على ما أشارت اليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الاولى - هو الذى يستغنى صاحبه عنه باسقاط حيازته وبنية انهاء ما ناله له من ملكية عليه فيفقد بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقا ولا جريمه في الاستيلاء على الشيء لانه أصبح غير مملوك لاحد ( الطعن ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥٩/٤/٢٧ س ١٠ ص ٩٤٥ ) وبقد حكم أيضا بأن لا يلزم للحكم أن يتحنت استقلا عن نيه السرقة مادامت الواقعة الجنائية التي اثبتها الحكم تقيد بذاتها أن المتهم انما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه للملكه . ولقد استقر قضاء محكمة النقض على ذلك الا انه اذا نازع المتهم وقرر أنه لم يقصد السرقة وانما الانتفاع بالشيء ورده ثانية ، كان في هذه الحالة يتعين على المحكمة ان تتحدث عن القصد الجنائي ( الطعن ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥٦/٢/٢٤ س ٨ ص ١٩٣ ) .

وعقوبة السرقة في أبسط صورها هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين ( المادة ٣١٨ ع ) وإذا توافر ظرف الليل أو السرقة من مكان مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته . . النج . فان العقوبة تكون هي الحبس ( المادة ٣١٧ ع ) ويجوز أن تكون العقوبة هي الغرامة التي لا تتجاوز جنيهين اذا كان المسروق غلالا أو محاصيلات أخرى لم تكن منفصلة عن الارض ولا تتجاوز قيمتها خمسة وعشرين قرشاً مصرياً ( المادة ٣١٩ ع ) ويحكم بعقوبة الجنائية في الاحوال المشار اليها سابقا .

#### تقييم عقوبة السرقة في القانون وفي الشريعة :

ان العوامل التي أدت الى هذا التطور الذى طرأ على عقوبة السرقة ، يجعلها جنحة أو جناية بدلا من أنقطع الذى نصت عليه الشريعة يقوم على عدة اعتبارات .

١ - فلقد تغيرت العقائد الاجتماعية التي سيطرت على تفكير الناس ، فبعد أن كانوا ينظرون الى المجرم نظرهم الى مخلوق غريب ، تغيرت هذه النظرة تدريجيا وأصبحت ينظرون اليه نظرة انسان عادى لا يختلف عن غيره من الناس فى شيء سوى العوامل المفسدة التي سيطرت عليه واتجهت به الى طريق الاجرام ، وأصبح

المجتمع يعترف للمجرم بحقوق الانسان ، وترتب على ذلك أن قل عدد العقوبات ، وروعي في وسائل تنفيذها ألا تكون قاسية .

٢ - عندما كانت سلطة الدولة لم تتوافر لها عوامل الاستقرار كان طابع العقوبات هو الانتقام والارهاب ، وحين استقر سلطان الدولة لم يعد الدفاع عن هذا السلطان هو الشاغل الوحيد ، بل انجهدت الافكار الى جعل العقوبة وسيلة لردع المتهم واصلاحه .

٣ - كما أن تطور الانظمة الاقتصادية يعد عاملا هاما في تطور فكرة العقوبة ، فعندما انتقلت المجتمعات الى الاقتصاد الصناعي ، ولا شك أن ذلك يتطلب أيدي عاملة ومن شأن العقوبات القاسية التي تتطلب بتر بعض أعضاء الجسم تورث عاهات تجعل هؤلاء الأشخاص عاجزين عن المساهمة في المجتمع وعالة عليه ، كما أن الآلة قد وفرت على الإنسان الكثير من الجهود البدنية فأصبحت العقوبات القاسية أمرا لا يستسيغه الشعور العام ، مما أدى الى عدم فرض عقوبة البتر في السرقة .

أما المنادين بوجوب تطبيق القطع التي نصت عليها الشريعة الاسلامية ، فإنهم يستندون الى ما يلي :

١ - ان عقوبة السرقة بالقطع هو نتيجة دراسة لنفسية الإنسان وعقليته وطيبيته ، ونتيجة لتجارب الامم ، فمن حكم عليه بقطع يده وتم تنفيذ الحكم عليه بالفعل خما لا شك فيه أنه لن يفكر مرة أخرى في ارتكاب جريمة السرقة ، كما أن ضعاف النفوس لن يستطيعوا القيام بارتكاب هذه الجريمة خوفا من تنفيذ هذه العقوبة ، ولا شك أن الحجاز التي توقع فيها تلك العقوبة هو بلد آمن من هذه الجريمة .

٢ - ان هناك بعض العقوبات هي الاشغال الشاقة المؤبدة في بعض جرائم السرقة ، فبسل من الاجدى توقيع هذه العقوبة ، ويصبح هذا المجرم مقيد الحرية كالحيوان في قفسه أو المبيت في قبره ، أم يتم قطع يده ويترك حرا طلقا ، كما أن القانون يبيع في بعض الجرائم عقوبة الاعدام وهي التي تؤدي الى ازهاق الروح ، أليس من الاجدى توقيع عقوبة القطع في حالة السرقة أيضا ؟

٣ - ان توقيع عقوبة الحبس في السرقة هي تشجيع المجرم على اعادته ارتكاب هذه الجريمة ، وذلك بحرمان غيره من كل ثروته أو بعضها ، في الوقت الذي يحصل هذا المجرم على ثروة الغير وينمي من ثروته ، فالعقوبة بشكلها الحالي تحرم بعض أفراد المجتمع من بعض ثرواتهم ، نتيجة استيلاء لص عليها .

- من هذين الرأيين مزأياه فاذا طبقنا عقوبة القطع في السرقة ، فلا شك أن القضاة سيتهربون ويتحاشون توقيعها بحيث يفلت كثير من المتهمين ، أما من وقعت عليه عقوبة القطع ففي وسعه أن يتخفى وهو يسير في الطرقات أو يركب المركبات العامة ، كما أن عقوبة الاعدام لا توقع الا في الجرائم الخطيرة التي يحكم عليها الرأي العام بمجرد وقوعها بأنه يجب التخلص من مرتكبها .

ثم انه من واجب وزارة الداخلية أن تشدد الحراسة على المنازل والمحلات ، أما السرقات التي تقع على الافراد فهم مسئولين عنها ، فيجب عليهم أن يتخذوا الحيطة والحذر عندما يحملون معهم متعلقات ثمينة أو نقود .

ان جريمة السرقة وانتشارها يرجع ذلك الى الدافع على ارتكابها ، فهناك الكثر من جرائم السرقة يرجع ارتكابها الى البطالة ، وعدم الحصول على القوت الضروري ، ولا شك ونحن في مجتمع اشتراكي يجب العمل على ايجاد الحرف اللازمة لهؤلاء المجرمين ، أما الأشخاص المعتادو الاجرام - وهم أصحاب السوابق العديدة في السرقات - والميئوس من اصلاحهم فيجب النظر على انشاء سجون مفتوحة ليعيشوا فيها بعيدا عن المجتمع حتى يتقوى شرورهم \*

ان القانون بوضعه الحالي تفيل برود مرتكبى السرقات ، فيستطيع القاضى ان يحكم بالعقوبة المناسبة بحسب ظروف كل واقعة - من حيث وضع المتهم والدافع على ارتكاب الجريمة ووسيلة ارتكابها وسوابق المتهم - والا لو طبقت عقوبة القطع فستعطل هذه الطافات التى يمكن ان ينصلح حالها وستضطر الى تطبيقها على المرتشين والمختلسين من المواطنين العموميين أو من فى حكمهم ، وتتفاقم هذه المشكلة ويصعب حلها \*\*



# حق النيابة العامة في الاستئناف

للأستاذ كمال موسى النسيب

وكيل النيابة بمحكمة الاستئناف العام

## تمهيد

تناولت المواد ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية القواعد العامة في حدود حق النيابة والمحكوم عليه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية . وباستعراض أحكام تلك المواد وباقي المواد التي تناولت حق النيابة في الاستئناف يبين أن لها - كقاعدة عامة - أن تستأنف الأحكام الصادرة من محكمة اول درجة في الدعوى الجنائية في الحالات الآتية :

١ - الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنب أبا كان ما قُضت به ، ولو أجابها الحكم الى طلباتها ( م ٤٠٢ إجراءات ) .

٢ - الاحكام الصادرة في مواد المخالفات اذا طلبت المحكم بغير الغرامة والمصاريف ، وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، أو اذا وقع الحكم في خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وسواء كان الخطأ في أحكام قانون العقوبات أو في الاحكام الاساسية في الإجراءات الجنائية ، وبصرف النظر عن طلبات النيابة وعما حكم به ، فيجوز الاستئناف في الحالة الاخيرة ولو اجيببت النيابة الى طلباتها ( م ٤٠٢ إجراءات ) .

٣ - الاحكام الصادرة في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولو لم يكن الاستئناف جائزاً الا بالنسبة لبعضها فقط ( م ٤٠٢ إجراءات ) .

٤ - الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص ( م ٤٠٥ إجراءات ) .

٥ - الاحكام الصادرة بالاختصاص اذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى ( م ٤٠٥ إجراءات ) .

٦ - الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث باعتبارها احدى المحاكم الجزئية ( م ٣٥٨ إجراءات ) ولو كانت الواقعة المحكوم فيها جنائية ، وسواء كان المتهم حدثاً أم غير حدث قدم الى محكمة الاحداث بسبب وحدة الجريمة ( م ٣/٣٤٤ إجراءات ) .

أما اذا حكم على احدث بأحد التدابير المنصوص عليها في اتقانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاحداث المشردين فلا يجوز وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه استئناف الحكم الا خطأ في تطبيق القانون .

وللنيابة العامة فضلاً عما تقدم استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية اذا أقامتها قبل المتهمين والمسؤولين عن الحق المدني للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة ( م ٣/٢٥٣ إجراءات ) بشرط أن تزيد طلباتها على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً .

وإذا استأنفت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والمدنية معا فيقبل استئنافها عن الحكم الصادر في الدعوى المدنية - التي أقامتها - أيا كانت قيمتها باعتبار أنها تابعة للدعوى الجنائية .

وليس للنياية إنعامة - بطبيعة الحال - أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التي أقامها المدعى المدني .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ إجراءات على أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه حتما استئناف الأحكام التحضيرية والنهيديه الصادرة في مسائل فرعية .

ويلاحظ أن للنياية العامة - في الحدود السابقة - استئناف الحكم الصادر في جنحة يتوقف فيها رفع الدعوى على شكوى أو طلب من المجنى عليه ، حتى ولو لم يستأنف هذا الأخير ، على أن تنازل من قدم الشكوى أو الطلب في أي وقت حتى صدور الحكم النهائي يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

كما أن لها استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، حتى ولو رفعت أصلا من المدعى المدني بالطريق المباشر .

وفي أي من تلك الحالات ، يكون استئناف النياية العامة جائزا ، ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك في أحوال يعينها (١) . ولا يسقط رضاؤها بالحكم حقا في الطعن فيه طالما أن ميعاده لازال ممتدا .

ولما كانت الأحكام كافة الصادرة في الدعوى الجنائية حضورية دائما بالنسبة للنياية العامة لان حضورها بالجلسة من أسس تشكيل المحاكم الجنائية ، فإن ميعاد طعنها فيها يبدأ من تاريخ صدورها .

ويجوز للنياية العامة - بلا خلاف - أن تستأنف الحكم الصادر في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي صادر من محكمة جزئية في دعوى جنائية - في الحدود المتقدمة - إذا كان قد سبق لها استئناف الحكم الغيابي تم قضى في المعارضة بالغائه أو تعديله ، إذ يترتب على ذلك سقوط استئنافها الأول .

ولا جدوى من استئنافها للحكم الصادر في المعارضة إذا كان قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الذي استأنفته ، أو باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، إذ يطرح استئنافها للحكم الأول موضوع الدعوى برمنه على المحكمة الاستئنافية ، ويظل قائما وينسحب بطريق التعمية واللزوم على الحكم الثاني الذي يعتبر صدوره اينانا بعدم تغير مراكز الخصوم في الدعوى (٢) .

ورغم وضوح عبارات النصوص المنظمة لحق النياية العامة في الاستئناف ، إلا أن بعض المشاكل العملية تعترض مطبقها ، وهي مشاكل تستمد أهميتها من أهمية تلك النصوص واتساع مجال تطبيقها ، وسنتناول في هذا البحث إحدى تلك المشاكل التي تلقى في العمل تفسيرات عدة ، وهي حق النياية العامة في الطعن بطريق الاستئناف في الحكم الجنائي الصادر من محكمة جزئية في معارضة مرفوعة

( ١ ) على سبيل المثال ما نصت عليه المادتان ٣ و ٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن التشردين والمشتبه فيهم .

( ١ ) نقض ١٩٦٧/١٢/٢٥ ؛ مجموعة الأحكام ؛ ص ١٨ ؛ ص ١٣٠٠ .

أمامها رغم عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه ، وحدود الدعوى التي يطرحها هذا النص على المحكمة الاستئنافية .

### حق النيابة العامة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة وحده

المقصود بالحكم الصادر في المعارضة - في المعنى الدقيق - كل حكم يصدر فيها غير الغضاء باعتبارها كان لم تكن . وفي حديثنا عن الاحكام الصادرة في المعارضة سنعني بتلك العبارة معناها الشامل والمتضمن كذلك للحكم الذي يصدر باعتبار المعارضة كان لم تكن . وقد أثار حق النيابة العامة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة وحده - أي يفرض عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه - خلافا نجد صداه في قضاء المحكمة العليا وأحكام باقي المحاكم وأراء الشراح وتعليمات النيابة العامة وفي خطه شائع بين كثير من أعضاء النيابة ، فمن قائل يحرم ان النيابة العامة من هذا الحق في بعض الأحوال ، ومن قائل بحقها المطلق في الطعن في مثل تلك الاحكام - أي الحدود التي رسمها القانون لحقها في الطعن في الاحكام بصفة عامة دون تمييز بين حكم صدر حضوريا أو غيابيا وبين حكم صادر في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في هذا البحث .

### ١ - قضاء النقض في الموضوع :

سبق لمحكمة العليا أن قضت بأن عدم استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي الابتدائي يجعل هذا الحكم نهائيا في حقها بالنسبة للدانة ومقدار العقوبة ، بحيث لو عارض فيه المتهم وتأييد فلا وجه لها في استئناف الحكم الصادر بتأييده لانه لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه بالحكم الغيابي وقنعت به . أما إذا ألقى ويرى المتهم أو ادعى تخفيف العقوبة فلها أن تستأنف كيما تصل الى إدانة المتهم ومعاقبته في حد التقدير الذي كان نهائيا في حقها وهو القدر الوارد بالحكم الغيابي (١) .

ويلاحظ أن هذا القضاء - يفرض صواب ما انتهى اليه - لا تنطبق علته على باقي صور الاحكام الصادرة في المعارضة بغير تأييد الحكم الغيابي ، إذ أن موافقه النيابة العامة على الحكم الصادر غيابيا لا تعني موافقتها على أي من تلك الاحكام .

كما يلاحظ أنه لم يؤسس قضاءه على انتماج الحكم الغيابي في الحكم الصادر في المعارضة واتحادهما معا بما يفقد الاخر ذاتيته المستقلة ، واكتفى بالقول بأن عدم استئناف النيابة له يجعله نهائيا في حقها ، ونيس لها من ثم أن تستأنف حكما صادرا بتأييده لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه وقنعت به ، مع ما في هذا المعنى - كما سيحىء فيما بعد - من فهم خاطيء لطبيعة مصلحة النيابة العامة في الطعن وفي الدعوى بصفة عامة .

وقد عدلت محكمة النقض عن قضائها السابق وقضت بحق بأن للنيابة العامة كسائر المصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف أي حكم جائز استئنافه ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم ، وأنه لما كان الحكم انصافا في المعارضة حكما قائما بذاته فللنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الامر أن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم فلا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه الا اذا كانت النيابة قد استأنفتها هو أيضا ، فإذا

( ١ ) نفس ١١/٢/١٩٣١ : مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المأثرة الجارية الجزء الاول في ٢٥٥ : ص ٢٤١ . ونفس ١٩٤٥/٢/٥ : المجموعة السابقة في ٧٧ : ص ٢١٤ .

استأنف النيابة الحكم الصادر برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي ، ما يكون على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لهذا الحكم وتعمل على تصحيح ما قد يكون فيه من أخطاء ، فإذا هي لم تفعل وقضت بعدم قبول المعارضة بمقولة أن النيابة ما دامت لم تستأنف في الميعاد الحكم الصادر في غيبة المتهم ، فلا يجوز لها أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، فإنها تكون قد انحطت (١) .

ثم أكدت هذا المعنى في حكم حديث لها مقرر أن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق ينأشره في الموعد المقرر متى كان الحكم جائزا استئنافا وإن لها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافا لمصلحة المتهم . وأنه ترتيبا على ذلك وعلى أن الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم حكما ثم بذاته ، يكون للنسبة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم فلا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه ، إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته أيضا (٢) .

وقد أرسى هذا القضاء مبادئ عدة أهمها - في صدد ما نبهت فيه - نعريره بذاتية الحكم الصادر في المعارضة واستقلانه عن الحكم الغيابي ، وصلاحيته لأن يكون محل طعن مستقل من النيابة العامة ، وأن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم وحده - طالما أنها لم تستأنف الحكم الغيابي - وبالتالي لا يخول المحكمة الاستئنافية - في هذه الحالة - أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه . فضلا عن شموله بالقاعدة التي أقرها الإحكام كافة التي تصدر في المعارضة سواء منها ما صدر في الموضوع أو ما صدر في غير الموضوع بغضاه منه للخصومة .

#### ٢ - قضاء المحاكم الأخرى :

قليلًا ما تتور تلك المشكلة أمام القضاء ، ويرجع ذلك إلى ندرة الحالات التي تبأشر فيها النيابة العامة حقها في الطعن في حكم صادر من محكمة جزئية في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي لم تستأنفه ، رغم كثرة الأحوال التي توجب ذلك .

وفي الحالات النادرة التي تطرح فيها هذه المسألة على القضاء ، فإن المحاكم لا تتفق فيها على رأي واحد ، فمنها ما ينتهي في قضائه إلى ما يتفق مع الرأي الذي اعتنقته محكمة إنقض في قضائها الأخير من حق النيابة العامة في الطعن على الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم إذا رأت وجها لذلك - وأيا كان ما قضى به - ولو لم يسبق لها استئناف الحكم الغيابي (٣) .

ومن المحاكم ما يزال ينكر على النيابة هذا الحق في بعض صوره ، فقد قضى قديما بأنه « إذا كانت النيابة العمومية لم تستأنف الحكم الغيابي في الميعاد المقرر فإنه يصبح نهائيا بالنسبة لها لذلك لا يقبل منها استئناف الحكم الصادر بتأييده بناء على معارضة المتهم » (٤) .

( ١ ) نقض ١٩٤٨/٤/١٩ ؛ مجموعة القواعد : الجزء الأول : ق ٢٥٧ ؛ ص ٢٤١ .

( ٢ ) نقض ١٩٦٧/١٠/٩ ؛ مجموعة الأحكام ؛ ص ١٨ ؛ ص ٩٤٠ .

( ٣ ) عل سبيل المثال أحكام محكمة الزاويق الابتدائية بهيئة استئنافية بجلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ في القضية رقم ١٥٦٧ لسنة ١٩٦٦ جتج مستأنفة وبجلسة ١٩٦٨/٤/٣٠ في القضية رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٦٨ جتج مستأنفة وبجلسة ١٩٦٧/١/١٢ في القضية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ مخالفات مستأنفة ؛ غير منشورة .

( ٤ ) استئناف ١٩٠٤/٧/١٢ ؛ المجموعة الرسمية ، ص ٦٠ ص ١٨٧ .



وقضى بعد ذلك على سبيل المثال - بأنه « . . لما كان المقرر أن القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي يعد إيداعاً بعدم تغيير مركز الخصوم وانصل هذا القضاء بانقضاء الغيابي الأول وباتحادها معاً ، فإن الطعن في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد ينسحب إلى الحكم الغيابي ، وعلى ذلك واذا ينسحب استئناف النيابة إلى الحكم الغيابي ولأن هذا الحكم هو حكم حضوري دائماً في حق النيابة العامة ، وقد بدأ استئنافه في حقها منذ صدوره وانتهى بانقضاء الميعاد المقرر في المادة ٤٠٦ إجراءات ، فإن استئنافها يغدو مرفوعاً بعد الميعاد ويتمتع القضاء بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد » (١) .

وقد أخطأ الحكم الأخير في النتيجة التي انتهى إليها ، كما أخطأ في المقنعة التي بنى عليها تلك النتيجة ، ذلك أنه وإن كان استئناف النيابة للحكم الغيابي ينسحب إلى الحكم الصادر في المعارضة بتأييده بطريق التبعية واللزوم - حسبما جرى عليه قضاء النقض - إلا أن العكس غير صحيح . ورغم أنه انتهى إلى اتحاد الحكمين معاً ، إلا أنه صرف طعن النيابة إلى الحكم الأول وحده دون الثاني ، وكان عليه - لتكون نتيجته متسقة مع مقدمته الحاطنة - أن يصرّف الطعن إلى الحكمين معاً رغم تسليمنا بخطأ ذلك وبخطأ ما انتهى إليه الحكم وبأن الغرض الثالث - الذي لم يصل إليه - هو الصحيح ، وهو أن طعن النيابة هنا ينصب على الحكم الصادر في المعارضة وحده دون الحكم الغيابي .

كما إن الحكم المشار إليه قد أنكر ما تلحّم الصادر في المعارضة من ذاتية كجمله صالحاً لأن يكون محل طعن مستقل ، وهذا هو ما حدا على إرجاع بدء ميعاد استئناف النيابة له - خطأ - إلى تاريخ صدور الحكم الغيابي ، ومن ثم انتهى إلى القضاء بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

كل ذلك بالإضافة إلى مخالفة هذا القضاء للقواعد الأساسية في حق النيابة العامة في الطعن في الأحكام التي سنأتي إلى تفصيلها في حدود موضوع البحث - فيما بعد .

### وأي الشراح :

لم تتناول المؤلفات التي صدرت في فقه الإجراءات الجنائية الأمر الذي نحن بصدد العناية الكافية والتأصيل الواجب ، فالبعض أحمله كلية والبعض في القدر الضئيل الذي تناول به - اكتفى بالإشارة إلى قضاء النقض قديمه أو حديثه أو إلى كليهما متفقاً في الرأي مع أحدث ما أشار إليه . وتبعاً لذلك انقسم هؤلاء بين معارض ومؤيد لحق النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة - في حدود القانون - بغير تمييز بينها وبغرض عدم استئنافها للحكم الغيابي المعارض فيه .

فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز للنيابة العامة استئناف الحكم الصادر في المعارضة بمفرده ولو كان صادراً بتأييد الحكم الغيابي لأن لها كسائر الخصوم استئناف أي حكم جاز استئنافه ، ولأن الحكم في المعارضة هو حكم قائم بذاته يحق للنيابة الطعن فيه - إذا ما رأت وجهاً لذلك - فلا يصح القضاء بعدم قبول الاستئناف بمقولة أن

( ١ ) محكمة الزنازين الابتدائية بجهة استئنافية . جلسة ١٩٦٨/٣/٣١ في التفسير رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ جعج مستأنفة ؛ غير منشور .

النيابة مادامت لم تستأنف في الميعاد الحكم الصادر في غياب المتهم فلا يجوز لها أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة (١) .

ومنهم من ذهب الى عكس ذلك والى أن عدم استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي في الميعاد يجعله نهائياً في حقها ، فلا يقبل منها استئناف الحكم الصادر بتأييده بناء على معارضة المتهم (٢) .

#### ٤ - ما جرى عليه العمل بين أعضاء النيابة العامة :

استقر في أذهان كثير من أعضاء النيابة العامة أنه مادامت النيابة لم تستأنف في الميعاد الحكم الغيابي ، فلا يجوز لها استئناف الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه - ولو كان مشكوباً بخطأ يعيبه - إلا إذا كان الحكم الأخير قد أُنْجِىَ العقوبة المحكوم بها غيابياً أو عدلها .

وتجاوز الأمر ذلك فأصبح الكثير منهم لا يعنون بمراجعة الأحكام الصادرة في المعارضة لتبين ما إذا كان ثمة خطأ فيها أو مجانية للمصواب ، وأصبحت كشوف الأحكام التي يحورها كاتب الجلسة لعرضاها على وكيل النيابة، تبويب - في كثير من النيابة - وفقاً لهذا الفهم المتوارث ، فيخصص الجزء الأخير منها للأحكام الصادرة في المعارضات ، ويعنون منفصلاً بما يدل على ذلك حتى تمر عليه عين المراجع مروراً عابراً بغير عناية أو لا يلتفت إليه على الإطلاق .

وفي اعتقادنا أن مرجع ذلك الخطأ الشائع ، هو ما سطر في الفقرة الأولى من البند رقم ٧٣٢ من التعليمات العامة للنيابات والتي جرى نصها على النحو التالي :

« إذا صدر حكم غيابي في قضية ولم تستأنفه النيابة في الميعاد القانوني ، ثم عورض فيه ونظرت المعارضة وأيدت المحكمة الحكم الغيابي أو قضت بعدم قبول المعارضة شكلاً أو باعتبارها كان لم تكن ، فليس للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة الذي قاتنها استئنافه » .

وما جاء في الفقرة المشار إليها لا يتفق مع صحيح القانون - كما سنرى - وينبغي لذلك تعديله إذ أن للنيابة العامة أن تستأنف الأحكام المشار إليها فيه - إن رأت وجهاً لذلك - وغاية الأمر أن استئنافها ينصب على تلك الأحكام وحدها دون أن ينسحب إلى الحكم الغيابي طالما أنها لم تستأنفه ، وقد يصيب الحكم الغيابي - الذي وافقت عليه النيابة - في قضائه ، ثم يخطئ الحكم الصادر في المعارضة أياً كانت صورته ، وسنرى أمثلة تبرر ذلك .

كما أن حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبنى على ذاتية ذلك أي حكم مانع من السير في الدعوى يجوز أن يكون محلًا لظن مستقل عن حكم الموضوع ، ومن قبيل ذلك القضاء بعدم قبول المعارضة شكلاً أو باعتبارها كان لم تكن .

كما أن حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبنى على ذاتية ذلك

(١) حسن صادق الرمفاوي : « أصول الإجراءات الجنائية » ، طبعة ١٩٥٧ من ٧٨٤ - ورؤوف هيبه : « المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية » : طبعة ١٩٦٣ الجزء الثاني من ٣٦٤ و من ٤١٦ .

(٢) على ذكرى المرابي : « المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية » : طبعة ١٩٣٩ الجزء الثاني ، من ٣٢٥ .

الحكم واستقلاله عن سابقه مما يجعله قابلا للطعن فيه في الحدود التي رسمها المشرع ولا ينبغي - كما قد يفهم من عبارة التعليمات - على سبق استئنافها للحكم الغيابي ، ذلك أن هذا الاستئناف يسقط بمجرد صدور الحكم في المعارضة بإلغاء الحكم الغيابي أو بتعديله (١) .

أما إذا صدر الحكم في المعارضة باعتبارها - كان لم تكن أو بتأييد الحكم الغيابي فيفضل استئناف النياية للحكم الغيابي قائما ، وينسحب بطريق التبعية وللزوم على الحكم الثاني (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن العبارة الأخيرة التي وردت في البند المشار إليه من التعليمات تجرى على أنه : « ليس للنياية أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة الذي فاتها استئنافه » وهي صياغة غير سليمة ، ذلك أن النياية وإن فاتها استئناف الحكم الغيابي ، فإن ذلك لا يعني أنها قد فاتها استئناف الحكم الصادر في المعارضة والذي لم يكن له وجود وقت صدور الحكم الأول وموافقته عليه .

### وأينا في الموضوع :

للوصول الى اجابة صحيحة ذات تأصيل قانوني سليم للتساؤل المثار حول حق النياية العامة المطلق في استئناف أى حكم صادف في معارضة مرفوعة عن حكم ابتدائي لم تستأنفه - في الحدود التي رسمها المشرع للطعن في الاحكام عامة - يتعين الوقوف أمام مسلمات لا ينبغي أن تكون - في إطارها العام على الأقل - محل جدل أو خلاف ونعرض لها فيما يلي في ست نقاط :

أولا : أن الحكم الصادر في المعارضة هو حكم قائم بذاته مستقل بمقرراته له ما للاحكام كافة من خصائص ويترتب عليه ما رتبته القانون عليها من آثار ويجرى عليه ما يجرى عليها من شروط شكلية وموضوعية ، كما يجب أن يشتمل - كباقي الاحكام - على الاسباب التي بتى عليها وعلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها ونص القانون الذي حكم بموجبه ان قضى بالإدانة ( م ٣١٠ اجراءات ) وأن يفضل في الطلبات التي تقدم من الخصوم مع بيان الاسباب التي يستند اليها ( م ٣١١ اجراءات ) .

ويترتب على ذلك أن صيرورة الحكم المعارض فيه نهائيا في حق النياية لايعنى أن الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أصبح هو الآخر نهائيا بالنسبة لها ولو قضى بتأييده طالما أن لكل منهما كيانا مستقلا بذاته .

ثانيا : أن حق النياية العامة في الطعن في الاحكام مطلق تباشره في الحدود المقررة في القانون ، ولها كخصم في الدعوى الجنائية أن تستأنف أى حكم جائز استئنافه في الميعاد المقرر ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادرا في معارضة مرفوعة من المحكوم عليه أو أنه لم يسبق لها استئناف الحكم المعارض فيه والصادر حضوريا في مواجهتها ، طالما أن الحكم في المعارضة من محكمة جزئية في دعوى جنائية منظورة أمامها هو من قبيل الاحكام الجائز استئنافها في حدود ما نص عليه القانون .

ثالثا : أنه لا يصح تنازل النياية العامة عن حقها المقرر في الطعن في الاحكام .

( ١ ) تلقى ١٩٦٧/١٠/٢٣ : مجموعة الاحكام : س ١٨ : ص ١٠٠٨ .

( ٢ ) تلقى ١٩٦٧/١٢/٢٥ : مجموعة الاحكام : س ١٨ : ص ١٣٠٠ .

طلما أن ميعاد الطعن لا زال ممتدا ، ويسنم حقا في الطعن قائما ولو بدا منها أنها موافقة على الحكم (١) .

رابعا : ان مصاحبة النيابة العامة في الطعن في الاحكام تختلف في طبيعتها عن مصلحة المحكوم عليه ، فالقضاء بالادانة أو بعقوبة بذاتها ليس وحده دائما مطلبها ، فهي بنيانها عن المجتمع يكون من مصلحتها دائما الا يفلت مجرم من عقاب يستحقه ، والا توفع عقوبة على بري ، وأن يطبق القانون تطبيقا سليما ، ومن ثم كان لها أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه ، ولها على سبيل المثال أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة بتأييد حكم غيابي لم تستأنفه ان رأت أنه سلب المحكوم عليه حقا من حقوقه بأن قضى بتأييد حكم غيابي أوقع على المتهم عقوبة تجاوز الحد الأقصى المقرر في القانون عقابا على الواقعة المطروحة ، دون أن يرد على استئنافها بأن الحكم الصادر في المعارضة لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه وقنعت به .

خامسا : أن استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة ، ورغم عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه لا يتعارض في أي صورة من صورته مع قاعدة أن المعارض لا يضار بمعارضته ، طالما أن استئنافها مقصور على الحكم الصادر في المعارضة وحده ولا يطرح على المحكمة الاستئنافية الحكم المعارض فيه والذي لم تستأنفه النيابة العامة ولا يخولها - في تلك الحالة - أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه عملا بالحكم أوارد في المادة ٤٠١ إجراءات .

سادسا : أن الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف ، وعن ثم يكون استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة وحده مقصورا على هذا الحكم ولا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتعرض للحكم المعارض فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه .

وهذه القاعدة تنطبق على استئناف النيابة كما تنطبق على الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه ولا يتعارض معها القول بأن استئناف الأخير للحكم الصادر في معارضة مرفوعة منه في الميعاد عن حكم غيابي يطرح على المحكمة الاستئنافية الحكمين معا فمرجع ذلك ما جاءت به المادة ٤٠٦ إجراءات من حكم بمقتضاء تحول معارضته في الحكم الغيابي في الميعاد دون بدء سريان ميعاد استئنافه لهذا الحكم ليبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن (٢) ، فكان ميعاد العشرة أيام التالية لصدور الحكم في المعارضة أو الحكم باعتبارها كان لم تكن - بالنسبة للمحكوم عليه - يعد ميعادا لاستئناف الحكم الأخير والحكم الغيابي أيضا بنص تلك المادة .

وقد جرى قضاء النقض على أن استئناف الحكم الغيابي يظل قائما وينسحب

(١) قضى بأنه « ليس للنيابة العمومية ان تنازله عن الدعوى العمومية فانها قد أقرمت عليها لمصلحة الجماعة : وإن قلها أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بسفها لاي سبب من الاسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم » ( نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ ؛ مجموعة القواعد : الجزء الاول ، ق ٨٠ ؛ ص ٢١٥ ) وقضى بأن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق يتبشره في الوعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ؛ ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاها الحكم الابتدائي ( نقض ١٩٥٦/٤/١٠ ؛ مجموعة الاحكام ص ٧ ؛ ص ٥٣٨ ) وقضى بأن استئناف النيابة الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم ثم طلبها بعد ذلك في المعارضة المرفوعة منه عن هذا الحكم بتأييده ؛ لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب على المتهم ( نقض ١٩٤٧/٢/٢٤ ؛ مجموعة القواعد : الجزء الاول ، ق ٣٦٦ ؛ ص ٢٤٣ ) .

(٢) ونرى أن المعارضة التي تحول دون بدء سريان ميعاد الاستئناف الى ما بعد الحكم في «

بطريق التبعية والالتزم على الحكم الصادر في المعارضة بتأييده أو باعتبارها كان لم تكن (١) . ولا نرى في ذلك خروجاً على قاعدة أن الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف، إذ أن المعارضة في الحكم الغيابي لا تسقط الحكم بل تجعله معلقاً إلى أن يفصل فيها ، وأن القضاء بتأييد الحكم الغيابي - وكما قالت المحكمة العليا - يعد إيداناً بعدم تغير مراكز الخصوم في الدعوى وباتصال القضاء الأول بالثاني واتحادهما معاً ، ويكون بلا جدوى لظن ثنائية في الحكم الصادر في المعارضة بتأييده لعدم سقوط الاستئناف المرفوع عن الحكم الأول (٢) .

كما أن انقضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن هو جزء يقضى به لتخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، ويترتب عليه أن تصبح الدعوى وكان لم يحصل فيها أية معارضة ، وتصير للحكم الغيابي قوة الحكم الحضوري ، الأمر الذي يستتبع أن يظل الاستئناف المرفوع عنه قائماً .

وقد كان مؤدى أعمال نصوص قانون تحقيق الجنايات أن استئناف المتهم للحكم الصادر باعتبار معارضته كان لم تكن لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى هذا الحكم وحده دون الحكم الغيابي ، ذلك أن الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - كما قلنا - من شأنه أن يعيد للحكم الغيابي قوته فيصبح بمثابة حكم حضوري لم ترفع عنه أي معارضة . وكان على المحكوم عليه - درءاً لذلك - أن يظعن في الحكم الغيابي بطريق المعارضة والاستئناف معاً حتى إذا قضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن ، نظر استئنافه الذي رفع في الميعاد .

وقد جرى قضاء النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات - في البداية - على أنه إذا حكم باعتبار المعارضة كان لم تكن فلا يبقى إلا الحكم الغيابي وكأنه لم تحصل فيه

= المعارضة أو الحكم باعتبارها كان لم تكن هي التي ترفع في الميعاد عن حكم غيابي تجزئ المعارضة فيه ، أي يشترط لتجثت ذلك الأمر في بدء سريان الميعاد أن تكون جائزة ومقبولة مع ملاحظة أن الصبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري هي بحقيقة الواقع لا بما قد يوصف به خطأ .

أما إذا بدأ سريان ميعاد الاستئناف فإن التقرير بالمعارضة لا يوقف سريانه بأي حال ؛ مثال ذلك أن يكون الحكم في حقيقته قد صدر حضورياً وإن وصف خطأ بأنه غيابي ؛ أو كان غيابياً ورفضت المعارضة بعد قوتها ميملاًها وبدء ميعاد استئنافه ؛ أو كان من الإكسام الغيابية التي نص القانون على عدم جواز المعارضة فيها والتي يبدأ ميعاد استئنافها من تاريخ إعلانها للمحكوم عليه دون أن تؤثر المعارضة فيها - أن رفضت على بدء هذا الميعاد أو سريانه .

وفي مثل هذه الأحوال لا يطرح استئناف الحكم الصادر في المعارضة على المحكمة الاستئنافية سوى هذا الحكم وحده دون الحكم المعارض فيه ولو كانت محكمة المعارضة قد اشغلت فلم تقض بعدم قبول المعارضة أو بعدم جوازها وأما تعرضت في قضائها لموضوع المعارضة ؛ أو كانت قد قضت باعتبارها لأن لم تكن لتخلف المعارض من الحضور بالجلسة الأولى التي أعلن بها .

ولما هو ما يتفق مع ما نصت عليه المادة ٤٠٦ إجراءات ؛ ومع القول بأن الطاعن لا يسدر بجهله بالقانون وبأن معارضته غير جائزة أو غير مقبولة ؛ ويتفق معه القول بأن استئناف النيابة للمحكوم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه - أياً كان ما قضى به - لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى لهذا الحكم وحده دون الحكم المعارض فيه لأن المعارضة في هذا الحكم لم تكن جائزة بالنسبة لها فصوله حضورياً في حلقها .

(١) - لنقض ١٩٦٧/١٢/٤ ، مجموعة الإكسام ، ص ١٨ ، ص ١٣٠٠ .

(٢) - نقض ١٩٣٢/١/٤ ، مجموعة القواعد ، الجزء الأول ، ق ١٣١ ، ص ٢٣٣ .

معارضة ، فإذا كان ميعاد استثنائه قد فات فلا سبيل لاعادة النظر فيه (١) .

ثم عدلت عن هذا القضاء - من باب العدالة - واستقر قضاؤها على أنه وإن كان الاستثناء هو عن الحكم الأخير الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن إلا أن هذا الحكم يندمج في الحكم الغيابي الصادر في الموضوع بالعقوبة أو بالتعويض ويسمح للمحكمة الاستثنائية بنظر الحكم الغيابي والقضاء في الموضوع ، وأن القانون الجنائي لا يعرف طريق الطعن الاحتياطي ولا يبيح الجمع بين طريق طعن في آن واحد (٢) .

وقد جعلت بذلك محكمة النقض الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن بمثابة حكم في الموضوع بتأييد الحكم الغيابي فينسحب استثنائه الى الحكم الغيابي .

وقد كان هذا الاتجاه منها مقبولا قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية ، لتمشية مع العدالة ، وإن لم يسلم مع ذلك من النقد (٣) .

ولم يعد هناك بعد صدور قانون الاجراءات الجنائية محل لاستمرار اعتناق فكرة الانتماء القائمة على حيلة قانونية Motion منتقدة وضعت لسد نقص رؤى وجوده في القانون القديم تلافاه المشرع في القانون الحالي الذي عالج المشكلة بعيدا عن هذا التحايل فنص في المادة ٤٠٦ اجراءات على أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يبدأ من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فيه أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .

وقد جاء في تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تطبيقا على تلك المادة أن قضاء النقض الذي اعتنق فكرة الانتماء « يتعارض مع المبادئ القانونية الدقيقة التي تقتضي بأن الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف فيجب أن يكون في هذه الحالة قاصرا على الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ولا يشمل بذاته الحكم الغيابي الذي لم يستأنف ولذلك رأت اللجنة أن تنص صراحة على أنه في هذه الحالة لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم الغيابي الا من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كانها لم تكن ، أي أن رفع المعارضة يوقف سريان ميعاد استئناف الحكم الغيابي » ، ولذلك أضافت في آخر الفقرة الاولى من المادة عبارة « أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن » .

ويعتينا من هذا العرض السريع لفكرة الانتماء الوصول الى أنه لا ينبغي العودة اليها في ظل انصوص الحالية ، أو مجرد التأثير بها ، لما قد يؤدي اليه ذلك من خطأ اذا ما صرف استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن - أو باى قضاء كان - الى الحكم المعارض فيه ، وهو حكم حضوري في حقه يبدأ ميعاد استئنافها له من تاريخ صدوره بما يستتبع ذلك من القضاء بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، اذ غالبا ما يكون ذلك الميعاد قد انقضى ،

( ١ ) نقض ١٩٣٢/٢/١٥ . مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٣٦ . ص ٢٢٢ .

( ٢ ) نقض ١٩٣٥/٣/٤ . مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٣٧ . ص ٢٢٤ .

( ٣ ) الرابي : المرجع السابق ، ص ٣٩٥ - والرمسفاوي : المرجع السابق ، ص ٧٨٥ - ورؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ - ومحمود مصطفى : شرح قانون الاجراءات الجنائية . القيمة التاسعة ١٩٦٤ ، ص ٤١٠ و ٥٧٧ - وعبد عبد الباقي : شرح قانون الاجراءات الجنائية : الطبعة الاولى ١٩٥٣ : الجزء الثاني : ص ٤٨٣ . ومقال المرحوم حافظ يلقي المنشور بمجلة الحماية عدد يونيو سنة ١٩٥٦ .

وهو الخطأ الذي أشرنا الى أمثله من قضاء تأثر بفكرة الانمماج تلك فوقع فيه (١) .

ولا يفوتنا أن ننوه الى أن محكمة النقض لم تتخلص بعد في قضائها - في ظل قانون الإجراءات الجنائية - من آثار فكرة الانمماج بين الحكم الغيابي والحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عنه باعتبارها كان لم تكن ، ولا تزال تؤسس انسحاب استئناف المحكوم عليه للحكم الثاني الى الحكم الاول على تلك الفكرة ، رغم أن الأساس القانوني لذلك قائم في المادة ٤٠٦ إجراءات ، ولا يحتاج الامر معه الى الاستمرار في هذا التحايل ، فقد قضت بأن « استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابي - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - نظرا الى أن كلا الحكمين متداخلان ومنمجان أحدهما في الآخر ، مما يلزم عنه أن استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه » (٢) .

ونخلص مما سلف ، ومن استقراء تلك القواعد ، والتعرف على طبيعة الحكم الصادر في المعارضة ، وحق النيابة في الطعن ، ومصالحها فيه ، الى أن عدم استئنافا للحكم الصادر في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية لا يجرمها حقها الاصيل في الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عنه من المحكوم عليه - أيا كان ما قضى به - ودون أن يكون هذا الحق قاصرا على بعض صور الاحكام الصادرة في المعارضة دون البعض الآخر ، ودون تمييز بين حكم صادر في الموضوع وآخر صادر بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وانتهاء الخصومة بغير قضاء في موضوعها .

كل ذلك مع بقاء المحكمة الاستئنافية ملتزمة بقاعدة أن المعارض لا يضار من معارضته ، ومن ثم لا تتجاوز في قضائها ما قضى به الحكم المعارض فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه .

ويكون بدء سريان ميعاد استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة من تاريخ صدوره وفقا للقواعد العامة .

ونلفت النظر مرة ثانية الى أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا اتعلمت فلا دعوى ، ولا طعن لمصلحة القانون مجردا ، مع وجود الفهم الصحيح لطبيعة مصلحة النيابة العامة في الدعوى .

ومن أمثلة الاحكام التي تصدر في المعارضة ولا يكون للن النيابة العامة - في رأينا - مصلحة جديدة في الطعن فيها بطريق الاستئناف - رغم ما يشوب الحكم من خطأ - حالة القضاء بقبول المعارضة شكلا وفي موضوعها بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، رغم تخلف المعارض - بغير عذر - عن حضور الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته والتي أعلن بها إعلانا صحيحا ، مما كان يوجب القضاء باعتبار معارضته كان لم تكن .

( ١ ) راجع حكم محكمة الزقازيق الابتدائية في ١٩٦٨/٣/٢١ المشار اليه فيما سبق .

٤١ ( ٢ ) نقض ١٩٥٥/٣/١٤ : مجموعة الاحكام ؛ س ٦ ؛ ص ٦٤٢ - ونقض ١٩٥٥/٥/٢ مجموعة الاحكام ؛ س ٦ ؛ ص ٩٣٣ - ونقض ١٩٦٠/١١/٢٨ : مجموعة الاحكام س ١١ ؛ ص ٨٤١ - ونقض ١٩٦٥/١/٢٤ : مجموعة الاحكام ؛ س ١٦ ؛ ص ١٣ .

## صور للاحكام التي تصدر في المعارضة

## ١ - الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن :

يعتبر هذا الحكم بمثابة جزاء وضعه المشرع على تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ( م ٢/٤٠١ اجراءات ) ، ويحكم به دون طلب من المحصور زودن حاجة لبحث موضوع الدعوى ، ولذلك لا يعتبر حكما في المعارضة بالمعنى الدقيق ، وبصددوره تعتبر الدعوى كان لم يحصل فيها أى معارضة وتعود للحكم الغيابي قوة الحكم المحصور ، ويشترط لصحته ثبوت علم المعارض بالجلسة المحددة وتخلفه عن الحضور بنفسه - أو بواسطة وكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك - بغير مانع قهري .

ومن أمثلة الخطأ في هذا الحكم أن يقضى به رغم ثبوت حضور المعارض بالجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك ، أو اذا كان تخلفه عن الحضور المانع قهري (١) ، أو اذا قضى به في جلسة تالية للجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة (٢) ، أو اذا ثبت أن علم المعارض لم يتصل ببيعاد الجلسة الأولى التي تخلف عن حضورها ، ومن صور ذلك أن تتم المعارضة بواسطة وكيل عنه ، ثم لا يعلن بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، اذ لا يكفي علم وكيله بها لأن الاعلان القانوني الذي يرتب آثاره يجب أن يتم للشخص نفسه أو في موطنه (٣) ، والموطن كما عرفت المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطن له ، ولا يصح تأسيسا على اعلان المعارض به القضاء باعتبار معارضته كان لم تكن (٤) .

كما لا يصح أن يبنى الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن على اعلان غير قانوني . أو على مجرد اعلان المتهم لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة (٥) .

## ٢ - الحكم بعدم جواز المعارضة :

كما في حالة معارضة المحكوم عليه في حكم صادد بإدائه في جريمه نص القانون على عدم جواز المعارضة في الاحكام الصادرة عنها ، أو حالة المعارضة في حكم صدر حضوريا ، أو صدر حضوريا اعتباريا ولم تتوافر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ اجراءات لقبول المعارضة ، وهي أن تثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وأن يكون استثنائه غير جائز (٦) .

وقد يقضى بهذا الحكم خطأ رغم أن المعارضة جائزة كما لو كان الحكم المعارض فيه في حقيقته قد صدر غيابيا وإن وصف بغير ذلك ، اذ تعتبر في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه (٧) .

( ١ ) نقض ١٩٦٧/١٠/٣٩ : مجموعة الاسكام : س ١٨ ص ٢٠٦٩ .

( ٢ ) نقض ١٩٦٧/١/٩ : مجموعة الاسكام : س ١٨ ص ٦٠ .

( ٣ ) نقض ١٩٦٣/٣/٣٦ : مجموعة الاسكام : س ١٤ ص ٢٤٣ .

( ٤ ) نقض ١٩٦٦/٢/١ : مجموعة الاسكام : س ١٧ ص ٢١٨ .

( ٥ ) نقض ١٩٦٦/٥/٢٤ : مجموعة الاسكام : س ١٧ ص ٧٠٢ . ونقض ١٩٦٧/١/٣٦ : مجموعة الاسكام : س ١٨ ص ١٢٣ .

( ٦ ) نقض ١٩٦٠/٣/١٥ : مجموعة الاسكام : س ١١ ص ٣٦٦ .

( ٧ ) نقض ١٩٦٥/١٢/١ : مجموعة الاسكام : س ١٦ ص ٩١٠ . ونقض ١٩٦٧/٤/١٧ : مجموعة الاسكام : س ١٨ ص ٥٣٧ .



### ٣ - احكم بعدم قبول المعارضة شكلاً للتقرير بها بعد الميعاد :

حدد المشرع في المادة ١/٣٩٨ إجراءات ميعاد المعارضة بثلاثة أيام يضاف إليها ميعاد مسافة الطريق ان وجد ، ويبدأ الميعاد من اليوم التالي لإعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي ، ويمتد الميعاد اذا صادف اليوم الاخير عطلة الى أول يوم عمل بعده ، كما يمتد اذا غلقت قوة قاهرة منعت المحكوم عليه من التقرير بالمعارضة في الميعاد الى اليوم التالي لزوال المانع ، واذا دفع أمام المحكمة بقيام المانع وجب عليها - ان لم تأخذ به - ان ترد عليه في أسباب حكمها وألا تعتبر قاصراً .

وأمثلة الخطأ في هذا الحكم كثيرة يجمعها أن يحكم به رغم انتفاء شرط أو أكثر من شروط صحته المشار إليها فيما سبق ، كان تخطئ المحكمة في احتساب الميعاد ، أو أن يكون اليوم الاخير قد صادف عطلة ولم تنتبه المحكمة لذلك وقضت بعدم قبول المعارضة التي تمت في اليوم التالي لانتهاء العطلة ، أو اذا لم ترد على الدفع بقيام المانع ، أو ردت عليه بأسباب مشوبة بقصور يعيبها ، أو اذا كان المحكوم عليه لم يعلن بالحكم الغيابي ، أو أعلن به إعلاناً غير قانوني ومع ذلك اعتبرته المحكمة مبدأ لسريان ميعاد المعارضة .

ويلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة ٣٩٨ إجراءات تنص على أنه « ومع ذلك اذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة » .

### ٤ - الحكم في موضوع المعارضة بتأييد الحكم الغيابي :

اذا حضر المعارض بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، وكانت معارضته جائزة ومقبولة شكلاً ، مضت المحكمة في نظر موضوع الدعوى ، وقد تنتهي الى القضاء في الموضوع بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . وقد يخطئ ذلك القضاء وأمثلة ذلك عديدة منها :

(١) أن يقضى به رغم وجوب القضاء في الموضوع بالغاء الحكم الغيابي وبرائة المتهم لخروج فعله عن دائرة التجريم ابتداءً ، أو بناء على قانون لاحق لصدور الحكم الغيابي أخرج الفعل من تلك الدائرة ، أو لعدم ثبوت الواقعة المسندة الى المتهم (م.م. ١/٣٠٤ إجراءات) .

(ب) أن يقضى به رغم وجوب القضاء بتعديل العقوبة لمصلحة المعارض ، كما لو كان الحكم الغيابي قد وقع على المحكوم عليه - خطأ - عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر عقاباً على جريمته ، أو عقوبة أشد في نوعها من تلك التي قررها القانون أو كان قد صدر قانون جديد أصلح للمتهم بعد صدور الحكم الغيابي يقل الحد الأقصى للعقوبة المقررة فيه عما قضى به هذا الحكم وأغفلت محكمة المعارضة أعماله .

### ٥ - الحكم في موضوع المعارضة بالغاء الحكم الغيابي أو بتعديله :

ومثال ذلك أن تقضى المحكمة في الموضوع بالغاء الحكم الغيابي وبرائة المتهم ، أو بتعديله ، وهي في صدد تعديله مقيدة بالحكم الوارد في المادة ٤٠١ إجراءات من أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .

ومن أمثلة الخطأ في هذا الحكم أن يقضى بالغاء الحكم الغيابي وبرائة المتهم رغم

أن ما أسند اليه نابت في حقه ويشكل فعلا معاقبا عليه ( م ٣٠٤ / ٢ إجراءات ) ،  
أو أن يقضى بتعديل العقوبة المقررة بها غيايبا الى أقل رغم وجوب القضاء ببرائة  
المتهم لعدم ثبوت الواقعة قبله ، أو خروج فعله عن دائرة التجريم ابتداء أو بناء على  
قانون لاحق تصدور الحكم الغيابي أغفل الحكم الصادر في المعارضة أعماله .

• بل يتصور أن يخطئ الحكم فيقضى بعقوبة أشد من تلك التي قضى بها المتهم  
الغيابي أو يضيف الى ما قضى به عقوبة أخرى (١) . أو أن يقضى - خلافا لما قضى  
به الحكم الغيابي - بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لكون الواقعة المسندة للمعارض  
جناية وذلك بالمخالفة لقاعدة عدم جواز أن يضار المعارض بالمعارضة المرفوعة منه ،  
وهي قاعدة ذات حكم عام ينطبق في جميع الاحوال مهما شاسب الحكم الغيابي من  
اخطاء (٢) .

ويلاحظ أنه لا تثريب على محكمة المعارضة ان كان قضاؤها بعدم الاختصاص  
- خلافا لما قضى به الحكم الغيابي - لا يسيء الى مركز المعارض ، كما لو كان هذا  
القضاء راجعا الى أن الواقعة المطروحة عليها من الجنب انتهى تقع بواسطة الصحف  
أو غيرها من طرق النشر والتي تختص محكمة الجنايات بالحكم فيها (م ٢١٦ إجراءات) .

ويبين من استعراض تلك الامثلة من صور الاحكام الصادرة في المعارضة أن  
للنيابة العامة - بل من واجبها - أن تظعن بطريق الاستئناف في الحكم الصادر في  
المعارضة من محكمة أول درجة ايا كان ما قضى به - ان رأت وجهها لذلك - في الحدود  
التي رسمها الشارع لحقها في الطعن في الاحكام بصفة عامة ، ولو لم يسبق لها  
استئناف الحكم الغيابي فإن كان قد سبق لها ذلك فلا حاجة بها الى الطعن من جديد  
في الحكم الصادر في المعارضة بتأييده أو باعتبارها كان لم تكن ، لان استئنافها  
يظل قائما لا يسقط وينسحب الى الحكم الاخير بطريق التبيعية واللزوم ، وعليها أن  
تظعن من جديد في الحكم الصادر في المعارضة ان كان قد قضى بغير ذلك ورأت وجهها  
للطعن فيه .

ولا يكون ثمة مبرر أو سند لحرمان النيابة العامة - بالنسبة لبعض الاحكام  
التي تصدر في المعارضة - من ذلك الحق المقرر لها بمقتضى القانون .

### حدود الدعوى امام المحكمة الاستئنافية واخكم فيها

القاعدة العامة أن الغرض من الاستئناف - كطريق من طرق الطعن في الاحكام -  
هو طلب اعادة طرح الدعوى امام المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد ،  
وتصحيح ما قد يكون في الحكم المستأنف من خطأ ، ويثير ذلك ما تنقيد به محكمة  
الدرجة الثانية - وهي بسبيل مراقبة صحة الحكم المستأنف من ناحية الوقائع  
والتنطبق القانوني - من قيود تتعلق بالواقعة التي كانت مطروحة امام محكمة الدرجة  
الاولى وبالحصص المستأنف وصفته ، وبما تناوله تقرير الاستئناف .

ولا يعنينا هنا سوى تناول حدود الدعوى امام المحكمة الاستئنافية التي يطرحها  
عليها استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في معارضة مرفوعة عن حكم غيايبى  
لم تستأنفه ، وما يترتب على ذلك من حكم يصدر في تلك الدعوى .

( ١ ) نقض ١٩٥١/٢/٢٧ : مجموعة التواضع : الجزء الثاني : ق ٩٩ : من ١٩٣٣ ونقض ٢٢/

١٩٦٧/١٠ : مجموعة الاحكام : س ١٨ : من ١٩٠٨ .

( ٢ ) نقض ١٩٦٧/١٠/٢٣ : مجموعة الاحكام : س ١٨ : من ١٩٠٨ .

واستئناف النيابة في تلك الحالة لا يطرح على المحكمة الاستئنافية الا الحكم الصادر في المعارضة وحده ، ولا ينسحب الى الحكم الغيابي الذي لم تستأنفه ، واساس ذلك - كما قلنا - أن كافة الاحكام حضورية بالنسبة للنيابة ، ومن ثم يبدأ ميعاد استئنافها للحكم الموصوف بأنه غيابي من تاريخ صدوره ، وينقضي هذا الحق بانتضاء ذلك الميعاد ، وأن الحكم الصادر في المعارضة هو حكم قائم بذاته مستقل بمقرماته يصح أن يكون وحده محلا للطعن ، وأن القضاء يتخصص بالطلب ، وليس للمحكمة أن تنظر في غير ما هو معروض عليها ، والطعن لا يطرح على قاضيه سوى الحكم الذي ورد بتقرير الطعن أنه هو المظنون فيه .

ويرتّب على ذلك أن استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة في موضوع الدعوى يطرح على المحكمة الاستئنافية ذك الموضوع من جديد لتقضي فيه ، وأن استئنافها للحكم الصادر في المعارضة في غير الموضوع لا يطرح على تلك المحكمة سوى السبب الشكلي الذي انتهت الخصومة بمقتضاه ، دون أن يتصداه الموضوع الدعوى نفسه الذي لم يفصل فيه بقضاء يصلح أن يكون محلا للاستئناف ، والقاعدة الاخيرة تطبق كذلك على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن باعتبار أن القضاء به يحجب المحكمة عن التصدي لموضوع المعارضة .

كما أن استئنافها ينصرف الى ما قضى به في الدعوى العمومية ، فلا يطرح - بطبيعة الحال - الدعوى المدنية التي أقامها المدعي المدني على محكمة الدرجة الثانية (١) .

ونتحدث فيما يلي عن حدود الدعوى الاستئنافية والحكم فيها في حالة استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة وحده في موضوع الدعوى ، ثم عن حدودها في حالة ما إذا كان هذا الحكم قد صدر في غير الموضوع .

### أولا - استئناف الاحكام الصادرة في الموضوع :

إذا كان الحكم الصادر في المعارضة والذي استأنفته النيابة العامة قد فصل في موضوع الدعوى ، كما لو قضى بتأييد الحكم الصادر غيابيا بالادانة أو بتعديل العقوبة التي قضى بها أو بإلغائه وببراءة المتهم ، فإن استئنافها له يطرح على المحكمة الاستئنافية هذا الحكم ، وينقل اليها الدعوى الجنائية برمتها لمصلحة أطرافها جميعا ، في حدود ما ورد بتقرير الاستئناف ، فإذا كان الاستئناف جائزا ومقبولا يكون عليها أن تنظر الموضوع وتقضي فيه دون أن تعيد للدعوى لمحكمة الدرجة الاولى طالما أنها استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع المعارضة (٢) .

وحتى لو تبين للمحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم فلا تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة بل تصحح البطلان وتحكم فيها عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤١٩ اجراءات (٣) ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح ، فإذا كانت تلك الدعوى - على سبيل المثال - قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا ، فإن اتصال

( ١ ) نقض ١٩٦٦/٧/٢٣ : مجموعة الاحكام ٤ ص ١٧ ؛ ص ٨٠٢ .

( ٢ ) نقض ١٩٥٩/٣/٣٠ : مجموعة الاحكام ٤ ص ١٠ ؛ ص ٣٧٥ .

( ٣ ) نقض ١٩٦٤/١/٦ : مجموعة الاحكام ٤ ص ١٥ ؛ ص ٢٤ .

المحكمة في هذه الحالة بها يكون معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فان فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الان ، ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الامر اليها أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقتصر حكمها على الفضا ببطالان الحكم المستأنف ، وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها الا أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها (١) .

والمحكمة الاستثنائية لا تتناول من الموضوع الا ما سبق أن تناولته محكمة أول درجة وفصلت فيه بقضاء أصبح محلا للاستئناف ، فان أغفلت الأخيرة القضاء في شق من الدعوى ، تعين اعمال ما نصت عليه المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات من أنه ، اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه بحضور أمامها نظرا لطلب والحكم فيه ، وهو نص يجب اعماله في الدعاوى الجنائية لحلو قانون الاجراءات الجنائية من قاعدة مماثلة (٢) ، ولأن الاصل عدم جواز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستثنائية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى ، اذ أن هذا - لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته - يعدد محالفا لملاحكم المتعلقة بالنظام العام (٣) .

واذا كانت محكمة الدرجة الثانية مقيدة بما قضت فيه محكمة أول درجة ، فهي مقيدة كذلك بالشق المستأنف من ذلك القضاء ، فلا تتصل بغير الموضوع الذي طرح عليها بموجب تقرير الاستئناف ، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الاخرى من عيب الخطأ في القانون (٤) .

وقد استقر قضاء النقض على أن استئناف النيابة العامة لا يتخصص بسببه ، وان كان يتحدد بموضوعه (٥) ، فاذا كانت المحكمة تنقيد بالشق المستأنف من الحكم وبالاتهام التي استأنفتها النيابة أو بالتمهم الذي استأنفت ضده ، فانها لا تنقيد بالسبب الذي ساقته لاستئنافها (٦) .

بل ان النيابة العامة لا تكون هي أيضا مقيدة بالاسباب التي بنت عليها

( ١ ) نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ ، مجموعة الاحكام ، س ١٠ ، ص ٤٥١ - ونقض ١٩٤٧/١٠/١٤ ، مجموعة التواعد الجزر الاول ، ق ١٧٥ ، ص ٢٣٠ - ومجموع مصطلحي : المرجع السابق ؛ ص ٥٢٢ .

( ٢ ) نقض ١٩٦٢/١/١٢ ، مجموعة الاحكام ، س ١٣ ، ص ٥٤٦ .

( ٣ ) نقض ١٩٥٩/٣/٢ ، مجموعة الاحكام ، س ١٠ ، ص ٢٧٩ .

( ٤ ) نقض ١٩٦٦/٦/٦ ، مجموعة الاحكام ، س ١٧ ، ص ٧٤٧ .

( ٥ ) نقض ١/٦/١٩٦٦ ، مجموعة الاحكام ، س ١٧ ، ص ٧٤٧ .

( ٦ ) وربما على ذلك قضى بأنه اذا كانت النيابة قد انقضت في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم البادية واحالة الاوراق الى النيابة العسكرية ؛ فان المحكمة اذا رأت أنها غير مختصة لا يقضيها ما ورد من ذلك التقرير ، ولا يبعد من سلطتها المطلقة في نظر الموضوع من كل نواحيه والحكم فيه طبقا لما تراه هي في حدود القانون ، كما حكم بأنه لا تنقيب على المحكمة الاستثنائية اذا هي رأت العناء وقتت تنقيب العقوبة للحكميم بها ابتدائيا ؛ ولو كانت النيابة لم تطلب اليها ذلك في تقريرها ؛ بل اقتضت على طلب القضاء باشهاد الحكم الذي أغلظته بمحكمة الدرجة الاولى - راجع مجموع مصطلحي ، للمرجع السابق ؛ ص ٥٣٠ .

استئنافها عند مباشرتها للدعوى الاستئنافية أمام محكمة ثانية درجة (١) .

واستئناف النيابة بالنسبة الى متهم دون متهمين آخرين لا ينقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ولو جاء قضاؤها متعارضا مع الحكم الابتدائي الذي صار نهائيا بالنسبة الى من لم يرفع ضدهم استئناف (٢) .

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١٧ اجراءات على أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد التهم أو لصلحته » .

فطرح الدعوى الجنائية أمام محكمة الدرجة الثانية بناء على استئناف النيابة العامة يمنح تلك المحكمة الحرية الكاملة فيما تقضى به وفقا لتقديرها - في حدود تقرير الاستئناف - ولو كان قضاؤها لصالح المتهم وعلى خلاف ما طلبته النيابة العامة (٣) .

وهذه القاعدة يحد من اطلاقها - في حالة استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة وحده دون الحكم الغيابي - ما نصت عليه المادة ٤١٠ اجراءات من أنه « لا يجوز بحال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه » ، ومن ثم لا يكون للمحكمة الاستئنافية - أن قضت بالادانة - أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي حتى لا يضار المتهم بفعله (٤) .

ويسرى هذا المبدأ ولو كان الحكم مبنيا على خطأ قانوني ، كما اذا حكمت محكمة أول درجة غيابيا بعقوبة الغرامة - خطأ - حيث يوجب القانون عقوبة الحبس وخذها أو مع الغرامة ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم وعارض المتهم فيه ، فقضى بتأييده فاستأنفت النيابة الحكم الاخير ، فلا تملك المحكمة الاستئنافية - ان رأت الادانة تطبق عقوبة الحبس ولا يكون في وسعها أكثر من تأييد الحكم - والحال كذلك لو كان التهم هو الذي استأنف هذا الحكم (٥) .

وقد أورد المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ اجراءات حكما يقضي بأنه « لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بأجماع آراء قضاة المحكمة » . وقد استقر قضاء النقض على أن اشتراط اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة ، أما استواء حكم القانون فلا يضح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع (٦) .

### ثانيا - استئناف الاحكام الصادرة في غير الموضوع :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ اجراءات على أنه اذا حكمت وبعبارة أول

( ١ ) عدل عبد الباقي : المرجع السابق : ص ٤٧٦ .

( ٢ ) عدل عبد الباقي : المرجع السابق : ص ٤٧٦ .

( ٣ ) نقض ١٩٦٦/١١/٧ مجموعة الاحكام : ص ١٧ ، ص ١٠٨٦ .

( ٤ ) نقض ١٩٦٤/١٠/٢٣ مجموعة الاحكام : ص ١٩ ، ص ٦١٠ ، ١٩٦٥/٣/٢١ .

مجموعة الاحكام : ص ١٦ ، ص ٣٢٤ .

( ٥ ) العرابي : المرجع السابق : ص ٤١٩ .

( ٦ ) نقض ١٩٦٦/٢/٢١ مجموعة الاحكام : ص ١٧ ، ص ١٦٩ .

درجة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحسبت المحكمة الاستئنافية بانقاذ الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها .

فإذا كان الحكم فى المعارضة - الذى استأنفته النيابة - قد صدر فى غير الموضوع وانتهت به الخصومة أمام محكمة أول درجة بقبولها دفعا فرعيا ترتب عليه عدم السير فى الدعوى ، أو كان قضاؤها بعدم الاختصاص ، تعين على المحكمة الاستئنافية - أن هى قبلت الاستئناف شكلا - أن تبحث سلامة الحكم المستأنف ، فإن رأت أنه فى محله اقتصر قضاؤها على تأييده ، والا حكمت بالغائه ، وفى الحالة الأخيرة لا يكون لها أن تنص على موضوع الدعوى وتفصل فيه حتى لا تقوت على المتهم احدى درجتى التقاضى ، بل يتعين عليها أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها بعد أن حجبها عن ذلك قضاء خاطئ مانع من السير فى الدعوى (١) .

وتطبيقا لذلك اذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الحكم الصادر فى المعارضة من محكمة الدرجة الاولى بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنائية كان خطأ لتجاوزها فيه حدود سلطتها ، فلا تصح معالجة هذا الخطأ بالغاء الحكم المستأنف وتأييد الحكم الغيابى للقاضى باعتبار الواقعة جنحة ، بل يتعين على المحكمة الاستئنافية الغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى لتنظر المعارضة وتقضى فى موضوعها (٢) .

وكذلك الحال فيما لو كان الحكم فى المعارضة قد أيد الحكم الغيابى الذى قضى خطأ بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية رغم أنها فى حقيقتها جنحة ، فإن المحكمة الاستئنافية يكون عليها أن تلغى الحكم المستأنف وتعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لتقضى فى الموضوع .

ولا يجوز فى تلك الحالة لمحكمة الدرجة الاولى أن تقضى فى الدعوى - بعدم اعلتها اليها - بعدم جواز نظرها لسبق انفصل فيها ، ولكنها تقضى بعدم الاختصاص للمرة الثانية اذا لم تقر المحكمة الاستئنافية على وجهة نظرها ، وذلك على خلاف ما اذا ألغى حكم عدم الاختصاص بمعرفة محكمة النقض ، فعندئذ يجب على المحكمة التى تحال اليها الدعوى أن تقضى فى موضوعها (٣) .

وإذا قضت المحكمة الجزئية فى المعارضة بعدم قبولها شكلا أو بعدم جوازها فإن استئناف النيابة للحكم الاخير لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى أمر جواز المعارضة أو قبولها شكلا ، فإن هى رأت ان الحكم المستأنف فى محله اقتصر قضاؤها على تأييده دون التعرض للموضوع ، والا قضت بالغائه وبإعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى لتسير فى نظر المعارضة (٤) .

( ١ ) تقضى ١٩٥٢/٤/٣٠ - مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٦٧ ص ٢٢٩ - والعرايى المرجع السابق ؛ ص ٣٦٠ - ومجموع مصطلحي ؛ المرجع السابق ؛ ص ٥٢٤ .

( ٢ ) تقضى ١٩٣٧/٣/٦ - مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٦٨ ص ٢٢٩ .

( ٣ ) تقضى ١٩٥٤/١٢/٢٨ - مجموعة الاحكام ص ٦ ، ص ٣٦٩ - ومجموع مصطلحي ، المرجع السابق ؛ ص ٥٢٤ .

( ٤ ) تقضى ١٩٥٨/٣/٤ - مجموعة الاحكام ، ص ٩ ، ص ١٤٥ - ولقضى ١٩٦٠/١١/١٥ - مجموعة الاحكام ؛ ص ١١ ؛ ص ٧٩٢ - ولقضى ١٩٦٧/١١/٦ - مجموعة الاحكام ؛ ص ١٨ ، ص ١٠٧٩ - والعرايى ؛ المرجع السابق ص ٣٩٠ - وعمل عبد الباقي ، المرجع السابق - ص ٤٨٥ - ورؤوف عبيد ، مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى ، النسخة السابعة سنة ١٩٦٨ ، ص ٦٩٣ .

وقد قضى بأن إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المباشرة يوجب عليها إعادة القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها (١) .

واستئناف النيابة للحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن - هو الآخر - لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى مسألة بعينها هي صحة هذا الحكم ، فان هي رأت أن محكمة أول درجة قد اصابته في قضائها اقتصر حكمها على تأييده دون التعرض لموضوع الدعوى ، والا حكمت بإلغائه وإعادة القضية إليها لنظر المعارضة حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي التقاضي (٢) .

والحال كذلك بشأن استئناف الحكم الصادر بعدم جواز نظري الدعوى لسبق الفصل فيها ، فاما أن يقتصر قضاء المحكمة الاستئنافية على تأييده واما أن تقضي بإلغائه وإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر موضوع الدعوى دون أن تتصدى هي له (٣) .

وقد تعرضت محكمة النقض في حكم فريد لها لحالة شاذة يكون فيها على المحكمة الاستئنافية - رغم تأييدها للحكم الابتدائي القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - أن تتصدى للموضوع وتفصل فيه ، وذلك لعله استثنائية هي اختصاص المحكمة الاستئنافية أصلا بالفصل في الموضوع بناء على استئناف سابق ، وقوموها عن استعمال هذا الحق في حثته ، ومن ثم يكون لها استعماله بعد أن طرح الامر عليها بناء على الاستئناف الثاني .

وتحصل وقائع تلك الدعوى في أن محكمة أول درجة قضت بإدانة المتهم فيها وبالعقوبة والتعويض ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم واستأنفه المحكوم عليه وحده ودفع بإبطاله لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره ، فقضت محكمة ثاني درجة بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف ، ولم تقض في موضوع الدعوى رغم وجوب ذلك عملا بنص المادة ١/٤١٩ المستأنف ، ثم أخطأت النيابة العامة فأعادت القضية الى محكمة أول درجة فقضت الاخيرة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافها شكلا وبتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وفي الموضوع بالعقوبة والتعويض ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الاخير بطريق النقض ونعى عليه تعرضه للموضوع والفصل فيه وعدم اقتضاره على تأييد الحكم المستأنف .

وقد ورد بأسباب الحكم الصادر من محكمة النقض في هذا الطعن ما يلي :

« لما كانت المادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت للمحكمة الاستئنافية أن هناك بطلا في الاجراءات او في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، فلا تملك المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية الى محكمة أول

( ١ ) نقض ١٩٥٣/٦/٢٣ مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٧٩ ، ص ٢٢١ .

( ٢ ) نقض ١٩٥٥/٥/١٠ مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٤٤ ، ص ٢٢٥ = وللمستأنف مصطفى : المرجع السابق ص ٥٣٦ - وعبد عبد الهادي : المرجع السابق ص ٤٨٥ - ورؤوف عبيد : مبادئ الاجراءات : المرجع السابق ص ٦٩٣ .

( ٣ ) الترابي ، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ = ورؤوف عبيد ، مبادئ الاجراءات = المرجع السابق ص ٦٩٠ .

درجة للحكم فيها من جديد ، بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، ذلك لان محكمة اول درجة وقد استنفدت ولايتها باصدار حكم في الموضوع ، لا سبيل الى اعادة القضية اليها .<sup>١٠</sup> لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد اخطأت في احالة الدعوى الى محكمة اول درجة بعد ان قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الذي أصدرته ، وكان هذا لا يحول دون نظر الدعوى بمعرفة المحكمة الاستئنافية المختصة فانونا بنظرها للفصل في موضوعها بعد ان أعيدت الدعوى اليها عن طريق استئناف النيابة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ادقضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز نظر الدعوى وبالعقوبة وبالتعويض في موضوعها بدون صحيحا ويكون النعي عليه باطلا في تطبيق القانون غير سديد « (١) »

ونكتفي - في عرضنا لحدود الدعوى الاستئنافية المرفوعة عن حكم منه للمصنوعة بغير قضاء في الموضوع - بهذه الامثلة . ونشير في نهاية هذا العرض الى امرين :

اولهما - أن الحكم الذي يمنع المحكمة الاستئنافية من التصدي لموضوع الدعوى هو الحكم الصادر بقبول دفع فرعي فيها يقتضي من المحكمة الحصول فيه قبل نظرها للموضوع وترتيب على قبوله منع السير في الدعوى ، أما إذا كان الحكم الابتدائي قد تناول دفعا موضوعيا مما لا يسوغ القضاء فيه استقلالا ، فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية ان تفصل في موضوع الدعوى ، ومن امثلة ذلك أن تقضى محكمة الدرجة الاولى ببراءة المتهم تاسيسا على بطلان تفتيشه ، فإذا رأت المحكمة الاستئنافية أن الحكم قد اصاب قضبت بتأييده وان رأت أن التفتيش صحيح تعيين عليها ان تقضى في الموضوع على ما اقتضاه نظرها ، إذ أن الدفع ببطلان التفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي من شأنها - لو صحت - أن تمنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى ، بل هو دفاع في موضوعها مؤداه عدم صحة الدليل المستعمل من التفتيش (٢) .

ومن امثله كذلك أن يقضى الحكم المستأنف بالبراءة تاسيسا على عدم جواز الاتهام بالبيئة ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رأت جواز الاتهام بالبيئة أن تنصير الدعوى الى محكمة اول درجة لاستنفادها كل سلطتها في الدعوى ، بل عليها أن تنظرها وتفصل في موضوعها (٣) .

وثانيهما - أن تحديد ماهية الاحكام الصادرة في الموضوع وتلك التي تنتهي بها المصنوعة بغير التعرض للموضوع لا يخلو من خلاف ، فقد قضى بأن حكم المحكمة الجزائية يسقط الدعوى بمضي المدة هو في الواقع وحقيقة الامر حكم في موضوع الدعوى ، فان معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية قبله . ومن ثم فان المحكمة الاستئنافية وهي تنظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم كان يتعين عليها - وقد رأت الفاض - أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها ،

١٠ (١) : نفس ١٩٥٦/٤/١٠ مجموعة الاحكام : ص ٧ : ص ٥٢٨ .

١١ (٢) : نفس ١٩٤٩/٤/١٠ مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٢ : ص ٢٢٩ - ونفس ٢٢/١٩٤٨ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٢ : ص ٢٣٠ - ونفس ١٩٥٠/٥/١٧ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٤ : ص ٢٣٠ - وعدل عبد الباقي : المرجع السابق : ص ٤٨٦ .

(٣) : نفس ١٩٤٢/١١/٢ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٦٩ : ص ٢٢٩ - ونفس ٢٠/١٩٥٠ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٠ : ص ٢٢٩ .



وما كان يجوز لها بحال أن تتخلى عن نظره وترد القضية الى محكمة أول درجة بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها (١) .

كما قضى بأن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها حكم في موضوع الدعوى فإذا ألفتة محكمة الاستئناف تعين عليها أن تبحث الدعوى ونقض فيها برأى وليس في هذا إخلال بقاعدة درجتي التقاضي (٢) .

بينما يذهب رأى آخر الى عكس ذلك ، وإلى أن الحكم بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة والحكم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ، كلاهما من الاحكام الصادرة في غير الموضوع يقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وأن استئناف أيهما يكون مقصورا على ما قضت به محكمة أول درجة في خصوص هذا الدفع ، وبمن ثم فإن رأت المحكمة الاستئنافية ان الحكم المستأنف في محله فإنها تقتصر على تأييده دون التعرض للموضوع ، وإن رأت أنه في غير محله تحكم بانقائه وتعيد القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها (٣) .

#### خاتمة

بعد أن تناولنا في هذا البحث مدى حق النيابة العامة في استئناف الحكم الجنائي الصادر من محكمة جزئية في معارضة مرفوعة أمامها رغم عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه ، واستعرضنا مختلف الآراء في هذا الأمر وموقف الفقه والقضاء منه ، وخلصنا من كل ذلك الى تأييد الرأى الذى نعتقد بصوابه ، واصلنا فكرته وسقنا من الاسانيد ائقانونية ما رأيناه يدعمها ، واستعطفنا الى استعراض صور لأهم الاحكام التى تصدر في المعارضة كأمثلة لافساح ما رأيناه حقا ، وناقشنا حدود الدعوى التى يطرحها هذا الاستئناف وماهية الحكم الذى يصدر فيها ، لم يبق الا ان نلغظ النظر الى ان الافكار كافة التى تضمنها هذا البحث ليس فيها خروج عن القواعد العامة فى القانون ، بل على العكس كلها مستنبط من تلك القواعد ومن النصوص المنظمة لحق الاستئناف ، الامر الذى نأمل معه مخلصين أن ينتهى الخلاف وأن يستقر القضاء على عدم حرمان النيابة العامة من هذا الجانب الهام من جوانب حقها الاصيل في مباشرة الدعوى الجنائية ، ولا يتوانى أعضاء النيابة عن استعمال هذا الحق كلما تحقق لهم موجه .

( ١ ) تلقى ١٩٤٤/١٢/٤ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٢ : ص ٢٢٩ - وتلقى ١/٣/١٩٥٠ : المجموعة الرسمية : ص ٥١ : المجلدان ٣ و ٤ : رقم ٥٦ : ص ٨٣ وتلقى ١٩٥٩/٣/٣٠ مجموعة الاحكام : ص ١٠ : ص ٣٧٧ : وتلقى ١٩٦٧/١٠/٢ : مجموعة الاحكام : ص ١٨ : ص ٩٠١ .

( ٢ ) تلقى مدني ١٩٥١/٥/٣ : مجموعة الاحكام : ص ٢ : رقم ١٢٤ : ص ٧٧٥ .

( ٣ ) الرامى : المرجع السابق : ص ٣٦٠ - وعمل عبد الباقى : المرجع السابق ص ٤٨٥ - وروؤف عويّد : مبادئ الاجراءات : المرجع السابق : ص ٦٩٠ .



## بطلان الحكم الجنائي لعدم التوقيع عليه للوزير أو وكيله الناظر بإدارة قضايا الحكومة

تعليق على حكم محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) في الطعن رقم  
٦٥٦ لسنة ٣٨ قضائية الصادر بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٦٨

### المبدأ :

مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة وإن كان لا يترتب عليه البطلان إلا  
أن توقيعه على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه ، فإذا تخلف هذا التوقيع  
فإن الحكم يعتبر معدوماً ، وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على  
الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتماً  
بطلان الحكم ذاته ، وإذا كان ذلك الحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع رئيس المحكمة  
الذي أصدره فإنه يكون باطلاً مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث  
بأوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر  
بالطعن لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما يقتضيه إعادة بحث  
الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة إلى كل من اتهموا فيها .

### الوقائع :

أقامت المدعية بالحقوق المدنية الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة امباية الجزئية  
ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما في يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم امباية :  
وجها إليها الغاظ السباب المبينة بعريضة الدعوى . وطلبت عقابهما بالمادتين ١٧١  
و ٣٠٦ من قانون العقوبات مع الزامهما بأن يؤديا إليها مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل  
التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً  
بمادتى الاتهام بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات والزامهما بأن يؤديا متضامنين  
إلى المدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات  
المدنية . فاستأنفت المحكوم عليهما هذا الحكم : ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة  
استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأنيده  
الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وكان مما نعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوباً بالبطلان لخلوه  
ومحضر الجلسة التي صدر فيها من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته .

وقد قبلت المحكمة هذا الوجه من أوجه الطعن ووضعت المبدأ سالف الذكر .

## التعليق :

يهمنا قبل أن نبدي رأينا في الاثر المترتب على عدم التوقيع على الحكم ، أن نشير الى أن محكمة النقض قد أخذت في الحكم محل التعليق بنظرية الانعدام ، وهي النظرية التي تقول ان الحكم اذا شابه عيب معين بانغ الجسامة فانه يعتبر معدوماً الى لا وجود له . ويلاحظ ان تعبير « الحكم المدموم » تعبير غير دقيق لانه في حقيقته ليس حكماً على الاطلاق ، ولا يمكن أن تكون له أية حجية سواء أمام القضاء الجنائي أو القضاء المدني ، وذلك يسميه الفقهاء الالمان « الملاحكم » *Nichturteil*

وتقوم نظرية الانعدام على أساس ان العمل القانوني لكي يتصف بالصحة او البطلان يجب ان يوجد أولاً ، فاذا لم يوجد فلا يمكن منطقياً أن نطلق عليه أحسب هذين التكييفين ، فالعمل القانوني مثله مثل الكائن الحي ، فالشخص انطبيعي لا يمكن أن يوصف بالصحة أو بالمرض الا اذا كان حياً ، وبغير وجود الحياة لا يمكن أن يقال انه صحيح أو مريض (١) .

ومن هنا تأتي أهمية التفرقة بين الاحكام الباطلة *Nulles* والاحكام المصدومة *inexistants* فالاولى - متى فانت مواعيد الطعن فيها - تحوز حجية الشيء المحكوم فيه ، أما الثانية فهي والعدم سواء ، ومن ثم جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بانعدام الحكم في أي وقت وذلك برفع دعوى أصلية لتقرير هذا الانعدام (٢) ، بل يكفي إنكار وجوده عند التمسك به ، كما يمكن رفع دعوى جديدة بموضوع الحكم المندموم ، ويجوز للقاضي أن يقرر الانعدام من تلقاء نفسه (٣) .

ولا وجه للتجدي بأن المشرع لم ينظم غير أحكام البطلان ، فهذا القول مردود بأن الانعدام ليس في حاجة الى التنظيم ، إذ المنطق يفرض الاعتراف به ، فلا صعوبة في التسليم « للمندموم » بانعدام وجوده ، ولا صعوبة كذلك في استخلاص نتائج الانعدام ، إذ هي عين النتائج التي تترتب على عدم قيام الاجراء أصلاً (٤) .

وقد فرقت محكمة النقض الإيطالية بين الحكم الباطل والحكم المندموم فقالت ان الحكم الباطل له وجوده القانوني كاجراء ، وهو لذلك صالح لان يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، وهو ملزم للقاضي الذي أصدره بحيث لا يجوز له أن يعود الى النظر

(١) فتحي وافي - نظرية البطلان في قانون المرافعات - رسالة دكتوراه - سنة ١٩٥٩ - بند ٢٥١ من ٤٦١ - انظر ايضاً رسالتنا في حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني - جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ - بند ١٣٩ من ١٤٠ .

(٢) وهذا ما لحيت اليه محكمتنا العليا إذ قضت بأنه اذا جاز في بعض الصود القول بانكازرفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم تجرد من الاركان الأساسية للاحكام ؛ فليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية حيث صدر الحكم على شخص معين في الدعوى ثم توفي أثناء نظرها ولم توقف الاجراءات لوفاته ؛ ولا يصح ان يوصف هذا الحكم بأنه حكم فقد لركانه الأساسية ؛ ويؤكد هذا النظر ان المشروع يجاز صدور حكم على شخص توفي اذا كانت الدعوى مهينة للحكم ( نقض مدني في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض من ٧ رقم ٢٢ من ٥٢٨ وتعليق المستشار محسن عبد الحافظ على هذا الحكم بمجلة ادوية قضائية الحكومة من ١ عدد ١ سنة ١٩٥٧ من ١٢٥ ) .

(٣) Remo Panhair, Le senzioni degli atti Processuali p.mall, 1933 n. 93. (٣) p. 345.

أحمد فتحي سرور - نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية - رسالة دكتوراه - سنة ١٩٥٩ - بند ١٣٠ مكرر من ١٨٤ ؛ أحمد أبو الوفاء - نظرية الاحكام - سنة ١٩٥٨ - بند ١٤٠ من ٢٧٥ ؛ محمد الششماوي وعبد الوهاب الشماوي - قواعد المرافعات - الجزء الثاني - سنة ١٩٥٨ - بند ١١٣٣ من ٧٥٩ .

(٤) متفويدها بجيب حسن - قوة الحكم الجنائي في انهاء الدعوى الجنائية - مجلة القانون والاقتصاد - من ٣٢ من ٥١٥ .

في الدعوى التي فصل فيها • أما الحكم المردود قانونا ، فإن كان في ذاته حقيقة واقعية *realta difatto* فهو ليس حقيقة قانونية *realta giuridica* ولذلك لا يعمل تصحيحا ، ولا يتصور أن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا بعد عتبة نحول دون أن يباشر دعوى جنائية جديدة لها نفس الموضوع ، وهو في النهاية غير جائز التنفيذ • ثم حاولت المحكمة أن تضع بعد ذلك تعريفا للحكم المردود فقالت انه « الحكم الذي لا يصلح لانتاج الآثار التي كان من شأنه حكم انتاجه » ، وذلك لتخلف كل أو بعض عناصره الاساسية • ثم أوضحت هذا التعريف ببيان العناصر الاساسية للحكم فقالت « ان الحكم تعبير عن ارادة القاضي - انني هي جزء من ارادة الدولة - وهذه الارادة محدودة في نطاق قواعد القانون ومجالها الدعوى الجنائية التي تقام ضد شخص موجود فعلا ، واستخلصت من ذلك انعدام الحكم اذا شابه عيب بهدر أحد هذه العناصر . وقد عدت المحكمة أهم حالات انعدام الاحكام فإشارات الى صدوره من غير قاضي أو من شخص أو هيئة لم يخلع الشارع عليها صفة القضاء ، وصدوره ضد شخص ليس له وجود على الإطلاق • ففي الحالة الاولى لا تكون بصدد عمل يوصف قانونا بأنه حكم وفي الحالة الثانية لا توجد الرابطة الاجرائية *rapparto processuale* التي يصدر الحكم في نطاقها ، وذلك لان طرفها السلبى غير موجود ، ثم أشارت بعد ذلك الى حالة ما اذا كان منطوق الحكم غير مفهوم اطلاقا أو شديد الغموض أو كان الحكم لا يتضمن منطوقا ، اذ تنتفى بذلك أهم مقوماته ، وهو كونه تعبرا عن ارادة القاضي • وقد وصفت المحكمة العيب الذى يشوب الحكم المردود بأنه عيب لا يصححه مرور الزمن : ورأت أن الطعن فيه مقبول كي يتحقق القضاء من توافر هذا العيب (١) •

وليس هذا التعليق منصبا على بيان الاحكام المدعومة والثبوتية بينها وبين الاحكام الباطلة ، وحسبنا أن نجمل القول في أن البطلان عيب يشوب الحكم فيؤثر في صحته دون أن يمتد الى وجوده وكيانه ، أما اذا أعمن البطلان فامتد الى كيان الحكم ووجوده فاعلمه أو ازال أحد أركانه الاساسية التي لا يقوم بدونها ، أصبحنا أمام حالة انعدام لا حالة بطلان • فالانعدام اذن يترتب نتيجة عيب أشد جسامه من البطلان بمس كيان الحكم ووجوده (٢) • وبهذا المعنى قضت محكمة المنيا الابتدائية فقالت انه اذا أعمن البطلان فامتد الى كيان الحكم نفسه فاعلمه وجوده ، أو ازال أحد أركانه ، فيصبح من حق الخصم أن يرفع دعوى أصلية بالبطلان حتى ولو كان الخصم قد فوت مواعيد الطعن القانونية ، بل أنه يكفي في هذا المقام أن يعتصم بالسكوت ويعتبر الحكم معدوما ويصدر في تصرفه عن هذا الاعتبار ، فاذا أريد التحدى به قبله اكتفى بالدفع بانعدام الحكم (٣) • وقضت محكمة استئناف المنصورة بأنه لا يترتب على الحكم المردود أى أثر قانوني ومن ثم فلا يلزم الطعن فيه للتسك بانعدامه ، وإنما يكفي انكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء ، ويجوز رفع دعوى مبتدأه بطلب انعدامه ، ولا تزول حالة انعدامه بالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحا أو بالقيام بعمل أو اجراء باعتباره كذلك ، ولا يحتج به أمام جهة قضاء أخرى (٤) •

(١) تلقى ايطاليا في ٣ يولية سنة ١٩٥٠ مشار اليه في مقال الدكتور محمود نجيب حسنى سالف الذكر من ٥١٥ •

(٢) رسالتنا سالفة الذكر - بلد ١٤١ من ١٤١ •

(٣) التبا الابتدائية: في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ - الخاتمة س ٣٩ رقم ٣٣٣ من ٦١٣ •

(٤) استئناف المنصورة في ٣ يناير سنة ١٩٦٢ المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٧١ من ٥٩٠ - انظر

ايضا حكما آخر لنفس المحكمة وبجلسة - المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٦٩ من ٥٨١ •

والآن ننقل الى الحكم موضوع التعليق لبيان ما اذا كان خلو الحكم من التوقيع عليه يجعله باطلا ، أم هو عيب أشد جسامة من البطلان يمس كيان الحكم ووجوده بحيث يجعله منعذرا . اختلفت الآراء في هذا الصدد وذلك على النحو الآتي :

### الرأي الاول :

ذهب أنصار هذا الرأي الى أن الحكم اذا لم يتم التوقيع عليه في الميعاد الذي حدده القانون ( مادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ) فإنه يعتبر حكما معدوما لا اثر له (١) .

ويستند هذا الرأي الى القاعدة التي تقول « ما لم يكتب يعد معدوما »  
Ce qui n'est pas écrit est réputé inexistant

ويطلق عليها باللاتينية عبارة :  
non esse non exprarere sunt unum et idem

وقد اخذ الحكم محل التعليق بهذا الرأي .

وهذا الحكم يعد حلقة في سلسلة القضاء المستقر لحكمة النقض في هذا الصدد، اذ سبق لها أن قضت بأن خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله في حكم المعلوم فاذا أيد هذا الحكم استثنائيا لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستثنائي باطلا لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا (١) . وقضت أيضا بأن كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضى الذى أصدره والا فإنه يعتبر غير موجود ، واستخلصت من ذلك بطلان الحكم الاستثنائي الذى يقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه متى كان الحكم الابتدائي لم يوقع على ورقته من القاضى والكتاب (٢) . وقضت بأنه وإن كان مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، الا أن توقيعه على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطا لقيامه ، فاذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر معدوما - وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناؤه على الأسباب التى اقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته . لا كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف - الصادر في المعارضة - قد اعتنق أسباب الحكم الغيابي - المعلوم قانونا - لعدم توقيع القاضى الذى أصدره على ورقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالادانة أسبابا مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي الغيابي الباطل ، فإن البطلان يلحقهما للقصور في بيان الأسباب التى أقيمت عليها مما يعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة (٤) .

(١) Tullio Delugo, leçons de science et droit pénitentiaires, université du Cauc. 1957, p. 65.

انظر أيضا دوى سيف - الوسيط في شرح قانون المرافعات - سنة ١٩٥٩ - بند ٥٤٣ ص ٥٧١ ؛ أحمد أبو الولى - المرجع السابق - بند ٣٥٢ ص ٤٤٩ - ويفرق البيض بين عدم التوقيع إطلاقا على الحكم وبين مجرد مغالطة ميعاد الثلاثين يوما ؛ فالحكم في الحالة الاولى معدوم وفي الثانية باطل ( احمد تقي سرود - المرجع السابق - بند ١٤٠ ص ١٩٨ ) - ويؤخذ على هذا الرأي أن الحكم المعلوم قد يتقلب الى حكم باطل .

(٢) نقض جنائي في ٤ يناير سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٣ ص ٣١ .

(٣) نقض جنائي في ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٨٤ ص ١٧١ ؛ ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٦١ .

(٤) نقض جنائي في ١٤ يناير سنة ١٩٣٣ مجموعة أحكام النقض ص ١٤ رقم ٢٣ - ويلاحظ أن ميعاد الثلاثين يوما للتصريح عليه في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يجوز مدله لى سبعين الأسباب ( نقض جنائي في ٤ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض ص ١٤ رقم ٣١ ص ١٤٢ .

وقضت محكمة المنيا الابتدائية بأن الحكم الذى لم يوقع عليه القاضى الذى أصدره يعتبر حكما معدوما (١) .

وهذا الرأى هو ما استقرت عليه أيضا أحكام محكمة النقض الإيطالية فعضت بأن الحكم الذى ينقصه توقيع القاضى يعد حكما معدوما (٢) .

وأخذوا بهذا الرأى نصت المادة ١٦٦/٢ من قانون المرافعات الايطالى على أن قاعدة وجوب الطعن فى الحكم فى الميعاد وبالطرق التى نص عليها القانون لا تسرى فى حالة عدم توقيع القاضى على الحكم .

### الرأى الثانى :

والرأى الراجح عندنا أن الحكم الذى يخلو من توقيع القاضى الذى أصدره يعتبر حكما باطلا وليس حكما معدوما ، أى أنه حكم قائم وله وجوده القانونى ، وإن كان مشبوها بعبث يبطله ، فإذا فانت مواعيد الطعن فيه صار حكما باثنا حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه .

ونستطيع أن نقدم تأييدا لهذا الرأى الحجج الآتية :

أولا : تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الايام المقررة الا لاسباب قوية » ، وزعى كل حال يبطل الحكم اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ما لم يكن صادرا بالبراءة ، وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه شهادة بعدم توقيع الحكم فى الميعاد المذكور . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن هذا التعديل « ... لا يلحق البطلان الحكم القاضى ببراءة المتهم حتى لا يضار بسبب لا دخل له فيه » .

ومفاد هذا النص أن الحكم بالبراءة الذى لم يوقع عليه القاضى الذى أصدره يعتبر حكما قائما وله وجوده القانونى (٣) .

(١) محكمة المنيا الابتدائية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ سبقت الإشارة إليه .

(٢) نقض ايطالى فى ٦ مارس سنة ١٩٥١ ؛ ٢١ يونية سنة ١٩٤٩ ؛ ٢ مارس سنة ١٩٤٩ مشاويرها فى رسالة الدكتور أحمد فتحى سرور هاشم ص ١٩٧ . انظر أيضا حكم محكمة Catanzaro فى ٢٧ يونية سنة ١٩٤٦ وحكم محكمة استئناف تورينو Torino فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وحكم محكمة استئناف نابولي Napoli فى ١٨ يونية سنة ١٩٤٦ ( أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - هاشم ص ١٩٧ ) - وقضت محكمة النقض المصرية بأنه اذا كان الطاعن قد قرر الطعن فى تليغوا كانت الاسباب المقدمة منه غفلا من التوقيع بما لا يمكن معه القول بصدورها عنه أو معرفة من صدرت منه لتعرف صفته فى تقديمها عن المحكوم عليه ؛ فهنا الطعن لا يكون مقبولا شكلا ( نقض جنائى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ١٢ ص ٢٤٥ ؛ ٦ يناير سنة ١٩٣٦ مجموعة اللوائح القانونية ج ٣ رقم ٤٣ ) . (٣) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية ولقائمة بالتبعية للدعوى الجنائية ؛ ذلك بأن مؤدى علة التعديل - وهى ما أصبحت عنه تلك المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المتهم بالحكم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد أصبح فى حوزة النيابة العامة - وهى المقصم الوحيد فى الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المقرر قانونا ؛ اما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحصار ذلك الاستثناء عنهم وبطلان الحكم بالنسبة لهم خاصا لالاحال العام المقرر بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر فيبطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه ( نقض جنائى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ص ١٦ رقم ٧٤ ص ٣٧٣ ) .

ولما كانت عناصر الحكم ولحظة ميلاده لا تختلف باختلاف ما اذا كان صادرا بالبراءة او بالادانة ، فان القول بصحة الحكم بالبراءة على الرغم من عدم اتوقيع عليه بمطلع بان هذا التوقيع ليس عسرا في تكوين الحكم وليس الواقعة المنتسبة له وبالتالي فلا يجوز القول بان خلو الحكم من اتوقيع عليه يجعله معدوما (١) .

ثانيا : اذا كن القانون قد رتب البطلان جزاء لعدم التوقيع على الحكم بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ( مادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ) فان ذلك لا يعنى اعتبار الحكم قد ولد ميتا أو أنه غير موجود منذ البداية ، بل هو بطلان لاحق لا ينفى وجود الحكم في الفترة بين صدوره وانقضاء مدة الثلاثين يوما اللازمة لتحريره والتوقيع عليه (٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأن المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما تحدثت عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته على مسودته . أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ( تقابلها المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الجديد ) التي توجب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم فلا محل للاستناد اليها في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون الاجراءات الجنائية (٣) .

وهوذا ذلك أن الحكم الجنائي يؤلف صحيحا وقت النطق به ولو كانت مسودته خالية من التوقيع أو لم تكن له مسودة على الإطلاق ، ويظل كذلك صحيحا الى أن يبلغ من العمر ثلاثين يوما ، ثم يصاب بعد ذلك بعيب عدم اتوقيع عليه ، وهو عيب يبطله ولكنه لا يعدم وجوده .

ثالثا : يجب التحرز من الخلط بين الحكم والمحرم الذي يحمل عباراته ، فليس

(١) محمود نجيب حسنى - المقال السابق - هامش ص ٤٥٤ .

(٢) محمود نجيب حسنى - المقال السابق - هامش ص ٤٥٤ - ولم تفرق المادة ٣١٢ بين الاحكام التي تصدر في الجلسة ذاتها والتي تمت فيها المرافعة وتلك التي تصدر في جلسة حجت اليها الدعوى للنطق بها ؛ ومن ثم فلا محل للرجوع الى ما ورد في قانون المرافعات في شأن ختم الحكم وإيداع مسودته موقعا عليها من الرئيس القضاة فور النطق به ( نقض جنائي في ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض ص ١٨ رقم ١٢٩ ص ٦٥٩ ) .

(٣) نقض جنائي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض ص ١٨ رقم ٢٤٤ ص ١١٦٣ ؛ نقض جنائي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ص ١٤ رقم ١٢١ ص ٦٦٢ ؛ نقض جنائي في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٣ ص ١٤ رقم ٤٦ ص ٢٢١ - وقضت أيضا بأن البقرة في الاحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ؛ فهي التي تحل في ملف الدعوى وتكون الرجوع في اخل الصورة التنفيذية وغسرها من الصور ؛ اما المسودة - فهي لا تعدو ان تكون ورقة لتخصير الحكم وللمحكمة كامل الخبرة في ان تجري عليها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والاسباب الى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه - فانها لا تقضى عن الحكم بالهيئة التقدم نيابة - ولا كان الاستناد مما هو مثبت بالشهادة - المقدمة من محامي الطاعن مع تقرير اسباب الطعن - ان مسودة الحكم وحدها هي التي أدعت في اتياد زان الحكم ذاته موقعا عليه من رئيس الجلسة والكاتب لم يودع ملف الدعوى الى وقت تقريرها . ولا ما كان الحاصل انه حتى هنبدا التوقيع كان قد مضى اكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم فقد ران عليه البطلان المخصوص غلية في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ؛ ويضمن لذلك نقضه ( نقض جنائي في ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ . مجموعة احكام النقض ص ١٦ رقم ٩٧ ص ٤٧٩ ) - انظر أيضا نقض جنائي في اول مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام النقض ص ١٦ رقم ٣٩ ص ١٧٩ .



الحكم هو المحرر . وإنما المحرر لا يعدو أن يكون سنداً لإبانه (١) . وليس أدل على ذلك من أن القانون اعتبر ميلاد الحكم بالنطق به لا بمجرد ، فبمجرد النطق بالحكم نخرج الدعوى من سلطة المحكمة بحيث يمنع عنديا العدول عما نطق به . ولو لم تكن قد حررت بعد . ومن المسلم به أن خروج الدعوى من سلطة المحكمة أمر للحكم فإذا تحقق هذا الأمر بمجرد النطق بالحكم دون تحريره فمعنى ذلك أن الحكم يولد لحظة النطق به (٢) .

أما ما رددته محكمة النقض في بعض أحكامها من أن « كل حكم يجب أن يدون بالكتابة وبوقعه القاضي الذي أصدره والا فإنه يعتبر غير موجود » (٣) فيجب أن نفهم على أن المقصود بها أن عدم تدوين الحكم يجعله غير موجود من حيث الإثبات فلا يكون . في وسع أحد الاحتجاج به ، إذ لا يجوز إثبات الحكم عن طريق المحرر الذي يحمل عباراته (٤) . وبناء عليه يمكن القول بأن كتابة الحكم والتوقيع عليه واستيفاء بيانات معينة ، ليست من الأركان اللازمة لوجوده . وإنما هي مجرد شروط لصحته . ولذلك يعد الحكم موجوداً إذا لم يكتب أو فقدت نسخته الأصلية أو أغفلت بيانات جوهرية فيه أو لم يوقع القاضي عليه في الموعد الذي حدده القانون . أما قاعدة « ما لم يحرر يمسد معيولما » *ce qui n'est pas écrit est réputé inexistant* فلا تعني اعتبار الكتابة ركناً في الحكم ، وإنما هي الوسيلة الوحيدة لإثبات وجوده وجواز الاحتجاج به ، ومن ثم كانت القاعدة متعلقة بالإثبات ولا شأن لها بوجود الحكم (٥) .

• وقد اتضح هذا المعنى في حكم لمحكمة النقض بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ قالت فيه : قد دل الشارح على أن التوقيع على الحكم إنما قصد به استيفاء ورفعته شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الإثبات ، وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أي قاض ممن اشتركوا في إصداره (٦) .

وابعا : تبينت محكمة النقض العيب الذي شاب الحكم محل التعليق عند الطعن فيه بالنقض ، أي قبل صيرورة الحكم باتاً ، واذن فنقض الحكم في هذه الحالة هو نفس

(١) محمود نجيب حسني - المقال السابق - ص ٤٥٤ وهو يعرف الحكم بأنه إعلان القاضي عن اوائه القانون أن تتحقق في واقعة معينة نتيجة قانونية يلتزم بها أطراف الدعوى .

(٢) محمود نجيب حسني - المقال السابق - هامش ص ٤٥٤ .

(٣) نقض جنائي في ٣ يولية سنة ١٩٤٦ سبقت الإشارة اليه .

(٤) محمود نجيب حسني - للمقال السابق - هامش ص ٤٥٤ .

(٥) محمود نجيب حسني - للمقال السابق - ص ٤٥٠ - وفتت محكمة النقض بأن ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبأنه على الأسباب التي أقيم عليها . ولا تكن بين من الاعتراف على الحكم المظنون فيه أن وليس المحكمة وقع صلتها عدا الصيغة الأخيرة المتضمنة نالي أسبابه ومنطوقه ؛ لأنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يضمن منه نقض الحكم المظنون فيه والإحالة ( نقض جنائي في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢١٨ ص ١١٥٩ )

(٦) نقض جنائي في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ١٩ ص ١٠٨ انظر ايضاً نقض جنائي في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧ ص ١٨ رقم ٤٠ ص ٢٠٠ .

ما كانت تدعاه المحكمة لو اقتصر عيب الحكم على مجرد البطلان (١) \* وبعبارة أخرى نقول انه مادام الطعن في الحكم قد تم في المواعيد المقررة قانونا ، فان المحكمة التي تنظر الطعن يستوى لديها - عند انقضاء بالغاء الحكم - ان تقول ان الحكم باطل أو متعدم مادامت تستقضى بالغائه في كلا الحالتين .

وبناء عليه فكان يكفي محكمة النقض للنقض للفضاء بالغاء الحكم محل التعليق ان تقول انه باطل ، دون حاجة الى التجاها لنظرية الانعدام ، مادام الطعن فيه قد تم في الميعاد القانوني (٢) .

بل وأكثر من ذلك فقد اشترطت محكمة النقض لقبول الطعن في حالات مماثلة ان تكون طرق الطعن في الحكم مازالت قائمة ، أما اذا استنفدت هذه الطرق فان الحكم يحوز حجية الشيء المحكوم فيه على الرغم من فقد النسخة الاصلية للحكم أو تمدد الحصول على صورة رسمية من الحكم لسرقته ، فقصت بأنه « متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الاصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فان مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد ، اذ ان فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية يستوى من حيث الاثر بفقدتها كلمة (٣) . وقضت أيضا بأن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد - فاذا كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان ملف الجنحة المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملا بالمادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة (٤) .

ويستفاد بمفهوم المخالفة من عبارة « مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد » الواردة بالحكمين أنفى الذكر ، انه اذا كانت طرق الطعن في الحكم قد استنفدت فانه يحوز حجية الشيء المحكوم فيه على الرغم من فقد ورقة من نسخته الاصلية أو تعذر الحصول على صورة رسمية منه لسرقته (٥) .

وقضت أيضا بأنه لا يقبل اثاره الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صلوره لأول مرة أمام محكمة النقض (٦) .

(١) وهذا أيضا ما حدث بالنسبة لساكن الاحكام التي استندت فيها محكمة النقض عبارات بلغهم منها انعدام الحكم ؛ مثل قولها ان الحكم « يعتبر غير موجود » أو « كان لا وجود له » أو ان العيب « يحس قاطبة الحكم » أو ان ورقة الحكم قد فقدت « عنصرا من مقومات وجودها قانونا » .

(٢) وقد يبدو الأسلوب الذي اتبعته محكمة النقض بأنه اذا قضى عملا ببطلان الحكم الباطل فانه يصحح « معدوم » الاثر وكأنه لم يصدر ؛ فهو إذن معدوم في المعنى الاصطلاحي لهذا التعبير ( معدوم نتيجة حسنئ من المقال السابق - ص ٥٣٦ ) .

(٣) نقض جنائي في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض ص ٨ رقم ٢٠٩ و ٧٨١ .

(٤) نقض جنائي في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة احكام النقض ص ١٢ رقم ١٨٤ ص ٩١٠ .

(٥) معدوم نتيجة حسنئ - المقال السابق - ص ٥٢٩ .

(٦) نقض جنائي في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض ص ١٨ رقم ٤٥ ص ٢٤٠ .

٢٢٠ وخلاصة القول أن الحكم الذي لا يحمل توقيع انقضى الذي أصدره هو حكم قائم وموجود ولكنه مشوب بعييب يبطله . وهذا العيب لا يصل في جسامته إلى الرتبة التي تجعل الحكم معدوماً كما ذهب محكمة انتقض في الحكم محل التعليق .

وقد أخذت بهذا الرأي محكمة استئناف القاهرة فقضت بأن القانون المصري رسم للطن في الأحكام طرقاً معينة على سبيل الحصر ، ومن هذه الطرق ما هو عادي كالمعارضة والاستئناف وبعضها غير عادي وهي التماس إعادة النظر والطن بالنقض . ولا توجد طرق غيرها للطن في الأحكام أعمالاً للقاعدة القانونية « لا بطلان في الأحكام وليس في القانون نص يجيز للطن في الأحكام الانتهازية بدعوى بطلان أصلية وذلك احتراماً لحجية الأحكام النهائية التي تعتبر عنواناً للحقيقة ، بغية حسم المنازعات واستقرار الحقوق » وإذا كان بعض الفقهاء قد أجاز رفع دعوى البطلان الأصلية في بعض الحالات فإن هذه الحالات تنصب على أحكام ليس لها من حقيقة الأحكام إلا اسمها ، وهي في حقيقتها ليست أحكاماً بالمعنى القانوني إذ لم توافر لها الأركان القانونية والشروط الأساسية اللازم توافرها للأحكام وباتتالي فهي لا تحصن بقوة الأمر المقضى أو بحجية الشيء المحكوم فيه ومن أمثلتها صدور حكم ممن ليست له ولاية انقضاء أو صدور حكم ضد شخص متوفى وصدور حكم في دعوى لم تعلن أصلاً لأن الخصومة لم تنعقد أصلاً . أما الحكم الذي لم يكتب أو الذي شابه البطلان أو الذي لم يصدر بناء على صحيفة أعلنت إعلاناً صحيحاً فإن مثل هذه الأحكام لا يجوز الطعن فيها بدعوى بطلان أصلية . ذلك لأن هذه الأحكام وإن كان قد شابهها بطلان إلا أن هذا البطلان لا يلغى وجودها ولا يجعلها في حكم العدم . وقد رسم القانون طرق الطعن في هذه الأحكام فإن أهمل صاحب المصلحة في الطعن فإن هذه الأحكام تستقر لها حقيقتها وقوتها وتأخذ صفات الأحكام من الصحة والحقيقة وتصبح ملزمة ونافذة بين طرفيها (١) .



# كتاب جديده مالك بن النسي

كتاب الاستاذ عبد الحليم الجندى

الاستاذ عبد الحليم الجندى أحد أعلام القانون فى مصر والشرق العربى ؛ وقد اتخف المكتبة القانونية والاسلامية بالنفائس ، ولا سيما كتاباه : ابو حنيفة ، بطل الحرية والتسامح فى الاسلام ، والامام الشافعى ، ناصر السنة وواضع الاصول ..

وقد أعيد طبع الكتاب الاول غير مرة ؛ وهذا هو الكتاب الثالث يظهر فى غضون عام من نشر الامام الشافعى ، وقد تجلت فيه مقدرة المؤلف على تداول الامة وما افاده من خبرة وتخصص فى معالجة موضوعه الجليل .

وقد قسم الاستاذ عبد الحليم الجندى كتابه الى سبعة أبواب : المدينة دار الهجرة تليد المدينة ؛ عالم المدينة ؛ مجتمع المدينة ؛ روح المدينة ؛ امام المدينة والسلطان ؛ امام المسلمين .

« ويظهر بمجتمع المدينة » فى الصورة كانه ألوجه الخلفى لها . من مقدم النبى الكريم الى جهاد أبى بكر وعمر وعثمان وعلى للمتكنين للدين والدولة ؛ الى اجتهدهم الذى تابعه مالك للمتكنين للدين والدولة ؛ الى اجتهدهم الذى تابعه مالك للمتكنين للسنة .

وقد وسعت حياته ثلاثة عشر خليفة ، منهم عمر بن عبدالعزيز ، استاذ الروحى ، والمنصور . والمهدى ، والرشد ، الذين رفع فى وجوههم أعلام الحرية الفكرية والدفاع عن المدينة ؛ حيث الثورات والفنون والفناء الذى ازدهر فى مجتمع المدينة وصار لونا من ألوان الصورة . .

ونحن ننشر فيما يلى تقديم المؤلف لكتابه .

فى هذا الكتاب صورة لامام دار الهجرة تتراى بين معالم اليسر والسماحة واتباع الامر الاول ، الذى أظهر قلة من المسلمين الاولين ، على كثرة العالم المعروف ، فى بضع سنين .

وهذا الوجه الخلفى للصورة هو الخصيصة الاولى لرجل حى حياته كلها فى المدينة فشغلت حياته بطولها ، نصف حياتها - يومئذ - فى الاسلام ، واضافت الى سؤدها مجدا جديدا لها ؛ بالعلم والعمل .

والمسلمون من فاتحة القرن ؛ وكلما أنشبت العالم الحرب ؛ يتحسسون السبيل للنهضة . ولقد قلنا قبل ؛ ما نكرره اليوم فى يقين وثقة ؛ زادت هما التجارب العالمية اثباتا وقوة ؛ ان ماضينا الضخم ؛ من تراثنا المسلم ؛ هو مركز الثقل الذى يحفظ توازننا ؛ فى أمنة وأطمئنان ؛ الى جوار كونه ينبع من صميم الواقع ؛ ويستنهض خلايا الجسم ذاته ؛ ليفى على علله وعاهاته .

وليس كمثلى أئمة الفقه دلائل على أن الاسلام عصرى فى كل عصر . يقصد

فصده في كل حضارة • ان كانت سيرهم فدوة لتتقدم العلمي والحضارى واسوة  
للسمو انتقى والفكرى • وكان فيهم نبينا وذينا ندعاة النهضة من بنى العصر •  
الباحثين عن القوى العملية والعلمية المحركة لاداة لتقدم • وكانت آية العدل المطلق •  
وآلة اليسر المسعف ؛ مصدرى القوة في مقاصد الشريعة التى ابلخت المسلمين اوجههم  
كلما التزموها •

وحياة مالك عالم عريض كمواال الدول • نتج من عصر النبى عليه السلام •  
والعصر الذى خلف من بعده • فى عصر واى قدوة ! واى اتصال بالواقع الذى ظهر  
وازدهر وتطور ؛ بظهور الرجال واختفائهم ؛ وازدهار الدول وانقضائها •

والتاريخ لا يعرف اماما - كهيئة مالك - وسعت حياته ثلاثة اجيال كبيرة •  
وثلاثة عشر خليفة ، بجيوش وبلهوبن ، وهو باق بالمدينة سادن امين للسنة كأنهمعلم  
من معالم الطبيعة ، كالجبل أو كالبحر • ولما جلس اليه ستة من الخلفاء فيهم ثلاثة من  
علم الخلفاء وأعظم المنظماء ؛ فى يدهم مصائر القارات والحضارات كان ذلك تمسليما  
من الزمان على طوله ؛ بأن فقهه يحبل عناصر العالمية والتقدم فمدوا اليه بالاسباب  
وواجهوا فى ظله ؛ اقطار عالمهم كله •

وما كان أعظمها تجربة للفكر الى العمل الذى يفعل الواقع وينفعل به • فتشهد  
القرون له فى شتى القارات والحضارات بأسيا • حيث نشأ • وإفريقية حيث استحكم  
وأوروبا حيث تفرد العلم الاسلامى بالفكر العالمى فى جوامع الاندلس وجامعاتها •  
فنقلت أوربة علومها لتنتقل بها من جهالة القرون الاولى الى عصر النهضة •

والتاريخ يعيد نفسه اذا أصلح الناس أنفسهم •

الى القراء هذا المثل العالى ليتأملوا ؛ ويأملوا ••

والله بالغ امره •••

# قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْجَنَائِيَّةِ

٣٥٠

٦ مايو ١٩٦٨

١ - حكم : تسببه - محكمة موضوع - حقا في القضاة  
بالبراءة  
ب - محكمة : وجوب تحقيقها ما يقدم اليها من أدلة  
الابتن في الدعوى  
المبادئ القانونية

١ - لئن كان من المقرر أن المحكمة الموضوع  
أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد  
التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة اثبتت ،  
الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على  
ما يفيد أنها فحصت الدعوى وأحاطت بظروفها  
وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر  
وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت  
دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر  
الاثبات .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على المفردات  
التي أقرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن  
أن الطاعة قد شهدت بتحقيقات الشرط والنيابة  
بعض وقائع السبب وعبارات الازعاج التي  
صدرت من المتهم ؛ وكانت ضمن أحاديثه معها  
بالتليفون ؛ وأحالت بالنسبة للبعض الآخر منها  
على ما ورد بإبلاغ زوجها وما رده في التحقيقات  
لما تضمنته تلك العبارات من الفاظ بذيئة نابية  
تجسّل هي من إعادة ترديدها ، كما قررت  
صراحة بالتحقيقات أنها تمكنت و زوجها من  
تسجيل أحاديث المتهم معها ؛ وقد قدم الحاضر  
عنها بالمجلس شريط التسجيل وأودع ملف  
الدعوى ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ لورد ضمن  
أدلة البراءة ورفض الدعوى المدنية أن الطاعة  
لم تشهد بعبارات السبب والازعاج يكون قد  
خالف الثابت بالأوراق ؛ ودل على أن المحكمة  
قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الثبوت

في الدعوى ؛ كما أنه وقد قدم اليها دليل من  
هذه الأدلة وهو شريط التسجيل ؛ فقد كان  
عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع اليه وإبائه  
رأيها فيه . أما وقد نكلت عن ذلك فإنها تكون  
قد أغفلت عنصري جوهريا من عناصر دفاع  
الطاعة ودليلا من أدلة الاثبات ؛ ولا يغني عن  
ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من  
المستطاع - مع ما جاء في الحكم - الوقوف على  
مبلغ أثر هذا الدليل - لو لم تقم عن تحقيقه -  
في الرأي الذي انتهت اليه مما يعيب حكمها  
ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

المحكمة

٠٠ وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين  
واقعة الدعوى قال تبريرا لنقضائه بالبراءة  
ورفض الدعوى المدنية ؛ إذ يبين للمحكمة من  
مطالعه الأوراق وفق ما تقدم الأمور الآتية :  
( أولا ) أن المبلغ ردد في التحقيقات عساوات  
الازعاج واسبب بما رددعا لدى محكمة أول  
درجة على النحو الثابت بالأوراق ولم تشهد  
المدعي بالحق المدني بها تفصيلا وتحديدا وهي  
المدعى عليها في الدعوى ٠٠٠ . وبعد أن عدد  
الحكم باقي الأدلة التي استند اليها في قضائه  
عرض لطلب الطاعة سماع شريط التسجيل  
الذي حوى حديث المطعون ضده معها بما اشتمل  
عليه من وقائع السبب وعبارات الازعاج فرفضه  
مبررا ذلك بقوله ؛ أما بخصوص شريط التسجيل  
فإن الثابت من مذكرة المدعي بالحق المدني أنها  
لم تتمكن من تسجيل الأحاديث لأن المتهم فطن  
لجهاز ضبط الماكسات ولا محل لاجابة هذا  
الطلب أيضا .

لما كان ذلك ؛ وكان من المقرر أن محكمة  
الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى  
تشككت في صحة أسناد التهمة الى المتهم أو  
لعدم كفاية أدلة الثبوت ؛ غير أن ذلك مشروط

## المبادئ القانونية :

١ - تتم جريمته اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

٢ - احتفاظ المدعى بالحق المدني (المستفيد) بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن ( الساحب ) لا يندرج تحت مفهوم حالة انضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء .

٣ - ما يشتره الطاعن في دفاعه بأن المدعى بالحق المدني سبق أن ارتكب جرائم اعطاء شيك بدون رصيد متعلق بموضوع الدعوى مساهم لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من قضاائها بالادانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء .

## المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن الطاعن أصدر بتاريخ ١٩٦٤/٧/٥ شيكاً لمصلحة المدعى بالحق المدني بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه مسحوباً على بنك القاهرة وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٣ قدم المدعى بالحق المدني الشيك الى البنك فأفاد بعدم وجود رصيده يقابله . وقد طعن الطاعن بالتزوير في هذا الشيك مقرر بأنه أصدر عدة شيكات للمدعى بالحق المدني كل منها بمبلغ خمسة جنيهات وتمت المخاسبة عنها بينهما بعد أن سدد له قيمتها واستردها منه فيما عدا أربع شيكات زعم المدعى بالحق المدني أنها فُقدت من يدها الشيك موضوع الدعوى ووقع على إقرار بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٢ يتضمن اعتبار هذه الشيكات لاغية . وغرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله « وحيث أن الثابت بأقرار المتهم بمحض الجلسة وتقرير الطعن بالتزوير أن الشيك مسحوب منه وأنه هو الذي وقع عليه ولم ينازع الا بشأن قيمته فقال أنها غيرت من خمسة جنيهات الى ٢٥٠٠ جنيه ولا شك أنه لا أثر لقيمة الشيك قلبت وكررت في قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ما دام الثابت من الأوراق واعتراف المتهم نفسه أن الشيك موضوع الدعوى صادراً منه حقيقة بمبلغ من المال وإن التوقيع عليه له وقد ثبت بأفاده البنك أنه لا رصيد له ولا تعويل المحكمة على الاقرار المؤرخ ١٩٦٤/٤/١٢ - ( صحته

بأن يستعمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصير وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولا كان بين من الأطماع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعنة قد شهدت بتحقيقات الشرطة والنيابة وبعض وقائع السبب وعبارات الإزعاج التي صدرت من المطعون ضده . وكانت ضمن أحاديثه معها بالتليفون : وأحالت بالنسبة للبعض الآخر منها على ما ورد بإبلاغ زوجها وما زده في إنقيصت لما تضمنته تلك العبارات من الفاظ بذينة نابية تجعل هي من إعادة ترددها ، كما خُذرت الطاعنة صراحة بالتحقيقات أنها تمكنت وزوجها من تسجيلها بالجلسة شريط التسجيل وأودع ملف الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ضمن أدلة البراءة ورفض الدعوى المدنية أن الطاعنة لم تقم بتقدير بمباراة السبب والإزعاج يكون قد خالف الثابت بالأوراق : ودل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الثبوت في الدعوى : كما أنه وقد قدم إليها دليل من هذه الأدلة وهو شريط التسجيل فقد كان عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع اليه وإبداء رأيها فيه . أما وقد نكلت عن ذلك فإنها تكون قد أغفلت عن عناصر جوهرية من عناصر دفاع الطاعنة ودليل من أدلة الإثبات . ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من المستطاع مع ما رآه في الحكم الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل . لو لم تقع عن تحقيقه - في الرأي التي انتهت إليه : مما يعيب حكمها ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والأحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مسج الزام المطعون ضده المخالفات المدنية .

( الطعن ٢٦٧٢ سنة ٣٧ ق رئاسة وعفوية السادة المستشارين مختار مصطفى ورضوان نائب رئيس المحكمة وحيد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين صالح ومحرمه عفيف . )

٣٥١

٦ مايو ١٩٦٨

- ١ - شيك بدون رصيد ؟ جريمة . أسباب إبادة .  
 ٢ - ضياع شيك : احتفاظ المستفيد بالشيك بعينه  
 نقاليه مع الساحب .  
 ٣ - حكم : تسبيب : عيب : دفاع : رد المحكمة عليه .



لان المخبز لم يكن تحت اشرافه ائنا، الضبط  
وفقا للائحة، انصه سادس اليه من رئيس مجلس  
الادارة؛ وهودفاع بعد - في خصوصية الدعوى  
المطروحة حيث تمتلك المخبز احدى شركات  
القطاع العام - هاما ومؤثرا في مصرها؛ مما  
كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على  
مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه .  
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً  
بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب  
مما يتعين معه نقضه وإحالة .

#### المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين  
واقعة الدعوى على النحو الذى استقر لديه  
عول فى ثبوت الجريمة التى دان الطاعن بها على  
اعترافه بأنه المدير المسئول للمخبز . لما كان  
ذلك . وكان النائب من حاضرس جلسات المحاكمة  
ومن الاطلاع على المقررات التى أمرت المحكمة  
بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن اجراءات الضبط  
تمت فى الساعة ١٢ ظهرا من يوم ١٤ من  
سبتمبر ١٩٦٤ وذلك فى غيبة الطاعن الذى  
دفع بعدم مسئوليته عن المعجز اذ كان فى فترة  
راحته وقت ضبط المخبز وأن المتهم الاول هو  
المسئول عن ادارة المخبز فى تلك الفترة وقدم  
للمحكمة أمرا اداريا رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤  
صادرا من رئيس مجلس الادارة يفيد أن عمله  
فى ادارة المخبز يبدأ فى الساعة الثانية مساء .  
لما كان ذلك ؛ وكان الحكم قد دان الطاعن دون  
أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن  
المعجز لان المخبز لم يكن تحت اشرافه ائشاء  
الضبط وبقالا لئحة الصادريه من رئيس مجلس  
الادارة؛ وهودفاع بعد - فى خصوصية الدعوى  
المطروحة حيث تمتلك المخبز احدى شركات  
القطاع العام - هاما ومؤثرا فى مصرها؛ مما  
كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على  
مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه؛  
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً  
بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .  
لما كان ذلك ؛ فانه يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه والإحالة وذلك بغير حاجة لبحث باقى  
أوجه الطعن .

١٢/٨/١٩٦٤ ) المقدم من المهم ذلك أن الثابت  
به أنه خاص بشيكات مسحوبة على بنك  
الاسكندرية حال أن الشيك موضوع الدعوى  
الحالية مسحوب على بنك القاهرة فرع القاهرة  
وليس على بنك الاسكندرية ذلك فضلا عن أن  
الاقرار تال فى تاريخه لتاريخ اصدار الشيك  
دون رصيد وتعين من ثم الالتفات عن أوجه  
المعارضة ، لما كان ذلك ؛ وكان ما أورده الحكم  
صحيفا فى القانون وتتوافر به عناصر الجريمة  
التي دين الطاعن بها ذلك بأن جريمة اعطاء  
شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب  
الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع  
علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب  
فى تاريخ الاستحقاق ولا يجدى الطاعن منازعته  
فى قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته  
قبل تقديمه الى البنك المسحوب عليه لصرف  
قيمه ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له  
رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه . لما  
كان ذلك ؛ وكان احتفاظ المدعى بالحق المدنى  
بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن بفرض صحة  
دفاع هذا الاخير لا يندرج تحت مفهوم حالة  
الضياع التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من  
جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم  
القضاء . لما كان ذلك ؛ وكان دفاع الطاعن  
بأن المدعى بالحق المدنى سبق أن ارتكب جرائم  
اعطاء شيك بدون رصيد متعلقا بموضوع  
الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة  
بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من  
قضاها بالادانة لادلة الثبوت التى تحمل هذا  
القضاء . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على  
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( الطعن ٤٥٥ سنة ٢٨ بالهيئة السابقة )

٣٥٢

٦ مايو ١٩٦٨

تكوين : خيز . دفاع ؛ إخلال بحقه . حكم . تبسيط  
بيب .

#### البدا القانونية :

إذا كان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى  
بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن المعجز

( الطعن ٥٥٣ سنة ٢٨ فى رقاسة وتقضية النيابة  
للتفتيشين محمد منير زعينة النعم عزراوى ونصر الدين  
غرام ومحمد أبى الفضل والنور خلف )

للمتهم المعارضة فيه ، ولما كان الثابت من افادة النيابة المرفقة أن المتهم لم يعلن بهذا الحكم حتى الآن ، فإن باب الطعن في هذا الحكم بطريق المعارضة يكون ما زال مفتوحا ؛ لما كان ذلك ؛ وكان الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنتج وأنه لا يقبل ما دام الطعن في الحكم بطريق المعارضة جائزا ، وذلك وفقا للمادتين ٣٠ و ٣٢ من التقاضون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإنه بتعين الحكم بعدم جواز الطعن المتقدم من النيابة العامة في ذلك الحكم .

( الطعن ٥٥٨ سنة ٣٨ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود النمراري ومحمود عطية )

٣٥٤

١٩٦٨ مايو ٦

تكوين : خيز . حكم : تسيب ، عيب . قرار وزير  
تكوين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ق ١٥  
لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعنين بأنهما أنتجا خبرا أفرنكيا ، في حين أنه استظهر في بيانه واستدلله أنهما أنتجا خبرا شاميا ؛ مما يدل على اضطراب الواقعة في تصود المحكمة وعدم استقراءها ، لم يبين ماهية الموصفات وحقيقة الأوزان التي خالف فيها الخبز المنتج نصوص القرار سالف الذكر حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . فإنه يكون فوق تغاذه قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهما : (١) أنتجا خبرا أفرنكيا بغير الأوزان والمواصفات والاسعار المحددة في القانون دون أن يكونا حاصلين على ترخيص بذلك من السلطة المختصة (٢) أنتجا خبرا أفرنكيا غير مطابق للمواصفات . وطلبت النيابة العامة معاقبتهما طبقا للمادة ٣٤ مكرر

٣٥٣

١٩٦٨ مايو ٦

١ - حكم : وصفه . استئناف . معارضة .

ب - لنقض : طعن : ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م م ٣٠ ق ٣٢  
احكام نهائية صادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات  
والجنتج .

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . فإذا كان المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه ، وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابيا ، وينظر باب الطعن فيه بطريق المعارضة مفتوحا طالما أن المتهم لم يعلن به .

٢ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنتج ؛ ولا يقبل ما دام الطعن في الحكم بطريق المعارضة جائزا .

المحكمة :

من حيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى قضت غيابيا بحبس المتهم - المطعون ضده - شهرا مع الشغل ، فعارض وحكم باعتبار معارضته كان لم تكن ، فاستأنف ونظر استئنافه بجلسة ٣ من أكتوبر ١٩٦٥ وفيها لم يحضر فقضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن طنا منها أن المرفوع عليه معارضة استئنافية وليس استئنافا مبتدأ وقد تنبه الحكم المطعون فيه على هذا الخطأ وأشار اليه في أسبابه مقررًا أن المحكمة لما تفصل في موضوع استئناف المتهم .

لمسا كان ذلك ؛ وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ؟ وكان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابيا وإن جرى في منطق خطأ بالنقض باعتبار المعارضة كان لم تكن ، وبالتالي يجوز

## ٣٥٥

٦ مايو ١٩٦٨

١ - استئناف • تقرير به • ميعاده • اثبات • اوراق رسمية •

ب - نظام عام - ميعاد استئناف • تمسك به لأول مرة امام محكمة النقض •

## المبادئ القانونية :

١ - تعتبر ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به •

٢ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام • ويجوز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى الا أن الازمة أي دفع بشأنه لأول مرة امام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع أثبتتها الحكم • وإن لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً • المحكمة :

١٠ - وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المستأنف صدر في يوم ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٤ فاستأنفه الطاعن في ٩ من يناير ١٩٦٥ وحكمت المحكمة غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد • فعارض فيه وقضى في المعارضة برفضها • وبين من محضر جلسة المعارضة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أيها شيئاً حول ميعاد الاستئناف • بل قصر دفاعه في موضوع الدعوى • لما كان ذلك • وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة ومن مراجعة دفتر كموب تقارير بالاستئناف أن ما أثبت بورقة التقرير بالاستئناف من حصول التقرير به يوم ٩ من يناير ١٩٦٥ بطابق الثابت بالكمب المتعلق به كما يبين من الدفتر أن التقرير السابق للتقرير موضوع الدعوى المطروحة تاريخه ٧ من يناير ١٩٦٥ أما التقرير اللاحق له فتاريخه ١١ من يناير ١٩٦٥ • لما كان ذلك • وكانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به • وكان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن الازمة أي دفع بشأنه لأول مرة امام محكمة النقض بشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً • ولما كان البين من الاوراق أن الطاعن لم يتمسك امام محكمة

ا وب من القرار الوزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز المعدل بالقرار ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين • والحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه قال بيانا واقعة الدعوى مانصة • وحيث أن واقعة الدعوى تتلخص فيما أثبتته مفتش التموين في محضره وشهد به بمحضر الجلسة أنه أثناء قيامه بحملة تفتيشية توجه الى مخبز المتهم الاول حيث وجده يعرض للبيع خبزاً شامياً موضوعاً على البنك الجاري البيع عليه كما وجد كمية من نفس الحيز موضوعاً أمام المخبز • ويقوم أحد الحمالين بوضعها في عربة يد داخل صاجات وداخل قفة ممتلئة بالخيش والحيز غير مطابق للاوزان المقررة قانوناً وكذلك الاوصاف • وانتهى من تقريره واستدل به الى أن « التهمة على النحو الوارد بوصف الاتهام ثابتة قبل المتهمين » لما كان ذلك • فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخذ الطاعنين بأنهما انتجا خبزاً افريقياً • في حين أنه استظهر في بيانه واستدل به أنهما انتجا خبزاً شامياً مما يدل على اضطراب الواقعة في تصور المحكمة • وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة • مع أن لكل من نوعي الخبز حكمه فيما استنته الشارع وأوجبه سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة، وذلك حسبما بين من استقراره نصوص القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز الذي دنا بمقتضاه ومن ناحية أخرى فإن الحكم لم يبين ماهية المواصفات وحقيقة الاوزان التي خالف فيها المخبز المنتج نصه من القرار سالف الذكر • حيث تستلزم محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى • ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تجاوز ذلك قاصر البيان واجب النقض والإحالة • وذلك بغير حاجة للعرض، لباقي أوجه الظلم •

وحيث أنه عن طلب النيابة العامة تعيين المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ فإنه صار غير ذي موضوع بعد نقض الحكم المستشكل في تنفيذه •

١ - الطعن ٥٦٤ سنة ٣٨ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد سبري وعبد الممن حزاوي وصبر الدين عزام ومحمد ابو الفضل حنن والنور خلف •

بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات .

٤ - لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها ؛ بل يكفي أن تعطي الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما يغيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي يشر بأجراماته في حدود اختصاصه .

٥ - لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة ؛ بل يستتوي أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام أن تغير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يتدخل به بعض الناس .

٦ - إذا كان البطلان اللاحق بالمحور بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تلوث بملاحظته على كثير من الناس ؛ فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الإخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

٧ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر ؛ مع التواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه .

٨ - لا يلزم للتحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

٩ - لا يشترط لصحة الحكم بالإكاذنة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، ما دام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .

١٠ - الجريمة الظنسية هي التي تنسب عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق إلا في وهم فاعلها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من قمله .

الموضوع بحصول تغير في بيانات تقرير الاستئناف ؛ وكان الثابت بالحكم أن التقرير بالاستئناف تم بعد الميلاد القانوني فإن ما يبره الطاعن في هذا الشأن - فضلاً عن كونه لا يظاهاه الواقع - فانه يقتضي تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وطبيعة هذه الحكمة . لما كان ما تقدم ؛ فإن الظمن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( الظمن ٥٨٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

٣٥٦

٦ مايو ١٩٦٨

١ - تزوير ؛ محرر رسمي ؛ تزوير مادي ؛ عقوبات م م ٢١١ و ٢١٣

- أ - محرر ؛ شروط اعتباره رسمياً .
- ب - ورقة رسمية ؛ اختصاص موظف بتحريرها .
- د - ورقة مصطنعة ؛ إعطاؤها شكل ورقة رسمية .
- هـ - حقيقة ؛ تغيرها ؛ درجة اقلانها ؛ احتمال النفاذ بعض الناس .
- و - بطلان محرر ؛ موظف غير مختص بتحريره ؛ تزوير معاقب عليه ؛ نية زعزعتها ؛ ضرر .
- ز - قصد جنائي ؛ تزوير ؛ تحققه من استعمال ورقة مزورة .
- ح - حكم ؛ قصد جنائي ؛ تزوير ؛ تعدت الحكم عنه .
- ط - ضرر ؛ حكم ؛ تعدده عنه .
- ي - جريمة ظنية ؛ ماعيتها .

المبادئ القانونية :

١ - الاصطناع باعتباره طريقاً من طرق التزوير المادي ؛ هوانشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود ؛ أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أي من الحالين متضمناً لواقع تترتب عليها آثار قانونية وصالحاً لأن يحتج به في إثباتها .

٢ - يعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل في هذا التحرير . كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة إصداره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لإقرارها .

٣ - لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فصص،

## الحكمة :

الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها او لاقرارها . ولا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها ؛ بل يكفي لتحقق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطي الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها ؛ بما يوهم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه .

ولا يلزم في التزوير بالمقابيل عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دعاية خاصة ؛ بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه ؛ أو متقنا يعتذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ؛ كما أنه اذا كان البطالان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس ؛ فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لان مجرد الاخلال بالثقة للملازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ؛ وتفسير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

ويتحقق قصد الجنائي في هذه الجريمة متى تعمد الجنائي تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ؛ وليس أمرا لازما التحول صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه . كما لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي . لا كان ما تقدم ؛ وكان الحكم المعلوم فيه قد التزم في قضاؤه هذه الانظار القانونية ؛ فانه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ؛ ولا محل لافتراض فكرة الجريمة الظنية في هذا المقام ؛ بالنظر الى أن الجريمة الظنية هي التي تتم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق الا في وهم فاعلمها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله وهو ما لا يستقيم مع ما اقترفه الطاعن حسبما تقدم بيانه . لا كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعين للرفض .

( أتلن ٦١٥ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

• • • وحيث أن الحكم المعلوم فيه أثبت في مدوناته بياناً لواقعة الدعوى وتديلاً عليها ما حصله أن مفتشاً بقسم الرقابة بهيئة النقل العام أثناء قيامه بالتفتيش على تذاكر راكبي السيارات العامة في يوم ٢٥ من يناير ١٩٦٥ طلب من المتهم الثاني في الدعوى إبراز تذكرته للاطلاع عليها ؛ فقدم له بطاقة اثبات شخصية عبارة عن تصريح بالركوب منسوب صدوره الى وزارة الداخلية مثبت به أنه يعمل رقيباً بالمباحث باستعلامات رئاسة الجمهورية وممهور بأضواء منسوب الى مدير الشرطة ومختوم بخاتمه مصلحة الاستعلامات ؛ فاشتبه في أمره ؛ وطالبه بإبراز بطاقته المألفة فرفض ؛ فاقطع حيث إبرازها واتضح منها أنه يعمل تزييلاً رقيباً وأذ سنل عن مصدر البطاقة اعترف بأن - الطاعن - الموظف بمصلحة الاستعلامات هو الذي اصطنعها لقاء جنيتين . وثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أنها حررت بخط الطاعن ولم تصدر عن وزارة الداخلية وأنها مبسوطة بخاتمه صحيح لمصلحة الاستعلامات حصل عليه الطاعن بغير حق واستعمله في تزوير البطاقة .

وقد دلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة . لا كان ذلك فان الحكم المعلوم فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية كافة لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن ؛ ذلك بأن الاصطناع باعتباره تزييلاً من طرق التزوير المأدب هو انشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أي من الحالتين متضمناً لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحاً لان يحتج به في اثباتها .

ويعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر عن موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التدخل في هذا التحرير ؛ واختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح فحسب ؛ بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ؛ أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات ؛ كما قد يستلزم المحرر رسميته من ظروف انشاءه أو من جهة مصدره أو بالنظر

٣٥٧

١٣ مايو ١٩٦٨

دعوى جنائية : انقضاءها بمعنى المدة • نفس • طعن •  
تعدد جلسة نظره •

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت أن محكمة النقض قررت وقف المسير في الطعن المرفوع من المتهمين الثاني والثالث حتى يصبح الحكم القيايى الصادر ضد المتهم الاول ( باعتباره الفاعل الاصل ) نهائيا • وكان الحكم القيايى أعلن الى المتهم الاول ولم يعارض فيه ولم يتخذ في الدعوى أى إجراء الى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن ؛ بعد أن انقضت على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم القيايى مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنيح ؛ دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ؛ فإن الدعوى الجنائية بالنسبة الى الطاعنين تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك الانقضاء بتقضى الحكم المطعون فيهما بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة الطاعنين مما أسند اليهما •

المحكمة :

حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من مايو ١٩٦٦ بقرار المتهمان الثاني والثالث الطعن فيه بطريق النقض في ٣ من يونيو ١٩٦٦ وقدمتا أسبابا للطعنهما في ٦ من يوليو ١٩٦٦ وقد قررت محكمة النقض بجلسته ١٩ من مارس ١٩٦٣ وقف السير في الطعن حتى يصبح الحكم القيايى الصادر ضد المتهم الاول - باعتباره الفاعل الاصل - نهائيا • ولما كان يبين من الأوراق أن الحكم القيايى أعلن الى المتهم الاول بتاريخ ١١ من نوفمبر ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من هذا التاريخ الى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢١ من مارس ١٩٦٨ لتحديد جلسة الطعن • وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم القيايى الحاصل بتاريخ ١١ من نوفمبر ١٩٦٤ مدة تزيد على الثلاث السنوات المقررة

لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنيح دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فإن الدعوى الجنائية بالنسبة الى الطاعنين تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك الحكم بنقض الحكم المطعون فيه والانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة الطاعنين مما أسند اليهما •

( الطعن ٢٢١٥ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عادل رئيس المحكمة ومحمد محفوظ وحسن سامح ومحمود المرادى ومحمود عطية )

٣٥٨

١٣ مايو ١٩٦٨

١ - أدبيات : خبرة • دليل تقديره ؛ مسألة فنية بحث •  
ب - حكم : تسييب عيب ؛ غريب الفنى الى موت ؛  
رابطة سببية • محكمة موضوع ؛ سلكتها في تقدير دليل •  
دفاع ؛ إخلال بعقده •

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ؛ وهي الغير الاعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ؛ إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع أن تشق طريقها لابناء راي فيها •

٢ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، ولما كان الطاعن قد نازع في سبب وفاة المجنى عليه وفي قيام رابطة السببية بين وفاته وفعل الطاعن ؛ وهو ما يتضمن في ذاته المطالبة بالجائزة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع الى أهل الخبرة ؛ وكان الطبيب الشرعى وإن أورد بقراره رأيا بأن المشاجرة وما صحبها من اتعدى وما نشأ عنها من أفعال نفساني قد مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب أدت الى وفاة المجنى عليه ؛ فإنه قد انتهى الى إمكان حصول الوفاة لاثباتها دون مؤثر خارجي بسبب الحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والشرايين

المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وهي طفيفة ليس من شأنها أن تحدث الوفاة بالشخص المعادى . على أنه في حالة المجنى عليه نظرا لسرعة حصول وفاته عقب التعدي رغم بساطة الإصابة التي لحقت بالتوفي ونظرا لما ثبت من التشريع من وجود حالة مرضية مزمنة متقدمة بالقلب والشرايين التاجية من شأنها أن تعرض المذكور حال حياته لحصول نوبات هبوط حاد سريع بالقلب قد يؤدي إلى الوفاة ويكون حصول هذه النوبات إما ذاتيا أو لمؤثر خارجي بسيط فانفسا نرى أن المشاجرة وما صاحبها من حصول تعد وما نشأ عنها من انفعال نفساني كلها أسباب مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة والتي كان من الممكن أيضا أن تحصل ذاتيا دون مؤثر خارجي .<sup>٣٩</sup>

وقد عرض الحكم لدفاع الطاعن واطرحه بقوله : « وحيث إن المتهم أنكر بالتحقيقات وبالجلسة ما أسند إليه وطلب الدفاع الحاضر معه براءته على أساس أن موت المجنى عليه لم يكن نتيجة الضرب بل نتيجة حالة مرضية » وإن التقرير الطبي لم يقطع بأن الإصابات هي التي أدت إلى الوفاة . وحيث أن هذا الدفاع مردود عليه بأن المتهم لم ينكر بتحقيقات النيابة أنه دخل مأكينة الكهرباء واستحضر المعصا التي استعملت في الحادث ، وقد أجمع شهود الحادث الذين تطمئن المحكمة إلى أقوالهم بأنهم رأوا المتهم يضرب المجنى عليه ولم يتركه إلا بعد أن سقط على الأرض ثم نقله إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة . وحيث أنه سواء كانت الضربات قد تركت أثرا مثل إصابات أصابع المجنى عليه السبابة اليسرى التي كشفت عنها التقرير الطبي الشرعي أو لم يترك أثرا كما أجمع الشهود على حدوث اعتداء المتهم على المجنى عليه بسدة ضربات حتى سقط ولفظ أنفاسه ؛ فإن التقرير الطبي الشرعي قد أورى أنه وإن كانت إصابة المجنى عليه بهذه الیس من شأنها أن تحدث الوفاة بالشخص المعادى إلا أنه في حالة المجنى عليه نظرا لسرعة حصول وفاته عقب التعدي رغم وبساطة الإصابة فإنه يرى أن المشاجرة وما صاحبها من حصول تعدى وما نشأ عنها من انفعال نفساني كلها أسباب مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة وحيث أنه يبدو من التقرير الطبي الشرعي أن التعدي وما

التاجية التي كان المجنى عليه مصابا بها حال حياته والتي كان من شأنها إحداث نوبات الهبوط السريع بالقلب - دون أن يرجع أحد الرايين على الآخر ؛ فإن الحكم المطلق فيه إذ ذهب في قضائه إلى أن التعدي وما نشأ عنه من انفعال نفساني كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذي أدى إلى وفاته - دون أن يبين سنته في الأخذ بهذا الرأي دون الرأي الآخر الذي أورده الطبيب الشرعي في تقريره ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

#### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطلق فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أنه في يوم ٢٩ من مايو ١٩٦٥ وصلت سيارة تقفل من القاهرة إلى القصر تحمل آلات لماكينة الكهرباء بالقصر ؛ وطلب سائقها من المتهم عبد الرحيم عبد الله عطا الشهير بقناوى ( الطاعن ) بوصفه خفيا للمخزن أن يحضر من يساعد في إزال حمولة السيارة فاحضر المجنى عليه محمد خليل محمد الشهير بطابع وآخر للقيام بهذه المهمة وأثناء إزال أحد الصناديق شب خلاف بين المتهم والمجنى عليه اعتدى فيه المتهم أولا على المجنى عليه بصغفه على وجهه ؛ فامسك المجنى عليه بمأسورة فذهب المتهم وأحضر عصا قرب بها المجنى عليه حتى سقط على الأرض فنقله المتهم إلى المستشفى حيث فارق الحياة . وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجود حالة مرضية مزمنة متقدمة بقلب المجنى عليه وشرايينه التاجية من شأنها أن تعرض حال حياته لحصول نوبات هبوط سريع بالقلب قد يؤدي إلى الوفاة ويكون حصول هذه النوبات إما ذاتيا أو لمؤثر خارجي . وإن المشاجرة وما صاحبها من حصول تعدى وما نشأ عنها من انفعال نفساني كلها أسباب مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة » . واستند الحكم في إدانة الطاعن بجريمة الضرب المفضي إلى الموت إلى أقوال شهود الواقعة ، وما أورده التقرير الطبي الشرعي الذي حصل مؤداه بقوله « وثبت من التقرير الطبي الشرعي أنه وجد بالمجنى عليه إصابة بالأصابع السبابة اليسرى ؛ وهي رضية حيوية حديثة ناشئة عن

المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبر الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخير يخضع رأيه لتقديرها ؛ إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها - كما هي واقع الحال فى الدعوى \* لما كان ما تقدم ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن (١)

( الطعن ٢٠٣ سنة ٣٨ ق بالهيئة السابقة )

٣٥٩

١٣ مايو ١٩٦٨

تفتيش : إذن • استدعاء • دفاع • إخلال بعقه • حكم •  
تسبب • عيب • مواد مقدرة •

المبدأ القانوني :

لا يجوز القضاء المسبق على دليل لم يطرح •  
ولما كان بين أن الطاعنين دفعوا بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده وطلبا ضم أوراق التحريات السابقة المودعة بوزارة الاقتصاد وإدارة التسويق التعاوني والتي تمت بمناسبة تعيينهما فى وظيفتيهما ؛ وهو من طلبات التحقيق الهامة التى يتعين على المحكمة - فى واقعة هذه الدعوى - أن تجيبها قبل الفصل فيها • وما قاله الحكم المطعون فيه من عدم جولى ضم تلك الأوراق إنما هو استباق إلى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها ؛ مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو اطلعت عليها - مما يصمه بالعيب ويوجب نقضه •

••• وحيث أن الطاعنين دفعا ( فى جلسة المحاكمة ) بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده وطلبا ضم أوراق التحريات السابقة التى تمت بمناسبة تعيينهما فى وظيفتيهما وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وقال تبريرا لا طراحه ما نصه • « وحيث أن المدافع عن المتهمين دفع بعدم جديده التحريات بمقولة أن المتهمين قد جرت فى شأنهما تحريات سابقة بمناسبة تعيينهما فى التسويق التعاوني لم تتضمن فى شأنهما ما يربى والا لا تم تعيينهما ولا ترى المحكمة فى هذا القول بفرض صحة ما ينال من جديده ما أسفرت

نشا عنه من انفعال نفساني كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع يقلب المجنى عليه الذى أدى إلى وفاته • وحيث انه متى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الذى حرك عوامل أخرى تعاونت على أحداث الوفاة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ فالمتهم مسئول جنائيا عن النتائج كافة التى ترتبت على ما فعلته مأخوذا فى ذلك بالقصد الاحتمالي إذ كان عليه أن يتوهم كل هذه النتائج الجائزة المصولة • وحيث أن الثابت من الأوراق أن ضرب المتهم للمجنى عليه قد استمر حتى سقط المجنى عليه وأسلم الروح بعد لحظات •

لما كان ذلك ؛ وكان الطاعن - حسبما هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه - قد نازع فى سبب وفاة المجنى عليه وفى قيام رابطة السببية بين الوفاة وفعل الطاعن ؛ وهو ما يتضمن فى ذاته المطالبة الجائزة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع إلى أهل الخبرة • وكان الطبيب الشرعى وأن أورد بتقريره رأيا بأن المشاجرة وما صاحبها من التمدى وما نشأ عنها من انفعال نفساني قد مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب التى أدت إلى وفاة المجنى عليه ؛ فانه قد انتهى إلى إمكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجي بسبب الحالة المرضية الزمنية المتقدمة بالقلب والشرايين الناجية والتي كان المجنى عليه مصابا بها حال حياته • والتي كما من شأنها أحداث نوبات الهبوط السريع بالقلب - دون أن يرجع أحد الرايين على الآخر •

ولما كان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب فى قضائه إلى أن التعدى وما نشأ عنه من انفعال نفساني كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع يقلب المجنى عليه الذى أدى إلى وفاته - دون أن يبين سنده فى الاخذ بهذا الراي دون الراي الآخر الذى أورده للطبيب الشرعى فى تقريره ؛ ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ؛ فانه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع • ولا يرفع هذا العوار ما تعلق به الحكم فى رده على دفاع الطاعن ، ذلك بأنه اذا كان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى



يتحقق من قيام المستاجر بما التزم به في هذا الشأن .

٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا أو جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٣ - الخطأ المشترك لا يخلل التهمة من المسئولية ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

٤ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها عمل بساط البحث ؛ الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائقا مستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلا في الأوراق .

المحكمة :

... وحيث أنه يبين ما أورده الحكم الابتدائي الكامل بإدانة المظنون فيه أنه استظهر ركن الخطأ في حق الطاعن بما دلل عليه من أقوال الشهود وسكان المنزل وبما جاء بتقرير البلدية واللجنة المشكلة من أساتذة كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية من أن سبب حادث مردود إلى قدم المدخنة وصفت المونة وصغر قطاعها بالنسبة لارتفاعها عند اتصالها بالسطح وسوء حاله سبب الدورين الأول والثاني .

لما كان ذلك ؛ وكان المالك دون المستاجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة وإتريميم : ماذا صير في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستاجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال التريميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء المسئولية إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستاجر بما التزم به في هذا الشأن ؛ وكان الحكم فضلا عن ذلك لم يسائل الطاعن باعتباره مسئولاً عن صيانة المدخنة بل ساءله عن الإهمال في صيانة العطار مع علمه بسوء حالة أسقفه من السدان ؛ وإن المدخنة قديمة وضعيفة المونة ؛ فقد كان يتعين عليه أن يدخل في تقديره ، إن حالة العطار يجب أن تمتثل مع ظروف وجود تلك المدخنة فيتابع صيانتها للعطار واسقفه حتى لا تعرض للانحيار وتوقيا لما قد ينتج عن استعمال المدخنة مع وجود تلك العيوب فيها واحتمال سقوطها وهو أمر لم يخطئ . الحكم المظنون فيه تقديره .

لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب

عنه تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات ؛ ذلك بأن قصور تحريات تجرى لمناسبة أخرى عن إظهار حقيقته تنمط المتهمين في نجراره بمخدرات لا يعيد بطريق البرزوم نسم جديده اى تحريات تاليه تسفر عن خلاف ما تضمنته التحريات السابقة لمناسبة التتبعين في الوظيفة المذكورة ، وهذا الذي ذكره الحكم المظنون فيه ينطوي على الفساد في الاستدلال والقصور في انبياء ، ذلك بأن العطب الذي تقدم به الطاعنان هو من طلبات التحقيق الهامة التي يتعين على المحكمة في واقعة هذه الدعوى أن تجيبها قبل الفصل فيها وما قاله الحكم من عدم جدوى ضم أوراق التحريات المودعة بوزارة الاقتصاد وإدارة التسويق التعاوى ؛ إنما هو استباق إلى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو اصلحت عليها . لما كان ذلك ؛ وكان لا يجوز للقضاء المسبق على دليل لم يطرح فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعنين للاسباب التي ساقها يكون معيبا بما يوجب نقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

( الطعن ٥٧٨ سنة ٣٨ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين مختار مصطفى وشوان نائب رئيس المحكمة ومحمد صبرى ونصر الدين عزام ومحمد ابو الفضل حتى وانور احمد خلف )

٣٦٠

١٣ مايو ١٩٦٨

أ - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية - خطأ - مالك ؛ مسئولية عن ضرر يصيب الغير من تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بالصيانة والتريميم - مستاجر ؛ التزامه قبل المالك بالتريميم والصيانة .

ب - خطأ - تقديره ؛ مسئولية جنائية ؛ مدنية .

ج - خطأ مشترك ؛ مسئولية - أخطاء .

د - دعوى ؛ واقعتها ؛ استخلاص صورتها الصحيحة ؛

المبادئ القانونية :

١ - المالك دون المستاجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والتريميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستاجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال التريميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء المسئولية إزاء الغير أن

٢ - اذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما اذا تم من تدخل حسابه الشخصى كعميل للبنك مع عهده ك رئيس ومفوض للجمعية ؛ وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يرفع للمسئولية الجنائية أو يغير للرأى فيما يقضى به من رد وغرامة ؛ بحسب ما يتضح أن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً ؛ مما يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التى فيها المتهم تأييداً لبلاغه وتقول كلمتها فيها ؛ وإذا كان ما أوردهته الحكم رداً على دفاع المتهم لا يتوافق مع التليل المشار اليه فيما تقدم ؛ على تحقيقى التسليم بسبب الوظيفة التى لا تقوم بالجريمة التى دين بها المتهم الا بتوافره ؛ فانه يكون معيباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

.. وحيث لانه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن نازع فى صحة بيانات وخسابات بنك التسليف الزراعى والتعاوى فى شأن السلف التقديى والعينية التى استلمها الطاعن بصفة كونه رئيساً ومفوضاً للجمعية التعاونية الزراعية لبلدة طوه . كما نازع فى قدر ما سدد منها ومابقى بدون سداد ؛ ثم أشار الى أن تلك الحسابات قد أضيف إليها حسابه الشخصى كعميل للبنك . ويبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ؛ أن الطاعن قدم للمحكمة صورة رسمية من تقرير الجبير المنتدب فى الدعوى ٥٣٧ لسنة ١٩٦٦ ، مدنى كل المنيا التى أقامها ضد المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاوى ( بنك التسليف سابقاً ) وفروعه بأناية طره والى التى طلب فيها برائة ذمته من كل ما استولى عليه من البنك من سلف تقديى وعينية عن مدة رياسته للجمعية وما تلاها حتى آخر سنة ١٩٦٦ ، فأصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً يندب خبير من مكتب الخبراء بوزارة العدل لفحص مستندات الطرفين وتصفيته الحساب بينهما ؛ وقد أثبت الخبير فى تقريره أنه انتقل الى فرع البنك وحاول عينا الفصل بين عهدة الطاعن بصفة كونه رئيساً ومفوضاً للجمعية وبين المبالغ والسلف العينية التى استلمها بصفته كشخصية . كما نازع زراعتة الخاصة ؛ إذ قرر موظف البنك أن الفيش الخاص بالطاعن يدرج به معاملات كافة ؛ ثم فحص الخبير

لمسؤولية مرتكبيه مدنيا وجنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ؛ وكان الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسئولية مادام الحكم قد أثبت قيامها فى حقه ؛ وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها ؛ وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سابقاً مستنداً الى أدلة مقبولة فى العقول والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بحسب ما اطمانت اليه عقيدة المحكمة واستقر فى وجدانها ؛ ودلل على وقوع الخطأ فى حق الطاعن تدليلاً سابقاً واستظهر فى منطق ساخن رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصاب الجنى عليهم وأحاط بعناصر جرمية القتل والاصابة لخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، فان ما يثيره الطاعن فى روجه طعنه لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن موضوعاً .

( الطعن ٥٨٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

٣٦١

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - اختلاس : أموال مالية . موظف عام . عقوبات ١/١١٣  
ب - حكم : تسبيب ؛ عيب ؛ دفاع ؛ اخلال بعقه .  
مسئولية جنائية . عقوبة .

المبادئ القانونية :

١ - جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تتحقق الا اذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعات الخاصة البينة فى القانون . بسان حصر - سواء كان عضواً بمجلس الادارة أو مديراً أو مستخدماً - وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل فى اختصاصه الوظيفى . استناداً الى نظام مقرر أو أمر ادارى صادر ممن يملكه أو مستهدماً من القوانين أو اللوائح ، أما اذا كان الجانى قد استلم المال بصفته « .. كونه عميلاً للبنك - لا باعتباره موظفاً فى المشروع - فانه يكون مدنياً بله المال بحسب ولا تتحقق بتسليمه له ؛ جنسية الاختلاس كما هى معرفة به فى القانون .

- ب - تبديد : ضرر • قصد جنائي • حكم • تسبيب .  
 عيب • غوبات م ٣٢١ إجراءات م ٣١٠ .  
 ج - حكم : تسبيب : بيانات حكم البراءة •  
 د - براءة : تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد  
 التهمة إجراءات م ٣١١ •  
 هـ - محكمة استئنافية : الحكم ببراءة : رد على اسباب  
 حكم بالادانة : وادلة الاتهام •  
 و - قاضي : اقتضاه : تقديم دليل معين •  
 ز - بطلان : حكم : تسبيب • عيب : تناقض •  
 ح - البات : اعتراف مخالف للحقيقة • حكم • تسبيب  
 عيب •

## المبادئ القانونية :

١ - المحاكم الجنائية بحسب الاصل غير مهيبة  
 بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ؛ اذ هي  
 مختصة بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف  
 عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص  
 القانون على خلاف ذلك .<sup>(١)</sup>

٢ - تقدير توافر ركني الضرر والقصد  
 الجنائي في جريمة التبديد : هما يدخل في سلطة  
 محكمة الموضوع التقديرية التي تتأتى عن رقابة  
 محكمة النقض : متى كان استخلاصها سليما  
 مستملا من أوراق الدعوى •

٣ - لا تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات  
 الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو  
 بيانات معينة اسوة بأحكام الادانة ؛ ويكفي أن  
 يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر  
 وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم •

٤ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك  
 محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى  
 المتهم لكي تقضي له بالبراءة ؛ اذ مرجع الامر في  
 ذلك إلى ما تظنن اليه في تقدير الدليل ما دام  
 حكمها يستمل على ما يفيد انها محصنة الدعوى  
 واحاطت بقرورها وبادلة الثبوت التي قام عليها  
 الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت  
 دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر  
 الاتهام •

٥ - من المقرر أنه متى كونت المحكمة  
 الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم  
 ابتدائيا بادانته فليس عليها بعد أن تقتنعت  
 بذلك أن تلتزم بالرد على كل اسباب الحكم  
 المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ؛ ما دام  
 قضاؤها قد بنى على أساس سليم .<sup>(٢)</sup>

مستندات البنك والمستندات الرسمية التي  
 قدمها الطاعن وانتهى في تقريره الى مديونية  
 الطاعن بمبلغ ١٠٤ ج و ٢٨٥ م . لما كان ذلك  
 وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن  
 في هذا الشأن في قوله و انه لم يقدّم دليل على  
 صحة دفاع المتهم - الطاعن - بأن البنك كان  
 يقيد السلف النقدية بحسابه باعتبارهم موفياء  
 لما كان ذلك ؛ وكانت جناية الاختلاس المنصوص  
 عنها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون  
 العقوبات لا تتحقق الا اذا كان الجاني من الموظفين  
 في المشروعات الخاصة بالمينة في القانون بيان  
 حصر - سواء كان عضوا بمجلس الادارة أو  
 مديرا أو مستخدما - وأن يكون تسلمه المال  
 المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه  
 الوظيفي استنادا الى نظام مقرر أو امر اداري  
 صادر من يملكه أو مستمدا من القوانين أو  
 اللوائح ؛ أما اذا كان الجاني قد استلم المال  
 بصعته عميلا للبنك - لا بصعته موظفا في  
 المشروع - فانه يكون مدينا بهذا المال بحسب  
 ولا تتحقق بتسليمه له ؛ جناية الاختلاس كما  
 هي معرفه به في القانون • لما كان ذلك ؛ وكان  
 الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما  
 أناره من تداخل حسابه الشخصي لتعميل للبنك  
 مع عهده كرئيس ومفوض للجمعية ؛ وهو  
 دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يرفع  
 المسؤولية الجنائية أو يغير الرأي فيها يقضي  
 به من رد وغرامه بحسب ما يتضح ان كاذبا لم ينع  
 انتهى كله أو بعضه دينا ؛ مما دان يقتضي من  
 المحكمه أن تمحصه لتنف على مبلغ صحته وإن  
 تعرض للمستندات التي قدمها المدافع تأييدا  
 لدعائه وتقول كلمتها فيها • ولما كان ما أورده  
 الحكم ردا على دفاع الطاعن لا يتوافر به استدليل  
 لتدليله فيما يقدم على تحقيق ركن التسليم  
 بسبب الوظيفية الذي لا تقوم الجريمة التي دين  
 الطاعن بها الا بتوافره ؛ هانه يكون معيبا  
 بالنقص والاخلال بحق الدفاع • لا بد من ذلك ؛  
 فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة  
 بغير حايجه الى بحث سائر ما يثيره الطاعن  
 في اسباب طعنه •

( الملن ٦٠١ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابعة )

٣٦٢

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - دعوى جنائية : نظرها : حكم : حجية : قوة امر  
 ملقى إجراءات م ٣٢١ •

المبيعة هو ٣٠ ألف جنيه كما نص في البند الأخير منه على أن العقد الأول المؤرخ ١٣/١٠/٦٣ والذي كانت تحمل صورة التمن فيه ورقة الضد المدعى بوجودها قد أصبح غير ذي موضوع. ثم برر الحكم قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بقوله: وبالبينة ما تقدم فانه لو فرض بأن هناك ورقة ضد تعلقت بالمعقد المذكور فقد انتهت فيه وأصبحت عديدة الاثر في أحداث الضرر لانه لا يوجد ضرر في حالة الامتناع عن تسليمها. ولما كان الضرر شرطا أساسيا لقيام جريمة التهديد عملا بالمادة ٣٤١ عقوبات فانه مع تخلف هذا الشرط على وفق ما تقدم فقد انهارت بالتالي الجريمة لعدم تحقق الضرر.

٦ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يجوز مطالبة بالآخذ بدليل معين الا اذا نص القانون على ذلك.

٧ - التناقض الذي يطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متناهيا متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قولها نتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها.

٨ - لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع.

#### الحكمة :

١٠٠- وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة المدعى في قوله ان المدعى بالحق المدني السيد ٠٠ قدم شكوى بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٤ ضد المتهم وضد ٠٠ قال فيها انه بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٣ تعاقد مع المشكو في حقه الثاني على شراء عقار مملوك له كائن بشارع البحر رقم ١٠٥ ببولاق وأضاف بأنه لما كان المشكو في حقه الثاني سمسار للعقارات ولديه فرص لبيع العقار يشترى من ميز قفد أوعمه بأن يديه عميلا يشتري العقار المذكور بمبلغ ٣٠.٠٠٠ ج وطلب أن يتم بهذا التمن على أن تشتري ورقة صد بينهما لتحديد التمن الحقيقي الذي دفع منه وأن يقتسم الطرفان ما يزيد على هذا التمن متنافسة بينهما وتسم التعافد على هذه الصورة بعد أن دفع المشكو في حقه الثاني العربون المتفق عليه وقدره ٢٠٠٠ ج وتسلم مستندات التملك كافة وعقود الاعياد محولة إليه كما تسلم المتهم ورقة الضد الموقع عليهما من الطرفين وأن ذلك ثابت في إقرار صادر من المتهم بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٣. واستطرد المدعي قائلا: ان المشكو في حقه الثاني لم يتيسر له إعادة بيع العقار بالتمن المرتفع؛ واضطرت نزاعا رفع بمقتضاه دعوى مسخ ورد العربون النظار في العقد وقدره ١٦.٠٠٠ ج مع دفع تعويض متشبه وذلك في الدعويين وأنه حاول أن يحصل على ورقة الضد المودعة أمانة تحت يده المتهم دون جدوى مما اضطره لتقديم هذه الشكوى. وبعد أن أورد الحكم مؤدى أحوال المدعي بالحق المدني وعبد الله الصفتي والمتهم (المطعون ضد)؛ دلل على أن حقيقة التمن المتفق عليه هو ٣٠.٠٠٠ ج مستندا في ذلك الى تحرير الطرفين لعقد جديد في ٢٠ من يناير ١٩٦٤ نص فيه على أن تمن العنتين

لما كان ذلك؛ وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة؛ ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة المدعى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم؛ وكان من المقرر انه متى كونه المحكمة الاستئنافية عقبتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بادانته فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بني على أساس سليم. واذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لورقة الضد موضوع الدعوى فابدى تشككه في وجودها وناقض ركن الضرر فنفي قيامه موردا في ذلك من الاعتبارات السانفة ما يبرر قضاءه، فان رعى الحكم بالقصور في بيان واقعة الدعوى والرد على أسباب الحكم المستأنف أو جميع أدلة الاتهام يكون في غير محله.

لما كان ذلك، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يجوز مطالبة بالآخذ بدليل معين الا اذا نص القانون على ذلك؛ كما لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع؛ فان النفي على الحكم عدم أخذه بإقرار المتهم الكتابي بحيازته لورقة الضد يكون غير سديد ما دامت المحكمة قد تشككت في وجود هذه الورقة أصلا، وما دام يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة استناد التهمة الى المتهم لكي تقضي له بالبراءة اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تظنن اليه في

٢٠٩٣

٢٠ مايو ١٩٦٨

- ١ - شيك بدون رصيد ؛ معارضة ؛ نقرها والمحكم فيها .  
 دفاع . - خلال بصره . حكم ؛ تسييب ؛ عيب .  
 ب - نقض ؛ طعن ؛ نطالة . تعرضت للحكم المطعون فيه .

## المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان مفيد الحرية بالسجن في تاريخ صدور الحكم المحضوري الاعتباطي ؛ فإن القضاء بعدم قبول معارضته في هذا الحكم دون أن تنقضي المحكمة بنفسها لثبوت قيام هذا العمد بغير اعتداد بمسلك المعارض امامها - ثم الادلاء برأى في قبوله من علمه مع سابقة التقسم به من محاميه قبل صدور الحكم المحضوري الاعتباطي ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العمد من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة منه ، فإن الحكم يكون قد اخل بحق المتهم في الدفاع وتساؤه قصور في التسييب .

٢ - متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم المحضوري الاعتباطي الذي لم يقرر للمتهم الطعن فيه فـد يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

## المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية انه بـجلسة ١٥ من ديسمبر ١٩٦٣ لم يحضر الطاعن ؛ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لـجلسة ٢ من فبراير ١٩٦٤ لـحضور المتهم من السجن . وفي هذه الجلسة حضرت عنه الاستاذة .. وقررت أن المتهم موجود بالسجن فتقرر تأجيل الدعوى لـجلسة ١٢ من أبريل ١٩٦٤ لتنفيذ القرار السابق ؛ ولما لم يحضر الطاعن في الجلسة الاخيرة أصدرت المحكمة حكما حضوريا اعتباريا بحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعيتين بالحق المدني مبلغ قرش صاع على سبيل التعويض . فتأريض الطاعن في هذا الحكم وحده نظراً بمعارضته

تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصنة الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات .

ولما كان ذلك ، وكان توافر ركن الضرر هو والقصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ؛ وكان الحكم قد دلل على عدم توافر الضرر من تحرير المتعاقدين لعقد جديد في ٢٠ من يناير ١٩٦٤ نص فيه على اعتبار العقد الاول المؤرخ ١٣ من أكتوبر ١٩٦٣ كان لم يكن - وهو العقد الذي تحل صورته ورقة الضد موضوع الدعوى والتي انتهت الحكم الى زوال أثرها - وهو تدليل سائغ يستقيم به قضاء الحكم ؛ فانه يكون غير مجسد ما يثيره الطاعنان من كفاية احتمال الضرر لقيام جريمة التبتيد . ولا ييب الحكم بالتناقض افتراضه وجود ورقة الضد ومناقشة توافر مدى الضرر في هذه الحالة ؛ إذ التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهددا متساظلا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قولاً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه . لما كان ذلك ؛ وكانت المحاكم الجنائية بحسب الاصل غير مقيدة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية اذ هي مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك فان ما يثيره المدعي بالحق المدني من دعوى التعارض بين الحكم المطعون فيه وبين احكام مدنية تناولت ورقة انفسد بالبحث وفاضلت بين قسدي ١٣ من أكتوبر ١٩٦٣ و٢٠ من يناير ١٩٦٤ يكون في غير محله . لما ما يثيره والنيابة الطاعنة من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى ومن الطلبات المقدمة للشهر العقاري فانه لا يمدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثراته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعنين اللتين يكونان على غير أساس متعينتا رفضهما موضوعا مع معاصرة الكفالة والزام المدعي بالحق المدني المصاريف المدنية .

( الطعن ٢٨٠ سة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

- ب - فوائد : اقتضاؤها ؛ دبا فاحش .  
ج - دعوى عمومية ؛ اقتضاها ؛ اقتضاؤها .  
المبدئى : القانونية :

١ - تتطلب جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش - كما هي معرفة فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - حصول الاعتياد على الاقراض بفاحش الربا ؛ وهو وصف يقوم بنفس المقرض ويحل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشتركة فى كل قرض على الحد الاقصى للفائدة التى يجوز قانونا الاتفاق عليها وما يلايس الفعل المادى المستفاد من تعدد الاقراض من قصد جنائى لا يحتاج فى تقريره الى بيان وهو العلم بجاهية الفعل المخالف للقانون .

٢ - ان قوام جريمة الاقراض بالربا الفاحش هو الاعتياد الذى يتم عليه توالى القروض الربوية التى يتكون من مجموعها الفعل المؤثم . ومن ثم فان ما ذكره المحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذى يتحقق به البيان الاعتبارى لتواريخ الواقعة بالمعنى الذى تقتضيه طبيعته هذه الجريمة من التركيب .

٣ - المعبوسة هى تحقق جريمة الاقراض بالربا الفاحش هى بعقود الاقتراض ذاتها وليست باقتضاه الفوائد . . . ولما كان الشايت باحكم ان انعقد التمتع عليها لم يعرض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى او المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق فى القاعة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس الى بدء اجراءات المحاكمة ، وكان الطاعن فضسلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذى تشهده مدونات الحكم بنقضه ، فان الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقش .

المحاكمة :

• • • وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت بآنا لواقعة الدعوى

جلسة ١٣ من سبتمبر ١٩٦٤ ثم تتابع تأجيل الجلسات لعلانه الى ان صدر الحكم المطعون فيه بجلسته ١٨ من ديسمبر ١٩٦٦ بعدم قبول المعارضة مبررا قضاؤه بقوله : وقد كان الثابت من أوراق الدعوى ان المتهم قرر بالمعارضة فى تاريخ ١٩٦٤/٧/٣ من الحكم المتبر حضوريا فى حقه لحضوره جلسات المحاكمة وتخلفه عن الحضور بجلسته الحكم ؛ واذ لم يقدم المتهم ثمة دليلا على قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم الصادر بجلسته ١٩٦٤/٤/١٢ فان المعارضة المرفوعة منه والمطروحة على هذه المحاكمة تكون غير مقبولة . . . لما كان ذلك ؛ وكان يبين من كتاب رئيس نيابة اسكندرية المؤرخ ١١ من ابريل ١٩٦٨ انه قضى على الطاعن بجلسته ٢١ من مايو ١٩٦٣ فى القضية ٤٦٩١ سنة ١٩٦٠ جنح مستأنف اسكندرية بحبسه سنة مع التشفل ونفذت انقوبه عليه بتاريخ ١٦ من نوفمبر ١٩٦٣ وتحدد للانفراج عنه يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٦٤ ثم تعدل تاريخ الانفراج الى ٢٣ من مستقبل ١٩٦٤ بعد خصم مدة الحبس الاحتياطى مما يدل على قيام عذر الطاعن المانع من حضوره وهو أنه فى يوم ١٢ من ابريل ١٩٦٤ تاريخ صدور الحكم الحضورى الاعتبارى كان مقيد الحرية بسجن الاسكندرية . . . لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة دون أن تنتضى المحاكمة بنفسها ثبوت قيام هذا العذر - بغير اعتداد بمسلك المعارض أمامها - ثم الادلاء برأى فى قبوله من علمه مع سابقة التقدم به من محامى الطاعن قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العذر من اثر على حقيقته وصف الحكم للمعارض فيه وشكل المعارضه المرفوعة عنه ؛ هذا الحكم المطعون فيه يكون قد أحل بحق الطاعن فى الدفاع وشابه قصور فى التسبب مما يستوجب نقضه والاحالة . ولما كان الطعن واردا على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها من دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر انطاعن بالظن فيه فلا يقبل منه ان يتعرض لطنه لهذا الحكم .

( الطعن ٣١٧ سعة ٣٨ فى البينة السابقة ) .

٣٦٤

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - فى الرأى برىا فاحش ؛ قصد جنائى ؛ اعتياد الاقراض لنفسه وحده . عقوبات م ٣٣٩ مدنى م ٢٢٧ اجراءات م ٣٦٠ .

قروض على الحد الأقصى للمفائدة التي يجوز قانوناً الاتفاق عليها وما يلائس الفعل المادي المستفاد من تعدد الاقتراض من قصد جنائي لا يحتاج في تقريره الى بيان وهو العلم بأهمية الفعل المخالف للقانون .

لما كان ذلك وكان الحكم - حسبما تقدم بيانه - قد بين تاريخ كل قرض على حدة ؛ وأصل المبلغ المقرض ؛ ومبلغ الدين الذي أتيته الطاعن بالفعل وأستاده بموجب السندات الإذنية الأربعة ؛ وبين تاريخ الاداء والاستثناء في كل دين بما يتحقق به الربا الفاحش في كل قرض ؛ وكانت جريمة الاقتراض بالربا الفاحش قوامها الاعتقاد الذي يتم عليه قبول القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل المأمور ؛ فإن ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به ابيان المعتبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعته هذه الجرمية من التركيب ؛ والتبرع بتحقيقها بمعود الاقتراض ذاتها ؛ وليست باقتضاء الفوائد . ولما كان الثابت بالحكم - بما لا يجده الطاعن - أن العقود المتفق عليها لم يرضى بين آخر عهد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر آخر من اثلاث سنوات المقررة قانوناً لاقتضاء الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضي المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس الى بدء اجراءات المحاكمة في ١٢-١٦-١٩٦٣ . وكان الطاعن - فضلاً عن ذلك - لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذي تشهد مدونات الحكم بنقضه ؛ فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض ويكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

( الملن ٥٩٥ سنة ٢٨ ق رئاسة وعشوية السادة المستشارين محمد مبري وعبد الممن سزاري ونصر الدين عزام ومحمد ابو الفضل حنن والوز خلف )

٣٦٥

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - عمل : عمل : حليفه : غشال : بها : عقوبته : ٥  
٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ و ٢٢١ .  
ب - جريمة : تعددها .

المبادئ القانونية :

١ - نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ الواردة بالفصل

ما محصله أن الطاعن أقرض من يدعى ٠٠ ثلاثة قروض بموجب ثلاثة سندات إذ أنه حرر اولها في ١١/٤/١٩٦١ بمبلغ ١٢٥ جنته في حين أن المبلغ الذي أقرضه اياه ٦٢٠ جنته ؛ وثانيها في ١٢/٧/١٩٦٢ بمبلغ ٧٥ جنته في حين أنه لم يقرض سوى ستة جنيهاً والثالث في ٢/٨/١٩٦٢ بمبلغ مائتين وعشرين جنيهاً مع أن مبلغ القرض في حقيقته مائة جنته ؛ وكانت الديون واجبة الاداء عند الطلب ؛ ولذلك استصدر الطاعن في ١٧/١٠/١٩٦٣ أمر الاداء ١٢٤٧ سنة ١٩٦٣ منوف بالزام المجنى عليه بأن يوفى له مبلغ ٣٥٢ جنته و ٥٠٠ مليون قيمة الديون المحررة بالسندات الثلاثة كما أقرض شخصاً آخر في تلك الفترة الزمنية ثلاثة وعشرين جنيهاً واستكتبه سنداً إذنياً بمبلغ خمسين جنيهاً وقع عليه المجنى عليه سالف الذكر بصفته كونه ضامناً فيكون مجبور الديون في حقيقته ١٩٣ جنيهاً فقط ؛ مع أن ما أثبتته الطاعن منها واستأدها مبلغ ١٠٢ جنته و ٥٠٠ مليون بما يجاوز حسبما المفائدة القانونية التي يجوز الاتفاق عليها بموجب نص المادة ٢٢٧ من القانون المدني أيا كانت تواريخ الاداء بالنسبة الى تواريخ القروض . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجود الأدلة ؛ وانتهى من تقريره واستدلاله الى أن الركن المادي في جريمة الاعتقاد على الاقتراض بفوائد ربوية وثلاثة عسلى الحد الأقصى الممكن قانوناً تتحقق بمجرد الاقتراض مقابلاً تلك الفوائد الربوية . ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلاً على الفائدة المذكورة . كذلك فإنه يكفي لتوفر ركن الاعتقاد في جريمة الاقتراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مستقلين أى لشخصين اثنين أو لشخص واحد في وقتين مختلفتين ؛ وهو ما حدث فعلاً في هذه الدعوى . وهذا الذي ذكره الحكم كاف في الواقع صحيح في القانون .

لما كان ذلك ؛ وكان القانون لم يرسم في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لتحرير الاحكام شكلاً خاصاً ينبغي البطلان على مخالفته وكان ما أثبتته الحكم في مساقه واستدلالها واضح الدلالة بينها على توافر أركان جريمة الاعتقاد على الاقتراض بالربا الفاحش كما هي معرفتها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات بما تتطلبه من حصول الاعتقاد على الاقتراض بفاحش الربا وهو وصف يقوم بنفس القرض ويكفي عليه تعدد القروض المستقلة ولو للشخص واحد ؛ حتى زادت المفائدة المشروطة في كبل

٣٦٦

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - صابون : غش ؛ غش ؛ نسبة مقررة قانونا . غش .  
ب - غش : علم به ؛ مسئولية جنائية ؛ قصد جنائي  
مفترض . ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٨٠  
لسنة ١٩٦١ .

ج - مسئولية فعلية : محلل كيميائي مسئول عن  
التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون .

#### المبادئ القانونية :

١ - يتحقق العنصر المادي في جريمة انتاج  
الصابون بمجرد ثبوت النقص في النسب المقررة  
قانونا . ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم الا  
يكون هناك ضرر من نقص نسب المواد المكونة  
لصابون .

٢ - متى كان الحكم قد أُلقيت مسؤولية الطعن  
عن انتاج الصابون على نحو مخالف للقانون ،  
فان علمه بالقش الذي جرى يكون مفترضا  
طبقا لنص المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة  
١٩٤١ المعدلة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠  
لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه المحكمة في حاجه  
الى التحدث عنه .

٣ - متى كان الحكم لم يستند في ادانة  
الطاعن الى انه يمثل شخصا اعتباريا هو الشركة  
صانعة الصابون ، بل هو قد دانه على سبند  
من انه مسئول مسؤولية فعلية عن الجريمة طبقا  
لاقراره بانه محلل الكيمياء المسئول عن  
التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون .  
ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ في  
القانون ؛ وغنا ما يشتره الطاعن في شأن عدم  
تمثيله للشركة وعن تطاير المواد الداخلة في  
تركيب الصابون بسبب العوامل الجوية غير  
سديدة .

#### المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي  
المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ؛ انه بسند  
أن حصل واقعة التسوي بما تتوافر به العناصر  
القانونية للجريمة التي، فإن الطاعن بارتكابها  
وأورد على ثبوتها أدلة مسعجة من نتيجة تحليل

الثاني من الباب الثاني منه على الالتزامات  
وخاصة بمنح العمال اجازتهم السنوية واجازات  
الاعياد وتوفير وسائل الاسعاف لهم وإعساك  
سجلات لعيد الغرامات ؛ ورتب في المادة ١٢١  
منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش  
ولا تتجاوز ألف قرش لمن يتعاس عن تنفيذ  
اي من تلك الالتزامات . ولما كان الحكم المطعون  
فيه اذ قضى بتعريم المطعون ضده مائة قرش  
عن كل تهمة منها ؛ فانه يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون سركوه بغيره بمرامه المصى بها  
عن لحد الأدنى المقرر قانونا لكل منها بما  
يستوجب نصفه جزئيا ونصحيجه .

٢ - الالتزامان الخاصان بمنح العمال اجازتهم  
السنوية واجازات الاعياد مما تتعدد فيهما  
الغرامه بفقد عدد العمال الذين وقعت في  
تدبير مخالفة .

#### المحكمة :

- وحيث ان الجرائم المسندة الى المطعون ضده  
موضوعة ضمن النسخة والمعتبرة والتسامة  
والسادسة محل الطعن - وهي عدم منحه عاملين  
اجازتهما السنوية واجازات الاعياد وعدم توفير  
وسائل الاسعاف لعماله وعدم إعساكه سجلات  
لعيد الغرامات - فندفع عليها قانون العمل ٩١  
لسنة ١٩٥٩ في المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ على  
التزاول والواردة بالفصل الثاني منه ؛ ورتب في  
المادة ٢٢١ منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن  
مائتي قرش والتي لا تتجاوز ألف قرش لمن  
يخالف أحكام الفصل الثاني من ابياب الثاني .  
وما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى  
بتعريم المطعون ضده مائة قرش عن كل تهمة  
منها بانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
لغيره بغيره بمرامه المصى بها عن لحد  
الادنى المقرر قانونا لكل منها بما يستوجب  
نقصه نقضا جزئيا ونصحيجه بجعل الغرامة  
المقضى بها مائتي قرش عن كل تهمة من التهم  
السادسة والثامنة والتاسعة والعاشره . ولما  
كان ما قضى به الحكم من تعدد الغرامة بفقد عدد  
العمال بالنسبة الى التهمتين التاسعة والعاشره  
مصححا في القانون حين تم تجزئته إبقاء تعدد  
الغرامة فيهما بقدر عدد العاملین الذين وقعت  
المخالفة في شأنهما

( الطعن ٥٧٧ سنة ٢٨ و رئاسة ومجلس السادة  
المستشارين مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة  
ومعهم بتقريرهم في جيل الوعاظ حكومي ومفوضه المراسم  
ومجلسهم عليهم )



٣٦٧

٢٠ مايو ١٩٦٨

- ١ - تديد : مجوزات • خيانة أمانة • دلاء • اطلاق  
بعده • دلاء باسم العلم يوم البيع •  
ب - دلاء موضوعي جوهري • محكمة • دلاء على دفع •

## المبادئ القانونية :

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحسد للبيع ؛ ثم يعتمد علم تقديم المجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ •

٢ - يعد البيع بعلم بالعلم يوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصراً • ولا يكفي في إثبات العلم يوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التاكيد على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ؛ إذ أن مثل هذه الاعترافات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة الدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها •

## الحكمة :

... وحيث أنه يبين من واقعة الدعوى كما جاء بمذونات الحكم المطعون فيه أنه جدد لبيع المجوزات يوم ٣٠ من مارس ١٩٦٤ وأعلن الطاعن - المدين الحارس بهذا اليوم مع تابعه وأثبت المحضر أنه وجد المجوزات في هذا اليوم عدا ملابس الطاعن التي كانت ضمن المجوزات وقام ببيع الثلاثة ثم أجل البيع لليوم التالي ٣١ من مارس ١٩٦٤ لعدم وجود مشتر وثبه بذلك على ابن شقيق الطاعن المقدم معه لغيابه وفي هذا اليوم الأخير أثبت المحضر علم وجود باقي المجوزات فاعتبر الطاعن مبدياً ، كما يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أن المبلغ عن الطاعن دفع بعسمة عليه علماً يقينا بيومي البيع لغيابه ببلده وتنازع في تبعية من أعلن في مواجعتها باليوم الأول وفي علاقته حينئذ عليه بتحديد اليوم الثاني للبيع •

الصابون التي كشفت عن نقص نسبة المواد القطرانية والمشتقات الفينولية عن الحدود المقررة لها ؛ ومن اعتراف الطاعن بأنه المسئول في الشركة صانعة الصابون عن تحليله والتحقق من توافق تلك النسب فيه ؛؛ عرض لما يقوله الطاعن من تأثر نسبة تلك المواد بالموامل الجوية فاطرحه تأسيساً على ما شهد به الكيميائي الذي قام على تحليل عينة الصابون موضوع الجريمة من أن المواد المذكورة لا تقل نسبتها بسبب التخزين أو نتيجة للموامل الجوية بل يظل الصابون محتفظاً بالنسبة التي دخلت في تصنيعه من تلك المواد •

لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه لم يتساند في ادانة الطاعن إلى أنه يمثل شخصاً اعتبارياً هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دانه على سند من أنه مسئول مسئولية فعلية عن الجريمة طبقاً لأقراره بأنه الحاصل المسئول عن التحقق من توافق العناصر المقررة للصابون ؛ ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ في القانون ؛ وغداً ما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيله للشركة ؛ وعن تطاير المواد الداخلة في تركيب الصابون بسبب الموامل الجوية غير سيدي • ولا يقدح في سلامة الحكم إلا يكون هناك ضرر من نقص نسب المواد المكونة للصابون لأن البصر المادي في الجريمة يتحقق بمجرد ثبوت النقص في النسب المقررة قانوناً لما كان ذلك ؛ وكان ما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه لم يستظهر علمه بمخالفة الصابون للمواصفات المقررة ؛ مردوداً بأنه وقد أثبت الحكم مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو مخالف للقانون ؛ فإن علمه بالغش الذي جرى يكون مقترضاً طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ؛ ٨٠ لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه المحكمة في حاجة إلى التحدث عنه • لما كان ما تقدم ؛ وكان باقي ما يثيره الطاعن بطعنه ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل آثاره لدى محكمة النقض ؛ فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً •

( الطعن ٥٩٨ سنة ٣٨ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مبري وعبد المنعم حجازي ونصر الدين حزام ومحمد أبو الغزل حلفي وأبور خليف )

العقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاعد المبنية بها وهي التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذي بينه القانون ، ما إذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة ، مما يتعين معه على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توفر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

٢ - تنص المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة ؛ إذا كان الحكم صادراً بحضورها بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . ولما كان العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه يتلخص تحت حكم بحالة الثانية من المادة ٣٥ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بأعدام المحكوم عليه . »

#### المحكمة :

١٠١ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أنه في ليلة ١٣ من مارس ١٩٦٧ ، بإدارة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : قتل المتهم ٠٠ المجنى عليها ٠٠ عمداً بأن باغتها أثناء تواجدها بمسكنها وأنهار على رأسها ضرباً بماسورة ثقيلة من الحديد قاصداً بذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ؛ وقد ارتكب المتهم المذكور هذه الجنابة بقصد تسهيل ارتكابه سرقة المستندات والاساور والحل المسلوكة للمجنى عليها من مسكنها ؛ الأمر

لما كان ذلك ؛ وكان قضاء محكمة النقض مستقراً على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبسديد المجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن المدعى بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتمتع على المحكمة أن تتناوله بالرد ولا كان حكمها قاصراً ؛ ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التعليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق الملبين ؛ إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من العجسة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بقتضائها . لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أطراحه دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن بأوراق أخرى في تاريخ لاحق مع نفس التابع واتخذ من ذلك دليلاً على أن من أعلن في مواجهته بتحديد اليوم الأول للبيع هو تابعه وربط على هذا الإعلان توافق عليه باليوم المحدد للبيع دون أن يتناول بالرد الشك الثاني من الدفاع وهو عدم علمه باليوم التالي للبيع ودون أن يحدد أي التاريخين اعتبره تاريخاً للواقعة وإنبنى على ذلك أنه لم يدل على علم الطاعن علماً يقينياً بيوم البيع أو بأيهما وذلك باستحالة قيام مستلم الإعلان الأول ومن ثمة عليه في مواجهته باليوم الثاني بإخبار الطاعن بهما . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتقصير في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى ١٠٢

( الطعن ٦٠٤ سنة ٢٨ من رئاسة وعضوية السادة المستشارين مختار مصطفى وشوان نائب رئيس المحكمة ومحمد مشرف ومحمد عبد الرواب خليل ومحمود المراد ومحمود عطيه )

٣٣٨

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - قتل عمد : ارتباط . سرقة . حسم . تسييب ؛ عيب . عقوبات م ٣/٣٤ و ٤١/٣١٧ .  
ب - نقض : طعن . اعدام . ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ .

المبادئ : القانونية :

١ - تستوجب المادة ٣/٣٤ من قانون

كان سببا الا انه الفعل الاصيل الذي يتوسل به الى فعل الجنحة ، أي أن المتهم قد ارتكب جنحة القتل وهي الجنابة الاصيلية لتسهيل ارتكاب جنحة السرقة مما يتعين معه تثليث العقاب عليه . لا كان ذلك ؛ وكانت المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لاحد المقاصد المبينة بها وهي : التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ؛ فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذي بينته القانون ؛ أما اذا انتفت هذه الرابطة فلا يطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة مما يتعين معه على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . لا كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد قيام حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ، ذلك بأن ما حصله الحكم من أقوال شهود الاثبات الثلاثة الاول يفيد أن القتل انما كان انتقاما من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن ؛ وما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد الرابع - ضابط المباحث - وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها الا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ؛ كما أن ما حصله الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي الى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة وغاية ما قد تنم عنه عبارات الاعتراف هو أن القتل كان بقصد استرداد ايصال الدين وقائمة المنقولات - المحررين من الطاعن كتمط لاتبام الزواج الذي رفضته المجنى عليها - مما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار أن هذين السندين مملوكان للطاعن ؛ والسرقة لا تقع الا على مال منقول مملوك للغير ؛ ومن ثم فإن أدلة الدعوى التي سماها الحكم تكون قاصرة على استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بما يبطله . لا كان ذلك ؛ وكانت المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على انه « مع عدم الإخلال بالاحكام المتقدمة ؛ اذا كان الحكم صادرا حضوريا بقوّة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض للقضية على محكمة

المطبق على الجنحة المنصوص عليها بالمادة ٣١٧/١ من قانون العقوبات . » وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة . . . وحصل الحكم أقوال الشهود الثلاثة الاول بما مؤداه أنهم علموا من المجنى عليها أن الطاعن يرغب في الزواج منها وأنه حرر لها ايصالا بمبلغ مائة جنيه وقائمة بمنقولات مسكنها الا أنها رفضت أخيرا الزواج منه وأنهم يتهمونه بقتل المجنى عليها انتقاما منها لرفضها الزواج به . كما حصل شهادة الشاهد الرابع بأن تحرياته دلت على قيام علاقة بين الطاعن والمجنى عليها وأنه عرض عليها الزواج فطلبت منه تحرير ايصال بمبلغ مائة جنيهه وقائمة بمنقولات مسكنها فاستجاب لطلبها وحرر لها الايصال والقائمة ، ولما استشعر ترددها في الزواج به وأثناء وجوده بمسكنها انهل عليها ضربا بماسورة من الحديد ثم تمكن بعد ذلك من سرقة مصاغها ولاذ بالفرار . ثم أورد الحكم مؤدى اعتراف الطاعن في قوله « اعترف بالتهمة » فور ضبطه بارتكاب الحادث مقررًا أنه كان قد اتفق والمجنى عليها على أن تزوجه نفسها مقابل صدق قدره ثلاثون جنيها عاجلة مشرونة وأجلة عشرة جنيهاست على أن تأخذ المجنى عليها رأى ابنتها . . . في هذا الزواج وإن يحرق ايصالا ببدونيته لها في مبلغ مائة جنيه وأن يقيم معها بمسكنها وأنه قبل ذلك وحرر لها الايصال والقائمة ثم فوجئ بعد ذلك بتأجيل عقد زواجه لاجل غير مسمى ؛ واذ استشعر رفضها الزواج به طلب منها أن ترد اليه الايصال وقائمة المنقولات الى حين عقد زواجها فافهمته أنها لدى ابنتها ؛ وفي ليلة الحادث تشاجر معا لهذا السبب أثناء وجوده معها بمسكنها فتناول ماسورة من الحديد ضربها بها على رأسها فسالت ثم بحث عن الايصال والقائمة فلم يجدهما واستولى على مصوغاتها وباعها وسافر بعد ذلك الى مدينة بور سعيد ونزل بأحد الفنادق حيث تم ضبطه وخلص الحكم الى ادانة الطاعن بجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة في قوله « وحيث أنه لما كان الثابت من الاوراق أن المتهم قد قارف جريمة القتل العمد لتسهيل ارتكاب جنحة سرقة مصوغات وحل المجنى عليها فان القتل لهذا الغرض يعتبر طرفا مشددا يستلزم تثليث العقوبة ؛ ذلك لأن القتل العمد وهو الجنابة الاصيلية كان سببا لتنتيجة وهي ارتكاب الجنحة التبعية ، وفعل القتل في هذه الحالة وإن

مع سبق الإصرار المقترب بجناية الاتلاف بالقوة والاشتراك في هاتين الجريمتين وإحراز الطاعن الأول سلاحاً نارياً وذخائراً دون ترخيص؛ ولكن المحكمة قضت ببرائتهم جميعاً من هذه التهم وأطرح التهمة النارية التي أحدثت القتل وانتهت في حكمها إلى ادانتهم بجريمة الضرب البسيط مع سبق الإصرار فأسننت إليهم بذلك واقعة جديدة لم تكن مطروحة عليها ولم ترد في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور وذلك دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل مما يخالف نص المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أن الطاعنين الأولين قتلوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار بأن عقداً العزم على قتله واسترجاه من محل عمله وأطلق عليه الأول عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي لودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية الاتلاف بالعمد بالقوة التي قارفاها باقي الطاعنين؛ وإن هؤلاء الآخرين قد اشتركوا مع الطاعنين الأولين في ارتكاب هذه الجريمة؛ وإن هذين الطاعنين قد اشتركوا مع باقي الطاعنين في ارتكاب جناية الاتلاف، وإن الطاعن الأول أحرز سلاحاً نارياً مشتمل على ذخائر دون ترخيص ومعدة جنائيات المتساوي بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطوّر فيه إلى براءة الطاعنين جميعاً من هذه التهم ودانتهم بجريمة ضرب المجنى عليه قاصداً به الإصابات المبنية بالتقرير الطبي عند الإصابة النارية وذلك مع سبق لإصرار وعاقبتهم بالمادة ١/٢٤٢. ٢ - من قانون العقوبات. لما كان ذلك؛ وكان الأصل أن المحكمة لا تتعدي بالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبه أن يطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم؛ إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة الأدبية المبنية بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر مجرد

النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩. ولما كان العيب الذي لحق بالحكم المطعون فيه ينتج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ - التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين.

(الطن ٦٦٦ سنة ٢٨ ق رئاسة وعنفوية السادة للشارحين محمد صبري وعبد الله حمزوي ونصر الدين عزام ومحمد أبو الفضل حنن وأبو خلف)

٣٦٩

٢٧ مايو ١٩٦٨

وصف التهمة: تعديله • دفاع • إطلاق بطلان • عمداً  
إجراءاتها • قتل عمد • ضرب • تهمة • تقريرها • إجراءات  
م م ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات م ١/٢٤٢ - ٢

المبدأ القانوني:

الحكمة إذ دانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق إصرار واحداً منهم به الإصابات الأخرى المبنية بالتقرير الطبي عند الإصابة النارية التي وقعت بها الدعوى من تهمة القتل بالعمد، فقد كان يتعين عليها وقد اتجهت إلى تعديل التهمة السندة بإسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم ادانتهم على هذا الأساس، أن تتهبهم على هذا التعديل الجديد ليسلوا دفاعهم فيه، وإلا فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه وإحالة.

الحكمة:

حيث إن مما يتعده الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهم بجريمة ضرب نفساً عنه عجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً وذلك مع سبق الإصرار قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الطاعنين قدموا إلى المحاكمة على أساس أنهم ارتكبوا جريمة القتل بالعمد

**الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لبدء الرأي فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها .**

### المحكمة :

«... وسيت ان الحكم المطعون فيه يعدل أندين واقعة الدعوى ؛ رد على دفاع الطاعن المنبني على أن اصابة المجنى عليه قديمة بقوله « ان دفاع المتهم مردود باثبات من تقرير الطبيب الشرعي والتقرير الطبي الابتدائي من جواز حدوث اصابة نتيجة الضرب بعصا كما قرر بذلك في التحقيقات وورد في مذكرة النيابة وليس باى من التقارير ما يشير عن قرب أو بعد بوجود اصابات قديمة سابقة على تاريخ الحادث ؛ هذا بالإضافة إلى أن المتهم عند سؤاله في يوم وقوع الحادث لم يذكر مثل هذا الدفاع الذي جاء متأخرا بعد وقوع الحادث بدة طويلة الامر الذي لا يشكك في صحة ما يسيه ولا ينال مما تقسمه تقرير الطبيب الشرعي .. » لما كان ذلك ؛ وكان الدفع بقدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها ؛ وهو يعد من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لبدء رأي فيها؛ فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها - ولما كان يبين من الاطلاع على المرفقات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطبيب الاستشاري الدكتور يحيى شريف قدم إلى المحكمة طلبا مؤرخا ٤ من مايو ١٩٦٧ بتأجيل نظر الدعوى حتى يتمكن من الاطلاع على صور الأشعة التي أجريت للمجنى عليه والمسودعة مكتب الطب الشرعي بأسبوط ؛ فاطرحت المحكمة هذا الطلب ووردت عليه بما لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ؛ فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال يحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور في التسيب مما يعيب ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة .. إلى بحث سائر أوجه الطعن .

تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتجوير كيان الواقعة المسادية التي أقيمت بها الدعوى وبنيانها القانوني والاستماتة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ؛ فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ؛ فاذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير في التهمة فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع . ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار واحدا منهم به الاصابات الأخرى المبينة بالتقرير الطبي عبدا الاصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد ؛ فقد كان يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة باسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم ادانتهم على هذا الاساس أن تنبههم إلى هذا التعديل الجديد ليليدوا دفاعهم فيه .. ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومعاشر جلسات المحاكمة قد خلت منا يدل على أن المحكمة قد نهتهم إلى ذلك ولم يبد في جلسات المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة فان إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال يحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

( الطعن ٥٩٢ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة المستشارين مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد النعم حمزوى ونصر الدين عزاع ومحمد ابو الفضل حفي والنور احمد خلف )

٣٧٠

٢٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - دفاع ؛ اخلال يحق دفاع جوهري . حكم .
- ب - اصابة ؛ دفع بقدمها ؛ خبرة ؛ وجوب الاستماتة بها .

### المبادئ القانونية :

- ١ - الدفع بقدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .

- ٢ - يعد الدفع بقدم الاصابة من المسائل

( الطعن ٦٣٣ سنة ٢٨ ق وثلاثة وعشوية السادة المستشارين عادل يزرس رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين سابع ومحمد السراي ومحمد عطية )

٣٧١

٢٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - إخفاء أشياء مسروقة : دكن العلم ! استخلاصه .
- ب - علم : دكنه في جريمة سرقة ! حكم ! تسبيب !  
تحدث عن دكن العلم .
- ج - ظرف مشدد : علم به ! سرقة ! علم بها .
- د - احراز مادي : شيء مسروق .
- هـ - حكم : تسبيب ! تناقض .

## المبادئ القانونية :

١ - العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ، بل لحكمة الموضوع أن تبيينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها .

٢ - لا يشترط أن يتحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن دكن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذايتها توفره .

٣ - العلم بالسرقه لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .

٤ - لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون مجرزا له احراز مادي ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ؛ ويكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية .

٥ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ؛ بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .

## المحكمة :

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال معاون المباحث وأقوال الطاعن نفسه وحصل أقوال الأول بما مؤداه أن تحريات دلت على أن المتهمين الخمسة الأول الذين ارتكبوا جنسية سرقة الدابطين قد أخفصوها لدى الطاعن ؛

وإذ توجه إليه أخبره بأن المتهم الثالث حضر إليه في صباح يوم الحادث ومعه الدابطان وطلب منه شراهما فرفض بعد أن علم بسرقتها ثم استجاب إلى طلبه أخفاها لديه وسط المقاب والقيام برعايتها فقبضتهما المأون وعرضهما على المجنى عليهما فتمسقا عليهما وحصل أقوال الطاعن بما مؤداه أن المتهم الثالث حضر إليه ومعه ابنه والدابطين وعلم قنهما بسرقتها فذهب معهما إلى المقابر التي تجاور مسكنه حيث ربطتهما وتمهدهما في أن أرشدة معاون المباحث عنهما ثم خلص الحكم إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن من علمه بسرقتها وأخفاها في المقابر وتوليئه أمرهما حتى قبضا قنهما .

لما كان ذلك ؛ وكان الطاعن لا يجادل فيما حصله الحكم نقلا عنه وعن معاون المباحث ؛ وكان العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ؛ بل لحكمة الموضوع أن تبيينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ولا يشترط أن يتحدث عنها صراحة وعن استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذايتها توفره ؛ فإن النفي عما ألحكم بقصوره في التدليل على توفر هذا العلم يكون في غير محله ؛ ولا يعدل ما يثوره الطاعن في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي اطمانت إليها محكمة الموضوع .

لما كان ذلك ؛ وكان لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون مجرزا له احراز مادي ؛ بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ويكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية ؛ وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى أن الطاعن تسلم الدابطين المسروقتين من المتهم الثالث وربطهما في المقابر بجوار مسكنه وتمهدهما بالرعاية حتى الضبط مما لأزمه أنه كان متصلا بهما اتصالا ماديا وإن سلطانه كان مبسوطا عليهما ؟ فإن ما يثوره في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ؛ وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ؛ فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بالسرقه لا يتعارض مع نفي علمه بالظروف المشددة التي

الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير من ثبوت هذه السن من واقع دفتر المواليد سألته عن تحقيقها عن هذا الطريق مسح أنها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة ، يكون مشوباً بقصور يمينه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( الطعن ٦٩٤ سنة ٢٨ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد اللطيف حزاوي ونصر الدين غزام ومحمد أبو الفضل حنفي وأبو أحمد خلف )

٣٧٣

٢٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - نصب : خيانة إمانة : مال : تسليمه . عقوبات م ٣٤١ .
- ب - تهمة : دلع بتلقيها ، دفع موضوع : رد عليه .
- ج - مجنى عليه : الوالد : تعصيفا : تناقض .
- د - إثبات : شهادة : محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل .

#### المبادئ القانونية :

١ - تسليم المال في جريمة النصب يتحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتيالية؛ أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المسأل يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

٢ - من المقرر أن المدعى بتفليق التهمة من أوجه المدعى الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي توردتها الحكم .

٣ - لا يعيب الحكم تناقض أقوال المجنى عليه ما خاتمت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه .

٤ - وُزِنَ أقوال الشهود وتقدرها من إطلاقات محكمة الموضوع المحكمة .

• • • وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر واقع الدعوى ثم حصل ما دُفع به

احاطت بارتكابها ؛ لأن العلم بالسرقة لا يستلزم حتماً العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها؛ ومن ثم فإن ما يشيروه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ؛ فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ونقضه موضوعاً .

( الطعن ٦٩٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

٣٧٣

٢٧ مايو ١٩٦٨

هناك عرض : البات : خبرة : سن : تقديرها .

#### المبدأ القانوني :

الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة ، أو إلى ما يراه بنفسه ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعي وأقوال والدها - على الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير من ثبوت هذا السن من واقع دفتر المواليد - والتفت عن تحقيقها عن هذا الطريق، مع أنها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة ، يكون هيباً بقصور يمينه ويستوجب نقضه .

#### المحكمة :

• • • وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجناية هناك عرض المجنى عليها بغير قوة أو تهديد حالة كونها لم تبلغ السابعة من عمرها ؛ وركن في ثبوت أن المجنى عليها لم تكن قد بلغت هذه السن وقت الحادث إلى ما شهد به والدها من أنها من مواليد ١٩٦٠/٩/٥ وإلى ما كشف عنه تقرير الطبيب الشرعي من أنها لم تبلغ السادس من عمرها . لما كان ذلك ؛ وكان يبين أن الأوراق خلّت من دليل رسمي يثبت عن سن المجنى عليها بالتحديد؛ كما خلّت مما يفيد محاولة الالتجاء إلى تحديد سنّها عن طريق هذا الدليل . وكان الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، فإن الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعي وأقوال والدها -

المجنى عليه على فرض حصوله ما دامت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه ؛ ولم تكن المحكمة ملزمة ببيان علة هذا التناقض ما دام أن وزن أقوال الشهود وتقديرها من طلاقات محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ؛ فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن ٦٩٥ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

### ٣٧٤

٢٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - سلاح : احرازه ؛ اتجاره ؛ صنع ؛ استيراد ؛ اصلاح .  
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ١٩ و ٣٦ و ٢٨ .
  - ب - تاجر اسلحة : عدم لقيه بياناً خاصاً بسلاح كان يعرفه .
  - ج - اشتراك : تزوير محرر عرقى عقوبات م م ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ١٧٠ و ٢٦٥ .
  - د - مصادرة : سلاح .
  - هـ - تزوير : محرر عرقى ؛ تفسير حقيقة ؛ سرور احتمالي ؛ تقديره .
  - و - تزوير : اشتراك ، ثبوته .
- المبادئ القانونية :

١ - البين من استسقاء احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه ان المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحياة أو الاحرار ، فقرر جريمة حياة أو احرار الاسلحة بصفة مجردة مقصودة لانها عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحياة أو الاحرار بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجعنة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ ، أما اذا كان الاحرار أو الحياة في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته فقد ارتفع عن الفعل التائيم وحققت له الاباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بهوجب قانون الاسلحة والذخائر أو وفقاً للاحكام العامة في قانون العقوبات .

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه بمع تسليمه بان الطاعن تاجر مرخص له في اتجاره الاسلحة

الطاعن من عدم توافر اركان جريمة النصب ؛ وان التكييف الصحيح للواقعة ان صحت انها خيانة امانة لا يجوز اثباتها بشهادة الشهود ، ثم رد الحكم على ذلك بقوله : وحيث انه يبين ان عرض الوقائع على النحو سالف الذكر ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من اقوال المجنى عليه التي كابتت باقوال الشهود وما ورد بمذكرة الحاضر مع المتهم من عدم توافر اركان جريمة النصب مردود بان المتهم استعمل طرقاً احتيالية وذلك بان استغل صلة صداقته بشقيق المجنى عليه واوهم الاخير باستطاعته التخليص على السيارة المعروضة للبيع بالجمرك بمبلغ ٨٠٠ ج وقد تأيد ذلك بما أتاه المتهم من مظاهر خراجية بدخوله الجمرك واحضاره أوراقاً صادرة من الجمرك وطلبه من المجنى عليه التوقيع عليها بما يفيد قبوله شراء السيارة بمبلغ ٨٠٠ ج كل ذلك كان كافياً لخدعة المجنى عليه واقناعه بتسليمه المبلغ للمتهم وقد تم تسليم المبلغ نتيجة لما أثاره المتهم من أفعال ؛ ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عما ورد بمذكرة الحاضر مع المتهم ، وما أورده الحكم فيما سلفت صحيح في القانون ذلك بأن جرمي النصب وخيانة الأمانة وان كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يركبه الجاني من طرق احتيالية كما حدث في الدعوى المطروحة أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . ويكون ما ينهه الطاعن من خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسيب جدلاً موضوعياً مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ؛ وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردّاً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمانت إلى الأدلة السالفة التي أوردها فإن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه ولا مساداة عقيدته بشأنه أمام محكمة النقض . ولا يصيب الحكم من بعد تناقض أقوال



وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

٦ - الاشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي نبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاحظاتنا وأن يكون اعتقادها سائفاً بنبوه اوضاع التي ابتنتها الحكم .

المحكمة :

« .. وحيث ان الحكم المطعون فيه دان اطاعن وهو تاجر مرخص له في تجارة الاسلحة ؛ بأنه أحرز « بندقية خرطوش ، وهو سلاح ناري غير مششخن - بدون ترخيص ؛ على أساس أن ما وقع منه جنابة ينطبق عليها نص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر بمله أنه لم يقيد البندقية المبيعة منه في نطاق مزاويلته لحرفته في دفاتره التي ألزمه القانون بامساكها في المادة ١٤ منه ، وأنه اشترك في تزوير محجرين عرقين هما البيان المثبت لوصاف البندقية على ظهر التصريح بشرايتها والصادر من وزارة الداخلية بالاورنيك ١٣٦ ك ؛ ودفتر قيد الاسلحة بمحل التاجر الذي اشترت منه باعتبار أن الاشتراك في تزوير المحجرين جنحة معاقب عليها بالعقوبة المقررة في المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ؛ ثم أعمل في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة لجناية احرز الاسلحة باعتبارها الجريمة الاشد ؛ وعامله بالرافعة طبقاً للمادة ١٧ من هذا القانون ؛ وقضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسة جنيئات . لما كان ذلك ؛ وكان يبين من استقراء أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الاحرز ؛ فقرر لجريمة حيازة أو احرز الاسلحة بصفتهمجرمة مقصودة لذاتها عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٦ منه ؛ بينما قرر للحيازة أو الاحرز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو التصنيع أو الاصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه ، إما اذا كان الاحرز أو الحيازة في نطاق الاتجار المرخص بمزاويلته ، فقد ارتفع عن الفصل التائيم ؛ وحقت له الاباحة المستفادة من ممارسة

قد باع بندقية خرطوش لآخر بموجب فاتورة ، قد أدخله بجناية احرز البندقية بغير ترخيص ليجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها في دفتره المعد لذلك عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاسلحة والذخائر ؛ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع يكون معاقب عليه بنص المادة ٢٩ من القوانين المذكور بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيئات أو باحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جريمة الاشتراك في تزوير المحجرات العرفية والمعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون اشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل .

٤ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ؛ عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الاحوال ؛ ومن ثم فقد كان من التمين بحسب الاصل توقيعها مع عقوبة الجريمة الاشد ؛ الا أنه لما كانت عقوبة المصادرة إجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز سواء وهو ما لا ينطبق على الاسلحة المرخص قانوناً لصاحبها في حملها ؛ واذا كان الحكم قد استظهر أن التهم من يتجهون في الاسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن احرازه للبندقية كان بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثمرة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الاشد .

٥ - مجرد تغيير الحقيقة في محضر عرقي بالطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى اكان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للفرع سواء اكان المزود عليه أم أي شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتقرير ذلك من اختلافات محكمة الموضوع متى كان سائفاً ؛

بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا لصاحبها في حملها ؛ وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن من يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن احرازه للبندقية كان بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثرة جرمية تحصل منها ؛ فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبه الجرمية الأشد . أما سائر الطعن فلا وجه له ذلك بأن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرقي باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء اكان الزور عليه أم أي شخص آخر ؛ ولو كان هذا الضرر محتملا . وتقدير ذلك من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان سبائفا ؛ وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره . لما كان ما تقدم ؛ وكان الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خالجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ؛ ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ؛ وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ؛ وكان ما ينصاه الطاعن في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ؛ فإن الطعن بمخالفة القانون يكون هو وحده الجرى بالقبول ويتعين نقض الحكم والقضاء بالعقوبة على الوجه الصحيح .

( المدن ٦٩٦ سنة ٣٨ ق بالهيئة السابقة )

الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر ؛ أو وفقا للأحكام العامة في قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه ؛ مع تسليمه بأن الطاعن تاجر مرخص له في تجارة الأسلحة ، باع بندقية خرطوش آخر بموجب فاتورة ؛ قد أخذت بجناية احراز البندقية بغير ترخيص لمجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها في دفتر المعد لذلك عملا بنص المادة ١٤ من قانون الأسلحة والذخائر ؛ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع منه يكون معاقبا عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بالجس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ؛ وهو وصف تارت حوله الواقعة بتنبية من المحكمة والثقات من الدفاع وتكون جريمة الاشتراك في تزوير المحررين العرفيين المسندة اليه والمعاقب عليها بمقتضى المسود ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات هي في حقيقتها الواقع ووصف القانون الجرمية الأشد من بين الجرائم المسندة اليه على الأساس السالف الذكر لأن العقوبة المقررة لها هي مطلق الحبس مع الشغل وجوبا لا تخيير فيه ؛ ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصويبه بإيقاع العقوبة المقررة لجناية التزوير مسح تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ؛ عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ؛ ويجب القضاء بها في جميع الاحوال ، فقد كان من المتعين بحسب الاصل توقيعها مع عقوبة الجرمية الأشد ، الا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة الى الكافة

# قضاة محكمة النقص المدنية

٣٧٦

أول مايو ١٩٦٨

البيات : دعوى احوال شخصية : سماعها .

المبدأ اتقانوني :

انكار الحق الموجب لعدم سماع الدعوى مما  
يصح نفيه بطرق الانبات كافة .

الحكمة :

٠٠ وحيث ان انكار الحق الموجب لعدم  
سماع الدعوى مما يصح نفيه بطرق الانبات  
كافة ، اذ كان ذلك ركان الحكم المطعون فيه  
قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على ان  
قول المستأنف عليهم بأن الناطرة السابقة  
السيدة ٠٠ كانت تعطيتهم استحقاقهم هو قول  
مرسل « لا يقبل في مثل هذه الحالة ولو جارتهم  
المحكمة فيمكن لكل من دفع ضده بالتقادم ان  
يقول بقولهم ويستند الى بيته وهذا الامر  
لا يصلح فيه ذلك بل لابد من اوراق تؤيده  
كان تكون اسماؤهم مثبتة في دفاتر الناطرة  
السابقة بين أسماء المستحقين أو يكون بيدهم  
اوراق مثل سراكى مثبت فيها ما يتناولونه من  
استحقاق وانظروا يكذبهم في ادعائهم اذ لو  
كانوا يأخذون من الناطرة السابقة أي  
استحقاق ما سكتوا عن مطالبة المارس الحالي  
بأستحقاقهم طوال المدة من سنة ١٩٥٢ تاريخ  
تعيينه حارسا حتى سنة ١٩٦٢ تاريخ رفع  
الدعوى الحالية ، فانه يكون قد خالف القانون  
وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا  
السبب دون حاجة لبثت باقي الاسباب .

( الملن ٢٥ سنة ٢٦ ق احوال شخصية رئاسة وعشوية  
السادة المستشارين حسين صليوت المرسى نائب رئيس  
الحكمة وإبراهيم عمر هندي وميمري احد لفرحات وحيدة  
نور الدين عويس ومحمد شبل عبد القصور ) :

٣٧٥

أول مايو ١٩٦٨

احوال شخصية : مسائل خاصة بمصريين غير مسلمين .  
ديانة : ملة : تغييرها . طلاق . قانون واجب التطبيق .  
دعوى : سماعها .

المبدأ القانوني :

مضى كان الحكم المطعون فيه لم يعول على  
تاريخ انضمام الطاعنة الى الكنيسة  
الكاثوليكية من قبل رفع الدعوى ، بل عول  
على تاريخ تحرير الشهادة المثبتة لهذا الانضمام  
والتصديق عليها ، ورتب على ذلك نقضه  
برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبائبات  
الطلاق ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ  
في تطبيقه .

الحكمة :

٠٠ وحيث انه بالرجوع الى الشهادة  
الصادرة من الكنيسة الكاثوليكية بعزبة  
القيصرية المحررة في ١٧/٦/١٩٦٥ والمصدق  
عليها من البطريكية في ١٨/٦/١٩٦٥ يبين  
انها تفيد انضمام الطاعنة الى هذه الطائفة في  
٣/٥/١٩٦٥ ، ومن قبل رفع الدعوى ، واذ  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على  
هذا التاريخ الاخير وهو - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - تاريخ الانضمام الفعل ،  
بل عول على تاريخ تحرير الشهادة والتصديق  
عليها ورتب على ذلك نقضه برفض الدفع  
بعدم سماع الدعوى وبائبات الطلاق ، فانه  
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما  
يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبثت  
السبب الثاني .

( الملن ٢٢ سنة ٢٦ ق احوال شخصية رئاسة  
وعشوية السادة المستشارين حسين صليوت المرسى نائب  
رئيس المحكمة وإبراهيم عمر هندي ومحمد نور الدين  
عويس ومحمد شبل عبد القصور وحسين ابو التمتستح  
ألقريبن ) :

٣٧٧

٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - بيع - غير مسجل - بالغ - التزاماته - نقل ملكية -  
تسجيل - مدني قديم م ٣٦٦ و ٣٧٠ - نقل - يبيع  
باطل - ق ١٨ لسنة ١٩٣٣ م ١٤ -  
ب - بيع موث - بيع ورثة - تسجيل - واث -

## المبادئ القانونية :

١ - لما كانت المادة ١٤ من قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد نصت على عدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل به من أول يناير ١٩٢٤ بل تظل هذه المحررات خاضعة من حيث الآثار التي ترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها، وكان مقتضى أحكام البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ ، ٢٧٠ من القانون المدني القديم أن عقد بيع العقار الذي لم يسجل يترتب عليه انتقال الملكية بالنسبة للعاقدين ولكن ينوب عنهما ، فإن ملكية العقار تنتقل من البائع إلى المشتري الذي لم يسجل عقد شرائه ولا يكون العقد في ملك البائع عند وفاته فلا ينتقل بالأثر إلى ورثته من بعده ويمتنع عليهم مثله الاحتجاج على المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقده وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه فإن البيع يكون باطلاً ولا يكون من شأن تسجيله تصحيح البطال ولا يترتب عليه أثره في نقل الملكية إلى المشتري من الورثة وقد تلقاه من غير مالكها - ولا محل للاحتجاج بأن مورثهم البائع بعقد غير مسجل كان يستطيع أن يبيع لشخص آخر تنتقل إليه الملكية بالتسجيل وجعل بيع الورثة شبيهاً ببيع مورثهم مرة ثانية في إجراء حكم التفاضل بينه وبين المورث بعقد غير مسجل على اعتبار أنها صادران من تصرف واحد وإن شخصية الوارث اعتداداً لشخصية المورث .

٢ - من العول عليه في ظل القانون المدني القديم وقبل العمل بأحكام قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٣٣ هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية من اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث وأنه لذلك لا محل لإجراء

المفاضلة بين البيع الذي يصدر من المورث والبيع الذي يصدر من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين ، وتكون العبرة بتصرف المالك الحقيقي إذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح ولا يغير من هذا النظر أن يسكن المشتري من الوارث قد توافرت له الشروط اللازمة لاعتباره من الغير في حكم المادة ٢٧٠ من القانون المدني لأن أعمال حكم انتقال الملكية بالنسبة للغير في هذا الصدد لإجراء المفاضلة بين عقدين لا يصح في حالة بطلان أحد العقدين لصدوره من غير المالك الحقيقي .

## المحكمة :

٠٠ وحيث إنه لما كانت المادة ١٤ من قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد نصت على عدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل به من أول يناير ١٩٢٤ بل تظل هذه المحررات خاضعة من حيث الآثار التي ترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها ، وكان مقتضى أحكام البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٢٧٠ من القانون المدني القديم أن عقد بيع العقار الذي لم يسجل يترتب عليه انتقال الملكية بالنسبة للعاقدين ولكن ينوب عنهما ، فإن ملكية العقار تنتقل من البائع إلى المشتري الذي لم يسجل عقد شرائه ولا يكون العقد في ملك البائع عند وفاته فلا ينتقل بالأثر إلى ورثته من بعده ويمتنع عليهم مثله الاحتجاج على المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقده وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه فإن البيع يكون باطلاً ولا يكون من شأن تسجيله تصحيح البطال ولا يترتب عليه أثره في نقل الملكية إلى المشتري من الورثة وقد تلقاه من غير مالكها ولا محل للاحتجاج بأن مورثهم البائع بعقد غير مسجل كان يستطيع أن يبيع لشخص آخر تنتقل إليه الملكية بالتسجيل وجعل بيع الورثة شبيهاً ببيع مورثهم مرة ثانية في إجراء حكم التفاضل بينه وبين المورث بعقد غير مسجل على اعتبار أنها صادران من تصرف واحد وإن شخصية الوارث اعتداداً لشخصية المورث ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الممول عليه في ظل القانون المدني القديم وقبل العمل بأحكام قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٣٣ هو

للمادتين الثانية والثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم أو مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو ان يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . وكان ما يعيبه الطاعنان بالسبب الاول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٣١٣ من قانون المرافعات لأن رئيس الدائرة الذي أصدر الحكم المطعون فيه سبق أن أبدى رأيه في موضوع النزاع ذاته عند نظره اشكالا بين الخصوم أنفسهم - مما يجعل المحكمة في نظرها غير مختصة بنظر النزاع - هو نعى متعلق بشخص القاضى وصلاحيته لنظر الدعوى وليس بالاختصاص الولاى للمحكمة التي يرأسها فلا يجوز من أجله اطفن في الحكم بطريق النقض ، وكان ما ينعاه الطاعنان بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم كما تناقض في قضائه وهما سببان يخرجان عن الماتين سالفى البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية، فان الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

#### المحكمة ١

٢ . . . وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان لا يجوز وفقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم ومبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو ان يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لحكم آخر سسابق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، كما كان ذلك وكان ما يعيبه الطاعنان بالسبب الاول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٣١٣ من قانون المرافعات لأن السيد رئيس الدائرة الذي أصدر المحسم

الاخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من اعتبار شخصية الوارث مغيرة لشخصية المورث ، وأنه لذلك لا محل لاجراء المفاضلة بين البيع الذي يصدر من المورث والبيع الذى يصدر من الوارث لصدورها من شخصين مختلفين وتكون العبرة بتصرف المالك الحقيقي اذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح ولا يغير من هذا النظر أن يكون المشتري من الوارث قد توافرت له الشروط اللازمة لاعتباره من الغير في حكم المادة ٢٧٠ من القانون المدني لأن اعمال حكم انتقال الملكية بالنسبة للغير في هذا النعى لاجراء المفاضلة بين عقدين لا يصح في حالة بطلان أحد العقدين لصدوره من غير المالك الحقيقي - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضائه برفض دعوى الطاعن على أن جندى روفائيل حبشى المالك الاصل للعقد موضوع النزاع قد باعه بموجب عقد ثابت التاريخ في سنة ١٩١٣ الى من يدعى يوسف ماركو الشهير بيوسنسف ماركو وأن ورنه البائع قد باعه الى يوسف ماركو جرجس العمال الذى سجل عقده في ١٣ - ٦ - ١٩٢٢ ثم باعه بدوره الى الطاعن بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٤/٣/٣١ وأن العقد الصادر من الورثة الى البائع للطاعن عقد باطل لوروده على عقار انتقل من ملك مورثهم قبل وفاته ، ولا فان الحكم يكون قد القزم صحيح القانون ، ولا بدوى بعد ذلك من البحث في انطباق شروط المادة ٢٧٠ مدني قديم لاعتبار المشتري من الورثة بالبعد المسجل من طبقة الغير وتعيين الحكم فيما أورده من تخلف هذه الشروط بالنسبة له لانه يعد امستراطا زائدا عن حاجة الدعوى فلا يكون تعيين الحكم فيه مؤثرا في سلامة قضائه ويكون النعى في جميع ما تضمنه على غير أساس .

( الطعن ٢٢٧ سنة ٣٤ و ثلاثة عضوية المحساة المستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة واحمد حسن هيكل ومحمد صادق الرشيدى وامين استمة فتح الله وشحات زكريا ) ٢

٣٧٨

٧ مايو ١٩٦٨

نقض : طعن . في ٥هـ لسنة ١٩٥٩ مرافعات م ٣١٤  
المبدأ القانوني :

اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقا

العشرين يوما التالية للقرار بالظعن وفقا لحكم المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الظعن شكلا \* اذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الطاعنة لم تودع في الميعاد القانوني صورة رسمية للحكم المظنون فيه مطابقة لاصله او الصورة العلنية منه بل اودعت صورة عرفية اثبت فيها وكيل الطاعنة انها مطابقة للاصل على مسئوليتها وهي على هذا الوجه لا تقضي عن الصورة التي يتطلبها القانون - اذ كان ذلك - فان الظعن يكون غير مقبول شكلا \*

( الظعن ٢٨ سنة ٣٦ ق احوال شخصية رئاسية وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت المرمي نائب رئيس المحكمة ومحمد ممتاز نصار وصبري احمد فراء ومحمد شبل عبد المقصود ومحمد ابر حمزة مندور )

٣٨٠

٩ مايو ١٩٦٨

- ١ - اتفاق : حقوق تباطية • مدني م ١٠١٨
- ب - دعوى : حيازة • ملكية •
- ج - اختصاص : قضي • نفق • ظعن • اسباب متعلقة بالنظام العام • ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٣
- د - نفق • ظعن • سبب جديد • دفع باتعدام الدفعة او الصلحة •

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ١٠١٨ من القانون المدني على أنه « اذا فرضت قيود معينة تحد من حق ملك العقار في البناء عليه كيف شاء كان يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء او في مساحة رقعته فان هذه القيود تكون حقوق ارتفاق على هذا العقار لفائدة امتيازات التي فرضت لمصلحة هذه القيود » وبهذا جعل المتبرع لاصحاب العقارات المقررة لفائدتها حقوق الارتفاق التي من هذا النوع ان يطالبوا بها صاحب العقار المرتفق به دون حاجة للانتفاء الى احكام الاشتراط لمصلحة الغير او لنظرية الاستخلاف • فلذا كان الثابت بعقد البيع المسجل الصادر من المالك الاصل انه قد نص فيه على ان يترك المشتري على نهاية الحد البحري للمبيع مساحة فضاء يتعهد بعدم البناء عليها كما يتعهد البائع بان يترك مساحة اخرى

المظنون فيه سبق ان ابدى رايه في موضوع اخراج دانه بين الخصوم انفسهم وذلك عند نظره الاشكال رقم ١٤٩ سنة ١٩٦٢ مدني مركز سوهاج مما يجعل الحكم في نظرها غير مختصة بنظر النزاع - هو نمي متعلق بشخص القاضي وصلاحية لنظر الدعوى وليس بالاختصاص الولائي للمحكمة التي يرأسها فلا يجوز من اجله الظعن في الحكم بطريق النقض ، وان ما ينهض الطاعنان بالسببين الثاني والثالث من ان الحكم المظنون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم كما تناقض في قضائه هما سببان يخرجان عن الحالتين سالفتي البيان اللتين يجوز فيهما الظعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية - بهيته استثنائية - لا كان ما تقدم فان الظعن في الحكم يكون غير جائز \*

( الظعن ٣٥٤ سنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول ومحمد صادق الرشيدى وامين فح الله وعثمان ذكريا )

٣٧٩

٨ مايو ١٩٦٨

- نفس : ظعن • ايداع صورة رسمية من الحكم المظنون فيه • مرافعات م ٤٣٣ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥
- المبدأ القانوني :

ايداع صورة من الحكم المظنون فيه مطابقة لاصله في مدة العشرين يوما التالية للقرار بالظعن وفقا لحكم المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الظعن شكلا • واذا كانت الطاعنة لم تودع في الميعاد القانوني صورة رسمية للحكم المظنون فيه مطابقة لاصله او الصورة العلنية منه بل اودعت صورة عرفية اثبت فيها وكيل الطاعنة انها مطابقة للاصل على مسئوليتها ، وهي على هذا الوجه لا تقضي عن الصورة التي يتطلبها القانون ، فان الظعن يكون غير مقبول شكلا •

المحكمة :

••• وخيث ان ايداع صورة رسمية من اختتم المظنون فيه مطابقة لاصلته في مدة

به ، فإن هذا البقاع يكون سببا جديدا لا  
تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقص .

المحكمة :

٠٠ وحيث إن المسادة ١٠١٨ مدني نص  
على أنه « اذا فرضت قيود معينة تحد من حق  
مالك العقار في البناء عليه كيف شاء كان  
يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء  
أو في مساحة رقعته ، فإن هذه القيود تكون  
حقوق ارتفاق على هذا العقار لفائدة العقارات  
التي فرضت لمصلحتها هذه القيود » وبهذا  
جعل المشرع لأصحاب العقارات المقررة لفائدتها  
حقوق الارتفاق التي من هذا النوع أن يطالبوا  
بها صاحب العقار المرتفق به دون حاجة  
الالتجاء إلى أحكام الاشتراط لمصلحة الغير أو  
لنظرية الاستخلاف - ولما كان الثابت من عقد  
البيع المسجل المؤرخ ١٦ من ديسمبر ١٩٦١  
والمبرم بين الحاخام ٠٠ المالك الأصلي وبين ٠٠  
وزوجته ٠٠ والذي استند إليه الحكم المطعون  
فيه ، أنه نص في البند الأول منه على أن  
« يترك المشتريان على نهاية حدهما البحري  
وعلى طول هذا الحد البائع ٢٤١٠٠ مترا مساحة  
فضاء عرضها ٣ متر ويتعهدان بعدم إجراء أي  
بناء في هذه المساحة ماعدا السور المحدد  
لآخر ملكهما - كما أن البائع من جهته تعهد  
بأن يترك بحري هذه المساحة وبطول ال  
٢٤١٠٠ مترا مساحة فضاء بغير بناء ملاصقة  
لها بمرش ٣ أمتار أيضا وهذه المساحة تبقى  
طريقا خصوصيا للبائع والمشتريين ولأى مشتري  
آخر للأرض المبيعة أو لجزء أو كل من باقي  
العقار ملك البائع » فإن هذا النص صريح في  
إنشاء حق ارتفاق على هذه المساحة لمصلحة  
العقار المبيع إلى ٠٠ وزوجته ٠٠ ولمصلحة  
أحفاد الآخر المملوك للبائع ٠٠ والذي ألتصكية  
بعضه إلى الطاعن وبعضه إلى المطعون ضده ،  
ويكون لهذه العقارات جميعها ارتفاق بالمرور  
على الطريق محل النزاع . ولا ينال من ذلك  
أن المطعون ضده لم يكن طرفا في العقد المذكور  
ذلك بأنه طبقا للمادة ١٠١٨ سالفة الذكر «  
يكون لكل مشتري لقطعة من القطع المقسمة ولن  
يخلفه ومهما تعاقب هؤلاء الخلفاء أن يطالب أي  
مشتري آخر وخلفاءه بتنفيذ ذلك الارتفاق ومنع  
ما يحول دون الانتفاع به إذ أن كل قطعة  
تنتقل من مشتري إلى آخر محملة بحق الارتفاق  
لفائدة أي قطعة من القطع الأخرى وفي الوقت  
نفسه بما لها من هذا الحق بمعنى أن كل عقار  
منها يعتبر مرتفقا ومرتفقا به في الوقت ذاته »

ملاصقة لها بغير بناء لتكون المساحتان طريقا  
خاصا لهما ولأى مشتري آخر للأرض المبيعة  
أو لجزء من باقي العقار ملك البائع . فإن هذا  
النص صريح في إنشاء حق ارتفاق على هذه  
المساحة لمصلحة العقار المبيع ولمصلحة العقار  
الأخر المملوك للبائع ويكون لهذه العقارات  
جميعا ارتفاق بالمرور على الطريق محل النزاع  
كما يكون لكل مشتري لقطعة فيها ولن يخلفه  
ومهما تعاقب هؤلاء الخلفاء أن يطالب أي مشتري  
آخر وخلفاءه بتنفيذ ذلك الارتفاق ومنع  
ما يحول دون الانتفاع به إذ أن كل قطعة  
تنتقل من مشتري إلى آخر محملة بحق الارتفاق  
لفائدة أي قطعة أخرى وفي الوقت نفسه  
بما لها من هذا الحق بمعنى أن كل عقار  
منها يعتبر مرتفقا ومرتفقا به في الوقت ذاته .

٢ - دعوى الحيازة هي الدعوى التي يقصد  
منها حماية وضع اليد ممن يعتدى عليه  
بالنصب أو التعرض بصرف النظر عن أساسه  
ومشروعيته أما دعوى الملكية فهي الدعوى التي  
نرمي إلى حماية حق الملكية وما يترفع عنه من  
الحقوق العينية الأخرى كحق الارتفاق والبحث  
فيها يتناول حتما أساس هذا الحق ومشروعيته .  
فإذا كان المطعون ضده قد طلب في دعواه  
إزالة المباني التي أقامها الطاعن على المر محل  
النزاع تأسيسا على أن هذا المر محمل بحق  
ارتفاق لمصلحة العقار المملوك له وقد ثار النزاع  
في هذه الدعوى بين الطرفين على هذا الارتفاق  
فإنها على هذه الصورة لا تكون من دعاوى  
الحيازة وإنما من دعاوى الحق .

٣ - وإن كان الاختصاص القيمي من النظام  
العام - قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢  
- إلا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام  
محكمة النقص لما يخالفه من واقع كان يجب  
طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من  
قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق محصل  
لنزاع .

٤ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام  
محكمة الموضوع بانعدام صفة المطعون ضده  
في رفع الدعوى لكونه غير مالك ، أو بانعدام  
لمصلحته فيها لثبوت الحق الارتفاق الذي يطالب

١٩٤٧ ومن ثم فإن مدة التقادم الطويل وهي خمسة عشر سنة لا تكون قد اكتملت من تاريخ العقد المذكور ولا محل للقول بأن البائع له وهو عبد المقصود حسنى الحويحي كان قد وضع يده على المير قبله إذ أنه جاء بهذا العقد أن الحد الغربي للعقار المبيع تادرس حنا وحرمة وتبامه طريق خصوصى بمعرض ٣ أمتار وطوله ٢٤١٠م أى أن المير لم يكن داخلا ضمن العقار المبيع فدل بذلك على عدم وضع يده عبد المقصود حسنى على هذا المير ، ومن ثم فلا محل للقول بضم مدة وضع يده عبد المقصود إلى المدة سائلة الذكر ويكون قول المستأنف ( الطاعن ) أنه تملك المير بالتقادم الطويل قولاً عارياً عن الصحة ، وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه سائغ ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النسي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما تستل محكمه الموضوع بتقديره .

وحيث أن ٠٠ الأحكام لا تحوز الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلنا وسبباً ، ولما كان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الحكم ٨٥٠ لسنة ٦٩ قى الدعى مخالفاً له كان مردداً بين الطاعن والسيدة عطيات داود ولم يكن المطعون ضده طرفاً فيه فإنه لا تكون لهذا الحكم حجية عليه وإذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى على هذا النظر فإن النسي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة المطعون ضده لرفع الدعى أو بانعدام مصلحته فيها للسبب الوارد فى سبب الطعن كما لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا التناقض فإنه يكون سبباً جديداً لا تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون هذا السبب غير مقبول .

وحيث أنه لكل ما تقدم يكون النسي بمرته غير سديد ويتعين رفضه .

( الطعن ٤١٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية التستأنف استشاريين محم توفيق اسماويل والدكتور محمد حافظ عريوى وسليم راشد ابو زيد ومحكمة صدق الشهبين ومحكمة سيد احمد خال )

وحيث أنه وإن كان قد ورد فى تقارير الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يقدم عقد شرائه للعقار الذى اشتراه إبراهيم وهبه من المالك الاصلى ٠٠ فإن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد سجل فى تقريراته أن المطعون ضده قدم صورة فوتوغرافية من العقد الصادر اليه من إبراهيم وهبه ولم ينازع الطاعن فى مطابقتها للاصل وهذه الصورة مودعة بالملف المضموم كما أنه طوال نظر الدعى أمام محكمة الموضوع بدرجتها لم ينازع الطاعن المطعون ضده فى ملكيته لهذا العقار المشتري من إبراهيم وهبه الامر الذى يجعل النسي عديم الجدوى .

وحيث أن ٠٠ دعوى الحيازة هي الدعى التى يقصد منها حماية وضع اليد ممن يعتدى عليه بالنصب أو التعرض بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته ، أما دعوى الملكية فهى الدعى التى ترمى الى حماية حق الملكية وما يتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى كحق الارتفاق والبحث فيها يتناول حتى أساس هذا الحق ومشروعيته ، ولما كان المطعون ضده قد طلب ازاله المباني التى أقامها الطاعن على المير موضوع النزاع تأسيساً على أن هذا المير محلل بحق ارتفاق لمصلحة انعقار المملوك له ٠ وقد ثار النزاع فيها بين الطرفين على هذا الارتفاق ، فالمطعون ضده يدعى هذا الحق والطاعن ينكره عليه فالدعى وعسلى منه الصورة لا تكون من دعاوى الحيازة وإنما من دعاوى الحق ، وإذ كان الحكم المطعون قد أسس قضاءه برفض الدفع على هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ولا قصور فيه .

والنسي ٠٠ بعدم الاختصاص القيسى مردود به وإن كان هذا الاختصاص فى النظام العام قبل العمل بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع ، هو التحقق من قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق محل النزاع وإذ كان الطاعن لم يسبق له إبداء هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقلل منه آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به ٠٠ قوله ٠ وحيث أنه عن قول المستأنف بأنه تملك محل النزاع بوضع يده عليه المدة الطويلة فهو مردود بأنه إن صح أنه وضع يده على هذا المير فإن تاريخ عقده هو ٢٦ - ٤



مطروحا على محكمة أول درجة بعد أن تنازل الطاعن عنه بعدم تسميحه به في مذكرته الاحتامية ، لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور .

٥ - لا شأن للطاعن في الطعن على الحكم لتقصيره في الرد على طلب إبداء خصمه - بفرض تحقق هذا القصور .

٦ - لمحكمة الاستئناف أن تكتفى بمراجعة أقوال الشهود في التحقيق التي أجرته محكمة الدرجة الأولى ، وتستخلص منها ما تظن أنه ولو كان مخالفا لما استغلصته تلك

٧ - لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يتحدث عن بعض القرائن القضائية التي ساقها الخصم لتجريح شهادة الشهود التي اخذت بها المحكمة بعد أن اطمانت إليها . مادامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه وما دام تقديرها خاضعا لسلطة محكمة الموضوع .

المحكمة .

• • • • •  
صدر فيها الحكم المطعون فيه مدنية عادية وليست تجارية ولا مستعجلة ، فإن الحكم لم يكون ملزما ببيان نوع هذه المسألة إذ بيان المادة لا يكون مطلوبا الا اذا كانت تجارية او مستعجلة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في الاستئناف ٢٨٠ لسنة ٧٩ ق ، ٨٢٩ لسنة ٧٩ ق القاهرة وبين في ديباجته أسماء وصفات وموطن كل من المحصور في الاستئناف الاول ، وكان المحصور في هذا الاستئناف هم بعينهم المحصور في الاستئناف ٨٢٩ لسنة ٧٩ ق القاهرة ، فإن في هذا البيان ما يكفي لرد ما يعترض به عليه من اغفاله ببيان صفات المحصور وموطن كل منهم . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد بين أيضا في أسبابه وعلى خلاف ما يدعيه الطاعن ما قلناه الطاعن من طلبات ودفاع ، وخلاصة ما استند اليه من الادلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ، وكان ما دلت به الطاعن على قصور أسباب الحكم في هذا الشأن وقد استقاه من ديباجته لا من أسبابه ، فإن النعي بهذا السبب لا يقوم على أساس .

٣٨١

٩ مايو ١٩٦٨

- ١ - حكم : بياناته ؛ نوع المادة التي صدر فيها ؛ تجارية ؛ مستعجلة .
- ب - حكم : تكليل ؛ ديباجة ؛ أسباب .
- ج - تزوير ؛ غرامة ؛ إغفال منها ؛ مرافعات م ٢٨٨ .
- د - دعوى ؛ طلبات ختامية ؛ طلب احتياطي ؛ تمسك به .
- هـ - رد ؛ حكم على طلب إبداء أحد الخصوم ؛ لا شأن للخصم الآخر في الطعن على الحكم لهذا المقصود .
- و - إثبات ؛ بيعة . استئناف ؛ محكمة ؛ سلطتها .
- ز - دليل ؛ شهود ؛ تجريح شهادتهم بالقرائن القضائية ؛ عدم تحدث الحكم عن بعضها .

المبادئ ، القانونية ؛

١ - متى كانت المادة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مدنية عادية وليست تجارية ولا مستعجلة ، فإن الحكم ليس ملزما ببيان نوع هذه المادة إذ لا يكون هذا البيان مطلوبا الا اذا كانت المادة تجارية او مستعجلة .

٢ - متى كان الحكم قد بين في أسبابه طلبات المحصور ودفاعهم ، وخلاصة ما استندوا اليه من الادلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ، وكان ما دلت به الطاعن على قصور أسباب الحكم في هذا الشأن قد استقاه من ديباجته لا من أسبابه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

٣ - شرط اغفال مدعى التزوير من القرامة وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو أن يثبت بعض ما ادعاه من تزوير ، لا ما يكون قد ابداه على سبيل الاحتياط من دفاع موضوعي آخر .

٤ - العبرة بالطلبات الاحتامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها ، فاذا كان الطاعن قد قصر طلباته في مذكرته الاحتامية أمام محكمة أول درجة على طلب رد وعلان المقد لتزويره ، دون أن يحيل في هذه المذكرة الى طلبه الاحتياطي الخاص باعتبار التصرف وصية لصودره في مرض الموت والذي كان قد ابداه في إحدى مذكراته السابقة ، فإن الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى أن الطلب الاحتياطي لم يعد

وحيث إن ٠٠ لمحكمة الاستئناف أن تكتفى بمراجعة أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى ، وتستخلص منها ما تطمئن إليه ولو كان مخالفا لما استخلصته تلك المحكمة . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال الشهود اثباتا ونفيا ووازن بين أقوالهم ، انتهى إلى ترجيح أقوال شهود المطعون ضدها الأولى والثانية بأدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن المجادلة في ذلك لا تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه . وإذا كان ذلك وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي سألها الخصم لتجريح شهادة الشهود التي أخذت بها المحكمة بعد أن اطمأنت إليها مادامت هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه وما دام تقديرها خاضعا لسلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن هذا النعي بدوره يكون على غير أساس ٠٠

وحيث ٠٠ أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن استعرضت أقوال الشهود اثباتا ونفيا أقامت قضاها بتأييد الحكم المستأنف في شقه الخاص برفض الادعاء بالتزوير والزام الطاعن بالفرامة على ما قرره من أن شهود الطاعن قد عجزوا عن إثبات تزوير العقد وأنها تطمئن إلى أقوال شهود المطعون ضدها التي أكدت توقيع المورثة على العقد بينما ألغت الحكم المستأنف في شقه الخاص بعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٠ - ٣ - ١٩٦٠ إلا في الثلث استنادا إلى ما قرره من أن الطاعن اقتصر في مذكرته الختامية على طلب رد وبطلان العقد وأن القضاء رغم ذلك بعدم نفاذ عقد البيع إلا في الثلث يكون قضاء بما لم يطلبه الخصم - لا كان ذلك وكان كل شق من شقي الحكم المطعون فيه قد أقيم على أسباب تختلف عن تلك التي أقيم عليها الآخر وليس ثمة تعارض أو تناقض بينهما فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس أيضا .

وحيث أنه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٤٠٦ سنة ٣٤ ر وافية وعسوية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدي والسيد نعيم النعم الصراف وسليم راشد أبو زيد ومحمد سيد أحمد حاد .

وحيث إن ٠٠ شرط اغفاء مدعى التزوير من الفرامة وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو أن يثبت بعض ما ادعاء من تزوير ، لا ما يكون قد أبداه على سببيل الاحتياط من دفاع موضوعي آخر ٠٠

ولا كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يثبت شيئا من التزوير الذي ادعاء وكان الحكم بعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٣/٢٠ في حقه إلا في حدود الثلث هو في حقيقته حكم بأن العقد صحيح وغير مزور ، فإن النعي في هذا الشق يكون على غير أساس ٠٠

وحيث إن ٠٠ الحكم المطعون فيه أقام قضاء في هذا الخصوص على ما قاله من أن الطاعن بعد أن أضاف إلى طلبه الأصلي الخاص برد وبطلان العقد لتزويره طلبا احتياطيا برد وبطلان العقد لصدوره في مرض الموت ، عاد واقتصر مذكرته الختامية على طلبه الأصلي دون غيره ، فجاء قضاء محكمة أول درجة في الطلب الاحتياطي قضاء على أمر لم يكن معروضا عليها ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وإقام عليه قضاء صحيح في القانون ، إذ العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها . وإذا كان الثابت أن الطاعن قصر طلباته في مذكرته الختامية ٠٠ على طلب رد وبطلان العقد لتزويره دون أن يحيل في هذه المذكرة إلى طلبه الاحتياطي الخاص باعتبار التصرف وصية لصدوره في مرض الموت ، وهو الطلب الذي كان قد أبداه ، فمحل مذكراته السابقة ، كما أكد الطاعن بالسبب الخامس من أسباب استئنافه تنازله عن هذا الطلب الاحتياطي وتضمنه بطلبه الأصلي ، وعاب على الحكم الابتدائي إجابته لذلك الطلب الاحتياطي على الرغم من تنازله عنه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الطلب الاحتياطي المذكور لم يعد مطروحا على محكمة أول درجة بعد أن تنازل الطاعن عنه بعدم تمسكه به في مذكرته الختامية . وعلى هذا الأساس التي الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٠ - ٣ - ١٩٦٠ من مارس ١٩٦٠ إلا في الثلث إذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور - لا كان ذلك وكان لا شأن للطاعن . ثم الطعن على الحكم بقصوره في الرد على طلب أبدته المطعون ضدها الأولى والثانية - يرفض بتحقيق هذا القصور - فإن النعي بهذين السببين يكون برمته على غير أساس ٠٠

٣٨٢

١٤ مايو ١٩٦٨

- ١ - خبرة : خصوم : دعوتهم • آليات • تحقيق :  
اجراءات • المرافعات م م ٢٣٦ و ٢٣٧ •
- ب - محكمة موضوع : دليل : سلطتها في تقديره •  
خبرة • حكم : تسبيب : عيب : رد على طعون في تقرير  
خير • المرافعات م م ٢٣٦ و ٢٣٧ •

## المبادئ القانونية :

١ - تكليف الخبر الخصوم بحضور الاجتماع  
الاول يكفي طوال مدة المأمورية ما دام العمل  
فيها مستمرا لم ينقطع • وعليهم هم أن يتبعوا  
سير العمل وفي هذه الحالة يكون للخبر أن  
يباشر عمله ولو في غيبتهم •

٢ - لمحكمة الموضوع اذا اقتنعت بما جاء في  
تقرير الخبر ، ورات أنه يتعين الرد على  
مزاعم الخصوم ، واخذت به ، أن تكلف بمجرد  
الاحالة اليه في أسباب حكمها ويصبح هذا  
التقرير جزءا متما للحكم ويعتبر الحكم معه  
مسببا لتسببها كافي • وليس على المحكمة أن  
ترد على الطعون الموجهة الى التقرير بأسباب  
خاصة إذ أن في اخذها بما ورد فيه دليلا كافيًا  
على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق  
التفاتها اليها •

## المحكمة :

• • • • •  
الاول درجة في ٢٧ من مارس ١٩٥٤ والذي  
قضى بتدب مكتب الخبراء لتفسير تكاليف  
الاعمال التي قام بها للطعون ضدهم ومقابل  
اتفاقهم بالمراجع أورد بشأن ما تمسك به  
الطاعنان من حصول التفاوض عن عقد الإيجار  
ما يلي : « أن عقد اجارة المدعى - الطعون  
ضدهم - المؤرخ ٢٤ من فبراير ١٩٤٩ قد  
شرط فيه أن يبدأ تنفيذ من اول يونيه ١٩٦٩  
أو على الاصح من يوم تسليم المظفرة صالحة  
للاستعمال ، وقد انقضت شهور عدة على  
التاريخ الاول دون تسليمها للمدعين ودون  
الفراغ من البناء الذي لم يتم باتفاق الطرفين  
الا في أواخر شهر فبراير ١٩٥١ أي في وقت  
معاصر لتاريخ تأجيرها للمدعى عليه الثالث ،  
فيكون التفاسخ المدعى بها بوضع بعض  
السيارات الزائدة أو المهمل منها قبل اتمام

مبانيها لا يسوغ اعتباره تنفيذا لعقد الإيجار ،  
ولا تسنميا للمدين المؤجرة ولا يبدأ به سريان  
مدة الإجارة لانها لا تبدأ طبقا لشرط العقد الا  
من تاريخ تسليم المظفرة صالحة للاستعمال •  
أي مستكملة للمباني وكافة المرافق اللازمة لها •  
والمظفرة المؤجرة قبل اتمام مبانيها واستيفاء  
مرافقها ، لا تعتبر بحال ما صالحة للاستعمال  
ولا يصح تسليمها ولا تسلمها نفاذا لعقد  
الإيجار ، ومن ثم يكون انتفاع المدعين بها في  
خلال تلك الفترة خارجا عن العقد ولا تجب به  
الاجرة المتفق عليها ، وانما يلزم المدعون بدفع  
مقابل الانتفاع على قدر ما استفادوا به فعلا من  
وقت بدء انتفاعهم الى حين تخليتهم ، كما  
لا يصح اعتبار هذه التخلية تفاسخا من جانبهم  
لان التفاسخ انما هو عدول عن تنفيذ العقد  
برضاء المتعاقدين فيه والمدعون لم يعدلوا عن  
تنفيذ الاجارة وانما رجعوا عن الانتفاع الذي  
لا يقوم على أساس من العقد أصلا •  
وتخلصت المحكمة بعد ذلك الى أنه من حق  
الطعون ضدهم مطالبة الطاعنين بالتعويض  
لامتناعهم عن تنفيذ عقد الإيجار الصادر لهم •  
ولما كان يبين من هذا النتي قرره وانتهى اليه  
الحكم الابتدائي المشار اليه والذي أيده الحكم  
الطعون فيه وأحال الى أسبابه أنه قطع في أن  
عقد الإيجار لم ينفذ بسبب امتناع الطاعنين  
عن تنفيذه وأن اخلاء الطعون ضدهم للجراج  
ليس تفاسخا منهم لان التفاسخ هو عدول عن  
تنفيذ العقد برضاء المتعاقدين ولم يعدل  
الطعون ضدهم عن تنفيذه ، وكان هذا الذي  
أورده الحكم فيه الرد الكافي على ما تمسك به  
الطاعنان من حصول التفاوض عن عقد الإيجار ،  
فان النعي بهذا السبب يكون غير صحيح • •

وحيث ان • • • • •  
المادتان ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون المرافعات -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان  
تكليف الخبر الخصوم بحضور الاجتماع الاول  
يكفي طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها  
مستمرا ولم ينقطع وعليهم هم أن يتبعوا سير  
العمل وفي هذه الحالة يكون للخبر أن يباشر  
عمله ولو في غيبتهم • ولما كان الثابت  
بتقريرات الحكم الطعون فيه أن الخبر دعا  
الطاعنين الى الاجتماع الاول الذي حدده لبدء  
عمله في ١٥/٤/١٩٥٦ وأن العمل في  
المأمورية التي عهد اليه بها قد توالى بغير  
انقطاع بعد هذا الاجتماع ، فان مباشرة الخبر  
للمأمورية بعد ذلك في الاجتماعات التالية في

## المبادئ القانونية :

١ - متى كانت الطاعة قد أعادت اعلان تقرير الطعن الى الطعون عليها في ٢٧/٥/١٩٦٨ واشتمل التقرير المعلن اليها في هذا اليوم على بيان الحكم الطعون فيه وتاريخه . وكان هذا الاعلان الجديد قد تم في الميعاد الذي انفتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وهو خمسة عشر يوما تبعا من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة عند الفناء دوائر الفصل بقانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - ومنها هذا الطعن الذي طرح لأول مرة على المحكمة بجلسته ٩/٤/١٩٦٨ - فان العيب الذي شاب الاعلان الاول لتقرير الطعن مخلوه من بعض البيانات يكون قد زال بتصحيحه في الاعلان الثاني الذي تم في الميعاد مشتتلا عليها ولم يعد محل عمل للمسك بالبطان .

٢ - اذا كان الحكم الطعون فيه قد قضي بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى اليه من علم قبول الدعوى ، تاسيسا على ان الوزاراة الطاعة وجهت طلباتها في صحيفة الدعوى الى الشركة الطعون عليها بصفتها الشخصية ولم يعتد الا بطلبات الطاعة بصحيفة الدعوى ولم يقم اعتبارا للتعديل الذي ورد بالذكر المقتمة من الطاعة ووجهت بها طلباتها الى الشركة الطعون عليها بصفتها وكالة عن الشركة الناقلة للرسالة ولم يبين اثر هذا الاجراء في شأن توجيه الدعوى الى الطعون عليها بهذه الصفة، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

## المحكمة :

٠٠ . وحيث انه وان كانت صورة تقرير الطعن المعلن الى الشركة الطعون عليها في ١٩٦٥/٨/٧ قد خلت من بيان الحكم الطعون فيه وتاريخه الا ان القات بالاوراق ان الوزاراة الطاعة قامت باعادة اعلان تقرير الطعن الى الشركة الطعون عليها في ٢٧/٥/١٩٦٨ واشتمل التقرير المعلن اليها في هذا اليوم على بيان الحكم الطعون فيه وتاريخه ؛

غيبية الطاعنين يكون غير مخالف للقانون ، ويكون النعي على تقريره بالبطان لهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان ٠٠ الحكم الابتدائي الذي ايد به الحكم الطعون فيه واحال الى اسبابه بين اعتراضات الطاعنين على تقرير الخبير ورد على اعتراضهما المتضمن بطلان التقرير لمباشرة الخبير مأموريته في غيبتهما ثم قال « انه بالنسبة لسائر الاعتراضات التي ايدوها كل من طرفي الخصومة على تقرير الخبير فمردودة بان اتقرير قد تكفل بالرد عليها وليس فيها ما ينال من سلامة التقرير وسلامة النتيجة التي انتهى اليها انتهاء سائفا مقبولا في حدود المأمورية المكلف بهما بما اوردته من الادلة المقبولة مما يؤدي الى ما رتب عليها وترى المحكمة لذلك الاخذ بما انتهى اليه الخبير في تقريره » .

ولما كان لحكمة الموضوع اذا اقتنعت بما جاء في تقرير الخبير ورات انه يتضمن الرد على مزاعم الخصوم واخذت به ان تكتفى بمجرد الاحالة اليه في اسباب حكمها ويصبح هذا التقرير جزءا متمما للحكم ويعتبر الحكم معه مسببا تمسيبا كليا وليس على المحكمة ان ترد على الطعون الموجبة الى التقرير باسباب خاصة اذ ان في اخذها بما ورد فيه دليلا كافيا على انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها ، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم على النعوى المتقدم قاطع الدلالة في ان محكمة الموضوع قد اطمانت الى ما جاء بتقرير الخبير واخذت بما اوردته من اسباب وبالنتيجة التي انتهى اليها فان النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان ما تقدم يتعين رفض الطعن .

( الطعن ٣٦٩ سنة ٤٢ رئاسة عضوية السيادة للمستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة وپطرس زغلول ومحمد صادق الرشيدي وابراهيم علام وعثمان زكريا ) .

٣٨٣

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - نقض : طعن ؛ اعلان ؛ ميمساده ؛ اجراءات ؛ تصحيحها ؛ قانون ٤٠ ق ؛ لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
ب - دعوى ؛ نظرها ؛ طلب ؛ تقديمه .

- ب - جبايات : تبينتها لوزارة الصحة .  
ج - دولة : تبينها أمام القضاء .  
د - محكمة موضوع : دعوى نظرها : طلب : النكاح عنه .

### المبادئ القانونية :

١ - إذ صدر الحكم المطعون فيه بعد تطبيق القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أصبح بمقتضاه قواعد الاختصاص القيمي غير متعلقة بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن النزاع مما تختص به المحكمة الجزئية ، وكان تحقيق هذا الدفع يخالفه واقع وهو تقدير قيمة الأرض موضوع النزاع لمعرفة ما إذا كانت الدعوى تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية فإن هذا الدفع يكون سببا جديدا لا تقبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لما كانت وزارة الداخلية هي التي استصدرت في ١٩٢٤/٣/٢ الرسوم التي قرر إنشاء الطريق الموصل الى جبانة موضوع النزاع وجعله من المنافع العامة ، وكان قد اشير في ديباجة هذا المرسوم الى ديكرينو ١٨٩٤/١/٢٩ بشأن نقل الجبانات المفرة بالصحة العمومية والى الامر العالي الصادر في ١٨٩٨/٣/١٢ بشأن تحويل الجبانات القديمة بقوائم ، وكانت وزارة الصحة وقت صدور هذا المرسوم تابعة لوزارة الداخلية وتسمى باسم مصلحة الصحة العمومية ثم فصلت عنها وحولت الى وزارة بالرسوم الصادر في ١٩٣٦ ، وكان وزير الصحة قد اصدر في ١٩٤٢/٧/٢١ قرارا بانشاء مصلحة الصحة القروية والبلدية وجعل من اختصاصها الاشراف من الناحية الصحية على شئون معينة من بينها الجبانات وذلك في جميع القرى والمدن عدا القاهرة ثم صدر مرسوم في ١٩٤٨/٦/٧ بانشاء مصلحة الصحة القروية ، فان مقتضى ذلك ان وزارة الصحة أصبحت هي التي تشرف على الطريق الموصل الى الجبانة فضلا عن اشرافها على الجبانة .

٣ - لما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق

ولما كان هذا الاعلان الجديد قد تم في الميعاد الذي افتتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وهو خمسة عشر يوما تبدا من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة للمطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة عند الفاء دوائر الفصل بقانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ومنها هذا الطعن الذي طرح لأول مرة على هذه الدائرة بجلسته ١٩٦٨/٤/٩ فان الميعاد الذي شاب الاعلان الاول لتقرير الطعن بخلوه من بعض البيانات يكون قد زال بتصحيحه في الاعلان الثاني الذي تم في الميعاد مشتملا عليها ولم يعد بعد ذلك محل للمتمسك بالبطلان ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث ٠٠ انه لا ما كان يبين من ملف الدعوى الابتدائي المنظم ان الوزارة الطاعنة قدمت بجلسته ١٩٦٠/١٠/١٦ تحضير أمام اول درجة وفي حضور محامي الشركة المطعون عليها مذكرة أثبتت فيها أنها توجه طلباتها الى الشركة المطعون عليها بصفتها وكيلة عن الشركة الناقلة وطلبت فيها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة وأن الحاضر عن هذه الشركة طلب في الجلسة المذكورة التأجيل للاطلاع على المذكرة والرد عليها وصدر قرار المحكمة بالتأجيل لجلسة تالية لهذا السبب ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى اليه من عدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الوزارة الطاعنة وجهت طلباتها في صحيفة الدعوى الى الشركة المطعون عليها بصفتها الشخصية ولم يعتد الا بطلبات الطاعنة بصحيفة الدعوى ولم يتم اعتبارا للتعديل الذي ورد بالمذكرة المشار اليها والمقدمة من الطاعنة ووجهت بها طلباتها الى الشركة المطعون عليها بصفتها وكيلة عن الشركة الناقلة للرسالة ولم يبين أثر هذا الاجراء في شأن توجيه الدعوى الى المطعون عليها بهذه الصفة فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن ١٥٤ سنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول واحد حسن هيكمل وامين فتح الله وعثمان كركيا ) .

٣٨٤

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - اختصاص : قيمي . نظام عام . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

بأنشاء مصلحة الصحة القروية ، فإن مقتضى ذلك أن وزارة الصحة أصبحت هي التي تشرف على الطريق الموصل الى جبانة الاقباط بسنهور القبلية فضلا عن اشرافها على هذه الجبانة ، ولا محل للقول بتبعية هذا الطريق لوزارة الشئون البلدية والقروية أو محافظة الفيوم .

لما كان ذلك وكان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للاصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها - والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، فإن وزارة الصحة التى يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة فى رفع الدعوى بشأن التمدى على هذا الطريق . واذ التزم الحكم المعلوم فيه هذا النظر وقرر أن الدعوى رفعت من ذى صفة وهي وزارة الصحة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن . . . الثابت من الاوراق أنه بعد أن قدم الطرفان مستندتهما فى الدعوى وترافعا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة اصدار حكمها بجلسته ١٩٦٤/٢/٩ وصرحت بتقديم مذكرات خلال ثلاثة أسابيع وجعلت المدة مناصفة بين الطرفين دون أن تأذن بتقديم مستندات ، ثم طلب الطاعن مد أجل الحكم لتقديم مذكرة فقررت المحكمة تأجيل اصدار حكمها بجلسته ١٩٦٤/٣/٨ وصرحت بالاطلاع وتقديم مذكرات ، وقدم الطاعن مذكرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٩ أبدى فيها دفاعه وطلب اعادة القضية الى المرافعة لتقديم مستندات للتدليل على أن ارض النزاع لا تدخل ضمن الطريق الموصل الى الجبانة .

ولما كانت المحكمة لم تأذن للطاعن بتقديم مستندات جديدة فإنه لا عليها أن هي لم تجبه الى طلب فتح باب المرافعة لهذا الغرض ، ذلك أن اجابة هذا الطلب هو من "اطلاقاتها فلا يعاب عليها أن هي لم تلتفت اليه" . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المعلوم فيه أنه أقام قضاه بملكية المنافع العامة للأرض موضوع النزاع على ما اتضح له من المعاينة التى أجراها الجدير وتطبيق خريطة المساحة والمحدد الواردة بالمرسوم الصادر فى ١٩٢٤/١٠/٢ بإنشاء الطريق موضوع التمدى - من أن هذا الطريق هو من الاملاك العامة وأن الطاعن تمدى على جزء منه بالبناء ميجاوزا حدود ملكه المجلور

للاصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة للحكومة فيها ، فإن وزارة الصحة التى يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة فى رفع الدعوى بشأن التمدى على هذا الطريق .

٤ - لا على محكمة الموضوع أن لم تجب الخصم الى طلب فتح باب المرافعة ذلك ان اجابة هذا الطلب هو من "اطلاقاتها فلا يعاب عليها أن هي لم تلتفت اليه" .

#### المحكمة :

. . . وحيث انه لما كان الطاعن ينمى على الحكم المعلوم فيه مخالفة قواعد الاختصاص القيسى ، واذ صدر هذا الحكم فى ١٩٦٤/٣/٨ بعد تطبيق القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى أصبحت بمقتضاه قواعد هذا الاختصاص غير متعلقة بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن النزاع مما تختص به المحكمة الجزئية ، وكان تحقيق هذا الدفع يغالطه واقع وهو تقدير قيمة الأرض موضوع النزاع لمعرفة ما اذا كانت الدعوى تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية فإن هذا الدفع يكون سببا جديدا لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث . . . انه لما كانت وزارة الداخلية هي التى استصدرت فى ١٩٢٤/١٠/٢ المرسوم الذى قرر انشاء الطريق الموصل الى جبانة الاقباط بسنهور القبلية - موضوع النزاع - وجعله من المنافع العامة ، وكان قد اشير فى ديباجة هذا المرسوم الى ذكره ١٩٢٩/١/١٨٩٤ بشأن نقل الجبانة المضررة بالصحة العمومية الى الامر الملك الصادر فى ١٩٢٨/٣/١٢ بشأن تحوير الجبانة التمددية بقوائم ، وكانت وزارة الصحة وقت صدور هذا المرسوم تابعة لوزارة الداخلية وتسمى باسم مصلحة الصحة العمومية ثم فصلت عنها وحولت الى وزارة المرسوم الصادر فى ١٩٣٦/٧/٢١ ، وكان وزير الصحة قد أصدر فى ١٩٤٢/٧/٢١ قرارا بإنشاء مصلحة الصحة القروية والبلدية وجعل من اختصاصها الاشراف من الناحية الصحية على شئون معينة من بينها الجبانة وذلك فى جميع القرى والمدن عدا القاهرة ثم صدر مرسوم فى ١٩٤٨/٦/٧

وأصبحت منشأة فردية للمطعون عليه من التاريخ المذكور وهذا التغيير من شأنه اعتبار نشاط الشركة منتهيا وأن المنشأة الفردية بدأت نشاطها ببدء تكوينها في ١٧/١٢/١٩٤٧ ولا يغير من هذا أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة إذ كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه « إذا لم يكن للممول نشاط في خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لرابط ضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه » فانه يتعين جعل أرباح سنة ١٩٤٨ أساسا لتقدير أرباح السنوات التالية من سنة ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥١ واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على اعتبار تقدير أرباح المطعون عليه عن سنة ١٩٤٧ أساسا للمطعون عليه في كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

( الملحق ٢٠ سنة ٢٢ في رئاسة وعسكرية السادة المستشارين حسين صولت العسري نائب رئيس المحكمة وإبراهيم عمر هندي وصبري أحمد فرحات ومحمد أبو حمزة مندور وسمن أبو الفتح الشريفي )

٣٨٦

١٦ مايو ١٩٦٨

عقد : النقاش عدد ٠ بطلان ٠ ابطال جزئي للعقد  
الذي م ١٤٣ .

المبدأ القانوني :

لا يكفي لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه ، أن يكون المثل مما يقبل الانقسام بطبيعته ، بل يجب أيضا ألا يكون هذا الانقسام متعارضا مع قصد المتعاقدين بحيث اذا تبين أن إيا من المتعاقدين ما كان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المعب ، فإن البطلان أو الإبطال لابد أن يمتد الى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم

الطريق ، ورد الحكم على المستندات التي قلمها الطاعن بأنها لا تمد بذاتها دليلا على الملكية أو وضع اليد ، تم أشار الحكم الى دفاع الطاعن من انه مضى على وضع يده على أرض النزاع مدة تزيد على خمسة عشر عاما قبل رفع الدعوى ورد عليه بأن الاموال العامة لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة أخذت في حدود سلطتها الموضوعية بنتيجة فحريه تحييز من أن الأرض موضوع التصديق تدخل في الطريق الموصل الى جبانة الاقباط بسنهور القليلة ، وأسست على ذلك أن هذه الأرض من الاملاك العامة التي لا يجوز تملكها بالتقادم واستبعدت على هذا الأساس مستندات الطاعن التي قدمها ولم تصرح له بتقسيم مستندات أخرى للتدليل على ملكيته لهذه الأرض ، لما كان ما تقدم فان النعي على الحكم المطعون فيه بالصور أو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( الملحق ٢٨ سنة ٢٤ في رئاسة وعسكرية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائبو رئيس المحكمة وأحمد حسن ميكل ومحمد صادق الرشيدى وإبراهيم علام وعثمان زكريا )

٣٨٥

١٥ مايو ١٩٦٨

الفردية : ارباح تجارية وصناعية ٠ الربط حكى ٠  
منشأة : تغير شكلها ٠

المبدأ القانوني :

حتى كانت المنشأة التي قدرت أرباحها شركة تضامن ، وتحت تصفيتها وأصبحت منشأة فردية فان هذا التغيير من شأنه اعتبار نشاط الشركة منتهيا ، ولا يغير من ذلك أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة .

المحكمة :

٠٠ وحيث أنه بالرجوع الى الاوراق يبين أن المنشأة التي قدرت أرباحها بالنسبة لاستغلال المطحن كانت شركة تضامن بين المطعون عليه ومحمد جمعه عمران منذ سنة ١٩٤٤ وتحت تصفيتها في ١٧/١٢/١٩٤٧

أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يطل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع بإطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله .

ولما كان العقد من الممكن إبرامه بغير الجزء الذي أبطل والحمل بالارتفاقات فإن المقسد يبقى صحيحا منتجا كل آثاره القانونية في المساحة المتبقية من الأرض وقدرها ٨٠٧٧٧٠ متر مربعاً . وحيث أن عودة الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد بالنسبة للجزء الذي أبطل العقد فيه ممكنة إذ تعود ملكية هذا الجزء إلى البائع ويرد المشتريين ما قبضه من ثمن وهذا كله مقدور على العقد إذ أن مساحته ١٩٧٢٠٠ متر مربعاً وثمان المتر منه ٢٨ ج فتكون جملة ثمنه ٥٥٢١ ج و ٦٠٠ م ولما كان المستأنف عليه البائع يدين المشتريين في مبلغ ٧٠٠٠ ج وهو باقي الثمن المرفوعة به الدعوى الأصلية فيكون الباقي للبائع مبلغ ١٤٨٧ ج و ٤٠٠ م وقرر المشترون أنهم بعد اطلاعهم على عقد الحار الذي تبين منه أن البائهم منحه حقوق الارتفاق الواردة به في نظير مبلغ ألف جنيه أنهم يدعون له مثل هذا المبلغ على أن يشتروا بنفس حقوق الارتفاق التي تشتت بها جوارهم وعرضوا على البائع المبلغ الباقي في ثمنهم زائداً هذه الألف من الجنيهات . وقد قضى وكلمه المبلغ مع فوائد له وبيلفت الجملة ٢٥٠٥ ج و ٥٦٠ م وحور على نفسه أيضاً بذلك بتأريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٤ قمته محامه المستأنفين إلى المحكمة ( رقم ١٠ ملف استثنائي ) .

وحيث أنه عن تحول العقد من عقد بيع الجزء « أ » إلى عقد ترتيب حق ارتفاق عليه فقد استند المستأنفون في هذا الطلب إلى المادة ١٤٤ مدني ويشترط لتطبيقها أن تبين المحكمة أن نية المتعاقدين انصرفت من مبدأ الأمر إلى إبرام العقد الجديد ، والواقع أن نية المتعاقدين لم تنصرف في أي وقت من الأوقات إبرام عقد ترتيب حق ارتفاق بل النية كانت منصرفة إلى البيع البات وعلى ذلك فلا يمكن تطبيق أحكام المادة ١٤٤ مدني وتحول العقد من عقد بيع إلى عقد ترتيب حق ارتفاق لتختلف شرط من شروطها وإذ كان المستأنف عليه قد قبل أن يرتب للجوار حقاً على أرض المستأنفين نظير مبلغ ألف جنيه فليس معنى هذا أنه يرتب هذا الحق لكل جار بنفس هذا الثمن ولا يحصر شخص على أن يرتب على ملكه حقاً عينياً لآخر لمجرد أنه قد رتب هذا الحق لشخص ثالث - - ولما كان لا يكفي لإبطال العقد في

المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بأعمال الصفقة في جزء منها وبإبطالها في جزء آخر استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة ١٤٣ من القانون المدني مع أن عجز هذه المادة يحظر أنزل حكم الفقرة الأولى وإبطال العقد في شق منه إذا تبين أنه ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع بإطلا أو قابلا للإبطال إذ يجب في هذه الحالة أن يبطل العقد كله . ولما كان المشترون « المطعون ضدهم » لم يبطلوا إبطال العقد كله بل قصروا طلب إبطاله على جزء من الصفقة المبينة فقط ، وكانت هذه الصفقة صفقة واحدة سواء من حيث التصرف فيها أو تقدير الثمن لها وما كان الطاعن البائع ليقبل عقد الصفقة بغير الجزء الذي قضى الحكم بإبطال العقد بالنسبة له إذ ما كان ليقبل بقاء هذا الجزء على ثمنه معطلاً كما أن الأرض المبينة متميزة بوقوعها على شارعين ولها ارتفاق على بعض ملك البائهم الطاعن ولذا لما كان عقد ليعقد لو كان الأمر أمر تجزئة الصفقة وتشطيرها على النحو الذي فصله الحكم وقد ترتب على مذهب الحكم غير السديد في تشطير الصفقة وإبطالها في جزء منها ونفاذاً في الجزء الباقى . أن الحكم رتب لهذا الجزء الأخير حقوق ارتفاق على الشطر الذي أبطل التعاقد بالنسبة له وبذلك أوجد الحكم حقوق ارتفاق لم يقرها المتعاقدان ولا سند لها من القانون فإن الحكم يكون بهذا قد خالف القانون في تطبيقه عجز المادة ١٤٣ من القانون المدني على النحو السالف بيانه .

وحيث أن هذا التمسح صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإبطال العقد بالنسبة للجزء من الأرض المبينة المرموز له في العقد بصرف « أ » على قوله « وحيث أن المستأنفين » المطعون ضدهم المشتريين » طلبوا إبطال العقد للخلط ولأنه أن الخلط الذي وقعوا فيه هو غلط جسيم لو علموا به وقت إبرام العقد ما أبرموه وأن المستأنف عليه ( الطاعن البائع ) كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يعلم لانه هو الذي أوقعهم فيه بسكوته عن الإبانة الكاملة لحقوق الارتفاق فيتمتع لذلك أجابة المستأنفين إلى ما طلبوا وإبطال العقد فيما يتعلق بالجزء الذي تبلغ مساحته ١٩٧٢٠٠ متر المبين بعقد البيع مع بقاء العقد نافذاً وصحيحاً في باقي المساحة وذلك تطبيقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني التي تقول « إذا كان العقد في شق منه بإطلا



من الثمن بعد خصم ثمن ذلك الجزء ( ١ ) وهو ما يجعل الحكم متناقضا علاوة على خطئه في إنشاء حقوق ارتفاق الارض المطعون ضدهم على أرض الطاعن بغير سند من القانون إذ لم يتوفر للمطعون ضدهم سبب من الاسباب القانونية المنشئة لحق الارتفاق وهي التصرف القانوني وانعدام المنسب وتخصيص الملك الاصلى . ولا يعنى الحكم في ذلك ما نوه إليه من أسباب من ال و تيل مصاعن قبض من زبير المصنوع ضدهم مبيع الالف جنيه الذى عرصه هؤلاء معنا دعوى ودرعى ودين صس مبيع ١٥٠٠ ج و ١٥٠ م الذى سلمه زبير للطاعن بالإيصا المؤرخ ١٨ إبريل سنة ١٦١٤ مما قد يوحى بأن الطاعن قد قبل ترتيب هذه حقوق على الجزء (١) مقابل مبلغ الالف جنيه ذلك بأنه يبين من مطالعة هذا الايصال أن زبير الطاعن أثبت فيه أن مبلغ ١٥٠٥ ج و ١٠٠ م لى سلمه إنما يمثل جزءا من مسأخر من من اعصار المبيع من موكله للمطعون ضدهم والمطروح أمر انزاع في قدره في الاستئناف رقم ١١١ سنة ٨١ ق القاهرة - ومن ثم لم يبق بعض هذا المبلغ مقابل قبول الطاعن إنشاء حقوق الارتفاق لارض المطعون ضدهم على أرضه كما توهم إشارة الحكم في هذا الصدد - ومتى انتهى حصول اتفاق بين الطرفين على إنشاء هذه الحقوق فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنشأها بغير سند من القانون ويتعين لذلك ولما شابه من قصور على النحو السالف بيانه نقضه دون حاجة تبحث باقى أوجه الطعن وإعادة القضية الى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

ولا يفوت هذه المحكمة أن تنبهها الى وجوب بحث الطلب المطالبى الذى ابداه الطاعن امامها والخاص بطلب استعانة الى المادة ٤٤٤ من القانون المدنى وذلك في حابه ما اذا بان لها تخلف شروط المادة ١٤٣ الخاصة بانقراض العقد واصرار الطعون ضدهم على معارضتهم في ابطال العقد كله .

( الطعن ٤٠٤ سنة ٣٤ ق ثامنة وعشوية السادسة للمستشارين محمد توفيق اسمايل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ مريد والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد سيد احمد حماد ) .

شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدنى مع بقائه قائما في باقى أجزائه أن يكون المحل مما يقبل الانقسام بطبيعته بل يجب أيضا ألا يكون هذا الانقراض متعارضا مع قصد المتعاقدين بمعنى أنه اذا تبين أن يا من اعددين ما بان يرضى إبرام اعدد بغير التقى بموجب بان الابطال او الايصال لابد ان يمتد الى اعدد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

وما بان اثبات من اوفاع المتعلم درهما من المشتريين قد فصرنا طلب الابطال والبطالان على اجزء المرموز به بحرف « ا » وابتدى مسطحة ١٦٧٠٠ مترا من الارض المبيعة ابلغ جنبه ٢٧٥ مترا مربعا وعارضوا في ان مساحتها ٢٧٥ مترا مربعا عاودة احياء الى ما دلت عليه سبل العقد في حابه اعكم بالابطال انلى ، و بان احكم المطعون فيه قد استند في اجابته الى طلب الابطال الجزئى الى ما قاله من ان اعدد كان من ضمن ابرامه بغير اجزء الذى يطل واصل بالاربعاءات وان عودة الطرفين الى احياء اثنى دانا عليها قبل العقد بالنسبة لهذا اجزء مبدى لان مساحته معينة في العقد وهي ١٦٧٢٠ مترا و ثمن المتر فيه ٢٨ جنيهها وبذلك يمكن تقدير ثمنه على استفال - وذلك دون ان تنقص المحكمة نية البائع ( الطاعن ) وما اذا كان يقبل وقت إبرام العقد اتمامه بغير هذا اجزء الذى ابطال العقد بالنسبة له وهو الامر الذى يجب ثبوته لامكان ابطال العقد بالنسبة لهذا اجزء فقط بالتطبيق للمادة ١٤٣ سالفة الذكر .

لما كان ذلك وكان الحكم أيضا على الرغم من تقريره وهو في مقام الرد على طلب تحول العقد أن نية الطرفين لم تنصرف أبدا الى ترتيب حق ارتفاق اعلى الجزء ( ١ ) لفائدة باقى الارض المبيعة وأن الطاعن اذا كان قد قبل أن يرتب للجار « شقال » حقوق ارتفاق على هذا اجزء مقابل ألف جنيه فانه لا يجبر على أن يرتب للمطعون ضدهم عليه حقوق ارتفاق مماثلة بنفسى الثمن - على الرغم من تقرير الحكم ذلك فانه انتهى في الوقت نفسه الى إنشاء هذه الحقوق للارض التى استبقاها للمطعون ضدهم من الارض المبيعة على اجزء (١) الذى قضى بابطال العقد بالنسبة له وعودته بالتالى الى ملكية الطاعن البائع وذلك مقابل مبلغ الالف جنيه الذى عرض المطعون ضدهم أن يدفعوه للطاعن زيادة على الباقي في ختمهم

ب - التزام : حق حبس • تنازل عنه •

ج - بيع : نعم ! ولا ، به • مهلة للوفاء • به • فاقى موضوع • التزام • مدني م م ١/١٥٧ و ٢/٣٤٦ مرافعات م م ١١٦ و ٤١٦ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ •

د - تقرير : وصفه : تلاوته مرافعات م م ٤٠٧ و ٤٠٨ •

#### المبادئ القانونية :

١ - متى قصر المستأنف طعنه في الحكم الابتدائي على أمرين هما اغفاله طلب توجيه اليمين الحاسمة وعدم اجابته نطلبه الخاص بمنحه أجل للوفاء بالمستحق عليه وانحصرت طلباته في صحيفة الاستئناف في هذين الطرفين ، فإن ذلك الحصر يتضمن قبوله الحكم المستأنف فيما عدا ما اخله عليه من اغفاله لهذين الطرفين •

٢ - حق الحبس مما يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً ، ومتى تم هذا التنازل فإنه لا يجوز العدول عنه بعد ذلك •

٣ - اعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجل للوفاء به طبقاً للمادتين ٢/١٥٧ و ٢/٣٤٦ من القانون المدني هو من الرخص التي أطلق استناداً فيها لقضى الموضوع التيسار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى يقدر معقب عليه •

٤ - أثنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مواد قانون المرافعات التي كانت توجب تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة •

#### المحكمة :

• • • • •  
استئنافه قد حصر طعنه بالاستئناف في الحكم الابتدائي في أمرين ، الأول أنه أغفل طلبه توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضده بالنسبة لبلغ ال ٥٥٠ ج التي ادعى الوفاء به من المبلغ القضي به عليه ابتدائياً ، والأمر الثاني أن المحكمة الابتدائية لم تعجب طلبه الخاص بمنحه أجل للوفاء بالمستحق عليه بعد خصم ال ٥٥٠ ج كما انحصرت طلباته في صحيفة الاستئناف في طلب توجيه هذه اليمين الحاسمة وفي طلب منحه الاجل الذي طلبه لقيام المبرر له طبقاً للمادتين ١٥٧ و ٢/٢٤٦ من القانون المدني ولم يقصد من الطاعن من الإشارة في صحيفة استئنافه الى

اخلال المطعون ضده بالتزاماته قبله سوى التدليل على عدم وقوع تقصير منه في تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٩٦٢/٥/١٩ والذي اتخذه المطعون ضده سنداً لخلول جميع الاقساط التالية ولم يجعل المطاعن من ذلك الاخلاص أساساً للدفع بعدم التنفيذ أو لحقه في حبس الثمن يؤيد ذلك قوله في صحيفة الاستئناف « وعلى الرغم من أن المعلن اليه (المطعون ضده) لم ينفذ شيئاً في هذا الخصوص فقد قام الطاعن بسداد مبلغ ٥٥٠ ج خصماً من القسط المذكور منه مبلغ ٢٥٠ ج دفعه الى السيد وكيل المعلن اليه ومبلغ ٣٠٠ ج تسلمها المعلن اليه شخصياً ولكن لم يأخذ من أيهما ايصالاً يفيد التخلص بهذا المبلغ » كما يؤكد كذلك طلبات الطاعن الواردة بنهاية صحيفة الاستئناف على النحو السالف بيانه •

• • • • •  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أجاب انطاعن الى طلب توجيه اليمين الحاسمة وعرض نظيره الخاص بمنحه أجل للوفاء بالباقي في ذمته من الثمن ورفض هذا الطلب للأسباب التي ذكرها وكان حصر الطاعن طلباته في الاستئناف في هذين الطرفين يتضمن قبوله احكام استئناف فيما عدا ما اخذ منه عليه من اعماقه نهذين الطرفين كما يفيد تنازله عن التمسك بحق حبس الثمن و صرح أنه كان له هذا الحق لأن حق الحبس مما يجوز التنازل عنه - صراحة أو ضمناً - ومتى تم هذا التنازل فإنه لا يجوز العدول عنه بعد ذلك •

• • • • •  
لما كان ذلك فإن اغفال الحكم المطعون فيه إيراد دفاع الطاعن القائم على حقه في حبس المستحق في ذمته من الثمن والرد على هذا الدفاع لا يعتبر قصوراً يبطل الحكم - والنسب مردود في شبهة الثاني بأن اعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجل للوفاء به طبقاً للمادتين ١٥٧ و ٢/٤٦ من القانون المدني هو من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى يقدر معقب عليه ولذلك فلا يقبل النص على الحكم بقصور أسبابه عن بيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في رفض منح الطاعن أجل للوفاء بما هو متساخر في ذمته من الثمن • •

• • • • •  
وحيث أن • • الطاعن أقام استئنافه بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٦٣ بعد الفصل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي نصت المادة الثالثة معه على الغضاء المواد ١١٦ و ٤٠٧ مذكوراً (٢)

هذا الأساس بالزومه دون الطاعنين بالمبلغ الذي قدره تعويضاً لهؤلاء الورثة عن ذلك الاعتداء ، فإن ذلك يعد من محكمة أول درجة فصلا في دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت كلمتها برفض الدعوى الأصلية ضد الطاعنين باعتبار أنهما اللذان وجهها دعوى الضمان إلى المطعون ضده السابع .

#### المحكمة :

• • • وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد أن أشار في سرده لإوقائع النزاع إلى ما ورد في عدد مجله الإذاعة الصادر في ١٩٦١/٧/١٥ والأعداد التالية منها وإلى الصحف اليومية المقدمة من المطعون ضدهم وإلى صدرت بعد ذلك التاريخ قال : ان هيئة الإذاعة مسئولة أيضا عن اذاعة هذه المسلسلة منسوبة إلى السيد طاهر اصابوني ( المطعون ضده السابع ) مع أنها ليست من تأليفه بل مأخوذة من ( قصة فارس بنى حمدان ) وضع المرحوم علي الجارم خصوصا وأنها استمرت على اذاعة هذه المسلسلة حتى نهاية شهر يوليو ١٩٦١ رغم توقيع المحين عليها وصدر أمر السيد رئيس محكمة القاهرة بمنع اذاعتها كما هو ثابت من أعداد مجلة الإذاعة والمراثة اليومية المقعدة من الورقة ، ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم انه لم يمتد فيما انتهى إليه على ابعاد المخي صدر من جهة الإذاعة في ١٩٦١/٧/١٥ وحده بل اعتمد ايضا على الأعداد التالية من هذه المجلة بالإضافة إلى ما نشر في الصحف اليومية ، وكان ما أشار إليه الحكم من أن هيئة الإذاعة لم توجه نظر المشرفين على الصحف إلى عدم الاستمرار في اذاعة المسلسلة وأن الاشرطة التي سجلت عليها نصوص هذه المسلسلة قد بقيت لدى هيئة الإذاعة رغم ما ادعاه مديرها من أنها محييت هما قرينتان ساقطتا الحكم في مقام تعزيز الدليل الذي استقدم من النشر على أن هيئة الإذاعة استمرت في اذاعة المسلسلة حتى نهاية شهر يولييه ١٩٦١ رغم صدور الامر بمنع اذاعتها ، وكان توافر رجال الادب لدى مثل هيئة الإذاعة وتوفرها بواسطة على المصنفات الادبية المختلفة لدرايتهم بها مما يستدعيه السير الطبيعي لعملها ويدخل في نطاق سلوكها المألوف فيسوغ تحصيل الحكم لركن الخطأ في جانبها من عدم اعتمادها على هؤلاء الادباء في الرقابة على هذه المصنفات قبل اذاعتها ، ولا يكون قضاؤه في هذا

و ٤٠٨ من قانون المرافعات التي كانت توجب وضع تقرير تلخيصي وتلاوته قبل بدء المرافعة .

وحيث انه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

( الطعن ٤٠٨ سنة ٣٤ ق وثالثه وعشوية السادة المستشارين الدكتور محمد حافظ هريدي والسيد عبيد المصطفى الصراف وسليم واند ابو زيد ومحمد عيسى الشيشي ومحمد سيد احمد حماد ) .

٣٨٨

٢١ مايو ١٩٦٨

- ١ - مسئولية : تقصيرية • خطأ • حق مؤلف •
- ب - البات : قرينة • محكمة موضوع • سلطتها في تقدير دليل •
- ج - محكمة موضوع : سلطتها في تقدير تعويض ضرر •
- د - دعوى : ضمان • حكم • حق المؤلف • ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

#### المبادئ القانونية :

١ - توافر رجال الادب لدى مثل هيئة الإذاعة وتوفرها بواسطة على المصنفات الادبية المختلفة لدرايتهم بها مما يستدعيه السير الطبيعي لعملها ويدخل في نطاق سلوكها المألوف ، فيسوغ تحصيل الحكم لركن الخطأ في جانبها من عدم اعتمادها على هؤلاء الادباء في الرقابة على هذه المصنفات قبل اذاعتها •

٢ - اذ جاء استدلال الحكم محمولا على قرائن سابقة استنبطتها المحكمة من وقائع لها اصلها الثابت في الأوراق ، وكان من شأن هذه القرائن متساندة أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فلا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قرينة على حدة لايبات عدم كفايتها في ذاتها •

٣ - تقدير التعويض بعد من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع من بين العناصر المكونة له •

٤ - متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى في الدعوى الأصلية إلى نفي المسؤولية عن الطاعنين وإلى أن المطعون ضده السابع هو وحده المسئول عن الاعتداء الذي وقع منه على المصنف الادبي لكونه المطعون ضدهم الأولين وحكم على

الطاعنين ، وإلى أن المظعون ضده السابح هو وحده المسئول عن الاعتداء الذي وقع منه على المصنف الادبي لورث المظعون ضدهم الاولين وحكم على هذا الأساس بالزامه دون الطاعنين بالمبلغ الذي قدره تعويضاً لهؤلاء الورثة عن ذلك الاعتداء ، مما يعد من محكمة أول درجة فصلا في دعوى الضمان لانه لا محل لها بعد ان قالت كلمتها برفض الدعوى الاصلية ضد الطاعنين باعتبار انهما هما اللذان وجهوا دعوى الضمان الى المظعون ضده السابح .

ولما كان الحكم المظعون فيه قد قرر في شأن دعوى الضمان أن محكمة أول درجة لم تفصل فيها وذلك على خلاف الحقيقة الواضحة في الحكم الابتدائي من أنه فصل في دعوى الضمان بالقدر الذي استلزمه قضاؤه في الدعوى الاصلية ، واذ رتب الحكم على هذا الخطأ عدم جواز نظر دعوى الضمان لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وحجب الحكم نفسه عن الفصل فيها فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

( الطعن ٣٥ سنة ٢٥ ق ثلاثة وعشوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول واحمد حسين هيكل وامين فتح الاول والراهم علم ) .

٣٨٩

٢٢ مايو ١٩٦٨

- ١ - تزوير : ادعاء به ؛ اجراءاته . طرق اثبات بحجية ورقة ؟ نزول عن التمسك بها .
- ب - اثبات : بينة . احوال شخصية .
- ج - محكمة موضوع : دليل سلطتها في تقديره .

#### المبادئ القانونية :

- ١ - النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها بجعلها غير موجودة وغير منتجة لاي اثر قانوني .
- ٢ - المقرر عند الخفية أن شهادة على التفي تقبل ان كانت في المعنى شهادة على امر وجودي كالبثينة .
- ٣ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء اخبار صادق في مجلس الحاكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير ولو بغير دعوى ، وبالقيد الاول يخرج عن نطاقها الاخبار الكاذبة وان لازم هذا

الخصوص مخالفاً للقانون ، واذ جاء استدلال الحكم على هذا النحو محمولا على قرائن سافهة استنتجتها المحكمة من وقائع لها اصلها الثابت في الاوراق ، وكان من شأن هذه القرائن متسائلة ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم ولا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قريباً على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها، فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك انه يبين من افعال المظعون فيه انه بعد ان استظهر ما انتهى اليه حبراء الدعوى من ان اعتداءه مع من المظعون ضده السابح على انصه التي انهم المرحوم على الجرام باسم حارس بنى حمدان بن وضعها في مسلسلته بذات الاسم واعدها للادعاء بغير اذن من المظعون ضدهم المستنة الاولين بوصف كونهم ورنه المؤلف المذكور وشتم الحكم ذلك بما يخص عنه من وجوه الضرر الادبي والمادي الذي حاق بهؤلاء الورثة من جراء ذلك الاعتداء وذلك بما اوردوه تطبيقاً بنصوص ائقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ من ان المؤلف المصنف الادبي دون سواه حقا شخصيا في تقرير نشر مصنفه وتحديد طريقه نشره وادخال ما يراه من التعديل أو التحوير فيه ، وان له ولخلفائه من بعده ان يستغلوه عن طريق نقله للإيجهور - قرر الحكم بعد ذلك أن هيئة الادعاء مسئولة بالتضامن مع المظعون ضده السابح عن تعويض ورثة المؤلف عما أصابهم من ضرر نتيجة نشر هذه المسلسلة في اذاعة صوت العرب ، دون اذن سابق منهم ونسبتهما الى المظعون ضده السابح بغير وجه حق .

ولما كان تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع متى بين العناصر المكونة له ، وكان البين من الحكم المظعون فيه أنه الحق الى ما قرره بشأن مسؤولية هيئة الادعاء على النحو المتقدم بيانه ، عناصر هذا التعويض بما يتسلم من ضرر مادي وادبي حاق بورثة المؤلف ، فان الحكم لا يكون قد شابه تصور في التسبيب ، ولا عليه ان هو لم يرد على الحجج التي أثارها هيئة الادعاء وهو يصعد ممارسته لسلطته الموضوعية في تقدير التعويض ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير سديد .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه انتهى الى نفي المسؤولية عن

الطاعن بثبوت تسببه للسيدة المذكورة ، فانه لا يكون قد اُعتد في الإنبات بالشهادة على النفي الصرف .

وحيث ان ٠٠ الشهادة في اصطلاح الفقهاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما هي اخبار صادق في مجلس الحاكم بلفظ الشهادة لانبات حق على الغير ولو بغير دعوى، وبالتقيد الاول يخرج عن نطاقها الاخبار الكاذبة وان لازم هذا أن تكون لغاضى الدعوى سلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها ، وسيله الى ذلك أنه اذا قدم أحد الخصوم بيئته لانبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحتها ، على أن القضاء لا يقف عند ظواهر البينات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق آخر ٠٠ والنزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لاي أثر قانوني .

( الملن ١١ سنة ٣٦ في احوال شخصية رئاسية وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت الركني نائب رئيس المحكمة وابراهيم عمر هلال وسيرى احمد فرحات ومحمد ابو حمزه مندور وحسن ابو الفتح التريبي )

٣٩٠

٢٣ مايو ١٩٦٨

- ١ - حكم : طعن ؛ مصلحة . حراسة . ق ١٢٨ لسنة ١٩٦١ .  
ب - ايجاد ؛ عين مؤجرة ؛ تسليم . اثبات ؛ قرينة قانونية . مدني م ٢/٥٩١ .  
ج - زريعة ؛ قطن . حيازة . ق ٥٠١ سنة ١٩٥٥ م ١ و ٢ و ٣ ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٣ .

#### المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت أن المظعون فضلهم ( المدعى ) قد اختصموا الطاعن أمام محكمة الدرجة الاولى بوصف كونه حارسا على اموال الخاضعين للحراسة ومنهم المدعى عليه في الدعوى وبوصف كونه ممثلا له امام القضاء، ولما استأنفوا الحكم الصادر برفض دعواهم اختصموا المدعى عليه الخاضع للحراسة وللطاعن بوصف كونه حارسا على امواله وممثلا قانونيا له وحضر الطاعن تمام محكمة الاستئناف بهذه الصفة وأبدي دفاعه في

ان تكون لقاضى الدعوى سلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها، وسيله الى ذلك أنه اذا قدم أحد الخصوم بيئته لانبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائما في اثبات عدم صحة هذه الواقعة وأن اجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف عند ظواهر البينات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق آخر .

#### المحكمة :

٠٠ وحيث ان النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها يجعلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير موجودة وغير منتجة لاي أثر قانوني . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعتد بما جاء في المستخرج الرسمي بميلاد الطاعن من أن والدته هي السيدة ٠٠ بعد أن تنازل عن التمسك به اثر الادعاء بتزويره ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه أو شاب به فساد في الاستدلال ٠٠

وحيث ان المقرر عند الحنفية ان الشهادة على النفي تغلب ان دعت في المعنى شهادة على امر وجودي ، واذا كان ذلك وكان يبيى من احد المظعون فيه انه حصل شهادة شاهدين المظعون عليهم في قوله « شهد اولهم بانه يعرف السيدة ميسر من سنة ١٩١٨ واما لم نتجيب من زوجها ٠٠ الذي توفي سنة ١٩١٨ كما لم نتجب من زوجها الاخير ٠٠ الذي يدعى المدعى انه ابن له ، وقال ان والد المدعى هو ٠٠ ووالدته هي ٠٠ وكانا خادمين لدى السيدة ٠٠ وانه يعرف المدعى من صغره لانه كان يحضر عند السيدة ٠٠ باعتباره ابنا لخادمته ٠٠ » وشهد شامد المتناف عليهم الثاني بمثل ما شهد به الشاهد الاول وأضاف أن المدعى كان معروفا في الحي باسم ٠٠ وكان يراه دائما مع والدته ٠٠ خادمة السيدة ٠٠ وكان يسير معها حافى القدمين وثيابه مزقة ولو كان ابنا للسيدة ٠٠ لظهرت عليه مظاهر الشراه لانها كانت من الثريات وقد قطع ذلك الشاهد بأن الدعوى ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ عابدين الشرعية باطله ومكتوبة لان المدعى ليس ابنا ل ٠٠ ولا ل ٠٠ وانما هو ابن ٠٠ » وحى في المعنى شهادة على امر وجودي هو بنوة الطاعن لسيدة أخرى غير السيدة ٠٠ ثم عول على هذه الشهادة وعلى عدم اطمئنانه لشهادة شهود

وحيث إن ٠٠ الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بصفته بمبلغ ستين جنيها مقابل تمويض الضرر الناشئ عن التلف الذي لحق غرفة الدواجن وغرفة الطويلة وهما من مباني العزبة المؤجرة له ، فقد اقام قضاؤه في هذا الخصوص على قوته ٠ انه بالنسبة للتلف

الثابت بمساكن العزبة ومبانيها فان المستاجر يسأل عنه عملا بنص المادة ٥٩١ من القانون المدني التي تنص على التزامه برد العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند التعاقد ما أم يكن التلف قد أصابها لسبب لا يد له فيه ، فان لم توضح حالة العين وأوصافها افترض ان المستاجر قد تسلمها في حالة حسنة حتى يقدم الدليل على العكس ٠ وحيث ان الجدير قد اثبت في تقريره ٠٠ ابواب غرفة الدواجن الفاقدة والتلف الثابت بغرفة الطويلة وقدر لاعادة الحالة لاصلها بالنسبة لهذه الاعيان الملحقة بالارض المؤجرة بمبلغ ٢٣ ج بالنسبة لغرفة الدواجن وبمبلغ ٣٧ ج بالنسبة لغرفة الطويلة اى بمبلغ ٦٠ ج - وانتهى الحكم الى الزام الطاعن باداء هذا المبلغ للمؤجرة كتعويض عما لحق غرفة الدواجن وغرفة الطويلة من تلف ٠ وهذا الذي قرره الحكم

المطعون فيه لا قصور فيه ذلك بأن الاستفادة مما اوردته انه التزم بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي تفترض عند تسليم العين المؤجرة مستاجر دون يمين ، ووصافها انها سلمت له في حبه حسنة حتى يقدم الدليل على العكس ٠

واد ان اعطاهم لم يدع امام محله الموضوع ان هذه الاشياء بان يتورطها تلف عندها تسلمها في يده الايجارة ولم يتم بالتالي باثبات ذلك فان الحكم المنصوص فيه لم يكن بحاجة الى اقامة الدليل على ان هذا التلف لم يكن موجودا بها وقت ان تسلمها المستاجر لان ابعائون قد اعناه عن ذلك بالقرينة اقصائية التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي لم يقتضها المستاجر بالدليل العكسي ٠٠

وحيث ان ٠٠ الحكم المطعون فيه قضى بالزام المستاجر ( الطاعن ) بالتعويض على أساس انه خالف البند الثالث من عقد الايجار بزراعته ما يجاوز ثلث المساحة المؤجرة قطنا واقام قضاؤه في هذا الخصوص على قوله ٠ وحيث ان ما ورد بالبند الثالث من ضرورة التزام المستاجر باحترام القوانين المنظمة للدورة الزراعية وتنفيذها يدل على ان

الدعوى فانه لا تكون له ثمة مصلحة في النعي على الحكم بقوله الاستئناف بالنسبة للخاضع للحراسة ما دام الاستئناف مقبولا بالنسبة للطاعن بوصف كونه ممثلا قانونا له وقد صدر الحكم عليه بهذه الصفة ٠

٢ - متى اقام الحكم قضاؤه على القرينة القانونية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي تفترض عند تسليم العين المؤجرة للمستاجر دون يمين اوصافها انها سلمت له في حالة حسنة حتى يقسم الدليل على العكس وكان الطاعن ( المستاجر ) لم يدع امام محكمة الموضوع بان التلف كان بالعين المؤجرة عندها تسلمها عند بله الايجار ولم يتم باثبات ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة الى اقامة الدليل على ان هذا التلف لم يكن موجودا بها وقت ان تسلمها المستاجر ، لان ابقائون قد اغناه عن دبت بالقرينة اقصائية سائلة الذكر والتي لم يقتضها المستاجر بالدليل العكسي ٠

٣ - متى نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ ان الثلث الجائر زراعته قطنا ينسب الى مجموع الاراضي التي في حيازة الزراع لا اى ما يساجره من كل شخص على حده ٠

المحكمة :

٠٠ وحيث ان المطعون ضدهم قد اختصوا الطاعن امام محكمة الدرجة الاولى بعد صدور القرار الجمهوري بالقانون ١٣٨ سنة ١٩٦١ بوصف كونه حارسا على اموال الحاضعين للحراسة بمقتضى القرار المذكور ومنهم المدعى عليه في الدعوى وبوصف كونه ممثلا له امام القضاء ، ولما استأنفوا الحكم الصادر برفض دعواهم اختصوا المدعى عليه الخاضع للحراسة والطاعن بوصف كونه حارسا على امواله وممثلا قانونيا له ، وحضر الطاعن امام محكمة الاستئناف بهذه الصفة وأبدى دفاعه في الدعوى فانه لا تكون له ثمة مصلحة في النعي على الحكم بقوله الاستئناف بالنسبة للخاضع للحراسة ، ما دام الاستئناف مقبولا بالنسبة للطاعن بوصف كونه ممثلا قانونيا له وقد صدر الحكم عليه بهذه الصفة ٠٠

للدورة الزراعية لزراعتها قطناً في تلك الاطيان المؤجرة في مساحه تزيد على نبتها دون اعتدات بما كان في حيازة الطاعن من اطيان اخرى امر بها المطعون ضدهم وذلك استنادا الى تفسيره للبند الثالث من عقد الايجار على النحو السالف ببيان فانه يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لهذا البند وقصره بما يعتبر مسخاً له علاوة على ما في هذا التفسير من مخالفة للفوائين المنظمة للدورة الزراعية والسالف ببيانها ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما يختص بقضائه بالتعويض على الطاعن لزراعتها قطناً أكثر من المقرر قانوناً .

( الطعن ١٠٠ سنة ٣٣ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة واللكور محمد حافظ مريد والسيد عبد التميم الصراف وسليم راشد ابو زيد ومحمد مدني الشيشي )

٣٩١

٢٣ مايو ١٩٦٨

استئناف : نظامه • سلطة محكمة استئناف • حكم :

### المبدأ القانوني :

إذا كانت أسباب الحكم الاستئنافي - الصادر بإلغاء الحكم المستأنف ووقف الدوى ( ابطال التصرف ) حتى يوصل في دعوى أخرى ( براءة الدعة ) - تفصح بجلاء عن أن محكمة الاستئناف وإن نصت في حكمها على هذا الالغاء بصلة عامة ، إلا أنها لم تقصد به إلا قفله الحكم الابتدائي برفض طلب وقف الدعوى • أما بالنسبة لموضوع الدعوى بإبطال التصرف ، فإن محكمة الاستئناف لم تعرض له ولم تفصل فيه انتظاراً للفصل في دعوى براءة الدعة ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ امتنع عن الفصل في موضوع الاستئناف - بعد تعجيله - نتيجة أن محكمة الاستئناف قد استنفدت ولايتها بالفصل فيه بالحكم سالف الذكر وقضى تبعاً لذلك بانتهاء الخصومة في الاستئناف فانه يكون قد أخطأ في القانون .

### المحكمة :

• • وحيث أن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ من محكمة

المستأقدين قصدا الى اعتبار الاطيان المؤجرة بمثابة وحدة حيازية واحدة قائمة بذاتها وإن مخالفة المستأجر لنظام الدورة الزراعية يترتب عليها مسامته أمام المؤجرة فضلا عن مسئولينه أمام الجهات المختصة • • الخ » ورتب الحكم على ذلك التزام الطاعن بتعويض المؤجرة لمجاوزته ملت المساحة المؤجرة المسوح بزراعتها قطناً بمقدار ١٩ ف و ١٧ ط على ما ثبت من تقرير الخبير المودع بدعوى انبات الحالة المنضمة •

ولا كان البند الثالث من عقد الايجار قد نص على أن « على الطرف الثاني المستأجر اخترام جميع القوانين وتنفيذها فيما يتعلق بموضوع الدورة الزراعية ونظمها القانونية وقرارات الحكومة وإن جالغ ذلك تقع عليه المسئولية كاملة وحده » وكانت عبارات هذا العقد لا تحتمل المعنى الذي استخلصته منها محكمة الاستئناف من أن الطرفين قد قصدا الى اعتبار الاطيان المؤجرة بمثابة وحدة حيازية واحدة قائمة بذاتها إذ ليس في تلك العبارات ما يمكن أن يؤدي الى هذا انقصد وكان القانون ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية والذي حل محل القانون ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ واستمر العمل به في سنة النزاع ١٩٥٩ الزراعية بموجب القانون رقم ٢١٣ الصادر في ١٩٥٨/١٢/٨ قد نص في المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز لاي شخص أن يزرع القطن في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية مساحة تجاوز ٣٣٪ من مجموع الاراضي التي في حيازته • • الخ » ونصت المادة الثانية منه على أن « تنسب المساحة الجائز زراعتها قطناً الى مجموع الاراضي التي في حيازة الزراع بما في ذلك الاراضي المشغولة بالساقى والمصارف والجسور • • الخ » ونصت المادة الثالثة على أن « تقدر الاراضي التي في حيازة شخص واحد في كل قرية على حداثها ويجوز للجائز الواقعة اراضيهم في قرى متصلة الزمام حصر زراعاته القطنية في قرية واحدة أو أكثر بالشروط والأوضاع التي تحسب بقرار من وزير الزراعة » وهذه النصوص صريحة في أن الثلث الجائز زراعتها قطناً ينسب الى مجموع الاراضي التي في حيازته انزراع لا الى ما يستأجره من كل شخص على حدة •

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما ذهب اليه من اعتبار الاطيان المؤجرة للطاعن من المطعون ضدهم وحدة حيازية قائمة بذاتها واعتبار الطاعن مخالفاً للقوانين المنظمة

لم تعرض له ولم تفصل فيه إنتظاراً للفصل في دعوى براءة النعمة ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مديني كلى المنيا . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اد امتنع عن بحث هذا القضاء والفصل في موضوع الاستئناف بحجة أن محضه الاستئناف قد استندت ولايتها بالعرض فيه بإعدام الصادر منها في ٢٦ من أبريل ١٩٤٦ وفضي نيباً لذلك بإنهاء الخصومة في الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في انعمان وترتب على خطئه هذا أن بقي موضوع الاستئناف ٤/٨٩ لسنة ٢٤ ق وهو طلب الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ٢ من أبريل ١٩٤٤ على حابه بغير فصل ، ويتعين لذلك بعض المحسم المطعون فيه دون حاجة لبحث ما تضمنته أسباب الطعن الأخرى . ولا وجه لما يثيره الحاضر عن ورقة المطعون ضده الأول في مذكرته المقدمة الى هذه المحكمة من أن عدم الطعن بالنقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ من أبريل ١٩٤٩ من محكمة الاستئناف يحول دون المجادلة فيما قصد إليه من قضائه بإلغاء الحكم المستأنف ، لا وجه لذلك لأن البين من أسباب الحكم المذكور - على ما تقدم ذكره - أنه لم يقصد الى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان التصرف ولم يقل كلمته في هذا القضاء ومن ثم فلم يكن بالطاعن حاجة للطعن فيه بالنقض ما دام لم يشتمل على قضاء في موضوع الدعوى وما دام الطاعن قد قبل ما اقتصر عليه قضاؤه من حيث وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في دعوى براءة النعمة .

( الطعن ٢٨٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حائل مرعي وسليم راشد أبو زيد ومحمد سدي البشبيشي ومحمد سيد احمد حماد ) .

٣٩٢

٣٣ مايو ١٩٦٨

- ١ - نيابة عامة : دعوى وقف : تدخل . بطلان . نظام عام . ق ١٩٨٨ لسنة ١٩٥٥ .  
ب - دعوى وقف : نيابة عامة : تدخلها . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

#### المبادئ القانونية :

١ - البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة العامة في دعوى متعلقة بالوقف ، من النظام

المنيا الابتدائية في الدعوى ٤٤٧ سنة ١٩٤٤ رفض طلب وقف الدعوى حتى يفصل في دعوى براءة النعمة ١٥٩ سنة ١٩٤٥ استناداً الى ما راه من عدم قيام المسوغ لهذا الوقف وانتهى هذا الحكم الى القضاء للطاعن بطلبه الخاص بإبطال التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ٤ من أبريل ١٩٤٤ والصادر للمطعون ضده الأول من والدته - ولما استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم عاب عليه في الأسباب الثلاثة الأولى من أسباب الاستئناف رفضه طلب الايقاف وصمم على هذا الطلب وقد قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ٢٦ من أبريل ١٩٤٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف نظر الدعوى حتى يفصل نهائياً في الدعوى ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مديني كلى المنيا .

ولما كان بين من هذا الحكم أنه أقام قضاء هذا على قوله « ومن حيث انه عن السبب الاول الذي استند اليه الحكم المستأنف في رفض طلب الايقاف فإن عدم تشييل المستأنف في الدعوى ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مديني كلى المنيا لا يصلح سبباً للصيلة بينه وبين الانتفاع بالحكم الذي يصدر في الدعوى المشار اليها ادا قضى فيها نهائياً ببرائة ضمه المدينة المرحومة حنه بولس فيما لا شك فيه أن مصير الدعوى الحالية ملحق بمصير دعوى براءة النعمة وبذلك يكون هذا السبب الاول لا سنده له من القانون ومن حيث انه عن السبب اثنائي فإن حجبة الحكم الصادر في القضية ٦ سنة ١٩٣٥ مديني كلى المنيا والذي أصبح نهائياً بعدم استئنافه من المحكوم ضدها المرحومة حنه بولس لا تتعدى المحكوم ضدها ولا يجوز أن تنسحب الى المستأنف الذي لم يكن طرقاتاً في تلك الدعوى وعلى هذا الأساس يكون ما ذهب إليه الحكم المستأنف في هذا الصدد لا سنده له من القانون .

وحيث انه يتضح من كل ما سبق بيانه أن الحكم المستأنف أخطأ بالحكم في موضوع دعوى ابطال التصرف اذ كان يجب إيقاف الفصل في موضوعها حتى يقضى نهائياً في الدعوى ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مديني كلى المنيا ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالإيقاف على الوجه سالف الذكر ، ولما كانت هذه الأسباب تفصح بجلها عن أن محكمة الاستئناف وإن نصت في منطوق حكمها هذا الى الإلغاء بصيغة عامة إلا أنها لم تقصد به الا قضاء المحسم الابتدائي برفض طلب الوقف أما عن قضائه في موضوع الدعوى بإبطال التصرف فإن محكمة الاستئناف



بالاستبدال وكل هذا متعلق بالنازعة في التقارير المشتعلة عليها حجج الوقف المقدمة في هذه الدعوى لأن المدعين يريدون التوصل عن طريق تفسير عبارات حجج الوقف والاستبدال المقدمة منهم لدى هذه المحكمة الى تقرير حق لهم بقتضى هذه الحجج . ولما كان ذلك كله يعتبر من أصل الوقف وكانت العقود والحجج المقدمة في هذا الشأن مشوبة بالغموض التي يحتاج الكشف عنه الى تفسيرها فان هذه المسائل كانت بحسب الاصل خارجة عن وظيفة المحاكم الوطنية ايان قيام المحاكم الشرعية خاضة وأن المدعين يسلمون بأن بعض الارض موضوع النزاع كانت وقفاً ثم انتهى الوقف عليها بطريق الاستبدال مما يقتضى التحقيق قننه تفسير وتاويل شروط عقود الوقف لان وزارة الاوقاف تتدخل بتحتل بأن المحكم انما نشأ على الارض الموقوفة في حين أن المدعين ينازعون في وقف الارض ومن ثم في الحكم كما وانهم يسلمون بوجود الحكم اصلاً وانما يقولون بأن العقار المباع لهم ينتقل عن مابيت من الاشهادات الشرعية منقلاً بحق الحكم أو الوقف فان الفصل في الدعوى يستقيم التمسك به .

١٧٠٠. الـ قف ثم اصل الحكم . . وأورد الحكم الابتدائي في موضع آخر : « انه لا كان طلب المدعين الاول هو في الحكم عن العقار موضوع الدعوى وكانت وزارة الاوقاف تتمسك بوجود حكم على الارض الموقوفة وكان دفاع المدعين بتملك البناء والارض أي العقار جميعه بضى المسدة مختلط وغريب بما اذا كانت الارض موقوفة أم غير موقوفة فانه يتعين بحث حقيقة وجود هذا الوقف أو عدم وجوده فضلاً عن أنهم يتمسكون بأن الارض لم تنتقل الى مورثهم مثقلة بحق الحكم الذي تدعى وزارة الاوقاف بأنه مقرر لمصلحة وقف تنتظر عليه » وبعد أن أسهب الحكم الابتدائي في بحث أوجه المنازعة من الطرفين قرر بأن أرض النازعة أصبحت وفقاً تخرياً - ولما كان القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ نص في مادته الاولى على انه : « يجوز للنيابة العامة أن تتدخل في قضاء الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم المدنية مقتضى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ » وعليه أن تتدخل في كذا قضية اخذت تتساءل بالاحوال الشخصية أو بالوقف والا كان الحكم باطلاً . . فان مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو بانشاءه أو شخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم

العامة ، ومن ثم لمحكمة النقض أن تقضى به على الرغم من علم تمسك الطاعن به في تقرير الطعن .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على انه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو بانشاءه أو بشخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملاً بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بالقضاء المحاكم الشرعية ، فان تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع والا كان الحكم الصادر فيه باطلاً يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وتأثير فيها مسألة متعلقة بالوقف . فاذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ما اذا كان العقار محملاً بحكم أم لا وانتهت محكمة الدرجة الاولى الى أن أرض النزاع وقف خيري محمل بحكم وايداع في ذلك الحكم الصادر فيه فان الدعوى وقد دار النزاع فيها على هذه الصورة تكون من الدعاوى المتعلقة بالوقف بالمعنى المقصود في المادة الاولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون تدخل النيابة واجباً عند طرح هذا النزاع امام محكمة الاستئناف والا كان الحكم الصادر فيها باطلاً . ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة قد تدخلت في الدعوى وأيدت رأيها فيها امام محكمة الدرجة الاولى لان هذا التدخل لا يفي عن وجوب تدخلها امام محكمة الدرجة الثانية .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان ٠٠ الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيدته محكمة الاستئناف وأقرت أسبابه أن النزاع دار بين رافعي الدعوى ( المطعون ضدهم الثلاثة الاول ) ووزارة الاوقاف المطعون ضدها الرابعة على ما اذا كانت العين المبيعة من المطعون ضدهم المذكورين الى الطاعن رققاً محملاً بحكم أم لا وقد أورد الحكم الابتدائي في أسبابه : أنه لا كان المدعون ( المطعون ضدهم الثلاثة الاول ) يتمسكون بالنزاع في أمور تتعلق بماهية أصل الوقف بمعنى المنازعة في مؤدى العقود المتعلقة بالوقف والمنشئة له وتفسيرها وبيان ما اذا كان الوقف بناء على هذه العقود قد ظل قائماً أم أنه انتهى .

تقاضيها ؛ تقادم . محله ؟ بلؤها . قانون ؛ تقصير نص .  
ق تجارة م ١٠٤ ق تجارة فرنسي م ١٠٨ .

### المبادئ القانونية :

١ - ان المشرع وان كان قد نص في المادة ١٤/٤ في قانون المرافعات على انه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز ادارة الشركة لاحد الشركاء المتضامنين او لرئيس مجلس الادارة او المدير فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه او في موطنه الا انه اردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الاخيرة من هذه المادة من انه « اذا امتنع من اعلنت له الورقة عن تسلم صورتها . هو او من ينوب عنه او امتنع عن التوقيع على اصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الاصل والصورة للنيابة فدل ذلك على جواز تسليم صورة الاعلان في الحالات المبينة بهذه المادة الى من ينوب عن أحد من الاشخاص الوارد ذكرهم فيها » .

٢ - لئن كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تقضي بان كل دعوى ترفع على أمين النقل بسبب تلف البضاعة تسقط بمضي مائة وثمانين يوما تبدأ من يوم تسليم البضاعة الا انه في حالة رفض الرسل اليه استلام البضاعة يسرى هذا الميعاد من تاريخ عرضها عليه لاستلامها ووضعها تحت تصرفه وهو ما يفيد النص الفرنسي للمادة المذكورة التي نص على ان ميعاد التقادم المنصوص عليه فيها يسرى على حالة التلف من اليوم الذي كان يجب ان يحصل فيه تسليم البضاعة لا من يوم تسليمها كما ورد في النص العربي . هذا الى ان اشتراط التسليم للفعل كليه سريان هذا التقادم يؤدي في حالة رفض الرسل اليه استلام البضاعة بعد عرضها عليه الى اطالة مدة التقادم وبقاء مسئولية الناقل معلقة وعرهونة بمشينة الرسل اليه الامر الذي لا يمكن ان يكون قد اتجه اليه قصد الشارع الذي هدف من تقرير هذا التقادم القصير الى الاسراع في تصفية جميع دعاوى المسئولية التي ترفع على أمين نقل البضائع والناتجة عن عقد النقل قبل ان تضيق معالم الاثبات ويتعذر الوصول الى الحقيقة المحكمة

عملا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بالغاء المحاكم الشرعية ، فان تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع والا كان المحكم الصادر فيه باطلا يستوى في ذلك ان تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف . وإذا كانت الدعوى أقيمت بطلب الحكم باعتبار العقار المبيع من المظنون ضدهم الثلاثة الاول للطاعن خاليا من أي حكر واستحقاقهم تبعا لذلك لباقي النصف الذي احتجزه المشتري تحت يده حتى يثبت ذلك وكان انزعاج بين رافعي الدعوى ( المظنون ضدهم الثلاثة الاول ) ووزارة الاوقاف ( المظنون ضدهم الرابعة ) على مسالف بيان من اسباب الحكم الابتدائي قد دار حول ما اذا كان العقار المذكور وقفا محملا بحكر أم لا وقد بحثت محكمة الدرجة الاولى ذلك على ضوء ما قدمه الطرفان من مستندات وحجج وقت وانتهت الى القضاء برفض الدعوى تأسيسا على أن أرض النزاع وقف خيري محمل بحكر وأيد الحكم المظنون فيه ذلك ، لما كان هذا فان الدعوى وقد دار فيها النزاع عسل هذه الصورة تكون من الدعاوى المتعلقة بالوقف بالمعنى المقصود في المادة الاولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون تدخل النيابة واجبا عند طرح هذا النزاع أمام محكمة الاستئناف والا كان الحكم الصادر منها باطلا ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة قد تدخلت في الدعوى وأيدت رأيها فيها أمام محكمة الدرجة الاولى لأن هذا التدخل لا يغير من نحو تدخلها أمام محكمة الدرجة الثانية . وإذا كان هذا المظنون من النظام العام فان لحكمة القضاء أن تقضي به على الرغم من عدم تسليط الطاعن به ، قد ير الطعن . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت الحكم المظنون فيه دون تدخل النيابة لإبداء رأيها في النزاع فان الحكم المظنون فيه يكون باطلا ما يستوجب نقضه ولا محل بعد ذلك لبحث الأسباب التي بنى عليها الطعن .

١ - البطلان ٤١٠ سنة ٣٤ ق رئاسة وعسوية المسادة  
المستشارين الدكتور محمد حافظ حريدي والسيد عيسى  
للم العراف ومسلم راشد ابو زيد ومحمّد صدقي  
البشبيشي ومحمد سيد احمد حاد

٣٩٣

٢٣ مايو ١٩٦٨

١ - استئناف : شركة تجارية . مرافعات م ٤/١٤ .  
ب - نقل ؛ أمين نقل ؛ دعوى قبله تلف البضاعة ؛

٠٠ . حيث ٠٠ . انه وان كانت المادة ١٠٤

بالتقادم وإذ خالف هذا النظر وأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع وقبول الدعوى فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

وحيث أن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ولأن الحكم المطعون فيه لم يستند إلى هيئة الطاعة غشا أو خيانة مما يحول دون أعمال التقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع ويسقط الدعوى بالتقادم المنصوص عليه في المادة المذكورة .

( الطعن ٤١٢ سنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة )

٣٩٤

٢٣ مايو ١٩٦٨

- ١ - قانون : مرافعات : سريانه : قوانين مدلة للمصنف
- ب - دعوى : خصومه : انقضاءها : ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩
- مرافعات م ٣٠٧ .
- ج - محكمة موضوع : دعوى : انقضاء : خصومه : تنازل عن الدفع به : استخلاصه .
- د - طلب تأجيل : مستندات ومذكرات : تقديمها .
- دفع بالانقضاء : الخصومة : سقوط الحق فيه .

#### المبادئ القانونية :

- ١ - أن الشرع إذ استثنى من القاعدة التي أوردتها في صدر السادة الأولى من قانون المرافعات القائم والتي تقضي بسريان قوانين المرافعات على أن لم يكن قد فُصل في من الدعاوى أو تم من الأجرامات قبل تاريخ العمل بها ، إذ استثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فإنما قصد بهذا الاستثناء القوانين التي تعدل ميعادا كان منصوبا عليه في قانون سابق من قوانين الأجرامات ، أما ما لم يكن منصوبا عليه من المواعيد فإنه لا يسرى عليه هذا الاستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقه أو القضاء بقدر نص عليه في القانون لأن التعديل بقانون لا يرد إلا على نص موجود .
- ٢ - لا كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعادا لانقضاء الخصومة فإن قانون المرافعات القائم ( ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ) ينص في المادة ٣٠٧ منه على انقضاء الخصومة في جميع الأحوال بعض خمس سنوات على

من قانون التجارة تقضي بأن كل دعوى ترفع على أمين النقل بسبب تلف البضاعة تسقط بعض مائة وثمانين يوما تبدأ من يوم تسليم البضاعة إلا أنه في حالة رفض المرسل إليه استلام البضاعة يسرى هذا الميعاد من تاريخ عرضها عليه لاستلامها ووضعها تحت تصرفه وهذا ما يفيد النص الفرنسي للمادة المذكورة الذي نص على أن ميعاد التقادم المنصوص عليه فيها يسرى في حالة التلف من اليوم الذي كان يجب أن يحصل فيه تسليم البضاعة لا من يوم تسليمها كما ورد في النص العربي . كما أن المادة ١٠٨ من قانون التجارة الفرنسي التي نقلت عنها المادة ١٠٤ من قانون التجارة المصري قد نصت صراحة بعد تعديلها بقانون ١١ من أبريل ١٨٨٨ على أن مدة التقادم تسرى في غير حالة الهلاك الكلي للبضاعة من اليوم الذي تسلم فيه للمرسل إليه أو تعرض عليه . هذا إلى أن اشتراط التسليم الفعلي لبده سريان هذا التقادم يؤدي في حالة رفض المرسل إليه استلام البضاعة بعد عرضها عليه إلى إطالة مدة التقادم وإبقاء مسئولية الناقل معلقة ومرهونة بمشيشة المرسل إليه فيستطيع يرفضه استلام البضاعة أن يمنع سريان التقادم ويعطل بذلك حكم السقوط المنصوص عليه في المادة ١٠٤ وهو الأمر الذي لا يمكن أن يكون قد اتجه إليه قصد الشارع الذي هدف من تقريره هذا التقادم التصدير إلى الأسراع في تصفية جميع دعاوى المسئولية التي ترفع على أمين نقل البضائع والناشئة عن عقد النقل قبل أن تضيع معالم الأثبات ويتعذر الوصول إلى الحقيقة - لما كان ذلك وكان الواقع في هذه الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - هو أن لجنة رسمية شكلت وحرزت محضرا في يوم أول مايو ١٩٦٥ أثبتت فيه حالة السكر المنقول والتلف الذي لحق ببضفه وأنها قامت بتسليم الكمية السليمة منه إلى المرسل إليها واحتفظت بالكمية التالفة في عربة من عربات الهيئة الطاعنة بعد أن رفض المرسل إليها استلامها فإن التسليم الذي عنده المشرع واعتبره مبدءا لسريان تقادم الدعوى في حالة تلف البضاعة يكون قد تحقق في هذا اليوم وإذ كانت الشركة المطعون ضمتها لم ترفع دعواها بطلب قبية ما تلف من البضاعة وأجرة نقله إلا في يوم أول نوفمبر ١٩٦١ فإن هذه الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء مدة المائة وثمانين يوما المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وكان لذلك يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضي بقبول الدفع ويسقط الدعوى

ولم يعدل ميعادا كان موجودا من قبل العمل به حتى يقال بريان الاستثناء المتقدم عليه واذا كانت المادة الرابعة من قانون اصداره قد نصت في فقرتها الرابعة على أن تسرى المواعيد التي استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به فإن ميعاد الخمس سنوات المقرر لانقضاء الخصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩. ولا كان الثابت من تفريرات الحكم المطعون فيه أنه حكم في الدعوى بتاريخ ٧ من ديسمبر ١٩٤٧ باعادتها الى الايقاف لقيام سببه ولم يتخذ فيها بعد ذلك أى إجراء صحيح الا في ٢٣ من يناير ١٩٥٥ وهو تاريخ اعلان التعجيل الى المدعى عليهم (المطعون ضدهم) اعلانا صحيحا فان الدفع بانقضاء الخصومة يكون مقبولا ومن ثم فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه بقبول هذا الدفع وبانقضاء الخصومة. والنقطة في وجهه الثاني غير منتج لانه يفرض خطأ الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن الدفع بانقضاء الخصومة من الدفوع الموضوعية التي يجوز ابدائها في أية حالة تكون عليها الدعوى فان ما قرره هذا الحكم ردا على دفاع الطاعنة بسقوط حق المطعون ضدهم في ابداء هذا الدفع لتنازلهم عنه بابداء طلبات في موضوع الدعوى قبل التمسك به ما قرره الحكم من: « أنه لم يبد من أحد من المستأنف عليهم الحاضرين أمام محكمة أول درجة ما يدل على تنازلهم عن التمسك بالدفع بانقضاء الخصومة وليس في طلبهم التاجيل ما يشير بأي سبيل الى تعرض للموضوع » هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون وبكفى لحمل قضائه في هذا الخصوص ذلك بان استخلاص الزول الضمني عن الحق في الدفع بانقضاء الخصومة أو انتفاءه هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا - ولما كان ما قرره الحكم من أن طلب المطعون ضدهم - مقدم الدفع بانقضاء الخصومة - التاجيل لتقديم مستندات أو مذكرات لا يفيد نزولهم عن التمسك بهذا الدفع وأنه ليس في هذا تعرض للموضوع - هذا الذي قرره الحكم سائفا ولا مخالفة فيه للقانون لان طلب التاجيل لتقديم مستندات ومذكرات بصيغة عامة لا يعتبر تعرضا للموضوع مما يسقط الحق في الدفع بانقضاء الخصومة لان الطلب على هذه الصورة لا يدل بذاته عما اذا كان الهدف منه هو التمهيد لأبداء الدفع أو مواجهة الموضوع - وإذا كانت محكمة الموضوع قد نفت في حدود سلطتها التقديرية أن المقصود بهذا

آخر إجراء صحيح فيها يكون قد استحدث ميعادا لانقضاء الخصومة ولم يعدل ميعادا كان موجودا من قبل العمل به حتى يقال بريان الاستثناء الوارد في المادة الاولى من قانون المرافعات. وإذا كانت المادة الرابعة من قانون اصداره قد نصت في فقرتها الرابعة على أن تسرى المواعيد التي استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به فإن ميعاد الخمس سنوات المقرر لانقضاء الخصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩.

٣ - استخلاص الزول الضمني عن الحق في الدفع بانقضاء الخصومة أو بانتفائه هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا.

٤ - طلب التاجيل لتقديم مستندات ومذكرات بصيغة عامة لا يعتبر تعرضا للموضوع مما يسقط الحق في الدفع بانقضاء الخصومة لان الطلب على هذه الصورة لا يدل بذاته عما اذا كان الهدف منه هو التمهيد لأبداء الدفع أو مواجهة الموضوع.

#### المحكمة :

وحيث ان المشرع اذا استثنى من القاعدة التي أوردها في صدر المادة الاولى من قانون المرافعات القائم والتي تقضى بريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - اذا استثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فانما قصد بهذا الاستثناء القوانين التي تعدل ميعادا كان منصوبا عليه في قانون سابق من قوانين الاجراءات أما ما لم يكون منصوبا عليه من المواعيد فانه لا يسرى عليه هذا الاستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقه أو القضاء بغير نص عليه في القانون لان التعديل بقانون لا يرد الا على نص موجود ولما كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعادا لانقضاء الخصومة فان قانون المرافعات القائم بنصه في المادة ٣٠٧ منه على انقضاء الخصومة في جميع الاحوال بغنى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها يكون قد استحدث ميعادا لانقضاء الخصومة

يتولد عن التعاقد ذاته لانه هو الأساس الذي بموجب قام المتعهد بأحضار هذه الأدوات فإذا حصل الإخلال بعدئذ في المحافظة على تلك الأدوات من جانب المستأنف عليه - الطاعن - كان ما يقع منه مما يندرج تحت نطاق آثار فسخ الالتزام ويكون تأصيله السليم هو المسؤولية العقدية ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه بصدد تحديد نطاق التعاقد المبرم بين الطاعنة والمطعون عليه بمقتضى ١٩٤٩/٥/٢٢ ع. الشحو الذي ذهب إليه من الزام الطاعنة بالمحافظة على الأدوات والأوامر التي يحضرها المطعون عليه هو استخلاص سائر مستبعد من طبيعة الالتزامات التي يرتبها هذا العقد ويقتضيها تنفيذه ويتسع له حكم المادة ١٣٨ من القانون المدني القديم ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون إذ أعمل أحكام المسؤولية العقدية وأطرح دفاع الطاعن الذي يستند فيه الى المسؤولية التصرفية ، ويكون النص عليه بأخطأ في تطبيق القانون في هذا على غير أساس .

( الطعن ٣٢٧ سنة ٣٤ ق رئاسة وضعية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وأحمد حسن هيكل ومحمد صادق الرشيدي وأمين فتح الله وإبراهيم علم ) .

٣٩٦

٢٨ مايو ١٩٦٨

- أ - تال بحري : تال : التزاماته . بضاعة أو غيرها ؛ احتجاج ؛ تسليمه . ق بحري م م ٢٧٤ و ٢٧٥ .  
 ب - اجرة : حبسها ؛ احتجاج على عجز بضاعة أو تالها .  
 ج - حكم : تسبيب ؛ كناية أحدى دعاوى الحكم لحمل قضائه ؛ قلبي على الأخرى .  
 د - محكمة الموضوع : سلطتها ؛ فرصة ؛ استئنافها ؛ تقديرها .  
 هـ - تال بحري : علمه بجواز البضاعة أو تالها عند التسليم ؛ احتجاج ؛ وجوبه .  
 المبادئ القانونية :

١ - للتال أن يتمسك بالدفع بعدم القبول المقرر له بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري إذا لم تستوف الإجراءات اللازمة لاثبات العجز في المواعيد المحددة طبقاً للمادتين السابقتين ، وذلك لتوافر أهله التي أعلت تقرير هذا الدفع إذ تتعلق اثبات الهلاك الجزئي أو العجز بعد تسليم البضاعة ومعرفة ما إذا كان من فعل المرسل إليه أو من فعل التال .

الطلب مواجهة الموضوع فإن هذا حسبها للرد على دفاع الطاعنة يسقط الحق في إبداء هذا الدفع .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( الطعن ٤٢٩ سنة ٣٤ ق رئاسة وضعية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد عبد التتم الصراف وسليم راشد أبو زيد ومحمد مدني البشبيشي ومحمد سيد أحمد حاتم ) >

٣٩٥

٢٨ مايو ١٩٦٨

عق : نطافه . التزام . طبيعته . عدلي قديم م ١٣٨

المبادئ القانونية :

مادة نص المادة ١٣٨ من القانون المدني القديم : أن تحديد نطاق العقد لا يقتصر على ذلك العقد بما ورد فيه ع. وجه التخصيص والألاذ وأنه مضى الفارق اليه ما يعتبر من مستلزماته وفقاً لطبيعة الالتزام .

الحكمة :

وحيث أن المادة ١٣٨ من القانون المدني القديم - وهي الواجبة التطبيق على العقد موضوع النزاع المؤرخ ١٩٤٩/٥/٢٢ - إذ نصت على أنه : يجب أن تفسر للشرائط على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدهم مهما كان المعنى المفرد للالفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع الشارطة والعرف الجاري ، فقد أفادت أن تحديد نطاق العقد لا يقتصر على الزام المتعاقدين بما ورد فيه على وجه التخصيص والأفراد وأنه يضاف اليه ما يعتبر من مستلزماته وفقاً لطبيعة الالتزام ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثار قضاءً بصرف المسؤولية الطاعنة على أساس المسؤولية التعاقدية على ما قرره من أن الثابت بمقتضى ١٩٤٩/٥/٢٢ التزام المطعون عليه بتقديم الأغذية في أوعية وأدوات نظيفة . . . وأن يكون الغذاء تام السواء وغير بارد وأن عملية تقديم الغذاء تتكرر يومياً في الوجبات الثلاث وهذا يستلزم وجود أدوات الأكل والأواني النحاسية المعدة لطهي الأكل بالمكان الذي ينفذ فيه التزامه أي داخل المعتقل ، ويجب على الطرف الثاني الذي له الإشراف والسلطة الادارية على مكان الاعتقال أن يحافظ من جانبه على تلك الأدوات . . . والالتزام هذا

القانون ٠ واذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد في صدد الشق الثاني من الطعن « أن الاحتجاج لا يفضح لأي شكل خاص فيجوز أن يكون باعلاّن على يد محضر أو بخطاب موصى عليه أو بكتابة على سند الشحن كما يمكن أن يستفاد الاحتجاج من بعض الوقائع والظروف ٠٠ ولكن مجرد حبس الاجرة لا يعتبر بمثابة احتجاج إذ أن الاحتجاج يجب أن يصدر صراحة وهو ما لم يحصل في الدعوى الحالية ٠٠ ، وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن حبس الاجرة نتيجة للحجز بالشحنة كما حبس مجردا لم يصحبه أي إجراء يستفاد منه التحدي بالعجز فلا يكفي بذاته ليقوم مقام الاحتجاج المنصوص عليه بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون البحري ، فإن النعم، على الحكم بالنقص لم يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون غير منتج ٠٠

وحيث انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا بنى الحكم على دعائين كلا منهما مستقلة عن الأخرى، وكان يصح بناء الحكم على أحدهما فقط فإن النعم، عليه في الدعالة الأخرى يكون غير منتج ٠ ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أيد قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعويين ٨٥٤ و ٣٦٥ لسنة ١٩٥٩ لعدم مراعاة مواعيد وإجراءات المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون البحري لأسبابه التي أحال إليها أضاف دعالة أخرى مستقلة رأى أن يلزم بها هذا القضاء وهو نص المادة ١٨ من اللائحة الجمركية وإذا تكفل الدعالة الأولى لحمل قضاء الحكم على ما تقدم قوله في الرد على السبب الثاني ، فإن النعم على الدعالة الأخرى التي أوردتها الحكم المطعون فيه يكون غير منتج ٠

وحيث ٠٠ انه يبين من مدونات الحكم الابتدائي، الذي أيد الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه استعرض تقارير الجبهاء المقدمة في الدعوى والتي استبعدت حصول السرقة أو الغش في الشحنة ، وعزز الحكم هذا الرأي من جانب الجبهاء بما ثبت لديه من دفتر يومية السفينة من قيامها رأساً من ميناء الشحن إلى الاسكندرية دون توقف وبالشهادة المقدمة من قائد ميناء كيبيل بعدم تفريق أي جزء من شحنة السفينة أثناء مرورها بالقناة ، وخلص الحكم من كل ذلك إلى نفي احتمال السرقة أو الغش من جانب الناقل أو تابعيه ٠ ولما كان قاضي

٢ - حبس الاجرة نتيجة للحجز في الشحنة حبساً مجرداً لم يصحبه أي إجراء يستفاد منه التحدي بالعجز ، لا يكفي بذاته ليقوم مقام الاحتجاج المنصوص عليه بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري ٠

٣ - من المقرر في قضاء محكمة النقض انه اذا بنى الحكم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى، وكان يصح بناء الحكم على أحدهما فقط ، فإن النعم عليه في الدعالة الأخرى يكون غير منتج ٠

٤ - قاضي الموضوع حر في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ٠

٥ - المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحري أن يحاط الناقل علماً بالعجز أو العوار الذي به، وبأن الرسل إليه لا يرفضه ويتمسك بحقوقه الناشئة عنه، وعلم الناقل بالعجز عند التسليم لا يعفى الرسل إليه من الاحتجاج حتى يلحج عن موقفه من هذا العجز ٠

#### الحكمة :

وحيث ان ٠٠ الثابت من الحكم المطعون فيه أن مستندات الشحن قد تضمنت أن الرسالة مقدارها ٢١٢٨٧١ قطعة من الخشب سلم منها في ميناء الاسكندرية ٢٠٤١٣٦ قطعة بحجز قدره ٩٧٤٥ قطعة ، ولما كانت شركة الاسكندرية لتجارة الاخشاب التي حلت محلها الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب التعويض عما أصابها من ضرر نتيجة العجز في عدد البضاعة المرسل إليها ، وكانت الشركة المطعون ضدها باعتبارها ناقلة مسئولة عن العجز في الشحنة، فإن لهذه الأخيرة أن تتمسك بالدفع بعدم القبول المقرر لهذا بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من القانون البحري إذ لم تستوفِ الإجراءات اللازمة لاثبات العجز في المواعيد المحددة طبقاً للمادتين السابقتين وذلك لتوافر العلة التي أملت تقرير هذا الدفع إذ يتعدى اثبات الهلاك الجزئي أو العجز بعد تسليم البضاعة ومعرفة ما اذا كان من فعل الرسل إليه أو من فعل الناقل لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق

الحارس العام بكتاب موسى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ذلك القرار في ٢٩/١٠/١٩٦١ يبين على النماذج المرفقة صورها لهذا القرار وبالأوضاع المحددة به عن كل اتفاق مكتوب أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بتقسل الحقوق أيا كانت طبيعتها متى كان الشخص المخاضع للأمر المشار إليه يفرض الحراسة على أمواله طرفا في ذلك الاتفاق ويؤيد نصابه فيه عن ١٠٠ جنيه وتم الاتفاق قبل صدور ذلك الأمر ، وكان حسدا الذي ورد في القرار ٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه من وجوب الإخطار في ميعاد محدد إنما هو ترديد لما أوجبه المادة الحادية عشرة من الأمر العسكري ٤٠ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بالنسبة للاتفاقات التي أبرمها الأشخاص المخاضعون له واذ تنفي المادة الثانية عشر من هذا الأمر الأخير بأن الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها في الواعيد والشروط التي تحددها بقرار وزاري ولا يقدم عنها هذا البيان تعتبر باطلة إلا اذا رأى الحارس العام اقرارها ، فإن المشرع يكون قد أفصح بهذين النصين من الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ الحال عليه من الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مرتبطين بنص المادتين الثانية والثالثة من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه والحال عليه من ذات الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذي أحال إليه بدوره الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ التي وضعت بموجبها أحوال السيرة ٠٠ تحت الحراسة - أفصح المشرع بذلك عن إرادته في أحكام التدابير التي تؤدي إلى المحافظة على أموال الذين تصدروا الأوامر بوضعهم تحت الحراسة بمنع الاعتداد بالاتفاقات التي ينعينها المخاضعون للحراسة مع الغير قبل فرضها عليهم اذا كانت تؤدي إلى ذاتية الغير لهم بأى صفة كانت بحق عيني أو شخصي بأن جعل المشرع البطال جزءا على عدم الإخطار عن هذه الاتفاقات في الواعيد والأوضاع التي تصدر بها القرارات الوزارية في هذا الخصوص وذلك لما لم ير الحارس العام إقرار هذه الاتفاقات .

الموضوع حرا في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، وكان يبين من هذا الذي انتهى إليه الحكم أنه نفى في حدود سلطته الموضوعية وقوع السرقة أو الخس من الناقل أو تابعيه فإن النفي بهذا السبب يكون على غير أساس ٠٠

وحيث ٠٠ أنه لا كان المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحري أن يحاط الناقل علما بالعجز أو العوار المدعى به وبأن المرسل إليه لا يرتضيه ويتمسك بحقوقه الناشئة عنه ، وكان علم الناقل بالعجز عند التسليم على فرض صحته لا يعفي المرسل إليه من الاحتجاج حتى يفصح عن موقفه من هذا العجز ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ استلزم حصول الاحتجاج طبقا للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحري لا يكون قد خالف القانون ٠

وحيث أنه لا تقدم تعين رفض الطعن ٠

( الطعن ٢٦٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعسوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة وطرس زغلول واحد حسن ميكل ومحمد صادق الرشيد وعثمان زكريا ج ٢٢ )

٣٩٧

٢٨ مايو ١٩٦٨

حراسة : ادوية ٠ تصرف الخاضع للحراسة ٠ سلفة الحارس في إقرار التصرفات والمقود ٠ امر عسكري ١٧٨ لسنة ١٩٦١ امر عسكري ٠ امر عسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ امر عسكري ٣ لسنة ١٩٦١ ٠

المبدأ القانوني :

المادة الثانية من الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد نصت على أن تسرى على الأشخاص المخاضعين له التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ ونطاقات المادة الثالثة منه بنائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الإشراف على تنفيذ أحكام الأمر المذكور وخوخته في مسيل ذلك السلطات التي خولها الأمر العسكري السالف الذكر لوثر المالية والاقتصاد بالنسبة للأشخاص المخاضعين لذلك الأمر العسكري ، واذ أصدر نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بناء على ذلك القرار ٣ لسنة ١٩٦١ وأوجب في المادة الثانية منه على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يقدم إلى

## المحكمة :

لسنة ١٩٦١ الذي أحال اليه بدوره الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذي وضعت بموجبه أموال

السيدة استريس اندراوس تحت الحراسة - أفسح المشرع بذلك عن ارادته في احكام التدابير التي تؤدي الى المحافظة على أموال الذين تصدر الاوامر بوضعهم تحت الحراسة بمنع الاعتداد بالاتفاقات التي يسميها المخاضعون للحراسة مع الغير قبل فرضها عليهم اذا كانت تؤدي الى دائنية الغير لهم بأى صفة كانت يحق عينى أو شخصى ، بأن جعل المشرع البطلان جزاء على عدم الاطوار عن هذه الاتفاقات في المواعيد وبالأوضاع التي تصدر بها القرارات الوزارية في هذا الخصوص وذلك ما لم ير الحارس العام اقرار هذه الاتفاقات . ولما كان يبين ما حصله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الاول وشقيقتهما .. قد تخارجتا بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٠/٤/٢ عن حصتهما في تركة مورثهما المرحوم .. لزوجة السيدة .. التي وضعت أموالها تحت الحراسة في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦١ بموجب الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ مقابل التزام هذه الأخيرة بأن تؤدي لكل منهما مبلغ ١٥٠٠ ج ، واذ بعد التصرف بموجب هذا الاتفاق من عقود المعاوضة مما يندرج تحت التصرفات المتعلقة بنقل الملكية والمنصوص عليها في المادة الثمانية من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ٣ لسنة ١٩٦١ والمقابلة للمادة الحادية عشرة من الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ على النحو السالف بيانه ، وكان المطعون ضدها لم يخطرا الحارس العام بهذا الاتفاق خلال الموعد الذي حدده نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بقراره ٣ لسنة ١٩٦١ ، فان مؤدى ذلك هو منع الحارس العام حق التمسك ببطلان هذه الاتفاقات أو اقرارها حسبما يتكشف له من حقيقة الامر فيها فيضوه المحافظة على أموال المخاضعين للحراسة . واذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى فيما انتهى اليه من الزام الطاعن بصفته بدفع مبلغ ١٥٠٠٠ ج موضوع هذا الاتفاق الى كل من الطعون ضدهما تأسيسا على ما قرره من أن الامر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذي وضعت بموجبه أموال السيدة .. تحت الحراسة لم ينص على البطلان فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث أن الدعوى غير صالحة للحكم فيها اذ لا سبيل للحكم ببطلان الاتفاقى موضوع

وحيث ان .. الثابت بالحكم المطعون فيه أن السنة .. كانت من بين الاشخاص الذين وضعت أموالهم تحت الحراسة بموجب الامر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذي أحال الى احكام الامر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بوضع بعض الاشخاص تحت الحراسة . ولما كانت المادة الثمانية من هذا الامر الاخير قد نصت على أن تسرى على الاشخاص المخاضعين له التدابير المنصوص عليها في الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وناطت المادة الثمانية منه مذائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الاشراف على تنفيذ احكام الامر المذكور وخولته في سبيل ذلك السلطات التي خولها الامر العسكري السالف الذكر لوزير المالية والاقتصاد بالنسبة للاشخاص المخاضعين لذلك الامر العسكري ، واذ أصدر نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بناء على ذلك القرار ٣ لسنة ١٩٦١ وأوجب في المادة الثمانية منه على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يقدم الى الحارس العام بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ذلك القرار في ٢٩/١٠/١٩٦١ بيانا على النماذج المرافقة صورها لهذا القرار وبالأوضاع المحددة به عن كل اتفاق مكتوب أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها متى كان الشخص المخاضع للامر المشار اليه بفرض الحراسة على أمواله طرفا في ذلك الاتفاق ويزيد نصابه عليه عن ١٠٠ ج وتم الاتفاق قبل صدور ذلك الامر ، وكان هذا الذي ورد في القرار ٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه من وجوب الاطوار في ميعاد محدد انما هو ترديد لما أوجبه المادة الحادية عشرة من الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بالنسبة للاتفاقات التي أبرمها الاشخاص المخاضعون له ، واذ تقضى المادة الثانية عشر من هذا الامر الاخير بأن الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها في المواعيد والشروط التي تحدد بقرار وزارى ولا يقدم عنها هذا البيان تعتبر باطلة الا اذا رأى الحارس العام اقرارها ، فان المشرع يكون قد أفصح بذهين النصين من الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ المحال عليه من الامر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مرتبطين بنص المادتين الثانية والثالثة من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والحال عليه من ذات الامر ١٣٨



زواجه الذي انعقد صحيحا وهو مسلم ثم رتب على ذلك انعدام كل آثار هذا الزواج ومنها استحقاق الزوجة لنفقة الزوجية الى وقوع الفرقة بالردة ونفقة ائدة ما دامت فيها فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ..

وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي يبين انه اقام قضاءه في خصوص نفقة الصغير على انه « من المسلم به طبقا للمادة ٦٥/ج من قانون العائلة الاردني ٤٩٢ لسنة ١٩٥١ أن الاولاد الذين تجب نفقتهم يلزم الاب بنفقة تعليمهم كما يلزم بنفقتهم ويعتبر طلب العلم سببا من اسباب وجوب النفقة للولد على أبيه » وكذلك المصروفات المدرسية سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي ويقدر ذلك بحسب رشد الولد للتعليم وبحسب حالة الاب عسرا ويسرا ، وأن المحكمة ترى على ضوء حالة ذلك الولد وقدرة المدعي عليه المائيسه التي كشفتها الدعية والمستندات المقدمة أن تلزم المدعي عليه بأن يدفع للمدعية ١٥٠ ج شهريا نفقة شاملة لابنته منه جورج ، وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه اقام قضاءه بتعديل النفقة المحكوم بها ابتدائيا للصغير على أن الحكم الابتدائي جاء مشوبا بالغالاة فيما قضى به من نفقة شاملة للصغير مما يقتضي تعديله في هذا الشق ، وأن المحكمة ترى بشأنه « أن مبلغ ثلاثين جنيا فيه الكفاية لمواجهة متطلباته » وهو ما يدل على أن الحكم المطعون فيه انتفت في تقدير نفقة الصغير عن حالة ابيه عسرا ويسرا طبقا للقانون الاردني الواجب التطبيق والذي لم يجده المطعون عليه مما يعيبه بالخطأ والتصور .

( الطعن ٢٥ سنة ٢٧ ق احوال شخصية رئاسةعوضية السادة المستشارين حسين صعوت السركي نائب رئيس المحكمة ومحمد ممتاز قصار وصريري احمد فرحات ومحمد ابو حيزه ممدود وجسن ابو الفتوح الصربيني )

٣٩٩

١٩٦٨ مايو ٣٠

حيم : قوة امر ملغي . استئناف . سلطة محكمة استئناف . وكالة .

المبدأ القانوني :

حتى كانت محكمة الدرجة الاولى قد عرضت في اسباب حكمها بنذب خير في البدوي للخلاف الذي قام بين الطرفين حول تكليف

النزاع الا بعد التحقق من أن الحارس العام لم يمارس حقه في اقرار هذا الاتفاق طبقا للمادة الثانية عشرة من الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ وهو ما لم تتوافر عناصره في اوراق الدعوى فانه يصح أن يكون مع النقض الإحالة ..

وحيث انه وقد قضت هذه المحكمة في الطعن ٣٤٧ سنة ٣٤ ق بنقض الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من الزام المطعون ضده بأن يدفع ١٥٠٠٠ ج لكل من المطعون ضدهما ، فان ذلك يستتبع نقض هذا الحكم في شقه الذي قضى بفوائده ما حكم به لكل منهما .

( الطعن ٣٢٧ و ٣٤٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعوضية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلزل ومحمد صادق الرشيدى وابراهيم علام وعثمان زكريا )

٣٩٨

١٩٦٨ مايو ٢٩

احوال شخصية : مسائل المصريين للمسلمين . مسائل المصريين غير للمسلمين . ردة . طلاق .

المبدأ القانوني :

ردة الرجل فرقه بغير طلاق « فسخ » في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد فرقة بطلاق ، وهي بالاجماع تحصل بنفس الردة فتثبت في الحال وتقع بغير قضاء القاضي سواء اكانت الزوجة مسلمة أم كتيابة ، فان كانت الردة بعد الدخول فللزوجة المهر والنفقة الى وقوع الفرقة ونفقة العدة ما دامت فيها .

المحكمة :

وحيث ان « ردة الرجل فرقة بغير طلاق ( فسخ ) ، في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد فرقة بطلاق ، وهي بالاجماع تحصل بنفس الردة وتثبت في الحال وتقع بغير قضاء القاضي سواء اكانت الزوجة مسلمة أم كتيابة فان كانت الردة بعد الدخول فللزوجة المهر والنفقة الى وقوع الفرقة ونفقة العدة ما دامت فيها ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجري في قضائه على أن ردة الزوج من الاسلام تبطل

المدعين بوصفه وكيلًا الأمر الذي تنتهي معه المحكمة إلى أن العلاقة بينهما كانت علاقة موكل بوكيل، ولما كان الطاعن لم يطعن بالاستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن انقضت أكثر من تسعة ١٩٦٢ وهو ١٩٦٢/٧/١٤ وحاز هذا ستين يومًا على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ اتخذه قوة الأمر المفضي فانه ما كان لمحكمة الاستئناف بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة في الاستئناف الذي رفع إليها عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤ في موضوع الدعوى لأن هذا الاستئناف لم يكن من شأنه أن يطرح عليها ما تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦١ من قضاء قطعي في شأن بديف العلاقة القانونية بين الطرفين لأن هذا القضاء كان قد أصبح نهائيًا وحازًا لقوة الأمر المفضي قبل رفع هذا الاستئناف بل كان يتعين على محكمته الاستئناف أن تنقيد بهذا القضاء بغير حاجة إلى إيراد أسباب لتأييده ومن ثم يكون ما اشتمل عليه حكمها المطعون فيه من أسباب خاصة بتكثيف العلاقة القانونية بين الطرفين من قبيل الأسباب الثالفة وبالتالي يكون انقضى عليها بالحط في القانون والقصور - على فرض صحته - غير منتج - غير منتج ولهذا فإن النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

المحكمة :

وحيث أن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين مما جاء بمذكرات المطعون ضدها المودعة بالملف الابتدائي رقم ٢١، ٢٤، ٢٨ أنهم سلموا فيها بأن الطاعن كان يدير أطيانها الكائنة بطنيتج بموجب التوكيل الرسمي المقدم منه رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٤٨ توثيق الإسكندرية وانحصر دفاعهما في أن هذه الوكالة كانت تبرعية كما سلم الحاضر عنهما أمام الجير في محضر أعماله المؤرخ ١٩٦١/٥/٢٠ بأن الطاعن كان وكيلًا عنهما وقرر أنه عزل من الوكالة عن أطيان طنيتج منذ سنة ١٩٥٥ وقدم الطاعن للمحكمة الابتدائية التوكيل الرسمي رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٤٨ الذي أشار إليه المطعون ضدهما وأقر بأنه كان يقول الطاعن سلطة إدارة أطيانها الكائنة بإزماء طنيتج . لا أن ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بعدم استحقاق الطاعن للاجر الذي طالب به في دعواه القرعية على أنه لم يقدم ما يدل على أن له صلة بالأرض المملوكة لطنيطون ضدهما بناحية طنيتج أو أنه كان يقوم بإدارتها نيابة عنهما أو يحصل إيجارها في السنوات التي يطالب بإجرتها فانه يكون قد خالف الثالث

العلاقة القانونية التي كانت تربطهما، وقطعت بأنها علاقة وكالة ولم يطعن الطاعن بالاستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن انقضت ميعاد الاستئناف وحاز هذا القضاء قوة الأمر المفضي، فانه ليس لمحكمة الاستئناف بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة في الاستئناف الذي رفع إليها عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى . لأن هذا الاستئناف لا يطرح عليها ما تضمنه الحكم الصادر بتعين الجير من قضاء قطعي في شأن تكثيف العلاقة القانونية بين الطرفين . بعد أن أصبح هذا القضاء نهائيًا وحازًا لقوة الأمر المفضي قبل رفع هذا الاستئناف ويتعين لذلك على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا القضاء بغير حاجة إلى إيراد أسباب لتأييده . فإذا اشتمل حكمها المطعون فيه على أسباب خاصة بتكثيف العلاقة القانونية بين الطرفين فان هذه الأسباب تكون من قبيل الأسباب الثالفة وبالتالي يكون انقضى عليها بالحط في القانون والقصور - على فرض صحته - غير منتج .

وحيث أن محكمة الدرجة الأولى عرضت في أسباب حكمها الصادر في ٢٤ من أبريل ١٩٦١ للخلاف الذي قام بين الطرفين حول تكثيف العلاقة القانونية التي كانت تربطهما وقطعت المحكمة بأنها علاقة وكالة وذلك بقولها : « وحيث أنه يتعين على المحكمة بادية ذي بده أن تحدد العلاقة بين طرفي الخصومة وهل هي علاقة وكالة أو علاقة عمل فإن الثابت من أوراق الدعوى وظروفها أنها علاقة موكل بوكيل الأمر المستفاد من اعتراف المدعي عليه ( الطاعن ) بمحضر جلسة ١٩٥٩/٤/١٣ وهو بمثابة إقرار قضائي يلزمه بالإضافة إلى ما رددته في هذا الشأن في مذكرته .» دوسيه من أنه كان يقوم بإدارة أطيانها بناحية دبو عوام بطنيتج وأن أساس مطالبة بالدعوى القرعية هو أجر الوكالة عن إدارة الأطيان عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٥ بالإضافة إلى تقديمه سند الوكالة الرسمي المحرر بكتيب توثيق الإسكندرية رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٤٨ والمؤرخ في ١٩٤٨/٨/٢٥ وتقدمه كشوف الحساب عن أعمال ادارته في تأجير الأطيان مسفار المزارعين وقيامه بالشراء نيابة عن

عن التمسك بالجزء من الورقة الذي اقتصر عليه الادعاء بالتزوير فإن المحكمة اذا قضت بانفسه اجراءات الادعاء بالتزوير تكون قد التزمت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ولم تحالفها اذ يكفي للحكم بها، اجراءات الادعاء بالتزوير في حالة اقتصاره على جزء من الورقة دون اجزائها الاخرى أن ينزل المدعي عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تناوله الادعاء مع بقائه متمسكا بباقي اجزاء الورقة التي لم يدع بتزويرها ما دامت الورقة مما تقبل التجزئة .

٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق من عبارات ورقة الضد الى ان حقيق المصدع بيع وفاء ، وكان لا يجوز لمشتريه ان تنقض ، هو ثابت بهذه الورقة الا بالسلب اكتسابي ، وكانت المستندات التي قدمت ، تحوى هذا التليل ، فانه لا يكون بها ان نعى على حكم بالقصود لعدم تعرضه للفران واقرار السهود التي استندت اليها في اثبات ان البيع بات وليس وفائيا ما دام الالبسات بالقران وشهادة السهود غير جائز لها .

الحكمة :

وحيث ٠٠ انه لا تناقض بين قضاء الحكم المطعون فيه بصحة الورقة المتضمنة عقد البيع ، وبين قضائه باعتبار الاقرار المحرر في ذات تاريخ العقد المذكور ورقة ضد نه اذ ان قضاء الاول وان كان يتضمن ان طرفي العقد قصدا الى ان يحرقه في صيغة بيع ، الا ان ذلك لا ينفي انه عقد ظاهر صوري يستمر عقدا حقيقيا محررا بين الطرفين هو ورقة الضد ، بل ان هذا هو انشان دافعا في الصورية اذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا مكتوبا بعقد ظاهر ٠٠

وحيث ان ٠٠ المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اوجبت على مدعي التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الادعاء بالتزوير الذي يحرق في قلم الكتاب والا كان التقرير باطلا . ولما كان بين من تقرير الطعن بالتزوير المحرر في ١١ من ديسمبر ١٩٦٠ بقلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية أن الطاعنة مدعية التزوير حددت في هذا التقرير مواضع التزوير

بالاوراق وعاره بذلك قصور يطله وقد حجه ذلك عن بحث النزاع الذي تار بين الطرفين حول ما اذا كانت الوكالة تبرعية او انها باجر وينعين لذلك نقضه .

( الطعن ٣٦٤ سنة ٣٤ رثاسه وعضويه السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدي والسيد عبد المنعم الصراف وسليم راشد ابو زيد ومحمد سيد احمد حماد )

٤٠٠

٣٠ مايو ١٩٦٨

- ١ - حكم : تسبيب : عيب : تناقض : صورية : عقد ظاهر : ورقة ضد .
- ب - تزوير : مواضع : تحديدها : ادعاء : بطلان .
- مرافعات م ٢٨١ .
- ج - التجزئة : انها اجراءات التزوير بالنسبة لجزء من الورقة : مرافعات م ٢٨٩ .
- د - بيع : بيع وفاء : اثبات : مدني م ٤٦٥ .

المبادئ القانونية :

١ - لانتناقض بين قضاء الحكم بصحة الورقة المتضمنة عقد البيع ، وبين قضائه باعتبار الاقرار المحرر في ذات تاريخ العقد المذكور ورقة ضد له ، اذ ان قضائه الاول وان كان يتضمن ان طرفي العقد قصدا ان يحرقه في صيغة بيع ، الا ان ذلك لا ينفي انه عقد ظاهر صوري يستمر عقدا حقيقيا محررا بين الطرفين هو ورقة الضد .

٢ - ان المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اوجبت على مدعي التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الادعاء بالتزوير الذي يحرق في قلم الكتاب والا كان التقرير باطلا ، والمولود عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير . ولا يجوز لمدعي التزوير ان يقيد في مذكرة شواهد التزوير او في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى للتزوير غير التي حددها في ذلك التقرير ، لان ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب .

٣ - متى كان المدعي عليه بالتزوير قد نزل

منها مكتوب ويجوز محاجاتها به ما دام عليه توقيعها ومن ثم يكون أنعى بهذا السبب في جميع ما تضمنه على غير أساس ..

وحيث أن .. ادعاء الطاعنة بالتزوير لم يتناول سوى العبارات التي نزل المدعى عليه بالتزوير ( المطعون ضده ) عن التمسك بها ومتى كان المدعى عليه بالتزوير قد نزل عن التمسك بالجزء من الورقة الذي اقتصر عليه الادعاء بالتزوير فإن المحكمة اذ قضت بأنهاء اجراءات الادعاء بالتزوير تكون قد انتزعت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ولم تخالفها اذ يكفي للحكم بأنهاء اجراءات الادعاء بالتزوير في حالة اقتصره على جزء من الورقة دون اجزائها الاخرى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تناوله الادعاء مع بقائه متمسكا بباقي اجزاء الورقة التي لم يدع بتزويرها ما دامت الورقة مما تقبل التجربة ..

وحيث انه لما كانت الطاعنة قد اقرت أمام محكمة الموضوع بصحة توقيعها على ورقة اضد المؤرخة في ذات تاريخ العقد وكانت العبارات الواردة في هذه الورقة والتي لم يتنازلها الادعاء بالتزوير صريحة في أن حقيقة العقد بيع وفائي وليس بيعا باتا اذ تضمنت هذه العبارات النص على « حق البائع في سداد الثمن انقضى نص عليه في عقد البيع وقدره ٥٦٠ ج للمشتري ( الطاعنة ) في مدى أربعين شهرا من أول مايو ١٩٦٠ مع كافة المصروفات وأنه في حالة عدم سداذه هذا المبلغ يصير العقد عقدا نهائيا باتا وليس له الحق في الرجوع فيه » فانه كان بحسب محكمة الموضوع لاعتبار العقد باطلا طبقا للمادة ٤٦٥ من القانون المدني ورفض دعوى الطاعنة بطلب صحته ونفاذه ما قررت في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من « أن المحكمة ترى من نصوص ورقة الضد - بعد حذف العبارات الاخيرة منها والتي قرر المدعى عليه بالتزوير عدم تمسكه بها - أن حقيقة العقد موضوع الدعوى بيع وفائي وقد حرر عقد البيع وشرط الوفاء والاسترداد في تاريخ واحد وبو انه تم تدوين كل منهما في ورقة مستقلة - ومتى كان هذا الذي قررت محكمة الموضوع كافيا لحمل قضائنا برفض دعوى الطاعنة فان ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه خاصا باستنادنا الى اقوال محدد العقد وأحد شهود مجلسه في الشكوى الادارية في التذليل على أن حقيقة العقد رهن وليس

في الورقة المدعى بتزويرها بأنها في العبارات الواردة في نهاية الاقراء والتي نصها « واذا أراد دفع الحسمائة وستون جنيتها وكافة المصروفات قبل الميلاد المحدد فاني أوافق على تحرير عقد بيع متى له وذلك بعد دفع المبلغ المذكور وجميع المصروفات في أي وقت يشاء » وقالت الطاعنة ان هذه العبارات قد اضيفت الى العبارات التي كانت مدونة أصلا والتي كانت تنتهي بكلمة « المقررة » ثم قطعت كل شك في بيان قصدتها من الادعاء بالتزوير بقولها في ختام التقرير ما نصه « واقصد من ذلك أن السطرين الآخرين بعد كلمة المقررة الاصلية قد اضيفت لمصلحه المطعون ضده » - لما كان ذلك فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يخالف الثابت في هذا التقرير فيما ذهب اليه من أن الطاعنة قصرت طعنها بالتزوير على العبارات الواردة في مدين السطرين ولا عبرة بما تقونه اطاعنه من انها ذكرت في مذكره شواهد التزوير بان الاقراء المدعى بتزويره قد دس عليها ونها طلبت في ختام هذه المدركة الحكم برد وبطلان هذا الاقراء دون تخصيص جزء منه ولا يتمسكها في دفاعها امام محكمة الاستئناف بأن طعنها بالتزوير تناول الاقراء بأكملها ، لا عبرة بقولها هذا او ذاك لان المول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ولا يجوز للمدعى التزوير ان يصيب في مذكره شواهد التزوير او في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى لتزوير غير التي حددتها في ذلك التقرير لان ذلك منه يحون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه انعمون وهو طريق التقرير به في فلم اكتتاب واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى بحق الى ان ادعاء الطاعنة بالتزوير كان مقصورا على العبارات سالفة الذكر والتي نزل المطعون ضده المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بها فان الورقة تعتبر صحيحة فيما عدا هذه العبارات وحجة على الطاعنة لانها بوقوع عليها بتوقيع اقرت بصحته - ومن ثم فلم يكن الحكم المطعون فيه بحاجة الى التذليل على سحة ورقة الضد باقوال الطاعنة في محضر الاحوال ٤٦ قسم المشية ، على أنه لا خطأ في اعتماده على هذه الاقوال كدليل على صحة الورقة لان قول الطاعنة في محضر الاحوال المذكور بان المقصود بتحرير ورقة الضد هو اعطاء فرصة للبائع نظرا للعلاقة الطيبة التي تربطهما في استرداد المقار اذا شاء في بحر مدة معينة وان كان لا يعتبر اقراء قضائيا بوجود ورقة الضد الا أنه يعتبر بمثابة اقراء

## المبدأ القانوني :

إذا كان النزاع في دعوى سابقة قد دار بين الطرفين (البطيركية وجمعية دينية) حول أيهما أحق بإدارة الكنيسة المتنازع عليها وانتهى الحكم فيها إلى تمكين الجمعية من إدارة الكنيسة هاتيا وإداريا وكانت الدعوى الحولية قد رفعت بطلب تثبيت ملكية البطيركية للأرض الباقية بعد بناء الكنيسة فإن المدعين تكونان مختلفتين موضوعا ولا يكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية في الدعوى الثانية ولا محل للقول بأن ما قرره حكم النقض الصادر في الدعوى الأولى من حق الجمعية في تملك الكنيسة التي أنشأتها وتامت بالانفاق عليها يعتبر فصلا في مسألة كلية ولا يجوز بالتالي قوة الأمر القضي التي لا يجوز مخالفتها ذلك أن بحث حق الجمعية في تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها في ذلك لم يكن مطروحا على المحكمة في النزاع السابق الذي كان مقصورا على حق الإدارة وحده ومن ثم يكون ما ورد في حكم النقض السابق خاصا بحق الجمعية في تملك الكنيسة من الأسباب التي لا تنصل من بموجب حكمها القاضي بتمكين الجمعية من إدارة الكنيسة لأن المحكمة لم تكن بحاجة إلى هذه الأسباب للفصل في النزاع الذي كان مطروحا عليها في الدعوى السابقة ومن ثم فلا تكون لهذه الأسباب قوة الأمر القضي .

## المحكمة :

وحيث ٠٠ أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف لسنة ٦٩ ق أنه نفى عن الدعوى أنها دعوى تملك وما يفرغ عنه من حق التعامل والتصرف بغير قيد أو شرط شأن كل مالك في ملكه وقرر أن النزاع بين الطرفين فيها يدور حول أيهما أحق بالإدارة وصرح بأنه يقصر بحثه على هذا النطاق الضيق . وقد استعرض في سبيل ذلك مراحل بناء الكنيسة وإدارتها في المدة السابقة على رفع الدعوى وأبان ماهل البطيركية من الحقوق طبقا لقانون التنظيمات المصادرة في سنة ١٨٣٩ وما تلاه من الأوامر التالية وانتهى من كل ذلك إلى تمكين الجمعية من إدارة

بيما يكون تزييدا من الحكم لم يكن هو بحاجة إليه لتسبيب قضائه ويستقيم الحكم بدونه ويأتالي يكون غير منتج الخمي على ما عار هذه الأسباب الزائدة من أخطاء ٠٠

وحيث أن هذا النفي كسابقه غير منتج لوروده على ما تزايد فيه الحكم المعلوم فيه ذلك أن الحكم لم يكن بحاجة إلى بحث مقدار المبالغ التي تسلمها المعلوم ضده من الطاعة لأن ورقة الضد التي استند إليها والمتضمنة في عباراتها التي لم يطمع عليها بالتزوير شرط استرداد المبالغ للمبيع ٠٠ تفنيه عن هذا البحث وتكنفي وحدها لأقامة قضائه برفض الدعوى لأن هذه الورقة تعتبر حجة على الطاعة لتوقيها عليها ومادامت العبارات المتضمنة هذا الشرط لم يتناولها الادعاء بالتزوير فإنه لا يجوز للطاعة أن تنقض الثابت فيها بغير دليل كتابي وإذا كانت الإيصالات التي قسمتها ليس فيها ما ينقض شرط الاسترداد آنف الذكر فإن البحث في حقيقة الثمن الذي قبضه المبيع بموجب هذه الإيصالات يكون عديم الجدوى في الدعوى التي كانت مطروحة على المحكمة والذي انحصر النزاع فيها حول صحة أو بطلان عقد البيع ولم تتناول الدعوى استرداد المشتري المبالغ المدفوعة من الثمن ٠٠

وحيث ٠٠ أنه وقد انتهى الحكم المعلوم فيه بحق إلى أن عبارات ورقة الضد التي لم يتناولها الادعاء بالتزوير والموقع عليها بأعضاء الطاعة معترف به منها - هذه العبارات صريحة في أن حقيقة العقد بيع وفاء وكان لا يجوز للطاعة أن تنقض ما هو ثابت بهذه الورقة إلا بالدليل الكتابي وكانت المستندات التي قسمتها لا تحوي هذا الدليل - على ما انتهى إليه الحكم المعلوم فيه - فإنه إذ لم يعرض للقرائن التي ساقتها الطاعة لاثبات أن البيع بات وليس وفايا أو لا قوال الشهود التي استندت إليها في اثبات ذلك لا يكون مشوبا بالتقصير ما دام الإثبات بالقرائن وشهادة الشهود غير جائز للطاعة .

( الطعن ٤٢٧ سنة ٣٤ ق بالهيئة السابقة )

٤٠١

٣٠ مايو ١٩٦٨

حكم : حجية امر قضى • قوة الأمر القضي • نقض • دعوى • ق تلخيصات إقبال أولادوكس ١٩٦٣ • كنيسة • ملكيتها •

وهو البطريك « المستفاد من هذا الذي ذكره الحكم أنه استخلص من عدم وجود كيان للجمعية الطاعنة وقت انقوع على العقد ومن عبارات العقد نفسه أن عضوي المجنة الذين وقعا عليه بصفتها مشترين إنما كانا يملكان البطريك وأن أثر العقد قد انصرف إليه بوصفه الرئيس الديني لطائفة الاقباط الارثوذكس التي انقضت الكنيسة من مالها وهو استخلاص موضوعي سائح تؤدي إليه عبارات العقد وظروف توقيعه وإذا كان ذلك وكان هذا الأساس كافياً وحده لإقامة الحكم فإن خطأ فيما استلزم إليه تزايداً من أن الكنائس تعتبر وقفاً بمجرد انشائها وأن مقتضى الترخيص الصادر بأشياء الكنيسة هو ثبوت ملكيتها للطائفة المثلثة في شخص البطريك . هذا الخطأ لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم لأنه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة ومن ثم فإن النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون غير منتج .

وحيث أن ٠٠ إشارة الحكم الابتدائي إلى قرار وزارة الشؤون الاجتماعية الصادر في أول مايو ١٩٥٩ إنما كانت في معرض تلخيصه لمراحل النزاع بين الجمعية الطاعنة والبطريكية المطعون ضدها سواء في القضاء الوطني أو في القضاء الإداري ولم يتخذ الحكم من هذا القرار سنداً لقضائه في الدعوى وإنما قام قضاءه بصفة أساسية - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - على ما استخلصه استخلاصاً سائفاً من انصراف أثر العقد إلى البطريكية ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله ٠٠

وحيث ٠٠ أنه يبين من مطالبة الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه لم يتوهم أن قطعة الأرض موضوع النزاع هي التي أقيمت عليها الكنيسة الحالية بل أنه في تلخيصه لمراحل النزاع أبان أن الأرض موضوع الدعوى هي تلك التي كان مقاماً عليها الكنيسة القديمة التي هُدمت وإذا كان الحكم الابتدائي قد تعرض للملكية الأرض جميعاً فذلك لأن الطاعنة بنت دفاعها على أساس ملكيتها للأرض جميعاً ولأنه استخلص من عقد الشراء أن الأرض كلها مملوكة للبطريكية . وإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت بطلب تثبيت ملكية البطريكية للأرض البالغة مساحتها ٧٩٦١٥ متراً مربعاً فإن ما ذكرته محكمة الاستئناف من « أن الحكم المستأنف قضى بتثبيت ملكية الأرض الموضحة

الكنيسة حالياً وإدارياً ، لما كان ذلك وكانت الدعوى الحالية قد رفعت بطلب تثبيت ملكية البطريكية للأرض الباقية بعد بناء الكنيسة والمشتراة بأعقد المؤرخ ١٩ من فبراير ١٩٤١ فإن المدعين تكتفون بمختلفين موضوعاً ولا تكون للحكم السابق حجية في الدعوى الحالية . لا كان ذلك وكان لا محل لما ذهبت إليه الجمعية الطاعنة من أن ما مرره حكم النقض السابق من حقه في تملك الكنيسة التي أنشأتها وقامت بالاتفاق عليها من الأموال التي جمعتها من الشعب اقباطي يعتبر فضلاً نهائياً في مسأله كلية ويحوز بانتالي قوة الامر المقضي التي لا تجوز مخالفتها ذلك أن بحث حق الجمعية في تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها في ذلك لم يكن مطروحاً على المحكمة في النزاع السابق انتهى كتاب مفصلاً على حق الادارة وحده ومن ثم يكون ما ورد في حكم النقض السابق خاصاً بحق الجمعية في تملك الكنيسة من ادسباب التي لا تنصل بسقوط حدها اعاضى يتسكن اجمعيه من اداره اكنيسه لان المحل لم تكن بحاجة الى هذه الاسباب للعصل في اسراع الذي ان مطروحا عليها في ادعوى السببه ومن ثم فلا دعوى لهده ادسباب قوة الامر المقضي .

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد ذكر في أسبابه ٠ أنه يبين بوضوح أنه يوم وقع المشتريان بصفتها متدينين من لجنة الكنيسة لم يكن هناك جمعية تعرف باسم جمعية ٠٠ وأن الامر لا يعود أن أفراد الطائفة اقباطية رأوا انشاء كنيسة في حى طوسون بشبرا وفاموا بجمع التبرعات على هذه الكنيسة من أفراد الشعب دون تفریق بين أفراد حى طوسون أو أى حى آخر وأقرت لجنة الكنيسة بذلك صراحة في عقد الشراء فتكون الكنيسة القائمة ليست حيساً على فئة معينة أو جماعة مخصوصة بضمها حى من البلد ٠٠ وحيث أنه يتضح أن المشتريين اللذين مثلاً لجنة الكنيسة لم يكن لهما صفة التمثيل إلا بعد أن وافق كبير روحاني القبط الانبا يوانس بكتابه الذي حرص المفوضان بالتوقيع على عقد انشاءه على ذكر ذلك التفويض وتاريخه ورقمه وأن عقد البيع المقدم من المدعين يفيد أن الأرض المشتراة ومساحتها ١٦٨٨ متراً مربعاً هي لإقامة الكنيسة وأن أموالها من الشعب اقباطي الارثوذكسي وأن ملكيتها استقرت وثبتت لمن يمثل ذلك الشعب طبقاً لشروط إقامة الكنائس

تزيد لا يؤثر في صحة إجراءات التشفعة  
ما دامت قد وجهت الى البائع الحقيقي والمشتري  
وعن العقار المبيع بأكمله .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى  
الى ان اختصاص المطعون ضدها الاخير في  
دعوى التشفعة لم يكن لازماً لانها ليست بائعة  
للعقار المشفوع فيه وان طالبي التشفعة قد لجأ  
الى اختصاصها على سبيل الاحتياط ، فان بطلان  
اعلانها بصحيفة الدعوى لا يؤثر في صحة  
إجراءات التشفعة ، ومن ثم يكون الدفع بهذا  
البطلان غير جوهري لانعدام أساسه القانوني ،  
وبالتالي فلا يبطل الحكم اغفاله الرد عليه .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التسامة في  
تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم اليها وفي  
الموازنة بينها ، وتزجيج ما نطعن اليه منها  
واطراح ما عداه ، فإذا أخذ الحكم بالشهادة  
الرسمية المقدمة من طالبي التشفعة فان ذلك  
يعتبر اطراحاً ضمئياً منه للشهادة النافضة  
لها والمقدمة الطعن .

#### الحكمة :

وحيث ان .. الحكم المطعون فيه رد على  
ما أثاره الطاعن في هذا التصدد بقوله : ان  
ما استخلصه الحكم المسانف وانتهى فيه الى  
عدم قبول دعوى التشفعة لا أساس له من  
الواقع ، ذلك ان المستأنفين لم يشفعوا في جزء  
من العقار المشفوع فيه ، وإنما شفعوا كما هو  
ثابت في صحيفة دعواهما في كل العقار  
المبيع واودعا كامل الشئ على نعمة صاحب الحق  
فيه . ومن ثم فان الدعوى وقد رفعت على  
البائع والمشتري فيكون ادخال المستأنف  
عليهما الثانية والرابعة فيها إنما لجأ اليه  
المستأنفان على سببيل الاحتياط بوصف ان  
الثلاثة كانوا الملاك للمعار المشفوع فيه ولا  
يسفاد منه التبعيض في طلب التشفعة ، وهذا  
الذي قرره الحكم المشفوع فيه واقام عليه  
قضاء في هذا الخصوص لا يشوبه عيب مما  
يسند اليه الطاعن ذلك أنه ما دام اعلان  
ارغبة في الاخذ بالتشفعة قد وجه الى البائع  
( المطعون ضده الرابع ) والى المشتري  
( الطاعن ) وأن دعوى التشفعة قد رفعت عليهما  
وقد تضمن كل من اعلان الرغبة وصحيفة  
الدعوى طلب التشفيع ( المطعون ضدهما )

بصحيفة الدعوى وهي ٧٦٦١٥ متراً مربعاً  
دون باقي الارض المشتراة وليس بصحيح  
ما جاء في هذا الاستئناف من ان الحكم  
المستأنف قضى بتثبيت الملكية للأرض المشتراة  
جميعها ومساحتها كما يبين من العقد المسجل  
سالف الذكر ١٨٦٦ متراً مربعاً - . وليس في  
هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ما يفيد ان  
محكمة الاستئناف قد فهمت أن موضوع  
الدعوى هو ملكية الأرض المقامة عليها الكنيسة

.. وأنه وان كان صحيحاً أنه نصت في  
البند الخامس من عقد البيع على أن الأرض  
المبيعة مخصصة لبناء كنيسة وما يتصل بها  
من المرفوعات الخيرية وأن الحكم الابتدائي  
المؤيد بالحكم المطعون فيه عندما نقل عن هذا  
البند أغفل ذكر العبارة الأخيرة الا أن هذا  
الاغفال لم يكن له أي أثر على قضائه الذي بني  
على أن شراء الأرض جميعها كان لحساب  
انطوريكية ولم يكن لحساب الجمعية الطاعنة .  
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( الطعن ١٢٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستأنفين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة  
والدكتور محمد حائل مريدي وسليم راشد ابو زيد ومحمد  
صافي البشبيشي ومحمد سيد احمد حماد )

#### ٤٠٢

٣٠ مايو ١٩٦٨

١ - ب - شفعة : طلبها ، تبعية الصلقة . حكم ؛  
تسبب : عيب .

ج - محكمة موضوع : سلطة تقدير دليل ؛ مستند .  
المبادئ القانونية :

١ - ما دام اعلان الرغبة في الاخذ بالتشفعة  
قد وجه الى البائع والى المشتري ورفعت دعوى  
التشفعة عليهما ، وقد تضمن كل من اعلان  
الرغبة وصحيفة الدعوى طلب التشفيعين اخذ  
العقار المبيع جميعه بالتشفعة كما اودعا كل  
الثن الوداد في عقد البيع في الميعاد القانوني ،  
فان إجراءات التشفعة تكون قد تمت وفقاً  
للقانون ولا يكون ثمة تبعض للصلقة المبيعة .  
ولا ينال من ذلك كون اعلان الرغبة وصحيفة  
الدعوى قد شملت الى جانب اسم المشتري  
واسم البائع اسمى شريكي البائع على تشييع  
اللذين باعا في حصتهما فيه بعقد عرفي ،  
لان اضافة اسميهما في ائداد الرغبة وفي  
صحيفة الدعوى وان كان غير لازم ، الا أنه

في دعوى الشفعة لم يكن لازماً لانها ليست بائنة للعقار المشفوع فيه وأن طالبي الشفعة قد لجأ إلى اختصاصها على سبيل الاحتياط فانه بفرض وقوع البطلان المدعى به في إعلانها بصحيفة المدعى فإن هذا البطلان لا يؤثر في صحة اجراءات الشفعة ومن ثم يكون الدفع بهذا البطلان غير جوهري الاخيرين ومن بينهم القانوني وبالتالي فلا يبطل الحكم قصوره في الرد عليه ، والنعمي مردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان اعلان المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين ومن بينهم البائع لتسليم صورة الاعلان إلى شخص واحد رغم تعسدهم مسألتهم بقوله « وحيث ان المستأنفين ( طالبي الشفعة ) تقدموا بشهادة رسمية من مشايخ الناحية تبين أن المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين يقفون بمسكن واحد بشارع ٢٦ يوليو ببنتسبون وقد أثبت المحضر في بياناته انتقاله للمحل المراد الاعلان فيه وتسليم الاعلان لشخص يقيم مع المعلن انهم وقع هذا الشخص على ورقة الاعلان بما يفيد استلامه الصور مما يؤيد الشهادة المقننة من المستأنفين ومن ثم يكون الدفع ببطلان الاعلان في غير محله ، ومعاد ذلك أن محكمة الاستئناف قد اعتمدت في رفض الدفع على البيانات التي أثبتتها المحضر في ورقة الاعلان وعلى الشهادة الرسمية التي قدمها طالبا الشفعة المطعون ضدها الاولان والتي تؤيد صحة تلك البيانات - ولما كان لحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم اليها وفي الموارد بينها وترجيح ما تضمنت اية منها وإطراح ما عداه ودن أخذ الحكم بأشهادة الرسمية المقننة من طالبي الشفعة يعتبر اطراحاً ضمنيًا منه لشهادة المناقضة لها والمتممة من اطاعان فان ما يثيره اطاعان في هذا الشق من النعمي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق المحكمة في تقدير الأدلة والموازنة بينها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ..

وحيث .. انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتمد في قضائه بصورة الثمن المسمى في عقد البيع على أقوال الشاهد الاول من شهود طالبي الشفعة بل انه ذكر صراحة أن هذا الشاهد شهد بأنه لا يعرف حقيقة الثمن، وإنما اعتمد الحكم على أقوال الشاهدين الآخرين وهما .. زوجا المطعون ضدهما الثلاثة والخامسة اللذين شهدا بأن حقيقة الثمن هو ١٥٠ ج. وأنهما علمتا بالتعاقد وبهمن المبيع

الاولين ) أخذ اعقار المبيع جميعه بالشفعة كما أودعا كل الثمن الوارد في عقد البيع في الميعاد اعقابى من اجراءات اشفعه نصوص ود تمت وفقاً للقانون ولا يكون هناك ثمة تبعض للشفعة المبيعة ولا ينال من ذلك كون اعلان الرغبة وصحيفة الدعوى قد شملت إلى جانب اسم المشتري واسم البائع اسمى المطعون ضدهما الثالثة والخامسة اثنتين كانتا شريكتين على الشروع للبائع المطعون ضده الرابع في ملكية اعقار المبيع وباعتاً إليه حصتهما الشائعة فيه بعقد عرقى لأن اضافة اسميهما في ائذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى وإن كان غير لازم إلا أنه يزيد لا يؤثر في صحة اجراءات الشفعة مادامت قد وجهت إلى البائع الحقيقي والمشتري وعن اعقار المبيع بأكمله ، ومن ثم يكون النعمي بهذا السبب على غير أساس ..

وحيث ان .. الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لا قوال شهود أطرفين ونقل عن تقرير الجير أن المنزل المشفوع به غير قابل للقسمة ولا يحوى أى مظاهر تدل على أية محاولة لهذه القسمة وإن المطعون ضدهما الاولين قدما انكشاف الرسيه نتيته لحصول تكليف المنزل المشفوع به باسميهما مناصفة بينهما دون شريك لهما فيه مما خلص منه الحكم إلى عدم حصول اقصه المدعى بها من الطاعن بعد ذلك فال الحكم انه مع التسليم بوجود شركه اخرين لمطعون ضدهما الاربع في المنزل المسعوق به من منه اشره على اششروع لا يحوز بينهما وبين صلب اشفعه ولو لم يشترط مع باقى اسرود من الملك ..

ولما كان يبين ما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يفرق حق الطعون ضدهما في طلب اشفعه بوصفهما يملكان على اششروع في المنزل المشفوع به الا بعد ان في حصول اقصه المدعى بها من الطاعن فانه لا يكون فيما قرره في هذا الخصوص قصور أو خطأ في اعانوا لما عن المستندات التي يدعى إنطاعن بأنه قد قنمها إلى محكمة الموضوع وأنها تثبت قسمة المنزل المشفوع به فانه اذا كان لم يبين ماهية هذه المستندات وما لها من دلالة على حصول القسمة فان نعيه على الحكم لعدم أخذه بها أو عدم رده عليها يكون نعيًا مجهلاً وعارياً عن الدليل ..

وحيث .. انه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن اختصاص المطعون ضدهما الاثنية



الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة من القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة التي تقضي بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافا قيمة الدعوى وبجعل لأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة قابلية للاستئناف دائما مهما تكن قيمة الدعوى ، ولا شأن لهذه المادة بميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وهما الأحكام الصادرة برفض المدعى بعدم الاختصاص ولا تزدى هذه المادة إلى استئناف هذه الأحكام الأخرى من التساعده الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

#### الحكمة :

وحيث أن ٠٠ الثابت أن محكمة الدرجة الأولى قضت في ٢١ من مايو ١٩٦٠ برفض المدعى المبدى من الطاعنين بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وقبل الفصل في موضوعها بنصب خير لاداء المهمة المبنية بمنطوق هذا الحكم . وبعد أن قدم الحبيب تقريره قضت تلك المحكمة في ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٣ في موضوع الدعوى بأن الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده ٨٠٤ ج و ٦٠٢ م والفوائد . فاستأنف الطاعنتان هذين الحكمين في ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ - ولما كان نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات صريحا في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان الحكم الذي يصدر برفض المدعى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة فإنه لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

لما كان ذلك فإنه ما كان يجوز للطاعنتين أن يطعنوا استقلا على الحكم الصادر ضدهما برفض المدعى المبدى منهما بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قبلما يفصل في موضوعها . واذا تربصا حتى صدر الحكم ضدهما في موضوع الدعوى فاستأنفا الحكمين معا في الميعاد المحدد لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع فإنهما يكونان قد توخيا صحيح حكم القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حقهما في استئناف الحكم الاول

من نفس المشتري والبائع واثبت الحكم أن الطاعن لم يستشهد أحدا في التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية بشأن الثمن وأن الجائر عنه أثبت في هذا التحقيق تنازله عن شهوده . لما كان ذلك وكان من حق المحكمة أن تعتمد في إثبات صورية الثمن الوارد في عقد البيع سبب الشفعة على أقوال من تطعن اليهم من الشهود وكان الحكم المطعون فيه خلافا لما يزعمه الطاعن في سبب الطعن لم يركن أبدا في تقدير الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع إلى ضريبة الموائد المربوطة على العقار المبيع وكان الثمن الذي يذكره البائع في الإنذار الموجه منه إلى الشفيع لا يعتبر حجة على الأخير وهذا أن يثبت صوريته بسكافة الطرق فإن النقص بهذا السبب في بعضه جدل موضوعي وفي البعض الآخر لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( الطعن ٤٣٠ سنة ٣٤ رتبة ومضوية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد سالف هريدي والسيد عبد التيمم الصراف وسليم راشد ابو زيد ومحمد صدقي الشيباني )

٤٠٣

٣٠ مايو ١٩٦٨

حكم : جاز استئنافه . طعن . استئناف . اختصاص .  
مرامعات م م ٣٧٨ و ٤٠١ .

#### المبدأ القانوني :

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كله أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، الحكم الذي يصدر برفض المدعى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى . ولا يقر من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٠١ من قانون المرافعات من أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما كانت قيمة الدعوى ، لأن هذا النص الخاص بتصايب الاستئناف وقد قصد به استثناء الأحكام

محكمة الاستئناف بعد أن اعتبرت العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضده منفسخاً بقوة القانون لاستحالة تنفيذ التزام البائع (الطاعن) بنقل الملكية إلى المشتري ورتب على ذلك عدم أحقية البائع في مطالبة المشتري بدفع الثمن ثم عادت المحكمة عند بحثها طلب ريع الاطيان المبيعة وطلب التعويض المتفق عليه في العقد واعتبرت هذا العقد قائماً ورتبت على ذلك حق البائع في حبس الثمن واعتبار طلب الريع سابقاً لآوانه لأن مجال بحثه إنما يكون عند فسخ العقد فإن هذا من الحكم تناقض تماشى به أسبابه إذ لا يعرف منها ما إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقد منفسخاً أو أنه قائم ومنتج لآثاره وإذا كانت نتيجة الفصل في الطلبات التي قضى فيها الحكم المطعون فيه تختلف في حالة انفساخ العقد عنها في حالة قيامه فإن الحكم يكون بما وقع فيه من تناقض على هذا النحو يعجز محكمة النقض عن مباشرة سلطتها في التحقق من مدى صحة تطبيق القانون ويعتبر لذلك نقضه .

#### المحكمة :

وحيث ان ٠٠ الحكم المطعون فيه جاء به قوله : « وحيث انه بخلص من الوقائع المتقدمة أن البائع ( الطاعن ) قد استحال عليه تنفيذ التزامه التعاقدى بنقل ملكية الاطيان المبيعة الى المشتري ( المطعون ضده ) بسبب انتقال ملكيتها الى الدولة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولما كان التزام المشتري بدفع الثمن يقابله التزام البائع بنقل الملكية الذي استحال عليه تنفيذه فإن العقد ينفسخ طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني ولا يصبح هناك سند لمطالبة المشتري بدفع الثمن الا اذا كانت الدولة التي آلت اليها ملكية الارض قد حلت محل البائع في عقد البيع وهو ما لم يحصل » وجاء بالحكم في موضع آخر قوله : « وحيث انه بالنسبة للريع المدعى به فترى المحكمة أن مجال بحثه إنما يكون عند طلب فسخ العقد وتصفية الموقف بين الطرفين على أساس ما تقضى به المادة ١٦٠ من القانون المدني » كما جاء به في موضع ثالث قوله : « وحيث انه بالنسبة للشرط الجزائي المنصوص عليه في البند الرابع من العقد فإن المحكمة ترى خلافاً لما ذهب اليه الحكم المستأنف أنه لا مبرر لالزامه

المصدر شديداً برفض الدفع بعدم الاختصاص لعدم استئنافهما له على استقلال ، قد خالف القساؤون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص - ولا محل لاستناده الى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات فيما نصت عليه في فقرتها الثانية من أن الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، لأن هذا النص خاص بنصاب الاستئناف وقد قصد به استثناء الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة من القاعدة المقررة في الفقرة الاولى من هذه المادة والتي تقضى بأن جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع اندعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى وجعل الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة قابلة للاستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى، ولا شأن لهذه المادة ببيعاد استئناف الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ومنها الاحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الاختصاص ، ولا تؤدي هذه المادة الى استثناء هذه الاحكام الاخيرة من القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات - وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في موضوع الدعوى هو قضاء مترتب على كون الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد أصبح نهائياً بعد أن قضى بسقوط الحق في استئنافه - وكان قضاء الحكم المطعون فيه بهذا السقوط قد تقضى على ما سلف بيانه فإنه يترتب على ذلك نقض قضاائه في موضوع الدعوى أيضاً .

وحيث انه يعتين لذلك نقض الحكم المطعون فيه برمته دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

( الطعن ٤٣٦ سنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد عبد اللطيف الصراف وسليمان راشد ابو زينة ومحمد صدقي البشيرى ومحمد سميح احمد حماد )

ع.ع

٣٠ مايو ١٩٦٨

حكم : تسبيب : عيب : تناقض - بيع ق ١٥٠ سنة ١٩٦٤ مدني م ١٥٩ .

المبدأ القانوني :

إذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن

واعتبرت هذا العقد قائماً ورتبت على ذلك حق البائع في حبس الثمن واعتبار طلب الربيع سابقاً لأوانه لأن مجال بحثه إنما يكون عند فسخ العقد وهذا من الحكم تناقض نتج عنه أسبابه إذ لا يعرف منها ما إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقد منفسخاً أو أنه قائم ومنتهج لأناره وإذا كانت نتيجة الفصل في الطلبات التي قضى فيها الحكم المطعون فيه تختلف في حالة انفساخ العقد عنها في حالة قيامه فإن الحكم يكون بما وقع فيه من تناقض على النحو السالف بيانه قد أعجز محكمة النقض عن مباشرة سلطتها في التحقق من مدى صحة تطبيقه للقانون ويتمين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن \*

( الطعن ٤٧٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدي وسليم راشد ابو زيد ومحمد سعدني البشبيشي ومحمد سيد احمد حماد )

به لأن المشتري قرر في مذكرته أن قيمة الدين المستحق للبنك العقاري على الأرض موضوع التعاقد تتجاوز الثمن المحدد بالعقد وأن من حقه في هذه الحالة حبس الثمن حتى يتم تطهير العين وهي واقعة لم يجزها ممثل البائع وسلم في مذكرته أن الأرض طرحت للبيع بالمزاد العلني لاستيفاء هذا الدين وتوى المحكمة أن ما ذهب إليه المشتري في هذا الصدد ينفق وحكم القانون ٠٠ وأن حق حبس الثمن يصبح قائماً من وقت أن ينكشف للمشتري وجود ديون غير تلك التي نص عليها في العقد \* وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف بعد أن اعتبرت العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضده منفسخاً بقوة القانون لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري ورتب على ذلك عدم أحقية البائع في مطالبة المشتري بدفع الثمن فإن المحكمة عادت عند بحثها طلب ريع الاطيان المبيعة وطلب التعويض المتفق عليه في العقد



# قضاء المحكمة الإدارية العليا

٤٠٥

٢٩ ديسمبر ١٩٦٨

قضاء إداري : مجلس دولة ؛ اختصاص ؛ توزيعه بين  
محاكم المجلس • محكمة قضاء إداري ؛ دعوى إحالتها  
لمحكمة إدارية ؛ حكم بعدم جواز نظرهما لسبق الفصل فيها.  
فرا ديس جمهورية بلقانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ في ١٦٥  
لسنة ١٩٥٥ م ١٣ في ٥٥ لسنة ١٩٥٩ • موقف داخل  
الهيئة • فئة عالية .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن والمطعون فسدده موظفين  
داخليين في الهيئة ، وقد أصبحت من الفئة العالية  
قبل رفع الدعوى ، وكانت الدرجة موضوع  
المنازعة قد نقلت قبل رفع الدعوى إلى الكادر  
العالي ، فإن طلب إلغاء القرار المطعون فيه يعتبر  
من اختصاص محكمة القضاء الإداري .

المحكمة :

بين من أوراق الطعن أن هيئة مفوضي الدولة  
كانت قد طعنت في الحكم الصادر بجلسته  
٦ من ديسمبر ١٩٦٢ من المحكمة الإدارية  
لوزارة الشؤون الاجتماعية في الدعوى رقم  
٢٧٢ لسنة ٥ قضائية وانقضى « بعدم جواز  
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » وانزعت المدعى  
بالصورفات أمام المحكمة الإدارية العليا وقد  
قيد هذا الطعن بجدول المحكمة تحت رقم ١٨٥  
لسنة ٩ القضائية ، حيث فصلت فيه بحكمها  
الصادر بجلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ ،  
الذي قضى « بقبول الطعن شكلا وباختصاص  
محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى ، وأمرت  
بإحالتها إليها للفصل فيها » ، وأسست  
قضائها على أن المادة ١٣ فقرة أولى من كل من  
القانونين ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على  
أن تختص المحاكم الإدارية « بالفصل في طلبات  
إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود  
( ثالثا ) و ( رابعا ) و ( خامسا ) من المادة ٨

عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخليين في الهيئة  
من الفئة العالية » • وتنص المادة ١٤ من كل  
من القانونين المذكورين على أن « تختص محكمة  
القضاء الإداري بالفصل في كل الطلبات  
والمنازعات المنصوص عليها في المواد ٨ ، ٩ ،  
١٠ ، ١١ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية » •  
ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى من  
الموظفين الداخليين في الهيئة ، وأنه أصبح منذ  
أول يولييه سنة ١٩٥٧ ، أي قبل إقامة الدعوى ،  
من الفئة العالية ، وأن المطعون في ترقيته من  
الموظفين الداخليين في الهيئة ، وأنه قد أصبح  
هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية ،  
وكانت الدرجة موضوع المنازعة قد نقلت منذ  
التاريخ المذكور ، أيضا إلى الكادر العالي ، فإن  
طلب إلغاء القرار المطعون فيه يعتبر بنظر هيئة  
متعلقة بموظفين داخليين في الهيئة بالفئة العالية ،  
وعلى مقتضى ما تقدم فإن محكمة القضاء الإداري  
تكون هي المختصة بنظر الدعوى ، وهذا ما هو  
صحيح أيضا بالتطبيق لحكم المادة الأولى من  
قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٤٤ لسنة  
١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في  
الجمهورية العربية المتحدة ، وهي التي نصت  
على اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل في  
طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في  
البنود ( ثالثا ) و ( رابعا ) و ( خامسا ) من  
المادة ٨ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدا ما  
يتعلق منها بالعاملين المدنيين بالدولة من  
الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يعادلها •

( الطعن ٩٩٥ سنة ٨ في ثلاثة وعشوية السادة  
المستشارين مصطفى كامل اسماعيل نائب رئيس مجلس  
الدولة ومحمد مختار العزبي وسليمان محمود حاد ومحمد  
فهمي طاهر وإبراهيم خليل الغريبي )

٤٠٦

٢٩ ديسمبر ١٩٦٨

١ - تعيين : موقف • خدمة • إنهاؤها • إعادة إليها •  
قرار إداري ؛ محله •

بمكافأة عند عدم وجود درجة خالية وذلك كله تحت الاختيار مدة خمس سنوات . ومفهوم هذا أن القانون لم يتضمن أثراً رجعياً لإعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بقصلهم كان لم تكن ، بل أنه قد راعى في ذلك أنها قرارات صحيحة متفقة مع أحكام القانون ومنتجة لجميع آثارها التي لم يمح أي منها . ومن ثم فليس بصحيح تبكييف القرارات الصادرة بإعادة تعيين هؤلاء الموظفين بأنها سحب للقرارات الصادرة بقصلهم من الخدمة ، لحدوج هذا على قصد التشاوع من جهة ، ولتعارضه مع أوضاع السحب وآثاره من جهة أخرى .

ولما كان الأصل عند إعادة الموظف المقصول إلى الخدمة ألا تحسب مدة الفصل في أقدمية الدرجة ، إلا أن المشرع - رعاية منه لحالة هؤلاء الموظفين لاعتبارات خاصة - أجاز حساب هذه المدة في أقدميتهم ، وبهذه المثابة فإنها لاتعدو أن تكون مجرد مدة اعتبارية الأساس فيها ألا تترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الحسلة الفعلية ، ومن ثم لا ينسحب أثرها على الماضي إلى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون ، وعلى ذلك فإن الموظف المقصول عند إعادة إلى الخدمة لا يسوئ له التوسل بأقدميته الاعتبارية للطعن في قرارات إدارية سابقة ، وقمت ضمنية في حينها وتناولت غيره خلال مدة انسلآته عن الوظيفة ، ولا سيما وأنه لم يطعن في قرار فصله من الخدمة ولم يحصل على حكم نهائي بالفائه وغنى عن البيان أنه ليس ثمة تلازم بين إباحة الرجعية في خصوص حساب مدة الخدمة السابقة على الفصل بالاعتداد بالأقدمية التي كان عليها الموظف قبل انتهاء خدمته ، وبين انفاذ أثر ذلك من حيث إباحة الطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل الفصل بالقانون الذي أجاز إعادة الموظف المحكوم عليه من محكمة الشعب إلى الخدمة .

( الطعن ٦٢٨ سنة ٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين مصطفى كامل اسماعيل نائب رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار العزبي واصلح على البحراوي ومحمد فهمي طاهر وإبراهيم خليل التبريني )

٤٠٧

١١ يناير ١٩٦٩

١ - عقد اداري : تنفيذ : امتداد : غرامة تلغي .  
ببب خارج عن إعادة التلقاض ؟

ب - الغنية : مدة فصل : حسابها : مدة اعتبارية ق ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ م م .

### المبادئ القانونية :

١ - قرار إعادة موظف إلى وظيفته التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب ، أو إلى أي وظيفة أخرى ، ليس سسحباً لقرار فصله من الخدمة .

٢ - مدة الفصل - تحسب وفقاً للمادة الثانية من القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، على أنها مدة اعتبارية لا تترتب عليها ذات الآثار القانونية التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ، فلا ينسحب أثرها على الماضي إلى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون .

### المحكمة :

ان القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الثانية منه على أنه : « يجوز أن يعاد الموظف العمومي إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب ، أو إلى أي وظيفة أخرى ماثلة أو غير ماثلة ، اذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة ، أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين :

( ١ ) ان يقدم طلباً بذلك إلى الجهة التي كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوماً من صدور هذا القانون .

( ب ) ان يوضع في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي أقدميته فيها ، كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه بمكافأة ، ولا يجوز الطعن في قرار إعادة الموظف . كما ينص في مادته الثالثة على أن يكون الموظف تحت الاختيار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إعادة إلى الخدمة ، ويجوز فصله خلالها لاسباب تتعلق بالأمن . ويؤخذ مما تقدم أن المشرع - وغية منه في الفساح مجال العمل - لم يصدر ضدهم أحكام من محكمة الشعب ، أجاز للجهة الإدارية أن تعيد تعيينهم في وظائفهم السابقة ذاتها ، وهي التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم ، أو إلى أي وظيفة أخرى ماثلة أو غير ماثلة ، على أن يكون ذلك بناء على طلبهم في الميعاد الذي حدده لا تلقائياً ، وأن يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها بأقدميتهم فيها قبل فصلهم ، أو أن يعينوا

يسرى على البضائع التي لم يسدد عنها الرسم الجمركي المشار إليه حتى تاريخ العمل به في أول يولييه ١٩٦٠ .

( الطعن ١٥٧ سنة ١١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين المذكور محمود سعد الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعادل زحاري وعبد الستار عبد الهادي آدم ومحمد طاهر عبد الحيد ومحمد صلاح الدين السيد،

ب - احصاء جمركي : رسمه : زيادته : جهة ادارة : نعملها الزيادة : ق ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ . نظرية فصل الامم .

ج - رسم جمركي : رسم احصاء جمركي : زيادته : سريان الزيادة على بضائع استوردت قبل الزيادة .

### المبادئ القانونية :

١ - اذا كانت الشركة على استعداد لتنفيذ التزامها بتوريد السيارات قبل الميعاد المحدد بالقدس ، لولا أن حال بينهما وبين التنفيذ اسباب اجنبية خارجة عن ارادتها ، مردها الى الحكومة التي اصدرت قرارا بوقف الافراج عن هذه السيارات ، وعلى اثر اخطار الهيئة بذلك كتبت الى مراقبة الاستيراد للموافقة على اعفاء الهيئة من التعليمات الصادرة من وزارة الاقتصاد وظل الامر معلقا حتى تمت الموافقة على الافراج عن السيارات فقامت الشركة بتسليمها فوراً الى الهيئة التي قبلتها وقبلت علوها في التأخير ، فرفعت غرامة التأخير بعد توقيعها ، واستست الرفع على عدم مسئوليتها عن التأخير لحذوث نتيجة اسباب خارجة عن ارادتها . فان الهيئة بامهالها الشركة بعد انتهاء المدة المحددة للتوريد تكون قد اعتبرت العقد قائماً وأنه قد امتد حتى الميعاد الذي تم فيه التوريد فعلا .

٢ - ان صدور القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ خلال فترة الامتداد هذه ، يترتب عليه أن تتحمل الهيئة ، دون الشركة ، بقيمة الزيادة في رسم الاحصاء الجمركي المقررة بموجب هذا القانون دون حاجة الى الخوض في نظرية فصل الامم ، لان هذه النظرية انما يلجأ اليها في حالة طلب التعويض عن امر غير متوقع وقت ابرام العقد ولكن الثابت أن المتعاقدين قد توقعوا ، عند ابرام العقد ، زيادة الرسوم الجمركية والضرائب واجود النقل أو نقصانها ووضعها نص البند الثالث عشر من الشروط العامة ليحكم هذه الحالة .

٣ - لا وجه لعلم سريان زيادة الرسم الاحصائي الجمركي التي فرضت بالقانون ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ على السيارات موضوع النزاع بمقولة ان واقعة استيرادها تمت قبل العمل بهذا القانون ، لان الثابت من هذا القانون أنه

## ٤٠٨

١١ يناير ١٩٦٩

١ - قضاء اداري : مجلس دولة : اختصاص : شهر عدلي : ق ١١٤ لسنة ١٩٦٩ م ٢٥ . قاضي امور وقتيه ( ١ ) ( ٢ ) طعن بالالاف .  
ب - قرار اداري : عمل اداني : ( ٢ ) .

### المبادئ القانونية :

١ - الاصل في قبول الطعن بالالاف امام القضاء الاداري الا يوجد طعن مقابل ومباشر ينص القانون على اختصاص جهة قضائية اخرى به ، بشرط ان تتوافر للطاقن امامها ما يبا فيها الالاف وضماناته وبشرط الا تكون هذه الجهة قضاء لالاف لا يجد فيه صاحب الشأن مؤثلاً حصيناً تمضي لديه اوجه دفاعه ويلاحظ أن بعض هذه الشروط التي يتوقف عليها عدم قبول الدعوى (٢) امام قضاء الالاف غير متوافر في طريق الطعن الذي رسمته المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ذلك أن الطريق الذي رسمه القانون المذكور فضلاً عن كونه طريقاً غير مباشر ، كما تذهب الى ذلك مذكرته الايضاح - فانه قد يستغل على التعرض اذا امتنع أمين مكتب الشهر عن اجابته الى ما كوّجته عليه المادة ٣٥ سائلة الذكر ، وهو فوق ذلك لا يكفل حماية حقوق المتنازعين بصورة ناجعة لان الجهة التي تحسم

( ١ ) راجع في حكم المحكمة الادارية العليا في القضية ١٢٠ لسنة ١١ ق بجلسة ٢٤ من فبراير ١٩٦٨ المنشور بمجموعة السنة الثالثة عشرة - الجزء الثاني ص ٥٦٤ رقم ( ٧٦ ) .

( ٢ ) ورد البندان ( ١ : ب ) في حكم محكمة القضاء الاداري المطعون فيه : وقد ايدته المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد لما ورد به من اسباب .

( ٣ ) ايدت المحكمة العليا حكم محكمة القضاء الاداري فيما قضت به من رفض الدعوى بعدم اختصاص - ويلاحظ ان حيثيات حكم محكمة القضاء الاداري في هذا الخصوص استعملت عبارات ( قبول الطعن ) ( وعدم قبول الدعوى ) بدلا من اصطلاح ( عدم اختصاص ) .

صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفني » . ونصت المادة الثانية على أن : « تتولى كل محافظة الاشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وادارتها وتنظيم استغلالها طبقاً لاحكام اتقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ انشئاًسار إليها ، وتؤول إليها إيراداتها اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ » .

وبغاد النصوص المتقدمة أنه اعتباراً من أول يولية ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الادارية صاحبة الاختصاص الاسيل بالنسبة الى الاشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة الى منح تراخيص الاستغلال ابتداءً أو في الموافقة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص ، أو بالنسبة الى غير ذلك من الشئون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر ، وتدارس هذا الاختصاص بواسطة أجهزة تها وإداراتها ، أما اختصاص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح مقصوراً على التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى انحصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تدير عليها المحافظات والأشراف عليها والتفتيش على أعمالها في شأن المحاجر دون أن يمتد هذا الاختصاص الى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة الى المحافظات ، سواء للترخيص باستغلال المحاجر ابتداءً أو بالاستبدال .

٢ - أن المادة ٣٠ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر تنص على ما يأتي « في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ ابتداء العقد أو تجديده أن يستبدل بالمحجر محجراً آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشروط المنصوص عليها في العقد وللمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال » . ونصت المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير الصناعة ٦٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يجوز للمصلحة

الخلاف القائم حول لزوم البيانات أو عدم لزومها لا يجري تضادها في مواجهة الخصوم . ولا تمحص وسائل دفاعهم بل تصدر قرارها الولائي على وجه السرعة وفي غير محضرهم ويكون قرارها غير قابل للطعن » .

٢ - أن محل العمل المادى الذى لا يختص به القضاء الادارى يكون دائماً واقعة مادية واجراء مثبتاً لها ، دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة ، الا ما كان منها وليسد ارادة الشرع مباشرة ، لا ارادة جهة الادارة . أما امتناع مأمورية الشهر العقارى عن التأشير على محضر المدعية بقبوله للشهر قبل محضر المدعى عليه الثانى صاحب الاسبقية اللاحقة على اسبقية محضر المدعية ، فإنه يحدث أثراً قانونياً مخالفاً لاحكام قانون الشهر العقارى بما تضاربه المدعية اذ امتنع عليها شهر البيع وانتقال ملكية العقار المبيع إليها الى آخر وما يترتب على هذا الامتناع من أضرار قد تلحق بها بسبب ذلك .

( الملن ٢٤٠ سنة ١٣ ق بالهيئة السابقة )

٤٠٩

١١ يناير ١٩٦٩

- ١ - مناج ومحاجر : استغلال ؟ ترخيص . عقد ادارى ق ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . وزارة تجارة وصناعة . وزارة صناعة ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات ٣٨ لسنة ١٩٦٢ .
- ب - عقد ادارى : استغلال محاجر . طلب استبدال محجر : موافقة ق ٦٩ لسنة ١٩٥٩ ق ٧٩ .

المبادئ القانونية :

١ - يبين من مراجعة القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، أن المادة الرابعة منه الواردة في الباب الاول الخاص بالاحكام التمهيدية تنص على ما يأتي : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لاحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ودقائبتها ، وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها أما بنفسها مباشرة » . وما أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة فى هذا القانون » . وقد آل هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها ، واستمر الحال على ذلك الى أن عمل بقانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ ، وطبقاً لاحكامه



يختص القضاء الإداري بنظر الدعوى • واذ ذهب الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا الغاؤه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى •

٢ - أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد قد نصت على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم الاختصاص أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ويجوز لها عندئذ أن تحكم بقراءة عشرة جنهات ، وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها • وإعمالا لهذه المادة يتعين القضاء بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة لنظرها مع إبقاء انفصل في المصروفات •

( الطعن ٢٠٨ سنة ١٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور محمود سمع الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعادل زخاري وعبد الجبار آدم ومحاماه عبد الحميد ومحمد صلاح السيد )

٤١١

١٨ يناير ١٩٦٩

بختصاص : قضاء إداري • مجلس دولة • عمل مادي ؛ قرار إداري • ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ • عقار • نزاع ملكية للمنفعة العامة • استيلاء مبان • قرار بإزالتها • خسف تنظيم • قرار رئيس مجلس تنفيذي ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ •

البداية القانونية :

القرار الصادر بإزالة باقي المباني المملوكة للمدعى ، وإحارجه عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع ، بالخالفه قرار رئيس المجلس التنفيذي باعتبار إزالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع من أعمال المنفعة العامة ، وهي تشمل العقارات البارزة عن خط التنظيم ، دون إحارجه عنه ، هذا القرار ليس عملا تنفيذيا ، بل هو قرار إداري يختص القضاء الإداري بنظر اتلعن فيه •

المحكمة :

أنه عن الدفع المنار بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وبمناه أن القرار المطعون فيه لا يعدو أن يكون من قبيل الإجراءات التنفيذية المترتبة على صدور قرار السيد/ رئيس المجلس التنفيذي ٦٢٣

استبدال المحجر اذا وجدت المصلحة مبررات فنية وأسباب تعوق استمرار استغلال المحجر ••

• ويتضح من هذه النصوص أن المشرع لم يلزم الجهة الإدارية بالمواقفة على طلب الاستبدال بمجرد تقديمه من المستغل في الموايد التي حددها القانون ، وإنما أجاز لها ذلك اذا ما اتفصح لها أن هناك مبررات فنية تسوغ اجابة هذا الطلب ، ومن ضمنها قيام أسباب من شأنها تعويق استمرار استغلال المحجر •

( الطعن ٥٦٦ سنة ١١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور محمود سمع الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعبد السار عبد الباقي آدم ومحمد طاهر عبد الحميد ويوسف إبراهيم الشناوي ومحمد صلاح الدين السيد )

٤١٠

١٨ يناير ١٩٦٩

١ - اختصاص : قضاء إداري • مجلس دولة • عقد إداري • منازعة بشأنه •  
٢ - إحالة : دعوى إلى محكمة مختصة : اختصاص متعلق بالولاية • مرافعات م ١١٠ •

البداية القانونية :

١ - اذا كان ثمة عقد إداري بين الجامعة المدعية والمدعى عليه لاستغلال المصنف ، انتهى بتصفية المراكز القانونية التي ترتبت عليه • بعد اذ فسخت الجامعة العقد المذكور واستوفت حقوقها لدى المدعى عليه من مبلغ التأمين ، وتبقى له منه مبلغ عشرة جنهات على حسابه بالامانات ، وكان احتفاظها بالمقتولات المملوكة للمدعى عليه باعتبارها مجزؤا تحت يدها وحارسة على تلك المقتولات حتى يتم التفتيد عليها من جانب الحازرين ، فإن ذلك يقطع بأن حقوق المدعية المطالب بها لم تكن وليدة العقد الإداري السابق فسخته ، بل نتيجة اجراءات جعلت منها حارسة على المقتولات ، وحقوقها بهذه المثابة منتبة الصلة بالعقد الإداري ، ولا تنطوي المجادلة في شأنها على منازعة متفرقة عن عقد إداري : ذلك أن مطالبته لا تعتبر تعويضا مترتبا على عقد إداري لأن ما قامت به الجامعة من اجراءات بعد توقيع الحجز تحت يدها هو تصرف إداري مادي لا صلة له بالعقد الإداري ومن ثم لا

مجلس الدولة وعادل عز من زخاوي وعبد الستار عبد الجبار  
وبوسف الشناوي ومحمد صلاح السيد (

٤١٢

١٨ يناير ١٩٦٩

عامل : يومية دائم : فصل بغير طريق تاديبى : سو.  
سلوك : عدم تخايف قرار مجلس وزرا ٨ من مايو ١٩٦٢  
مكالمة ٠ ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعليمات  
وزارة مالية ٩ في اول يولية ١٩٦٢ منشور مالية ٩ لسنة  
١٩٦٤ ملف ٢٣٤ - ٢/٦ قرار رئيس الجمهورية ٢٣٤  
لسنة ١٩٦٠ .

### المادة القانونية :

لم يضع كادر العمال ولا قرار رئيس  
الجمهورية ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ نفعلا جديدا  
للفصل غير التاديبى ، مما يستتد منه بقا.  
سلطة وكيل الوزارة في فصل عمال اليومية  
بغير الطريق التاديبى .

### المحكمة :

ان النظام القانونى الذى وقعت فى ظله  
المنازعة المثارة يبيح لجهة الادارة ضمنا لحسن  
تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصلحة  
العامة ، فصل عامل اليومية الدائم متى أصبح  
غير صالح للمبقاء فى الخدمة وذلك بغير الطريق  
التاديبى . وفى ذلك تنص المادة ١٥ من  
تعليمات المالية رقم ٩ الصادرة فى اول يولية  
١٩٦٢ ومنشور المالية رقم ٩ لسنة ١٩٤٢  
ملف ٢٣٤ - ٢/٦ على فصل العامل لعدم  
اكفائه ولعدم الرضا عن عمله ، كما تقضى  
المادة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨  
من مايو ١٩٦٢ على الا يكون لعامل اليومية  
الدائم الحق فى أية مكافأة اذا فصل من الخدمة  
بسبب الاهمال أو سوء السلوك أو عدم الكفاءة  
ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التاديبية التى  
يكون خاضعا لها واذا ناطت المادة ٢٠ من قرار  
مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو ١٩٦٢  
بالسلطة التاديبية الاختصاص فى تقرير احقية  
عامل اليومية الدائم انذى يفصل بسبب غير  
تاديبى لاهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفايته  
فى المكافأة ، فان دلالة هذا النص أن السلطة  
الرئاسية لهذا العامل متشعبة فى رئيس  
الصلحة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال هي  
صاحبة الولاية فى فصل عامل اليومية الدائم  
بغير الطريق التاديبى دون السلطة التاديبية ،  
واذا كان كادر العمال وقرار رئيس الجمهورية

لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة المشار اليه ،  
ومن ثم فانه لا ينشئ مركزا قانونيا جديدا  
وبالتالى لا يرتفع الى مستوى القرارات الادارية  
التي يختص القضاء الادارى بطلب انهاها فان  
هذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه  
استهدف ازالة باقى محطة البنزين المملوكة  
للمدعى بالقطعة ٥٥٨ والخارجة عن خط التنظيم  
المعتد لتوسيع شارع الجيش بمدينة السويس ،  
واذ صدر القرار على هذا النحو فانه يكون قد  
خالف أحكام قرار السيد/ رئيس المجلس  
التنفيذى ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذى  
قضى فى مادته الاولى باعتبار ازالة العقارات  
البارزة عن خط التنظيم المعتد لتوسيع شارع  
الجيش بالسويس من أعمال المنفعة العامة ،  
ومفهوم هذا النص أن أعمال المنفعة العامة  
شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم  
المذكور دون تلك اخرجته عنه ، وهو الامر الذى  
أكله صريح المذكرة الايضاحية لهذا القرار  
حين اشارت الى أن محافظة السويس رأت  
توسيع شارع الجيش بإزالة العقارات المترتبة  
والبارزة عن خط التنظيم المعتد ، وقد استبان  
من رسم التنظيم المتمد بأقرار المنشور  
بالجريدة الرسمية رقم ٩٤ فى ٢٩ من نوفمبر  
١٩٦٢ أن خط التنظيم لم يشمل جميع انقطعة  
٥٥٨ المذكورة ، ومعنى كان الامر كذلك وكان  
قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من القطعة  
٥٥٨ الا الجزء البارز عن خط التنظيم فان الجهة  
الادارية اذا اصدرت القرار المطعون فيه باذخال  
الجزء المتبقى من هذه القطعة ضمن أعمال المنفعة  
العامة فانها تكون بذلك قد افصحت عن  
ارادتها الملزمة بقصد احدث مركز قانونى  
جديد لم يمسسه قرار تقرير المنفعة العامة  
بالتعديل ، ولا ينال من ذلك استناد الجهة  
الادارية الى أن مشروع نزح الملكية ( مشروع  
رقم ٣١١ بليات السويس ) قد تناول القطعة  
٥٥٨ بالكامل ، ذلك أن هذا المشروع وقد اعد  
تنفيذا لاحكام قرار رئيس المجلس التنفيذى  
٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ فانه ليس من شأنه أن  
يؤثر فى المركز القانونى للمدعى الذى يستمد  
من قرار تقرير المنفعة انعامه المذكور ، وبناء  
عليه فان القرار المطعون لا يعد مجرد اجراء  
تنفيذيا بل هو فى الحقيقة من الامر قرار ادارى  
تتوافر له مقوماته وخصائصه ويختص القضاء  
الادارى بنظر الطعن فيه ، ويكون الدفع المثار  
على غير سند من القانون حقيقا بالرفض .  
( الملن ٢٥٩ سنة ١٢ ق رقاسة وصحوية السادة  
المستشارين الدكتور محمود سمح الدين الشريف رئيس

وخدم دون العمال ، واذن فلا يبقى سوى أن تقرر الجهة التي يتبعها العمال وخدم ولاية فصلهم بغير الطريق التأديبي ، باعتبار أن هذا الفصل هو وجه من وجوه التصرف في التحقيق . ومقتضى ذلك أنه ليس بلامر لفصل العمال بغير الطريق التأديبي أن يتم هذا الفصل بأداة القرار الجمهوري ، وإنما يكفي فيه بالقرار الصادر من وكيل الوزارة وغنى عن البيان أن هذا القرار لا يستوجب نصحه إن يسبقه تحقيق والا عرض أمر العامل المقترح فصله على اللجنة الفنية المختصة .

( ر الطعن ٧٦٢ سنة ١١ ق رئاسة وعرضيه السادة المستشارين الدكتور محمود سعد الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعادل عزيز بخاري وعبد الستار عبد الباقي ومحمد صلاح الدين السيد )

## ٤١٣

١٩ يناير ١٩٦٦

ترقية : مؤلف : مؤهل دراسي • تقديره • شهادة تجارة متوسطة • شهادة كاتبة تعليم أولي • قواعد الصرف •

### المبدأ القانوني :

انه من المقرر أن تقدير الشهادات ومعادلاتها وتحديد مستواها العلمي هو من اختصاص السلطة الادارية التي تترخص فيها بلا معقب عليها لتعلقها بصميم اختصاصها وأعلم وجود قواعد معينة أو ضوابط محددة يمكن بمقتضاها مراجعة الادارة عند مخالفتها اياها ، ومن ثم فاذا كانت شهادة التجارة المتوسطة الحاصل عليها المطعون في ترقيتهم قد قدرت لها قواعد الاوصاف السبائية وتتماثل الدرجة الثامنة بمرتبة قدره سبعة جنيئات ونصف شهريا ، بينما قدرت تلك القواعد للشهادة الحاصل عليها المدعى وهي كفاءة التعليم الاولى الدرجة الثامنة بمرتبة قدره ستة جنيئات شهريا ، فانه لا جناح على الجهة الادارية اذا هي اعتربت - بما لها من سلطة تقديرية كما سبق القول - أن مؤهل المدعى أدنى في المستوى من مؤهل المطعون في ترقيتهم وأثرهم تبعاً لذلك ونتيجة له بالترقية دون المدعى وعليه يكون قرارها في هذا الشأن صحيحاً مطابقاً للقانون .

( ر الطعن ٤٢٧ سنة ٩ ق رئاسة وعرضيه السادة المستشارين مصطفى كامل اسماعيل نائب رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار الزوي وأحمد علي البحراوي وسليمان محمود جاد وأبراهيم الغريبي )

٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال أيومية المكممين قد خلا وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية للعمال سلطة فصل عامل أيومية تأديبياً ولم يفصلاً نظماً جديداً لفصاء غير التأديبي ، فان مؤدى ذلك استيفاء سلطة وكيل الوزارة في فصل عمال أيومية بغير الطريق التأديبي ولا يسوغ استعارة القواعد المنظمة للفصل غير التأديبي للموظفين المعاملين بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، والتي تتطلب صدور قرار جمهوري بذلك ، وتطبيقها في شأن عمال أيوميه ، وذلك لاستقلال كل من إدارتي وفقرها بقواعد قانونية خاصة ننظم أمر فصلهم بالطريق غير تأديبي يؤيد سداد هذا النظر أن المادة الخامسة عشر من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد نصت على أن يكون :تصرف في التحقيق بالمقياس الى اعمال من اختصاص الجهة التي يتبعونها • وقد اشارت المذكرة الايضاحية بهذا التعاون الى انه مما يتعلق بسلطات النيابة الادارية في التصرف في التحقيق ما نص عليه في المادة السادسة عشرة من القانون المشار اليه من مخويل المدير اعام النيابة الادارية اقتراح فصل الموظف بغير الطريق التأديبي اذا أسفر التحقيق عن وجود شبهات قوية تمس كرامه الوظيفه أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، ومؤدى ذلك بطريق الزوم ان اقتراح فصل العامل بغير الطريق التأديبي انما هو من قبيل التصرف في التحقيق ، فاذا لوحظ أن المادة الخامسة عشرة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص صراحة على أن يترك أمر الفصل للجهة التي يتبعها العامل ، ولم تتطلب استصدار قرار جمهوري بعصله بغير الطريق التأديبي ، فان مؤدى ذلك أن روح التشريع يجعل للسلطة الادارية التي يتبعها العامل اختصاصاً تشاركها فيه جهة أخرى بالتصرف في التحقيق واذا كانت المادة الخامسة عشر سالفة الذكر قد قضت بعدم سريان أحكام بعض مواد القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه الى العمال ، وليس من بينها المادة ١٦ ، فان ذلك لا يستفاد منه كما فهم الحكم المطعون فيه أن المشرع اراد انفاذ حكم المادة السادسة عشر على العمال، وأنه بذلك سوى بينهم وبين الموظفين من قبيل ايجاب فصلهم بغير الطريق ائاديبى بقرار من رئيس الجمهورية ، ذلك، أن صريح نص المادة ١٦ المذكورة ناطق بأنها لا تنطبق إلا على الموظفين



# قضاة المحاكم التكميلية

٤١٤

٦ فبراير ١٩٦٧

## محكمة القاهرة الابتدائية

حيازة : دعوى استردادها • دعوى حيازة : غير مدنى م  
١/٥٧٥ : حيازة : عقد ايجار • دعوى مفرض • دعوى وضع  
يد • مدنى م ٢/٩٥٨ •

### المبدأ القانوني :

ليس للمستأجر أن يلجأ الى دعوى استرداد  
الحيازة ، أو دعاوى الحيازة الأخرى تجسدها  
الوَجْر •

### الحكمة :

ومن حيث •• انه ليس للمستأجر ان يلجأ  
الى دعوى استرداد الحيازة أو دعاوى الحيازة  
الأخرى تجاه المؤجر ، فهذه الدعاوى إنما تعطى  
للمستأجر تجاه الغير إذا تعرض له لانتهاك  
المؤجر ذاته ، وإذا كان القسانون قد أجاز  
للمستأجر بنص القانون المادة ١/٥٧٥ منه رفع  
دعاوى الحيازة على الغير ، فلان له مصلحة  
شخصية مباشرة فى الذود عن الحيازة ضد  
المتعدى عليها ، اما دعوى المستأجر ضد المؤجر  
فلا يصح تأسيسها على الحيازة لانها إنما تستند  
الى عقد الإيجار المبرم بينهما ، ودعوى الحيازة  
هى تلك التى يركن رفعها الى مجرد الحيازة  
طالباً بحمايتها ، وقد أخذت محكمة النقض بهذا  
المبدأ فيما يتعلق بدعوى التعرض •• ذلك أن  
المشرع لم يقرر حماية الحيازة بدعاوى وضـع  
اليـد - بحسب الأصل - إلا اذا كانت حيازة  
قانونية يتوافر فيها العنصر المادى وهو  
السيطرة المادية على الشيء ، كما يتوافر فيها  
العنصر المعنوى وهو استعمال حق من الحقوق  
وظهوره بظهور صاحب الحق موضوع الحيازة ،  
فخرج بذلك أصحاب الحيازة المادية أو العرضية  
كالمستأجر ، والمودع لديه ، والمرتهن رهن عمارة

والخارس كاصل عزم - من نطاق هذه الحماية  
لان كلا من هؤلاء يعمل باسم غيره ولا تؤدى  
حيازته الى اكتساب الحقوق بالتقاوم المكسب •

وإذا كان المشرع قد أباح فى المادة ٥٧٥ من  
القانون المدنى للمستأجر رفع دعاوى اليد  
جميعاً ، وأباح للمستأجر وغيره من الحائزين  
حيازة مادية أو عرضية بالنيابة عن غيرهم ولا  
تتوافر فيها نية التملك ، رفع دعوى استرداد  
الحيازة فى المادة ٢/٩٥٨ مدنى ، فإن ما أباحه  
المشرع للمستأجر فى الحانة الأولى ليس الا  
استثناء من هذا الأصل العام أو تلك القاعدة  
العاملة وبشرط أن يكون توجيهها لغير المؤجر .  
( نقض ٢٣ من يناير ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٦ ) •

فإذا رفع المستأجر دعوى على المؤجر  
لتعرضه لحيازته ، فلا تكون دعوى حيازة لانها  
لا تستند الى الحيازة وإنما تستند الى عقد  
الإيجار الذى أبرم بينهما ( المرافعات للدكتور  
أحمد أبو الوفا طبعة خاصة سنة ١٩٥٩ ص  
٢٠٣ ) وما أباحه المشرع للمستأجر وغيره من  
الحائزين بالنيابة عن غيرهم فى الحالة الثانية  
لم يقصد حماية هذه الحيازة المادية لذاتها ،  
وإنما كان يهدف الى حماية الحيازة الأصلية التى  
بستند منها المستأجر وغيره من الحائزين  
العرضيين حيازته المادية ، اذ اقتضى فى تلك  
الحيازة الأصلية دليها على الملكية ، فهو لم  
يقرر حماية الحيازة المادية الا على أساس ان من  
ورائها حيازة قانونية ( المرجع السابق للدكتور  
أحمد أبو الوفا ص ٢١٠ هامش ١ ) وبديهي  
انه لتلك الحكمة التى يهدف اليها المشرع لا  
تتحقق الا اذا كان استعمال دعوى استرداد  
الحيازة من المستأجر ضد غير المؤجر ، حيث  
يكون لكل من المستأجر والحائز الأصل الحق  
فى رفع الدعوى ضد المعتدى لحماية الحيازة  
القانونية الأصلية •

ولما كان المؤجر هو صاحب الحيازة الأصلية  
الذى افترض المشرع أنه يجوز حيازة قانونية

ولا يصح أن يسلب منه هذا حكم لم يكن طرفاً منه ، وشتان ما بين هذا النظر ، وبين الأساس القانوني الذي يتعين التزامه عند الفصل في هذه الدعوى من حيث نوافر شروط دعوى استرداد الحيازة .

آ الفقيه ١٣٢٤ سنة ٩٦٦ مدني مساف رئيسه  
وعضوه السادة الأستاذ محمد عبد الرحمن رئيس  
المحكمة وماتر الزبي واحد سبلي العائنين (

## ٤١٥

٢٠ فبراير ١٩٦٧

### محكمة القاهرة الابتدائية

١ - شؤنة : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، انطباع .  
ب - امر اداء : صدوره من قاضي مختص .

#### المبادئ القانونية :

١ - المقصود بالمكان في قانون ايجار الاماكن كل حيز مغلق بحيث يكون حوزاً ، ويكفي فيه ان يكون مغلقاً ومغاطاً بسور ، وتكون شؤنة القطن أو غيرها من الشؤنة الأخرى من الاماكن المقصودة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - امر الاداء الصادر في منازعة ايجارية ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، تختص بصاذه المحكمة الابتدائية وحدها ، دون المحكمة الجزئية ، لذلك يجب الغاء امر اداء الصادر من قاضي غير مختص .  
المحكمة :

ومن حيث انه من المقرر طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون ايجار الاماكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له ، ان المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ترفع الى المحكمة الابتدائية المختصة - وحتى يكون النزاع ناشئاً عن تطبيق احكام هذا التشريع الاستثنائي ، يجب أن يكون الفصل فيه مستلزماً لتطبيق حكم من احكام التشريع الاستثنائي ، أم غير ناشئ عن تطبيق هذه الاحكام ، فمسألة أولية تسبق النزاع نفسه ، فلا تدخل فيه ، مما يترتب عليه ان النزاع في هذه المسألة الأولية لا يكون نزاعاً ناشئاً عن تطبيق احكام التشريع الاستثنائي : ذلك ان النزاع في هذه المسألة لا يدخل في المنازعات ايجارية وبناء على ذلك فالقصل في ان المحكمة المختصة بنظر النزاع لانه يدخل في المنازعات ايجارية أو غير مختصة بنظره لانه لا يدخل في

دالة على الملكية والتي حاصها بدعوى استرداد الحيازة التي يرفعها كل من المؤجر والمستأجر ، فلا يقبل من هذا الاجر الذي سلبت حيازته من قبل المؤجر ان يرفع هذه الدعوى ضد المؤجر ، لانها لم تشرع اصلاً الا لحمايته هو وحماية حيازته الاصلية ، ولم يكن الهدف الاصل من تقرير حق المستأجر في رفعها الا حماية الحيازة الاصلية للمؤجر لا الحيازة المادية التي للمستأجر ، ومن ثم فلا يصح تأسيس دعوى المستأجر في هذه الحالة على المؤجر ، لان الدعوى تستند حينئذ الى عقد الايجار الذي أبرم بينهما ، اما دعوى اعياره فهي تلك التي تستند رافعها الى مجرد اعياره صلباً بحيازتها . وقد قضى طفيفاً ما تقدم بان حيازة المستأجر للعين المؤجرة تعد حيازة للمؤجر واستمراراً لها واذا كان القانون المدني قد اجاز للمستأجر بنص المادة ١/٥٧٥ منه رفع دعوى الحيازة على الغير ، فلان له مصلحة شخصية مباشرة في النود عن الحيازة ضد المعتدي عليها ، فان دعواه قبل المؤجر لا يصح اقامتها على أساس الحيازة لانها انما تستند الى عقد الايجار المبرم بينهما ودعوى الحيازة هي تلك الدعوى التي يرتكن رافعها الى مجرد الحيازة طالبا حمايتها ، ومن ثم فمتى كان المستأجر قد أسس دعواه باسترداد الحيازة على قيام العلاقة ايجارية بينه وبين المؤجر فان دعواه لا تكون مقبولة ( استئناف بنى سوف المجموعة الرسمية ص ٦٢ عدد ١ ص ٣ ) .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فلا يجدي المستأنف نفعا اعتماده على الحكم الصادر لمصلحته بوقف تنفيذ حكم ابطرد عليه ، ذلك أنه فضلاً عن ان الاحكام المستعملة لا تؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى في أصل الحق ( نقض ١٦/١٦٢/١٩٢٢ طعن ٩٢ ص ٢ القضائية ) بل ان لمحكمة الموضوع أن تعدل أو تغير فيه كما انها الا تعتبره ( انقضاء المستعمل لحد له راتب طبعه رابعة سنة ١٩٦٠ ص ١٩٢ ، ١٩٢ ) فان الثابت من هذا الحكم أنه أسس قضائه على ما استشفه من ظاهر الأوراق من ان المستأنف يشغل الحجره موضوع الدعوى . وسواء اكان وضع اليد غصباً أم ايجاراً من المستأنف عليه ، فانه لا يسوغ لهذا الاخر أن يسلب حيازته لهذه الحجره الا باستصدار حكم ضده يقضي بذلك ، ولا يصح ان ينفلذ ضده حكم صدر ضد شخص آخر . فهو قد اقيم على ان المستأنف له حق ظاهر في وضع يده على العين المؤجرة ،

يتنازع فيها الطرفان بشأن المد الأقصى لها من المنازعات الإيجارية ومن المقرر أن دعاوى الاجرة التي تتعلق بالمد الأقصى الذي فرضه ذلك التشريع الاستثنائي لها تعتبر من المنازعات الإيجارية وهذا الاختصاص المقود للمحاكم الابتدائية بالمنازعات الإيجارية هو اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام فيجوز الدفع به في أي حالة عليها الدعوى - كما يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها - والمقصود بدعاوى الاجرة المشار إليها والتي تعتبر ضمن المنازعات الإيجارية هي تلك التي تتصل بالامان التي تخضع لاحكام هذا التشريع الاستثنائي ( راجع - اوسيط - للدكتور السنهوري جزء ١٦ ص ١٢١٧ - ١٢٣٥ - وفانون ايجار الامان للدكتور سليمان مرقص طبعة ٤ لسنة ١٩٦٤ ص ٥١٩ وما بعدها ) .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم - ولما كان الثابت من البند الاول من عقد الايجار المبرم بين الطرفين ان المكان المؤجر هو شونه بمستزكها ، وأن الثابت من البند الثاني منه التزام المؤجر ببناء غرفتين بالشونة على حسابه الخاص حسب الموصفات المذكورة وعمل حديقة صغيرة واجراء التوصيلات اللازمة تزويد الشونة بالمياه وبناء دورة مياه - وأن الاجرة المتفق عليها هي ١٨٠ ج.م سنوياً وأن الاستفادة من بنود العقد المذكورة ان عقد الايجار قد انصب على الشونة وبشنتلاتها ، وأن الأرض الغشاء لم تكن هي المعتبرة وحدها في ذلك العقد ، بل ان الاجرة قد اشتملت المكان كله بما يحتوي عليه من عناصر يتعلق بالارض والمباني وغيرها من المرافق المزودة بها هذه المباني ، وذلك لفرض تجارى هو استعمال هذا المكان في تخزين الغلال والاقطان والبضائع .

لما كان ذلك وكان المقصود بالمكان في قانون ايجار الامان كل حيز مغلق بحيث يكون حرزا وانه يكفي فيه أن يكون مغلقاً ومحاطاً بسور فتكون شونة القطن أو غيرها من الشون الأخرى من الامان المقصودة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ كما يقول التقرير الاول للجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب ( المرجعين السابقين ص ٩٠٦ - ٩٠٧ للدكتور السنهوري وص ٢٤ للدكتور سليمان مرقص ) وعلى ذلك تكون الشونة المؤجرة من الامان الخاضعة لاحكام ذلك التشريع الاستثنائي وتكون الدعاوى باعتبارها من دعاوى الاجرة التي

ومن حيث انه بالترتيب على ما تقدم يكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب حين قضت بجزء من الاجرة المطالب بها بناء على تسليم المدعى بها ، وأوقف نظر الدعوى بين الفصل في تحديد الاجرة انبثاقه من المحكمة المختصة، ذلك أن محل الاختذ بهذه القاعدة أن تكون الدعوى المطروحة على المحكمة تختص هي أصلاً بنظرها ، وأن فصلها في هذا النزاع يتوقف على مسألة أولية أخرى خارجة عن اختصاصها - اما اذا كان النزاع برتمه المروض على المحكمة هو من اختصاص محكمة أخرى ، فلا محل لوقف الدعوى في هذه الحالة ولا حسي القضاء بجزء مسلم به من الطلبات لانه يكون قضاء في نزاع خارج عن اختصاصها ومن ثم ترى هذه المحكمة القضاء بالغاء الحكم المستأنف في مجموعته ، وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث انه لما كان لا جدال في وجوب أن يكون القاضي الذي أصدر الامر بالاداء مختصاً بالفصل في النزاع نوعياً ، فإن صدور أمر الاداء المتطلب منه من قاضي محكمة عابدين الجزئية يكون أمراً صادراً من قاض غير مختص نوعياً بأصداره تأسيساً على أنه صادر في منازعة إيجارية ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الامان والمحكمة الابتدائية وحدها تكون هي صاحبة الاختصاص النوعي بأصداره ( نقض ١٤/٣/١٩٦٣ المجسوعة ص ١٤ ص ٢٩٤ ) ومن ثم يتعين ترتيباً على ذلك القضاء بالغاء أمر الاداء المتطلب منه بصدوره من قاض غير مختص بأصداره ، ولا يجوز للمحكمة حيثخذ ان تصدى لموضوع الدعوى أو ان يحيلها الى المحكمة التي تراها مختصة في هذه الحالة ، لان صدور الامر من قاضي مختص بأصداره شرط شكلي للصدور لا قاعدة من قواعد الاختصاص .

( القضية ٢٠٨٦ سنة ١٩٦٦ ص مصر بالهيئة السابقة )

٤١٦

٦ ديسمبر ١٩٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

مدعى : قيمتها : تقديره : مراجعات م ٣٩ - نصاب محكمة جزئية .

يسجل فانه يكون قد باع ملك غيره . ويكون يبيعه قابلاً للبطلان لصالحه المشتري . وينقلب هذا البيع صحيحاً باجازه المشتري أو المالك الحقيقي ، كما ينقلب كذلك بابلولة المبيع الى ملكية البائع بعد صدور العقد ، وفي هذه الحالة ينتقل الى المشتري محلاً بالحقوق التي رتبها البائع الحقيقي قبل أن ينتقل الى البائع . ( راجع الوسيط للدكتور السنهوري الجزء الرابع ص ٤٨٨ وما بعدها ص ٢٩٥ ، وشرح القانون المدني الجديد للدكتور المرحوم محمد كامل مرسى الجزء السادس طبعة ١٩٥٢ ص ٤٤٧ بند ٢٢٤ ) .

ومن اسباب بطلان التصرف القانوني ما نصت عليه المادتان ٨٢٣ ، ٨٢٤ مدني ويجري نص اولاهما على أنه : « (١) اذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يقضي بمنع التصرف في مال فلا يصح هذا الشرط الا اذا كان مبنياً على باع مشروع ومقصوداً على مدة معقولة » . (٢) ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للتصرف أو للتصرف له أو الغير (٣) والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه « أما المادة الثمانية فتتص على أنه : « اذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحاً طبقاً لاحكام المادة السابقة فكل تصرف مخالف له يقع باطلاً » .

وواضح من هذين النصين سالفى الذكر أن الاصل هو تحريم الشرط المانع من التصرف الا اذا تحقق شرطان : اولهما أن يكون مبنياً على باع مشروع ، والثاني أن يكون مقصوراً على مدة معقولة ، فاذا توافر هذان الشرطان فالشرط المانع من التصرف صحيح ، وإن خولف كان التصرف المخالف باطلاً ، والبطلان هنا بطلان مطلق ، ذلك لان التصرف الباطل في نفع التفتن المصرى هو التصرف الباطل بطلاناً مطلقاً ، أما اذا كان البطلان نسبياً فالقانون المصرى يعبر عنه بعبارة « قابل للبطلان » ، ونتيجة لهذا البطلان المطلق فانه يحق لكل ذي مصلحة التمسك به ولو كان هو المتصرف له ، ويجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ( م ١٤١ مدني ) .

على أنه يجب حتى يكون الشرط المانع في العقار نافذاً في حق الغير ، أى في حق شخص تصرف له من تلقى العين مثقلة بهذا الشرط ، يجب تسجيل هذا الشرط المانع ، ويقع عادة

## المبدأ القانوني :

اذا كانت الدعوى مقامة من الغير باستحقاقه للاموال المحجوزة ، كان التقدير باعتبار قيمة هذه الاموال ، لان الدعوى تكون في الواقع دعوى ملكية .

## الحكمة :

•• رجحت ان المادة ٣٩ مراقعات تنص في فقرتها الاخيرة على أنه اذا كانت الدعوى مقامة من الغير باستحقاقه للاموال المحجوزة ، كان التقدير باعتبار قيمة هذه الاموال • وذلك لان هذه الدعوى هي في الواقع دعوى ملكية ( أبو الوفاء صحيفة ٤٤٤ ) .

وحيث انه ترتيباً على ما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف لان قيمة الدعوى أمام المحكمة الجزئية التي يتحدد بها نصاب الاستئناف لا تتجاوز خمسين جنيهاً مما يجعل •• أول درجة انتهائياً •

( قضية ١٧٠٣ سنة ١٩٦٧ س مصر رئاسة وعُضوية السادة الاساتذة عبد الوهاب محمد مصطفى رئيس المحكمة ومحمد بدر المنياوى وسليمان ايوب العاضيق )

## ٤١٧

٢٨ ديسمبر ١٩٦٧

تصرف : منه • بطلانه • باع مشروع • مدة معقولة • مدني م م ٨٢٣ و ٨٢٤ •

## المبدأ القانوني :

الاصل تحريم الشرط المانع من التصرف ، الا اذا تحقق شرطان : اولهما أن يكون مبنياً على باع مشروع ، والثاني أن يكون مقصوراً على مدة معقولة • فاذا توافر الشرطان فالشرط المانع من التصرف صحيح • واذا خولف كان التصرف المخالف باطلاً ، والبطلان هنا مطلق

## الحكمة :

•• وحيث انه من المقرر فقها وقضاء أن من حق المشتري أن يقيم على البائع دعوى يطلب فيها تنفيذ التزامه ( التزام البائع ) بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عينياً من عقد البيع ، وأنه يشترط لاجابته لذلك أن يكون التنفيذ العيني بنقل الملكية ممكناً ، وأن يثبت أن عقد البيع صحيحاً نافذاً ، وأنه لا يزال كذلك حتى وقت صدور الحكم • كما أنه من المقرر كذلك أنه اذا كان عقد ملكية البائع لم



## ٤١٨

٢٨ ديسمبر ١٩٦٧

## محكمة القاهرة الابتدائية

اعلان : تسليمه : مرات م ١١ و ١٢ : مدني م ٤٠  
موطن : تعريه ٠٠

## المبدأ القانوني :

الاصل في أن يسلم المحضر ورقة الاعلان للشخص نفسه ، أو في موطنه أي المكان الذي يقيم فيه عادة . فإذا لم يجده وموطنه سلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من اقاربه أو اصهاره . فإذا لم يجد منهم احدا أو امتنع من وجد عن تسلم الصورة ، سلمها الى رئيس جهة الادارة الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ووجه في ظرف ٢٤ ساعة الى المعلن اليه في موطنه الاصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه بان الصورة سلمت الى جهة الادارة ، وعلى المحضر أن يبين ذلك كله بالتفصيل في اصل الاعلان وصورته .

## المحكمة :

٠٠ . وحيث انه من المقرر طبقا لنص المادة ١١ مرات م ١١ الاصل هو تسليم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه ، أو في موطنه ، وهذا الوطن هو الذي عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ويجوز أن يكون للشخص الواحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما ، على أنه اذا لم يجده المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ( طبقا للمادة ١٢ مرات م ١٢ ) أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من اقاربه أو اصهاره ، فإذا لم يجد منهم احدا أو امتنع من وجد عن تسلم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الاحوال للامور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه الى المعلن اليه في موطنه الاصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة - وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في اصل الاعلان وصورته

وتطبيقا لهذه المبادئ قضت محكمةنا العليا ببيان الاعلان اذا أغفل المحضر اثباتا

هذا التسجيل ضمن تسجيل التصرف الاصيل الذي نقل العين المنقولة بهذا الشرط ، فيذكر في التصرف الاصيل ما ورد في التصرف منصوص متعلقة بهذا اشروط المانع ، ومن ثم يكون الشرط المانع حجة على الغير فاذا وقع تصرف للغير على التصرف باطلا وأمكن الاحتجاج على الغير بالبطان . (راجع الوسيط المرجع السابق - الجزء الثامن صحيفة ٥٠٥ وما بعدها وعلى الاخص بند ٣٢٠ ، ٣٢٣ . الاعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء السادس صحيفة ٧٧) .

وحيث انه وعلى هدى ما تقدم ولما كان اشبايت من مطالعة الاوراق ودفاع طرفي الخصومة أن المدعي عليه الاول باع للمدعي عليه الثاني قبل تسجيل عقده ، ومن ثم فقد كان عقده قابلا للإبطال لصلحة المدعي ، وقد زال هذا البطان بتسجيل عقد البيع في ١١/١٠/١٩٦٧ ( فضلا عن أن مجرد رفع الدعوى من المشتري بصحة التعاقد بعد ذلك يعتبر اجازة للعقد ) . غير أن العقار المبيع قد انتقل الى المدعي عليه الاول محملا بشرط مانع من التصرف هو ذلك النصوص عليه في البندين اثناسدس والثامن عشر من العقد المبرر بين المدعي عليه الاول والمدعي عليه الثاني ، وإذا كان هذا الشرط مبنيا على باع مشروع هو مصلحة مشروعة للتصرف تنبع من رغبته في المحافظة على حقوقه في اقتضاء الثمن الذي قبل تقسيطه على ثلاثين قسطا لم يتم الوفاء بها جميعا بعد ، كما أنه مقصور على فترة معقولة هي المدة المحددة للوفاء بهذه الاقساط على النحو السالف الاشارة اليه . فانه لذلك يكون هذا الشرط صحيحا ، وهو أيضا نافذ في حق المدعي . لانه مسجل ضمن تسجيل التصرف الاصيل الذي نقل الى المدعي عليه الاول العقار محملا بهذا الشرط الذي رتبته المدعي عليه الثاني البائع له قبل أن ينقله اليه ، ومن ثم فانه لما كان ذلك الشرط يمنع المدعي عليه الاول من التصرف في العقار بالبيع ونحوه كان هذا البيع الصادر منه للمدعي بالمخالفة لهذا الشرط باطلا بطلانا مطلقا ، وبالتالي فيكون قد تخلف شرط صحة البيع الواجب توافره للقضاء للمشتري بطلانه في دعوى صحة التعاقد .

( القضية ٤٨٩٩ سنة ٦٧ مدني بالهيئة السابقة )

ومن ثم فيكون توجيه الاعلان اليه قد وقع باطلا طالما أنه لم يثبت أن الورقة سلمت الى المعلن اليه شخصيا .

وثاني السببين أن ورقة الاعلان نفسها وقعت باطلة بعد ذلك أيضا ، إذ أن المحضر لم يثبت بها عدم وجود المعلن اليه ، ولا اسم من قال أنها أخت للمعلن اليه وأنها امتنعت عن استلام الصورة ولا أنها تقيم معه في ذات العنوان ، ولا سبب امتناعها عن الاستلام ، الامر الذي يترتب عليه البطلان - ولا يغير من ذلك ما ورد بورقة أخرى ملحقه من عبارة مستندة الى شاهدة تتضمن أن امتناع تلك الأخت عن الاستلام كان بحجة أنه غير موجود، إذ ذلك أمر لم يثبت المحضر وانما أثبت شاهد في ورقة ووقع عليه ، ولأنه ولو فرض جدلا أنه يمكن اعتباره جبرا لبعض النقص فانه لا يجبر النقص الآخر المشار اليه آنفا .

وحيث انه ولما تقدم جميعه يكون اعلان المدعى بصحيفة افتتاح الدعوى .. قد وقع باطلا .. كما أن المدعى الذي وجه اليه الاعلان لم يحضر في أي مرحلة من مراحل الدعوى . وبالتالي فإن هذا الاعلان لا يكون منتجاً لاي اثر قانوني إعمالاً للقاعدة المقررة التي تقضي بأنه اذا أعلن البطلان فإن العمل الاجرائي لا ينتج أي اثر قانوني ، واذا بطلت هذه الصحيفة بطل معها الحكم الصادر في تلك الدعوى بوصف كونه مرتبطاً بهذه الصحيفة وهي مقدمة ضرورية وشرعية له وصحته تقوم على افتراض قانوني بصحة هذه الصحيفة .  
أ راجع في ذلك نظرية البطلان في قانون المرافعات للدكتور فتحي والى الطبعة الاولى الصفحات ٦٤٧ و ٦٧٥ و ٦٧٧ ) .

وحتى أنه بالبناء على ما تقدم يكون المدعى محققاً فيما طلبه ويتعين لذلك القضاء بالنسبة له ببطلان الصحيفة الافتتاحية للدعوى ..

( التفسير ٢٠١٨ سنة ١٩٦٦ بالهيئة السابعة )

عدم وجود المعلن اليه ، أو أغفل إثبات اسم من التقى به في موطنه ، أو أغفل إثبات أنه يقيم معه . ( راجع على سبيل المثال نقض مدني في ١٠/٢٩/٩٥٣ سنة ٥ ص ١٠٤ ، ١٩٥٥/٦/٦ سنة ٦ ص ١٢٥٦ ، ١/١٨/١٩٦٠ سنة ١١ ص ٨٤ ، ١٩٦٢/١١/٢٢ سنة ١٣ ص ١٠٥٣ ) .

وحيث انه وعلى هدى ما تقدم جميعه ولما كانت المحكمة ترى من مطالعة اعلان المدعى عليه بالصحيفة الافتتاحية للدعوى .. ان هذا الاعلان باطل لسببين رئيسيين :

أولهما : أن الوطن الذي ذكر في هذه الصحيفة أنه موطن المعلن اليه وهو .. ليس في حقيقة الامر هو موطن المدعى ، ذلك لأن المحكمة لا تتراح بوجدانها الى اقوال شاهدة المدعى عليه الاول ، اذ هذه الاقوال بنيت كما هو واضح على معلومات مستقاة من الخصم نفسه صاحب المصلحة ( المدعى عليه الاول ) بأن الموطن الموجه اليه الاعلان هو موطن المدعى ولم تقم على أي معلومات شخصية فضلاً عن أنها اقوال غير جازمة في الدلالة على ما أراد المدعى عليه الاول الاستدلال بها عليه ، وبجانب ذلك تتراح المحكمة بوجدانها الى اقوال شاهدة المدعى القائمة على القطع والتبين والمهتندة الى معلومات شخصية استقاها الشاهدان بأنفسهما من واقع حياة المدعى نفسه ، فاذا أضيف الى ذلك المستندات العديدة التي أودعها المدعى .. والتي تتضمن كلها أنه يقيم في مكان آخر غير ذاك الذي ذكر في صحيفة الاعلان ، وادعى بجانب هذا أن الكشف الرسمي الذي يستند اليه المدعى عليه الاول لم يرد به ذكر لاسم المدعى ، فضلاً عما ثبت به من تعدد الملاك الامر الذي لا يدل على أن واحداً منهم بذاته هو الذي يقيم في الدور العلوى من المبنى والذي يقول المدعى عليه الاول أن المدعى يقيم به . نقول اذا لاحظنا ذلك كله متكاملاً لاتنتهنا الى أن العنوان الذي ذكر في صحيفة الاعلان على أنه موطن المدعى ليس موطناً له

## فهرس الأبحاث

- عقوبة السرقة بين الشريعة والقانون :  
للاستاذ محمود أحمد منصور وكيل نيابة مصر الجديدة ٣
- حق النيابة العامة في الاستئناف :  
للاستاذ كمال موسى المتينى وكيل النيابة بمكتب النائب العام ٩
- « بطلان الحكم الجنائي لعدم التوقيع عليه »  
للدكتور ادوار غالى الذهبى النائب بإدارة قضايا الحكومة ٣١
- « هالك بن أنسى »  
للاستاذ عبد الحليم الجندى ٤١

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
<b>قضاء محكمه النقض الجنائية</b>			
أ - حكم : تسببه • محكمه موضوع ، حقها في القضاء بالبراءة •	٦ مايو ١٩٦٨	٤٣	٣٥٠
ب - محكمة : وجوب تحقيقها ما يقدم اليها من أدلة الإثبات في الدعوى •			
أ - شيك بدون رصيد : جريمة • أسباب إبادة •	٦ مايو ١٩٦٨	٤٤	٣٥١
ب - ضياع شيك : احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب •			
ج - حكم : تسبب ، عيب ، دفاع ، رد المحكمة عليه •			
تموين : خبز • دفاع ، إخلال بحقه • حكم • تسبب • عيب •	٦ مايو ١٩٦٨	٤٥	٣٥٢
أ - حكم : وصفه • استئناف • معارضة •	٦ مايو ١٩٦٨	٤٦	٣٥٣
ب - نقض : طعن ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ و ٣٣ أحكام نهائية صادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح •			
تموين : خبز • حكم • تسبب ، عيب • قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥	٦ مايو ١٩٦٨	٤٦	٣٥٤
أ - استئناف • تقرير به • ، ميعاده • إثبات ، أوراق رسميه •	٦ مايو ١٩٦٨	٤٧	٣٥٥
ب - نظام عام : ميعاد استئناف ، تمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض •			
أ - تزوير : محرر رسمي • تزوير مادی • عقوبات م ٢١١ و ٢١٣	٦ مايو ١٩٦٨	٤٨	٣٥٦
ب - محرر : شروط اعتباره رسميا •			
ج - ورقة رسمية : اختصاص موظف بتحريرها •			
د - ورقة مصطنعة : اعطائها شكل ورقة رسمية •			
هـ - حقيقة : تغييرها ، درجة اتقانها ، احتمال انخداع بعض الناس •			
و - بطلان محرر : موظف غير مختص بتحريره تزوير معاقب عليه ، ثقة زعزعتها ، ضرر •			
ز - قصد جنائي : تزوير • تحققه من استعمال ورقة مزورة •			
ح - حكم : قصد جنائي • تزوير • تحدث الحكم عنه •			
ط - ضرر : حكم • تحدثه عنه •			

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
ى - جريمه ظنيه : ماعيتها . دعوى جنائيه : انقضائها بمضى المدة . نقض ، ظمن . تحديد جلسة لنظره .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٠	٣٥٧
أ - اثبات : خبرة . دليل تقديره . مسألة فنيه بحث .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٠	٣٥٨
ب - حكم : تسبيب عيب ، ضرب أفضى الى موت ، رابطة سببية . محكمة موضوع ، سلطتها فى تقدير دليل . دفاع . اخلال بحقه .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٢	٣٥٩
تفتيش : اذن . إصداره . دفاع . اخلال بحقه حكم . تسبيب . عيب . مواد مخدرة .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٣	٣٦٠
- ( ١ ) مسؤولية جنائية . مسؤولية مدنية . خطأ . مالك ، مسؤولية عن ضرر يصيب الغير من قصيره ، فى تعهد ملكه وموالاته بالصيانة والترميم . مستاجر . التزامه قبل المالك بالتريم والصيانة .			
ب - خطأ : تقديره ، مسؤولية جنائية ، مدنية ج - خطأ مشترك : مسؤولية . اعفاء .			
د - دعوى : واقعها . استخلاص صوريتها الصحيحة .			
أ - اختلاس : أموال اميرية . موظف عام . عقوبات م ١/١١٣	١٤ مايو ١٩٦٨	٥٤	٣٦١
ب - حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه . مسؤولية جنائية . عقوبة .			
أ - دعوى جنائية : نظرها . حكم . حجينه قوة أمر مقضى . اجراءات م ٢٢١ .	٢٠ مايو ١٩٦٨	٥٥	٣٦٢
ب - تبديد : ضرر . قصد جنائى . حكم . تسبيب . عيب . عقوبات ٣٤١ اجراءات م ٣١٠			
ج - حكم : تسبيب . بيانات حكم البراءة .			
د - براءة : تشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة اجراءات م ٣٢١ .			
هـ - محكمة استئنافية : الحكم ببراءة . رد على أسباب حكم بالادانة . وأدله . الاتهام .			
و - قاض : اقتناعه : تقييده بدليل معين .			
ز - بطلان : حكم . تسبيب . عيب . تناقض .			
ح - اثبات : اعتراف مخالف للحقيقة . حكم . تسبيب . عيب .			
أ - شيك بدون رصيد : معارضه . نظرها والحكم فيها . دفاع اخلال بحقه . حكم . تسبيب ، عيب .	٢٠ مايو ١٩٦٨	٥٧	٣٦٣

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
ب - نقض : طعن • نطاقه • تعرض لغير الحكم المطعون فيه • أ - اقراض بربا فاحش : قصص جنائي • اعتیاد ، اقراض لشخص واحد • عقوبات م ٣٣٩ مدنى م ٢٢٧ اجراءات م ١٣٠ • ب - فوائد : اقتضاؤها • ربا فاحش • ج - دعوى عمومية : اقامتها • !نقضاؤها • أ - عمل : عامل • حقوقه • اخلال بها • عقوبته • ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٥٨م ٦٥ و ٧٠ و ٢٢١ • ب - غرامة : تعددها • أ - صابون : غش • نسبة مقررة قانونا • ضرر • ب - غش : علم به • مسؤوليه جنائية ، قصد جنائي مفترض • ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٨٠ لسنة ١٩٦١ • ج - مسؤولية فعلية : محلل كيميائي مسؤول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون • أ - تبديد : محجوزات • خيانة امانة • دفاع • اخلال بحقه • دفع بعدم العلم بيوم البيع • ب - دفع موضوعي جوهرى • محكمة • رد على دفع • أ - قتل عمد : ارتباط • سرقة • حكم • تسبيب • عيب • عقوبات م ٢٣٤ و ٣١٧/١-٤ ب - نقض • طعن • اعدام • ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ • وصف التهمة : تعديله • دفاع • اخلال بحقه • محاكمة • اجراءاتها • قتل عمد • ضرب • تهمة • تغييرها • اجراءات م ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات م ٢٤٢/٢-١ • أ - دفاع : اخلال بحقه • دفاع جوهرى • حكم • ب - اصابة : دفع بقلمها • خبرة • وجوب الاستعانة بها • أ - اخفاء أشياء مسروقة : ركن العلم • استخلاصه • ب - علم : ركنه فى جريمة سرقة • حكم • تسبيب • تحدث عن ركن العلم • ج - ظرف مشهود : علم به • سرقة • علم بها •	٢٠ مايو ١٩٦٨	٥٨	٣٦٤
	٢٠ مايو ١٩٦٨	٥٩	٣٦٥
	٢٠ مايو ١٩٦٨	٦٠	٣٦٦
	٢٠ مايو ١٩٦٨	٦١	٣٦٧
	٢٠ مايو ١٩٦٨	٦٢	٣٦٨
	٢٧ مايو ١٩٦٨	٦٤	٣٦٩
	٢٧ مايو ١٩٦٨	٦٥	٣٧٠
	٢٧ مايو ١٩٦٨	٦٦	٣٧١

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
د - احرار مادي : شئ مسروق . هـ - حكم : تسبيب . تناقض . هتك عرض : اثبات . خبرة . سن . تقديرها ١ - نصب : خيانة امانة : مال . تسليمه . عقوبات م ٣٤١ . ب - تهمة : دفع بتلفيقها . دفع موضوعي . رد عليه . ج - مجنى عليه : اقواله . تحصيلها . تناقض . د - اثبات : شهادة . محكمة موضوع . سلطانها في تقدير دليل . ١ - سلاح : احراره . اتجار . صنع . استيراد . اصلاح : ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢٦ و ٢٨ . ب - تاجر اسلحه : عدم قيده بياناً خاصاً بسلاح كان يحرزه . ج - اشتراك : تزوير محرر عرفي عقوبات م ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ١٧٠ و ٢١٥ . ذ - مصادرة : سلاح .	٢٧ مايو ١٩٦٨ ٢٧ مايو ١٩٦٨       ٢٧ مايو ١٩٦٨	٦٧ ٦٧       ٦٨	٣٧٢ ٣٧٣       ٣٧٤
قضاء محكمة النقض المدنية احوال شخصية : مسائل خاصة بمصريين غير مسلمين . ديانة ، ملة ، تغيرها . طلاق . قانون واجب التطبيق . دعوى سماعها . اثبات : دعوى احوال شخصية : سماعها . أ - بيع : غير مسجل ، بائع ، التزاماته . نقل ملكية . تسجيل . مدني قديم م ٢٦٦ و ٢٧٠ . نقل . بيع باطل . ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ م ١٤ . ب - بيع مورث : بيع ورثة . تسجيل . وارث . نقض : طعن . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٥ مرافعات م ٣١٣ . نقض : طعن ، ايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، مرافعات م ٣٢٢ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ . أ - ارتفاق : حقوق تبادلية . مدني م ١٠١٨ . ب - دعوى : حيازة ، ملكية . ج - اختصاص : قيمي . نقض ، طعن ، اسباب متعلقة بالنظام العام . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .	اول مايو ١٩٦٨       اول مايو ١٩٦٨ ٧ مايو ١٩٦٨   ٧ مايو ١٩٦٨ ٨ مايو ١٩٦٨ ٩ مايو ١٩٦٨	٧١       ٧١ ٧٢   ٧٣ ٧٤ ٧٤	٣٧٥       ٣٧٦ ٣٧٧   ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
د - نقض : طعن ، سبب جديد • دفع بانعدام الصفة أو المصلحة • أ - حكم : بياناته ، نوع المادة التي صدر فيها ، تجارية ، مستعجلة • ب - حكم : تدليل ، ديباجه ، أسباب • ج - تزوير : غرامة ، اعفاء منها • مرافعات م ٢٨٨ • د - دعوى : طلبات ختامية ، طلب احتياطي ، تمسك به • هـ - رد : حكم على طلب ابداء أحد الخصوم ، لا شأن للخصم الآخر في الطعن على الحكم لهذا القصور • و - إثبات : بينه • استئناف ، محكمة ، سلطتها • الاستئناف • ز - دليل : تقديره ، شهود ، تجريح شهادتهم بالقرائن القضائية ، عدم تحدث الحكم عن بعضها • أ - خبرة : خصوم ، دعوتهم • اثبات • تحقيق ، إجراءات • مرافعات م م ٢٣٦ و ٢٣٧ • ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره • خبرة • حكم ، تسييب ، عيب ، رد على طعون في تقرير خبير • مرافعات م م ٢٣٦ و ٢٣٧ • أ - نقض : طعن ، اعلان ، ميعاده ، إجراءات ، تصحيحها ، قانون • ق ١٤ لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ • ب - دعوى : نظرها • طلب ، تقديمه • أ - اختصاص : قيمي • نظام عام • ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ • ب - جبنات : تبعيتها لوزارة الصحة • ج - دولة : تمثيلها أمام القضاء • د - محكمة موضوع ، دعوى نظرها ، طلب ، التفات عنه ، الضريبة : أرباح تجارية وصناعية • الربط حكيم • منشأة ، تغيير شكلها • عقد : انتقاص عقد ، بطلان • ابطال جزئي للمعد ، مدني م ١٤٣ • أ - استئناف : نطاقه • مستأنف ، طلباته • ب - التزام : حق حبس • تنازل عنه • ج - بيع : ثمن ، وفاء به • مهلة للوفاء به • قاضي موضوع • التزام : مسدني م م ٢/١٥٧	٩ مايو ١٩٦٨	٧٧	٣٨١
	١٤ مايو ١٩٦٨	٧٩	٣٨٢
	١٤ مايو ١٩٦٨	٨٠	٣٨٣
	١٤ مايو ١٩٦٨	٨١	٣٨٤
	١٥ مايو ١٩٦٨	٨٣	٣٨٥
	١٦ مايو ١٩٦٨	٨٣	٣٨٦
	١٦ مايو ١٩٦٨	٨٥	٣٨٧



البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
٢/٣٤٦ مرافعات م م ١١٦ و ٤١٦ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .			
د - تقرير : وصفه ، تلاوته مرافعات م م ٤٠٧ و ٤٠٨ .			
أ - مسئولية : تقصيرية ، خطأ ، حق مؤلف .	٢١ مايو ١٩٦٨	٨٧	٣٨٨
ب - اثبات : قرينه ، محكمة موضوع ، سلطتها فى تقدير دليل .			
ج - محكمة موضوع : سلطتها فى تقدير تعويض ضرر .			
د - دعوى : ضمان ، حكم ، حق المؤلف .			
ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .			
أ - تزوير : ادعاء به ، إجراءاته ، طرق اثبات ، حجية ورقة ، نزول عن التمسك بها .	٢٢ مايو ١٩٦٨	٨٨	٣٨٩
ب - اثبات : بيئة ، أحوال شخصية .			
ج - محكمة موضوع : دليل سلطتها فى تقديره .			
أ - حكم : طعن ، مصلحة ، حراسة ، ق ١٣٨ لسنة ١٩٦١ .	٢٣ مايو ١٩٦٨	٨٩	٣٩٠
ب - إيجار ، عين مؤجرة ، تسليمها ، اثبات ، قرينة قانونية مدنى م ٢/٥٩١ .			
ج - زراعة : قطن ، حيازة ، ق ٥٠١ سنة ١٩٥٥ م ١ و ٣ ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٣ .			
استئناف : نطاقه ، سلطة محكمة استئناف حكم .	٢٣ مايو ١٩٦٨	٩١	٣٩١
أ - نيابة عامة : دعوى وقف ، تدخل بطلان ، نظام عام ، ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .	٢٣ مايو ١٩٦٨	٩٢	٣٩٢
ب - دعوى وقف : نيابة عامة : تدخلها ، ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .			
أ - اعلان : شركة تجارية ، مرافعات م ٤/١٤ .	٢٣ مايو ١٩٦٨	٩٤	٣٩٣
ب - نقل : أمين نقل ، دعوى قبله لتلف البضاعة ، تقاضاها ، تقادم ، مدته ، بدوها ، قانون ، تفسير نص ق تجارة م ١٠٤ ق تجارة فرنسى م ١٠٨ .			
أ - قانون : مرافعات ، سريانه ، قوانين معدلة للمواعيد .	٢٣ مايو ١٩٦٨	٩٥	٣٩٤
ب - دعوى : خصومة ، انقضاؤها ، ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ مرافعات م ٣٠٧ .			

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
ج - محكمة موضوع • دعوى ، انقضاء الخصومة ، تنازل عن الدفع به ، استخلاصه • د - طلب تأجيل : مستندات ومذكرات ، تقديرها • دفع بانقضاء الخصومة ، سقوط الحق فيه • عقد : نطاقه ، التزام ، طبيعته ، مدنى قديم م ١٣٨ • ١ - نقل بحرى : ناقل ، التزاماته تلف • بضاعة أو عجزها ، احتجاج ، تسليمه • ق بحرى م م ٢٧٤ و ٢٧٥ • ب - أجره : حبسها ، احتجاج على عجز بضاعة أو تلفها • ج - حكم : تسبيب ، كفاية احدى دعائى الحكم لحمل قضائه ، النعى على الاخرى • د - محكمة الموضوع : سلطتها ، فرصة ، استنباطها ، تقديرها • هـ - ناقل بحرى : علمه بعجز البضاعة أو تلفها عند التسليم ، احتجاج ، وجوبه • حراسة : ادارية • تصرف الخاضع للحراسة • سلطة الحارس فى اقرار التصرفات والمقود • أمر عسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ أمر عسكري ٣ لسنة ١٩٦١ • أمر عسكري ١٢٨ لسنة ١٩٦١ • احوال شخصية : مسائل المصريين المسلمين • مسائل المصريين غير المسلمين • ردة • طلاق • حكم : قوة أمر مقضى • استئناف • سلطة محكمة • استئناف • وكالة • أ - حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض • صورية • عقد ظاهر • ورقة ضد • ب - تزوير : مواضعه ، تحديدها ، دعاء • بطلان • مرافعات م ٢٨١ • ج - تجزئة : انها إجراءات التزوير بالنسبة لجزء من الورقة • مرافعات م ٢٨٩ • د - بيع : بيع وفاء • اثبات • مدنى م ٤٦٥ • حكم : حجية أمر مقضى • قوة الامر المقضى • نقض دعوى قى تنظيمات أقباط أرثوذكس ١٨٩٣ • كنيسة ملكيتها • أ ، ب شفعة : طلبها • تبعض الصفقة • حكم • تسبيب ، عيب • ج - محكمة موضوع : سلطة تقدير دليل ، مستند •	٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٩ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨	٩٧ ٩٧ ٩٩ ١٠١ ١٠١ ١٠٣ ١٠٥ ١٠٧	٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
حكم : جائز . استثنائه . طعن . استئناف . اختصاص . مرافعات م م ٣٧٨ و ٤٠١ .	٣٠ مايو ١٩٦٨	١٠٩	٤٠٣
حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض . بيع ق ١٥٠ سنة ١٩٦٤ مدني م ١٥٩ .	٣٠ مايو ١٩٦٨	١١٠	٤٠٤
<b>قضاء المحكمة الادارية العليا</b>			
قضاء اداري : مجلس دولة ، اختصاص . توزيعه بين محاكم المجلس . محكمة قضاء اداري : دعوى احوالها لمحكمة ادارية ، حكم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . قرار رئيس جمهورية بالقانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ق ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ م ١٣ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . موظف داخل الهيئة . فئة عالية .	٢٩ ديسمبر ١٩٦٨	١١٣	٤٠٥
١ - تعيين : موظف . خلسة ، انهاؤها ، اعادة اليها . قرار اداري ، سحبه .	٢٩ ديسمبر ١٩٦٨	١١٣	٤٠٦
ب - اقليمية : مدة فصل ، حسابها ، مدة اعتبارية ق ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ م م .			
١ - عقد اداري . تنفيذ ، امتداده . غرامة تأخير . سبب خارج عن ارادة المتعاقد .	١١ يناير ١٩٦٩	١١٤	٤٠٧
ب - احصاء جبركي : رسمه ، زيادته ، جهة ادارة تحملها الزيادة . ق ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ . نظرية فعل الامير .			
ج - رسم جبركي : رسم احصاء جبركي . زيادته ، سريان الزيادة على بضائع استوردت قبل الزيادة .			
١ - قضاء اداري : مجلس دولة ، اختصاص ، شهر عقارى . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ م ٣٥ . قاضي امور وقتية ( ١ ) ( ٢ ) طعن بالالغاء .	١١ يناير ١٩٦٩	١١٥	٤٠٨
ب - قرار اداري : عمل مادي ( ٢ ) .			
١ - مناجم ومحاجر : استغلال ، ترخيص . عقد اداري ق ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . وزارة تجارة وصناعة . وزارة صناعة . ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات ٣٨ لسنة ١٩٦٢ .	١١ يناير ١٩٦٩	١١٦	٤٠٩
ب - عقد اداري : استغلال محاجر . طلب استبدال محجر ، موافقة . ق ٦٩ لسنة ١٩٥٩ م ٧٩ .			
١ - اختصاص : قضاء اداري ، مجلس دولة . عقد اداري ، منازعة بشأنه .	١٨ يناير ١٩٦٩	١١٧	٤١٠
ب - احالة : دعوى الى محكمة مختصة . اختصاص متعلق بالولاية . مرافعات م ١١٠ .			

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
اختصاص : قضاء ادارى ، مجلس دولة . عمل مادی . قرار ادارى . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عقار ، نزع ملكية للمنفعة العامة . استيلاء مبان ، قرار بازالتها . خط تنظيم ، قرار رئيس مجلس تنفيذى ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ .	١٨ يناير ١٩٦٩	١١٧	٤١١
عامل : يومية دائم ، فصل بغير طريق تاديبى ، سوء سلوك ، عدم كفاية قرار مجلس وزراء ٨ من مايو ١٩٢٢ مكافأة . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعليمات وزارة مالية ٩ فى اول يوليو ١٩١٢ منشور مالية ٩ لسنة ١٩٢٤ ملف ٢٣٤ ، ٢/٦ قرار رئيس الجمهورية ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ .	١٨ يناير ١٩٦٩	١١٨	٤١٢
ترقية : موظف ، مؤهل دراسى . تقديره . شهادة تجارة متوسطة . شهادة كفاءة تعليم اولى . قواعد انصاف .	١٩ يناير ١٩٦٩	١١٩	٤١٣
<b>قضاء المحاكم الكلية</b>			
حيازة : دعوى استردادها . دعوى حيازة ، غير . مدنى م ١/١٧٥ ، حيازة ، عقد ايجار . دعوى تعويض . دعوى وضع يد . مدنى م ٢/٩٥٨ .	٦ فبراير ١٩٦٧	١٢١	٤١٤
١ - شونه : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، انطباقه . ب - امر اداء : صدور من قاض مختص . دعوى : قيمتها ، تقديره ، مرافعات م ٣٩ . نصاب . محكمة جزئية .	٢٠ فبراير ١٩٦٧	١٢٢	٤١٥
تصرف : منعه ، بطلانه . باعث مشروع . مدة معقولة . مدنى م م ٨٢٣ و ٨٢٤ . اعلان : تسليمه . مرافعات م م ١١ و ١٢ مدنى م ٤٠ موطن . تعريفه .	٦ ديسمبر ١٩٦٧	١٢٣	٤١٦
	٢٨ ديسمبر ١٩٦٧	١٢٤	٤١٧
	٢٨ ديسمبر ١٩٦٧	١٢٥	٤١٨



٢  
مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر  
رقم الإيداع ١٩٦٩/٢١٤

# المحاضرات

عدد خاص

عن

مناشور روم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن  
إيجار الأماصكين وتنظيم العلاقة بين  
المؤجرين والمستأجرين

فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض  
سنة الله العظيمة

العدد السابع والثامن  
السنة ٤٩





# المحكمة

العدد السابع والثمان - السنة ٤٩ - سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٩

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

## الفهرس

- \* القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين  
المؤجرين والمستأجرين .. .. .
- \* المذكرة الابضاحية للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .. .. .
- \* تقرير اللجنة المشتركة من لجنتى الشئون التشريعية والخدمات بمجلس الامة  
مناقشات مجلس الامة لمشروع قانون ايجار الاماكن الجديد .. .. .
- \* اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن  
وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .. .. .
- ١٥٧ \* القوانين الكاملة لقانون ايجار الاماكن الجديد  
قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة  
بين المؤجرين والمستأجرين .. .. .
- ١٧١ مستخرج من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون الدنى .. .. .
- ١٧٥ القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ بشأن قطع المياه الرئيسية من الاماكن المؤجرة  
القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن خفض ايجار الاماكن .. .. .
- ١٨١ القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة  
على العقارات البنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات .. .. .
- ١٨٢ قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تفسير احكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن .. .. .
- ١٨٤ القرارات التفسيرية الخاصة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .. .. .
- ١٨٨ القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض ايجار الاماكن .. .. .
- ١٩٣ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض احكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن تخفيض القيمة الاجبارية .. .. .
- ١٩٦ القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات  
الترتية على التأخير فى سداد الاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة  
فى محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس .. .. .
- ١٩٧ القانون ٦٩ لسنة ١٩٦٨ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨  
القانون ٥٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن استمرار العمل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٨  
القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات  
الترتية على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من  
منطقة القنساء وسيناء .. .. .
- ٢٠٠

محمد فلاح امين

سكرتير التحرير

أحمد الخواجه

رئيس التحرير



## هذا العدد

أيها الزملاء الاعزاء ..

نلتقي معا اعتبارا من هذا العدد الذى يصدر متضمننا القانون الجديد لايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ومذكرته الايضاحية وتقرير اللجنة التشريعية ومناقشات مجلس الامة لمشروع القانون ولائحته التنفيذية مع القوانين المكملة لايجار الاماكن .

وهو بهذه الصورة الجديدة يعتبر مرجع كامل بين ايديكم نقدمه لكم فى عدد خاص - السابع والثامن - نظرا لسخامته نأمل ان يحقق الفائدة المرجوة منه .

وقد رأينا ان تعود مجلة المحاماة الى عهدنا السابق بجهدا التواضع معها ملاحق القوانين كالمتاد اعتبارا من شهر يناير ١٩٧٠ وتصدر بانتظام شهرا بشهر

والله يوفقنا لما فيه خير بلادنا والمحاماة وزملائنا المحامين .

محمد فرهم أمين

سكرتير التحرير  
وعضو مجلس نقابة المحامين



## في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد  
أصدرناه :

### الباب الأول

#### في شأن إيجار الأماكن

#### الفصل الأول

##### في الأحكام العامة

مادة ١ - فيما عدا الأراضي انقضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلدات المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له .

ويجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح مجلس المحافظة وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه .

ولا يكون لهذا القرار اثر على الأجرة المتعاقد عليها قبل صدوره .

وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تفضل بسبب العمل .

كما لا تسرى تلك الأحكام على المساكن التي تشغل بتصاريح اشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٣ - يعد في حكم المستأجر في تطبيق أحكام هذا الباب مالك العقار المنزوعة ملكيته بالنسبة الى ما يشغله من هذا العقار .

وتعتبر الأماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء لشغلها مؤجرة الى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها .

مادة ٤ - للعامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل اذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة .

وعلى العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلو المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن في البلد المنقول إليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه .

وفي البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وذلك في البلد وبين الأحياء وطبقا للحالات ووفقا للأنواع والشروط والإجراءات والضمانات التي يحددها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٥ - لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض .

ولا يجوز إبقاء المساكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة شهور اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالأجرة القانونية .

## الفصل الثاني

## في تقييد وتعدد ادجرة

مادة ٦ - يجب على من يرغب في اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص به بالبناء المقدم الى الجهة الادارية المختصة بشؤون تنظيم بيانا بقيمة الارض والمباني ومواصفات البناء ومقرحاته عن أجرة المبنى وتوزيعها على وحدانه وما يدل على اداء مبلغ مائة قرش عن كل وحدة من هذه الوحدات ، ويحتسب هذا المبلغ ضمن تكاليف المبنى .

وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متممة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص المشار اليه طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ، واحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والقرارات المنفذة لها .

مادة ٧ - يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بنوايقه على اقامة البناء تقدير الاجرة الاجماليه للمبنى وفقا للاحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى ويصرف ترخيص ابناءه موضحا به قرار التقدير والتوزيع وعلى أساسه يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر الى أن يتم تحديد الاجرة طبقا لاحكام هذا الباب .

مادة ٨ - تنولى تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لاحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته جان يصدر بتشكيلها قرار من محافظ المختص تكون من اثنين من المهندسين وأحد العاملين من المختصين يربط أو تحصيل اضرية على العقارات البنيية وعضوين يرضيها الاتحاد الاشتراكي العربي يكون احدهما من بين ملاك العقارات البنيية بالمدينة أو القرية وتكون رئاستها للاقدم من المهندسين .

ويشترط لصحة انعقادها حضور أحد المهندسين وعضو المختص يربط أو تحصيل اضرية وأحد عضوي الاتحاد الاشتراكي العربي ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويصدر وزير الاشكان والمرافق قرارات بالتواعد والاجراءات انهى تنظم أعمال هذه اللجان .

مادة ٩ - على مالك البناء في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد ايجار

عن أية وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بابه صورة من صور الاشغال، أن يخطر اللجنة المشار اليها في المادة السابقة واتى يقع في دائرتها المبنى لتقوم بتحديد أجرته وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما م اناجزه ومطابقته لمواصفات اصادر على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني .

وللمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغل المكان المؤجر .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات اخطار المالك والمستأجر للجنة .

ويجوز للجنة أن تقوم بتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بحصر العقارات البنيية .

ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال والا جاز للمستأجر بترخيص من قاضى الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة ، وذلك بعد اعداد المالك بالقيام بها .

مادة ١٠ - تقدر اجرة المبنى على الأسس الآتية :

(أ) ضافى عائد استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الارض والمباني .

(ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة والادارة بواقع ٣٪ من قيمة المباني .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من اضرية على العقارات البنيية وتخفيض الايجار بقدر الاعفاء ، يضاف الى الاجرة المحددة وفقا لما تقدم ما يخصها من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية كل ذلك مع عدم الاخل باحكام القوانين الاخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم .

ويلتزم المستأجر باداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع الاجرة الشهرية ويترب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الاجرة .

مادة ١١ - تقدر قيمة الارض ونقلا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وقتا لسعر السوق في ذلك الوقت .

ويكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة .

هذه الحالة يجوز للقاضي أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستأجر .

كما يجوز للجهة التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقضى النفقات منه بالطريق الإداري .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاء المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها ، زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة، يشترط لاستمرار عقد الإيجار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الأقل سبابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم .

وفى جميع الاحوال يلزم شاغلو المسكن بطريق التضامن بكافة أحكام العقد .

مادة ٢٢ - استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدنى تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سبابق على تاريخ انتقال الملكية .

مادة ٢٣ - فى غير الاماكن المؤجرة مفروشة . لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان أو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد الا لاحد الاسباب الآتية :

(١) اذا لم يقيم المستأجر بالفوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بدون مفرورف وذلك باعلان على يد محضر ، على أنه لا يحكم بالإخلاء اذا قام المستأجر بإداء الاجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ اقفال باب والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى فاذا تكررت امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء .

(ب) اذا أجز المستأجر المسكن المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابى صريح من المالك ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٤ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من هذا القانون .

كما لا يجوز ، بأى صورة من الصور ، للمؤجر انتفضا مقدم إيجار .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يزيد مقدار التامين الذى يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين ويسرى هذا الحكم على عقود الإيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون وللمستأجر الحق فى استرداد الزيادة فى قيمة التامين تخصصها مباشرة من الاجرة مسطقة على سنة أو حتى نهاية العقد أو عند اخلاء العين المؤجرة أيهما أقرب وذلك بغير حاجة الى الالتجاء الى القضاء .

مادة ١٩ - يجب أن يتم الوفاء بالاجرة المحددة وما فى حكمها كاملة الى المؤجر طبقا لاحكام هذا الباب فى موعد لا يجاوز الاسبوع الاول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه فى العقد وذلك بايصال مثبتة فيه قيمة الاجرة .

فاذا امتنع المؤجر عن استلام الاجرة واعطاء سند المخالصة عنها ، ففلمستأجر قبل مضي ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتسليمها خلال اسبوع ، فاذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع المستأجر الاجرة ، دون رسوم ، خلال الاسبوع التالى خزانة مأمورية الموائد المختصة بالجهة الادارية التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والمرافق . وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها الاجرة اخطار المؤجر بهذا الإيداع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من حقوق أخرى يعتبر ايصال الإيداع سند لبراءة ذمة المستأجر من قيمة الاجرة المستحقة بالقدر المودع .

وعلى الجهة المودع لديها الاجرة اداء الاجرة الموعدة للمؤجر . فور طلبه دون قيد أو شرط أو اجراءات .

مادة ٢٠ - لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من اية ميزة كان يتمتع بها ولقاضي الامور المستعجلة أن يأذن للمستأجر فى هذه الحالة بإعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصما من الاجرة المستحقة أو انقاص ما يقابلها من الاجرة وذلك بصدد اعداد المؤجر بأعادتها الى ما كانت عليه فى وقت مناسب .

ومع ذلك اذا أصبح التزام المؤجر مرهقسا أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة نفى



سكنية مفروشة لاغراض السياحة وغيرها من الاغراض .  
ويعتبر تأجير اكثر من وحدة سكنية مفروشا عملا تجاريا .

مادة ٢٧ - يجوز للملاك والمستأجرين في المصايف والمشااتي التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الاماكن مفروشة طبقا للشروط التي ينص عليها هذا القرار .

مادة ٢٨ - في جميع الاحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من الاجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا .

مادة ٢٩ - على الملاك والمستأجرين المؤجرين لاماكن مفروشة أن يعدلوا اوضاعهم وفقا للاحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . وبنقضاء هذا الاجل يسلم المالك الى المالك أو المستأجر الاصل في بحسب الاحوال .

### الباب الثاني في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة

مادة ٣٠ - تسرى احكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يمرض الارواح والاموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار اليها اذا كانت تحتاج الى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة .

وتبين القرارات التي يصدرها وزير الاسكان والمرافق الاعمال التي تعتبر من اعمال الترميم والصيانة وحدودها في تطبيق احكام هذا الباب .

مادة ٣١ - تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم معانة ونصح المباني والمنشآت وتقررا ما يلزم اتخاذه للحفاظ على الارواح والاموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدمير أو الترميم أو الصيانة لمعلمها صالحة للفرض المختصة من اجله .

ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المطلوبة وما اذا كانت تستوجب اخلاء المبنى مؤقتا كليا أو جزئيا .

مادة ٣٢ - تشكل في كل مدينة أو قرية لها مجلس محلي ، لجنة أو اكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص ، تتولى دراسية

(ج) اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر .

مادة ٢٤ - يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعمية ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الاجرة ان كان لذلك محل .

مادة ٢٥ - تكون قيمة استهلاك المياه على عائق شاغلي الاماكن وفقا للمقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

وفي الحالات التي يلتزم فيها الشاغلون فيها بقيمة استهلاك المياه ، فانهم ألحق في تركيب عدادات على نفقتهم دون اشتراط موافقة المالك ، ويلتزمون بسداد قيمة استهلاكهم من المياه للمؤجر .

على أنه بالنسبة للعقارات التي لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاقبتهم بشرط قيام المؤجر بتركيب عداد خاص على نفقته لحساب استهلاك المياه بالوحدة ، وفي هذه الحالة يخفف الايجار الشهري بمقدار ٥٪ بحد ادنى قدره ما تنسأ ملزم . وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لتركيب العداد .

ويترتب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الاجرة من آثار .

### الفصل الرابع في ايجار الاماكن المفروشة

مادة ٢٦ - للمالك دون سواء ان يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه .

وللمستأجر ، من مواطني الجمهورية العربية المتحدة ، في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ، وعلى المستأجر من الباطن أن يخلطه الى المستأجر الاصل في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ اخطاره بالاخلاء ، فاذا لم يتم ذلك وثبت تراخي المستأجر الاصل في اخراج المستأجر من الباطن جاز للمؤجر الاصل اخلاء العين المؤجرة .

واستثناء من ذلك يجوز لوزير الاسكان والمرافق بقرار يصدره بعد أخذ رأى الوزير المختص ، وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات

ويترتب على عدم سداد حسنة ازيادة  
ما يترتب على عدم سداد الاجرة من اثار .

مادة ٣٧ - يجوز وزارة الاسكان والمرافق  
والمؤسسات العامة اتي تشرف عليها ، كما  
يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق بعد  
الاتفاق مع جهات اخرى ، أن تقرض ملاك  
المباني الخاصة لاحكام هذا القانون للقيام  
بترميمها وصيانتها .

ويصدر بشروط وقواعد الاقراض قرار من  
وزير الاسكان والمرافق بعد الاتفاق مع وزير  
الخزانة .

تغفى القروض من جميع الضرائب والرسوم  
وتحصل بطريق الحجر الادارى . ويكون  
للقروض امتياز على العين التي تم ترميمها او  
صيانتها يجرى فى الترتيب مع الامتياز المقرر  
فى القانون المبنى للمقايين والمهندسين .

مادة ٣٨ - اذا اقتضت أعمال الترميم أو  
الصيانة اخلاء المبنى مؤقتا من شغاليه حرر  
محضر ادارى باسماهم ونوع الجهة الادارية  
المختصة يشتمون تنظيم باحظارهم بالاخلاء  
فى المدة التي تحددها مادا لم يتم الاخلاء بعد  
اعضاهاها جاز تنفيذه بالطريق الادارى ،  
ولشاعلى البناء الحق فى العودة الى العين بعد  
ترميمها دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم  
ذبت بالطريق الادارى فى حالة امتناع المالك .  
وتضاف الاجرة خلال فترة الاخلاء الى  
تكاليف الإصلاح اللازمة لتنفيذ أعمال الترميم  
والصيانة التي تحددها الجهة الادارية المختصة  
ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من الجهة  
المذكورة ، وفى الحالة يجوز لشاغل العين  
التظلم من هذا القرار أمام رئيس المحكمة  
الابتدائية المختصة .

وتعتبر العين خلال هذه المدة فى حيازة  
المستأجر قانونا ، ولا يجوز للمالك ان يغير فى  
معالم العين ، كل ذلك ما لم ييسد المستأجر  
رغبته فى اتمام انعقد خلال خمسة عشر يوما  
من تاريخ اخطاره بقرار الاخلاء المؤقت .

مادة ٣٩ - يجوز للجهة الادارية المختصة  
بشتمون التنظيم فى احوال الخطر الداهم اخلاء  
البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من  
السكان بالطريق الادارى واتخاذ ما تراه لازما  
من الاحتياطات والتدابير فى مدة لا تقل عن  
اسبوع الا فى حالة تهديد البناء بالانهيار  
العاجل فيكون لها فى هذه الحالة الحق فى  
اخلائه فوراً .

انتقارير المصلحة من الجهة الادارية المختصة  
يشتمون التنظيم فى شأن المباني المشار اليها  
فى المادة ٣٠ واصدار قرارات فى شأنها .

ويبين القرار الذى يصدره وزير الاسكان  
والمرافق كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد  
والاجراءات التي تتبع فى مزاولة اعمالها .

مادة ٣٣ - يعلن قرار اللجنة بالطريق  
الادارى الى ذوى اثار من الملاك وشاغلى العدر  
واصحاب الحقوق ونماد صورة منه الى  
الادارى المختصة بشتمون التنظيم ، فدا لم  
يتيسر اعلانهم بسبب عيبتهم عيبه منقطعه او  
نعدم الاستدلال على محال اقامتهم أو لامتناعهم  
عن تسلم الاعلان يصق نسخة من القرار فى  
مدان ظاهر من المنشأة وفى لوحة الاعلانات فى  
مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة  
أو فى مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات فى  
مقر المجلس المحلى المختص بحسب الاحوال .

وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات  
الخاصة بالمشات اتي لم يستدل على ذوى  
اشار فىها .

مادة ٣٤ - تكل من ذوى اثار أن يطلعن  
فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد  
لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان  
القرار اليه ، أمام المحكمة الابتدائية اذائن فى  
دائرتها العقار .

مادة ٣٥ - على ذوى اثار تنفيذ قرار  
اللجنة النهائية فى المدة المحددة لتنفيذه ، وذلك  
مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٥ لسنة  
١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

مادة ٣٦ - على المالك قور اتمام أعمال  
الترميم أو الصيانة اخطار الجهة الادارية  
المختصة بشتمون التنظيم على أن يتضمن اخطاره  
طلب اعتماد المبالغ التي أنفقت وذلك وفقا لما  
تحدده اللائحة التنفيذية .

وعلى الجهة الادارية المذكورة أن تبين فى  
الطلب خلال ثلاثة اسابيع ويخطر كل من  
الملاك والمستأجرين بقرارها فى هذا الشأن .

وبمجرد ابلاغ الجهة الادارية القرار المذكور  
الى المالك يكون من حقه تقاضى الاجرة اعتبارا  
من أول الشهر التالى لاتمام الاعمال المشار  
اليها على أساس زيادة الاجرة السنوية بمقدار  
١٢٪ من قيمة أعمال الترميم والصيانة بما  
لا يجاوز ٥٠٪ من القيمة الايجارية .

والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض ايجار الاماكن والقوانين المعدلة له ، وذلك بالنسبة الى نطاق سريان كل منها .

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٩ فقرة اولى و ١٦ و ١٨ و ٢٦ و ٢٩ من هذا القانون .

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين ، كل من يخالف احكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا او مستاجرا او وسيطا .

وعنى من العقوبة ، كل من المستاجر والوسيط ، اذا ابلغ او اعترف بالجريمة .

مادة ٤٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بتريميم المنشأة او هدمها او ازيلها فى المدة التى تحددها المحكمة ، كل من يخالف حكم المادة ٣٥ من هذا القانون .

فاذا لم يتم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بدنت فى المدة المحددة نهذا ، تعرض جاز للجهة الادارية المختصة بشئون تنظيم تنفيذ الحكم على نفقته وتحصل قيمه التكاليف بالطريق الادارى .

مادة ٤٧ - مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة لها ، كما يلغى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الايلة للسقوط ، وكل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٤٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاسكان والمرافق اصصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

جمال عبد الناصر

كما يكون لها فى حالة الضرورة القصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضى الامور المستعجلة بالحكمة الكائن فى دائرتها العقار .

وللمستاجر فى جميع الحالات التى يتم فيها هدم العقار طبقا لاحكام هذا الباب الحق بعد اعادة البناء فى شغل وحدة بالعقار المنشأ طبقا للقواعد التى تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق .

### اَباب الثالث

فى الاختصاص والاحكام الانتقالية والعقوبات  
مادة ٤٠ - نخصص المحاكم الصادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون .

وترفع الدعاوى الى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار .

مادة ٤١ - تستمر لجان تقدير القيمة الاجارية بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، فى اعمالها لحين الانتهاء من الحالات المعروضة عليها عند العمل باحكام هذا القانون .

وبالنسبة للقرارات الصادرة من هذه اللجان ، ولم ينقض ميعاد التظلم منها طبقا للمادة الخامسة من القانون المشار اليه، ويكون ميعاد الطعن عليها ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ٤٢ - على مجالس المراجعة المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ان تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل باحكام هذا القانون الى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار ، وذلك بغير رسنوم وبالحالة التى تكون عليها .

مادة ٤٣ - يستمر العمل بالاحكام المحددة للاجرة والاحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستاجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن



## مذكرة إيضاحية

### لمشروع قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن ونظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

وقوانين التخفيض لا تعدو أن تكون علاجاً مؤقتاً لإيجار الأماكن ، وقد احتاط لها الملاك بأن بالغوا في الأجور التي يشترطونها عند تأجير المباني الجديدة - لذلك صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن مستهدفاً تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بصفة دائمة على أسس عادلة مع تحقيق فائدة استثمار مجزية على رؤوس الأموال المستثمرة في البناء ، وقد عدل هذا القانون عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ .

وقد ترتب على كثرة هذه التشريعات سومي تعالج موضوعاً واحداً - الكثير من الصعوبات في التطبيق ، فضلاً عن أن بعضها يسببه مضي وقت طويل على العمل بها أصبح لا يساير الأوضاع الراهنة في مجال الإسكان .

لكل ذلك فقد اقتضى الأمر وضع مشروع قانون يساير الإوجاع الراهنة ، ويكون شاملاً جميع الأحكام التي تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين .

ويستهدف المشروع تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في مجال الإسكان ، وتبسيط الإجراءات ، وتوفير العدالة لكل من المالك والمستأجر ومنع استغلال أي منهما للآخر .

ويشمل مشروع القانون ثلاثة أبواب هي :  
الباب الأول : في شأن إيجار الأماكن ؛  
الباب الثاني : في شأن المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة .

الباب الثالث : ويشمل الأحكام الانتقالية والعقوبات .

الباب الأول : ويشمل أربعة فصول :

#### الفصل الأول :

وقد تضمن هذا الفصل أحكاماً عامة وبمقتضاها تسري أحكام مشروع القانون على

ينظم القانون المدني عقد الإيجار على أنه عقد رضائي يتم بتوافق إرادتي المالك والمستأجر على أركان العقد وشروطه ، وأهمها مقدار الأجرة ومدة الانتفاع - ومن ثم يستطيع المالك وفقاً لأحكام هذا القانون وتبعا لظروف العرض والطلب ، أن يطلب إلى المستأجر إخلاء المكان المؤجر إليه عند انتهاء مدة العقد أو مطالبته بزيادة الأجرة أو غير ذلك من الشروط التي يمكن فرضها في هذا المجال .

وبسبب أزمة الإسكان المشاهدة في معظم دول العالم - وبالذات الدول النامية اضطرت هذه الدول إلى التدخل في العلاقة الإيجارية التي ينظمها القانون المدني ، وخاصة في الظروف الطارئة التي تؤدي إلى اختلال ميزان العرض والطلب ، وذلك بإصدار تشريعات استثنائية .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تدخل المشرع المصري في هذه العلاقة ، بأن أصدر قانوناً في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ قضى بتقييد أجور المساكن لمدة استمرت حتى أول يوليو سنة ١٩٢٥ .

وبسبب الظروف التي صاحبت الحرب العالمية الثانية صدرت عدة أوامر عسكرية لمنع الملاك من زيادة أجرة المساكن إلا في حدود ضئيلة مع امتداد العقود الجارية بعد انتهاء مدتها امتداداً تلقائياً .

وقد استمرت هذه الأوضاع العسكرية إلى أن صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، الذي أدخلت عليه تعديلات كثيرة من بينها قوانين تخفيض الإيجار المتعاقبة التي يبدأ أثر الواحد منها من حيث انتهى أثر القانون السابق عليه مباشرة ، وبمقتضى هذه القوانين خفضت أجرة المباني منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ حتى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

الاماكن وأجزاء الاماكن المؤجرة على اختلاف انواعها باستثناء الاراضى الفضاء فلا ينطبق عليها احكامه ، كما حدد نطاق سريانه المكانى بحيث يطبق على عواصم المحافظات والبلاد المتبعية مدنا وفقا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية .

وأجاز المشروع تطبيق احكامه كلها اوبعضها على القرى وعلى المناطق التى لم يطبق عليها قانون نظام الادارة المحلية ، وذلك بقرار يصدر من وزير الاسكان والمرافق ، مع النص على سريان احكام الفصل الثالث من هذا الباب على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكى العربى فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق وذلك تحقيقا للمصالح العام بالنسبة لهذه الاماكن .

ونصت المادة الثانية من المشروع بالا تسرى احكامه على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغروها من المساكن التى تشغل بسبب العمل نظرا لوضعها الخاص كما لا تسرى تلك الاحكام على المساكن التى تشغل بتصاريح اشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الاسكان والمرافق .

واعتبر المشروع المالك المنزوعة ملكيته فى حكم المستأجر ، كما اعتبر الاماكن المستولى عليها لضغطها مؤجرة الى الجهات التى تم الاستيلاء لصالحها .

وقد نظمت المادة الرابعة حق الموقوف المنقول بدلا من موقوف آخر فى اولوية استئجار المسكن الذى كان يشغله هذا الموقت .

وحوصا على توفير المساكن حرمت المادة الحامسة على الشخص الواحد أن يحجز أكثر من مسكن واحد فى البلد الواحد دون مقتض .

### الفصل الثامن :

وتضمن هذا الفصل الاحكام الخاصة بتقدير وتحديد الاجرة ، وروعى فيها العمل على منع استغلال بعض الملاك للمستأجرين بالحد من مغالاة المالك فى تحديد الاجرة الاتفاقية عند بدء التأجير ، تلك المغالاة التى ترهق المستأجرين خلال المبدئية التى تنقضى حتى تحدد الاجرة

القانونية ، وذلك بتحديد اجرة مبدئية تتلام مع تكلفة المبنى المرخص بهسا ، فالزم طالب البناء بتقديم بيان بقيمة الارض والمباني ومقترحاته عن اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته ، حتى يمكن للجهة المختصة تقدير الاجرة المبدئية التى يتعاقد المالك مع المستأجرين بموجبها ، مع الالتزام الجهة مانحة الترخيص باثبات هذا التقدير والتوزيع فى الترخيص الصادر لطالب البناء ، وذلك وفقا لما نص عليه فى المادتين ٦ ، ٧ من المشروع وهذا الاجراء يبنى القيمة الاجبارية على اسس اقرب الى التقدير السليم العادل ، حتى اذا ما تم تجديد الاجرة النهائية بزيادة أو بنقص فانما يكون ذلك بفروق طفيفة لا ترهق ايا من المؤجر أو المستأجر .

وقد نصت المادة ٨ من المشروع على تشكيل لجان تحديد الاجرة من عناصر فنية وشعبية وشعبية يمثل فيها الملاك بالمدينة أو القرية كما نصت هذه المادة على شروط صحة انعقاد اللجان واشترطت أن تصدر قراراتها بأغلبية الاصوات وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس ، كما حولت وزير الاسكان والمرافق اصدار قرار بالقواعد والاجراءات التى تنظم اعمال هذه اللجان .

أما المادة ٩ من المشروع فقد ألزمت مالك البناء باخطار اللجنة اشارة اليها فى المادة الثامنة فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ اول عقد اجار عن أى وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاشغال ، وهذا حكم عام يطبق فى جميع حالات البناء وذلك حتى تتولى اللجنة تحديد اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته ، وأجازت هذه المادة للجنة القيام بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من المستأجر أو الجهة المختصة بصهر المقاربات المبدئية .

كما ألزمت المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال ، وخول المشروع المستأجر بترخيص من قاضى الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة وذلك بعد اعداد المالك بالقيام بها .

وقد نظمت المادة ١٠ من المشروع الاسس التى يتم عليها تقدير اجار المبنى على أن يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة طبقا لهذه الاسس

أى من المؤجر أو المستأجر بظلم من تقدير القيمة الإيجارية أو توزيعها .

أما المادة ١٤ من المشروع فقد نصت على أن قرارات لجان تحديد الإجرة تكون نافذة رغم التظلم منها وتكون نهائية إذا لم يطعن فيها فى الميعاد ، كما أن قرارات لجنة التظلمات تكون نهائية - ومن المعلوم أن نهائية هذه القرارات لا تحول دون صاحب الحق والاتجاه الى القضاء الادارى للطعن على هذه القرارات بصفتها قرارات ادارية .

وقد نظمت المادة ١٥ من المشروع طريقة رد الفروق المستحقة بالنسبة لكل من المالك والمستأجر على السواء .

### الفصل الثالث

وتضمن هذا الفصل الاحكام الخاصة بالتزامات كل من المؤجر والمستأجر ، فقد نصت المادة ١٦ منه على إلزام المؤجر بتحرير عقد كتابى بالإيجار متضمنا بيانات محددة نص عليها المشروع حتى تقوم العلاقة بين طرفي التعاقد على أسس ثابتة تحول دون إثارة أية منازعات بينهما ، على أنه عند مخالفة حكم هذا النص يجوز إثبات واقعة التأجير وجفيم شروط التعاقد بكافة طرق الإثبات ، وحظر على المالك القيام بأبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو للوحدة منه .

وقد حظر المشروع فى المادة ١٧ فسخه أن يتقاضى المؤجر بالذات أو بالوساطة أى مقابل أو أتعاب أو مبالغ اضافية بسبب تحرير العقد مع سريان هذا الحظر أيضا على المستأجر .

وقد حرم المشروع فى المادة ١٨ منه حصول المؤجر على تأمين يزيد على إيجار شهرين مع رد ما زاد على ذلك ، وقد روعي فى هذا النص حماية المؤجر فى الاحوال التى تكون القيمة الإيجارية زهيدة والتي لا تغطي ما قد يجنيه من تلف للمكان المؤجر مع عدم أرهاق المستأجر فى الحالات الأخرى ، كما نظمت هذه المادة طريقة استرداد قيمة التأمين والتسهيل على المالك عند ردها بتفسيطها على سنة أو حتى نهاية العقد أيضا اقرب وذلك بغیر حاجة الى الاتجاه الى القضاء .

وقد استحدثت المشروع فى المادة ٢٠ نصا وسادها فى حالة انتماء المؤجر عن استأجرها . وقد نظمت المادة ١٩ طريقة الوفاء بالإجرة

ما يخصها من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية وذلك مع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ودون اخلال بأحكام القوانين الأخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم ، وقد نصت المادة المشار إليها فى فقرتها الأخيرة على التزام المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع القيمة الإيجارية الشهرية ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم الوفاء بالإجرة المستحقة .

وقد راعت المادة ١١ من المشروع اختلاف قيمة الأرض بين وقت الشراء ووقت البناء ، فصصت على أن تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما نصت على أن يكون تقدير المباني وفقا لسعر السوق لمواد البناء فى ذلك التاريخ .

كما تناولت المادة المشار إليها طريقة حساب قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق وحددت نسبا معينة لذلك فى حالة عدم استكمال البناء الى الحد الاقصى المسموم به ، وأجازت تعديل هذه النسبة ما يتفق وصقم الموق وظروف العمران ، كما استحدثت المشروع حكما من مقتضاه أن يعاد التقدير وفقا للوضع الجديد اذا جاء أى تغيير فى الوضع الذى كان قد بنى التقدير على أساسه .

أما المادة ١٢ فقد تناولت الحالات التى يعاد فيها تقدير قيمة الأرض ويقصد تحديد أجرة المباني المستجدة فقط .

وقد نظمت المادة ١٣ حق المالك والمستأجر فى التظلم من قرارات لجان تحديد الإجرة أمام لجان المراجعة نظم المشروع تشكيلها ، وقد استحدثت حكم جديد فى هذا الصدد هو أنه أن تعديل تقدير الإجرة بناء على تظلم المالك أو أحد المستأجرين يترتب عليه إعادة تقدير المبنى جميعه وتوزيع القيمة الإيجارية على وحملاته جميعا دون أن يقتصر ذلك الحق على من تقدم بظلم فيما عدا التظلم المقدم من المستأجر الاول اذ أن أثره يكون مقصورا عليه ، وذلك حتى تتوفر العنادة فى تقدير أجرة وحدات المبنى الواحد ، وقد أشارت هذه المادة الى التأمينات الواجب سدادها عند تقدم

كما نصت الفقرة (ب) على اخلاء المستأجر من العين في حالة ما اذا اجرها من الباطن أو تنازل عنها أو تركها للغير بأي وجهه من الوجوه وذلك مع مراعاة الحالات المصرح بها في المواد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ .

كما نصت الفقرة (ج) على الاخلاء في حالة ما اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سيج باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر .

وقد أجازت المادة ٢٤ من المشروع زيادة عدد الوحدات السكنية في المبني بالإضافة أو التعلية حتى لو كان عقد الايجار بمنع ذلك ، مع عدم الاخلاص بحق المستأجر في انقاص الاجرة ان كان لذلك محل .

وعلا على الحد من عقوبة البعض في استهلاك المياه وما يترتب عليه من اضرار لرفق المياه والصرف ، وتوحيد المعاملة فقد نص المشروع في المادة ٢٥ منه على ان تكون قيمة استهلاك المياه على عاتق شاغلي العقارات ، على انه بالنسبة الى العقارات التي لا تنص عقود ايجارها على الزام الشاغل بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاتق شاغل العقار بشرط ان يقوم المؤجر على نفقته بتزكيب عداد خاص لحساب استهلاك المياه بالوحدة ، وفي هذه الحالة يخفف الايجار الشهري بمقدار ٥٪ بعد ادنى ٢٠٠ مليم وذلك اعتبارا من الشهر التالي لتزكيب العداد - وقد نصت هذه المادة على ان يترتب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الاجرة من آثار .

### الفصل الرابع

وتضمن هذا الفصل احكام ايجار الاماكن المفروشة ، ونظرا لما تبين من أن كثيرا من الملاك والمستأجرين يقوم بتأجير وحدات سكنية متعددة مفروشة مما يحد من عدد الوحدات السكنية الخالية المفروشة للتأجير ، ورغبة في تنظيم عملية الشقق المفروشة لما تنوفاً عدد مهنس من أهمية خاصة - فقد نص المشروع في المادة ٢٦ منه على قصر حق تأجير الشقق المفروشة على الملاك دون سواهم في حدود وجبة واحدة في كل عقار يملكه .

ورغبة في ضمان حق بعض المستأجرين الذين يتروكون مساكنهم للعمل بالخارج لفترة

من مقتضاة عدم حرمان المستأجر من حق أو ميزة كان يتمتع بها ، وخص قاضي الامور المستعجلة بالاذن للمستأجر في اعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصصا من الاجرة ، أو خصص ما يقابلها من الاجرة وذلك بشرط ألا يكون التزام المؤجر في هذه الحالة مرهقا أو غير متناسب مع ما يظله العقار ، وفي هذه الحالة أجاز المشروع للقاضي أن يوزع تكلفة اعادة الحق أو الميزة على عاتق كل من المؤجر والمستأجر .

كما أجاز المشروع لوزير الاسكان والمرافق بقرار منه أن يحدد الجهة التي تقسم بتنفيد الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن ، وذلك على نفقة المالك على أن تحصل التكاليف منه بالطرق الادارية .

وقد نص المشروع في المادة ٢١ منه على عدم انتهاء عقد الايجار بوفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة اذا بقي من كانوا يقيمون معه من ورثته أو اقاربه حتى الدرجة الثالثة ، بشرط أن تكون تلك الإقامة مستمرة في السنة السابقة مباشرة على الوفاة أو الترك أو مدة شغل المكان ايها أقل ، ويلتزم شاغلو المسكن متضامين بكافة احكام عقد الايجار .

وللقضاء على المنازعات التي قد تنشور بين المالك الجديد للعقار والمستأجرين عند انتقال ملكية العقار من مالك الى آخر ، فقد تضمن المشروع في المادة ٢٢ منه النص على سريان عقود الايجار على الملاك الجدد ولو لم يكن لهذه العقود تاريخ ثابت سابق على انتقال الملكية ، وذلك استثناء من القواعد العامة مع عدم الاخلاص بحق المالك الجديد في اثبات ما يخالف ذلك بكافة طرق الاثبات .

وقد تضمنت المادة ٢٣ من المشروع الحالات التي يجوز للمالك فيها طلب اخلاء العين في غير الأماكن المؤجرة مفروشة ، فقد نصت الفقرة (١) منها على أنه اذا تكرر من المستأجر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة حكم بخلائه اذا لم يقدم أسبابا تقدرها المحكمة تبرر تأخره في السداد ، وقد دوعي في وضع هذا النص منع بعض المستأجرين من التسنوف في سداد الاجرة المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر الى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر .



## إلحاق الثاني :

وقد تضمن الأحكام الخاصة بالاشتراك  
الزبلة للسقوط والترميم والصيانة .

وفي هذا الصدد نصت المادة ٣٠ من المشروع  
على تحديد المباني والمنشآت التي يسرى عليها  
القانون وهي التي يخشى من سقوطها أو سقوط  
جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر -  
وكذلك المباني والمنشآت التي تحتاج إلى ترميم  
وصيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في  
حالة جيدة بهدف إطالة عمرها تمهيداً لم  
ما تهدف إليه الدولة في سياسة الإسكان .

وحتى تكون أعمال الترميم التي تفرض على  
المالك متمشية مع الأهداف العامة للمشروع .  
فقد نصت المادة على أن يبين في القرارات التي  
يصدرها وزير الإسكان والمرافق ، الأعمال  
التي تعتبر من أعمال الترميم والصيانة وحدودها  
في تطبيق أحكام القانون .

وقد أضافت المادة ٣١ من مشروع القانون  
بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم  
بالمجالس المحلية معايير وفحص المباني  
والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذ المحافظة على  
الأرواح والأموال سواء بالهزم الكلي أو الجزئي  
وكذلك تقرير التعديم أو الترميم والصيانة  
لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله إذا  
كان الترميم والصيانة يحققان ذلك .

ولضمان صدور القرارات على جانب من  
الدقة والموضوعية وتمثيل المتخصصين والمعينين  
من التشكيلات الشعبية المحلية فقد نصت المادة  
٣٢ من المشروع على أن ينشأ في كل مدينة أو  
قرية بها مجلس محلي لجنة أو أكثر يصدر  
بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تتولى  
دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية  
المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني  
المشار إليها وإصدار قرارات في شأنها على أن  
يبين كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد  
والإجراءات التي تتبع في تزاولة أعمالها بقرار  
يصدره وزير الإسكان والمرافق .

وبينت المادة ٣٣ كيفية إعلان قرار اللجنة  
إلى ذوي الشأن من المالك والشاغلي للعقار  
وأصحاب الحقوق ضماناً لعلمهم بما تقرر  
ليكون لهم رأي في القرار لما في تنفيذه من  
تعرض للملكية أو للحقوق المكتسبة ولما له من  
أثر على شاغل العقارات .

محدودة في العودة إلى مساكنهم والاستفادة  
من تلك المساكن أثناء تغييبهم فقد استثنى  
المادة سالفة الذكر من القاعدة العامة التي تحرم  
على المستأجرين تأجير مساكنهم مفروشة ، وذلك  
بان نصت على أنه يجوز للمستأجر في حاله  
اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر مسكنه  
مفروشاً وعلى مستأجر المسكن أن يخليه إلى  
المؤجر العائد في موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور  
من تاريخ إخطاره بالإخلاء فإذا لم يتم الإخلاء  
وثبت تراخي المؤجر في إخراج المستأجر جاز  
لمالك العقار إخلاء العين المؤجرة .

واستثناء من ذلك أجاز المشروع لوزير  
الإسكان والمرافق بقرار يصدره بعد أخذ رأي  
الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير  
وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة  
وغيرها من الأغراض وذلك تحقيقاً للمرونة  
ولمواجهة كافة التطورات والأغراض الطلابية  
والعالية مثلاً .

ونظراً لوجود مساكن مفروشة بالمصايف  
والشاتي تؤجر لمدة محدودةلبية لطلبات  
الاصطياف والاشتاء ، ولضمان الاستفادة من  
هذه المساكن في غير الاوقات الموسمية فقد  
نص المشروع في المادة ٢٧ منه على أنه يجوز  
للمالك في المصايف والشاتي التي يحددها  
وزير الإسكان والمرافق أن يؤجر عقاراتهم  
مفروشة طبقاً للشروط التي ينص عليها هذا  
القرار ، كما أجازت ذات المادة للمستأجرين  
في تلك المناطق أن يؤجروا مساكنهم مفروشة  
لمدة مؤقتة .

كما نص في المادة ٢٨ من المشروع على أنه  
في الأحوال التي يجوز للمستأجر تأجير  
مسكنه مفروشاً يستحق المالك اجرة اضافية  
تتعد ٧٠٪ من الاجرة القانونية عند التأجير .

وبالنسبة للمساكن المؤجرة من الباطن في  
الوقت الحاضر على خلاف الأوضاع التي نظمتها  
المشروع ، فقد نص في المادة ٢٩ منه على أن  
يقوم كل من المالك ومؤجر المسكن من الباطن  
بتعديل أوضاعهم وفقاً لأحكام السابقة خلال  
ستين من تاريخ العمل بالقانون ، وحرص  
المشروع على النص على أنه بانقضاء هذا الأجل  
يسلم المسكن خالياً إلى المالك أو المستأجر  
الأصلي بحسب الأحوال .

على اعتبار العين خلال فترة الترميم في حياة المستأجر قانوناً حفظاً لحقه في الرجوع إليها على أن تظل التزاماته قبل المالك قائمة كحظرت على المالك القيام بأى تغيير في معالمها وذلك كله ما لم يبد المستأجر رغبته في إنهاء العقد خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الإخلال المؤقت .

ونظراً لأن بعض المباني الآيلة للسقوط قد تكون في حالة يخشى من سقوطها قبل اتمام الإجراءات اللازمة لاتمام عملية الهدم أو الترميم - وحفاظاً على الأرواح والأموال فقد نصت المادة ٢٨ على أنه في أحوال الخطر الداهم يجوز إخلاء البناء عند الضرورة من السكان بمروره الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم كما يجوز لها أيضاً في هذه الأحوال إخلاء المباني المجاورة من السكان وذلك بالطريق الإداري مع اتخاذ ما تراه لازماً من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع - على أنه إذا توقعت احتمال تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها الحق في إخلاء البناء فوراً .

وتستلزم بعض الحالات هدم البناء فوراً دون انتظار الإجراءات القضائية حفاظاً على الأرواح والأموال ، لذلك فقد أجازت المادة المذكورة في مثل هذه الحالة هدم البناء بشرط الحصول على موافقة لجنة بينت المادة طريقة تشكيلها وإجراءاتها .

### الباب الثالث

وتضمن هذا الباب الأحكام الانتقالية والختمية ، فنص في المادة ٣٩ منه على استمرار العمل بالأحكام المحددة للآجرة والمقوبات المقررة على مخالفتها بالقوانين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة لها ، وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها .

وقضت المادة ٤٠ منه على أنعم عدم الإخلال باختصاص لجان تحديد الآجرة ولجان المراجعة المشار إليها في المشروع ، ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه إلى المحكمة الابتدائية المختصة بطلب يقدم من ذوى الشأن إلى قلم كتاب هذه المحكمة ، وبينت المادة الإجراءات والقواعد التي تتبع في هذا الشأن ، على أن يصدر الحكم على وجه الاستعجال ويكون نهائياً وغير قابل للطعن - كما نصت هذه المادة على

وأوجبت المادة ٣٤ على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة في المدة المحددة لتنفيذه مع عدم الإخلال بما نص عليه القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني من إجراءات الرقابة على الأعمال المطلوبة .

وتشجيعاً للملاك على تنفيذ ما يقرر من أعمال الترميم والصيانة ولواجهة ما يتحملونه من تكاليف إضافية في هذا الشأن فقد قضت المادة ٣٥ بأن يكون لهؤلاء الملاك الذين يقومون بأعمال الترميم والصيانة بعد إعلان القرارات اليهم حق زيادة الآجرة السنوية بنسبة مئوية من قيمة هذه الأعمال تساوى مرة ونصف النسبة المحددة في الباب الأول للقائمة المقررة مقابل استثمار المباني الجديدة واستهلاكها وإدارتها وصيانتها وذلك مقابل ما أنفق على ما تم من أعمال على ألا يزيد ما يتقاضاه بأى حال من ٥٠٪ من القيمة الإيجارية ، ويترتب على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الآجرة وتختص المحاكم المسددة بنظر كل المنازعات الناشئة عن تقدير هذه الزيادة .

ومن وسائل التشجيع أيضاً ما أجازته المادة ٣٦ من اقراض ملاك المباني الخاضعة لأحكام القانون للقيام بترميمها وصيانتها وبينت الجهات التي يعهد إليها بالاقتراض وعلى أن يصدر بشروط وقواعد الاقتراض قرار من وزير الإسكان والمرافق - مع إعفاء القروض من جميع الضرائب والرسوم ، وتقرير امتياز لها على العين التي تم ترميمها أو صيانتها يجرى في الترتيب مع الامتياز المقرر في القانون المدني للمقاولين والمهندسين .

وقد عالجت المادة ٣٧ موضوع إخلاء المبني مؤقتاً من شاغلين في الحالات التي تستلزم ذلك لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة فنصت على أن يحضر مخضر إداري بأسمائهم وتقوم الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم بإخطارهم بالإخلاء في المدة التي تحددها فإذا لم يتم الإخلال بعد انقضاءها جاز تنفيذه بالطريق الإداري .

كما قضت بأن شاغلين البناء الحق في العودة إلى العين بعد ترميمها دون حاجة إلى موافقة المالك وأن يتم ذلك بالطريق الإداري في حالة امتناعه وتحدد الجهة الإدارية المختصة المدة اللازمة للترميم ولا يجوز مد هذه المدة إلا بموافقة تلك الجهة - وقد نصت هذه المادة

١٩٦٢ والقوانين المعدلة لهما ، كما نصت على إلغاء القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ وكل نص يخالف أحكام المشروع .

ويتشرف وزير الاسكان والمرافق بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصحيفة التي أقرها مجلس الدولة - رجاء في حالة الموافقة عليه التفصل بأحاليته الى مجلس الامة .

وزير الاسكان والمرافق

دكتور حسن مصطفى

ان نطل المنازعات المدنية الاخرى خاضعة للفواعد القانونية العامة من حيث الموضوع والاختصاص والاجراءات .

ونصت المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من المشروع على العقوبات التي يحكم بها عند مخالفة بعض احكام المشروع ، مراعية في ذلك تناسب العقوبة مع المخالفة .

ونصت المادة ٤٤ من المشروع على إلغاء العمل بالقوانين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٤٦ لسنة



## من لجنئى الشئون التشريعية والخدمات عن مشروع قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بآب المؤجرين والمستأجرين

والسيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ، وبعد فتشرف بأن أرفع  
لسيادتك ، مع هذا ، تقرير اللجنة المشتركة  
من لجنئى الشئون التشريعية والخدمات ،  
عن مشروع قانون فى شأن إيجار الأماكن  
ونظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .  
رجاء عرضه على المجلس .

وقد اختارت اللجنة السيد الأستاذ أحمد  
الخواجه رئيساً لجنئى الشئون التشريعية مقرراً  
لها فيه أمام المجلس .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية  
وعميق الاحترام .

٥ يوليو ١٩٦٩

رئيس لجنة الخدمات ( بالنيابة )

إبراهيم نجيب

رئيس لجنة الشئون التشريعية

أحمد الخواجه

أحال المجلس بجلسته المقودة فى ٩ من  
ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ هـ ، الموافق ٢٤ من  
يوليه سنة ١٩٦٩ ، مشروع قانون فى شأن  
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين  
والمستأجرين الى لجنئى مشتركة من لجنئى  
الشئون التشريعية والخدمات .

وقد اجتمعت اللجنة المشتركة بتاريخ ١ ،  
٢ ، ٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ . وحضر  
اجتماعاتها :

السيد الأستاذ الدكتور محمد لبيب شقير ،  
رئيس المجلس .

والسيد ضياء الدين داود ، عضو اللجنة  
التنفيذية العليا .

والسيد الدكتور حسن مصطفى ، وزير  
الاسكان والمرافق .

والسيد الأستاذ الدكتور سليمان مرقص  
الأستاذ السابق لنقانون المدنى بخلية الحقوق  
جامعه القاهرة .

والسيد الأستاذ الدكتور عبد المنعم البدرأوى  
أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى بكلية  
الحقوق جامعه القاهرة .

والسيد الأستاذ الدكتور عيد المنعم نرج  
الصد ، وكيل جامعه القاهرة .

والسيد الأستاذ الدكتور اسماعيل غانم ،  
وليل جامعه عين شمس .

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذترته  
الايضاحية واستمعات نظر :

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن  
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين  
والمستأجرين والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بأصدار  
القانون المدنى والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن  
الضريبة على الإعفارات المبنية والقوانين المعدلة  
له .

والقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن  
المنشآت الآيلة للسقوط .

والقانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ فى شأن  
عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ على المساكن الحكومية المخصصة لبعض  
موظفى الحكومة وعيالها .

والقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض  
ضريبة اضافية للدفاع والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأصدار  
قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة  
له .

والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير  
بعض الإعفادات من الضريبة على الإعفارات المبنية  
وخفض الإيجار بمقدار الإعفاء .

من ذلك أن يعود الى صياغة قوانين تنفق ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي الذي يستند اصوله ومناخيه من فلسفة الاقتصاد الحر ، ولعل الدليل على ذلك أنه بعد سنتين من صدور هذا القانون أصدر التقنين المدني وضمن الفصل الاول من الباب الثاني منه الاحكام الخاصة ب عقد الايجار منظمة فيسا نظمت الروابط القانونية التي تحكم علاقة المؤجر بالمستأجر في الاماكن المبنية على سنن من حرية الارادة وحرية التعاقد مقررًا حق المالك في فرض الاجرة التي يريدّها والمدة التي يبتغيها، متجها الى أن هذه الاحكام هي المبادئ العامة التي سوف يعود اليها في يوم من الايام .

وأثر الثورة مباشرة وفي شهورها الاولى وجد المشرع نفسه أمام استغلال مفضوح في شأن علاقات الملاك بالمستأجرين لم يحفل بما سبق من قوانين واستعرض صنوف التحايل التي لجأ اليها الملاك للافلات من احكام التشريعات الاستثنائية السابقة على نحو وجد المشرع ، في النظام الجديد ، نفسه ازاما مضطرا للتدخل حماية للطرف الضعيف من عسف الطرف القوي فأصدر المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ مقررًا فيه خفض اجرة المساكن التي لم تخضع للتشريعات السابقة بنسبة تعادل ١٥٪ من قيمتها ، ولكنه ترك أمر المسائل اللاحقة انتشارها للقانون ، للملاك يحددون اجرتها وفقا للعرض والطلب . ولكن الملاك لم يحفلوا بالعلاقات الجديدة التي استنتتها الثورة فكان ذلك سببا حادا الى تدخل المشرع من جديد باصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يواجبه به الزيادة غير المشروعة في اجرة المباني التي اقيمت بعد العمل باحكام القانون السابق . وبعد اصدار القوانين الاشتراكية أصدر المشرع القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ليواجه به الزيادة في اجرة المباني التي استحدثت بعد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ولم يقصر المشرع أمر تدخله على الاجرة التي حددتها الملاك بل رأى أن يضيف اليها مكاسب أخرى للمستأجرين فاعفى كثيرا من العقارات المبنية، تكاد تبلغ معظمها ، من خريبة المباني ، وأضاف هذا الحفص لحساب المستأجرين فانقص الاجرة المستحقة بقدر الاعفاءات التي قررّها .

ومع بداية التحول الاشتراكي رأى المشرع أن المسلك الذي سبق سلوكه ليس كافيا في مجتمع حدد معال على بداية التحول الاشتراكي

والقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء .

والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الاماكن .

والقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ في شأن ترميم وصيانة وتعليق المباني .

والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية .

والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

وقد بدا للجنة أن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في مجال الاستثمار العقاري من الأمور التي حظيت بتدخل المشرع ، سواء قبل الثورة أو بعدها ، وسواء قبل بداية التحول الاشتراكي أو بعد البدء في مسيرته ، ولكن منهج المشرع في التدخل كان يختلف فلسفه وتشريعا وتطبيقا وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحياها البلاد ، فهو مع بداية الحرب العالمية الثانية ومع اشتداد أزمة الاسكان في مجتمع يحكمه وتنحصر فيه سياسة رأسمالية مستغلة لم يشأ ولم يكن في مقدوره أن يترك تنظيم أمر هذه العلاقة لقواعد الحرية الاقتصادية يتحكم فيها المالك كيف شاء فيكون تحديد الاجرة وفق هواه وبقاء المستأجر في العين طوع ارادته ، فاضطر الى أن يستخدم سلطه الاحكام العرفية في فرض أوامر عسكرية تحظر على المؤجر زيادة اجرة الاماكن المؤجرة الا في الحسود التي يراها كافيها للحد من ثورة السكان ، ولذلك طبعت هذه التشريعات جميعها بأنها استثناء من الاحكام العامة التي تسود فلسفة القانون ، بل انه بعد زوال فترة الحرب وانهاه الاحكام العرفية اضطر المشرع الى أن يقنن الاحكام التي قررتا سلطه الحكم العرفي ، فأصدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مبيحا في جوهره على الاحكام التي وردت بها الاوامر العسكرية ، ولكنه كان حريصا على أن يقرر في المذكرة الايضاحية للقانون أنه تصريح استثنائي يزول بزوال الضرورة التي دعت اليه ، وكان قصده

الاسكان عن طريق زيادة الاستثمارات وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال وتيسير الاقراض وتخفيض سعر الفائدة وإطالة مدة السداد مع الاستفادة الكاملة من المساكن التي أقامت وحدات القطاع العام ومساهمة مصانع القطاع العام في توفير المساكن للعاملين بهاء.

ونفاذا لهذه التوصيات قامت وزارة الاسكان بتقديم هذا المشروع بقانون الى المجلس .

وقد بدأت مناقشة اللجنة في هذا المشروع بتحديد طبيعه هذا المشروع بقانون بين القواعد القانونية ، واجمعت اللجنة على أنه لا يقبل أن يكون تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين في مجتمع اشتراكى من القوانين الاستثنائية وخلفت عن المشروع هذه الصفة اثني خلعهما المشرع عليه قبل الثورة ، فقررت اللجنة المشتركة أنه قانون خاص وليس قانونا استثنائيا ، وهو خاص من ناحية نطاق تطبيقه لانه لا يشتمل كل علاقات المؤجرين والمستأجرين، بل أن نطاق تطبيقه قصر على الامكان واجزاها الكائنة في النطاق المحدد بالمادة الاولى من القانون وهو نطاق قابل للامتداد الى مناطق أخرى بمقتضى قرار وزير الاسكان يواجه به العلاقات الاجتماعية في مجال الاسكان خارج نطاق القانون كلما استجبت ورايوط اجتماعية خارج النطاق المكاني لتطبيق لقانون تدعو الى تدخل المشرع .

ورأت اللجنة في نطاق هذه المادة أن تستبدل بعبارة « الامكان وأجزاء الامكان على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى ، بعبارة « الامكان وأجزاء الامكان على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى ، فوضعت وصف المعدة للسكنى بدل المؤجرة ليتسق الحكم مع مقصود المشرع من تقدير قيمة إيجاريه لكل مكان يعد للسكنى أو لغيرها من الأغراض حتى ولو لم يكن مؤجرا لتواجه به حالات المساكن التي يقطنها أصحابها فتقدر أجرتها عند بدء شغلها بهم ، ولا يربح أمر تقدير أجرتها للمستقبل لما يترتب على ذلك من أضرار قد يتعرض تداركها مستقبلا أو قد تختل فيها قواعد الربط على الأسس التي أرادها المشرع .

كما رأت اللجنة أن تضيف الى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة المتعلقة بامتداد أثر القانون الى مناطق جديدة لم تكن تدخل في نطاق تطبيقه بقرار من وزير الاسكان على النحو الذي أسلفناه ، فرات اللجنة اضافة فقرة

ورأى في نطاق الاستثمار العقاري مجالا يجب أن يسهم فيه رأس المال الخاص في الحدود وبالقدر الذي لا يسمح بالاستغلال وكانت تلك فلسفة واضحة في الميثاق بنصه :

« كذلك ففي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يتحدد به عن أوضاع الاستغلال » .

وفي ضوء هذه الفلسفة رأى المشرع أن يستقر سنه جديدة هي أن يكون تدخله في شأن الاستغلال العقاري عن طريق تحديد أجرة المباني منسوبة الى قيمتها على نحو يحقق دخلا عادلا ومجزيا للملاك ويشجع الافراد على الدخول بأموالهم الى هذا المجال معاونة منه على مساعدة الشعب في التخلص من أزمة طالت واشتدت فأصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ منظمًا به كيفية تحديد الاجرة التي يتعين على المستأجر أن يؤديها الى المالك والتي لا يجوز للمالك أن يجاوزها وأن يطالب بمزيد عليها الا أن هذا القانون رغم سلامة الاهداف اثني قضاها والاسس التي أقيم عليها لم يحقق ما عقد عليه من آمال على نحو حدا بالتنظيم السياسي متمثلا في المؤتمر القومي العام وفي اللجنة المركزية الى دراسته الموضوع للوصول الى اسلم التشريعات التي تحقق قصد المشرع، فكان قرار المؤتمر القومي العام في دور انعقاده الثاني صريحا في قوله في مجال الاسكان :

« في سبيل تحقيق الاستقرار المنشود والاهداف المرجوة في مجال الاسكان فان المؤتمر يرى الموافقة على المبادئ والاسس التي يقوم عليها التطوير المقترح من اللجنة المركزية والخاص بإيجار المباني وتنظيم أعمال البناء وإهمم والتزميم - كما يوصى بالعمل على استصدار القانون المنظم لذلك في أقرب وقت والذي سوف يوجه الجوانب الاربعة التالية :

توجيه أعمال البناء وتنظيم إيجار المباني ، وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وتنظيم هدم المباني ، وتنظيم هدم المباني الأيلة للسقوط وأعمال التدعيم والتزميم والصيانة ...

بعد دراسة تقرير لجنة الشؤون الداخلية باللجنة المركزية فيما يتعلق بنجال الاسكان .. يؤيد المؤتمر الجهود المبذولة للمعالجة مشكلة

اعذر المالك بالقيام بها وتخلف عن اتمامها .  
وغنى عن البيان ان مراد المشرع من عبء  
العبارة هو استكمال الاعمال الناقصة وفقا  
لترخيص البناء او لما يتطلبه استكمال المبنى  
على اساس شغله في ظل قاعدة تنفيذ الالتزام  
وفقا لمعيار الرجل المعتاد .

وعنيت المناقشات التي دارت حول المادة  
العاسرة بشأن الاسس التي يتم على هديها  
تحديد اجرة المبنى بتوضيح ان مقابل استهلاك  
راس المال ومصرفات الاصلاحات والصيانة  
والادارة التي قدر لها المشرع ٣٪ من قيمة  
المباني تغطي مقابل ائارة السلم واجرة الحارس  
وصيانة المصعد .

وادخلت اللجنة تغييرا جوهريا على ما ورد  
بالمشروع في شأن التظلم من قرار بالتقدير  
فاستبدلت بالنص الوارد بالمشروع نصا  
جديدا عدلت به طريقة الطعن والجهة المختصة  
به والاحكام المترتبة على ذلك ، فرأت ان تعهد  
بالفصل في الطعن الى القضاء باعتبار ان ذلك  
يدخل في وظيفته الاساسية التي اقيم من  
اجلها ، لان المنازعة في تقدير الاجرة هي  
خصوصية تامة يتوافر فيها طرفان يتناحسان  
الرأى حول موضوع معين يطلب كل منهما  
الفصل فيه على وجه معين . ومن شأن الرأى  
الفصل في هذه المنازعة ان تتحدد به المراكز  
المالية والحقوق المتبادلة بينهما ، وكل ذلك من  
اختصاص القضاء ، ولذلك رأت اللجنة ان  
يكون له امر الفصل فيها ، ورات ان تمنح  
ولاية الفصل في هذه الخصومة للمحكمة  
الابتدائية الكائن بدائرتها العقار تيسيرا على  
المتقاضين وان يترك امر تنظيم هذه الخصومة  
لاحكام قانون المرتفعات ولا غير على الطرفين  
من ذلك لان قرار لنجان التقدير نافذ بطبيعته  
يلتزم به الطرفان الى ان تقول المحكمة رأيا  
في الطعن المطروح عليها .

وادخلت اللجنة تعديلا على صياغة المادة ٤  
بعدادماجها في المادة ١٣ قصدت به ربط الحكم  
اتوارد فيها بالاحكام التي قررتها المادة ١٣  
وتوضيح الفاتحة منها ، فنصت على انه اذا لم  
تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار اللجنة  
جاز لاول مستاجر لها ان يطلع على قرار  
التقدير حتى لا يكون التقدير عند اتمامه في  
غيبية مستاجر للعين ملزما له .

وعدلت اللجنة المادة ٢١ مقررة امتداد  
عقد ايجار المسكن عند وفاة المستاجر او تركه

جديدة نصها ، ولا يكون لهذا القرار اثر على  
الاجرة المتعاقد عليها قبل صدوره ، حتى لا  
تتزعزع الروابط القانونية التي يكون قد  
نسأت قبل صدور قرار وزير الاسكان والتي  
كانت بطبيعتها بعيدة عن نطاق طبيين  
القانون .

كما رأت اللجنة حذف الفقرة الاولى من المادة  
البانية لكونها ، من ناحية ، تطبيقا للقواعد  
العاملة المقررة قانونا في شأن خضوع العلاقة  
للتصرف القانوني الذي يحكمها ، وهي في  
الحالة الواردة بهذه الفقرة تخرج عن نطاق  
عقد الايجار ، كما ان النص عليها من ناحية  
اخرى قد يثير في التطبيق مشاكل رأت اللجنة  
اننا في غنى عنها ولا سيما انها قد تفسح المجال  
لصور من الاستغلال يرفضها المشرع ، منها  
اكراه الخاصصين لاحكام عقد العمل على السكنى  
في منازل تقيمها المنشآت الخاصة دون ان يتاح  
لهم الاستفادة من قواعد تحديد اجرة التي  
وضعها هذا المشروع ، فضلا عن ان التشريع  
السابق كان يقصر هذا الحكم على منشآت الدولة  
والقطاع العام التي تشغل بسبب العمل ،  
فكانت لذلك مستثناة من نطاق تطبيق قوانين  
تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين على  
اساس ان التصرف القانوني مصدر للالتزام  
ليس عقد الايجار وانما هي العلاقة التي تنظم  
العمل قرارا اداريا كانت او صورة من صور  
عقد العمل . فرأت اللجنة عدم وجود مبرر  
لنص عليها لوجود قانون خاص بنظمها هو  
القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

كما ادخلت اللجنة تعديلا على المادة الرابعة  
استبدلت فيه لفظ العامل بلفظ الموظف  
واضافت الى هذه المادة فقرة جديدة اوجبت  
فيها على العامل المتقول الى بلد آخر ان يخلى  
المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على  
مسكن في البلد المتقول اليه ما لم تكن هناك  
ضرورة ملجئة تمنعه من اخلاء المسكن الاول .

وادخلت اللجنة تعديلا لفظيا على نص المادة  
السابعة من المشروع ليتسحق حكمها مع المواد  
التي تليها .

وجعلت المناقشات التي دارت حول المادة  
التاسعة بتوضيح قصد المشرع من الفقرة الاخرة  
من المادة التاسعة ، فقد رخص المشرع للمستأجر  
في هذه الفقرة ، الذي يتسلم العين المؤجرة غير  
صالحة للاستعمال ، في استكمال الاعمال  
الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة اذا



الاجرة ونفذ التأجير معروضا وعو امر كان قصرا على الاماكن المبنية قبل سنة ١٩٥٤ - وتحقيقا لحكم التجديد الذى ورد به اسرود فى شأن قصر حق المالك على تأجير بسبعة واحدة مفروشه وحظر التأجير من انبطن على المستأجرين الا فى حالات اضروره اسماذ اليها ، ووجب الشارع على كل من يؤجر مكانا مفروشا مالكا كان أو مستأجرا أن يعمل وضعه وفقا لحكم المشروع خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . على أن اللجنة أضافت الى النص حكما من شأنه اذا كانت العين المؤجرة مفروشه، مما يجب فيها انتهاء حالة التأجير المفروش وفقا لاحكام القانون كان لشاغلها ، اذا كان مصريا، حق استئجارها خاليه .

وفى شأن الباب الثانى الخاص بالمشآت الآيلة للسقوط ، والترميم والصيانة أبقى اللجنة على الاحكام الواردة فى المشروع عدا الاحكام الخاصة بالقرارات الصادرة فى هذا الشأن وتنفيذها ، فجاز لدوى الشأن حق الطعن فيها أمام القضاء على النحو الوارد فى المشروع .

وفى شأن الباب الثالث الخاص بالاحكام الانتقالية والعقوبات أدخلت اللجنة تعديلا جوهريا على اجراءات التقاضى فى شأن الاحكام التى تضمنها المشروع فعدلت المادة ٤٠ على نحو يفتح باب الطعن فى الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية تجنباً لكثير من التناقضات التى حقلت بها الاحكام بسبب حظر الطعن فيها مع أن فتح باب الطعن من شأنه أن تستقر الاحكام على مبادئ موحدة تستقر بها المنازعات استقرارا جامعاً مانعاً .

وعظمت المشروع العقوبات المترتبة على مخالفة الاحكام الواردة به حتى تتحقق الغايات المرجوة منه .

واللجنة اذ تعرض تقريرها ، ترجو من المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون معدلا بالصيغة التى اقرتها .

العين اذا بقى فيه زوجه أو أولاده أو والده الذين كانوا يقيمون معه عند الوفاة أو الترك . فاداً لان الشاعل من غير هؤلاء ، ووجب لاستمرار عقد الإيجار أن يكونوا من أعارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة وأن يكونوا قد أقاموا معه مدة السنة السابقة على وفاته أو مدة شغلته للمسكن ايها اقل .

وعدلت اللجنة نص الفقرة (ب) من المادة ٢٢ لتجيز الإيجار من الباطن والتنازل عن الإيجار اذا صدر به اذن صريح ومكتوب من المالك .

وعدلت اللجنة صياغه المادة ٢٥ لتكون أكثر تحديدا للغاية التى كشفت عنها المناقشات التى دارت فى اللجنة ، والتى بغيت تنظيم استهلاك المياه على نحو تتحقق به الغايات الواردة فى المذكرة الايضاحية للمشروع ، قنصت على التزام الشاعلين بمقابل استهلاك المياه بغير اضرار بهم ، فان كانوا ملزمين بها بمقتضى العقد حق لهم تركيب عدادات على نفقتهم بغير حاجه الى موافقة المالك حتى لا يتحملوا أكثر مما يجب عليهم الوفاء به ، وان كانوا غير ملزمين بها بمقتضى العقد جاز للمالك تركيب عداد لحساب مقابل استهلاك المياه بالعين على أن تخفض الاجرة بنسبة ٥٪ من قيمته ، وبحد ادنى قدره مائتا مليم .

واستحدثت المشروع فصلا جديدا لم تات به التشريعات السابقة بشأن إيجار الاماكن المفروشة قصد به الا يتخذ من الاماكن المفروشة وسيلة لزيادة استحكام أزمة المساكين ، واستغلال المستأجرين ، وراعى فى الوقت عينه ما جرى عليه العمل فى شأن تأجير الاماكن المفروشة فى المصايف والمشاتي والتيسير فى شأنها ، وترك تنظيم ذلك لوزير الاسكان ، وكان المشروع موقفا فى حظر التأجير المفروش على المستأجرين الا فى حالات الضرورة الواردة بالنص .

وتحقيقا للعدالة فى هذه الحالة الزم المستأجر بأن يؤدى زيادة فى الاجرة تعادل ٧٠٪ من قيمة



## مناقشة مجلس الأمة لمشروع قانون إيجار الأماكن

والقواعد التي أقرتها القواعد الشعبية على كافة المستويات تنفيذا لقرارات المؤتمر القومي العام .

**السيد السباعي إبراهيم عبد النبي -**  
السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

قبل أن نبدأ في مناقشة مواد مشروع هذا القانون ، أود أن أشير هنا إلى المواطنين أو آلاف الأسر المظلومة ، ممن لحق بهم ضرر كبير من تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولذلك فاني أقترح أن يعاد النظر فيه .

**رئيس المجلس -** إنبه السيد الضو إلى أننا الآن بصدد مناقشة مشروع قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين من حيث المبدأ .

**السيد السباعي إبراهيم عبد النبي -**  
أوافق على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولكن نظرا إلى أن فض الدورة قد أصبح وشيكا ، فاني أقترح أن تجتمع لجنتا الخدمات والشؤون التشريعية فوراً ، لتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، بما يتفق ومصالح هؤلاء المواطنين .

**السيد سيد زكي -** لما كانت سياسة الدولة فيما يتعلق بتوجيه أعمال البناء ، وتنظيم أعمال الهدم والترميم والصيانة ، لا تؤثر فقط في العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وإنما تؤثر أيضاً في مدى مساهمة القطاع الخاص في مجال الإسكان عامه ، سواء أكان ذلك بطريق إقامة المزيد من المباني السكنية الجديدة ، أم ترميم المساكن القديمة حفاظاً على الثروة القومية في البلاد ، أم هدم المساكن القديمة الآيلية للسقوط وإنشاء بديل عنها يسمح بالاستثمار الأمثل للأراضي العقارية ، لما كان ذلك ، كذلك كان من الواجب تطوير أسس العلاقات والسياسات القائمة بما يسمح بالوصول إلى

(١) **رئيس المجلس -** بعد أن عرض علينا السيد المقرر الأسس العامة لمشروع القانون والإهداف الرئيسية التي يتوخاها ، سنبدأ مناقشة مشروع القانون من حيث المبدأ على ضوء الأهداف العامة التي يستهدفها ، وهي تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في الحدود وبالقدر الذي لا يسمح بالاستغلال ، فهل لاحد من حضراتكم ملاحظات على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

**السيد مختار هاني -** هذا المشروع هو خطوة جديدة من خطوات الثورة المباركة في سبيل استقرار علاقات المؤجرين والمستأجرين ، وفي سبيل دعم هذه العلاقات وربطها بربطة واضحة قوية متينة .

والحق ، أن هذا المشروع ، وإن قلنا إنه مشروع قانون خاص ، إلا أنه في الحقيقة ليس بقانون استثنائي ، ذلك لأنه ينظم علاقات خاصة ، علاقات معينة ، ولكن ليس بصفة استثنائية إذ أنه سيدوم ما دام هناك إسكان .

هذا من ناحية النظرة العامة لهذا القانون ، ولنا في سبيل إيضاح بعض نصوصه لأم كثير ، وسأتناول بالتفصيل بعض أحكامه ونحن بصدد استعراض كل نص على حدة .

**السيد عبد العاطي نافع -** السيد رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

في هذه اللحظة التي يبدأ فيها مجلس الأمة نظر مشروع قانون العلاقة بين الملاك والمستأجرين وهم ملايين الجماهير ، يتطلع رجال القضاء ورجال الإدارة وقيادات الاتحاد الاشتراكي في كافة المواقع إلى هذا المجلس ، ولذلك أرجو مخلصا حتى تحقق آمال الجماهير ، أن تشترك معنا أجهزة الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، في استعراض المناقشات التي تدور حول هذا القانون ، حتى تطمئن الجماهير إلى أن العمل يجري هنا في مجلس الأمة وفقاً للإس

يطلب الرخصة ، وبذلك تتلافى شكاوى المستأجرين من مغالاة الملاك في العيئة الإيجارية للمساكن .

هذا ، وأهم ما في المشروع أيضا أنه نظم العلاقة التأجيرية تنظيميا رشيدا كاملا . وحسم كثيرا من الأمور التي كانت تثير مشاكل يومية لدى الجماهير ، مثل مشاكل المياه والشقق المفروشة والتأمين ، هذا ولى آراء في موضوعات أخرى لم يؤخذ بها في اللجنة المشتركة التي درست هذا المشروع وأرجو أن تتاح لي فرصة إبدائها عند نظر المواد .

وأخيرا وليس آخرا ، فاني أريد أن أؤكد كلمة قالها السيد الدكتور رئيس المجلس - ويجب أن تسجل قى مضايقت جلسائنا كما سجلتها اللجنة المشتركة في تقريرها - وهي أن هذا القانون ليس قانونا استثنائيا ، إنه قانون عادي وخاص ، وإن الملكية والعلاقات التأجيرية في المجتمع الاشتراكي ليست بالمفهوم القديم فيسأ قبل الثورة ، فقد قرأت تقريرا للجنة تعديل بمجلس الشيوخ في العهد السابق عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، قرأت فيه العجب العجيب ، رأيت فيه اقتراحا من أحد حضرات الشيوخ في ذلك العهد الغابر ، يطلب فيه النص في القانون على حكم انتقالي يحدد سريانه بسنة واحدة تعود بعدها الأوضاع الى أحكام القانون العادي ، حيث تسود المجتمع علاقات استغلالية مبنية على السلب والنهب ، مبنية على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، ولكن النظرة في المجتمع الرأسمالي تختلف من جذورها عن النظرة في المجتمع الاشتراكي ، حيث يجب أن تتحدد العلاقات التأجيرية والقيمة الإيجارية ومدة الإيجار دون ما استغلال مع إعطاء المالك الحر الشريف - وهو أحد قسوى الشعب العامل في مجتمعنا الاشتراكي - الحق في أن يبني مساكن جديدة دون استغلال وفي حدود النسب التي أرساها القانون .

وأرجو قبل أن أنهى كلمتي أن تكون مناقشاتنا لهذا القانون مفتوحة - كما أرجو أن نولى هذه المضبطة وغيرها من المضايقت التي تستغل هذه المناقشات الاهتمام الكافي ، لأنها ستكون بمثابة مذكرة تفسيرية يلجأ إليها الدارسون والمتقاصون عند الحاجة ، لأن تقرير اللجنة لم يغط كل الموضوعات التي يتناولها هذا القانون ، وشكرا .

السيد محمد عبد الرحيم ادريس -  
السيد رئيس المجلس ، السادة الاعضاء :

أفضل النتائج بالنسبة لقطاع الإسكان ، وذلك فيما يختص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، وإيجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وتنظيم هدم المباني والمنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة ، وليس هذا المشروع جاء خلوا من الإشارة الى تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، كما جاء خلوا من تنظيم هدم المباني ، وتم كنا نود أن يتضمن مشروع القانون ما يحص الاسكان ككل حتى يجرى مشروع القانون شاملا لجميع القوانين الخاصة بالاسكان ليسكن الرجوع اليها وشكرا .

السيد كمال بولس - السيد أندرتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

ما من شك أن مشروع القانون المعروض على حضراتكم ، قد أرسى قواعد جديدة في التشريع في علاقت المالك مع المستأجر ، معتمدا أساسا على قرارات المؤتمر القومي وعلى الميثاق والاساس الاول الذي أخذ في الاعتبار عند وضع المشروع المعروض ، هو تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله في مجال الإسكان مع حماية المستأجرين من استغلال المالك ، لأن مجتمعنا الاشتراكي الذي نحياه يحرم استغلال الانسان لأخيه الانسان .

وما من شك أننا اذا اطلعنا على نصوص المشروع فسنبصرها جميعا قد تضمنت تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله في قطاع الإسكان ، إذ وصل صصافي الربح الى ٥٠٪ بالإضافة الى ٣٪ مقابل الاستهلاك ، وفي يقيني أن هذه النسبة تعتبر من أكبر نسب استثمار رؤوس الأموال ، وفي ذلك تشجيع للرأسمالية الوطنية غير المستغلة ، هذا بالإضافة الى أنها تقرر ضمانات أخرى للملاك بحيث لا تعرض العلاقات التأجيرية للذبذبة في التقدير ، وبهذا لا يحجم كثير من الملاك عن البناء بمقولة أن هناك تخفيضا وتخفيضا وتخفيضا .

والاساس الثاني أن القانون المعروض أرسى مبدأ ثابتا ينحصر في أن التقدير المبدئي للإيجار يتم عن طريق لجنة ، على أسس موضوعية غير قابلة للتغيير اللهم الا في نقاط معصورة كما هو واضح في القانون ، هذا بالإضافة الى أن المشروع قد حدد أيضا علاقة تأجيرية سليمة غير مشوبة باستغلال فيما بين الملاك والمستأجرين تبدأ من بدء الإيجار ، إذ استن المشروع - وكان موقفا كل التوفيق - أن الاجرة تتحدد باديء ذي بدء عند التقدم

**رئيس المجلس** - لقد ورد على لسان السيد العضو كلمة ، استثناف ، وهي عبارة لها معنى قانوني معين ، فهل يفصّل السيد العضو بهذه الكلمة الاستثناف بالمعنى العام أو بفصّد بها : « الطعن » ؟

**السيد محمد عبد الرحيم ادريس** - اعني بها الطعن .

**السيد عبد الحارث علام** - أؤيد مشروع القانون من حيث المبدأ ، وأشكر الحكومة واللجان التي قامت بدراسته دراسة وافية ، ولكنني أحسن أن الضمانات التي وضعت لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر غير كافية ، فإن عدم تحديد القانون للمقدم لا يمنع الاستغلال بين طرفين أحدهما يملك والآخر في أمس الحاجة إلى ما يملكه الآخر .

وبهذه المناسبة أقترح أن يضمن القانون مبدأً جديداً يقضي بعزل المالك عن المستأجر في شتى العلاقات بينهما ، بمعنى أن ينشأ في كل حي لجنة يرأسها رئيس الحي أو المدينة، وتتلقى هذه اللجنة طلبات الراغبين في السكن محددة ومرفقة ، كما تتلقى أيضاً بيانات عن المقارنات المبنية في دائرة الحي ، ومهمة اللجنة أن تقوم بالتوفيق بين الطرفين منعا لوقوع أي استغلال . لأن هذه العلاقة حساسة إذ يكون فيها الإنسان في أمس الحاجة إلى المأوى فيمكن أن يقع مباشرة تحت سيطرة من يملك هذا المأوى ، ولا يمكن بحال من الأحوال ، مهما وضعنا من القوانين ، أن نصل في آخر الأمر إلى القضاء على ظاهرة استغلال الملاك للمستأجرين من الوجود في مجتمعنا .

والإشارة على هذا الاستغلال كثيرة وصارخة، أذكر منها هذه العروس التي قبضت مهرها ٣٠٠ جنيه من العريس أكثر أن تمطيهما لئلا تكسب على شقة ، على أن تشتري جهازها وتأمته هي على الأرض . كذلك أذكر المازق الحرج التي وقعتنا فيه بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإن الملاك الطيبين الذين لا يستغلون ، هم الذين أضربوا من هذا القانون ، بينما الملاك المستغلون الذين قدروا أجورا خيالية هم الذين استفادوا من تطبيقه . ومع تأييدي لهذا المشروع بقانون فاني أرجو من المجلس أن يؤيد الاقتراح الذي سبق ذكره وألفه يدخله ضمن بنود القانون ، وشكرا .

**رئيس المجلس** - أف الاقتراح الذي تقدم به

الواقع أن مشروع القانون المعروض قد يلوز قرابه خمسة عشر قانونا كان معمولا بها في تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين ، وتوجيه أعمال الهدم والبناء . وفي الحقيقة أن هذا المشروع بقانون قد درس دراسة وافية ، من وزارة الاسكان والمرافق ، ثم تناولته لجنتا الخدمات والمرافق ، والشؤون التشريعية بالدراسة الواعية الدقيقة ، وبذلك غطي المشروع أغلب المشاكل والثغرات التي كان يشكو منها جمهور الشعب ، والواقع أن هذا المشروع بقانون قد درس في كافة المستويات التنظيمية من اللجنة التنفيذية إلى الوحدات الأساسية ، إلى لجان المجلس ، وهو اليوم يعرض على المجلس الموقر مستكملا أغلب العناصر ، وقد سد أغلب الثغرات التي كان يشكو منها الجمهور .

ومن أهم ما ورد في المشروع إزالة أسباب الشكوى من التقديرات الجزافية للمباني ، فقد وضع لها الاسس العملية السليمة التي يلتزم بها المالك دون استغلال ، ويلتزم بها المستأجر في عدالة تامة .

ومن أعظم الاسس التي أقرها المشروع عرض المنازعات على القضاء ، وهو الجهة الاصيلة في الفصل في المنازعات بين المواطنين ، وهذا يكفل ضمانات للمواطنين ، خاصة قد عرف عن قضائنا عدالة مطلقة ، وقرار للحق اقرارا كاملا .

والناحية الأخرى : هي إباحة الاستثناف في بعض المنازعات ، وفي الواقع هذا مبدأ طمان المواطنين وأحاطهم بضمانات وحصانات كافية ، إلا أنني أرجو الحكومة أن تعمل على أن توفر العدد الكافي من القضاة لنظر هذه المنازعات ، حتى لا يتأخر الفصل في هذه القضايا ، وأن تعمل أيضا على توفير المعاين للقضاء من الخبراء والفنيين والمهندسين ، الذين يتولون معاونة القضاء في النظر في هذه المنازعات حتى لا تظل العلاقات بين المستأجرين والملاك عرضة لعدم الاستقرار فترة طويلة .

وأرجو من المجلس الموقر أن يوافق على هذا المقروع بقانون ، واننا لنشكر وزارة الاسكان والمرافق شكرا عميقا على جهوده إلا أننا نرجو منها أن تستمر في سياستها البناءة نحو حل أزمة الاسكان حتى نستطيع كل مواطن أن يحصل على المسكن المناسب .

الإيجار مسألة تاريخية ، خصوصاً بإجماع الفقه على أن عقد الإيجار من أهم العقود التي تخاطب الناحيتين الاجتماعيه والاقتصادية ، وهو عقد أسست مبادئه منذ زمن قديم . ويحضرني في تقدير مدى أهمية المسألة التي تربط بين المالك أو المأجر بضعة عامة وبين المستأجر ، يحضرني تلك الخطية الرائعة التي قالها الفقيه الفرنسي شوبري عند عرض مشروع قانون لعقد الإيجار ( قانون نابليون بونابرت ) حين أكد أن هناك عمالاً كثيرين يكسبون ولا يملكون في الواقع إلا عملهم ، ويريدون أن يستقروا في مأوى يجمعهم ، ومن أجل ذلك طالب هذا الفقيه بأن تكون العلاقة بين المالك والمستأجر علاقة يحكمها الوضوح والبساطة والدقة . والوضوح والبساطة والدقة في الواقع لاحظتها حينما استعرضت بدقة - جميع نصوص هذا المشروع بقانون ، ولذلك أؤكد أن تحول هذا المشروع بقانون إلى تجميع كل العلاقات السابقة التي كانت تحكمها قوانين استثنائية كي يكون لعقد الإيجار قانون خاص به له أحكامه وتكييفه ، هذا الأمر شيء جديد يستحق مناس التقدير .

الأمر الآخر حتى لا نذهب بهذا التكيف شرقاً وغرباً ، هو أن عقد الإيجار يحكم العلاقة ويوجد الرابطة القانونية بين مالك يريد أن يستثمر ماله أروع استثمار ، وبين مستأجر يريد منا أن نفق إلى جانبه ، نمد هذا الأمر بعقلنا وتدبرنا وبالضمان التشريعي .

ولا شك أن عقد الإيجار مر في التشريع المصري الحديث في مرحلتين :

فكان المالك قبل الثورة هو العنصر الأهم ، وهو صاحب الامتياز الحقيقي ، وكان سيد الموقف في عقد الإيجار ، لذلك كان يضع الكثير من الشروط التعسفية التي يصير المستأجر بمقتضاها عبداً لتحكمه .

أما بعد أن جاءت الثورة الميمونة فقد تقلعت بمشروع جديد حمت فيه الطرف الضعيف في عقد الإيجار فكانت التنازلات المستمرة .

إن الصورة التي يجب أن يكون عليها عقد الإيجار هو إيجاد التعادل والموازنة بين حقوق المستأجرين والمالك ، حتى يحمي المالك به حقه ونشجعه في ذات الوقت على أن يقدم على استثمار ماله ، وفي نفس الوقت نحمي المستأجر . إن صورة التعادل هذه لمحتها في

السيد العضو يمكن مناقشته عندما نصل إلى المادة المتعلقة به . والواقع أن السيد العضو قد كان ليلاً عندما انتهز فرصه مناقشة المبدأ للتقدم بهذا الاقتراح .

**السيد جابر عبد العزيز مبروك -**  
السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

إن هذا القانون - من حيث المبدأ - قد أتى بشيء جديد هو الاستقرار في العلاقة بين المالك والمستأجر ، وأتى بشيء جديد أيضاً هو أنه عرض على جماهير شعبتنا من خلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد شاركت فيه جماهير شعبتنا برأيها وبفكرها . والواقع أن وزارة الإسكان والمرافق قد بذلت مجهوداً كبيراً مشيراً ، وقد انتقل المسؤولون في وزارة الإسكان إلى مواقع عديدة اشتركوا فيها مع قواعد الاتحاد الاشتراكي العربي ليستمعوا إلى آراء وأطوائين في مشروع قانون يمس حياتهم .

ولكنني عند استعراض لهذا المشروع بقانون وجدت أن هناك ملاحظتين لابد من ذكرهما :

الملاحظة الأولى : خاصة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وهو قانون يشكو منه الكثيرون وتعالث من تطبيقه الصراخات ، فكان لزاماً أن نجد حلاً تشريعياً لهذه المشكلة ، وأرى أنه يجب ألا تنفض هذه البورة دون أن نجد علاجاً لهذا القانون الذي وصل إلى المجلس في شأنه العديد من الشكاوى . إن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ نص على تخفيض الإيجار بنسبة ٣٥٪ بعد أن حددت لجان التقدير الإيجارات ، كما نص على أن تحصل القيمة الإيجارية بأثر رجعي من المستأجرين مما أوجد عدم الاستقرار لدى الكثيرين من المستأجرين وليس عددهم بالقليل ، ولكنهم آلاف وآلاف .

والملاحظة الثانية : هي أنه لابد من حسم موضوع مقدم الإيجار ولابد أن يتضمن القانون نصاً صريحاً محمداً لموضوع مقدم الإيجار .

إن هاتين النقطتين اللتين ذكرتهما في غاية الأهمية ولم يسهباً القانون .

أما من حيث مبدأ القانون فإنه قانون يحقق الاستقرار والعلاقات الطيبة المستقرة بين المالك والمستأجر ، وشكراً .

**السيد الدكتور محمود السقا -** في الواقع أن هذا الأمر الذي يرتبط دائماً وأبداً بمقدد

ومن ناحية أخرى ، وإن كان مطروحا الإن  
الناقشه في مبدأ القانون من عمله .. فأننا  
بوصفنا جهازا تشريعيا للاتحاد الاشتراكي  
العربي نجد أن هذا المبدأ قد ووفق عليه في  
المؤتمر القومي وفي اللجنة المركزية .

غير أن هذا لا يمنع من إبداء بعض  
الملاحظات :

أولا : أن هذا المشروع لم يأت بجديد يذكر  
يهم جمهرة الشعب ملاكا ومستأجرين ، فكل  
ما ورد في أحكامه من جديد عن القوانين  
والقرارات السارية ينحصر في :

تنظيم الأيجار الفروشي وهذا لا يمثل مشكلة  
جماهيرية كما أن الشقة المفروشة أيضا تسهم  
في حل الأزمة .

استهلاك المياه وهذا امر يشوبه كثير من  
العيوب والتعقيد في التنفيذ .

سريان الطعن على باقي الوحدات ، وهذا  
فعلا جديد انما كان يمكن أن ينظم بقرار  
إداري .

ثانيا : أن أهداف هذا القانون هي حماية  
المستأجر والمجتمع من الاستغلال ، ثم تشجيع  
القطاع الخاص على الاستثمارات في العقارات،  
وهذا لم يتحقق في رأيي للأسباب الآتية :

عن حماية المستأجر :

ما زالت نصوص خلو الرجل كما هي في  
القوانين السارية وبالتالي فلم يمنع منعاً  
باتاً .

مقدم الأيجار لم يتعرض له القانون .

التيسير بالتبادل دون تقييد حرية الملكية  
لم يوضع موضع التطبيق فعلا وإن كان مطلبها  
جماهيريا وما ورد في القانون هو نص في رأيي  
يتعذر تنفيذه .

لم تمس المشاكل الملحة المترتبة على القانون  
٧ لسنة ١٩٦٥ وخاصة بتخفيض الأيجار  
بنسبة ٣٥٪ دون النظر لقرارات لجان الأيجارات  
أو عدم سريان طعن المستأجر على باقي الوحدات  
بالنسبة للعقارات التي تمت قبل هذا القانون  
وبعد القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

ثم انه لم يمالج الاثر الرجعي المانع للاستغلال  
بالنسبة للمناطق الريفية التي يدخلها الوزير  
في نطاق سريان القانون .

أكثر من نص من نصوص هذا التشريع ، لذلك  
نؤيده مع الاحتفاظ ببقاء - بطبيعة الحال - عند  
مناقشة النصوص تفصيلا .

السيد محمد سيد عبد المنعم - السيد  
رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

في ملاحظاتي على مبدأ هذا القانون أود أن  
استرعى نظر السيد رئيس المجلس والسادة  
الأعضاء الى بعض الظروف انعامه التي تحكم  
النظرة الى هذا المشروع ثم الى ظروف بحثه  
في المجلس الآن :

من حيث الظروف العامة ، فهي تتعلق ببعض  
الحقائق الأساسية :

١ - أن مشكلة الاسكان مشكلة قديمة غير  
أن حدتها زادت في الفترة الأخيرة نتيجة  
لزيادة السكان بمعدلات أكبر من زيادة  
الوحدات الجديدة المدة للسكن ، ثم لتكوين  
الامر وارتفاع مستوى الدخول .

٢ - أن مشكلة الاسكان مشكلة قائمة في  
جميع البلاد أيا كان نظامها الاجتماعي رأسماليا  
أو اشتراكيا ، غير أنه تبدو أشد وأوضح في  
البلاد النامية لارتفاع معدلات تكوين الامر  
وارتفاع مستوى الدخول المتزايد .

٣ - أن حجم مشكلة الاسكان لدينا لا يسمح  
بالتعطب عليها في بضع سنوات بسيطة ، فإذا  
نظرنا الى متطلبات الاسكان خلال الفترة القادمة  
حتى سنة ١٩٧٢ نجده حوالي ١٣٠٠٠٠ وحدة  
في حين أن أقل ما يمكن أن يوجه الى الاسكان  
من استثمارات لا يعطي سوى ٦٠٠٠٠ وحدة  
بما في ذلك القطاع الخاص ، وذلك نظرا  
لارتباط حل مشكلة الاسكان بمشاكل التنمية  
أساسا وخاصة التمويل والاستيراد والاسعار  
والنقل الى آخره .

٤ - من هذا فإن تدخل الحكومة لا يكفي  
وحده لحل المشكلة بالرغم مما يبذل من جهود  
في هذا الشأن ويكفي أن يتضح أن ما تم  
انشاؤه منذ عام ٤٢ حتى عام ٥٢ عن طريق  
الدولة لم يتجاوز ١٢٠٠ وحدة في حين أن خطة  
القطاع العام منفردا هذا العام ١٩٦٨/١٩٦٩  
أكثر من ١٤٠٠٠ وحدة .

فالامر يجب أن يعتمد فيه أيضا على القطاع  
الخاص في ظل المبادئ الأساسية التي أوردها  
اليثاق فيما يختص بالملكية العقارية .

وفوائد معقولة ، حق الاخلاء للبنات والاين أو  
الاستعمال الخاص ، الاخلاء لهمد والبنا .  
الأكبر وحدات ٠٠ الخ ٠٠

فاذا كنت للاعبارات الاولى اوافق على  
المبدأ ، فاني احتفظ بحق ابداء هذه الملاحظات  
تفصيلا في مواضعها أو باضافات جديدة للمؤ  
القائه .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير  
الدولة لشؤون مجلس الامة - ان المناقشة**  
التي تدور الآن تتعلق بهذا المشروع بقانون  
من حيث المبدأ ، ومن ثم لن أتعرض في حديثي  
للكثير من التفاصيل التي ذكرها بعض السادة  
الاعضاء في كلماتهم ، ولقد أيد جميع السادة  
الاعضاء الذين تحدثوا حتى الآن هذا المشروع  
بقانون من حيث المبدأ ، الا أنني أجد لزاما علي  
أن أتصدى بالرد لمباراة واحدة وردت في حديث  
الاخ محمد عبد المنعم وهي الخاصة بأن هذا  
المشروع بقانون لم يعالج مسألة خلو الرجل ،  
وهنا أرجو أن نستعرض سويا المادة ٤٥ من  
هذا المشروع بقانون كما عدلته اللجنة وسنجد  
أنها عالجت حالات خلو الرجل علاجا رادعا  
وشديدا لكل من يحاول الحصول على خلو  
رجل اذا تقول المادة ٤٥ تعاقب بالمحبس مدة لا تزيد  
على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة  
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف  
أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستاجرا  
أو وسيطا .

واذا ما استعرضنا نص المادة ١٧ التي  
تعاقب المادة ٤٥ على مخالفة أحكامها نجدها  
تقول :

« لا يجوز للوحر بالذات أو بالوساطة  
اقتضاء أي مقابل أو آتساب . بسبب تحرير  
العقد أو أي مبلغ اضافي خارج نطاق عقد  
الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المتصوص  
عليها في العقد .

ويسرى هذا الحظر أيضا على المستاجر » .  
وفي اعتقادي أن حكم هذه المادة والعقوبة  
المقررة على مخالفتها الواردة في المادة ٤٥ ، فيه  
ما يكفل علاج موضوع خلو الرجل علاجا  
حاسما .

**رئيس المجلس -** والآن أعتقد أن الموضوع  
قد استوفى بحثا ، فهل توافقون حضراتكم على  
اقفال باب المناقشة ؟

**رئيس المجلس -** ان هذه نصوصات يمكن  
الدخول فيها عند مناقشة المواد ويجب أن يقتصر  
كلام السيد العضو على مبدأ القانون .

**السيد محمد سعيد عبيد المنعم -**  
عن حماية المجتمع من المالك والمستاجر :

- لم يمنع القانون حيزا أكثر من شقة لشخص  
واحد في بلد واحد أو في أكثر من بلد الا  
بطريقة اعتقد أنها غير قابلة للتطبيق وبالنسبة  
للبلد الواحد .

- لم يمنع مشروع القانون ظاهرة ترك  
الشقق خالية أو ترك أراض قفاه في وسط  
المدنية لمدد طويلة .

- لم يعالج القانون ظاهرة اختلاف طريق  
تشطيب المسكن كما هو مقر في رخصته  
لسبب أو آخر ، مما يؤدي الى هلاك مباني  
المجتمع بطريقة غير صحيحة أو بها شبهة  
الاستغلال .

**عن تشجيع القطاع الخاص :**

فان ما أوردته مواد المشروع أو المذكورة  
التفسيرية حول هذا الموضوع ، في رأيي غير  
كاف ، فهو أولا لم يأت بجديد ، ثم ان ما أوردته  
لتشجيع القطاع الخاص غير كاف ٠٠ حقا ان  
الاستقرار ووضوح المعاملة من عوامل التشجيع  
لكن الأساس هو مقدار العائد الاقتصادي من  
الاستثمار .

لتحديد نسبة ٥٪ من قيمة الاراضي يضاف  
اليها ٣٪ مقابل استهلاك المباني والصيانة  
والمصاريف الادارية ، يعتبر عائدا غير مجز  
أو مشجعا على الاستثمار في العقارات ، خاصة  
اذا نظرنا له في ضوء نواحي الاستثمار الاخرى  
وفوائد الاقتراض ٠٠ اذ نجد في واقع الامر  
أن ندخل من العقارات لا يزيد على ٤٥٪ مقابل  
٥٪ فعلا في شهادات الاستثمار دون مخاطر  
الادارة ومتاعبها وفوائد الاقتراض ٧٪

**رئيس المجلس -** ان السيد العضو يدخل  
في التفاصيل الواردة بالمواد .

**السيد محمد سعيد عبيد المنعم -**  
انني أتعرض لها بالقدر الذي يوضح المبدأ  
وأود أن أذكر انه كان من الممكن ايجاد وسائل  
عديدة لتشجيع القطاع الخاص لا تخرج عن  
مبادئنا العامة وما رسمناه في الميثاق مثل  
الحصول على الائتمان المناسب بشروط ميسرة



( موافقة )

رئيس المجلس - اذن فالموافق على هذا المشروع بقانون من حيث المبدأ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر بتلاوة مواد مشروع القانون لاخذ الرأى عليها مادة مادة .

المقرر :

### الباب الاول

فى شأن ايجار الاماكن

### الفصل الاول

فى الاحكام العامة

مادة ١ - وفيما عدا الاراضى الفضاء تسرى احكام هذا الباب على الاماكن واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المعدة للسكنى او لغير ذلك من اغراض سواء كانت مفروشة او غير مفروشة مؤجرة من المالك او من غيره وذلك فى عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له .

ويجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق مد نطاق سريان احكامه كلها او بعضها على القرى بناء على اقتراح مجلس المحافظة وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه .

ولا يكون لهذا القرار اثر على الاجرة المتعاقد عليها قبل صدوره .

وتسرى احكام الفصل الثالث من هذا الباب على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ولجاناس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكى العربى فى القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد الدكتور فاروق جرائه - تقضى هذه

المادة باستثناء الاراضى الفضاء من الخضوع لاحكام الباب الاول منه ، وفى هذه الخصوصية احب ان اشير الى ان هناك اراضى فضاء استأجرها بعض الافراد من ملاكها بموجب عقود تبيع لهم صراحة الحق فى البناء عليها ، وقام هؤلاء المستأجرون ببناء مساكن لهم على هذه الاراضى واستقروا عليها بالفعل فى سنوات طويلة ، والملاحظ ان هذه العقود لا يحكمها قانون الاسكان بل يحكمها القانون المدنى ، ولهذا يلجأ الملاك فى نهاية مدة العقد برفع دعاوى على هؤلاء المستأجرين ويحصلون بالفعل على احكام بطردهم من هذه الاراضى ، بعد ان قاموا بالفعل بالبناء عليها واستقروا عليها ، ولا شك ان هذا الوضع يتنافى مع الحكمة من اصدار هذا التشريع ، الذى يقصد منه فى المقام الاول ايجاد علاقة مستقرة بين المالك والمستأجر ، ولذلك لا يجيز للمالك ان يطلب اخلاء المكان المؤجر الا فى الحدود التى رسمها هذا المشروع بقانون ، وهى عدم رفع الاجرة او اذا استخلفت العين المؤجرة فى غير الاغراض التى نص عليها العقد ، الا ان هذا المشروع بقانون لم يحدد الموقف بالنسبة لعلاقة مالك الارض الفضاء بمستأجرها الذى يقوم بالبناء عليها ويستقر فيها بالفعل ، مما يجعل هذه العلاقة خاضعة لاحكام القانون المدنى الذى يجيز الحكم بطرد المستأجر فى نهاية العقد ، وبهذا لا يكون لمستأجر الارض اية حماية او ضمان . ولهذا اقترح ان يضاف الى هذه المادة نص يقضى باخضاع الاراضى الفضاء المخصصة لاغراض البناء لاحكام هذا التشريع ، وشكرا .

رئيس المجلس - هل يقصد السيد العضو اراضى الحكر ؟

السيد الدكتور فاروق جرائه - لا فان الاراضى الفضاء التى اقصدها تختلف عن اراضى الحكر .

رئيس المجلس - لقد فهمت من السيد العضو ان هناك اراضى فضاء تؤجر من مالك لشخص لكى يبنى عليها . فهل هذا هو ما يقصده السيد العضو .

السيد الدكتور فاروق جرائه - نعم هذا ما اقصده .

رئيس المجلس - اليست هذه اذن هي الاحكام فى حكم القانون ؟

ان هذه العقود تخضع بلا جدال لقواعد القانون المدني التي تتيح في كثير من أحكامها استغلال الإنسان لآخيه الإنسان ، وفي اعتقادي ان علاج هذا الموضوع يكون باضافة نص صريح يقضي بأنه لا يجوز للمالك الاراضي أن يطردوا المستأجرين الا في حالات خاصة وهي الامتناع عن دفع الايجار فقط ، وشكرا .

**السيد أحمد الحواجه -** ان اخوة الزملاء يثيرون قضايا لا يحكمها مشروع القانون المعروض علينا ، اذ انه يحكم علاقات الامان المبنية ، ومن المسلم به ان الارض الفضاء ليست مبنى ، وتدخل الشارع ليس القصد منه هو حماية الارض الفضاء ، ولكن حماية الارض المؤجرة أصلاً للسكنى .

فالمستأجر الذي يستأجر الارض الفضاء ويقيم عليها من ماله بناء هو شخص مقتصد لا يجوز أن تحميه أحكام القانون والمستأجر الذي يستأجر الارض الفضاء فيقيم عليها مسكناً خاصاً له ، ويريد الزملاء أن تعطى له الحماية هو مستأجر يزيد من أزمة الاسكان . لأنه يحتكر أرضاً فضاء لنفقه خاصة به قد يزداد نفعا لو ترك أمرها للمالك الارض . ولكن أين توجد الحماية ؟

ان كثيرا من الاراضي الفضاء تؤجر لمستأجرين ويصرح فيها لهؤلاء المستأجرين أن يقيموا عليها ابنة من طرازات خاصة أو من أنواع خاصة تسهم في حل مشكلة الاسكان ، وكل هذه العقود ينص فيها دوماً على أن تتول المبانى الى مالك الارض عند انتهاء المدة المرحض بها ، وفي هذا الوقت الذي يحدده العقد بأبولة المبنى الى مالك الارض يصبح مستأجراً لمكان مبنى تحميه أحكام القانون . هذه هي الوقائع .

**السيد مهدي خليل -** اذا رجعنا الى الفقرة الأخيرة من الماد الاولى نجد انها تنص على سريان أحكام الفصل الثالث من الباب الاول على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وقروعه والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، والمقصود بالنص على هذه الهيئات التي وردت على سبيل الحصر في هذه المادة حمايتها من الخضوع لاحكام القانون المدني التي تقضي بأن العقد شريعة المتعاقدين ، وأن تطبق بالتالي أحكام عقد الايجار على كافة أركان

**السيد الدكتور فاروق جرانه -** انها تختلف عن أراضي المحر .

**السيد سامي اباطة -** تكلمة لكلام السيد الزميل ، هناك اراض غير مقسمة داخل حدود كل مدينة ، باعها اصحابها ، واقام عليها الذين اشترتوا مباني سكنية ، ثم صدرت أحكام يهمل هذه المباني .

( أصوات : لا ، لا )

**رئيس المجلس -** نظرا لدقة الموضوع أرجو أن تكون في منتهى الوضوح . وليتفضل السيد العضو بإيضاح الصورة للمجلس .

**السيد سامي اباطة -** اعترض على هذه المادة هو أنها لم تعالج وضع المباني التي أقيمت على اراض فضاء غير مقسمة داخل اطار المدن ، ثم صدرت أحكام يهمل هذه المباني . وعددها كبير في كثير من المدن .

**رئيس المجلس -** هذه النقطة تتعلق بالهمل وأحكام هذه المادة لا تعالج هذه النقطة .

**السيد سامي اباطة -** لقد عرضت هذه الصورة لاستوضح موقف هؤلاء الذين يسكنون مباني أقيمت على أرض غير مقسمة حيث أن مشروع القانون لم يعالج هذه الحالة .

**السيد علي الشريطي -** السيد رئيس المجلس ، الأخوة الاعضاء :

هذا الموضوع يذكرنا بسكان بعض مناطق القاهرة كفرس والتقلي ، وشبرا ، والساحل ، فهؤلاء الناس يعيشون في واقع مؤلم يتمثل في الآتي :

هناك أرض فضاء أعطيت لاشخاص بلامقابل تقريبا في الايام الماضية كهذايا أو هبات ، وكانت وزارة الاوقاف هي الجهة المسئولة عنها قبل حل الوقت ، وبعد أن حل الوقت سلمت هذه الاراضي الى مستحقها ، سلمت هذه الاراضي وقد نص في عقود تأجيرها على أنها اراض فضاء مقام عليها أكشاك تسلم لاصحابها خالية زهي في واقع الامر مقام عليها مبان فعلا فما هو الوقت بالنسبة لهؤلاء الناس الذين يعانون واقعا عليهم بسبب وجود شروط صريحة فاسخة في هذه العقد تتيح للمالك الاراضي الاستيلاء على الارض وما عليها من مبان ، ومن ثم يطردون هؤلاء الناس شر طردة لا شيء سوى وجود شروط صريحة فاسخة .

واردة في المادة السادسة وستناقش عند نظر هذه المادة ، هذا ما أردت أن أذكره لتوضيح الرؤية أمام المجلس ، وشكرا .

**السيد محمد سيد عبيد المنعم -**  
تنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه « ويجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق مطلق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح مجلس المحافظة ... » ثم أضافت اللجنة إلى نهاية هذه الفقرة العبارة الآتية : « ولا يكون لهذا القرار أثر على الاجرة المتعاقد عليها قبل صدوره » .

والواقع أن اللجنة بإضافة هذه العبارة ستحدد من سلطة وزير الإسكان في تحديد تاريخ سريان قرار الذي يصدره ، فقد يكون القرار الذي يصدره الوزير ذا أثر رجعي بناء على اقتراح مجلس المحافظة ، وهناك الكثير مما صدر من قوانين الأيجارات طبقت بأثر رجعي .

ولذلك أقترح تعديل هذه العبارة على الوجه الآتي : « ويجوز وزير الإسكان والمرافق تأريخ سريان هذا القرار بناء على اقتراح مجلس المحافظة » وذلك حتى يمكن معالجة أي استغلال يحدث في الفترة السابقة على صدور القرار .  
**وكيس المجلس -** أريد أن أسأل السيد رئيس لجنة الشؤون التشريعية عن الحكمة من وراء التعديل الذي أدخلته اللجنة المشتركة على هذه المادة .

**السيد أحمد الغواجه -** لقد كان أمام اللجنة المشتركة الوضع الذي يثيره الزميل محمد عبد المنعم . فمن الناحية العملية عندما كان يستند العمران إلى قرية ما ، لقرية ما في المدينة كان وزير الإسكان يصدر قرارا بإخضاع هذه القرية للقانون . ولكن تلك القرارات كانت تصدر معممة ومجهلة فلا تذكر سوى إخضاع هذه القرية لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في حين أن هذا القانون له حدود زمنية، إذ يمتد أثره للسكان المنشأة قبل سنة ١٩٤٤ ، ولو أخضعنا مساكن تلك القرى لذلك القانون فسوف تضطر إلى تعديل أجرتها طبقا لأحكام هذا القانون الذي مضى على صدوره أكثر من ٢٠ عاما ، كذلك الأمر لو أخضعناها للقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذي مضى على صدوره ١٧ سنة أو القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي مضى عليه أكثر من ١١ سنة أو تخضعها لأحكام هذه القوانين جميعا مع أنهن المسلم به أنه قبل صدور

هذا العقد ، بما في ذلك الاجرة ومدة الانتفاع ، والواقع أن هناك قرى قد امتد إليها العمران، وأنشأ الحكم المحل في العديد منها مجالس قروية . وعندما نص مشروع القانون صراحة على سريان أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على هذه الجهات ، إنما قصد إلى توفير الاستقرار والحماية لها ، وإني أرى أن تمتد أحكام هذا الفصل إلى القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان تحقيقا للاستقرار وحفاظا على العلاقات القائمة ما بين المالك والمستأجر ولذلك فإني أقتراح إضافة الفقرة التالية :

« تسري أحكام الفصل الثالث من الباب على الأماكن المؤجرة في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق، وبهذا تمتد حكمة النص على هذه الهيئات بالذات لتشمل جميع العلاقات القائمة بين المالك والمستأجر في القرى . ولا ضرب لحضراتكم مثلا لإبين مدى الحاجة إلى الأخذ بهذا الاقتراح .

هناك كثير من الموظفين يسكنون في القرى التي لا تخضع لأحكام القانون ١٢٤ سنة ١٩٦٠ أو أي قرار آخر . ونحنيا نقوم خلاف شخصي بينهم وبين المالك ، يستطيع المالك عند نهاية المدة أن يطلب فسخ العقد ، ويطردهم رغم قيامهم بالفاء بالتزاماتهم . ومن ثم لا نستطيع أن نقول أن هناك حسياسة متوفرة لهؤلاء الأشخاص الذين يلزمهم القانون بالإقامة في مزارع أعمالهم ، وشكرا .

**وكيس المجلس -** هل يعني السيد العضو بكلامه هذا أن تطبق الأحكام الواردة في الفصل الثالث ، والتي تحمي المستأجر من الطرد وتنظم أسلوب دفع الإيجار وغير ذلك من الأحكام، على القرى التي لم يصدر بعد ، قرار وزير الإسكان بتطبيقها عليها ؟

**السيد مهنا خليل -** نعم أريد أن يطبق عليها الفصل الثالث فقط من هذا الباب وليس القانون كله .

**السيد عبد العاطي نافع -** ورد في صدر المادة الأولى العبارة الآتية : « فيما عدا الأراضي المفضة تسري أحكام هذا الباب ... » وفي الحقيقة أن الموضوعات التي أنارها السادة الزملاء والخاصة بالأراضي المفضة قد شملتها هذه المادة بالفعل ، أما فيما يتعلق بأراضي الحكر والأراضي غير المفضة لهذا القانون، فإنها

السيد محمد سيد عبد المنعم - قد تكون هناك مقاييس معينة وردت في هذا القانون ، لا يمكن تطبيقها على مساكن قائمة وقت صدور قرار السيد وزير الإسكان .

ولكن هذا لا يحول دون البحث عن وسيلة نتمتع بها استغلال هؤلاء الناس الذين صدر من أجلهم قرار الوزير .

عندما صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، نص على تخفيض إيجار المساكن التي أقيمت قبل صدوره بنسبة ٣٥٪ . كذلك قضى القانون ، الذي صدر في أعقاب الثورة ، بخفض إيجار المساكن التي أقيمت خلال فترة معينة بنسبة ١٥٪ .

لذلك ، قانه ينبغي وضع صيغة تشريعية معينة تقضى بأن يكون لوزير الإسكان عند صدور هذا القرار ، أن يحدد نسبة تخفيض معينة لمنع الاستغلال في القرية .

أن معظم المدن محاطة بالقرى ، ويقام فيها كثير من المصانع ، ويقطن في هذه القرى كثير من العاملين .

فاذا ما تركنا هذه المناطق دون تحديد نسبة للتخفيض ، فهذا يعني أننا سمحنا بقيام الاستغلال .

لذلك ، اقترح أن يحدد السيد وزير الإسكان ، تاريخ سريان القرار بناء على اقتراح من مجلس المحافظة المختص .

السيد أحمد الخواجه - في المناطق التي تسرى عليها أحكام هذا القانون ، لا توجد مساكن لا تخضع لهذه الأحكام ، ذلك لأن الشارع في عام ١٩٤٧ ، وفي الفترات السابقة على ذلك ، قرر زيادة الاجرة القائمة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ١٢٪ ، أي أنه جدد أجورا كانت قائمة في ذلك الوقت ، ثم أطلق بعد ذلك الحرية للملاك في تحديد الاجرة . أننا لا نستطيع أن نطبق هذا القانون على الأماكن التي يشير إليها السيد العضو ، لأن هذه الأماكن لا تخضع أصلا للقانون ، فمن أين يتم استقطاع نسبة الـ ٣٥ ، أو الـ ١٥٪ ، أو الـ ٢٠٪ ؟ وما هو التاريخ الذي يبدأ منه هذا الخفض ؟

أن تقرير أثر رجعي للقانون ، أو تحديد نسبة معينة لخفض الإيجار ليست من المسائل التي يرخّص فيها بإصدار قرار وزاري ، وإنما تحتاج إلى تشريع .

هذه القرارات لم تكن تلك المقارات تخضع لأي من هذه القوانين ، وعندما طرحت هذه المسألة على المحاكم ، رأت بعضها أن يسرى القرار من تاريخ صدوره بينما رأت محاكم أخرى أنه بائضاع القرار لتطبيق قانون من شأنه أن يعود بأجرة المسكن إلى إبريل سنة ١٩٤٦ .

ومن هنا كان لا بد للجنة المشتركة أن تتخذ موقفا محددا في هذا الشأن ، فاما أن توافق على مد أثر القرار إلى تاريخ زمني سابق أو أن يطبق القرار من تاريخ صدوره . ومن ثم فإن التفويض الذي يصدر من وزير الإسكان يمكن أن يعالج هذه المسألة من ناحية تحديد الاجرة القائمة وقت صدور القرار . وقد رأت اللجنة إزاء هذا الموقف أن تميل إلى الرأي الذي يعمل في سبيل إقامة علاقات مستقرة وواضحة وليس بها إجحاف بحق أحد .

وكان هناك إجماع على أن قرار وزير الإسكان لا يعمل به إلا من تاريخ صدوره وبهذا تكون الاجرة القائمة وقت صدور القرار هي الاجرة التي تخضع لأحكام هذا القانون .

وتظهر المشكلة بوضوح عندما يكون هناك منزل بعد صدور القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وعندما نخضعه لقانون تخفيض إيجارات المساكن بنسبة ١٥٪ الذي صدر سنة ١٩٥٢ فسوف يخفض إيجاره بنسبة ١٥٪ من الاجرة أو إيجار المثل حيث لا يوجد مثل لأن القرار المثل عقار معفى . ولا يمكن تحديد المثل إلا في ذات المكان .

وينطبق هذا الوضع أيضا على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، فكلها تحدد لها أجرة على ما قيس عليه والمكان المقيس الذي نحن بصدده لا يمكن أن تحدد له أجرة لأن المقيس عليه ليس له أجرة .

ومن هنا فإن الحل الذي وضعته اللجنة هو حل عملي تواجه به أحكام القضاء ، لأنه في اتجاهه الغالب رأى عدم رجعية هذه القوانين على القرارات الصادرة في الفترة السابقة .

وكان على اللجنة أن تغلب رأيا من اثنين فرجعت رأي الأغلبية . وقد تكون فكرة تحقيق العدالة في الجانب الآخر ولكنه عدل يستحيل تطبيقه .

رئيس المجلس - أفهم من ذلك أن الفكرة هنا هي معوبة إيجاد اجرة الأساس المقيس عليها .

بمدلول المادة الأولى . فالنص بأنه ، فيما عدا الأراضي الفضاء ، تسري أحكام هذا الباب . على المساكن وأجزاء المساكن . . . . . فذلك لأن أحكام البابين الثاني والثالث ، لا تسري على مدلول المادة الأولى . ولكن الباب الأول يشمل إيجار المساكن ، ويسري على كل العفارات ، عدا الأراضي الفضاء . وهذا النص هو ذاته الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، مع استبدال كلمة « الباب » بكلمة « القانون » ، في مشروع القانون المعروض .

**رئيس المجلس** - إذا عدل نص المادة الأولى على الوجه التالي « فيما عدا الأراضي الفضاء ، تسري أحكام هذا القانون » ، بدلا من عبارة « هذا الباب » فهل ستترتب على ذلك أحكام مختلفة ، غير تلك التي تترتب وفق نص المادة المعروضة ؟

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** - إن الباب الأول يتعلق بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أما الباب الثاني فيتعلق بقانون آخر يحكم المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . وقد جمعت هذه القوانين في قانون واحد ، فلا نستطيع القول بأن أحكام الباب الأول ، تسري على القانون بأكمله .

**السيد محمد صبري ميني** - إن المادة الأولى منظمة لكل القانون . والباب الثالث - كما يشير السيد أحمد الخواجه - ينظم فيما ينظمه العقوبات التي تطبق على البابين الأول والثاني ، ومؤدى هذا الكلام ، مضافا إلى ما ذكره السيد حافظ بدوي ، أننا الآن بصدد ثلاثة قوانين ، وليس قانونا واحدا .

**رئيس المجلس** - إذا عدلنا صدر المادة الأولى بحيث يبدأ كما يلي « تسري أحكام هذا القانون » . . . ، فإن الصورة تكون كالآتي :

بالنسبة لإيجارات المباني التي أنشئت في ظل القوانين التي صدرت في أعوام ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، نجد أنه سيحكمها مشروع القانون المعروض ، والقوانين التي أنشئت في ظلها هذه المباني . أما إذا استبدلنا كلمة « القانون » بكلمة « الباب » بحيث يصبح صدر المادة كما يلي : « فيما عدا الأراضي الفضاء ، تسري أحكام هذا القانون » ، على

فإذا رغبتنا في إعطاء تفويض تشريعي لوزير الإسكان ، فلا بد أن نعلم حدود هذا التفويض .

إما القول بأنه إذا ما أخضع عقار في المستقبل للقانون ، وجب تخفيض أجرته بالنسبة السابقة على القانون ، فأننى أتساءل كيف يتم ذلك ؟

**السيد محمد سيد عبد المصنم** - ألاحظ أن السيد أحمد الخواجه متفق معى من حيث المبدأ ، ولكن الصعوبة التي تواجهنا ، إنما هي صعوبة شكلية . إن هذه ظاهرة تحتاج إلى علاج . فإذا كان تقرير أثر رجعي للقانون أمر غير يسير ، أو لا يجوز - تشريعيا - أن يتم بقرار من وزير الإسكان .

فأننى أرى ضرورة هذا الأمر بالوسيلة التشريعية السليمة ، وأطالب الحكومة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ، حماية للمستأجرين من الاستغلال .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - لقد اتفقت الحكومة بما اقترحت للجنة ، لأنه من الصعب تحديد إيجارات سابقة في القرى . فإذا ما امتد إليها الصمران ، وجب ضمها ، وتطبيق أحكام هذا القانون عليها .

**السيد محمد صبري ميني** - لي ملاحظة على أول عبارة وردت في المادة الأولى :

إن المادة الأولى عادة في أي قانون من القوانين ، تمثل حكما عاما ، وتنظم تفصيلات القانون ومشكلاته ، وتحدد الجهات التي يسري عليها القوانين . أما في مشروع القانون المعروض ، فإن المادة الأولى تنص على « فيما عدا الأراضي الفضاء ، تسري أحكام هذا الباب » ، فهذه المسألة تمثل حكما عاما ، وبالتالي يجب أن تبدأ بما يأتي :

« تسري أحكام هذا القانون » . . . ، أما إذا كانت هناك استثناءات ، فيجب أن ترد في مواضعها الخاصة بها ، لأن هذه المادة تعتبر مدخلا أساسيا لهذا القانون .

**السيد أحمد الخواجه** - إن المادة الأولى من هذا المشروع ، لا تمثل حكما عاما ، على النحو الذي كانت تمثله المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فهي تمثل حكما داخل باب من أبواب مشروع القانون المعروض ، يتميز بأحكام خاصة تختلف تماما عن أحكام البابين الثاني والثالث ، اللذين لا علاقة لهما

عقود الإيجار ، وعدم اقتضاء أى مقابل أو نصاب بسبب تحرير العقد ، ومقدار التأمين ، إلى آخره .

**السيد أحمد الحواجه -** لى اعتراض على ذلك ، لأن من شأن هذا الاقتراح أن تصبح هناك بعض عقارات لا تخضع لحكم الفقرة الأولى ، ولكنها تخضع لأحكام هذا الفصل . وليس من الجائز أن تخضع مبنى واحد لأحكام قانونين مختلفين ، هما القانون المدني ، وهذا القانون .

إن أحكام الفصل الثالث لا تسرى إلا على الأماكن التى تطبق عليها أحكام الفقرة من هذه المادة .

أما إذا ما أخذنا بهذا الاقتراح ، فمعناه أننا نخضع بعض العقارات - كما سبق القول - لأحكام قانونين مختلفين .

**السيد مهملوح خليل -** إن الفقرة الثالثة من المادة الأولى تنص على سريان أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على الأماكن المسجورة لمصالح الحكومة وفروعها ، والمجالس المحلية ، والهيئات والمؤسسات العامة ، والاتحاد الاشتراكي العربي ، فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق . أى مشروع القانون المعروض ، فرق بين هذه المبانى ، وتلك المسجورة للمواطنين ، وبسبب حمايته على الهيئات الحكومية ، وترك أهالى تلك القرى بغير حماية .

ولذلك ، فأننى أطلب بأن تسرى أحكام الفصل الثالث من الباب الأول ، على المواطنين كذلك ، حتى يكون هناك استقرار فى المعاملات بين المالك والمستاجر .

أما ما أشار إليه السيد أحمد الحواجه ، من قيام تفرقة فى هذه الحالة ، فأود أن أقول إن أحكام الفصل الثالث - وقد راجعناها بدقة - إنما هى التزامات وخصومات للطرف الضعيف ، وهو المستاجر ، من حيث ضرورة تحرير عقد إيجار ، ولا يتم الإخلال إلا إذا كان هناك تأخير فى دفع الإجرة ، وبما إلى ذلك .

وكل هذه الامور لازمة وضرورية لتنظيم وحماية العلاقة بين المالك والمستاجر . لقد امتد العمران ، وأصبحت هناك مجالس قرى متعددة ، وآلزم الموظفون بالإقامة بالقرب من إعمالهم . لذلك فإنه لا بد من حماية هؤلاء

الأماكن وأجزءه الأماكن . . . فيكون معنى هذا أننا ألفينا كل القوانين السابقة ، وبإلذات فيما يتعلق بالإجرة ، وهذا ما لا يقصده المشرع فى هذا القانون بالذات .

**السيد محمد صبرى مبدى -** اننى لا أقصد هذا أيضا ، إذ أن القانون يطبق على الوقائع التى تحدث بعد نشره وتنفيذه ، إلا إذا كان هناك نص بتطبيقه على وقائع حدثت قبيل إصداره . ولم يقل أحد ، بتطبيقه على الوقائع التى حدثت فى ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غيره من القوانين الأخرى .

**رئيس المجلس -** هل السيد العضو يقصد الوقائع أو المباني ؟ أننا فى هذا القانون نتعرض للمباني ، وليس للوقائع . فإذا قلنا : تسرى أحكام هذا القانون على المباني ، فإن هذا يشمل جميع المباني سواء فى ذلك تلك التى بنيت قبل صدور القانون أو بعده .

**السيد محمد صبرى مبدى -** إن القانون ينظم علاقات ، أو وقائع أو ما إلى ذلك . وأود أن أشير إلى أن المادة الأولى ، تشتمل عادة على أحكام عامة . ولا خلاف حول سريانه على حالات معينة ، فيما عدا كذا وكذا . واننى أقصد الإشارة إلى القانون ككل ، وليس الباب الأول فقط .

**السيد الدكتور محمود السقا -** إن استهلال النص بهذا الاستثناء ليس معناه أن المبدأ غير موجود ، بل إن الاستثناء قد يؤكد وجود القاعدة أو النص .

**السيد أحمد الحواجه -** إن الباب الأول خاص بإيجار الأماكن . . . ونص المادة الأولى لا ينسحب أثره على الباب الثالث . وأحكام الباب الثالث ينسحب أثرها على الباب الأول عن طريق الإحالة التى وردت فيه . وجميع الأحكام الواردة فى الباب الثانى ليست قاصرة على ما ورد فى المادة الأولى ، وإنما هى أكثر شمولاً من ذلك .

**رئيس المجلس -** لدى اقتراح مقدم من السيد العضو مهملوح خليل ، سبق أن أبداه أثناء المناقشة وهو يتعلق بتطبيق أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على القرى التى لم يصدر قرار بشأنها من وزير الإسكان .

وهذا الفصل يتضمن الأحكام الخاصة بالتزامات المؤجر والمستاجر الخاصة بإبرام

وحصل على حكم آخر بطردهم من المباني التي أقاموها على هذه الأرض ، بالرغم من استثمارهم فيها مدة تزيد على خمسين سنة .

وانني أتساءل عن مصير هؤلاء المواطنين بعد طردهم .

انني أطلب بإيجاد نص يكفل حماية مثل هؤلاء الضعفاء من الاستغلال ، كما أود الإشارة إلى أن الأراضي المحررة ، لم تشملها المادة الأولى . والمقيمون في هذه الأراضي ، من الفئسيات الكادحة الفقيرة ، ولا بد أن يكون هناك تقدير عادل لقيمة الأرض . لذلك ، أطلب بأن تعدل المادة الأولى لتشمل أراضي المحررة ، الى جانب الأراضي المخصصة للبناء .

**السيد عبد العاطي نافع** - ان ما ناقشناه اليوم ، هو تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر . فلماذا لا تسرى أحكام مشروع القانون المعروض على كل مالك ومستاجر ، سواء كان في القرية أو المدينة .

وانني أقتراح - لتلافي هذا القصور في المشروع - أن يكون نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يلي :

« وتسرى أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على الاماكن المؤجرة وقت صدور هذا القانون في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق » .

**رئيس المجلس** - يتضح من كلام السيد العضو أنه يؤيد رأي الزميل ممدوح خليل ، ومؤداه أنه إذا كان قد أمكن التطبيق على الاماكن المؤجرة للحكومة ، والقطاع العام ، والاتحاد الاشتراكي في القرى التي لم يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، فمن الممكن أن يطبق أيضا بالنسبة للأفراد فيها .

**السيد وزير الشبيوث الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة :**

الحكومة توافق على هذا الرأي ، لأن المقصود من هذا القانون ، أصلا ، هو أن يسرى على أماكن لها مواصفات معينة في مناطق معينة ، حماية للمستأجرين ، باعتبار أن الاماكن فيها لا تتوافر لكثير من المستأجرين . ومن أجل هذا كانت الحماية ، ثم انتهت هذه الحماية الى القرى فتمتلك الاماكن الحكومية ، والقطاع العام والاتحاد الاشتراكي ضمنا لحماية هذه

المستأجرين نفس الحماية التي استهدفها المشرع من مشروع القانون المعروض .

وعلى هذا ، أقتراح أن تسرى أحكام الفصل السادس من هذا الباب ، على القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق اذ ليس هناك وجه لتفضيل المصالح الحكومية والهيئات على باقي المواطنين .

**رئيس المجلس** - أود أن نستعرض الاحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الاول ، حتى تتضح الصورة أمام السادة الاعضاء .

**السيد ممدوح خليل** - ان المادة ١٦ تقضى بضرورة تحرير عقد إيجار ، وثبت فيه تاريخ ورمز وجه إصدار ترخيص ابناءه ، ومفصل الإجرة الاجمالية المقدرة للمبنى ، والوحدة المؤجرة .

كما تقضى المادة ١٧ بأنه لا يجوز للمؤجر ينالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو مآتعب ، بسبب تحرير العقد ، أو أى مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الإيجار ، والمادة ١٨ خاصة بتحديد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر .

**أما المادة ١٩** فتحدد كيفية سداد الإجرة ، وحالات الامتناع عن استلامها .

**المادة ٢٠** تقضى بعدم حرمان المستأجر من أي حق من حقوقه ، أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها .

**وأما المادة ٢١** فخاصة بحالات انتهاء عقد الإيجار بالوفاة أو بترك العين .

**ثم المادة ٢٢** ، وهي التي تقضى بعدم جواز طلب إخلاء المكان المؤجر ، الا في حالة عدم الوفاء بالإجرة المستحقة ، أو تأجيرها من الباطن بغير إذن كتابي من المالك ، أو استعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار ، أو تضر بمصلحة المؤجر .

**وبخبر المادة ٢٥** خاصة بطريقة دفع قيمة استهلاك المياه . هذه هي أحكام الفصل الثالث من الباب الأول .

**السيد عبد الحميد صالح** - أود أن أشير الى أن واقعة مدينة حدثت في محافظة الشرقية ، تؤيد ما ذكره السيد ممدوح خليل فقد قام أحد ملاك العزب بطرد المستأجرين من الارض ،

**السيد مختار هاني** - أرجو من الاخ الزميل الاستاذ أحمد الخواجه أن يسمح لي بمعارضته فيما انتهى اليه ، اذ أننا لا يمكن أن نكتفي بسريان الفصل الثاني عن سريان الفصل الثالث ، اذ أن الواقع أمامنا في المشروع المروض أننا حينما جانباً لا يمكن أن يقال انه جانب ضعيف ، وهو الحكومة ، والقطاع العام والاتحاد الاشتراكي ، فمن باب أولى يجب أن نحمل المواطنين بمد سريان الفصل الثالث !بضا عليهم في جميع قرى الجمهورية العربية المتحدة ، وشكراً .

**السيد ابراهيم سيد قرشي** - أخى !ن يخلق تعميم تطبيق القانون على القرى مشكلة غير موجودة ، لان الملاحظ الآن أنه لا توجد مشكلة اسكان في القرى ، فتعميم سريان هذا القانون قد يخلق جواً من الخوف عند اصحاب المباني فيجبرون عن تقديمها للسكنى .

**رئيس المجلس** - فليطمنئ الملاك ، وإذا لم يطردوا المستأجرين ، فلا خوف عليهم أبداً .

**السيد ابراهيم سيد قرشي** - لا توجد نية طرد انما قد يجبرون عن التاجر .

**رئيس المجلس** - هناك نقطة أود الاشارة اليها وهي تتصل باشتراط أن يكون العقد كتابيا ، فهل طبيعة العلاقات في القرية تجعل اشتراط كون العقد كتابيا عمليه سهله ؟ وحينئذ فهل يرى الاخ مملوح أن نجعل النص يشير للمواد التي تحمي المستأجر من الطرد ؟ لان عملية الكتابة في القرية ليست سهله .

**المقرر** - هناك نقطة أخرى بالنقطة التي اثارها السيد رئيس المجلس وهي ، أيضا ، لا يمكن تطبيقها في القرى التي لا يسرى عليها قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم المباني ، حيث ان المادة ١٦ منه تقول « اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ، كما توجب على المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه ، أن يكتب في عقد الايجار تاريخ ورقم وجهه اصدار ترخيص البناء » والواقع أنه لا يوجد ترخيص بناء في القرى ، لانه لا يطبق عليها قانون تنظيم المباني وبالتالي فلا يمكن تطبيق الحماية في القرى التي لا يسرى عليها قانون تنظيم المباني ، كذلك فأنى لا أتصور أنه من السهولة بمكان ابرام عقود الايجار كتابة في القرى .

الامكان وحسن سير هذه المرافق . وما دام الاتجاه الغالب في المجلس هو أن تمتد هذه الحماية الى القرى وقد وضحت ضرورة هذه الحماية من الامنة التي ذكرها الزميل ، والى اتضح منها أن كثير من الملاك في القرى يطلبون الاخلاء . وما دام الامر كذلك فإن الحكومة توافق على أن تسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على جميع الاماكن المؤجرة .

**السيد أحمد الخواجه** - من الناحية الموضوعية لا اعتراض لي على تطبيق القانون كله على القرى ، ولا على حماية المستأجرين في القرى . وانما الذي لا يتصور هو القول بهذا مع وجود أحكام الفصل الثاني ، فاما أن يطبق الفصلان معا أو لا يطبقان .

**رئيس المجلس** - لقد وافقت الحكومة على تطبيق أحكام الفصل الثالث فقط ، حيث تبين إمكان تطبيق هذه الأحكام .

**السيد أحمد الخواجه** - ان تعميم الحماية على القرى لا يتشى مع أحكام الفصل الثاني من جهة أنها لا تتفق وطبيعة العلاقات التجارية في القرى ، فالفصل الثاني يتكلم على تحديد الاجرة وتقديرها ولا يتركها خاضعة للطرفين .

أما الفصل الثالث فلا يتدخل في هذه المسألة إطلاقا . وهناك حكمان متكاملان ، فهل يتدخل الشارع في أساس التعاقد ونتيجته والالتزامات المترتبة عليه ، أو يترك أساس التعاقد ونتيجته ؟

إذا كان المقصود هو أن تنسحب الحماية الى المباني المنشأة لصالح الحكومة تقديرا منه للمرفق الذي يشغل المبني فإن الحماية يكون مقصودا بها ، حينئذ ، حسن سير العمل بالمرفق لا مطلق حماية الملاك . أما اذا كنتم تريدون تعميم هذه الحماية فهذه مسألة أخرى .

**السيد عبد العاطي نافع** - اذا كان الاستاذ أحمد الخواجه يطالب بتطبيق الفصل الثاني مع مواد القانون عموما ، فلماذا إذن كان هذا النص الاستثنائي في المادة ؟

وإذا كان الامر ، حقيقة - كما يقول الزميل - من أن القانون ينطبق على كل مبنى في أنحاء الجمهورية العربية المتحدة فلتخفف الفقرة الثالثة من المادة ، وبذلك يصبح القانون ساريا على كل مكان مؤجر للسكنى على أرض الجمهورية العربية المتحدة ، وشكراً .



فيه . أما النقطة هي كالتالي : إذا كان هدفا هو حماية المستأجرين من الطرد ، فلا داعي لربطها بالمادة التي تشترط إبرام العقد كما . وهذا يستلعي أن تحدد المواد التي تريدها .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير النولة لشؤون مجلس الأمة** - لا شك أن الحكومة تتفق مع السادة الاعضاء فيما يهدفون اليه من حماية المستأجرين في القرى ، الذين يطبق عليهم الآن أحكام القانون المدني ، وأن يكون للعقد مدة وأن يكون قابلا للفسخ وهم يطلبون أن تطبق عليهم الحماية الواردة في الفصل الثالث من هذا المشروع بمعنى الحماية من الطرد ، الحماية من الإخراج في أي وقت من الاوقات ، الحماية من اخراج اولاد المستأجر أو المقيمين معه اذا ما توفي ، وذلك ما تعرضت له بعض مواد من الفصل الثالث والحكومة تؤيد الاعضاء في هذا تماما ، وتلك المواد ، على ما اعتقد هي المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ وهي في رأيي تكفل الحماية المطلوبة .

**السيد عطيه أبو بكر حقيقته** - لي استفسار بالنسبة لاقتراح الزميل ممدوح خليل . هل ينطبق اقتراحه على المستأجرين لاراض زراعية ويسكنون مباني ملققة بها ، اذا ما طردوا من زراعة الارض نتيجة لعدم وفائهم بالالتزامات الزراعية ، مع أنهم يستمرون في دفع ايجار المسكن ، وكيف يمكن للمالك أن يوجب الارض لآخرين اذا ما ظل المستأجرين المظرودون من زراعة الارض متمسكين بالبقاء في المباني طالما أنهم يدفعون ايجارها ؟ وحينئذ فإين يسكن المستأجر الجديد للأرض الزراعية ؟ وهذا التساؤل يجري أيضا بالنسبة لقرى الإصلاح الزراعي اذا ما أراد الإصلاح الزراعي أن يطرد مستأجرا لم يوف بالتزاماته بالنسبة للأرض ، ولكنه يوفى بالتزاماته بالنسبة للسكن . هل معنى ذلك ألا يحل محله في السكن مستأجر جديد ؟ هذا هو الاستفسار .

**السيد ممدوح خليل** - المقصود هو الاماكن المؤجرة غير المرتبطة بشيء آخر ، لا التي يستفسر عنها الزميل عطيه حقيقته ، ذلك اننا اذا رجعنا الى المادة ٢ من هذا المشروع بقانون ، بالضيفة التي ورد بها من الحكومة ، نجدتها تقول :

« لا تسري أحكام هذا القانون على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن

**رئيس المجلس** - بناء على هذا يجب أن يتم تجديد المواد التي يراد تطبيقها من الفصل الثالث .

**السيد عبد العاطي نافع** - كان في نيتي أن أوجع الاشتراك في مناقشة الموضوع المطروح الآن الى حين الكلام عن المادة الثانية ، لكن طالما أنه أثير الآن فأنني أذكر أن هناك قضية هامة جدا تتعلق بأقامة المساكن دون ترخيص أو اعتراف من التنظيم ، وهي تشكل قضية كبيرة على مستوى القاهرة ، لا الاقاليم .

**رئيس المجلس** - المدن شيء والاقاليم شيء آخر . ونحن الآن بصدد الكلام عن القرى أما المدن فسيأتي الكلام عنها فيما بعد .

**السيد ممدوح خليل** - بالنسبة للمادة ١٦ التي أشار اليها السيد المقرر ، فأنني أسأل هل هي الامكان أن يتم تحرير عقد ايجار بين المالك والمستأجر كتابة أو لا ؟ اننا تقدم في هذه المناسبة تجربة بالنسبة للأراضي الزراعية القائمة حيث يتم تحرير عقود ايجار كتابة عن طريق الجمعية ، أما بالنسبة للفقرة أو الجزء الثاني من هذه المادة ، وهو الخاص بالنص على جهة صدور ترخيص البناء ، وخلافه ، فأغلب القرى التي أقصدها تتوافر فيها هذه الناحية ، اذ هي عبارة عن القرى الكبيرة التي يوجد فيها مباني للسكنى وتؤجر لآخرين ، والامثلة على ذلك عديدة وجميعها تأخذ تصريحا من مجلس المدينة أو من مجلس القرية .

**رئيس المجلس** - هل تريد أن يكون النص خاصا بالقرى الكبيرة فقط ؟ ان النص هنا عام يشمل جميع القرى .

**السيد ممدوح خليل** - اقتراحي يشمل جميع القرى ، ولكنني أردت أن أعطي للسيد المقرر مثالا يوضح أن أغلب الحالات التي سيطبق عليها نظام الحماية هي في القرى الكبيرة . لكن اقتراحي عام ويسري على الكل .

**رئيس المجلس** - لا أزال أركز على تخوفي من اشتراط أن يكون عقد الإيجار كتابة وبخاصة أن تنفيذ مثل هذا الشرط بالنسبة للأراضي الزراعية لا يزال يواجه صعوبات لا تخفى .

**السيد ممدوح خليل** - إن اقتراحي حكمة . **رئيس المجلس** - اقتراحك سليم ، ومن الواضح أن هناك من بين الاعضاء من يؤيدك

لأنها تحتاج الى بعض المجهود في التسجيل  
والكتابة وما الى ذلك ، وشكرا .

**السيد محمد صبرى هبلى** - المادة ٢ لاتحل  
الاشكال - كما قال وزير الاسكان والمرافق -  
كما أن الامر على غير ما قال السيد وزير  
الشئون الاجتماعية ، والزميل ممدوح مقترح  
التعديل .

وفيما يتعلق بالمواد التى حددها السيد  
وزير الشئون الاجتماعية وهى المواد ١٩ ، ٢٠ ،  
٢١ ، ٢٣ - فإن القانون المدنى فيه ما يطفى  
كل هذه النواحي . وربما أسفرت المناقشة  
التفصيلية عند التصديق لهذه المواد عن أنها  
تكرر للأحكام التى وردت فى القانون المدنى .

**ئيس المجلس** - فلماذا اذن تعرض النص  
للاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس  
المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد  
الاشتراكي العربى ؟

**السيد محمد صبرى هبلى** - هذه واردة أيضا  
فى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وربما كان مرد  
هذا هو أن الحكومة أو الجهات الادارية لاستأجر  
أى مكان على علاقته . ولكنها تستأجر مباني لها  
مواصفات خاصة ، قد تكون خاضعة لقانون  
التنظيم الذى أشار اليه السيد المقرر ، أما  
التطبيق على علاقته فى القرية المصرية فانه يثير  
مشاكل لا أول لها ولا آخر . والقانون المدنى  
فى احكامه العامة يواجه أية مشكلة تثار . ومن  
ثم فلا حاجة بنا الى التكرار .

**ئيس المجلس** - هل ترى أن القانون المدنى  
كاف لتغطية احتياجات القرى ويحتمل  
المستأجرين ؟

**السيد محمد صبرى هبلى** - نعم ، لان  
القانون المدنى فيه ما يكفى تغطية احتياجات  
القرية فى هذا المجال .

**السيد عبد الرحمن جاد** - ان تطبيق هذا  
القانون بالنسبة للريف سيثير مشاكل كثيرة  
جدا ، لان المباني فيه ليست مفعلة للإيجار وكل  
ما يحدث هو أن أصحابها يخلون ببعض حجرات  
منها لسكنى الموظفين مثلا ، ثم يحتاجون اليها  
بعد شهر أو اثنين أو سنة . ومن ثم فتطبيق  
القانون على المساكين بالريف سيثير اشكالات  
كبيرة .

أما المساكين الحكومية التى نص عليها هنا

التي تشغل بسبب العمل ، وهذا يوضح أن  
المعنى الذى تقصده هو أى علاقة ايجارية غير  
محجلة على أى وضع آخر .

**ئيس المجلس** - المادة ٢ عدلت ومن ثم فلا  
تدخل فيها نقطة الحمل .

ولذلك فنحن نريد معرفة ما اذا كان المبنى  
فى هذه الحالة يعتبر هو والارض وحدة واحدة  
بحيث اذا لم يوف بأجر أحدهما يعتبر كأنه  
لم يوف بالاجرة كلها ؟

**السيد ممدوح خليل** - لاشك فى أنها  
يعتبران وحدة واحدة بحيث اذا أخل بأجر أيهما  
كان مخلا بالالتزام الكامل عنهما .

**ئيس المجلس** - واذن فاقتراحك خاص بما  
اذا كان المبنى غير مرتبط بأرض زراعية . أما  
اذا ارتبط فتكون اجرة كل منهما جزءا من  
اجرة واحدة لهما .

**السيد ممدوح خليل** - نعم هذا هو ما أقصده  
فعلا .

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير  
الدولة لشئون مجلس الأمة** - المادة ٢ كما عدلتها  
اللجنة يمكن أن تحل هذا الاشكال ، اذ هى  
تقول « لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن  
التي تشغل بتصاريح اشغال مؤقتة لمواجهة  
حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد  
تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن  
قرار من وزير الاسكان والمرافق » . فاذا كانت  
هذه الحالات يصدر بها قرار من السيد وزير  
الاسكان فانه من الممكن أن يوضح لقرار الوزير  
الحالات التى ينطبق عليها .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - المادة ٢  
قصد بها المهجرون من مناطق العدوان . ومن  
ثم فستعملهم مساكنهم الحالية مؤقتا يزوال  
العدوان فى القريب العاجل باذن الله حيث  
يعودون حينئذ لاماكنهم الأصلية دون أن تنطبق  
عليهم قواعد الاسكان .

أما فيما يختص بالنص على القرى ففي الواقع  
ربما كان الاحساس بالمشكلة فى القرى ليس  
قويا ، ونحن نريد زيادة المساكن فيها حتى تقبل  
عليها الناس ويخف الضغط عن المدن وحينئذ  
نضمها الى الكردون .

أما فيما يتعلق بالتراخيص وكتابة العقود  
فهذه مسألة يصعب تطبيقها على جميع القرى

التشريع يتفضل برفع يده .  
( أقلية )

رئيس المجلس : اذن فالموافق على المادة ١  
يتفضل برفع يده .  
( موافقة )  
المقرر :

« مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن التي تشغل بتصاريع أشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الإسكان والمراقق » .

رئيس المجلس - هل ل أحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد مختار هاني - تتكون هذه المادة كما وردت بمشروع الحكومة من فقرتين ، وقد رأت اللجنة حذف الفقرة الأولى منها ونصها « لا تسرى أحكام هذا القانون على المساكن الملحقة بالمراقق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل » . وقد ورد بالتقرير أن اللجنة رأت حذفها لكونها ، من ناحية ، تطبيقاً للقواعد العامة المقررة قانوناً في شأن خضوع العلاقة للتصرف القانوني الذي يحكمها .

ومن ناحية أخرى لأن القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ ينظم منشآت الدولة والقطاع العام التي تشغل بسبب العمل .

وبالرجوع إلى هذا القانون اتضح أن أثره قاصر على مباني الحكومة دون منشآت القطاع العام ..

وإنني أتساءل : إذا كانت القواعد العامة تصالج هذه الحالات ، فلماذا صدر القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعمالها ، بعد مضي حوالي ثمان سنوات على صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ؟

إن المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ تبين أن الحاجة كانت ماسة لإصداره وقتذاك ، وأن أثره يقتصر على المنشآت والمراقق الحكومية .

لذلك أقترح ، بصفة أصلية ، إضافة الفقرة المحذوفة إلى عجز المادة ٢٣ واحتياطياً لإبقاء على المادة الثانية كما وردت بمشروع الحكومة . وبهذا نصي مستجبري هذه الأماكن من الطرد ، ونخرجهم من نطاق تطبيق أحكام مشروع القانون المعروض ..

فإنها تنشأ لهذا الغرض ، ولا تسبب إشكالات كغيرها من مباني الريف .

رئيس المجلس - اعتقد أن المناقشة قد استوفيت حول هذه المادة فالموافق على إقفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .  
( موافقة )

رئيس المجلس - والآن أعرض على حضراتكم ما لدى من اقتراحات في شأن هذه المادة .

١ - اقتراح مقدم من السيد محمد سيد عبد المنعم بتعديل العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من المادة الأولى على الوجه الآتي : « ويحدد وزير الإسكان والمراقق تاريخ سريان هذا القرار بناء على اقتراح مجلس المحافظة » .

السيد أحمد الخواجه - انني أعترض عليه دستورياً .

رئيس المجلس - أي من حيث الاثر المرجعي لقرار الوزير ، اذن فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .  
( أقلية )

رئيس المجلس - والآن لا يبقى الا اقتراح الاخ ممدوح خليل ، واقتراح الدكتور فاروق جرانه .

السيد عبد الحميد صالح - بل هناك اقتراح الخاص بالأحكار .

رئيس المجلس - لم يقدم إلى اقتراح محدد خاص بالأحكار ، أما اقتراح الاخ ممدوح خليل فيقتضي بتطبيق أحكام الفصل الثالث بشكل عام على القرية . وقد ناقشه الزملاء على أساس أن مباني القرية ليست معدة للإسكان ، بخلاف مباني الحكومة والاتحاد الاشتراكي فإنها مباني ذات طبيعة خاصة ، فالموافق على اقتراح الاخ ممدوح خليل يتفضل برفع يده .

( أقلية )

السيد عبد الحميد صالح - لقد اقترحت بالنسبة للفقرة الأولى من المادة الأولى أن يسرى حكمها على أراضي الأحكار أيضاً ، لأن الملاك يحددون أجوراً مرتفعة على من يشغلونها ومعظمهم من الفئات الضعيفة .

رئيس المجلس - الموافق على اقتراح السيد العضو يتفضل برفع يده .  
( أقلية )

رئيس المجلس : الموافق على الاقتراح المقدم من السيد الطيوق فاروق جرانه باخضاع الأراضي القضاة المخصصة لأغراض البناء لأحكام هذا

الطرية والساحل وروض الفرج والمعادي والجمالية ، وقد طلب التنظيم السياسي مواجهة الامر الواقع ومد هذه المباني بالمرافق ، فكللت جهوده - بعد نضال مرير - بصدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، الذي لم يذكر بتقرير اللجنة كمرجع من مراجع هذا المشروع بقانون ، وقد استثنى هذا القانون من قرارات الهدم جميع المباني التي اقيمت بالمخالفة للتنظيم ، منذ عشر سنوات حتى تاريخ صدوره في ١/٣٠ / ١٩٦٦ ، واني اتسامل عما سيكون عليه الوضع بالنسبة لسكان هذه المباني حيث لا تنطبق عليهم احكام مشروع القانون المعروض ، ولا تقوم لجان التقدير بتقدير القيمة الاجبارية لمساكنهم .

لذلك اقترح ان تضاف الى المادة ٢ فقرة جديدة نصها « وتسرى احكام هذا الباب على المساكن القائمة حاليا ، والتي طبق في شأنها احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ وما صدر بشأنه من قرارات ادارية خاصة » لان المؤتمرات المشتركة من التنظيم السياسي والادارة المحلية اصيبت بقرارات بالاعتراف بالامر الواقع بالنسبة لهذه مساكن منذ انشائها حتى تاريخ صدور هذه القرارات . وبذلك يكون المشروع المعروض قد اضعف على وجود هذه المباني صفة الشرعية ، ويمكن تطبيق احكامه عليها تدريجيا ، وشكرا .

**رئيس المجلس** - ارجو ان توضح الموضوع للاخوة الاعضاء فالمادة ٦ تتضمن جزاء يتعلق بكيفية تحديد القيمة الاجبارية ، فهل تقصد باقتراحك ان تقوم لجنة تقدير الايجارات بتقدير القيمة الاجبارية - طبقا لاحكام هذه المادة - لجميع المباني سواء منها ما صدر له ترخيص بناء او لم يصدر ؟

**السيد عبد العاطي نافع** - نعم . هذا ما اقصده .

**رئيس المجلس** - في ضوء هذا الايضاح لا تكون المادة ٢ مجال هذا الاقتراح .

**السيد عبد المعطي نافع** - انني اطالب بامرين :

الاول : الاعتراف بشرعية هذه المباني منذ انشائها حتى تاريخ صدور القانون كآمر واقع .

الثاني : تطبيق احكام هذا المشروع بقانون عليها ، وذلك باضافة تلك الفقرة المقترحة الى المادة ٢ ، لا غربة في ذلك فالقانون رقم ٢٩

**السيد عبد العاطي نافع** - كنت قد اعتزمت تأجيل الحديث في موضوع المباني والمنشآت القائمة على اراض غير مقسمة بمعرفة مصلحة التنظيم لجن مناقشة الفصل الثاني من مشروع القانون المعروض ، ولكنني لاحظت ان الفصل الاول يتحدث عن الاحكام العامة في شأن ايجار الاماكن بينما يتحدث الفصل الثاني عن كيفية تقدير وتحديد الاجرة ، ويتحدث الفصل الثالث عن التزامات كل من المؤجر والمستأجر .

**رئيس المجلس** - يخيل الي ان مجال مناقشة المشكلة التي يعرضها السيد العضو هو المادة السادسة ، واخشى ان تكون عبارة « بتصاريج اشغال » الواردة بالمادة ٢ هي مبعث تصور الامر على ان المقصود هو التقسيم والبناء .

**السيد عبد العاطي نافع** - ان عبارة « بتصاريج اشغال » لا تنصرف الى هذا المعنى والمادة ٦ تحدد الشروط الواجب على كل من يرغب في اقامة مبنى ان يتيبها ، وتحدد كيفية تحديد القيمة الاجبارية على ضوء تكاليف البناء فلا علاقة للمادة السادسة بالمباني القائمة على اراض غير مقسمة تقسيما قانونيا ، وهذه مشكلة تعرض لجن عشرات الالوف من سكان القاهرة ، واري ان هذه المادة هي انسب المواد لتنظيم هذه الحالات حتى تستقر اوضاع هؤلاء المواطنين .

ان مدينة القاهرة لها خريطة مساحية ، وكل المباني التي تقام فيها تعتمد من مصلحة التنظيم ويصدر لها تراخيص بناء ، ولكن نتيجة للتقدم الصناعي قام كثير من الزراع بمحاولة القاهرة ببيع اراضيهم لشركات تقسيم الاراضي بالقطاع الخاص ، التي قامت بدورها بتقسيم هذه الاراضي الزراعية الى اراض بناء ، واقیم عليها - تحت اسم بصر المسؤولين في الادارة المحلية - عشرات الالوف من المساكن ، ولكن عندما يتقدم ملاك وسكان هذه المباني بطلبات ترخيص تفرض الجهات الادارية طلباتهم بحجة انها لا تعترف الا بخريطة القاهرة التي تبين ان هذه الاراضي هي اراض زراعية او صحراوية .

وقد استمر هذا الوضع قائما منذ عشر سنوات ، رغم وجود قانون ازالة المباني ، ولكن تقديرا من الدولة للظروف التي اقيمت فيها هذه المباني صدرت عدة قوانين باستثنائها من احكام قانون ازالة المباني ، وبالقائه نظرة على هذه المباني نجد ان عشرات الالوف منها اقيمت في

ان سكان هذه المباني لا يتمتعون بالرعاية التي تكفلها قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، ولذلك اطالب بانسحاب احكام المشروع المروض على هذه المساكن حتى نمنح اى استغلال يمكن ان يحدث .

**المقرر -** ان المادة ٩ تتضمن الرد على هذا ، فنص الفقرة الثانية منها على ما يأتى : « وللمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر » وتنص الفقرة الرابعة منها على « ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بحصر المقارنات المبنية » ومن المؤكد ان كل عقار تفرض عليه عوائد ، ومن ثم فان الجهة الادارية التي تقوم بفرض العوائد تقدر قيمة ايجار المسكن قبل أن تفرض عليه العوائد .

اما بالنسبة للاعتراف بقانونية هذه المباني فقد ذكر السيد العضو ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ قد اعترف بوجودها واستثنائها من قرارات الهدم .

**السيد عبد العاطي نافع -** ان المادة ٩ تقضى بأن يقوم مالك البناء باخطار اللجنة التي تتولى تحديد الاجرة ، والتي يقع فى دائرتها المبنى لتقوم بتحديد اجرتة ، وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم اتجاذه ، ومطابقته للمواصفات الصادر على اساسها موافقة اللجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني . ففى تختص بالمباني الجديدة التي بنيت طبقا لاحكام القانون . ولكن ما اطالب به هو حماية مستأجرى المباني التي بنيت بالمخالفة للقانون .

**السيد نبيل نجم -** ان الاخ عبد العاطي نافع يثير مشكلة ملحة تتعلق بنظام التقسيم والبناء والازالة ، ولكننى لا ارى - رغم اهميتها - ان مشروع القانون المروض هو الجبال المناسب لمعالجتها لانه يختص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، واعتقد أنه يمكن معالجتها فى قوانين اخرى .

**رئيس المجلس -** يمكن بلورة هذه المناقشة فى نقطتين يجب ان نحدد موقفنا منها : ..

النقطة الاولى : وهى التي أشار إليها الأخ عبد العاطي نافع وتتمثل بالمباني التي بنيت بالمخالفة لقوانين تقسيم الاراضى والتي صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ باستثنائها من قرارات الازالة .

لسنة ١٩٦٦ قد اعترف بشرعية وجودها ، ويجب أن تطبق عليها احكام هذا المشروع بقانون .

**السيد وزير الاسكان والمرافق -** ان مشروع قانون التخطيط العمراني معروض على اللجنة التشريعية الوزارية ، وارجو أن يعرض على مجلس الامة فى بداية الدورة القادمة ان شاء الله ، وهو يتضمن احكام تنظيم تخطيط وتقسيم الاراضى ، وهذا سيعالج وضع الاراضى التي قسمت خطأ ولم توضع لها رسوم أو تخطيطات ، وليس لها مرافق ، ووضعها حالياً فى غاية السوء .

ونظرا لان هذه المباني تخضع لقوانين الهدم فقد صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ باستثنائها من قرارات الازالة ، ومن ثم طبقت عليها احكام قوانين ايجار .

اما المباني التي بنيت بعد صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فرغم انها مخالفة للقانون ، ولا يسرى عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، الا انه مع ذلك يطبق عليها أيضا قوانين ايجار ، ويجب على المالك أن يتقدموا الى لجان التقدير لتقوم بتقدير القيمة الاجبارية لهذه المباني .

**رئيس المجلس -** معنى هذا أن لجان التقدير تقوم بتقدير القيمة الاجبارية لهذه المباني ، فاذا وجدت مبان لم تحدد قيمتها الاجبارية فسيب ذلك عدم التجاه المالك الى اللجنة ، ومن ثم لا حاجة الى نص جديد لتقرير ذلك .

**السيد وزير الاسكان والمرافق -** نعم .

**السيد عبد العاطي نافع -** لا يوجد نص ينظم هذه الحالات فالمشكلة الاساسية هي كيف يمكن تحديد القيمة الاجبارية لمساكن هذه المباني فى ظل هذا المشروع بقانون الذي يجب ان يعالج هذه النقطة فيقضى بذلك على كثير من الخلافات القائمة بين المؤجرين والمستأجرين .

انه بمقتضى نص المادة ٦ من المشروع المروض يمكن تحديد القيمة الاجبارية للمسكن قبل البدء فى البناء ، فلماذا نترك تحديد القيمة الاجبارية فى المباني المقامة فى الاراضى غير المقسمة ، لرغبة المالك الذى تركت له الحرية فى أن يقوم بالتبليغ أو عدم التبليغ عن ملكه ما يترتب عليه الا تقوم لجان التقدير بتقدير الاجرة .

**السيدة بشينة الطويل** - النقطة الثانية ، هي أنه لما كانت المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت ، تقيمها الشركات والمصانع خدمة لعمالها ومستخدميها ، فإن فرض الاستغلال يكون في غالب الامر فرضا بعيد الاحتمال ، ومع هذا فاني ارى توفير الحماية لشاغل هذه المساكن من القطاع العام والحاص على السواء.

**رئيس المجلس** - وماذا تقترحين في هذا الخصوص ؟

**السيدة بشينة الطويل** - اقترح الابقاء على هذه المادة ، على أن تخضع الاحرة للجبان التقدير ، اذا ما طلب منها ذلك .

وقد ذكر السيد وزير الاسكان أن المادة الثانية تنطبق على المهجرين كما أنها قد تنطبق على غيرهم في المستقبل لان حالات الطوارئ والضرورة كثيرة لا يمكن تحديدها ، والذي اريد أن أستفسر عنه من السيد وزير الاسكان أو من السيد المقرر هو هل ينطبق هذا النص على من هجرتهم الحكومة وعلى أولئك الذين هاجروا من تلقاء نفسهم ؟

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - لا ينطبق النص الا على المهجرين الذين هجرتهم الحكومة ، وعملت لهم عقود مؤقتة وتصاريح شغل مؤقتة .

**رئيس المجلس** - معنى هذا أن من هاجر من تلقاء نفسه ، يعتبر مرتبطا مع المالك بعقد اجبار عادي ، ولا ينطبق عليه النص ، فالنص كما هو واضح قاصر على من هجرته الحكومة ، وأعطته تصريح اشغال مؤقت لمواجهة حالة من حالات الطوارئ أو الضرورة .

**السيد أحمد الخواجه** - كان نص المادة الثانية من المشروع كما ورد من الحكومة يتكون من فقرتين ، أولاهما تنص على أنه لا تسرى أحكام هذا القانون على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل ،

ولقد ثارت في اللجنة مناقشة حول هذه الفقرة ، أرى أن يحاط المجلس علما بها حتى يكون على بينة من أمر الفأله ، خاصة أن جانباً قوياً من أعضاء لجنة الشؤون التشريعية الذين حضروا اللجنة كانوا في جانب الابقاء على النص كما ورد من الحكومة .

**النقطة الثانية :** وتعلق بتلك المباني التي أقيمت - بعد صدور القانون المشار اليه - بالمخالفة لقوانين تقسيم الاراضي ، ويبدو أن بعض هذه المساكن لم تقدر قيمتها الاجبارية بعد ، فهل ترون أن يتضمن المشروع المعروض حكماً انتقالياً ينظم هذه الحالات ؟

**السيد أحمد الخواجه** - كل مبنى مقام في مصر يخضع بالضرورة لاحد الاحكام المحددة للاجرة ، فاذا كان المبنى قد اقيم قبل ١١/٥/١٩٦٦ فهو يخضع لاحد القوانين السابق اصداها ابتداء من القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ حتى القوانين الصادرة في ١٩٦٨ .

**رئيس المجلس** - حتى لو كان المبنى قيد بنى دون ترخيص ؟

**السيد أحمد الخواجه** - نعم ، لانه اذا كان المبنى قد اقيم بعد هذا التاريخ فلا يصل أنه يخضع لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا يحكم هذا القانون بعد اصداها ، ولكن دفعاً للبس الذي قد يثيره كلام السيد الزميل عبد العاطي ناظم فاني اقترح أن تضاف الى المادة ١٠ بعد عبارة تقدير اجرة المبنى على الاسس الاتية ، عبارة « ولو لم يصدر ترخيص بتشديده » .

**رئيس المجلس** - هذا الاقتراح مكانه عند مناقشة المادة العاشرة .

**السيدة بشينة الطويل** - تتناول كلمتي نقطتين : تنص الفقرة الاولى من المادة ٢ من المشروع كما ورد من الحكومة على أنه ولا تسرى أحكام القانون على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل ، ولقد نوقشت هذه المادة مناقشة مستفيضة في اجتماعات اللجنة المشتركة التي اشترك فيها اساتذتنا ، مما جعلني أدهش من عدم وجود هذه الفقرة في المشروع الذي اقتره اللجنة .

اني انضم الى زميلي السيد مختار هاني في طلب الابقاء على هذه الفقرة في المادة ٢ ، لان القانون ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ الذي أشار اليه تقرير اللجنة لا يحى أبداً المنشآت الخاصة وما معنا نشرع فيجب أن يكون تشريعنا لكل ، وليس للجزء .

**رئيس المجلس** - هذه نقطة جديده بالإضافة الى ما أثاره السيد مختار هاني .

**السيد كمال بولس** - أرى ، إذا وافق المجلس على إبقاء النص كما ورد من الحكومة ، أن يستبدل كلمة « الباب » بكلمة القانون الواردة في الفقرة الأولى .

**السيد محمد صبري هبيلي** - أرى حذف الفقرة الأولى من المشروع كما ورد من الحكومة ، لأنه لا داعي لهذا التحفظ الذي يرى السيد أحمد الخواجه الأخذ به بالإبقاء على هذه الفقرة ، فإنه من غير المتصور أن الدولة سواء بجهازها الإداري أو بقطاعها العام ، وهي تنظم علاقات العمل بينها وبين جموع العاملين في ظل نظام اشتراكي ، أن تنزع بأي حال إلى الاستغلال . **السيدة بثينة الطويل** - إن القوائم التي مرت علينا في العمل كمحاميين تجعلنا نرى أنه من اللائق الإبقاء على الفقرة الأولى كما جاءت في المشروع الوارد من الحكومة .

**رئيس المجلس** - اعتقد أن المسألة وضحت ، فهل توافقون على اقتال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على إبقاء الفقرة الأولى كما جاءت في المشروع الوارد من الحكومة على أن يستبدل كلمة « الباب » بكلمة « القانون » يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على المسادة الثانية مع أعادتها إلى اللجنة المشتركة من بلتي الشئون التشريعية والخدمات لإعادة صياغتها في حدود الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٣ - يعد في حكم المستاجر في تطبيق أحكام هذا الباب مالك العقار المتزوجة بملكته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا العقار . . . . . »  
وتعتبر الأماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء لشغلها مؤجرة إلى الجهات التي تسم الاستيلاء لصالحها .

**رئيس المجلس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

إن الفقرة الأولى من النص كما ورد من الحكومة تتناول حالات شغل لأماكن لا تخضع لقانون الإيجار ولكنها تخضع لعلاقات أخرى تحكمها .

وقد قصدت الحكومة من مشروع القانون ألا تخضع هذه العلاقات لأحكام قانون الإيجارات ، ومن بين هذه الحالات على سبيل المثال ، حالة بواب يسكن في جزء من عقار ثم فصل من عمله كبواب ، فتمتضى أحكام المحاكم ومقتضى أحكام القانون في هذه الحالة هو إخلاء البواب المفصول للمكان الذي يسكنه ، لأنه باتقضاء عقد عمله ، انقضى سنده في حيازة العين ، وتمين عليه بالتالي ، إخلاء المكان الذي كان يشغله به يجب هذا المقدم ، ولقد كان قوام المناقشة التي دارت في اللجنة حول هذا المشروع هو أن كثيرا من الشركات قد تستغل هذا النص لازهاق العاملين بها ، كان تقسم شركة ما أو مصنع أو هيئة خاصة مساكن للعاملين فيها ، ثم تغالي في تقدير إيجارها غير ملتزمة بأحكام الاجرة المقررة قانونا مما يسبب أرقاقا للعامل يجب العمل على تداركه ، وقال بعض الاساتذة الذين حضروا الاجتماعات في هذا الصدد : إن هذه الأحكام يمكن تنظيمها من طريق الأحكام المنظمة لمقدم السكن ، باعتبار مثل هذا الشرط من شروط العمل التعسفية .

والرأي عندي أنه يندر أن يسكن عامل في مصر في مسكن أقيم له بإجرة تزيد على الاجرة القانونية للسكن ، ولو أن هذا الذي أراه نادرا ما يحدث قد حدث ، ففي علاقات العمل وفي قوانين العمل ما يحصى العامل من مثل هذا التنصيف ، لهذا أرى الإبقاء على النص بالصورة التي ورد بها من الحكومة لأنه يواجه حالات واقعية نحن في حاجة إلى معالجتها .

**رئيس المجلس** - سواء بقي النص كما هو أو جرى تعديله فاني أود أن أوضح أن المطالبين بحذف النص والذين يطالبون بالإبقاء عليه ، يتفقون في ألا يعامل العاملون في المنشآت أو في غيرها معاملة أشد من المعاملة التي يكفلها لهم هذا القانون ، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن أخذ الرأي على المادة .

**السيد محمد توفيق خشية** - هل يلغى هذا القانون بقوانين السابقة عليه ؟

**المقرر** - القوانين التي تقرر الغاؤها مشتملة عليها في مشروع القانون المعروض على حضراتكم

فيه تقضى بأنه « على العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلى المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه .

**السيد حامد عبد الواحد محمود** - أرى تغيير عبارة « يكون له حق الاولوية » ، عبارة ضعيفة . وأيا كان الامر ، فلدينا الآن موضوعان مختلفان :

**رئيس المجلس** - أنت ترى اذن أن عبارة « يكون له حق الاولوية » ، عبارة ضعيفة . وأيا كان الامر ، فلدينا الآن موضوعان مختلفان : الاول هو أن المادة تبيح التبادل بين الصاملين المنقلين ، والثاني هو ما طالب به السيد سيد زكى وهو تعميم مبدأ التبادل بحيث لا يكون قاصرا على عامل منقول فقط .

**السيد احمد فؤاد عبد العزيز** - انضم صوتى للاخ سيد زكى ، وأرجو أن تتضح أبعاد المشكلة من خلال إمكان تعميم التبادل داخل البلد الواحد وفي البلاد المختلفة ، مع النص على شواهد لهذه العملية فى اللائحة التنفيذية للقانون .

**رئيس المجلس** - هل عرض على اللجنة موضوع التبادل فى داخل البلد الواحد ؟

**المقرر** - لقد أثير هذا الموضوع داخل اللجنة ، وكان بعض الزملاء قد اقترح تعميم تبادل الشقق ، ولكن رأت أنه لتشجيع أصحاب رموس الاموال فى استثمار أموالهم لحل أزمة البناء ، وللصالح العام ، الا نحرهم من حقوقهم فى طريقتة استفلال مبانهم .

وأعرض لهذا أمثلة يمكن أن توضح هذه النقطة ، فاذا تصورنا أن هناك عمارة يشغلها سكان من بيئة اجتماعية معينة ، كبيئة محافظة مثلا ، ونتيجة لعملية اناحة التبادل هذه وجدت شقة خالية بهذه العمارة شغلها بعض الطلبة الجامعيين الغراء . فماذا سيصبح موقف السكان ؟ ان من المؤكد أنهم سيتضررون ، ولا يستطيع المالك أن يتحكم فى البيئة الاجتماعية أو أن يعرف من الذى يسكن عنده أو من يشغل هذه الشقة ، وموقف المالك ، حينئذ ، لن يزيد عن الجالس المتفرج على السكان الداخلين فى عمارته والخارجين منها فلا يعرف من الداخل ومن الخارج ، فليس له حق التدخل فى عمليات التبادل .

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برئه

يده .

( موافقة )

**المقرر** :

« مادة ٤ - العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الاولوية على غيره فى استئجار المسكن الذى كان يشغله هذا العامل اذا قام باعلان المؤجر فى مدى اسبوع على الاكثر من تاريخ الاخلاء برغبته فى ذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول . ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة .

وعلى العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلى المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه » .

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد سيد زكى** - تعالج هذه المادة جانبا من مشكلة كبيرة لا سبيل الى حلها الا اناحة تبادل المساكن ، ولا أقصد بتبادل المساكن فى هذا الخصوص تبادلها بين سكان القاهرة فقط ، أى بين شخصين يسكن أحدهما فى مصر الجديدة ويعمل فى حلوان أو العكس ، وانما أقصد أن يشمل التبادل من يسكن فى بلد ويكون عمله فى بلد آخر كمن يسكن فى ططا ويكون عمله فى القاهرة أو العكس .

ان اناحة تبادل المساكن للوطنين على هذا النحو ، طبقا للقواعد التى تقرها وزارة الاسكان من شأنه أن يوفر الجهد والوقت ويساعد على رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ، كما أنه يساعد على حل مشكلة المواصلات ، ويسهم فى حل كثير من المشاكل الاجتماعية .

**السيد وفعت محمد بطل** - أعترض على أنه يتعين على العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلى المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه فقد ينقل شخص من بور سعيد الى القاهرة ولا تكون له مصلحة فى نقل امرته ، والدته وأولاده القصر ، الى مقر عمله الجديد بل قد يلحقه من جراء هذا النقل ضرر بين .

**السيد محمد جمال الدين** - فى الفقرة الاخيرة من المادة الإجابة على ما أثاره السيد الزميل



القانون المعروف نسبة مجزية في تصوري ، ومن ثم فستوجه رأس المال اليها بطريقة تلافية . وهذا ما نطمحنا ، ولا يجعلنا نخاف من عدم اقدام القطاع الخاص على المباني والمباني على ذلك ، ان حركة البناء قائمة على قدم وساق ، ومن هنا كان لابد أن تكون القانون الذي يحكم العلاقة بين المالك والمستاجر ، في هذا الوقت بالذات ، يتمشى في ظل اطارنا ومناخنا العام ، بحيث يكون فيه الجديد فعلا الذي يتفق مع الضرورات العملية التي نعيشها .

فالعلاقة بين المالك والمستاجر لم تعد علاقة شخصية فحسب ، يراعى فيها شخص المستاجر وانما أصبح ابنا ونسب آخر مما أدى الى ادخال أسس تنظيمية على علاقة بينهما بحيث لم تصبح العملية عملية تحكم ، من الذي يسكن ؟ ومن أية طبقة اجتماعية ؟ ومن أى مستوى ؟

هكذا هو الموضوع الذي يجب أن يفرض نفسه علينا ، هناك مسكن ، وهناك من يريد أن يسكن ، ومن ثم يجب أن نتذكر الاقتراح الوجيه الذي تقدم به الزميل عبد الجابر علام ، هذا الاقتراح الذي يقضى بتدخل طرف ثالث في العقد بين المالك والمستاجر ، سواء أكان هذا الطرف التنظيم السياسي أم الادارة المحلية أم أى مستوى من المستويات ، المهم هو تنظيم العلاقة بينهما بحيث يمنع ايجاد فقرات ينفذ منها للاستغلال ، ومن واجبا أن نصل الى سد الثغرات في ظل هذا المشروع ، ويكفر أن نقدم نحن المبدأ ، وعلى رجال القساقون أن يقتنوه ويروضه علينا ، ماذا يريد المالك الا عائدا مجزيا ثم ليس له عدى الا الايجار ياخذ في مياده ، ومسكنه أحافظ عليه ، وأستعمله فيما يخص له أى للسكنى ، فلا أجعل منه مصنعا أو أستخلمه متجرا ، هذا هو ما يجب أن يكون ، وما عداه فكاننا نتأخر ولا نتقدم ، ولم يعد مبدأ « العقد شريعة المتعاقدين » هو المبدأ صاحب الكلمة أغلبيا ، وله تعدد العلاقة بين المالك والمستاجر العلاقة الشخصية البحتة حيث تترامى صفة المستاجر ونوعيته وطبقته الاجتماعية ، ولكن أصبحت الملكية وظيفة اجتماعية ، وأضحى لكل مواطن الحق في أن يجد مسكنا في هذا المجتمع وأعدوا أخيرا غاطش السادة الزملاء أن رأس المال لن يهرب ابدا .

وقيس المجلس - ان هذا واضح تماما .

السيد أحمد الفواحه - الموضوع المطروح للمناقشة الآن من الموضوعات الهامة التي تنظم

لهذا ، وتحقيقا لتوصيه المؤتمر القوي العام ، ولزيادة الاستثمار في قطاع البناء والإسكان ، رثى أن مبدأ التبادل لا يشجع الناس على استثمار أموالهم في البناء .

السيد رفعت محمد بكل - اننى فى الحقيقة أود أن أتحدث فى نقطتين :

أولا - أؤيد الرأى الخاص بتبادل الشقق ، فإذا كنت تعمل فى حى شبرا مثلا وأقطن فى حلوان ، ومواطن آخر يقطن فى شبرا ويعمل فى حلوان ، فلا مانع من هذا التبادل ، وأوافق على هذا دون شك ، فليس من المستعاس أن شخصا يسكن شبرا ثم يكون عمله فى حلوان ، وآخر يسكن فى حلوان ويعمل فى شبرا ، والأفضل أن يتبادلوا معا الشقتين .

اننى اقترح أن يكون نص المادة كما يأتى : « وعلى العامل المنقول أن يتبادل » . فكلالة تبادل هنا تحل المشكلة ، على نحو ما أوضحنا فى الملل الذى سقته .

موضوع آخر ، لنفرض أن موظفا بمحافظة من المحافظات ثم صدر قرار بنقله الى محافظة أخرى ، فمادام يكون الموقف ، فى رأى أنه يجب على العامل أن يخل المسكن الذى يشغله ، ولابد أن أحل مسكنى كذلك لاني قد أخذت مسكنا آخر بمحافظة أخرى .

( ضجة )

وقيس المجلس - معنى ذلك أنك لا تريد اجبار السكان على الاخلاء ، الا اذا قامت ضرورة لمصلحة .  
فلنوضح اذن ما هى الضرورة للمصلحة .

السيد نبيل نجيم - إن اقتراح الاخ سدد ذكرى بالنسبة لتبادل الشقق اقتراح هام وعلى ضرورى ، والمصلحة التى عرضها السيد المقرر يعلم أخذ القانون بهذا المبدأ ، مستعرض فى تصورى بصور متعددة ، ومنها تشجيع القطاع الخاص للاقدام على البناء ، وفى تصورتنا جميعا ، وبناء على الاسس الاقتصادية السليمة ، أن رأس المال يتجه دائما الى الناحية التى يحصل منا على فائدة أكثر ، فما يعطى فائدة أكثر من الاستثمار ، يتجه اليه رأس المال مباشرة ، ذلك ما نلنسه فى الاجتهادات الشخصية فى الاستثمارات ، ولا شك أن نسبة الاستثمار فى قطاع المباني على نحو ما هو وأزد فى مشروع

أيها أكثر ضمانا ولو أننا رسمنا هذه الصورة من صور التبادل وجعلناها صورة مشروعة وحقيقية ، تكون بذلك قد حققنا أغراض الجماهير وحمينا أيضا مصلحة الملك ، وفي هذه الحالة نضمن ألا يجرى التبادل على هوى ، وإنما يجرى تحت رقابة القضاء ويكون في هذه الحالة الجواز للقضاء وليس للسكان .

**رئيس المجلس** - هذا هو نفس اقتراح الإخ  
نبيل نجم . ألا أنك تطالب بوضعه تحت رقابة  
القضاء لمنع التعالُب .

**السيد فتحي زكي الصداق** - إن مشروع  
القانون المعروض حاليا يحاول أن يضم كافة  
الحمايات ويمنع التحايل ، وأرى أن إباحة  
البذل في أي صورة من صورها ، حتى مع الفروض  
التي يفترضها الزميل أحمد الحواجه ، ومعنى  
وضع عدة شروط لتحقيق هذا المبدأ ، فيه معنى  
الحشية في وضعه معن ، ولا شك أننا إذا  
اشتغلنا أن يسكن المستأجر مدة سنتين وأن  
يكون عنده القدرة والكفاية على الوفاء بالاجرة  
وضرورة العرض على القضاء ، فسنؤدي ذلك إلى  
كثرة القضايا ، وكلنا يعرف كيف أن القضاء  
وهم قلة متخوون بالقضايا والتظلمات ، ثم  
إن الأخذ بمبدأ البذل داخل المدينة الواحدة ،  
سينتهي بنا إلى إيجاد صور للتحايل لا نأخذ  
الحل ، وهو الأمر الذي يحاول هذا القانون أن  
يمنعه في جميع صورته .

**السيد أحمد عبد الحميد** - أعتقد أن موضوع  
تبادل الشقق من الأمور التي ستوفر كثيرا من  
الإنشاء المالية على بعض الموظفين ، فمثلا إذا كنت  
أقطن في شقة مكونة من حجرةين أنا وأسرتي ،  
وهناك شخص آخر يقطن بشقة بها خمس  
حجرات ، أيجارها الشهري ١٥ جنيتها ، هذا  
الإيجار يرهقه لأن عليه أعباء أخرى فما السبيل  
يمنع من التبادل في هذه الحالة ؟

**رئيس المجلس** - لا أعتقد أن هذه هي الصورة  
التي نحن بصدددها ، فلماذا سكن في البداية  
شقة من ٥ حجرات وبإيجار ١٥ جنيتها .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة**  
**لشؤون مجلس الأمة** - مع تقديري الكامل  
للاسباب التي ذكرها الزميل سيد زكي وأبدى  
فيها بعض الضملاء ، فإنه من المسلم به أن الهدف  
الأساسي هو منع الاستغلال وضمان الاستقرار  
ومنع الانحراف في تطبيق هذا القانون . ولأن  
أبنا البذل وفيه تيسير على البعض ، لآدى إلى

بالاهتمام الكبير من الرأي العام . وهناك حجج  
تناصره وأخرى تعارضه .

فمن الحجج التي تعارضه الحجة التي ذكرها  
السيد المهندس إبراهيم نجيب وهناك حجة  
أخرى وهي أن القانون يحظر التجار من الباطن  
والتزول عن عقد الإيجار . وهذا الإجراء  
يحتاج إلى موافقة صريحة من الملك وإباحة  
البذل بغير موافقة من الملك ستكون أمرا غير  
عملي ، ولكن أمام الحاج الجماهير أتصور للبذل  
صورة ممكنة ، بمعنى أنه رغم وجود نص في  
القانون يحظر على المستأجر أن ينزل عن عقد  
الإيجار أو أن يؤجر العين من باطنه بغير تصريح  
من الملك ، فهناك استثناء من ذلك ، ففي المحل  
التجاري مثلا يجوز للمستأجر أن ينزل عن عقد  
الإيجار لمستأجر آخر إذا قامت ضرورة تدعو إلى  
ذلك ، على أن يتم هذا تحت رقابة القضاء .

فالعلاقة التي أمامنا الآن فيها مستأجران  
ومالكان ، والمستأجران يريدان أن يتبادلا  
الشقق ، ولكن قد لا يوافق المالكان ، والحجة  
التي تناصر ما قاله السيد المهندس إبراهيم  
نجيب ، هو أن هذه الوسيلة قد تتخذ للاستغلال  
من جانب المستأجرين للملك ، ولنتصور أني  
أسكن شقة تحتوي على ١٠ غرفة إيجارها  
الشهري عشرة جنيهات ، أطلب خلوا فيها  
ألف جنيه . وأريد أن أنزل عنهما لشخص  
آخر ، وليس على ، حتى أحقق هدفي ، ألا أن  
أوجد شقة لهذا الشخص في أي مكان ، وأطلب  
منه المبادلة ، ويكره المالك ، حينئذ ، على الموافقة  
على هذا البذل . وتكون وسيلة لنزول غير  
مشروع من المستأجرين في صيغة بدل ، ومع  
تصوري لذلك ، فإن التحايل لا يمنع من إقرار  
العدل الذي يجب أن نبحت عنه دائما وعن وسيلة  
لإقراره .

وأرى أن مسلك الشارع في النزول عن المحل  
التجاري ، يمكن أن نستعمله في تبادل المساكن .  
بمعنى أن يجرى هذا البذل تحت رقابة القضاء  
بضمانات منها أن يكون كل من المستأجرين قد  
أقاما في العين التي يجرى عليها التبادل مدة  
سنتين سابقتين للنزول على وجه يقيني منعا  
لهذا التعالُب ، كما يجب أن يثبت أنهم  
مستأجران بغير رسم أو بدل رسم شبه رسمي ،  
ولا بد أن يكون كل منهما كفيا وقادرا على الوفاء  
بحق المؤجر في المقار الجديد وذلك عن طريق  
تقديم الضمانات اللازمة ، والقانون المدني نفسه  
يشترط أن يودع مدة الاجرة أو لمدة سنتين

هو أن يقوم الشخص الذي سيجرى التبادل معه بأخطار المالك والمستأجرين في هذا العقار قبل عملية التبادل بشهر .

ولست أرى ضرورة لشرط الإقامة سنتين أو سنة في الشقة ، لأن ضرورة التبادل تقتضي أن يجرى في أية لحظة من اللحظات .

وبهذا الاقتراح نضمن أن يكون للمالك حرية اختيار من سيسكن عنده بدلا من أن يكون خاضعا للتصوص خضوعا إجباريا كما تضمن أن يعرف السكان شيئا عن السكان الجدد ، وليس المالك فقط .

( ضجة )

رئيس المجلس - هناك وجهات نظر مختلفة بصدد هذه المشكلة الاجتماعية الكبيرة ، ويجب أن نستمع إليها حتى نعرف وجه الصواب فيها .

السيد محمد سيد عبد المنعم - انني أريد أن يعرف المالك وسكان العمارة مواصفات الشخص الذي سيجرى التبادل معه . فإذا لم يعترض عليه المالك أو السكان ، خلال فترة معينة ، تم التبادل ، أما اذا اعترض أحد فئنا يطبق اقتراح الزميل أحمد الحواجه في أن يكون الامر للقضاء . وليس للمالك أو للمستأجرين .

السيد أحمد كمال الحديدي - ان الحجج المعارضة تناولت ثلاثة جوانب :

الجانب الاول : يتعلق بهروب رأس المال وقد غطى الاخ نبيل نجم هذه النقطة .

الجانب الثاني : وهو الظروف الاجتماعية الموجودة بالعمارة .

الجانب الثالث : وهو الخاص بإمكانية الانحراف أو التحايل الذي يحدث .

وفي الواقع ، لا بد لنا ، أن نجرى عملية موازنة ، اذ أن جماهيرنا وعلا الاخص في القاهرة ، حينما نادت بضرورة اقرار مبدأ التبادل ، كانت تهدف الى هدف كبير جدا ، ستعود علينا ، كدولة بصفة عامة ، وكافراد بصفة خاصة ، فبالنسبة الى الدولة فهذا الامر سينخفض الى حد كبير ما نعانى منه الآن ، اذ العاملون بالقاهرة بالذات ، يجارون بالشكوى من مشكلة المواصلات والانتقال الى حلوان مثلا

اشكالات لا حصر لها ، ولا يمكن أن نتصورها ، وسيكون ذلك مسببا في حرمان الكثير من السكن ، بمعنى أن انسانا ليس في حاجة الى شقته ، يمكنه أن ينزل عنها لاي شخص يحل مكانه على سبيل البذل ، بينما لا يوجد بدل ولا اي شيء من هذا القبيل .

ونحن نرجو ، ضمانا لحماية المستأجر نفسه ، وتوفيرا للمساكن ، وضمانا لعدم وجود التحايل الذي يمكن أن يحدث ، بقاء المادة على ما هي عليه .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لو سلمنا بالحجج التي قيلت محاولة لمنع هذا الاقتراح الخاص بأباحة التبادل فانها ستستسحب على أحكام المادة الرابعة . علما بأن هذه المادة ، بشكلها الحالي ، تضع التزاما على المالك بأن يؤجر الشقة للعامل المنقول والحجة التي قالها السيد المقرر والسيد الوزير من أن سبب المنع يرجع الى أن هناك شخصا غير متزوج مثلا انتقل وفقا لمبدأ التبادل ، الى شقة شخص متزوج ، وهذا سيؤدي الى أن هذا الشخص غير المتزوج سيسكن في وسط أسرى ، وهذا المبدأ لو طبقناه فسينتهي بنا الى أن العامل المفروض أن يسكن شقة شخص متزوج سيحال بينه بمقتضى هذه الحجة وبين السكن وبالتالي يصبح حكم هذه المادة معطلا وملغيا .

وفي تصوري - كما قال الزميل سيد زكي - اتنا في حاجة ، وفي القاهرة بالذات ، الى تعزيز مبدأ تبادل المساكن ، اذ الرجل المتزوج الذي يسكن شقة بها ٥ حجرات بعد أن يزوج بناته وأولاده ، تكتفي شقة مكونة من حجرةين ، ونحن في حاجة الى توفير الشقق ، اذ أبناؤنا في حاجة الى شقق عندما يرتفع دخلهم وينفردون بسكنهم .

ان الخبير التي قيلت الآن ، كمسألة منع التحايل وتخلو الرجل ، وما الى ذلك من استغلال المستأجر للمالك ، قد رد عليها السيد ممثل الحكومة فقال ان هذا القانون يمنع خلو الرجل بالنسبة للمستأجر والمالك ، فخلو الرجل ممنوع على المالك ، وممنوع على المستأجر في حالة البذل .

وأما مسألة ملازمة الشخص للوسط الاسرى الذي يسكن فيه أو عند علمه ، فاني أضيف على اقتراح الاخ أحمد الحواجه اقتراحا بسيطا :

**رئيس المجلس** - أرجو أن تنصب مناقشتنا على الأفكار الجديدة ، حيث أنني لاحظ أن الفكرة الواحدة قد بدأت تتكرر على السنتنا .

**السيد حلمي جاد الله** - أرى الا يقتصر تبادل الشق على حالات النقل من بلد الى آخر ، ذلك لان هناك من الحالات ما يكون فيها البلد أكثر ضرورة لاسباب أقوى من النقل ، ومن أمثلة هذه الحالات المرض أو التغييرات التي تطرأ على حياتنا الاجتماعية الى آخره .

وفي رأيي أنه متى وافق التنظيم السياسي على أحقية الشخص في البلد ، فيصبح المالك في مثل هذه الحالات ملزماً بتغيير عقد الإيجار للمستأجر الراغب في البلد .

**رئيس المجلس** - أرجو ألا تقدم التنظيم السياسي في هذا الموضوع دون داع ، واني أقول هذا باسم التنظيم السياسي ، ذلك لأن أي خطأ قد يحدث في مثل هذه العملية ينسب الى هذا لتنظيم ، وأرجو أن تقصر كلامنا على الفكرة التي تريدونها جميعكم والتي هي محل مناقشتكم الآن وهي الخاصة بالفسانات .

**السيد محمد صبري هبلى** - اننى متفهم السيد العضو سيد زكى في شأن مضمون اقتراحه ، وأيضاً في الهنط الذي يسعى اليه هذا الاقتراح ولكن أرجو عدم مناقشة هذا الاقتراح بمعزل عن البند (ب) من المادة ٢٣ من المشروع ، وهذا البند يعطى للمؤجر الحق في طلب اخلاء المكان بسبب التأجير من الباطن أو النزول عنه للغير .

ان القضية في حقيقتها ليست قضية تبادل بل هي - كما أشار الى ذلك الأستاذ أحمد الحواجه - قضية تتعلق بحق المستأجر في النزول عن عقد الإيجار للغير .

وبناء على هذا اقترح تأجيل المناقشات في هذا الشأن الى أن نصل الى المادة ٢٣ من مشروع القانون ، حيث أن لنا فيها حديثاً مستفيضاً يعكس واقعاً اجتماعياً ، أو أن نناقش البند (ب) من المادة ٢٣ الآن .

**رئيس المجلس** - أرى أن ما يشير اليه السيد العضو ليس مجاله الآن حيث أننا هنا نناقش قضية التبادل ، والفكرة السالمة - على ما أراه - هي فكرة تعميم التبادل ، ونحن نبحث في الفسانات التي تكفل سلامة هذا التبادل ، وهناك رأى يرى أن تكون هذه

ولا شك أن سكنى العاملين بعيداً عن أماكن عملهم يؤثر تأثيراً كبيراً جداً في عملية الانتاج في حد ذاتها .

**النقطة الثانية :** انها تؤثر تأثيراً كبيراً جداً في الظروف الاجتماعية للفئة العظمى للمواطنين ، اذ هم يأخذون وقتاً في تنقلاتهم وينضمون الى عملهم في الصباح الباكر ولا يعمدون الى منازلهم الا في ساعة متأخرة من الليل ، مما يؤثر اجتماعياً عليهم وعلى أسرهم .

**النقطة الثالثة :** وهي التأثير في الأسرة اجتماعياً عن طريق آخر لانها تتحمل أعباء مادية في عملية الانتقال نفسها .

اذن فعملية عدم تبادل الشق تؤثر في الدخل هذا بينما اياحه تاداهل سنتهى بنا الى وضع أفضل مما نحن فيه الآن ، ولا خوف ، مما قد يقال في نقطة التحايل ، اذ هذا أمر يمكن تداركه بوضع الضوابط اللازمة في التشريع لتحويل دون وقوعه .

ولما ما يقال بصدد الاوضاع الاجتماعية ، فاعتقد أنها نظرة طبقية وليست نظرية اجتماعية حقيقية ، لان النظرة الاجتماعية لابد أن تراعى ظروف الطبقة العاملة الكادحة التي تعمل في هذا المجتمع ، وشكراً .

**السيد سعد شمس الدين** - لقد أقر مشروع القانون المروض علينا موضوع البديل وذلك بمقتضى أحكام المادة الرابعة . وكل ما نطالب به في هذا الشأن هو تعميم هذا البديل ، بمعنى أن يطلق هذا الحق داخل المحافظة الواحدة بدلا من قصره على حالة انتقال العامل من بلد الى بلد آخر .

أما كافة صور المخاوف التي أبداه بعض السادة الاعضاء الذين عارضوا اطلاق البديل وتعميمه ، فأرى أنه من الممكن أن تنور مشعل هذه المخاوف حتى في حالة قصر هذا البديل بين محافظتين ، خاصة متى وضع في أذهاننا مثالة الحالة الاجتماعية للشخص الذي ينقل من محافظة الى أخرى ، قد تتحقق هنا المخاوف التي أبداه السيد المقرر والسيد الوزير وبعض السادة الاعضاء الذين أثاروا موضوع رأس المال في هذا المجال .

وبناء على ذلك كله ، أطالب بتعميم البديل مع إخضاعه للشرط التي يتحقق بها من البديل وإبرائه من أية شبهة تنمعه بالصورية .

الحق يجوز النزول عنه دون قيد أو شرط - أن ينزل عن عقد الإيجار ، ولا يجوز للمالك أن يعترض على هذا إذا كان هناك سبب مشروع يبيح له الاعتراض . وتخضع هذه التشريعية لتقدير ومناقشة القضاء . ولقد أقر مجلس النواب - في ذلك العهد - وجهة نظر الحكومة ، بينما رفضها مجلس الشيوخ ، ولا يخفى علينا النوعية التي كان يتشكل منها هذا المجلس ، ولقد استند مجلس الشيوخ - في رفضه لوجهة النظر هذه - الى أن إباحة النزول من شأنها أن تفتح باب المنازعات على حد تعبير مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني .

أما الآن فقد تحول مجتمعنا الى الاشتراكية ، وانتهت فيه النظرة الخاصة الى وضع المستأجر ، وذلك يعني أنه يشد للمؤجر الحق في اجراء عملية تقدير للمستأجر يفرض عليه بمقتضاها مواصفات واشترطات معينة ، كأن يكون منتشيا الى طبقة ما أو الى وضع اجتماعي معين .

لقد اختلفت - أو يجب أن تختلف - هذه النظرة الآن تماما ، ويجب أن نتخلص من روايتها في أسرع وقت ومما يؤكد هذا أن المشرع قد تدخل بتشريعات متتالية بقصد الحد من حرية المالك في استغلال وصفه كمالك بالصورة التي سادت قديما ، علم أساس أن الملكية الخاصة قد أصبحت وظيفة اجتماعية لا يشوبها استغلال ، أي أن الملكية لم تصبح بعد أمرا خالصا لصاحبه يستثمره بالصورة التي يراها دون رقابة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة اتفق تماما مع الرأي الذي ينادي بإتاحة حق النزول للمستأجر ، طالما أنه يمارس حقا شخصيا كدالة القانون مع إيجاد الضمانات اللازمة لكفالة حق المؤجر اقتضاء حقه من مستحقات أو متأخرات على المستأجر .

وأود أن أؤكد لحضراتكم ضرورة إباحة النزول دون أن يكون للمؤجر الحق في تقييد هذا الحق ، أقول هذا من خلال واقع اجتماعي اليم تشهده أرض جمهوريتنا في هذه الفترة ، ويعكس صورة مفزعة لتصرفات ملاك يسيئون استعمال حقوقهم ، فهناك أعداد غفيرة من المهجرين ، أشارت اليهم السيد العضو بشينة الطويل بتعرضهم من أصحاب البيوت لتعننت واضطهاد لا إنساني ، خاصة حين يلجأ أحد هؤلاء المهجرين الى أحد المستأجرين لينزل له

الضمانات واردة في صلب القانون ، بينما يرى رأي آخر أن تنظم هذه الضمانات بقرار يصدره السيد الوزير المختص ، وأخلص من ذلك أن مناقشتنا للدائرة الآن لا يجب أن تخرج عن نقطة التبادل والضمانات الكفيلة بسلامته .

السيد محمد صبري مبدى - ما زلت أرى أن القضية خاصة بموضوع النزول وليست قضية التبادل ، ومن ثم فيجب أن نأى بالمالك عن هذا الموضوع ، حتى تصبح القضية محصورة بين اثنين من المستأجرين اتفقا على أن يحل كل منهما محل الآخر في العين المستأجرة ، على أن يلتزم كل منهما بالتزامات والواجبات التي يفرضها عقد الإيجار في العين التي يشغلها بعد التبادل . . . بمعنى أن التبادل يمكن أن يتم في غيبة المالك ، مع ضرورة وضع الضمانات الكفيلة بحفظ حق هذا المالك ، بحيث يصبح المتنازل له عن عقد الإيجار مسئولا عن نفس الالتزامات التي كانت ملزمة للمستأجر الذي نزل عن عقد الإيجار .

وبشيء من التفصيل أتناول الاعمال التحضيرية لمشروع القانون المدني الذي قدمته الحكومة لمجلس البرلمان عام ١٩٤٧ ، وأذكر في هذا الشأن أن اللجنة التي نيط بها دراسة مشروع القانون بمجلس النواب كانت أكثر تساهلا منا بالنسبة لحالات النزول والتأجير من الباطن مع الاختلاف الكبير في الوضع الاجتماعي والتغيرات الجذرية التي طرأت على مجتمعنا . . . وكذلك الحال بالنسبة للنظرة الخاصة الى العقد ، فهل هو عقد رضائي أم أن للمشرع أن يتدخل الآن ليحول عن طبيعته الرضائية الى عقد تنظيمي وما الى ذلك من صور العقود ، وهو ما أشار اليه الاخ الزميل نبيل نجم .

رئيس المجلس - فليتفضل السيد العضو بتوضيح وجه نظره بشأن إباحة التبادل مع وضع الضمانات التي يمكن أن ترد في صلب القانون أو تترك لتنظيمها قرار من الوزير المختص .

السيد محمد صبري مبدى - لقد سبق لي القول بأن عقد الإيجار لم يعد عقدا رضائيا بالمعنى المفهوم في القانون المدني الذي كان ينظم العلاقات الاجتماعية التي سادت في ظل النظم والمفاهيم الرأسمالية ، بل انه حتى في ظل هذه النظم والمفاهيم كان مشروع القانون الذي قدمته الحكومات الرجعية يتجه للمستأجر - باعتبار أن العقد يرتب له حقا شخصيا. وهذا

الخاص ، بمعنى أنه في حالة نقل مدير شركة مقرها القاهرة الى الاسكندرية ونقل مدير شركة مقرها الاسكندرية الى القاهرة ، فانه طبقا للنص المعروض علينا ، يتم تبادل المسكن بينهما .

أما الرأي الجديد الذى أود إبداءه فى هذا الشأن ، خاصة ، ونحن بصدد تشريع مهم الجاهير وتنتظر أحكامه فهو أن نحصى المالك والمستأجر على السواء دون أن نفضل أحدهما على الآخر .

أما موضوع إباحة التبادل على إطلاقه فمن المهم لنا أن نعرف من هو الذى سيقوم بوضع الضوابط لهذا الموضوع ؟ هل سنسئلا إلى القضاء لوضع هذه الضوابط الخاصة بهذا البديل خاصة قد تصادفنا صور كثيرة ، منها على سبيل المثال شخص يستأجر شقة مكونة من حجرة واحدة ، وآخر يستأجر شقة من عشر حجرات ويراد أن يتم البديل بينهما ، فما هي الضوابط التى يتم بمقتضاها وعلى أساسها البديل فى مثل هذه الحالة ؟

وبناء على ذلك أرى أن إباحة البديل على إطلاقه تشكل وضعاً خطيراً للقضاة ، ولذلك أطلب أن يتم هذا التبادل تحت رقابة ، ولتكن رقابة قضائية بصفة خاصة فى رأى أنه حتى فى ظل هذه الرقابة ، فإن هذا الوضع سيثير الكثير من المشاكل لصعوبة التطبيق .

وأخلص من هذا بموافقتى على هذه الفقرة كما وردت بتقرير اللجنة .

**السيد مختار هانى** - استأذن فى الاستطراد فى الحديث بالنسبة للنقطة التى أثارهاها الزميلة السيدة بثينة الطويل فيما يتعلق بتغيير اللجنة للفظ « الموظف » التى وردت بالمادة فى المشروع كما ورد من الحكومة الى لفظ « العامل » وأهدف باستطرادى هذا الى زيادة الإيضاح ، ومن ثم فإنتى أسأل السيد المقرر عن المقصود هنا بكلمة « العامل » ؟ خاصة أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن موظفى الدولة يستعمل لفظ « العامل » بدلا من كلمة « الموظف » التى جاءت فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى تم إلغاؤه ، وكانت كلمة الموظف فى هذا القانون مقصودا بها موظفو الحكومة والجهات الرسمية العامة ، بمعنى « الموظف العام » ثم جاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ واستعمل لفظ « العامل » وكان التغيير فى اللفظ وليس

عن عقد الإيجار ، اذ طبقا للقانون القائم يسرع الموجر باستغلال حقه فى رفع دعوى طرد ضد هذا المجر الذى حصل على شقة بمقتضى النزول ، وتشهد هذه الوقائع بأن مثل هؤلاء الملاك لم يراعوا قسوة الظروف التى تمر بهؤلاء المهاجرين .

هذا مثل يفرضه علينا الواقع ويؤكد ويعيق ضرورة الحظ الذى نادى به بعض الاخوة الاعضاء فى هذا المجلس ، بشأن إتاحة الحق فى النزول بمقتضى القانون ، طالما توافرت لدى المالك الضمانات فى اقتضاء كافة حقوقه ، وشكرا .

**السيد أحمد فؤاد عبد العزيز** - يجب أن ننظر الى مشكلة الإسكان وما تثيره من مشكلات أخرى تتعلق بها كمشكلة المواصلات مثلا ، ومن هنا تأتى أهمية مشروع القانون المطروح علينا الآن والذى تتعلق به الجاهير ، ويؤليه رأى العام أهمية كبرى نقوم نحن بدورنا بنقلها الى المجلس .

ويكتفىني للتدليل على ما جاء فى حديثى ، أن نشاهد مدى ما وصلت اليه هذه المشكلة وما تفرع عنها أو تتعلق بها من مشاكل مثلا فى سوء حال المواصلات بين القاهرة وحلوان مثلا .

**رئيس المجلس** - أرجو السيد العضو ألا يكرر فى حديثه ما سبق أن أستمع اليه المجلس ، وإن يثرى المناقشة بالاقتراحات أو الآراء الجديدة .

**السيد أحمد فؤاد عبد العزيز** - أتفق مع رأى الذى ينادى بإباحة التبادل مع وضبط الضمانات والشروط التى تحكم هذه العملية .

**السيدة بثينة الطويل** - الواقع التى لا أجدها جديدا يمكن إضافته فى هذا الشأن ، ولكننى أرجو الكلام فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع القانون .

لقد قصد المشرع بهذا النص حماية حالة معينة بالذات ، فلقد استهلته الفقرة الثانية من المادة الرابعة بعبارة « وعلى العامل المنقول » الخ ، بينما كانت المادة الرابعة نفسها فى مشروع القانون كما ورد من الحكومة مستهتلة بعبارة « الموظف المنقول الى بلد » .

فى رأى أن التعديل فى المادة يهدف الى تعميم الحق فى التبادل سواء أكان المنقول موظفا حكوميا أو عاملا فى القطاع العام أو القطاع

تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول . ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة .

وهذا يعني أنه في حالة التبادل تشترط هذه المادة على العامل المنقول - بدلا من عامل آخر - في الحصول على أولوية استئجار المسكن ، اعلان المالك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الاخلاء ، وأرى أن هذا شرط يمثل نفرة بالتشريع ، لان العامل المنقول سيكون غريبا عن البلد المنقول إليها ، وقد يتهرب منه المالك ، وبناء على هذا ومعالجة لمثل هذا الموقف اقترح أن يضاف هذا الحكم الى نص المادة :

« ... اذا قام باعلان المؤجر أو رئيس الحي أو رئيس مجلس المدينة ... الخ » لاننا بذلك نضمن ألا يتهرب المؤجر لانه سيعرف بأن رغبة العامل المنقول ستحصل الى رئيس الحي أو المدينة بكتاب موسى عليه بعلم وصول ، ومن ثم فاننا نضمن أن يحصل العامل المنقول على حقه في أولوية استئجار المسكن .

**رئيس المجلس** - لدينا الآن اقتراح محدد من السيد العضو سيد زكي ، وأود معرفة رأي الحكومة في شأن هذا الاقتراح الذي يعبر عن اتجاه أيده كثيرون من السادة الاعضاء ، ما لم تكن هناك اقتراحات جديدة لدى السيد حمدي حراز الذي نعطيه الكلمة .

**السيد حمدي حراز** - أرى أن مشروع القانون يهدف أساسا الى وضع نهاية للاستغلال بكافة صوره ، سواء جاء هذا الاستغلال من جانب المالك أو صدر عن المستأجر .

وفي مفهومى أن المادة الرابعة من المشروع تهدف الى منع المواطن من شغل مسكنين في وقت واحد ما لم تكن هناك ظروف معينة وأرجو أن يوضح لنا من عمو الذي سيقيم بتحديد هذه الظروف وتقديرها ؟

**رئيس المجلس** - ان هذا الموضوع والذي يثيره السيد العضو تحكه المادة الخامسة من المشروع . ونحن نناقش الآن المادة الرابعة وخاصة موضوع التبادل .

**السيد حمدي حراز** - ان موضوع تبادل الشقق بين المواطنين مسألة دقيقة ولها حساسيتها ، وقد سبق لي أن تحدثت بشأنها في المجلس السابق ، وكان لهذه العملية ضوابط من الممكن تطبيقها ، أما مسألة أن

يمس الموضوع ، فكان مجرد استبدال لفظ فحسب .

وبناء على هذا أرجو أن يوضح لنا السيد المقرر المقصود هنا بكلمة « العامل » وهل هو الموظف العمومي ؟ أم هو كل عامل أومستخدم في الحكومة أو في القطاع العام ؟ وبخصوص عملية البدل اود أن أستفسر عن كيفية التفضيل بين عدد من العمال نقلوا الى بلد بقرار واحد في الوقت الذي لم ينقل من هذا البلد الا عامل واحد ؟ بمعنى أن هناك عينا واحدة خالية في البلد الذي نقل إليها أكثر من عامل تضمنهم قرار نقل واحد ، فكيف يمكننا أن نفاضل بين هؤلاء العمال المنقولين في عملية التبادل ؟

**السيد سيد زكي** - لقد طاف بخاطري كافة التحويلات التي ذكرها السادة الاعضاء السيد وزير الشؤون الاجتماعية ، ولكنني أود أن أذكر ما سبق أن أن وضحته في اقتراحي بشأن عملية التبادل حيث أنني ذكرت ان هذه العملية لن تتم الا طبقا للقواعد والشروط التي تضعها وزارة الاسكان .

كما أود أن يكون واضحا أننا حينما نبيع عملية التبادل ، فإن من شأن هذا أن يؤدي الى رفع كفاءة الانتاج والمساهمة في حل مشكلة المواصلات كما يوفر من وقت وجهد المواطنين .

**رئيس المجلس** - منعا للتكرار ، أرجو من السيد العضو أن يتفضل بإبداء اقتراح محدد في هذا الشأن .

**السيد سيد زكي** - اقترح اتاحة تبادل المساكن بين المواطنين طبقا للقواعد التي تقرها وزارة الاسكان والتي تكفل الجدية في هذه العملية وعدم الاستغلال .

**السيد عبد الجابر علام** - في تقديرى أن تعميم التبادل يمثل ضرورة ملحة حيث أن التبادل يخدم مصلحتين متبادلتين ولا ضرر منه على المالك على الاطلاق .

كذلك ورد الحكم الآتي بالفقرة الاولى من المادة الرابعة من المشروع :

العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الاولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل اذا قام باعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من

ونحن جميعا نشعر بما قد يكون هناك من تناقض بالنسبة لهذا الموضوع ، وبالتالي فاننا نريد توفير الضمانات التي تضمن سلامة العملية وجديتها فما هو رأى الحكومة بالنسبة للاقتراح المقدم ؟

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - الواقع أننا لا نستطيع القول بوضع الضمانات الكافية لحسن استعمال الميزة ، خوفا من التحايل والتلاعب ، أو من استغلال مستأجر لآخر ، وبالتالي الخشية من أن يهرب رأس المال الذى سوف يستثمر فى مجال الاسكان .

**رئيس المجلس** - ألا يمكن التغلب على ذلك حتى اذا وضعنا الضمانات التى تكفل تقطيع الصورة كلها ؟

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - الحقيقة أنه لا يمكن حصر المشاكل التى تحدث نتيجة لهذا التبادل .

**رئيس المجلس** - الواقع أن لدينا الآن اقتراحا محددا ، وهذا الاقتراح يقضى من حيث المبدأ بإباحة البديل بين شخصين بالنسبة لسكن كل منهما ، على أن توضع جميع الضمانات المنطة لذلك بقرار أو بلائحة يصدرها السيد وزير الاسكان . فالمطلوب الآن هو أخذ رأى على هذا المبدأ ، وترك الصياغة الى ما بعد ذلك .

**السيد أحمد الخواجه** - هل سيؤخذ رأى على اباحة البديل دون قيود أو ضمانات ؟

**رئيس المجلس** - الاقتراح المقدم ، أن يكون البديل بضمانات ، وهناك رأى بالنسبة لهذه الضمانات أن يرد النص عاما بشأنها .

**السيد أحمد الخواجه** - هل المقصود أن ينص على ضرورة توافر هذه الضمانات ؟

**رئيس المجلس** - الواقع أنه تبين من المناقشة أن الرأى يتجه باستمرار الى ضرورة النص على توفير الضمانات .

**السيد سيد زكى** - لقد تقبلت باقتراح محمد بأن يكون البديل مع الضمانات .

**رئيس المجلس** - الفكرة الآن هي الاخذ بمبدأ البديل على أن تكون هناك ضمانات ، ولكن هناك رأى يقول بأن تترك هذه الضمانات دون تحديد ، وأن يترك للقضاء أمر الفصل فيما يخالف ذلك . وهناك رأى آخر يقول بأن

يترك للمالك حرية اخذ ائجار المسافجر ، فهذه مسألة بعيدة عن الواقع الذى يقضى بان من يدفع أكثر هو الذى يحصل على المسكن .

واننى أتساءل عما نلذه الحكومة فى مساكنها الضخمة التى اخذت على آلاف الشقق ، ان هذه الوحدات السكنية الضخمة وضعت تحت سيطرة واحدة ، هي عملية القرعة .

ان هذا يعنى أن الحكومة لم تفعل . . . كان عاداتها ولم تحكم فى هذا الامر ، ولم نجحت فى حالاتهم الاجتماعية ، بل ان القرعة هي التى كانت تحكم فى هذا الشأن .

ان مسألة التبادل السكنى يمكن أن نغلبها تحت شروط ، وأرى ببدلا من أن يترك للمواطنين اتمام التبادل فيما بينهم ، أن تقوم الحكومة باعطاء الملل السليم الذى يتم بمقتضاه هذا التبادل .

فمثلا اذا قامت الحكومة مساكن فى دار السلام وشغلها عمال تقع مصانعهم أو مقار أعمالهم فى مناطق بعيدة كالمطرية أو الزيتون ، فانه من الاسلم أن تبدأ الحكومة بعملية تنسيق فى شغل وحداتها السكنية بحيث تنقل العمال الذين يسكنون فى دار السلام أو السيدة الى مساكنها القريبة من مقر أعمالهم فى المطرية أو الزيتون ، على أن يحل فى مساكن دار السلام أو السيدة زبيب من كان يشغل مساكن المطرية والزيتون ممن تقع مقر أعمالهم بالقرب من دار السلام أو السيدة .

ان هذه العملية يمكن أن تتخذ كحل اسلم للموضوع ، كما يمكن أن نقيم تجربة ميدانية نتولها الحكومة بنفسها ، وبعدها يمكن تعميم التبادل بين المواطنين على أن تكون تجربة الحكومة بمثابة شرط يطبق فى حالة التبادل مع حفظ كافة حقوق المالك ، بمعنى أنه يشترط اتمام التبادل ألا تكون للمالك متاخرات لدى المستأجر الذى يبغى التبادل ، وان وجدت هذه المتاخرات المستحقة للمالك وابدئ المتنازل له استعباده لتسديدها فان على المالك أن يستوفىها منه مقابل اتمام التبادل أو النزول . واعتقد أننا بهذا نضمن اتاحة التبادل بما يضمن راحة المستأجرين مع كفالة اقتضاء المالك لحقوقه كاملة .

**رئيس المجلس** - ان الفكرة التى عرضها السيد العضو حمدي حواز تهدف أيضا الى توفير الضمانات بما يضمن سلامة العملية .



المادة الرابعة طالما أننا أبחנו أن يكون البديل جوازيًا .

**رئيس المجلس** - ولكن من الجائز ألا يتفق الشخص المنقول ومن مسجل مكانه ، على اعتبار أن أحدهما نقل إلى الصعيد والآخر إلى القاهرة وقد لا يرضى أحدهما مسكن الآخر .

**السيد مختار هاني** - أذن يبقى النص على أن تحدد المعاني التي طلبها الاخ صبري مبدئياً .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** ترى الحكومة بقاء النص حماية للعامل المنقول .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - أرى إبقاء النص مع إدخال تعديل بسيط عليه . فالمادة الرابعة تنص في فقرتها الأولى على ما يأتي :

« العامل المنقول إلى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك » .

ومعنى العبارة الأخيرة من هذه الفقرة أن نترك العين شاغرة فترة من الوقت . واقتراح أن تعدل هذه العبارة بحيث يتم الإعلان قبل الإخلاء بأسبوع ، والمفروض أن العاملين المنقولين يعملان في مصلحة واحدة ، ويمكن لكل منهما أن يعرف على وجه التحديد تاريخ النقل . وذلك بدلا من أن نترك العين شاغرة فترة من الوقت ، وقد تشور بعض المشاكل حول ما إذا كان العامل المنقول يعتبر مستأجرا لها خلافا هذه الفترة أو لا يعتبر كذلك .

**رئيس المجلس** - ما هو نص لتعديل الذي يقترحه السيد العضو ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - قترح أن يعدل النص على الوجه التالي :

« إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأقل قبل الإخلاء برغبته في ذلك » .

**رئيس المجلس** - إن النص بهذا التعديل يفقد معناه ، لأن الفقرة الثانية من المسادة تقول :

« وعلى العامل المنقول إلى بلد آخر أن يخلى المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على

توضيح الضمانات وفقا لتواعد يحددها السيد وزير الإسكان وأن يترك للقضاء أيضا أمر الفصل فيما يحدث من مخالفات لهذه القواعد .

وقد أرسل إلى السيد العضو محمد صبري مبدئياً اقتراحه نصه كما يلي :

« للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن ، وذلك عن كل ما استأجره أو مضه ، ويكون المتنازل له أو المستأجر من الباطن ملزما بأن يؤدي للمؤجر ما قد يكون ثابتا في ذمة المستأجر الأصلي مرتباً على عقد الإيجار » .

أعتقد - أن ما تضمنه هذا الاقتراح يمكن أن يرد في الشروط التي وضعها السيد الوزير بالنسبة للبديل ، إذا وافق الاخ صبري مبدئياً على ذلك .

**السيد محمد صبري مبدئياً** - الواقع أن المعنى المقصود هو النزول وليس البديل .

**رئيس المجلس** - هذا مسألة المتعلقة بالصياغة ، وإذا اتفقا الآن على المبدأ ، فستتولى اللجنة صياغة المادة من جديد ، ولها أن تصوغ النص على أساس نزول أو بديل .

**السيد محمد صبري مبدئياً** - الواقع أننا لسنا مختلفين على المبدأ ولكن الاختلاف على الوصف القانوني . وهذه نقطة لها أهميتها .

**رئيس المجلس** - إن الفكرة التي يمكن أخذ الرأي عليها هي مبدأ أن يتبادل شخصان مسكن كل منهما ، مع وضع الضمانات ، على أن يؤخذ في الاعتبار - إذا ووفق على ذلك - وأعيدت المادة إلى اللجنة لصياغتها - الأسلوب الذي يعبر عن المصطلح القانوني الكامل ، فيما إذا كان ذلك نزولا أو تبادلا .

والواقع أن المبدأ الذي أقره المجلس الآن ، مبدأ جوازي .

ولكن النص المعروض تتناول حالة وجوبية ، فهل ترون حضراتكم الإبقاء على هذه المسألة الوجوبية لأهميتها أم لا ، فالنقطة محل البحث الآن تتعلق بحالة وجوبية . يرى القانون ضرورة الالتزام بها وهذه النقطة تختلف عن النقطة الخاصة بجواز الاتفاق بين الشخصين .

**السيد مختار حسن هاني** - أعتقد أن لإداعي الآن لوجود هذا النص على الإطلاق وأعني به

برغبته في استئجار مسكن العامل المنقول بدله قبل أن يدخل هذا العامل مسكنه بأسبوع ، حتى لا تترك العين خالية وبالتالي يفوت على المالك الانتفاع بأجرتها خلال فترة أسبوع أو أسبوعين . والا فمن الذي يتحمل هذه الاجرة خلال هذه الفترة ؟

ولذلك اعتقد أن العامل المنقول مكان آخر يستطيع أن يتصل به بطريق أو بآخر قسداً تبين له نتيجة لهذا الاتصال أنه لن يدخل مسكنه تنتهي المشكلة وإذا تبين له عزمه على إحلاله عندئذ يعلن المؤجر برغبته في استئجار المسكن في مدى أسبوع على الأقل قبل الإخلاء .

**رئيس المجلس** - ان العبارة الاخيرة من الفقرة الاولى تقول « ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة » أي قبل انقضاء مدة الأسبوع التي يخطر العامل المنقول خلالها برغبته في استئجار المسكن الذي يشغله يسبقه الآخر . فإذا قلنا بأن يتم الاعلان في مدى أسبوع على الأقل قبل الإخلاء ، فلا يكون للنص معنى البتة .

**السيد عبد العاطي نافع** - ان الفقرة الاولى من المادة تقول « العامل المنقول الى بلد بدلاً من عامل آخر يكون له حق الاولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل اذا قام باعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك بخطاب موصى عليه يعلم الوصول » .

وواضح من صدر هذه الفقرة أن العامل المنقول ، والعامل الذي سيحل محله لابد وأنهما يعملان في وزارة أو مصلحة أو شركة واحدة .

ولكن اشتراط النص على أن يقوم العامل المنقول باعلان المؤجر برغبته في استئجار المسكن ، في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء ، من شأنه أن يفتح باب التواطؤ بين العامل مستأجر المسكن وبين المالك بمعنى ألا يبلغ العامل المنقول بخلو المسكن ، وبالتالي تمر الفترة المحددة لاعلان المالك برغبته في استئجاره في استئجاره ، ومن ثم نضيق العامل الآخر في استئجاره ، ومن هنا يثور السؤال ، من الذي يبلغ العامل المنقول بخلو المسكن كي يعلن المالك برغبته في استئجاره خلال الفترة المحددة لذلك ؟

مسكن في البلد المنقول اليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من إخلاء مسكنه .

فالعبرة الاخيرة من هذه الفقرة تعني أن العامل لن يدخل مسكنه اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من إخلاءه ، أي تضطره لاستمرار شغله . أما في حالة عدم قيام مثل هذه الضرورة ، فالعامل المنقول ملزم بإخلاء مسكنه وبمجرد أن يتم ذلك ، ولكي يستطيع العامل الآخر شغل هذا المسكن ، فإن النص يطالبه باعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك ، لانه من الجائز ألا يكون له رغبة في شغل هذا المسكن .

**السيد أحمد الخواجه** - الواقع أن الفقرة الثانية من المادة لا علاقة لها بموضوع البديل إطلاقاً .

**رئيس المجلس** - ولكن من الممكن أن تكون لها علاقة بذلك في مثل هذه الحالة .

**السيد أحمد الخواجه** - نعم ممكن . ولكن القانون يعالج حالات عامة . والحقيقة أنه فائتاً في اللجنة أن جميع القوانين السابقة كانت تحظر على المالك أن يستبقى عيناً خالية أكثر من ثلاثة أشهر . ولا أدري لماذا لم يرد مثل هذا النص في مشروع القانون المعروض رغم أهميته .

**رئيس المجلس** - هذه نقطة يمكن أن تبحت فيما بعد .

**السيد أحمد الخواجه** - الواقع أن هذه النقطة مرتبطة بالحكم الذي تضمنته المادة التالية .

**رئيس المجلس** - اذا بقي العامل المنقول شاغلاً لمسكنه لضرورة ملحة ، فانه نظراً لهذه الضرورة لن تكون أمام العامل الآخر مشكلة قائمة إذ ليس أمامه ، مسكن يبادله ، ولكن اذا احتل العامل المنقول مسكنه فان على العامل الآخر أن يعلن المؤجر برغبته في استئجار هذا المسكن في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء ، والا كان المالك المقصّر الحق في أن يؤجره لأي شخص آخر . هذا هو الترتيب الذي قصدته المادة في رأيي (٢)

**السيد فهد سيد عبد الله** - الواقع أن مسألة النقل لا تتم بين يوم وليلة ، ولذلك فما الذي ينبغي أن يعلن العامل المنقول المؤجر

وقد قلنا إنه وفقا لظروف معينة لابد من إخلاء العين المؤجرة ، وأنه استنادا لتضوابط معينة يجوز عدم إخلاء العين المؤجرة ، ولكننا لم نجد الجهة التي تعين هذه الضوابط التي تدعو الى عدم الإخلاء . هذه نقطة أولى .

والنقطة الثانية ، ماذا يكون الحكم اذا نقل عامل من بلد الى آخر ، ولم يخل مسكنه في البلد الاول ، ولم تتوافر لديه شروط الضرورة الملجئة لعدم إخلائه ؟ لم تتضمن المادة نصا بمعالجة هذه الحالة .

ونقطة ثالثة : هي انني أعتقد أنه قد يكون من الأفضل أن يكون القصد بكلمة « الإخلاء » إخلاء طرف العامل من وظيفته في البلد التي كان يعمل فيها ، إذ أننا في هذه الحالة نستطيع أن نحدد تاريخا معينا لإخلاء طرفه قبل الانتقال لعمله الجديد في البلد الآخر . ومن ثم يكون هناك تاريخ سابق يؤكد نقله واستلام مهمته في البلد الآخر ، وبالتالي يمكن تحديد الوضع بالنسبة لتسليم مسكنه سواء للعامل المنقول مكانه أو للمالك .

السيد أحمد كمال الحديدي - أعتقد أن ما أثاره الاخ عبد العاطي نافع بشأن احتمال التواطؤ غير وارد ، ذلك لأن الصلحة مشتركة ، والمنفعة متبادلة بين العاملين المنقولين ، ولكل منهما الحق في استئجار مسكن الآخر بالتبادل . إذن ، كما قلت ، فإن احتمال التواطؤ غير وارد وإن وجد فسيكون في نطاق ضيق جدا ، هذا في حالة ما إذا كان النقل ثنائيا بين عاملين في مصلحة واحدة ، ولكن ما الحكم اذا كانت هناك حركة تنقلات عامة في وزارة ما ، وتضمنت نقل عامل من القاهرة الى المنيا وآخر حل محله في القاهرة عن طريق النقل من الاسكندرية ، وهكذا بمعنى ألا تشمل حركة التنقلات مدينة واحدة أو مدينتين بل تمتد الى عدة مدن .

المقرر - ان النص الذي نحن بصدده لم يتعرض لحالة تبادل المساكن بين شخصين ، وإنما يعطى للعامل المنقول الى بلد بديلا من عامل آخر حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل .

السيد الدكتور متولى زكريا محمود التمرسي

.. في الحقيقة إن التحايل الذي أشير اليه الاخ عبد العاطي نافع لا يمتدح حدوثه ، وأذا

واقول ردا على هذا ، ولكي نقضى على احتمال حدوث مثل هذا التواطؤ بين العامل مستأجر السكن والمالك ، أنه لابد من تدخل طرف ثالث . فطالما أن العاملين كلاهما من وزارة أو مصلحة أو شركة واحدة ، فإنه ضمانا لامكانية تنفيذ ما نصت عليه هذه الفقرة فيما يتعلق باعلان العامل المنقول للمؤجر برغبته في استئجار المسكن خلال الفترة المحددة لذلك ، يجب أن يلزم العامل الذي سيخلى مسكنه بأن يبلغ ادارته رسميا بموعد هذا الإخلاء ، وفي هذا ضمان لاخطار العامل الآخر المنقول محله ، وبذا يمكنه اعلان المؤجر برغبته في استئجار المسكن خلال الفترة المحددة .

رئيس المجلس - ماذا يقترح السيد العضو ؟

السيد عبد العاطي نافع - اقترح ضرورة أن يكون هناك طرف ثالث بالنسبة للاخطار بمعنى أنه طالما أن هذين العاملين يعملان في مصلحة أو شركة واحدة ، وأحدهما منقول الى القاهرة والآخر الى طنطا مثلا ، وطالما أن النص الوارد في الفقرة الاولى من المادة يترك العلاقة بينهما في موضوع الاستئجار للمالك فقط ، أو أن يبلغ العامل زميله بإخلاء مسكنه ، واحتمالا لتواطؤ هذا العامل مع المالك على عدم إبلاغه بذلك ، وبالتالي حرمان العامل المنقول من الحصول على المسكن ، فإنني أقترح ادخال طرف ثالث في الموضوع ، وهو الادارة . بمعنى أن العامل الذي يعمل في القاهرة والمنقول الى طنطا يبلغ ادارته في طنطا بأنه سيخلى مسكنه في القاهرة يوم كذا .

رئيس المجلس - أي يبلغ ادارة العمل التابع لها .

السيد عبد العاطي نافع - نعم ، حتى يكون هناك ضمان لاخطار العامل الآخر بذلك ، وبالتالي يستطيع وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة اعلان المؤجر برغبته في استئجار السكن في المدة المحددة لذلك .

السيد حمدي حجازي - تنص الفقرة الاولى من المادة على ما يلي :

« العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل اذا قام باعلان المؤجر قى مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك » ،

أما التفاصيل والإجراءات التنظيمية فيترك  
تحديدها للسيد وزير الإسكان .

**رئيس المجلس** - ان هذه المادة بالذات  
تفترض وجود اثنين من العاملين سيحل كل  
منهما محل الآخر في مسكنه ، فلابد أن يكون  
كل منهما على علم بذلك ، فإذا لم يسع أحدهما  
للحصول على حقه في استئجار مسكن زميله  
اعتبر مقصرا وغير أهل لحماية القانون ، وأرى  
ألا نعمل على تعقيد المسائل عن طريق إجراءات  
قد تؤدي إلى خلق مشاكل أكبر ، فنحن نهدف  
إلى جانب ضمان عدم الاستغلال ، أن نبعث  
عن التعقيد ، فلا نجبر من يرغب في استئجار  
مسكن على التردد على الجهات الإدارية ونفتح  
بابا جديدا للشكوى من طول الإجراءات  
وتعقيدها .

وحيث يوجد الاستغلال يجب أن نحول دون  
وقوعه بكافة الوسائل ، وكل من لا يسعى  
للحصول على حق كفله له القانون فهو غير جدير  
بالحماية .

**السيد عبد المجيد علام** - نفرض أن عامدا  
أحدهما في القاهرة والآخر في طنطا ، وتم  
النقل بينهما ، ثم رأى الأول أن يحتفظ بمسكنه  
وأسرته في القاهرة وأن يذهب إلى مقر عمله  
في طنطا يوميا ، بينما يفضل الثاني بطبيعة  
الحال نقل مقر إقامته إلى القاهرة حيث مقر  
عمله ، وهنا تتعارض المصلحتان ، وهذه  
حالات يمكن أن نقابلها في التطبيق ، فما هي  
الجهة التي تازم الأول بضرورة إخلاء مسكنه  
ونقل محل إقامته إلى طنطا حتى يتمكن الثاني  
من استئجار المسكن ؟

من هذا يبين ضرورة وجود طرف ثالث يتولى  
تنظيم العلاقة بين الطرفين والواقع الذي نعيشه  
يحتج وجود هذا الطرف الثالث ، فكلما كان  
هناك طرف ينظم العلاقة كانت هناك ضمانات  
أكثر .

واننى أشكر السيد نبيل نجم لتأييده  
للاقتراح الذى تقدمت به فى هذا الصدد .

**السيد محمد توفيق خشبة** - لى سؤال  
هو ، ما هي الجهة التى تتولى الفصل فيما قد  
يثور من نزاع حول هذه المادة بين العاملين ؟  
وهل يكون من حق الوزير فى مثل هذه  
الحالة إحالة الأمر إلى القضاء ؟

أدخلنا الإدارة فى هذا الموضوع ، فقد يؤدي  
ذلك إلى اضطراب العمل بها ، وأرى كشرط  
لصحة العقد فى حالة تأجير المسكن لشخص  
آخر غير العامل المنقول ، أن يلزم المالك  
بالحصول على نزل منه بأنه ليس فى حاجة  
إلى المسكن ، أو أن يقوم بإخطار العامل ، بعد  
النقل مباشرة بالحضور لتحرير العقد واستلام  
المسكن ، فإذا لم يرد خلال مدة معينة يكون من  
حق المالك تأجيره لى شخص آخر .

**السيد نبيل نجم** - الواقع أن كل ما قاله  
الإخوة الزلاء ، وكل ما نتصوره من تفاصيل ،  
يمكن أن يحدث فعلا .

وفى اعتقادي أن الحكمة من هذا المشروع  
قانون والهدف الاساسى منه ، هو تنظيم علاقة  
اساسها الاستغلال ، واجبتنا أن نحول دون هذا  
الاستغلال وعلى ذلك فإن الموازنة مطلوبة ،  
وحماية الطرف الضعيف من الاستغلال أمر  
واجب وملح ، كما أن تدخل الدولة بصفتها  
حامية ومأمنة لهذا الاستغلال أمر واجب  
وأكثر إلحاحا ، وبالتالي فإن الضرورة  
تقتضى إيجاد طرف ثالث فى العلاقة بين المالك  
والمستأجر ، وهى الجهة التى يتقدم إليها  
المالك لاستخراج التصريح بأقامة المبنى ، أو  
أحد مكاتب الإسكان ، أو إحدى وحدات الإدارة  
المحلية .

واننى أتساءل ماذا يمنع من إلزام المالك  
بإخطار هذه الجهة بما يوجد لديه من وحدات  
سكنية غير مشغولة ، وأن يتقدم إليها كل من  
يرغب الحصول على مسكن يطلب يحدد فيه  
مواصفات المسكن الذى يريده ، ثم يتم التعاقد  
من خلال هذه الجهة .

ان صور التحايل والاستغلال ستبرز عند  
مناقشة كل مادة فى مشروع هذا القانون ،  
لذلك ينبغى أن يوجد طرف ثالث فى العلاقة  
بين المالك والمستأجر يحفظ للمالك كافة حقوقه  
ويحمى المستأجر من الاستغلال بكافة صوره .

ولو أخذنا بوجهة نظر السيد أحمد الحواجة  
باحالة كل نزاع بين المالك والمستأجر إلى  
القضاء ، فهذا ما لا يمكن قبوله لانه يعنى  
تكديس القضايا أمام المحاكم وعدم البت السريع  
فيها . والاجدي من ذلك إدخال طرف ثالث  
فى الموضوع ، هو الجهة الإدارية المسؤولة عن  
تنفيذ هذا القانون لضمان حصول كل ذى حق  
على حقه .

اننى لا أطالب إلا بنص هام فى هذا الصدد

أخذت المادة ٢٣ من هذا المشروع بقانون بهذا المبدأ إذا أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظلوف .

**رئيس المجلس** - يمكن إثارة هذا الموضوع عند نظر المادة ٢٣ ، فإذا أقرنا هذا المبدأ بالنسبة للمادة ٢٣ يمكن إعماله في المادة الرابعة واعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثه، فهل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن أعرض على حضراتكم الاقتراحات المقدمة فالموافق على مبدأ البذل مع النص على توفير الضمانات دون تحديد ، مع ترك الأمر للقضاء ، يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - الاقتراح الثاني : النص على مبدأ البذل مع توفير الضمانات وتحديد شروطها وأوضاعها بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس** - اقتراح آخر ، بحذف عبارة إلا إذا قامت ضرورة ملجئة تمتع من إخلاء مسكنه ، فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - اقتراح رابع من السيد عبد الجابر علام ، وأيده السيد نبيل نجم ، بأن يكون هناك طرف ثالث موجود بشكل مستمر للتنظيم .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - اقتراح مقدم من السيد العضو حسن مظلوم يقول فيه لقد خدعت المادة للمعامل المنقول أسبوعا على الأكثر من تاريخ الإخلاء ، لإعلان المؤجر برغبته في استئجار المسكن الذي كان يشغله زميله المنقول

**رئيس المجلس** - لقد ترك للوزير تنظيم عمليات تبادل المساكن في حالة خاصة .

إذا أقررتم مبدأ جواز تبادل المساكن سواء كان النقل في حدود بلد واحد أو من بلد إلى آخر ، سيكون على اللجنة أن تحدد المقصود قانونا بهذا التبادل والشروط التي يتضمنها قرار السيد الوزير لتنظيم ذلك .

أما الحالة الأخرى فهي التي يتم فيها إجبار المالك على قبول تبادل السكن بين اثنين من العاملين ، والجبر هنا يكون في نطاق تصحيح العلاقة والحيلولة دون الاستغلال وذلك إذا اتفق الاثنان على تبادل المساكن ، والجبر يكون بالنسبة للمالك باعتباره الطرف الذي يمكن أن يباشر الاستغلال فإذا اتفق الاثنان على تبادل المساكن ، وأعلنا رغبتهما هذه للمالك وجب عليه أن ينفذ هذه الرغبة .

وفي قصوري أن هذه المادة تحتاج ، لكي نضمن تطبيقها تطبيقا سليما ، أن يحدد وزير الإسكان الإجراءات التي لابد أن تتبع في مثل هذه الحالات .

**السيد وقعت محمد بطل** - نصت الفقرة الثانية من المادة على أن للعامل المنقول إلى بلد آخر أن يخلى المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن في البلد المنقول إليه ، إلا إذا قامت ضرورة ملجئة تمنع من إخلاء مسكنه .

واقترح أما أن يحدد المقصود بعبارة « ضرورة ملجئة » أو بحذف عبارة « إلا إذا قامت ضرورة ملجئة تمنع من إخلاء مسكنه » وذلك لكي نضع حدا للتجاذيل باسم الضرورة الملجئة .

**رئيس المجلس** - لا يمكن تحديد المقصود « بالضرورة الملجئة » في النص ، وإنما يترك تقديرها للقضاء في كل حالة .

**السيد حامد عبد الواحد محمود** - اشترطت المادة في الفقرة الأولى أن يتم إعلان المؤجر بكتاب موصى عليه بعلم وصول ، واقترح إضافة عبارة « دون مظلوف » بعد عبارة « بعلم وصول » .

**رئيس المجلس** - هذا الموضوع يتعلق بالاثبات ، ولا يمكن اعتبار الخطاب صحيحا حتى ولو كان دون مظلوف .

**السيد حامد عبد الواحد محمود** - لقد

كما أرى تحديد مدلول كلمة « مقتض » والمقصود بها .

السيد أحمد الخواجة - هذا النص رغم أنه نص تقليدي في قوانين المساكن لكنه نص هام . وسأبدأ من حيث انتهى الأخ سيد زكي ، فالمقصود بالمقتضى أن يشغل المستأجر أكثر من عين فعلا باعتبار معين ، كان يكون متزوجا بائنتين ، أو له أولاد من زوجة سابقة ، هذه أمثلة للمقتضيات ، والذي لا يعتبر مقتضى في نظر القانون هو حيازة شقة بقصد الاستغلال المشروع أو غير المشروع ، ولقد قضى هذا القانون على الاستغلال غير المشروع لأنه خطر على المستأجر تأجير شقته مفروشة ، كما خطر عليه تأجير شقته من الباطن . والنص كما قلت نص تقليدي ولا يحتاج إلى مناقشة ، والوحيد الذي يستفيد منه هو المالك ، إذا علم أن للمستأجر سكنا آخر وأنه يحتجز الشقة الأخرى دون مقتضى . ويجب أن تكون واقعيين وعمليين ، وهذا النص موضوع لحماية المالك لأن المالك هو صاحب الحق الوحيد وصاحب المصلحة الوحيدة في طلب إخلاء السكن . إذا كان المستأجر يشغل مسكنين دون مقتضى ، وليس لأى شخص آخر مصلحة في طلب إخلاء المسكن إذا اتضح له أن مستأجره يحتجز مسكنين في بلد واحد .

رئيس المجلس - ألا يحى هذا النص المستأجرين كمجموعة ، من حيث أنه يعمل على توفير مزيد من المساكن ؟

السيد محمد صبرى هبلى - هذه المادة تطابق المادة ١٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولكن المادة ١٠ كانت أكثر دقوا أكثر تحديدا وانضباطا ، لأنها تقول :

« ولا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن واحد لسكنه أو لتأجيره من الباطن » .

والمادة التى نحن بصدها جاء نصها عاما وبصيغة مبهمه اذ قالت « ... دون مقتضى » ، وفى رأى أن نص المادة ١٠ من قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، أكثر انضباطا ، وأرى أن توضع بنصها بدلا من المادة ٥ المبروزة .

رئيس المجلس - هل يرى السيد العضو أن يكون نص المادة ٥ كالآتى : « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من

بدلا منه ، ويرى أن هذه المدة غير كافية ، ويقترح أن تكون أسبوعين بدلا من أسبوع واحد » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

رئيس المجلس - الموافق على اقتراح السيد حامد عبد الواحد محمود بأن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول دون مغرور ، يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ؟ مع اعادتها الى اللجنة المشتركة من لجنتى الفتوى التشريعية والخمسات لاعادة صياغتها فى حدود المناقشات التى أثرت بشاهاها والاقتراحات التى وافق عليها المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

المقرر :

« مادة ٥ - لا يجوز لشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد محمد سيد عبد النعم - نحن نعلم أن الانسان بوجه عام له مسكن واحد ، لذلك اقترح تعديل نص المادة على الوجه الآتى :

« لا يجوز لشخص أن يحتجز أكثر من مسكن دون مقتضى » .

السيد سيد زكى - أتناول فى تعليقى على هذه المادة نقطتين : الأولى ، أننا نريد أن نعتبر القاهرة الكبرى بلدا واحدا ، لأن الانتقال بين القاهرة والجيزة أو بين شبرا وشبرا الحيمة لا يستغرق سوى وقت ضئيل .

والثانية أن المادة بوضعها الحالى لا تؤدي الغرض منها لأنها تعطى فرصة لتحايل قد يلجأ اليه البعض للحصول على أكثر من مسكن ، فقد يستأجر الزوج مسكنا باسمه وآخر باسم زوجته ، وثالث باسم ابنه القاصر ، وبذلك يكون للأسرة ثلاثة مساكن ، ولذلك أرجو التحديد فى هذا .

**رئيس المجلس** - هذا اذا كانت كلمة « شخص » لا تنسحب على المالك ، فهل رأى الحكومة أن كلمة « شخص » تنطبق على المالك والمستأجر أم على المستأجر فقط ؟

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** - أزيد استبعاد الاخ أحمد الخواجه في اقتراحه « هذه ناجية ، والناحية الثانية أن كلمة « شخص » تنطبق على المالك كما تنطبق على المستأجر تماما » .

**السيد أحمد الخواجه** - اننى ضد هذا التفسير .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** - اذا كان المقصود هو المستأجر فقط لكان النص « لا يجوز لمستأجر ... » . وهناك ناحية اخرى أريد أن أشير إليها وهي ، اننى اختلف مع السيد أحمد الخواجه فيما قاله من أن المالك وحده هو الذى يستفيد من نص المادة ٥ . وأقول أن المادة ٤٤ من هذا المرسوم بقانون تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بأحدى هاتئ العقوبتين الشخص الذى يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى . اذن فهذه حرية ، وما دامت كذلك فمن حق أى انسان أن يبلغ عن هذه الجريمة .

**السيدة بثينة الطويل** - فى الواقع أن النص يوفى بالفرق تماما ، ولكننى اختلف مع السيد الوزير فى التفسير من أنه نظمة على المالك والمستأجر ، فالفهم أنه ينصب على المستأجر فقط ، لأنه لا يجوز له أن يحتجز أكثر من شقة واحدة ، وهناك بعض الملاك منة ثلاثة أو عدة شقق ، ويخصصونها لأولادهم عند زواجهم ، وهناك حالات كثيرة على هذه الصورة ، واعتقد أننا لا نستطيع أن نسل هذا الشخص حقه فى أن يقيم مبنى يخصه لسكنه أولاده .

**رئيس المجلس** - ان المالك وابنه وأبنته أشخاص مختلفون ، والمهم هو أن المالك نفسه لا يكون له شقة فى شارع طلعت حزب واخرى فى المعجزة مثلا .

**السيدة بثينة الطويل** - ان ما أقصده هو حالة ما اذا بنى شخص عدة شقق وتركها خالية لأولاده حين زواجهم .

مسكن واحد لسكناء » .

**السيد محمد صبرى مبدى** - .. أو لتأجيره من الباطن » .

**رئيس المجلس** - نحن لم نقر التأجير من الباطن .

**السيد محمد صبرى مبدى** - التأجير من الباطن طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وعلى ضوء أحكام القانون المدنى مسموح به بشرط موافقة المالك كتابة .

**السيد السباعى إبراهيم عيسى النبى** - وما الحكم اذا كان المالك نفسه هو الذى يحتجز أكثر من مسكن ، ونحن نعلم أن كثيرا من الملاك يمتلكون عن تأجير بعض الوحدات السكنية ويحتفظون بها خالية ؟

**رئيس المجلس** - هذه المادة لا تجيز ذلك ، فهي لا تجيز لشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى ، ولم تحدد ما اذا كان الشخص مالكا أو مستأجرا .

**السيد السباعى إبراهيم عيسى النبى** - ولكن المادة تقول « لا يجوز » .

**رئيس المجلس** - لا يجوز ، صياغة ، تعنى أنه لا يجب أن يحدث وعكس ذلك هو الخطأ .

**السيد أحمد الخواجه** - لست مقتنعا بأن نص هذه المادة يشمل المالك ، لان الخطاب فيها موجه الى المستأجر .

**رئيس المجلس** - اعتقد أن النص لا يحتمل هذا التفسير .

**السيد أحمد الخواجه** - ينبغي أن يكون النص صريحا فى شموله المالك ، والنص الذى يفظى ذلك هو نص المادة ١١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لانها تقول « لا يجوز إبقاء المساكن المدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة اشهر اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالاجرة القانونية » وهذا الحظر كان بسبب أن هناك ملاكا كثيرين يحتجزون المساكن لأسباب عدة ، فقد يحتجز أحد الملاك شقة لأحد أبنائه أو لأحدى بناته لتسجلها بعد زواجها ، أو لغير ذلك من الأسباب .

واقترح اضافة نص المادة ١١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، التى تلوتها الآن ، كفقرة ثانية للمادة .

التفسير واضحاً وصريحاً في هذا انصدد لأن قيد هذا النص يرسم قيدياً على المآلية ، ولا يرسم قيدياً على علاقات الإيجار ، فإذا كان المجلس ينتهي إلى ذلك فلا ضير ، والمسألة تختص بتفريج أزمة المساكين .

بقي بعد ذلك الفقرة المقترحة أضافته إلى النص ، واعتقد أن هذه الإضافة مع وجود النص السابق يعطينا سندا آخر .

**رئيس المجلس** - هل هذه الإضافة تزيد الإيضاح ؟

**السيد أحمد الخواجه** - كون إشمارع يضم نص المادة الحادية عشرة إلى جانب نص المادة الخامسة فهذا معناه أن كلا المادتين تاليج نطقاً مختلفاً ولو أن نص المادة الخامسة فسر على النحو الذي نقوله الآن لما كان هناك تبرر لنص المادة الحادية عشرة .

**رئيس المجلس** - ما رأى الحكومة في كلمة شخص، وهل المقصود به المستأجر أم المالك ؟

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - المقصود بها المالك والمستأجر .

**رئيس المجلس** - الآن وقد وضع الموضوع فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - لقد وضح الآن أن كلمة شخص تعني المالك والمستأجر ، وساء نص الآن كل الاقتراحات التي قدمت ، فالوافق على اقتراح الأخ محمد صبرى مبدئ بتعديل نص المادة ليصبح كالآتي : « لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن لسكنه أو لتأجير من الباطن » يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - لدى اقتراح آخر وإسقى عليه السيدان وزير الإسكان والمرافق ورئيس لجنة الشؤون التشريعية ، يقضى بإضائة فقرة ثانية إلى نص المادة ، نصها : « ولا يجوز أن يبقى مسكن لمدة أكثر من ثلاثة شهور دون إشغال » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

**رئيس المجلس** - أنتسم الآن تشرعون وسيثبت في المضبطة كل الآراء التي تبدونها وهي بمثابة تفسير ملزم للمحاكم ، وفي رأي أن كلمة شخص مقصود بها المالك والمستأجر .

**السيد مختار هاني** - إن هذا النص بحرفيته في الحقيقة يؤدي بلا جدال الغرض المقصود ، ولا يمكن أن يثور فيه جدل كما يتخيل بعض السادة الزملاء ، لأن العبارة المطلقة يجب أن تؤخذ على إطلاقها ، والنص واضح وصريح وقطعي الدلالة على أن الشخص لا يجوز له أن يحتجز - ولم يقل المستأجر ولا المالك - وعلى ذلك فالنص عام ويجب أن نأخذ على عموميته ، وهذا كله واضح في أعمال اللجنة التحضيرية لهذا المشروع - نقان .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - بالإضافة إلى ملاحظات الأخ سيد زكي ، أشار السيد رئيس المجلس إلى ملاحظة هامة ، وهي أن هذه المادة لا يستفيد منها إلا المالك .

انني أتكلم في نقطة جديدة فطالما نحن في سبيل أن نمنع هذه المخالفة ، فلماذا لا نمنع من يبلغ عن شخص يحتجز شقتين من أن تكون له الأولوية في استئجار الشقة الإضافية ؟

**رئيس المجلس** - هذه مسألة أخرى ، وأخشي إذا أقرنا هذا المبدا أن يؤدي إلى كثرة الشكاوى .

**السيد نبيل صقر** - يجب أن ينص صراحة على أنه لا يجوز للأسرة أن تحتفظ في البلد الواحد بأكثر من مسكن واحد دون مقتضى ، وأعني بالأسرة الأب والأم والابن والأبنة والأولادة .

**السيد أحمد الخواجه** - سيادة رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

طالما أن المجلس يقر في مداولاته ومناقشاته أن المقصود بالشخص الواحد هو الحائز للملك مالمالكاً كان أو مستأجراً فقد زال كل لبس حول النص ، وإنما الذي أود أن أقره هو أن قضاء المحاكم صار على غير ذلك إذ القانون ينظم علاقة المؤجرين والمستأجرين ، ولا ينظم علاقات المالك ، وعلى هذا الأساس كان النص يتجه في التفسير إلى المستأجر ، لا سيما وأنا لم نورد قيدياً على حق أي مالك في حيازة أي مسكن بل إن من حقه أن يقيم عمارة ، ويستطيع أن يسكن فيها بمفرده ، وعلى ذلك لا بد أن يكون



( موافقة )

**رئيس المجلس -** والآن الموافق على المادة ٥ مع اعادتها الى اللجنة المشتركة من لجنتى الشئون التشريعية والخمعات لاعادة صياغتها فى حدود الاقتراح الذى وافق عليه المجلس .  
يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس -** والآن هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة العاشرة من صباح غد الاثنين ٢٩ من ربيع الثانى سنة ١٣٨٩ ، الموافق ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٩ ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس -** اذن ترفع الجلسة .

**رئيس المجلس -** اقتراح مقدم من السيد سيد زكى بان يوضع فى نص المادة عبارة « القاهرة الكبرى تعتبر مدينه واحده » ، ولى وجهه نظر فى هذا الموضوع ، هل توضع هذه العبارة فى النص أو يكتفى باثبات ذلك فى المضبطة ؟

فالموافق على أن ترد هذه العبارة فى نص المادة يتفضل برفع يده .

( اقلية )

**رئيس المجلس -** اذن فالموافق على الاكتفاء باثبات ذلك فى المضبطة يتفضل برفع يده .  
( موافقة )



## ( ثانياً ) استمرار مناقشة

### مجلس الامة مشروع قانون ايجار الاماكن (١)

صادرة من وزير الداخلية ، ومن وزير الاسكان والمرافق ، ولكن هذه القرارات معطلة وغير منفذة . اننا لن نستحدث نصاً جديداً ، أو نستصدر قراراً جديداً ، فهذه مسألة وقعة وقائمة فعلا ، ولكننا نريد أن نؤصلها ونندمها ونعطىها قوة القانون وقد يقال أو يحتج البعض بأن اعداد مخبأ للوقاية من الفارات الجوية سيكون عبثاً على المالك والمستاجر ، وأرد أن أقول : ان الامر على العكس ، فهذا المخباسيمع فى أسفل المبنى بمواصفات معينة تنص عليها القوانين والقرارات القائمة ، وستوزع التكاليف على باقى الوحدات السكنية الموجودة بالمبنى . ونحن نريد أن تكون أبعد نظراً وأعمق تفكيراً ، فالعدو قبل أن يحتل الارض وقبل أن تكون له دولة كان ينشئ المستعمرات ويحصنها ويدعمها ويدعم مشاته ، فتجب ألا تصف ساكنين أو مكتوفين الايدى ، ويجب على الأقل أن يراعى فى المساكن الجديدة التى تبنى اعداد المكان المناسب الذى يصلح كمخبأ ، استعدادا لكل الاحتمالات المرتقبة .

السيد وزير الاسكان والمرافق - هذا الامر منصوص عليه فى قانون المباني وفى لائحته التنفيذية ويتبع ذلك عند الترخيص بالبناء .

السيد عبد القادر السباعي البجراوى - ولكنه غير منفذ .

رئيس المجلس - المهم هو أن هناك قانونا ينص على ذلك ، وإذا كان النص موجودا فى قانون آخر ولكنه لم ينفذ فعنى ذلك أن هناك مشكلة بالنسبة للتنفيذ ، وأن المشكلة ليست فى عدم النص عليها . فى القانون لأن الحكم وارد فى قانون آخر .

السيد العرب الزبلى - لقد نص على ذلك فى اللائحة التنفيذية وليس فى القانون ونحن نريد أن نعطى هذا الحكم قوة القانون .

رئيس المجلس - السؤال الذى يمرض هنا

ورئيس المجلس - نستأنف النظر فى تقرير اللجنة المشترك من لجنتى الشؤون التشريعية والمبانيات عن مشروع قانون فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين . وليتفضل السيد المقرربتلاوة المادة السادسة .

المقرر :-

### الفصل الثانى

#### فى تقدير وتحديد الاجر

مادة ٦ - يجب على من يرغب فى اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم الى الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم ببيان بقيمة الارض والمباني ومواصفات البناء ومقترحاته عن اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متممة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص المشار اليه طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ، واحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم وتوجيه اعمال البناء والقرارات المنفذة لهما .

رئيس المجلس - قدم الى اقتراح بأن تتضمن هذه المادة النص على سداد رسم قدره جنيه واحد عن كل وحدة سكنية لمواجهة تكاليف لجان التقدير ، فهل لاحد من حضراتكم ملاحظات اخرى على هذه المادة ؟

السيد عبد القادر السباعي البجراوى - اقترح أن تضاف الى المادة عبارة بسيطة ، وان كانت تمتد ضرورية ، تقضى بأن يكون من بين البيانات التى يقدمها المالك عند طلب الترخيص بالبناء بيان بالمكان الذى يمد به المبنى كمخبأ للوقاية من الفارات الجوية .

والواقع أن هناك - للاسف - قرارات

**السيد عبد العاطي نافع** - ان المادة بصورتها القائمة يمكن ان تصبح معوقة لاقامة المباني ، ولذلك اطلب بضرورة تحديد المدة التي تنتهي فيها اللجنة من البت في طلبات الترخيص ، والا كان معنى هذا انه يمكن للجان أن تؤجل البت في طلب الترخيص الى سنة ، وقد تصل المدة أحيانا الى سنتين ...

**رئيس المجلس** - يقصد السيد العضو الجهة الادارية التي تبث في طلبات الترخيص .

**السيد عبد العاطي نافع** - أرجو أن تسارع الجهة الادارية في البت وتنتهي من اعطاء الترخيص بعد استكمال التقدير ، على أن يتم ذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على الأكثر ، وأرجو أن أستمع الى رأى السيد وزير الاسكان والمرافق في هذا الشأن .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - ان هذه المدد محددة هي والشروط الاخرى في قانون المباني .

**السيد عبد العاطي نافع** - لوسمحل السيد الوزير ، فاني أود أن أقول ان اللجنة المختصة بهذا الموضوع تختلف عن اللجان السابقة الواردة بالقانون القديم ، اذ ان تلك اللجان كانت مهمتها أن تراجع الرسم وتعطي الترخيص وتعطي الاسمنت ومستلزمات البناء ، أما هذه اللجنة فانها لجنة فنية جديدة ، وسيضاف الى عضويتها المحاسب والمقدر وغيرها لان لها مهام أخرى وهي ستقوم بتقدير التكلفة وقيمة ايجار الوحدة ، اذن فهذه اللجنة تختلف عن اللجان السابقة وأطالب بالنص على نوع هذه اللجنة لانها جديدة في نوعيتها وتختلف عن اللجنة القديمة ، كما اطلب بتحديد المدة التي تنتهي فيها اللجنة من اعطاء الترخيص ، والقول بأنه اذا لم تبث اللجنة في الترخيص يمكن للمالك أن يبني ، هذا القول يشتر تساو لا هو : كيف يبني دون أن يحصل على ترخيص ودون أن يحصل على الاسمنت وحديد التسليح الذي يلزمه ، ودون أن يكون له حق الرجوع على مصلحة التنظيم برفع دعوى عليها لانها عطلته عن البناء ؟

**المقرر** - ان المادة ٦ لم يرد بها شيء عن لجنة التقدير ، وانما تشير الى المستندات التي يتعين على طالب البناء أن يقدمها مسج طلب الترخيص بالبناء ، أما ما يشتره السيد العضو

هو هل يمكن أن ينص على هذا الامر في قانون ينظم الاحكام الخاصة بالمباني او في قانون ينظم العلاقة بين المالك والمستاجر ؟

ان المبدأ الذي أثاره السيد العضو لا خلاف عليه ، ولكن السؤال هو أين يرد النص عليه من ناحية الفن التشريعي ؟

**السيد سامي أباطه** - ان أحكام هذه المادة تطبق على المباني الجديدة أو التي تقام فعلا ، وقد ذكر السيد الوزير أنه بالنسبة للاراضي التي كانت خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، فان للجان تقدير الاجارات تقوم بعمل تقدير لاجارها .

**رئيس المجلس** - السؤال الذي يشتره السيد العضو هو هل تطبق أحكام هذه المادة على الإضافات أو لا ؟

**السيد سامي أباطه** - لا ، انني أقصد الأماكن غير المقسمة واقترح اضافة العبارة التالية الى هذه المادة « وتطبق أحكام هذا الباب على القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ » ، وهو يقضي بأن المباني المنشأة في الاراضي غير المقسمة يمكن تعليلها ، لأن هذا يعطي فرصة للتوسع في المباني .

**رئيس المجلس** - الصورة التي يشترها السيد العضو ، هي أن شخصا بني دون ترخيص في أرض غير مقسمة ويريد أن يطبق عليه حكم هذه المادة ، وأود أن أقول انه بني أساسا دون ترخيص ، وهذه المادة تلزمه بالحصول أولا على الترخيص ، وهذا يعني أن العبارة المقترحة لا ترد في هذه المادة ، ولكن يمكن أن ينص عليها في المادة الخاصة بتقدير القيمة الاجارية .

**السيد سامي أباطه** - لقد ذكر السيلوزير الاسكان والمرافق أن لجان تقدير الاجارات تقوم بتقدير القيمة الاجارية للمباني القائمة في اراض غير مقسمة .

**رئيس المجلس** - هل يريد السيد العضو النص على أن تطبق نفس قواعد التقدير على المباني القائمة في الاراضي غير المقسمة ؟

**السيد سامي أباطه** - نعم .

**رئيس المجلس** - هذا ليس مكانه في هذه المادة ويمكن أن ينص عليه في مادة أخرى .

خاصا بتقدير الاجرة فمحله عند مناقشة المادة السابعة .

**رئيس المجلس** - النقطة التي أود أن أثيرها هي هل مكان النص على ما يذكره السيد العضو هو قانون المباني أو قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ؟ يمكن أن نراعي ما يشير إليه السيد العضو عند مناقشة قانون تنظيم أعمال البناء ، أما الآن فيجب أن ينصب كلامنا على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

**السيد سيد زكي** - الواقع أننا حين ننظر مواد هذا المشروع بقانون نصظمه دائماً بقوانين قائمة أخرى تتعلق بتنظيم عمليات البناء أو بتنظيم عمليات الهدم أو التخطيط العمراني ، وقد ذكرت أمس أنني لا أعرف الحكمة من خلو هذا القانون من أي شيء خاص بالهدم والبناء والتخطيط العمراني ، وأود أن أستمع إلى رأي السيد الوزير في ذلك خاصة أنني أعلم أن وزارة الإسكان والمرافق حين تقدمت بمشروع القانون كانت تضمنا لجميع القوانين الخاصة بالإسكان .

هناك أمر آخر لست أعرف ما إذا كان ينص عليه هنا أولاً ، وهو أنني أرجو عندما تقوم مصلحة التنظيم بإعطاء الترخيص بالبناء أن يسلم معه الترخيص باستلام مستلزمات البناء ، قد يقال إن هذا هو ما يحدث ، ولكن هذا يحدث على الورق فقط ، أما التطبيق العملي - من واقع الحياة - فهو أننا نعطي المالك الترخيص بالبناء ولا نعطي الترخيص باستلام مواد البناء ، فيحار في تدبيرها وتكون النتيجة أن يتعطل العمل وترتفع التكاليف النهائية للبناء ، أننا نقول بالتيسير ، وأهم أبواب هذا التيسير هو توفير مواد البناء بالإسعار المناسبة وفي الوقت المناسب وشكراً .

**رئيس المجلس** - أود أن أنبه إلى أننا بصدد مناقشة مشروع قانون في شأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وكل المشاكل المتعلقة بالبناء وتنظيم الإسكان وتخطيطه لا تسفل ، رغم أهميتها ، في نطاق القانون المعروض ، وأود أن نركز على هذا ولا تبعدنا الملاحظات والمقترحات الجانبية عن مناقشة هذا المشروع بقانون .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - أود أن أذكر رداً على ما قاله السيد العضو سيد زكي فيما يخص بقانون الهدم ، إن الوزارة كانت قد تقدمت بدراسة عن هذا الموضوع ، ثم تبين

أن هدم المباني الصالحة للسكنى وتوسيعها في الوقت الحاضر لا يساعد على حل أزمة الإسكان . فهناك مساكن قائمة كان مطلوباً هدمها لإعادة بنائها بشكل أوسع ، ولكن بعد دراسة هذا الموضوع تبين أنه لا توجد ضرورة لذلك في الوقت الذي توجد فيه أزمة في الإسكان ، وعندما تتوافر المساكن الكافية لسكان هذه المباني ففي هذه الحالة يمكن أن ننفقهم اليها ، ثم نصلح تلك المساكن أو نهلمها بغرض بنائها بشكل أوسع أو زيادة عدد الأدوار بها .

أما فيما يتعلق بالملاحظة الخاصة بمواد البناء ، فأنني أقرر أنها توزع حسب تقدم العمل . في البناء ، بمعنى أننا نصرف الكمية التي تلزم لعمل الأساسات ، وعندما تنتهي نصرف كمية أخرى لتكملة المبنى حتى نتفادى تكديس مواد البناء لدى فرد واحد ، قد لا يكون قد بدأ البناء في الوقت الذي لا نستطيع فيه أن نعطي الآخرين احتياجاتهم .

**رئيس المجلس** - أعلم أن الحكومة ستقدم إلى المجلس بمشروع قانون في شأن تنظيم التخطيط العمراني .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - إن مشروع التخطيط العمراني معروض الآن على اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء لدراسته .

**رئيس المجلس** - كما أوضحت من قبل فأنني أرجو أن يقصر السادة الأعضاء مناقضاتهم على مشروع القانون المعروض ، أما الموضوعات المتعلقة بالبناء فمكانها عند نظر القانون الخاص بتنظيم المباني .

**السيد عبد العاطي نافع** - لا أريد أن انفصل بين الأمرين ونحن بصدد مناقشة المادة المعروضة على المجلس ، والواضح تماماً أنه حينما أقدم بطلب ترخيص بإقامة بناء ، فإن المقرر هو أن أقدم إلى مصلحة التنظيم بإجراءات هي كذا وكذا ، والقانون المعروض يغير هذا النظام أساساً ، وبالتالي فإنه لن يصح بإقامة البناء ما لم أتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون ، إذن فهذا القانون له علاقة وثيقة بموضوع إقامة المباني ، ولا لما اشترطت المادة السادسة أن أقدم ببيان عن تكلفة المبنى والإيضاحات الأخرى المنصوص عليها ، وسيترتب على هذا ضرورة تحديد إيجار كل وحدة من وحدات البنى ، إذن يوجد

بقانون تنظيم المباني فارجو أن نترك المناقشة فيه الآن .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** - ردا على ما ذكره السيد العضو عبد العاطي نافع ، فالواقع أن قانون تنظيم المباني رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد ورد به النص الآتي : « يعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر خلال المدة المحددة » والمدة المحددة هي كما ورد في القانون أنه يلزم أن تبت اللجنة في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على ٤٠ يوما من تاريخ تقديمه ، أي أن هناك الزايم على اللجنة بأن تبت في طلب الترخيص خلال المدة المذكورة ، وإذا رأت وجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسومات المقدمة ، أعلنت الطالب بها بخطاب موحى عليه خلال خمسة عشر يوما ، أي أن العملية محددة المدة كذلك ، ويقضى القانون بأن يعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر خلال المدة المحددة للبت في طلب الترخيص ، اذن فالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد حدد المدة تحديدا واضحا .

**السيد محمد عبد الرحيم فؤيس** - الاقتراح الذي يقضى باضافة رسم قدره جنيه واحد على كل وحدة سكنية لمواجهة تكاليف لجان التقدير هل هذا رسم جديد ؟

**رئيس المجلس** - يقصد السيد العضو أن يسأل هل يضاف هذا الرسم الى الرسم المقرر حاليا أو يحل محله ؟

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - ان هذا الرسم جديد وسيغرض بهلغ مواجهة الانفاق على لجان تقدير الاجارات ، وسيحتسب هذا المبلغ ضمن تكاليف المبني التي يجرى عمل أساسها التقدير .

**رئيس المجلس** - الواقع أن الحكومة عليها أن تواجه عملية تمويل تكاليف لجان التقدير ، حتى تعمل هذه اللجان بكفاءة ودون تعطيل ، ولن يتيسر هذا الا بتوفير المورد لذلك .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - تبين من التجربة أن لجان التقدير والتظلمات تحتاج الى مصاريف ، وكان تدبيرها صعبا في بعض الأحيان مما كان يسبب تعطيل قيام هيئة اللجان بأعمالها ، والرسم المقترح قدره جنيه واحد عن كل وحدة سكنية ، وسيسهل ضمن تكاليف المبني التي تحتسب في تقدير الإيجار .

اوتباط كامل بين احكام هذه المادة وبين عملية اقامة البناء .

ان ما اطلبه هو انه لاستكمال المادة وتعلقها باقامة المبني - أن تقدم كل المستندات المنصوص عليها وتحدد المدة التي تنتهي فيها اللجنة من التقدير .

لقد ذكر السيد المقرر أن هذا الامر وارد في المادة السابعة ، وليس لهذه المادة أية علاقة بالمادة السادسة الا في أنها مادة تأتيه لها فقد جاء بها ما يلي : « يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة .. الخ » وليس هذا ما أريد الكلام عنه .

**رئيس المجلس** - أرجو أن أوضح الامر فان المادة السادسة تطالب الشخص المتقدم بطلب الترخيص بالبناء الى الجهة الادارية باستيفاء بيانات معينة ، وليس الهدف من هذا هو تنظيم عملية البناء ولكن ذلك بمثابة مدخل لتحديد القيمة الاجارية لتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر . أما موضوع موافقة هذه الجهة على تراخيص البناء خلال ثلاثين يوما أو شهرين أو تسعين يوما فان هذا امر لا يتصل بما نحن بصدد بحثه من تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر ، بل يتصل بعملية تنظيم البناء ، وهو امر سدر بالتفصيل في قانون تنظيم المباني ، ولستأ نريد أن تتشعب المناقشة الى قوانين أخرى ، والذي يهمنا في هذا الموضوع هو أنه وقت أن يصدر الترخيص بالبناء من الجهة الادارية أن تحدد فيه القيمة الاجارية ، ولكن متى يصدر هذا الترخيص وبعد أي مدة ، فهذا مكانه قانون آخر سيعرض على المجلس مستقبلا ولا يمكن أن نسلخ في هذه التفاصيل الآن .

**السيد عبد العاطي نافع** - ان المادة صريحة في هذا الشأن ، فقد وردت بها العبارة التالية « وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متاحة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص » .

**رئيس المجلس** - ان هذا تمهيدا لتحديد القيمة الاجارية وليس للحصول على الترخيص بالبناء حيث تنص المادة ٧ على أن يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بالموافقة على اقامة البناء ، تقدير الاجرة الاجالية للمبني ، فالهدف من ذلك كله هو تنظيم علاقة المالك بالمستاجر أما ما يتعلق

إقامة البناء تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا للاحكام الواردة في هذا الباب ، وليست احكام الباب كلها متمثلة بموضوع تقدير الاجرة لذلك يحسن أن تعدل العبارة بحيث تصبح وفقا للاحكام الواردة في هذا الفصل .

**رئيس المجلس** - ما رأى السيد المقرر في اقتراح السيد العضو ؟

**المقرر** - يجوز أن نأخذ بهذا الاقتراح باعتبار أن هذا الفصل هو الخاص بالموضوع .

**رئيس المجلس** - على أية حال فإن هذا الفصل جزء من الباب الاول الخاص بإيجار الأمان .

**السيد حامد عبد الواحد محمود** - ان الإشارة الى الباب سبق أن رفعناها من المادة الثانية من هذا المشروع بقانون .

**السيد كمال بولس** - ورد في آخر هذه المادة العبارة التالية : طبقا لاحكام المادة التالية وعند مراجعتي للمادة التالية لم أجد أنها تفي بالغرض المقصود في هذه المادة ، ولكن يجب الرجوع الى مواد أخرى ، لذلك أرى تعديل هذه العبارة بحيث تصبح : طبقا لاحكام هذا القانون ، أي العودة الى النص المقدم من الحكومة .

**رئيس المجلس** - فعلا تحديد الاجرة نهائيا لا يتم الا طبقا لعدد من المواد ، وليس طبقا للمادة التالية فقط .

**السيد كمال بولس** - أرى أن ينص على أن يكون تجديد الإيجار طبقا للمواد التالية أو طبقا لاحكام القانون ، وليس طبقا للمادة التالية كما هو وارد في نص المادة .

**السيد نبيل صقر** - لقد نصت المادة على صرف ترخيص البناء ، ولم تنص على أن يضرف معه أذونات استلام مواد البناء ، وهذا هو الامن الذي يخلق الاشكالات ، ولقد أشار الاخ السيد زكي الى هذا الموضوع وأود أن أركز عليه لانه هو السبب في خلق السوق السوداء بالنسبة ل مواد البناء .

**رئيس المجلس** - ان ما يثيره السيد العضو محل عند مناقشة قانون تنظيم المباني ، ولقد اوضحت أن هذا القانون سيعرض على المجلس مستقبلا .

**السيد سيد زكي** - اننى أؤيد هذا الاقتراح ، والواقع أن المالك الذي يبنى عشر شقق أو عشرين شقة لا يهمل أن يدفع جنيها عن كل شقة بقدر ما يهبه سرعة الاجراءات ، واننى أعتقد أن الأخذ بهذا الاقتراح يدعم سرعة الاجراءات .

**رئيس المجلس** - أعتقد أن هذه المادة قد استوفى المجلس بحثها ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن لدى اقتراحنا في شأن تعديل هذه المادة الاول من السيد عبد الحاطي نافع وبقي بتحديد مدة معينة يصدر خلالها التصريح . والواقع أن هذا الاقتراح يتصل بقانون تنظيم البناء ولا يتصل بهذا المشروع . فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على الاقتراح بفرض رسم قدره جنيه واحد على كل وحدة سكنية لمواجهة تكاليف لجان التقدير يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر** :

**رئيس المجلس** - وآلان الموافق من حضراتكم على المادة ٦ مع اجاليتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقة )

مادة ٧ - يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على إقامة البناء ، تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا لاحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى وبصرف ترخيص البناء موضحا به قرار التقدير والتوزيع وعلى أمانه يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر أن يتم تحديد الاجرة طبقا لاحكام المادة التالية .

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد حامد عبد الواحد محمود** - لقد ورد بالمادة ٧ العبارة التالية : يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على

( موافقه )

**المقرر :**

« مادة ٨ - تتولى تحديد أجرة الأمان المأخوذة لاحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تكون من اثنين من المهندسين وأحد العاملين من المختصين بربط أو تحصيل الضريبة على العقارات المبنية وعضوين يرشحهما الاتحاد الاشتراكي العربي يكون أحدهما من بين ملاك العقارات المبنية بالمدينة أو القرية وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين »

ويشترط لصحة انعقادها حضور ثلاثة أعضاء من بينهم أحد المهندسين والعضو المختص بربط أو تحصيل الضريبة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس »

ويصدر وزير الاسكان والمرافق قرارا بالقواعد والأجراءات التى تنظم أعمال هذه اللجان »

**رئيس المجلس -** هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد سيد عبد العزيز عيسى -** بالنسبة لرئاسة اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة أرى تعديل عبارة « وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين » بحيث تصبح « ويختار لرئاستها أحد المهندسين » ليكون هناك مجال لاختيار الأصلح منهما إذ قد يكون الأحدث ، لا الأقدم ، هو الأصلح للمهندسين »

**السيد رفعت محمد بطل -** أرى حذف الشرط الخاص بأن يكون أحد العضوين اللذين يرشحهما الاتحاد الاشتراكي من بين الملاك ، وترك النص حراً دون هذا القيد »

**رئيس المجلس -** هناك حكمة من إيراد هذا القيد ، وهو أن يمثل فى اللجنة رأى كل من الملاك والمستأجرين ، فهم جميعاً أعصابه فى تحالف القوى الوطنية »

**السيد رفعت محمد بطل -** اننى أعارض فى أن يكون أحد العضوين من الملاك ، ولكنى أرى هو أن يترك تشييع عضوى الاتحاد الاشتراكي العربي حراً من أى قيد ، دون النظر الى ما اذا أحدهما مالكا أو غير مالكا »

**السيد نبيل صقر -** الواقع أن هناك ثغرة خطيرة ، إذ إن صرف مستلزمات البناء على دفعات هو خلق سوق سوداء ، وتعقيد المشكلة ، لذلك يجب ألا يصرف ترخيص البناء الا اذا صرفت معه أدوات استلام مواد البناء »

**السيد مصطفى الجندي -** إن كلام الأخ نبيل صقر مارسناه عملياً ونحن اذا اشتغلنا تسليم مواد البناء مع صرف الترخيص بالبناء ، فإن هذا يشكل عملية تعويق للمباني ، فقد لا يستطيع المالك شراءها دفعة واحدة فى الوقت الذى يمكنه أن يحصل على مواد البناء من السوق الحر حسب احتياجاته ، وهى متوفرة الآن وبأسعار مقاربة للأسعار الرسمية » ولذلك أرى أن نبعد أطلاقاً عن وضع قيود على تسليم الترخيص بل بالعكس أرى ضرورة تسهيل منح الترخيص بما يتفق مع ما يستهدفه هذا المشروع بقانونه الذى تضمن حوافز للمالك تدفعه الى البناء ، وتسهيلات تمكن المستاجر من الإيجار »

**رئيس المجلس -** الآن هل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

اذن نأخذ رأى على الاقتراحات المقدمة لتعديل هذه المادة »

هناك اقتراح بتعديل عبارة « طبقاً لاحكام المادة التالية » الواردة فى نهاية المادة ، الى « طبقاً لاحكام هذا الباب » ، فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده »

( موافقة )

**رئيس المجلس -** هناك اقتراح مقدم من الزميل حامد عبد الواحد محمود بتعديل عبارة وفقاً لاحكام هذا الباب « الى » وفقاً لاحكام هذا الفصل ، باعتبار أن تحديد الأجرة والأجراءات المتعلقة بها واردة فى الفصل الثانى وليس فى الباب كله »

( أصوات : لكن العبارة « وفقاً لاحكام الواردة فى القانون » كما وردت فى المشروع المقدم من الحكومة » )

**رئيس المجلس -** اذن فالموافق على المادة ٧ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها فى ضوء الاقتراح الذى وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده »



حضور عضو الاتحاد الاشتراكي لصحة انعقاد أبلجنة ، تلافيا لتعطل أعمال اللجان ، وكما يقول السيد رئيس المجلس ، على الاعضاء الممثلين للاتحاد الاشتراكي العربي أن يحضروا على حضور اجتماعات اللجان .

**السيد مختار هاني** - يخشى الزميل رفعت محمد بطل مما جاء بالفقرة الأولى ، وهو يرى ، فيما اعتقد ، أن تشكيل اللجنة بحيث يدخل في تكوينها عضوان يرشحهما الاتحاد الاشتراكي يكون أحدهما من ملاك العقارات المبنية ، قد يؤدي الى أن يكون عضو الاتحاد الاشتراكي مالكا لنفس العقار الذي تحدد اللجنة أجرته . وهذا ليس صحيحا لأن المقصود هو أن يكون العضو مالكا لعقار مبنى على مستوى المدينة أو القرية .

وبالنسبة لاقتراح السيد الزميل عبيد العاطي تأقح اشتراط حضور عضو الاتحاد الاشتراكي لصحة انعقاد اللجنة ، هذا الاقتراح المبني على تخوفه من عدم إبلاغ عضو الاتحاد الاشتراكي بأنعقاد اللجنة ، فأحب أن أطمئنه بأن هذه مسألة إجرائية تراقب من الجهات الادارية ، ومن حق عضو اللجنة الذي لا يخطر بمواعيد انعقاد اللجنة أن يتخذ ما يشاء من إجراءات . هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى فان عضو التنظيم السامي يجب أن يكون على قدر من تقدير المسؤولية ، ولديه من الوعي ما يجعله حرصا على متابعة أعمال هذه اللجان وحضورها . أما أن نشترط بطلان قرارات اللجنة ، اذا لم يحضر عضو الاتحاد الاشتراكي الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات ، مع احتمال عدم حضوره ، فأعتقد أن هذا سيؤدي الى تعطل عمل اللجان تعطلا كبيرا .

لذلك أترح الموافقة على النص ، كما ورد بتقرير اللجنة .

**السيد فهد الدين داود** - في اعتقادي أن اشتراط حضور عضو الاتحاد الاشتراكي اجتماعات لجان تحديد الاجرة ، على قدر كبير من الاهمية ولذا يجب النص على اشتراط حضوره وألا كان انعقاد اللجنة غير صحيح . لأن النص على هذا - بصرف النظر عن يحضر الاجتماعات أو يتغيب عنها - فيه إبراز لاهمية حضور الاتحاد الاشتراكي العربي .

ولذا فاني أؤيد اقتراح السيد الزميل عبد العاطي نافع .

**رئيس المجلس** - أود أن أذكر للسيد الزميل روميت أنه ليست هناك أية معسادة للملاك ، فهم والمستأجرون أعضاء في تحالف قوى الشعب العاملة ، وانما العداء ضد للمستغلين من أية فئة كانوا . ومع ذلك فسوف أعرض اقراح الزميل ليما بعد .

**السيد رفعت محمد بطل** - لسدى اقتراح آخر ، هو أن يضاف عضو الاتحاد الاشتراكي للاعضاء الثلاثة الذين يشترط حضورهم لصحة انعقاد اللجنة ، بحيث تصبح الفقرة الثانية كما يلي :

« ويشترط لصحة انعقادها حضور ثلاثة أعضاء من بينهم أحد المهندسين والعضو المختص بربط أو تحصيل الضريبة وأحد عضوي الاتحاد الاشتراكي العربي ... الى آخره » .

**السيد عبد العاطي نافع** - أؤيد السيد الزميل رفعت محمد بطل في اقتراحه ، بضرورة النص على حضور أحد عضوي الاتحاد الاشتراكي كشرط لصحة انعقاد اللجنة ، فمثل هذا الشرط موجود بالنسبة لاجتماعات الجمعيات التعاونية الزراعية ، وتعتبر قراراتها باطلة ، اذا صدرت في غير حضور عضو الاتحاد الاشتراكي العربي .

**رئيس المجلس** - ولماذا لا نطالب أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهم القيادة السياسية المسؤولة ، بالحرص على حضور اجتماعات اللجان ؟

**السيد عبد العاطي نافع** - لا أرى مانعا من النص صراحة على اشتراط حضور أحد عضوي الاتحاد الاشتراكي اجتماعات اللجنة ، حتى يكون انعقادها صحيحا ، كما هو الحال بالنسبة للنص على حضور العضو المختص بربط أو تحصيل الضريبة . وبذلك نضمن عدم اجتماع اللجنة في غيبة عضو الاتحاد الاشتراكي ، والذي قد لا يخطر بالاجتماع .

**السيد كمال بولس** - ان ما يذكره السيد الزميل عبد العاطي نافع ، نوقش في اجتماعات اللجنة المشتركة ، وقد استعرضت في هذا الشأن ما حدث في لجان اصلاح الزراعي ، وهي لجان قضائية ، من أن الشكوى كانت مستمرة من تعطل أعمال هذه اللجان ، بسبب تغيب العضو الممثل للاتحاد الاشتراكي العربي . ولذلك عدلت اللجنة المشتركة عن اشتراط

محافظ يهتم بالأسراع في حل مشاكل  
محافظته .  
والآن أعتقد أنّ الموضوع قد استوفى بحثاً ،  
فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب  
المناشئة ؟

( موافقة ) .

**رئيس المجلس** - أعرض على حضراتكم  
الاقتراحات التي تقدم بها بعض السادة  
الاعضاء ، وهي أربعة اقتراحات :

وأبداً يعرض أبعد هذه الاقتراحات ، وهو  
المقدم من السيد محمد كمال عيد ، ونصه :

أقترح حذف الجزء الأول من الفقرة الثانية  
من المادة ، ونصه : « ويشترط لصحة انعقادها  
حضور ثلاثة أعضاء من بينهم أحد المهندسين  
والعضو المختص بربط أو توصيل الضريبة »  
والإكتفاء بالجزء الباقي منها فقط .  
فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع

يده .

( أقلية ) .

**رئيس المجلس** - الاقتراح الثاني وهو المقدم  
من الزميل سيد عبد العزيز عيسى ويضفي بعدم  
اشتراط أن تكون رئاسه اللجنة لأقدم  
المهندسين .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

**رئيس المجلس** - الاقتراح الثالث وهو  
المقدم من السيد رفعت محمد بطل ، والذي  
يضي بعدم النص على اشتراط أن يكون أحد  
عصوي الاتحاد الاشتراكي العربي باللجنة من  
بين ملاك انقذارات المبنية بالمدينه او الغريه .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع

يده .

( أقلية ) .

**رئيس المجلس** - الاقتراح الأخير ، ويقضي  
بتعديل الفقرة الثانية بحيث تتضمن اشتراط  
حضور أحد عضوي الاتحاد الاشتراكي لصحة  
انعقاد اللجنة ، أي العودة إلى الفقرة الثانية  
الواردة في المشروع المقدم من الحلومه .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده

( موافقة ) .

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على سحب  
المادة مع اجالتها إلى اللجنة المشتركة لاعادة

السيد عزت عاصي - انني انسأل ، لم هذا  
الشعور والاحساس بعصو الاتحاد الاشتراكي  
يحيين ان يتعيب عن اجتماعات اللجان ؟

ان مثله مثل أي عضو آخر في اللجنة ، قد  
تفترية من الظروف والاسباب ما يؤدي إلى  
تخله عن حضور أحد الاجتماعات . فلم  
الاحساس بإحتسبال تحلف عصو الاتحاد  
الاشتراكي بالذات عن الحضور ؟

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير  
الدولة لسون مجلس الامه** - ان انص بالمقدم  
من الحلومه ، يتضمن اشتراط حضور أحد  
عصوي الاتحاد الاشتراكي اجتماعات اللجان  
لن يكون الاجتماع صحيحاً . واخولمه تؤيد  
هذا الرأي .

**السيد محمد كمال عيد** - أقترح حذف  
الشرط الخاص بصحة انعقاد اللجنة جميعه ،  
فإن اللجنة مشكله من خمسة أعضاء . ثلاثيه  
منهم من الموظفين . وهؤلاء يكلفون بحضور  
اجتماعات اللجنة بقرارات اداريه . أما عضوي  
الاتحاد الاشتراكي ، فهما دائماً عضبيان  
إحتياطيان .

وبذلك أرى الإكتفاء في هذه الفقرة بعبارة :  
« وتصدر قرارات اللجنة بأغلبيه أصوات  
الحاضرين » ، وعند التباولي يرجع رأي الجانب  
الذي منه الرئيس .

**السيد حميد عبد الواحد محمود** - لقد أعلت  
المادة : لمخافظ المختص حق تشكيل لجان  
تحديد الإجراءات . ومع احترامى للسادة  
المحافظين ، فقد يؤدي أرحامهم بالفعل ، إلى  
أن يتأخر تشكيل اللجان شهراً أو شهرين .  
لذلك أرى ضرورة النص على قيد زمني يتم في  
خلاله تشكيل هذه اللجان وليكن شهراً مثلاً .

**رئيس المجلس** - أعتقد أن تنظيم مثل هذه  
الامور ستصير به لائحة تنظم كافة الاجراءات .

**السيد حامد عبد الواحد محمود** - أرجو أن  
ينص في المادة على قيد زمني لتشكيل هذه  
اللجان .

**رئيس المجلس** - سيتم تشكيل اللجان وتبدأ  
في عملها طعماً في وقت معقول ، دون تأخير .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - من المؤكد  
أن اللائحه ستعظم به الاجراءات ، ولكن  
ما هو الجزاء الذي يمتن أن يوقع اذا لم يتم  
تشكيل اللجان في الموعد المحدد ؟

**رئيس المجلس** - ان ممّا لا شك فيه أن كل

أن المرجع لبيان الاعمال الناقصة هو الترخيص الصادر بالبناء .

**السيد كمال بولس** - المعيار في معمره الاعمال الناقصة ، هو - كما ذكره باللجنة المشتركة السيد الزميل ضياء الدين داود - معيار الرجل العادي ، فالمبنى يعد غير صالح للاستعمال ، اذا كانت الشبائيك ناقصة او الابواب او ما الى ذلك من الاشياء الاساسيه بالنسبة للاستعمال العادي ، فلا يدخل فيها تركيب بانوي او ارضيه من خشب الباريه او عمل بعض الزخارف ، هذا هو التفسير الذي استقرت عليه اللجنة ، وجاء تقريره موفيا لهذه النقطه .

**السيد احمد الحواجه** - لقد ورد في تقرير اللجنة فيما يتعلق بالمادة التاسعه ما يلي :

« وحفلت المناقشات التي دارت حول المادة التاسعه بتوضيح قصصه المشرع من العبرة الاخيرة من المادة التاسعه ، فقد رخص المشرع للمستأجر في هذه الغفوة ، اندي يتسلم معين المؤجرة غير صالحة للاستعمال ، في استئمن الاعمال الناقصة مع جسم التكاليف من الاجرة اذا اعذر المالك بالقيام بها وتخلف عن اتمامها . وغنى عن البيان ان مراد المشرع من هذه العبارة هو استكمال الاعمال الناقصة وقفا لترخيص البناء او لما يتطلبه استكمال المبنى على اساس شغله في ظل قاعدة تنفيذ الالتزام وفقا لمعيار الرجل المعتاد ، »

ومعيار الرجل المعتاد في المعايير القانونية، هو الرجل الوسيط ، الذي ليس بالمريض ولا بالمهمل .

**وتيس المجلس** - ارجو أن يكون معلوما أن مرجع تحديد الاعمال الناقصة هو تقدير القضاة .

**السيد محمد صبري مياي** - لي اعتراض على الفقرة الاخيرة في مجموعها ، لانها تتناول الالتزام الجوهري والاساسي للمؤجر قبل تسليم المستأجر وقد وفاها القانون المدني في المواد ٥٦٤ - ٥٦٨ ، على نحو ما ذكره السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم من أن مشروع القانون جاء ترديدا لقواعد وردت في القانون المدني لكن بايضاح اكثر مما وردت في المشروع المروض . واذا كان الامر كذلك فما جدوى النص على احكام حسنها القانون المدني في

صياغتها في ضوء الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقه ) .

**المقرر :**

« مادة ٩ - على مالك البناء في موعد لايجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ اول عقد ايجار عن آية واحدة من وحملات المبنى او من تاريخ شغلها لأول مرة بآية صورة من صور الاشغال، أن يخطر اللجنة المشار اليها في المادة السابقة والتي يقع في دائرتها المبنى لتقوم بتحديد اجرة وتوزيعها على وحداته بعد مراجعتها ما تم ايجازها ومطابقتها للمواصفات الصادرة على اساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه اعمال البناء وترخيص المباني . »

وللمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات اخطار المالك والمستأجر للجنة .

ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بصهر المقاررات البنية .

ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال والا جاز للمستأجر بترخيص من قاضي الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة ، وذلك بعد اعداد المالك بالقيام بها . »

**وتيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد قاسم احمد طعيمة** - ارجو فيما يتعلق باستكمال الاعمال الناقصة ، النص على أن يكون تحديدها بمعرفة الجهاز الهندسي المختص ، وطبقا للترخيص المعروف ، وذلك حتى لا تتور المشاكل بين المالك والمستأجر فيما يتعلق بتحديددها . فقد يطلب المستأجر من المالك القيام بتركيبات او تشطيبات فوق قدرته ، أو تزيد على المتخصص عليه في عقد الايجار .

**وتيس المجلس** - اعتقد أن تحديد الاعمال الناقصة أمر متروك لتقدير القضاة .

**المقرر** - ان ما دار في اللجنة يتلخص في

اختصاص قضاء الامور المستعجلة بنظر المنازعات في هذا الشأن \*

**رئيس المجلس** - نخلص من اقوال الزميلين مختار هاني وكمال بولس ان انقص ياتي بحكم جديد \*

**السيد احمد الورداني فرج** - لقد رأت اللجنة الابقاء على نص الفقرة الاخيرة من المادة، لما تنبئ به من تيسير على المستأجرين في حالة تسلمهم العين المؤجرة غير مستكملة \* والحالة التي تملأها هذه الفقرة تختلف عن دعوى اثبات الحاقة التي تقتضي اذا طبقنا قواعد القانون المدني ندب خبير في الدعوى \* اما القاضي المستعجل فما عليه \* في هذه الحالة سوى النظر الى طاهر المستندات التي قدمت من المالك عند طلب الترخيص، ومطابقتها لالتقرير الهندسي الموجود \*

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الامة** - تنص المادة ٥٦٥ من القانون المدني على حالة معينة هي حالة تسليم العين المؤجرة بوضع لا تكون فيها صالحة للاستعمال، وتقضى بان العلاج في هذه الحالة هو التنفيذ العيني، بطلب فسخ العقد، أو انقاص الاجرة بما يساوي النقص في الانتفاع، وتقضى المادة ٥٦٧ مدني بالزام المؤجر بتعهد العين المؤجرة بالصيانة، لتبقى على الحالة التي سلمت بها \*

كما تقضى المادة ٥٦٨ مدني بان للمستأجر الحق في ان يحصل على ترخيص من القضاء في القيام بأعمال الصيانة اللازمة اذا تأخر المؤجر، بعد اعداده عن القيام بتنفيذها \*

ومن هذا يتبين ان الحكم الوارد في المادة التاسعة من مشروع القانون المعروض هو حكم جديد، يعطى تأكيداً لالتزام المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال \*  
**رئيس المجلس** - هذا بالإضافة الى اعطاء الاختصاص للقضاء المستعجل \*

لقد أصبح الامر واضحاً بالنسبة لتضديد الاعمال الناقصة، وانها تقاس بمعيار الرجل المعتاد، وهي متروكة لتقدير القضاء، فهل يرى السيد الزميل قاسم طعيمة، فيما دار من مناقشات حول هذا الموضوع ما يكفي للإجابة على سؤاله \*

**السيد قاسم احمد طعيمة** - نعم، وشكراً \*

المواد التي أشرت إليها، على اعتبار أن الالتزام الجوهري للمؤجر هو أن يسلم المستأجر العين صالحة للوفا بالغرض الذي استؤجرت من أجله \*

وفيما يتعلق بالاعمال الناقصة هناك نص على أن للمستأجر أن يلجأ الى القضاء طالباً فسخ العقد أو انقاص الاجرة، أو اكمال الاعمال الناقصة على حساب المؤجر خصماً من الاجرة، مع الرجوع عليه بالتعويض ان كان له مقتض \*

ولي ملاحظة ثانية، هي أنني أرى أن تناقش المادة التاسعة مع المادة الرابعة عشرة \* لأنني أخشى أن تكون هذه المادة قد جاءت مكررة لبعض ما ورد في المادة التاسعة، أو أن تكون بحاجة الى مزيد من الايضاح والتفسير من جانب السيد مقرر لجنة الشئون التشريعية \*

**السيد مختار هاني** - لي تعليق على ما ذكره السيد الزميل محمد صبري مبدئى من أن مشروع القانون قد جاء ترديدا للقواعد الواردة في القانون المدني \*

فالمادة ٥٦٥ مدني تنص على : اذا سلمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أجرت من أجله أو اذا نقص هذا الانتفاع نقصاً كبيراً، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين اذا كان لذلك مقتض \* فاذا كانت العين المؤجرة في حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميهم أو عماله لخطر جسيم، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد، ولو كان قد سبق له أن نزل عن هذا الحق، فالقانون المدني اذن لم يعقل المستأجر حق الاتجاه الى القضاء المستعجل، لاستكمال الاعمال الناقصة، كما قررت ذلك المادة التاسعة من هذا المشروع بقانون، ومن ثم فهو حكم جديد يجب الابقاء عليه، لان المقصد منه هو حماية المستأجر من تأخر المالك عن استكمال المبني \*

**السيد كمال بولس** - لقد دارت مناقشة في اللجنة حول ما اذا كان القاضي المستعجل مختص أصلاً بالفصل في مثل تلك الحالة أم لا \*

وخشية تعرض المستأجرين لعدم اختصاص القاضي المستعجل، رأت اللجنة ضرورة النص على اختصاصه، تأكيداً للقواعد العامة بشأن

**السيد مختار هاني** - لا أرى وجها للتخوف الذي أبداه الزميل كمال بولس ، ومطابقته بالنص على تحديد ميعاد لتسليم العين المؤجرة إذ أن عقود الإيجار ، حتى لو تمت على الخريطة تعطى المستاجر الحق في أن يلجأ الى القضاء المستعجل ، اذا تم إهم المالك بتسليمه العين المؤجرة في الموعد المتفق عليه في العقد ، دون ما حاجة الى النص على تحديد موعد للالتجاء الى القضاء .

**د. تيس المجلس** - هل يرى بعض السادة الأعضاء أن يسمح للمستاجر باستكمال البناء ، اذا لم يتم المالك بذلك ؟ لا اعتقد أن أحدا منا يوافق على هذا الاطلاق ، إذ معنى ذلك أننا نزيد من أعباء المستاجر .

ولكنني ، أعتقد أن الحالة التي تتعرض لها هذه المادة ، هي حالة مالك قام بتسليم الشقة المؤجرة ، تفقدها بعض الأشياء ، مثل الأدوات الكهربائية ، أو صنابير المياه ، أو الأبواب . مثل هذه الحالة هي التي تميز للمستاجر حق الالتجاء الى القضاء المستعجل .

وفي رأيي ، أنه لا ينبغي ، أن يدفعنا الحساس الى وضع تصور مبدئي على افتراضات نظرية ، بل يجب أن نؤسس آراءنا على وقائع عملية .

**السيد الدكتور محمود السقا** - إن المشرع هنا يتعرض لحالة المستاجر الذي يتسلم العين المؤجرة ناقصة ، فتعطيه المادة حق استكمال الأشياء الناقصة ، دون ما حاجة الى النص على اشتراط مدة معينة .

**السيد ضياء الدين داود** - يتساءل السيد الزميل الدكتور متولى النورسي عن التصاريح التي تستحق فيه الإجرة كاملة في حاله ما اذا استغرق استكمال الأشياء الناقصة شهريين أو ثلاثة بأذن من قاضي الأمور المستعجلة ، هذا التساؤل مردود عليه ، في رأيي ، بالنص الذي أشار اليه الزميل محمدي صبري مبدئياً ، وهو أنه من حق المستاجر أن يلجأ الى القضاء ، مطالباً بانقاص الإجرة بقدر ما فاتته من منفعة . فإذا كانت العين المؤجرة غير صالحة للاستعمال ، فلا تستحق الإجرة في هذه الحالة ، إما اذا كانت العين صالحة للاستعمال جزئياً ، فإن للمستاجر في هذه الحالة أن يطالب بخفض الإجرة ، طبقاً للإحكام العامة .

**السيد الدكتور متولى زكريا النورسي** - أخشى أن يحدث تلاعب من المالك بالنسبة لتسليم العين المؤجرة ، فقد يتم الاتفاق على تسليم العين في شهر يوليو ، ثم تسلم العين فعلاً في هذا الشهر دون أن تكون التشطيبات الضرورية في المبنى قد استتمت . فإذا لجأ المستاجر الى القضاء فسيستغرق نظر الدعوى خمسة أو ستة شهور . ولذا أرجو أن ينص على أن يكون التسليم من تاريخ الانتهاء من هذه التشطيبات . فقد يتعاقد مستاجر مع مالك على استئجار إحدى الشقق ، وأن يتم تسليم هذه الشقة في شهر يوليو مثلاً ، وعند حلول هذا الشهر ، يجد المستاجر أن العين المؤجرة لم تستكمل بعد ، وفي نفس الوقت يكون مطالباً بسداد الإجرة عن شهر يوليو . فإذا ذهب الى القضاء ليحصل على حكم باستكمال العين المؤجرة فستضطر بضعة شهور قبل حصوله على الحكم المطلوب ، وهو ملتزم في نفس الوقت بسداد الإجرة عن هذا لشهور .

لهذا أرى ضرورة أن ينص في المادة على أن يكون تسليم العين المؤجرة من تاريخ انتهاء التشطيبات النهائية بها .

**السيد كمال بولس** - لي ملاحظة تلتخص في أنني أرى وجوب النص على تحديد موعد تسليم العين المؤجرة ، ذلك لأن كثيراً من المالكين يقومون بتحريض عقود إيجار والبناء ما زال رسماً على الورق أو تخطيطاً على الطبيعة . فإذا عرض الأمر بعد ذلك على محكمة الأمور المستعجلة ، يحتاج المالك بأنه يقوم باستكمال البناء .

لذلك ، أقترح تعديل الفقرة الخامسة بحيث تصبح كما يأتي : « ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة في الميعاد المتفق عليه ، صالحة للاستعمال .. الخ » .

**السيد أحمد الخواجه** - إن القانون يفرق بين انعقاد العقد ونفاذه . فالعقد يمكن أن ينعقد ، ولو كانت العين المتعاقدة عليها غير موجودة . ونص المادة يجيز للمستاجر أن يتسلم العين صالحة للاستعمال ، وأما تنقصها بعض الأشياء ، أو لا يتسلمها أصلاً . فإذا تسلمها صالحة للاستعمال ، وتنقصها بعض الأشياء ، فإن من حقه في هذه الحالة أن يلجأ الى القضاء المستعجل . أما اذا لم يتسلمها أصلاً ، فلا تستحق عليه الإجرة في هذه الحالة .

للمستأجر في هذه الحالة حق الألتجاء الى قاضى الامور المستعجلة ، وأنشأنا اختصاصاً جديداً ، بمقتضى هذا القانون ، لقاضى الامور المستعجلة ، بأن يتدخل بالأذن باستكمال الاعمال التى تجعل السكن صالحاً للاستعمال طبقاً للمعيار الذى أشار اليه تقرير اللجنة .

والنص في هذه المادة على القضاء المستعجل قصد به تقاضى الدفع بعدم اختصاصه ، على أساس من عدم توافر صفة الاستعجال ، أو الخطر وأصبح بذلك اختصاص القاضى المستعجل مستمداً من هذا القانون . وفي هذا تيسير للمستأجر ، ليس موجوداً فى القانون المدنى القائم . ذلك أن القانون المدنى - كما أشار بعض السادة الزملاء - يعطى الحق للمستأجر أما يطلب الفسخ أو تخفيض الاجرة ، ولكن ليس للمستأجر أن يطلب باستكمال الاعمال الناقصة ، وهو ما أجازته له مشروع القانون المروض بأذن من قاضى الامور المستعجلة .

لذلك ، أرى أن مشروع القانون ، قد استحدث حكماً جديداً لم يرد فى القوانين المدنى ، كما أعطى اختصاصاً لقاضى الامور المستعجلة بنظر هذه الحالات التى نجد لها أمثلة كثيرة فى الحياة العملية كالأقوال المالك بتركيب صنابير المياه ، أو اقفال الابواب أو غير ذلك مما يعوق الانتفاع الكامل بالسكن .

**رئيس المجلس** - اعتقد أن المناقشة فى هذه المادة قد استوفيت ، فهل توافقون حضراتكم

على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - هناك اقتراح مقدم من السيد العضو كمال بولس بتعديل الفقرة الخامسة بحيث تصبح « ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة فى الميعاد المتفق عليه صالحة للاستعمال . . . » فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق من حضراتكم على المادة التاسعة ، يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**القرار :**

مادة ١٠ - تقدر اجرة المبنى على الاسس الآتية .

السيد محمد صبرى هبلى - لقد ورد فى كلام السيد رئيس المجلس ، عبارة تقود الى مناقشة واقعية النص ، واتساقه مع الواقع القملى .

انه لا يتصور بأى حال من الاحوال - وقد انعقد عقد بالتراضى بين المؤجر والمستأجر - أن يلجأ المالك الى اثاره المشاكل مع المستأجر ، واننى اعتقد ، أن هذه الفقرة من النص ستولد ميتة ، لانه لن توجد حالات من الناحية الواقعية تنطبق عليها .

لما فيما يتعلق باختصاص القاضى المستعجل ، فقد آثار السيد ضياء الدين داود القضية التى أشار اليها الاخ النمرسى ، وهى التى تتعلق بوجود نقص فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، ويترتب على ذلك ، حق المستأجر فى أن يطلب - طبقاً للقواعد العامة للقانون المدنى - انقاص الاجرة عن تلك المدة .

فإذا تصدى قاضى الامور المستعجلة لهذه الحالة ، فانه يكون بذلك قد خرج عن اختصاصه ، لأن اختصاصه المحدد بالقانون ، أن يتحسس الموضوع من سماته الخارجية ، أما اذا تعمق فى أصل الالتزامات ، فانه يكون بذلك قد خرج عن الحدود الموضوعه لها طبقاً للقانون ، وتكون القضية هنا قضية موضوعية ، يتصدى لها القاضى العادى المختص ، وليس قاضى الامور المستعجلة .

ان أمامنا حالتين : الاولى الحصول على إذن باستكمال الأعمال الناقصة وهذا يتصدى لها قاضى الامور المستعجلة ، من ظاهر المستندات وظاهر الحالة فى العقار .

والحالة الثانية ، هى قيام خلاف حول قيمة الاجرة التى يطالب المستأجر باقتضاها ، نتيجة لنقص الانتفاع بالعين المؤجرة ، وهذه الحالة يتصدى لها القاضى الموضوعى .  
**رئيس المجلس** - اعتقد أن المسألة وضحت الآن ، أمام الاخ النمرسى ، من حيث المقتضى والاسس .

السيد ضياء الدين داود - أود أن أعلن على ما جاء فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة . فهذه الفقرة تعالج موفاً معيها ، وهو : تراخى المالك فى تسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال ، أى فى حالة يتعذر معها استعمالها الا بعد استكمال ما بها من نقص ، وقد اعطشنا

على ما يأتي : « تقدر اجرة المبنى على الاسس الآتية :

( أ ) صافي عائد استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الارض والمباني .

( ب ) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والادارة بواقع ٣ ٪ من قيمة المباني .

وأود أن استفسر ، عما يدره رأس المال المستثمر في المباني من عائد في المتوسط .

المقرر - عائد رأس المال المستثمر في المباني عبارة عن ٥ ٪ من قيمة الارض ، ٨ ٪ من قيمة المباني على أساس أن ثمن الارض يقدر بـ ٢٠ ٪ من اجمالي ثمن العقار ، وهكذا يغطي دخلا كلياً يقدر بحوالي ٧٤ ٪ ، فلو أخذنا ٥ ٪ على الـ ٢٠ ٪ من ثمن العقار ، ثم ٨ ٪ على ٨٠ ٪ من ثمن العقار ، فهذا يغطي ايراداً كلياً يقدر بحوالي ٧٤ ٪ ، فلو رفعتنا من هذا نسبة الـ ٣ ٪ الخاصة بمقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والادارة ، فيكون الدخل الصافي بعد ذلك حوالي ٥٤ ٪ .

السيد محمد سيد عبد الممنع - أي أن عائد الاستثمارات في العقارات ، يتراوح بين ٧٤ ٪ ، ٥ ٪ ولكنه لا يعتبر دخلاً صافياً ، إذ أنه يخضع للضرائب .

المقرر - نعم ، ان عائد الاستثمارات في المباني يخضع للضرائب .

السيد محمد سيد عبد الممنع - لي بعد هذا استفسار آخر ، فهذه النسب المقررة جالبيها ، قررت منذ عام ١٩٦٣ ، ولكن الظروف فيما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٩ قد تغيرت لإنسياب الآتية :

١ - ارتفاع معدلات الضرائب نوعاً ما .

٢ - ظهور نواح أخرى للاستثمار أهمها الأفراد تدبر عائداً أكبر من الـ ٥٤ ٪ التي ذكرها السيد المقرر .

وفي ضوء هذا ، وفي ضوء سيرة القائفة التي يفترض بها المستثمر العادي في العقارات ، يصعب هذا العائد غير كاف ، وغير متشجع للقطاع الخاص على استثمار أمواله في المباني بالقدر الذي يرغب به . لذلك أقترح أن نحدد ، اما رفع نسبة العائد من المال المستثمر في المباني ، بحيث تتلاءم مع نسب العائد في

( أ ) صافي عائد استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الارض والمباني .

( ب ) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والادارة بواقع ٣ ٪ من قيمة المباني .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجار بمقدار الاعفاء ، يضاف الى الاجرة المحددة وفقاً لما تقدم ما يخصها من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ، كل ذلك مع عدم الاخلال باحكام القوانين الاخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم .

ويلتزم المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع الاجرة الشهرية ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الاجرة .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد عبد الجبار عالم - أثرت عندنا نقاشة هذا المشروع بقانون من حيث المبدأ نقطة اعتقد انها تكفل ضمانات كثيرة . اذ رغم فرض اجرة معينة على المالك طبقاً للمواصفات التي يضعها للبناء عند طلب الترخيص باقامته ، ووجود لجان للتقدير بعد الانتهاء من عملية البناء ، فانه توجد ثغرة يستطيع المالك أن ينفذ منها ، ويحصل على خلو الرجل ، حينما يتم التعاقد بينه وبين المستأجر .

لذلك ، أقترح تشكيل لجنة مكونة من رئيس المدينة أو الحي ، وأحد أعضاء لجنة اتحاد الاشتراكي تقوم ، كطرف ثالث ، عند تحرير العقد ، باستلام المبنى ، وتحرير عقود الايجار ، حسب الاولويات والاحتياجات وليس حسب القدرات .

رئيس المجلس - لقد عرض هذا الاقتراح على المجلس في جلسة أمس ، واتخذ بقراراته قراراً . اما فيما يتعلق بموضوع خلو الرجل فان مشروع القضاة يتعرض له في مادة لاحقة ، بينما المادة المعروضة تتناول تحديد الاجرة ، والمجلس يراه أن ييسر الامور ولا يعقدها .

السيد محمد سيد عبد الممنع - تبصر المادة

القروض • لهذا بدأنا في منح القروض لثلاث وحدات بالرغم من ذلك تبين أن الضسفت ما زال شديدا ، إلى جانب قلة الاعتمادات المخصصة ، لهذا رثي أن يكون القرض على أساس تكليف وحدة كامله ، وبنسبه ٣٠٪ من تكاليف أى عدد آخر من الوحدات ، وذلك لمساعدة أكبر عدد من أصحاب رؤوس الاموال •

وتقوم وزارة الخزانة من جانبها ، بسداد الفرق بين الفائدة المخفضة وهي ٣٠٪ ، والفائدة التي تحصلها البنوك على القروض التي تقدمها ، والتي تصل الى نحو ٦٪ •

**رئيس المجلس** - أرجو السيد العضو محمد سيد عبد المنعم أن يوضح لنا ما هي نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك على القروض ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - إن النسبة الاسمية للفائدة هي ٦٪ ولكن النسبة الفعلية تصل الى نحو ٧٪ •

**السيد عبد الفتاح عزام** - تعليقا على كلام السيد وزير الاسكان والمرافق فيما يختص بالاقرض اقرر أنني منذ سنة ١٩٦٤ وأنا عضو في جميعه حلوان التعاونية ومنذ هذا التاريخ ، حتى الآن لم يحصل أحد من أعضاء الجمعية على أكثر من قرض واحد ، في نطاق المبلغ القديم الذي كان في حدود ٧٠٪ أو ٦٠٪ فقط ، مما اضطر أكثر الأعضاء في الجمعية - وهم حوالي ٧٠ عضوا - أن يأخذوا قرضا تكميليا بفائدة ٦٪ لاكمال مساكنهم ، وهذا الامر سبق أن أثيرت اليه أثناء مناقشة الميزانية حينما رجوت الوزارة أن تحاول مسح بنك الائتمان خفض فائدة هذا القرض من ٦٪ الى ٣٪ ، والآن وفي ضوء ما أدلى به الآن السيد الوزير حول هذا الموضوع أرجو أن يبادر النظر في جميع القروض السابقة للجمعيات التعاونية لبناء المساكن •

**رئيس المجلس** - هذا موضوع آخر ، وسنأتى مناسبتة عند مناقشة سياسة البناء •

**السيد مصطفى الجنيني** - لا شك أن كلام الزميل محمد سيد عبد المنعم يتشظى مع روح القانون من تشجيع الناس على الإقبال على البناء عن طريق العائد المستثمر ، لكن السجل الصافي كما أوضح السيد المقرر ليس في الحقيقة ، وعلى طول المدى فزع ٤٪ فقط ، بسبب

المجالات الأخرى للاستثمار ، كي نجتنب قدرا أكبر من الاموال لاستثمارها في قطاع التشييد والبناء ، مما سيجرب عليه ارتفاع القيمة الإيجارية على المستأجرين ، وهذا أمر نرفضه من أساسه •

وأما أن يوضع نظام جديد للاقرض ، يقضى بخفض الفائدة على القروض التي تستثمر في المباني ، بحيث يتيح لصاحب رأس المال عائدا مناسباً •

لقد جاء في بيان المؤتمر القومي الثاني ، وبيان السيد وزير الاسكان ، الذي ألقاه أمام لجنة الاسكان في المجلس ، أنه قد تم وضع نظام خاص للقروض التي تقدم للتعاونيات ، ونظام آخر للقروض التي تقدم لعمليات الإصلاح والتزيم ، بفائدة منخفضة • وهذا النظام في رأيي يضمن الحصول على عائد مناسب لرأس المال المستثمر في المباني وعمليات الإصلاح والتزيم ، مما يكفل تشجيع الإقبال على قطاع التشييد •

**رئيس المجلس** - أرجو السيد المقرر أن يوضح للمجلس النظم الجديدة المتعلقة بالتيسيرات ، التي تقدم في عمليات الاقرض ، حتى يتضح الجانب الحسابي للموضوع •

**المقرر** - ان ما تقرر بالنسبة للاقرض والتيسيرات ، هو أن مؤسسة الاسكان التعاوني تقوم بتقديم قروض للتعاونيات والقطاع الخاص ، في حدود ١٥٠٠ جنيهه للوحدة الواحدة من الاسكان المتوسط ، ١٠٠٠ جنيهه للوحدة من الاسكان الاقتصادي ، بما قيمته نحو ٩٠٪ من قيمة الوحدة الاقتصادية ، ٨٠٪ من قيمة الوحدة من الاسكان المتوسط ، وبسعر فائدة ٣٪ ، على أن يتم السداد على ٢٠ سنة • ولكن ليس معنى هذا اقرض أى عدد بتقديم ، كما لا يمكن تقديم قرض لفرد واحد يرغب في بناء عمارة مكونة من عشرين أو ثلاثين شقة ، بهذه النسبة المخفضة للفائدة ، أو بهذه التيسيرات • لذلك حدد عدد معين من الوحدات التي يسمح باقرضها •

**رئيس المجلس** - كم عدد هذه الوحدات ؟

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - عندما تقلعنا بهذه السياسة ، حدث ضغط شديد ، والبال كبر على الاقراض ، ونظرا لأن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض محدودة ، فقد استدعى ذلك تخفيض عدد الوحدات التي تقدم لها •



النص كما هو . مسح ملاحظة أن الاستثمار العقاري يتميز بصفة الاستثمار ولا يتعرض لاية هزات ، ومن أجل هذا كان طبيعته موضحة اقبال من الجاهلين .

**السيد محمود صبري ميمى** - مع المرفوض الكامل لاية محاولة لرفع هذه النسبة المعدلة التى تحقق عائدا مجزيا ، وبخاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار طول عمر العقار أو المبنى ، علينا أن ننصف الملاك أيضا ، لا كثيرا منهم يشعر أنه قد يفن فى التقدير الذى يتم على أساس من السعر الرسمى لمواد البناء ، بينما تتميز بعض الظروف لا يحصل معظم الملاك على هذه المواد الا من السوق السوداء . لا شك أن الفرق بين السعريين يسبب عندهم الشعور بالظلم ، ومن ثم فاذا أتيح للراغب فى البناء أن يحصل على المواد اللازمة له بالسعر الرسمى ، فإن هذا - بلا شك - سيحقق العدالة بالنسبة لكل من المالك والمستاجر من جهة ، ولا تكون قد تميزنا لاحدهما من جهة أخرى .

**السيد محمود السيد الشال** - رغبة فى الإبقاء على المادة كما هي عليه ، وتأكيذا بأن التقديرات الموجودة مجزية ، أشير إلى أن اللجنة تبني تقديرها على ما يدل به المالك من بيانات ، واضعه فى حسابها القيمة العامة للمبنى من الناحية الفعلية ، وفى الوقت نفسه أمام المالك فرصة الاعتراض على التقدير .

**السيد أحمد قواد البشيرى** - فيما يتعلق بقيمة الأرض يخيل الى أن نسبة العائد وبقى ٨٪ مجزية جدا ، وأنا متفق مع الاخ صبرى فى أن التقدير على اساس السعر الرسمى يضايق المالك ، غير أننى أرجو السيد المقرر أن يوضح لنا الامر فيما يتعلق بالأرض المكو أو المستأجرة للبناء ، وكيف تقوم اللجنة بالتقدير ، وهل يكون الأساس فى ذلك ثمن المثل ؟

**المقرر** - ان نقطه انشاء مبنى على أرض مملوكة للغير لم تثر بتاتا ، لأنها خارجة عن الموضوع الذى نحن بصدده .

**السيد الدكتور محمود السقا** - ان صدر المادة ١١ صريح فى أنه « تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء » .

**السيد أحمد الخواجه** - ان موضوع الحكم أصبح يمثل صورة افتراضية لا وجود لها ،

الارتفاع المستمر فى ثمن الأرض . ومن ثم فالعائد ليس قاصرا على الـ ٥٪ فقط ، وانما يرتفع بارتفاع ثمن الأرض . وبالتالي فرأس المال المستثمر يزيد بزيادة قيمة الأرض ، وهو ما لا يوجد فى الاستثمار العادى ، كما هو الشأن فى استثمار السندات والفوائد التى تمنحها البنوك ، فلو كان ثمن الأرض ألف جنيه ، فإنه يصل بعد ١٠ سنوات ، مثلا الى ألفى جنيه . ولا شك أن هذا عائد أيضا . وان ألقطاع الخاص سعيد جدا الآن بعائد الـ ٨٪ واية زيادة عليه تستفز بالمستأجرين . ومعظم محدود الدخل مما يوجب التخفيف عليهم . ان اتقول بأن الاستثمار لا يفل عائدا الا ٥٪ قول لا يتفق والواقع نظرا للزيادة المستمرة فى سعر الأرض ، وبالتالي الارتفاع فى رأس المال .

**رئيس المجلس** - لقد تقدم الاخ محمد سيد عبد المنعم باقتراحين ، أحدهما رفع نسبة العائد ، وقد عقب هو نفسه عليه بأن الوضع لا يسمح بذلك ، وثانيهما اعطاء قروض للبناء بلائحة ، فقليله وقد أسفرت المناقشة عن نقطة جديدة هي أن عائد رأس المال المستثمر ليس فقط ٥٪ أو ٣٪ ، وانما هو أكثر من هذا نتيجة للزيادة المستمرة فى ثمن الأرض .

**المقرر** - أود الإشارة الى أن ما ذكرته من نسبة الـ ٥٪ لا يمثل صافى العائد بالذقة ، إذ أنه يجاوز ذلك حتى يصل الى ٥٪ ، ومن ثم فهي نسبة تقديرية على أساس ثمن الأرض الذى يمثل نسبة من ١٥ الى ٢٥٪ من اجمال قيمة العقار كله . ومع موافقتى الكلية على وجهة نظر الزميل مصطفى الجندى ، فأنى أشير الى ظاهرة ملووسة فى الشعب المصرى عموما وهي حبه للتملك بقطع النظر عن العائد . فهو يحب أن يملك شيئا يكون فى حيازته مهما قل عائده ، ومن ثم فهو يقبل على البناء بالرغم من خفض نسبة العائد .

**السيد كمال بولس** - أضيف نقطة جديدة هي أن نص المادة يحمل الضرائب على المستاجر ، ومن ثم فلا أعباء على المالك .

**رئيس المجلس** - النص هنا خاص بتحديد طبيعة الأجرة فقط .

**السيد مختار هانى** - الواقع أن كلام الاخ مصطفى الجندى هو تبرير كاف للموافقة على

**السيد أحمد الخواجه -** لا خلاف في ذلك .  
أما فيما يتعلق بشق التملك ...  
**رئيس المجلس -** هذا موضوع بعيد عما نحن فيه الآن .

**السيد عبد العاطي نافع -** كنت أقصد بما ذكرته أمس موضوع التقاسيم المخالفة للقانون حيث أوضحت للمجلس كثرة هذه التقاسيم ، وأنها تكون عشرات الآلاف من المساكن . وذكرت أن لجان التقدير لا تتناولها باعتبار أنها ، أساسا ، مخالفة للتنظيم . كما بينت أن التطور الصناعي هو الذي أدى إلى انتشار هذه التقاسيم المخالفة والتي صدر في شأنها القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، كان رأيي إجراء تعديل في المادة ( ٢ ) لمواجهة هذه الحالة ، ولكن الزميل أحمد الخواجه قال إن مجال التعديل هو المادة (١٠) فوافقت عليه ذلك ، ومن ثم أطلب تعديل المادة (١٠) بإضافة الفقرة الآتية :

« على أن يتم هذا التقدير للمباني التي أقيمت على التقاسيم المخالفة ، والتي اعتمدت طبقا للقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن » . وهذه الإضافة تؤكد تماما حق مستأجرى هذه المباني في طلب تقدير إيجاراتها .

**السيد أحمد الخواجه -** إن القانون يحكم العلاقات التي تنشأ في ظلّه ، فبعض المقارات التي بنيت مخالفة للتقسيم ، قد بنيت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم لا تخضع لما تضمنه في قواعد تقدير الأجرة وتطبيق في شأنها القوانين التي بنيت في ظلّها ، وقد يكون القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ أو رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أو رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فلا يخضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلا المقارات التي بنيت في ظلّه .

إن الاخ عبد العاطي يخشى أن يكون مشروع القانون المعروض قد استثنى المقارات التي بنيت مخالفة للتقسيم من قواعد التقدير التي نص عليها ، وأورد أن أقرر أن أحكام مشروع القانون عامة ومطلقة ، تسري على كل المناطق بما فيها المدن وأجزائها ، فكل المباني تخضع لأحكام تحديد الأجرة الواردة بهذه المشروع بقانون .

لذلك لا أرى سبباً للخوف الاخ عبد العاطي ،

لأن الاحكام على الاوقاف الاهلية انتهت بنص القانون كما أن الاحكام على الاوقاف الحربية في سبيلها الى الزوال بنص مشروع قانون مقدم من وزارة الاوقاف . ومن ثم فعند تقدير الإيجار بالنسبة للمباني المقامة على أرض حكر لا تدخل قيمة الأرض في التقدير ، وإنما تصاف أجرة الحكر الى أعباء التكاليف . وهذا ما يسير عليه العمل في لجان التقدير وفي القضاء .

**السيد عبد الفتاح عزوم -** إذا فرضنا أن أساناً أجر أرضاً ليبنى عليها سينما مثلاً ، ثم لم يقتصر على بناء السينما ، فبنى أيضاً دكاناً أو كازينو ، فعلى أى أساس يتم تقدير إيجار هذه الأماكن ؟

**رئيس المجلس -** يراعى في التقدير ما يدفعه أجرة للأرض فقط .

**السيد الدكتور فاروق جرانه -** هناك موضوع آخر للاستثمار بالنسبة للملاك ، وقد سبق أن أثار جدلاً في المجلس ، ولا شك أنه سوف يثير جدلاً أكبر على مستوى البلاد الذين يسعون إلى تحقيق عائد أكبر ، نتيجة للعلاقة التي يخرج بها هؤلاء الملاك من نطاق المساقاة التي يحكمها هذا القانون ، هذا الموضوع وهو موضوع شق التملك ، فهذه العلاقة التي ينشئها الملاك بينهم وبين الآخرين ليست داخلة في نطاق قانون الأسكان ، ولا يحكمها هذا القانون . ومن ثم فإن هؤلاء الملاك بهذه العلاقة التي أنشئوها قد خرجوا وهربوا دون تعقب من نطاق هذا القانون ، مما أتاح ويتيسر الفرصة لكثير من الملاك إلى أن يحدوا إلى المبالغة في أسعار الشقق التي يملكونها .

**رئيس المجلس -** ليس هنا مجال مناقشة هذا الموضوع ، وبخاصة أن القانون - على سمته - لا يتحمل إضافة مسائل جديدة إليه .

**السيد الدكتور فاروق جرانه -** إنما أقصد به إثارة هذه النقطة هو مجرد التنبيه إليها حتى لا تكون هناك ثغرة ينفذ الملاك منها .

**رئيس المجلس -** لقد أثار الأخ عبد العاطي نافع أمس نقطة تتعلق بالمباني التي تتم دون ترخيص وهي نقطة جديدة .

**السيد أحمد الخواجه -** هذه النقطة تغطيها المادة الأولى من القانون .

**رئيس المجلس -** ولكن هل هذا واضح للجميع ؟

كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقيم فعلا من ادوار الى العدد الكلي للدوار الكامل التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها ، ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران .

وأذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسوح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الایجار من قيمة الارض الا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبني عليها بالفعل .

وفي حالة المساكن المستقلة والمباني ذات الصيغة الخاصة كالمدارس والمستشفيات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد اجرة هذه الابنية علاوة على قيمة المباني قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها وبصرف النظر عن الحد الاقصى المسوح به لارتفاع البناء فاذا جد أي تغيير في الوضع الذي بني التقدير على اساسه يعاد تحديد الاجرة وفقا للوضع الجديد .

وتيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد علي الفخيدلي - تنص هذه المادة على ما يأتي « تقدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت » ، فاي سوق تقصده المادة هل هو السوق الرسمي أو السوق الحر ؟

المقرر - يحدد ثمن المواد المسعرة رسميا طبقا لسعر التسعيرة الرسمية ، أما المواد غير المسعرة فيقدر ثمنها حسب السعر المتداول في السوق الحرة .

السيد علي الفخيدلي - أحيانا لا تتوافر بالسوق مواد مسعرة رسميا ويمكن الحصول عليها من السوق الحرة ، فبأي السعرين تقدر التكاليف ؟

المقرر - اذا كانت المادة مسعرة رسميا ، فيقدر ثمنها حسب السعر الرسمي ، أما اذا كانت غير مسعرة وحررة التداول ، فيتم التقدير على أساس السعر في السوق الحرة .

السيد إبراهيم محمد الشنملوي - أقرر أن يصحب نص هذه المادة هكذا « يؤخذ بقيمة

واطيئته بأنه لن يوجد مسكن لا يخضع لقواعد تقدير الأيجار » .

وتيس المجلس - والآن بعد أن استوفيت مناقشة هذه المادة فالموافق على اقبال باب المناقشة يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

وتيس المجلس - أعتقد أنه يمكن أن نبلور المناقشة في النقطتين التاليتين :

١ - أن كل مبني يخضع في تحديد اجرته لاحكام القانون الذي يبني في ظله ، وان المقارات التي بنيت مخالفه لقانون التقسيم ، واستثنائها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ من قرارات الهدم تخضع في تقدير قيمتها الاجبارية للقانون الذي بنيت في ظله .

٣ - ان المقارات التي بنيت مخالفه لقانون التقسيم ، أي دون الحصول على ترخيص بالبناء ، ولم ينطبق عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ لان بنائها لاحق لتاريخ العمل به ، تقدر قيمتها الاجبارية بواسطة لجان التقدير .

فالموافق على هذا كتفسير للقانون يرجع اليه القضاء عند نظره لاي نزاع يتعلق بتحديد اجرة مسكن مقام بارش غير مقسمة تقسيميا قانونيا يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

وتيس المجلس - والآن الموافق على المادة ١٠ يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

المقرر :

مادة ١١ - تقدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت .

ويحسب كامل قيمة الارض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسوح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة واحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسوح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبني الحشد الاقصى المنشوخ به لارتفاع البناء تحسب

اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض ٠٠٠ »

الأرض وقت انتقال الملكية الى المالك الذى يقوم بالبناء » .

**رئيس المجلس** - لقد وضحت المسألة ولدى الآن اقتراحان ، الاول بان تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت شرائها وليس وقت البناء ، كما جاء يصدر هذه المادة فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .  
( أقلية )

**رئيس المجلس** - الاقتراح الثانى بتصحيح عبارة « بصرف النظر عن الحد الاقصى » الى « بصرف النظر عن الحد الاقصى » فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .  
( موافقة )

**رئيس المجلس** - ليتفضل السيد المقرر بتلاوة المادة معدلة لآخذ رأى عليها .  
**المقرر :-**

مادة ١١ - تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق فى ذلك الوقت .  
وتحسب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة واحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح .

اما فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبني الحد الاقصى المسموح به لارتفاع البناء تحسب كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من ادوار الى العدد الكلى للادوار الكاملة التى تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها ، ويجوز فى بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران .

واذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب فى تقدير الايجار من قيمة الأرض الا القدر المخصص كنقعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبني عليها بالفعل .

وفى حالة المساكن المستقلة والمباني ذات

**السيد مختار هانى** - اقترح أن تصحح عبارة « وبصرف النظر عن الحد الاقصى » الواردة بالسطر الرابع من الفقرة الاخيرة من المادة الى « بصرف النظر عن الحد الاقصى » .

**السيد رفعت بطل** - اود أن أوجه النظر الى نقطة مهمه ، فرغم أنه قصد بهذا المشروع محاربه الاستغلال ، الا أنه لم يتعرض لهذه النقطة وهى أن بعض ملاك الاراضى الفضاء فى وسط القاهرة بدلا من أن يقوموا ببناء عمارات تحقق لهم دخلا يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيه يعملون الى تأجيرها كجراجات او مخازن نظير مبالغ تصل الى حوالى ٥٠٠ جنيه . وهذه الظاهرة نراها فى شبرا ومهشمه والشراية حيث يعمد الملاك بدلا من بناء عمارات الى اقامه مخازن يؤجرها للحكومة والشركات ب ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه وهم بذلك يجنبون انفسهم مشاكل السكان .

لذلك اقترح تعديل الفقرة الخامسة بحيث تصبح « وفى حالة المساكن المستقلة والمباني ذات الصيغة الخاصة كالمدارس والمستشفيات والمخازن المؤجرة الخ » .

**رئيس المجلس** - يجب التفرقة بين حالتين: الحالة الاولى : أن يقوم المالك ببناء جراج على هذه الارض القضاء ويؤجره لآخر ، وفى هذه الحالة تطبق عليه قواعد تحديد الاجرة الواردة بالمشروع المعروض .

الحالة الثانية - أن يستغله المالك بنفسه أى نظير تحصيل مبالغ معينة من أصحاب السيارات ، فى هذه الحالة لا تنطبق القواعد الواردة بهذا المشروع .

ان النص الخاص بالمدارس والمستشفيات روى فيه طبيعة القرض الذى خصصت له هذه المباني . واذا أخذنا باقتراح السيد العضو فسيترتب عليه أن ترتفع القيمة الاجبارية للجراجات والمخازن .

**المقرر** - اذا أجر المالك الأرض قضاء فلا ينطبق عليها احكام هذا المشروع بقانون ، ولكن اذا اقام عليها أية منشأة فتطبق عليها المادة الاولى من المشروع ، ونصها :

« فيما عدا الاراضى الفضاء تسرى احكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على

المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين . »

**رئيس المجلس** - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد سيه ذكي** - الهدف الرئيسي من هذا المشروع أن يتم التصاعد بين المالك والمستأجر دون استغلال ، وقد اقترحت أثناء مناقشة هذه المادة باللجنة الإبقاء على لجان التظلمات ، لكن انتهى رأي اللجنة إلى أن يكون الطعن أمام المحاكم الابتدائية باعتبارها تحقق الضمان لكل من المالك والمستأجر ، ولكني أعرض على حضراتكم الصورة الآتية لكي تقدروا معي مدى السبب الذي سيلقى على المحاكم وبالتالي مدى الحاجة إلى الإبقاء على لجان التظلمات .

ويكفي أن نعلم أنه يوجد بالقاهرة ١٣ مجلس مراجعته ، وبالجيزة ٦ مجالس ، وبالإسكندرية ٨ مجالس ، ورغم ذلك تترامق القضايا إذ يوجد بالقاهرة ٨١٦ قضية ، وبالجيزة ٩٩٦ قضية ، وبالإسكندرية ٩٤٧ قضية ، وبعد صدور القانون ستحال جميع هذه القضايا إلى المحاكم الابتدائية ، بالإضافة إلى ما يستجد من قضايا أخرى ، وإننا نعلم أن هذه المحاكم بها من القضايا ما لا يسمح بإضافة عبء جديد إذا لم يقابله زيادة في عدد القضاة ، وقد اعتمدت ميزانية وزارة العدل دون تخصيص اعتماد لزيادة عدد القضاة .

**رئيس المجلس** - نحن لا نستطيع أن نعود إلى مناقشة ميزانية وزارة العدل من خلال مناقشة هذا المشروع بقانون ، ويمكن لوزارة العدل والحزبة بحث موضوع زيادة عدد القضاة

**السيد الدكتور محمد القاسمي الطرشوي** - مع تقديري واحترامي للقضاء إلا أنني أعتقد أننا لو التجأنا إلى القضاء في مثل هذه المنازعات فسوف تستغرق إجراءات الفصل في النزاع فترة طويلة جداً ، كما أننا سنحمل المالك والمستأجرين رسوم الخبراء .

إن مجالس المراجعة التي تنظر حالياً في المنظمات تتكون من قاض ، وعضو من مجلس الدولة ، وعضو من المهندسين وأحد الأعضاء العاملين بربط الضريبة ، وعضو من الاتحاد الاشتراكي ، فهي تجمع عناصر مختلفة ولذلك لا أرى الاتجاه إلى المحاكم لأن ذلك سيسبب

الصيغة الخاصة بالمدارس والمستشفيات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجره هذه الأبنية ، علاوة على قيمة المباني ، قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها ، بصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء ، فإذا جد أي تغيير في الوضع الذي بنى التقدير على أساسه يصاد تحديد الأجرة وفقاً للوضع الجديد .

**رئيس المجلس** - الموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

مادة ١٢ - يعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الأجرة في حالة تعلية البناء وذلك إذا تمت التعلية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المباني الأصلية أو في حالة ما إذا طرأ على المقار ما يستوجب تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين وفي هذه الحالة تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد أجره المباني المستجدة فقط .

**رئيس المجلس** - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( تم تبدي ملاحظات )

إذن فالوافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

مادة ١٣ - تكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها . وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد .

ويكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة .

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لياقي وحدات المبنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره .

ويرتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجره جميع الوحدات التي شملها القرار

إننا نريد أن يفصل في المنازعات فضاء يستأنسون بأراء الفئتين ، وإنى أصف أذ أقول أن أعمال مجالس المراجعة تتعطل لنفاذ الاعتماد المخصص لها ، مما كان مبعث شكوى كثير من القضاة من أنهم لا يتقاضون البديل المقرر لهم عن حضورهم هذه المجالس ، وإن هذا من استناب تخلف أعضاء المجالس عن حضور اجتماعاته ، مما يترتب عليه تأجيل الفصل في الطعون المعروضة عليها ، وإنى أتساءل : كيف نؤكل الى جهة مهمة الفصل في خصومه معلنه على بند اضافي ، ونترك جهة أصيلة مفتوحة في كل وقت أمام المتقاضين ويستطيع كل من المالك والمستاجر أن يلجأ اليها ؟

**المقرر** - أ.د. أن أضيف الى ما قاله السيد رئيس لجنة الشؤون التشريعية انه حسب الوضع القائم تسبب لجنة التظلمات درجة واحدة هي درجة اللجنة المكلفة بتقدير التقييم الإيجاري .

أما في ظل اتقانون الجديد ، فتسحق الطعن أمام المحكمة درجتان ، الاولى هي تقدير مبدئي يوضع على الرسم بمعرفته المالك والمستاجرين ، والثانية هي تحديد الاجرة بعد اقامه البنى ، ومع وجود هاتين الدرجتين ستقبل حالات الطعن الى درجة كبيرة جدا .

**السيد عبد العاطي نافع** - لقد حددت المادة السادسة من هذا القانون العلاقة بين المالك والمستاجر ، فوضعت مبدأ جديداً هو معرفة القيمة الإيجارية لنوحدة السكنية قبل بدء البناء ، ثم تلى هذه المرحلة مرحلة ثانية هي لجنة التظلمات ، والواقع من الامر أن هذا المشروع يقانون كما ورد من الحكومة ، وقبل أن تجتمع لجنة الاسكان مع اللجنة التشريعية لبحثه كان قد سلم إلينا لعرشه على فواعدا . وقد رضي الناس عن هذه المادة عند عرضها عليهم ، ورأوا في أحكامها ما يكفي لحسم كل نزاع قد يطرأ بين المؤجرين والمستاجرين أمام لجان التظلمات ، أما وقد عدل النص في اللجنة وأصبح يقضى بالجوء الى المحاكم فاني ، باعتباري ممثلاً للقيادات التي وافقت على هذا النص كما ورد من الحكومة ، أرفض هذا التعديل وأوافق على المادة كما وردت في المشروع الاول .

النقطة الثانية التي أحسب التعرض لها هي إن الفقرة الأخيرة من المادة تقضى بأنه «ويترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة

مشاكل كثيرة بين المالك والمستاجرين ، ولا تصور أن تبدأ العلاقة بين المالك والمستاجر بالتناقص .

**السيد أحمد الخواجه** - السيد رئيس المجلس :

أود أن أوضح بعض المعالم الرئيسية التي وردت في هذا المشروع يقانون لعل أزيل القلق الذي ساور بعض الأعضاء من الطعن القضائي .

أقرر أولاً أن قرارات لجان التقدير نافذة من تاريخ صدورها ، وأن الطعن فيها سواء قدم مجلس المراجعة أو للقضاء هو خصومه منعقدة بين طرفين ، ومن الاوفق للمتقاضين أن يتولى القضاء الفصل في النزاع ، فليس من المصلحة أن ينزع اختصاص أصيل معقود للقضاء ، وينقل الى هيئات أخرى ، سواء كانت هذه الهيئات مجالس مراجعة أو غيرها ، خاصة أن مجلس المراجعة ما هو الا لجنسة ادارية ذات اختصاص قضائي ، والقرار الذي يصدر عنها وفقاً للمشروع المقدم من الحكومة قابل للطعن فيه أمام محكمة القضاء الاداري .

وهذا يعني اني أعقد الخصومه ، وأؤجلها آجالاً أبداً وأطول مما هي أمام القضاء العادي اذ لا يوجد في الجمهورية العربية المتحدة سوى محكمة قضاء ادرية واحدة مقرها القاهرة وليس لها فروع في أية محافظة .

فأخشى من تأجيل القضية أمام المحكمة الابتدائية مردود عليها بأن قرار لجنة التقدير نافذ منذ صدوره ، أما قرار مجلس المراجعة فقابل للطعن فيه أمام محكمة القضاء الاداري ، ومع ذلك فمن يتكون مجلس المراجعة ؟ يتكون مجلس المراجعة من قاضي أو عضواً من مجلس الدولة ويشترك في الفصل في الخصومة فنيون يبدون رأياً فنياً يصبح حكماً في النزاع دون مناقشة .

أما عند طرح النزاع أمام القضاء فيطرح هذا الرأي الفني على القاضي ، يناقشه ويحققه ، فهو مجرد رأى خبير استشاري في الخصومة ، ويتم الفصل في النزاع بعد الموازنة بين الوقائع وآراء الفئتين ، وهذا يساعد على تحقيق العدالة ، لأطراف النزاع ، لانه لا يجوز أن يكون الرأي الفني وحده هو الحكم الفاصل في المنازعة . ومع ذلك فالتخوف من تأجيل الفصل في القضايا مردود عليه بأن الاحصائيات تدل على غير ذلك فيما يتعلق بقضايا الإيجارات .

المجلس الموقر أن كثيرا من المواطنين يندبون طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، يجب أن يمتد لهم هذا القانون الجسدي ليجمهم من الاستغلال الذي كانوا ضحاياهم .

وذلك بإضافة فقرة الى هذه المادة تقضى بأن يسرى على الماضي حكمها من حيث الزام كل من المالك والمستأجرين الذين لم يتظلما بالاجرة المنخفضة التي سبق أن حكم بها لمن تظلم أمام لجان التظلمات .

**السيد سيد زكي** - لا شك أن اللجوء الى انقضاء للفصل في الحالات التي قد تنشأ بين المالك والمستأجرين ، من شأنه أن يحقق العدالة للجميع ، ونكفي أرجو أن أنهى الى المجلس الموقر ان هناك في المحاكم ٨٠٠.٠٠٠ قضية متاخرة .

أذكر هذا راجيا أن يضع السيد وزير العدل والسيد وزير الخزانة هذا الامر في اعتبارهما .

**رئيس المجلس** - عندما يصدر المجلس قانونا ما ، تسعى أجهزة الدولة الى تنفيذه ، فإذا صادف تنفيذ القانون صعوبات من نواحي التمويل أو غيره ، عمل الوزراء المسئولون عن تنفيذ هذا القانون على حلها وفقا للقواعد المقررة .

**السيد ضياء الدين داود** - واقع الامر أنني لن أضيف جديدا الى ما قاله السيد الزميل أحمد الحواجة ، ولكني أود أن استرعي النظر الى بعض نقاط أهمها أنه توجد في الدولة هيئات ومؤسسات معدة لممارسة اختصاصات معينة ، ولما كان اختصاص القضاء هو الفصل بين الناس في منازعاتهم ، فليس ثمة ما يدعو الى انتزاع هذا الاختصاص منه وإعطائه لغيره الا اذا توافرت علة تقتضي هذا الانتزاع ، وليس ثمة علة تبرر إبعاد القضاء عن الفصل في الخصومة التي قد تنشأ بين المالك والمستأجر ، ولقد تلمست البحث عن هذه العلة في اللجنة ، فالحجت في الحصول على بيانات إحصائية عن أنواع المنازعات التي عرّضت على اللجان ، وما فصل فيها وما لم يفصل ، وهل أدى ما فصل فيه الى الاستقرار في العلاقات أم لا ، فثبتت في من واقع الإحصاء الجزئي الذي ذكره السيد سيد زكي أن هذه المنازعات متراكمة أمام اللجان ولم يفصل في الكثير منها الى الآن .

ولم ادعش لهذا لانه من الطبيعي ، وهذه اللجان تشكلت من أفراد متعددين لا تربطهم

جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين ، الواقع أن الجماهير التي طبق عليها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، الذي كان يقضى بخفض القيمة الإيجارية بنسبة ٢٥٪ ، قد عانت ولا تزال تعاني حتى الآن من بعض أحكام هذا القانون ، فقد شاع بين الناس انذاك أن هناك قانونا سيصدر بالتخفيض ، فاستكتب المالك المستأجرين عقودا للوحدات السكنية المؤجرة لهم وعالوا في تحديد إيجارها ، فلما صدر القانون بالتخفيض لم يتمتع به أحد السكان وما زالت هناك الى الآن قضايا معروضة أمام المحاكم بشأن تطبيق هذا القانون .

ولما كانت هذه المادة تقضى بأعادة النظر في سدير اجرة جميع الوحدات التي شملها اقرار المطعون عليه ، واعتبار الحكم الصادر في هذا اقرار مبرما لحل من المالك والمستأجرين ، فاني أطالب ، انصافا لاولئك الذين عاوا من اقرارون اسبق الاشارة اليه وتحقيقا للعدالة بإضافة فقرة جديدة ينسحب بها حكم هذه المادة الى الماضي ، وتقضى بسريان التخفيض الذي حظي به أحد القاطنين في عقار ما بناء على نظلمه أمام لجنة التقديرات ، على جميع شاغلي الوحدات السكنية في هذا العقار . وتحقيق هذا الذي أطالب به لن يضيف أعباء جديدة ، فانا لا اطلب أن تقوم لجان التقدير بإجراء تقدير جديد ، لما أنني لا اطالب باللجوء الى محاكم جديدة أو لجان تظلمات جديدة .

ان ما اطالب به هو تحقيق العدالة وكفالتها للناس جميعا ، فهناك من لجأ الى لجان التظلمات وخفف الإيجار بالنسبة له ، ولما كان هذا التخفيض يسرى على المظلم وحده ، فقد سرى التخفيض على من تظلم دون سواء من شاغلي العقار الذين قد يصل عددهم في بعض العقارات الى خمسين ساكنا .

ولبيان مدى الظلم الذي حاق بالمستأجرين أذكر مثلا ، مالكا لمارة بها ست شقق ، أجراها جميعها لأقاربه نظير عقود صورية ، ثم تقدم اللجنة التقديرات التي قدرت القيمة الإيجارية لهذه الشقق وانقضت مدة التظلم دون أن يتظلم أحد بطبيعة الحال ، ولما أصبحت التقديرات ثابتة في هذا النحو أقر المستأجرين لسكان جدد ، وهكذا سرت على المستأجرين الحقيقيين أحكام عقود جائرة ، انني أقر أمام

٧ لسنة ١٩٦٥ ، وطبقا للقوانين القائمة ، انه اذا صعد شخص في تقدير القيمة الاجبارية للوحدة التي يشغلها فانه لا يستفيد من إعطاء الا اطلاقا وحده ، ولا يعاد النظر في تقدير انعيمه الاجبارية لباقي الوحدات ، ولقد ترتب على هذا التطبيق تناقضات ومفارقات عديدة اضرب مثلا لها ، ان مستأجرا لوحدة سكنية في عمارة بها عدد كبير من الوحدات السكنية رفع طعنا في تقدير قيمه الاجبار ، فاعيد تقدير اعيمة الكلية للوحدات كلها ، واعيد توزيعها فنخفض الاجبار الذي عليه ان يدفعه الى اثني عشر جنيها ، وبقي جاره يدفع ايجارا للشقة المجاورة له مبلغ ثلاثين جنيها ، لان موعد النظم في التقدير قد فات .

ولقد اثر هذا الموضوع في اللجنة ، وذهب رأي الى ان تعديل الوضع القائم من شأنه ان يثير الالفة في العلاقات التي استقرت فترة طويلة من سنة ١٩٦٥ حتى الآن .

كما ذهب رأي الى ان هذا التقدير الذي تم ، قد ربطت على اساسه قيمة العوائد والضرائب التي لن تخفض لو اخذ بتخفيض القيمة الاجبارية .

والواقع انه يمكن بالتدخل التشريعي اعادة معالجة هذه الامور جميعا ، فبعدا تقدير العوائد وفقا لاعادة تقدير القيمة الاجبارية ، كما ان العدالة تقضي بالا يضر اشخاص وينتفع آخرون بمجرد فوات موعد الطعن على بعضهم .

ان الابقاء على الظلم بحجة المحافظة على استقرار العلاقات القائمة بين الناس أمر لا تستسيغه العدالة .

السيد أحمد القواحه - اننى متفق تماما مع الاخ ضياء الدين داود واؤيد رايه ، ولكن اريد ان اوضح انه عندما اثر هذا الموضوع في لجنة الشئون التشريعية ، كان الرأي الا يترتب على ذلك امتيازات ضئيلة في المراكز القانونية ، بمعنى انه اذا كانت نتيجة الطعن السابق قد بنيت على تعديل التقدير الكلي للمبنى على نحو كان يتعمق معه اعادة تقدير ايجار جميع الوحدات ، فان العدل يقتضى المساواة بين الشاغليين .

وعندما اثيرت القضية قيل : هل نعيد النظر في هذه المراكز القانونية لمن طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الى منذ سنة ١٩٦٥ حتى اليوم ؟ الحقيقة كان الرأي الغالب باللجنة الا تؤدى فروق في الاجرة عن الماضي ، وان

وحدة المكان ، او وحدة العمل ، او وحدة تجانس الظروف ، ان يتمتع العمل فيها ، فاستقرار اوضاع الناس اذن وسرعة الفصل في منازعاتهم أمر غير متحقق في اللجان ، ولا ينهض بالناس مبررا لانتزاع الاختصاص الطبيعي للقضاء كما لا ينهض تحقيق العدالة مبررا لانتزاع هذا الاختصاص منه ، تحقيق العدالة في القضاء أمر طبيعي في حين ان تحقيقه في مثل هذه اللجان أمر يشوبه كثير من الاحتياطات والتحفظات ، فرأى الفنيين في نزاع مطروح امام القضاء ، رأى خبير يقبل المناقشة ، ويستطيع كل من طرفي الخصومة ان يتناوله بالتأييد او بالنفي وحكم القاضي في النهاية هو الفاصل بين وجهه النظر المختلفة .

اما في اللجان فلا توجد الا وجهة نظر فنية واحدة ، ولا سبيل امام الخصوم لمناقشتها ، مما اثار كثيرا من الغلط حول هذه اللجان وقضاها ، لان قيمة الاحكام في واقع الامر انما تستمد من اقتناع الناس بها واحترامهم لها .

الامر الآخر ، انه في ظل ما قبل التعديل ، ما الذي كان يحدث ؟

كان هناك تقدير مبدئي على الرخصة ، وكانت هناك شروط معينة للطعن في قرار لجنة التقدير امام لجنة اخرى ، ثم قرار اللجنة النهائية ويطعن فيه امام محكمة القضاء الاداري .

ولما كانت محكمة القضاء الاداري في القاهرة ، فعلى المستاجر في اسوان اذا اختلف مع المالك ان يستقل القطار عدة مرات ليحضر امام محكمة القضاء الاداري وهذا امر غير طبيعي في مقام التيسير على المستاجرين .

هذه هي الظروف التي رأت للجنة المشتركة اذاعها ضرورة تعديل هذا النص .

ولرفع مظنة ، ان القضاء مرهق في العمل مما يجعل القضايا تتراكم اسما ، اذكر ان نسبة الفصل في القضايا في المحاكم تزيد على ٧٠٪ في حين ان هذه النسبة لا تتجاوز ٢٠ او ٣٠٪ في آية لجنة من اللجان ، وهكذا ينهار كل ميرد لانتزاع اختصاص الفصل في الخصومات التي قد تنشأ بين الملاك والمستاجرين من القضاء ولكي نعهد به الى هذه اللجان - اما ما طالب به السيد عبد العاطي نافع من سريان حكم الفقرة الأخيرة من المادة على الماضي ، فاني اراه عدلا ، فقد حدث بعد صدور القانون رقم



المحاكم محاولاً أن يتحلل من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥، ولكن النصوص القانونية جامدة، مع أن لجنة تقدير الإيجارات، بناء على التكاليف قررت ٣ جنيهات للوحدة السكنية .

وهناك حيل أخرى ، كما قال الاخ عبد العاطي ، منها أن المالك يلجأ الى اسكان أقاربه في العمارة ، وهذا مما يستثير اليه المادة ١٤ .

**رئيس المجلس** - سبق أن ذكرت هذه الحيل، فما الفكرة الجديدة التي تريد أن تصل إليها ؟ لان الامثلة أعطيت من قبل ونريد أن نصل فقط الى المبدأ ، لان الحيل كثيرة .

**السيد مصطفى الجندى** - أرى ضرورة إعادة النظر في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وان يكون تطبيق هذا الحكم بأثر رجعي حتى لا يظلم الناس الذين يعانون من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . هذا فيما يختص بالمادة التي يجب اضافتها في هذا القانون ، وأتتى لا يتناولها قانون العلاقة بين المالك والمستاجر .

**السيد مختار هاني** - ان الحديث في الآثار المترتبة على استحداث هذا النص ، وجعل الاختصاص في الطعن في قرارات تحديد الاجرة من اختصاص المحكمه ، قد فاه زميلاتي الاستاذ أحمد الخواجه والاستاذ ضياء الدين داود بما فيه الكفاية ، وبما لا يمكن أن أجد اضافة اليه .

أما فيما يتعلق بما اقترحه الاخ عبد العاطي نافع من اضافة فقرة جديدة تقضى بانسحاب اثر هذا النص على الماضي فيما يتعلق بآثار الطعون أو ما يترتب على الحكم في الطعن ، فمن شأنه في الواقع احداث هزات كثيرة في علاقات استقرت أمدا طويلا . حقا ان هناك أمثلة عديدة صارخة تمثل ظلما وقع في ظل تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولا شك أن العدل يقتضي أن نعمل على رفع هذا الظلم ، فهذا واجبنا ، نعمل على تحقيق العدل في كل ما يصدر عنا من أعمال ، ولكن كيف نحقق هذا العدل ؟ لو أن هذا بالأمر اليسير ، لو كان الامر ، ولكن هناك عقبات وعقبات ، فقد يكون قرار مجلس المراجعة في الحالة التي تظلم فيها أحد المستأجرين صدر بالزيادة ، فكيف أطلق النص على أن يكون بأثر رجعي بضمان عامة ، ففي هذه الحالة ، هل تزيد اجرة السكن القانوني فعلا ويحاسبون على الزيادة ، علما بأنهم يحاسبون على اجرة مخفضة ؟

تخفف الإيجارات اعتبارا من انيوم اذا كانت الوحدات متماثلة . فإذا لم تكن اوححدات متماثلة يفتح باب الطعن لمدة شهر من تاريخ صدور القانون أمام أولئك الذين فاتهم ميعاد الطعن ، ليطعنوا في التقدير من جديد فيما يتعلق بتوزيع القيمة الكلية على النوع المؤجرة ، هذا هو الاتجاه الغالب في لجنة انشيسون التشريعي . وأنا شخصيا أؤيد هذا الاتجاه .

**رئيس المجلس** - هل لدينا فكرة واضحة عن إبعاد هذه العملية ؟ وهل هناك احصاء أو حصر لهذه الحالات ؟ هذا أمر لابد أن يكون واضحة أمامنا لنماجه . اننا لابد ان نزيل أي ظلم موجود ، وتحقيقا لذلك يجب أن نأخذ فكرة عن هذه الحالات ما أمكن وسنعالجها سواء كان ذلك عن طريق هذا القانون أو بقانون خاص . فليس هناك ما يمنع مطلقا من ازالة الظلم . فهل لدينا فكرة عن البعد الحقيقي لهذه الحالات ؟ وهل درست الناحية الاحصائية بها ؟

**السيد أحمد الخواجه** - اذا أذن السيد رئيس المجلس فعندى تحوط أريد اضافته ، هل يكون التعديل بالزيادة ؟

**رئيس المجلس** - هل المقصود بالتعديل هنا الزيادة أو النقص ؟ اننا نريد دراسة هذا الموضوع دراسة كاملة .

**السيد مصطفى الجندى** - ان ما قاله الاخ السيد ضياء الدين داود والاخ احمد الخواجه ، اعتبره كلاما يتناول روح العدالة نفسها التي نفتقدها في القانون رقم ٧ نسنة ١٩٦٥ ، فلدينا بمحافظة الغربية ، حالات صارخة ، فاللجنة قدرت مبنى . . . . .

**رئيس المجلس** - انسا لا نريد أمثلة ، فالامثلة واضحة ، وأرجو أن نتحدث في المبدأ ، لانك اذا ذكرت أمثلة عن محافظة الغربية ، فكل محافظة ستذكر بدورها أمثلة صارخة لما يحدث فيها .

**السيد مصطفى الجندى** - هذا مثل يدل على الظلم المترتب على تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لجنة قدرت وحدة من مبنى بثلاثة جنيهات ، ووحدة أخرى في نفس المبنى إيجارها الفل ستة عشر جنيها ، ولما طبق قرار تخفيض ٢٥٪ أصبح إيجارها حوالي ١٢ جنيها ، ومنذ سنة ١٩٦٥ حتى اليوم . وهذا الرجل يجوب

**السيد عبد المعطي نافع** - أود أن أطمئن السادة أعضاء المجلس أنه لن توجد الهزات القانونية التي أشار إليها الأخ أحمد الحواجه أو بعض الأخوة الزملاء ، لأن القانونين اللذين صدرا بتخفيض الإيجارات ١٥٪ تم ٣٥٠/صدرا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات القانونية قائمة بين المالك والمستأجرين ، ولم تحدث نتيجة تطبيق هذين القانونين أية هزات إطلاقا .

ونحن اليوم نمنع طلبا وقع على الناس ، وكما قال بعض الأخوة الزملاء إنه يسرى على المالك وعلى المستأجر في آن واحد ، وعلى هذا أطمئن الأخوة أنه لن تكون هناك هزات في العلاقات .

**النقطة الثانية :** أن السيد رئيس المجلس طلب موقفا تقديريا عن هذه الحالات ، والحقيقة أن ما نريد أن نؤكد أنه هذا النص المطلوب سيسرى على الفترة التي أعقبت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، هذه الفترة الوجيزة التي ارتبطت بهذا القانون ، ونحن إذا بحثنا هذا الموضوع فسنجد أن أعدادا قليلة هي التي يمكن أن تتميز بهذه الصورة نظرا لتضييق الفترة أولا ، ونظرا لأن القرارات التي صدرت حرم البعض من التنظيم منها والبعض الآخر تيسر له ذلك .

**النقطة الثالثة** التي أريد أن أوضحها للسادة الأعضاء هي أنه إذا كان هناك مبنى يتكون من ١٠ وحدات ، وشاعت الظروف أن يعترض أحد سكان هذه الوحدات على القيمة الإيجارية ، فجات لجنة التقدير وأعادت تقدير المبنى كله وخفضت الإيجار من عشرة جنيهات إلى ثمانية . فجاء المالك وقال إن التخفيض لا يسرى إلا على المتظلم ، فمعنى هذا أن هناك تسعة من السكان يدفع الواحد منهم إيجارا شهريا عشرة جنيهات ويدفع السكان الذي تظلم ثمانية جنيهات . وهذا هو ما نطلب القضاء عليه .

**السيد إبراهيم سيد قرشي** - أؤيد الزميل ضياء الدين داود والزميل أحمد الحواجه فيما ذهبوا إليه من ضرورة تحقيق العدالة في الفترة التي أعقبت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، والمباني التي استجندت بعده ، فمن غير شك أنه كانت هناك مغالاة فاحشة ، وهذا قارنا بين إيجار المباني بعد سنة ١٩٦٥ وما قبلها فسنجد أن هناك فرقا كبيرا في هذا الإيجار ، ثم جاء هذا القانون ، وكان الناس

أعتقد أننا لا نتجه إلى هذا ، ولا يمكن أن نتجه إليه . إن هذه هي بعض الصعوبات التي أصورناها عن سريان هذا النص على الماضي .

**السيد كمال بولس** - السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

إنني أنضم للسيد رئيس لجنة الشئون التشريعية والاستاذ ضياء الدين داود من إعطاء المحابم حق الفصل في الطعون ، وأضيف حجة جديدة ، وهي أننا قد ذكرنا في مقبلة هذا القانون وفي بيان أهدافه بأنه ليس قانونا استثنائيا وإنما هو قانون عادي ، ومن ثم يتبين أن يكون الفصل فيه للقضاء وهو الوجه العادي .

أما فيما يتعلق بالمشق الثاني الذي طلبه الأخ عبد المعطي نافع ، فأرى أن هناك خلطا بين أمرين ، خلطا في القانون نفسه وهو القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وخلطا في الحالات التي تمت بعد تطبيق أحكام هذا القانون .

أما فيما يخص بالحالات التي تمت بعد تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فأنني أنضم إلى زميلي الاستاذين أحمد الحواجه ، وضياء الدين داود في أنه يمكن تنظيم هذه الحالات دون أثر رجعي ، ودون أن يترتب على ذلك أي ضرر ، والمعالجة في ذلك تقتضي أنه إذا كان هناك حكم قد صدر من مجلس المراجعة ، وأعاد تقدير المبنى ، فإن ذلك يستتبع بالضرورة إعادة تقدير الوحدات ، على أن يكون ذلك دون أثر رجعي .

وأرى ألا تكون الإضافة التي يطلبها السيد انعضو في هذا النص بل يكون موضعها في الباب الانتقالي ، لأن هذا حكم وقفي انتقالي .

أما فيما يخص بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فقد تقدم الزميل السباعي إبراهيم عبد النبي أمس باقتراح للسيد رئيس المجلس بإعادة النظر في هذا القانون ، وأرى أن تجتمع لجنة الشئون التشريعية مع لجنة الخدمات ومع السيد وزير الإسكان والمرافق لإعادة دراسة هذا القانون بما يكفل رفع الظلم الذي وقع نتيجة تطبيقه ، ولنعرف الأبعاد التي قالها السيد الدكتور رئيس المجلس ، وإحصاء الحالات التي وقع بها ظلم . ولا يمكن أن نحدد هذا الموقف مسبقا ، وإنني أقصر التعديل على الفترة التي بعد سنة ١٩٦٥ .

انتهى الامر . وهذه صورة ليس فيها اشكال للجميع .

والشق الثاني اذا تظلم المستأجر طلباً للتخفيض ، وطلب الباوقن مثله التخفيض في الاجرة ولكنهم لم يتظلموا ثم أعيد التقدير من جديد ، وترتب على ذلك رفع الاجرة ، فهل يسرى قرار الرفع على المتظلم وحده أم يسرى على جميع السكان ؟ ان المقرر يقول انه يسرى على الجميع ، فما هي فكرتكم في هذا ؟

السيد محمد سيد عيد النعم - فكرتي ان يسرى قرار الرفع بالنسبة للمتظلم فقط .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الامه - القاعدة آله لا

يضار الطاعن بظلمه ، فليس متصوراً ان يعطى مستأجر فتاتي المحكمه وتزيد في التقدير ، لان القاعدة هي ان الطاعن لا يضار بظلمه ، اما اذا كان المتظلم هو المالك ، فمن الطبيعي ان يسرى على جميع الوحدات .

السيد احمد القواجه - النص ربما لا يكون واضحاً بعض الشيء ، لان الصورة ان المستأجر يعطى في شأن الوحدة السكنية المؤجرة له ، فلا يتصور مطلقاً ان تزداد عليه الاجرة ، ولكن هل لنا ان نتصور امتداداً حكيمياً لهذا الحكم ؟ فننتصور لو ان هناك خطأ في توزيع الوحدات فترتب عليه زيادة في اجرة مسكن عن آخر ، فهل يسرى هذا الحكم في شأن المستأجر الآخر الذي لم يختصم ؟

أنا أقول انه لا يسرى ، لان النص يقول : « وترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين » اذن لابد من اعادة صياغة النص بحيث لا ينسحب هذا الحكم الا اذا كان مبنى الطعن هو اعادة تقدير المبنى كله .

السيد ضياء الدين داود - أود احواله هذه الفقرة الى اللجنة لانها وضعت في ظل اللجان ، اما الآن فانه يوجد في ظل القضاء ، قانون المرافعات الذي يبيح ادخال الخصوم لكي تسرى عليهم الاحكام ، ولتكون حجة في مواجهتهم ، وعلى هذا الاساس ، يجب ان تعدل هذه الفقرة لانني اتصور انه اذا رُمي الى التعديل سيؤثر على حقوق الآخرين ، فانها في هذه الحالة يجب ان تدخل هؤلاء الآخرين ليتملوا

ينتظرون منه معالجة هذا الوضع ، ولكنه جاء جلواً من معالجتها .

وقد اتحتم سيادتكم مناقشة هذا الموضوع ، فنرجو الا تتر هذه الفرصة دون ان يوضح حل لها . فاما لتخفيض ايجصار المباني التي اقيمت بعد ١٩٦٥ حتى صدور هذا القانون ، واما معالجة هذه الحالة بطريق القضاء او بآية طريقه يراها المجلس .

السيد محمد سيد عيد النعم - هناك سؤال للسيد المقرر بالنسبة للفقرة الثالثة ، مؤداه اذا تظلم أحد المستأجرين وانتهى الامر برفع الايجار ، فهل يسرى ذلك على سائر المستأجرين الذين لم يتظلموا ؟

المقرر - ان التظلم يستوجب اعادة تقدير المبنى ككل ، فاي ساكن يتظلم في المبنى ، سيعاد تقدير المبنى ككل ، ثم يعاد توزيع القيمة الاجارية على جميع الوحدات ، وطبقاً لهذه النتيجة ستجدد الاجرة . بمعنى ان التظلم يستتبع في اعادة النظر في القيمة الكلية ، واعادة تقدير القيمة الاجارية لجميع المصارعة ، ثم اعادة توزيعها على جميع الوحدات .

رئيس المجلس - حتى تكون العملية واضحة ، اريد ان أوضح ان هذا مبدأ عام يطبق على عمومه ، بمعنى انه اذا طعن أحد المستأجرين فسيعاد التقدير ، واعادة التقدير هذه ستسرى على الكل ، سواء زادت الاجرة او انخفضت وسواء كان الطعن مقدماً من هذا او ذاك . هذا ما افهمه في هذا الموضوع .

السيد محمد سيد عيد النعم - ان هذا يفتح الباب لجال كبير للتلاعب فقد يكون هناك عشرة ساكن لم يتظلم من بينهم الا واحد بينما اعتبر الباوقن قرار التقدير عادلاً بالنسبة اليهم ، وترتب على تظلم هذا الشخص رفع قيمة الايجار ، فهل تسرى هذه الزيادة على باقى السكان رغم عدم تظلمهم ؟

اننى ارى ان تكون استفادة الجميع من الخفض فقط ، اما الرفع . .

رئيس المجلس - انك تثير نقطة مهمة ذات شقين : الشق الاول اذا تظلم المالك وهذا شيء جائز فاذا حدث فالصورة واضحة لانه يقتصد برفع الاجرة ، فاذا صدر القرار بالرفع

مستأجرى الوحدات السكنية التي تخضع لاحكام هذا القانون الذين لم يطمعوا في القيمة الايجارية ، يسرى عليهم الحكم الصادر باستخفيض بناء على طعن بأعادة تقدير القيمة الايجارية تقدم به آخرون في نفس المبني ، كما يطبق ذلك على المباني التي اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

فهل توافقون حضراتكم على احواله هذا الموضوع الى لجنتي الخدمات والشؤون التشريعية لبحثه في ضوء هذه الاقتراحات والمناقشات التي دارت بالمجلس ، على أن تجتمعا مساء اليوم وأن تعلقما نتيجة الدراسة والبحث الى المجلس ؟

( موافقه )

**المقرر** - أود الاستفسار عما ستنظره اللجنة المشتركة في اجتماعها الذي ستمعه مساء اليوم .

هل ستنظر القانون رقم ٧ لسنة ١٦٥ برمته ، أم ستنظر في وصع مستأجرى المباني التي اقيمت بعد صدور هذا القانون ؟

**رئيس المجلس** - ستقوم اللجنة بدراسة النقاط التي أثيرت بشأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كما ستنظر في الاقتراحات التي تحول اليها بشأن التقديرات وعلاج المشاكل المترتبة على الطعون المتصلة بهذه التقديرات ، ولن يشاء من السادة الاعضاء أن يحضر اجتماعات اللجنة .

**المقرر** :

• مادة ١٤ - اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز لاول مستأجر لها أن يطمع على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده .

وفي هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على اجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وحدها دون باقي وحدات المبني ، .

**رئيس المجلس** - هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد جابر عبد العزيز هروك** - تقضى الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ بأنه :

• « ويترتب على قبوله الطعن اعادة النظر في

في الخصومة ، حتى لا تخل بالقاعدة في حجية الاحكام ، بأن يسرى حكم على آخرين لم يثلوا في الخصومة وفي الحقيقة أن لدينا صورتين • اولاهما أن طعننا يضمن تبعية النظر في التقدير الكلي الذي على ضوئه ننخفض القيمة الايجارية ، وثانيهما • أن طعننا يطمع لا على أساس التقدير الكلي ، وانما على التوزيع فقط ، وهنا ستزيد قيمه التخفيض الخاصة به على الآخرين ، وفي هذه الحالة ، لابد من أن يمثل موجودية هؤلاء الآخرين في هذه الخصومة .

لذلك أرى من الاصوب احواله هذه الفقرة الى اللجنة لتنسق بينها وبين الاحكام الجديدة ، وبين الحكم الذي تقترحه بدلا من مناقشتنا لها على هذه الصورة .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٣ على ما يأتي :

« وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبني بالطعن والجلسة المحددة لنظره » .

وأعتقد أن مقتضى هذا النص أن يتباح للآخرين ، وهم باقي سكان العمارة ، التمثيل في الخصومة .

**رئيس المجلس** - أعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثه ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - وآذن ، أعرض على حضراتكم الاقتراح المقدم من السيد العضو الدكتور محمد القاسمي الطرشوبى ويقضى بتعديل المادة ١٣ على أساس الإبقاء على لجان الطعن .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - أذن الموافق على المادة ١٣ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس** - بمناسبة عرض هذه المادة ، هناك اقتراحات مقدمة من السادة الاعضاء ، السباعي ابراهيم عبد النبي وضياء الدين داود وعبد العاطي نافع وتدور كلها حول القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ومضمونها أن

ومن ثم فإن النص المقترح يقضى على مورية العقد ، ولو أن الدعوى الصورية واردة في القانون المدني ، إلا أن النص عليها في مشروع القانون المعروض علينا تأكيد لحق المستأجر في القضاء على الصورية متى وجدت .

**رئيس المجلس** - هل يمكن أن تقوم أو تتمتع هذه الصورية في ظل الأحكام الواردة بمشروع القانون المعروض على المجلس الآن ؟

**السيد محمد صبري ميمى** - لقد سبق لى أن أشرت عند مناقشة المادة التاسعة الى الحالات الثلاثة التى يتم فيها تقدير القيمة الإيجارية للمكان المؤجر ، وهذه الحالات هي :

١ - الزام مالك البناء بأخطار لجنة تحديد الإيجار في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار عن أية وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الأشغال .

٢ - للمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر .

٣ - اللجنة أن تقوم بتقدير الإيجار من تلقاء نفسها أو بناء على اختيار من الجهة المختصة بحصر العقارات المبنية .

وبناء على هذا فإنه لا يتصور أن تقوم اللجنة المذكورة بتقدير الإيجار دون أن يكون هناك صورة من صور اشغال المبنى سواء لوحدة واحدة أو لعدة وحدات من هذا المبنى .

وعلى هذا فأننى أرى أن تكون مناقشة المادة ١٤ على ضوء مناقشتنا للمادة ٩ وقد كون متفقاً مع السيد العضو الزميل جابر عبد العزيز فيما ذكره في شأن التناقض الوارد بأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٤ مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ .

كذلك فأنى أعتقد أن فى أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٤ تزيدي لا داعى له حيث أن أحكام المادة ٩ قد عاجلت الحالات التى تثيرها هذه الفقرة .

**رئيس المجلس** - هل تعنى بكلامك الفقرة الأولى من المادة ٩ التى تقضى بأنه « على مالك البناء فى موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار عن أية وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الأشغال ، أن يخطر اللجنة المشار

تقدير اجرة جميع الوحدات التى شغلها القرار المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر فى هذا الشأن مازماً لكل من المالك والمستأجرين » .

وفى تقديرى أن هذا النص يتعارض مع أحكام المادة ١٤ التى تقضى بأنه « اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ عقده » .

وهذا فى نظرى يتيح للمالك فرصة التلاعب بمعنى أنه يمكن للمالك أن يؤجر مسكناً لشخص ما ، لمدة ثلاثين يوماً ، يقدم بعدها طعناً ينظر فيه ، ثم يسقط حق الطعن بالنسبة لباقي المستأجرين الذين سيأتون بعده .

وهذا هو ما يتضح من نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ التى تقضى بما يأتى :

« وفى هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر فى الطعن على اجرة الوحدة التى يشغلها الطاعن وحدها دون باقى وحدات المبنى » .

**رئيس المجلس** - اننى أعتقد أنه ليس هناك تعارض بين المادتين ، ولكن لنفرض اننى املك مبنى مكوناً من اثنتين وعشرين شقة ثم قمت بإسكان شخص فى إحدى شقق هذا المبنى ، ثم قدمت هذا الشخص ليطعن فى تقدير الشقة بالتخفيض ، وصدر الحكم فعلاً بتخفيض طفيف فى القيمة الإيجارية لهذه الشقة ، فى الوقت الذى لا تكون فيه بقية شقق المبنى قد تسم شغلها بمستأجرين ، فإذا كان هذا الافتراض هو الصورة أو الحالة التى أثارها السيد العضو فإن الحكم الصادر بتخفيض طفيف فى الشقة التى تم تأجيرها أولاً لا يسرى الا بالنسبة للمقدم الطعن فقط ، دون باقى شقق المبنى .

**السيد مصطفى الجندي** - أقتراح اضافة الحكم التالى الى المادة :

« اذا لم تكن العين مؤجرة ، أو ثبت أن الإيجار كان صورياً ، وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على قرار لجنة تحديد الاجرة » .

وأعتقد أن النص المقترح علاج لما يحدث حتى الآن ، حين يقوم المؤجر بتحرير عقد إيجار لاجل اقربائه وبأية قيمة بغرض تفويت ميعاد الطعن ، وحتى يلتزم المستأجر الجديد بالإيجار الذى قرره اللجنة .

هذا التلاعب أن يشغل المالك العقار بنفسه أو بأحد أقاربه أو بأحد من أصوله أو فروعه ثم تقوم اللجنة بتحديد القيمة الإيجارية للعين المؤجرة ولا يطن في قرار التقدير ليفوت عن أول مستأجر - بعد ذلك - ، وهو ليس من أصوله أو فروعه ، حقه في الطعن على قرار التقدير ، ولهذا أقتراح أن يضاق لهذه المادة النص الآتي :

« إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة أو كانت قد شغلت بالمؤجر أو بأحد أصوله أو فروعه أو أقاربه حتى الدرجة الثالثة جاز لأول مستأجر لها من غير هؤلاء أن يطن على قرار لجنة تحديد الأجرة ، في الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة »

**السيد مختار هاني** - إن هدف المادة ١٤ هو كفالة حق شاغل العين أو مستأجرها لأول مرة في الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة . فإذا كان المالك يشغل عينا معينة - وهو بطبيعة الحال لا يدفع قيمتها الإيجارية - ثم صدر قرار اللجنة بتحديد الأجرة ، فقام هذا المالك بتأجير العين التي كان يشغلها لزيد من الناس ، ففي هذه الحالة يعتبر زيد ، المستأجر الأول للعين ، وبناء على ذلك ، ينشأ له بمقتضى هذا النص ، حق الطعن في قرار اللجنة حتى لا يضار .

**رئيس المجلس** - إن الحالة التي أثارها الاخ ادريس ، والتي قد تكون في ذهن الاخ مصطفى الجندى أيضا تبدو على الوضع الآتي :

إذا قام مالك البناء فأجر العين لأول مستأجر وكان هذا المستأجر قريبا للمالك حتى الدرجة الثالثة أو الرابعة أو أية قرابة ، ثم قام هذا القريب - بتحرك من المالك - بالطعن . طعننا صوريا أو ما إلى ذلك ثم صدر حكم في هذا الطعن ، فهل يجوز لمن يشغل العين بعد هذا القريب الحق في الطعن في قرار اللجنة ؟

**السيد مختار هاني** - أرى أننا سنتطرق في حديثنا إلى موضوع الصورية في العقود ، وهذه لها أركانها وطرق اثباتها ، وكل هذا تكفل به القانون المدني . وأخلص من ذلك إلى أنه متى ثبت أن العقد صوري فهو منعدم .

**السيد محمد سيد عبد الكليم** - أتفق وما أثاره الاخوة بشأن وجود تزايد بين أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٤ . كما أنني أتفق في الرأي مع الاخ مختار

اليها في المادة السابقة والتي يقع في دائرتها المبني لتقوم . بتحديد أجرته وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم إنجازها ومطابقته للمواصفات الصادر على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني ، السيد محمد صبرى هيدى - وأيضا الفقرة ٢ من المادة ٩ التي تعطي الحق للمستأجر في أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله للمكان المؤجر ، كما تقضى الفقرة الرابعة من نفس المادة بأنه « ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على إخطار من الجهة المختصة بحصر العقارات المبينة » بمعنى أن اللجنة أن تقوم بتقدير الإيجار من تلقاء نفسها .

ولهذا ، أرى أن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٤ تزييدا لا داعي له .

**رئيس المجلس** - لقد ألزمت المادة ٩ مالك البناء بإخطار اللجنة في موعد محدد من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار أو شغل أية وحدة . من وحدات البناء وذلك حتى تتولى اللجنة تحديد أجرة البناء وتوزيعها على وحداته ، كما أتاحت هذه المادة للمستأجر الحق في إخطار اللجنة بشغله للمكان المؤجر ... إلى آخر ما قضت به من أحكام .

وعلى العموم فأننى لا أرى في أحكام المادة ٩ ما يعطي المستأجر حق الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة وهو ما قضت به المادة ١٤ ومن ثم فيمكن أن يقال أن المادة ٩ خاصة بطرق إخطار لجان تحديد الأجرة حتى تتولى هذه اللجان عملا الذي يمكنها أن تقوم به أيضا من تلقاء نفسها . أما المادة ١٤ فخاصة بحق الطعن الذي رتب للمستأجر .

**السيد محمد عبد الرحيم ادريس** - إن المادة ٩ تعطي الحق للجنة في أن تقوم بتقدير الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على إخطار من الجهة المختصة . بحصر العقارات المبينة ، بمعنى أنه يجوز لهذه اللجنة أن تقوم بالتقدير دون إخطار من المستأجر ودون أن يكون هناك مستأجر للعين فعلا ودون نفاذ عقد إيجار ودون إخطار من المالك .

**رئيس المجلس** - هذه مسألة أخرى .

**السيد محمد عبد الرحيم ادريس** - أود أن أقول : إن في المادة ١٤ غفرة قد يحاول البعض استغلالها للتلاعب بأحكام القانون ، ومن صور

اما اذا كانت عملية الايجار صورية ، فطبقا لاحكام العامة للقانون ، وكما ذكر الاخ المختار هاني ، فان عقد الايجار يكون غير قائم ، وتكون العين وكأن لم يشغلها أحد على الاطلاق .

هذا ويجب أن نضع في اعتبارنا أن القانون يقصد بالمستاجر الاول الشخص الذي شغل العين بمقتضى عقد صحيح ، ومن ثم فانه اذا طعن وصدر حكم في الطعن فاننا نلتزم بهذا الحكم وتكون له الحجية على المستاجرين التاليين للمستاجر الاول .

واعتقد أنه لا توجد شبهة أو معارضة لهذا النص في هذا الشأن .

اما المشكلة فنختصر في نقطة الامتداد أو علمه .

**السيد أحمد كمال الحديدي** - أرى أن نص المادة ١٤ سليم ولا يسلب حق السكان الجدد في الطعن . ذلك لأن نص المادة استعمل بالمباراة التالية : « اذا لم تكن العين مؤجرة » وبهذا لم يقصد النص البناء ككل ، وانما قصد الوحدة السكنية التي عبر عنها بكلمة « العين » التي يسكنها أول مستاجر ، واستدل على صحة ما أقول بما جاء في الفقرة الثانية من نفس النص ، من أنه في هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على أجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وحده دون باقي وحدات المبنى ، ومن ثم لا ينسحب على ايجار شقق باقي السكان ، وذلك حتى لا تتعارض أحكام هذا النص مع أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣ التي قضت بأنه :

« وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستاجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره » فمضور جميع السكان هنا يلزمهم بالحكم الذي يصدر من المحكمة .

اما ما قضت به المادة ٢/١٤ فهو يقصر أثر الحكم على أول ساكن للعين أي الوحدة السكنية ، وهذا النص لا يسلب حق باقي السكان الجدد في أن يطعنوا أيضا .

وبناء على هذا كله أرى أن المادة ١٤ لا تتعارض مع ما قضت به الفقرة الرابعة من المادة ٩ من أنه « ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على إخطار من الجهة المختصة بحصر العقارات المبنية » .

هاني عندما تصدى بالرد على موضوع الصوريه ، ولكنني اطالب بمعالجة موضوع آخر خاص بتلاني ما يمكن أن يضار به مستاجر العين .

فحيث ان الفقرة الرابعة من المادة ٩ تقضى بأنه يجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها . . . . .

وهذا يعني أن للجنة أن تصدى لتقدير الايجار بعد شغل هذا البناء بأية صورة من الصور ولكن يجوز أن يتحاييل المالك في موضوع شغل العين حتى يصدر قرار اللجنة بتحديد الأجرة ثم يفوت موعد الطعن أيضا . ويقوم المالك بعد ذلك بتأجير العين لمستاجر آخر يكون بطبيعة الحال ملزما بقيمة الايجارية التي حددت .

ثم جاءت المادة ١٤ لتقضى بأنه « اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة ، جاز لأول مستاجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده » .

وأرى أن هذه الفقرة قد حددت حالة تأجير العين لأول مستاجر لها .

وانني اقترح اضافة فقرة نصها :

« وفي حالة عدم تظلم المستاجر الاول يكون للمستاجر الثاني الحق في التظلم في خلال شهر من تاريخ نفاذ عقده » .

وهذا النص المقترح كقيل بعلاج ما يمكن أن يلجأ اليه المالك من حيل بحيث اذا كان المستاجر الاول قريبا للمالك أو كان عقده الايجار الاول صوريا جاز للمستاجر الثاني أن يطعن .

**وكيس المجلس** - انني اتساءل : ألم يفظ ما قاله الاخ مختار هاني هذه الصورة ؟ بمعنى أن المادة التاسعة تختص بعملية تقدير اللجنة للأجرة أما المادة ١٤ فتخاصة بعملية الطعن .

ان نص المادة ١٤ يفترض الصورة التالية :

عين لم تكن مؤجرة اطلاقا وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة ، شغلها مستاجر لأول مرة ، هذا المستاجر ، طبقا لاحكام هذا النص ، له الحق ، في الطعن على قرار اللجنة خلال ثلاثين يوما ، من تاريخ نفاذ عقد الايجار الخاص به .

المالك الى التحايل على القانون بأن يؤجر الوحدة السكنية ايجارا سوريا ل احد أقاربه، ثم يحركه ليطعن في الاجرة طعنا سوريا أيضا ، حتى تتحقق مصلحة المالك بتفويت ميعاد الطعن على من يستاجر العين بعد ذلك .

والسؤال الذي يطرحه الموضوع هنا هو : هل اذا ما استاجر هذه الوحدة السكنية مواطن آخر - بعد أن تركها قريب المالك - يعتبر الحكم الصادر في الطعن نافذا في حقه ، على اعتبار أنه مستاجر ثان ، رغم أنه المستاجر الاول الفعلي للعين ؟

**رئيس المجلس -** اننى لا أتكلم عن المستاجر الصورى ، فهذا المستاجر سبق أن وضحنا أنه لا يمثل أية مشكلة ، ولقد ذكر الاخ المختار هانى أيضا بأن عقد الايجار الصورى منعدم ولا قيمة له .

**السيد محمود السيد الشال -** من الذى سيثبت صورية العقد ؟

**رئيس المجلس -** يقع عبء اثبات الصورية على المستاجر الذى يدعى وجود مثل هذا العقد .

والآن ما رأى السادة الاعضاء في الصورة التى اوضحتها لكم ، والتي قد تثير الاشكال؟

**السيد محمود السيد الشال -** ان للجنة عندما تقدر القيمة الايجارية للوحدة السكنية في مبنى مكون من عدة وحدات ، فانها تقدر اجرة المبنى ككل ، ثم توزع التقدير الكلى أو العام للمبنى على الوحدات السكنية التى يتألف منها المبنى .

**رئيس المجلس -** هل تعنى بكلامك هذا ان هذه الحالة التى طرحتها امامكم لا يمكن قيامها او تحققها ؟

**السيد محمود السيد الشال -** نعم اعنى ذلك .

**السيد عبد العاطي نافع -** ان التساؤل الذى طرحه السيد رئيس المجلس ، تساؤل مهم ، واني اوضح نقطة واحدة هي ان تكاليف البناء ، فى ظل القانون ستكون معروفة منذ البداية للمساكن حيث يمكنهم معرفة القيمة الايجارية للمبنى أو للوحدة السكنية اما من لجنة العوائد أو من لجان التنظيم ، اذ بمقتضى المادة ٩ أصبح على المالك التزام بأن يخطر اللجنة في موعد

فى الوقت الذى تعطى فيه هذه المصلحة للجنة الحق في تقدير الاجرة قبل ان يسئل المبنى أى مستاجر ، جاء وضع المادة ١٤ (سليما جدا وكفل ضمان حق المساجر الاول للوحدة السكنية في الطعن .

**رئيس المجلس -** لدى سؤال يمكن أن تثيره احكام الفقرة الثانية من المادة ١٤ ، ويمكن أن تصور الحالة التى تثير هذا السؤال في الصورة التالية :

بناء مكون من عدة وحدات سكنية وجميعها متماثلة . استاجر احدى هذه الوحدات شخص لاول مرة ، ثم طعن هذا المستاجر طبقا لاحكام المادة ١٤ وصدر حكم في طعنه بالتخفيض في القيمة الايجارية أو قضى بحكم بغير ذلك . ثم جاء مستاجر آخر وشغل وحدة أخرى من البناء ، وكان هذا المستاجر اول شاغل لهذه الوحدة وقدم طعنا وصدر حكم في طعنه مخالف للحكم الذى صدر في الطعن الأول ، فما هو الحكم بينما العينان متماثلتان على ما سبق وذكرنا ؟ هل يسرى الحكم فى شأن الطاعن الاخير على جميع المستاجرين أو يقتصر عليه ؟

**السيد احمد كمال الحديدي -** ان هذا الموضوع يحتاج الى نص ، تشريعى وأنا أتكلم عن كالمدة بوضعها الحالي ، اذ هي تعطى الحق للمستاجرين ولا تعارض بينها وبين المادة ٩ .

**رئيس المجلس -** هذا وضع سليم ، ولا تعارض بين المادة ٩ وبين الفقرة الثانية من المادة ١٤ ولا بين هذه المادة والمادة ١٣ ، ولكننى استساأل عن الصورة التى عرضتها وانتي قد تثير الاشكال .

**السيد محمود السيد الشال -** فى الواقع ان هناك وضعاً يحكم الموضوع ، بمعنى أنه من المفروض أن يستكمل البناء ، ثم يكون للجنة بعد ذلك الحق في تقدير اجرة المبنى ومجموع وحداته ، اى ان للجنة أن تقوم من لقاء نفسها بتحديد أنقيمة الايجارية . ولكن الوضع الذى يمكن أن يصادفنا وهو أيضا الذى افادته السيد رئيس المجلس يمكن أن يأخذ الصورة الآتية :

اما أن يكون البناء مكونا من وحدة سكنية واحدة أو مكونا من عدد من الوحدات السكنية .

فاذا كان البناء عبارة عن وحدة سكنية واحدة ، فان ما يمكن أن نخشاه يأتي من لجوء



ومعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين .

اذن طبقاً للفقرة الاولى من المادة ١٤ اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز للمستأجر الاول ان يطعن على هذا القرار ، ولكن لو طعن ساكن آخر او عدة ساكن أمام المحكمة الابتدائية ، فانه يترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير اجرة جميع وحدات المبنى طبقاً للمادة ١٣ ، ولكن هذا التقدير لا ينطبق على المستأجر الجديد لانه لم ينص على أن له حق الطعن أمام المحكمة الابتدائية ، بل نص على حق حقه في الطعن في قرار لجنة تحديد الاجرة .

**المقرر -** المادة ١٤ لا تنطبق الا على حالة المنزل المستقل القائم بذاته .

**السيد الدكتور بنتوي ذكريا محمود النهرسي -** اذا كان الامر كذلك ، فعلم انطبق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ التي تنص على ما يأتي :

« وفي هذه الحالة يقتصر اثر الحكم الصادر في الطعن على اجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وحدها دون باقي وحدات المبنى » ،

واذن فالمفروض أن المبنى يحتوى على عدة وحدات .

**رئيس المجلس -** يبدو ان نص الفقرة الاولى من المادة ١٤ ورد تلافياً لان يأتي المالك بمستأجر اول قريب له يطعن في قرار لجنة تحديد الاجرة كي يحصل على حكم من المحكمة الابتدائية المخصصة باغلاق الباب أمام من يلى هذا المستأجر .

**السيد كمال بولس -** لا شك أن الصورة التي عرضها السيد رئيس المجلس على جانب كبير من الاهمية ، ولنفرض كما يقول سيادته أن استأجر العين شخص ما لأول مرة ، ثم استأجرها بعده شخص آخر ، فهل يمتد اثر حكم هذه المادة على المستأجر الثاني أو لا ؟

**رئيس المجلس -** ان الصورة التي سبق أن أشرت اليها تتعلق بوحدة أخرى ، وليست نفس الوحدة .

**السيد كمال بولس -** ان نص المادة ١٤ واضح على نحو ما قرره السيد المقرر من أنه يتعلق بحالة معينة بالذات يمكن أن تقوم ،

محدد من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار يوقع عليه ، كما أن للمستأجر أن يخطر نفس اللجنة يشغله المكان المؤجر .

وأرجو أن يكون واضحاً لدينا أن وحدات البناء تختلف قيمتها الإيجارية كل واحدة منها عن الأخرى ، حيث أن كل دور من المبنى له قيمة محددة وبناء على هذا فإن لجنة التقدير الاولى ستضع مثل هذه الاعتبارات موضع تقديرها ، وردا على تساؤل السيد رئيس المجلس أقول أنه اذا فرض وكان هناك دور اول مثلاً مكون من خمس او ست شقق ، قد صدر تقديراً كاملاً ، ثم جاء ساكن واستأجر شقة في هذا الدور وطعن في التقدير ، ففي رأيي أن كل الطعون التي تقسم عن نفس الدور يسرى عليها الحكم الذي صدر للسكن الاول وهكذا .

**رئيس المجلس -** ان القضاء سوف يستعين بكل هذه الاعتبارات .

**السيد الدكتور بنتوي ذكريا محمود النهرسي -** اود أن أتوجه الى السيد المقرر بالسؤال التالي :

المفروض اعمال نص المادة سيكون اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة فقط . ولكن ما الحكم فيما لو طعن أمام المحكمة الابتدائية وصدر حكم ترتب عليه اعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات ، فهل تطبيق المادة في هذه الحالة ايضاً ، أو أنه يجب أن يعدل صدر الفقرة الاولى منها باضافة عبارة أو المحكمة الابتدائية بعد عبارة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ؟

**رئيس المجلس -** كيف تحدث الصورة التي يشير اليها السيد العضو ؟

**السيد الدكتور بنتوي ذكريا محمود النهرسي -** تنص الفقرة الاولى من المادة ١٤ فصل البحث على انه « اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار » .

وتنص المادة ١٣ من هذا المشروع بقانون على أن يكون الطعن في قرارات لجان تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية ، ويترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ،

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد عبد السلام حجاج** - الواقع أن هذا المشروع بقانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فمن أين يأتي المفسد ؟ اننى اعتقد أنه من الضروري أن ينظم موضوع المقدم .

**رئيس المجلس** - أن هذه المادة لا تفكلم على المقدم ، بل المادة ١٧ من المشروع بقانون هي التى تتكلم عن عدم جواز اقتضاء المؤجر أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد .

**السيد عبد السلام حجاج** - اذن من أين سستأتى الزيادة التى يلتزم المؤجر بأداؤها للمستأجر ؟

**رئيس المجلس** - انها تأتى كنتيجة للفرق بين الاجرة المتفق عليها فى العقد ، والاجرة الاقل التى قد تحددها لجنة تحديد الاجرة .

**السيد عبد السلام حجاج** - ان آية قيمة ايجارية لا بد أن تحدد أولا عن طريق الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . فمن أين تأتى الزيادة ، اذا كان المستأجر قد دفع الاجرة التى حدتها تلك اللجنة ، على اعتبار أن هذه اللجنة هي اللجنة الاولى التى تحدد الاجرة قبل لجنة تقدير القيمة الاجبارية ؟

**رئيس المجلس** - ليتفضل السيد المقرر بتفسير الموضوع ، ومن أين تأتى هذا الفرق ؟

**المقرر** - تقدر قيمة مبدئية للاجرة عند اصدار ترخيص البناء ، وهذه القيمة المبدئية هي التى يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر على أساسها عند استئجار العين ، وعندما تقوم لجنة تحديد الاجرة بتحديد اجرة العين المؤجرة ، فمن الجائز أن ترى زيادة الاجرة المتفق عليها بين المؤجر والمستأجر ، كما قد ترى خفضها . فاذا رأت هذه اللجنة زيادة الاجرة عن القيمة المتفق عليها ، عندئذ يلتزم المستأجر بدفع قيمة الزيادة للمؤجر . أما اذا رأت اللجنة خفضها فيلتزم المالك بدفع الفرق بين القيمة المتفق عليها ، وبين الاجرة التى حدتها اللجنة .

**رئيس المجلس** - ارى أن تحال المادة الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها فى ضوء هذه المناقشة ، والآن الموافق على هذه المادة .

هي حالة الفيلات ، بمعنى أن يؤجر احد الملاك فيلدا يملكها ايجارا سوريا ، كما قال بعض الاخوة ، أو يسكنها المالك بنفسه ، ثم يخليها ليؤجرها لمستأجر ثان .

**رئيس المجلس** - من المعلوم أن الفيللا أو المسكن المستقل يعتبر وحدة متكاملة ، بمعنى أنه لا يضم وحدات أخرى ، فاذا كانت المادة جاءت لتعالج موضوع المساكن المستقلة ، لما كان هناك داع ليراد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤ وواضح منها أن هناك وحدات متعددة .

**السيد عبد العاطي نافع** - أعتقد أن ما نقوله ينطبق تماما على هذه المادة وفي نفس الوقت فانه ينطبق على المباني التى تضم أكثر من وحدة وذلك خلافا للتفسير الذى سمعناه الآن من السيد المقرر .

وأعتقد أننا اذا عرفنا لجنة تحديد الايجار فسنتف بالتالى عن ما قصدته اللجنة من وراء استحداث هذه المادة . فهذه اللجنة هي اللجنة المبدئية التى تحدد القيمة الاجبارية عند اعطاء ترخيص البناء .

**المقرر** - لا ، لا ، ان اللجنة التى يشير اليها السيد العضو ، هي لجنة تقدير ، ولكن اللجنة التى ورد النص عليها فى المادة ١٤ هي لجنة تحديد الاجرة .

**رئيس المجلس** - أعتقد أن الموضوع قيد استئوى بحثنا ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن فالموافق على المادة ١٤ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر** :

« مادة ١٥ » - يلتزم المستأجر فى حالة تحديد الاجرة بالزيادة عما هو منصوص عليه فى العقد بأداء الفرق مقسما على اقساط شهرية لمدة مساوية للمدة التى استحق عنها أو سبانداه كاملا اذا أراد اخلاء العين المؤجرة قبل انقضاء المدة المذكورة .

وعلى المؤجر أن يرد الى المستأجر فرق الاجرة عند تحديدها بما يقل عما هو منصوص عليه فى العقد وبالطريقة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

**رئيس المجلس** - الموضوع معروض على المجلس ، ونحن الآن بصدد الاستماع الى وجهات النظر في صده .

**السيد احمد الورداني** - اعتقد انه لا ضرر مطلقا من الاخذ باقتراح السيد الزميل رفعت محمد بطل ، ولا سيما ، انه بعد صدور قانون اصلاح الزراعي ، وبعد تحديد قيمة الاجرة ، والتزامات المالك والمستأجر ، وضعت المؤسسة التعاونية الزراعية نموذجا معيناً لعقد ايجار موحد ، موجود الآن فعلاً .

**رئيس المجلس** - لقد وضع هذا العقد للاسترشاد به .

**السيد احمد الورداني فرج** - نعم لقد وضعت المؤسسة للاسترشاد به ، وهذا العقد يباع بتموغا ، وهو موجود لدى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني .

**رئيس المجلس** - اذا اخذنا بهذا الرأي بالنسبة لعقد ايجار ، فما مدى حرية المستأجر في أن يحنط شرطاً من شروط العقد قسدا لا يرتضيه أو يضيف نصاً بالنظر الى الواقع الخاص بالمنزل الذي يريد سكناه ، أو الشارع الذي يقع فيه ؟

**السيد احمد الورداني فرج** - لقد وضعنا في هذا المشروع بقانون قواعد ثابتة لتحديد القبية الاجباريه ومن ثم أرى أن يتضمن عقد الاجبار بادى ذى بدء هذه ، وأما موضوع ثمن المياه والكهرباء فلم يعد موضع خلاف .

**رئيس المجلس** - ان السيد العضو يشير الى المبادئ الاساسية التي يجب أن يتضمنها عقد الاجبار .

**السيد مهدي خليل** - من المسلم به ، ونحن نناقش أي قانون إلا ننسى قاعدة أساسية وهي أن العقد شريعة المتعاقدين .

صحيح أن لدينا بعض مبادئ اوردناها في القوانين الخاصة لاستقرار وضع معين . أو لحماية طرف تجاه طرف آخر ، إلا أن هذا الوضع لا يصح أن ينتهي بنا الى صورة للعقد تتولى النولة وضع جميع بنوده ، ثم يتعامل على أساسه جميع المؤجرين والمستأجرين .

إن لكل مالك ومستأجر أن يضعاً ما يشاءان من الشروط التي يتفقان عليها بما لا يخالف أحكام هذا القانون . أما اذا خالفنا نصوص القانون فهنا يبدأ المشرع في التدخل ، غلب

احالتها الى اللجنة المشتركة لإعادة صياغتها يتفضل برفع يده .  
( موافقة )

**المقرر :**

## الفصل الثالث

### في التزامات المؤجر والمستأجر

« مادة ١٦ - اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود ايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تاجر أي مبنى أو وحدة منه أن يثبت في عقد ايجار تاريخ ورقم وجهة اصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة الاجالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقاً للمادة السابعة من هذا القانون » .

ويجوز عند المخالفة إثبات واقعة التاجر بجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات .

ويحظر على المالك القيام بأبرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه . »

**رئيس المجلس** - هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد رفعت محمد بطل** - الواقع ان هناك مشاكل عديدة تقابل المواطنين بالنسبة لعقود ايجار ، اذ يلجأ كل مالك الى طبع عقد ايجار معين حسبما يترامى له . فحيداً لو أن وزارة الاسكان تبنت هذه القضية ، وقامت بطبع عقد ايجار موحد يتضمن أساساً مواد موحدة .

**رئيس المجلس** - ما رأى السيد المستشار فيما أبداه السيد العضو بشأن إيجاد عقد ايجار موحد .

**السيد المستشار بمجلس الدولة** - الواقع انه ليس من مهمة الدولة أن تضع أموراً تفصيلية تتعلق بعقد بين طرفين ، وإنما مهمة الدولة أن تضع نصوصاً جامعة مانعة أساسية ترتب وتنظم هذه العلاقة ، ثم تترك تفاصيلها للمستأجر ، دون خروج على هذه النصوص .

**رئيس المجلس** - هذه مسألة يحكمها مبدأ قانوني معين ، ونريد أن نستمع الى رأى الزعماء بشأنها .

**السيد رفعت محمد بطل** - اننى أعرض الموضوع على المجلس .

بأن العقد شرعية المتعاقدين على إطلاقه ، ولكنى فى نفس الوقت أقرر هنا ، أن المبدأ العام ما زال قائما وهو أن العقد شرعية المتعاقدين ، وأن النص القائم يجب إعماله . إذ المادة ١٤٧ من القانون المدنى تضمنت فى فقرتها الاولى هذا النص .

حقيقه نجد فى كثير من الاحيان أن الصالح العام فى التخطيط للدولة يقتضينا الخروج على هذا المبدأ ، وهذا جائز أما غير الجائز فهو تعدد الخروج بصفة عامة ومطلقة على هذا المبدأ فهذا لا يستقيم مع النص القائم .

**رئيس المجلس** - ان قاعدة « العقد شرعية المتعاقدين » ، يجب أن تطبق فى حدود ما قرره الدولة من مبادئ ، ولا خلاف على ذلك .

**السيد ضياء الدين داود** - ان بعض المبادئ فى القانون المدنى أصبحت تاريخيه ومن بينها هذا المبدأ ، بدليل أن المشروع قد تدخل فعلا فى العلاقات بين الافراد ، وإذا ما بحثنا عن المبادئ التى تحكم هذا المشروع بقانون ، نجد من بينها مبدأ « العقد شرعية المتعاقدين » ، لأن المشرع تدخل فوق إرادة الطرفين ، وأمل شروطا ليس من حق المتعاقدين أن يخالفوها ، إذن فى ظل هذا المشروع وفى ظل مفهوم قانون الإصلاح الزراعى وأمثالها من القوانين المنظمة لأنواع الاستغلال ، لم يعد المبدأ الذى يحكمها مبدأ العقد شرعية المتعاقدين . اننا لسنا الآن بصدد مناقشة القانون المدنى ، وانما نحن بصدد تفسير النصوص التى يتضمنها هذا المشروع بقانون ، ونحن نضع هذا القانون أمام الذين سوف يطبقونه ، فلا ينبغى أن نقول لهم اننا راينا قاعدة أن العقد شرعية المتعاقدين ، وانما رأينا مبدأ آخر وهو مبدأ أن الدولة تتدخل وفقا لمبادئها فوق إرادة المتعاقدين .

**السيد محمد صبرى مبللى** - فى الحقيقة هذا الجدل الفقهي جدل محجب ، وقد آكون مؤيدا للاخ مختار هانى على اعتبار أن العقد ما زال وسيظل شرعية المتعاقدين ، رغم أن المشرع قد يتدخل فى بعض الاحيان بأسلوب معين ليحد من رضائية الطرفين عند التعاقد ، ولكن الذى لا شك فيه أن رضائية العقد مازالت هى المبدأ الذى يحكم العلاقة بين الطرفين ، أما فيما يتعلق باقتراح الاخ رفعت بطل

اعتبار أن نصوص القانون تمنع من أن يتضمن العقد مثل هذه الشروط .

ولذلك فأننى لا أؤيد مطلقا الراى الذى قال به السيد العضو رفعت محمد بطل ، وأرى أن يكتفى بسريان القاعدة الاساسيه ، ثم يعترض على من يخالف هذه النصوص .

**السيد ضياء الدين داود** - أود أن أبدي تصحيحا بسيطا دون التدخل فى الموضوع . الواقع أنه فى ظل نظامنا الاشتراكى لم تعد القاعدة التى تحكم تشريعنا هى أن العقد شرعية المتعاقدين ، وانما تسرى هذه القاعدة فى ظل نظام الاقتصاد الحر ونحن لا نسير على هذا النظام . واعتقد أن صدر المذكرة التفسيرية لهذا المشروع بقانون قد أشار جزئيا الى ذلك .

**رئيس المجلس** - هذه نقطة غير النقطة التى أثرت بشأن تحرير عقد إيجار موحد .

**السيد ضياء الدين داود** - هذا مجرد تصحيح لمبدأ معين كان يحكم نظريتنا القديمة فى ظل القانون المدنى القديم السابق على النظام الاشتراكى الذى لم يعد يتيح للإرادة الحرة أن تتصرف فى التعاقد الا وفقا للتخطيط والاقتصاد الموجه .

**السيد مختار هانى** - الواقع أن لى تعقيدا على الاقتراح الذى تقدم به الزميل رفعت محمد بطل والخاص بوضع « فورمة » أو شكل معين لعقد الإيجار ، لأن الأخ بهذا الاقتراح من شأنه أن يجعلنا دائما فى حدود ضيقة محدودة يحكمها هذا العقد المطبوع ، واعتقد أن العلاقات بين الملاك والمستأجرين لا يمكن إطلاقا أن يلم هذا العقد بالحدود المكتوب بجميع ما قد يعطها من شروط يجب أن يتضمنها هذا العقد .

ولذلك فمن رأى أن كل عقد لا يخالف هذا القانون ، هو عقد صحيح ويمكن أن يضيف إليه المتعاقدان ما شاءا من شروط ، ما لم تتعارض مع هذا القانون .

وأخشى اذا نحن وضعنا عقدا فى شكل معين ، ووضعت عليه التيغة - كما قال بعض الزملاء - أن نخلق سوقا سوداء لهذه العقود ، كما رأينا فى كثير من مثيلاتها . وعلاوة على ذلك ، فأننى أتفق مع الاخ ضياء الدين داود فى أننا فى ظل النظام الاشتراكى لا نسلم

الطرف الآخر أن يثبت أن العقد موجود فعلا .

**السيد أحمد الخواجه -** وما مصلحته في أنه هو المؤجر والمفروض أنه أجر العين بمقتضى عقد الإيجار ، وليس هناك وسيلة إقناع تجعله يؤجر دون عقد ، فلو افترضنا أن التثبته إحدى وسائل الإثبات ثم جاء النص مطلقا ، ففي هذه الحالة تعطى الحق للمؤجر أن يخاف نكاحا تعطيه الحق في وسيلة إثبات أخرى . - أقول أن رخصه الإثبات بغير الدخلة يجب أن تكون للمستأجر فقط .

**السيد مختار حسن هاني -** إن هذا النص لم يأت بجديد . وإنما هو نقى الأحكام القضائية وآراء الفقهاء ، وبالتالي فالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يكن يشترط عقدا مكتوبا ، وكان يجوز في طله إثبات قيام العقد بكافة طرق الإثبات .

وعلى ذلك فإن نص الفقرة الثانية من هذه المادة لم يخرج عن هذه القاعدة .

ولذلك يجب أن يكون النص عاما بالنسبة للمالك والمستأجر حتى نواجه به حاله فقد عقد الإيجار من المالك مثلا ، وأنني أتساءل ماذا نحرّم المالك من إثبات التعاقد بطرق الإثبات المختلفة ، إذا فقد العقد لأي سبب ؟ ولماذا نفرق بين المالك والمستأجر ؟ يجب أن تكون عادلين ، في كل ما يصدرنا ، في الموازنة بين الطرفين .

**السيد الدكتور متولى ذكريا النمرسي -** إن الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ تحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه . فما الحكم إذا أبرم أكثر من عقد ؟ إذا حدث هذا فأرى أن يكون لأول مستأجر حرر عقد إيجار مع المالك الحق في شغل المسكن ، طالما أثبت ذلك بكافة طرق الإثبات ، فليس من المقبول أن يشغل المسكن المستأجر الثاني .

**رئيس المجلس -** هذا التصرف من جانب المالك تترتب عليه عقوبة جنائية منصوص عليها في هذا المشروع بقانون .

**السيد الدكتور متولى ذكريا النمرسي -** بصرف النظر عن العقوبة يجب أن ينص على أن يكون من حق المستأجر الأول أن يشغل المكان .

**رئيس المجلس -** وما الحكم إذا كان تحرير العقد في ثم في نفس اليوم ؟ أعتقد أنه من الأفضل أن يترك ذلك للقضاء .

**السيد أحمد الخواجه -** الأصل أن يسلم

فإن واقع أن القواعد العامة في القانون لم تستلزم تشكيله معنية في المحررات انعمية ، ولديها استلزم ذلك في المحررات الرسمية فقط مثل عقد البيع الذي اشترط انصافون ان يشهر ، لان الامر يستلزم ان يكون له مواصفات بذاتها ومشتملا على بيانات محددة ، اما العقد العرفي المحرر بين طرفي علاقته يحكمها القانون العام ، فلا يشترط القانون الا شرطا واحدا هو الا يخرج هذا العقد عن النصوص التي يشير اليها هذا القانون او غيره .

وهذه المادة بالتات مشتقة او منقولة تماما من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم علاقات عقد العمل التي يستلزم ان تكون العلاقة مثبتة بالكتابة والا جاز لصاحب الشأن ان يثبت قيامها بكل طرق الإثبات .

**السيد وقعت محمد بطل -** انني اتكلم عن موضوع العقود التي يطبعها المالك بصيغة خاصة ، وغالبا ما تكون مقيمة لحرية السكان ، كان يثبت فيها الا يستعمل المصعد الا في اوقات معينة من اليوم ، او يحدد استهلاك المياه . لذلك ارى ان تجمع عدد عقود من النماذج الموجودة حاليا وتوضع صيغة معينة ومنظمة ، ولتكن بإشراف وزارة الاسكان ، وتوزع على جميع الملاك .

**رئيس المجلس -** ارى ان يترك تنظيم هذا الموضوع لوزارة الاسكان .

**السيد أحمد الخواجه -** في الحقيقة انني لا اريد ان ادخل في جدل فقهي ...

**رئيس المجلس -** ان الجدل حول مبداء العقد شرعية المتعاقدين ، وهل يتسم ليشمل النظام العام ، وكذلك القواعد الرضائية ، هذا الجدل موجود في كتب الفقه التشريعي ، ويثار دائما في كل مناقشة فقهية وارى الا نتوسع فيه هنا .

**السيد أحمد الخواجه -** انني اؤمن ان العقد ليس عقدا شكليا ، وإنما هو عقد رضائي ، والكتابة فيه وسيلة إثبات وليست حكما في العقد لذلك اطالب بتعديل الفقرة الثانية بحيث تكون « ويجوز للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعه بالتأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات » ، وبذلك لا يكون النص مطلقا ، بل يكون الإثبات بالبينة لمصلحة المستأجر .

**رئيس المجلس -** لنفرض أن من مصلحه

صاحب المصلحة في ذلك ، ويكون المستأجر مضطرا لقبول هذا الوضع المخالف .

اذن يكون من حق المستأجر بعد ذلك ان يثبت بكافة الوسائل ، اما ان يبيح ذلك لطرفين فمعنى هذا إخلال بقاعدة ان انعقد يجب ان يكون بالكتابة ، لان الحكم من الكتابه تنتفى هنا .

ولذلك ارى ان يكون حق الاثبات للمستأجر فقط .

**وثيس المجلس** - اذن فالسيد ضياء الدين داود يتفق مع السيد احمد الخواجه في رايه .

**السيد وزير الاسكان والمراقق** - ارى ان يكون نص الفقرة الثانية من المادة كالآتي :

« ويجوز عند الضرورة اثبات واقعه باعتباره وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات » .  
بدلا من « يجوز عند المخالفه ٠٠٠ ؟ »

**وثيس المجلس** - ان النقطة القانونية التي يدور حولها النقاش ابعد من التنظيم الواقعي .

**السيد المستشار بمجلس البولة** - الواقع ان استبدال عبارة : « عند الضرورة » بعبارة « عند المخالفة » يمنع منازعات كثيرة جدا . قد تفور ، لانا اذا تركنا النص على ما هو عليه فهذا من شأنه ان يفتح بابا للاشكالات ، وسيدخلنا في جدل حول ما اذا كان هذا القانون الخاص الذي يحكم علاقات عامه يطبق أو لا يطبق رغم انه لم يشر فيه الى ما جاء في اتقانون المدني والقواعد العامة ، ولتنصل الى نتيجة ، وستختلف احكام المحاكم في ذلك ، ولذا فمعنا للمنازعات وضعنا للاسرة على معيار سليم منضبط ، ارى استبدال عبارة « عند الضرورة » بعبارة « عند المخالفة » ، وهذه الضرورة متروك تقديرها للقاضي .

**السيد احمد الخواجه** - الضرورة تتعلق باحكام موضوعيه ولكن الاثبات اما ان يكون بالكتابة واما بالبينة ، ويكون الاثبات بالكتابة فيما يتعلق اثباته بالكتابة وبالبينة فيما يتعلق اثباته بالبينة ، وليس هناك شيء اسمه الضرورة في الاثبات .

**السيد ضياء الدين داود** - اريد ان اقول اننا نسلم اليوم بان هناك ضرورة بالمسح للمستأجرين ولا ضرورة لتجني المسؤجر بان يمتنع عن تحرير عقد ، اذن فالضرورة التي

المؤجر المستأجر عقد ايجار ، والحالات التي لا يكون فيها عقودا ايجار ، نابعة كلها من امتناع المؤجر عن تسليم المستأجر عقد الايجار حتى يستطيع التلاعب في أي وقت .

**رئيس المجلس** - لقد اثار السيد مختار هاني نقطة مهمه ، وهي ان مؤجرا حرر عقدا مع مستأجر ثم ادعى المستأجر في خصوصية نقطه من النقاط ان عقد الايجار لم تثبت فيه هذه الخصوصيه ، ثم ادعى فقد العقد ويريد اثبات العكس .

**السيد احمد الخواجه** - العقد الضائع له حكم في القانون ، والأصل في القانون ان يكون العقد مكتوبا ، على انه في حالة فقد المستند المكتسوب أو ضياعه يجوز الاثبات بالبينة وهذا مبدأ عام ، والذي يحدث ان شخصا يؤجر مسكنا دون عقد ثم يؤجر نفس المسكن لشخص آخر بعقد ، ثم يحصل على حكم بطرد المستأجر الاول ، وهذه احدى صور التلاعب ، ويجب ان نحمي المستأجر من هذا التلاعب ، فالمفروض ان المالك يعطى المستأجر ايضا كل شهر مقابل ما يحصل عليه من ايجار ، ويقول النص « ويجوز عند المخالفة اثبات واقعة التجار وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات » وانني اتساءل ما المخالفة التي يراد اثباتها بالبينة ، ومن المسؤول عن تحرير العقد ؟

**السيد ضياء الدين داود** - اذا اخذنا بتصور انه عند المخالفة يجوز للطرفين الاثبات ، فمعنى ذلك اننا الفينا الجزء الاول من المادة ، واجزنا اثبات عقد الايجار مطلقا بالبينة ، اما اذا جعلنا ذلك جزءا لطرف من الطرفين وهو الطرف الذي بطبيعته يجب ان ينفي عقد الايجار ، فلا يعتبر هذا خروجا على النص الا جزئيا . وتكون في نفس الوقت اجزا للطرف الضعيف اثبات حقه بالبينة ، أما اذا قلنا ان العقد لا بد ان يكون بالكتابة ، وعند المخالفة يكون الاثبات بالبينة فيمكن الاكتفاء بالنص على انه « يجوز اثبات عقد الايجار بالبينة » . وانما نحن نقول يجب ان يكون العقد مكتوبا وعند عدم وجسود العقد المكتوب ، فان الطرف الضعيف وهو المستأجر لن يشغل المكان بغير موافقة المؤجر ، فهو لا يستطيع شغل المكان الا اذا كان عقدا ايجار مكتوبا . واذا اباح المالك للمستأجر شغل العين دون وجود عقد ايجار مكتوب ، يكون هو

والآن اعتقد ان هذه المادة قد استوفى بحثها ، فهل توافقون على اقبال باب المناقشة ؟

( موافقه )

رئيس المجلس - أمامي اقتراح بتعديل الفقرة الثانية من هذه المادة ونصه : « ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعه بالتأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات »

أى أن يكون الاثبات حقاً للمستأجر فقط ، باعتباره الطرف الضعيف وصاحب المصلحة فى هذه الحالة . فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقه )

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ١٦ من حالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها فى ضوء ما دار من نقاش حولها ، والاقتراح الذى وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقه )

المقرر :

« مادة ١٧ - لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد »

ويسرى هذا الحظر أيضاً على المستأجر »

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سيد زكى - ان نص المادة لم يشر الى مقدم الايجار ، ولذلك فانى اسأل السيد المقرر هل النص المعروض يجيز مقدم الايجار ؟

المقرر - ان نص المادة لا يجيز دفع أى مبلغ خارج نطاق العقد .

السيد سيد زكى - اذن معنى ذلك أن مقدم الايجار غير جائز .

رئيس المجلس - تنص الفقرة الاولى على ما يأتى :

« لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة ، اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار »

يرى السيد المستشار تركها لوليه يجب أن نحدد ما الآن ونقول ان الضرورة فائمه قبل المستأجر وليست قائمة قبل المؤجر .

السيد حسين محمد عبدالله - فى الحقيقة أنه لضمان تنفيذ العقد ووجود المتابعه ، اقترح اضافته العبارة الآتية الى الفقرة الاخيرة من المادة « مع ايداع صورة من هذا العقد بالجهة الاداريه » ولتكن وحدة المرافق والاسكان .

رئيس المجلس - اننا نريد تبسيط المسائل بالنسبة للجماهير لا تعقيدها .

السيد صالح ابراهيم محمد - الواقع ان الزام اصحاب الشأن بضرورة ابرام عقود الايجار كتابة سيسرى اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ولكنى أود أن أشير الى حقيقة لمسناها ، وهى أن المناطق التى كانت خارجة عن كردون البندر لم تكن تحرر فيها عقود ايجار ، فالكثير من المواطنين يسكنون هذه المناطق دون عقود ايجار ، ومن ثم أرى لزاماً علينا أن نضع تحفظاً بأن يمتد سريان هذا الحكم الى فترات سابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون .

رئيس المجلس - كيف ينسحب ذلك الى فترات سابقة ؟

السيد صالح ابراهيم محمد - قلت ان هناك مناطق كثيرة فى القاهرة الكبرى كانت أساساً غير داخله فى كردون القسم ، وأرى أنه يمكن تحرير عقود ايجار بالنسبة للوحدات السكنية فى هذه المناطق اعتباراً من تاريخ ادخالها فى الكردون .

السيد محمود السيد الشال - من حق واضح اليد ، أى المستأجر أن يذهب الى الجهة الادارية المختصة ويطلب المالك بتحرير عقد ايجار فى القسم التابع له . ولا يمكن أن يمتد أثر هذه المادة الى تاريخ سابق لا يمكن تحديده .

السيد صالح ابراهيم محمد - لقد لجأ الكثير من المواطنين الى الاسلوب الادارى للحصول على حقوقهم عن طريق الشرطة أو النيابة ولم يتمكنوا من اجبار المالك على كتابة عقود ايجار .

رئيس المجلس - اذا كان هذا مغذراً عن طريق الشرطة ، فهل يمكن أن نطلب من المالك أن يحضر عقداً بنفسه ؟

أما اننا نلجأ الى إباحة دفع المقدم للحصول على مسكن ، فهذا أمر يتناقض مع أبسط قواعد اشتراكيتنا حتى ولو دفع للمستاجر فوائد على هذا المقدم لان النتيجة واحدة ، وأرى أنه من الأفضل أن يقتصر المالك بدلا من ذلك ، بالمبالغ التي يحتاج اليها من وزارة الاسكان والمرافق أو من البنوك المتخصصة ، وأنتهز هذه الفرصة وأطالب وزارة الاسكان والمرافق بأن تعمل على خفض سعر الفائدة على هذه القروض بما يتماشى مع تشجيع حركة البناء ، وشكرا .

**السيد لطفى البسيوني** - أزيد السيد الزميل سيد زكى في عدم السماح للمالك بالحصول على مقدم الإيجار حتى لا يتحكم المالك في المستاجر خاصة اذا علمنا أن مقدم الإيجار قد وصل في بعض الأحيان الى ألف جنيهه للشقة الواحدة في القاهرة والجيزة وهو مبلغ لا تدفعه الا فئة قليلة تتمثل في واحد أو اثنين في المائة من المواطنين ، أما الغالبية العظمى من أفراد هذا الشعب ف عاجزة تماما عن أن تتحمل مثل هذا المقدم أو أقل منه بكثير ، اتنا هنا نشرع للغالبية العظمى من أفراد هذا الشعب ، ولذلك أقترح حذف الفقرة « خارج نطاق عقد الإيجار » بحيث تصبح المادة على الوجه الآتي « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافي زيادة على التأمين أو الاجرة المنصوص عليها في العقد » .

**السيد عبد الفتاح عزلم** - اننى في الواقع أوافق الاخ سيد زكى فيما قاله ، وأعتقد أن المادة وفقا لتفسير السيد رئيس لجنة الشئون التشريعية ستسمح بأن يكون هناك مقدم إيجار بمبالغ طائلة يتناولها المالك من أى راغب فى الحصول على شقة ، والحقيقة اننا نشرع من أجل غرضين هما توفير المسكن وفى الوقت نفسه إعطاء المالك الفرصة فى أن يستثمر أمواله بدلا من اكتنازها .

أن وزارة الاسكان لا تالو جهدا بإمكانياتها المحدودة الآن فى تشجيع الراغبين على البناء ، وأعتقد أنه فى القريب سيكون فى استطاعة الوزارة زيادة هذه الإمكانيات ، واننى أتخيل الآن مالكا اقترض الحد الأقصى من وزارة الاسكان وأقام بها اقترشه وبما عنده عمارة من سبعة أو ثمانية طوابق ، ثم توقف عن

زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد .

فهل مضمون النص يقتضى جواز حصول المالك على مقدم إيجار ؟

**السيد أحمد الخواجه** - هذا النص يسمح للمؤجر أن يحصل على مقدم اجرة مهما كانت قيمته ، فيجوز للمؤجر فى ظل هذا النص أن يبرم عقد إيجار لمدة عشر سنوات وأن يقتضى اجرة العشر السنوات مقدما .

**رئيس المجلس** - على أى أساس ؟

**السيد أحمد الخواجه** - على أساس أنه يقتضى اجرة ، وهذا ردى على تساهل الاخ سيد زكى بالنسبة لمقدم الإيجار .

**رئيس المجلس** - معنى ذلك أن النص بوضعه الحال لا يتعارض مع أخذ مقدم .

**السيد أحمد الخواجه** - ان النص يمنح الملاك المؤجرين الحق فى اقتضاء أى اجرة مقدمه وعلينا أن نكون واضحين لان الاجرة جزء من العقد بل هي ركن فى عقد الإيجار ، ولا تجوز أن تفسر على غير ذلك .

**السيد سيد زكى** - أرى أنه لا يمكن قبول مبدأ دفع مقدم إيجار لمسكنهما تحت أى مبرر أو تسمية ، فلا يمكن ونحن نضع قانون العلاقة بين المالك والمستاجر الذى تنتظره الجماهير بفارغ الصبر أن نقنن خطأ يحدث حاليا أو استغلا أيا كان .

اننى اذ أؤيد تشجيع القطاع الخاص بكافة الوسائل ، للاسهام فى حل مشكله الاسكان ايمانا منى بأنه اذا لم يشارك هذا القطاع فى حل هذه المشكله المزمته فسوف نتفاقم ، فليس معنى هذا أن أبني مبدأ دفع مقدم ، حيث ان إباحة معناها أن القادر هو الذى سوف يحصل على مسكن أما غير القادرين وهم الغالبية العظمى من هذا الشعب فلن يحصلوا عليه ، واننى أتساءل أين تكافؤ الفرص التى هي إحدى دعائم اشتراكيتنا فى هذا القانون؟ وإذا كان الهدف هو تشجيع القطاع الخاص فأعتقد أنه يمكن تشجيعه ومساعدته بمدة وسائل مثل توفير مواد البناء بالاسعار المناسبة مثلا . وهذا ولقد قامت وزارة الاسكان مشكورة فى الشهور الاخيرة ببعض التيسيرات وقلعت للمواطنين المساعدات فى حدود إمكانياتها ، ونحن نطالب بال مزيد لتشجيع حركة التعمير ،



لقد كانت قضية خلو الرجل التي حورت هي قضية الاسكان عموماً حيث أخذت دوراً كبيراً في المجتمع كله ، وعندما انتقمنا من خلو الرجل ظهر أسلوب جديد ابتدعه الملاك وهو مقدم الإيجار ، هذه الأساليب يجب أن نلم بها حتى يمكن معرفة ما سنفعله بالنسبة للقانون المعروض علينا .

إن نص المادة يعطي المالك الحق في أن يطلب القرض جنيته نظير عقد وإيصالات لمدة ٣ أو ٤ سنوات ، هذا في الوقت الذي تشير فيه المادة ١٠ من مشروع القانون المعروض إلى أن لأصحاب العقار أن يحصل على نسبة ربح معينة على أساس أن المبنى يستعمل في مدى خمسين عاماً ، فكيف يستقيم هذا مع التفسير الذي ذكره السيد رئيس لجنته الشئون التشريعية والذي يمكن المالك من الحصول على تكلفه المبنى في يوم واحد ؟ إن الـ ٨٪ التي قررته المادة العاشرة إذن ليست على مال مستثمر في بناء ، لذلك أرى ضرورة وضع حد لمقدم الإيجار وبذلك نخدم الجماهير الذين ليس لديهم إمكانيات دفع المقدم ، وأقترح أن تعدل المادة إلى ما يأتي :

« لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أي مقابل أو اتصاب بسبب تحرير العقد ولا يرتبط تحرير العقد بطلب مقدم من المستأجر أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار وزيادة على التامين المنصوص عليه » .

وعلى السيد وزير الإسكان وضع نظام يحدد المدة المألزمة لاتمام العقار عند الترخيص حتى لا يترك المالك العقار دون اتمامه ، كان يتركه دون بياض أو من غير دورات مياه ، وبعد ذلك يقول إن من يريد السكن عليه استكمال باقي التشطيبات ، مما يوجب ضرورة وضع قواعد تمنع مثل هذا الأسلوب في التحايل على تسليم المقاز كاملاً .

السيد قسيه الدين : هذه الحقيقة أننا حين نراجع المشروع متكامل نجد أن هناك اتجاهات من المشرع لعمل توازن كامل ما بين حقوق طرفي هذا التعاقد .

لقد حددت المادة ١٨ قيمة التأمين بما يعادل أجرة شهرين ولم تتركه للارادة المطلقة ، ثم نجد مشروع القانون خلوا من التحدث عن مقدم الإيجار ، بمعنى أنه يطبق للمؤجر أي يتقاضى ما يشاء من مقدم الإيجار دون قيد أو حد ، أي

تشجيع العمارة لعجز مالي ، فتقدم اليه مجموعة من راغبي السكن وارادوا معاونة في انهاء باقي الاعمال ، فهل يجوز للمالك أن يحصل على المبالغ اللازمه لذلك منهم على أن يثبت هذه المبالغ في عقد الإيجار ، شريطة أن يثبت أن التسليم سوف يتم بعد ٣ « أو ٤ » أو ٥ « شهور ؟ انني أرى أن في هذا حلاً لازمة المساكن وبالتالي تشجيعاً للقطاع الخاص على البناء .

السيد حمدي حواش - الواقع والملاحظ في هذه الايام وفي خلال السنوات الاخيرة أن القطاع الخاص لم ولن يكف عن اقامة المباني ، ولا داعي اطلاقاً للتخوف طالما أن هناك تخطيطاً وسياسة موجبة لاقتصاد البلاد ، ودليل على ذلك أنه منذ اصدار القرار الخاص بانتهاء تجارة الجبله تحولت رؤوس الاموال من هذه الناحية الى اقامة مباني ، واعتقد أن العمران سيمتد خاصة اذا هيأت الدولة عوامل تشجيع البناء ، كان تقوم مثلا باصلاح وتسوية اراضي الصحراء واعطائها مجاناً لكل من يتقدم للبناء ، واعدوا قانون لا خوف اطلاقاً من توقف أعمال البناء ، وأرى أن الكلام الذي فسر به السيد رئيس لجنة الشئون التشريعية المادة ١٧ من أن الاجر جزء من التعاقد سوف يمكن المالك من أن يعمل عقداً لمدة ولتكن ثلاث سنوات ، ويأخذ أجرة الثلاث السنوات مقدماً وهو ما يفتح المجال لاستغلال محدودى الدخل وهم الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب ممن يرغبون في السكن .

ولذلك أرى أن تكون الأجرة مشاهرة على ألا يجوز أن يزيد المقدم على أجرة شهرين مهما كانت مدة التعاقد هذا بالنسبة للفقرة الاولى للمادة ، أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية فأنني استأدل عن المحكمة من هذا الحظر بالنسبة للمستأجر .

رئيس المجلس - إن المحكمة من وجود هذه الفقرة هي منع المؤجر من الباطل في الحالات المسوح بها من أن يقبض مقدماً من الذي يؤجر له .

السيد عبدالعالي نافع - انني مؤمن بالكلام الذي قاله الاستاذ أحمد الخواجه فيما يتعلق بنص المادة وارتباطها بمقدم الإيجار ، ولكن بالنسبة لهذا الموضوع أرى أنه يجب أن نستعرض - ونحن بصدد تشريع جديد - الأساليب التي اتبعها الملاك في الفترات الماضية،

لا بد من تشجيع القطاع الخاص للتيسير على طالبي السكن ، وأفترض أنني أطلب مسكنا ومعنى مبلغ يمكنني من معاونته المالك لينجز لي هذا السكن فما الضرر في ذلك ؟

**وئيس المجلس -** ان النص المقترح يحدد قيمة المقدم ومدة استرداده .

**السيد أبو الفتوح الجندي -** انني أتصور المشكله من الواقع كما يأتي :

مالك لديه عقار يريد أن يؤجره وإمامه مستأجران ، أحدهما لديه الامكانيات المادية لدفع المقدم والثاني - وقد يكون أكثر حاجة ليست لديه الامكانيات لدفع مقدم ايجار لمدة سنة أو حتى شهر ، لا شك أن المالك سيفضل الاول ، وهذا هو ميداننا الاشتراكية ، لانه يعني أن من لا تتوافر لديه الامكانيات للمادة لا يستطيع أن يحصل على سكن . أرى ألاتقف هذه المادة حالاً دون حصول الفقير على حقه خاصة اذا كان محتاجاً لهذه الشقة ، ان ادخال أى تعديل على المادة سيسبب بدفع مقدم ايجار سنة أو حتى ثلاثة أشهر وهو مبرر لارتكاب المخالفات والعودة الى ما كنا فيه بالنسبة لخو الرجل ، وبدلاً من الحديث عن خلو الرجل نتحدث عن مقدم ايجار ولندخل في دوامة .

انني أطالب بتحريم المقدم تحريماً تاماً وأن يكتفى بدفع التأمين .

( تصفيق ) .

**السيد محمد سيد عبد المنعم -** الواقع أن مهمة من يتحدث عن المقدم ، أصبحت صعبة بعد التصفيق الذي قابل به المجلس فاسمعناه عن منع المقدم معنا باتاً ، ولكن على الرغم من ذلك فأنتى أصر على إبداء رأيي بامانه في هذا الشأن ، اذ لو وافقنا على المنع التام لمقدم ايجار ونقصنا على ذلك ، فانه سيحدث كما قال الزميل عبد العاطي نافع - وليسمح لي أن أكمل ما قاله عن السرد التاريخي للمشروع - أن نواجه بأن المالك يمكن أن يحصل على سلفة أو على قرض من المستأجر بما قيمته ١٠٠٠ جنيه . ولندع جانباً فكرة أن يحصل المالك على قرض أو حتى على مقدم الإيجار وسأراجع بحضراتكم الى ما ورد في المادة ٩ من مشروع القانون وستجدون أنها تميز ذلك بصورة أخرى فقد وردت فيها الفقرة التالية:

« ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة

أننا جعلنا التفاضل ما بين المستأجرين بمقدار ما يستطيع لل منهم ان يدفع ، وهل هذا جائز؟ أرى اننا لو اجزنا ذلك لكون في انواعه نتحدث بمنطق ان العاقد على ان يدفع هو العاقد على ان يستأجر ، اما غير انقادر فليس نه نصيب في الإيجار ، وهذا لا يتمشى مع انواعه التي نعيشه الان .

ان المشروع المعروض قد جاء خلوا من الاشارة الى تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، تم جاء حلوا ايضاً من تنظيم خدم المباني ، وكلم لنا نود أن يتضمن مشروع القانون جميع القوابي الخاصة بالاسكان ليتمكن الرجوع اليها عند الحاجة ، وشكراً .

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة -** من المسلم به ان أتكل نسينى الى تحقيق هدفين :

الأول : هو منع استغلال المالك للمستأجر .

الثاني : هو توفير المساكن للناس .

وكلنا نسعى الى تحقيق هذين الهدفين وان اختلفت الآراء في سبيل ذلك ، ولا شك ان وسائل توفير المساكن تشجيع القطاع الخاص بفتح قروضا معينة ، ولكن هذه القروض لا يمكن أن تكفي طالبي البناء ، كما ذكر الآن ، كذلك لا يمكن أن تترك الباب مفتوحاً - كما ذكر السيد ضياء الدين داود لدفع مقدم ايجار دون حدود ، كذلك لا يمكن أن نمنع تشجيع أصحاب المباني على البناء تيسيراً لطالبي السكن ، ومن أجل ذلك أقترح اضافة الفقرتين الأتيتين الى المادة ١٧ .

ولا يجوز أن ينص في العقد على أن يتقاضى المؤجر أجرة تزيد على أجرة شهر .

ومع ذلك يكون المالك الوحدة المستجدة التي لم يسبق شغلها أن يتقاضى من المستأجر مبلغاً يعاونه على اتمام بناؤه لا يجاوز ايجار سنة على أن يسترد المستأجر ما دفعه خصماً من الاجرة بعد أدنى قدره نصف الاجرة الشهرية .

( ضجة )

**وئيس المجلس -** الفكرة هي أن الحكومة تؤيد إباحة المقدم مع تقييده بحيث لا يجاوز ايجار سنة .

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة -** الهدف هو أنه

السيد محمد سيد عبد النعم - هناك صورة أخرى أرجو أن أعرضها على السادة الزملاء لمعرفة رأيهم فيها من ناحية علاقتها بالاقتصاد وتشجيع العمران .

انني أتصور الموقف كالآتي - فقد قرأت اعلانا لاحدى شركات القطاع العام ، واعتقد أنه اعلان جيد ، يتصل بالموضوع الذي نحن بصدده .

انني مواطن عادى - والمفترض هو تحسين النية بين المالك والمستأجرين - ولدى ٢٠٠ جنينة أو ٣٠٠ جنينة وأريد الزواج ، وبهذا المبلغ أستطيع أن أجد المسكن اللائم ، أو لنفرض أن لدى قطعة أرض أو مخرات معينة فما الذى يمنع أن اعطى هذه المخرات الخاصة لى أحد المالك يكون لديه منزل مكون من ثلاثة أدوار أو اربعة حتى يتمكن أن يستكمل البيت ويبنى لى شقة فوق هذا العقار وبذلك أسهل لنفسى هذه العملية . ان مؤسسة الاسكان قد قامت بعمل مشروع مشابه ، حيث أعلنت أن من لديه قطعة أرض يمكن أن يسلمها للمؤسسة ويعطى له مقابلها وحدة أو وحدتين أو ثلاث وحدات فى المبنى الذى يقام فى العين . وهذا يوضح انها عمليات معاونة كلها ، واننا لو أبعدها سوء النية وسوء الظن ودخلنا فى الموضوع من باب حسن النية ، لوجدنا أنه من الممكن بطريقة أو بأخرى أن نشجع عملية المساهمة بشرط أن تكون هناك الضمانات التى اقترحها ، وهى اشتراط نسبة من الايجار أو نسبة زمنية على أن يدفع المالك فائدة عن المبلغ الذى يحصل عليه من المستأجر ، بشكرا .

**السيد مختار هاني -** قبل أن أبدي رأيي فى هذا الموضوع ، لى سؤال أوجهه الى الحكومة فى هذا الشأن .

فى الحطة التى يبدأ تطبيقها من أول يوليو ١٩٦٩ ، ولمدة ست سنوات ، موضوع فى الاعتبار أن القطاع الخاص سيقوم ببئسناه ٤٠٧.٠٠٠ وحدة سكنية ، أى ما يوازي ٦٥٪ من خطة السنوات الست .

فالسؤال هنا ، هل وضع فى الاعتبار ، عند تقدير هذا العدد ، ما يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مقدم ايجار ؟ ثم ما الوضع لو نظرنا تقاضى المقدم ومنفاته كلية ، هل مستوفى لدينا الامكانيات التى تمكن بها من تحقيق الحطة ، وما تقسيماته من أرقام بغض النظر عن هذا التفصيل ؟  
انني مع معارضة الشخصى ، لفكرة السماح

للاستعمال والا جاز للمستأجر بترخيص من قاضى الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة وذلك بعد اعداد المالك بالقيام بها .

وكما قال الاخوة الزملاء من قبل فانه عن هذا الطريق يستطيع المالك ترك بعض عمليات فى المبنى دون استكمال ويترك للمستأجر أن يستكملها على حسابه وبذلك يكون قد حصل على مقدم الايجار بطريقه أخرى حسب نص المادة التى وافقنا عليها من قبل ، لذلك - حتى نواجه المساهم بشجاعة - يجب الا ننسى انه نعلم عن امر واقع من أن كل من لديه مال يمدنه أن يسكن فعلا ، وبذلك فانه بقدر الامكان يمكن ان نأخذ بالاسلوب الذى يتيح لكبر عدد من الناس ان يجدوا المسكن اللائم ، ولهذا فأنى أؤيد اقتراح السيد ضياء الدين داود والاقتراح المقدم من السيد وزير الشؤون الاجتماعيه والذي يقضى باباحه المقدم بشكل أو بآخر على أن تكون هذه الاباحه مقيدة بقيود .

أولا - اما اشتراط مدة زمنية معقوله نتفق عليها هنا ، واما اشتراط نسبة معينة من الايجار - فمثلا الشقة التى ايجارها عشرة جنيهات يمكن أن يدفع عنها مقدم ايجار لمدة ١٠ اشهر وبذلك يكون المقدم ١٠٠ جنيه ، والشقة التى ايجارها خمسة جنيهات يمكن أن يدفع عنها مقدم ايجار لمدة سنة أى ٦٠ جنيه ، وهذا امر معقول .  
ثانيا - أننا فى هذه الحالة ، يمكن ان ننص على فائدة يتقاضاها المستأجر عن المبلغ الذى دفعه ، وبذلك ندخل فى موضوع التيسير على المالك اذ يمكن أن نقول للمالك انك ستحصل على مائة جنيه بفائدة ٥٪ أو ٦٪ وبذلك يمكن أن توفر مضدرا من مصادر التمويل للاسكان .

انتقل بعد هذا الكلام عن موضوع آخر يتصل بهذه المسألة .

( ضجة )

**رئيس المجلس -** أرجو أن تنتهي الجوال الذى يصكنا من الاجتماع لكل ما يقال ، وفى الموضوعات التى تختلف عليها الآراء ، ليس من الضروري أو من المحتم أن يكون رأى المستمع متفقا مع رأى المتحدث ، ولا يستدعى الاختلاف فى الرأى أن يقاطع المستمع المتحدث ، بل علينا أن نستمع اليه حتى النهاية ولا ضرر من ذلك فان صوت العضو ملك له يصوت به فى الجانب الذى يراه ، ولكن هذا يقتضي أن نستمع الى حجج الآخرين ، وانكم بهذا تلقون عيشنا كغيرا على فى تلخيص كل ما يقال .

**وثيس المجلس** - أرجو السادة الزملاء الإيجاز في كلماتهم ، والاقتصار على ما يوضح الإضافات الجديدة فقط لموضوع المناقشة •

**السيد محمد خيرى هاشم** - اننى متفق تماما مع زملائي الذين طالبوا بمنع دفع مقدم الإيجار ، لاننى هنا فى المجلس ، لا أعبر عن رأيى الشخصى ، بل أعبر عن وجهه نظر الجياهير ، وهى ترفض تماما فكرة دفع المقدم ويجب علينا هنا أن نتجاوب مع اتجاهاتها •

أما ما يختص بما أثير حول امكان تحايل الملك على أخذ مقدم إيجار تحت ستار القرض، فهذا موضوع آخر ، وسوف تقوم وزارة الاسكان بتفسير سبل الاقتراض للراغبين فى اقامة المباني • كما أن هناك شركات أخرى تقوم أيضا باقراضهم •

واعتقد أننا لو استطعنا أن نوفر للراغبين فى إقامة المباني ، كافة مواد البناء بالاسعار الرسمية ، لرفعنا عن كاهلهم عبء الكثير من التكاليف والمتابع •

هذه هى الوسائل التى أرى أنه يمكن أن تساعد بها الراغبين فى إنشاء المباني السكنية • أما مقدم الإيجار فلا يمكن أن تسمح بتعويض الجياهير لدفعه •

**وثيس المجلس** - لدينا الآن جانبان فى هذا الموضوع : جانب يرى منع المقدم حتى لايرحق الناس ، وحتى يمنع استغلال الضعفاء منهم • أما الجانب الآخر فيؤيد دفع المقدم على أساس أنه مساندة اقتصادية ، تفتح الباب أمام إقامة المباني والاتساع فيها •

فهل هناك فكرة جديدة حول أى من الرايين ؟

**السيد ضياء الدين داود** - فيما يتعلق بما ذكره السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم ، من أن الملك قد يمكنهم الحصول على مقدم الإيجار تحت ستار القرض • فإن هذا القول مردود عليه بما يلى :

أولا - أن هذا الوضع يتصادم مع نص المادة ١٧ التى تقول :

« لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد ، أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد

للملاك بالحصول على مقدم إيجار ، لاننى مستأجر وأشعر تماما بما يعانيه المستأجرون فى هذا المجال ، إلا اننى - فى نفس الوقت - أود أن أكون واقعيًا ، ولا أكون عاطفيًا الى مالا نهائيه • وأريد ألا يختل التخطيط •

فإذا كانت هناك وسيلة أخرى يمكن بها استكمال العدد المطلوب من الوحدات السكنية المقررة فى خطة أسنوات الست ، مع استبعاد مقدم الإيجار الذى يتقاضاه الملك ، فعلى الرحب والسعة ، وليكن الحظر تاما حتى لا نوجد أى مجال لتلاعب الملك •

**السيد احمد فؤاد عبد العزيز** - فى تصورى، ونحن نشرع اليوم لصالح جماهير الشعب العاملة ، أن من الصعب جدا ، بل من غير المقبول على الإطلاق أن يصدر تشريع من هذا المجلس ، يسمح بدفع مقدم إيجار للملاك لان هذا الوضع مثار شكوى الجياهير فى كل مكان •

أما بالنسبة لما استمعنا اليه من بعض السادة الزملاء من مبررات لاجازة دفع مقدم الإيجار ، فهذا ما أعارضه بشدة ، ويمكن النظر فى تقديم المونة لراغبى البناء بطرق أخرى • فقد طرح السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم فكرة اقراض الملك • ولا يمكن أن تصور أنموطفا يجاوز مرتبه الشهرى عشرين جنيها ، ويريد استئجار إحدى الشقق ، يلجأ ، فى سبيل الحصول عليها ، الى اقراض مالك يبنى عمارة ثمنها ٢٠٠ ألف جنيه •

**وثيس المجلس** - اعتقد أن السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم كان يريد أن يوضح أن الملك يستطيعون الحصول على المقدم تحت ستار القرض •

**السيد احمد فؤاد عبد العزيز** - نعم ، أعرف أن مثل هذا التحايل يحدث فعلا • ومن غير المعقول أن نعطي الفرصة للملاك ونسمح لهم بتقاضى مقدم إيجار ، بحيث تصبح تحت نظرنا صورة عجيبة ، لوظف بسيط ، يقرض مالكا يبنى عمارة تبلغ تكاليفها ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف جنيه •

أرى أنه من الضروري أن ندخل على هذه المادة نصا صريحا يمنع أى تعامل مالى بين المالك والمستأجر الا فى حدود الاجرة المتفق عليها فى العقد ولشهر واحد فقط •

بالمبلغ الذي يؤخذ من المستأجر خارج العقد ، وهذا هو الذي يحتاج منا الى أن نكفل حماية المستأجرين منه . والدليل على هذا أن في محافظة القاهرة وحدها امكن في مدة وجيزة رد مبلغ ٤ ملايين جنيه للمستأجرين الكادحين، من المبالغ التي أخذها منهم الملاك تحت اسم « خلو رجل » .

أما بالنسبة لما قبل من ضرورة تشجيع الملاك على البناء والتخوف من عدم اقبالهم عليه في حالة حظر دفع المقدم ، فإن الوضع حالياً على العكس تماماً ، فالإقبال على البناء يزيد على المطلوب ، بحيث انني أخشى أن نواجه قى المستقبل بقصور في مواد البناء عن الوفاء باحتياجات المباني الجديدة .

**رئيس المجلس** - هل معنى هذا أن السيد الزميل يخشى من حدوث فائض في المباني ؟ أو انه يخشى من عدم كفاية مواد البناء ؟

**السيد عبد الجابر علام** - أقصد أن طلبات البناء المقتمة من القطاع الخاص ، سوف تستوعب كل مواد البناء المتاحة لدينا ، وسوف نعانى من قصورها عن الوفاء باحتياجات هذه المباني .

**رئيس المجلس** - أي أن السيد الزميل عبد الجابر علام يرى حظر مقدم الايجار ؟  
**السيد عبد الجابر علام** - نعم ، وارجو ألا يكون له وجود مطلقاً .

**السيد حمدي محمد دسوقي** - انني متفق مع السيد الزميل عبد الجابر علام في أن هناك نواحي أخرى للاستغلال من جانب أصحاب العقارات ، بخلاف المقدم ، كان يعلن المالك أن لديه شقة وبها بعض المنقولات ، يريد أن يوجرها مفروشة ، أو يبيع المنقولات ، الموجودة بها لمن يريد استئجار الشقة خالية . هذا أيضاً نوع من أنواع الاستغلال .

**رئيس المجلس** - لم تصل بعد الى المواد التي تعالج نظام الشقق المفروشة ، وسرد في هذه المواد ما يعالج الصورة التي ذكرها السيد العضو .

**السيد عثمان مملوح القرصاوى** - نحن نلمس صورة شائعة من صور الاستغلال لجأ اليها الملاك بعد أن خفضت الايجارات . وهذه الصورة تتمثل في عدم احترام عقد الايجار ، بأن يضيف المالك على المستأجر بنوداً أخرى

لايجار ، زيادة على التأمين والاجرة المخصوص عليها في العقد .

ثانياً - أنه يمكن الطعن على عملية الاقتراض بالصوريه . ومن السهل اثبات أن المبلغ قد دفع على أنه مقدم ايجار ، وأن المقدم عمل غير مشروع . ومن هنا فانه يجوز اثباته بكافة الطرق ، متى نص في هذا المشروع بقانون على حظر دفع مقدم ايجار .

وأود أن أضيف الى ما تقدم أن جميع الحجج التي ذكرت لتبرير اطلاق المقدم ، ذكرت من أجل تشجيع القطاع الخاص لانشاء مبان جديدة .

ان هذا المشروع بقانون يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر في المباني القائمة والمباني التي ستجسد ، فبالنسبة للمباني القائمة ، ليست هناك حكمة في أن نبيع لأصحابها تقاضى مقدم ايجار . وبالنسبة لمن يستحدثون مباني جديدة فقد تكون الحكمة قد تحققت جزئياً لهم بتمكينهم من اتمام هذه المباني أو تشطيبها تعاونياً .

ومن هنا فان من الضروري أن نوضح موقفنا من هذا المقدم وفقاً للصورة التي ذكرتها ، كما أرى أن موضوع هذا التوضيح الطبيعي هو عند مناقشة المادة ١٨ وليست المادة ١٧ .

**رئيس المجلس** - اننا نناقش الموضوع ، فإذا تم الاتفاق عليه فاننا سنبحث بعد ذلك عن المكان الذي ننص عليه فيه .

**السيد عبد الجابر علام** - ان حديث السادة الاعضاء الذين ناقشوا موضوع المقدم ، يدور كله حول حماية المستأجرين من دفع مبالغ كبيرة تتطلب منهم زيادة عما ورد في عقودهم . ولكن السادة الاعضاء لم يطالبوا بحماية المستأجر مما يؤخذ منه خارج العقد بخلاف المقدم فهناك مبالغ باهظة تؤخذ من المستأجرين ، ولا تذكر على أنها مقدم ايجار أو ما الى ذلك ، وهذه المبالغ يجب أن نحسمها المستأجر من دفعها أيضاً .

**رئيس المجلس** - مقدم الايجار صورة من المبالغ التي يتقاضاها الملاك من المستأجرين خارج العقد ، بل قد يكون هو الصورة الرئيسية لها .

**السيد عبد الجابر علام** - ان المبلغ الذي يذكر في العقد قل أو كثر لا يقاس مطلقاً

**رئيس المجلس - اذن ترفع الجلسة .**

( رفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين مساء ثم عادت الى الانعقاد الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء ) .

**رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر بتلاوة المادة ١٨ .**

**السيد محمد سيد عبد المنعم -** طبقاً لللائحة أقترح إعادة المناقشة في الفقرة الثالثة من المادة ٩ لان فيها شبهة الموافقة على مبدأ مقدم الايجار .

**رئيس المجلس - ان الفقرة المشار اليها لا دخل لها بموضوع المقدم اطلاقاً .****المقرر :**

« مادة ١٨ - لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين ويسرى هذا الحكم على عقود الايجار القائمة وقت العمل بهذا القانون وللمستأجر الحق في استرداد الزيادة في قيمة التأمين بخصمها مباشرة من الاجرة مقسطة على سنة أو حتى نهاية العقد أو عند اخلاء العين المؤجرة أيهما أقرب وذلك بغير حاجة الى الالتجاء الى القضاء » .

**رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟**

**السيد أحمد فؤاد عبد العزيز -** ما دامت هذه المادة ستسرى على عقود الايجار القائمة وقت العمل بهذا التشريع ، فلي سؤال أوجهة الى السيد المقرر عن الموقف بالنسبة للمستأجرين الذين دفعوا قيمة ايجار شهر فقط بصصفة تأمين .

**رئيس المجلس - النص يقول : « لا يجوز أن يزيد » ولم يقل لا ينقص .**

**السيد أحمد فؤاد عبد العزيز -** في تقديري أن نص المادة يعطى للمالك الحق في المطالبة بتأمين يزيد على قيمة ايجار شهرين .

**رئيس المجلس -** نص المادة صريح في أنه : « لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين » . ومن ثم ، فللمالك ألا يأخذ تأميناً اطلاقاً ، أو يأخذ ما يعادل ايجار شهر أو ما يزيد على ذلك بما لا يجاوز قيمة ايجار شهرين .

كثيرة لم ترد في العقد ، ولا يستطيع المستأجر في هذه الحالة أن يحصل من المالك على ايصال محدد موضح به أنه استلم مبلغاً محدداً . لأن الشائع هو أن المالك يذكر في الايصال أنه استلم من حامله قيمة ايجار مسكن عن شهر كذا ، مجهلاً قيمة الايجار .

لذلك أرى أن تضاف فقرة جديدة تنص على أن يحدد في الايصال كل مبلغ يدفعه المستأجر ، فيوضح بالايصال مبلغ الايجار ، وقيمة العوائد ، ثم قيمة نور السلم . الى آخره .

**رئيس المجلس -** هذا الاقتراح لا يدخل في هذه المادة ، فما لئنا نناقش موضوع المقدم ، ولقد أصبح هذا الموضوع واضحاً . فهل هناك ملاحظات تتضمن رأياً جديداً ؟

**السيد جابر عبد العزيز مبروك -** لقد أكد القائد الزعيم « أن الشعب يطالب ، وأنا مع الشعب » . والجامعير تطالب الآن أعضاء المجلس ، بأن ينص في هذا القانون ، على ألا يكون هناك أي مقدم على الاطلاق .

**رئيس المجلس -** نعتقد أن المناقشة في هذا الموضوع قد استوفيت فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

**رئيس المجلس -** والآن هناك عدة اقتراحات مقدمة بشأن موضوع مقدم الايجار .

وسأبدأ بعرض أبعد هذه الاقتراحات عن نص المادة ، وهو يقضى بالنص صراحة ، على عدم دفع أي مبلغ للمؤجر ، بصفة مقدم ايجار .

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ، يتفضل برفع يده .

( موافقة وتصفيق ) .

**رئيس المجلس -** والآن الموافق على المادة ١٧ مع إحالتها الى اللجنة المختصة لإعادة صياغتها في ضوء الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

**رئيس المجلس -** والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعود الى الانعقاد الساعة السابعة من مساء اليوم ، لاستمرار مناقشة باقي مواد مشروع هذا القانون ؟

( موافقة ) .

على بقاء هذه المادة وأطالب برفضها لأنها تجعل القانون ذا أثر رجعي حيث أنها تستناول وقائع نشأت في ظل تشريع سابق . ونحن هنا نتوخى العدالة والانصاف ، فلا ننحاز ضد المالك ، ولا نجمال المستأجرين ، وإنما نقوم بالتشريع منصفين ومجردين من أية عاطفية خاصة .

**السيد أحمد الحواجة** - المادة لا ترتب أثراً رجعياً ، لأنها تقرر حكماً استحدثته الشئونات واعتبره من النظام العام ، وهو عدم جواز زيادة التأمين على شهرين . ونحن ثم فالنص يقرر قاعدة من شأنها رد الزيادة على قيمته ما يعادل إيجار شهرين بالنسبة للتأمين الذي يحصل عليه المالك من المستأجر . واعتبارها من النظام العام هو الذي يواجه المركز القانوني المستند إلى عقد الإيجار بالنسبة لمن حصل على تأمين أكثر من قيمة إيجار شهرين حيث يجب ، وفقاً لهذا النص ، رد الزيادة .

**السيد محمد صبري ميني** - هذا القانون ليس من النظام العام ، لأنه قانون عادي ، وليس قانوناً استثنائياً .

**رئيس المجلس** - هل وصف قانون بأنه عادي يمنع من أن تكون بعض أحكامه من النظام العام ؟

**السيد محمد صبري ميني** - معنى أنه من النظام العام يقضى بأنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه .

**رئيس المجلس** - بصرف النظر عن هذا البحث الفقهي ، هل تطبق المادة فيما يتعلق بالتأمين على العقود اللاحقة على صدور هذا القانون فقط ، أو تشمل العقود القائمة غنشد صدوره كذلك ؟

**السيد محمد صبري ميني** - العدالة تقتضي ألا تطبق على الماضي .

**السيد أحمد الحواجة** - المسألة ليس فيها ماضٍ وكل ما في الأمر أن لي كمستأجر ، وذمية لدى المالك ، هو ملزم بردها . نهيية عقد الإيجار .

**رئيس المجلس** - هو يشير إلى عقود الإيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون .

**السيد محمد صبري ميني** - متى يتم العقد ؟ أنه يتم فور توافق الإرادتين وعلى

**السيد جابر عبد العزيز مبروك** - المادة تقول : « لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل آجرة شهرين » ويسرى هذا الحكم على عقود الإيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون . وللمستأجر الحق في استرداد الزيادة في قيمة التأمين . . . إلى آخره . فهل يسرى حكم هذا النص على المستأجر القديم ؟

**السيد أحمد الحواجة** - المفروض أن المادة ١٨ لا تحكم إلا الوقائع التي تحدث في ظل هذا التشريع .  
**رئيس المجلس** - لكن المادة تقول : ويسرى هذا الحكم على عقود الإيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون .

**السيد أحمد الحواجة** - لا تعارض في هذا ، لأن المادة مع أنها تحكم العقود الجديدة إلا أنها ، بهذه الصيغة ، تفيد أصحاب العقود القائمة من ميزتها ، بمعنى أنه إذا كان المالك قد حصل من المستأجر على ما يزيد على ما يعادل قيمة إيجار شهرين ، فللمستأجر ، طبقاً لهذه المادة ، أن يسترد الزيادة .

**السيد جابر عبد العزيز مبروك** - المادة تقول : « . . . وللمستأجر الحق في استرداد الزيادة في قيمة التأمين ، بخصمها ، مباشرة ، من الآجرة مقسطة على سنة أو حتى نهاية العقد » . فلو فرضنا أن المالك كان قد أخذ تأميناً يعادل قيمة الإيجار لمدة سنتين ، فإن إعطاء المستأجر الحق في الخصم ، قد يؤثر على دخل المالك الذي قد لا يكون له إيراد سنوي للإيجار .

**رئيس المجلس** - النص يقول بعد ذلك « . . . عند إخلاء العين المؤجرة » .

**السيد جابر عبد العزيز مبروك** - إذا كان قد دفع ٨٠٠ جنيه قسط مقدم . . .

**رئيس المجلس** - المقدم غير التأمين .

**السيد جابر عبد العزيز مبروك** - دفع التأمين ما يعادل إيجار سنة .

**رئيس المجلس** - التأمين يعني إيداع مبلغ معين من المستأجر لدى المالك للتعويض عن التلفيات التي قد يسببها المستأجر للعقار المؤجرة ، وقد بين النص أنه لا يجوز أن يزيد على شهرين .

**السيد محمد صبري ميني** - أنا لا أوافق

**رئيس المجلس** - اذن فالموافق على المادة ١٨  
يتفضل برفع يده .  
( موافقة )

#### المقرر :

« مادة ١٩ - » يجب أن يتم الوفاء بالاجرة المحددة وما في حكمها كاملة طبقاً لأحكام هذا الباب الى المؤجر في موعد لا يتجاوز الاسبوع الاول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه في العقد فاذا امتنع المؤجر عن استلام الاجرة واعطاء سند المخالصة عنها وجب أن يتم الوفاء بها خلال الاسبوع الثاني . وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الرافعات المدنية والتجارية وتكون رسوم العرض والايداع على عاتق المؤجر والمستاجر مناصفة ، وما لم يبد المؤجر رغبته رسمياً في اقتضاء الاجرة . سن المستاجر ، يجري ايداع ما يستجده منها على السابق ايداعه دون حاجة الى عرض جدياً ، أو اعلان محضر الايداع الى المؤجر وتكون رسوم الايداع في هذه الحالة على المؤجر . وتصرف الاجرة المودعة الى المؤجر دون قيد أو شرط . أو اجراءات »

**رئيس المجلس** - حل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد علي الشريفي** - لي ملاحظتان تتمتعان بالايدياع .

الاولى : خاصة بنص المادة الذي يقرر أن تكون رسوم الايداع مناصفة بين المؤجر والمستاجر ، فما ذنب المستاجر في حالة امتناع المؤجر عن تسلم الاجرة ؟ ومن ثم ينبغي أن تكون الرسوم على عاتق المتعسف وحده ، دون أن يتحمل الطرف الآخر منها شيئاً .

والثانية : خاصة بايداع الرسوم حيث انه يتم الآن في المحاكم . وهذا فيه مشقة على الناس ، لأن له مواعيد لا يحيط بها الاعسم الغلب منهم . ولو أننا استعطينا أن نفسن النص ما يجعل الايداع في اقالم العوائد لكان ذلك تيسيراً كبيراً على الناس ، وشكراً .

**السيد عبد القادر البهراوي** - ان دفع الرسوم مناصفة بمقتضى المادة هو بالنسبة للشهر الاول فقط ، لا الى ما لا نهاية . ومن ثم يجب أن تبقى المادة كما هي .

**رئيس المجلس** - السيد عبد القادر البهراوي

الاستمرار ليست متصلة بوراقة انعقاد العقد التي نشأ عنها مركز قانوني محدد يجب ألا يمس بتشريع جديد .

**رئيس المجلس** - بالنسبة للمقود السابقة على التشريع يمكن للمشروع أن يواجهها في تشريع جديد بأي شيء يعتبره من النظام العام ، ومع ذلك فدعونا من الجانب الفقهي ، لنواجه الجانب الواقعي فعلاً .

**السيد عبد العاطي تافع** - هذه المادة حديثة ، وبالتالي يجب أن تطبق على العقود القائمة ، ومن ثم يجب أن تبقى كما هي .

**السيد محمد كمال الدين حسين** - يجب أن تبقى المادة كما هي .

**السيد محمد أحمد معجوب** - ان النص بهذه الصيغة سيفتح باب مشاكل كثيرة من جهة الملاك الذين لم يسبق لهم أخذ تأمين ، اذ انهم سيطلبون مستاجريهم بتأمين ، استناداً الى هذا النص .

**رئيس المجلس** - النص قاصر على بيان الحد الاعلى الذي لا يصح تجاوزه في حالة أخذ التأمين ، ولا يوجب أخذ التأمين . ومن ثم فلا مجال للمشاكل التي يتحدث عنها الزميل .

**السيد أحمد الخواجه** - القانون - بعبارة ناهية - يحظر على المالك أن يأخذ تأميناً يزيد على ما يعادل اجرة شهرين . ومن ثم فمن حقه ألا يستأدى اطلاقاً أو يستأدى ما يعادل قيمة ايجار شهرين أو أقل . أما بالنسبة للمساكن فقد تكلمنا عنه .

**رئيس المجلس** - كلمة « لا يجوز » لا يمكن أن يكون لها مجال الا بالنسبة للعقد الجديدة . واعتقد أن المسألة قد وضحت تماماً فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - اذن نأخذ الرأي على اقتراح الاخ محمد صبرى مبدى ، ويقضى بالا يسرى هذا الحكم على عقود الايجار القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ولا ينطبق الا على عقود الايجار الجديدة فقط .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( اقلية )



فعلا ، ولكننا اذا بحثنا عن بديل للنص المعروض ليحقق الغرض المقصود لن نصل الى هذا النص المثالي ، فالنصوص الاجرائية كثيرا ما تتضمن احكاما تنسم بالتحكم ضد الطالب ، فالعرض الرسمي يمثل وسيلة من وسائل الاعلان التي تتم فعلا ، ولكنني اتساءل عن الفائدة التي يحصل عليها المؤجر - في ظل النص المعروض - اذا امتنع عن استلام الاجرة عند عرضها عليه ؟ انه بامتناعه عن الاستلام سيتحمل شهريا ، على احسن الفروض ، نصف رسوم الايداع والعرض ، أى حوالى ٣٥ قرشاً تخصص من الاجرة .

واذا ناقشنا وسائل العرض الأخرى المقترحة ، نجد ان الحوالة البريدية المفتوحة قد تصل الى المؤجر وقد لا تصل اليه ، وقد يحتفظ بها المستأجر أو يرسل الخطاب المسجل بعنوان خطأ .

لذلك اعتقد ان الصورة المثلى للاعلان تكون بالاعلان على يد محضر لانها تتضمن جميع الضمانات للوصول الى علم المؤجر . وهذا لا توفره اية وسيلة أخرى من وسائل الاعلان .

وقد استحدثت المشروع مبدأ تحمل المؤجر - بعد العرض الاول - جميع رسوم الايداع ، وهذا يخالف ما يجرى عليه العمل حالياً حيث يلتزم المستأجر بالعرض والايداع . والرسوم ، حيث ان القاعدة العامة تقضى بأن يتحمل الطالب بالوفاء برسوم العرض والايداع .

**رئيس المجلس** - هل يجوز للمؤجر في حالة تعنت المستأجر أن يثبت هذا التعنت ويعفى من تحمل رسوم الايداع ؟

**السيد أحمد الحواجة** - الذى يقوم بالعرض والايداع هو المحضر .

**السيد كمال بولس** - اعتقد انه يجب أن نضع في اعتبارنا أن كثيرا من المستأجرين لا تتحمل دخولهم اضافة ٧٠ قرشاً الى الاجرة الشهرية المحددة لسكنهم .

وبالنسبة لما اثاره السيد أحمد الحواجة بشأن الحوالة المفتوحة أود أن أقر أن المؤجر لا يستطيع أن يدعى عدم تسلمها لأن توقيعه على علم الوصول دليل قاطع على أنه تسلمها فعلا .

يفترض أن كلا الطرفين مخطئ . والسيد على الشرطي يرى أن جعل الرسوم على المتعسف فيه حق للطرفين على التعاون .

**السيد كمال بولس** - اقتراح الزميل على الشرطي أن يكون الايداع في أقلام العوائد عليه اعتراضات كثيرة ، وقد كان لي رأي أبديته في اللجنة المشتركة وما زلت مصمماً عليه وهو أن يكون الايداع بواسطة الحوالة البريدية المفتوحة ، أى التى من غير طرف أن لها كعياً يحرر فيه اسم كل من المرسل والمرسل اليه ويختتم من مكتب البريد المصدر منه . ومن ثم فمجرد إعادة علم الوصول يكون دليلاً على أن المؤجر قد تسلم الحوالة .

**رئيس المجلس** - ومسا الموقف اذا رفض تسلمها ؟ هل يلجأ الى قانون المرافعات العادى مثلا ؟

**السيد كمال بولس** - ان اقتراح الحوالة أسلوب سهل ولا يكلف أكثر من سبعة قروش هذه ناحية . وناحية أخرى هي أن النص فيه عيب ، ذلك أنه حينما قال « وتكون رسوم العرض والايداع على عاتق المؤجر والمستأجر متعاضدة الى آخره » لم يحسم حالة ما اذا قام المستأجر بأنذار المؤجر ليتسلم قيمة الايجار فتسلمها ، فان هذا لا يعفى المستأجر من نصف الرسوم اذا اضطر الى ائذار المؤجر في الشهر التالى لتسليم قيمة الايجار وهكذا يمكن للمؤجر أن يحمل المستأجر أعباء نصف رسوم الايداع شهريا الى مالا نهاية ، ولذلك أقترح ، منعاً للتلاعب ، أن يتضمن النص عبارة « حتى لو قبض أو رفض تكون المصاريف على حساب المؤجر ما لم يثبت سوء نية المستأجر » ، وشكراً .

**رئيس المجلس** - تنص هذه المادة على أن تكون الرسوم متعاضدة بين طرفي العلاقة في المرة الاولى ، ويتحملها المؤجر وحده بعد ذلك .

**السيد كمال بولس** - سأعرض على حضراتكم صورة واقعية لما يحدث : عندما يوجه المستأجر انذارا الى المؤجر لأول مرة يقبل المؤجر الاجرة ، ولكنه يمتنع عن قبولها في الشهر التالى ، فما الذى يفعله المستأجر أمام رفض المؤجر في هذه الحالة ؟

**السيد أحمد الحواجة** - ان الصورة التى يعرضها الزميل كمال بولس تمثل الواقع

**وليس المجلس - ما وسيلة إثبات تعنت المؤجر ؟**

**السيد فهمي منصور يوسف - المحوالة البريدية مستند رسمي .**

**السيد محمد عبد الرحيم إدريس -** عند نظر مجلس الامة السابق مشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ عرض موضوع مشابه للموضوع الذي نحن بصددده الآن ، وتذليلا لصعوبات عرض الاجرة وإيداعها ، أجيئز للمستأجر أن يودع الايجار قلم العوائد دون رسوم ، على أن يخطر قلم العوائد المؤجر بالايداع ، وقد أثبت التطبيق العمل أن هذا الأسلوب حل كثيرا من الاشكالات ، خاصة أن أسلوب العرض العادي يلزم المحضر أن يعرض الاجرة على المؤجر ، أو على وكيله الرسمي ، وهذا يتطلب تحقيقه في أغلب الأحيان ، إذ يحدث أن المحضر عندما يذهب الى محل إقامة المؤجر ولا يجده يضطر الى ايداع الاجرة خزنة المحكمة ويستتبع ذلك إعلان محضر الايداع وإعلان محضر العرض ، وهذه الاجراءات تكلف المستأجر رسوما كثيرة .

لذلك اقترح اتباع أسلوب الايداع الذي نص عليه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ، حيث أثبت التطبيق العمل أنه ييسر الاجراءات ، وييسر مهمة المستأجر .

**السيد عبد العاطي نافع -** لا أوافق على الاقتراح الخاص بسداد الاجرة باذن البريد ، لانه اتضح من التطبيق أن المستأجر يستطيع استخراج الحوالة البريدية ، ويرسل الحجاب المسجل خاليا الى المؤجر ، وهذا يسبب اشكالات متعددة ، كما أن الأخذ به يحتم ضرورة تعديل قانون البريد ، لأن مكتب البريد المرسل اليه الحوالة يلتزم باستدعاء المؤجر لاستلامها ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى لا أوافق على المادة لان اجراءات العرض والايداع معقدة وتحمل كلا من المؤجر والمستأجر أعباء مالية كبيرة .

لذلك أرى اتباع النظام القائم ، أي ايداع الاجرة مكتب العوائد ، ثم احتساب المؤجر بخطاب مسجل .

**السيد ضياء الدين داود -** لماذا نعدل عن النظام الذي قرره القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ما دام لم يثبت فشله؟ خاصة أن ايداع الاجرة

أما فيما يتعلق بالانذار فإن المستأجر يتحمل الرسوم شهريا ، فإذا لم يوافق المجلس على اقتراحى الخاص بالحوالة البريدية ، فأرجو الموازنة بين مصلحة كل من المؤجر والمستأجر

**السيد محمد صبرى مبدى -** رغم أنى محام غير مشتغل الا أننى ما زلت أذكر الاجراءات الخاصة بامتناع المؤجر عن تقاضى الاجرة ويمكن انجازها في الخطوات التالية : يقوم المستأجر بعرض الاجرة على المؤجر وإنذاره بأنه اذا امتنع عن استلام الاجرة في الاشهر القادمة فإنه سيقوم بإيداعها على أن يتحمل المؤجر الرسوم ، فإذا استمر المؤجر في الامتناع عن استلام الاجرة يقوم المستأجر بعرضها وإيداعها على يد محضر ويتحمل المؤجر الرسوم ، وعند عرض النزاع على المحكمة ، يتحمل الطرف الذى ثبتت تعنته رسوم الايداع .

أما فيما يتعلق بالحوالة ، فان قسانون المرافعات لا يعتبرها وسيلة مبررة لقمه المستأجر من الاجرة ، لان الوسيلة القانونية هي العرض على يد محضر ولذلك أوافق على المادة .

**السيد جابر عبد العزيز مبروك -** توجد وسيلة مقررّة تبرر قلة المستأجرين من الاجرة في حالة امتناع المؤجر عن استلام الاجرة وهي ايداعها مصلحة الاموال المقررة دون رسوم ، وهذا لا يرهق المستأجر ، فلم لا نتبع هذا الأسلوب ؟

**السيد البديوى فؤاد -** لقد مررت شخصيا بهذه التجربة سنة ١٩٤٤ وداومت على ارسال الايجار الى صاحب المنزل بحوالة بريدية لمدة سنوات حتى صدر الحكم لصالحى ، ولم يتمكن المؤجر من الحصول على حكم باخلائي بدعوى عدم سداد الاجرة .

لذلك أوافق على اقتراح الزميل كمال بولس باعتباره اقتراحا عمليا ، والاخذ به ييسر مهمة المستأجرين ويجنبهم مشقة اللجوء الى قلم المحضرين .

**السيد فهمي منصور يوسف -** أوافق على اقتراح الزميل كمال بولس لانه ييسر الاجراءات بالنسبة للمستأجرين البسطاء الذين لا تصاعدهم امكانياتهم المادية على الالتجاء الى المحامين ، فضلا عن أن كثرة مكاتب البريد تساعد على انجاح هذا الاقتراح ، فإذا رفض الملك استلام الاجرة اعتبر متعنتا .

ورئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ١٩ مع حالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء الاقتراح الذي وافق عليه المجلس .  
يتفضل برفع يده .

( موافقة )  
المقرر :

« مادة ٢٠ - لا يجوز حرمان المستاجر من اى حق من حقوقه أو منعه من اية ميزة كان ينتفع بها ولقاضي الامور المستعجلة أن يأذن للمستاجر في هذه الحالة باعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصما من الاجرة المستحقة أو انقاص ما يقابلها من الاجرة وذلك بعد اعداد المؤجر بأعادتها الى ما كانت عليه في وقت متاسب .

ومع ذلك اذا أصبح التزام المؤجر مرهقا أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة ففي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستاجر .

كما يجوز للجنة التي تعدد بقرار من وزير الاسكان والمراقب القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقتضي النفقات منه بالطريق الاداري » .

رئيس المجلس - هل لاهد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد رفعت محمد بطل - أود أن أشير الى المصاعد الموجودة في العمارات ، فسادت تشييدها وانقاع المستاجرين بها أصبح خاضعا لارادة أصحاب العمارات .

وأردد هنا ما سبق أن ذكرته في اللجنة من انه يوجد تحت يد البواب ، في بئر السلم ، مفتاح صغير للمصعد ، يتمكن بواسطته من وقت تشغيله في أي وقت يشاء بحجة العطل، أو لغيره من الاسباب التي لا يمكن للسكان أن تثبت من صحتها .

انني اطالب بأن تتضمن هذه المادة حكما ينظم تشغيل المصاعد في العمارات .

رئيس المجلس - ليتفضل السيد وزير الاسكان فيوضح للمجلس ، اذا كانت هذه المادة تنطبق على المصاعد ، وهل يمكن الالتجاء الى القضاء المستعجل على حساب المالك ؟

في العوائد يمكن الجهاز الاداري من تحصيل المستحقات على العين ، بينما النظام المقترح يتضمن تحصيل المؤجر والمستاجر اعباء مالية لا داعي لها .

انسيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - ردا على التساؤل عن السبب في العلول عن النظام الذي قرره القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ، أقرر أن الجهاز المركزي للحسابات أرسل تقريراً مفصلاً أبان فيه أن هذه الطريقة سببت اشكالات متعددة للبخازنة ، ولهذا رعى الدول عنه ، وعلى أي حال فالرأي الاول والاخير للمجلس .

السيد عبد الحميد صالح - قبل صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أعطى بعض المؤجرين المستاجرين ايصالات ايجار دون أن تحدد بها قيمة الاجرة ، ثم يحصلون على عقود الايجار من المستاجرين بطرق غير مشروعة ويطلبون باخلاء المستاجرين لعدم وجود العقود لديهم وهي سند الايجار .

لذلك اطالب بأن يتضمن الايصال تحديد القيمة الايجارية حتى لا تتاح فرصة التصليب للمؤجرين .

رئيس المجلس - نحن الآن بصدد تحديد الطريقة التي لسداد القيمة الايجارية ، ولنا بصدد تحديد البيانات التي يجب أن يتضمنها ايصال السداد ، كما يقترح السيد العضو .

والآن بعد أن استوفيت مناقشة هذه المادة فالوافق على اقفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .

( موافقة )

رئيس المجلس - لدى الآن اقتراحان : الاول مقدم من السيد كمال بولس ويتضمن أن يكون سند القيمة الايجارية بواسطة الحوالة البريدية ، فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( اقلية )

رئيس المجلس - الثاني : ويتضمن التمشي مع البندا الذي قرره القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ وذلك بإبداء الاجرة قلم العوائد في حالة امتناع المؤجر عن استلامها فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقة )

المبرم بينهما وكما تقضى بذلك القواعد العامة في القانون المدني .

**السيد فهمي منصور يوسف** - تقضى الفقرة الأخيرة من المادة بأنه « يجوز للجهة التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقتضى النفقات منه بالطريق الادارى » .

وما أريد أن أستفسر عنه هو ماذا يكون الامر لو صدر حكم ، وقامت الجهة الاداريه بتصليح المصعد وتشغيله ، ثم عاد البواب فواقفه ، هل يكون من حق الجهة الاداريه أن تمنع عمالا خاصا لهذا المصعد ، حتى تمنع هذا التلاعب ؟

**المقرر** - المفروض في مثل هذه الحالة هو أن المحكمة تقضى بتعيين حارس قضاى في العين ، ليراقب هذه العملية .

**السيد ضياء الدين داود** - واقع الامر أن هذا النص يقنن قضاء ، فقد جرى القضاء المستعجل في بعض الحالات التي تتوافر فيها صفة الاستعجال على الحكم بأعادة الحالة الى ما كانت عليه ، وبتمكين المستاجر من الانتفاع بالمصعد باعتبار أنه احدى الميزات الموجودة في العقد ، فالنص في الفقرة الاولى على اعطاء حق الفصل في هذه الحالات لقاضى الامور المستعجلة ، هو في واقع الامر نص مستحدث يمنع اختصاصا للقضاء المستعجل بالنظر في هذه الحالات ، ولا تغني عنه النصوص الواردة في القانون المدني ، والتي تمنح هذا الحق للقضاء العادى وليس للقضاء المستعجل .

أما الفقرة الثانية من المادة فهي تؤكد نظرية التوازن الاقتصادي في العقد . فهي تقضى المستاجرين الاستفادة بميزة كان ينتفع بها ، عن طريق الاشتراك مع المالك في مصاريف اعادتها طالما كان في تكليف المالك وحده باعادتها ، اخلايا بالتوازن الاقتصادي للعقد ولا ضرب مثلا ، عمارة قديمة متأكلة يبلغ المالك منها ١٠٠ جنيه ، بها مصعد قديم معطل يحتاج اصلاحه الى تكاليف تبلغ ٥٠٠ جنيه ، يعطى مشروع القانون في مثل هذه الحالة للمستاجر . وفقا لاحكام هذا النص الخيار بين

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - نعم .

**السيد محمد سيد عيسى المنعم** - جاء في الفقرة الثانية من المادة « ومع ذلك اذا أصبح التزام المؤجر مرهقا أو غير متناسب مع ما يفلته المقار من أجرة » فما هو المقصود بعبارة « مرهقا أو غير متناسب » ؟

**المقرر** - المقصود بهذه العبارة المباني القديمة التي أصبح قيمه عاندها بعد التخفيضات المختلفة ضئيلا ، مما يجعل التزام المؤجر باصلاحها أو تجديدنها مرهقا له لعدم تناسبه مع العائد الذي يحصل عليه من عقاره . ففى مثل هذه الحالة يجوز للقاضى ، اذا رأى أن اصلاح المصعد أو أى مرفق غيره من مرافق المنزل ، من شأنه ارهاق المالك بالنظر الى ضالة العائد اليه من المبنى ، أن يوزع القيمة بين المالك والمستاجرين .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - معنى هذا أن هذه الفقرة تسمح بأعادة تقدير الاجارات القديمة المستقرة من زمن طويل ، والقياس عليها قد يتربط عليه اننا سنواجه بعد سنة أو سنتين ، نتيجة لارتفاع تكاليف صيانة المصاعد مثلا أو لزيادة تكاليف انارة السلم أو لارتفاع أجور البوابين بعد الزام المالك بدفع التأمينات الاجتماعية عليهم ، بأعادة النظر في تقدير قيمة الاجارات القديمة المستقرة ، استنادا الى هذا المنطق الذي أخذت به هذه المادة .

**رئيس المجلس** - ما أخذت به هذه المادة يرتبط بنظرية قانونية تستند الى اصل من اصول العامة في القانون .

**السيد محمد صبرى مبدى** - ينص القانون المدني فى المواد ٥٦٨ وما بعدها على الاحكام التي أوردتها الفقرة الاولى من هذه المادة ، أما ما يثير اعتراض السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم فهو ما أتت به الفقرة الثانية من حكم غريب ومثير للدهشة ، لأن المستاجر يتحول بوجهه الى شريك للمالك يتحمل معه اعباء صيانة ملكه ، ويشاركه في التكاليف التي تدعو اليها أو تفرضا اعباء الملكية ، وأيضا

كان ما قيل في تبرير هذا الوضع فهو أمر يفظله المنطق ، ويفرضه القانون ، فعلى المؤجر طبقا للعقد أن يكفل للمستاجر مقابل الاجرة التي يوفيا الإنفاق بالعين ، كما ينص العقد

تشغيل المصعد مثلا . فمعنى هذا اننى ادفع بصورة او باخرى مبلغا يزيد على ايجار مقابل ميزة مقررة بموجب العقد ، ومعنى هذا ايضا أنه كلما زادت نفقات المؤجر لارتفاع اسعار الخدمات التى عليه الوفاء بها بموجب العقد ، وقل العائد عليه من العقار نتيجة لذلك ، كان على كمتأجر أن ازيد مما ادفع حفاظا على التوازن الاقتصادى للعقد ، وهذا أمر لا أوافق عليه .

ثمة أمر آخر يتعلق بموضوع التوازن الاقتصادى وهو أن من طبيعة الاستثمار العقارى أنه مع كل يوم معنى تزايد قيمة الارض فالارض المقام عليها بناء قديم فى الشرايبة قد زادت مع الإلزام قيمتها نظرا لعمليات التحسين ، فهل يعتبر التوازن الاقتصادى فى العقد قد اختل بهذا السبب وأصبح واجبا لاعادة هذا التوازن الاقتصادى للعقد لاعادة النظر فى التزامات الطرفين .

ان الأخذ بنظرية التوازن الاقتصادى للعقد من شأنها أن تخلى بحقوق المستأجرين وتفقدهم المزايا التى يحققها لهم مشروع هذا القانون فى مواد أخرى . ولذلك فأننى أقتراح حذف الفقرة الثانية من هذه المادة .

وقيس المجلس - لا يستقيم ما رتبته السيد الزميل معها تقضيه نظرية التوازن الاقتصادى فى العقد ، والواقع من الأمر أن هذه النظرية القانونية تستند الى الاصول العامة ، ويرتب عليها القانون نتائج تفار ما رتبته عليها السيد الزميل .

السيد ضياء الدين داود - واقع الامر أن هذه المادة تتناول ببساطة ، أمر مستأجر حرم بشكل من الاشكال من ميزة من الميزات التى يقرر العقد حقه فى الانتفاع بها ، فاعطيه ، لاستعادة الانتفاع بالميزة التى حرم منها ، الحق فى أن يلجأ الى قاضى الاغور المستعجلة كي يحقق له الانتفاع بهذه الميزة ولقاضى الامور المستعجلة أن يزن الامر ويقرر أحد أمور ثلاثة ، أن يأذن للمستأجر باعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر ، أو أن ينقص الاجرة بقدر قيمة الميزة ، أو أن يوزع قيمة تكلفة اعادة هذه الميزة بين المالك والمستأجر ، اذا رأى أن اعادة هذه الميزة أو الحق ترمق المالك بحيث تخل بالتوازن بين العائد الذى يحصل عليه وبين ما سيتحمله نتيجة هذه الاعادة .

أمرين : أن يشترك مع المالك فى تحمل تكاليف المصعد ، أو خفض ايجار بما يوازى الحرمان من ميزة استعماله ، والقول بغير هذا يؤدى الى حرمان المالك من عائد عقاره وقتا طويلا ، لينتفع المستأجر بميزة من ميزات عقده ، وفى هذا اخلال بين بالتوازن الذى تحرص المبادئ القانونية العامة على كفالتة لطرفى العقد .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لقد وضع حكم هذه الفقرة من المادة ، وكان الامر قد اختلف على فى أنها تسمح باعادة النظر فى تقدير الايجارات المستقرة .

رئيس المجلس - ان حكم هذه المادة يرتبط بنظرية التوازن الاقتصادى فى العقد ، وهى نظرية لها أصول ويترتب عليها نتائج تتصل بنقطة تكلفة الاعادة بالذات ، وهناك فكر قانونى يحدد هذه الامور .

السيد محمد سيد عبد المنعم - أنا مع هذا الفكر القانونى حتى نهايته ، ولكن لماذا يكون هذا الفكر القانونى ضد المستأجر وحده ؟

رئيس المجلس - أرجو أن تتفضل بقرأة الفقرة التى تناقش حكمها لتتعرف معا على المقصود منها .

السيد محمد سيد عبد المنعم - تنص الفقرة على أنه « ومع ذلك اذا أصبح التزام المؤجر مرهقا أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة » ففى هذه الحالة يجوز للقاض أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستأجر .

رئيس المجلس - يتبين من هذا النص أن هذه المادة لا تتعرض للقيمه الاجباريه ، ولكنها تتناول التزام المؤجر فيما لو أصبح مرهقا أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة ، وترتب حكما يعيد التوازن بين التزامات طرفى العقد .

السيد محمد سيد عبد المنعم - اذا كنت ادفع ايجارا قدره عشرة جنيهات فى الشهر ، أى مائة وعشرين جنيها فى العام وأصبح على أن ادفع علاوة على هذا المبلغ مبلغا ما لاعادة

**رئيس المجلس** - ألا يزال السيد محمد عبد المنعم مصرا على اقتراحه الذي يقضى بحذف الفقرة الثانية من المادة ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - أرى الإبقاء على الفقرة الأولى من المادة وحذف الفقرة الثانية منها .

**رئيس المجلس** - لقد استوفى الموضوع بحثا . فهل توافقون على اقبال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - الموافق على اقتراح السيد محمد سيد عبد المنعم بحذف الفقرة الثانية من المادة يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - الموافق على اقتراح السيد قاسم طعيمه بإضافة عبارة « أو المفروض أن ينتفع بها » إلى الفقرة الأولى من المادة ، يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على المادة ٢٠ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**القرار : « مادة ٢١ »** - مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المساكن ب وفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة ، يشترط لاستمرار عقد الإيجار إقامتهم في السكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للسكن أيهما أقل .

وفي جميع الأحوال يلزم شاغلو المسكن بطريق التضامن بكافة أحكام العقد .

**رئيس المجلس** - هل ل أحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد رفعت محمد بطل** - تنص المادة على ما يلي :

« ... لا ينتهي عقد إيجار المساكن ب وفاة المستأجر ... »

والامر في جميع الأحوال متروك للقاضي ، ولا دخل لارادة الطرفين فيه ، ولا سبيل بالتالي لتحكم أحدهما في الآخر .

**السيد عبد العاطي نافع** - أرى أن المادة مصاغة صياغة جيدة جدا ، وأن أحكامها من الوضوح بحيث لا تحتمل كل هذا النقاش ، فهي تنص على أنه لا يجوز حرمان المستأجر من أي حق من حقوقه أو منعه من أي ميزة كان ينتفع بها .

وتعطي لقاضي الأمور المستعجلة الحق في أن يأذن للمستأجر بأعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر تحسنا من الاجرة المستحقة ، أو انقاص ما تقابله هذه الميزة من الاجرة .

وهذا النص يعالج في الواقع كل ما يمكن أن يثور بين المالك والمستأجر من خلاف حول النور والمياه واصلاح دورة المياه وغير ذلك .

أما الفقرة الثانية التي أثارته كل هذا النقاش فهي تؤكد التعاون بين المالك والمستأجر فيما يرى القاضي أن في تكليف المالك به وحدة أمر يرهقه ، وهذا مبدأ يجب علينا أن نقره ونأخذ به لأن هناك فعلا منازل لا يكفي إيجارها ثمننا لما تستهلكه من مياه . لهذا فاني أرى الموافقة على المادة كما أقرتها اللجنة .

**السيد قاسم أحمد طعيمه** - أقترح اضافة عبارة « أو المفروض أن ينتفع بها » بعد عبارة « أية ميزة كان ينتفع بها » الواردة بالفقرة الأولى من المادة بحيث تصبح « لا يجوز حرمان المستأجر من أي حق من حقوقه أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها أو المفروض أن ينتفع بها » حتى تشمل المادة ما استحدثت في المساكن الجديدة كخزانات المياه وغيرها .

كما أرجو أن تعمل الوزارة على إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد الموافقة عليه وإصداره مباشرة .

**السيد إبراهيم سيد قرشي** - إن أحكام هذه المادة تحقق العدالة وتكفل التوازن بين التزامات كل من المالك والمستأجر ، وإذا كان الجدل قد دار حول المصاعد واصلاحها ، فإن هذا لا ينسينا أن ثمة منازل قديمة تستهلك الوحدة السكنية فيها كمية من المياه يفوق ثمنها قيمتها الإيجارية ، لهذا أرى الموافقة على المادة .

انه حق شخصي للمستأجر الجديد عن طريق الارث ونحن بهذه المادة نقيد حق خلفاء المستأجر في شغل العين .

**رئيس المجلس** - ان الاقارب ، حتى الدرجة الثالثة ، الذين كانوا مقيمين مع المستأجر سيحلون محل هذا المستأجر .

**السيد أحمد الخواجه** - ان أى شخص موجود مع المستأجر محل محله بحكم القضاء . ولنفرض أن وراثته من الدرجة العاشرة أو من ذوى الارحام فانه يحل محله .

**السيد الدكتور محمود السقا** - لقد ذكر السيد أحمد الخواجه أن أحكام القضاء قد استقرت على اعتبار القيمين مع المستأجر مستأجرين أصليين وينطبق عليهم كل الأحكام التي تنطبق على المورث قبل وفاته ، ولهذا نصت المادة على ما يلى « وفي جميع الاحوال يلزم شاغلو المسكن بطريق التضامن بكافة أحكام العقد ، وهذا تأكيد لاستمرار خلفهم للمستأجر الاصلى » .

وهناك صورة أخرى أود أن أستمع الى ايضاح بشأنها ، فإن هذا النص « يشترط لاستمرار عقد الايجار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله المسكن أيها أقل » . وهذا يجعلنى أسأل عن الصورة الآتية : هناك شخص مقيم فى الاسكندرية مثلاً وأبرم عقداً للايجار ، ولم يتمكن من شغل المسكن ، ثم توفى قبل شغله المسكن ، فماذا يكون التصور القانونى لذلك ؟ أقصد أن هذا الشخص قد أبرم العقد للايجار ولم يسكن فى المسكن ، فهل معنى ذلك أننى لا أطبق عليه هذا النص ؟

وتفادياً لذلك ، وحتى يتحقق الغرض من هذا النص ، وهو اعطاء فائدة للسورة أو القيمين معاً ، أقترح استبدال عبارة « أو من تاريخ إبرام العقد » بعبارة « أو مدة شغله المسكن أيها أقل » .

**رئيس المجلس** - هذه المادة تشترط أن يكون قد أقام معه فى المسكن مدة سنة على الاقل .. الى آخره .

وواضح من المادة أنها تفرق بين نوعين من الناس ، الاول وهم الزوجة والاولاد الذين كانوا يقيمون معه ، فهؤلاء بمجرد الوفاة ،

وأقترح أن يكون صدر المادة كما يلى :  
« لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر ... »

**رئيس المجلس** - هل الكلمة هنا الاماكن ، أو المساكن ؟

ان النص الذى تقدمت به الحكومة لا يشير الى المساكن أو الاماكن .

**السيد رفعت محمد بطل** - أقصد التعبير بالمسكن لا بالمساكن .

أى استبدال كلمة المسكن بالمساكن الموجودة فى صدر المادة .

**رئيس المجلس** - هل يقصد العضو أن يكون التعبير بالمفرد وليس بالجمع ؟

**السيد رفعت محمد بطل** - نعم ، هذا ما أقصده .

**السيد حامد عبد اللطيف حمادة** - أقترح اضافة فقرة تجعل المؤجر يحرر عقداً جديداً للمستأجر الجديد فى حالة وفاة المستأجر الاصلى أو تركه العين ، فقد يحدث أن هذا المستأجر الجديد يرغب فى تركيب تليفون أو ادخال النور أو ادخال ميزة جديدة يشترط فيها أن يكون لديه عقد ايجار باسمه حتى يستطيع أن يستوفى هذه الميزات .

**السيد محمد صبرى هبلى** - اننى أرى أن الملاحظة التى أبدتها السيد العضو روعت بطل فى محلها . فقد ورد فى نهاية هذه المادة ما يلى :

« ... وفى جميع الاحوال يلزم شاغلو المسكن ... »

**رئيس المجلس** - لقد اقترح السيد حامد عبد اللطيف حمادة تحرير عقد جديد بين المستأجر الذى حل محل المستأجر الاصلى وبين المؤجر حتى يستطيع أن يحصل على الميزات التى يرغبها .

**السيد أحمد الخواجه** - أوافق على اقتراح السيد العضو ، الا أننى ، رغم عدم الرغبة فى النحول فى مناقشات فرعية ، أرى أن النص كله لا مبرر له ، إذ إنه أقل ضماناً من الحق القائم فعلاً . والاصل فى هذا الحق

أما بالنسبة لاقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة ، فقد اشترطت المادة ، بالنسبة لهم ، أن يكونوا مقيمين في هذا المسكن لمدة ستة أشهر قبل الوفاة . فلنفرض أن أخت المستأجر طلقت قبل وفاته بشهرين وكانت مقيمة في منزل شقيقها ، فهل تشرد وتطرد الى الشارع ؟

اننى أقترح حذف شرط المدة بحيث يكفل النص لاقارب الساكن في الاستمرار في المسكن دون التقيد بأية مدة طالما كانوا مقيمين بالمسكن عند الوفاة .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة** - أريد أن أبدي بعض الملاحظات على هذه المادة :

الاولى : هي أن الهدف من هذا القانون أصلا هو تفريق أزمة المساكين ، ومن أجل هذا اشترط في صدر هذه المادة : « ٠٠٠ مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة ٠٠٠ » . وهذا معناه أنه لا يجوز لشخص واحد أن يحتجز أكثر من مسكن في مدينة واحدة .

الثانية : أن هناك توسعة غير عادية قضت على كثير من المشاكل التي كانت تقار :

( أ ) وهي أن الورثة ، وهم الزوجة والوالد والاولاد الذين كانوا مقيمين معه حتى الوفاة أو الترك ، يحق لهم الاستمرار في المسكن عندما لا يكون لهم مسكن آخر .

( ب ) والذي استحدثه النص أيضا أنه امتد فشمّل الاقارب حتى الدرجة الثالثة .

والتمثال الذي ذكره السيد الزميل بالاخت ، وهي تدخل في الدرجة الثانية ، والعمة ، وهي تدخل في الدرجة الثالثة هي والخال ، هذا معناه أن هناك توسعة لتشمل المادة كثيرا من الاقارب ، واشترط فيها شرطا بسيطا حتى تكون الفائدة أعم ، هو أن تكون مقيمة معه لمدة ستة أشهر قبل الوفاة أو الترك . فهذا النص به توسعة كثيرة عن نص المادة « ٦٠١ » من القانون المدني التي لا تجعل من ينتفع بمسكن المستأجر الا الورثة فقط .

**رئيس المجلس** - لقد استوفيت المادة بحثا . فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن أعرض على حضراتكم

يستطيعون ما داموا مقيمين معه ، أيا كانت الفترة ، أن يستمروا في شغل المسكن .

والنوع الثاني يتعلق بآقاربه حتى الدرجة الثالثة ، فقالت المادة أنهم لا يحلون محلّ المستأجر الا اذا كانوا قد أقاموا معه في المسكن مدة ستة أشهر قبل وفاته أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل .

**السيد الدكتور محمود السقا** - أرحو أن أدخل في الصورة الاولى التي لا تشترط شرطا زمنيا ، وعلى ذلك أقترح أن يكتفى بتساريخ تحرير العقد لانه اذا أبرم شخص عقد للإيجار بالقاهرة وهو موظف بالاسكندرية ولم يتمكن أن ينتقل الى القاهرة وتوفى في هذه الفترة ، والشرط أن يشغل المسكن مدة ستة أشهر فكيف أحقق هذا الشرط ؟

**رئيس المجلس** - هل يكفي أن تقول المادة : « أو مدة شغله للمسكن » وتعتبر كأنه شغل للمسكن بمجرد توقيعه على العقد .

**السيد الدكتور محمود السقا** - انه لم يتمكن من شغله رغم إبرامه العقد .

**السيد البدر دوش محمد المصري البزء** - أقترح إضافة فقرة في نهاية هذه المادة تنص على أن يلتزم المالك بتحرير عقد إيجار جديد للساكن الفعلي للعين المؤجرة ونصها : « ويلتزم المالك بتحرير عقد إيجار جديد للساكن الفعلي بالعين المؤجرة » . والغرض من ذلك هو تمكين المستأجر الفعلي من ادخال النور أو المياه أو التليفون الى آخره .

**رئيس المجلس** - لقد سبق أن قدم هذا الاقتراح .

**السيد عبد العاطي نافع** - أرى أن يبقى النص على ما هو عليه وأن تعديلا فيه يحدث كلمة المساكين مثلا ، ستمتهدى بنا الى صورة غريبة ، وهي أن النص يتناول الجراج والمخبر وما الى ذلك .

**رئيس المجلس** - هناك اقتراح محدد بأن يكون النص : « عقد إيجار المسكن » وليس المساكين .

**السيد حسن رمضان فظلوم** - لقد ضمنت المادة حق ورثة المستأجر ، والمقيمين في المسكن وقت الوفاة في الاستمرار بالمسكن . وأقترح أن يحرر لهم عقد إيجار جديد .



اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

( موافقه ) .

المقرر :

« مادة ٢٣ - في غير الاماكن المؤجره مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الآتية :

( أ ) اذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول بدون مظلوف أو باعلان على يد محضر على أنه لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بأداء الاجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى فاذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء .

( ب ) اذا أجرة المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المواد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من هذا القانون .

( ج ) اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر » .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة .

السيد يوسف وشوان التهامي - تنص الفقرة « ب » من هذه المادة على أنه « اذا أجرة المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك » .

وأرى أن هذه الفقرة لا مبرر لها ، فلو أن هناك مثل هذا الاذن ، فلا يجوز للمالك أن يطالب بالاخلاء . وهذا يعتبر تحصيلا للحاصل ، وأن اشتراط موافقة المالك كساية على التأجير من الباطن لا مبرر له مطلقا ، إذ أنه يستطيع أن يبرم عقدا مع المستأجر من الباطن مباشرة .

الاقتراحات التي قدمت في شأن هذه المادة لاخذ الرأي عليها .

الاقتراح الاول يتعلق بكلمة الساكن ويطلب السيد العضو رفعت بطل تعديلها الى « المسكن » وهذا تصحيح لغوي .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقه ) .

رئيس المجلس - الاقتراح الثاني يتعلق بنقطة تحرير عقد جديد لهؤلاء الورقة حتى يستطيعوا عن طريقه تركيب تليفون والحصول على ميزات أخرى .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقه ) .

رئيس المجلس - الاقتراح الثالث مقدم من الدكتور محمود السقا ويقضي بعدم اشتراط مدة بالنسبة للأقارب حتى الدرجة الثالثة ، كما يقترح أن يكون تحرير العقد هو تاريخ بدء التعامل مع الساكن كان أبرم الساكن العقد ولم يشغل المسكن قبل العقد أو بعده . فهل ندخل ذلك في المادة أم نتركها للقضاء بشكل عام لكي يطبقها ، فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

رئيس المجلس - اذن فالموافق على المادة ٢٧ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لصياغتها في حدود الاقتراحين اللذين وافق عليهما المجلس ، يتفضل برفع يده .

( موافقه ) .

المقرر :

« مادة ٢٢ - استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للمعار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ انتقال الملكية » .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات ) .

الاجرة المقررة في العقد المتنازل بمقتضاها وما قد يكون ثابتا في ذمة المستأجر الاصل من التزامات او ما الى ذلك .

وبالنسبة للتأجير من الباطن ، فإنه يستحق أن يتقاضى الاجرة الزائدة وهي نسبة ٧٠٪ من الاجرة المسماة بالعقد ، واستند في هذا الى أن الحكومة في سنة ١٩٤٧ في مشروعها اخص بالفائز المدين ، كانت بطلت هذا الحق ولا توفر للمؤجر حق الاعتراض الا إذا كان هناك سبب مشروع ، ومنافسه هذا السبب . ان من اختصاص القضاء ، ونحن الآن بعد حوالي ربع قرن وبعد تغير كامل في الشكل الاجتماعي للجمهورية وبعد التفرغ حيث بالنسبة لتراضي في العقد \* وبعد أن أصبحت المصلحة وظيفه اجتماعية ، بعد كل هذه الظروف يجب أن تكون مسايرين بنموذج الجديدي الذي حدث في العلاقات الاجتماعية ، لان الحق الشخصي الذي يرتبه عقد الايجار ، يجب ألا يجعل للمؤجر حق الاعتراض على ممارسته بالنزول او فيما يتعلق بأحد من الباطن ، هذا اذا وضعنا قيدا خاصا للضمان \* وايضا نص يعطى المالك أو المؤجر حق الاعتراض ، سيزيل تماما ما اتفق المجلس عليه أمس فيما يتعلق بحق التبادل . الحقيقة ، حق النزول عن عقد الايجار .

**رئيس المجلس** - أود أن أذكر السادة الاعضاء بما اتفق عليه أمس من أن النزول يقرر وينظم بواسطة قرار يصدره السيد الوزير ويحدد فيه حالات النزول وشروطها ونطاقها الى آخره ، فنحن ثم نتركه غفلا ، ولقد تقدم السادة الاعضاء باقتراحات عن هذا الموضوع ، لا شك أن السيد الوزير سيضعها موضع التقدير والاعتبار وهو يعد اللائحة التنفيذية للقانون ، ولذلك لم نتدخل لنضع في القانون الضمانات اللازمة لاستعمال هذا الحق لانه ليس مطلقا ولا متروكا على اطلاقه ، وانما هو حق ينظم بواسطة قرار السيد الوزير .

**السيد ضياء الدين داود** - ساقصر كلامي على البند ( ١ ) إذ أن هذا البند ، قد أعطى تسييرا كبيرا للمستأجر لتفادي الاخلاء بسبب التأخير في دفع الاجرة ، ففي تصور اللجنة - فيما اعتقد - أنه يجب تطبيق هذا البند في حالة ما اذا تضمن العقد الشرط الصريح الفاسخ ، وتأخر المستأجر عن سداد الاجرة ، واتى أنسامل : هل في ظل احكام هذا البند

**رئيس المجلس** - اذا أجر مستأجر حجرة في مسكنه لآخر ، في هذه الحالة نقول إنه إذا وافق المالك كان بهسا ، وإذا لم يوافق فإن الايجار من الباطن له حكم عام هنا وللموقف معين .

**السيد يوسف وشوان التهامي** - في حالة موافقة المالك ، ما المانع أن يحرر عقدا بينه وبين المستأجر رسا .

**رئيس المجلس** - تقصد مع المستأجر من الباطن .

**السيد يوسف وشوان التهامي** - نعم .

**رئيس المجلس** - سأطرح هذا الاقتراح .

**السيد سيد زكي** - هناك ملحوظة لا عرفت مكانها ، هل هي في المادة « ٢٣ » أم في المادة « ٢٦ » :

**الفقرة « ب » من المادة « ٢٣ »** تنص على انه :

« اذا أجر المستأجر المكان المؤجر ... »

**المادة « ٢٦ »** تنص على : « ... وللمستأجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا » وأريد أن أوضح المفروش وغير المفروش لعدة أسباب ...

**رئيس المجلس** - ان مكان هذه الملحوظة المادة « ٢٦ » .

**السيد محمد صبري هيلدي** - استاذن في أن نتذكر فيما بيننا النقاش الذي دار أمس حول معنى التبادل ، وهو كما قال السيد رئيس المجلس الان بالمعنى الحقيقي ، وبالوصف القانوني يعتبر نزولا عن الايجار وعلى ضوء هذا يفد وجود الفقرة « ب » من هذه المادة لا مكان لها ويجب أن تستبعد .

**رئيس المجلس** - انني أرى عكس ذلك ، وأرى أن لها مكانا لانها وضعت شروطا وحالات سيحددها وزير الاسكان في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**السيد محمد صبري هيلدي** - اننا نريد أن نطلق حق المستأجر في أن ينزل أو يؤجر من الباطن دون أن يكون هنا موقفا على موافقة المالك ، مع إيجاد الضمان في ذات الوقت للمالك في أن يتقاضى - في حالة النزول -

**رئيس المجلس -** ان للسؤال اهميته لما يثيره من متاعب كثيرة أمام القضاء .  
لذلك نريد توضيح هذا الموضوع . هل الشرط الصريح الفاسخ ما زال قائماً في ظل هذه المادة أم أنها قد أوقفت آثاره ؟

**السيد أحمد الخواجه -** ان هذا الشرط قائم ، بدليل أنه حينما نتحدث المادة عن دعوى الاخلاء فانها تقول « ... ولو انتهت المدة التفتق عليها في العقد ... »

ان اثر الشرط الصريح الفاسخ ، هو انها العقد بقوة العقد ذاته ، وتقضى المادة ٢٣ وكذلك المادة التي قبلها - بالرغم من انتهاء مدة العقد - بأنه لا يجوز للمحكمة أن تصدر الحكم بالاخلاء الا في حالات أو لاسباب معينة .

وانني أقول ، ان الشرط الصريح الفاسخ الذي يتضمنه العقد ، لا يزال باقياً في ظل هذا النص ، ولا يزال القضاء المستعجل يقضى يومياً بطرد المستأجر استناداً الى الشرط الصريح الفاسخ .

ولكن يتدخل القانون عندما نذهب الى المحكمة الموضوعية لنقول لها ان الشرط الفاسخ الصريح قد تحقق ، وان العقد قد زال ، ثم نطالبها بأن تحكم لنا استناداً الى هذا الشرط بطرد المستأجر أو اخلاء العين .

لقد ظل هذا الكلام مطروحاً أمام المحاكم عشرين عاماً ، كحالة منفصلة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولم يسمعه أحد ، ولم تطبقه أو تأخذ به أية محكمة ، بل ان المحاكم قالت ان الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة

الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، هو نص واجب التطبيق ، ومنفصل عن احكام القواعد العامة :

**السيد كمال بولس -** لقد وفي الزميل أحمد الخواجه النقطة الاولى ، وكل ما أريد أن اقله في شأنها ان المحاكم قد اضطرت فعلاً ، في قضاء الامور المستعجلة - وبرغم وجود الشرط الصريح الفاسخ - الى الاخذ بما جاء في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي كان يجيز الاخلاء في البداية بعد خمسة عشر يوماً ، اذا لم يدفع الاجبار ، وحتى بعسند

يظل اختصاص القضاء المستعجل قائماً ، حيث يقضى بطرد المستأجر حتى ولو سدد الاجرة ، على اعتبار أن سداد الاجرة يمدتحقق الشرط الصريح الفاسخ ، لا يمنع من الحكم بالاخلاء .

وبعبارة أخرى ، هل يكون من حق المؤجر أن يلجأ الى القضاء المستعجل لاستصدار حكم الطرد ، اذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً ، وتأخر المستأجر في سداد الاجارة ؟

**السيد أحمد الخواجه -** من المؤكد أنه في ظل النص ، يجوز للمالك أيضاً أن يلجأ الى القضاء لطرد المستأجر الذي يجوز له أن يتقضى دعوى الطرد المستعجلة سواء قبل الحكم فيها أو بعده عن طريق دفع الاجرة ، وعندئذ يزول اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الطرد حتى ولو طرح الامر في اشكال دعوى تنفيذ الحكم ، لان القاضي المستعجل يقيم اختصاصه للطرد على أساس زوال سند الحيازة ، وزوال عقد الاجارة .

ولذلك ، فانه متى عرضت الاجرة على القاضي المستعجل ، أثناء دعوى الطرد أو أثناء الاشكال ، زال حكم الطرد لاننا نريد أن نيسر على المستأجر التراضي ونقدم له الحماية ومن واجبتنا أن نيسرها له . أما اذا كنا نريد العودة بالنص الى حالته الاولى التي كانت تجيز للمالك طلب الحكم باخلاء العين المؤجرة بمجرد التأخير عن الوفاء بالاخلاء بعد التنبيه عليه بخمسة عشر يوماً ، ولو قام بالدفع ، اذا كنا نريد العودة الى ذلك ، سناً للمستأجر على الوفاء بالاخلاء وحماية لحق المالك باعتباره الحق الوحيد الذي يكفاه له عقد الاجارة فيمكن أن نقول بذلك .

**رئيس المجلس -** هل وضعت المسألة للاستاذ ضياء أم لا زال لديك استفسار آخر ؟

**السيد ضياء الدين داود -** أرى أن المسألة تتوقف على الشرط الصريح الفاسخ وآثاره ، لأن من آثار هذا الشرط أن يصبح العقد من تلقاء نفسه ، ودون الالتجاء الى القضاء كان لم يكن ، فهل ما زال هذا الشرط قائماً في ظل هذا النص ؟ أو ان هذه المادة قد عطلت اعمال هذا الشرط ؟ بحيث يستطيع المستأجر أن يوفي بالاخلاء في المواعيد المتصوص عليها هنا ، ومن ثم فلا يكون هناك أى اثر للشرط الصريح الفاسخ .

مجلس الأمة باعطائنا صورة قانونية واضحة لهذا الموضوع .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** - من المستقر عليه قضاء أن تحقق الشرط الفاسخ الصريح يكون سببا في إنهاء العقد والعلاقة الإيجارية، وذلك لا يعطل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، فيتعين أعمال أحكامه، واعتبار أن العقد مفسوخ من تلقاء نفسه كلما وقعت المخالفة التي يتحقق بها نفاذ الشرط الفاسخ الصريح . ويترتب على ذلك ثبوت حق المؤجر في استرداد العين وبالتالي في طلب اخلائها من المستأجر .

اذن الشرط الفاسخ الصريح يعتبر قائما رغم وجود النص .

**السيد محمد كمال عيد** - اقترح حذف الجملة الأخيرة من البند (أ) من المادة ٢٣ والتي جاء فيها : « ... فإذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء » .

لان ما تضمنته هذه الجملة من أحكام لا ضرورة لها طالما أن المستأجر يقوم بالوفاء بالتزاماته بما فيها ٧٪ فوائد . وبذلك يكون مشروع قانون ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، قد استرشد بقانون الاصلاح الزراعي وجاء في ظله ، خاصة أن قانون الاصلاح الزراعي لم يتضمن مثل هذا الحكم الوارد في نهاية البند (أ) وكلنا نعلم أن غالبية السكان في وضع اجتماعي يظابق حالة الزراع .

**السيد محمد سيد عبدالمعتم** - في النصوص التشريعية القديمة الملغاة ، نص ، اعتقد أنه كان يشجع القطاع الخاص على المساهمة في مجال الإسكان ، ذلك هو النص الذي كان يسمح لمالك البناء باخلاء إحدى الشقق في حالة زواج الابن أو البنت ، وأنا اذ اطلب باعادة هذا النص الذي قد تكون فيه قسوة على المستأجرين ، ارى أن يتروك هذا الامر لتقدير المحاكم ، بمعنى أنه اذا كان هناك مالك وعنده ابن مقبل على الزواج أو بنت وتغذ عليه إيجاد شقة لهما ، فإني أن نيسر عليه الامر لشغل إحدى شقق منزله ، بشرط الرجوع الى المحكمة .

تعديل هذا النص اجاز هذا القانون دفع الإيجار حتى اقفال باب المرافعة ، وقد أخذت المحاكم بهذا .

هناك نقطة ثانية كنت أناقشها مع الزميل أحمد الخواجه وأود أن أذكره بها ، وهي خاصة بالمستأجر من الباطن الذي تركت له الشقة بعد نزول المستأجر الأصلي عنها ، وهي حالة تختلف عن الحالات الاستثنائية التي من بينها التبادل الذي ناقشناه أمس ، وحالات الشق الفروشة ، أو وفاة المستأجر الأصلي وما إلى ذلك ، ما مصير هذا المستأجر من الباطن لو أن المستأجر الأصلي نزل عن العقد أو فسخه ؟

هذا الموضوع تناقضت أحكام المحاكم فيه، وبعضها يجيز طرد المستأجر من الباطن اذا ما أنهى المستأجر الأصلي العقد رغم موافقه ورغم الاذن الكتابي الذي يسمح بالتأجير من الباطن .

مثل هؤلاء المستأجرين في حاجة الى ضمانات ، ولهذا اقترح أن تضمن النص فقرة تقضي بأن تصبح العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر ، وفي هذه الحالة لا يحق للمستأجر الأصلي أن يطرد المستأجر من الباطن .

**وئيس المجلس** - ان هذا الأمر يتوقف على نظرتنا للإيجار من الباطن ، هل نطلقه أم نقيده ؟ هل نل نظر اليه باعتباره استثناء أم أنه أمر طبيعي ؟

ان السيد كمال بولس يعرض صورة ما اذا قام المستأجر الأصلي بتأجير شقته لآخر من الباطن ، ثم انتهى العقد بين مالك العين والمستأجر الأصلي فما موقف المستأجر من الباطن ؟ هذا التساؤل يجيب عنه اقتراحه بأن يتحول الوضع بحيث تكون هناك علاقة تعاقدية مباشرة بين المستأجر من الباطن ومالك العين ، خاصة في حالة الاذن الكتابي بالتأجير من الباطن .

**السيد كمال بولس** - نعم ، هذا هو ما اقصدته تماما .

**وئيس المجلس** - اذا كان هو ما تطالب به، فسئري هذا الموضوع وليفضل السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون

هذا البيت ، فهل نحول بينهم وبين الرجوع الى هذا البيت ، اذا دعت حاجة الى العودة الى هذا البيت التي تشدهم اليه عوامل نفسية كثيرة ؟ لماذا نحرهم من ثمرة كفاحهم ؟

**رئيس المجلس** - لا شك أن الصورة التي أبديتها واضحة .

**السيد عبد الستار هريغني** - لدى سؤالان ، الاول ، ما الحكم فيما اذا كان لدى مالك مسكن قام بتأجيره لسبب من الاسباب ، كالمسافر أو غيره ، ثم زال هذا السبب ، هل يجوز لهذا المالك أن يخلى المستأجر ؟

**والسؤال الثاني** ، هل يجوز للمؤجر والمستأجر أن ينصا في العقد على تحديد الايجار لفترة معينة ، بحيث يكون للمؤجر بعد مضي هذه الفترة أن يخلى المستأجر ؟

**السيد أحمد الخواجه** - رداً على السؤال الاول أقول ان زوال السبب الذي دعا المالك الى ايجار مسكن يملكه ، لا يعطى المالك حق اخلاء المستأجر ، لان ذلك أصبح محظورا بعد أن أدخلت بعض التعديلات على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، التي كانت تجيز المادة الثالثة منه للمالك أو المؤجر أن يرتج على المستأجر دعوى اخلاء للضرورة ، وقد كان هناك تفسير قضائي مستقر على تحديد معنى الضرورة بأن يشغل المالك المكان بنفسه أو بأحد اولاده ، وقد ألغى المشرع هذه المادة ، وبذلك أنهى حالة الاخلاء للضرورة من بين الحالات التي أنهىها وأصبح محظورا بنص القانون الاخلاء للاسباب التي كانت واردة على سبيل الحصر .

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فأقول ان هذا الشرط ليس صحيحا لان نص القانون يحمي عقود الايجار ولو كانت محددة المدة وذلك بالنص على امتدادها .

ولكن لو أن هناك ورقة أبرمت أثناء سريان العقد ، بإخلاء المكن المؤجرة في موعد معين ، فهي ملزمة للمستأجر لانه بذلك يتزل عن حق قائم له . وهذا ما جرى عليه القضاء .

**السيد ضياء الدين داود** - الحقيقة أن الرغبة التي أبدت بأن يعود الى جواز اخلاء المستأجر في حالة الضرورة ، تذكرني بالمناقشة التي دارت في مجلس الشيوخ عند وضع القانون

وأرجو أن يكون واضحا أن مثل هذه الحالات مطبق في كثير من البلاد الاشتراكية ومنها في الاتحاد السوفيتي .

**السيد علي الشريفي** - في الواقع أنني أعترض على اعتراض كراما على الكلام الذي صدر من الزميل محمد سيد عبد المنعم ، لان هذا الكلام يعنى الرجوع عن التقديمية التي ننتهجها . فما هي الضرورة الملجئة التي تجعلنا نلقي بالمستأجر في الشارع ليحل محله ابن أو بنت المالك ؟ هل فعل ذلك مجرد كونهما ابن أو بنت صاحب العمارة ، ان مثل هذا الكلام ترفضه آذاننا .

أمر آخر أود: الحديث في شأنه ، وهو أن النص يقضي بإخلاء المكان في حالات معينة ، ومعنى هذا أن المستأجر سيلقى به في الشارع ، ولذا أرجو أن تضاق فقرة الى هذه المادة مؤداه أن يتاح للمستأجر الطعن في هذا الحكم أمام الاستئناف ، خصوصا اذا علمنا أن هناك بعض الاحكام - التي ليست لها مثل هذه الخطورة - قد أحيطت بكافة الضمانات بما فيها حق الطعن .

**رئيس المجلس** - هل هناك نص يمنح المستأجر من حقه في الطعن بالاستئناف متى صدر ضده حكم بالإخلاء ؟

**السيد علي الشريفي** - لا ، ليس هناك نص يمنح المستأجر من الطعن بالاستئناف في حكم الاخلاء ، ولكني أرجو أن يثبت هذا الرأي في المناقشة .

**السيد ابراهيم مسيد قرشي** - أؤيد الاخ محمد عبد المنعم فيما ذهب اليه ، بشأن حق المالك في اخلاء احدى شقق منزله ليزوج ابنته أو ابنه ، وفي رأيي أن ما نادى به ليس من الرجعية في شيء .

وان من واجبتنا ، كأعضاء المجلس ، وبمقتضى أحكام اللائحة ، أن نتم وندرس الاجراءات الثورية ، بمعنى أنه اذا كان هناك قانون صدر تحت ظروف معينة ، فليس هناك ما يحول دون أن نعيد النظر في مثل هذا القانون .

فاذا كانت هناك فئة من الناس اقتصدت من قوتها وبذلت العرق في سبيل بناء بيت لاولادها ، ثم اضطرت تحت أي ظرف الى ترك

أو يكتفى بما أثبت في المضبطة ليستهدى به القضاء في أحكامه في هذا الموضوع .

**السيد مختار هاني** - لقد ورد في نهاية الفقرة (ب) ما يلي :

« وذلك مع عدم الإخلال بالمواد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من هذا القانون » فإذا أغفلنا النص على هذا التحفظ في هذه المادة ، فقد لا يفهم ذلك ضمناً ، خاصة أن المادة ٤٧ من هذا المشروع يقانون تنص على إلغاء كل نص يخالف أحكامه .

**السيد أحمد الحواجة** - الواقع أن التصرف الذي يثيره الأخ السيد مختار هاني لا مبرر له لأن المادة ٥٩٤ تتكلم في الفقرة الثانية منها عن بيع المنشأة التجارية ، وعن حواله عقيد الإيجار باعتبار أحد مقومات المنشأة التجارية ، فهذه الفقرة تتكلم عن حالة بيع ، بينما تتكلم الفقرة (ب) من المادة ٢٢ محل البحث الآن عن حالة إيجار .

فهذا الاستثناء منصوص عليه في المسادة ٥٩٤ ، لأنها تقرر بحق المستاجر في النزول ، وحقه في الإيجار من الباطن ، وتستثنى من ذلك ما يقرره العقد . فإذا كان العقد يحظر ذلك ، حظر .

ثم تقول ، وإذا وجد هذا الحظر ، فإنه لا يحكم حالة بيع المنشأة التجارية .

**رئيس المجلس** - أي أنه في رأي السيد العضو أنه مع بقاء المادة محل المناقشة الآن على ما هي عليه ، فإن المادة ٥٩٤ من القانون المدني ما زالت مطبقة بشرط حاجة للنص عليها هنا .

هذا هو ما يهتأ في الموضوع ، وقد وضع في المضبطة .

**السيد مختار هاني** - أرجو أن يكون هذا واضحاً في المضبطة .

**السيد أحمد الحواجة** - لدى اقتراح بأضافة فقرة جديدة ، بإعادة النص على دعوى الأخلاء والهمم . ذلك أن المادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ كانت تنص على بعض حالات من بينها حالة حذفت ، وإني شخصياً أمام أزمة الأسكان لا أعلم لماذا حذفت . وهي المتعلقة بدعوى الأخلاء والهمم وإعادة البناء بشكل أوسع ، وكان قد أدخل تعديل عظيم بشأن عليها يعطى لوزير الأسكان حق التقدير في هذه الحالة ، ويشترط فوات مدة طويلة منذ إنشاء

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، حيث كان هناك عند من الأعضاء في ذلك الحين يعارضون الإخلاء لهذه الأسباب الاجتماعية . فهل يجوز لنا في سنة ١٩٦٩ أن نعود لنطالب بهذه الضرورة كي نحكم على إنسان بأن يلقى في الشارع بلا مسكن من أجل أن يتمتع مالك هذا السكن به ، هو وذووه ؟

في اعتقادي أن هذا التصور غير وارد ، وأن الحكمة التي اقتضت إلغاء مثل هذا السبب ما زالت قائمة ومستمرة .

**السيد عبد الحميد صالح** - لدى استفسار ، فقد أشار السيد أحمد الحواجة إلى حالة أخشى أن تطبق فعلاً ، إذ قال بأنه إذا أبرم المستاجر ورقة أثناء سريان عقد الإيجار بإخلاء العين المؤجرة في موعد معين فإن ذلك يعتبر نزولاً منه عن حق شغل العين المؤجرة عند حلول هذا الموعد .

وانتفى أن تحرر مثل هذه الورقة عند إبرام العقد .

**رئيس المجلس** - ليست هذه هي الحالة التي أشار إليها السيد العضو أحمد الحواجة .

**السيد مختار هاني** - الواقع أن لدى تحفظاً أود إبداءه بالنسبة للفقرة (ب) من المادة ٢٣ ، ويتلخص هذا التحفظ في أن تضيق إلى هذه الفقرة عبارة « مع مراعاة حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني » لأن هذه المادة تقضي بأنه في حالة النزول أو بيع المحل التجاري أو المصنع يجوز للمحكمة ألا تحكم بالإخلاء إذا كانت هناك ضرورة الجأت المستاجر للعين ، التي يشغلها المحل التجاري أو المصنع ، التي يبيع . وهذا التحفظ وارد في المادة ٥٩٤ المشار إليها إذ تنص على ما يأتي :

« ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستاجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة - بالرغم من وجود الشرط المانع - أن تقضي ببقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ، ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » .

**السيد أحمد الحواجة** - ما شأن هذه المادة ؟

**رئيس المجلس** - هل يحتاج الأمر إلى نص ،

تتصور أن يستغل بعض الملاك هؤلاء المواطنين، ولا يحررون عقود إيجار لهم ؟

**رئيس المجلس** - هل مكان النص على ما يود السيد العضو أن يقترحه في هذا الشأن هنا في هذه المادة ؟ هذا هو السؤال .

انني أعتقد أن هذه المادة لا شأن لها بهذا الموضوع ، لأنها تتعلق بحالة طرد المستأجر لأحد الأسباب الواردة بها .

**السيد حمدي حراز** - إن الفقرة (ب) من المادة تشير إلى حالة النزول عن المكان المؤجر .

**رئيس المجلس** - ما الذي يقترحه السيد العضو في هذا الصدد ؟

**السيد حمدي حراز** - أقترح ألا يكون النزول مشروطاً بموافقة المالك في مثل هذه الظروف التي أشرت إليه ، أي النص على استثناء هذه الحالة .

**رئيس المجلس** - أي أن السيد العضو يريد استثناء حالة النزول عن المكان المؤجر إذا كان النزول لأحد المهاجرين أو المهجرين .

**السيد حمدي حراز** - نعم ، لأن هذه الحالة يجب أن تؤخذ في الاعتبار .

**السيد علي الشريفي** - الواقع أن الاقتراح الذي تقدم به السيد العضو أحد الخواجا فيما يتعلق بإعادة النص الخاص بدعوى الإخلاء والهدم وإعادة البناء بشكل أوسع ، يتعلق بموضوع يحتاج إلى جدل كبير .

**رئيس المجلس** - عندما تقدم الصياغة المقترحة بشأن هذا الموضوع ، ستعرض على المجلس لإبداء الرأي فيها .

ويبدو لي فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها السيد الزميل حمدي حراز - وهي الخاصة بعدم ضرورة اشتراط الإذن الكتابي بالنسبة للنزول عن المكان المؤجر للمهاجرين والمهجرين - أنها مسألة تحتاج إلى حكم وقتي في نهاية المشروع بقانون ، بحيث لا يرد هذا الحكم الوقفي في صلب القانون ، أو أن يصدر المجلس نصاً تضييعاً خاصاً يعالج هذه المسألة خارجاً عن المشروع بقانون المرسوم . ويمكن دراسة الموضوع واعداد صياغة بشأنه توطئة لعرضها على المجلس .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ، ووزير**

المبنى ، هي فترة أربعين سنة ، كما يشترط عدم صلاحيتها .

هناك مبان كثيرة لسنا قادرين على هدمها ، ينتفع بها قلة من الناس ، كما أن هناك أراضي عديدة مملوكة عليها « دكاكين » يستعصى علينا هدمها لبناء مساكن مكانها . وأريد أن أستفسر من الحكومة عن السبب الذي من أجله حُذف النص الخاص بدعوى الإخلاء والهدم من المادة ٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، والذي دعا أيضاً إلى عدم النص على هذه الدعوى في مشروع القانون المروض .

**رئيس المجلس** - ليتفضل السيد المستشار بمجلس الدولة بإيضاح هذه النقطة .

**السيد مستشار مجلس الدولة** - الواقع أننا في حاجة إلى إعادة النص على هذه الدعوى ، وتقرر الحكومة أنه يوجد بالقاهرة الآن عدد من « الحارات » في أحسن المناطق ، مثل شارع طلعت حرب ، وشارع عبد الحالح ثروت وغيرها من الشوارع ، كما أن هناك أراضي مقام عليها « دكاكين » فقط .

ولذلك نرجو - إذا وافق المجلس المقرر - أن يعاد النص الخاص بدعوى الإخلاء والهدم .

**رئيس المجلس** - نرجو صياغة هذه الفكرة ، كي تتمكن من عرضها على المجلس لإبداء رأيه فيها .

**السيد حمدي حراز** - السيد رئيس المجلس :

ينص صدر الفقرة (ب) من المادة ٢٣ على ما يلي :

« إذا أجرة المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغرباء وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك » .

وأود أن أقول إن هناك ناحية مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار ، تتعلق بمسألة صارخة قائمة الآن لظرف استثنائي . وتتلخص هذه المسألة في أن كثيراً من أخواننا المهاجرين والمهجرين تتعاون معهم جماهير الشعب بنزولها عن مساكنها لهم ، إلا أن الملاك يستغلون هذه العملية أسواً استغلالاً - والواقع أن هذه العملية شاقة للغاية لدرجة أنها تأخذ معظم وقت بعض السادة أمناء المكاتب التنفيذية ، فكيف

كما قدم الى السيد العضو محمد عبد الرحيم ادريس اقتراحا مؤيدا لهذا الاقتراح بحذف هذه الفقرة .

فالموافق على هذا الاقتراح بتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - وفيما يتعلق بالفقرة (ب) من المادة هناك اقتراح بأن تعدل هذه الفقرة بحيث تتلدم صياغتها مع عملية النزول المتبادل في غير الحالات وبغير الشروط التي يضعها السيد وزير الاسكان والمرافق .

فالموافق على هذا الاقتراح بتفضل برفع يده

( موافقة )

**رئيس المجلس** - وهناك اقتراح مقدم من السيد العضو محمد سيد عبد المنعم بأضافة فقرة الى المادة ٢٣ تقضي بأنه يجوز للمالك أن يطلب اخلاء المكان اذا تحققت المحكة أن صاحب المنزل وأفراد أسرته يحتاجون للعين المؤجرة لاستعمالهم الشخصي .

فالموافق على هذا الاقتراح بتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - هناك اقتراح بأضافة فقرة خاصة بالهدم لاعادة البناء بشكل أوسع فالموافق على هذا الاقتراح بتفضل برفع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس** - اذن فالموافق على المادة ٢٣ مع احوالها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في حدود الاقتراحات التي وافق عليها المجلس ، يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٢٤ - يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة او التعليق ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الاجرة ان كان لذلك محل » .

**رئيس المجلس** - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**النولة لثشئون مجلس الامة** - أؤيد اقتراح السيد العضو حمدي حراز . بشرط وضع الضوابط اللازمة ، كي لا ينتحل أحد صفة أنه من أبناء مدن منطقة القناة أو سيناء ويستغل هذه الصفة . والمهم أننا في حاجة ماسة فعلا الى النص على ما اقترحه السيد العضو في هذا الصدد ، مع مراعاة الشرط الذي اشترت اليه .

**رئيس المجلس** - اذن المرجو من السيد العضو حمدي حراز ، والسيد العضو محمد صبري مبدئى والسيد وزير الشئون الاجتماعية ، أن يجتمعوا مع لجنة الشئون التشريعية ، لوضع اقتراح بقانون مستقل ينظم هذه الحالة المعينة لعرضه على المجلس .

**السيد حمدي حراز** - تنص المادة الثانية من هذا المشروع بقانون على ما يلي :

« لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن التي تشغل بتصاريح أشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الاسكان والمرافق » .

وانى أتساءل : ألا يغطي هذا النص ما هدفت اليه باقتراحى ؟

**رئيس المجلس** - الواقع أن لهذا الموضوع اهميته السياسية والانسانية ، كما أن له أيضا اهميته في كفاحنا ونضالنا ، مما يتطلب أن نضع له أحكاما واضحة محددة . ولذلك نرجو دراسته على الوجه الذى عرض على المجلس الآن .

أعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن لنأخذ الرأى على الاقتراحات التي قدمت بشأن المادة ٢٣ .

... قليلا يتعلق بالفقرة (أ) من المادة ، هناك اقتراح مقدم من السيد العضو محمد كمال عيد ، بحذف العبارة الواردة في نهاية هذه الفقرة ونصها .

« فإذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المنتهقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكة حكم عليه بالأخلاء » .



البناء ، ويطلب اعطاء ترخيصا لبناء دور أو أكثر فوقها ، ثم يصعد عند إقامة الادوار الجديدة الى تغطية الفيللا بيزور في البناء الجديد قد يؤدي الى جعل الفيللا في شكل بدروم مثلا ، مما لا يتفق والغرض الذي استأجرها المستأجر من أجله . وزيادة على ذلك قد يستصدر المؤجر ترخيصا بالاضافة أو التعلية ، ويترك الاصر دون اتمام ، كان يقب السقف لصب العواميد مثلا ويتركه هكذا ، مما يضطر معه المستأجر الى اخلاء المكان المؤجر .

ولذلك أرى أن يضاف الى هذه المادة تنظيها ، بأن يعدل صدر المادة كما يلي :

« مع مراعاة حكم المادة ٥ من القانون المدني ، يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية ، الى آخره » .

والمادة ٥ من القانون المدني تنص على اعادة استعمال الحق وتنص على ما يلي :

« يكون استعمال الحق غير متصور في الاحوال الآتية :

(أ) اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .  
(ب) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

(ج) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها غير مشروعة .

وليس المجلس - ألا يرى السيد العضو ان نص المادة ٥ من القانون المدني نص عام ومفترض ، دون النص عليه ، أم لا يرى ذلك ؟ بمعنى أن يشار الى المادة ٥ في كل مادة من مواد المشروع بقانون تتطلب مثل هذه الاضافة . ثم ألا قد يفهم من النص على هذه المادة هنا بالذات أن بقية المواد الاخرى التي يتضمنها هذا المشروع بقانون غير خاضعة لحكم هذه المادة ؟

السيد مفتاح هاني - الواقع أنني رأيت اضافة هذا التحفظ ، لأن هناك صورا عديدة يساء فيها استعمال هذا الحق .

ورئيس المجلس - هل يكتفي السيد العضو بان يثبت هذا في المضبطة ؟

السيد مفتاح هاني - لا مانع للآن من أن يكتفي بانثاء هذا في المضبطة ، وأن يكون مغفوها لدينا جميعا ان نص المادة ٢٤ من هذا

السيد عبد العاطي نافع - اعتقد أن هذه المادة تتعلق بالفيلات ، ولذلك فأني أقترح أن تضاف اليها عبارة « ويشترط صلاحية المبنى فنيا للزيادة وعلى ألا يؤثر ذلك على المستأجر » .

ورئيس المجلس - هل هذه المادة قاصرة على الفيلات ؟

السيد عبد العاطي نافع - نعم ، هذا هو الهدف من ايراد هذه المادة لأن المقود القائمة حاليا ، المتعلقة بفيلات لا تجيز تعلية مبان عليها ، ولا يجوز منح الترخيص بالزيادة اذا قدم المستأجر العقد ، ثم انه بعد صدور هذا القانون ستكون هناك محاولات ، وبطبيعة الحال اليوم ، يهدف من ورائها بعض المالك الى إجتلاء السكان بحجة اقامة دور أو بضعة ادوار فوق المبنى .

المقرر - الواقع أن هذه المادة لم تتضمن شيئا يشير الى اخلاء السكان ، فهي تنص على أنه « يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية » ولم تنص على اخلاء السكان أو عدم اخلائه .

السيد عبد العاطي نافع - اعتقد أنه ليس هناك من ضرر اطلاقا في النص على اشتراط صلاحية المبنى فنيا للزيادة .

المقرر - ان صلاحية المبنى للزيادة تقرها الجهة المختصة باعطاء الترخيص بذلك . بمعنى أنه لكي يتمكن المالك من أن يعل ، يجب حصوله على ترخيص . ومن المؤكد أن الجهة المختصة لن تعطيه هذا الترخيص ، الا بعد التأكد من صلاحية المبنى للتعلية .

السيد عبد العاطي نافع - هذا هو ما أريد أن أشتطه .

المقرر - هذه مسألة مسلم بها ، التي جانب أن هناك رقابة .

ورئيس المجلس - الواقع أن هذا يعود بنسبة الى النقطة التي نوقشت صباح اليوم ، وخاصة بأن هناك أشياء ينص عليها في قوانين البناء ، لا ينص عليها في قوانين ايجار .

السيد مفتاح هاني - الحقيقة أنني أوجس خيفة من إمكان استغلال هذه المادة بما يشير بمصالح المستأجرين ، أو يرغمهم على اخلاء الأمان المؤجرة ، وذلك بأن يقدم مالك الفيللا مؤجرة الى الجهة المختصة باصدار تراخيص

القانون الحالي قضى بأن تكون مساحات المناور في المباني الجديدة أوسع مما كانت عليه في القوانين السابق ، أما إذا كان هناك مبنى قائم وبه مناور فلا يسمح للمالك بسد هذه المناور بإضافة وحدات جديدة .

**السيد حمدي حراز** - اعتقد أن المقصود بالإضافة هنا ، أنه إذا كان الطابق الواحد به أربع أو خمس وحدات ، وفي آخر طابق لم يبن المالك سوى وحدة واحدة ، ففي هذه الحالة يمكن أن يبنى الثلاث أو الأربع الوحدات الأخرى في هذا الطابق ، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار العين المؤجرة فعلاً ، بمعنى أنه لو كانت هذه العين أربع أو خمس حجرات كبيرة ، فهل يسمح للمالك أن يقطع منها حجراً أو اثنتين لإقامة وحدة جديدة ؟

**رئيس المجلس** - لا ، هذا لا يجوز .

**السيد حمدي حراز** - نقطة أخرى هي أن المادة تنص في العبارة الأخيرة منها على مايلي : ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الأجرة إن كان لذلك محل . وهذا النص يعطي للمستأجر الحق مباشرة في انقاص الأجرة . لذلك أرى أن يبدل على الوجه الآتي حتى تكون أوضح : ولا يخل هذا بحق المستأجر في طلب انقاص الأجرة إن كان لذلك محل .

**رئيس المجلس** - انقاص الأجرة هنا قد يكون باتفاق أو يرجع فيه إلى القضاء .

واعتقد أن المسألة قد وضحت تماماً ، فهل توافقون على ائفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن فالموافق على اقتراح السيد عبد الجابر علام بإجازة التعليمة دون الإضافة ، يفضّل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - إذن فالموافق على المادة ٢٤ يفضّل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر**

مادة ٢٥ - تكون قيمة استهلاك المياه على عاتق شاغلي البقارات وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

المشروع بقانون ، لا يخل بنظرية إستسعاء استعمال المني ، الواردة في المادة ٥ من القانون المدني .

**رئيس المجلس** - هذه نظرية أساسية في القانون .

**السيد عبد الجابر علام** - لا أرى ضرراً من التعليمة وهي مقبولة ، ولكنني أخشى من إضافة محظوظات جديدة إلى المني ، وهذه نقطة مهمة وخطرة على حقوق قطاع المستأجرين وتعارض مع ما جاء بالمادة ٢٥ من أنه لا يجوز حرمان المستأجر من أي شيء من حقوقه أو منحه من أية ميزة كان ينتفع بها . أن إضافة وحدات جديدة للبني غالباً ما تكون على حساب مصلحة المستأجر ، لأن المالك سيضيف الوحدة الجديدة ، إما في الحديقة أو المنور أو أي مكان ينتفع به المستأجر . لذلك أرى جواز زيادة عيود الوحدات السكنية في المباني بالتعليمة فقط دون الإضافة .

**المقرر** - لقد جاء في نهاية هذه المادة و .... ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الأجرة إذا كان كذلك محل ، بمعنى أنه لو انقص المؤجر حجراً من وحدة المستأجر لعل شأنه مثلاً أو ترتب على هذه الإضافة إغلاق إحدى النوافذ ، أو اقتطاع جزء من الحديقة التي دخلت في تحديد القيمة الإيجارية والتي يستفيد منها المستأجر ، فله أن ينقص الأجرة بقيمة الضرر الذي وقع عليه نتيجة هذه الإضافة .

**السيد عبد الجابر علام** - إذا استقطع جزء من الحديقة أو المنور بإضافة وحدة جديدة ، فلن تدخل الشقة الشمس ولا الهواء ، ومعنى ذلك أن تصبح غير صالحة للسكن .

**المقرر** - إن قانون تنظيم المباني يحدد مساحات الأراضي المحيطة بالمباني ومساحات الأجواش والمناور ، ولا يجوز مطلقاً الترخيص بما يخالف ذلك .

**السيد عبد الجابر علام** - إنني أوافق على التعليمة وأشجعها ولا أوافق على الإضافة .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - لقد روعي في قانون تنظيم المباني الحالي زيادة مساحات المناور ، وأقول هذا لكي يطبق الأمر عبد الجابر علام .

وبالنسبة للمناور في المباني القديمة فهي لا تسمح لإضافة وحدات سكنية جديدة ، ولكن

أن يدعم هذا المصنع ، خاصة أن السيد رئيس مجلس إدارة هذا المصنع قرر في حضور السيد وزير الإسكان أنه يمكن زيادة إنتاج هيدرو المصنع إلى أضعاف ما ينتجه حالياً ، وذلك يمكن تغطية المطلوب من هذه العدادات بشيء بسيط من الدعم ، خاصة أن إنتاج العدادات لا يستلزم نقداً أجنياً .

هذا ويجب تبسيط حصول الملاك على هذه العدادات عن طريق التسيط المريح تشجيعاً لهم ، ولا سيما أننا نعلم أن جميع الملاك يسكنون في حالة مادية تمكنهم من شراء كل العدادات المطلوبة لوحدهم بالسكنية بالنقد ودفع نسبة واحدة .

وأرجو أن يسمح بأن أقول أنه قد وصلتنا خطابات بالشكوى من زيادة قيمة استهلاك المياه من ملاك عديدين ، ومن بينها خطاب من أرملة بالاسكندرية تقول أن زوجها توفي وترك لها أولاداً وورثوا عنه منزلاً بدر إيرادات قدره تسعة جنيهات ونصف شهرياً تدفع منها ستة جنيهات ثمناً لاستهلاك المياه ، وهي تفتقر بالشكوى وتستجير بمجلس الأمة لأن يعمل على تنفيذ هذه المادة حتى يأخذ كل ذي حق حقه . لذلك فأنني أوافق على هذه المادة ، وشكراً .

**السيد كمال بولس** - لا شك أن هذه المادة تواجه مشكلة زيادة استهلاك المياه ، ولكنني أرى أن هناك جزئية في النص تحتاج إلى وقفة بسيطة ، وهي خاصة بالعقارات التي يلتزم مالكوها بتحمل قيمة استهلاك المياه طبقاً للعرف السائد في مدينة القاهرة بالذات في حين أن العقد المطبوع يلزم المستأجر بذلك ، وقد عرضت قضايا من هذا النوع على المحاكم ومنها قضيتان عرضهما على الزميل سيد زكي لمباشرتهما ، اختلفت أحكام المحاكم بشأنها ، إذ صدرت أحكام تقول بأن العبارة بنص العقد المطبوع أعمالاً لمبدأ العقد شرعية المتعاقدين ، وبذلك فعلى المستأجر أن يحاسب على قيمة استهلاكه من المياه لأنها ثابتة بيقين ، وهناك حكم آخر يقول بأن العقد المطبوع لا يكون العبارة فيه إلا بالعرف الجاري والقائم في البلد ، ولكل من الحكمتين حججه وكسائده من كتب الفقه البشري للدكتور السنهوري وغيره من أساتذة القانون ، انني أرى هذا ليثبت في المضيق حتى يكون تحت نظر الباحثين فيسبب بعد .

وفي الحالات التي يلتزم الشاغلون فيها بقيمة استهلاك المياه ، فلهم الحق في تركيب عدادات على نفقتهم دون اشتراط موافقة المالك ، ويلتزمون بسداد قيمة استهلاكهم من المياه للمؤجر .

على أنه بالنسبة للعقارات التي لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاتقهم بشرط قيام المؤجر بتركيب عداد خاص على نفقته لحساب استهلاك المياه بالوحدة ، وفي هذه الحالة يخفف الإيجار الشهري بمقدار ٥٪ بعد أدنى قدره مائتاً ملين ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتركيب العداد .

ويرتّب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يرتّب على التأخير في سداد الأجرة من آثار .

**رئيس المجلس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد سيد زكي** - أريد أن أوضح أن استهلاك المياه في القاهرة بلغ ١٣٠٠٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد في صيف سنة ١٩٦٨ بعد أن كان حوالي ٦٠٠٠٠ متر مكعب فقط ، وأن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد زاد من ٢٠٠ إلى ٢٤٠ لتراً يومياً ، ومعنى ذلك أن هناك زيادة في الاستهلاك بحوالي ٨٪ والواقع أن هذه المادة تعالج الزيادة الكبيرة في كميات المياه ، تحد من استهلاكها كما أنها تحقق العدالة في المحاسبة على استهلاك المياه ، وفي نفس الوقت تؤدي إلى الحد من الاستهلاك إلى القدر الذي تحتاجه الجماهير فعلاً ، وبما يتفق والصالح العام ، من صيانة للمرافق وخاصة مرافق مياه الشرب والمجاري ، حفاظاً على ثروتنا القومية . كل ذلك علاوة على تحديد حد أدنى يخفف من القيمة الإيجارية بحيث لا يجرم مستأجر الوحدات القديمة ، التي خفضت إيجاراتها ، من حقهم القائم في التمتع باستهلاك المياه على نفقة المالك .

وكل ما أرجوه هو قيام الدولة بتوفير العدادات اللازمة لتحقيق الهدف من هذه المادة ، ولا أصبحت معطلة ، فإذا علمنا أن بالقاهرة وحدها حوالي ٩٠٠٠ وحدة سكنية ، فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى ٦٠٠٠٠٠٠٠ عداد ، خصوصاً إذا علمنا أن الشركة أو الصانع الذي ينتج هذه العدادات لا تزيد قدرته الإنتاجية حالياً على ٤٠٠٠٠ عداد ، لذلك أرجو

تنمى مع الزيادة فى إنتاج الصادات وحتى يعلم المستاجر مقدما أنه سيتحمل قيمة استهلاكه من المياه .

**السيد وزير الاسكان والمرافق -** الواقع أن هذا النص مطلوب وواجب ، لأن المياه قد أساء استعمالها وزاد استهلاكها إلى الضعف تقريبا ، فالغرد فى القاهرة يستهلك فى الوقت الحاضر من ٢٠٠ إلى ٢٤٠ لترا من الماء ، فإذا علمنا أن سعة الصفحة الواحدة هى عشرون لترا ، فمعنى ذلك أن الفرد يستهلك ١٢ صفحة يوميا ، وهذه الكمية أكثر مما يمكن أن يتصور من الاستهلاك ، وليس ثمة ما يمنع من اطراد الزيادة مستقبلا .

اذن لو قدرنا احتياجات الفرد العادى من المياه بمائة لتر يوميا ، أى خمس صفائح ، و١٥٠ صفحة شهريا أو ما يعادل ثلاثة أمتار مكعبة ، وإذا علمنا أن ثمن المتر المكعب هو ١٣ مليا ، فتكون قيمة استهلاك الفرد أقل من خمسة قروش شهريا ، وعلى ذلك فإذا كانت الأسرة مكونة من خمسة أفراد تكون قيمة استهلاكها من المياه ٦٥ قرشا . ومهما قلت الاجرة فستتخفف ببلغ ٢٠ قرشا على الأقل مقابل تحمل المستاجر قيمة استهلاكه من المياه ، وأعتقد أن العدالة محققة فى ذلك .

**رئيس المجلس -** ما الحكمة التى دفعت الحكومة لاقتراح هذا النص فى مشروع القانون؟ ان الاخ عبد العاطى نافع يقول انه لا يحى الا الملك فقط ، وأرجو أن توضح الحكومة الحكمة من هذا النص .

**السيد وزير الاسكان والمرافق -** الحكمة من ذلك هى الحد من سوء استعمال المياه بعد أن ازداد استهلاكها بدرجة كبيرة وأصبح مرقق المياه قاصرا عن الوفاة بالكميات اللازمة لاستهلاك كافة المواطنين . ولقد شكك سكان منطقة مصر الجديدة من عدم وصول المياه الى الادوار العليا ، بل أنه حدث منذ أسبوعين أن انقطعت المياه عن هذه المنطقة فترة من الوقت ، وليس هناك سبب لذلك إلا سوء استعمال المياه مما أدى الى عدم وصولها الى نهايات خطوط والتألى الى الادوار العليا ، وهناك مناطق كثيرة فى القاهرة محرومة من وصول المياه اليها لهذا السبب ، واليوم لا يوجد احتياطي بمزق المياه ، بمعنى أنه لو حدث طارئ فستحرم مناطق كثيرة من المياه .

كما اننى أنبه الى أن تخفيض الايجار ٥٪ بالنسبة للعقارات التى لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه ، سيثير مشكلة وهى ادعاء المالك ، فى هذه النقطة ، أن العقد المطبوع لا يميز خصم نسبة الـ ٥٪ ، ولا بد أن يدفع المستاجر الاجرة بالكامل .

ورأى فى ذلك أن تكون العبارة بالمعرف الجارى فعلا وعدم الاعتداد بالمقود المطبوع .

اننى أكتفى بإثبات ذلك فى المضطه ، وشكرا .

**السيد عبد العاطى نافع -** فى الحقيقة اننى لا أعرف ماذا جرننا ، ونحن نضع مشروع هذا القانون ، الى وضع هذه المادة بما يترتب عليها من مشاكل . ولقد عرض الاخ سيد زكى الارقام الخاصة بزيادة استهلاك المياه فى العام الحال عنها فى العام الماضى ، وكذلك الزيادة فى متوسط استهلاك الفرد منها .

وإذا ما وافقنا على المادة كما هى وطالبنا فى نفس الوقت بتركيب عداد فى كل وحدة سكنية ، فانا بذلك نثير الكثير من القضايا الجديدة .

لقد قال الاخ سيد زكى ان الموافقة على هذه المادة تؤدى الى الحفاظ على مرفقى المياه والجارى ، وأرى أنها تحمى الملك فقط ، ولا تؤدى الى حماية المرافق ، هذا هو رأى ، ذلك لأن نسبة الاستهلاك ستظل كما هى وستتحمل المستهلك العبء الجديد بالإضافة الى ما سترتب على اقرار هذه المادة من مشاكل .

أعلمنا أمر واضح هو أن قيمة استهلاك المياه فى كثير من الاحياء وحتى هذه اللحظة ، يتحملها المالك .

وقد أدت المدنية والتطور الى تزايد استهلاك المياه ، ولا أعتقد أن المواطنين سيمتنعون عن استهلاك المياه بمجرد أن نقول لهم ان فى ذلك حفاظا على مرفقى المياه والجارى .

أعتقد أن هذا لن يكون ، وبالتالي فان هذه المادة لا تحمى الا الملك فقط بأعفانهم من دفع قيمة استهلاك المياه .

وأقول مرة أخرى اذ رأت تحميل المستاجر بقيمة استهلاك المياه ، فيجب ألا يسرى هذا الحكم الا على المباني الجديدة التى يتم تأجيرها بعد تاريخ نفاذ هذا القانون ، وبذلك يمكن أن

المرافق لا تستطيع ملاحقه الزيادة في استهلاك المياه ، والحكومة تقوم بانشاء مزيد من المحطات ، فهناك مثلا محطة يجرى انشاؤها حاليا في شمال شرق القاهرة ، ومحطات اخرى تنشأ باستمرار لمضاغفة كميات مياه الشرب ، ومع ذلك فانها لا تكفى الاستهلاك المطرد في الزيادة .

**رئيس المجلس** - الحكومة تقول ان هنالك سوء استخدام للمياه .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - هو فعلا سوء استخدام .

**السيد عبد الباقي عبيد العزيز** - أخاف السيد عبد العاطي نافع فيما قاله وأرى أنه اذا لم تنظم عملية استهلاك المياه ، فان ذلك سيؤثر على كفاءة الجارى وبالتالي على كسل المرافق ، ودليلي على ذلك ما هو قائم بالنسبة لاستهلاك الكهرباء ، فلو لم يكن استهلاك الكهرباء بالصورة التي هو عليها الآن ، حيث لكل مسكن عداد ، لزاد استهلاك الكهرباء زيادة كبيرة وقد وضعت المادة ٢٥٥ بغرض منع الاسراف الواضح في استهلاك المياه . انني اذ أوافق عليها الا ان لي ملاحظة بالنسبة للفقرة الثالثة منها والتي تنص « على أنه بالنسبة للعقارات التي لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاتقهم بشرط . . . » ان هذه الفقرة تحكم السود الاعتم من سكن القاهرة ، والوضع بالنسبة لهم لا يخرج عن أمرين فلما ان يتحملوا قيمة المياه طبقا لنص هذه الفقرة ، او ان يلزم المؤجر بتركيب عداد خاص لكل مسكن على نفقته ، واعتقد ان الحل الاخير غير ممكن الآن ، لان ذلك يحتاج كما ذكر الاخ سيد زكي الى ٩٠٠ ألف عداد من الصعب توفيرها حاليا ، ولذلك اقترح النص الآتي :

« على أنه يجوز للمؤجر القيسام بتركيب عداد خاص ، وشكرا . »

**السيد جابر عبد العزيز مبروك** - انني متفق مع السيد الوزير في كل ما قاله ، ولكني استفسر عما اذا كانت لدينا الامكانيات التي تسمح بتغطية الجمهورية العربية المتحدة كلها بالعدادات ؟

انني ارجو السيد الوزير الاجابة عن هذا الاستفسار ، هذه نقطة ، والثانية تتعلق بمن الذي يقوم بقراءة العداد ، هل هو المالك أو

**رئيس المجلس** - معنى ذلك أن الحكومة ترى أن هناك ضرورة ملحة لتنظيم استخدام المياه بما يوفر في الاستهلاك ، كما ترى أن هذا الحكم الجديد من شأنه أن يحد من الاستهلاك ويقع على صور الاحمال والتهاون في هذا الصدد ، وبالتالي يأتج مشكله المرافق التي يصورها السيد الوزير بأنها مشكله خطيرة ، وهذه الاهداف العامة تجب مصالحة المالك ومصالحه المستاجر .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - توجد في القاهرة مناطق كثيرة مهددة بالخطر بسبب سوء حالة الجارى ، وأؤكد أن مرفق الجارى أصبح غير كفه في الوقت الحاضر لمواجهة تصريف الكميات الضخمة التي تلقى اليه بعد أن تضاعفت هذه الكميات ، وأصبحت عبئا على مرفق الجارى والمياه . ولا يتطلب العلاج الا مبالغ زهيدة بحملها المستاجر .

ولقد ثبت بالتجربة أن الفرد في كثير من المناطق يستهلك من المياه أكثر من حاجته ، مما يسبب ارهاقا للمرفق ويشكل عبئا على ميزانية الدولة .

وأود أن أشير الى أن أزمة الاسكان ترجع في بعض اسبابها الى ضغط اعتمادات بناء المساكن حتى توفر المرافق الضرورية لها ، فمثلا نحن نحتاج الى اعتمادات كبيرة لانشاء محطات المياه والجارى في جميع أنحاء الجمهورية ، وكان من الممكن توجيه هذه الاعتمادات لمشروعات الاسكان لو أن المرافق كافية . وشكرا .

**رئيس المجلس** - أعتقد أن ما عرضه السيد الوزير الآن يتعلق بالنظام العام للدولة .

**السيد عبد العاطي نافع** - لقد ارتفع عدد سكان القاهرة الى أكثر من خمسة ملايين نسمة في الوقت الحاضر بعد أن كان حوالي ٣ ملايين نسمة منذ خمس سنوات ، فهل أنشئت مرافق جديدة للمياه والجارى بما يواجه هذه الزيادة؟

وأكرر القول بأن هذا النص لن يؤدي الى امتناع المواطنين عن استهلاك المياه بكميات متزايدة ، ومن ثم فهو يخدم المالك ولا يؤدي الى الحفاظ على مرفق المياه والجارى .

**رئيس المجلس** - لقد قال السيد الوزير أن هذا يؤدي الى الحد من سوء الاستعمال .

**السيد وزير الاسكان والمرافق** - الواقع أن

والحقيقة أن الوزارة لا ترغب في أن تحصل  
المستاجر أية أعباء .

**رئيس المجلس** - أرى أن تقوم وزارة الإسكان  
والمرافق بتنظيم هذه العملية بما يحقق الصالح  
العام .

**السيد حامد عبد اللطيف حمادة** - أقترح  
تعديل المادة بحذف عبارة « بعد أدنى قدره  
مائتا مليون » .

**رئيس المجلس** - ما السبب في ذلك ؟

**السيد حامد عبد اللطيف حمادة** - لأن هناك  
بعض المساكن أجرتها تعامل همة المبلغ ، كما  
هو الحال مثلا في حي الجمالية ومسنان  
الاقواق والاحكار ، والاخ سيد زكي يعلم هذا  
تماما ، ومعنى ذلك ألا يتبقى للمؤجر شيء ،  
بعد تخفيض ما يعادل قيمة الحد الأدنى  
لاستهلاك المياه هذا هو واقع الحال وخاصة في  
الريف .

**السيد حمدي حراي** - إن الهدف من القانون  
هو الحال مثلا في حي الجمالية ومسنان  
أيما كان مصدره خاصة إذا علمنا أن هناك بعض  
المستاجرين يسرفون في استخدام المياه كنوع  
من الانتقام من المالك ، هذا بالإضافة إلى ضرورة  
الحفاظ على أجهزة مرفق المياه والجاري كما  
ذكر السيد الوزير ، وتحقيقا للمصلحة العامة  
أرى تخديد نسبة معينة من المشاء للفرد في  
الشهر بسعر موحد ، ثم ترفع قيمة الاستهلاك  
تصاعديا عن كل زيادة بعد هذا ، حتى يكون  
ذلك في الاعتبار عند الاستهلاك ، وشكرا .

**رئيس المجلس** - يقترح السيد العضو أن  
تكون تسعيرة المياه تصاعديا ، وأنتى أرى أن  
هذه فكرة جديدة بالدراسة .

**السيد حمدي حراي** - إذا أخذنا بهذا الأسلوب  
فانه سيؤدى إلى تنظيم استهلاك المياه والحفاظ  
على مصادرها ومصادر تصريفها .

**السيد محمد سيد عبد النعم** - أن المبررات  
التي ساقها السيد الوزير ، وقالتها قبل ذلك  
الاخ سيد زكي ، مبررات توجب في الحقيقة  
الموافقة على هذه المادة ، نظرا لضخامة نسبة  
استهلاك الفرد من المياه في القاهرة ، ولكننى  
أعتقد أن الطريقة التي طرح بها الموضوع تحتاج  
إلى قدر من النقاش ، فالفقرة الأولى من المادة  
تقول « تكون قيمة استهلاك المياه على عساق

المستاجر » ، أنتى أعتقد أن هذا الأمر سوف يثير  
المشاكل بين الطرفين ، ولذلك أرى أن يتبع  
في تخصيص قيمة استهلاك المياه ما هو متبع  
بالتسنية للكهرباء ، تلافيا لما قد يحدث من  
اشكالات حول صلاحية العدادات من علمه  
وشكرا .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - إن العدادات  
في الوقت الحاضر ليست كافية ، وهناك  
مقاوضيات مع مصنع العدادات لتوفير بعض  
الكميات ، والوزارة في سبيل استيراد كمية  
أخرى منها من هولندا وهي ذات كفاءة ممتازة  
ويعتبر رخيص ، ومع ذلك أعتقد أنه لن يقوم  
أحد من المالك بتوكيب عداد ، نظرا لتكليفه ،  
الا من يشعن منهم بزيادة الاستهلاك على الحد  
المعقول ، وشكرا .

**السيد جابر عبد العزيز مبروك** - هل  
العملية اختيارية بالنسبة للمالك ؟

**رئيس المجلس** - إن الغرض من هذه العملية  
كما تقول الحكومة لا يتعلق بالمالك ولا  
بالمستاجر ، وأساس ذلك هو منع الإسراف في  
استهلاك المياه ، وأعتقد أن المالك إذا شعر أن  
هناك إسرافا في استخدام المياه فسيجس إلى  
تركيب العداد ، أما إذا شعر بعدم الإسراف  
فسيبقى الوضع كما هو .

أما بالنسبة للنقطة التي أثرت عن يقرأ  
العداد ، فأرجو أن يتفضل السيد الوزير  
بتوضيحها .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - في الحقيقة  
إن الفرق يحصل على مضاريف عن قراءة  
العداد ، والوزارة لا ترغب في أن تحصل  
المستاجر هذه المضاريف .

**رئيس المجلس** - إذن من الذى يقرأ العداد؟  
وخاصة أن هناك من يقول بأن المالك لا يقرأه .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - يكون ذلك  
بالاتفاق بين المالك والمستاجر .

**رئيس المجلس** - ليس هناك طريقة تنظم  
هذه العملية كى تنقضى الاشكالات بين المالك  
والمستاجر ؟

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - إذا قامت  
إدارة مرفق المياه بهذه العملية فمن الذى يتحمل  
نفقاتها ، إن مرفق المياه يقوم بتحميل مبلغ  
١٢ قرشا في حالة قيامه بالتركيب والقراءة ،

السيد محمد سيد عبد النعم - لا ، بل على أساس عدد الحجرات مرجحاً بعدد الافراد ، وإذا وافق المجلس على المادة بالشكل الذي اقترحه ، فان الفقرة الاخيرة التي تقرر أنه يترتب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الإجرة من آثار ، اقترح أيضاً تعديلها بحيث يصبح نصها كالآتي : ويترتب على التأخير والامتناع ، رئيس المجلس - هل هناك ملاحظات أخرى جديدة في مزايا أو عيوب هذا النص ؟

السيد مختار هاني - اقترح استبدال كلمة الاماكن بكلمة المقاربات .

رئيس المجلس - لقد وضع الامر ، والان هل توافقون على اقبال باب المناقشة ؟

( موافقة )

رئيس المجلس - والان اعرض على حضراتكم الاقتراحات الثلاثة بشأن المادة ٢٥ لآخذ الرأي عليها ، وأبدأ بأوسعها مدى وأبسطها من النقص الاصل وهو اقتراح الزميل عبد العاضى نافع بالغاء نص المادة ٢٥ فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

رئيس المجلس - يقترح الزميل مختار هاني استبدال كلمة « الاماكن » بكلمة « المقاربات » فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقة )

رئيس المجلس - يقترح الاخ محمد شبيب تعديل المادة بحيث يتضمن الشكبان في سداد قيمة استهلاك المياه على أساس عدد الحجرات مرجحاً بعدد شاغلي كل شقة ، فالموافق على ذلك يتفضل برفع يده .

( أقلية )

رئيس المجلس - الموافق على المادة ٢٥ مع إحالتها على اللجنة المشتركة لإعادة صياغتها في حدود ما وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقة )

شاغلي المقاربات وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

وهذا النص يعود بنا الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الملقى والذي ألحق به عدة قرارات تفسيرية تنظم استهلاك المياه ، وخاصة القرار التفسيري رقم (١) لسنة ١٩٦٨ الذي تناول ما اشار اليه السيد رئيس المجلس من جوازيه تركيب العداد . واني أحث في ضوء ما يشرحه السيد الوزير من عدم توافر العدادات ، ألا يستطيع المالك منع الاسراف في المياه الذي يتحقق منه ، هذا بالإضافة الى ما قد يثور من مشاكل بالنسبة لإجراءات تركيب العدادات لما تتطلبه من تغيير في الخواص ، وذلك على عكس ما يحدث بالنسبة للاتاقة .

أما فيما يتعلق بما أشار اليه الاخ جابر عبد العزيز مبروك من ضرورة قيام جهيز إداري لقراءة العدادات ، فانه لا أوافق على ذلك نظراً للعباء الإضافية التي سيحملها المستجير هذا بالإضافة الى مشاكل تعطيل قيمة المياه وتكرار ذلك كل شهر ، لكل هذه الأسباب ارى ان تعود الى الاقتراح القديم الذي أعده وزير الاسكان والمرافق مع إدخال بعض التعديلات عليه ، وارى بالنسبة للشفقة التي يوجد بها الان أو التي يتيسر لها في المستقبل تركيب عدادات ان نحون المخاضبة وفقاً لقراءه هذه العدادات ، وان لم يتيسر ذلك فاقترح - في حالة ما اذا كان في المنزل كله عداد واحد - أن يتم تخفيض الايجار بمعدل ٥٪ بالنسبة للمستأجرين غير المزمين خلا بمعدل قيمة المياه ، على أن يتضمن جميع السكان في سدادها على أساس عدد الحجرات التي توجد في كل شقة وعدد افراد شاغليها ، وبذلك يمكننا تلافي جميع ما قد يشوب من مشاكل .

رئيس المجلس - وما الحكم اذا زاد نقص عده شاغلي كل شقة ؟ ان الاخ محمد عبد النعم موافق على مبدأ هذه المادة ، الا أنه يقترح تركيب عدادات في الحالات التي يكون فيها الملاك مسئولين عن سداد قيمة استهلاك المياه ، وفيما عدا ذلك يتضمن المستأجرون في سداد القيمة على أساس عدد افراد كل شقة .

## المقرر :

## الفصل الرابع

## في ايجار الأماكن المفروشة

« مادة ٢٦ - للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه .

وللمستأجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا ، وعلى المستأجر من الباطن أن يخليسه الى المستأجر الاصيل في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ اخطاره بالاخلاء ، فاذا تم يتم ذلك وتثبت تراضى المستأجر الاصيل في اخراج المستأجر من الباطن جاز للمؤجر الاصيل اخلاء العين المؤجرة .

واستثناء من ذلك يجوز لوزير الاسكان والمرافق ، بقرار يصدره ، بعد اخذ رأى الوزير المختص ، وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض .  
ويتشتر تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملا تجاريا .

وثيس المجلس - هل لاحسد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد السيد زكى - أود أن أستفسر عن المؤقتة بالنسبة لشفق التشليق ، وهل سيكون لكل فرد يملك شقة من هذه الشقق الحق في تأجيرها مفروشة ؟

السيد فتحة البديوي قواد - أود أن أقول أن ملاك العقارات قد استنوا سنة جديدة ، ذلك أنهم يقومون بتوزيع أو تسجيل أملاكهم باسم زوجاتهم وأولادهم . فاذا كانت هناك عمارة يملكها تسعة أفراد فهل يكون لكل فرد منهم الحق في أن يؤجر شقة مفروشة ، بمعنى هل يكون للمالك وزوجته وأولاده هذا الحق ، أرجو أن يوضح لنا السيد المقرر هذا الامر .

وثيس المجلس - ان السيد العضو يستفسر عن الوقت في حالة تعدد ملاك العقار وهل هو صورة قد أثبتت من قبل .

المقرر - بالنسبة لسؤال الزميل السيد زكى وهو الخاص بالشفق الملكية أود أن اذكر أن من حق المالك أن يؤجر شقة مفروشة واحدة وله هذا الحق باعتبار أن الشقة مملوكة له ولا يملك غيرها ، ولذلك يطبق عليه نص القانون أما فيما يتعلق بسؤال السيد العضو البديوي

قواد وهو الخاص بالموقف في حالة تعدد ملاك قواد أن اذكر أن لكل مالك الحق في تأجير شقة مفروشة .

السيد سيد زكى - ان لملاحظة أو اقتراحا آخر وهو أن المادة تقضى بأن للمستأجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا ، وأود أن يضاف الى ذلك عبارة أخرى هي « أو غير مفروش » ، والخكمة من ذلك أن بعض موظفي الدولة أو رجسالت السلك السياسي يندبون للعمل خارج الجمهورية العربية المتحدة لمدة محدودة وبعض هؤلاء الموظفين قد لا يرغب في أن يستعمل أحد اثاث منزله ويمكنه - اذا تم له ايجار مسكنه غير مفروش - أن يجمع اثاث منزله في حجرة واحدة وتأجير بقية الحجرات ، وليس في هذا ما يضر أحدا .

السيد الدكتور محمود السقا - كما ذكر الزميل سيد زكى قد يندب الموظف للسلك خارج الجمهورية ، فهل يقصد بذلك أن تكون المدة غير محددة كأن تكون شهرا أو أكثر ، اذا في الواقع ما هو تحديد الصفة المؤقتة ، ولذلك أرى تحديدها - والسؤال هو هل الصيغة المؤقتة يقصد بها من يسافر الى الخارج لمدة شهر أو أن يكون الشخص موظفا في السلك السياسي أو طالبا في بعثة .. الى آخره وهل يمكن تحديد المدة ؟

وثيس المجلس - هل تحديد المدة يسكن أن يرد في صلب المسألة أو في القرار التي يصدره السيد وزير الاسكان ؟

السيد الدكتور محمود السقا - ما دعنا قد سمعنا بذلك ...

وثيس المجلس - أننا لم نسمع بهذا بعد .

السيد الدكتور فتحة السقا - أقول لو أخذنا بهذه الفكرة ، فبمثل يمكن لموظف في الاسكندرية انتدب للعمل لمدة ستة أشهر في امسيوط مثلا أن يتنق بهذا الحق ؟

السيد كمال بولس - انضم الى زميلي الدكتور محمود السقا في وجوب تحديد المدة المؤقتة لأن هناك كثيرين يسافرون الى البلاد العربية ، وليسوا من الموظفين المنتدبين ، وهذا يعني أن تظل الشقة تؤجر مفروشة طسوال العبر ، ولسنا من أنصار مبدأ الشفقي المفروشة ، ولكي نعد من هذه المشكله ، ولكي نصل



ملاحظة عامة أو سؤالاً هو : ما هو الصبر من تأجير الشقق المفروشة ، الواقع انني لم استمع في ذلك الا الى ما قاله الزميل كمال بولس ، وهو ان الناس ستتوسع في تأجير الشقق المفروشة ، ولكن السؤال هو ستتوسع في التأجير لمن ؟ لاشخاص ليس لديهم شقق ، اذن فان ما نتشاه هو ان تتحول العملية الى نوع من العمل التجاري .

وطالما ان هناك من يسكن هذه الشقق ، فذلك يعني ان هناك من يحتاج الى شقة ووجدتها مفروشة لغرض سباحي . وكما قال الزميل سيد زكي ، لنفرض انني لم اسافر الى الخارج بل نقلت الى طرابلس وندبت للعمل بها ، ويمكنني هناك ان اعيش مع أسرتي ، فما الذي يمنع ان أؤجر شقتي مفروشة أو غير مفروشة ؟ كما اقترح الزميل محمود السقا تحديد المدة ، وأود ان أقول ان كل هذه الاعتبارات تجعل من الصعب علينا ان نضع قواعد محددة لوضوع ايجار الشقق المفروشة هذا بالإضافة الى اننا لو ربطنا هذه المادة بالمدة التي تحظر على الشخص ان يكون لديه أكثر من شقة واحدة في البلد الواحد ، لكان معنى هذا ان هناك نوعاً من أنواع تحديد شغل الشخص الواحد أو ايجاره لأكثر من شقة في البلد الواحد . انني اقترح ان نترك موضوع الشقق المفروشة كلية فيما عدا اعتبار تأجير الوحدات السكنية مفروشة من الاعمال التجارية التي تخضع للضرائب وغير ذلك .

وكيس المجلس - أود ان اذكر السيد العضو والسادة الزملاء بالاسلوب الذي يتبعه بعض الملاك في تأجير عقاراتهم . من الواضح ان موضوع الشقق المفروشة قد اجتذبنا بحيث دخلنا في تنظيم الشقق المفروشة ، فسنسند الهدف الذي وضعت من أجله المادة وانشغلنا في تنظيم عملية الشقق المفروشة ، وهل يكون للمالك الحق في تأجير شقة واحدة أو أكثر ، وهل تباح العملية في كل الاحياء أو تقصر على احياء معينة ؟ أي اننا انشغلنا في تنظيم المباح وتركنا الاصل .

ان الاصل هو ان المالك يبني عمارة ولو انه أجز الشقق غير مفروشة فانه سيؤجرها بالقواعد التي حددناها ولما كان لا يرضيه ذلك ، فانه يقوم بشراء ستة أو سبعة كراسي وستة ذلك من حي الحسين ويشورها في أرجاء البقعة

الغربية للذين يريدون ان يعيشوا في شقق عادية ، لا بد من تحديد الصفة المؤقتة تحديداً تبعاً على الأقل ما لم يكن الموظف في مهمة رسمية تستدعي بقاءه أكثر من المدة المتفق عليها .

ولما كنت ضد مبدأ الشقق المفروشة ، ومادمتنا سنوافق على هذا المبدأ ، لذلك أرى ان ننظم العملية بالقواعد التي يصدرها وزير الاسكان والمرافق في هذا الصدد ، بحيث لا يطلق المبدأ ، بمعنى الا تكون الشقق المفروشة في كل الاحياء أو المناطق أو الصارات .

وكيس المجلس - يقصد السيد العضو ان يصدر وزير الاسكان والمرافق قراراً بتنظيم الهيمنة .

السيد كمال بولس - أقصد أكثر من هذا الا يحصل القرار كل الاحياء .

وكيس المجلس - طبعاً لا يسمح بوجود شقق مفروشة في حي مثل السيدة زينب وانما يجوز ان تحدد احياء أخرى لهذه الغرض .

السيد كمال بولس - النقطة الثانية التي كنت قد ارتها باللجنة وهي تتعلق بالاستثناء الوارد في المادة ٢٦ ، وذلك أنني أتخوف من هذا الاستثناء وأخشى ان يؤدي الى فتح الباب على مصراعيه بالنسبة للشقق المفروشة ولهذا اطلب - أصلياً - بحذف هذا الاستثناء ، واطالب احتياطياً بتحديد به بقدر معين من العقار . قد يرد على السيد المقرر أو السيد الوزير بان صالح السياحة يقتضي هذا . وردى على ذلك ان الفدافق متوفرة ، لذلك يمكن ان تحدد هذه النسبة بخمسة وعشرين في المائة من العقار على الأكثر حتى لا نحرّم المواطنين من تأجير الشقق غير المفروشة ، وبهذا الشكل تقضى على جزء كبير من أزمة الاسكان .

السيد علي الشريفي - تنص المادة ٢٦ على ان للمالك الحق في ان يؤجر شقة مفروشة في كل عقار يملكه ، واعتقد انه يكفي ان يسمح للمالك ان يؤجر شقة واحدة مفروشة ، أي ان كان عدد المقارنات التي يملكها .

السيد محمد سيد عبد القم - في ضوء الملاحظات التي أوردتها الزميلان سيد زكي ومحمود السقا عن صعوبة تطبيق هذه المادة أو عدم العدالة في تطبيقها ، أود ان أضيف

ويؤجرها على أنها مفروشة رافعا الإيجار بذلك إلى أربعة أضعافه .

وهذا الوضع يحتاج بانه لمواجهة احتياجات السياحة ، وليس هذا النوع من الشقق المفروشة هو ما تحتاجه أغراض السياحة ، ولذلك تحاول المادة التوفيق بين هدف تشجيع السياحة وعدم استغلال المستأجرين ، فهي تنص على أن للمالك الحق في أن يؤجر شقة مفروشة واحدة حتى لا يقوم المالك ببناء عمارة ثم يملؤها بالكراشى على النحو الذى ذكرته ويدعى أنه يؤجرها مفروشة مستغلا بذلك حاجة المستأجرين .

ولذلك تقضى المادة . بأن وزير الإسكان إذا وافق بالاتفاق مع وزير السياحة على أن عمارة معينة أو حيا معيناً أو منطقته معينة عليها طلب سياحي ، فيمكن تنظيم العمليه ، وتكون تحت إشرافهم ويغفون بتحديد نوع الفرش ، بأن يجعل للمالك الحق في تأجير شقة مفروشة واحدة .

ولكن تعرض هنا مشكله وهي أن مستأجرا من المؤظفين سافر الى الخارج وأعلق شقته وفي دكت نضيب للسكن لمدة من هذه الوحدة السكنية مدة سفره يعنى الإقامة من هذه الوحدة السكنية هذه المصلحة وصلى بشأنها خطاب من السيد محافظ البنك المركزى يقول فيه ، بمناسبة مناقشتكم لهذا الموضوع أرجو أن تلاحظوا أن لدينا كثيرا من الخبراء يستقون فى مثل هذه الشقق ، وعندما تعطى المستأجر هذا الحق تثار نقط حول المدة وغير ذلك ، ولهذا النقط وجهتها ، ونحن حل نص على في القانون أو نتركها للسيد الوزير ينظمها بقرار منه .

اعتقادي أن هذه النقط يجب أن نتركها للوزير حتى تكفل لها المرونة والنقطة الإضافية انتى اقارها الزميل السيد زكى هي أنه طالما أننا سمحنا للموظف أو غيره ممن يظنون في الخارج مدة أن يؤجر شقته مفروشة فلماذا لا نسمح له بتأجيرها غير مفروشة والفكرة من ذلك هي أنه يريد أن يحافظ على أثاث منزله . . هذه هي الصور المقترحة لمنع الاستغلال وليس الهدف هو إباحة الشقق المفروشة كما يتبادى السيد محمد سيد عبد المنعم .

السيد محمد سيد عبد المنعم . - أرجو أن يسمح لرئيس المجلس بتعقيب بسيط هو أنى أصلم مع سيادتكم بكل ما قلتموه ، ولكن الذى

ينقصنا لمنع المالك من الاستغلال ، هو أن هذا العمل حتى الآن لا يخضع لاي ضرائب ، ولذلك يجب اعتباره عملا تجاريا يخضع للضرائب ويسجل القائم به فى السجل التجارى . وبذلك يمكن أن نحد من هذا الاستغلال .

رئيس المجلس . - ان السيد العضو يعرف مشاكل الضرائب ، اننا تستهدف اراحة المستأجرين لا الزج بهم فى مشاكل .

السيد عبد الجبار علام . - اقترح اضافة العبارة الآتية الى المادة : « للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة فى كل عقار يملكه بنفسه أو مشاركة مع الآخرين » .

ورئيس المجلس . - فى العبارة الواحدة التى يملكها أكثر من شخص واحد . . من يكون له حق التأجير للشقة المفروشة ؟ ان هذا السؤال يفرض نفسه لانكم تطلبون بأن يكون بالعقار الواحد شقة مفروشة واحدة وإذا ربطنا العمليه بالعقار كما تطلبون فكيف يطبق النص خاصة نحن نتوسع الآن فى تملك الشقق بالعمارات ، فمثلا اذا تملك عدد من الأشخاص شققا فى عمارة بمدينة نصر فمن منهم له الحق فى تأجير الشقة . - التى يملكها - مفروشة ؟

السيد عبد الجبار علام . - المقصود الآن هو ماذا يكون الموقف لو أن أسرة واحدة هي التى تملك العقار ، أى المالك وزوجته وأولاده فهل سنتيح لكل منهم أن يؤجر شقة مفروشة وبذلك يصبح فى العمارة سبع أو ثمانى شقق مفروشة تمثل ثلث العمارة أو ربما ؟ لذلك اقترح تعديل المادة باضافة العبارة التالية : « للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة فى كل عقار يملكه بنفسه وهو أو أسرته » .

السيد رفعت محمد بطل . - هناك صورة أخرى وهي أن العمارة لا تشترك فى ملكيتها الأسرة بل يشترك فيها المالك مع أفراد آخرين فهل سنعطى المالك وشركاه الحق فى شقة لكل منهم يفرشها ويؤجرها مفروشة ؟

يجب ألا نسمح فى العقار الذى يتعدد فيه المالك بتأجير أكثر من شقة واحدة مفروشة .

رئيس المجلس . - لقد ضربت مثالا بشقق التملك فى مدينة نصر وملاكتها فى حكم

**رئيس المجلس** - ما هو المطبق حالياً قبل هذا القانون ؟

**السيد مختار هاني** - لم يكن هناك تنظيم لهذه العملية .

**رئيس المجلس** - إذن فالأصل الإباحة .

**السيد مختار هاني** - أرجو انيات هذا التفسير ليكون واضحاً عند التطبيق .

**السيد كمال بولس** - لقد كان أصل النص « أن يؤجر مسكنه مفروشا » وعندئذ اللجنة « الى » أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا » ليشمل الحالة التي ذكرها السيد مختار هاني .

**المقرر** - لتوضيح ما قاله السيد كمال بولس نغرض أن صاحب مكتب هندسي أو طبيباً سافر الى الخارج فيستطيع أن يؤجر مكتبه أو عيادته وهذا ما يحدث بالفعل .

**رئيس المجلس** - أعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثاً ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة ) .

**رئيس المجلس** - والآن يمكن أن نبداً بأخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة لتعديل هذه المادة ، وسأقوم أولاً بعرض أبعد الاقتراحات عن النص الأصلي للمادة وهو الاقتراح المقدم من السادة رفعت محمد بطل وعبد الجابر عسلاّم والسباعي إبراهيم عبد النبي ويقضى بالآ يكون بالعقار الواحد أكثر من شقة مفروشة واحدة ولو كان يملكه أكثر من شخص .

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

**رئيس المجلس** - الاقتراح الثاني يقضى بحذف الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة والذي يجيز لوزير الإسكان والمرافق ، بقرار يصدره ، بعد أخذ رأي الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية ) .

القانون يعدون شركة ، وملكيتهم مشتركة فأيهم يكون . نه الحق في تأجير الشقة المفروشة ؟  
**السيد رفعت محمد بطل** - يمكن أن يستبعد من هذا النص عمارات التمليك في مدينة نصر والمقصود بكلامي العمارات الموجودة داخل البلد وليس العمارات التي يمتلك كل ساكن فيها شقة ، وكلاهما خاص بالذين يمتلكون عمارات لا شققاً .

**السيد سعيد يسوي هكود** - الاقتراح الآتي يغطي المثل الذي ذكره السيد رئيس المجلس ، وللحلاك وإن تعددوا أن يؤجروا شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكونه ويستثنى من ذلك ملاك الطبقات ، أي العقارات المملوكة .

**رئيس المجلس** - هي نفس الفكرة .  
**السيد السباعي إبراهيم عبد النبي** - أزيد الفكرة التي قالها الزميل كمال بولس عن حذف الاستثناء لأننا في بلد توجد به أزمة مساكن ، ولا نريد أن نشجع الاكثار من الشقق المفروشة ، بمعنى أننا لا نريد اعطاء وحدات كاملة للسياسة ، بينما تقص البلاد بفنادق الدرجة الاولى .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - اننا سنعطى الاستثناء ليس فقط لأغراض السياحة ولكن أيضاً لوزارة الخارجية فقد ذكر السيد وزير الخارجية أن بعض الأجانب والسفراء ورجال السلك السياسي والخبراء الأجانب يحتاجون الى شقق مفروشة ويدفعون القيمة بالعمللة الصعبة ، والى جانب ذلك هناك طلبة من الجامعة يجتمعون معاً ويؤجرون شقة مفروشة ، وكذلك الحال بالنسبة لبعض عمال المناطق الصناعية مثل شبرا الخيمة ، إذن فهذا الاستثناء يعطى في حالة الضرورة التي تحتم ذلك .

**السيد مختار هاني** - لقد ورد في الفقرة الاولى من المادة « للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه ، وللمستأجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا » فهل معنى ذلك أن يبيع لمستأجرى المحلات التجارية والصناعية والمستأجرى أن يؤجروا محلاتهم مفروشة في حالة سفرهم الى الخارج في مهمة مؤقتة ؟

**رئيس المجلس** - ما الذي يراه السيد العضو في هذا الشأن ؟  
**السيد مختار هاني** - طبقاً للنص فإن هذا جائز .

العمل بهذا الحكم الى مناطق سياحيه اخرى ،  
كالاماكن الدينية مثلا . واقتراح أن يكون نص  
المادة كما يلي :

« يجوز للملاك وللمستأجرين في الاماكن  
التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان  
والمرافق تأجير الاماكن مفروشة طبقا للشروط  
التي ينص عليها هذا القرار » .

**رئيس المجلس** - من الواضح أن الحكومة  
تريد النص صراحة على المصايف والمشاتي .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - يمكن أن  
نضيف عبارة « أو غيرها من الاماكن » بحيث  
يمكن أن يمتد قرار الوزير الى أية أماكن  
أخرى .

**رئيس المجلس** - الموافق على اقتراح السيد  
الزميل محمد سيد عبد المنعم بإضافة عبارة  
« أو غيرها من الاماكن » بعد عبارة « المصايف  
والمشاتي » ، يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - اذن فالموافق على المادة ٢٧  
يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**القرار :**

« مادة ٢٨ - في جميع الاحوال التي يجوز  
فيها للمستأجر تأجير المكان المؤجر مفروشا  
يستحق المالك اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من  
الاجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا » .

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم  
ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد مختار هاني** - هل النص الوارد في  
هذه المادة نص أمر بحيث يوجب على المالك  
أن يحصل على اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من  
الاجرة القانونية ؟

**رئيس المجلس** - كلمة « يستحق » تعني  
أن له أن يحصل على الاجرة الإضافية كحق  
له ، كما له أن ينزل عنها . وأن كنت اعتقد  
أنه ليس هناك مالك يرفض الحصول على هذه  
الإضافة .

**السيد مختار هاني** - اعتقد أنه لا يمكن أن  
يحمل التشريع الزاما للمالك بالحصول على  
هذا المبلغ ، فقد لا يقبل المالك الحصول على

**رئيس المجلس** - والآن لدينسا الاقتراح  
المقدم من السيد سيد زكي وهو يقضى بتعديل  
العبارة في الفقرة الثانية على النحو التالي  
« وللمستأجر في حالة أقامته بالخارج بصفة  
مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أوغير  
مفروش » فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح  
يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**السيد مختار هاني** - مع التحفظ بضرورة  
ترك المستأجر من الباطن للمكان المؤجر أو  
عودة المستأجر الاصل .

**رئيس المجلس** - الفكرة هي تأجير العقار  
لمدة معينه وبعد عودة المستأجر الاصل  
فالمفروض أن يترك المستأجر من الباطن المكان  
وقد وافقنا على هذا المبدأ وسيحال الى لجنة  
الصياغة .

والآن بقيت نقطة اقترحها بعض الزملاء  
وهي الخاصة بتحديد المدة فهل ترون أن تحدد  
فى نص المادة أو يترك تحديدها للقرار الذى  
يصدره السيد الوزير ؟

فالموافق من حضراتكم على ترك تنظيم هذا  
الامر للقرار الذى يصدره السيد الوزير يتفضل  
برفع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق من حضراتكم  
على المادة ٢٦ مع احوالها الى اللجنة المشتركة  
لإعادة صياغتها فى ضوء الاقتراحات التى وافق  
المجلس عليها يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**القرار :**

« مادة ٢٧ - يجوز للملاك وللمستأجرين  
في المصايف والمشاتي التي يصدر بتحديدها  
قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الاماكن  
مفروشة طبقا للشروط التي ينص عليها هذا  
القرار » .

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم  
ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - أرى أنه  
لا داعي للنص على المصايف والمشاتي ، وترك  
تحديدها لوزير الاسكان ، فقد يرى أن يمتد

الاجرة الاضافية ، لذلك ارى ان يكون النص جوازيًا ، كما كان عليه الحال في التشريع القائم .

**السيد محمد سيد عيسد النعم** - اود ان اسأل ، ما هو الموقف اذا حصل المستاجر على ترخيص من المالك بان يؤجر شقته مفروشة ، وبهذا يستحق زيادة الاجرة بمقدار ٧٠٪ ، ثم عرضت الشقة للايجار مفروشة ، فاجرت شهرا ولم تؤجر شهرا آخر ، هل يستحق المالك في هذه الحالة ٧٠٪ اجرة اضافية باستمرار ، او يستحقها فقط عن الاشهر التي تكون الشقة خلالها مؤجرة مفروشة فقط ؟

في رأيي ان الاجرة الاضافية يجب ان تسرى بصفة مستمرة ، ما دام المستاجر قد اخذ موافقة المالك على تأجيرها مفروشة .

**رئيس المجلس** - اعتقد ان الاضافة يجب الا تسرى الا عن الشهور التي تكون اشقة خلالها مؤجرة مفروشة ، والا تكون قد ظلمنا المستاجر ، وفقط سيحتاج الامر الى اثبات المدة التي كانت الشقة مؤجرة خلالها .

**السيد سيد زكي** - ارى ان يعدل النص بحيث تستحق الاجرة الاضافية للمالك طالما ان المستاجر قد اجر المكان لشخص آخر سواء كان مفروشا او غير مفروش .

**رئيس المجلس** - بالنسبة للتأجير من الباطن فان القانون المدني يعالج هذا الموضوع بشكل عام . اما النص هنا فخاص بالشقق المفروشة .

**السيد سيد زكي** - ما حكمه هنا من التفرقة بين الشقق المفروشة وغير المفروشة .

**رئيس المجلس** - ارجو السيد المستشار ان يوضح لنا الحكمه من النص هنا على المكان المفروش بالذات .

**السيد المستشار بمجلس الدولة** - ينص هذا التشريع على الشقق المفروشة فقط ، لانه اذا امتد حكم هذه المادة فشمل تأجير الشقق غير المفروشة ، فكاننا ابحنا التأجير من الباطن .

**رئيس المجلس** - وقد يكون السبب ايضا اننا اذا اطلقنا النص ليشمل الشقق المفروشة وغير المفروشة ان يحدث تلاعب بالاتفاق بين المالك والمستاجر لاستغلال شخص ثالث . واعتقد ان الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل

توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة .  
( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على المادة ٢٨ يتفضل برفع يده .  
( موافقه )

#### المقرر :

« مادة ٢٩ » على المالك والمستأجرين المؤجرين لساكن مفروشة أن يعدلوا أوضاعهم وفقا للأحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

وبانقضاء هذا الاجل يسلم المسكن الى المالك أو المستاجر الاصل بحسب الاحوال ما لم يختار شاغلها - اذا كان مصرياً - استئجارها خالية .

**رئيس المجلس** - هل ل احد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد عبد العاطي نافع** - ارجو ان نضيف الى هذه المادة ما يفيد انصرافها الى عملية التأجير من الباطن القائمة حاليا ، اذ ان هناك مستأجرين كثيرين من الباطن ، يمكن وضع علاج لمشكلتهم في ظل هذا القانون ، وذلك بان يصحح نص الفقرة الاولى كما يلي :

« على المالك والمستأجرين المؤجرين من الباطن ، لساكن مفروشة أن يعدلوا أوضاعهم وفقا للأحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون » .

واعتقد اننا بهذا التعديل نعالج مشكلة قائمة بالفعل .

**رئيس المجلس** - ان المادة التي نحن بصدد دراستها تضع تنظيمًا معينًا ومحددًا للشقق المفروشة ، فلا يوجد في هذا القانون تنظيم للاستئجار من الباطن ، لان هذا التنظيم متروك للقانون المدني .

فحكم هذه المادة يقضى بانه في خلال سنة ، يجب على المالك والمستأجرين المؤجرين لشقق مفروشة أن يعدلوا أوضاعهم وفقا لأحكام هذا القانون . فاذا أضغنا عبارة المستأجرين من الباطن ، فسوف تكون قد ادخلنا جسما غريبا على هذا التشريع ، لانه لا يعالج موضوع التأجير من الباطن .

**السيد كمال بولس** - اود ان اضيف الى ما ذكره السيد رئيس المجلس ان التأجير من الباطن يختلف اختلافا كليا عن تأجير الاماكن

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - أريد أن أذكر السيد رئيس المجلس أن المجلس سبق أن وافق بالنسبة للمادة ٢٦ على التعديل الذي اقترحه الزميل سيد زكي بأن يكون للمستأجر في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ، وتأجير غير المفروش نوع من التأجير من الباطن . ولهذا أرى أن يوضع اقتراح السيد الزميل عبد العاطي نافذ موضح الاعتبار .

**رئيس المجلس** - لقد أئتمنا إلى أن قواعد التأجير من الباطن ينظمها القانون المدني ، وليس لهذا المشروع بقانون أن يتعرض لها .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - لي ملاحظة أخرى تتعلق بالفقرة الثانية من المادة محل المناقشة وهي تنص على أنه « وبانقضاء هذا الاجل يسلم المسكن إلى المالك أو المستأجر الأصلي بحسب الأحوال مالم يخطر شاغلها - إذا كان مصريا - استجارها خاليه - إذ يتضح من هذا النص ان اللجنة قد عدلت عن النص الأولاد من الحكومة ، بأن أعطت الأولوية لمستأجر الشقة المفروشة للحصول على هذه الشقة كمستأجر أصلي وسوف أطرح على حضراتكم بعض الأمثلة . فإذا فرضنا أن مواطنا عاديا ، وكان مؤجرا الشقة مفروشة ، وكان مقبيا عند عائلته لسبب أو لآخر ، قبل نقلي له الأولوية في استئجار هذه الشقة خالية . وهو عادة يستأجر الشقة استئجارا مؤقتا ؟

يجب أن تعطى الأولوية للمستأجر الأصلي ثم لمستأجر الشقة مفروشة ثم للمالك بعد ذلك ، حتى لا يؤدي حكم هذا النص إلى طرد المستأجر الأصلي من الشقة .

**رئيس المجلس** - اعتقدان الهدف من اقتراح السيد العضو يرجع إلى أن المادة بشكلها الحالي ستؤدي إلى أن مستأجر الشقة المفروشة هو الذي سيحصل عليها ويطرد المستأجر الأصلي .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - هذا يا أئقصد فعلا .

**رئيس المجلس** - اقتراح السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم . اقتراح له جيدته ، ولكنه لا يجوز طبقا للمادة ٢٦ من هذا المشروع بقانون لغير المالك تأجير الشقة مفروشة .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - هناك مستأجرون أيضا ، يؤجرون شققهم .

**المفروشة** . وقد نظمت أحكامه المواد من ٥١٣ إلى ٥٩٧ من القانون المدني ، وحالات التأجير من الباطن لا يمكن أن تصفى ، وسيظل المستأجر من الباطن شاغلا للعين بحكم القانون ولذلك فإن التشريع المعروض لا يعالج سوى حالات الشقق المفروشة فقط .

أما النقطة الأخرى التي أود أن أثيرها ، فهي تتعلق بخطا لفظي فقد أشتعل النص في فقرته الأولى على كلمة « مساكن » وفي فقرته الثانية على كلمة « مسكن » قى حين أن جميع المواد السابقة قد وردت فيها هاتان الكلمتان بتعبير أماكن ومكان . فارجو تصحيح هذا واستبدال كلمة « أماكن » في الفقرة الأولى بكلمة « مساكن » وكلمة « المكان » في الفقرة الثانية بكلمة « المسكن » .

وذلك نظرا لان هناك أماكن مفروشة أخرى بخلاف المساكن مثل المكاتب والعيادات .  
**رئيس المجلس** - حل لدى الحكومة اعتراض على هذا الاقتراح ؟

**السيد وزير الإسكان والمراقب** - ليس لدى الحكومة مانع من اجراء هذا التعديل .

**السيد ابراهيم محمد الشناوي** - لماذا اشترطت المادة مدة سنة لكي يقوم خلالها المستأجرون والمؤجرون بآماكن مفروشة بتعديل أوضاعهم ؟ ولماذا لم تكن هذه المدة ثلاثة شهور فقط .

**المقرر** - نحن نعلم جميعا أنه توجد أزمة إسكان ، فكان لا بد من إعطاء مهلة طويلة نوعا ما ، حتى لا يطرد الناس فجأة من مساكنهم ، دون أن تتاح لهم فرصة الحصول على مسكن آخر في الظروف الراهنة .

**السيد ابراهيم محمد الشناوي** - اعتقد أن مدة ستة أشهر كافية لتعديل الأوضاع .

**المقرر** - لقد كان الاقتراح المقدم من الحكومة يقضي بأن يتم تعديل الأوضاع خلال سنتين ، فخفضت اللجنة المدة إلى سنة واحدة .

**رئيس المجلس** - لقد قصد بهذه المدة إتاحة الفرصة لهؤلاء الناس للحصول على مسكن جديد .

**السيد ابراهيم محمد الشناوي** - ان النص بوضع الحالي قد يعطي فرصة للاستغلال ولهذا أرى خفض المدة إلى ستة شهور فقط .

رئيس المجلس - هذا رأى يخالف الاقتراح المقدم من السيد محمد سيد عبد المنعم الذى يقضى بعودتها أولا الى المستاجر الاصلى .

السيد مختار هانى - ان المستاجر الاصلى فى غير حاجة اليها ، بدليل أنه أجراها مفروشة بغرض الاستغلال التجارى ، ومن ثم أقول ان شياغل الشقة المفروشة ، متى كان مصريا ، أحق بالحماية وذلك باعطائه الشقة ، حتى لا نلقى به فى الطريق .

رئيس المجلس - يخيل الى أن الموضوع فى حاجة لشيء من الإيضاح فالغرض أن هناك مستاجرا لشقة ، وأراد الإقامة فترة من الوقت لمدة ثلاثة شهور مثلا عند بعض اقاربه ، ولسبب أو لآخر قام بتأجير شقته مفروشة ، فهل يكون مقبولا أن يطرد مستأجر الشقة مفروشة مستاجرها الاصلى ليتسلمها هو خالية ؟

السيد مختار هانى - أرى أننا يمكن أن نعطي للمستاجر الاصلى ضمانا ، فننص على أنه بشرط ألا يكون المستاجر الاصلى فى حاجة اليها لانه غير مقيم فى الشقة ، ويقيم لدى طرف آخر .

السيد محمد بولس - لقد عرض السيد الزميل محمد عبد المنعم حالة تؤيد الإرائى الذى اقترحه ، ولكن لدى حالة أخرى سأعرضها على حضراتكم تبرر وجود النص كما ورد بتقرير اللجنة . فقد يقوم بعض المستاجرين بالحصول على آذن من المالك بتأجير العين المؤجرة لهم مفروشة ، ثم يضع فى الشقة بعض الاثاث الصورى ، ويؤجرها بأجرة مرتفعة لمصريين هم فى حاجة الى مسكن يوليههم . فما ذنب هذا المصرى الوطنى الذى استأجر الشقة مفروشة تحت قسوة الظروف من المستاجر الاصلى المستغل ؟

ان النص يحارب هذه الصورة من صور الاستغلال ، التى توجد كثيرا فى الاحياء الشعبية . وقد عرضت على أول أمس حالة مماثلة ، تتمثل فى أن شخصا مصريا متزوجا حديثا ، اضطر الى استئجار شقة من سبيدة مستأجرة لها ، تحت اسم شقة مفروشة ، وهناك حالات أخرى كثيرة مماثلة ، فها نحن هؤلاء الناس أمام الحالة الوحيدة التى ذكرها الزميل محمد سيد عبد المنعم ؟

ان النص كما أقرته اللجنة يقتضى بتسليم

رئيس المجلس - فى هذه الحالة ، وفقا للنص ، يحق لمستأجر الشقة المفروشة الحصول عليها خالية ، وإخراج المستاجر الاصلى نهائيا .

السيد المستشار بمجلس الدولة - نعم بموجب النص المفروض يسلم المستاجر الاصلى الشقة خالية لمستاجرها مفروشة .

السيد محمد سيد عبد المنعم - هل يوافق السادة الاعضاء على مثل هذا الوضع ؟

إن الصورة ، كما أحب أن أوضحها ، هى أنه يفرض أن أحد المستاجرين لشقة ما ، اضطر تحت ظرف اقتصادى معين أن يؤجر شقته مفروشة ، وسكن لدى اقاربه ، فترة من الفترات ، ومستأجر الشقة المفروشة عادة يكون مستأجرا مؤقتا ، فهل نصدر هذا التشريع لنظرد المستاجر الاصلى ، ونسلم الشقة لمستاجرها مفروشة ؟

السيد المستشار بمجلس الدولة - ان علاج هذه الحالة يمكن أن يتم اذا عدنا الى النص المقترح من الحكومة .

السيد محمد مسيّد عبد المنعم - اننى لا اوافق على العودة الى نص الحكومة لانه يقول:

« ... يسلم المسكن خاليا الى المالك أو المستاجر الاصلى بحسب الاحوال » ، فهو يعطى أولوية ضمنية للمالك . واقتراحى أن تعطى الشقة للمستاجر الاصلى ، ثم لمستاجر الشقة المفروشة ، ثم للمالك أخيرا .

رئيس المجلس - اعتقد أن النص الوارد من الحكومة يفى بالغرض لانه يقضى بتسليم المسكن ، لمن قام بتأجيره مفروشا ، سواء كان المالك أو المستاجر الاصلى . واقتراح السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم يعالج حالة قائمة ، ترتب على تطبيق نص المادة كما أقرته اللجنة ، إذ ستجد كل المستاجرين الاصليين قد طردوا من مساكنهم ، واستولى عليها المستاجرون لها مفروشة .

السيد مختار هانى - ان النص الذى أقرته اللجنة يواجبه وضعا خاصينا للمصريين المستاجرين لشقق مفروشة . فاذا كان هناك مستأجر لشقة ، قام بفرضها بهدف الاستغلال ، وجاء هذا القانون وقال للمستاجر ليس لك الحق فى تأجير الشقة مفروشة ، فأرى هنا أن تعود الشقة للمالك .

السيد قاسم أحمد طعيمة - أرى ، استكمالاً لفائدة التشريع أن يكون عنوان الباب الثاني هو ما يلي : « في شأن المنشآت الآلية للسقوط والترميم والصيانة والتعديل وتصحيح الأوضاع » والحكمة من هذه الإضافة أن عقوبة مخالفة ما ورد في مواد هذا الباب ، كما هي وارد في المادة « ٤٦ » تقضى بجواز قيام الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بتنفيذ حكم المحكمة الخاص بإزالة المخالفة على نفقة صاحب الشأن وتحصيل قيمة التكاليف بالطريق الاداري . وسيؤدي عدم ذكر التعديل المشار اليه الى انتهاء الموضوع عند صدور الحكم ، لان ما يحدث هو أن المالك لا يقوم بتنفيذ الحكم الصادر ضده حتى لو توقع عليه غرامة . وتقف السلطة الادارية عاجزة ، مع أننا لو أضفنا الزيادة المقترحة ، لتمكن للسلطة الادارية حسم النزاع والمعاونة في تنفيذ حكم المحكمة ، وهناك حالات عديدة لمثل هذه المنازعات مثل فتح شبابيك على الجدران ، ورغم حكم المحاكم لم تفلح حتى الآن .

وكيس المجلس - معنى هذا أن السيد الزميل يقترح تعديل عنوان الباب .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

وكيس المجلس - والآن الموافق من حضراتكم على المادة ٣٠ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

المقرر :

« مادة ٣١ - تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمبانيات وتقرر ما يلزم اتخاذها للمحافظة على الأرواح والاموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله .

ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المطلوبة وما اذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتاً كلياً أو جزئياً . »

وكيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد فهد سميد عبد المظفر - أرى أن يوضح لنا السيد رئيس المجلس الموضع الذي

هو أنه الناس من الاستغلال ، وقد استثنى المصري بالذات واختصه بالحماية .

السيد محمد كمال الدين حسين - ان النص الوارد من الحكومة ، نص مناسب ومعتدل ، واقترح الاخذ به مع استبدال كلمة « سنة » بكلمة « سنتين » .

وكيس المجلس - اعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثاً ، فهل توافقون حضراتكم على اقبال باب المناقشة ؟

( موافقة )

وكيس المجلس - أمامنا اقتراح يقضى بالعودة الى النص الوارد من الحكومة مع تخفيض المدة من سنتين الى سنة ، واستبدال كلمة « الأماكن » بكلمة « المساكن » وكلمة « المكان » بكلمة « المسكن » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده ؟

( موافقة )

وكيس المجلس - اذن فالوافق على المادة ٢٩ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء ما وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

( موافقة )

المقرر :

## الباب الثاني

في شأن المنشآت الآلية للسقوط

### والترميم والصيانة

مادة ٣٠ - تسري أحكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والاموال للخطر ، كما تسري على المنشآت المشار إليها اذا كانت تحتاج الى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة .

وتبين القرارات التي يصدرها وزير الاسكان والمرافق الاعمال التي تعتبر من أعمال الترميم والصيانة وحدودها في تطبيق أحكام هذا الباب .

وكيس المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟



**المقرر :**

« مادة ٣٣ - يعلن قرار اللجنة بالطريق الادارى الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فإذا لم يتيسر اعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة او لعدم الاستدلال على محال اقامتهم او لامتناعهم عن تسلم الاعلان تلصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر من المنشأة وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة او فى مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال . »

وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التى لم يستدل على ذوى الشأن فيها . »

**رئيس المجلس -** هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟  
( لم تبد ملاحظات )  
أذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده . »

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٣٤ - لكل من ذوى الشأن أن ينظم فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة ، فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار اليه . أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار . »

**رئيس المجلس -** هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟  
( لم تبد ملاحظات )  
أذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده . »

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٣٥ - على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائى فى المدة المحددة لتنفيذه ، وذلك من عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني . »

**رئيس المجلس -** هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟  
( لم تبد ملاحظات )

يمكن أن نضيف فيه اقتراح السيدين الزميلين على الشريطى وأحمد الخواجه ، بشأن الهدم للتوسيع أو البناء الاحسن .

**رئيس المجلس -** عندما يتم السيدان الزميلان صياغة النص المقترح سنحدد مكانه فى مشروع القانون .

**السيد أحمد الخواجه -** سيوضع نص الاقتراح ، بعد عرضه على المجلس ، فى المادة ٣٣ .

**السيد المصرى محمد البزوه -** أخشى أن يستغل بعض ملاك المنازل القديمة النص المقترح لاخلاء منازلهم ، ثم يعيدون بنائها ، ويرفعون قيمة الايجار ، الى ما يعادل قيمة ايجار الوحدة السكنية الجديدة .

**رئيس المجلس -** هل يتحدث السيد الزميل عن الهدم الكلى أم الجزئى .

**السيد المصرى محمد البزوه -** أرجبو أن يوضح لنا السيد المقرر ما اذا كان من حق ساكن الشقة القديمة أن يرجع الى شقته بعد اعادة بنائها .

**المقرر -** من الطبيعى أن لهم هذا الحق ، وهذا وارد فى مادة لاحقة .

**رئيس المجلس -** والآن الموافق على المادة ٣١ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٣٦ - تشكل فى كل مدينة أو قرية لها مجلس محلى ، لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص ، تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار اليها فيها . المادة ٣٠ واصدار قرارات فى شأنها . »

« تبين القرار الذى يصدره وزير الاسكان والمرافق كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والاجراءات التى تتبع فى مزولة اعمالها . »

**رئيس المجلس -** هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟  
( لم تبد ملاحظات )

أذن فالموافق على هذه المادة ، يتفضل برفع يده . »  
( موافقة )

**رئيس المجلس** - هل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

اثن فالوافق على هذه المادة يتفضل برفع يده

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٣٧ - يجوز لوزارة الإسكان والمرافق والمؤسسات العامة أن تشرف عليها ، كما يجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق بعد الاتفاق مع جهات أخرى ، أن تقرض ملاك المساكن الخاصة لاحكام هذا القانون للقيام بترميمها وصيانتها »

ويصدر بشروط وقواعد الاقتراض قرار من وزير الإسكان والمرافق بعد الاتفاق مع وزير الخزانة .

وتعفى القروض من جميع الضرائب والرسوم وتحصل بطريق الحجز الإداري .

ويكون للقروض امتياز على العين التي تم ترميمها أو صيانتها يحىء فى الترتيب مع الامتياز المقرر فى القانون المدنى للمقاولين والمهندسين »

**رئيس المجلس** - هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - أقترح حذف هذه المادة من مشروع القانون المعروض ، لأنها تنظم عملية الاقتراض ، ولا توجد جهة من الجهات تملك حق منع وزير الإسكان ، أو أية جهة من الجهات من تقديم القروض للملاكين أجل عمليات الترميم أو البناء أو غير ذلك .

**رئيس المجلس** - ان الهدف المقصود من الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ، هو اعفاء القروض من الرسوم والضرائب التى لا بد أن يصدر الاعفاء فيها بقانون . كذلك وضع وتحديد درجة امتيازها .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - إذا كان هو المقصود ، فيمكن أن يرد ذلك فى قانون آخر وليس ضمن مشروع القانون المعروض بالذات ، ولذلك أقترح حذف هذه المادة ، ثم انه ينبغي أن يشهر هذا الامتياز وتحدد مرتبته فى القانون .

اذن فالوافق على هذه المادة يتفضل برفع يده

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٣٦ - على المالك فور اتمام أعمال الترميم أو الصيانة إخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم على أن يتضمن إخطاره طلب اعتماد المبالغ التى أنفقت وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وعلى الجهة الادارية المذكورة أن تبث فى الطلب خلال ثلاثة أسابيع ويخطر كل من المالك والمستأجرين بقرارها فى هذا الشأن .

وبمجرد ابلاغ الجهة الادارية القرار المذكور الى المالك يكون من حقه تقاضى الاجرة اعتباراً من أول الشهر التالى لاتمام الأعمال المشار اليها على أساس زيادة الاجرة السنوية بمقدار ١٢٪ من قيمة أعمال الترميم والصيانة بما لا يجاوز ٥٠٪ من القيمة الإيجارية .

ويتربط على عدم سداد هذه الزيادة بما يترتب على عدم سداد الاجرة من آثار »

**رئيس المجلس** - هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

**السيد حامد عبد اللطيف حماده** - لقد ورد فى الفقرة الثالثة من هذه المادة نص يقضى بزيادة الاجرة السنوية بنسبة ١٢٪ بعد قيام المالك بأعمال الترميم أو الصيانة ، فى حين أن عائد المال المستثمر فى المباني هو ٨٪ فقط .

لذلك اطالب بجعل الزيادة ٨٪ كذلك .

**المقرر** - لقد تقرررت نسبة الـ ٨٪ كعائد على الاستثمار فى المباني على أساس أن المبنى يعيش أكثر من خمسين سنة .

بينما المبنى المرمم قد لا يعيش أكثر من ثماني سنوات ، ومن أجل ذلك ربي أن ترفع نسبة الزيادة فى الاجرة فى حالة الترميم الى ١٢٪ .

العبارة كما يلي « أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختصة » .

**رئيس المجلس** - هل الحكومة توافق على هذا التعديل ؟

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - ان الحكومة توافق على ذلك .

**رئيس المجلس** - اذن فالوافق على المادة ٣٨ مع احوالها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء ما وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .  
( موافقة )

#### المقرر :

« مادة ٣٩ - يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في احوال أخطر الداهم اخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان بالطريق الإداري واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن اسبوع الا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في اخلائه فوراً » .

كما يكون لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضي الامسور المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار ،

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد وزير الاسكان** - أريد أن يكون للمستأجر في جميع الحالات التي يتم فيها هدم العقار الحق بعد إعادة البناء في شغل وحدة العقار المنشأ .

**السيد ضياء الدين داود** - أن المجلس كان قد أضاف حالة للإخلاء وهي ما إذا كان العقار آيلاً للسقوط أو وجود خطر به يتهدد بناءه ، أو لتوسعته وإعادة بناءه ، والحالة التي تحدث عنها السيد الوزير هي حالة الإخلاء للنظر الذي يتهدد المبني .

تحين يعاد بناء العقار يحق للسكان أن يعود الى وحدة سكنية فيه .

**السيد وزير الإسكان والمرافق** - ان المادة ٣٩ تقرر ما يلزم اتخاذه سواء في حالة الهدم الجزئي أو الكلي ، مما يستدعي تحرج المستأجر

**رئيس المجلس** - ان عملية شهر الامتياز وتحديد مرتبته ينظمها القانون المدني ، والآن هل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟  
( لم تبد ملاحظات ) .

والآن أعرض على حضراتكم اقتراح السيد العضو محمد سيد عبد المنعم الذي يطلب فيه حذف هذه المادة .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

**رئيس المجلس** - اذن فالوافق على المادة ٣٧ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

#### المقرر :

« مادة ٣٨ - اذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة اخلاء المبني مؤقتاً من شاغليه حرر محضر اداري باسمائهم وتقوم الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم باخطارهم بالإخلاء في المدة التي تحددها فاذا لم يتم الإخلاء بعد انقضاءها جاز تنفيذها بالطريق الإداري ولشاغل البناء الحق في العودة الى العين بعد ترميمها دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الإداري في حالة امتناع المالك » .

وتضاف الاجرة خلال فترة الإخلاء الى تكاليف الإصلاح اللازمة لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة التي تحددها الجهة الادارية المختصة . ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من الجهة المذكورة ، وفي هذه الحالة يجوز لشاغل العين التظلم من هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية المختصة .

وتعتبر العين خلال هذه المدة في حيازة المستأجر قانوناً ، ولا يجوز للمالك أن يغير في معالم العين ، كل ذلك ما لم يبد المستأجر رغبته في انهاء العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بقرار الإخلاء المؤقت .

**رئيس المجلس** - هل لاحد من السادة الاعضاء ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد أحمد الخواجة** - اقترح أن تضاف الى الفقرة الثالثة كلمة « رئيس » الى عبارة « أمام المحكمة الابتدائية المختصة » فتصبح

وبالنسبة للقرارات الصادرة من هذه اللجان، ولم ينتقض ميعاد التظلم منها طبقاً للمادة الخامسة من القانون المشار إليه، يكون ميعاد الطعن عليها ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون .

**رئيس المجلس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

اذن فالمرافق على هذه المادة ، يتفضل برقع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٤٢ - على مجالس المراجعة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أن تحيل التظلمات المروضة عليها عند العمل بأحكام هذا القانون إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها العقار ، وذلك بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها » .

**رئيس المجلس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

اذن فالمرافق على هذه المادة ، يتفضل برقع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٤٣ - يستمر العمل بالأحكام المحددة للاجرة والإحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بإقتدار الإعفاءات ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩١٢ بتحديد إيجاز لاماكن والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض اجاز الاماكن والقوانين المعدلة لها ، وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها » .

**رئيس المجلس** - هل لأحد من السادة الاعضاء ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد فتحيه سيد عبد الغنى** - اقترح أن

لاصلاح العقار ، وما أريده هو مد الحكم على الظروف الماثلة . ولهذا اقترح اضافته فقرة الى المادة ٣٩ نصها .

« ويكون للمستأجر في جميع الحالات التي يتم فيها هدم العقار طبقاً لأحكام هذا الباب ، الحق بعد إعادة البناء في شغل وحدة بالعقار المنشأ طبقاً للقواعد التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق » .

**رئيس المجلس** - الموافق على اضافة هذه الفقرة يتفضل برقع يده .

( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على المادة ٣٩ مع احوالها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في حدود الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برقع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

### الباب الثالث

**في الاختصاص والأحكام الانتقالية والمقوبات**

« مادة ٤٠ - تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

وترفع الدعاوى الى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار .

**رئيس المجلس** - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

اذن فالمرافق على هذه المادة يتفضل برقع يده .

( موافقة )

**المقرر :**

« مادة ٤١ - تستمر لجان تقدير القيمة الاجبارية بتشكيلها المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجاز الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، في أعمالها لحين الانتهاء من الحالات المروضة عليها عند العمل بأحكام هذا القانون » .

٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، فقرة أولى ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ .  
٢٩ من هذا القانون » .

وتنص المادة ١٨ على أنه : « لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يادل أجرة شهرين » .

**رئيس المجلس** - اعتقد أن السيد العضو يعرف أن هناك قانوناً جنائياً وقانوناً مدنياً ، والمادة التي نناقشها الآن تتصل بالقانون الجنائي ، بمعنى أنها تنص على عقوبة الحبس والغرامة في حالة مخالفة أحكام المواد المشار إليها .

أما النص في المادة « ١٨ » على أنه : « لا يجوز » فهذه تتصل بالقانون المدني ، ومن الجائز جداً أن يكون الجزاء مدينيّاً ، وجنائياً في نفس الوقت .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - إن هذا هو ما أتحدث فيه ، ولنتصور أن مالكا أخذ أجراً معيناً أكثر من شهرين وجاء المستأجر وخصم المبلغ من الأيجار ، فهل نحبس ؟ أم المادة « ١٨ » قد تضمنت توقيع الجزاء بغير حاجة إلى الاتجاه إلى القضاء ، فكيف نحبس هذا المالك ؟

**رئيس المجلس** - هذا إذا لم يدفع المبلغ لأن المادة « ١٨ » تنص على : « ... وذلك بغير حاجة إلى الاتجاه إلى القضاء » ويمكن أن يوضح السيد المستشار هذه النقطة .

**السيد المستشار بمجلس الدولة** - لقد رأي وضع عقوبة على مخالفة المادة الخاصة باقتضاء المبالغ الزائدة عن الأجرة ، لأننا إذا أطلقنا المسألة فكاننا لم نفعل شيئاً أو تكون قد رجعنا إلى القواعد نفسها التي نستخدمها الآن ، وأقصى ما يمكن أن يقال : أن يزد المبلغ وتنتهي المسألة ، فلما أُنْضِجَ نصاً مانعاً بجامعاً ، ولما أنْ تَزَكَّرَ للقواعد العامة ، وقصد اخبرنا أن نضع النص المانع الجامع .

**السيد محمد توفيق خشيبة** - أرى أنه لا بد أن تراجع المواد المشار إليها في هذه المادة مراجعة دقيقة لأنها خاصة بتوقيع العقوبات في حالة مخالفة أحكامها ، فيجب أن تقيسك اللجنة النظر فيها وتعرضها على المجلس غداً .

**رئيس المجلس** - أرجو أن تراجع اللجنة هذه المواد المشار إليها مراجعة دقيقة ، والآل

نضاد صياغة صدر هذه المادة كما يلي : « يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة وما يترتب على مخالفتها من الأحكام المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ » .

لما اقترح أن نرجع النظر في المادة أن ننهي إلى اتفاق بشأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

**رئيس المجلس** - إن إعادة النظر في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ستتناول النقطة الخاصة بالطن فقط . وسيعرض هذا على المجلس في جلسة الغد لأن هناك أشخاصاً أقاموا بعض المباني ، وقام البعض برفع دعاوى أمام المحاكم ، والبعض الآخر لم يستفد لقوات الموعد المحدد للطن .

والآن هل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟  
( لم تبد ملاحظات ) .

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

### المقرر :

« مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، فقرة أولى ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٩ ، من هذا القانون » .

**رئيس المجلس** - أرجو لجنة الشؤون التشريعية أن تراجع أرقام المواد والفقرات الواردة بالمادة إذ من الجائز أن يكون قد جرى تعديل لبعض المواد أو الفقرات ونحن ننظر هذا المشروع بقانون ، لأن هذا يتعلق بتوقيع العقوبات في حالة مخالفة أحكام المواد المشار إليها في هذه المادة .

والآن هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - تنص هذه المادة على أن .

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد

« لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة ... إلى آخره » .

وأرى أن حكم المادة « ٤٤ » لا بد أن يتناولها السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة :

إن الزميل صبحي يرى أن المادة « ٤٤ » يجب أن تتناول المادة « ١٧ » بينما المادة « ١٧ » خاصة بخلو الرجل . وقد قرر القانون لها أشد العقوبة .

**رئيس المجلس** - لقد استوفيت المادة بحد ، فهل توافقون على ائصال باب المناقشة .  
( موافقة )

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على المادة ٤٤ يتفضل برفع يده .  
( موافقة )

#### القرار :

« مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامه لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستاجرا أو وسيطا » .  
ويعفى من العقوبة من أبلغ أو اعترف بالجريمة .

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - لقد ذكر السيد مندوب الحكومة والسيد الوزير أمس أن هذا خاص بموضوع خلو الرجل ، وقالوا أن هذا القانون يتضمن منه ، وحقيقة أنه يمنع خلو الرجل ، ولكن بنفس النصوص التي كانت موجودة في القوانين السابقة تقريبا .

وقد جاء في نص المادة المعروضة : ويعفى من العقوبة من أبلغ أو اعترف بالجريمة . هذا الاعفاء من الذي يستحقه ؟ آن هنالك ثلاثة أشخاص : المالك والوسيط والمستاجر ، وهؤلاء الثلاثة يقع عليهم جرم دفع خلو الرجل ، ولو أبلغ أحد هؤلاء فسنعفيه من الجرم وسنوقع الجزاء على الباقيين .

وهنا نسال ، من الذي له مصصلحة في

لدى اقتراح محدد بحذف المادة « ١٨ » من نطاق تطبيق هذه المادة .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - اننى لا اتكلم فى المادة « ١٨ » التى نمنع تقاضى مبالغ خاصة بالتأمين ، والتى نقول ان المالك لو أخذ أكثر من شهرين ، يخصم المبلغ من الايجار المستحق مقسما ، ولكننى أنسأل ، كيف توقع عليه عقوبة الحبس بعد استيفاء المبلغ منه ؟

**رئيس المجلس** - لقد أوضح السيد المستشار أنه لا بد من وضع عقوبات والا أصبحت الالتزامات التى وضعها هذا القانون غير محترمة .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - اننى متفق مع السيد المستشار فى هذا ، ولكن لماذا توقع عقوبة على مخالفة أحكام المادة « ١٨ » ، وما هى الجريمة ؟

**السيد أحمد الخواجه** - الجريمة هى اقتضاء تأمين أكثر من شهرين .

**السيد محمد كمال الدين حسين** - أرى أن تكون عقوبة الحبس بسبب مخالفة أحكام المادة الخامسة من هذا القانون وجوبية ، وليست جوازية ، لأن المادة ٤٤ تنص على أنه يعاقب بالحبس أو الغرامة ، ونحن نريد أن تكون العقوبة هى الحبس فقط دون النص على الخيار بينها وبين الغرامة .

**رئيس المجلس** - هل تريد الحبس فقط فى كل الجرائم ؟

انه من المعروف فى القوانين الجنائية ان يكون هناك تخيير بين هذا أو ذاك ، ومن الجائز أن يجد القاضى مبررا لعدم الحبس . وعلينا أن نترك تقدير الموقف للقاضى لكى يبرره بما يرى .

أما بالنسبة للجريمة الموجودة ، فالزميل محمد عبد المنعم يسأل ، والسيد المستشار يقول انه حتى التجاوز فى أخذ التأمين أكثر من شهرين يكون عنصر الجريمة ، وعدم رد المبلغ بعد ذلك يكون الجريمة .

**السيد المستشار بمجلس الدولة** - بمعنى أن يحول المالك المبالغ التى أخذها ، فبدلا من أن يأخذها من أصل الايجار . يأخذها تأمينا .  
**السيد صبحي مسلم** - ان المادة « ١٧ » تنص على أنه :

لا يريد المالك أن يؤجر له . بل يريد أن يؤجر لشخص آخر ، هنا قد يدعى هذا الشخص أن المالك اتفق معه على خلو الرجل وهو في ذلك يدبر له عملا من شأنه التجريم . فالتاك من حقه أن يبلغ حتى يحصى نفسه منه . ومن الممكن جدا أن تحدث هذه الواقعة . وارى أن تبقى المادة كما هي .

**رئيس المجلس** - على أية حال ، أعتقد أن بقاء المادة كما هي لا يمثل أية خطورة ، وإن كان السيد أحمد الخواجه يرى أن بها تزييدا .

**السيد أحمد الخواجه** - أننى لم أقل أن بالمادة تزييدا ، وإنما أقول أن بقاء النص على هذا النحو من شأنه إسقاط العقاب عن أى مالك حتى، قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى الجنائية .

بمعنى أن المالك الذى يتهم ويضبط متلبسا ويحول للمحكمة يستطيع قبل أن تنطق المحكمة بحكمها ، أن يعترف بجريمته فى تقاضى الخلو . وبناء على هذا فإن المحكمة تسقط عنه العقوبة . فهل هذا هو ما قصدته بالنص ؟

**رئيس المجلس** - إذن ما الذى يقترحه السيد العضو بشأن هذا النص ؟

**السيد أحمد الخواجه** - أقترح بأن يكون الاعفاء من العقوبة لكل من المستأجر أو الوسيط متى أبلغا أو اعترقا بها .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - لقد نبهنى كلام السيد أحمد الخواجه الى نقطة على جانب كبير من الخطورة . فمثلا ، أنا مستأجر قمت بدفع ١٠٠ جنيه كخلو رجل ، ثم يأتى المالك ليبردنى فيقوم بالإبلاغ عنى حتى أزل له عن الشقة . وهنا تظهر خطورة الموضوع ، فالمالك هو الذى تقاضى ١٠٠ جنيه قيمة الخلو . وأنا مهدد بتغريمى ٥٠٠ جنيه وبعقوبة الحبس أو إحدى هاتين العقوبتين .

لذلك أرجو ألا يفيد المؤجر من العفو . . وإن المقصود حماية هو المستأجر وليس المالك .

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير البوالة لشئون مجلس الأمة** - أؤيد اقتراح الاخ محمد سيد عبد المنعم مع ضرورة اضافة أن الاعتراف فى القانون الجنائى له شروط معينة . والاعتراف هنا كالاعتراف فى جريمة

الإبلاغ ؟ ، أن مصلحة المستأجر فى الإبلاغ مصلحة غير مباشرة ، وبالتالي لن يستعمل هذا الحق .

**رئيس المجلس** - لماذا أصبحت مصلحته فى الإبلاغ غير مباشرة ؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - كى ندفعه لاستعمال هذا الحق ، يجب أن يستفيد شخصا ، وهذا يستتبع أن أضيف جزءا بسيطا ، فإذا كان هناك مثلا مستأجر دفع ٢٠٠ جنيه كخلو رجل ، وقام بالإبلاغ عن الحادثة . فالتذى يحدث هو أن يحبس المؤجر والوسيط أو يدفع غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه والمستأجر لم يستفد من هذا .

**رئيس المجلس** - سيستفيد لأن خلو الرجل سيد اليه .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - لا يوجد فى نص المادة ما يفيد رد هذا الخلو .

**رئيس المجلس** - قطعاً سيحكم بالرد . **السيد محمد سيد عبد المنعم** - أقترح أن نضيف فى هذه المادة عبارة : ويحكم بالرد ،

**رئيس المجلس** - أرجو من السيد المستشار أن يوضح الصورة للمجلس .

**السيد المستشار بهجس البكولة** - طبقا للاتصال العامة للقانون لا بد أن يحكم بالرد لانه مرتبط بجريمة .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - إذن لا بد من أن ينص عليها فى القانون .

**رئيس المجلس** - لا يجوز النص على ما هو واضح .

**السيد أحمد الخواجه** - انضم الى الزميل محمد سيد عبد المنعم فى ضرورة أن يكون الاعفاء قاصرا على المستأجر والوسيط ، لانه لا يتصور أن يقوم المالك بالإبلاغ بانه قد تقاضى خلو الرجل .

**رئيس المجلس** - هل تريد أن تقول : ويعفى من العقوبة المستأجر أو الوسيط اذا أبلغ أيهما ؟

**السيد أحمد الخواجه** - لا أريد أن تعاقب المستأجر أو الوسيط ، بل يهتبا معاقبة المالك الذى يتقاضى خلو الرجل .

**السيد أحمد كمال الحديدي** - أرى أن تظل المادة كما هي حرصا على منع أى نوع من التلاعب . ولنفرض أن هناك مستأجرا

التفسيرية لهذا القانون تقول في شأن هذا النص أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضبط جرائم الرشوة ، وبالمثل أقول أيضا في حالتنا أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضبط جرائم خلو الرجل ، التي لا يمكن ضبطها أو حصرها إلا من خلال هذا الاعفاء .

**رئيس المجلس** - لنترك جريمة الرشوة ولا نقيس عليها في شأن جريمة خلو الرجل ، لننتصور حالة يجب القضاء عليها تتمثل في أن مالكا تقاضى مبلغا كخلو رجل من مستأجر . ثم إن لهذا المالك أن يتخلص من هذا المستأجر ليؤجر المسكن لآخر ، فتقدم واعترف بتقاضيه خلو الرجل ، لأن في انتظاره خلو رجل أكثر مما سبق وتقاضاه من المستأجر الأول ، وليس هناك ما يمنع من أن يقوم برد خلو الرجل للمستأجر الذي اعترف عليه .

**السيد أحمد الخواجه** - من أجل هذا أطلب ألا يفيد المالك من الإعفاء المقرر في النص لمن يعترف ، لأن هذا المالك يعترف ليقبض أكثر أو ليتخلص من المستأجر .

**رئيس المجلس** - هذه حجة معك فعلا .

والآن أعتقد أن الموضوع قد استوفى حقه من الدراسة ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة .

( موافقة ) .

**رئيس المجلس** - والآن أعرض على حضراتكم اقتراح السيد العضو أحمد الخواجه وهو يقضى بقصر الاعفاء على الوسيط والمستأجر ، فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( موافقة ) .

**رئيس المجلس** - والآن الموافق على المادة ٤٥ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لإعادة صياغتها في حدود هذا الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده ؟

( موافقة ) .

**المقرر :**

مادة ٤٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بتزيمته المنشأة أو هدمها أو إزالتها في السنة التي تحددها المحكمة ، كل من يخالف حكم المادة ٣٥ من هذا القانون .

الرشوة التي لها شروط خاصة بها واردة بالقانون الجنائي .

**السيد أحمد الخواجه** - تقضى المادة ١٠٧ من قانون العقوبات بأن يعفى الراشئ أو الوسيط إذا اعترف بالجريمة قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى الجنائية .

**رئيس المجلس** - ان الصورة التي يشير اليها الاخ محمد سيد عبد المنعم واردة ، بينما يتخوف الاخ أحمد الخواجه من أن اعتراف المؤجر سينقذه دائما من الوقوع تحت طائلة العقاب . فما الذي يقترحه الاخ أحمد الخواجه لتلافي نقطة الاعتراف بالنسبة للمؤجر بحيث يعاقب حتى لو اعترف ؟

**السيد أحمد الخواجه** - أنا رأيت أن المالك المؤجر لا يفيد من الاعفاء ، وأن التطبيق العملي سيكشف عن أن منح المؤجر حق الافادة من هذا النص فيه خطوة .

**رئيس المجلس** - هناك صورة يمكن تصورها عقلا وهي أن يعمد المالك في سبيل إخلاء المسكن الى الاعتراف بأنه تقاضى خلو رجل ، وهو يفعل ذلك لكي يؤجر نفس العين لشخص آخر . كذلك فهو يعمد الى هذا الاعتراف للتخلص من المستأجر بالصاق هذه التهمة به .

لقد أوضح لنا الاخ أحمد الخواجه ، أن في إمكان المؤجر أن يتقاضى الخلو ، ثم في استطاعته أيضا أن يهرب من العقوبة دائما بأن يقوم بالاعتراف حتى قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى الجنائية .

وهنا أسأل الاخ أحمد الخواجه ، هل لو تركنا نص المادة كما هو مع اعمال شروط الاعتراف - كما قال السيد الوزير - من حيث استطاعته أيضا أن يهرب من العقوبة دائما ضرورة أن يتم في وقت معين وقبل عملية معينة ، أقول إذا تركنا المادة كما هي مع تطبيق هذه الشروط على الاعتراف الصادر من المالك ، فهل يهرب المالك من العقاب ؟

**السيد أحمد الخواجه** - لقد سبق لي أن أدليت برأيي في هذه النقطة ، واستشهدت بنص قانوني في شأن جريمة الرشوة ، ولقد استشهد بنفس هذا النص السيد وزير الشؤون الاجتماعية حيث يقضى هذا النص بأنه : « ومع ذلك يعفى الراشئ أو الوسيط من العقوبة إذا أخرج السلطات بالجريمة واعترف بها والمذكورة



أو هدمها أو ازالتها في المدة التي تحددها المحكمة . • ونصت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ بأنه اذا لم يرق صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة المحددة لهذا الغرض جاز للملجأة الادارية المختصة بشئون التنظيم تنفيذ الحكم على نفقته .

ولذلك فاننا لا نرى داعيا لتفليظ العقوبة .

**السيد احمد الخواجه** - الواقع ان السيد المستشار قد سبقني الى ما كنت اريد قوله . • اذ طالما ان للملجأة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق التنفيذ العيني ، فاعتقد ان العقوبة الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٤٦ محل البحث الآن كافية . • ومن ثم ليس من داع لتشديدها .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - ما دامت العقوبة الواردة في هذه المادة غير كافية . فلن يقوم أحد من اصحاب الشأن بالتنفيذ ، وبالتالي سيترك الامر للملجأة الادارية للقيام بذلك ، والناس مهددون بأن تهم المبانى عليهم .

**رئيس المجلس** - ان المادة ٤٦ ليست متعلقة بالهزم ، بل بتتفيذ قرار اللجنة المشار اليها .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - المفروض ان التنفيذ قد يتناول الترميم أو الازالة .

**رئيس المجلس** - ان النص يتكلم على مخالفة تنفيذ قرار اللجنة ، وليس متعلقا بالترميم أو الازالة .

**السيد احمد الخواجه** - ارجو أن يسأل السيد العضو عن عدد العقارات في دائرته الانتخابية يقسم عابدين التي يريد ملاكها أن ينفذوا احكام الهدم الصادرة بشأنها ، وهو غير قادر على أن يفعل شيئا ، واثني على استعداد لان اعدد له الآن اربعين عقارا .

**رئيس المجلس** - اقول تلخيصا للموقف الآن ، ان السيد العضو محمد سيد عبد المنعم يقترح تشديد العقوبة الواردة في المادة ٤٦ ، وذلك بالنص على المادة ٣٥ ضمن المواد الواردة في المادة ٤٤ من مشروع القانون ، بينما ترى الحكومة - ويؤيدها في ذلك السيد رئيس لجنة القوانين التشريعية - الاكتفاء بالعقوبة الواردة في المادة ٤٦ - على اعتبار أن الجزاء الحقيقي يتمثل في التنفيذ العيني بواسطة الجهة الادارية المختصة . وأن تقصية الجبس والغرامة قد ورد النص عليها باعتبارها عقوبة تهييضية .

فإذا لم يرق صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة المحددة لهذا الغرض جاز للملجأة الادارية المختصة بشئون التنظيم تنفيذ الحكم على نفقته وتحصل قيمة التكاليف بالطريق الاداري . •

**رئيس المجلس** - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

**السيد احمد كمال الخديدي** - الحقيقة انه يبدو من الممارسة العملية الآن أن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة قليلة جدا ، ومن شأنها أن تجعل الملاك يتمادون في عدم التنفيذ . خاصة اذا لاحظنا أن بعض السكان يجبرون على ترك مساكنهم بحجة ترميمها ويظلون في الشارع سنوات دون أن يقوم المالك بعملية الترميم .

ولذلك فاني اقترح تشديد العقوبة ، بحيث لا تقل عقوبة الجبس عن مدة شهر والغرامة عن خمسين جنيهها .

**رئيس المجلس** - هل يعتقد السيد العضو أن زيادة مدة عقوبة الجبس من اسبوع الى شهر من شأنها أن يكون لها اثرها في هذه العملية؟

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - ان المادة ٣٥ تنص على ما يأتي :

« على ذوي الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنفيذ ، وذلك مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني » .

فإذا لم يرق ذو الشأن بتنفيذ هذا القرار ؟

**رئيس المجلس** - عندئذ يطبق في شأنه نص المادة ٤٦ محل البحث الآن .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - في رأيي ان هذا غير كاف ، ولذلك اقترح اضافة النص على المادة ٣٥ الى المواد الواردة في المادة ٤٤ من المشروع بقانون .

**رئيس المجلس** - ما رأى السيد المستشار ؟

**السيد المستشار بمجلس الدولة** - ان الفقرة الاولى من المادة ٤٦ تقضي بان كل من يخالف حكم المادة ٣٥ من هذا المشروع بقانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المنشأة

والقرارات معدة عند تطبيقه ، فلا يمكن أن يطبق القانون ، ومن ثم جاء الاقتراح على النحو الآتي :

« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره » .

وفي رأيي أن الأحكام التي يتعين لتنفيذها ضرورة صدور قرار من السيد الوزير ، تصبح نافذة إذا لم يصدر الوزير القرار ، ولا شك أن السيد الوزير سيحاول إصدار هذه القرارات بأسرع وقت ممكن ، أما بقية أحكام القانون فإنها تطبق .

والآن فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

( أقلية )

رئيس المجلس - اذن فالموافق على المادة ٤٨ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

السيد محمد توفيق خُشيبه - لقد سبق لي أن اقترحت مراعاة التنسيق فيما يتعلق بموضوع العقوبات .

رئيس المجلس - لقد طلبنا من لجنة الشؤون التشريعية مراعاة ذلك .

والمرجو من اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والخدمات أن تجتمع الساعة العاشرة من صباح غد لصياغة المواد التي وافق عليها المجلس في ضوء الاقتراحات التي تقدم بها بعض السادة الاعضاء وقبلها المجلس ، كما أرجو أن تراجع اللجنة بدقة موضوع العقوبات . وان تعالج كذلك نقطة الطعون الخاصة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض اجار الاماكن . ولئن شاء من السادة الاعضاء حضور اجتماع اللجنة عند قيامها بهذه المهمة .

السيد محمد سيد عبد النعم - لقد اجتمعنا اليوم واختلفنا في بعض مسائل جوهرية . ونريد في الواقع توجيهها من السيد رئيس المجلس بشأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وهل وافق المجلس على النظر في طريقة تعديل النقطة التي أثارها سيادته ، أو البحث فقط في امكانية التعديل ؟

أعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

( موافقة )

رئيس المجلس - والآن الموافق على اقتراح السيد العضو محمد سيد عبد النعم يتفضل برفع يده .

( أقلية )

رئيس المجلس - اذن الموافق على المادة ٤٦ يتفضل برفع يده .

( موافقة )

المقرر :

« مادة ٤٧ - مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين الملحق لها ، كما يلغى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسطوط ، وكل نص يخالف أحكام هذا القانون » .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

( لم تبد ملاحظات )

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

( موافقة )

المقرر :

« مادة ٤٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاسكان والمرافق إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه » .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

رئيس المجلس - لدى اقتراح بتعديل الفقرة الاولى من هذه المادة ، بحيث لا يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره ، بل تعطى فرصة ثلاثة اشهر يعمل بالقانون بعد فواتها ، وذلك لان تنفيذ هذا التشريع يحتاج إلى إصدار لوائح وقرارات كثيرة يصدرها السيد وزير الاسكان والمرافق ، واذا لم تكن هذه اللوائح

التي تقدم بها بعض السادة الأعضاء ووافق عليها المجلس .

فالرجو من اللجنة أن تتقدم بتقريرها عن هذه المواد لأخذ الرأي عليها ، قبل أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون في مجموعته في جلسة مقبلة .

**السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة** - السيد رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

والآن وقد انتهت المناقشة في هذا القانون الحيوى الذى تنتظره جماهير شعبنا ، لا يسعنى الا أن أقدم الشكر وافرا للسادة أعضاء المجلس الذين أثبتوا حرصهم على المصلحة العامة ، والذين أثبتوا بمناقشاتهم الواسعة مدى وعيهم ، هذا الوعي الذى سيسجله التاريخ لهذا المجلس الموقر .

وشكرا خاصا أقدمه للسيد رئيس المجلس الذى أدار المناقشة بحكمته وقدرته التى خلدت فى نفوسنا جميعا الأثر البالغ .

كذلك أقدم الشكر وافرا للسادة أعضاء لجنة الخدمات والسادة أعضاء لجنة الشؤون التشريعية الذين قاموا بجهد وافر فى بحث ودراسة هذا المشروع بقانون ، وعرضه على المجلس الموقر ، وشكرا .

**رئيس المجلس** - شكرا .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة ، على أن تمقد الجلسة القادمة الساعة الحادية عشرة من صباح غد الثلاثاء أول جمادى الأولى ١٣٨٩ الموافق ١٥ من يوليو ١٩٦٩ ؟ ( موافقة ) .

**رئيس المجلس** - إذن ترفع الجلسة .

**رئيس المجلس** - أرجو أن يوضح السيد العضو فكرته .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - لقد سبق للسيد رئيس المجلس من واقع تعبير سيادته ، أن قال انه فى مسألة الطعن من واجب المجلس أن يرفع هذا الظلم الموجود ، فهل وافق المجلس على ذلك ؟ بمعنى هل مهمة اللجنة أن تبحث عن طريقة لرفع الظلم أو ألا تبحث فى ذلك ؟ أم ماذا ؟

**رئيس المجلس** - هل يعنى السيد العضو عملية الطعن ، والحق فى الطعن .  
**السيد محمد سيد عبد المنعم** - اننى أتكلم من ناحية المبدأ .

**رئيس المجلس** - المطلوب هو أن تبحث لجنة الشؤون التشريعية هذه النقطة ، وهناك اقتراح منى وهو الخاص بنسبة الـ ٣٥٪ أحدهما من السيد ضياء الدين داود والآخر من السيد عبد العاطى نافع .

**السيد محمد سيد عبد المنعم** - وهناك اقتراح منى وهو الخاص بنسبة الـ ٣٥٪ التى تقدم .

**رئيس المجلس** - المطلوب من اللجنة أن تدلى لنا برأيا فى وضوح حق الطعن ، وللسيد العضو أن يحضر اجتماع اللجنة عند بحث هذا الموضوع وعلى كل حال فإن رأى اللجنة سيعرض على المجلس لمناقشته .

والآن انتهينا من نظر مشروع قانون إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، ولقد وافق المجلس على إحالة بعض مواده ، بعد الموافقة عليها ، الى اللجنة المشتركة لإعادة صياغتها فى ضوء الاقتراحات



## بالأمر التنفيذي للمانور رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

### في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة  
بين المؤجرين والمستأجرين .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

#### قرر

#### الباب الأول

#### في شأن إيجار الأماكن

مادة ١ : يجب على من يرغب في إقامة مبنى  
أن يرفق بطلب الترخيص له في البناء المقدم  
إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم على  
النموذج المعد لهذا الغرض البيانات الآتية :

١ - اسم المالك وعنوانه .

٢ - موقع العقار ورسم عام يوضح فيه  
حدوده أرضاً وبناء بمقياس رسم مناسب .

٣ - مساحة الأرض الكلية ومساحة الأرض  
التي سيشتغلها البناء وكذلك المخصصة لمنفعة .

٤ - بيان تقدير قيمة الأرض وقت البناء .

٥ - بيان الوحدات السكنية وغير السكنية  
التي يشتمل عليها المبنى .

٦ - المواصفات العامة للبناء التي تمكن  
من التقدير .

٧ - التكاليف التقديرية للمباني وسعر  
المات المسطحة منها والاساسيات والمرافق  
والمرصقات الأخرى .

٨ - مقترحات الطالب عن توزيع الاجرة  
الاجالية للمبنى على وحداته .

٩ - الايصال الدال على أداء الرسم المقرر  
بالمادة السادسة من القانون .

مادة ٢ : يكون الاخطار المنصوص عليه في  
المادة ٩/ من القانون للجنة تحديد الاجرة من  
المالك والمستأجرين بكتاب موصى عليه مصحوب  
بعلم الوصول أو بطريق الابداع في سكرتارية  
اللجنة مقابل ايصال .

ويرفق المالك بالاخطار المذكور ما لديه من  
المستندات الدالة على قيمة الأرض والتكاليف  
الفعلية للمباني والاساسيات والتوصيلات  
الخارجية للمرافق مثل دفتر الشروط  
والمواصفات وجداول الكميات وفتحات الاسعار  
لجميع الاعمال وعقد المعاولة وبيان بالمساحات  
الفعلية المبنية ومتوسط تكاليف المتر المسطح  
في كل دور - وكذا بيان بأسماء مستأجري  
الوحدات التي يشملها العقار في تاريخ تقديم  
الاخطار مع اخطار اللجنة أولاً بأول بكل تغير  
يطرأ على البيان الاخير وبأسماء من يستأخرون  
وحدات أخرى وذلك حتى تاريخ ابلague بقرار  
اللجنة .

مادة ٣ : تتولى اللجان المنصوص عليها في  
المادة ٨ من القانون تحديد الاجرة طبقاً  
للقواعد والاسس التي نص عليها فيه بعد  
الاطلاع على البيانات والمستندات المقدمة من  
المالك ومراجعة ما تم اتجاؤه ومطابقته  
للمواصفات الصادر على اساسها موافقة لجنة  
تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المبانى .

يعلم الوصول وتوضع صورة هذه القرارات لمدة شهر في لوحة تعد لذلك بمقر انعقاد اللجنة .

مادة ٦ : على لجان تحديد الاجرة اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم اولا بأول بكل مايتوفر لديها من بيانات عن الاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ليتسنى لهذه الجهة مراقبة تنفيذ المالك لميعاد الاخطار المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذا القانون لاتخاذ الاجراءات الجنائية اللازمة في حالة المخالفة .

مادة ٧ : ينشأ بمقر كل لجنة من لجان تحديد الاجرة سجل خاص تقييد به المباني الخاضعة للتحديد وتفرّد لكل مبنى صحيفة او أكثر يثبت بها اسم المالك وموقع المبنى والوحدات المكونة له وقرار اللجنة بتحديد الاجرة وتوزيعها على الوحدات والاحكام النهائية الصادرة في الطعن في قرارها ان وجدت - كما يثبت بالسجل بيانات بما يطرا على المبنى من تعديلات او اضافات في المشتعلات او الاجرة .

ويحدد رئيس المجلس المحلي المختص بقرار منه مقر اللجان وينبذ العاملين اللازمين للقيام بالاعمال الادارية الخاصة بها ويحدد مسؤوليات وواجبات كل منهم كما يحدد مواعيد انعقاد اللجان بحيث لا تقل عن مرة في الاسبوع .

مادة ٨ : توزع قيمة استهلاك المياه التي يسجلها العداد العام للمبنى وفقاً للقواعد الآتية :

اولا : بالنسبة للاماكن المؤجرة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ :

١ - في حالة قيام جميع شاغلي هذه الاماكن بتركيب عدادات بالوحدات السكنية الخاصة بهم يلتزمون بسداد قيمة المياه للمؤجر طبقا لما تسجله هذه العدادات ثم يوزع باقي قيمة الاستهلاك على جميع وحدات المبنى بنسبة قراءات العدادات المركبة في كل وحدة وذلك مقابل الانتفاع بغرف الخدمات والمنافع المشتركة والحديقة الملحقة بالمبنى ان وجدت .

٢ - وفي حالة عدم تركيب عدادات خاصة بهذه الوحدات السكنية جميعها توزع قيمة استهلاك المياه على شاغليها بنسبة عددها حجرات كل وحدة الى عدد حجرات المبنى جميعه مضافا اليها غرف الخدمات والمنافع المشتركة والحديقة وتحسب الصالة حجرة واحدة ولو تعددت .

واذا تبين لها ان عناصر التقدير غير مستوفاة ابلغت المالك لاستيفائها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على ان يتم الاستيفاء خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه والا كان لها ان تستمر في عملية التحديد .

وعلى هذه اللجان ان تصدر قراراتها خلال شهر على الاكثر من تاريخ استكمال عناصر التحديد المطلوبة من المالك او مضى المهلة المحددة لاستيفاء هذه العناصر على ان يتضمن قرارها الاسس الفنية والمنسابية التي بنت عليها تحديدها للاجر . واذا تبين للجنة عدم استكمال بعض الاعمال والتشطيبات الواردة بالترخيص فتحدد للمالك مهلة لاستكمالها فاذا انقضت المهلة دون ذلك قامت بالتحديد على اساس التكاليف الفعلية وقت المعاينة التي تتم بعد هذه المهلة على ان تصدر قرارها خلال شهر على الاكثر من تاريخ هذه المعاينة . على انه بالنسبة للمصاعد وحزانات المياه واجهزة التدفئة والتسخين وما شابهها فان قيمتها تقدر على حدة مع اضافة ما يلزم اضافته للاجرة السابق تحديدها مقابل الانتفاع بها .

مادة ٤ : يجب ان يتضمن قرار اللجنة تقديراتها لقيمة الارض والاساس والمرافق والمباني وكافة عناصر التكلفة التي يتم على اساسها تحديد الاجرة ، كما يتضمن توزيع الاجرة على وحدات البناء وما يخص كل وحدة من الضرائب والرسوم العقارية والرسوم على ان يراعى في التوزيع نسبة مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى وظروفها وصفتها والغرض من استعمالها .

وتدون اعمال اللجنة ومناقشتها في محضر يوقعه الرئيس والاعضاء الحاضرون وتصدر اللجنة قراراتها وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ٥ : يبلغ قرار اللجنة خلال شهر على الاكثر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول الى كل من المالك والمستأجرين المسجلة اسمائهم لديها .

ولكل ذي مصلحة الاطلاع على عناصر التقدير وله ان يحصل على صورة رسمية من القرار الصادر بتحديد الاجرة وذلك بعد اداء الرسم المستحق .

وتقوم اللجنة بايلاغ صورة من قراراتها الى الجهة القائمة على ربط وتحصيل الضريبة على العقارات المبنية بكتاب موصى عليه مصحوب

امتنع أحدهم عن تركيب العداد يقوم المؤجر بتركيبه على نفقة الممتنع وبثبت الامتناع اذا لم يقم الشاغل بتركيب العداد رغم تكليفه بذلك .

ثانيا : بالنسبة للامكان المؤجرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ :

١ - يجوز لشاغل هذه الاماكن والذين كانوا يتحملون بقيمة استهلاك المياه أن يقوموا بتركيب عدادات على نفقتهم ، وفي هذه الحالة يلتزمون بأداء قيمة استهلاكهم وفقا لما تسجله هذه العدادات مع مراعاة حكم البند ٧ من الفقرة أولا من هذه المادة ، والا استمروا في أداء قيمة الاستهلاك وفقا للاوضاع المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون .

٢ - وفي حالة تركيب عدادات خاصة ببعض وحدات المبنى فعلي شاغل هذه الوحدات الاتفاق مع المؤجر على دفع قيمة جزائية مقابل استعمالهم لغرف الخدمات والمنافع المشتركة .  
ثانيا : في جميع الاحوال المتقدمة تتولى الجهة الموردة للمياه دون غيرها قراءة العدادات الخاصة المركبة بالوحدات السكنية وحساب استهلاكها ، وإرسال بيان بقيمة الاستهلاك الى المؤجر وفق الاتصال الخاص بالعداد العام للمبنى .

ويكون سداد قيمة استهلاك المياه الى المؤجر في مواعيد دفع الأجرة التالية لوصول البيان والايصال المشار اليهما .

وفي حالة وجود خلل باى من العدادات الخاصة يكون توزيع قيمة استهلاك المياه على جميع الوحدات السكنية طبقا للحكم الوارد في البند ٢ من الفقرة أولا من هذه المادة ، وذلك لحين اصلاح العدادات التالفة ، ويكون ثبوت الخلل باخطار من الجهة الموردة للمياه للمشارك الأصلي .

وفي حالة عدم وجود غرف خدمات أو منافع مشتركة أو حديقة بالمباني التي ركبت بجميع وحداتها السكنية عدادات خاصة وظهر فرق بين ما يسجله العداد العام وما تسجله هذه العدادات ورغم عدم وجود أى خلل بها يتم توزيع قيمة الفرق على جميع وحدات المبنى بنسبة قراءات العدادات الخاصة المركبة بها .

٣ - وفي حالة تركيب عدادات ببعض وحدات المبنى السكنية تتم المحاسبة عن استهلاك المياه في هذه الوحدات طبقا لما تسجله العدادات ويوزع باقى قيمة الاستهلاك على الوحدات الأخرى بالطريقة المبينة في البند السابق مع مراعاة أنه عند التوزيع تحسب غرف الخدمات والمنافع المشتركة والخدمة ضمن مجموع حجرات الوحدات التي لم تركيب بها عدادات ثم يوزع ما يخص هذه الغرف والخدمة على جميع وحدات المبنى التي تنتفع بها .

٤ - اذا اختص واحد أو أكثر من شاغل العقار بالخدمة الملحق بالمبنى وجب عليه أن يركب عدادا لها على نفقته وفي هذه الحالة يتحمل قيمة استهلاك المياه طبقا لما يسجله العداد .

٥ - وفي حالة وجود ماوى أو جراج بالعقار مخصص للسيارات يضاف لكل مالك سيارة نصيب حجرة يتحدد بنسبة قيمة استهلاك المياه التى يسجله العداد العام على عدد جميع حجرات المبنى بما فيها غرف الخدمات والمنافع العامة والخدمة .

فإذا كان الماوى أو الجراج مؤجرا للغير أو مستغلا بمعرفة المالك كجراج عام تحمّل المستغل فى هاتين الحالتين قيمة استهلاك المياه طبقا لما يسجله عداد خاص يركبه على نفقته .

٦ - لا يشمل توزيع قيمة استهلاك المياه الحال العامة والاماكن التى تمارس فيها صناعة أو تجارة ويلتزم مستغلوها بتركيب عدادات خاصة على نفقتهم ويتحملون قيمة استهلاك المياه طبقا لما تسجله هذه العدادات كما يلتزمون بتركيب عداد خاص لدورة المياه المشتركة بينهم وتوزع قيمة الاستهلاك التى يسجله هذا العداد على أولئك المستغلين بنسبة قراءات العدادات الخاصة بمحالمهم أو أماكنهم .

٧ - تكون العدادات الخاصة المنصوص عليها فى البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، مستقلة وغير متصلة بالعداد العام للمبنى ويتم التعاقد عنها والمحاسبة عما تسجله بين مستغلي تلك الاماكن والجهة الموردة للمياه مباشرة . فإذا

## البيان الثاني

### في شأن المنشآت الآيلة للسقوط

#### وأعمال الترميم والصيانة

١ - المهندس الذى يرأس جهاز التنظيم  
بالمجلس المحلى المختص رئيسا

٢ - عضو يختاره المجلس المحلى من بين  
أعضائه

٣ - مهندس نقابى من موظفى إحدى  
المصالح الحكومية بالمدنية أو القريّة أو من  
أو من غيرهم يرشحه الاتحاد الاشتراكي  
العربي أعضاء

مادة ١١ - على الجهة الإدارية المختصة  
بشؤون التنظيم أن تقدم الى اللجنة المشار  
اليها في المادة السابقة تقريرا بنتيجة المعاينة  
التي أجرتها على المنشآت الخاضعة لاحكام  
الباب الثاني من القانون على النموذج المعد  
لهذا الغرض خلال أسبوع من تاريخ المعاينة  
ما لم تدعو حالة المبنى الى تقديمه في مدة تقل  
عن ذلك \*

ويتضمن التقرير وصف المبنى وموقعه  
واسم المالك كما يتضمن بيان ووصف الاجزاء  
المعيبة بالمبنى وما تقترحه للمحافظة على  
الارواح أو الاموال سواء بالهدم الكلى أو  
الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة  
ليجعله صالحا للغرض المخصص من أجله مع  
تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المقترحة  
وبيان ما اذا كانت تستوجب اخلاء المبنى  
مؤقتا كليا أو جزئيا \*

مادة ١٢ - على اللجنة بعد وصول التقرير  
المختص عليه في المادة السابقة اليها أن  
تراعى القواعد والاجراءات الآتية :

١ - فحص التقرير والقيام بالمعاينات  
والفحوص اللازمة وتصدر اللجنة قرارها  
مستبعا بالموافقة على ما جاء بالتقرير أو برفضه  
أو بتعديله وعلان ذخو الشأن به على النموذج  
المعد لهذا الغرض وفقا لحكم المادة ٢٣ من  
القانون \*

٢ - إعداد سجل خاص بمقر كل لجنة  
يدون به التقرير المقدم اليها ونتيجة الفحص  
والمعاينة والقرار الصادر منها واجراءات اعلان

مادة ٩ : يعتبر من أعمال الترميم والصيانة  
اللازمة لسلامة المباني فى تطبيق أحكام الباب  
الثانى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار  
اليه الاعمال الآتية :

١ - ترميم الشروخ بمباني الحوائط  
وتنكيس الاجزاء المتآكلة أو المتفككة منها \*

٢ - تدعيم وتقوية الاعمدة الحاملة لاجزاء  
المبنى \*

٣ - تدعيم وتقوية الاسقف المعيبة بسبب  
الترخيم أو الميل أو التشريح أو تآكل مواقع  
الارتكاز أو كسر الكمرات أو الكوابيل الحاملة  
لها \*

٤ - اصلاح وترميم التلف فى ارضيات  
دورات المياه والحمامات والمطابخ الذى يؤدى  
الى تسرب المياه للحوائط أو لاجزاء المبنى  
وخصوصا الأساسات \*

٥ - اصلاح وترميم التلف من الارضيات  
عندما اذا كان هذا التلف يعرض سكان  
الادوار أسفل الدور الموجود به التلف للخطر  
أو كان من شأنه اذا ترك أن يؤثر على سلامة  
البناء \*

٦ - تدعيم وترميم الأساسات المعيبة \*

٧ - استبدال درج السلم المتداعية وتدعيم  
الحوائط والكمرات والهياكل الحاملة لها \*

٨ - اصلاح أو استبدال التالف من الاعمال  
والتركيبات الكهربائية التى قد تؤدى الى  
جواذب حريق أو الى تعريض الارواح للخطر \*

٩ - ترميم واصلاح واستبدال التالف من  
الاعمال والتركيبات الصحية للمياه والصرف  
سواء منها المكشوفة أو المدفونة \*

١٠ - اعمال البيناسخ والبهانات التى  
تستلزمها إعادة الحالة الى ما كانت عليه فى  
الاجزاء التى تناولها الترميم أو الصيانة \*

مادة ١٠ - تشكل اللجان المنصوص عليها  
فى المادة ٣٢ من القانون على النحو التالى :



اعتماد التكاليف مرفقا به المستندات المؤيدة للطلب .

وتقوم الجهة المذكورة بالبت في هذا النطاب خلال ثلاثة أسابيع وتخطر المالك والمستأجرين بقرارها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

سجل في ١١/٢٧/١٩٦٩

وزير الاسكان والمرافق

دكتور حسن مصطفى

ذوى الشأن به والاجراءات التي اتخذت لتنفيذه سواء بمعرفة ذوى الشأن أو الجهة الادارية المختصة .

مادة ١٣ - على المالك أن يخطر الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بموعد البدء في تنفيذ أعمال الترميم والصيانة وذلك قبل الشروع في تنفيذها بوقت كاف لتقوم هذه الجهة بمتابعة التنفيذ .

وعليه انجاز أعمال الترميم والصيانة خلال المدة المحددة لذلك وإخطا الجهة المذكورة فور الانتهاء من هذه الاعمال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن الاخطار طلب



استمارة تقدير ايجارات  
« تملا بمعرفة اللجنة »

نموذج  
لقرار تقدير الايجار  
وتوزيعه على وحدات البناء  
طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

---

محافظة :

مدينة :

عنوان المقار

اسم المالك :

عنوان المالك :

تاريخ ورود الاخطار

ملف الموضوع رقم :

رقم الصحيفة بالسجل :

توقيع الموظف المختص :

( نموذج أ )

محافظة .....

مجلس مدينة .....

البيانات الخاصة بتقدير القيمة الإيجارية  
عنوانه

- ١ - اسم المالك
- ٢ - عنوان موقع العقار
- ٣ - مساحة الأرض الكلية :  
(أ) مساحة الأرض التي سيشتغلها البناء  
(ب) مساحة الأرض المخصصة لمنفعة البناء
- ٤ - سعر المتر المسطح من الأرض وقت البناء
- ٥ - قيمة الأرض ( وتشمل أ + ب )  $0.000 \times 0.000 =$
- ٦ - التكاليف التقديرية للإساسات  $=$
- ٧ - تكاليف التوصيلات الخارجية للمرافق  $000 =$
- ٨ - نسبة عدد الادوار المنشأة الى عدد الادوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع
- ٩ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الأرض  $000 =$
- ١٠ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الاساسات  $000 =$
- ١١ - نصيب المباني المنشأة من قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق  $000 =$
- ١٢ - التكاليف التقديرية للمباني :

الدور	عدد الايوار	عدد الوحدات بالمتور	سطح الدور بالمتر المربع	تكاليف المتر المربع من المباني	اجمال تكاليف الدور
بدوم					
أرضي					
مكاتب					
متنكر					
ردود ١					
ردود ٢					
السطح					
الاشتات والتركيبات الأخرى :					
" مساعد					
" طلبات مياه					
" اسوار					
" مداخل وتكسيات وفلاط					
" انابيب تصويم وتنفيذ وتكاليف ترخيص					
اجمال التكاليف					

(١٣) قيمة مجموع البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ =

قيمة الإيجار :

( أ ) ٥٪ من المجموع المبين بالبند ١٣

( ب ) ٣٪ من مجموع البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢

الإيجار السنوي أ + ب =

الإيجار الشهري  $\frac{أ + ب}{١٢} =$ اقتراحات الطالسب عن توزيع الاجسرة الشهرية للوحدات بدون الضرائب والرسوم  
طبقاً لنموذج ب المرفق .

تحريراً في / /

المالك

مراجعة البيانات :

تمت المراجعة وصوبت بمعرفتي ،  
مهندس القسم

مدير الاعمال ، روجع ، يعتمد ،

تقدير الامارة الهندسية

« نموذج »

محافظة :

مدينة/ قرية :

نتيجة معاينة وفحص  
المباني والمنشآت الآيلة للسقوط أو التي  
تحتاج إلى ترميم أو صيانة طبقاً لأحكام  
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

اولاً - تقرير الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم :

بتاريخ قسم  
بشارع قسم  
كروكي عن موقع العقار  
المهندس بمعاينة وفحص العقار رقم  
ملك  
وتبين ما يأتي :


ويتضح من ذلك أن العقار المذكور (١)

وللمحافظة على الارواح والاموال يقتضى (٢)

ويجب تنفيذ الاعمال المطلوبة خلال مدة  
مهندس التنظيم  
المدير المختص (٣)  
(٤)

ثانياً - قرار اللجنة المختصة :

بدراسة التقرير المبين أعلاه وبعد المعاينة والفحص بتاريخ


ولهذه الاسباب قررت اللجنة انه يقتضى (٢)

وذلك خلال مدة  
نوقيعات  
أعضاء اللجنة  
رئيس اللجنة  
(٣)  
(٤)

ثالثاً - اعلان ذوي الشأن بقرار اللجنة :

مرمسل عدد  
برجاء اتخاذ اللازم نحو تسليم صورة منها الى كل من (٥) :


وذلك بعد التوقيع منهم جميعاً بما يفيد الاستلام ، وإذا لم يتيسر اعلانهم تلصق  
نسخة من القرار في مكان ظاهر من المنشآت وفي لوحة الاعلانات في مقر نقطة الشرطة /  
عمدة الناحية

وترجوا إعادة الصورة الموقعة اليه ، أو الافادة باتمام التصق وفقاً لما تقدم  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
المدير المختص (٤)

(١) يذكر ما اذا كان يخشى من سقوطه او سقوط جزء منه ويحدد هذا الجزء او اذا كان يحتاج الى ترميم  
او صيانة .

(٢) يذكر ما اذا كان يلزم الإهم التل أو الجزئي أو الترميم أو الصيانة مع تحديد الاعمال  
المنوبة بوضوح .

(٣) يذكر اذا كان لأجراء الاعمال فليطلبه يلزم الإخلاء مؤقتاً كلياً أو جزئياً من عمه .

(٤) يحدد الرئيس المختص بكل مجلس بحسب توزيع الاختصاصات به .

(٥) يذكر أسماء المالك أو المالكين والمالكين وأصحاب الحقوق أن وجدوا .

## قرار لجنة التقدير

## أولاً - عناصر تقدير الإيجار :

مليم جنية

١ - قيمة الأرض التي يشغلها البناء والمخصصة لمنفعته (

٢ - قيمة الاساسات المنشأة عليها انشاء

٣ - قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق

٤ - المجموع =

٥ - نسبة عدد الادوار المنشأة الى عدد

الادوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع = %

مليم جنية

٦ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الأرض % =

٧ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الاساسات % =

٨ - نصيب المباني المنشأة من قيمة

التوصيلات الخارجية للمرافق % =

٩ - قيمة المباني المنشأة =

١٠ - المجموع

## ثانياً - قيمة الإيجار :

مليم جنية

(١) ٥% من المجموع المبين بالبند (١٠) =

ب - ٣% من مجموع البنود ٧ ، ٨ ، ٩ =

الاجار السنوى أ + ب =

الاجار الشهري =  $\frac{أ + ب}{١٢}$ 

رئيس اللجنة

أعضاء اللجنة

توقيعات

/ / التاريخ

ثالثاً - توزيع الاجار الكلى على وحدات المبنى مع بيان الضرائب العقارية طبقاً  
لجداول التالية المرفقة :

محافظة  
مدينة  
قسم  
قرارد رقم  
بالعقار رقم  
شمارح  
لجنة  
لجنة  
للتحديد ايجار الأماكن  
قسم  
شياخة  
ملك

الدور	رقم الوحدة	إيجار الوحدة موجز كشتملات الوحدة	إيجار الوحدة	الفرالب العقارية المستحقة		إيجار الوحدة مضافا إليها الفرالب المستحقة	ملاحظات
				أصلية	إضافية		
			ملحوم جنيه	ملحوم جنيه	ملحوم جنيه	ملحوم جنيه	

وليس اللجنة

أعضاء اللجنة

توقيعات

/ / التاريخ





القوانين المكملة لقانون إيجار  
الأماكن



## قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

## بشان ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين

## المؤجرين والمستأجرين (١)

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب  
القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه \*

مادة ١ (٢) - تسرى أحكام هذا القانون  
فيما عدا الاراضى الفضاء على الاماكن  
وأجزاء الاماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة  
للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء  
كانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من  
المالك أم من مستأجر لها وذلك فى عواصم  
المحافظات والبلاد المعتمدة مدنا بالتطبيق  
لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤  
لسنة ١٩٦٠ أما القرى فلا تسرى عليها أحكام  
هذا القانون الا بقرار من وزير الاسكان والمراقق  
بناء على طلب المحافظ المختص \*

مادة ٢ - لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء  
للكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها  
فى العقد الا لحد الأسباب الآتية :

( أ ) إذا لم يتم المستأجر بوفاء الاجرة  
المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون فى خلال  
خمس عشرة يوما من تاريخ تكليفه بذلك باعلان  
على يد محضر أو بكتاب مسجل يسلم له  
بإيصال \*

( ب ) إذا كان المستأجر قد أجر من الباطن

(١) الوقائع المصرية فى ٢١ يوليو سنة ١٩٤٧ - العدد  
٦٨ \*

(٢) المادة الأولى معدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢  
الجزيرة الرسمية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وانظر القرار  
الجمهورى رقم ١٧٥٥ سنة ١٩٦١ بتقسيم الأقاليم الجنوبية  
الى محافظات ومن وقرى وتعدد نطاق المحافظات \*

(٣) الفقرة هـ من المادة (٢) ألغيت بالقانون رقم ٢٤  
لسنة ١٩٦٠ - الجزيرة الرسمية فى ١٦/٦/١٩٦٥ - العدد  
١٢٢ وكانت خاصة بحالة هدم الكان المؤجرة لتعادم بناءه  
بشكل يوسع \*

(٤) فقرة (٣) ألغيت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥  
لشأنه وكانت خاصة بحالة الإخلال للضرورة للجنة  
تشغل الكان \*

الكان المؤجر بغير اذن كتابى صريح من المالك  
فى تاريخ التأجير ، ولا يعمل بالتصريح العام  
فى العقد الاصلى بالتأجير من الباطن الا اذا كان  
لاحقا لآخر ديسمبر ١٩٤٢ \*

( ج ) اذا استعمل المستأجر الكان المؤجر  
أو سمح باستعماله بطريقة تنافى شروط ايجار  
المعقولة أو تضر بمصلحة المالك \*

( د ) اذا ثبت أن الكان المؤجر أصبح آيلا  
للسقوط ويخفى منه على سلامة السكان \*

( هـ ) ملغاة (٣) \*

مادة ٣ - ملغاة (٤) \*

مادة ٤ - لا يجوز أن تزيد الاجرة المتفق  
عليها فى عقود ايجار التى أبرمت منذ أول  
مايو سنة ١٩٤١ على اجرة شهر ابريل سنة  
١٩٤١ أو اجرة المثل لذلك الشهر الا بمقدار  
ما يأتى :

( أولا ) : فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض  
تجارية أو صناعية والمحال الصامة ٤٥٪ اذا  
كانت الاجرة المتفق عليها أو اجرة المثل لا تتجاوز  
خمس جنيهات شهريا \*

٦٠٪ فيما زاد على ذلك

( ثانيا ) فيما يتعلق بعيادات الاطباء ومكاتب  
المحامين والمهندسين ومن اليهم من أصحاب المهن  
غير التجارية \*

٣٠٪ من الاجرة المستحقة \*

( ثالثا ) فيما يتعلق بالمدارس والمحاسن  
والاندية والمستشفيات وجميع الاماكن الأخرى  
المؤجرة للمصالح الحكومية أو المعاهد العلمية \*

٢٥٪ من الاجرة المستحقة \*

( رابعا ) فيما يتعلق بالاماكن الأخرى \*

١٠٪ اذا كانت الاجرة المتفق عليها أو اجرة

مصحوب بعلم وصول لتسلمها خلال اسبوع  
فاذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع  
المستأجر دون رسوم الاجرة خلال الاسبوع  
التالى خزنة مأمورية العوائد المختصة أو الجهة  
الادارية التى يصدر بتحديثها قرار من وزير  
الاسكان والمرافق \*

وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها  
الايجار اخطار المؤجر بهذا الايداع بكتاب موصى  
عليه مصحوب بعلم وصول \*

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من  
حقوق أخرى يعتبر ايصال الايداع سنداً بآراء  
ذمة المستأجر من قيمة الاجرة المستحقة بالقدر  
المودع \*

وعلى الجهة المودع لديها الايجار أداء الاجرة  
المودعة للمؤجر فور طلبها دون أية اجراءات  
أخرى \*

مادة ٥ - اذا لم توجد عقود كتابية أو تعذر  
الحصول عليها جاز اثبات شروط التعاقد  
والاجرة المتفق عليها والتكاليف الاضافية المشار  
اليها فيما تقدم بخشني طرق الاثبات مهما كانت  
قيمة النزاع \*

(٢) مادة ٥ مكرر (١) - تخفض بنسبة  
١٥٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشئت منذ  
أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الاجرة  
المستحقة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ \*

(٣) مادة ٥ مكرر (٢) - تكون الاجرة  
بالنسبة للاماكن المذكورة فى المادة السابقة  
اذا لم يكن قد سبق تأجيرها على أساس اجرة  
المثل عند العمل بهذا القانون مخفضة بنسبة  
١٥٪ \*

(٤) مادة ٥ مكرر (٣) - لا يسرى الحفظ  
المشار اليه فى المادتين السابقتين على ما يأتى:  
(أولاً) المباني التى يبدأ فى انشائها بغد  
العمل بهذا القانون (٥) \*

(ثانياً) عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على  
عشر سنوات \*

(٦) مادة ٥ مكرراً (٤) - تخفض نسبة  
٢٠٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشئت منذ  
١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من  
الاجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨  
والمقصود بالاجرة الحالية فى احكام هذه المادة \*

للثلى لا تتجاوز اربعمه جنيهاً شهرياً \*

١٢٪ اذا كانت الاجرة المتفق عليها أو اجرة  
للثلى لا تتجاوز عشرة جنيهاً شهرياً \*

١٤٪ فيما زاد على ذلك \*

على انه اذا كانت هذه الاماكن مؤجرة بقصد  
استغلالها مفروشه أو اجرت مفروشة جازت  
زيادة الاجرة الى ٧٠٪ من الاجرة المتفق عليها  
أو اجرة المثل \*

ويدخل فى تقدير الاجرة المتفق عليها أو  
اجرة المثل تقديم كل شرط أو التزام جديد  
لم يكن وارداً فى العقود المبرمة قبل أول مايو  
سنة ١٩٤١ أو لم يجز العرف فى هذا التاريخ  
بفرغه على المستأجر \*

على انه فيما يتعلق بمدينة الاسكندرية يكون  
المؤجر بالخيار بين المطالبة باجرة شهر أغسطس  
سنة ١٩٣٩، أو شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو  
باجرة المثل لايمّا \*

ويكون المستأجر فى جميع الاحوال سالفه  
الذكر بالخيار بين قبول الزيادة وبين قسّخ  
العقد \*

وتسرى الزيادة المذكورة ابتداء من أول  
الشهر الحالى لاختار المؤجر المستأجر بطلب  
الزيادة الا فيما يتعلق بمقدور الايجار الثبتمة  
أو التى صار امتدادها قبل أول مايو ١٩٤١  
والتي لا تزال مدتها سارية ، فإن الزيادة  
بالنسبة اليها تبتدى من تاريخ المطالبة بها  
بعد انتهاء الاجارة المذكورة \*

ولا تسرى احكام هذه المادة على المباني  
المنشأة منذ أول يناير ١٩٤٤

مادة ٤ (١) مكرراً - اذا امتنع المؤجر عن  
استلام اجرة المكان المؤجر المستحقة قانوناً  
فالمستأجر قبيل مضي ١٥ يوماً من تاريخ  
الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه

(١) المادة ٤ مكررة مضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥  
المشار اليه \*

(٢) و (٣) و (٤) فواد مكرراً (١) : ٥ مكرر (٢)  
مكرر (٣) مضافة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٢ الواقع  
نصريه فى ١٨/٩/١٩٥٢ \*

(٥) أى بعد ١٨/٩/١٩٥٢ \*  
(٦) المادة ٥ مكرراً (٤) مضافة بالقانون رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٨ رقمه التشريعى فى ١٨/٨/١٩٥٨ - المدمج ١٤ \*

أولا : المباني التي يبدأ في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا : عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

مادة ٦ - يقع باطلا كل شرط مخالف للأحكام المتقدمة ويحكم برد ما حصل زائلا على الاجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعه من الاجرة التي يستحق دفعها كما يحكم برد أى مبلغ اضافى يكون المؤجر قد اقتضاه المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط فى الإيجار .

مادة ٧ - الاماكن الصادرة فى شأنها قرارات استيلاء تعتبر قima يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها .

مادة ٨ - يعد فى حكم المستأجر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مالك العقار المنزلة ملكيته اذا كان شاغلا لهذا العقار .

مادة ٩ - الموظف المنقول الى بلد يكون له حق الاولوية على غيره فى استئجار المسكن الذى كان يشغله موظف آخر اذا قام بإعلان المؤجر فى مدى اسبوع على الأكثر من تاريخ الاخلاء برغبته فى ذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

وعلم كما حال يجب على الموظف المنقول الى بلد آخر أن يخل السكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على سكن فى البلد المنقول اليه الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من الاخلاء سكنه .

مادة ١٠ - لا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن واحد لسكنه أو لتأجيره من الباطن .

مادة ١١ - لا يجوز ابقاء المساكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة اشهر اذا تقدم لاستئجارها مستأجر الاجرة القانونية

مادة ١٢ - استثناء عن أحكام المادتين ٣٨٩ من القانون المدنى المطبق ، ٤٧٤ من القانون المدنى المختلط (٢١) تسرى الاحكام المتقدمة على المالك المحدد للعقار ولو لم تكن تسند الاحار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على تاريخ البيع .

مادة ١٣ - يجب على المستأجر أو المستأجر

الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون . أو الاجرة الواردة فى عقد الإيجار أيهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره ، يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر الاماكن منشأة فى التاريخ المشار اليه فى هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعلنت للسكنى فعلا فى تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده .

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتى :

( أولا ) المباني التي يبدأ فى انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

( ثانيا ) عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

(١) مادة ٥ مكررا (٥) - تخفض بنسبة ٢٠٪ الاحور الحالية للاماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون .

والمقصود بالاجرة الحالية فى احكام هذه المادة الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلا سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة فى عقد الإيجار أيهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر اماكن منشأة فى التاريخ المشار اليه فى هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعلنت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتى :

(١) ثلاثة ٥ مكررا (٥) مسجلة بالقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ - فى ١١/١١/١٩٦١ - العدد ٢٥٤ .

(٢) ثلاثة ٦٠٤ من القانون المدنى الجديد .



## مستخرج من القانون رقم ١٣١ سنة ١٩٤٨ باصدار القانون المدني

### الباب الثاني

#### الفصل الاول - الايجار (١)

##### ١ - الايجار بوجه عام

أركان الايجار :

مادة ٥٥٨ - الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم .

مادة ٥٥٩ - لا يجوز لمن لا يملك الا حق الادارة أن يعقد ايجارا تزيد مدته على ثلاثة سنوات الا بترخيص من السلطة المختصة ، فاذا عقد الايجار لمدة أطول من ذلك ، انقضت المدة الى ثلاث سنوات ، كل هذا ما لم يوجد نص يقضى بغيره .

مادة ٥٦٠ - الايجارة الصادرة ممن له حق المنفعة تنقضي بانقضاء هذا الحق اذا لم يجزها مالك الرقبة ، على أن تراعى المواعيد المقررة للتنبيه بالإخلاء والمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة .

مادة ٥٦١ - يجوز أن تكون الاجرة نقودا كما يجوز أن تكون أى نقدية أخرى .

مادة ٥٦٢ - اذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الاجرة أو على كيفية تقديرها ، أو اذا تعدد اثبات مقدار الاجرة وجب اعتبار اجرة المثل .

مادة ٥٦٣ - اذا عقد الايجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعدد اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الايجار متعقدا للفترة المعينة لدفع الاجرة ، وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين اذا هو نبه على المتعقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد الآتية ، ببيانها :

( ١ ) فى الاراضى الزراعية والاراضى البور اذا كانت المدة المعينة لدفع الاجرة سنة أو أشهر أو أكثر يكون التنبيه قبل انتهائها بثلاثة أشهر . فاذا كانت المدة أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصفها الاخر ، كل هذا مع مراعاة حق المستأجر فى الحصول وفقا للعرف .

(ب) فى المنازل والمحلات والمكاتب والمتاجر والمصانع والمحارن وما الى ذلك اذا كانت الفترة

المعينة لدفع الاجرة أربعة أشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهائها بشهرين ، فاذا كانت الفترة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الاخير .

( ج ) فى المساكن والقرب المؤنثة وفى أى شئ غير ما تقدم اذا كانت الفترة المعينة لدفع الاجرة شهرين أو أكثر وجب التنبيه قبيل نهايتها بشهر . فاذا كانت أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الاخير .

#### آثار الايجار :

مادة ٥٦٤ - يلتزم المؤجر أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة وملحقاتها فى حاله تصلح معها لأن تفى بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين .

مادة ٥٦٥ - (١) اذا سلمت العين المؤجرة فى حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذى أوجرت من أجله أو اذا نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعميى فى الحالات التى اذا كان لذلك مقتضى .

(٢) فاذا كانت العين المؤجرة فى حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميه أو عماله لخطر جسيم جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، ولو كان قد سبق له أن نزل عن هذا الحق .

مادة ٥٦٦ - يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبعة من أحكام . وعلى الاخص ما يتعلق منها بزمان التسليم ومكانه وتحديد مقدار العين المؤجرة وتحديد ملحقاتها .

مادة ٥٦٧ - (١) على المؤجر أن يتعهد العين بالصيانة لتبقى على الحالة التى سلمت بها وأن يقوم فى أثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات ( التاجيرية ) . (٢) وعليه أن يجرى الاعمال اللازمة للاسطق من تضييع أو بياض وأن يقوم بنزع الأبار والراحض ومصارف المياه .

(١) تسرى هذه الاحكام فيما لا يتعارض مع القوانين الخاصة بايجار الامكن .

(٢) ومع ذلك اذا بقي المستأجر فى العين المؤجرة الى ان تتم الترميمات سقط حقه فى طلب الفسخ .

مادة ٥٧١ - (١) على المؤجر ان يتمتع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له ان يحدث بالعين أو بممتلكاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع .

(٢) ولا يقتصر ضمان المؤجر على الاعمال التى تصدر منه أو من أتباعه . بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض أو أضرار مبنية على سبب قانونى يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر .

مادة ٥٧٢ - (١) اذا ادعى أجنبى حقاً يتعارض مع ما للمستأجر من حقوق يقتضى عقد الإيجار وجب على المستأجر ان يبادر الى إخطار المؤجر بذلك وكان له ان يخرج مسن الدعوى . وفى هذه الحالة لا توجه الاجراءات الا الى المؤجر .

(٢) فإذا ترتب على هذا الادعاء ان حرم المستأجر فعلاً من الانتفاع الذى له بموجب عقد الإيجار جاز له تبعا للظروف ان يطلب الفسخ أو انقاص الاجرة مع التعويض ان كان له مقتضى .

مادة ٥٧٣ - (١) اذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل ان يتجدد عقد إيجاره فإنه هو الذى يفضل .

(٢) فإذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم الا طلب التعويض .

مادة ٥٧٤ - اذا ترتب على عمل جهة حكومية فى حدود القانون نقص كبير فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز للمستأجر تبعا للظروف ان يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة وله ان يطالب المؤجر بتعويض اذا كان عمل الجهة الحكومية قد صدر لسبب يكون المؤجر مسؤولا عنه كل هذا ما لم يقضى الاتفاق بغيره .

مادة ٥٧٥ - (٢) لا يضمن المؤجر المستأجر المتعرض للمادى اذا صدر من أجنبى ما دام المتعرض لا يدعى حقاً ولكن هذا لا يخل بما للمستأجر من الحق فى ان يرفع باسمه على المتعرض دعوى المطالبة بالتعويض وجميع دعاوى وتشمع اليد .

(٣) ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة ويلزم ثمن المياه إذا قدر جزافاً فإذا كان تقديره (بالعدد) كان على المستأجر اما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصى فيتخلله المستأجر .

(٤) كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره .

مادة ٥٦٨ - (١) اذا تأخر المؤجر بعد اعذاره عن القيام بتنفيذ الالتزامات المبينة فى المادة السابقة . جاز للمستأجر ان يحصل على ترخيص من القضاء فى اجراء ذلك بنفسه وفى استيفاء ما أنفق خصما من الاجرة ، وهذا دون اخلال بحقه فى طلب الفسخ أو انقاص الاجرة .

(٢) ويجوز للمستأجر دون حاجة الى ترخيص من القضاء ان يقوم باجراء الترميمات المستعجلة أو الترميمات البسيطة مما يلتزم به المؤجر - سواء كان العقد موجوداً وقت بدء الانتفاع أو طرأ بعد ذلك اذا لم يقم المؤجر بعد اعذاره بتنفيذ هذا الالتزام فى ميعاد مناسب على ان يستوفى المستأجر ما أنفق خصما من الاجرة .

٥٦٩ - (١) اذا هلكت العين المؤجرة أثناء الإيجار جلاكا كلياً ، انفسخ العقد من تلقاء نفسه .

(٢) أما اذا كان هلاك العين جزئياً او اذا أصبحت العين فى حالة لا تصلح معها الانتفاع الذى أوجرت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصاً كبيراً ولم يكن للمستأجر يد فى شيء من ذلك فيجوز له اذا لم يقم المؤجر فى ميعاد مناسب بأعادة العين الى الحالة التى كانت عليها ان يطلب تبعا للظروف اما انقاص الاجرة أو فسخ الإيجار ذاته دون اخلال بماله من حق . وفى إكف يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقاً لاحكام المادة السابقة .

(٣) ولا يجوز للمستأجر فى الحالاتين السابقتين ان يطلب تعويضاً اذا كان الهلاك أو الخلف يرجع الى سبب لا يد للمؤجر فيه .

مادة ٥٧٠ - (١) لا يجوز للمستأجر ان يمنع المؤجر من اجراء الترميمات المستعجلة التى تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة على انه اذا ترتب على هذه الترميمات اخلال كئلى أو جزئى بالانتفاع بالعين ، جاز للمستأجر ان يطلب تبعا للظروف اما فسخ الإيجار أو انقاص الاجرة .



الاجهزة لا تخالف الاصول المرعية وذلك ما لم يثبت المؤجر ان وضع هذه الاجهزة يهدد سلامه العقار .

(٢) فاذا كان تدخل المؤجر لازما لاتمام شيء من ذلك جاز للمستأجر أن يقتضى منه هذا التدخل على أن يتكفل بما ينفقه المؤجر .  
مادة ٥٨٢ - يلتزم المستأجر بأجراء الترميمات ( التاجيرية ) التي يقتضى بها العرف ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

مادة ٥٨٣ - (١) يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد (٢) وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالا مألوفاً .

مادة ٥٨٤ - (١) المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة إلا إذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه .

(٢) فاذا تعدد المستأجرون لعقار واحد كان كل منهم مسئولاً عن الحريق بنسبة الجزء الذى يشغله ويتناول ذلك المؤجر ان كان مقيماً العقار هذا ما لم يثبت أن النار ابتدأ شويها في الجزء الذى يشغله أحد المستأجرين فيكون وحده مسئولاً عن الحريق .

مادة ٥٨٥ - يجب على المستأجر أن يبادر إلى أخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أو يتكشف عيب بها أو يقع انفصاف عليها أو يعتدى اجنبى بالتعرض لها أو بأحداث تضر بها .

مادة ٥٨٦ - (١) يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الاجرة في المواعيد المتفق عليها فاذا لم يكن هناك اتفاق وجب وفاء الاجرة في المواعيد التي يعينها عرف الجهة .

(٢) ويكون الوفاء في موطن المستأجر ما لم يكن هناك اتفاق أو عرف يقتضى غير ذلك .

مادة ٥٨٧ - الوفاء يقسط من الاجرة قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

مادة ٥٨٨ - يجب على كل من استأجر منزلاً أو مخزناً أو حانوتاً أو مكاناً مماثلاً لذلك أو أرضاً زراعية أن يضم في العين المؤجرة اثاثاً أو بقائماً أو محصولات أو موائش أو أدوات تكون قسماً كائياً لضمان الاجرة عن سنتين أو عن كل مدة الاجار اذا قلت عن سنتين .  
هكذا ما لم تكن الاجرة قد عجلت ويعفى

(٢) على أنه اذا وقع التعرض المادى بسبب لا يد للمستأجر فيه وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة جاز له تبعاً للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة .

مادة ٥٧٦ - (١) يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها أو تنقص من هذا الانتفاع انقاصاً كبيراً ولكنه لا يضمن العيوب التي جرى العرف بالتسامح فيها وهو مسئول عن خلو العين من صفات تعهد صراحة بتوافرها أو عن خلوها من صفات تقتضيها الانتفاع بها كل هذا ما لم يقتضى اتفاق بغيره .

(٢) ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب اذا كان المستأجر قد أخطر به أو كان يعلم به وقت التعاقد .

مادة ٥٧٧ - (١) اذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان جاز للمستأجر تبعاً للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة وله كذلك أن يطلب اصلاح العيب أو أن يقوم هو باصلاحه على نفقة المؤجر اذا كان هذا الصلاح لا يبهت المؤجر .

(٢) فاذا لحق المستأجر ضرر من العيب التزم المؤجر بتعويضه ، ما لم يثبت أنه كان يجهل وجود العيب .

مادة ٥٧٨ - يقع بأطال كل اتفاق يتضمن الاعفاء أو الحد من ضمان التعرض أو العيب اذا كان المؤجر قد أخفى عن غش سبب هذا الضمان .

مادة ٥٧٩ - يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه فان لم يكن هناك اتفاق التزم أن يستعمل العين بحسب ما أعدت له .

مادة ٥٨٠ - (١) لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييراً بدون إذن المؤجر الا اذا كان التغيير لا يتسبب عنه أى ضرر للمؤجر .

(٢) فاذا أحدث المستأجر تغييراً في العين المؤجرة محاولاً في ذلك حدود الالتزام الوارد في الفقرة السابقة جاز الزامه بأعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض ان كان له مقتضى .

مادة ٥٨١ - (١) يجوز للمستأجر أن يضع بالعين المؤجرة اجهزة لتوصيل المياه والنور الكهربائي والغاز والتليفون والراديو وما إلى ذلك ما دامت الطريقة التي توضع بها هذه

المتقدم ذكرها ، جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها .

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن :  
مادة ٥٩٣ - للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن وذلك عن كل ما استأجره أو بعضه مالم يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٥٩٤ (١) منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس .

(٢) ومع ذلك إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقد أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق .  
مادة ٥٩٥ - في حالة التنازل عن الإيجار يبقى المستأجر ضامنا للمتنازل له في تنفيذ التزاماته .

مادة ٥٩٦ - (١) يكون المستأجر من الباطن ملزما بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يسكن ثابتا في فتمه للمستأجر الأصلي وقت أن ينذر المؤجر .

(٢) ولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من الاجرة للمستأجر الأصلي ما لم يكن ذلك قد تم قبل الإنذار وفقا للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الإيجار من الباطن .

مادة ٥٩٧ - تبرا فة المستأجر الأصلي قبل المؤجر سواء فيما يتعلق بضمانه للمتنازل له في حالة التنازل عن الإيجار أم فيما يتعلق بما فرضه عقد الإيجار الأصلي من التزامات في حالة الإيجار من الباطن :

( أولا ) إذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل من الإيجار أو بالإيجار من الباطن .

( ثانيا ) إذا استوفى المؤجر الاجرة مباشرة عن المتنازل له أو من المستأجر من الباطن دون أن يبدى أن تحفظ في شأن حقوقه قبل المستأجر الأصلي .

#### انتهاء الإيجار :

مادة ٥٩٨ - ينتهى الإيجار بانتهاء المسدة المعينة في العقد دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء

المستأجر من هذا الالتزام إذا تم الاتفاق على هذا الإخلاء أو إذا قدم المستأجر تأمينا آخر .  
مادة ٥٩٩ - (١) يكون للمؤجر ضمنا لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المؤجرة مادامت مثقلة بامتياز المؤجر أو لم تكن مملوكة للمستأجر وللمؤجر الحق في أن يمانع في نقلها فإذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه ، كان له الحق في استردادها من الخائن لها ولو كان حسن النية مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الخائن من حقوق .

(٢) وليس للمؤجر أن يستعمل حقه في الحبس أو الاسترداد إذا كان نقل هذه الأشياء أمرا اقتضته حرفة المستأجر أو المالكوف من شؤون الحياة أو كانت المنقولات التي تركت في العين المؤجرة تفي بضمان وفاء تالما .

مادة ٥٩٠ - يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار فإذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزما أن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

مادة ٥٩١ - (١) على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالمحالة التي تسلمها عليها إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف بسبب لا يد له فيه .

(٢) فإذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر أو دون بيان بوصف هذه العين افترض حتى يقوم الدليل على العكس أن المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة

مادة ٥٩٢ - (١) إذا وجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار . التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار مالم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .

(٢) فإذا كانت تلك التحسينات قد استخدمت دون علم المؤجر أو رغم معارضته كان له أيضا أن يطلب من المستأجر إزالتها وله أن يطلب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض من مقتضى .

(٣) فإذا اختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين

لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية .

(٣) ومع ذلك يجوز لمن انتقلت اليه الملكية أن يتمسك بعقد الإيجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

مادة ٦٠٥ - (١) لا يجوز لمن انتقلت اليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الإيجار نافذا في حقه أن يجبر المستأجر على الإخلاء الا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ .

(٢) فاذا نبه على المستأجر بالإخلاء قبل انقضاء الإيجار فإن المؤجر يلتزم بأن يدفع للمستأجر تعويضا ما لم يتفق على غير ذلك ولا يجبر المستأجر على الإخلاء الا بعد أن يتقاضى التعويض من المؤجر أو ضمن انتقلت اليه الملكية ثيابة عن المؤجر أو بعد أن يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا التعويض .

مادة ٦٠٦ - لا يجوز للمستأجر أن يتمسك بما عجله من الأجرة قبل من انتقلت اليه الملكية اذا أثبت هذا المستأجر وقت الدفع كان يعلم بانتقال الملكية أو كان من الفروض حتما أن يعلم فاذا عجز من انتقلت اليه الملكية عن الإثبات فلا يكون له الا الرجوع على المؤجر .

مادة ٦٠٧ - اذا اتفق على أنه يجوز للمؤجر أن ينهي العقد اذا جبت له حاجة شخصية للمعين وجب عليه في استعمال هذا الحق أن ينه على المستأجر بالإخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٦٠٨ - (١) اذا كان الإيجار معين المدة . جاز لكل من المتعاقدين أن يطلب إنهاء العقد قبل انقضاء مدته اذا جبت ظروف خطيرة غير متوقعة من شأنها أن تجعل تنفيذ الإيجار من مبدأ الامر أو في أثناء سريانه مرهقا ، على أن يراعى من يطلب إنهاء العقد مواعيد التنبيه بالإخلاء المبينة بالمادة ٥٦٣ وعلى أن يعرض الطرف الآخر تعويضا عادلا .

(٢) فاذا كان المؤجر هو الذي يطلب إنهاء العقد فلا يجبر المستأجر على رد العين المؤجرة حتى يستوفى التعويض أو يحصل على تأمين كاف .

مادة ٦٠٩ - يجوز للمؤلف أو المستخدم اذا اقتضى عمله أن يغير محل إقامته أن يطلب إنهاء إيجار مسكنه اذا كان هذا الإيجار معين المدة ، على أن يراعى المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك .

مادة ٥٩٩ - (١) اذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة يعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبار الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة وتبصر على الإيجار اذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة السابقة .

(٢) ويعتبر هذا التجديد الضمني إيجارا جديدا لا مجرد امتدادا للإيجار الأصلي ومع ذلك تنتقل الى الإيجار الجديد التامينات العينية التي كان المستأجر قد قلمها في الإيجار القديم مع مراعاة قواعد الشهر العقارى أما التقالة شخصية كانت أو عينيه فلا تنتقل الى الإيجار الجديد الا اذا رضى الكفيل بذلك .

مادة ٦٠٠ - اذا نبه أحد الطرفين على الآخر بالإخلاء واستمر المستأجر مع ذلك منتفعا بالعين بعد انتهاء الإيجار فلا يفترض أن الإيجار قد تجدد ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك .

موت المستأجر أو عساره :

مادة ٦٠١ - (١) لا ينتهى الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .

(٢) ومع ذلك اذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا انتهاء العقد اذا أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم او أصبح الإيجار مجاوزا لحدود حاجتهم وفي هذه الحالة يجب أن تراعى مواعيد التنبيه بالإخلاء المبينة في المادة ٥٦٣ وأن يكون طلب إنهاء العقد في مدة ستة أشهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

مادة ٦٠٢ - اذا لم يعقد الإيجار الا بسبب حرفة المستأجر أو لاي اعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلبوا إنهاء العقد .

مادة ٦٠٣ - (١) لا يترتب على عسار المستأجر أن تحل أجرة لم تستحق .

(٢) ومع ذلك يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ الإيجار اذا لم تقدم له في ميعاد مناسب تامينات تكفل الوفاء بالأجرة التي لم تحل وكذلك يجوز للمستأجر اذا لم يرخص له في التنازل عن الإيجار من الباطن أن يطلب الفسخ على أن يدفع تعويضا عادلا .

مادة ٦٠٤ - (١) اذا انتقلت ملكية العين المؤجرة اختيارا أو جبرا الى شخص آخر فلا يكون الإيجار نافذا في حق هذا الشخص اذا

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١  
بشان قطع المياه الرئيسية عن الاماكن  
المؤجرة (١)

مع عدم الاخلال بحقه المنصوص عليه في المادة ٥٦٨ من القانون المدني \*

وعلى شركات المياه او الهيئات التي تقوم بتوريد المياه اعادة الحالة الى ما كانت عليه دون توقف على رضا المؤجر اذا أدى المستأجر مالها من حقوق \*

وفي كلتا الحالتين السابقتين تكون النفقات على المتسبب وتخصص من الاجرة المستحقة اذا كان هو المؤجر \*

مادة ٣ - على وزرائنا كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية \*

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهاات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب عمدا وبسوء القصد بأية وسيلة في منع ورود المياه الرئيسية عن الاماكن المؤجرة المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ \*

وعلى رجال الضبطية القضائية تمكين المستأجر من اعادة الحالة الى ما كانت عليه

(١) الوقائع المصرية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ - العدد ٨٠ \*

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١

في شأن خفض ايجار الاماكن (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعملة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض ايجار الاماكن ،

(١) التجربة الرسمية في نوفمبر سنة ١٩٦١ - المدة ٢٥٤

(٢) انظر ثلاثة م مكررة (٥) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض ايجارات الاماكن وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف الى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مادة جديدة برقم ٥ مكررا (٥) نصها الآتي (٢) :

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر خالف أحكام المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على

العقارات المبنية وخفض الایجار

بمقدار الاعفاءات (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الایجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات .

كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التي يزيد متوسط الایجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات .

وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الایجار للسكان بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الاعفاء .

ويسرى الاعفاء وتخفيض المنصوص عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة الى المساكن المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن وذلك في الحدود سالفة الذكر .

مادة ٢ - في حساب متوسط الایجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزداد عدد

حجراتها حجرة واحدة إذا اشتملت تلك الوحدة على صاله أو أكثر .

مادة ٣ - تسرى أسعار الضريبة المبنية في البنود ١ و ٢ و ٤ و ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على المبنى وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغرض السكن أما المبنى وأجزاؤها وملحقاتها المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند (١) من المادة المذكورة .

مادة ٤ - على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية الى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة التي تم التغيير خلالها .

ويعدل سعر الضريبة للمبنى طبقا للغرض الجديد اعتبارا من أول شهر يناير التالي لتاريخ استعمال المبنى لأغراض السكن .

ويلزم مالك المبنى الذي لم يتم بالإخطار في الميعاد المحدد أو قلعه متضمنا بيانات غير صحيحة بغرامة تعادل مثل الضريبة التي تقرر على المبنى عن سنة كاملة .

مادة ٥ - تشكل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزراء الخزانة وعشوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير عام مصلحة الاموال المقررة يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنتشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالسنون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦١/١١/٥ - العدد ٢٥٤

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣  
في شأن تفسير أحكام القانون رقم ١٦٩  
لسنة ١٩٦١ (١)

بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار  
اليه .

ولحساب متوسط الايجار الشهري للحجرة  
تقوم الجهة الادارية المختصة بتقسيم القيمة  
الايجارية الاجمالية على عدد الحجرات .

واذا تضمن وصف المبنى بدفاتر الحصر  
رالتقدير عدة أقسام لكل منها قيمة ايجارية  
خاصة كالمصانع والمعامل وغيرها قسمت  
القيمة الايجارية لكل قسم على عدد الحجرات  
الموجودة بها .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالأحكام المنصوص  
عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة  
١٩٦١ المشار اليه يحدد الغرض الذي انشئ  
من أجله المبنى طبقا للوصف الوارد في دفاتر  
الحصر والتقدير وقت العمل بالقانون رقم ١٦٩  
لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع  
المصرية .

تحريرا في ٢١ جادى الآخر سنة ١٣٨٣  
( ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ )

اللجنة العليا لتفسير القانون رقم ١٦٩  
لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من  
الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجار  
بمقدار الاعفاء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة  
١٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير  
بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات  
المبنية وخفض الايجار بمقدار الاعفاء .

وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

قرار :

مادة ١ - يحدد عدد الحجرات بالوحدة  
السكنية أو غير السكنية على أساس الوصف  
الثابت بدفاتر الحصر والتقدير وقت العمل

(١) الوقائع لمصرية في ٢ يناير سنة ١٩٦٤ - العدد  
الاول .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

بتحديد ايجار الاماكن (١)

(أ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥٪  
من قيمة الأرض والمباني .

(ب) ٣٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة .

مع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف إلى القيمة الإيجارية المحددة وفقا لما تعلم ، ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة .

وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويقصد (٢) بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ - تقدر قيمة الأرض وفق الثمن المثل وقت البناء وتقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق لمواد البناء وقت الإنشاء .

وتحسب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع المسموح به وطبقا للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم البناء وغيرها من اللوائح والقوانين .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال البناء إلى الحد الأقصى المسموح به فتحسب كل قيمة المباني المنشأة ، كما تحسب قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقيم فضلا من أدوار إلى العدد الكلي للدوائر الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار إليها .

باسم الامه  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ،

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين على العقارات والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ، وعلى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض ايجار الاماكن .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض ايجارات بمقدار الاعفاء .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرز القانون الآتي :

مادة ١ - تحدد ايجارات الاماكن المعدلة للسكنى أو لغير ذلك من الاغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقا لما يأتى :

(١) بجمهورية الرسمية في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ - العدد ٣٣ .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ بجمهورية الرسمية في ١٩/٥/١٩٦٣ - العدد ٢٠١ .



الاقدم عند تساوى الدرجة وبشترط لصحة انعقادها حضور اربعة اعضاء على الاقل على ان يكون من بينهم المهندسان النضمان الى اللجنة واحد المصوتين والموظفين وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمحافظ بقرار منه أن ينشئ لجانا اضافية تشكل على غرار اللجان الاصلية وتختص بذات اختصاص هذه اللجان كما يحدد كيفية توزيع الاعمال بينها وبين اللجان الاصلية . ويجب على مالك البناء فور اعداده للاستعمال ان يخطر اللجنة التي يقع البناء في دائرتها لتقوم بتحديد الايجار وتوزيعه على وحدات البناء على ان يتم هذا الاخطار في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تفاد أول عقد ايجار عن أية وحدة من وحدات البناء أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاستعمال ويتم هذا الاخطار خلال ثلاثين يوما يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة الى الحالات اعلمته وقت العمل به والتي لم يسبق الاخطار عنها .

وللمالك أن يقدم الى اللجنة المستندات المنتهية لقيمة الاراضى والمباني تستعين بها عند تقدير الايجار لما له ان يقدم اليها مقترحاته في شأن توزيع الايجار على وحدات البناء .

ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الايجار وتوزيعه أن يؤجر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الايجار .

مادة (٣) ٤ - مكررا - يجوز لمن يستأجر وحدة سكنية مفروشة لمدة تزيد على ستة شهور أن يتقدم الى لجان التقدير النصوص عليها في المادة السابقة لتقوم هذه اللجان بتحديد ما يجب اضافته على الايجار المستحق قانونا عن هذه الوحدات كمقابل للمفروشات

ويجب تقديم الطلب الى لجان التقدير خلال ستين يوما من تاريخ عقد الايجار أو من تاريخ استكمال مدة الستة شهور .

ويشترط لقبول الطلب أن يكون مصحوبا بما يدل على أداء تأمين يوازي ١٠٪ من قيمة ايجار شهر واحد يحد أدنى جنيها واحد . ويقدم

ويجوز (١) في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران وذلك حسبما تراه لجان التقدير ومجالس المراجعة .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسموح بالبناء عليها فلا يحتسب في تقدير الايجار من قيمه الارض الا بالقدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا المعدل بفواصل ثابتة والا فلا تحتسب سوى المساحة البسي عليها بالفعل .

وفي حده المسان المستقلة أو المباني ذات الصيغة الخاصة بالعلقات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمه ايجار هذه الابنية - عشروه على قيمه المباني - فيمة الارض والاساسات والتوصيلات البخارية للرافق بأكملها وبصرف النظر عن الحد الاقصى المسموح به لارتفاع البناء . على أنه اذا جد أى تغيير في الوضع الذى بنى التقدير على أساسه ، فيعاد التعدير ومع نوصح الجديد .

مادة ٣ - يعاد تقدير قيمة الارض عند تحديد الايجار في حالة تعليه البناء وذلك اذا نمت التعليه بعد خمس سنوات على الاقل من تاريخ انشاء المباني الاصلية او في حاله ما اذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وفي هذه الاحوال تكون اعادة تقدير قيمة الارض بقصد تحديد ايجار المباني المستجدة فقط .

مادة (٢) ٤ - تختص لجان تقدير القيمة الايجارية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بتحديد ايجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعه على الوحدات على أن يعبد تشكيلا بأن يضم الى عضويتها اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارها قرار من المحافظ وتكون رئاسية اللجنة للموظف الاعلى درجة من الاعضاء أو

(١) والقرة الرابعة من المادة الثانية معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٢) المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٣) المادة ٤ مكررة معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

الايجار السنوى المتنازع على توزيعه فى حالة  
تظلم المالكين التى توزيع الايجار على الوحدات .  
(ج) ١٠٪ ( عشرة فى المائة ) من قيمة  
ايجار شهر واحد بعد أدنى قدره جنيته واحد  
فى حالة تظلم المستأجر .

ويحدد مجلس المراجعة القدر الذى يرى دمه  
من هذه التامينات عند الفصل فى التظلم على  
أنه فى حالة رفض التظلم كليا أو عدم قبوله  
شكلا فلا يرد شيء من التامينات المذكورة ،  
وتؤول التامينات التى لا يقرر ردها الى خزنة  
المحافظة المختصة .

وتكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم  
الظن فيها كما يكون القرار الصادر من مجلس  
المراجعة بالفصل فى التظلم نهائيا . وغيرقابل  
للظن فيه أمام أية جهة .

ولا يجوز لاي مستأجر آخر للنزلة فى  
الاجرة متى صاد تحديدها نهائيا .

مادة (٢) ٥ مكررا - يجوز لكل من المالك  
والمؤجر من الباطن والمستأجر على حسب  
الاحوال أن يتظلم من قرار لجنة التقدير  
الذى يصدر تطبيقا لحكم المادة ٤ مكررا أمام  
مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة  
السابقة .

ويخضع التظلم من حيث المواعيد والاجراءات  
للاحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٦ - تبأشر اللجان والمجالس المشار  
اليها فى المادتين ٤ ، ٥ أعمالها فيما يتعلق  
بتنفيذ احكام هذا القانون ، وفقا للشروط  
والاوضاع التى يصدر بها قرار من وزير  
الاسكان والمرافق .

وتقوم هذه اللجان بتوزيع القيم المحسوبة  
وفقا للمادتين الثانية والثالثة ، على وحدات  
المبنى المختلفة على أساس نسبة مساحتها الى  
المساحة الكلية لهذه الوحدات ومع مراعاة  
ظروف وصق كل وحدة والفرص من استعمالها

مادة (١) ٦ مكرر (أ) تسرى احكام هذا  
القانون على عواصم المحافظات والبلاد المحتلة  
مدنا بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وعلى  
القرى التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان  
والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص .

هذا التامين الى المحافظة تقسدا أو بحواله  
بريدية .

ويصدر قرار من وزير الاسكان والمرافق  
بتحديد القواعد التى تنبها للجان لتقدير  
مقابل المقروضات وقسط الاستهلاك السنوى  
وتتبع الاجراءات والقواعد المنصوص عليها فى  
المادة السابقة عند نظر الطلب .

مادة (١) ٥ - يجوز لكل من المالك  
والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير  
أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة  
١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه  
على أن يعدل تشكيل هذا المجلس بحيث يكون  
برئاسة قاضى يندب رئيس المحكمة الابتدائية  
بدائرة المحافظة ويضم الى عضوية المجلس  
اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو  
بالمجالس المحلية يصدر باختيارهم قرار من  
المحافظ . ويشترط لصحة انعقاد المجلس  
حضور الرئيس وأربعة على الأقل يكون من  
بينهم المهندسان المتخصصان وتصدر قراراته  
بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى  
يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللمحافظ أن ينشئ مجالس مراجعة  
اضافية تشكل على غرار المجالس الاصلية .

ويجب تقديم التظلم الى المجلس خلال  
سنتين يوما تسرى بالنسبة الى المالك من تاريخ  
إخطاره بقرار اللجنة بكتاب مسجل مصحوب  
بعلم الوصول وبالنسبة الى المستأجر من تاريخ  
إخطاره على النحو السابق بقرار اللجنة أو  
من تاريخ نفاذ عقد الايجار بالنسبة الى  
المستأجر الاول .

ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا  
بما يدل على أداء التامينات الآتية الى المحافظة  
اما نقدا أو بحواله بريدية .

(أ) ١٠٪ ( عشرة فى المائة ) من قيمة  
الزيادة التى يطالب بها المالك فى الايجار  
السنوى فى حالة تظلمه من تقدير الايجار .

(ب) ١٪ ( واحد فى المائة ) من قيمة

(١) ثلاثة ٥ مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار  
اليه .

(٢) ثلاثة ٥ مكرر مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣  
المشار اليه .

قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنشر في الجريدة الرسمية .

مادة (٢) ٧ - يعاقب المالك الذي لا يخطر اللجنة في المواعيد المقررة في المادة ٤ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل مؤجر يخالف قرار تحديد الأيجار وتوزيعه .

مادة (١) ٦ مكرر (ب) تشكل لجنة عليا برئاسة وزير الإسكان والمرافق وعضوية كل من وكيل وزارة الإسكان والمرافق المختص ومستشار الدولة لوزارة الإسكان والمرافق يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر

(١) المادة ٦ مكرر (ب) مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(٢) المادة ٧ مضافة أضيفت بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣

## قرارات اللجنة العليا

لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

قرار تفسيري رقم ٢ لسنة ١٩٦٤

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢.

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - يلزم المؤجر بأن يرد الى المستاجر المبالغ التي حصل عليها بالزيادة على الاجرة التي قدرتها لجنة التقدير :

وللمستاجر الحق في حالة عدم قيام المؤجر برد هذه المبالغ أن يخصمها من الاجرة المستحقة عليه في الشهور التالية لحدود قرار لجنة التقدير حتى يستوفي حقه من المؤجر كاملا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

تحريرا في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٧) مايو سنة ١٩٦٤ )

قرار تفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ (١)

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢.

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - ينحسل في مصروفات الادارة المحسوبة ضمن القيمة الاجباريه المقدرة بمعرفة لجان التقدير مقابل نور الدخل والسلام وأجرة حارس المبنى ( البواب ) ومصروفات تشغيل المصعد وصيانته وغيره من الاجهزة للمعدة لخدمة المبنى وتوفير المرافق له ولا يحق للمؤجر تحصيلها من المستاجر ولو نص عليها في عقد الايجار .

ويلتزم المستاجر بقيمة استهلاك المياه اذا نص على ذلك في عقد الايجار وفي هذه الحالة لا يتحمل المستاجر من قيمة استهلاك المياه بما يزيد على قيمة استهلاك عداد المياه بالمبنى موزعا على الوحدات السكنية بالمبنى بنسبة عدد الحجرات لكل منها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

تحريرا في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٧ مايو سنة ١٩٦٤ )

(١) والقرارات التفسيرية رقم (١) و (٢) و (٣) لسنة ١٩٦٤ نشرت بالوقائع المصرية في ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ - العدد ٣٨ ملحق .

قراء تفسيرى تشريعى  
رقم ٢ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٣ فى شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل  
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٦٣ لسنة  
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - لا يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ على المساكن المملوكة للحكومة او  
الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات  
والمدن والمخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قراء تفسيرى تشريعى

رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ فى شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل  
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٦٣ لسنة  
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قررت :

مادة ١ - لا يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ على الاماكن المشاة على الشواطىء  
بواسطة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة  
او الشركات العامة ومجالس المحافظات والمدن  
طالما كانت مقامة داخل المنطقة العامة ولو كان  
تشغلها مؤقتا او دائما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قراء تفسيرى رقم ٣ لسنة ١٩٦٤

اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ فى شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل  
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ١١٤٨ لسنة  
١٩٦٣ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - تكون قرارات مجلس المراجعة  
فى شأن تقدير القيمة الاجارية هي وحدها  
غير القابلة للطعن ، اما قرارات المجلس فى  
شأن خضوع المباني للقانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ المشار اليه ، فانه يجوز الطعن فيها  
امام الجهات المختصة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية . ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
تحريرا فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ ( ٧  
مايو سنة ١٩٦٤ )

قراء تفسيرى تشريعى  
رقم ١ لسنة ١٩٦٥ (١)

اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ فى شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل  
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٦٣ لسنة  
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ على المباني المملوكة للحكومة والهيئات  
والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات والمدن  
التي تؤجرها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع  
المصرية . ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(١) تقريرات التفسيرية من رقم ١ الى رقم ٨ نشرت  
بالوقائع المصرية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٥ - العدد ٣٠  
ملحق .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .  
قررت :

مادة ١ - تعتبر قواعد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قواعد أمره ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٥ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .  
قررت :

مادة ١ - اذا استحق على المستأجر فرق في الأجرة نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيجب عليه أدائه فوراً قبل اخلاء العين المؤجرة .

وإذا استمر المستأجر في شغل العين فيستقل الفرق على عدد من الأشهر المتتالية والمأقاة للعدة التي استحق عنها ذلك الفرق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٦ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .  
قررت :

مادة - للمستأجر الذي أخلى الوحدة المؤجرة قبل تقدير أجرها بمعرفة اللجنة او تخفيضها الحق في استرداد ما قد يستحق له من مبالغ بعد التقدير أو الحفض وعلى المؤجر أن يردّها الى المستأجر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٧ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .  
قررت :

مادة ١ - يخضع المكان الذي أنشئ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكان يسكنه المؤجر ثم أدخل به تعديلات جوهرية وأجره بعد العمل بأحكامه - لأحكام القانون المذكور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

## قرار تفسيري تشريعي

رقم ٨ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .  
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن خفض ايجارات الاماكن .  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .  
وعلى ما اراه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - اذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد اجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير فلا يكون هناك اجرة اتفاقية متعاقد عليها وتستمر لجان التقدير في تقدير الاجرة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

واذا كان المكان قد حددت اجرته لجنة التقدير ولم يصيغ قرارها نهائيا فتستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون .  
اما اذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة لهذه الاماكن نهائية فيعتبر تقديرها هو الاجرة النهائية المتعاقد عليها .

على انه اذا دفع المستأجر بصفه مستمرة مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فانه يعتبر بمثابة القيمة الاجارية المتعاقدية من وقت ابرام العقد .

وذلك كله مع مراعاة احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

## قرار تفسيري تشريعي

رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ (١)

الجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وعلى ما اراه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - تستمر اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ٦٢ في تقدير الاجرة بالنسبة الى الاماكن التي تم التعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ اذا كان ملاك هذه الاماكن لم يخطروا اللجان عنها طبقا لنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه او كانت هذه الاماكن قد تم التعاقد عليها ولكنها لم تشغل حتى التاريخ المذكور .

مادة ٢ - لا تختص اللجان بتقدير اجرة الاماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ٦٥ اذا كان قد تم اخطار اللجان عنها او شغلت فعلا قبل هذا التاريخ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية في اول يوليو سنة ١٩٦٥ - العدد

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن (١)

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن  
تنظيم المباني ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد  
ايجار الاماكن ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥  
لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي من  
الجمهورية العربية المتحدة الى محافظات ومدن  
وقرى وتحديد نطاق المحافظات :

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،  
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،  
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة ١ من القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فقرة أخرى  
نصها الآتي (٢) :  
مادة ٢ - يستبدل بالفقرة الرابعة من المادة  
٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار  
اليه النص الآتي (٣) :  
مادة ٣ - تستبدل بالمواد ٥ و ٧ من  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه  
النصوص الآتية (٤) :

مادة ٤ - تضاف الى القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ المشار اليه مواد جديدة برقم ٥ مكرر  
و ٦ مكرر و ٧ مكرر (أ) و ٦ مكرر (ب) نصها  
الآتي (٥) :

مادة ٥ - تسرى أحكام المادتين ٤ مكرر و ٥  
مكرر على مستأجرى الوحدات السكنية  
المروضة الحاليين بشرط أن يتقدموا بطلباتهم  
الى لجان التقدير خلال سنتين يوما من تاريخ  
العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة  
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صكك برئاسة الجمهورية في ١٣ رجب  
الأخر سنة ١٣٨٣ (١١ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،  
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من  
سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن  
ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين  
والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن  
الضريبة على المقارات المبنية والقوانين المعدلة  
له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
قرض مقابل تحسين على المقارات التي تقرر  
عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر  
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين  
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ في  
شأن خفض ايجار الاماكن ،

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١  
بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على المقارات  
المبنية وتخفيض الاجار بمقدار الاعفاء ،

(١) الجريدة الرسمية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ -  
العدد ٢٠١ .

(٢) انظر الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) انظر الفقرة الرابعة من المادة (٢) من القانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٤) انظر المواد ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ .

(٥) انظر المواد ٤ مكرر و ٥ مكرر و ٦ مكرر (أ) و ٦  
مكرر (ب) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .



**قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥  
في شأن تخفيض اجار الاماكن (١)**

باسم الامة

رئيس الجمهورية .

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ،  
وقد أصدرناه :

الاجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا  
نهائيا غير قابل للطعن فيه .

وتعتبر الاجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة  
تحديدا نهائيا غير قابل للطعن فيه للقيمة  
الاجارية ويسرى بانثر رجعى من بدء تنفيذه  
عقد الايجار .

مادة ١ - تخفض بنسبة ٢٠٪ الاجور  
الحالية للاماكن الخاضعة لاحكام المرسوم  
بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم  
٥٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وتسرى التخفيضات المشار اليها في هذه  
الفقرة اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر  
مارس سنة ١٩٦٥ .

وبالتسبة للاماكن التي يكون قد تم تقدير  
قيمتها الاجارية تقديرا نهائيا غير قابل للطعن  
فيه تعدل هذه القيمة على اساس الاجرة  
المخفضة طبقا لحكم المادة او طبقا للتقدير  
الذي تم وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٢ أيهما اقل وذلك اعتبارا من الاجرة  
المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ .

واذا كان المكان المؤجر الذي تنطبق عليه  
الشروط الواردة في القوانين السالفة الذكر  
لم يكن قد سبق تأجيره قبل العمل باحكام  
هذه القوانين يكون التخفيض عند التعاقد على  
تأجيره بالنسب المشار اليها في القوانين  
سالفة الذكر على اساس اجر المثل السارى  
عند انشاء المكان مخفضا بالنسبة المشار اليها  
في الفقرة السابقة .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن  
ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه  
او باحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يخالف  
احكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة  
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٢ - تخفض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد  
عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ  
كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال  
سنة ١٣٨٤ ( ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ )

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٥ - العدد ٤١ .

**قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥**  
**بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة**  
**١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات**  
**بين المؤجرين والمستأجرين (١)**

تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون وترد  
الرسوم الى اصحابها \*

كما يوقف العمل بتصاريح الهدم الصادرة  
طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى  
شأن تنظيم هدم المباني اذا كانت متعلقة بمبان  
سكنية \*

مادة ٢ - تضاف الى القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ مادة ٤ مكررا بالنص الآتى (٢) :

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة  
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره \*

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة  
١٣٨٥ ( ٦ يونيو سنة ١٩٦٥ )

باسم الامة  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد  
اصدرناه :

مادة ١ - تلغى كل من الفقرة (هـ) من المادة  
٢ والمادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين  
المؤجرين والمستأجرين وتعتبر الدعاوى  
المرفوعة من المؤجر على المستأجر استنادا الى  
أيهما منتهية بقوة القانون ويوقف تنفيذ  
الاحكام الصادرة فى هذا الشأن والتي لم يتم

---

(١) الجريدة الرسمية فى ٦ يونيو ١٩٦٥ - العدد ١٢٣  
(٢) انظر المادة ٤ مكررا من القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ \*

**قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦**  
**بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧**  
**بشان ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات**  
**بين المؤجرين والمستأجرين (١)**

والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية قبل  
تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف  
القانونية قبل قفل باب المرافعة في الدعوة.

مادة ٢ - تعاد الى المرافعة قضايا الاخلاء  
أو الطرد للتخلف عن سداد الاجرة المحجوزة  
للحكم وقت العمل بهذا القانون ، كما يوقف  
تنفيذ الاحكام الصادرة بالاخلاء أو الطرد  
للتخلف عن سداد الاجرة والتي لم يتم تنفيذها  
حتى تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام  
المستأجر بإداء الاجرة المستحقة حتى تاريخ  
السداد والفوائد المستحقة والمصاريف  
القانونية وذلك قبل تمام تنفيذ الحكم .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة  
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ،

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ  
كقانون من قوانينها ،

باسم الامة  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الاتي نصه ، وقد  
اصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية  
فقرة (أ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
بشان ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين  
المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له  
النص الاتي :

« مادة ٢ - فقرة (أ) - اذا لم يقيم المستأجر  
بالوفاء بالاجرة المستحقة طبقا للقانون خلال  
خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك باعلان  
على يد محضر على أنه لا يحكم بالاخلاء اذا قام  
المستأجر بإداء الاجرة حتى تاريخ السداد

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٦  
العدد ١٨٥ .

**قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦**  
**بتخفيض القيمة الايجارية المثبتة فى دفاتر**  
**الحضر وانتقدير لبعض العقارات المبنية**

هذه انتقدير العام الجديد ، وتسوى الضرائب  
المستحقة على اساس هذا التقدير وذلك اعتبارا  
من اول يناير سنة ١٩٦٦ .

مادة ٢ - لا يترتب على التخفيض المشار اليه  
فى المادة السابقة زيادة الاجرة التى يؤديها  
المستأجر للمالك .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة  
الرسمية ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ  
كقانون من قوانينها .

رئاسة الجمهورية فى ٢٨ ربيع الآخر سنة  
١٣٨٦ ( ١٥ اغسطس سنة ١٩٦٦ .

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد  
اصدرناه .

مادة ١ - اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦  
وحتى تاريخ العمل بالتقدير لعام المنصوص  
عليه فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى  
شأن الضريبة على العقارات المبنية تخفض  
بنسبة ٢٠٪ القيمة الايجارية الواردة فى دفاتر  
الحضر والتقدير للعقارات المبنية التى خفضت  
ايجاراتها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥  
فى شأن تخفيض ايجار الاماكن بنسبة ٢٠٪ .

ويعاد حساب القيمة الايجارية وفقا لما يسفر

## قواعد رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨

بشأن إيقاف إجراءات تنفيذ والإجراءات المترتبة على التأخير في سداد الاجرة

المستحقة على الاماكن المؤجرة في محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس (\*)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون المدني ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الحسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بحق مؤجرى

العقارات المبنية في اتخاذ الإجراءات احتفظية نوبت لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون كافة إجراءات تنفيذ والإجراءات المترتبة على التأخير في أداء الاجرة المستحقة عن الاماكن المؤجرة في محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

كما لا يجوز خلال تلك المدة الحكم بأخلاء الاماكن المشار اليها أو الطرد منها . ويوقف تنفيذ الاحكام الصادرة بذلك والتي لم يتم تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

ويشترط للإفادة من أحكام هذا القانون أن يكون المستأجرون ممن يتقاضون قروضا أو إعانات من الدولة بسبب الأعمال الحربية أو ممن هيئت أجورهم للحد الأدنى للأجور طبقا لما هو مقرر بالجهات التي يعملون بها . وأن يثبت من البحث الاجتماعي عدم قدرة هؤلاء المستأجرين على السداد ، وذلك طبقا للشروط والالواضع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر سنة ١٣٨٨ ( ١٦ مايو سنة ١٩٦٨ )

\* الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٦٨ - العدد ٢٠ ( تابع )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨

باستمرار العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن إيقاف اجراءات التنفيذ  
والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد الاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة في  
محافظات بور سعيد الاسماعيلية والسويس (\*)

قرار القانون الآتي

باسم الامة

رئيس الجمهورية

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام قرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ لمدة  
سنة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المنصوص  
عليها بالقانون المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة  
الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به  
اعتباراً من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١  
لسنة ١٩٦٨ بشأن إيقاف اجراء التنفيذ  
والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد  
الاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة في  
محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨  
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ )

الجرية الرسمية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ -  
العدد ٤٩ .

## قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩

بشأن 'استمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨  
بإيقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد الاجرة  
المستحقة على الاماكن المؤجرة في محافظات بور سعيد والاسماعيلية  
والسويس (\*)

أخرى من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها  
بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة  
١٩٦٨ بشأن استمرار العمل بقرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨  
سالف الذكر .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة  
الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٦ مايو  
سنة ١٩٦٩ .

بصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ  
كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة  
١٣٨٩ ( ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩ )

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد  
اصدره :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام قرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨  
بشأن إيقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات  
المترتبة على التأخير في سداد الاجرة المستحقة  
على الاماكن المؤجرة في محافظات بور سعيد  
والاسماعيلية والسويس ، لمدة ستة أشهر

\* الجريدة الرسمية - المجلد ٣٣ ، ذكر د ، تابع ، في  
١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات

المتروكة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه وقد  
أصدريه :

احكام المادة الاولى

استثناء من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

لا يجوز الحكم بالاخلاء أو الطرد من الأماكن  
المؤجرة للمهجرين من محافظات بور سعيد  
والإسماعيلية والسويس وسيناء اذا كان طلب

(١): الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٦٩ - العدد ٥٥

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية  
ويعمل به اعتبارا من ١-٧-١٩٦٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ  
كقانون من قوانينها .





مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر  
رقم الإيداع / ٢١٤ / ١٩٦٩

# المحامي

## محتوى

- رفض الطعن في انتخابات مجلس النقابة
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الجزائر
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الخرطوم
- انشاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة

فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصرته وبالمؤمنين  
" صديقت الله العظيم "

العدد التاسع - السنة ٤٩  
نوفمبر ١٩٦٩



# المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٥٠٠

## المحتوى

صفحة  
٣

### ● الافتتاحية

- القسم الاول : وثائق رفض الطعن في الانتخابات مجلس النقابة  
الحكم الصادر من محكمة النقض الدائرة الجنائية في الطعن ... ٥  
قرار مجلس نقابة المحامين بالقواعد التنظيمية لاجتماع الجمعية العمومية والانتخابات ... ٧  
محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة يوم الجمعة ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٩ ... ١٣  
التقرير بالطعن ... ١٧  
بيانات خاصة ببعض الطاعنين ... ٢٩  
المستندات والاوراق الخاصة بالانتخابات ... ٣١  
مذكرات الدفاع المقدمة من الطاعنين بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٣٢  
مذكرة الدفاع المقدمة من نقابة المحامين بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٣٣  
مذكرة النيابة العامة في الطعن المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٤٥  
مذكرة النيابة العامة الثانية المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/١٤ ... ٥٧  
مذكرة النيابة العامة الثالثة المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٦١  
● القسم الثاني : قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب  
قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد بالجزائر في الفترة  
من ٤ - ٧ ابريل ١٩٦٩ ... ٧١  
قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في الخرطوم في الفترة  
من ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٦٩ ... ٧٣  
● القسم الثالث : انشاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن  
مشروع النظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة ... ٨٣  
٩٣

محمد زعيم أميرة

سكرتير التحرير

أحمد الخواجه

رئيس التحرير



## الزملاء الاعضاء ..

نقدم لكم في هذا العدد مجموعة وثائق خاصة بهم احداث النقابة خلال عام ١٩٦٩ وهى :

- رفض الطعن فى انتخابات مجلس النقابة \*
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى الجزائر \*
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى الخرطوم \*
- انشاء « الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة » \*

ونرى ان تسجيل هذه الاحداث وجمع وثائقها فى عدد خاص ليس مجرد ان يكون مرجعا تاريخيا ، وانما تهدف ايضا الى أن يعيش المحامون مع نقابتهم فيعلمون بما يجرى من اجلهم فى مختلف المجالات \*

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا العزيزة ومهنتنا الغالية « المحاماة » \*

محمد فهمي امين

سكرتير التحرير

وعضو مجلس نقابة المحامين





الحكم الصادر من محكمة النفس  
الداثرة الجناية  
في الطعن



باسم الآمة

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

المؤلفة من السيد / المستشار محمد صبرى - رئيسا

والمستشارين السادة / محمد عبد الوهاب خليل ومحمد عبد المنعم حمزاوى  
ونود الدين عويس ومحمود كامل عطيه  
اعضاء

ورئيس النيابة السيد محمود رياض الزيدى

والمعين السرى السيد عبد الحليم محمد خليل \*

بالجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة فى يوم الخميس ١٧ جماد  
اول سنة ١٣٨٩ الموافق ٣١ يوليه سنة ١٩٦٩ \*

اصدورت بالحكم الآتى :

فى الطعن المقيم فى جدول النيابة برقم ١٢٦٣ سنة ١٩٦٩ وبجدول المحكمة  
برقم ١ لسنة ٣٩ القضائية تظلم محامين \*

المرفوع من

السادة المحامين :

١ - عبد العظيم محمد أحمد الجزار ، ٢ - محمد رشيد محمد نبیه یونس ،  
٣ - محمد منصور أحمد ، ٤ - محمد صبرى عبد الصمد محمد ، ٥ - فكرى حبيب  
جرجس ، ٦ - عاطف حافظ عبد المجيد الجوهرى ، ٧ - لويس ويصا ميخائيل ، ٨ -  
مكرم جرجس هابيل ، ٩ - مصطفى محمد البرادعى ، - على الشريف بن منصور  
الشريف ، ١١ - لطيف الصسال تادرس ، ١٢ - منير حبيب العبد ، ١٣ - لوقا  
قلدس جرجس ، ١٤ - فاروق نسيم زاخاريوس ، ١٥ - يوسف عبد الله كرم ،  
١٦ - اديب يوسف مكاوى ، ١٧ - سامى حنا عازر ، ١٨ - سيد على حسني ،  
١٩ - زكريا عبد النبى عبد السلام خطاب ، ٢٠ - حسن محمود صالح ، ٢١ - جرجس  
اسحاق أمين واصف ، ٢٢ - حبيب بشرى رزق الله ، ٢٣ - مصطفى عبد العزيز  
المجصر صاوى ، ٢٤ - ابراهيم محمد ابراهيم ربيع ، ٢٥ - محمد فؤاد السيد عبد المتعال ،  
٢٦ - عبدالله السيد أبو هوله ، ٢٧ - سعيد على عبد الحالى ، ٢٨ - عبد الحليم حسن  
رمضان ، ٢٩ - محمد أحمد الحناوى ، ٣٠ - أحمد وهبه خير الدين ، ٣١ - محمد  
يوسف محمد ٣٢ - عبد العظيم سليمان الططار ٣٣ - يوسف شحاته عطا الله الشرقاوى  
٣٤ - الزناتى ابو المعاطى منير ، ٣٥ - جمال الدين رمزى ، ٣٦ - نظى فرج بسنكرون  
لرج ، ٣٧ - عبده محمد محمد شرافه ، ٣٨ - سعيد عبد المنعم الحكيم ، ٣٩ - يوسف  
تادرس كراس ، ٤٠ - محمد صبيحى أحمد أحمد الفاضل ، ٤١ - رشدى محمد محمد  
يلوى ، ٤٢ - محمد سعد الدين حسين أبو مشعل ، ٤٣ - توفيق سعيد محمد يازرعه ،  
٤٤ - محمد حسين عبد الرحمن راس ، ٤٥ - البرت زكى شحاته ، ٤٦ - جمعه امام  
سعدان ، ٤٧ - مصطفى محمد مصطفى عاشور ، ٤٨ - على عبد الحى حجازى ، ٤٩ -

مدحت موريث منقريوس ، ٥٠ - سيد صفا ، ٥١ - رمزي بولس صليب ، ٥٢ -  
محمد علي ابو دوح ، ٥٣ - محمد عبد الرحيم محمد اسماعيل ، ٥٤ - كمال الدين  
مهن سعيده ، ٥٥ - ايقلين كامل أسعد ، ٥٦ - موريث ميخائيل جرجس ، ٥٧ -  
علي محمد عنبر ، ٥٨ - صبحي وهيب مقار ، ٥٩ - وديع داود فريد ، ٦٠ - ابراهيم  
أمين فوده ، ٦١ - لطفى محمود الشريف ، ٦٢ - نظمي غالي ابراهيم ، ٦٣ - زهير  
السيد علام ، ٦٤ - موريث حليم صليب ، ٦٥ - توفيق محمد الشافعي ، ٦٦ -  
ابراهيم عوض محمد مجده ، ٦٧ - يوسف عبد الحليم زعزع ، ٦٨ - محمود أحمد علي  
٦٩ - محمود كامل محفوظ أحمد السقا ، ٧٠ - عزيزه عباس عصفور ، ٧١ - أسعد  
عبد الشهيد ، ٧٢ - ممدوح محمد أحمد قناوي ، ٧٣ - فؤاد يوسف كمال محمد ،  
٧٤ - سعاد سوريال عبد الملك ، ٧٥ - أحمد مدحت مهدي ، ٧٦ - كمال عجايبي  
الاسيوطي .

### ٣

تشكيل الجمعية العمومية لنقابة المحامين التي انعقدت في يوم ١٣ يوفيه سنة  
١٩٦٩ وفي قرارات تلك الجمعية الخاصة بانتخاب الاستاذ النقيب والاساتذة اعضاء  
مجلس النقابة .

### فيسد

أولا - نقابة المحامين ويمثلها الاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين ٥١ شارع  
رمسيس بالقاهرة .

ثانيا - الاساتذة اعضاء مجلس نقابة المحامين وهم :

١ - اسطغان باسيلي ، ٢ - أحمد يحيى عبد الفتاح ، ٣ - فكري اغا ، ٤ - أحمد  
الحطيط ، ٥ - محمد فهمي أمين ، ٦ - حسني المناديل ، ٧ - عثمان ظاظا ، ٨ - فهمي  
ناشد ، ٩ - ماهر محمد علي ، ١٠ - عبد الله علي حسن ، ١١ - محمد فتحي الكيلاني  
١٢ - كمال حليم ، ١٣ - عبد الحميد الجبل ، ١٤ - أحمد نبيل الهلال ، ١٥ - سحس  
الطوبجي ، ١٦ - محمود عبد الحميد سليمان .

وحضر عن الطاعنين الاستاذ مصطفى البرادعي المحامي عن نفسه وعن باقي  
زملائه .

وحضر عن المطعون ضدهم الاستاذ أحمد الخواجه المحامي نقيب المحامين :

### « الوقائع »

في يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٩ الموافق ١١ ربيع آخر سنة ١٣٨٩ قدم الى هذه  
المحكمة تقريراً موقفاً عليه من ستة وسبعين محامياً ومصدق على توقيعاتهم من مكتب  
توثيق الشهر العقاري بالقاهرة وقرروا الطعن في تشكيل الجمعية العمومية لنقابة  
المحامين التي انعقدت في يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩ وفي قراراتها وطلبوا الحكم  
بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع ببطالان تشكيل الجمعية العمومية وبطلان قرارات  
انتخاب النقيب واطاعوا أعضاء مجلس النقابة .

وبجلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٩ المحددة لنظر الطعن سمعت المرافعة من محامي  
الطرفين كما هو ثابت بمحضر الجلسة ثم قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤ يوليو  
سنة ١٩٦٩ وعلى النيابة ضم الدفاتر المدة لتوقيع السادة المحامين في كافة لجان  
الانتخاب وضم أوراق الانتخاب والاستعلام من النقابة عن طريقة الانتخاب في  
السنوات السابقة بالنسبة للنقيب واطاعوا أعضاء مجلس النقابة .

وبجلسة ١٤ يوليو سنة ١٩٦٩ حضر الطاعنون والمطعون ضدهم

والنقابة قالت ضمت جميع الاوراق المطلوبة ثم قررت المحكمة نذب السيد المستشار محمد عبد الوهاب خليل عضو الدائرة لحصر الاحراز التي قسمتها نقابة المحامين وفرض اختامها والاطلاع على اوراقها لتحقيق من حضور الطاعنين الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٦٩ وطريقة اجراء انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وفي حضور النقيب ووكيل الطاعنين والنقابة .

وصرحت لهم بالاطلاع ثم قررت التأجيل لجلسة ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٩ وصرحت للطرفين بتبادل المذكرات في خلال ثمانية أيام والمدة مناصفة بينهم وللنقابة التعقيب في خلال الاربعة أيام التالية .

وبجلسة ٢ يولييه سنة ١٩٦٩ سمعت المرافعة من الطرفين على ما هو مبين بمحضر الجلسة ثم لجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

### « المحكمة »

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع أقوال النقابة العامة وأقوال النقيب والوكيل عن المحامين مقضى الطعن وبعد المرافعة والمداولة :

من حيث أن أكثر من خمسين محاميا من الطاعنين قد حضروا الجمعية العمومية للانتخاب على ما تبين من دفاتر حضور هذه الجمعية وقرروا الطعن بالنقض بتقرير موقع عليه منهم وصدق على امضاءاتهم في الميعاد القانوني فإن الطعن يكون قد استوفى التشكيل المقرر في القانون : - .

وحيث ان مبنى الطعن هو بطلان انتخاب نقيب المحامين وباقي أعضاء مجلس النقابة إذ تم هذا الانتخاب بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في ورقة الانتخاب وهو ما يتنافى مع سرية الاقتراع وكان له أثر على حرية الناخبين كما كان سببا في تخلف كثير من المحامين عن حضور الجمعية العمومية لعدم اطمئنانهم الى ابداء رأيهم على هذه الصورة فظلا عن أن كتابة الاسماء قد استغرقت وقتا طويلا مما أدى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب فسمحت بوجود عدد كبير من الناخبين في الغرف المخصصة لذلك يكتبون أسماء المرشحين في علانية كما سمحت للناخبين بالدخول جون ان يكون هناك دفتر معد لتوقيع ودون التحقيق من أشخاصهم .

وحيث ان نقابة المحامين دفعت بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن استنادا الى أنه موجه في حقيقته الى قرار مجلس النقابة بتحديد طريقة الانتخاب وهو قرار اداري تختص محكمة القضاء الاداري وحدها بنظر الطعن فيه كما خلصت في دفاعها الى أن الانتخاب بالكتابة لا يعارض مع سرية الاقتراع التي قصد القانون توافرها للناخب وقت الادلاء بصوته لتعيينه من ابداء رأيه بعيدا عن الانظار وأن انتخابات مجلس نقابة المحامين قد جرت منذ انشائها في سنة ١٩١٢ حتى الآن على أن يكون الانتخاب بطريقة كتابة الناخبين لاسماء المرشحين بورقة الانتخاب فيما عدا حالات جرى الانتخاب فيها بالتأشير وفي حالة منهما لم يكن التأشير بعلامة من العلامات بل بكتابة لفظ « نعم » أمام اسم المرشح المراد انتخابه .

واستطردت النقابة قائلة أنه ليس صحيحا ما قرره الطاعنون من أن الطريقة التي اتبعت في الانتخاب كان لها أثر في غياب عدد كبير من المحامين وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الحضور في هذا الانتخاب كانت أعلى من نسبة الحضور في أي انتخاب مضى كما أنه ليس صحيحا ما قرروه من وقوع تهاون في تنظيم عملية الانتخاب إذ لم يتقدم أي اعتراض على اجراءات الانتخاب سوى اعتراض واحد في إحدى اللجان وقامت لجنة الاشراف على الانتخاب بفحصه واتضح لها عدم صحته .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية قد نصت على أنه و يجوز لحسين محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ افراد بتسرد التصديق على امضاءاتهم .

ولما كان الطعن موجه الى تشكيل النقابة والى انتخاب النقيب وباقي أعضاء المجلس استنادا الى مخالفة طريقة انتخابهم لقاعدة سرية الاقتراع المنصوص عليها في القانون ، فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظر الطعن والفصل فيه ومن ثم فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث ان هذا القانون اذ نص في المادة ١٥ منه على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري قد احوال في بيان طريقة اجراء الانتخاب الى النظام الداخلي للنقابة وهو لما يوضح بعد وقد نصت المادة الثانية من مواد الاصدار على أن يستمر العمل باللائحة الداخلية الحالية للنقابة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون حتى يتم اعداد النظام الداخلي للنقابة وفقا لاحكامه الا أن اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الصادرة بها قرار وزير العدل في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٦ لم تورد احكاما تنظم طريقة اجراء الانتخاب .

لما كان ذلك، وكان يبين من الاوراق والسجلات التي قدمتها نقابة المحامين أن مجلس النقابة قد اصدر بجلسته المنعقدة في ٧ يولييه سنة ١٩٦٩ قرارا بتنظيم اجراءات الانتخاب وهو يقضى بأن يتم انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بطريق الاقتراع السري وأن ينتهي النائب مكانا يكتب فيه في سرية تامة اسم النقيب الذي ينتخبه في التذكرة المعدة لانتخاب النقيب كما يكتب أسماء الاعضاء الذين يقع عليهم اختياره في التذكرة المعدة لانتخاب الاعضاء ويطوى كل من التذكرتين على حدة ويضعها في الصندوق الخاص بها امام رئيس اللجنة وقد جرى الانتخاب فعلا بطريقة كتابة الناخبين أسماء المرشحين الذين يقع عليهم اختيارهم في بطاقات الانتخابات . وهو ما جرت عليه انتخابات نقابة المحامين منذ انشائها في سنة ١٩١٢ حتى الآن اذ تمت عملية الانتخاب بطريقة كتابة النائب لاسماء المرشحين بورقة الانتخاب فيما عدا انتخابات نقيب المحامين في ١٢/١٠/١٩٦٢ و ٢٣/١٠/١٩٦٤ فقد تمت بوضع علامة ( x ) امام اسم المرشح وكذلك انتخابات أعضاء مجلس النقابة في ١٩/٦/١٩٦٤ و ٢٥/١١/١٩٦٦ فقد تمت بوضع كلمة « نعم » امام اسم المرشح في الانتخابات الاولى و بوضع علامة ( ) امام اسم المرشح في الانتخابات الثانية .

لما كان ذلك ، وكان مقتضى الاقتراع السري هو أن يملئ الناخب براه في ورقة الانتخاب بعيدا عن الانظار حتى لا يتعرف احد على رايه وكان ايداء هذا الرأى بطريقة الكتابة لا يتعارض مع سرية الاقتراع فالتكتابة في ذاتها لا تكشف عن شخصية صاحبها ما دام أنها لا تحيل توقيعا له او أية علامة أخرى مميزة ما لم تكن هناك مضاعفة يجريها خيرا في الخطوط وهو اجراء لا يتصور اتخاذه في لجان الانتخاب ، وكان المشرع وان أخذ في قانون الانتخاب العام بطريقة التاثير امام أسماء المرشحين في ورقة الانتخاب الا أنه أخذ أيضا بطريقة كتابة الناخب أسماء المرشحين في ورقة الانتخاب وذلك في انتخاب أعضاء بعض الهيئات التي حرص على تقرير أن يكون الانتخاب فيها بطريقة الاقتراع السري فقد نصت اللائحة الداخلية لمجلس الامة الصادرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ بتفويض من الدستور في المادتين ٣٢٩ ، ٣٣٢ على أن انتخابات رئيس المجلس والوكيلين سرية تتم بكتابة البضو أسماء الاعضاء الذين يريد انتخابهم في ورقة معدة لذلك كما نصت على ذلك من قبل اللاتحتان اللاتحتان لمجلس النواب والشيوخ نصت عليه كذلك اللائحة الاساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩.

ولائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية الصادرة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ولاحة انتخابات المجالس البلدية والقروية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ .

لما كان ذلك غان انتخاب نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة اذ تم بطريقه كتابة الناخب أسماء من وقع اختياره عليهم من المرشحين في ورقة الانتخاب لا يكون منافيا للسرية ولا مخالفا للقانون .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الجمعية العمومية للانتخاب ومن السجلات التي قسمتها نقابة المحامين ان عدد المحامين الذين حضروا الانتخاب قد تجاوز النصاب القانوني المقرر لصحة انعقاد الجمعية العمومية وان اللجنة المشرفة على الانتخاب قد أعدت في لجان الانتخاب دفاتر لحصر أسماء المحامين الذين حضروا الانتخاب وقد قوما على هذه الدفاتر قرين أسماءهم ولم ترد للجنة المشرفة على الانتخاب شكاوى متعلقه بسير الانتخاب سوى شكاوى واحدة قدمها المحامون تتضمن أن اللجنة الثانية بالقاهرة لم تتوافر فيها السرية ولا النظام فانتقل أحد أعضائها الى هذه اللجنة وقام بفحص الشكاوى واتضح له عدم صحتها ، وكان الطاعنون لم يقدموا دليلا على صحة ما يدعون على اجراءات الانتخاب بل ساقوا نعيمهم مرسلا ، فان ما يدعون في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

#### « فلهذه الاسباب »

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع .

أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها .

ثانيا : رفض الطعن .

رئيس المحكمة

أمين السر

أعضاء

أعضاء





# وَأَمَّا مَجْلِسُ نَقَابَةِ الْحَامَيْنِ

تَارِيخُ ٧ يُونِيُو ١٩٦٩

بِالْقَوَاعِدِ النَّظْمِيَّةِ لِإِجْتِمَاعِ الْجُمُعَةِ الْعَمِّيَّةِ وَالْإِثْبَاتِ

## مستخرج من محضر مجلس نقابة المحامين يوم السبت الموافق ٧ يونيه سنة ١٩٦٩

٤ - تعد بطاقة انتخاب لكل عضو مبين بها اسمه ورقم قيد اسمه في كشوف الانتخاب وترسل اليه قبل اليوم المحدد للانتخابات بوقت كاف . ويكون له بمقتضاها التمتع بتخفيض ٥٠٪ من أجور السكة الحديد .

٥ - يبدأ اجتماع الجمعية العمومية بعد الساعة العاشرة صباحا بمجرد توافر العدد القانوني من المحامين الحاضرين بمقر النقابة العامة بالقاهرة وبمقار النقابات الفرعية في الاقاليم بعد الاتصال تليفونيا برؤساء مجالس النقابات الفرعية لمعرفة عدد الحاضرين بمقر كل نقابة فرعية .

٦ - يفتتح رئيس الجمعية العمومية الجلسة ثم يطرح أمين السر محضر الجلسة السابقة وبعد التصديق عليه تنظر الجمعية في المسائل المبينة بجدول الأعمال . ولا يجوز النظر في غير هذه المسائل ، كما لا يجوز التكلم قبل الاستئذان من الرئيس .

٧ - تجري عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب وأعضاء مجلس النقابة في وقت واحد ، على أن يخصص في كل لجنة صندوق مستقل لاستقبال انتخاب النقيب وآخر لانتخاب الأعضاء . وعلى رئيس كل لجنة التحقق من خلو الصناديق من الأوراق وسلامتها ثم إحكام غلقها قبل بدء عملية الانتخاب وإثبات ذلك في محضر الاجراءات وإثبات عدد تذاكر الانتخاب التي تسلمها .

٨ - يقدم الناخب الى لجنة الانتخاب بطاقته الانتخابية فتفصل اللجنة الجزء الاول منها المخصص لانتخاب النقيب وأعضاء النقابة العامة وتعيد اليه البطاقة ومعها الجزء الثاني المخصص لانتخاب أعضاء النقابة الفرعية لاستعماله في اليوم المحدد لذلك ثم تؤثر أمام اسمه في كشوف الانتخاب بما يفيد حضوره لاستعماله حقه الانتخابي وتسلمه تذكرة انتخاب النقيب وتذكرة انتخاب الاعضاء لينتخب في المكان المخصص للولس الناخب ويكتب في سرية تأمة أسم النقيب الذي ينتخبه في التذكرة المخصصة لانتخاب النقيب كما يكتب أسماء الاعضاء الذين يقع عليهم اختياره في التذكرة المعدة لانتخاب الاعضاء ويطوى كلا من التذكرتين على حدة ويضعها في الصندوق الخاص بها أمام رئيس اللجنة .

٩ - تجري الانتخابات بالاقتراع السري بواسطة مجلس النقابة العامة أو من يندبه بالنسبة لمحامي

انعقد المجلس بدار النقابة بالقاهرة في الساعة السابعة مساء برئاسة السيد الأستاذ النقيب أحمد محمد الحواجه نقيب المحامين .  
ونظر المجلس في الاعمال الآتية وأصدر فيها قراراته :

نظر في القواعد التنظيمية لاجتماع الجمعية العمومية والانتخاب وقرر المجلس - أولا - تشكيل لجنة من الاساتذة راغب حنا وحسن عبد الجواد ومحمد أبو الفضل الجيزاوي لتحقيق الاعتراضات بشأن الحق في الانتخاب على أن تكون مهمة اللجنة اضافة من يثبت توافر الشروط اللازمة لعضوية الجمعية للعمومية حتى ظهر يوم الاربعاء ١١ يونيو سنة ١٩٦٩ واخطار النقابات الفرعية بها على أن تكون هذه اللجنة لجنة عامة للإشراف على الانتخاب على ألا يسمح بحضور الجمعية العمومية والانخابات الا للمحامين الواردة اسماؤهم بكشوف الناخبين .

وقد اعتذر عن عضوية اللجنة الأستاذ حسن عبد الجواد وقيل للمجلس اعتذاره تقديرا لظروفه الصحية .  
ونظر الطلب المقدم من رئيس اللجنة الفرعية بدائرة محكمة بنها بشأن السماح لمن يريد من المحامين بتلك الدائرة بالتصويت في القاهرة . وقرر المجلس أن يكون من حق المحامين بدائرة محكمة بنها التصويت في بنها أو القاهرة . كما قرر المجلس ان يكون من حق المحامين بدائرة محكمة صمنهور التصويت في صمنهور أو الاسكندرية . ثم وافق المجلس على اتعليقات التالية لاجراء الانتخاب .

١ - لا يجوز حضور اجتماع الجمعية العمومية لغير اعضائها الواردة اسماؤهم بكشوف الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط المبينة بالمادة الرابعة من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - يعد دفتر أو أكثر يقر النقابة العامة ودفتر أو أكثر بكل نقابة فرعية لحصر أسماء المحامين الحاضرين ويكتب كل منهم عند دخوله اسمه في الدفتر بوضوح ويوقع بأصمائه قرين اسمه بعد التحقق من شخصيته .

٣ - تعلق بمقار الانتخاب الكشوف المتضمنة أسماء الناخبين بأرقام متسلسلة بين فيها توزيع اللجان كما تعلق كشوف أسماء المرشحين ويوزع عدد كاف منها ويودع نسخ منها بكل لجنة انتخابية .

ويعاد وضع تذاكر الانتخاب في مظاروف وتختتم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة ويحرر بإجراءات الفرز ونتيجته محضر يوقع عليه من رئيس وأعضاء اللجان ويوضع مع محضر إجراءات الانتخاب في مظاروف يختتم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وترسل المظاريف سائلة الذكر المحتوية على أوراق الانتخاب التي لم تستعمل والمظاريف المحتوية على محاضر الانتخاب ومحاضر الفرز الى النقابة العامة فور الانتهاء من عملية الفرز تحت اشراف أحد أعضاء النقابة والفرعية الذي يندبه المجلس لذلك . وتبقى الصناديق بمقار النقابات الفرعية لاستعمالها في الانتخابات .

ويعين رئيس الجمعية العمومية نتيجة للانتخاب ويبلغها مجلس النقابة للجهات المبنية في الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون خلال الثلاثة أيام التالية لانعقاد الجمعية العمومية .

ثالثا - نظر في تشكيل لجان الانتخاب وقرر المجلس بأن :

يتولى رئاسة اللجان الاساتذة :

أعضاء مجلس النقابة

راغب حنا

محمد أبو الفضل الجيزاوي

أحمد محمود فؤاد

أعضاء نقابة القاهرة الفرعية

محمد أحمد عيسى

كمال بولس

أحمد بهجت

أحمد حسن شنين

أعضاء مجلس النقابة السابقين

على منصور

أحمد السادة

رمضان بكر

عوض نجيب

مفيد عبد الرحمن

ولعضوية هذه اللجان الاساتذة :

ابراهيم عبد الغنى سالم - حسن السادة - أحمد شوقي الخطيب - شوقي عبد الحكم - عثمان هلال -

القاهرة وبواسطة مجالس النقابات الفرعية أو من تديبهم بالنسبة لمحامى الاقاليم .

وذلك ابتداء من الساعة العاشرة صباحا لغاية الساعة الثالثة بعد الظهر ويجوز لكل مجلس أن يشكل لجانا ثلاثية لاجراء الانتخابات برئاسة أحد أعضائه أو من يندبه المجلس من أحد الناخبين وأحد موظفي النقابة على لا يشترك في إجراءات الانتخاب أى من المرشحين .

١٠ - لا يسمح لمن لا يحمل بطاقة الانتخاب الخاصة به بمباشرة حقه الانتخابى الا بعد التحقق من شخصيته ومن ورود اسمه في كشوف الناخبين والبات ذلك فى محضر الانتخاب .

١١ - يجب على كل ناخب أن ينتخب عددا من المرشحين لمضوية مجلس النقابة بقدر عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم وكل ورقة تتضمن انتخاب عدد من الاعضاء اقل أو أكثر من العدد المطلوب تعتبر باطلة .

١٢ - بعد انتهاء الميعاد المحدد للانتخاب وهو الساعة الثالثة تقفل أبواب اللجان ويحصر عدد أسماء الناخبين الموجودين داخل مقار اللجان ويثبت في محاضر الانتخاب وتستمر اللجان في أداء عملها الى أن يملئ هؤلاء الناخبين بأصواتهم .

١٣ - على أثر انتهاء عملية الانتخاب تحرر كل لجنة انتخابية محضرا بالإجراءات التي تمت في عملية الانتخاب - تثبت فيه عدد المحامين الذين باشروا حقوقهم الانتخابية من واقع الاجزاء المفصولة من بطاقتهم ومن كشوف الناخبين والتحقق من أنها مسلوية لعدم تذاكر الانتخاب التي استعملت بعد حصر تذاكر الانتخاب التي لم تستعمل .

١٤ - يتولى مجلس النقابة أو من يندبه وكذلك مجالس النقابات الفرعية أو من تديبهم فرز جميع الاصوات بحضور من يشاء من المرشحين على ألا يشترك أيهم في اجراء الفرز ، ولكل منهم أن ينيب عنه محاميا يحضر اجراءات الفرز .

وبعد اولا بفرز صناديق انتخاب النقيب وتبلغ النتيجة تليفونيا بواسطة رئيس كل لجنة الى رئيس الجمعية العمومية . وتحفظ النقابة بأوراق الانتخاب ومحاضر ومحاضر الفرز في مظاري تختتم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة بالنقابة العامة بالقاهرة ثم يستمر فرز صناديق انتخاب الاعضاء وتبلغ النتيجة كذلك تليفونيا بواسطة رئيس كل لجنة الى رئيس الجمعية العمومية بالنقابة العامة .

وصندوق المعاشات والإعانات عن سنة ١٩٦٩ وقرر المجلس اعتمادها \*

سادسا - النظر فيما يستجد من الأعمال :

نظر في التنازل عن طلبات الترشيح المقدمة من :-

١ - الاستاذ / حسن سعيد ابراهيم الذكر

المحامى عن عضوية النقابة الفرعية بالمنيا \*

٢ - الاستاذ / عبد الرحمن هاشم المحامى عن

عضوية النقابة الفرعية بطنطا \*

٣ - الاستاذ / مختار عبد اللطيف ابو دقيقة

المحامى عن عضوية النقابة الفرعية بالقاهرة \*

٤ - الاستاذ / احمد حسنين الجندى المحامى

عن رئاسة النقابة الفرعية بالزقازيق \*

وقرر المجلس اثبات تنازلهم عن الترشيح \*

طلعت القصبي - كمال خالد - عبد اللطيف الاصيل - عصمت مؤمن - ابراهيم زيدان - محمد أمين خليل العناني - فؤاد حنسا - سامى عازر جبران - على أن تختار لجنة الاشراف على الانتخاب عضوا بدلا ممن يعتذر من الاساتذة المبينة اسماءهم \*

وقرر المجلس ان تجرى الانتخابات بالمحافظات لجنة النقابة الفرعية بالمحافظات على أن تشكل لجان الانتخاب بالاسكندرية برئاسة عضو من أعضاء اللجنة الفرعية وعضوية أعضائها على أن تختار لجنة الاشراف المحامين المكملين لعضوية اللجان فى القاهرة والاسكندرية \*

رابعا - نظر فى التصديق على ميزانية النقابة وصندوق المعاشات والإعانات عن سنة ١٩٦٨ وقرر المجلس التصديق عليها \*

خامسا - نظر فى اعتماد مشروع ميزانية النقابة

# مؤتمر اجتماع الجمعية العمومية

المنعقدة يوم الجمعة ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٩

## محضر اجتماع الجمعية العمومية

المنعقدة يوم الجمعة ١٣/٦/١٩٦٩

ولا كان عدد الناخبين المقيدة أسمائهم بكشوف الانتخاب هو ٦٠٦ ناخباً فقد تكامل للعدد القانوني بحضور أكثر من نصف عدد الناخبين ومن ثم أعلننا بالميكروفون افتتاح اجتماع الجمعية العمومية باسم الله بعد أن تكامل العدد القانوني المطلوب لصحة الاجتماع ثم طلبنا قبل البدء في العمل بالوقوف دقيقة واحدة حدادا على الزملاء النحامين الذين انتقلوا الى رحمة الله خلال المدة منذ انعقاد الجمعية العمومية السابقة .

وبعد انتهائنا قررنا البدء بعملية الانتخاب ورجونا كلا من الاساتذة الناخبين التوجه الى مقار اللجان المخصصة لهم للدلاء بأصواتهم وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا .

وعادونا الاتصال بالنقابات الفرعية تليفونيا لإبلاغها تكامل العدال القانوني وتكليفها البدء بأجراء الانتخابات وعند انتهاء عملية الانتخاب تبدأ اللجان بفرض الاصوات الخاصة بالنقيب وإبلاغنا النتيجة تليفونيا ثم تستمر في فرز الاصوات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة .

## القيوم :

وعند الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق اتصلت بنا نقابة القيوم الفرعية وأبلغتنا بلسان الاستاذ أمين الهوارى رئيس اللجنة أن جميع الناخبين المقيدين بكشف نقابة القيوم الفرعية هو ٢٩ محاميا أحدهم معتقل والباقيون وعددهم ٢٨ ناخباً حضروا وأدلو بأصواتهم جميعا ومن ثم بدأت اللجنة بفرز الاصوات فكانت النتيجة بالنسبة لانتخاب النقيب كالآتى :

## القيوم :

الاستاذ احمد الحواجه ٢٧ صوتا ، الاستاذ مصطفى محمد البرادعى صوتا واحدا ، الاستاذ سعد الامير لا شيء .  
وفى الساعة الواحدة والدقيقة الخمسين اتصلت بنا نقابة حمياط الفرعية وأبلغتنا أن عدد الناخبين ٣١ وأدلو بأصواتهم وبفرزها كانت النتيجة كالآتى بالنسبة للنقيب :

## حمياط :

الاستاذ احمد آخواجه ٣٧ صوتا ، الاستاذ مصطفى محمد البرادعى لا شيء ، الاستاذ سعد الامير لا شيء .

وان النتيجة بالنسبة للأعضاء كالآتى :

انه فى يوم الجمعة ١٣ يونيه سنة ١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحا بمقر النقابة العامة فتح المحضر بحضورنا نحن راغب حنا عضو مجلس النقابة ورئيس اللجنة العامة للإشراف على الانتخابات ومحمد أبو الفضل الميزاوى عضو المجلس وعضو اللجنة لاثبات ما يأتى :

تفقنا اللجان الانتخابية وعيننا من بين الناخبين أعضاء للجان بدلا من الأعضاء الذين اعتذروا ، ولما اكتمل أعضاء اللجان العشرة أشرفنا على تسلم رؤساء اللجان المظاريف الموجود بها تذاكر الانتخاب المخصصة لانتخاب النقيب والتذاكر المخصصة لانتخاب الاعضاء وكلها مختومة بالنقابة الاحمر وتسليمهم كذلك كشوف الناخبين الخاصة بلجانهم .

ثم بدأنا فى الاتصال تليفونيا بالنقابات الفرعية لمعرفة عدد الحاضرين بمقر كل نقابة فرعية ومتابعة عدد الحاضرين بمقر النقابة العامة .

وفى الساعة الحادية عشرة صباحا وعشرين دقيقة كان عدد الحاضرين من الناخبين كالآتى :

١٤٦٨	القاهرة
١٣٠	الجزيرة
٢٨	القيوم
٢٠	بنى سويف
٦٠	المنيا
٥٦	أسيوط
٤٩	سوهاج
٣٤	قنا
١٠	أسوان
٤٠٠	الاسكندرية
١٠٠	طنطا
٨٠	المنصورة
٤٠	دمهور
٨٠	الزقازيق
٢٥	كفر الشيخ
٤٨	شبين الكوم
٣١	حمياط
١٥	بنها
٢٦٧٤	المجموع

فقط ألفان وستمائة وأربعة وسبعون ناخباً لا غير

٠٠٠	الاستاذ سعد الامير	١٢ صوتا	الاستاذ ابراهيم ابراهيم درويش
		٣٠ صوتا	الاستاذ احمد الخطيب
	<b>الدائرة الخامسة</b>	٣٠ صوتا	الاستاذ احمد محمود مجاهد
	وفي الساعة الثالثة والنصف ابلغنا الاستاذ	١ صوتا	الاستاذ احمد نبيل الهلال
	عويس ناصر رئيس الدائرة الخامسة ان نتيجة	٣٠ صوتا	الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح
	الفرز بالنسبة للنقيب كالاتى : عدد الاصوات ١٦٥	٣٠ صوتا	الاستاذ اسطفان باسيل
	وان ما حصل عليه كل من المرشحين :	٣ صوتا	الاستاذ السيد عبد المجيد عوض
		٢٩ صوتا	الاستاذ حسن الطوبجي
		٢٨ صوتا	الاستاذ حسنى المناديلي
١٠٢	الاستاذ احمد الحواجه	٥ صوتا	الاستاذ شكرى ديمترى
		٣١ صوتا	الاستاذ عبد الحميد الجمل
٦١	الاستاذ مصطفى البرادعى	٢٦ صوتا	لاستاذ عبد الله على حسن
٢	الاستاذ سعد الامير	١ صوتا	الاستاذ عثمان ظاظا
		٣ صوتا	الاستاذ عدلى عبد الشهيد
	<b>انسيون</b>	٢٨ صوتا	لاستاذ فكري اغا
	وفي الساعة الثالثة والذقيقة الخامسة والثلاثين	٢٧ صوتا	الاستاذ فهمى ناشد
	ابلغنا الاستاذ شاكر جندى رئيس النقابة الفرعية	١٨ صوتا	الاستاذ فؤاد عيد
	باسوان ان عدد الناخبين باسوان ٢١ ناخبا وان	٢٩ صوتا	الاستاذ كمال حليم
	الاصوات التى حصل عليها كل من المرشحين كالاتى:	٢٩ صوتا	الاستاذ ماهر محمد على
		٢٣ صوتا	الاستاذ محمد فتحي الكيلانى
		١ صوتا	الاستاذ محمد كامل مصطفى
		٢٦ صوتا	الاستاذ محمد فهمى امين
١٦	الاستاذ احمد الحواجه	١٨ صوتا	الاستاذ محمد محمود عبد ربه
٥	الاستاذ مصطفى البرادعى	٢٦ صوتا	الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان
-	الاستاذ سعد الامير	٩ صوتا	الاستاذ مصطفى فهمى بهيج

#### الزقازيق :

وفي الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الظهر  
اتصل بنا الاستاذ سعد الشافعى رئيس نقابة الجيزة  
الزقازيق وابلغنا ان نتيجة فرز الاصوات بالنسبة  
للقب كالاتى مع العلم بان عدد الناخبين الذين  
ادلوا باصواتهم هو ٩٢ ناخبا :

١١	الاستاذ احمد الحواجه	٧٤ صوتا
١٥	الاستاذ مصطفى البرادعى	١٨ صوتا
-	الاستاذ سعد الامير	٠٠ صوتا

#### المنيا

#### الجيزة

وفي الساعة الثالثة والدقيقة عشرين بعد الظهر  
اتصل بنا الاستاذ سعد الشافعى رئيس نقابة الجيزة  
واخبرنا ان عدد الناخبين بلغ ١٤٢ وان نتيجة الفرز  
بالنسبة للقب كالاتى :

٥١	الاستاذ احمد الحواجه	١١٠ صوتا
٢٩	الاستاذ مصطفى البرادعى	٣٢ صوتا
	الاستاذ سعد الامير	

نتيجة اللجنة التاسعة				نتيجة اللجنة السابعة			
وأبلغنا الأستاذ محمد أحمد عيسى رئيس اللجنة التاسعة بالقاهرة أن عدد الناخبين بها ١٨٤ ناخباً وأن ما حصل عليه من المرشحين لمركز النقيب هو :				١٢١	٤٦	-	١
الأستاذ أحمد الحواجه الأستاذ مصطفى البرادعى الأستاذ سعد الأمير باطل				١٥٤	نتيجة اللجنة الرابعة		
				٢٩	١٠٣	٥٧	١
				١			
				-			
وقد وردت لنا نتائج اللجنتين الرابعة والسابعة كتابة موقفاً عليهما من رئيس اللجنتين وأعضائهما فتأشّر عليهما بالنظر. والارفاق .				الجملة			
				٨٣٧	٢٩٤	٤	٢

وتوالى نتائج انتخابات النقيب التى بلغت لنا تليفونيا من المحافظات وكتابة من لجان القاهرة فكانت النتيجة النهائية كالآتى :

الاستاذ أحمد الحواجه	الاستاذ مصطفى البرادعى	الاستاذ سعد الأمير	أصوات باطلة	الجملة
٨٣٧	٢٩٤	٤	٢	١١٣٧
٣٤٨	١٠٧	٢	-	٤٥٧
٥٠	٤٩	١	-	١٠٠
٢٥	٢٨	-	-	٥٢
١٣	٤	-	-	١٧
٤٣	١٦	-	-	٥٩
٥١	٧	-	-	٦٢
٣٥	-	-	-	٣٥
٥١	٧	-	١	٥٩
٨٧	٣٣	-	-	١٢٠
٦٩	٨٢	-	٤	١٥٥
٧٦	٦٦	١	١	١٤٤
٩٨	٨٣	-	١	١٨٢
١٠٥	٥٨	١	٢	١٦٦
١٣١	٦٣	١	-	١٩٥
٣٥٣	٥١	١	١	٢٠٦
٢١٧٢	٩٥٢	١١	١٢	٣١٤٧



## وهنا أعلننا انتخاب الأستاذ أحمد الحواجبة نقيبا للجمعين وكانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر .

وعلى اثر ذلك دعا الاستاذ معين الصندوق أعضاء الجمعية العمومية للنظر في الحساب الختامي وبدأ حديثه بتهنئة المحامين بانتخاب الأستاذ أحمد الحواجبة نقيبا ثم عرض على الجمعية العمومية حسابات السنوات الثلاثة المذكورة والتجاوز الخاص في السنوات ٦٦ و ٦٧ و ١٩٦٨ ومشروع ميزانية ١٩٦٩ أبواب الصرف في سنتي ٦٧ و ١٩٦٨ حسيما أقره مجلس النقابة فوافقت الجمعية العمومية على حسابات السنوات ٦٦ و ٦٧ و ١٩٦٨ وأقرت التجاوز المذكور بالإجماع كما أقرت مشروع ميزانيه بسنة ١٩٦٩ .

ثم تحدث الأستاذ النقيب أحمد الحواجبة فشكر المحامين على ثقتهم بالغالية وقال ان اقرار حسابات النقابة بالإجماع دليل على سلامة النهج الذي سارت عليه النقابة خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

وقد توالت ورود نتائج فرز أصوات المرشحين لعضوية مجلس النقابة العامة من لجان القاهرة والمحافظات فראينا أفراد كشوف تفرغهم لجميع نتائج للفرز الواردة من جميع اللجان لرافقة بهذا المحضر .

وقد وردت لنا شكوى من الأستاذ شكرى ديمترى بأن الدائرة الثامنة بالقاهرة لم تتوافر فيها السرية ولا النظام وكان ذلك في الساعة الثانية بعد الظهر فاجلناها على الزميل الأستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوى عضو اللجنة العامة للإشراف على الانتخابات فقام سيادته بالتوجه الى اللجنة وفحص الشكوى وأشر عليها بأنه وجد النظام داخل اللجنة والسرية تامة وكل ناخب يدلى بصوته في سرية تامة وقد أرفقت الشكوى بهذا المحضر .

كما وردت لنا في الساعة الثالثة بعد الظهر من الزميل الأستاذ عبد الحليم حسن رمضان بأن بعض النتائج الأولى لانتخابات النقيب أديعت بالميكروفون وان ذلك يؤثر في إجراءات الانتخابات ولما كنا لم نتم بإذاعة أية نتائج حتى ذلك الوقت فقد نهبنا فوراً بعدم إذاعة أية نتائج إلا بعد عرفت بما أن يكتمل ورود باقى النتائج وأشرنا بذلك على الشكوى وأرفقت بالمحضر .

وفي الساعة ٩ والنصف مساءً تسلمنا من اللجنة الرابعة من لجان القاهرة محضراً موقعا عليه من الرئيس والأعضاء وكشف تفرغ الاصوات التي حصل عليها أعضاء النقابة وكشف الناخبين المؤثر عليه أمام أسمائهم من حضروا وأدلو بأصواتهم ومظروف بإدخاله تذاكر الانتخاب الصحيحة

والباطلة وصندوق انتخاب النقيب وبه مظروف يحوى تذاكر الناخبين وصندوق انتخاب الاعضاء وبه تذاكر انتخاب الاعضاء وقد ختمت المظاريف والصناديق بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وبعد ن وضعنا محضر الانتخاب والكشف الخاص بالناخبين وكشف التفرغ في مظروف ختمناه بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلمنا الصناديق والمظاريف للسيد / غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وسلمت اللجنة التاسعة بالقاهرة محضرها وكشف التفرغ وكشف الناخبين وقد وضعناها في مظروف ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة كما سلمت صناديق انتخابات الاعضاء ووضعنا به مظروف تذاكر النقيب ومظروف تذاكر الاعضاء بعد ختمها بالشمع الأحمر ومظروف قفل والمفاتح ختم بالشمع الأحمر وسلمنا الصندوق وبه المظاريف للسيد / غالى صبرى رئيس السكرتارية .

وسلمت لنا لجنة بنى سويف مظروفا مختوما بالشمع الأحمر بخاتم نقابة بنى سويف مكتوب عليه ان به أوراق انتخاب النقيب ومحضر الانتخاب وأوراق انتخاب الاعضاء ومحضر الفرز والتذاكر المتبقية وأجزاء تذاكر بطاقات الانتخاب وقد سلمناه للسيد / غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وسلمنا الأستاذ محمد رشاد سالم رئيس لجنة الانتخاب ببناها مظروف أوراق الانتخاب ومحضر الانتخاب والتذاكر المتبقية ووضعناها بمظروف ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد / غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وسلمنا الأستاذ على منصور رئيس اللجنة الأولى بالقاهرة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشف التفرغ ومظروف به الأجزاء المنزوعة من البطاقات والتذاكر التي لم تستعمل ومظروف آخر به تذاكر الانتخاب ( الاصوات الصحيحة ) لانتخاب الاعضاء ومظروف ثالثاً به الاصوات الباطلة ومظروف رابعاً به الاصوات الباطلة وقد وضعت الأوراق والمظاريف المذكورة وبعد مراجعة النتيجة من واقع محضر الفرز على كشوف التفرغ وضمت جميعها في مظروف واحد ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد / غالى صبرى رئيس السكرتارية .

وسلمنا الأستاذ حنا فاروز رئيس اللجنة الخامسة بالقاهرة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشف التفرغ ومظروف به أجزاء البطاقات الخاصة بالناخبين ومظروف ثان به تذاكر انتخاب النقيب وثالث به تذاكر انتخاب الاعضاء ورابع به التذاكر المتبقية من انتخاب النقيب وخامس به التذاكر

وسلمنا الأستاذ عبد المظروف الاصبلى رئيس اللجنة السابعة بالقاهرة محضر الانتخاب وكشوف التفريغ وكشف الناخبين وسبغة مظاريه بها تذاكر الانتخاب للنقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل والتذاكر الباطلة وكعوب البطاقات ووضعت للسا داخل منظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلمت للسيد/ غالى صبرى ووقع .

وقد اتصلت بنا لجنة الاسكندرية ولجنة كفر الشيخ وأبلغت نتائج انتخابات الاعضاء تليفونيا وأدرجت بكشوف التفريغ وذلك فى الساعة الثانية عشرة منتصف ليل ١٤/١٣ يونيه سنة ١٩٦٩ .

ثم سلمنا الأستاذ أحمد شوقى الحطيط رئيس اللجنة السادسة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشوف التفريغ وتسع مظاريه تحوى أوراق الانتخاب للنقيب والاعضاء والأوراق التى لم تستعمل وكعوب البطاقات وقد وضعناها فى منظوف كبير وختمت بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلمنا للسيد غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

ثم سلمنا الأستاذ رفعت محمد سويلم عضو اللجنة العاشرة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشوف التفريغ ومظاريه عدد ٦ بها أوراق انتخاب النقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل وكعوب البطاقات وقد وضعت جميعها فى منظوف ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة ووضعت فى الصندوق وضعت المحاضر وكشف الناخبين وكشوف التفريغ فى منظوف سابع ووضع لذلك بالصندوق الذى ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة ووضع مفتاحه مع مفتاح الصندوق الكبير الذى وضعت به جميع المظاريه الخاصة باللجان التى تسلمنا أوراقها بمنظوف صغير احتفظنا به لحين تسليمه مع هذا المحضر باكر لمن يرى مجلس النقابة تسليمه اليه .

وابقى تفريغ جميع كشوف الاعضاء وإعلان النتيجة لباكر حتى ترد محاضر انتخاب اللجان التى لم ترد بعد .

وقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الثانية عشرة دقائق بعد منتصف الليل .

أعيد فتح المحضر يوم السبت ١٤ يونيو ١٩٦٩ الساعة الواحدة بعد الظهر بعرفتنا نحن راقب حنا ومحمد أبو الفضل الجيزاوى حيث ورد صندوق وأوراق انتخابات لجنة الاسكندرية وتم الاطلاع على محاضر الانتخاب والفرز ومضاهاة النتيجة على البيانات التى أبلغت لنا أمس تليفونيا فوجدت

لنتيقبه من انتخاب الاعضاء وضعت جميعها فى منظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع بالاستلام .

وسلمنا الأستاذ سليمان العقاد رئيس اللجنة الثانية صندوق انتخاب النقيب وصندوق انتخاب الاعضاء ومنظوف به تذاكر انتخاب انقيب ومنظوف ثان به التذاكر للبيضاء التى لم تستعمل فى انتخاب النقيب ومنظوف ثالث به تذاكر انتخاب الاعضاء ورابع به التذاكر البيضاء التى لم تستعمل فى انتخاب الاعضاء وخامس به كعوب البطاقات الخاصه بالناخبين وكشف الناخبين ومحضر الانتخاب وكشف تفريغ أصوات انتخاب الاعضاء وقد وضعت جميع الأوراق والمظاريه فى منظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للأستاذ غالى صبرى رئيس السكرتارية النقابة ووقع .

وقد أرسلت لجنة الجيزة صندوقين مختومين بالشمع الاحمر بخاتم النقابة الفرعية وبها جميع أوراق الانتخاب التى بلغت نتيجتها تليفونيا وقد أبقينا الصندوقين مختومين بحالتهم وسلمناهما للسيد/ غالى صبرى رئيس السكرتارية النقابة ووقع .

وقد سلمنا الأستاذ عمر الماربه رئيس لجنة علفنا محضر الانتخاب وكشوف الناخبين وكشوف التفريغ ودفتر الحضور ومنظوف به تذاكر انتخاب النقيب الأستاذ أحمد الحوجة وكان به تذاكر انتخاب الاعضاء وثالث به تذاكر انتخاب الأستاذ البرادعى ورابع به تذاكر انتخاب النقيب التى لم تستعمل وخامس به تذاكر الانتخاب للاعضاء التى لم تستعمل وسادس به كعوب بطاقات الانتخاب وقد وضعناها جميعها فى ظرف ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم المنظوف للسيد/ غالى صبرى ووقع .

وقد سلمنا الأستاذ محمد طه عرنس رئيس اللجنة الثانية بالقاهرة أوراق انتخاب الأستاذ النقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل الأستاذ النقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل وأجزاء البطاقات ومحضر الانتخاب وكشوف الناخبين وكشوف التفريغ فى مظاريه وضعت بمنظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ غالى صبرى ووقع .

وسلمنا الأستاذ سامى عازر جبران رئيس اللجنة الثالثة بالقاهرة أوراق الانتخاب ومحاضرته والتذاكر المستعملة والتى لم تستعمل فى مظاريه وضعت بمنظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة بعد مراجعة كشوف التفريغ وسلمت للسيد/ غالى صبرى ووقع .

٣ - ثابت بمحضر فرز لجنة الفيوم ان الاستاذ جمال عبد القادر حصل على صوت واحد بينما النائب في كشف التبليغ التليفوني أمام اسمه ٠٠ ( صفر )

وازاء ذلك فضضنا المظروف الخاص بتذاكر انتخاب أعضاء المجلس بلجنة الفيوم وأعدنا فرزها بمعرفتنا فتبين لنا صحة البيانات الواردة بمحضر فرز اللجنة .

فعرضنا الامر على الاستاذ أحمد الحواجه تقيب المحامين فقام بنفسه بمراجعته تذاكر الانتخاب واطلع على محضر فرز لجنة الفيوم فتحقق من مطابقة النتائج الثانية بمحضر اللجنة للاصوات التي نالها كل مرشح طبقا لتذاكر الانتخاب وان الخطأ كان في التبليغ التليفوني وقد تم تفريغ الاصوات في كشف المحافظات المرفق بالمحضر .

وبالسؤال عن تلقى التبليغ التليفوني من لجنة الفيوم فأوضح انه الاستاذ أحمد يحيى عبد الفتاح وانه لا يذكر اسم من أبلغه النتيجة التي دونها كما سمعها .

وقد أعدنا وضع المحاضر في مظروف ختم بالششم الاحمر بخاتم النقابة كما أعدنا وضع تذاكر الانتخاب في مظروف ختم بالششم الاحمر بخاتم النقابة ووضعنا المظروفين مع المظروف الثالث الذي ورد لنا من لجنة الفيوم داخل مظروف كبير ختم بالششم الاحمر بخاتم النقابة ووضعناه في غرفة السكرتارية المحفوظ بها أوراق وصناديق الانتخاب وأغلقتنا الحجره بالمفتاح ووضعنا على بابها الششم الاحمر وختمناه بخاتم النقابة واحتفظنا بمفتاح الصندوق ومفتاح الحجره وخاتم النقابة مع رئيس اللجنة العامه للاشراف على الانتخاب .

واقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الرابعة بعد الظهر .

أعيد فتح المحضر يوم الأحد ١٥ يونيو سنة ١٩٦٦ الساعة الثانية عشرة ظهرا بدار النقابة بمعرفتنا نحن وغاب حنا ومحمد أبو الفضل الجيزاوى حيث وردت للنقابة أوراق انتخاب أعضاء مجلس النقابة بلجنة سوهاج وبلجنة اسيوط وبلجنة الزقازيق وكل منها داخل مظروف مختوم بالششم الاحمر بخاتم النقابة الفرعية وقد تسلمها السيد/ غالى صبرى يا صمالي .

مطابقة تماما سواء بالنسبة لنتيجة انتخابات الاستاذ تقيب أم بالنسبة لانتخاب الاعضاء وقد أُميد وضع الأوراق بالصندوق وقفل بالمفتاح الذي وضع في طرف خاص ختم بالششم الاحمر لحفظه بخزانة النقابة مع مفاتيح الصناديق الأخرى وقد تأثر منا على محضر الفرز بالنظر .

### لجنة قنا :

كما ورد لنا مظرف به أوراق لانتخاب الاستاذ التقيب والاعضاء بلجنه قنا وبفتح والإطلاع على نتيجة الفرز ومضاهاتها بالنتيجة التي أبلغت لنا تليفونيا اتضح مطابقتها لها وقد تأثر منا على المحضر بالنظر وأعدنا الأوراق الى مظروف ختم بالششم الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق السكرتير بالنقابة .

### لجنة المنصورة :

ورد لنا من لجنة المنصورة مظروف مختوم بالششم الاحمر وبفتحه وجد به دفتر الحضور وكشف الناخبين ومحضر الانتخاب ومحضر الفرز وكشف التفريغ وستة مظاريف مختومة بالششم الاحمر بها تذاكر انتخاب التقيب والاعضاء التي استعملت في الانتخاب والتي لم تستعمل وكوب البطاقات وبعد التحقق من مطابقة النتائج الثانية بالمحضر للنتائج التي أبلغت تليفونيا أُميد وضع جميع الأوراق والمظاريف الستة المختومة داخل مظروف كبير ختم بالششم الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق .

### لجنة الفيوم :

ووردت لنا أوراق انتخاب لجنة الفيوم في ثلاثة مظاريف مختومة بالششم الاحمر فضضنا أحدها الخاص بمحاضر الانتخاب والفرز ومضاهاتها بالنتيجة التي أبلغت أمس تليفونيا تبين أن هناك خلافا في عدد الاصوات التي حصل عليها ثلاثة من المرشحين هذا بيانها :

١ - ثابت بمحضر الفرز الموقع عليه من رئيس وأعضاء لجنة الفيوم أن الاستاذ ابراهيم ابراهيم درويش حصل على سبعة اصوات بينما القابت في كشف التبليغ التليفوني أمام اسمه ٠٠٠ ( صفر )

٢ - ثابت بمحضر فرز لجنة الفيوم أن الاستاذ أحمد محمود مجاهد حصل على ٢٢ صوتا بينما النائب في كشف التبليغ التليفوني أمام اسمه ٠٠٠ ( صفر ) .

## سوهاج :

يطابق المبين بمحضر الانتخاب ثم رأينا إعادة فرز التذاكر فبين أن هناك ستة عشر صوتا باطلا بسبب تكرار أسماء بعض المرشحين في الورقة الواحدة في إحدى عشر ورقة وشطب أحد الأسماء وكتابه بدلها بحبر مخالف في خمسة أوراق فاشرنا على كل منها بالبطان ووضعناها في مظروف خاص وأعدنا تفريغ التذاكر الصحيحة في كشف خاص وقمنا عليه وإرفق بالمحضر مبينا به الأصوات الصحيحة التي نالها كل مرشح ووضعنا التذاكر الصحيحة وعددها ٧٦ تذكرة في ظرف خاص والأصوات الباطلة وعددها ١٦ في ظرف خاص وحُتمناها بالشمع الأحمر ووضعنا الثلاثة مظاريب الأصلية مع الظرفين الجدد الفشار البهيا صورة من كشف التفريغ الذي أجريناه في مظروف كبير ختمناه بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلمناه للسيد كمال اسحق .

## ملاحظة :

بفرز أوراق النقيب وجدت مطابقة للثابت بمحضر الفرز وبالتذاكر وقد وقمنا على محضر الفرز بالنظر وفي الساعة الواحدة والربع بعد ظهر اليوم ورد لنا طلب من الأستاذ عبد العظيم الجزار بإعادة فرز أصوات الناخبين بالأقاليم والقاهرة وشرنا عليه بالنظر والأوراق .

وفي الساعة ٣:٣٥ بعد ظهر اليوم ورد لنا طلب من الاستاذين أحمد نبيل الهلال وأحمد محمود مجاهد بطلب إعادة فرز الأوراق الخاصة بالمرشحين المذكورين بالاستاذ كمال حليم إبراهيم فاشرنا عليه بالأوراق بالمحضر .

وقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وأرسلنا برقيات لباقي المحافظات التي لم ترد أوراقها لسرعة إرسال أوراق الانتخاب حيث يتوقع إعلان النتيجة النهائية على ورود المصاديق وأوراق الانتخاب من تلك المحافظات .

## لجنة الجيزة :

أعيد فتح المحضر يوم الاثنين ١٦ يونيو ١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحا بمعرفتنا نحن راقب حنا ومحمد أبو الفضل الجيزاوي حيث بدأنا في إعادة فرز أوراق الانتخاب الأستاذ النقيب والأعضاء بلجنة الجيزة وبفض الإختام الموضوعه على الصندوق الذين وردت بهما أوراق الانتخاب من لجنة الجيزة وجد بأولها الخاص بالنقيب تذاكر انتخاب أعضاء المجلس الثابت بالمحضر أن بها عدد ١٢٠ بطاقة صحيحة و ٢٢ بطاقة باطله كما وجدنا بالصندوق الخاص بانتخاب الأعضاء باقي التذاكر التي لم تصل وعددها ١٠٨ من تذاكر النقيب ومثلها من تذاكر الأعضاء وبعدها بمعرفتنا وجد العدد صحيحا وهي

وقمنا بفتح المظروف الخاص بلجنة سوهاج فوجدنا به دفتر أسماء وتوقيعات الناخبين الذين حضروا عليه الانتخاب ومحضر الانتخاب ومحضر فرز الأصوات وأربعة ظروف تحوي التذاكر الخاصة بانتخاب النقيب وانتخاب الأعضاء والتذاكر التي لم تستعمل وكلها مغلقة بالشمع ومختومة بخاتم النقابة وبمضاهاة عدد الأصوات التي نالها كل مرشح لمضوية مجلس النقابة على الأصوات التي أبلغت تليفونيا وأدرجت بكشوف التفريغ تبين مطابقتها تماما وقد وقعنا بالنظر على الدفتر ومحاضر الانتخاب والفرز وأعيد وضع الدفتر والمحاضر والمظاريب الأربعة المختومة كما هي داخل مظروف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

## لجنة أسيوط :

ثم قمضنا المظروف الخاص بلجنة أسيوط فوجدنا به محضر جلسه الجميعه العمومية ودفتر أسماء الناخبين الذين حضروا وكشف الناخبين ومظروف به كعوب بطاقات الانتخاب ومظروف به تذاكر الانتخاب التي لم تستعمل في انتخاب النقيب وآخر به تذاكر الانتخاب التي لم تستعمل في انتخاب الأعضاء ومحضر فرز صندوق انتخاب الاستاذ انقيب ومحضر فرز صندوق انتخاب الأعضاء وبمضاهاة النتيجة المبينة بالمحضرين على النتيجة التي أبلغت تليفونيا وجدت مطابقة تماما . وقد تأثر على المحضرين بالنظر وقد راجعنا بالتذاكر عدد الأصوات التي نالها كل من الاستاذين أحمد محمود مجاهد وأحمد نبيل الهلال على عدد الأصوات الممونة بمحضر الفرز والتي أبلغت تليفونيا فوجدت صحيحة وبمطابقته لما أثبت بمحضر الفرز ولما أبلغ تليفونيا وقد أعيد وضع جميع الأوراق والمظاريب الخاصة بلجنة أسيوط بمظروف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق سكرتير النقابة .

## لجنة الزقازيق :

ثم قمضنا المظروف الخاص بلجنة الزقازيق وجدنا به ثلاثة مظاريب الاول به محضر الاجتماع والثاني به دفتر قيد أسماء الناخبين وكشف الناخبين وكشوف التفريغ الخاصة بالنقيب والأعضاء . والثاني به تذاكر الانتخاب التي استعملت وعددها ٩٢ والتي لم تستعمل وعددها ١٨ بالنسبة للنقيب و١٨ بالنسبة للأعضاء ثم قمضنا المظروف الذي به تذاكر الانتخاب فبين أن ما استعمل منها هو ٩٤ وما لم يستعمل هو ١٨ لكل من النقيب والأعضاء بما

اختامه سليمة وذلك بعد فتح حجرة السكرتارية. التي كانت بها الصناديق والتي كان بابها مضمورا. كذلك بالشمع الأحمر بخاتم النقابة بالمفتاح الذي كنا محتفظين به معنا وكانت الاختام على البساط سليمة فوجدنا بالصندوق محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشوف التفريغ وستة مظاريق بها أوراق الانتخاب النقيب والأعضاء والتذاكر التي لم تستعمل وكوب بطاقات الناخبين ومظروف به عدد ٢٥ تذكرة انتخاب باطله وقد اطلعت عليها اللجنة وأقرت بطلانها للأسباب المبينة بها وبقرض الاصوات الباطية وجلت بينها أربعة عشر صوتا أخرى باطلة. لاحتواء احداها على ١٧ اسما واحتواء احدها على اسم غير مرشح ولاحتواء الاصوات الأخرى على اسم مسكر واحد المرشحين وبذلك أصبح عدد الاصوات الباطلة ٣١ صوتا. وبقرض الاصوات الخاصة بانتخاب النقيب اتضح أنها كالآتي :

الاستاذ أحمد الحواجة (١٥٤) الاستاذ مصطفى محمد البرادعي (٥١) الاستاذ سعد الامير (١) صوت واحد.

ثم قامت اللجنة بتفريغ الاصوات الصحيحة بالنسبة للأعضاء في كشفين توقع عليهما مناس وأرفق أحدهما بالمحضر ووضع الآخر مع المظاريق الموجودة بها أوراق الانتخاب ووضعت في مظروف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

#### شبين الكوم :

ثم استحضرننا أوراق الانتخابات التي أجريت بالنقابة الفرعية بشبين الكوم وأطلعنا على محضر اجتماع الجمعية العمومية ومحضر إجراء الانتخابات بالنسبة للنقيب والأعضاء وتذاكر الانتخاب وكوب البطاقات والتذاكر البيضاء للنقيب والأعضاء التي لم تستعمل وبمراجعتها على كشفوف التفريغ الواردة مع الأوراق اتضح مطابقتها للثابت بتذاكر الانتخاب وللتبليغ التليفوني وقد أعيد وضع أوراق الانتخاب والتذاكر المستعملة والتذاكر البيضاء وكوب البطاقات ومحاضر الانتخاب والفرز وكشوف التفريغ في مظروف ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة وتوقع .

#### جثة أسوان :

وقد ورد لنا اليوم أوراق لجنة الانتخاب من نقابة أسوان الفرعية داخل مظروف مضمون بالشمع الأحمر بخاتم النقابة الفرعية بأسوان وبقيصو وجدنا بداخله مروفين مضمومين بالشمع الأحمر. كذلك أولهما به محضر اجتماع الجمعية العمومية ومحضر فرز أصوات انتخاب النقيب ومحضر فرز أصوات انتخاب الأعضاء

المتبقية من المائتين وخمسين تذكرة المسلمة للجنة بعد استنزال ١٤٢ تذكرة استعملت في الانتخاب.

وبالإطلاع على التذاكر التي أبطلتها لجنة الجيزة وأشرت عليها بالإبطال اتضح أن منها ١٩ تذكرة أبطلت بحق لأن بكل منها اسما مكررا لأحد المرشحين .

٢ تذاكر أبطلت بغير حق لجرد ورود اسم الاستاذ كمال توفيق بها . ولما كان الاستاذ كمال توفيق لم يتنازل إلا في يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٩ السابق على يوم الانتخاب مباشرة ولم يتسنى عرض التنازل على مجلس النقابة لبيت في الامركا ولا يتسنى ابلاغ التنازل للجان الانتخاب بالمحافظات ولا شطب الاسم من كشفوف المرشحين التي كانت قد أرسلت فعلا للمحافظات قبل التنازل ولذلك تم اعتبار هذه الاصوات الثلاثة صحيحة وفقا لماسارت عليه اللجان الأخرى . وقد لاحظنا أثناء إعادة فرز الاصوات أن هناك صوتين آخرين باطلان لتكرار اسم الاستاذ محمد فتحي الكيلاني بأحدهما واسم محمد محمود عبد ربه بثانيتها فإشرنا عليهما بالإعلان لهذا السبب كما أشرنا على الثلاثة أصوات التي أبطلتها النقابة الفرعية بالجيزة بأنها تعتبر صحيحة للأسباب السابق ذكرها وأعدنا تفريغ تذاكر الانتخاب فوجدت النتيجة بالنسبة للنقيب كالآتي :

١١٠ للاستاذ أحمد الحواجة و ٣٢ للاستاذ مصطفى محمد البرادعي .

وعده النتيجة مطابقة لما ورد بالمحضر ولما أبلغ لنا تليفونيا .

كما قمنا بتفريغ تذاكر الانتخاب بالنسبة للأعضاء وبيئت به الاصوات التي حصل عليها كل من المرشحين وتم التوقيع عليه منا وأرفق بأوراق الانتخاب والتي وضعناها في مظاريق ختمت بالشمع الأحمر كما وضعت له ٢١ تذكرة الباطلة بمظروف خاص ختم كذلك بالشمع الأحمر ووضعت الأوراق والمظاريق داخل مظروف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

#### لجنة القاهرة :

ثم استحضرننا الصندوق الموضوع به أوراق انتخابات اللجنة العاشرة من لجان القاهرة وفتحنا بالمفتاح الذي كنا محتفظين به في مظروف مضمون بالشمع الأحمر بعد فقه بعرفتنا كما قضضنا الشمع الأحمر الموضوع على الصندوق والذي وجد

جميعها الى منظروف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم  
انتقابه وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة  
ووقع .

#### لجنه طنطا :

ثم استحضرننا أوراق الانتخاب التي كانت قد  
سلمت لنا مساء يوم الجمعة ١٢/٦/٦٦ من السيد  
رئيس نقابة طنطا الفرعية ووضعتها في منظروف  
ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة فوجدنا الاختام  
سليمة وبفضها وجدنا دفتر حضور الناخبين ولشوف  
الناخبين وكشوف التفرغ ومنظروف به تذاكر انتخاب  
النقيب بالاستاذ احمد الحواجه وثاني به تذاكر  
انتخاب الاعضاء وثالث به تذاكر انتخاب النقيب  
الاستاذ البرادعي ورابع به تذاكر انتخاب النقيب  
التي لم تستعمل وخامس به تذاكر انتخاب الاعضاء  
التي لم تستعمل وسادس به كعوب البطاقات كما  
وجدنا كشوف تفرغ الاصوات عدد ٦ وبمراجعه  
الثابت بمحاضر الفرز على الثابت بتذاكر الانتخاب  
والنتيجة التي ابلت تليفونيا للنقابة اتضح بمطابقتها  
وقد اعيدت الاوراق والمعاريف ووضعت في منظروف  
كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد  
كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

وبعد تجميع الاصوات الصحيحة التي حصل  
عليها كل من المرشحين واثباتها في عدة لشوف  
أرفقنا احدها بهذا المحضر بعد التوقيع عليه منها  
كانت النتيجة النهائية للناخبين الذين فازوا هم :

- ١ - الاستاذ اسطفان باسيلي وقد حصل على  
١٨٥٧ صوتا ألف وثمانمائة وسبعة وخمسين  
صوتا .
- ٢ - الاستاذ أحمد يحيى عبد الفتاح وقد حصل  
على ١٧٠٨ صوتا ألف وسبعمائة وثمانية أصوات
- ٣ - الاستاذ فكري آغا وقد حصل على ١٦٨٤  
صوتا ألف وستمائة وأربعة وثمانين صوتا
- ٤ - الاستاذ أحمد الخطيب وقد حصل على ١٥٨٧  
ألف وخمسمائة وسبعة وثمانين صوتا
- ٥ - الأستاذ محمد فهمي أمين وقد حصل على ١٥٣٨  
وخمسمائة وثمانية وثلثين , صوتا
- ٦ - الاستاذ حسني المناديلي وقد حصل على ١٥٢٢  
ألف وخمسمائة واثنين وعشرين صوتا
- ٧ - الاستاذ عثمان ظاظا وقد حصل على ١٤٦٦  
صوتا الف واربعائة وستة وستين

وكعوب بطاقات الانتخاب وتذاكر انتخاب النقيب  
وتذاكر انتخاب الاعضاء ومنظروف آخر به تذاكر  
الانتخاب التي لم تستعمل وعددها ١٤ لكل من  
النقيب والاعضاء .

وبمراجعة محاضر فرز الاصوات على التبليغ  
التليفوني اتضح بمطابقته تماما سواء بالنسبة  
للقبيب أم بالنسبة للاعضاء وقد أعيد وضخ  
المنظروفين بأوراقهما - بعد التأشير على المحاضر منا  
بالنظر - داخل منظروف كبير ختم بالشمع الاحمر  
بخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير  
النقابة .

#### بني سويف :

ثم استحضرننا أوراق الانتخاب لجنه بني سويف  
التي كانت قد سلمت لنا مساء يوم الجمعة ١٣/١٣  
داخل منظروف مختوم بالشمع الاحمر فوجدنا اختامها  
سليمة وبفضها وجدنا ستة مظاريق : الاول بداخله  
دفتر قيد أسماء الناخبين ومحضر جلسة الجمعية  
العامة واجراءات الانتخابات والثاني بداخله ٢٦  
تذكرة انتخاب الاستاذ النقيب ومحضر الفرز الخاص  
به - والثالث بداخله ٢٦ تذكرة انتخاب أعضاء  
المجلس ومحضر الفرز الخاص به . والرابع بداخله  
١٤ تذكرة لانتخاب النقيب لم تستعمل والخامس به  
١٤ تذكرة لانتخاب الاعضاء لم تستعمل والسادس  
به ٢٠ كعبا لبطاقات الاعضاء وقد روجعت الاصوات  
على الثابت بالمحضر فوجدت مطابقة كما روجعت  
النتيجة على التبليغ التليفوني فوجدت مطابقة . وبعد  
التوقيع على المحاضر بالنظر أعيدت المظاريف والاوراق  
والمنظروف الكبير الذي كانت موضوعه فيه داخل  
منظروف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم  
للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

#### لجنة بنها :

ثم استحضرننا أوراق الانتخاب التي وردت من لجنه  
بنها والتي كانت موجودة بمنظروف ختم بالشمع  
الاحمر بخاتم النقابة ووجدت الاختام سليمة وبفضها  
وجدنا محضر اللجنة ومعه كشف كشف تفرغ وثلثا لار  
التي استعملت في انتخاب النقيب والتي استعملت  
في انتخاب الاعضاء وعدد كل منها ١٧ وثلثا لار  
التي لم تستعمل وعدد ثلاثة من تذاكر انتخاب  
النقيب وثلاثة من تذاكر انتخاب الاعضاء وكعوب  
بطاقات الناخبين وبمراجعة تذاكر الانتخاب على  
النتيجة التي أثبتت بالمحضر والنتيجة التي ابلت  
تليفونيا اتضح صحتها ومطابقتها تماما وقد وقعنا  
على محضر الانتخاب والفرز بالنظر وأعيدت الاوراق

ونظرا لان الستة عشر عضوا الذين فازوا بأكثر الاصوات ليس من بينهم ممثل لمحكمة استئناف بنى سويف ولا لمحكمة استئناف اسيوط فانه يتعين تقديم أول مرشحين عن هاتين البلطرتين على آخر الناجحين من الاعضاء وهم الخامس عشر والسادس عشر وهما الاستاذان أحمد محمود مجاهد ومحمد شبل زاهر فيحل محلهما الاستاذان حسن الطوبجي ممثلا لمحكمة استئناف بنى سويف ومحمود عبيد الحميد سليمان ممثلا لمحكمة استئناف اسيوط ويصبح ترتيبهما الخامس عشر والسادس عشر . ويصبح ترتيب من يليهما كالآتي :

الاستاذ أحمد محمود مجاهد السابع عشر

الاستاذ محمد شبل زاهر الثامن عشر

الاستاذ على الشريطى التاسع عشر

الاستاذ عبد العظيم الجزار العشرين

الاستاذ شكرى ديمترى الواحد والعشرين

وبلى هؤلاء باقى المرشحين بترتيب الاصوات التى حصلوا عليها طبقا لكشوف التفريغ المرفقة مع هذا المحضر والموقع عليها منا \*

وقد أعلننا هذه النتيجة وكلفنا سكرتاريه النقابة بتبليغها للجرائد على أن يقوم مجلس النقابة باخطار الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي ووزير العدل ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الادارية العليا ورؤساء محاكم الاستئناف ومنظمات نقابة المحامين بالممول العربية والنقابات الفرعية بنتيجة الانتخابات وقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعه السابعة والنصف مساء ويسلم هذا المحضر مع مرفقاته المشار اليها الى الاستاذ النقيب وكذلك مغاتيج الصناديق الموضوع بها المظاريف الخاصة بلجان الانتخابات والتي وضعناها في مظروفين صغيرين كتب على كل منهما بيان الاوراق المحفوظة في كل صندوق وختمنا المظروفين الموجود بهما المغاتيج بالشمع الاحمر \*

اعضاء ( راعب حنا )

اعضاء ( محمد أبو الفضل الجيزاوى )

٨ - الاستاذ فهمى ناشد وقد حصل على ١٣٧١ ألف وثلاثمائة وواحد وسبعين صوتا

٩ - الاستاذ ماهر محمد على وقد حصل على ١٣٥٥ ألف وثلاثمائة خمسة وخمسين صوتا

١٠ - الاستاذ عبد الله على حسن وقد حصل على ١٣٣٨ ألف وثلاثمائة وثمانية وثلاثين صوتا

١١ - الاستاذ محمد فتحي الكيلاني وقد حصل على ١٣٢٤ ألف وثلاثمائة وأربعة وعشرين صوتا

١٢ - الاستاذ كمال حليم ابراهيم وقد حصل على ١٢٢٠ ألف ومائتان وعشرين صوتا

١٣ - الاستاذ عبد الحميد الجمل وقد حصل على ١١٠٦ ألف ومائة وستة صوتا

١٤ - الاستاذ أحمد نبيل الهلالى وقد حصل على ١١٠٢ ألف ومائة واثنين صوتا

١٥ - الاستاذ أحمد محمود مجاهد وقد حصل على ١١٠١ ألف ومائة وواحد صوتا

١٦ - الاستاذ محمد شبل زاهر وقد حصل على ١٠٧٥ ألف وخمسة وسبعين صوتا

١٧ - الاستاذ على الشريطى وقد حصل على ١٠٦٨ ألف وثمانية وستين صوتا

١٨ - الاستاذ عبد العظيم الجزار وقد حصل على ١٠٣٨ ألف وثمانمائة وثلاثين صوتا

١٩ - الاستاذ شكرى ديمترى قد حصل على ١٠٣١ ألف وواحد وثلاثين صوتا

٢٠ - الاستاذ حسن الطوبجي وقد حصل على ٨٧٥ ثمانمائة وخمسة وسبعين صوتا

٢١ - الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان وقد حصل على ٨٧٥ خمسائة وسبعة وثمانين صوتا ونظرا لانه يتعين طبقا للمادة ١٢ من قانون الحاملة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أن يكون بمجلس النقابة العامة ممثل واحد على الأقل للمحامين العاملين بدائرة كل محكمة استئناف عدا القاهرة





النشويير بإطعن

## محكمة النقض

### الدائرة الجنائية

#### تقرير طعن

المحامين المقرر لهم حق الانتخاب والذين تجاوز عدددهم ١٥٠٠ عن حضور الجمعية العمومية وهم لا يطمئنون الى ابداء رأيهم على هذه الصورة .

وكانت كتابه الاسماء تستغرق وقتا طويلا من الناخب انتهى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب بحيث سمحت بتواجد العدد الكبير بالغرف المخصصة لها يكتبون أسماء المرشحين في علانية كاملة للجميع ، وسمح بعض اللجان كذلك للناخبين بالدخول بدون دفتر معد للتوقيع دون التحقق من أشخاصهم يتسامحون تماما بالانتخاب داخل اللجان .

بناء عليه يرجو الطالون تحديد جلسة أمام الدائرة الجنائية لنظر هذا الطعن على وجه الاستعجال الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطان قرار الجمعية العمومية بتشكيل مجلس النقابة على الوجه المبين بهذا التقرير وبطان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب وباقي أعضاء المجلس وما ترتب على ذلك من آثار .

مقدم من الاساتذة المحامين الموقعين ومحلهم المختار مكتب الاساذ مصطفى محمد البرادعي المحامي ٢٠ شارع عدلى بالقاهرة والذي يولونه عنهم في مباشرة هذا الطعن والمرافعة فيه .

ولما كان القرار الصادر من الجمعية العمومية بتشكيل مجلس النقابة قد وقع باطلا فان الطالين يطمنون فيه لما ياتي :

حصل انتخاب النقيب والاعضاء بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمه الانتخاب وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بان خط الشخص هو من العلامات المميزة له وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية .

وسبق لمحكمة النقض القضاء في مثل هذه الحالة ( حكم محكمة النقض ٢٣/١ ق .

هذا وانه فضلا عما كان لطريقة الانتخاب بالصورة المذكورة من أثر على حرية الناخب فقد كانت أيضا السبب المباشر في تخلف الكثير من

#### الطاعنون

- ٢١ - جرجس أسحق أمين واصف .
- ٢٢ - حبيب بشرى رزق الله
- ٢٣ - مصطفى عبد العزيز .
- ٢٤ - إبراهيم محمد إبراهيم ربيع .
- ٢٥ - محمد فؤاد السيد عبد المتعال .
- ٢٦ - عبد الله السيد أبو هوله
- ٢٧ - سعيد على عبد الحاقلى .
- ٢٨ - محمد عبد الرحيم محمد اسماعيل .
- ٢٩ - عبد الحليم حسن رمضان .
- ٣٠ - محمد أحمد الحناوى .
- ٣١ - أحمد وهبه خير الدين .
- ٣٢ - محمد يوسف محمد .
- ٣٣ - عبد العظيم السيد سليمان .
- ٣٤ - يوسف شحاته عطا الله
- ٣٥ - الزناتى أبو المعاطي
- ٣٦ - جمال الدين رمزى
- ٣٧ - نظمي فرج ابنسخرون فرج .
- ٣٨ - عبده محمد محمد شراقة
- ٣٩ - سعيد بك عبد المنعم عبد الحكم .

- ١ - عيد العظيم محمد أحمد الجزار .
- ٢ - محمد رشاد محمد نبيه يوسف .
- ٣ - محمد منصور أحمد .
- ٤ - محمد صبرى عبد الصمد محمد بوسة .
- ٥ - فكرى حبيب جرجس شنوده .
- ٦ - عاطف حافظ عبد المجيد الجوهري .
- ٧ - لويس ويصا ميخائيل .
- ٨ - مكرم جرجس .
- ٩ - مصطفى محمد طبرادعي .
- ١٠ - على الشريف .
- ١١ - لطيف السال تلوضروس .
- ١٢ - منير حبيب العيد .
- ١٣ - لوقا قلندس جرجس .
- ١٤ - فاروق نسيم زخاريوس .
- ١٥ - يوسف عبد الله مكرم .
- ١٦ - أديب يوسف مكاري .
- ١٧ - سامى حنا ناروز .
- ١٨ - سيد على حسن .
- ١٩ - زكريا عبد النبي عبد السلام خطاب .
- ٢٠ - حسن محمود صالح .

- ٤٠ - يوسف تادرس كراس .  
 ٤١ - محمد صبيحي أحمد أحمد المشاخلي .  
 ٤٢ - محمد رشدي محمد بدوي .  
 ٤٣ - محمد سعد الدين حسين أبو مشعل  
 ٤٤ - توفيق سعيد محمد باززع .  
 ٤٥ - محمد حسين عبد الرحمن راس .  
 ٤٦ - البرت زكي شحاته .  
 ٤٧ - جمعة امام سفيان .  
 ٤٨ - مصطفى محمد مصطفى عاشور .  
 ٤٩ - علي عبد الحى حجازي .  
 ٥٠ - مدحت موريس منقريوس .  
 ٥١ - سيد صفا .  
 ٥٢ - رمزي بولس صليب .  
 ٥٣ - محمد علي أبو دوح .  
 ٥٤ - كمال الدين أمين سعده .  
 ٥٥ - إيفيلين كامل أسعد .  
 ٥٦ - موريس ميخائيل جرجس .  
 ٥٧ - علي محمد عنبر .  
 ٥٨ - صبيحي وهبه مكار .  
 ٥٩ - وديع داود فريد .  
 ٦٠ - ابراهيم أمين فوزي .  
 ٦١ - لطفي محمود الشريف  
 ٦٢ - نظمي غالي ابراهيم .  
 ٦٣ - زهير السيد علام .  
 ٦٤ - موريس حليم صليب .  
 ٦٥ - توفيق محمد الشامي .  
 ٦٦ - ابراهيم عوض محمد حمدة .  
 ٦٧ - يوسف عبد الحليم زعزع .  
 ٦٨ - محمود أحمد مكى .  
 ٦٩ - محمود كامل محفوظ أحمد السقا .  
 ٧٠ - عزيزة عباس عصفور .  
 ٧١ - سعد عبد الشهيد واصف .  
 ٧٢ - مملوح محمد أحمد قناوى .  
 ٧٣ - فؤاد يوسف كمال محمد .  
 ٧٤ - سعد سوريال عبد الملك .  
 ٧٥ - أحمد مدحت مهدي .  
 ٧٦ - كمال عجايبي الاسيوطي .

### بيانات خاصة ببعض الطاعنين

٥ - الأستاذ يوسف فارس كراس - سسرد  
 اشترك سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٩/٥/٢٥ .

أما الأستاذ مصطفى عبد العزيز فقد تبين من  
 الاطلاع أن الطاعن بهذا الاسم هو مصطفى عبد  
 العزيز الحرصاوي وله حق الحضور .

كما تبين أن الطاعن رقم ٦٠ هو ابراهيم أمين  
 فوده وليس ابراهيم أمين فوزي وله أيضا حق  
 الحضور .

وتبين لنا أيضا من المراجعة أن الطاعن محمد  
 منصور أحمد له حق الحضور لسداده اشترك سنة  
 ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٥/٢٥ .  
 رجاء التفضل بالعلم .

مع قبول عظيم الاحترام ،  
 ١٥ يوليو سنة ١٩٦٩

تقيد المحامين  
 أحمد التوجيه

السيد الأستاذ المحامي العام لدى محكمة النقض  
 تحية طيبة وبعد ،

الحقا لخطابنا المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢٨ بخصوص  
 الزملاء الذين ليس لهم حق حضور الجمعية العمومية  
 للمحامين ننهي الى سيادتكم البيانات التالية بشأنهم:

١ - الأستاذ محمد أحمد السعيد الحناوى - حكم  
 عليه تاديبيا في قضية التاديب رقم ٥ سنة ١٩٥٦  
 وتعذر الحكم استئنافيا الى الاكتفاء بوقفه ثلاث  
 سنوات وصدر الحكم من مجلس التاديب الاستئنافي  
 في ١٩٦٧/٦/٤ وتنتهي مدة إيقافه في ١٩٧٠/٦/٣

٢ - الأستاذ مصطفى محمد مصطفى عاشور -  
 سدد اشترك سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٩/٥/١٥ .

٣ - الأستاذ علي عبد الحى حجازي - سدد اشترك  
 سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٩/٦/٢٩ .

٤ - الأستاذ مدحت موريس منقريوس - لم  
 يسدد اشترك سنة ١٩٦٨ حتى الآن .

## المستندات والأوراق الخاصة بالانتخابات

( د ) نموذج من أوراق انتخاب الاستاذ النقيب  
فى سنة ١٩٦٢ مانتخابات الاعادة .

٢ هـ ) نموذج من أوراق انتخبات اللجان الفرعية  
فى سنة ١٩٦٢ .

( و ) نموذج من أوراق انتخاب اللجان الفرعية  
فى مارس سنة ١٩٦٥ .

٧ - تعليمات انتخابات اللجان الفرعية فى ١١  
نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

هذا ويلاحظ أن الانتخاب فى كل هذه النماذج  
كان بكتابة الاسم علما بأن جميع أوراق ومحاضر

عملية الانتخاب التى تمت فى ١٣ يونيو سنة  
١٩٦٩ مودعة بصندوق معلق بالشمع الاحمر وهى  
تحت تصرف سادتكم للاطلاع عليها بالنقابة فى  
أى وقت تحدونه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم الاحترام .  
١٩٧٠/٦/٣ .

نقيب المحامين  
أحمد الحواجة

السيد الاستاذ المحامي العام لدى محكمة النفض  
تحية طيبة وبعد

ردا على خطابى سيادتكم الواردين بتاريخ اليوم  
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم مع كتابنا هذا :

١ - اللائحة الداخلية للنقابة والمعمول بها الآن  
٢ - قرار مجلس النقابة بدعوة الناخبين للانتخاب

٣ - القرارات الصادرة بتنظيم عملية الانتخاب  
الصادر بها قرار مجلس النقابة بجلسة ٧ يونيو  
سنة ١٩٦٩ .

٤ - صورة محضر الجمعية العمومية فى  
١٣/٦/١٩٦٩ .

٥ - نموذج أوراق انتخاب الاستاذ النقيب فى  
١٣/٦/١٩٦٩ .

٦ - ( أ ) نماذج من أوراق انتخاب اللجان  
الفرعية فى سنة ١٩٥٨ .

(ب) نماذج من أوراق اللجان الفرعية فى سنة  
١٩٦٠ .

( ج ) نماذج من أوراق انتخاب أعضاء مجلس  
النقابة فى سنة ١٩٦٠ موقع عليها من السيد الاستاذ  
مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين وقتذاك .

مذكرة الدفاع  
المقدمة من الطاعنين  
مجلسة ١٩٦٩/٧/٢٠

## مذكرة

### مقدمة لمحكمة النقض

#### الدائرة الجنائية

في الطعن الملقيد بجداول النيابة برقم ١٢٦٣

لسنة ١٩٦٩ محامين

الطاعين

بدفاع : السادة المحامين

ضد

السيد الأستاذ أحمد الخواجه بصفته ممثلاً لجلس نقابة المحامين

جلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ مرافعة

العمومية والدائرة المدنية - السنة الرابعة ص ٧٩٧  
رقم ٤ .

هذا وانه فضلا عما كان لطريقة الانتخاب بالصورة المذكورة من اثر على حرية الناخب فقد كانت أيضا السبب المباشر في تخلف الكثيرين من المحامين المقرر لهم حق الانتخاب والذين تجاوز عددهم ألف وخمسمائة عن حضور الجمعية العمومية وهم لا يطمحون الى ابداء رأيهم على هذه الصورة .

وكانت كتابة الاسماء تستغرق وقتا طويلا من الناخب انتهى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب حيث سمحت بتواجد العدد الكبير بالغرف المخصصة لها يكتبون أسماء المرشحين في علانية كاملة ناجم عن ، وسمحت بعض اللجان كذلك للناخبين بالدخول دون دفتر معد للتوقيع ودون

الموضوع مبين بتقرير الطعن ، ويخلص في أن القرار الصادر من الجمعية العمومية لنقابة المحامين المنعقدة يوم الجمعة الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩ بتشكيل مجلس النقابة قد وقع باطلا ، والقطبون يطمعون فيه ، وقد حصل انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط النائب في قائمة الانتخاب ، وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ، ذلك بأن خط الشخص هو من العلاقات المميزة له ، وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية .

وسبق لمحكمة النقض قضاء في مثل هذه الحالة .

( حكم محكمة النقض في طعون النقابات - جلسة ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٣ - الطعن رقم (١) سنة ٢٣ ق والمنشور بمجموعة الاحكام الصادرة من الجمعية

بالنسبة للنيقيب وأعضاء مجلس النقابة لا رأتها من نقص يشوب هذه الطريقة ، إذ :

١ - جرى انتخاب النيقيب في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، بالتأشير بوضع علامة X داخل المربع المحدد أمام اسم المرشح ولا بد أن تكون اتبعت هذه القاعدة بالتالي في شأن أعضاء المجلس .

وقد تم الانتخاب لهم في نفس يوم انتخاب النيقيب .

ب - جرى انتخاب أعضاء مجلس النقابة في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٤ بكتابة كلمة « نعم » أما اسم المرشح المطلوب انتخابه .

ج - جرى انتخاب النيقيب في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بالتأشير بوضع علامة X داخل المربع المحدد أمام اسم المرشح .

د - جرت الانتخابات بالنسبة للنيقيب وأعضاء المجلس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالتأشير بوضع علامة V داخل مربع من راد انتخابه .

وعدل مجلس النقابة عن هذه القاعدة الاصيلة في سرية الانتخاب الى كتابة الاسماء في الانتخابات محل الطعن وعاد بذلك الى طريقة سابقة معيبة لسبب غير معلوم متعللا في ذلك بأن الانتخابات كانت تجرى بكتابة الاسماء من تاريخ انشاء النقابة سنة ١٩١٢ واغفل المجلس ضرورة التفرقة بين فترتين من تاريخ النقابة .

**الاولى : من تاريخ وجود النقابة سنة ١٩١٢ حتى صدور القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ في ٤ ابريل سنة ١٩٥٧** بالحاماة أمام المحاكم حيث كان ينتخب أولا أعضاء مجلس النقابة ممن يرشحون أنفسهم لعضوية المجلس ثم ينتخب النيقيب ووكيله من بين أعضاء مجلس النقابة الذين تم انتخابهم مباشرة ( للمادتان ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ الخاص بالحاماة أمام المحاكم الاحلية معدلتين بمقتضى الرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ ) ، أى كان لا يتقدم للترشيح لنفسه النيقيب والوكيل الا بعد ظهور نتيجة الانتخاب الاعضاء حيث جرى انتخابهما بعد ذلك في نفس اليوم ويستحيل بذلك أن يتم في شأن انتخابهما طريقة التأشير التي تستلزم طبع أوراق بأسماء المرشحين مستكملة للشكل اللازم بعدد الناخبين حيث يجب أن يتم الانتخاب بمجرد الانتهاء من اختيار أعضاء المجلس . مباشرة . ولذلك كانت تجرى الانتخابات بكتابة الاسماء للنيقيب والوكيل واتبعت

التحقق من اشخاصهم يتسلمون تذاكر الانتخاب داخل اللجان .

وقد تمت النيابة مذكرتين وملحقا لهما انتهت فيهما الى انها ترى قبول الطعن شكلا أو عدم قبوله شكلا حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية لمعوية من الطاعنين وفي حالة قبول الطعن شكلا حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية المعومية من الطاعنين وفي حالة قبول الطعن شكلا رفضه موضوعا .

ورد الطالبيون على ما جاء بمذكرتي النيابة وملحقهما ، ينحصر فيما يأتي :

#### عن المذكرة الاولى :

اولا - جاء بالمذكرة أنه « لما كانت اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الصادر بها قرار وزير العدل في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ لم تورد بدورها احكاما لطريقة اجراء الانتخاب وكان لا بد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها ، فقد درج مجلس النقابة على وضع قواعد لتحديد كيفية ابداء الناخب صوته بما رأى أنه بكتل سرية الانتخاب مسترشدا في ذلك وبالحكام العامة لقوانين الانتخاب ، وقد جرى مجلس النقابة فيما وضعه من تنظيم لاجراء عملية الانتخاب على أن يكون الاقتراع بكتابة الناخب لاسماء من يختارهم من المرشحين في ورقة الانتخاب وذلك بالنسبة لانتخاب النيقيب أو أعضاء مجلس النقابة أو أعضاء اللجان الفرعية في سنوات ٢٩٥٨ ، ١٩٦٠ و ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ على ما يبين من نماذج أوراق الانتخاب المرسلة من مجلس النقابة وصورتهممتر جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ والتعليقات المرسلة لرؤساء لجان النقابات الفرعية .

ويؤسفنا ان نقول أن النيابة قد استعملت في بيانها هذا وأرسلته ارسالا من واقع بعض أوراق متناثرة عن انتخابات اللجان الفرعية وورقة بيضاء عن انتخاب أعضاء مجلس النقابة في يونيو سنة ١٩٦٠ وورقة أخرى بيضاء عن انتخاب النيقيب سنة ١٩٦٢ إعادة ( ولم تحصل إعادة ) وورقة عن انتخاب النيقيب عن سنة ١٩٦٩ ( محل الطعن ) .

ولذلك طالبا بجلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩ بيانا كائلا من النقابة وتفضلت المحكمة وأصدرت قرارها بتكليف النيابة بالاستلام من النقابة عن طريقة الانتخاب في السنوات السابقة بالنسبة للنيقيب وأعضاء مجلس النقابة وتبين ما قلتمته النقابة من أوراق للسيد المستشار المقرر بجلسة ١٦ يولييه انها كانت قد عدلت نهائيا عن الانتخاب بكتابة الاسماء

تنتخب وكيل النقابة . فهذه المرحلة الثلاث قد اجتمعا القانون الجديد ( مادة ٧٦ و ٧٧ ) الى مرحلتين تبدأ الاولى بانتخاب النقيب لمدة سنتين قبل انتخاب أعضاء المجلس وبمجرد انتخابه يصبح عضوا بالمجلس اذا لم يكن عضوا به او كانت مدة عضويته قد انتهت ، ثم يجرى انتخاب أعضاء المجلس . أما الوكيل فينتخبه مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه شأنه في ذلك شأن أمين الصندوق وكاتم السرى ( مادة ٧٩ من القانون الجديد ) .

كان طبيعيا بعد هذا التعديل في اجراءات الانتخابات واجتماع الجمعية العمومية لا في القاهرة وحدها وإنما في مقر كل محكمة استئناف أن يجرى الانتخاب في سرية كاملة بالطريقة التي ينظمها القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وهو القانون العام الواجب الرجوع اليه - والذي نص في المادة ٢٩ منه على أن الطريقة التي حددها لاجراء الانتخابات و ضمان لسرية الانتخاب أو الاستفتاء ، وكان هذا ما حصل فعلا ، وقد جرت أول انتخابات في النقابة بعد صدور القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ في يونيو سنة ١٩٥٨ ولم تقم النقابة ببيان عن الطريقة التي تمت بها وبتمت الانتخابات التالية لها في يونيو سنة ١٩٦٠ حيث كانت قاصرة على أعضاء المجلس لفوز النقيب في السنة المذكورة بالتزكية - وقسمت النقابة عنها نماذج بيضاء من أوراق الانتخاب بما يفيد أنها جرت لانتخاب الاعضاء بكتابة الاسم ، وكان الافضل للقطع في ذلك أن تقدم بعض أوراق الانتخاب التي كتبت فعلا ، فقد يكون النموذج الذي تقدم مجرد مشروع تعديل ونفذ غيره .

وأما كان فالانتخابات التالية في السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ جرت كلها على ما سبق تبين بالتأشير فيما عدا انتخاب الاعضاء سنة ١٩٦٤ وقد جرت وحدها منفصلة عن انتخاب النقيب كانت بالتأشير بكلمة « نعم » على التفصيل السابق ببيانها .

وكان مفهوما وطبيعيا أن تجرى الانتخابات المطعون فيها بعد التزام النقابة للقاعدة الصحيحة بطريق التأشير ، خاصة وقد استحدث القانون الاخير الذي جرت في ظله الانتخابات ( وهو القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية والذي نشر في ١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ) اجراءا جديدا في الانتخابات نصت عليه المادة ٦٥ منه بالآتي :

« يكون الانتخاب بالاقتراع السري ويبين النظام

نفس القاعدة بالنسبة للاعضاء حتى لا تكون هناك تفرقة ظاهرة ، والاعمية والسرية كانت دائما تتركز حول اختيار النقيب .

وكانت كذلك تجتمع الجمعية العمومية للمحاميين في القاهرة فقط حيث يجرى الانتخاب بين جميع محامى القطر المصرى في دار النقابة ، وكان الحوف من تمييز الحظ بالانتخاب بالكتابة يكاد يكون لا اثر له مع تجمع هذا العدد من مناطق متفرقة متباعدة .

**الثانية -** من تاريخ صدور القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ حيث غير من النظام السابق لاجتماع الجمعية العمومية واجراء الانتخابات ، وقد جاء بذكرته الاضاحية ما يأتى :

« عالج القانون عيوب النظام القديم في اجتماع الجمعية العمومية للانتخابات وأدبها صعوبة اجتماع المحامين جميعا من كافة أنحاء الجمهورية في صعيد واحد بالقاهرة للاشتراك في الانتخابات واضطرار محامى العواصم والاقاليم وهم يملكون بالآلاف الى السفر من اقاصى البلاد الى القاهرة للاشتراك في الانتخابات فلوجد القانون الجديد علاجاً لهذه الحالة بأن نصت المادة ٧٨ على أنه في كل جمعية عمومية تعتمد لانتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة يجتمع محامو القاهرة والبلاد الداخلة في دائرة اختصاص محكمتها الاستئنافية بدار النقابة بالقاهرة ، ويجتمع في الوقت ذاته المحامون في دائرة كل محكمة استئنافية في المدينة التي بها مقر هذه المحكمة ويباشرون حقوقهم الانتخابية في المكان الذي يختاره مجلس النقابة بمبنى المحكمة ويتولى مجلس النقابة فرز الاصوات جميعها بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ، وبهذه الوسيلة تتم الانتخابات دون أن يتكبد محامو العواصم والاقاليم مشقات السفر الى القاهرة ومضاربها ويتوافر للجميع الحرية الكاملة والحوادى لاختيار من يريدون من أعضاء النقابة .

وهذا لا يمنع بداهة أن تتم الاتصالات الحرة بين محامى القاهرة ومحامى العواصم والاقاليم قبل الانتخابات بوقت كاف للتفاهم بين الجميع على ترشيحات يترضونها في جو من الهدوء والنظر الى مصلحة المحاماة والمحامين فحسب .

وقد بسط القانون كذلك عملية الانتخابات فقد كانت يفتضى القانون القديم تمر بثلاث مراحل ، فالجمعية العمومية كانت تنتخب أولا أعضاء المجلس وبعد انتخابهم تنتخب النقيب من بين الاعضاء الذين فازوا بعضوية المجلس ، وبعد انتخاب النقيب



الطاعنون من نعى في هذه الخصوصية يكون غير سديد .

مثال : ( نقض ١٠/٤/١٩٥٨ مجموعته أحكام )  
البنقض الصادرة من البنية العامة والناشرة المدنية  
سنة ٩ ص ٣٢٣ ق ٣٥ .

ويظهر أن النيابة لم تكن لديها فكرة عن اجتماع الجمعية العمومية للحمانيين يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٩ واعتقدت أنهم يجتمعون معاً في مكان واحد قبل إجراء عملية الانتخاب حانة أنهم يجتمعون في الأماكن المخصصة لإجراء الانتخاب في القاهرة والقاهرة الجديدة وأنفيوم ، وبنى سويف ، والمنيا ، وأسيوط ، دسوهج ، وقنا ، وأسوان ، والإسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة ، وممنهور ، والزقازيق ، وكفر الشيخ ، وشبين الكوم ، ودمياط ، وبنها . حتى إذا ما اكتمل العدد المقرر دعوا إلى عملية الانتخاب وهو الذي يقرر البنية بها ( كما هو ظاهر من محضر اجتماع الجمعية العمومية ) فكيف يتيسر الاعتراض علناً لمن يريد أن يعترض ولم يعترض ، وإذا فرضنا أن ذلك كان أمراً ميسوراً وممكناً عملاً وتوقفت عملية الانتخاب وأخذ الرأي على طريقة الانتخاب من جميع الأعضاء الموجودين بكافة الجهات المقررة لإجراء الانتخاب ووافقت الجمعية العمومية على طريقة باطله ، أبلغ هذا القول في قرارها بالطريق القانوني المينص عليه في قانون المحاماة - المادة ٤٦ منه - وهو الطريق الذي لجأ إليه الطاعنون ، وهل استلزم نص المادة المذكورة ألا يطعن في قرار الجمعية العمومية إلا إذا كان قد سبق الاعتراض عليه ؟

وحكم النقض الذي أشارت إليه المذكرة الصادر بجلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٥٨ خاص بحالة مختلفة كل الاختلاف وينتهي إلى عكس ما تراه النيابة إذ كانت اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب أعضاء مجلس نقابة الصيادلة وفرز الأصوات قد رأيت وضع القواعد التي تحدد إبداء الرأي بما يكفل سرية الانتخاب وقامت بطبع تلك القواعد في رأس قوائم الانتخاب باللغتين العربية والفرنسية فوجب أن تسود المائدة على يسار المرشح المراد انتخابه وأن يكون التسيوند بالقلم الرصاص ووثبت البطلان على مخالفة ذلك ولم يعترض أحد من الجمعية العمومية .

وقالت محكمة النقض : إن تباع تلك القواعد تتحقق به سرية الانتخاب التي يتطلبها القانون وهي قواعد لا غنى فيها وعلى ذلك فإذا كان الناخب قد

الداخل للنقابة طريقة إجراء الانتخاب . ويجرى انتخاب النقيب وأعضاء المجلس في وقت واحد بلسر النقابة ومقر النقابات الفرعية على أن توضع صناديق الانتخاب مستقلة لكل منها .

وأصبحت تعتقد بذلك الجمعية العمومية في مقر النقابات الفرعية وهي كائنة بكل محكمة كلبية وبعض هذه النقابات لا يتجاوز الناخبون فيها عشرة أو عشرين يتقابلون كل يوم ويتبادلون فيما بينهم المذكرات والعرائض ويميز كل منهم خط الآخر تمييزاً دقيقاً بما يهدر سرية الانتخاب اهداراً تاماً حتى يجرون الانتخاب ويقومون بالفرز في نفس الوقت إذ أجاز القانون الجديد رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ في المادة ١٨ منه أن ينتدب مجلس النقابة اللجنة الفرعية لإجراء الفرز كما حصل في الانتخابات محل هذا الطعن خلافاً للقانون السابق رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ فقد كان يجب في المادة ٧٧ منه أن يتولى مجلس النقابة فرز الأصوات .

وقد تقدمت النقابة ببعض الأوراق عن انتخابات اللجان الفرعية - وكان آخر انتخابات لها سنة ١٩٦٥ - وكانت تجري بكتابة الأسماء ، تريد أن تتخذ من ذلك ذريعة لتصرفها أطلعون فيه - ورد الطاعنين على هذا أن : -

١ - اللجان الفرعية ويسمى القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ ، بلان النقابة ، بلان داخلية لا تكون انتخابها نهائياً إلا بعد اعتماده من مجلس النقابة والمجلس خلال أسبوعين من إبلاغه بنتيجة الانتخاب أن يطلب اعادته ( المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ ) - وكان يجري الفرز بمجلس النقابة ولذلك لم يكن تغيير طريقة انتخابها كما عني في شأن العقيب وأعضاء المجلس .

وإذا كان هذا بعد تهاونا من المجلس فإنه لا يصح أن يتخذ مبرراً لتصحيح وضع خاطئ مخالف للقانون وللنظام العام - والسرية متعلقة به - وقعت فيه النقابة بانتخاباتها أطلعون فيها .

ثانياً : جاء بالمذكرة أنه : لما كان ذلك وكان مجلس نقابة الحمانيين قد وضع بجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ القواعد التي تحدد طريقة إبداء الرأي بما رأى أنه يكفل سرية الانتخاب وهو كتابة الناخب أن يختارهم في ورقة الانتخاب . وكان النائب من محضر الجمعية العمومية المحررة بمعرفة اللجنة التي اشترفت على عملية الانتخاب وفرز الأصوات أن أحدا لم يعترض على هذه الطريقة لإبداء الرأي وكانت هذه الطريقة لا تتنافى وسرية الاقتراع فإن ما يشتره

٥٦	أسيوط
٤٩	سوهاج
٣٤	قنا
١٠	أسوان
٤٠٠	الاسكندرية
١٠٠	طنطا
٨٠	المنصورة
٤٠	دمههور
٨٠	الزقازيق
٢٥	كفر الشيخ
٤٨	شبين الكوم
٣١	دمياط
١٥	بنها
٣٦٧٤	

تمت الانتخابات على الوجه المذكور وبين هذه البلاد من لم يتجاوز عددهم ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٤٠ . . واللجنة التي تقوم بالفرز من بين هؤلاء المحامين الناخبين والتي يحضرها المرشحون منهم أو المنوبون عنهم وخطهم معروف لهم فيما بينهم دون حاجة لاستكتاب أو مضاهاة .

والقاهرة كانت بها ١٠ لجان ، والاسكندرية ٣ لجان ، وكان معروفاً أن الناخب سيملئ بصوته في لجنة معينة ويخشي أن يساهل فيما بعد عن الورقة التي كتبها بخطه والتي قد يطلب منه - كما فهم البعض - أن يستخرجها من بين أوراق اللجنة التي أعطى صوته فيها .

وقد جاء بمذكرة النيابة أن المحكمة من السرية هي كفالة حرية الناخب أثناء عملية الانتخاب بحيث يستطيع الادلاء برأيه دون تأثير أو حرج ويحول دون أن يتم الانتخاب بوسيلة تكشف عن شخصية الناخب أو يساهل معها للكشف عن شخصيته .

وقد بينا أن الناخب وهو يملئ بصوته على الصورة السابق بيانها يعرف أن الكثيرين من زملائه الذين يتولون اجراء الفرز والذين يحضرونه يعرفون خطة ويميزونه لا يستطيع أن يملئ برأيه دون تأثر أو حرج .

هذا فضلا عن أن كتابة أسماء المرشحين بالخط فيها أكثر من وسيلة تكشف عن شخصية الناخب أو يساهل معها للكشف عن شخصيته ، إذ جاء بمحضر جلسة مجلس النقابة المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٦٩ عن طريقة الانتخاب أن « يكتب الناخب في سرية اسم القريب الذي ينتخبه في التذكرة المخصصة لانتخاب القريب ، كما يكتب أسماء الاعضاء الذين يقع عليهم

أشر أمام اسم المرشح بعلامة ( x ) أو بعلامة أو بعلامة ( - ) أو بعلامة = فان في هذا التأشير مخالفة للقواعد الصريحة التي وضعتها اللجنة ومن شأنه الاخلال بسرية الانتخاب وطلان ورقة الانتخاب .

وظاهر أن الجمعية العمومية أقرت قاعدة صحيحة قانونا تكفل سرية الانتخاب بعدم الاعتراض عليها فلا يجوز مخالفتها أما إذا كانت تتناقض مع سرية الانتخاب فان قرار الجمعية باقرارها يكون باطلا سواء حصل الاعتراض عليه من بعض الاعضاء أو لم يعترض . وما دامت الجمعية قد التزمت قاعدة معينة تحقق السرية كتسويد اللطائرة على يسار أسم المرشح فان وضع أية علامة أخرى أمام اسم المرشح من شأنه الاخلال بسرية الانتخاب لانه قد يكون متفقا عليه لتمييز شخصية الناخب .

ثالثا - تقول النيابة ان كتابة اسم الشخص المراد انتخابه بخط الناخب لا يتيسر معه معرفة شخصية الناخب إذ أن وسيلة التعرف على الشخص من خطه تقتضى اجراء عملية استكتاب ومضاهاة بين خط المحرر المنسوب اليه تحريره وبين استكتاب ما ينتهي معه القول بأن كتابة الناخب لاسم المرشح الذي يختاره بخطه يهدر سرية الاقتراع وادعاء الطاعنين بغير ذلك وقولهم ان خط الناخب هو من العلامات المميزة له وتدل عليه هو قول غير سائق في منطق العقل إذ أن نسايرته تقتضى « استكتاب » جميع من اشتركوا في عملية الانتخاب ثم اجراء مضاهاة لاستكتاب كل منهم على كل ورقة من أوراق الانتخاب البالغ عددها ٢٦٧٤ ورقة وهي عملية تستحيل استحالة مطلقة لتعذر الحصول على أوراق استكتاب لجميع الناخبين حيث لا يتسنى إجبار الناخبين على قبول عملية الاستكتاب ، فضلا عن تعذر اجراء عملية مضاهاة على هذا العدد الضخم من الاوراق .

ويظهر أن النيابة تصورت أن الانتخاب كأن يجري بين ٢٦٧٤ محام في مكان واحد أو جهة واحدة ويستحيل عند الفرز معرفة خط كل واحد من هؤلاء - كما تقول المذكورة - الا بالاستكتاب والمضاهاة ، ولم تلفت إلى أن الانتخابات جرت كما هو ثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية المقدم من النقابة على الوجه الآتى :

١٤٦٨	القاهرة
١٣٠	الجزيرة
٢٨	الفيوم
٢٠	بنى سويف
٦٠	المنيا

٢ - حصول بعض الاعضاء على اكثر من بطاقة تعرف

٤ - عدم توافر العدد الكافي من بطاقات التعرف .

٥ - عملية انتخاب النقيب لم تخل هي الاخرى من الشواوب ، ذلك أنه بسبب بدء هذه العملية بعد منتصف الليل انصرف كثيرون من أعضاء النقابة دون اجتماع الجمعية العمومية لانتخاب الاعضاء الجدد أن يشتركوا في انتخاب النقيب وكانت طريقة توزيع بطاقات التعرف على الناخبين في هذه العملية معيبة اذ وزعت عليهم بطريقة اللدناء بالاسم على العضو صاحب البطاقة دون التحقق من شخصيته متسلها ، ولم تحفظ هذه العملية بالسرية الواجبة قانونا .

٦ - لم تحتفظ اللجنة المشرفة على الانتخابات بطاقات التعرف لامكان مراجعتها للتحقق من صحة اجراءات الانتخاب .

وجاء الحكم بعد أن ذكر هذه الاسباب التي نعاها الطاعنون على عملية الانتخاب وقال :

« ومن حيث أن هذا الطعن على أساس - ثم بدأ يسرد الاسباب التي استند اليها في أن هذا الطعن على أساس فذكر بياناً للنظام الذي كان يجب اتباعه وفقاً للقواعد التي وضعتها مجلس النقابة وقال بعد سرد لهذا البيان أنه : « كان هذا هو النظام الواجب اتباعه لتكون العملية سليمة من الشواوب مسوواً بالنسبة الى انتخاب أعضاء مجلس النقابة الجدد أو بالنسبة لانتخاب النقيب إلا أنه في الواقع اخطل نظام هذه العملية في يوم ٢٢ من فبراير ١٩٥٢ منذ البداية واستمر هذا الاختلال في كل مرحلة من مراحلها ، ثم عدد الحكم هذا الاختلال في عدة أسباب حددها وسادسها « حصل لانتخاب النقيب بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية » .

واستمرسل الحكم بعد ذلك فردد دفاع مجلس النقابة - ثم رد عليه بالآتي : -

« من حيث أن هذا البلاغ بجميع وجوهه مردود أولاً بأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطوعية إذ خول في المادة ٥١ منه لمشيرين عضواً من حضروا الجمعية العمومية وصديق على أعضائهم من الجهة المختصة الطعن في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ الى محكمة النقض في ظرف ١٨ يوماً كاملة من تاريخ تشكيل مجلس

اختياره في المذكرة المعدة لانتخاب الاعضاء ويطوى كلا من التذكريتين على حصة ويضعها في الصندوق الخاص بها أمام رئيس اللجنة » .

يصح أن يتفق لتمييز شخصية الناخب - كما حدث فعلاً أن يكتب الاسم وحده بأن يذكر مثلاً السيد الأستاذ ... المحامي

أو يكتب الاسم ثلاثياً أو اللقب وحده .

أو يكتب بخط ثلث أو بخط رقمه .

أو بخط نسخ .

أو يكتب بطريقة مميزة مثلاً : السيد

الأستاذ

.....

.....

أو بخط مائل / هكذا .

كل هذه الطرق وغيرها لتمييز شخصيته الناخب تقطع بأن الانتخاب بكتابة الاسماء بخط الناخب تنتفي معه السرية .

رباعاً - وتقول النيابة في شأن حكم النقض الصادر في ٢٣/٤/١٩٥٤ الذي أشار اليه الطاعنون في تقريرهم : « انه لا مجال للاستشهاد به إذ أنه يبين من الرجوع اليه أن المحكمة لاحظت بحق أن تلك الانتخابات التي كانت موضوعاً للطعن قد اختل نظامها واضطرب أمرها منذ البداية وأحاطت بها دواعي البطلان فاستدلت من ذلك على أن اجراءات الانتخابات قد خرجت على النظام والسرية الواجبة للاقتراع وقضت ببطلان عملية الانتخاب وهو أمر غير متوافر في خصوصية الانتخابات موضوع هذا الطعن » .

ونعتقد أن الفصيل بيننا وبين النيابة الرجوع الى الحكم نفسه - وثابت به أن ما نعاه الطاعنون على عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة الجدد وعملية انتخاب النقيب التي تلته - تتحصل في أن كلتاه

العمليتين وقعت باطلاً للأسباب الآتية :-

١ - حدد مجلس النقابة الوقت الذي يبلغ فيه والوقت الذي يقفل فيه باب هذا الانتخاب وتجاوز ميعاد الانتخاب الوقت المحدد .

٢ - عدم التحقق من شخصية كل عضو قبل تسليمه قائمة الانتخاب .

بجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ قد استوجب أن يعد دفترًا أو أكثر بمقر النقابة العامة ودفترًا أو أكثر بكل نقابة فرعية لحصر أسماء المحامين الحاضرين وحدد طريقة ادلاء الناخب بصوته في سرية تامة كما أن الثابت من مضمهر اجتماع الجمعية العمومية المحور بمعرفة اللجنة التي أشرت على الانتخابيات أن هذه الاجراءات قد ودعيت وأنه لم ترد للجنة سوى شكوى واحدة من الاستاذ شكرى ديمترى تفيد أن الدائرة الثامنة بالقاهرة لم تتوافر فيها السرية ولا النظام وقد قام عضو اللجنة الاستاذ محمد أبو الغضل الجيزاوى بالتوجه الى اللجنة وفحص الشكوى واتضح له أن النظام داخل اللجنة والسرية تامة وكل ناخب يدل بصوته في سرية كاملة .

لما كان ذلك كذلك وكان الاصل في الاجراءات الصحة وكان السابغ من مضمهر اجتماع الجمعية العمومية يبينه بأن اجراءات الانتخابيات تمت في نظام وسرية تامة ، فان ما يثيره الطاعنون من حالة الخرج على النظام والسرية الواجبة للاقتراع غير صديق وبالتالي يكون الطعن برمته قائما على غير اساس واجب الرفض .

**وليس عجيب من قول النيابة هذا وهل قول اللجنة التي أشرت على الانتخابيات أن الاجراءات قد روعيت حجة قاطعة لا يجوز اثبات غيرها وإذا أثبت بمضمهر اجتماع الجمعية العمومية الذى كتبه هذه اللجنة ان اجراءات الانتخابيات تمت في نظام وسرية تامة فيعنى هذا أنه لا يجوز للطاعنين اثبات غير هذا وإن قولهم غير صديق وبالتالي لا يجوز لهم أن يتقدموا بالدليل على ما يدعون - كسماح اقوال الكثيرين من السادة الزلاء الذين حضروا الانتخاب - أو لم تكن توجب الحيدة المفروضة على النيابة أن تتريث في رايها هذا حتى تقدم النقابة دلائل الانتخاب وأوراقه بالبلجان المختلفة وتستمع الى الدليل الذى يتقدم به الطاعنون ثم تقول ما تراه !**

**عن مذكرة النيابة الثانية :**

**وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ لعضاء مجلس الامة يختارون بالانتخاب السرى العام وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالآتى :**  
 « يكون ابداء الرأى على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في حالة الاستفتاء لرياسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك .  
 وعلى الرئيس أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة وضع في ظهرها ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب أو

النقابة اذ خول لهم ذلك لم يشترط أن لا يكون الطاعنون قد اشتركوا فعلا في الانتخاب والا سقط حقهم في الطعن ، كما لم يفرق بين من كان منهم مرشحا لعضوية مجلس النقابة وبين من لم يسكن كذلك ، فلا يحول دون قبول طعن الطاعنين في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة أنهم اشتركوا في انتخاب النقيب المترتب على نتيجة هذه العملية ، كما لا يحول دون ذلك أن أغلبهم لم يكن مرشحا لعضوية مجلس النقابة ، ومردود ثانيا بأن حصول اجراءات الانتخاب تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يصحح ما شاب من عيوب سبق بيانها ومردود آخر بأن كثرة عدد الواقدين من الاعضاء الناخبين لا يسوغ مخالفة القواعد المقررة من قبل والنقابة قصد من وضعها ضمان التحقق من أشخاص الناخبين ودره ما قد يشوب اجراءات الانتخاب من دوافع البطلان .

ومن حيث أنه يبين من جميع ما سبق أن الطعن على أساس ويتمين الحكم ببطلان انتخابات نقابات الصيادلة التى تمت في ٢٢ من فبراير ١٩٥٣ .

وهذا الفهم الواضح الصريح الذى فهمناه للحكم هو الذى فهمه «الكتيب الفنى بمحكمة النقض لتبويب الاحكام» حين حدد المبادئ التى قررها الحكم المذكور فلذكر المبدأ السادس « متى كان الثابت هو أن انتخاب النقيب قد حصل بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب فإن هذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له » .

وهذا أيضا ما فهمه واضعوا مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض الدائرة المدنية وقدم لها رئيس محكمة النقض في ذلك الوقت ٢٢ يوليوس سنة ١٩٥٧ السيد الاستاذ المستشار عبدالعزيز محمد ، أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم ، اذ أثبتوا نفس المبدأ بنصه ص ١٠٤٢ في الجزء الثانى من المجموعة .

ونعتقد بعد كل هذا أننا كنا أمناه مع قضائنا ومع أنفسنا حين قلنا بتقرير الطعن أن لمحكمة النقض قضاء في هذا وأشرنا الى الحكم .

**خلاصة -** وتقول النيابة «أما ما يثيره الطاعنون من القول بتواجد عدد كبير من الناخبين بالفروق المخصصة للانتخاب وكتابتهم أسماء المرشحين علانية وكذلك دخول الناخبين دون التحقق من أشخاصهم ودون التوقيع على دفتر معد لذلك ، فإن الثابت هو أن مجلس نقابة المحامين عند وضعه تنظيم عملية الانتخاب

( أ ) الثلاثة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ .

( ب ) قرار وزير الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بتشكيل مجالس القري .

( ج ) قرار وزير الداخلية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بوضع لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية .

( د ) القانون ١٤٥ سنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ بشأن انتخاب المجالس البلدية والقروية والمرسوم الصادر كذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعديل المرسوم السابق وقرار وزير الداخلية في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٦ .

وأغفلت النيابة ذكر القانون الأخير بنظام المجالس البلدية وهو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ والذي تنص المادة ( ٥ ) منه على أنه :

« تجري وزارة الداخلية الانتخابات طبقاً لنظام يصدر به قرار من مجلس الوزراء ، ولم تذكر النيابة هذا النظام الذي صدر به قرار مجلس الوزراء ولم يذكر أن النص لا يستلزم الاقتراع السري ولكنني بذكر أن الوزارة تجري الانتخابات » .

( هـ ) اتفاق رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ وقرار وزير الداخلية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذه وتحديد طريقة انتخاب بكتابة الاسماء واتفاق رقم ١٠٦ سنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ أيضاً وقرار وزير الداخلية الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بطريقة الانتخاب .

وتنتهى النيابة من هذه الامثلة التي ساقتها أن المشرع المصري يعتبر طريقة الانتخاب بكتابة الناخب لاسم من يختاره من المرشحين هي إحدى وسائل الاقتراع السري مماثلة تماماً لطريقة الانتخاب بوضع علامة أمام اسم المرشح الذي يكون مطبوعاً على بطاقة الانتخاب . .  
ويكفي للرد على هذا أن تشير الى :

( ١ ) أن كل الامثلة التي ساقتها النيابة ليست أكثر من قرارات لوزير الداخلية في السنوات ١٩٠٩ ، ١٩١٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٧ بتحديد طريقة الانتخاب للمجالس المحلية والقروية بالكتابة بالاسم معتقداً وزير الداخلية في كتابتها ، ولجان الفرز الذي تراجع الاوراق المكتوبة من الموظفين لا يعرفون خط أى ناخب مع ملاحظة أن هذه المجالس تغلب فيها عنصر التعيين ولا تنص قوانينها على الاقتراع السري -

الاستفتاء وينتخب الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأي في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على البطاقة يعينها مطبوعاً الى الرئيس الذي يضعها في الصندوق الخاص بطاقات الانتخاب، وفي الوقت عينه يضع سكرتير اللجنة في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .

« ووضماناً لسرية الانتخاب أو الاستفتاء » تعدد البطاقات بحيث يقرن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية ، كما تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها ( فقرة جديدة مضافة بالقانون رقم ٢٣٥ في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦ ) ومع ذلك فإنه يجوز للمكفوفين وغيرهم من وى العاهات الذين لا يستطيعون بأنفسهم أن يثبتوا آراءهم على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أن يبلووا شفاهاً بحيث يسمح لهم أعضاء اللجنة وحدهم - وفي هذه الحالة يثبت السكرتير رأى كل ناخب في بطاقته ويوقع عليها الرئيس - ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يعهدوا الى من يحضر معهم أمام اللجنة بإبداء هذا الرأي على بطاقة انتخاب أو استفتاء يتناولها من الرئيس وتثبت هذه الانابة في المحضر . »

هذه هي طريقة الاقتراع السري التي قررها الدستور عندنا وحدها قانون الانتخاب الأخير بل وقوانين الانتخاب السابقة جميعها .

ومع ذلك تضفى النيابة على هذه القاعدة المقررة الإيهام والغموض وتقول أنه :

« لم تحدد قوانين الانتخاب الخاصة بأعضاء البرلمان ( كلنا ) أو الهيئات الأخرى التي يجري اختيار أعضائها بالانتخاب طريقة الاقتراع السري وتركت تحديد ذلك للوائح التنفيذية أو لقرارات بصدورها وزير الداخلية التي كانت تقوم ببيان طريقة الاقتراع السري .

وبين من مراجعتها أنها جرت على بيان طريقتين للاقتراع السري أحدهما هي أن تطبع أسماء المرشحين بتلك الانتخابات ويقوم الناخب بوضع علامة أمام اسم من يختاره من المرشحين ، والثانية هي أن يقوم بكتابة اسم المرشح الذي يختاره في ورقة ليس عليها أية علامة أو إشارة تمل عليه . »

وأوردت النيابة مثلاً لطريقة الثانية ، القرارات الآتية : -

بل نصت على الانتخاب وتركت تنظيم ذلك لوزير الداخلية .

ب - أن هذه القرارات من وزير الداخلية بتحديد طريقة لا تكفل سرية الانتخاب كانت كلها قبل دستور سنة ١٩٦٥ والقانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ الخاص بطريقة الانتخاب وهو الاصل الواجب اتباعه في كل انتخاب ينص فيه قانون الهيئة التي يجري بها على أن الانتخاب بالاقتراع السري كما جاء بالمادة ١٥ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية .

(ج) أنه حين صدر القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٥٧ في شأن العهد والمشايع وألغى القانون السابق تعدلت طريقة الانتخاب إذ نصت المادة ٢٣ من قرار وزير الداخلية باللائحة التنفيذية للقانون المذكور (معلقة بالقرار رقم (٥) في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٨) بالآتي :

« يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وعلى اللجنة أن تتحقق من شخصية كل ناخب بالإطلاع على البطاقة الشخصية أو شهادة الانتخاب أو بأية طريقة أخرى تراها كافية لذلك . كما تتحقق من وجود اسمه في كشف الناخبين المعوين أمامها .

و معنى تم ذلك يعطى رئيس اللجنة للناخب بطاقة الانتخاب ويطلب إليه أن ينتهي خلف الساتر ليبدى رأيه على البطاقة - ومع مراعاة ما نص عليه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى المكفوفين وغيرهم من ذوى العاهات الذين لا يستطيعون أن يثبتوا آراءهم على بطاقة الانتخاب بأنفسهم - يكون إبداء الرأى فى حالة انتخاب العهد بالنسبة إلى باقى الناخبين بوضع خيط أو أية علامة على الرمز الخاص بالمرشح الذى يقع عليه الاختيار ويكون ذلك بقلم وصاص يمد فى كل لجنة لهذا الغرض ولا يصح إبداء الرأى على غير البطاقة التى تسلم من رئيس اللجنة أو بأية طريقة أخرى . ولا يشترط أن يوضع الخيط أو توضع العلامة على الرمز نفسه بل أن أية علامة يضعها الناخب أمام الرمز أو قريباً منه تكون كافية لاعتبار هذا الرأى صحيحاً ما دامت هذه العلامة تدل بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تفصح عن شخصه . أما فى حالة انتخاب الشيخ فإن الناخب ينتهى خلف الساتر ليبدى على بطاقة الانتخاب اسم من يختاره للشياخة من بين الأشخاص الواردة أسماؤهم فى كشف الجائز ترشيحهم .

« وفى جميع الأحوال يجب على رئيس اللجنة أن ينبه الناخب إلى أن كتابة اسمه أو وضع أية علامة أو إشارة تدل عليه على البطاقة أمر يترتب عليه

إبطال رأيه وعلى الناخب بعد إبداء رأيه أن يطوى بطاقة الانتخاب ويسلمها لرئيس اللجنة لوضعها فى الصندوق . ويجوز للناخب فى حاله انتخاب الشيخ أن يعطى صوته شفويًا ولن يرغب فى ذلك أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من السكرتير ، وعلى السكرتير إثبات هذا الرأى فى بطاقته ويوقع عليها الرئيس ثم يطويها ويضعها فى الصندوق . وفى جميع الأحوال يقوم سكرتير اللجنة بالتأشير أمام اسم الناخب فى كشف الناخبين المعوين أمامها بما يدل على حضوره وإبداء رأيه . طريقة انتخاب العمدة وطريقة انتخاب الشيخ إلا أن ولا تفهم المحكمة من تفرقة وزير الداخلية بين يكون أساس ذلك الالتزام بانتخاب العمدة فرأى أن يكفل له السرية التامة باتباع طريقة التأشير المنصوص عليها فى القانون العام والاكتفاء فى انتخاب الشيخ بالطريقة القديمة أو انتخابه شفويًا - والاهتمام بانتخابه أو تعيينه كالمجالس القروية ليس بأمر ذى بال .

(د) أن أى قرار يصدر من وزير الداخلية بتنظيم عملية انتخاب لهيئة من الهيئات يخالف به قواعد السرية المنصوص عليها بقانون الانتخاب العام لا يمكن القبول بأنه يعبر عن رأى المشرع الصريح بتحديد طريقة من طرق الانتخاب كما تقول النيابة فى مذكرة ، والا جاز القول بأن الطريقة التى حددها وزير الداخلية لانتخاب الشيخ طريقة من طرق الانتخاب التى حددها المشرع ، فيها ضمان للسرية ويصح لنقابة المحامين وغيرها من النقابات أن تنبها فى انتخاباتها !

(هـ) ن أساس طعننا القائم أن طريقة الانتخاب بكتابة الاسماء تنتهك مسع السرية المنصوص عليها بالمادة ١٥ من قانون الحماية فى خصوص انتخابات نقابة المحامين للاسباب السابق بيانه . ولذلك عدلت عنها النقابة بعد صدور القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ على التفصيل السابق بيانه ، وجرت الانتخابات للنقيب وأعضاء مجلس النقابة بالطريقة المنصوص عليها بقانون الانتخاب العام وفيها كل الضمان للسرية .

ولم يكن لمجلس النقابة أن يعود إلى إجراء الانتخاب بطريقة سبق بيان فسادها وتتناهى مع السرية وإذا كان وزير الداخلية سنة ١٩٠٩ أو سنة ١٩١٨ أو بعد ذلك رأى فى شأن المجالس القروية أو المشايخ أن يحدد لطريقة الانتخاب بالكتابة أو شفويًا فليس معنى هذا أن طريقة الانتخاب فى نقابة المحامين بكتابة الاسماء لا تتنافى مع السرية .

امساكه اياها بيده أثناء ادلائه بصوته الى حين وضعها في صندوق لانتخاب .

فلتطمئن النيابة اذن الى طريقة الانتخاب بالتأشير لا خوف فيها من التزوير لانه يمكن الكشف عنه بفحص البصمات التي يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب !

#### عن الملحق المذكور بالنيابة :

أشارت النيابة في مجال التشبيه بانتخابات النقابة بكتابة الاسماء الى ما جاء بالوائح الداخلية لمجلس الشيوخ والنواب ، ولانحة مجلس الامة ، وقصدت بالآتي :

مادة (٣٢٧) - عند افتتاح الجلسة الاولى لنور الانقصاد العادي الاول لمجلس الامة يشغل كرسى الرئاسة اكبر الاعضاء الحاضرين منها ، ويعاونه في اجراءات الجلسة اصغر عضوين منهم .

وتنتهى مهمة رئيس السن بانتخاب رئيس المجلس .

مادة (٣٢٨) - يتل قرار رئيس الجمهورية بعبئونة المجلس للانقصاد ويؤدى الاعضاء اليه . المستوية ثم يشرع المجلس في اجراء عملية انتخاب مكتبه ، ولا يجوز اجراء أية مناقشة في المجلس قبل انتخاب رئيسه .

مادة (٣٢٩) - يتم انتخاب الرئيس والوكيلين بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي اعطيت وتكون عملية الانتخاب سرية ، وتجرى في جلسة علنية وهي فردية بالنسبة الى الرئيس ، وتجرى بالتعاقب للرئيس فالوكيلين .

مادة (٣٣٠) - تقدم الترشيحات لرئاسة المجلس والوكيلين الى رئيس الجلسة خلال المدة التي يحددها وتعلن للمجلس .

وتجرى عملية الانتخاب بالنسبة لهم ولو لم تقدم للترشيح الا العدد المطلوب .

مادة (٣٣٢) - عنه يده الانتخاب ، يعطى لكل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض غطته الغطاء على اسمه .

ولا يجوز أن تدرج في الورقة أسماء الا بقدر العدد المطلوب انتخابه وذلك من بين المرشحين والا اعتبر صوت العضو باطلا .

جاء بهذا مكره النيابة أنه : لا يفوتنا أن نشير الى أن بعض فقهاء القانون الدستوري يفضلون كتابة الناخب لاسم المرشح على وضع علامة أمام اسمه المطبوع ببطاقة الانتخاب لان هذه الطريقة الأخيرة تسهل الغش والتزوير - أما اذا حتم على الناخب كتابة اسم المرشح الذي يريد فانه يصعب في هذه الحالة على اللجنة أو غيرها ارتكاب تزوير أو غش خوفا من انكشافه بمقارنة الخطوط . . . وأشارت المذكرة الى رسالة الدكتور محمود عيد سنة ١٩٤١ .

**والنيابة تخرج بهذا الكلام عن أصل النزاع وسبب الطعن وهل الانتخاب بالكتابة يحقق السرية أو يتنافى معها ، أما الغش والتزوير فلا يتصور في نقابة المحامين ويستحيل حدوثه ، واللجان التي تجري الانتخاب والتي تقوم بالفرز في حضور المرشحين والناخبين تتحقق من صحة كل الاجراءات التي تمنع أي غش أو تزوير ، والانتخابات تجري بين المحامين أبعد الناس عن الصورة التي قامت بذهن الدكتور محمود عيد سنة ١٩٤١ عن بعض الانتخابات لمجلس النواب السابقة للسنة المذكورة التي اتهمت فيها الادارة بالتلاعب في الصناديق ، ولو سارنا هذا الوهم لكأننا أفضل طريقة تمنع الغش والتزوير الانتخاب الشفوي العلني كما كان الحال في إنجلترا مثلا ، إذ كان الاقتراع علنيا وكان كل ناخب يعطى منصة مرتفعة ويعطى رأيه بصوت مرتفع على منسمع ومرأى من الجمهور - ولكن إزاء هذا كان يستمر الاقتراع عند أسابيع وينظر الحياء والنفعيون الى آخر لحظة حيث تكون للاصوات قيمة أكبر ويعرضونها في المراءى على المرشحين لمن يدفع منهم ثمنا أعلى . ولكن عدل عن هذه الطريقة سنة ١٨٧٢ وأخذ بسرية التصويت .**

( المرجع السابق الدكتور محمود عيد ص ٢٧٩ )

**فهل تطلب النيابة انه يحصل المشرع عن سرية الانتخاب التي قررها الدستور وقانون الانتخاب للخوف من الغش والتزوير والذي لا يتصور وقوعه وتسي أن الانتخاب بالكتابة وهو يكشف عن صاحبه سيجعل المجال واسعا للافشاء والتهديد والوعيد والوعيد .**

وهل نسيت النيابة وهي تسخر منا في مذكرتها الاولى أنها قالت :

« انه يمكن بالوسائل العلمية الحديثة معرفة شخص الناخب مهما كانت الوسيلة التي يستعملها في الادلاء بصوته اذا كفى على سبيل المثال فحص البصمات التي يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب عند

ويجرى انتخاب النقيب وأعضاء المجلس في وقت واحد. يدار النقابة ومقار النقابات الفرعية على أن توضع صناديق الانتخاب مستقلة لكل منهما .

ولما تكلم عن مكتب المجلس نص في المادة ٢٠ :

« ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه مسلوياً الوكيل وأمين السر وأمين الصندوق ويكونون مع النقيب هيئة المكتب » .

وترك بذلك مجلس النقابة تحديد طريقة انتخاب مكتبه ، وكثيراً ما كانت تحصل بالاتفاق أو شفوياً .

وقد راعى هذه التفرقة أيضاً الاتحاد الاشتراكي العربي في الانتخابات التي يجريها : ففي انتخاب أعضاء لجان الاتحاد للوحدات الأساسية حيث يقفل باب الترشيح قبل موعد الانتخاب بعنة أيام يحصل الانتخاب بانتشاش أمام أسماء من يراد انتخابهم من المرشحين المدونة ببطاقة إبداء الرأي التي يتسلدها الناخب من رئيس اللجنة ويجري ذلك خلف سائر يعد لهذا الغرض ، أما في انتخاب الأمناء والأمناء المساعدين للجان الاتحاد للوحدات الأساسية ومنعوبى هذه الوحدات لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي للمراكز والأقسام والبنادر ، حيث يجري الترشيح في نفس جلسة الانتخاب ويفتح لمدة خمسة دقائق يحصل الانتخاب بكتابة الأسماء حيث يستحيل إجراؤه بطريقة التشاير .

وأخيراً فإن الفقه الدستوري يربط بين الحرية والديمقراطية وبين سرية الانتخاب ، ويقول فقهاؤه في ذلك :

"QUI DIT DEMOCRATIE DIT VOTE  
SECRET"

وهذا المبدأ السامي هو الذي يدور الخلاف في شأنه بين الطاعين وزعمائهم أعضاء مجلس النقابة .

### لذلك

لتتمس الحكم بالطلبات الواردة بتقرير الطعن .

مصطفى محمد البرادعي المحامي

مادة (٣٣٣) - يختار المجلس عدداً من أعضائه لجميع الأصوات وفرزها ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

وملاحظاتنا في هذا الشأن ما يأتي :

١ - أن قانون مجلس الأمة نص في مادته الأولى على أن المجلس يتألف من ٣٥ عضواً يختارون بطريق الانتخاب السري العام وهو ما بينه قانون الانتخاب ولم يتعرض حق المجلس في اختيار أعضاء مكتبه وترك ذلك للمجلس يختارهم بالطريقة التي يراها - وقد اختار هذه الطريقة التي حددتها بالألحاح غير مقيد بأي قيد وكان يستطيع أن يجري انتخابهم شفوياً .

٢ - أنه يجب التفرقة بين الانتخابات التي يحدد للترشيح فيها ميعاد معين ينتهي قبل بدء عملية الانتخاب بزمان معين كانتخابات مجلس الأمة ، وانتخابات نقابة المحامين وغيرها من النقابات المهنية المختلفة ، وبين الانتخابات التي يحصل للترشيح فيها في نفس جلسة الانتخاب كانتخاب مكتب مجلس الأمة وانتخاب مجلس النقابة من بين أعضائه الوكيل وأمين السر وأمين الصندوق .

فإن السرية لو فرضها وتطلبها القانون لا يمكن إجراؤها بالصورة التي يتطلبها قانون الانتخاب العام في الحالة الثانية ، والانتخابات لا بد أن تتم في نفس جلسة الترشيح .

ولذلك تكتفي قوانين كل الهيئات والمنظمات التي يتم الترشيح فيها والانتخاب في وقت واحد بإجراء الاختيار أو الانتخاب - إما بطريق الانسحاق بين أعضاء الهيئة أو بالمنظية أو شفوياً أو بطريقة محدودة من السرية وهي الاختيار بكتابة الأسماء ويقع انتخابها صحيحاً طالما كانت قوانينها تسمح بذلك .

وأقرب مثل لذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة الذي بين طريقة انتخاب النقيب وأعضاء المجلس نص بالآتي :

م ١٤ - يكون الترشيح لمركز النقيب ولعضوية المجلس يطلب يقدم من المرشح إلى مجلس النقابة قبل الميعاد المحدد لانقضاء الجمعية العمومية بثلاثين يوماً على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب .

م ١٥ - يكون الانتخاب بالاقتراع السري وبالنظام الداخلي للنقابة طريقة إجراء الانتخاب .



# مذكرة الدفاع

المقدمة من نقابة المحامين

بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠

## محكمة النقض

## المائرة الجنائية

## مذكورة

بدفاع : نقابة المحامين مطعون ضدها

## مقدم

السيد الاستاذ مصطفى محمد البرادعي وآخرين طاعنين

في الطعن الرقم ١ لسنة ٣٩ قضائية المحددة للمرافعة فيه جلسة

٣٠ من يوليو لسنة ١٩٦٩

المخصصة للانتخاب ، يكتبون أسماء المرشحين في علانية كاملة .

وإن بعض اللجان : سمحت للناخبين بالدخول دون أعداد دفتر للتوقيع ودون التحقق من أشخاصهم .

وبجلسة ١٤ من يوليو لسنة ١٩٦٩ : قرر الاستاذ مصطفى البرادعي : أنه يقصر الأمر على النمي على الانتخاب بالكتابة ، ويتنازل عن باقي أوجه الطعن .

وهذا الذي قرره الطاعنون في تقرير طعنهم ، ليس من صحيح أحكام القانون في شيء .

فالطعن على هذا التحديد الذي انتهى إليه

يخرج عن اختصاص المحكمة ، وهو في الاسانيد التي أقیم عليها ، سواء في تقرير الطعن أو في مذكرة الطاعنين ، لا يتفق وصميم أحكام القانون .

١ - طلب الطاعنون - في تقرير الطعن - من المحكمة الموقرة أن تقضي ببطان قرار الجمعية العمومية بتشكيل مجلس النقابة ، وبطالان عمالية الانتخاب ، بالنسبة للنقيب وباقي أعضاء المجلس ، وما ترتب على ذلك من آثار .

وقالوا سببا لطعنهم : ان الانتخابات قد جرت بكتابة أسماء المنتخبين بخط الناخب ، الأمر الذي يتنافى مع سرية الاقتراع لأن خط الشخص من العلامات المميزة له .

ورتبوا على هذا السبب ، ان تلك الطريقة ، كان لها أثر على حرية الناخبين ، تمثل في غياب ألف وخمسمائة محام عن حضور الجمعية العمومية .

وإنها كانت تستغرق من الناخب وقتا طويلا ، انتهى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب ، إذ سمحت بتواجد عدد كبير بالغرف

## أولا :

علم اختصاص محكمة النقض بالفصل  
فى سبب الطعن

بالنفي لان الطعن فى حقيقته - وهو البيان الذى حدده وكيل الطاعنين فى الجلسة الاخيرة ، موجه الى قرار صادر من مجلس النقابة بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٩/٦/٧ ، بتحديد طريقة الانتخاب واختيار الكتابة وسيلة لها .

وقرارات مجلس النقابة ، هى من القرارات التى لا يجوز للطاعنين الطعن عليها أمام محكمة النقض ، لخروجها عن نطاق اختصاصها المبين فى الفقرة الثانية وقضاء محكمة النقض ، مستقر على أن اختصاصها بالفصل فى الطعون الانتخابية ، اختصاص استثنائي ومقيد ، لا يجوز التوسع فيها ودليل ذلك حكمها الصادر بجلسته ١٩٥٩/٣/٥ ، فى الطعن الرقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق ، والذى قضت فيه بعدم جواز الطعن فى انتخابات النقابات الفرعية .

« مجموعة المكتب الفنى - السنة العاشرة - ص ٢٢٣ » .  
وهذا القول لا يعصم قرار مجلس النقابة من الطعن ، بل ان الطعن عليه ، تختص به جهتان ، احدهما قضاء المحكمة القضاء الادارى عليها ، وفى نقابية ، وتضمن بذلك الجمعية العمومية النقابة .  
ذلك ان النقابة بحكم كونها مختصة ومسئولة عن تنظيم مهنة المحاماة ، انما تمارس تسيير مرفق عام ، هو المحاماة ، يحكم اتصالها بمرفق عام ام وأشمل ، هو تنظيم العدالة .

والقرارات التى يصدرها مجلس النقابة ، فى حدود الولاية المنوطة له ، هى قرارات ادارية ، تختص محكمة القضاء الادارى بالطعن عليها ، وفى حالة مماثلة ، قالت المحكمة الادارية العليا ما يلى :  
« يخلص من استعراض نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ ، بانشاء نقابات المحامين الطبية ، انه قد أضفى على النقابة ، شخصية معنوية مستقلة ، وخولها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الادارية العامة ، فحولها حق احتكار المهنة ، وهى مرفق عام وقصرها على أعضائها دون سواهم ، كما حولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل فى مواعيد دورية ، ثم سلطة اصدار قرارات واجبة التنفيذ فى شئون الاطباء وسلطة تاديب أعضائها ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ، ولائحة تقاليد المهنة ، كما يدل على انها قد جمعت بين مقومات المؤسسات العامة وعناصرها

٢ - لعل من المسلميات ، أن نقول ان الانتخابات قد جرت بالكتابة ، طبقا لقرار صادر من مجلس النقابة ، بشأن تنظيم الانتخاب ، وفى الحدود التى يملكها .

والطعن الموجه الى طريقة اجراء الانتخاب ، على هذا النحو - يخرج عن اختصاص محكمة النقض .  
ذلك أن اختصاصها بالطعون الانتخابية ، ليس اختصاصا أصليا من اختصاصاتها المنصوص عليه فى قانون انشائها ، او فى القوانين الخاصة بتحديد ولايتها واختصاصها .

وهذا الاختصاص الاستثنائي ، مقرر لها بمقتضى المادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، التى تنص على ما يلى :

« لوزير العدل أن يطعن فى تشكيل الجمعية العمومية او مجلس النقابة ، وفى القرارات الصادرة منها ( أى الجمعية العمومية ) بتقرير يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض « الدائرة الجنائية » خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بالتشكيل وبالقرارات .

وكذلك يجوز لمحامين محاميا على الاقل ، ممن حضروا الجمعية العمومية ، الطعن فى تشكيلها وفى القرارات الصادرة منها ، وفى تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ استيخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم .

ويجب أن يكون الطعن غير مسبب ، والا كان غير مقبول شكلا .

وهذا النص يختلف عن مثيله فى القانون السابق (مادة ٦٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧) ، التى كانت تعيز لوزير العدل حق الطعن على قرارات مجلس النقابة أمام محكمة النقض .

ومسلم أن الطعن المطروح على محكمتنا العليا الورقة ، قد اقيم استنادا الى الفقرة الثانية من المادة سالفة البيان ، وهى تقصر اختصاص المحكمة على ما يأتى :

١ - الطعن فى تشكيل الجمعية العمومية .  
٢ - الطعن فى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية .

٣ - الطعن فى تشكيل مجلس النقابة .  
فهل الطعن المطروح يخل فى ذلك ، ان الاجابة

نقابة الصيادلة ، في شأن اجراء الانتخابات موضوع ذلك الطعن .

ونحن ننقل عبارات الحكم بغير اجتزاء ، ليبين منها أن المحكمة راعت في قضائها ، مخالفه ما جرى لقرار مجلس النقابة المنظم للانتخابات .

« ومن حيث أن هذا الطعن على أساس ذلك ، بأن النظام الذي كان يجب اتباعه وفقا للقواعد التي وضعها مجلس النقابة في اجتماعه الحاصل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، كان يقتضي أن ميعاد

انتخاب أعضاء مجلس النقابة يبدأ في الساعة الرابعة مساء ، وأن باب مكان الانتخاب يفتح في الساعة السادسة تماما ، وأن من يحضر من الأعضاء يعد هذا الميعاد المحدد في الدعوة المطبوعة الموجهة الى الناخبين ، لا يسمح له بالدخول الى مكان الانتخاب ، وأن العضو الذي يحضر في الميعاد اما أن يكون قد سبق له أن دفع رسم الاشتراك أم لا يكون قد دفعه بعد ، فإن كان قد دفعه من قبل ، يكشف عن اسمه في كشف المسددين ، وتطعي له بطاقة بيضاء يلون عليها رقم قيده بالنقابة تثبت دفعه رسم الاشتراك ، وإن لم يكن قد دفعه فلا يسمح له بالدخول الى مكان الانتخاب ، الا بعد الوفاء به ثم تسلم له بطاقة بيضاء ، فضلا عن وصول توريد رسم الاشتراك وبعد ذلك ير الأعضاء الحاملون لبطاقات تسديد رسم الاشتراك البيضاء على أحد الموظفين ، ليتسلم كل منهم بطاقة تعرف زرقاء مقابل تسليمه لهذا الموظف البطاقة البيضاء ، ثم يقدم كل منهم البطاقة الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة الى رئيس لجنة التعرف يوقع عليها بأعضائه بعد التحقق من شخص حاملها اما لكونه معروفا له شخصيا ولما بإبراز بطاقته الشخصية الخاصة بالنقابة ، ثم يؤشر رئيس اللجنة أمام اسم العضو في كشف لديه معد لهذا الغرض ويطلب اليه التوقيع أمام اسمه ، دلاله على أنه تسلم البطاقة الزرقاء لكي لا يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف ويحفظ هذا الكشف لدى رئيس لجنة التعرف ، ثم يضم الى أوراق الانتخاب للرجوع اليه عند اللزوم للتحقق من صحة العملية ، وبعد ذلك يدخل الأعضاء حاملية بطاقات التعرف الزرقاء الواقعة من رئيس لجنة التعرف غرفة الانتخاب حسب النظام المقرر ، فيتسلمون من أعضاء لجنة الانتخاب قوائم الانتخاب المستقلة على أسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة ، مقابل تسليمهم البطاقات الزرقاء المثبتة لشخصية كل منهم وبعد إبداء الأخير صوته بالتأشير في قائمة الانتخاب بالعلامة المصطلح

من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة ، شأنها في ذلك شأن كافة هيئات التمثيل المهني ، ومن ثم فهي شخص اداري من أشخاص القانون العام وقراراتها سواء صدرت في موضوع التأديب من هيئات المختصة ( وهي هيئات ادارية لا قضائية ) أو صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيد بالسجلات أو في غير ذلك من الاغراض ، وهي قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعوى الالغاء أمام محكمة القضاء الاداري » .

مجموعة القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا ج ٢ ص ١٧٤٠ - ٦٠٨ - ٣ ( ١٩٥٨/٤/١٢ )

٣ - وفي تأصيل هذا المبدأ ، قالت المحكمة الادارية العليا في حكم آخر لها ، ما يلي :

« ان تنظيم المهن الحرة ، كالطب والمحاماة والهندسة ( وهي مرافق عامة ) مما يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بوصفها قوة عسلى المصالح والمرافق العامة ، فاذا رأت الدولة أن تتدخل عن هذا الامر لاعضاء الهيئة أنفسهم لانهم اقدر عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم مسع الاحتفاظ بحقها في الاشراف والرقابة تحقيقا للمصالح العام ، فإن ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة » .

مجموعة القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا ج ٢ ص ١٧٤٠ - ٦٠٨ - ٣ أبو شادي - الجزء الثاني ص ٢٢٩٣ قاعدة ٢٢١٢ ،

٤ - فاذا كان الطاعنون لم يطعنوا في القرار الصادر من مجلس النقابة في شأن تنظيم عملية الانتخاب ، سواء أمام الجمعية العمومية ، أو محكمة القضاء الاداري المختصة بالطعن في القرارات التي يصدرها مجلس النقابة ، فإن طعنهم على القرار بمناسبة الطعن في قرار الجمعية العمومية يكون منقولا عن موطنه الصحيح ، ويكون الحكم بعدم الاختصاص به أو بعدم جوازده ، هو الجزاء « الخلق » .

ومحكمتنا العليا الموقرة ، في كل انتخابات طرحت عليها ، كانت تتحقق مما اذا كانت اجراءات الانتخاب ، قد تمت وفقا للنظام المقرر في شأنها أم خالفته .

والطعن الذي أشار اليه الطاعنون ، قضى بقبوله . لأنه خالف القواعد التنظيمية التي قررها مجلس

اتباعه لتكون العملية سليمة من الشوائب سواء بالنسبة إلى انتخاب أعضاء مجلس النقابة الجديد أو بالنسبة لانتخاب النقيب ، إلا أنه في الواقع اختل نظام هذه العملية في يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، منذ البداية ، واستمر هذا الاختلال في كل مرحلة من مراحلها .

فمسلماً إذن أن النظام ، اشترط في هذه الانتخابات ، أن تتم بطريق التشاير بصريح النص

### ثانياً :

#### في موضوع الطعن

بصفة سرية ، فقد قصد به أن تتوفر هذه السرية للناخب وقت إعطائه صوته ، فلا يشاركه أحد غيره وقت تدوين هذا الصوت ، ولا تجعل بطاقة الانتخاب علامة قد تميز صوته وقت إعطائه .

فسرية الانتخاب ، هي تمكين الناخب من إبداء صوته منفرداً بحيث لا يراه أحد ، وهو يدل بصوته .

والأصل أن يتم هذا التلويح كتابة ، ولا يمكن القول بأن الكتابة تكشف عن شخص الناخب ، لأن ذلك لا يتأتى ، كما قالت النيابة بحق إلا من خلال عملية مضاهاة .

والمضاهاة لا يمكن تصورها ، إلا إذا قام نزاع في شأن اسناد الورقة إلى من هي منسوبة إليه ، وهو أمر غير معقول في بطاقات إبداء الرأي ، لأنها لا تسند إلى شخص ، بل لأنها إذا حملت مما يدل على اسنادها إلى شخص معين وقعت باطلة .

وفضلاً عن ذلك ، فإن مضمون السرية في فقه القانون يختلف من حالة إلى أخرى ، ولا يرتبط في قليل أو كثير بالكتابة ، وليست الكتابة بذاتها مهدة للسرية .

فهناك مثلاً سرية في الجلسات ، وسرية في الامتحانات ، وسرية في التحقيقات ، وغير ذلك كثير والذي يحدد نطاق السرية ، في كل حالة من هذه

#### الحالات هي مضمون العلانية :

فالأصل مثلاً في جلسات المحاكمة والتحقيق وفي جلسات المجالس النيابية ، أنها علنية ، ومعنى العلانية ، هي إتاحة الفرصة للجمهور لمشاهداتها ، وتحقيق السرية بمجرد منع الجمهور من حضور الجلسات ، وعلم نشر ما دار بها .

ولا يمس هذه السرية ، ولا يهددها وجود مضمون مكتوب مدونة في الكتابة ، ما تدار في الحقيقة على

عليها أمام أسماء المرشحين ، الذين يريد انتخابهم ، بوضع القائمة بعد طيها في أحد الصناديق المعسدة لذلك وتحفظ بطاقات التعرف لدى لجنة الانتخاب ولا يجوز إعادة استعمالها ، وبعد فرز قوائم الانتخاب وتظهر نتيجة الفرز بالنسبة لأعضاء مجلس النقابة تبدأ عملية انتخاب النقيب بنفس النظام وإنما بفارق واحد ، هو أن يسلم للأعضاء بطاقات تعرف حمراء وبطاقات التعرف الزرقاء المستعملة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة ، كان هذا هو النظام الواجب

٥ - على أننا لو جاوزنا هذا النظر ، وناقشنا ما قرره الطاعين ، لتبين لنا - فضلاً عن مخالفته لأحكام القانون الثابتة نصوصاً المسلمة فيها ، والمستقرة قضاء - قد جاء حديثهم مرسلًا بغير دليل يسانده ويخالف ما تشهد عليه الأوراق على نحو تفصله في الفصول التالية :

#### في سرية الانتخاب :

٦ - فهم يقولون إن الانتخاب بالكتابة ، يتنافى مع سرية الاقتراع ، لأن خط الشخص من العلامات المميزة له .

ومع أن ما قرره النيابة العامة ، في مذكرتها في هذا الصدد ، فيه غنا عن كل قول ، إلا أنني أوثّر أن أشاركم الرأي ببيانات وبيئات أخرى ، ذلك أن خط الإنسان ليس علامة مميزة له ، وليس بحجة عليه ، سواء في فقه القانون الخاص أو في فقه القانون العام ، إلا إذا كانت الكتابة منسوبة إلى شخص معين ، على أساس أنه كاتبها .

فإذا لم تكن منسوبة إليه ، فلا يحتاج بها عليه ، ولذلك لا يعرف القانون للكتابة حجية ، إلا إذا اقترنت بتوقيع من أسندت إليه ، سواء بخطه أو بخاتمه أو ببصمة أصبعه ، فإذا خلت من ذلك ، سقطت حجيته ، هذا هو الأصل العام في فقه القانون الخاص .

أما في فقه القانون العام ، وعلى وجه التحديد ، في شأن إجراء الانتخابات ، فإن الأمر يختلف تماماً ، ذلك أن بطاقة الانتخاب ليست بذاتها ما يحتاج بها شخص معين ، بل إن العدد الذي تكشف وتسفر عنه جميع أوراق الانتخاب ، هو الذي يحتاج به ، من أجلية الانتخاب في شأنهم أو بواسطتهم .

وإذا كانت ختيانات القانون العام ، في تطويرها فله القيصت حيائية عصرية إلتانها ، أن يجري الانتخاب

تحتاج - لكي تطبق بدقة - الى الملام الناشب  
بالقراءة والكتابة .

ويقول الاستاذ احمد رمزى ما يلى :

واما سرية الانتخاب فالمراد منها أن يكون  
الاقتراع حرا معربا عن رغبات الناخبين الصحيحة ،  
والسرية اما مطلقة وهذه تلزم اصوات من يستطيعون  
الكتابة ، واما نسبية ، وتعلم اصوات من لا  
يستطيعون الكتابة فتدعو الحاجة الى أن يعلم بها  
أعضاء اللجنة كلهم و العضو الذى يختاره المنتخب  
ليسر اليه برأيه على مسمح من الرئيس (المادة ٥٣)  
فلا يجوز أن تتدعاهما كما لا يجوز أن يلجأ اليها  
من يستطيع اثبات رأيه كتابة والا كانت الاصوات  
التي تعطى كذلك باطلا .

والآن نذكر ما يتصل بالسرية من القواعد  
والقرارات :-

جاء في الفقرة ٦٨١ تحت كلمة الحق السياسى  
فى الجزء التاسع عشر من مطولات دالوز أن مبدأ  
سرية الانتخاب ليس اختياريا ومجموعا لمصلحة  
الناخب الشخصية ، ولكنه مبنى على ضرورة تأمين  
صدق التصويت وحرية وفى الفقرة ٦٨٤ أن الجهر  
بالتصويت ممنوع كإمتناع التوقيع على ورقة  
الانتخاب أما بتقديم أوراقهم مفتوحة و يعرفهم عن  
طبيها ، وجاء فى الفقرة ٣٤٥ من الجزء السادس  
من ملحق مطولات دالوز تحت كلمة الحق السياسى  
أيضا أنه ليس للناخبين أن يعدلوا عن سرية  
الانتخاب أما بتقديم أوراقهم مفتوحة أو بتعريفهم عن  
الشخص الذى اقترحوا له .

وقال أوجين سى : فى الفقرة ٢٤٢ أن سرية  
الاقتراع هى الضمانة الجهرية لآمانة الناخبين فلا  
حرية فى بلد ولا استقلال لجمعية اذا عرفت السلطات  
أو عرف الناخبون أو اللجان أصل ما فى أوراق  
الاقتراع ، الملقاة فى الصناديق وبين فى الفقرة  
التالية نصوص السرية لديهم .

وفى ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ صدر فى فرنسا  
قانون لاغراض ثلاثة :-

أولها - ضبط شروط تقييد الاسماء بالجدول  
وحذفها حتى لا يعبث بها من يريدون تقييد اسمائهم  
بغير حق ومن ذلك أن اشترط على الناخبين غير  
المقيمين ببلدية انتخابهم ، وجود اسمائهم بملفات  
ممول الناحية خمس سنوات متتالية ، وثانى اغراض  
القانون ضمان حرية الانتخاب وسريته وإستبعاد  
طرف ذى لون خاص وأوصاف خاصة بإقتراح كل

السنة المحصوم فى المحاكمة أو النواب فى المجالس  
النيابية أو غير ذلك .

ولم يقل احد ان وجود محضر مكتوب للمحاكمة  
السرية أو التحقيق السرى مهدد للسرية ، لان السرية  
هنا مفروضة على الجمهور .

وسرية الامتحانات أو التصحيح ، تتحقق بمجرد  
نزع البطاقة المثبتة لاسم الطالب من ورقة اجابته ،  
واستبدال رقم سرى بها لتعطى الورقة للقسام  
بالتصحيح خالية من اسم الطالب .

ورغم كتابة الورقة كلها بغط الطالب ، فلم يقل  
احد بان السرية تهدد فى هذه الحالة ، بل ان الثابت  
هو توافر السرية بمجرد تقديم الورقة الى المصحح ،  
خالية من اسم الطالب الذى كتبها .

والامثلة على ذلك فى القانون ، كثيرة وعديدة . .  
ولذلك لا يجوز القول بأن سرية الانتخاب تهدد اذا  
أبدى الناخبون رأيهم فى كتابة ، لان هذه هى الطريقة  
المثل لاعطاء الصوت سرىا وخاليا من العبث ، بل ان  
هذه الطريقة تتوافق بها الحماية الكاملة لسرية  
الانتخاب . ولذلك نجدها مقرر فى كثير من الاعمال  
التشريعية التى تقوم مقام القانون .

فيقول الدكتور وايت ابراهيم عن التصويت  
السرى ، ان مقتضى هذه الطريقة هى أن يلى الناخب  
بصوته فى لجنة الانتخاب بصفة سرية بمعنى ألا  
يتدخل أحد أثناء أدائه لمهمته فلا يوجهه ولا يراقبه  
ولا يطلع على تصرفه ، فهو يضع اسم المرشح الذى  
يختاره على ورقة الانتخاب بعيدا عن الانكشاف ثم يقدم  
الورقة المذكورة الى رئيس لجنة الانتخاب وتكون  
مطوية أو موضوعة فى داخل غلاف خاص وقد  
يضعها بنفسه فى صندوق الانتخاب وتتم هذه العملية  
دون أن يعرف أحد اسم المرشح الذى اختاره  
الناخب .

وتعتبر السرية ضمانا كبيرا لتحقيق حرية  
الناخب فى اختيار من يريد من المرشحين لان معظم  
الناخبين ينقصهم الشجاعة الادبية ، فلا يستطيعون  
الجهر بأرائهم اذا كان الانتخاب علنا . وقد يمتنعون  
عن التصويت بسبب العلانية ، فتاديا وتحاشيا  
للمواقب اذا ما عرف رأيهم وبأن اتجاهاهم .

ولكن نلاحظ أن السرية لا تتحقق اذا كان  
الناخبون من الاميين وعلى ذلك فان هذه الطريقة

» يتم انتخاب الرئيس والوكيلين بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت وتكون عملية الانتخاب سرية »

#### وتنص المادة (٣٣٢) من اللائحة عينها :

عند بدء عملية الانتخاب ، يعطى لكل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه \*

وبمائل هذا النص : نص المادة (٣٣٦) من لائحة مجلس الامة في سنة ١٩٦٤ ونصها :

عند بدء عملية الانتخاب : يعطى كل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه \*

ولا يجوز أن تدرج الورقة أسماء الا بقدر العدد المطلوب انتخابه ، ذلك من بين المرشحين والا اعتبر صوت العضو باطلا ..

وهذا النص مماثل تماما ، لكافة النصوص سنة ١٩٥٧ ، على ما يلي :

عند بدء عملية الانتخاب ، يعطى كل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ، ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه \*

ولا يجوز أن تدرج في الورقة أسماء الا بقدر العدد المطلوب والا اعتبر صوت العضو باطلا ..

والمادة ٩٩/١٧ من لائحة مجلس الشيوخ والنواب ، كانت تنص على ما يلي :

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الاشخاص الذين ينتخبهم في ورقة بيضاء بغير توقيع ويضعها عند ندائه باسمه في الصندوق المخصص لذلك

ومتى تم وضع الاوراق يحضر السكرتير العضو الاصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين \*

وفي تحديد التكييف القانوني للائحة الداخلية للبرلمان صدر القرار الاتي من مجلس الشيوخ بجاسة ٧ مارس لسنة ١٩٢٧ :-

اللائحة الداخلية هي بمثابة قانون يستمد قسوته من المادة ( ١١٩ ) من الدستور التي قضت بان يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا

ناخب في قاعة الانتخاب ليذهب به الى المعزل ويقع فيه ورقته المكتوبة أو المطبوعة من قبل دخوله الى القاعة ، ثم يودعه الصندوق بنفسه بدون أن يسهه الرئيس فاذا قلت الظروف عن عدد الناخبين قسمت اللجنة غيرها للباقيين بحيث يكون المقدم للباقيين من شكل واحد يوقع عليه العمدة وترفق خمسة من عينته بالحضر ، وثالث الاغراض أن شدد القانون العقوبات القديمة ، ثم جاء قانون ٣١ مارس سنة ١٩١٤ معدلا للقانون الاول تعديلا لم يمس ما ذكرناه \*

وقد شرعت ايطاليا الاقتراع في الظروف ايضا بقانونها الصادر في ٣٠ يوليو سنة ١٩١٢ ، اما قانونا فانه اوجب مثل سائر القوانين من أجل صيانة سر الانتخاب توقيع العقاب على من يفشيها ( المادة ٨٦ خب ) والانتحاء جانبا في قاعة الانتخاب للكتابة الورقة بمعزل عن الحاضرين وأن يقيمها صاحبها مطوية ، وأن من لا يستطيع الكتابة لا يسمع صوته غير أعضاء اللجنة أو من يختاره المندوبينهم ويجب أن يوقع الرئيس على ورقته حتى لا تستبدل ومن أجل السرية نص القانون على بطلان الاصوات التي يوقع عليها صاحبها والتي تثبت على ورقة غير التي سلمتها اللجنة أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه \*

غنى عن البيان أن كتابة الناخب للورقة ليست علامة أو إشارة تدل على صاحبها لان المادة ٥٣ اوجبت على من يستطيع الكتابة أن يكتب ، ولكن تظل الورقة المدمعة عليها ، وتبطل الورقة ايضا التي عليها علامة أو إشارة للسبب عينه أي إفشاء سر الانتخاب فليست كل علامة مبطله بل يجب أن تدل من يطلع عليها على أن صاحبها قصد أن يعرف عند المنتخب أو أى شخص آخر \* والانتخابات البرلمانية وأحكامها من ص ٣٢٨ الى ص ٣٣٨ \*

#### في التشريع :

٨ - واتجاه المشرع ذاته قاطع في اتجاهاه الى أن يكون الانتخاب بالكتابة كلما كان ذلك ممكنا ، بأن يتوافر في الناخبين شرط الامام بالقراءة والكتابة ولعل أقطع الأدلة على ذلك ، لوائح المجالس التشريعية ، وهي الجهات المسؤولة عن إصدار القوانين ، ومنذ أن وجدت المجالس النيابية سواء ممثلة في الجمعية التشريعية أو في مجلس الشيوخ والنواب ، أو مجلس الامة الحالي أو المجالس السابقة ، عليه ، نجد الأمر مقرر \*

ففي اللائحة الداخلية ، لمجلس الامة الحالي ، تنص المادة ٣٣٩ على أنه :-

وهي المعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٢ بانه :-

في جميع أعمال الانتخاب التي تقدم ذكرها ، تعتبر باطلة جميع الإراء المعلقة على شرط وكذلك الإراء التي تطعن لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين والتي تطعن لأكثر من شخص في ورقة واحدة ، والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد أصابت فيما ارتأتها من إبطال الصوتين الموقعين من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .

ان الصوت المعطى للمرشح يكون صحيحا ويتعين اضافته الى جانبه ولو لم يتناول بيان اسمه بالكامل متى تخصص به تخصصا قاطعا في الدلالة عليه أو تضمن تمييزا كافيا لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف الى سواء ، فاكذا تطرق اليه الشك لاسباب جدية أو احتمال التأويل وجب استيعاده وبطل الاستدلال به على ما اتجه اليه اختياره الناخب والقول بخلاف ذلك مؤدها اخلال تقدير لجنة الشياخات محل ارادة الناخب وهو ما لا يسوغ احتمال الانحراف بهذه الإرادة الى غير قصدها الحقيقي من طريق الاجتهاد في تفسير نية الناخب .

وجاء في أسباب الحكم ما يلي :

و من حيث أنه ثابت من الأوراق أن محمد هاشم فايد حصل على ٥٧ صوتا منها اثنان باسم ( محمد هاشم ) وثالث باسم ( محمد عبد الوهاب فايد ) وأن عطية محمد فايد نال ٥٦ صوتا منها واحد وعشرون باسم ( عطية محمد فايد ) وثلاثين باسم عطية فايد وأربعة باسم ( عطية محمد علي فايد ) وواحد باسم ( عطية علي فايد ) وأن الأصوات التي اعتبرتها اللجنة باطلة عندها خمس : اثنان منها موقعة من الناخبين وواحد باسم الشيخ عطية ، وآخر باسم الشيخ محمد فايد والاخير قررت لجنة الشياخات انه غير مقرر ، ولما كان كشف المرشحين للمعدية لم يرد به اسم هاشم سوى محمد هاشم فايد فلا شبهة في انصراف اختيار الى المذكور في الورقتين اللتين اثبتت قبهما محمد هاشم كما أن الصوت الممنوح لمحمد عبد الوهاب فايد لم تتزدد للجنة في حسابه له ، ولم تتشكك في أنه المقصود به وقد تأيد رأيا في ذلك بحسب الظاهر من الاعلام الشرعي المقدم منه والصادر من محكمة متبا القمح الجزئية الشريعة في

فيها طريقة المسير في تادية عمله فالعمل بنصوص اللائحة الداخلية واجب دستوري ( ج ش في ٧ ) مارس سنة ١٩٢٧ .

وتماثل المادة (١١٩) من دستور سنة ١٩٢٣ نص المادة (٦٠) في الدستور القائم التي تنص على ما يلي :

يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله .

٩ - فاذا كان المجلس النيابي وهو الجهة المنوط بها اصدار التشريعات وسن القوانين يشترط في لائحته الصادرة بمقتضى تفويض دستوري أن يكون الانتخاب السري بالكتابة فلا يكن القول بتعارض الكتابة مع السرية لأن هذه الحقبة تكون على خلاف أحكام القانون ١٠

#### القضاء :

١٠ - والقضاء في مصر والقضاء المقارن ، مضطرد على أن التصويت بالكتابة لا يتعارض مع السرية بل هو محقق لها سواء في لك القضاء العادي حين كان منوطا به الفصل في صحة عضوية أعضاء مجالس المديرية والمجالس البلدية أو القضاء الإداري حين ينطبق به ذلك ، وفي حكم للمحكمة الادارية العليا حصلت فيه ذلك كله قالت :

ان الشارع حرص على سلامة الانتخاب وبعده عن المؤثرات والمبعث وعلى ضمان حرية إبداء الرأي فأوجب السرية سواء فيما يتعلق بالإراء التحريرية أو الشفوية أو فيما يختص بشخصية الناخب اذ تنص في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ قانون العمد والمشايخ رقم ٤٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن :-

يسئل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وبعد تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة له القرية هو ومن معه من الاعضاء من أن اسم الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يد رئيس اللجنة ورقة وقلما ويتنحى خلف ساتر ليلون بالورقة اسم من يختاره للمعدية ، ثم يثنيها مرتين ويناولها للرئيس الذي يضعها في الصندوق ولكل ناخب يرغب اعطاء صوته شفاهة أن يسر الى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من يجاوره من الاعضاء ، ويتولى الرئيس تعيين الاسم ويوقع تحته بأفضاله إثباتا لذلك .

كما قضى في المادة ٢٧ من القرار المبيها اليه



la suite d'autres noms des candidats écrits à l'encre noire. — Conseil d'Etat 19/12/1896, Election de Montain, (Leb. chr. p. 869). Voir aussi Conseil d'Etat 16/1/1885, Election de Saint — Papouf, (Leb. — chr. p. 146) — 13/7/1889, Elect. d'Estéreny, (Leb. chr. P. 869) — Juillet — Saint — Lager, n. 381.

Repertoire Générale Alphabetique du Droit Français Tome 19 Elections Page 825.

ان استبدال أسماء المرشحين الواردة في أوراق الانتخاب المطبوعة بأسماء مرشحين آخرين حرت بخط اليد ، سواء بالحر أو بالقلم الرصاص أو بأي طريقة أخرى لا يمكن اعتباره من العلامات الداخلية المميزة للشخصية الناخب .

"1612 : — d) La substitution aux noms des candidats portés sur des bulletins imprimés des noms d'autres candidats inscrits à la main, soit à l'encre, soit au crayon, ou de toute autre manière, ne peut être considérée comme un signe intérieur de reconnaissance. (24/11/1882 Rec. : Cons. d'Etat P. 931; 14/11/1884 ibid. p. 784; 16 Janvier, 13 Mars, 8 Mai et 19 Juin 1885, ibid. P. 5, 311, 495, 602; 26/11/1886, ibid. P. 833; 23 Decembre 1887 ibid. P. 849; 27 Decembre 1895, ibid. P. 872; 21/11/1896, ibid p. 762-14 et 19 Janvier 1901, ibid. P. 33 et 54. Voir aussi ch. dép. 19/11/1885, Journ. off du 20, P. 43.

Dalloz — Repertoire Pratique Tome 5. Elections Page 200.

وان القانون لا يحظر بل وينص على أوراق الانتخاب المحررة بخط اليد وبالتالي فان وجود عدد كبير من أوراق الانتخاب المكتوبة بخط اليد ، لا يمكن أن تعتبر سبباً للبطلان بحجة أن التعرف على الخطوط قد يمتنع بمعرفة مصدر الاصوات .

"Du Secret des Votes" :

"... La loi n'interdit pas et même elle prévoit les bulletins écrits à la main, par conséquent la présence d'un grand nombre de bulletins manuscrits ne saurait être une cause de nullité sous prétexte que l'identité

١. من ابريل سنة ١٩١٦ تحت رقم ١٦٧ متتابعة صحيفة ٥٣ جزء أول/١٠٨ - ولم يشر بشأن هذا الإعلام اعتراض ما خلا كشف المرشحين من اسم عطية فيما عدا عطية محمد فايد ، فان الاصوات التي حسبها لجنة الشياخات لهذا الاخير والتي اعطيت سواء باسم ( عطية فايد ) أو عطية محمد علي فايد أو عطية علي فايد ، تكون ثابتة له بحق لتضمنها تعييناً كافياً لشخصه اسماً ولقباً بما لا لبس فيه أو تجيل ومن ثم تكون الاصوات الصحيحة ، التي حسبها اللجنة لكل من المرشحين في محلها .

وؤدى هذا الحكم ان التصويت بالكتابة صحيح وتحقق به السرية وان الصوت المكتوب صحيح ، ولم يذكر الكاتب اسم من ينتخبه كاملاً بل اكتفى منه باسمه أو لقبه ، وكان ذلك مميزاً له على نحو لا يشاركه فيه مرشح آخر .

٢ - والقضاء القارن يؤكد هذا المعنى أيضاً ، فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن ورقة الانتخاب التي شطب فيها اسم مرشح مطبوع واستبدل به اسم مرشح آخر بالقلم الرصاص لا يمكن اعتبارها منطوية على علامة مميزة للناخب ويجب احتساب الصوت للمرشح الذي حذر اسمه بالقلم الرصاص

وعله هي عبارة الحكم ؟

"3020 — Le bulletin sur lequel le nom imprimé a été rayé et remplacé au crayon par un autre nom ne saurait être considéré comme portant un signe de reconnaissance et doit être attribué au candidat dont le nom est inscrit au crayon Conseil d'Etat, 27/12/1895. Elec. d'Aumale (Leb. chr. P. 873). Voir aussi Conseil d'Etat 24/11/1882.

Elec. de Cocours (Leb. chr. P. 931).

Repertoire générale Alphabetique du Droit Français — Tome 19 Elections P. 826.

ولص أيضاً بأنه لا يمكن اعتبار ورقة الانتخاب منطوية على علامة داخلية مميزة لشخصية الناخب ، اذا كتب عليها اسم مرشح بالحر بالبرق البنفسجي بعد كتابة أسماء مرشحين آخرين بالحر الاسود .

"3015 : — Mais ne saurait être considérée comme portant un signe intérieur de reconnaissance, le bulletin sur lequel le nom d'un candidat a été écrit à l'encre voisée à

## انتخابات مجلس النقابة :

..... ب ( التصويت

وعند دخول صالة المكتب الكبيرة ، حيث تجرى الانتخابات يسلم الناخب - داخل هذه الصالة - ورقة انتخاب بيضاء لا تحتوي إلا على بيان عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم اذا كان الامر متعلقا بانتخاب مجلس النقابة .

ويقرب الناخب من لجنة الانتخاب بعد ان يكون قد حرر ورقة الانتخاب - داخل صالة الانتخاب ذاتها - ثم يسلم ورقة الانتخاب الى الرئيس ويذكر له اسمه ص ٧٤ :

٥١ - وعلى العكس من ذلك تعتبر صحيحة :

أوراق الانتخاب التي تحتوي على اسم مرشح كتب بخط رديء ما دام يمكن استظهار ارادة الناخب من الورقة بوضوح :

Les Récies de la profession d'avocat — Rayen et Ruveru — Page 71.

Les Elections au Barreau :

.....B) Le scrutin.

"Lorsqu'il entre dans la grande salle de la bibliothèque out ont lieu les élections. le votant reçoit — à l'intérieur de cette salle — un bulletin en blanc qui mentionne seulement, s'il s'agit d'une election au conseil de l'ordre, le nombre des membres à élire.

Il s'approche du bureau après avoir, dans la salle même du scrutin, rempli son bulletin et remet celui-ci au Président auquel il en donne le nom.

Page 74 :

51 — Sont Valables au contraire :

Les bulletins contenant un nom mal orthographié, lorsque la volonté de l'électeur apparaît évidente.

هذا ويقرر الفقيه - ازمان - بأن القصد من التصويت السرى هو مجرد حظر التصويت بصوت عال ويمكن التصويت بورقة انتخاب مكتوبة أو مطبوعة تحمل اسم المرشح .

des écritures permettait de reconnaître l'origine des Vctez. (A.N. 2/6 et 25/7/1849. Arr. Cons. d'Etat 6/8/1848.

Traité de Droit Politique Electoral et Parlementaire Eugéné Pierre Page 244.

ان أوراق الانتخاب سيان أن تكون مكتوبة بخط اليد أو مطبوعة وبالتالي فإذا أضيف اسم المرشح على رأس القائمة فإنه يجب أن يحتسب له صوت في مقدمة المرشحين المختارين .

"Designation des candidats" :—

3179 — Les bulletins peuvent être indifféremment manuscrits ou imprimés ; par suite, si un nom a été ajouté au crayon en tête d'une liste d'une liste c'est lui qui doit être compté le premier — oh. des dep. 10/3/1876 (J. Offi. du 11, P. 1702) — Conseil d'Etat, 17/4/1861, (Leb. chr. P. 477).

Repertoire général Alphabetique du Droit Français Tome 17 Elections Page 836.

ان استخدام بعض المرشحين لأوراق انتخاب مكتوبة باليد في حين أن أوراق انتخاب القائمة المنافسة مطبوعة .

أو استخدامهم أوراق انتخاب مطبوعة في حين أن أوراق انتخاب المنافسين مكتوبة باليد ، لا يمكن اعتباره من قبيل استخدام أوراق منطوية على علامات داخلية مميزة لشخصية الناخبين .

3021 — Le fait par les candidats de se servir de bulletins manuscrits alors que les bulletins de la liste adverse étaient imprimés ou de bulletins imprimés alors que les bulletins des adversaires étaient manuscrits, ne saurait être considéré comme l'emploi de bulletins contenant des marques intérieures de reconnaissance — Cons. d'Etat 9/11/1889 Elect. de Chauras (Leb. chr. P.

1028) — Juillet Saint — Lager, n. 382.

Repertoire Général Alphabetique du

Droit Français — Tome 17 Elections P. 826.

وغي مؤلف قواعد مهنة المحاماة للاستاذ بابان.

ودرفو ص ٧١ نقراً ما يلي :—

صدوره والتي يسلمون كذلك بأن كل انتخاب جرى في ظلها تم بكتابة أسماء المرشحين .

ويتناسون أيضا أنه لم يشر في ذهن أحد - وكان وكيلهم نقبياً - أن الانتخاب بالكتابة مفسد للسرية وأن جريانه في انتخابات اللجان النقابية خير دليل على ذلك ، لأن القانون رقم ١٩٥٧/٩٦ وحد طريقة الانتخابات بينها وبين انتخاب مجلس النقابة والنقيب ، ذلك أن المادة ٢/٨٥ من قانون المحاماة السابق رقم ٥٧/٩٦ تنص على أنه : -

ويكون انتخاب أعضائها ( اللجان الفرعية ) بمعرفة المحامين المقيدين في دائرة المحكمة من لهم حق الانتخاب ، وذلك بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة .

١٣ - فاجراء انتخابات اللجان بالكتابة دليل على أنها أصل مسلم بالنسبة للنقابة في انتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة أو اللجان الفرعية وعلى أنها لم تعمل عن هذه القاعدة الى غيرها .

١٤ - ولم يكن ذلك غريباً بل هو الامر الذي اتبعته النقابة منذ انشائها ولو تفضلت المحكمة العليا الموقرة ، بمراجعة محاضر الجمعيات العمومية لتبين لها أن المحامين كانوا يتسلمون أوراقاً بيضاء يكتبون عليها أسماء من يختارونهم من المرشحين .

١٥ - وهذا الامر نجده أشد وضوحاً في مناقشات مجلس النقابة برئاسة الأستاذ البرادعي في مراجعة انتخابات اللجنة الفرعية بالاسكندرية سنة ١٩٦٥ حين قدم الى المجلس بلعن على أساس أن إحدى الأوراق كتبت باللغة الفرنسية مما يتعارض مع السرية فقرر المجلس صحة الورقة على أساس أن هذه الورقة المكتوبة لا تحمل اسم كاتبها ، وأن اللجنة بها كثير من المحامين الذين نقلوا من جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة ، الذين يكتبون بالفرنسية .

فهل بعد ذلك يوجه منهم ظمن الى الانتخاب بالكتابة ..

وهل يقبل منهم القول بأن النقابة عدلت عنها منذ سنة ١٩٥٨ والواقعة التي تحدثت بشأنها تمت في سنة ١٩٦٥ ؟

١٦ - وأعجب مما سلف القول بأن الدستور والقانون عدل عن الكتابة الى التأشير وهو قول يتنافى مع قصد الشارع ، لأن سلوك هذه الطريقة في بعض

Elements de droit Constitutionnel Franjaïs et Comparé Esmein Tome 2, Page 319 :-

Le scrutin est secret. Cettl règle, protectrice de la liberté du vote, a été introduite en France par la Revolution.

Mais alors, comme en Angleterre, lorsque fut beaucoup plus tard conquis dans ce pays le vote secret (en 1872), on entendait simplement par la l'exclusion du vote à haute voix. On voterait désormais par un bulletin écrit ou imprimé, portant le nom du candidat, et ne trahissant point par lui même la personnalité du candidat choisie."

هذا هو ما سطره القضاء وسأنده الفقه واتجهه التشريع قاطع في صحة الانتخاب بكتابة أسماء المرشحين المراد انتخابهم باعتباره أفضل صورة تتحقق بها السرية .

ما جرى عليه العمل بالنقابة :

والرد على أقوال الطاعنين :

١٢ - قمنا للمحكمة الموقرة دفاتر الجمعية العمومية للنقابة ، ودفاتر مجالسها المتعاقبة ، وكلها تقطع في أن النقابة جرت منذ انشائها في سنة ١٩١٢ ، وحتى الآن على أن يكون الانتخاب بالكتابة فيما عدا حالتين جرى الانتخاب فيهما بالنسبة لمجلس النقابة بالتأشير ، وفي واحدة منها لم يكن التأشير بعلامة من العلامات ، بل بكتابة كلمة نعم أمام اسم المرشح المراد انتخابه ، أي أن التأشير بدوره كان بالكتابة وفي انتخابات اللجان الفرعية جميعها وجرى الانتخابات بالكتابة ومعظمها جرى في عهد الأستاذ مصطفى البرادعي .

ويقول الطاعنون في مذكرتهم - أمرين - أن فرز الاصوات بالنسبة للجان الفرعية كان يجري بمجلس النقابة ، وأنه اذا كان ما جرى يعد تهاونا من المجلس فانه لا يصح أن يتخذ مبرراً لتصحيح وضع خاطئ مخالف للقانون وللنظام العام .

ويتناسى الطاعنون انهم يعلمون بأن الانتخابات كانت تجرى بالكتابة دواماً وبغير استثناء وحتى صدور القانون رقم ٥٧/٩٦ .

ويتناسون أن هذا القانون لم يستحدث طرقاً جديدة للانتخاب بل أحال فيها الى اللائحة الداخلية ونص على العمل باللائحة الداخلية السابقة على

الانتخابات العامة كان سببه وعلة التي أقيم عليها هي أمية الناخب وكانت الانظمة السابقة تنص على أن يكون ممارسة حقه بطريق الابداء بالصمت شفافة للجنة الانتخاب بحيث لا يسمعه أحد غيرها .

فرأى الشارع أن هذه الطريقة لا تكفل السرية للمدين عند التصويت فاستبدل بها التأشير على الاسماء المكتوبة بعد تمييزها بالوان أو رموز ، حتى يتم تصويتهم سرا .

١٨ - وليس صحيحا بعد ذلك ما قرره الطاعنون من أن الطريقة التي اتبعت كان لها أثر في غيبة الناخبين ، بل ان الصحيح والمؤكد ، أن أعلى نسبة للحضور شهدتها انتخابات النقابة في كافة عصورها ، وكانت نسبة الحضور في هذه الانتخابات

وهذا القول لا يمكن أن ينسحب على المحامين لانهم يستطيعون الكتابة والقراءة .

ويكفيني حضا لهذا القول أن أشير الى أن دفاتر الجمعية الصومية بين يدي المحكمة الموقرة وسوف ترى أن نصف هذه النسبة لم يتوافر في أي انتخابات سابقة عدا الانتخابات التي تمت في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وكانت مع ذلك أقل من نسبة الحضور في الانتخابات موضوع الطعن .

وإذا كان لنا في انتخابات مكاتب المجالس النيابية شاهد على قولنا فائنا نضيف اليه تصحيحا لاقوال الطاعنين ان انتخابات لجان ومؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي في الاقسام والمحافظات ، على غير ما قالوا تمت كلها بالكتابة وكان هناك فاصل زمني بين قفل باب الترشيح وموعده الانتخاب .

١٩ - وليس صحيحا كذلك ما جاء بتقرير الطعن على اجراءات الانتخاب بل الصحيح انه لم يقدم أي اعتراض اللهم الا اعتراضا واحدا على لجنة واحدة أثبتت لجنة الاشراف عدم صحته .

ولا يقبل من الطاعنين نعيم على ما جرى عليه العمل بالنقابة بقوله ان الامر كان قبل دستور القانون ١٩٥٧/٩٦ لا يمكن من طبع الاوراق لان انتخاب النقيب والوكيل كان يتم بعد انتخاب الاعضاء .

وهذا الاعتراض لم يقدم الا في نهاية يوم الانتخاب ، وبعد أن تحددت معالم النتيجة من تجمعات الناخبين .

فهذا القول مردود بأن انتخابات الاعضاء تمت في جميع الحالات بالكتابة .

### حجة قاطعة ؟

بقيت كلمة واحدة نختم بها قولنا هي أننا حرصنا كل الحرص على أن تتوفر للانتخابات كافة الضمانات باختيار اساندة للاشراف على الانتخابات من غير المرشحين لا مطعن عليهم ، والا تبتدع في نظنها جديدا ، بل نسلك ما أتبعته النقابة في كافة عصورها .

١٧ - واقطع مما تقدم كله أن مشروع قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية الذي أقره المؤتمر الرابع لاتحاد المحامين العرب والمنشور في العدد التاسع من السنة التاسعة والثلاثين من مجلة المحاماة بالصحيفة ١٢١٩ قد نص في المادة ٨٢/٤ على أنه : -

ولذلك جرت الانتخابات دون أن يرتفع صوت واحد داخل الجمعية العمومية ينص على اجراءاتها أي قصورا .

لا تدخل في حساب الاكثرية الاوراق البيضاء غير المكتوبة وغير المقررة والتي فيها التباس غير مقرون بما يوضحه والاوراق التي لا تحوي كامل العدد المطلوب انتخابه ، أما الاوراق التي تحوي أسماء أكثر من العدد المطلوب فتهمل منها الاسماء الاخيرة الزائدة .

### لذلك :

وتع احتفاظنا بمراجعة تحقيق شكل الطعن المقرر قانونا . . نلتبس من المحكمة الموقرة أن تقضى برغض الطعن .

وتعني هذا النص ، بعد النص صليا جريانا

احمد محمد الحواجي  
نقيب المحامين

مذكرة النياية العامة  
في الطعن للقلمة بمجلسة ١٩٦٩/٦/٣٠

## مذكرة

## النيابة العامة

في الطعن المقيم بجولها برقم ١٢٦٣ لسنة ١٩٦٩

وبجول المحكمة برقم ١ سنة ٣٩ ق

## المقدم من

الاستاذ مصطفى محمد البرادعي وآخرين

## ضد

الاستاذ أحمد الخواجة بمصلحته ممثلا لمجلس نقابة المحامين.

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩

## أسباب الطعن

## حاصل الطعن :

ان انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة قد شابها البطلان لمخالفة ما يستوجب القانون من سرية اذ ان الانتخابات تمت بكتابة اسم العضو المراد انتخابه بخط الناخب ولما كان الخط هو من العلامات المميزة للشخص فانه يجعل السرية منتفية وقد أفر ذلك على حرية الناخبين فجعل الكثيرين يحجمون عن حضور اجتماع الجمعية العمومية أو الاشتراك في الانتخاب - كما أن هذه الطريقة في الادلاء بالأصوات كانت تستغرق وقتا طويلا مما اضطرت معه بعض اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب حيث سمحت بتواجد عدد كبير بالغرفة المخصصة لها وكانوا يكتبون أسماء المرشحين في علانية كما سمح بدخول الناخبين دون التحقق من أشخاصهم وقيلهم في دفتر معد لذلك مما يبطئ عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب وأعضاء مجلس النقابة .

## دأى النيابة

لما كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة اقتصر في بيان كيفية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري على ما جاء بالفقرة الأولى من المادة ١٥ منه وأحال في بيان طريقة اجراء الانتخاب الى النظام الداخلي للنقابة وهو لما يوضح بعد - وقد نص القانون سالف الذكر

## الشكل

تم اجراء انتخابات نقابة المحامين بالطعن عليها في الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٦٩ وفي السادس والعشرين من يونيو سنة ١٩٦٩ قرر الاستاذ مصطفى البرادعي عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي الطاعنين بالطعن وقدم تقريرًا في اليوم ذاته بأسباب الطعن موقعا من الطاعنين وهم ستة وسبعين محاميا ومصداق على توقيعاتهم .

ولما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة أجازت خمسين محاميا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرار الصادر منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم - وكان ملف الطعن خلوا مما يدل على أن الطاعنين أو خمسين منهم على الأقل قد حضروا الجمعية العمومية التي أجريت فيها الانتخابات محل الطعن فقد استعملنا من نقابة المحامين عن ذلك فان تبين من ردها أن خمسين على الأقل من الطاعنين قد حضروا الجمعية العمومية فان الطعن يكون قسدا استوفى فكله المرسوم له قانونا وان تبين ان من حضروا الجمعية من الطاعنين دون الخمسين فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( مثل نقض ١٩٥٨/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض الجمعية العمومية والدائرة والدائرة المدنية سنة ٩ ص ٣٢٣ ق ٣٥ )

دون ذلك وتجعل الاهتداء الى شخصية الناخب متعذرا أو مستحيلا يحقق سرية الاقتراع - ولما كانت كتابة اسم الشخص المراد انتخابه بخط الناخب لا يتسنى معها معرفة شخصية الناخب - اذ أن وسيلة التعرف على الشخص من خط تقتضى اجراء عملية استكتاب ومضاهاة بين الخط المنسوب اليه . . .

كما ينتفى معه القول بأن كتابة الناخب أسم المرشح الذى يختاره بخطه يهدر سرية الاقتراع - وادعاء الطاعنين بغير ذلك وقولهم أن خط الناخب هو من العلامات المميزة له وتدل عليه هو قول غير سائب فى منطق الجدل اذ أن مسايته يقتضى استكتاب جميع من اشتركوا فى عملية الانتخاب ثم اجراء مضاهاة لاستكتاب كل منهم على كل ورقة من أوراق الانتخاب البالغ عددها ٢٦٧٤ ورقة وهى عملية مستحيلة استحالة مطلقة لتعدد المحصول على أوراق استكتاب لجميع الناخبين حيث لا يتسنى اجبار الناخبين على قبول عملية الاستكتاب ، فضلا عن تعذر اجراء عملية مضاهاة على هذا العدد الضخم من الأوراق .

فافتراض التعرف على شخص الناخب من خطه يبلو أمرا نظريا بحتا لا يتصور أن الشارع قصد الى استيعاده من وسائل ابداء الراى عندما نص على سرية الاقتراع اذ لو أن سرية الاقتراع ينال منها تصور امكان الاهتداء الى شخص الناخب بمجرد افتراض نظرى أو حتى امكان الاهتداء اليه فعلا بالوسائل العلمية الحديثة لكان تحقيق السرية أمرا مستحيلا على الاطلاق اذ أنه يمكن بالوسائل العلمية الحديثة معرفة شخص الناخب مهما كانت الوسيلة التى يستعملها فى الادلاء بصوته اذ يكفى على سبيل المثال فحص البصمات التى يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب عند امساكه اياها بيده أثناء ادلائه بصوته والى حين وضعها فى صندوق الانتخاب - ولا جدال فى أنه يفرض أن خط الشخص من العلامات المميزة له فهو ليس أكثر تميزا له من بصمته - وكلاهما لا يتسنى الكشف عن شخصية صاحبه الا بواسطة أهل الخبرة - وتأسيسا على ذلك فان هذا الادعاء الذى يسوقه الطاعنون ويؤسسون عليه طعنهم يكون غير سديد .

ولا مجال للاستشهاد بقضاء محكمة النقض الذى أشار اليه الطاعنون فى تقرير طعنهم والصادر فى ١٩٥٣/٤/٢٣ اذ أنه يبين من الرجوع اليه أن المحكمة لاحظت بحق أن تلك الانتخابات التى كانت موضوعا

فى المادة النافذة من مواد الاصدار على أن يستمر العمل باللائحة الحالية للنقابة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون حتى يتم اعداد النظام الداخلى للنقابة وفقا لاحكامه .

ولما كانت اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الصادر بها قرار وزير العدل فى ١٥ يونيو سنة ١٩٤٦ لم تورد بدورها احكاما لطريقة اجراء الانتخاب - وكان لابد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها فقد درج مجلس النقابة على مصنع قواعد تحدد كيفية ابداء الناخب صوته بما رأى أنه يكفل سرية الانتخاب مسترشدا فى ذلك بالاحكام العامة لقوانين الانتخاب - وقد جرى مجلس النقابة فيما وضعه من تنظيم لاجراء عملية الانتخاب على أن يكون الاقتراع بكتابة الناخب لاسماء من يختارهم من المرشحين فى ورقة الانتخاب وذلك بالنسبة لانتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة أو أعضاء اللجان الفرعية فى سنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٠ و ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ على ما تبين من نماذج أوراق الانتخاب المرسلة من مجلس النقابة وصورة محضر جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ والتعليمات المرسلة لرؤساء لجان النقابات الفرعية .

لما كان ذلك وكان مجلس نقابة المحامين قد وضع بجلسته ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ القواعد التى تحدد طريقة ابداء الراى بما رأى أنه يكفل سرية الانتخاب وهو كتابة الناخب لمن يختارهم فى ورقة الانتخاب وكان الثابت من محضر الجمعية العمومية المحرر بمعرفة اللجنة التى اشرفت على عملية الانتخاب وفرز الاصوات أن أحدا لم يعترض على هذه الطريقة لابداء الراى وكانت هذه الطريقة لا تتنافى وسرية الاقتراع فان ما يثيره الطاعنون من نعى فى هذه الخصوصية يكون غير سديد .

( مثال نقض ١٩٥٨/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض الصادرة من الهيئة العامة والدائرة المدنية سنة ٩ ص ٣٢٣ ق ٣٥ ) .

اذ طالما أن المشرع لم يضع بيانا معينا يحدد به طريقة الانتخاب التى يعتبرها موفرة لسرية الاقتراع فانه يكفى وضع تنظيم لطريقة الانتخاب تراعى فيه الحكمة من السرية وهى كفالة حرية الناخب أثناء عملية الانتخاب بحيث يستطيع الادلاء برأيه دون تأثر أو حرج وبحول دون أن يتم الانتخاب بوسيلة تكشف عن شخصية الناخب أو يسهل معها الكشف عن شخصيته - فان أى وسيلة لتنظيم الانتخاب تحول

للجنة سوى شكوى واحدة من الاستاذ شكوى ديمتري تفيد أن الدائرة الثامنة بالقاهرة لم تتوافر فيها السرية ولا النظام وقد قام عضو اللجنة الاستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوى بالتوجه الى اللجنة وفحص الشكوى واتضح له أن النظام داخل اللجنة والسرية تامة وكل ناخب يدلي بصوته في نظام سرية كاملة .

لما كان ذلك كذلك وكان الاصل في الإجراءات الصحة وكان الثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية ينبيء بأن إجراءات الانتخابات تمت في نظام سرية تامة فإن ما يشيروه الطاعنون من حالة الخروج على النظام والسرية الواجبة للاقتراع غير سديد وبالتالي يكون الطعن برمته قائما على غير أساس واجب الرفض .

لذلك

تري النيابة :

قبول الطعن شكلا أو عدم قبوله شكلا حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية العمومية من الطاعنين وفي حالة قبول الطعن شكلا رفضه موضوعا .

رئيس النيابة

( محمود رياض الزينى )

المحامى العام

أبراهيم القليوبى

لطفن قد اختل نظامها واضطرب أمرها منذ البداية وأحاطت بها دواعي البطالان فاستدلت من ذلك على أن إجراءات الانتخابات قد خرجت على النظام والسرية الواجبة للاقتراع وقضت ببطالان عملية الانتخاب وهو أمر غير متوافر في خصوصية الانتخابات موضوع هذا الطعن .

أما ما يشيروه الطاعنون من القول بأن كثيرا من الناخبين تخلفوا عن حضور الجمعية العمومية لعدم إطمئنانهم الى ابداء رأيهم على الصورة التي قررت للدلاء بالأصوات فضلا عن أن هذه الواقعة لا دليل عليها فانها لا تؤثر على سلامة اجتماع الجمعية العمومية والانتخابات طالما أن الطاعنين لا ينازعون في اكتمال النصاب القانوني الذى استلزمه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة فى المادة الخامسة منه لصحة انعقاد الجمعية العمومية .

أما ما يشيروه الطاعنون من القول بتواجد عدد كبير من الناخبين بالغرف المخصصة للانتخاب وكتابتهم أسماء المرشحين علانية وكذلك دخول الناخبين دون التحقق من أشخاصهم ودون التوقيع فى دفتر معد لذلك فإن الثابت هو أن مجلس نقابة المحامين عند وضعه تنظيم عملية الانتخاب بجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ قد استوجب أن يعد دفترًا وأكثر بمقر النقابة العامة ودفتر أو أكثر بكل نقابة فرعية لحصر أسماء المحامين الحاضرين وحيد طريقة ادلاء الناخب بصوته فى سرية تامة كما أن الثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية المحرر بمعرفة اللجنة التى اشركت على الانتخابات أن هذه الاجراءات ووعيت وأنه لم ترد



# مذكرة النيابة العامة

الاشاية (التكميلية) المقدمة بمجلسة ١٤/٧/١٩٦٩

## مذكرة تكميلية في الطعن

المقيد بجدول النيابة برقم ١٢٩٣ سنة ١٩٦٩ محامين

والمقيد بجدول المحكمة برقم ١ سنة ٣٩ ق

والمعددة لنظره جلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٩

بوضع علامة امام اسم من يختاره من المرشحين والثانية هي أن يقوم الناخب بكتابة اسم المرشح الذي يختاره في ورقة ليس عليها أية علامة أو إشارة تدل عليه .

ولما كانت الطريقة الاولى وهي وضع علامة امام اسم المرشح ليست محل جدل في مجال هذا الطعن وكان الجدل يدور حول الطريقة الثانية الخاصة بكتابة الناخب لاسم من يختاره من المرشحين فسنورد على سبيل المثال بعض القرارات التي أخذت بهذه الطريقة : -

١ - بينت اللائحة الاساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ طريقة انتخاب أعضاء المجالس المحلية فنصت في المادة ١٣ على أنه عند اجتماع المنتخبين ( بالكسر ) تطلب اللجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتوب عليها أسماء والقاب وصفات من ينتقيهم من القائمة السابق الكلام عنها في المادة (١١) ويرغب في انتخابهم لعضوية المجلس.

٢ - نصت المادة ١٢ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بإنشاء أو تشكيل مجالس القرى على أنه عند اجتماع الناخبين تطلب اللجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتوب عليها أسماء والقاب وصفات من ينتقيهم من القائمة السابق الكلام عليها في المادة (١٠) ويرغب في انتخابهم لعضوية المجلس .

٣ - نصت المادة ٥٤ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بوضع لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية والطريقة السري في اعمالها على أن تكون الانتخابات دائما سرية سواء جرت فردية أم بالقائمة ، ونصت المادة ٥٥ منها على أن تجري الانتخابات بالطريقة الآتية .

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الاشخاص الذين يريدون انتخابهم في ورقة بغير توقيع ويضعها عند لقاء اسمه في الصندوق المخصص لذلك .

سبق أن قلنا بمذكرة بينا فيها وجه الرأي في الطعن وقد عرضنا فيها لمسا إثاره الطاعنون من القول بأن الانتخاب بطريقة كتابة الناخب لاسم من يختاره من المرشحين يتنافى مع حرية الاقتراع وبيننا فساد هذا القول وأساسيد الرأي الذي انتهينا اليه ونضيف الى ما تضمنته تلك المذكرة ما يأتي :

يسود النظم الانتخابية في أغلب بلاد العالم مبدأ التصويت السري ومقتضى هذه الطريقة أن يلى الناخب بصوته في لجنة الانتخاب بصفة سرية بمعنى ألا يتدخل أحد اثناء ادائه لمهمته فلا يواجه ولا يراقبه ولا يطلع على تصرفاته - فهو يضع اسم المرشح الذي يختاره على ورقة الانتخاب بعيدا عن الانظار ثم يقدم الورقة المذكورة الى رئيس لجنة الانتخاب وتكون مطوية أو موضوعة في داخل غلاف خاص وقد يضعها بنفسه في صندوق الانتخاب وتتم هذه العملية دون أن يعرف أحد اسم المرشح الذي اختاره الناخب وتعتبر السرية ضمانا كبيرا لتحقيق حرية الناخب في اختيار من يريد من المرشحين .

والاقتراع السري مقرر في مصر منذ أن عرفت البلاد الانظمة الانتخابية الحديثة وقد نص عليه في قوانين الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ كما أورد دستور سنة ١٩٥٦ صراحة اذ نص في المادة ٦٧ منه على أن أعضاء مجلس الأمة يختارون بالاقتراع السري العام - وقد جرت التشريعات المصرية على الاخذ بمبدأ الاقتراع السري في انتخاب أعضاء البرلمان وأعضاء الهيئات الأخرى التي يجري اختيار أعضائها بالاقترابات كأعضاء مجالس المديرية والمجالس المحلية ولجان الشكايات والنقابات والعمد والمشايع - ولم تحدد غالبية قوانين الانتخاب الخاصة بأعضاء البرلمان أو الهيئات الأخرى التي يجري اختيار أعضائها بالاقتراع بطريقة الاقتراع السري وتركت تحديد ذلك للوائح التنفيذية أو لقرارات يصدرها وزير الداخلية - التي كانت تقوم ببيان طريقة الاقتراع السري وبين من مراجعتها انها جرت على بيان طريقتين للاقتراع السري أحدهما هي أن تطبع أسماء المرشحين بتذاكر الانتخاب ويقوم الناخب

٥ - اعتنق القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ مبدأ اختيار العمد والمشايخ وأعضاء لجنة الشياخات بالانتخابات ونص في المادة السادسة عشر منه على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية بالشرط والأوضاع التي يصر بتحديدوها قرار من وزير الداخلية . وقد أصدر وزير الداخلية في ٢٦/١١/١٩٤٧ قرارا بتنفيذ قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ونشر في العدد ١٠٩ من السوqائع في ٣٠/١١/١٩٤٧ وقد نص في الفقرة الرابعة من المادة ١٥ المبينة طريقة انتخاب العمد على ما يأتي :

يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وبعد تحقيق عضو اللجنة عن المركز التابع له القرية هو ومن معه من الأعضاء - من أن اسم الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يد الرئيس ورقة وقلمًا وينتحي خلف ستر ليبدون بالورقة اسم من يختاره للعمدة ثم يثنيها مرتين وينلواها للرئيس الذي يضعها في الصندوق . كما نص في المادة ٢٣ المبينة لطريقة انتخاب أعضاء لجنة الشياخات على أن تبدأ لجنة الانتخاب عملها بفرض المظروف المشتمل على أوراق الانتخاب وعلمها ثم تشرع في أخذ أصوات الحاضرين مبتدئة بالعضو السركرير وذلك بأن تعطي كل ناخب ورقتين يلون في كل منها اسم أحد العضوين اللذين يختارهما .

٦ - نص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ في مادته العاشرة على أن تبين اللائحة التنفيذية طريقة اختيار لجان العمد والمشايخ وطرق ابداء الرأي أمامها والاجراءات التي تتبعها وقد بينت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر الصادر بها القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٨ والقرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ طريقة انتخاب المشايخ في المادة ٢٣ منه التي تنص على أنه في حالة انتخاب الشيخ فان الناخب ينتحي خلف الستار ليبدون على بطاقة الانتخاب اسم من يختاره للشيخ من بين الأشخاص الواردة أسمائهم في كشف الجائز ترشيحهم .

هذه الامثلة تنبئ عن أن المشروع المصري يعتبر طريقة الانتخاب بكتابة الناخب لاسم من يختاره من المشحين هي إحدى وسائل الاقتراع السري مماثلة تماما لطريقة الانتخاب بوضع علامة أمام اسم المرشح الذي يكون مطبوعا على بطاقة الانتخاب .

٤ - نص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية في المادة الخامسة منه على أن تجري وزارة الداخلية الانتخابات طبقا للنظام الذي يوضع تفصيلا في لائحة تصدر بمرسوم وقد صدر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ مرسوم بشأن انتخابات المجالس البلدية والقروية ( منشور بالعدد ٩٩ من الوقائع الرسمية الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٥ ) نص في المادة ٢٨ منه على أن يتلقى كل بقدر عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم ويطبع في ظهر كل ورقة تاريخ الانتخاب ويوضع تحت الشرايخ ختم المجلس البلدي أو القروي وينتهي الناخب جانبا من الشواحي المخصصة لابتداء الرأي في قائمة الانتخاب نفسها ويثبت رأيه في الدفتر بأن يكتب على كل ورقة اسم أحد المرشحين الذين ينتخبهم بقدر عدد الاعضاء المراد انتخابهم ثم يعيد الدفتر الى الرئيس وهو يدعه بالصندوق الخاص بأوراق الانتخاب .

ثم صدر بعد ذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مرسوم بتعديل المرسوم الصادر بشأن انتخابات المجالس البلدية وقد أخذ بنفس طريقة الانتخاب بكتابة الاسماء فنص في المادة الخامسة منه على أن تعمل المادة ٢٨ من المرسوم على الوجه الآتي : يتلقى كل ناخب من يد الرئيس دفترًا مكونا من أوراق بيضاء بقدر عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم ويطبع على ظهر كل ورقة تاريخ الانتخاب واسم المجلس البلدي أو القروي ويوضع تحتها ختم اللجنة التي سيناط بها الانتخابات وينتهي الناخب ناحية من الشواحي المخصصة لابتداء الرأي في قاعة الانتخابات نفسها ويثبت رأيه في الدفتر بأن يكتب على كل ورقة اسم أحد المرشحين الذين ينتخبهم بقدر عدد الاعضاء المراد انتخابهم ثم يعيد الدفتر الى الرئيس وهو يضعه في الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب .

وفي ١٠ يونيه سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير الداخلية بوضم صورة ورقة الانتخاب لاعضاء المجالس البلدية والقروية نص في مادته الأولى على أن تطبع أوراق الانتخاب لاعضاء المجالس البلدية والقروية على شكل دفتر مستطيل بمقياس ٨ سم عرضا و ١٢ سم طولًا ويكون هذا الدفتر مشتملا على عدد من أوراق بيضاء بقدر عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم بخلاف الشلاف وتمطى كل ورقة رقما مسلسلًا ويطبع في ظهر كل منها اسم المجلس البلدي أو القروي ويطبع تحت تاريخ الانتخاب ويطبع في وجه كل ورقة كلمة ( انتخاب ) مع ترك مسافة كافية لكتابة الاسم .

الطرق التي اعتبرها المشرع المصرى من طرق الاقتراع السرى ويكون ادعاء الطاعنين بان الانتخاب بكتابة الاسماء يتنافى مع سرية الاقتراع قولا غير سديد .

لما كان ما تقدم وما سلف بيانه قى مذكرتنا الاولى فان الطعن يكون قائما على غير أساس ويجب الرفض .

لذلك

ترى النيابة العامة . .

قبول الطعن شكلا أو عدم قبوله شكلا حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية العمومية من الطاعنين .

وفى حالة قبول الطعن شكلا رفضه موضوعا .

رئيس النيابة

( محمود رياض الزيدى )

تحريراً لى ١٩٦٩/٧/٦

ولا يفوتنا أن نشير الى أن بعض فقهاء القانون الدستورى يفضلون كتابة الناخب لاسم المرشح على وضع علامة أمام اسمه المطبوع ببطاقة الانتخاب لان هذه الطريقة الاخيرة تسهل الغش والتزوير .

٧ اما اذا ما حتم على الناخب كتابة اسم المرشح الذى يريد فانه يصعب فى هذه الحالة على اللجنة او غيرها ارتكاب تزوير أو غش خوفا من انكشافه بمقارنة المخطوط .

( نظام الانتخاب فى التشريع المصرى والمقارن الدكتور محمود عبيد - رسالة الدكتوراة التى توفقت فى ١٥ مايو سنة ١٩٤١ ص ٢٧٧ وما بعدها - المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية الدكتور محمد كامل ليلة الطبعة الاولى ص ٨٠٩ ) .

لما كان ذلك كذلك فان القرار الذى أصدره مجلس نقابة المحامين فى ٧ يونيه سنة ١٩٦٩ بتنظيم عملية الانتخاب وجعل فيه طريقة الانتخاب بكتابة أسماء من يقع عليهم الاختيار من المرشحين مسترئدا فى ذلك بما جرى عليه العمل فى الانتخابات السابقة وبقوانين الانتخابات العامة يكون قد اتبع طريقة من

مذكرة النيابة العامة  
الشاثة (التكميلية) المقدمة بمجلسة ١٩٦٩/٧/٢٠

## مذكرة تكميلية ( ٢ )

### برأى النيابة العامة

فى الطعن المقيم بجنازتها برقم ١٢٦٣

لسنة ١٩٦٩ محامين

ويجدول المحكمة برقم ١ سنة ٣٩ ق

المقدم من : الاستاذ مصطفى محمد البرادعى وآخرين

### مقدم

الاستاذ أحمد محمد الخواجه

بصفته ممثلاً لمجلس نقابة المحامين

والمحدد لنظرها جلسة ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٩

الذى بين كيفية إجراء عملية الانتخاب وهو قرار ادارى يختص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه ولا تختص بنظره محكمة النقض - الا أنه لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة تنص على أن لوزير العدل أن يطعن فى تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفى القرارات الصادرة منها بتقرير يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض « الدائرة اصلهاية » خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بالتشكيل وبالقرارات وكذلك يجوز لمحسين محاميا على الاقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن فى تشكيلها وفى القرارات الصادرة منها وفى تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض ... وكان الطعن موجها الى تشكيل مجلس النقابة وطريقة انتخاب النقيب وأعضاء المجلس لمخالفة الطريقة التى أجريت بها الانتخابات لقاعدة سرية الاقتراع المنصوص عليها فى القانون فان محكمة النقض دون غيرها تكون هى المختصة بنظر الطعن والفصل فيه سواء اكانت هذه الانتخابات قد تمت طبقا للقواعد قررهما مجلس النقابة أو مخالفة لها ذلك لان ما يضمنه مجلس النقابة من تنظيم لعملية الانتخاب يعرض على الجمعية العمومية وهى التى تصلىق عليه وتجرى الانتخابات على أساسه ويصبح هذا التنظيم بتصاديق الجمعية العمومية عليه قرارا صادرا منها يجوز الطعن فيه كسائر قرارات الجمعية

سبق ان قدمنا مذكرتين أوضحنا فيهما رأى النيابة العامة فى الطعن وبيننا اسانيد هذا الرأى - وقد قدم الطاعنون بعد ذلك مذكرة شارحة لطعنهم وقدم المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم - كما امرت محكمتنا العليا بضم أوراق الانتخاب وسجلات حضور الجمعية العمومية ومحاضر اجتماعات مجلس النقابة ، وقد ضمت فعلا وتم الاطلاع عليها .

وعلى ضوء ما تبين من الاطلاع على الأوراق آنفة الذكر وما جاء بمذكرتى الطاعنين والمطعون ضدهم فاننا نضيف الى ما سلف بيانه فى مذكرتنا السابقتين ما يلى :

**أولا :** بالنسبة لشكل الطعن فانه قد تبين من الاطلاع على سجلات الجمعية العمومية المتضمنة أسماء السادة المحامين الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية التى أجريت فيها انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة محل الطعن ان أكثر من خمسين من الطاعنين قد حضروا هذا الاجتماع ومن ثم فان الطعن يكون مستوفيا لشرايطه القانونية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ويتعين قبوله شكلا .

**ثانيا :** عن اختصاص محكمتنا العليا بنظر الطعن: آثار المطعون ضدهم فى مذكرتهم دفاعا بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن قولا منهم أن الطعن ينتج فى حقيقة امره الى قرار مجلس النقابة

الاسس العملية والتشريعية لهذا الرأي ، وقد قدم الطاعنون مذكرة ضمنوها تطبيقاً على ما تضمنته مذكرتي النيابة العامة يتلخص فيما يلي :

**أولاً :** ان انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة لم تكن تجرى بصفة دائمة بطريقة كتابة الاسماء بل كانت تجرى بهذه الطريقة قبل صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ومنذ صدور هذا القانون عدل عن هذا النظام واتبعت طريقة الانتخاب بالتأشير وذلك في سنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٦٦ بالنسبة لانتخابات النقيب ومجلس النقابة العامة ، أما انتخابات النقابات الفرعية فهي وحدها التي ظلت تجرى بطريقة كتابة الاسماء نظراً لانها قليلة الامة ومن ثم فان مجلس النقابة اذ قرر العودة الى طريقة كتابة الاسماء يكون قد عمد الى طريقة تتنافى وسرية الاقتراع .

**ثانياً :** ان عدم اعتراض أحد من حضروا الجمعية العمومية على طريقة الانتخاب كان سببه ان الجمعية لا تجتمع في مكان واحد فضلاً عن ان عدم الاعتراض على طريقة الانتخاب لا ينعني من ان تكون متصلة للطن .

**ثالثاً :** ان كتابة الناخب لاسم من يقع عليه اختياره من المرشحين تتنافى مع سرية الاقتراع لوجود أكثر من وسيلة للكشف عن شخصية الناخب - خاصة وان بعض لجان الانتخاب كان عدد الناخبين فيها من القلة بحيث يمكن معرفة كل ناخب بسهولة .

**رابعاً :** ان المبدأ الذي وضعته محكمتنا العليا في حكمها الصادر قى ١٩٥٣/٤/٢٣ واضح في ان كتابة الناخب اسم من يختاره من المرشحين يخلطه يتنافى مع سرية الاقتراع اذ ان خط الشخص هو من العلامات المميزة له .

**خامساً :** ان ما أثبتته لجنة الاشراف من ان الاجراءات قد روعيت في عملية الانتخاب ليس حجة قاطعة لا يجوز اثبات عكسها .

**سادساً :** ان جميع قرارات وزير الداخلية بتحديد طريقة الانتخاب بكتابة الاسم والتي تضمنتها مذكرة النيابة التكميلية كانت سابقة على دستور سنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ المبني لطريقة الانتخاب وهو الاصل الواجب اتباعه في كل انتخاب ينص فيه قانون الهيئة التي يجري بها على ان الانتخاب يكون بالاقتراع السري .

**سابعاً :** انه لا محل للاستشهاد بالالوائح الداخلية

العمومية طبقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة وتختص محكمة النقض والدائرة الجنائية ، بنظر الطعن .

يؤيد هذا النظر ان المادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر تنص على ان يبين النظام الداخلي للنقابة طريقة اجراء الانتخابات وتنص المادة ٢٨ من القانون ذاته على ان اختصاص مجلس النقابة بشمل اقتراح النظام الداخلي للنقابة كما تنص المادة التاسعة من القانون المذكور على ان الجمعية العمومية تختص بالتصديق على النظام الداخلي للنقابة - وفاد هذه النصوص مجتمعة ان بيان طريقة الانتخاب وما يوضع من تنظيمات لها بمعرفة مجلس النقابة لا يعدو ان يكون اقتراحات تصدق عليها الجمعية العمومية وتجرى الانتخابات طبقاً لها او تمسحل ما تراه من تعديلات عليها - حكمها في ذلك حكم النظام الداخلي للنقابة الذي يشمل ضمن ما يشمل طريقة اجراء الانتخاب على ما جاء بالمادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ سالفة الذكر .

وفضلاً عن ذلك فان قرارات مجلس النقابة بفرض انها قرارات نهائية غير خاضعة لتصديق الجمعية العمومية ( وهو مجرد فرض ) لا ترقع ما قد يشوب الانتخابات من بطلان ان هي اجريت على خلاف احكام القانون ولو تمت طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس النقابة - وبالتالي لا يجعلها معصومة من الطعن عليها في هذه الحالة - اذ ان القانون هو التذريع الاسمي وما دونه من لوائح وقرارات سواء اكانت صادرة من السلطة العامة او المؤسسات او الهيئات التي ينحولها القانون حق اصدار القرارات والتنظيمات المنفذة له يشترط لصحتها والاعتداد بها ان لا يكون فيها تعديل او تعطيل للقانون او اعفاء من تنفيذه - فاذا ما صدرت هذه التنظيمات مخالفة للقانون او متعارضة معه فانه لا يعتد بها ولا تحول دون تطبيق النص القانوني باعتباره الاصل

( مثال نقض ١٩٥٧/٧/١ مجموعة احكام النقض السنة الثالثة ص ٣٠٩ ) .

لما كان ذلك كذلك وكان الطعن منصبا على تشكيل مجلس النقابة بمقولة مخالفة لطريقة الانتخاب التي اسفرت عنه القانون فان الدفع بعدم الاختصاص يكون قائماً على غير اساس .

**ثالثاً :** عن الموضوع :

سبق ان بينا في المذكرتين المتضمنتين لرأي النيابة العامة وجه الرأي في موضوع الطعن وأوضحنا

اختيار الطريق الآخر يحول بينه مستقبله وبين اختياره لذلك الطريق طالما أن أي منهما تتوافر به السرية التي يتطلبها القانون .

**ثانياً :** إن القول بأن اجتماع الجمعية العمومية في أكثر من مكان حال دون الاعتراض على طريقة الانتخاب هو قول غير سديد إذ أن تعدد أماكن اجتماع أعضاء الجمعية العمومية لم يكن ليحول دون أن يبدى أي واحد منهم اعتراضه على طريقة الانتخاب التي تضمنها قرار مجلس النقابة الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ وفي عدم اعتراض أحد عليها ما يتضمن التصديق عليها .

ولا جدال أن عدم الاعتراض لا يمنع من الطعن على طريقة الانتخاب باعتبار أن التصديق عليها هو من قرارات الجمعية العمومية التي يجوز الطعن فيها ولحكمتنا العليا أن تراقب مدى مطابقة هذا القرار للقانون وقد بينا فيما سلف أن طريقة الانتخاب التي أقرتها الجمعية العمومية تسهل في نطاق الاقتراع السري الذي نص المشرع على أن يتم الانتخاب طبقاً له - وفي القرار الجمعية العمومية له ما يدل على أن أعضاء الجمعية العمومية لم يروا فيه خروجاً على قاعدة سرية الاقتراع .

**ثالثاً :** إن القول بأن كتابة الناخب لاسم من يقع عليه اختياره من المرشحين يتنافى في سرية الاقتراع فقد تناولناه بالتفصيل في مذكرتنا السابقتين بما لا محل لإعادة تكراره وأوضحنا الحجج التي تقطع في ذلك ويستوى الأمر أياً ما كان عدد الناخبين إذ أنه من العسير دائماً الاحتذاء إلى شخصية الناخب ولو لم يكن عدد الناخبين كبيراً إلا بصعوبة وغالباً ما تحتاج إلى عملية مضاعفة واستكتاب ولا توجد سلطة تملك استكتاب الناخب لأجراء المضاعفة على عملية استكتابها .

**وأيضاً :** إن الحكم الصادر من الدائرة المدنية بمحكمة النقض الصادر في ٢٣/٤/١٩٥٣ ليس حجة فيما أوردناه خاصاً باعتبار خط الشخص من العلامات المميزة له الأمر الذي يتنافى مع سرية الانتخاب إذ ما أوضحناه في مذكرتنا السابقتين من تشريعات تدل دلالة قاطعة على أن المشرع اعتبر الانتخاب بطريقة كتابة الاسماء هو من وسائل الاقتراع السري خاصة وأنه بالرجوع إلى ملف الطعن الصادر فيه ذلك الحكم يبين أن انتخاب قتيب الصيادلة الذي كان محل الطعن آنذاك بطريق كتابة اسمه لم يكن من أوجه الطعن ولا هو كان محل مراعاة وتحميص بل كل ما في الأمر أن مستشار الرأي لوزارة الصحة

لمجلس الشيوخ والنواب أو مجلس الأمة ذلك لأن انتخابات هيئة المكتب أو أعضاء اللجان في هذه المجالس إنما تتم عقب الترشيع مباشرة مما لا يدع مجالاً كافياً لطبع تذكار انتخاب باسماء المرشحين ولذلك فإنه يتعين دائماً التفرقة بين الانتخابات التي تجرى بعد قفل الترشيح مباشرة وهي وحدها التي يجوز أن تجرى بكتابة الاسماء وتلك التي تجرى بعد انقضاء فترة على قفل باب الترشيح وهذه يجب أن تجرى بطريقة التأشير .

**وجميع هذه الاعتراضات التي تضمنتها مذكرة**

**الطاعنين مردودة بما يلي :**

**أولاً :** بالنسبة لما يجرى عليه العمل في انتخابات النقابة السابقة فالثابت من مطالعة محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس النقابة ونماذج أوراق الانتخاب أن طريقة إجراء الانتخاب كانت منذ سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٦٢ تجرى دائماً وباطراد بطريقة كتابة الناخب لاسم من يقم عليه الاختيار من المرشحين سواء بالنسبة لانتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة العامة أو النقابات الفرعية ومنها الانتخابات التي أجريت في يونيو سنة ١٩٥٨ وكذلك التي أجريت في يونيو سنة ١٩٦٠ بعد صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ كما استمر إجراء انتخابات أعضاء مجالس النقابات الفرعية بالطريقة ذاتها وأجريت ثلاث انتخابات فقط بالتأشير بل أن أحدها كانت بطريقة كتابة كلمة نعم أمام اسم من يقم عليه الاختيار من المرشحين ما يجعلها من طرق الانتخاب بالكلمة لا بالتأشير .

ولا محل للقول بأن انتخابات أعضاء اللجان الفرعية تختلف عن انتخابات أعضاء مجلس النقابة العامة لاختلاف أهمية كل منهما عن الأخرى إذ أن الأمر يتعلق بمبدأ قانوني لا يتأثر بمدى الأهمية خاصة وإن المادة ٤٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحكمة تنص على أن تسري على شروط وإجراءات الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية وعضوية العضوية وطريقة الانتخاب واسقاط العضوية وزوالها ونظام اجتماعات المجلس الأحكام الخاصة بمجلس النقابة .

وقد أوضحنا في مذكرتنا السابقتين أن طريقتي الانتخاب بكتابة اسم من يختاره الناخب من المرشحين أو التأشير أمام الاسم المطبوع في ورقة الانتخاب تتحقق بهما السرية وكلاهما متبرين من وسائل الاقتراع السرية فلا على مجلس النقابة أن يختار أي من الطريقتين واختياره لأحدهما لا يعتبر عدولاً عن



بما جاء بتقرير الطعن من أن بعض الناخبين لم تثبت أسماءهم بسجلات حضور أعضاء الجمعية العمومية نتيجة ما ساد عملية الانتخاب من اضطراب قاته بالإضافة إلى ما أثبتته لجنة الإشراف من تمام الإجراءات طبقاً للقواعد التي وضعها مجلس النقابة ومنها أعداد سجلات تقييد فيها أسماء من حضروا اجتماع الجمعية العمومية ويوقعون عليها فانه تبين من الاطلاع على أوراق الانتخاب التي أمرت محكمتنا العليا بضمها ورود سجلات أثبتت فيها أسماء الحاضرين ووقع كل منهم قرين اسمه وتبين أن عدد من وقعوا في هذه الدفاتر يزيد عن عدد من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ما تنفي معه قالة أن بعض الناخبين لم يشتهروا بأسماءهم بالسجلات - يضاف إلى ذلك أن الطاعنين لم يقدموا أى دليل يساند هذا الذى اترووه فى هذه الخصوصية مما يجعل مناهم على عملية الانتخاب فى هذا الصدد قائما على غير أساس .

**سادساً :** أما ما يثريه الطاعنون من أن جميع قرارات وزير الداخلية المنظمة لعمليات الانتخاب والتي أشرنا إليها فى مذكرتنا التكميلية سابقة على دستور سنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم لانتخابات مجلس الأمة - قد فانسأ قد بينا فى مذكرتنا السابقة أن مبدأ سرية الانتخاب من المبادئ التى أخذ بها المشرع المصرى منذ عرفت الحياة الدستورية وليس بالبداية التى اعتنقها منذ صدور دستور سنة ١٩٦٤ فقط أو منذ صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ بل أنه كان متبعاً أكثر من نصف قرن لى ظل دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ بل وقبلهما وقد بينا ذلك فى مذكرتنا التكميلية السابقة . وقد نص فى القوانين التى صدرت قرارات وزير الداخلية المنسوبة عنها بمذكرتنا التكميلية تنفيذاً لها على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى بل ونصت بعض قرارات وزير الداخلية ذاتها على أن الانتخاب بطريق الاقتراع السرى وبينت طريقة الاقتراع السرى وهى كتابة من يقع عليه الاختيار من المرشحين خلف سائر يحول دون تمكن أحد من مشاهدة الناخب أثناء كتمسابة اسم من يختاره من المرشحين - ووزير الداخلية كان فيما أصدره من قرارات إنما يصدر تشريعات لها قوتها القانونية بموجب القوانين التى خولته حق إصدار القرارات المنفذة لها .

ولا محل للقول بأنه كان يعمى على مجلس النقابة أن يأخذ بنظام الانتخاب المنصوص عليه فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ دون غيره ذلك أنه ظالم أن

قد مذكورة تناول فيها أوجه الطعن ثم استورد فذكر أن انتخابات النقيب تمت بكتابة الاسم - على خلاف انتخابات أعضاء مجلس النقابة - مما يتنافى مع سرية الانتخاب فأخذت المحكمة فى حكمها بهذا الذى ضسسه مستشار الرأى مذكورة وأوردته فى حكمها لما تبينته من بطلان عملية الانتخاب ازاء ما أحاط بها من فوضى واضطراب وقد أشرنا إلى ذلك فى مذكرتنا الأولى .

وفضلا عن ذلك فان أحكام المحاكم فى مصر لا تعتبر مصدرا رسميا للقانون إذ أنه ليس فى نظامنا القضائى ما يجعل السابقة القضائية ملزمة فى المستقبل للمحكمة التى حكمت فيها أو لغيرها - وغاية الأمر أنه يمكن القول إذا ما استعزت الأحكام بمعنى معين بنشوء عرف قضائى يعتبر هو المصدر الرسمى للقاعدة القانونية - ولما كان المشرع المصرى قد جرى على أنه لا يجوز القضاء نص التشريع الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ( م ٢ من القانون الكدى ) فان مفاد هذا أن التشريع لا يلغى الا تشريع مثله سواء أكان ذلك الإلغاء صريحا أو ضمنيا - ومن ثم فان العرف القضائى لا يلغى التشريع ولا يجوز له أن يخالفه ولا بد من أن يتقيد به .

لما كان ذلك وكان هذا الحكم هو الحكم الوحيد الذى ذهب إلى القول بأن الانتخاب بكتابة اسم من يقع عليه الاختيار من المرشحين يتنافى مع السرية فانه فضلا عن عدم كفايته لتكوين عرف قضائى لا يمكن أن يعتبر مبدلا للتنظيمات التى وضعها المشرع وأصح فيها أن الانتخاب بطريق كتابة اسم من يقع عليه الاختيار من المرشحين هو أحد وسائل الاقتراع السرى وبالتالى فان هذا القضاء السابق لا يقيت المحكمة ولا يعتد به ازاء ما ورد من تشريعات عديدة اعتبرت هذه الطريقة من طرق الانتخاب غير متنافية مع سرية الاقتراع وقد أشرنا إليها فى مذكرتنا التكميلية .

( المدخل للمعلوم القانونية للدكتور سليمان مرقص طبعة سنة ١٩٦١ - ٣٨٤ واصل القانون للدكتورين السنهورى وحشيت أبو سنيت طبعة سنة ١٩٥٠ ص ٤٨ - واصل القوانين لكامل مرسى وسعيد مصطفى ص ٢٠٢ ) .

**خامسا :** فانه فضلا عن أن وكيل الطاعنين قرر بجلسة ١٤ يولية سنة ١٩٦٩ بتنزله عن التمسك

فى نوع السرية المطلوبة عن تلك التى تتم بعد فترة من الترشيح تسمح بطبع تذاكر الانتخاب - إذ أن هذه التفرقة ليس لها أساس قانونى .

**لما كان ذلك فإن ما يشره الطاعنون من اعتراضات على الرأى الذى انتهت إليه مذكرتنا السابقتين تضخى قائمة على غير أساس - وإزاء ما تقدم وما تضمنته مذكرتنا السابقتين فإن الطعن يكون قائما على غير أساس واجب الرقضى .**

ولا يفوتنا فى ختام هذه المذكرة أن نوضح أن ما ضمنه مذكرتنا الأولى من أنه يمكن بالوسائل العلمية الحديثة معرفة شخص الناخب مهما كانت الوسيلة التى يستعملها فى الإدلاء بصوته يكفى على سبيل المثال فحص البصمات التى يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب . . . . . إنما هدفنا منه أن نبين استحالة تحقق السرية المطلقة وإن السرية التى عنها المشرع هى لا يتدخل أحد أثناء أداء الناخب لجهته فلا يوجهه ولا يراقبه ولا يطلع على تصرفاته - ولم تكن فى ذلك قاصدين السخرية بأحد سوليس من عادة النيابة أن تسخر من أحد الخصوم فى الطعن وإنما هى تهدف دائما من بحثها الوصول الى وجه الحق والعدل وسلامة تطبيق القانون .

لذلك

ترى النيابة العامة : قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

رئيس النيابة

( محمود دياض الزيدى )

القاهرة فى ١٩٦٩/٧/٢٨

المادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماة لم تبين طريقة محددة للانتخاب واكتفت بالنص على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى فإن لمجلس النقابة كل الحرية فى اختيار أى من وسيلتي الانتخاب السرى اللتين أخذ بهما سواء الطريقة الواردة فى قانون انتخاب أعضاء مجلس الامة أو تلك الواردة فى القرارات الخاصة بانتخابات العمدة والمشايخ وأعضاء لجنة الشياخات ومجالس المديريات ومجالس القرى والمجالس المحلية أو تلك التى تتبعها الهيئة التشريعية فى انتخاب أعضاء مكاتب مجالسها أو لجائها .

**سابعاً :** إن القول بعدم جواز الاستشهاد باللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ والنواب أو مجلس الامة مردود بأمرين : أولهما أن هذه اللوائح تعتبر بمثابة قوانين تستمد قوتها من الدستور الذى فوض هذه المجالس فى وضع لوائحها الداخلية - وهى صادرة من الهيئة التشريعية فتعتبر أصداق تعبير عن قصد المشرع ومفهوم الاقتراع السرى كما يراه .

أما القول بأن ضيق الوقت هو الدافع على إباحة اجراء الانتخاب بطريق كتابة الاسماء فذلك بدوره قول غير سديد إذ أن ضيق الوقت لا يسمح بمخالفة القانون بأى حال وطالما أن هذه اللوائح تنص على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى وإن هذه الطريقة هى كتابة أسماء من يقع عليه الاختيار فإن مفهوم هذا بلا جدال أن هذه الطريقة لا تتنافى مع السرية ولو أن المشرع رأى أنها تتنافى مع السرية لما كان هناك ما يحول بينه وبين أن ينص على أن يكون الانتخاب لاحق للترشيح بفترة تكفى لاعداد تذاكر انتخاب مطبوعة - خلا محل اذن للقول بأن الانتخابات التى تتم مباشرة عقب الترشيح تختلف

فَرَائِفُ وَفُوصِيَّاتِ  
المكتبة الداعية لاجتاد المحامين العرب



# قرارات توصيات المكتب الدائم للائحاد المتحامين العرب المتعقد في ٤-٧ ابريل ١٩٦٩ بالجزائر

السياسي لازالة آثار العدوان الصهيوني عن الارض العربية لا يزال يتخبط في خضم تناقضاته ويزوغ عن المسلك الذي يمليه ميثاق الامم المتحدة وتفرضه التزاماته بأحالة القضية على الوساطة تارة وبطرحها على الدول الكبرى في النهاية .

وموافقة الدول العربية على قرار مجلس الامن رغم استسلامية وخطورته على قضية فلسطين ورغم رفضه ومقاومته من الجماهير العربية قوبلت باستمرار بالرفض والتحدى من قبل اسرائيل ، وتباين مطالبها الاستعمارية والتوسعية والاستسلامية من قبل الدول الامبريالية وبالتجاهل والصمت من قبل الامم المتحدة والمنظمات الدولية .

حتى لقد أصبح مؤكدا لكل امرئ في العالم ، عجز الامم المتحدة الكامل أمام النفوذ الامريكي عن ردع اسرائيل أو ازالة آثار العدوان أو تحقيق السلام على الارض العربية . وحتى أصبح من الواضح لكل انسان ، أن السلام المقصود للشرق الاوسط لدى مجلس الامن ومبعوثه ولدى الدول الاربعة الكبرى لن يكون في احسن صورته اقل من تسليمنا بشرعية الغزو الصهيوني في فلسطين واعتراؤها بالكيان الاسرائيلي الاستعماري على أرضنا وبالحدود الآمنة والحقوق الدولية الكاملة لهذا الكيان العدواني والغريب في قلب الامة والارض العربية .

ويجتمع المحامون العرب في الجزائر كذلك في ظروف عربية صعبة ومريرة وحزينة ، قفى مقابل هذه الاخطار والتحديات الصهيونية والامبريالية يرتسم الموقف العربي الزسنى بكل تناقضاته وخطورته متفرقا في الرأي والاعتماد واسلوب المواجهة ومترددا في اتخاذ المواقف القومية الحتمية من العدوان ومتخاذلا في مواجهة التحديات والمؤامرات الامريكية والبريطانية خاصة والامبريالية على وجه العموم .

فبعد حوالي عامين من الاحتلال وجرائمه ومن العدوان وتطلعاته ومن مياسة التهويد والخطايا

ينعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببغداد في ظرف اجتاز فيه الامة العربية اقصى وادنى مرحلة من مراحل الخفاق والتحرير والوجود . توجد فيها أرضها وحريتها وأهدافها وسلامتها نفس الاخطار التي استهدفتها العدوان الاسرائيلي والمواطنون الامبرياليون وتعرض فيها حقوقها وكرامتها وإنسانيتها للكثير من الانتهاكات الصهيونية الصارخة وللعديد من المؤامرات والتحديات الامبريالية المكشوفة .

فبعد عشرين شهرا من العدوان والنكسة لا يزال الاحتلال الاسرائيلي يجثم بكل عنصريته وفاشيته على أرضنا العربية الطاهرة . ينتهك الحقوق والقيم والاعراف ويسوم شعبنا في الارض المحتلة اذل شروب العسف والاضطهاد وأحط صنوف القتل والتعذيب والتشريد .

غير متقيد بقرار أو قانون دولي ، وغير مكترث بأية مبادئ أخلاقية أو حقوق إنسانية .

بعضد قرار وقف اطلاق النار ، واعتداءات اسرائيل الاستفزازية المتجددة على الاردن وسوريا ومنطقة القتال ، تلك المدن والقرى وتفتال الحياة وتزرع الموت والدمار خلف خطوط موقفة . تتعالى بعجرفة وعنجهية على المنظمة الدولية والرأي العام العالمي وتعمل بخفئي سرية على تكريس الاحتلال وتهويد الارض العربية وتتحدى بحقد واستعلاء إباننا بوطننا وقدراتنا على التصدي والمجاهدة .

ومعد قرار الهدنة والحل السياسي ، وتحديات اسرائيل للامم المتحدة والقانون الدولي وجرائمها ضد شرائع الحرب وحقوق الانسان واعتداءاتها على المدنيين والمستلكات لا تقابل من المنظمة الدولية ومجلس الامن الا بالتهرب والمماطلة أو بالاسف والتدليل ولا تواجه من الدول الكبرى بغير النقد والتحذير سينا وبغير الدعم والتأييد والتحريض على معظم الاحيان .

مجلس الامن الذي فرض الهدنة وتبنى الطريق

الاعتماد على الامم المتحدة لحضوعها للسافر للدول الامبريالية ينادون اليومين جديد بان المنظمة الدولية ولندن وواشنطن ليست الساحات الصالحة لكسب معارك التحرير والمصير . فتحرير الارض لا يمكن ان يكون الا على الارض المحتلة ذاتها . والمحرون للارض والكرامة والحقوق لا يمكن ان يكونوا غير ابناءها المؤمنين بقدسيتها والمضحين من اجل اعزازها وكرامتها .

وهم يؤكزون من الجزائر ، بلد الكفاح والتضحيات وموطن القداء والتحرير والنصر ، ان القضاء على العدوان والاحتلال الاسرائيلي وتحرير الوطن السليب فلسطين ، لا يمكن تحقيقه الا على الارض العربية وبالقوة العربية الذاتية والكفاح العربي المسلح والمستمر . ومهما كانت التضحيات ومهما كانت الظروف والامكانيات .

والكتاب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي يعيش مع جماهير امته ويتلمس ارادتها ومصالحها ، يؤكد للدول العربية ان هذه الجماهير ترفض بشدة وتقاوم باصرار كل الحلول الاستسلامية مهما كانت الاسماء التي زينت بها ومهما كانت الاشكال التي لقيت على محتوياتها . وهي تؤمن بوحي وكرامة ومستولية ، ان الكفاح المسلح ضد العدوان والاحتلال وخوض معركة التحرير حتى النهاية ، هما واجب الدول والشعوب العربيين وهما الطريق الوحيد لازالة آثار العدوان ، ولا تقاذ الارض والشعب ولتحرير الكرامة والحقوق ولحماية الوجود والمصير .

والجماهير العربية التي ادركت بوعيتها الصادق وحسها الثوري من المقاومة العربية المسلحة تشكل في المرحلة الراهنة النواة الحية لحركة التحرير العربية الشاملة ضد الاستعمار الصهيوني في فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للامة العربية .

تؤيد الى اقصى الحدود الثورة الفلسطينية التحريرية وتتضمن تضامنا مطلقا مع كفاحها البطولي واهدافها العادلة وتعتبرها الصورة الصادقة للقضية الفلسطينية سياسة ونضالا ومصيرا .

وهي تطالب الدول العربية بدعم ومساندة هذه الثورة دعما مخلصا ومساندة مادية وعينية بالمال والسلاح والنفوذ وتمكينها من ممارسة واجباتها بامان وحرية على اية ارض عربية .

والجماهير العربية التي سبنت تكرار غنومال الهزيمة ومواعظ الحرب والسلام تطالب حكوماتها ان تحفظهم عمليا وبخلاص بان الحركة المقروضة على

لا تزال بعض الدول العربية واثقة من نجاح الامم المتحدة في تحقيق انسحاب اسرائيل واسترداد الحقوق العربية ومترددة في اتخاذ موقف المجابهة الحتمية مع اسرائيل وعازفة عن ضرورات الحشد والتعبئة لحركة التحرير والمصير .

على الرغم من اخطار اسرائيل المتزايدة ومن التآمر الامبريالي السافر على قضيتنا والتحدى الامريكي المكشوف لحقوقنا فان بعض دولنا لا تزال تتحاور حول سياسات الحرب والسلم وفضلية الحرب الشعبية والنظامية وتتناقض في ضرورات التسليح من الشرق او الغرب وتتدارس اولوية الجبهة الشرقية او الغربية وضرورات القيادة العربية الموحدة . دون ان تلمس بوادر الجدل لتحرير الحق المنتهك او رد التحدي السافر المكشوف . ودون ان ترى مظاهر الوحدة العملية الصادقة في الموقف والاعداد والمجابهة او في الايمان بوحدة الخطر والحركة والمصير .

ان الكتاب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي وعى دائما المخطط الامبريالي الصهيوني ضد الامة العربية والثورة العربية والذي آمن دائما بالوحدة النضالية والمصرية بين حركة التحرير العربية وحركة التحرر العالمية يدرك كل الادراك بان معرفتنا مع اسرائيل جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب مع الامبريالية والاستعمار وان ارضنا المحتلة ليست الا مساحة واحدة من ساحات الغزو والاستعماري الشامل الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ضد كل قوى التحرر والتقدم في العالم .

والحامون العرب الذين يعرفون الصهيونية كابشع صورة من صور الاستعمار والامبريالية ، والذين يدركون مدى الترابط الميدي والتلاحم المصري بين الكيان الاسرائيلي الصهيوني والامبريالية العالمية ، يؤكزون لامتهم والحكومات العربية انه من الخطأ والخطر مجرد التفكير بامكانية انهاء هذه المعركة لصالح بقاء في فلسطين والارض المحتلة من قبيل الدول الامبريالية مهما تفننت يخلق الاجهزة والوسطاء ومهما تسترت وراء شعارات السلام الزائفة .

فالامبريالية العالمية تسعى منذ العدوان الذي دبرته وخلفته ومولته لاستغلال الاحتلال الاسرائيلي من اجل تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل . وضرب الثورة العربية وفرض السيطرة الاستعمارية من جديد على المنطقة العربية بكل ثرواتها الهائلة واستراتيجيتها الجغرافية والتجارية والعسكرية .

والحامون العرب الذين نادوا دائما بعدم جدوى

وجها لوجه مع القوى المعادية في معركة امتنا المصرية .

فعل هذه القوى أن تدرك بكل الوعي والایمان والمصلحة ضرورة الوصول الى وحدة الفكر والهدف والنضال : تجسيدها لوحدة الثورة العربية الشاملة . فالجماهير التي هزتها النكسة وشحنتها المؤامرات تؤمن الآن أكثر من أي وقت مضى بأن الوحدة ، ووحدة الشعب والثورة والقيادة هي الاطار الصحيح للكفاح المسلح والرد الثوري النواحي على عدوان اسرائيل ومخططات الامبريالية . وهي السلاح الفعال في معركة النصر والتحرير .

والمحامون العرب الذين وقفوا على اسباب النكسة والهزيمة ويدركون الآن خطورة المعركة وشمول ساحتها واهدافها لكل الاراض العربية يؤكدون للدول العربية أن السرعة والاخلاص في تحقيق وحدة الجيوش والسلاح ووحدة التخطيط والقيادة ووحدة الطاقات والامكانيات ووحدة الراية والمواقف والمعركة هي التي ستحقق للامة العربية استخدام قوتها الذاتية الهائلة في الصمود والمجابهة وفي احراز النصر وازالة آثار العدوان .

ويعلمون للامة العربية جمعاء بأن الاعتماد على الشعوب قوة هامة واسباسية في المعركة ، وحشد كل الطاقات الشعبية وتجنيد كل الكفاءات الوطنية على اساس الثقة والمصلحة وفي حدود الاحترام والمشاركة الوطنية ، هي طريق الدول العربية لتحقيق الوحدة الوطنية واستخدام القوة العربية الذاتية . وهي السلاح العربي الحقيقي في الصمود والمجابهة وفي الكفاح ضد العدوان والاحتلال وفي كسب معركة التحرير والمصير .

المعبيين والمؤيدين . ولا هي معركة مصر وسوريا الاراض العربية ليست معركة فلسطين والفدائيين فحسب لتقف منها بعض حكوماتنا مجرد مواقف والاردن ، لتلقي بانقائها ومسئولياتها على هذه الدول المحيطة باسرائيل .

انما هي معركة الارض المقتنصة والحقوق المنتهكة والكرامة المريحة لكل عربي يؤمن بوحدة الحياة والهدف والمصير ، ولكل حكومة تمثل شعبها وتعبّر عن ايمانه وتخلص لشرفه وترعى واجباتها وتصون كرامته .

وهي تؤمن ايمانا لا يتزعزع بمسئولية كل الدول العربية في المشرق والمغرب مسئولية متساوية ازاء معركة الوجود والمصير التي تتعرض لها قوميتنا وارضنا ومقدساتنا العربية والاسلامية في وجه الغزو الاوربي الجديد . فمعارك المصير والوجود لا تقيدها الافضليات والامكان والمسافات ، ولا تؤثر على حتمية المشاركة والمجابهة فيها أي تقديرات فنية او أي اعتبارات سياسية او اجتماعية او دولية .

والامكانيات امتنا العربية الهائلة وطاقاتها الكبيرة قادرة ، اذا وضعت في موضعها الصحيح واستعملت من قبل شعبنا على اساس الثقة والديمقراطية والاحترام على وضع النصر والتحرير .

والمحامون العرب الذين أدركوا طبيعة معركة امتهم مع الاستعمار والصهيونية والقوى المضادة يرون أن تصاعد هذه المعركة في هذه الاوضاع الدولية المتأخرة وهذه الاوضاع العربية الصعبة ، قد فرضت على شعبنا في المرحلة الراهنة اقسى وأخطر معركة من معارك التحرير والوجود . ووضعت بشكل مخصوص كل طلائع ومنظماته الفدائية وقواه الوطنية والتقدمية

## القرارات والتوصيات

بمواجهة العدوان والاحتلال والتحديات بجيش عربي موحد وقيادة عسكرية واحدة على كل خطوط وقف إطلاق النار . قوامه كل القرارات العربية لمسلحة وسلاحه كل الطاقات والامكانيات العربية البشرية والاقتصادية .

(٦)

ويعلم المكتب بأن كل الدول العربية في المشرق العربي ، العربية منها من خطت المواجهة مع العدوان والاحتلال أو البعيدة عن خطوط وقف إطلاق النار ، مسئولة مسئولية قومية وتاريخية ونضالية عن عدم دعم الجبهة الشرقية العربية والاشتراك فيها اشتراكا فعلياً بالجيش والمال وكل الطاقات البشرية والاقتصادية .

وان كل الدول العربية في افريقيا والمغرب العربي مسئولة مسئولية كاملة عن عدم دعم الجبهة العربية دعماً عسكرياً واقتصادياً ومصرياً ، عملياً وحازماً ومخلصاً ومتصدياً لكل ما تفرضه معركة الوطن الواحد والهدف الواحد والمصير العربي الواحد .

(٧)

يؤكد المكتب الدائم بأن كفاح الشعب الفلسطيني يتجاوز ما اصططلحت الأمم المتحدة والمحافل الدولية على تسميته بإزالة آثار العدوان .

ويؤكد ان معركة فلسطين هي معركة تحريرها من الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري ، وتوفير الحياة الكريمة والحرية الصحيحة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني ، بعيداً عن الضغوط والتدخلات وبكل ما للشعوب من حقوق في الاستقلال والسيادة .

(٨)

ويعلم المكتب بأن العمل الفدائي الفلسطيني يشكل في المرحلة الراهنة الصورة الصحيحة للأمان والحقوق الفلسطينية والنواة الحية المتطورة للشورة العامة وحرب التحرير الشعبية ضد الاستعمار الصهيوني ومن أجل تحقيق الحرية والسيادة للشعب الفلسطيني على أرضه .

وانطلاقاً من هذه المبادئ والنضالية والحقائق القومية فان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في الفترة من ٤ الى ٧ ابريل سنة ١٩٦٦ بالجزائر ، يصد أن ناقش جدول أعماله ، يعلن القرارات والتوصيات التالية :

(١)

يؤكد المكتب الدائم رفضه القاطع لكل الحلول الاستسلامية المطروحة بديلاً عن تحرير فلسطين ، أو الهادفة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني العدواني في أي شبر من الارض العربية .

(٢)

يسجل المكتب الدائم عجز الامم المتحدة الفاضح عن القيام بمسؤولياتها وحمائية ميثاقها وتنفيذ قراراتها ونخسوعها لسيطرة الدول الاستعمارية وتوجيهها . ويعلم للامة العربية فشلها بعد مرور ما يقارب العامين في ازالة آثار العدوان أو في حمل اسرائيل على احترام قراراتها أو في منع الجرائم الاسرائيلية ضد المدنيين العرب في المناطق المحتلة

(٣)

يؤكد المكتب الدائم في ضوء عجز الامم المتحدة وفشلها في تحقيق السلام وازالة آثار العدوان على الارض العربية وفي ضوء الاجراءات الصهيونية التوسعية في الارض المحتلة والمحاولات الامريكية والامبريالية المكشوفة لتجسيد القضية واعطاء الفرصة للاحتلال الاسرائيلي للتمركز واستكمال سياسة الضم التهويدية ، ان فرض الاستسلام على الامة العربية لصالح اسرائيل تحت ستار السلام وليس تحقيق أي سلام عادل شريف ، هو هدف المساعي الدولية والهيئات الامبريالية من الحلول السليمة .

(٤)

يؤكد المكتب الدائم أن الكفاح المسلح على المستويين الشعبي والرسمي قد أصبح الآن هو الاسلوب الوحيد لازالة آثار العدوان وتحرير الوطن المختصب فلسطين .

(٥)

ويدعو المكتب الامة العربية جمعاء الى المبادرة



( ١٣ )

يحيى المكتب الدائم المنظمات الفدائية والقوات العربية المسلحة على خطوط النار ويقدر بالاعتزاز صمود المواطنين والمجاهدين العرب في الأرض المحتلة ومقاومتهم المدنية الباسلة للعدوان والاحتلال .

ويطالب الدول العربية بدعم هذا الصمود معنويا وماديا وبكل الوسائل . ويناشد الجماهير العربية دعم الثورة الفلسطينية والالتفاف حولها والالتحام بها والنضال من أجل توحيد قواعدها وتصديها وحمايتها من كل التدخلات والمؤامرات .

( ١٤ )

والمكتب الدائم إدراكا منه لخطورة التواطؤ الأمريكي والانجليزى والامانى الغربى مع العدوان الصهيونى وأهدافه واستنادا الى حق الامة العربية الشرعى بالدفاع عن النفس والحقوق والوطن ضد الدول المعتدية والضالعة في العدوان .

يطالب الجماهير العربية ومنظمات الثورة الفلسطينية باستهداف مصالح عدل كل الارض العربية . ويطالب الدول العربية باتخاذ اجراءات حاسمة رادعة ضد الدول التي تدعم العدوان الصهيوني، وتسلم اسرائيل عامة وضد التحديات الامريكية والبريطانية والامانية بشكل منصوص لا تقل هذه الاجراءات عن قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافة مع هذه الدول الاستعمارية المتآمرة على الحقوق العربية .

كما يطالبها بتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول والشعوب الصديقة التي وقفت ولا تزال تقف الى جانب الحق العربى وضد التحالف الصهيوني الامبريالى على الامة العربية وقضيتهما العادلة في فلسطين .

يهيب بالامة العربية جمعاء شعوبا وحكومات ومنظمات بتشديد الكفاح وبكل الوسائل المتوفرة من أجل القضاء على القسوة والمراكز العسكرية الاجنبية وتصفية كل اشكال النفوذ الاستعماري على الارض العربية .

( ١٥ )

والمكتب الدائم الذى يؤمن بأن الصهيونية شقيقة للاستعمار والامبريالية وان العدوان الاسرائيلي جزء من الحرب العدوانية التي تشنها الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد كفاف الشعوب وحرية التحرير الانسانية .

ويؤكد المكتب تأييده ودعمه للثورة الفلسطينية لتعمل الفدائي الى اقصى الحدود ، ويمثل تضامنه المطلق مع الكفاح الفلسطيني وامدانه العادلة ، ويعتبر هذه الاهداف الاطار القومى الصادق للقضية الفلسطينية سياسة ونضالا ومهيرا وعلى الصعيدين العربى والدولى .

( ٩ )

ويقرر المكتب الدائم لاتحاد المجاهدين العرب تكليف الامانة العامة بتشكيل مكتب قانونى خاص فى الاتحاد يتولى مهمة الدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين فى الدول الاجنبية والارض العربية المحتلة ، ويقوم بهام هذه الدول الاستعمارية العدو السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية في الدعاية والاعلام وشرح قضية فلسطين وعدالتها وأهداف المقاومة المسلحة وشرعيتها للرأى العالمى بكل الوسائل المتوفرة .

( ١٠ )

يحيى المكتب الدائم المنظمات الفلسطينية ومنظمة سينا العربية ويناشد جميع المنظمات الفلسطينية مزيد من توحيد صفوفها وكفاحها وطاقاتها الثورة ضامنا لتطوير حركة المقاومة وتصعيدها الى مرحلة الحرب الشعبية الشاملة الهادفة الى التحرير والنقادة على كسب المعركة واحراز النصر .

( ١١ )

يؤيد المكتب الدائم منظمة التحرير الفلسطينية صورة للكيان الفلسطينى واطارا لمنظاته وأداة الى التوحيد والعودة والتحرير . ويطلبها بمزيد من الخطوات نحو توحيد العمل الفدائي وتصعيده وتوحيد جبهاته القومية وبتجميع كل امكانيات الشعب الفلسطينى وطاقاته النضالية والاقتصادية

( ١٢ )

ويطالب المكتب الدول العربية كافة بدعم الكفاح الفلسطينى المسلح وهذه جميع أسباب العون والقوة التي تزدى الى تطويره وتوسيعه . وفى مقدمة ذلك ايضا ايفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية .

ويؤكد ان دعم ومساندة الثورة الفلسطينية دعما مخلصا ومساندة صادقة بالمال والسلاح وبممكناتها وبممارسة واجباتها بأمان وحرية على أية أرض عربية ، هو واجب قومى مقدس وشرط أساسى من شروط المعركة والمواجهة مع الصهيونية والامبريالية

وأهدافه وحول الثورة الفلسطينية وعدالة كفاحها  
الانسانية .

ويطالب النقابات الاعضاء في الاتحاد بالحرص على  
المشاركة والاسهام في المؤتمرات الدولية العامة  
والنوعية والعمل دائما على طرح وجهة النظر العربية  
1

( ١٦ )

والمكتب الدائم اذ يؤكدهم جديد الوحدة النضالية  
والمصرية بين حركة التحرر العربية وحركات  
التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم  
أجمع ، يعلن تأييده المطلق لكفاح شعب فيتنام النضال  
ضد العدوان الامريكى الوحشى ويؤكد تضامنه الكامل  
مع اهداف الشعب الفيتنامى شمالاً وجنوباً في  
الحرية والوحدة وتقرير المصير .

ويؤكد كفاح الشعوب الافريقية عامة وكفاح  
شعوب المستعمرات البرتغالية وجنوب افريقيا خاصة  
ضد الاستعمار البرتغالى الوحشى وعنصرية البيض  
اللا انسانية وضد جرائم حلف الاطلسى ومحاولات  
الاستعمار الامريكى الجديد .

ويؤكد تضامنه المخلص مع أهداف الشعوب  
الافريقية في الاستقلاله تقرير المصير وتأييده الكامل  
للمقررات والتوصيات التى أصدرها المؤتمر العالمى  
الاول لنصرة الشعوب الافريقية خلال يناير الماضى  
في مدينة الخرطوم بالسودان .

يناشد كل الدول والشعوب والمنظمات الحرة  
والتقدمية والاشتراكية في العالم تأييد الحق العربى  
ضد العدوان الصهيونى الامبريالى في كل المجالات  
وبكل الوسائل السياسية والاقتصادية والاعلامية  
ومساندة كفاح الشعب الفلسطينى العادل ضد الغزو  
والاحتلال الصهيونى لوطنه ، ومن أجل ممارسة  
حقه المشروع في الحرية والحياة وتقرير المصير على  
ترابه الوطنى المقدس .

ويؤكد لكأ قوى التحرر والتقدم والسلام في  
العالم بأن كفاح شعب فلسطين ضد الصهيونية  
والامبريالية بشكل عنصري اساسيا وهاما في حركة  
التحرر العالمية . وان انتصار هذا الكفاح العادل  
سيخلق دعامة قوية صلبة من دعائم الحق والحرية  
والامن والسلام في منطقة الشرق الاوسط الملتتهبة  
وبالتالى في العالم أجمع .

وبوصى الدول العمة وجامعة الدول العربية  
والمنظمات العربية بشكائهم وتقائهم بالامانة والامانة  
العامة للاتحاد بشكائهم خاص ، مضاعفة العمل والجهد  
من أجل تقوية العلاقات والصلات مع كل الدول  
والشعوب والمنظمات الحرة والصديقة وفى طليعتها  
دول وشعب الكتلة الشرقية والعالم الثالث .  
وتأييدها بالبحوث والدراسات السياسية والتاريخية  
القانونية حول قضية فلسطين والقضايا العربية  
حول طبيعة العدوان الصهيونى الامبريالى وأسبابه

## الحريات العامة وسيادة القانون ..

معركة التحرير والوجود التي نخوضها ضد كل قوى الاستعمار والصهيونية والامبريالية .

وتجسيدا لهذه المبادئ الانسانية والوطنية الاساسية ومن اجل تحقيقها للانسان العربي على كل الارض العربية :

يقرر المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب . .

بعد الاطلاع على الفقرتين ( ٧ و ١٠ ) من المادة ٦ من النظام الداخلي للاتحاد . وبعد الاطلاع على مشروع نظام لجنة الدفاع عن الحريات العامة المقدم من الامين العام ، يقرر تكوين لجنة دائمة في الامانة العامة وفق المبادئ والاحكام التالية ..

### العامة في الوطن العربي الكبير

( ٤ )

يساون اللجنة الدائمة لجان فرعية يكون مركزها كل نقابة او منظمة عضو في الاتحاد وتتكون كل لجنة فرعية من النقيب او من يمثله رئيسا ومن اربعة اعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين اعضاءه او من بين المحامين العاملين في منطقة النقابة او منهما معا . على أن يكون احدهم الامين العام او عضو من اعضاء المكتب الدائم المنتخبين ايها وجد .

( ٥ )

تمارس لجنة الدفاع عن الحريات العامة اختصاصاتها مباشرة او بواسطة لجانها الفرعية او عن طريق الامانة العامة او بواسطة اى عضو او اعضاء ينتدبون من بين اعضاءها او بواسطة المحامين المنتدبين او من قبل لجانها الفرعية .

٢٦٥

تقوم لجنة الدفاع عن الحريات العامة بتنفيذ واجباتها بالوسائل التالية .

( ١ ) الطلب الى السلطات المختصة بانهاء الاعتقال المخالف للقانون واطلاق سراح المعتقل فوراً او إيقاف الاجراءات التعسفية ضده . واحالته على القضاء المختص لمباشرة قضيته وفي احوالكم القانون،

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب وهو يقدر خطورة المعركة المفروضة على الامة العربية بشتى مسؤولياتها ومتطلباتها .

يؤكد أن عزل شعبنا عن معركته وانتهاك حرياته العامة ووضع القيود على نشاطاته وامكانياته والمخروج عن مبادئ سيادة القانون وحقوق الانسان في معاملته وتقييد تحركاته كانت كلها سببا اساسيا من اسباب النكسة والهزيمة .

ويؤكد أن اطلاق الحريات العامة في ظل سيادة القانون والاعتماد على الشعب كقوة اساسية والاستفادة من قوات جماهيره وطاقاتها وخبراتها شرط اساسي من شروط الاعداد والمواجهة والنصر في

### نظام لجنة الدفاع عن الحريات

١٠ - في تكوين اللجنة واختصاصاتها ..

( ١ )

تشكل في الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب لجنة دائمة تسمى ( لجنة الدفاع عن الحريات العامة ) .

( ٢ )

تسولي اللجنة مهمة الدفاع عن المحامين والمناضلين والاحرار العرب الذين يتعرضون للاعتقال او لاية اجراءات تعسفية خلافا لاحكام القانون او المبادئ العامة للاعلان العالمي لحقوق الانسان او المبادئ المقررة من قبل المؤتمر . العاشر في الحريات العامة وسيادة القانون .

( ٣ )

تتكون اللجنة الدائمة للدفاع عن الحركات العامة من نقباء ورؤساء منظمات المحامين الاعضاء في الاتحاد او من يمثلهن ومن الامين العام للاتحاد والامين العام المساعد بالقاهرة . ويرأسها نقيب محامي الجمهورية العربية المتحدة ويتسولي نقيب العام للاتحاد امانتها العامة ، ويكون الامين العام المساعد مقررا لها .

ويجوز أن تنعقد في اجتماع طارئ بدعوة من  
الامانة العامة كلما طلبت ذلك نقابة من النقابات  
الاعضاء أو كلما رأت الامانة العامة ضرورة لاجتماعها  
ويكون انعقادها بحضور أكثر أعضائها ، وتصدر  
قراراتها بأكثرية أصوات الحاضرين .

( ١١ )

تعتبر اللجان الفرعية في حالة اجتماع دائم .  
وتتسولى بنفسها تنظم أعمالها واجتماعاتها وعملية  
تكوينها . وعليها تقديم تقارير دورية للجنة  
الحريات بكل اجتماع من اجتماعاتها العادية وفي  
الاجتماع الطارئ اذا كانت هي الطالبة لعقد  
الاجتماع .

( ١٢ )

تناقش لجنة الدفاع عن الحريات العامة في كل  
أسبوع .

( أ ) القضايا المطروحة والطارئة .

( ب ) تقرير الامين العام ونشاطاتها في الفترة  
السابقة للاعقاد .

( ج ) تقارير اللجان الفرعية واقتراحاتها .

( د ) خطة عملها المقبلة .

ويجوز للامانة العامة في الاجتماعات الطارئة أن  
تتقدم للجنة بمشروع جدول الاعمال محدد بالقضايا  
هدف الاجتماع .

( ١٣ )

تمثل الامانة العامة للدفاع عن الحريات العامة  
في حالة عدم الاعقاد . وتقوم بممارسة اختصاصاتها  
وواجباتها الى حين اجتماعها . وتتولى تنفيذ مقرراتها  
ومتابعة توصياتها وتقاريرها ومحاضرها .

( ١٤ )

تقدم الامانة العامة تقارير كاملة عن أعمال  
اللجنة ونتائجها ، للمكتب الدائم في كل اجتماع ،  
وللمؤتمر العام عند انعقاده .

( ١٥ )

تطبق أنظمة الاتحاد الداخلية على اللجنة . وفي  
كل حالة طارئة لم ينص عليها في هذا النظام .

( ب ) تأمين حق المحاكمة العادلة للمعتقل أمام  
محكمة مختصة وتأمين حق الدفاع الكامل عنده  
وتطبيق مبدأ سيادة القانون ومشروعية حقوق  
الإنسان في استجوابه واعتقاله ومحاكمته .

( ج ) انتداب محام أو هيئة من المحامين من  
اعضاء اللجنة أو من بين المحامين العرب لتولى مهمة  
الدفاع عن المعتقل .

( ٧ )

تتسولى لجنة فرعية مهام لجنة الدفاع عن  
الحريات العامة في منطقتها . وعلى اللجنة الفرعية  
إبلاغ لجنة الدفاع عن الحريات فوراً بكل حالة يتعرض  
فيها المحامون والمناضلون والاحرار العرب للاعتقال  
أو أية إجراءات تعسفية بتقرير مفصل يتضمن  
أسباب الاعتقال والاجراءات التي قامت بها أو التي  
تتقترحها عليها في حالة عدم تمكنها من القيام  
بواجباتها .

( ٨ )

يجوز لأي عضو في اللجان الفرعية وكل  
محام ، ولكل منظمة عربية شعبية وفي أي قطر  
عربي مخاطبة لجنة الدفاع عن الحريات العامة ولجانها  
الفرعية والتقدم إليها بطلبات التدخل كلما عرضت  
حالة تستوجب مباشرتها لاختصاصاتها المهنية  
والقومية المقررة . وعلى اللجنة المخاطبة أن تبادر  
فوراً لمباشرة هذه الاختصاصات .

( ٩ )

إذا رفضت السلطات المختصة تدخل اللجنة  
أو مثلها أو حالت دون قيامهم بواجبهم ، فعلى  
لجنة الحريات العامة اعلان ذلك للمكتب الدائم لاتحاد  
المحامين العرب ، وللمحامين العرب والمحاميين أعضاء  
الهيئة العامة للمؤتمر ، وللرأي العام العربي  
وللنظمات الدولية بكل وسائل الاتحاد المتوفرة .  
ولها مطالبتهم بشجب هذه الاجراءات والنضال  
ضدها والعمل على إيقافها بكل الوسائل التي  
تقررها .

ثانياً - في اجتماعات اللجنة .

( ١٠ )

تتقدم لجنة الدفاع عن الحريات العامة اجتماعاً  
عادياً خلال فترة كل انعقاد للمكتب الدائم وفي  
مكان انعقاده .

(١٨)

## مؤتمر المحامين العرب الحادى عشر

٢ - حق الشعوب فى الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

(د) لجنة تنسيق التشريع وتوحيده فى البلاد العربية ، وتناقش : -

١ - قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية .

٢ - توحيد المصطلحات القانونية فى البلاد العربية .

(هـ) لجنة الاشتراكية ، وتناقش : -

١ - تقييم التطبيق الاشتراكى فى الوطن العربى

٢ - تكليف الامانة العامة باعداد التقارير اللازمة للجنة فلسطين .

٣ - تكليف نقابة الجمهورية العربية المتحدة باعداد التقارير اللازمة للجنة قضايا الوطن العربى

٤ - تكليف نقابة السودان باعداد تقرير لجنة الاشتراكية .

٥ - تكليف نقابة الاردن باعداد التقارير اللازمة للجنة الحريات العامة وحقوق الانسان .

٦ - تكليف نقابة دمشق باعداد التقارير اللازمة للجنة تنسيق التشريع وتوحيده فى البلاد العربية .

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ،

بعد ان استمع الى اقتراحات الاستاذ نقيب محامى العراق ، وبعد ان ناقش الظروف العربية الراهنة، يقرر :

١ - عقد المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب فى مدينة بغداد عاصمة الجمهورية العراقية خلال شهر مارس ( آذار ) ١٩٧٠ .

٢ - تحديد جدول أعمال المؤتمر ولجانه على الشكل التالى :

(أ) لجنة فلسطين ، وتناقش :

١ - قضية فلسطين والقانون الدولى .

٢ - المقاومة الفلسطينية المسلحة وحق تقرير المصير .

(ب) لجنة قضايا الوطن العربى ، وتناقش :

١ - الوحدة طريق النصر والتحرير .

٢ - حقوق والتزامات الدول والشعوب فى حالة الحرب .

(ج) لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان ، وتناقش

١ - الحريات العامة وسيادة القانون فى الوطن العربى .

### (١٩) الامور المالية للاتحاد

- (ح) نقابة الكويت - ٢٥٠٠ دولار
- (ط) نقابة فلسطين - ١٠٠ جنيه مصري
- (ي) تونس - ٢٠٠ جنيه استرليني
- ٤ - يقرر تكوين صندوق خاص في الامانة العامة باسم (صندوق الدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين) في البلاد الاجنبية والاراضي العربية المحتلة والتزام النقابات الاعضاء بتمويل هذا الصندوق مباشرة او بواسطة التبرعات الحكومية والشعبية . ويسجل المكتب الدائم بالشكر الاكتتابات التالية :
- (١) نقابة العراق - ١٢٠٠ دينار عراقي
- (ب) نقابة الاردن - ١١٠٠ ( دولار ) و ٥٤٦ دينار اردني
- (ج) نقابة الكويت - ١٢٠٠ دولار
- (هـ) نقابة طرابلس لبنان ٢٠٠ دولار
- (و) اللجنة الشعبية لدعم العمل الفدائي ومساندته بالامانة العامة لاتحاد المحامين العرب (٢٠٠٠ جنيه مصري)
- (ز) نقابة الجمهورية العربية المتحدة بنصف كامل تكاليف الدفاع عن الفدائيين
- نقابة الجزائر ١٠٠٠ دولار أمريكي
- منظمة التحرير الفلسطينية ٥٠٠ دينار عراقي

### (٢٠)

#### القضايا التنظيمية

- يقرر المكتب الدائم انتخاب الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي عضو المكتب الدائم للاتحاد امينا عاما مساعدا للشؤون الاوروبية والدولية .
- يكلف المكتب الدائم الامانة العامة مواصلة السعي مع سائر المنظمات الجاهيرية والديمقراطية والنقابية والصلابية العربية من اجل التوصل الى اتفاق يحقق عقد المؤتمر الشعبي العربي الموسع ومؤتمر الاتحادات والنقابات العربية ، ضمن توفير اوسع قاعدة جاهيرية ونضالية وتمثيلية لهذين المؤتمرين الهامين والهادفين الى تحقيق الوحدة الوطنية ووحدة النضال العربي ضد العدوان والاستعمار والامبريالية على الارض العربية .
- يكلف الامانة بدراسة مشاريع قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية التي طرحت للنقاش والتوصل
- الى مشروع واحد يضمن المبادئ والاهداف العامة لجهة المحاماة في البلاد العربية .
- يتوجه المكتب الدائم بالشكر والتقدير للجزائر شعبا وحكومة وحزبا على ما قدموه لهذا المكتب من وسائل الانقاذ والناقشة والنجاح .
- يقدم المكتب الدائم الشكر والتقدير للنقابة الوطنية للمحامين الجزائريين ولتقريبها الاستاذ عمار بن التومي لكل ما قدموه من حسن استقبال وضيافة للاعضاء ولكل ما بذلوه من اجل عقد دورة المكتب بالجزائر وانجاح اعماله .
- يسجل المكتب الدائم شكره للاستاذ شفيق الرشيدات الامين العام على مجهوداته في الاعداد لهذا المكتب وفي تحقيق اهداف اتحاد المحامين العرب القومية والهيئية .
- الجزائر في ٧ ابريل سنة ١٩٦٩

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

بعد ان اطلع على تقارير الامانة العامة المالية ، وبعد ان استمع الى كلمة السيد امين صندوق اتحاد المحامين العرب -

١ - يقرر المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الختامى للاتحاد لعام ١٩٦٨ كما ورد في تقرير مراقب حسابات الاتحاد .

٢ - يقرر المصادقة على مشروع ميزانية الإيرادات والمصروفات المقدرة للاتحاد للعام ١٩٦٩ حسب الجدولين الموضحين لهما في تقرير الامانة العامة .

٣ - يشكر النقابات الاعضاء التي جددت اشتراكها السنوي في مالية الاتحاد ابتداء من عام ١٩٦٩ كالتالي :

(١) نقابة الجمهورية العربية المتحدة - ثلاثة آلاف جنيه .

(ب) نقابة الجمهورية العراقية - الف دينار عراقي .

(ج) نقابة دمشق - ٢٠٠٠ ليرة سورية

(د) نقابة الجزائر - خمسمائة جنيه

(هـ) نقابة اللاذقية - ٢٥٠٠ ليرة سورية

(و) نقابة ليبيا - ٢٥٠ جنيه استرليني

(ز) نقابة الدار البيضاء - ١٥٠ جنيه استرليني

# قَرَارَاتُ وَتَوْصِيَّاتِ الْمَكْتَبِ الدَّائِمِ

## لِلاتِّحَادِ لِلْحَمَامِينَ الْعَرَبِ الْمُنْعَمَدَةِ

### ٨ - ١١ نَوَفمبر ١٩٦٩ م بالخرطوم

#### البيان العام

على أجهزتها - عن إزالة العدوان الصهيوني أو ادانته ، أو حتى عن حماية حقوق الانسان العربي من الانتهاكات الاسرائيلية الفاشسية في الارض المحتلة .

ومجلس الامن الذي اصدر قرار وقف اطلاق النار وتبني الحل السياسي لازمة الشرق الاوسط ، وتذكر تخلى أمام النفوذ الامريكي عن مهمته ، وتذكر لقراره وميثاقه وواجباته ، وأحال قضيتنا على الدول الكبرى الاربعة ، لتكون تحت رحمة الامبريالية الامريكية وليظل حلها السياسي رهنا بموافقة أمريكا وبريطانيا وفي نطاق المخططات الاستعمارية للمنطقة العربية .

والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، التي فرضت اسرائيل قاعدة عدوان واداة اشغال وتعتيل في قلب الارض العربية ، والتي وقفت بكل امكانياتها مع العدوان الصهيوني على الارض العربية ، تحاول الآلة بشتى الطرق والاساليب وبمختلف الوسائل والادوات والاسلحة، تحويل النصر العسكري الرخيص الى نصر سياسي وقومي ضد الامة العربية ، واستغلال محاولات والسلام المتعثرة المشبوهة لفرض الاستسلام على الدول والشعوب العربية . وتسعى بشكل مستمر مجنون عسكريا وسياسيا ودوليا ، الى ارقام امتنا على التسليم بشريعة الاستعمار الصهيوني لفلسطين ، والاعتراف بالكيان الاسرائيلي العدواني على الارض العربية المحتلة ، وبالحدود المناسبة الآمنة والحقوق الدولية التامة لهذا الكيان في قلب الامة والارض والمياه العربية . مستهدفة من وراء ذلك كله ، ضرب الثورة العربية واجهاض كل امكانيات التحرر والتقدم والوحدة في الامة العربية، وتصفية القضية الفلسطينية ، واقامة اسرائيل الكبرى من الغرأت الى النيل ، واعادة امتنا ووطننا

ينعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالخرطوم ، في ظروف تعيش فيها امتنا العربية اقسى ما شهدت في تاريخها مرارة وضراوة ، ويمر وطننا العربي خلالها بأخطر وأدق مرحلة من مراحل معركته المصرية مع الصهيونية والاستعمار والقوى المضادة لحركة التحرر العربية . ولكنها في الوقت نفسه ، من أكثر هذه المراحل والظروف وضوحا في الرؤيا أمام الجماهير ، وأسرعا تطورا وإيجابية على طريق المجابهة الحتمية ، وأنسبها مرحلة ومناخا لتوحيد الجهد وحشد الطاقات ، وأكثرها استعدادا وملامسة لتحقيق وحدة الثورة العربية على طريق التحرر الاشتراكية والوحدة ، وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الصهيونية والامبريالية وصولا للنصر والتحرير .

فالمعلم الثالث على التوالي من اعوام العدوان والاحتلال والنكسة ، لا تزال سلطات اسرائيل الغالبة المحتلة ، تجثم بكل قسوة وتحد وفتاعة ، على ترابنا العربي العزيز . تنتهك الحقوق والقيم والمقدسات العربية ، وتمارس أبشع جرائم القتل والتعذيب وأحط أنواع القهر والاضطهاد ضد اجوتنا سكان الارض المحتلة . ماضية بكل جرأة وتصميم في تنفيذ خططها التوسعية والاستعمارية، التفرغ الارض من أصحابها وتجريد الوطن من معالقه وملامحه العربية ، تمهيدا للتفويض الكامل وإبتلاع الارض العربية المحتلة . وضاروة عرض الحائط بالقانون الدولي وكل أحكامه ، وبالنظم الدولية وميثاقها وكل قراراتها ، وبحقوق الانسان وكل مبادئها ، وبآية مبادئ وقيم انسانية أو دولية أو اخلاقية .

والامم المتحدة صاحبة الاختصاص في حماية حقوق الشعوب والامن والسلم الدوليين ، والمسئولة عن ازالة العدوان وردع المعتدى ومعاقبته ، عجزت حتى الآن - أمام السيطرة الامبريالية الامريكية

فحسب ، بل كان أيضا تعديلا لموازين القوى العربية والدولية في الشرق الاوسط ، وتغييرا أساسيا في ساحات معركة أمنا مع الصهيونية ومع الامبريالية الأمريكية والبريطانية ، وسلاحا جديدا من أسلحتنا في معركة الحرية والاشتراكية والوحدة .

وانتصار الثورة في السودان وليبيا ، مع محتواها العربي التقدمي على الصعيد الداخلي ، ومعاداتها للاستعمار والامبريالية والصهيونية على الصعيد الدولي ، والتحامها الفكري والنضالي والمصري مع قاعة الثورة العربية في القاهرة ومع الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي ، تشكل في المرحلة الراهنة ضربة عنيفة لاحتلام الصهيونية وضربة أعنف لمخططات الامبريالية الانجلو أمريكية وقواعدها العسكرية ومراكزها العلوانية في منطقة الشرق الاوسط العربية . وهي باتت لها لمجبهة الشعوب المتحررة والمكافحة من أجل التحرر ، تكون على الصعيد الدولي انتصارا واقعيا لحركة التحرر العالمية ، وقوة أساسية وفعالة للنضال الانساني المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية .

وتعاطف الثورة الفلسطينية ورسوخها في أعماق الجماهير ، وتمركزها القوي المتصاعد في الصعيدين العربي والدولي ، وتساعد كفاحها ضد الصهيونية ومصالح الامبريالية ، يشكل تطورا عاما واساسيا في مسيرة المعركة والمواجهة العربية . ويؤمن النواة الحية لانتقاء الثورات العربية ، والطلعية الواعية المؤمنة للكفاح العربي المشترك من أجل النصر والتحرير .

ونجاح الجمهورية العربية بقيادة الرئيس عبد الناصر في اعادة بناء قواتها المسلحة وجهتها الداخلية ، غير تغييرا أساسيا في موازين القوى العسكرية والسياسية على جبهة المواجهة مع اسرائيل والامبريالية . وبدل تديلا واضحا من اساليب مواجهتنا العربية للعدوان الصهيوني والتحديات الامبريالية . وفتح الابواب واسعة أمام كل القوى العربية لاعادة النظر في الموقف العربي العام وفي اسطورة التفوق الاسرائيلي المزعوم .

وخطاب الرئيس عبد الناصر في افتتاح مجلس الامة بالقاهرة ، كان حكما بالاعدام على كل سياسات الياس والتردد والاستسلام أمام العدوان الصهيوني والتحديات الامريكية وكان ميثاقا عربيا عاما ونداء

من جديد الى مناطق النفوذ والتخلف والاستغلال ، وإلى عجلة الامبريالية والاحلاف الاستعمارية .

بل لقد ذهبت الامبريالية الامريكية في تنفيذ مخططاتها العدائية الحظيرة ضد الامة العربية ، الى ابعد من حدود السعي المستمر وراء الامم المتحدة والعلاقات الدولية . وتجاوزت محاولاتها لاختضاع الامة العربية واستسلامها مرحلة تسخير اداتها اسرائيل ، الى الاشتراك الرسمي والفعل والعلني ، عسكريا وسياسيا ودوليا وفي كل المجالات ، في الصراع العربي الصهيوني وفي الحرب الماثرة في الشرق الاوسط ، ضد الدول العربية وإلى جانب اسرائيل المتعدية والمحتلة . حتى لقد أصبح الآن كل ما رددته الجاهيل العربية منذ العدوان ، حول عجز الامم المتحدة عن ردع اسرائيل أو ازالة آثار العدوان أو تحقيق السلام على الارض العربية ، وحول التواطؤ الأمريكي والبريطاني مع العدوان الصهيوني وأطماعه وأهدافه في الوطن العربي ، حقيقة مسلما بها ، لا في المنطقة العربية فحسب ، ولكن في معظم أنحاء العالم . كما أصبح الشعار الذي خطه الفدائيون العرب بلغاتهم منذ قرار وقف إطلاق النار ، عن فشل الحلول السلمية ، وعن ختمية المقاومة والكفاح العربي المسلح الشامل كسبيل لوحيد لجابهة العدوان وكوسيلة وحييدة أمام العرب لتحقيق النصر والتحرير ، هو العقيدة والديمستور لكل عربي مؤمن بالوطن والحرية والكرامة ، ولكل حكومة عربية تمثل شعبا وتعتبر عن ايمانه وادارته ، وتخلص لشرفه وحقوقه ، وتؤمن بوحدة الحياة والهدف والمصير .

ويجتمع المحامون العرب بالخرطوم كذلك ، في ظروف عربية أكثر تقهما لهذا الواقع المرير ، وأكثر تطورا في تقدير خطورة المعركة مع الصهيونية والامبريالية ، وأكثر فرسا لتحقيق وحدة العمل والكفاح ضد الخطر المشترك الداهم .

فعل الرغم من خطورة الوضع الاسرائيلي والدولي على قضيتنا ، وعلى الرغم من مرارة الوضع العربي وتناقضاته وتمقيداته ازاء هذه الخطورة ، فقد حدث مؤخرا تطورات ايجابية ، عربية ودولية ، سيكون لها حتما أثر واضح على مسيرة المعركة والمواجهة العربية مع الصهيونية والامبريالية والرجعية والقوى المضادة لحركة التحرر العربية .

فنفجر الثورة العربية الاشتراكية في السودان وليبيا ، لم يكن منعطفًا تاريخيا بارزا في الوضع العربي العام وفي مسيرة المعركة والمواجهة العربية



والمحسامون العرب الذين حذروا دائما من المؤامرات الصهيونية والامبريالية ، الهادفة باستمرار لاستغلال الاحتلال الاسرائيلي من أجل فرض الاستسلام على امتنا تحت ستار الامم المتحدة وشعارات السلام الخادعة ، يؤكّدون اليوم في السودان من جديد : بان ازالة العنوان واجتثاث الاحتلال وتحرير الوطن السليب فلسطين ، لا يمكن أن تتم وتتحقق الا بالكفاح العربي المسلح الشامل والمستمر والا على الارض العربية وبالقوة العربية وبالتعاون مع كل قوى الحرية والتقدم في العالم . وأن خوض معركة التحرير حتى النهاية ، هو الطريق الوحيد لتحرير الارض والكرامة وانقاذ الشعب والمقدسات . وهو الواجب الحملي المفروض على الامة العربية جمعا شعوبا وجماهير . لا يفيها منه قرار دول عاجز ، ولا محاولات سلمية خادعة ، ولا أية اعذار عسكرية أو اقتصادية أو سياسية

واتحاد المحامين العرب ، الذي يؤمن ايمانا راسخا بأصالة امته ونضاليتها وقدراتها الهائلة وطاقاتها الكبيرة ، والذي أدرك دائما أن معركة الشعوب مع اسرائيل جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب مع الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ينق كل الثقة بأن هذه الطاقات والامكانيات العربية ، اذا ما وُضعت في مواضعها الصحيحة ، قادرة بالتعاون المخلص البناء مع حركة التحرر العالمية وفي نطاق وحدة النضال الانساني المشترك على تحقيق النصر ضد الصهيونية العدوانية العنصرية ، وعلى الحاق الهزيمة بالامبريالية وكنل اغوانها ومخططاتها الاستعمارية .

والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، الذي يرى في دعوة الرئيس عبد الناصر المخلصة لاجتماع قمة عربي جديد تحركا ايجابيا هاما وضروريا في هذه المرحلة ، يرى من واجبه أن يؤكّد للرؤساء والملوك:

١ - ان الجماهير العربية ، صاحبة الحق والمصلحة والبصير في الحركة المفروضة عليها من قبل الصهيونية والامبريالية ، ترفض رفضا قاطعا أي اعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين ، أو بأية مكاسب أو حقوق لاسرائيل في أية بقعة عربية نتيجة للعدوان والاحتلال .

٢ - وان على كل الدول العربية أن تؤمن بـ ١ امنت به شعوبها ، من أن ما يسمى بالحل السلمي ومباحثات الدول الكبرى وقرار مجلس الامن ووساطة يانج ، ليست كلها الا وسوسات ومحاولة

ثوريا واضحا ، عبر عن ارادة الامة العربية والاجماعية بالرفض القاطع للهزيمة والاستسلام ، وبالمقاومة الضاربة للعدوان والاحتلال ، وبالمقاومة المخلصة الى وحدة عربية حقيقية ، في المسند والطاقت ، وفي الجيوش والقيادة وفي الخطّة والمواجهة والمركة ، بتحقيقا للقوة ووصولاً الى النصر في معركة الوجود والتحرير .

واقتناع الاحرار في العالم بصدالة قضيتنا ومشروعية مقاومتنا وعدوانية اسرائيل ، ووقوف المسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي الى جانب حقنا المنتهك ودعمه لكفاحنا المشروع ضد العدوان والاحتلال ، حطمت الكثير من الحواجز والسدود التي اقامتها الامبريالية والصهيونية بين قضيتنا العادلة وتأييد الرأي العام العالمي . واعطت معركتنا الكثير من التأييد الاعلامي والسياسي على الصعيد الدولي ، والكثير من الدعم المادي والفني على صعيد مواجهتنا مع العدوان الصهيوني والتحديات الامريكية .

ولكن على الرغم من كل هذه التطورات الايجابية على صعيد المعركة والمواجهة العربية ، وعلى الرغم من تزايد الاخطار الصهيونية على عروبة الارض المحتلة وتوسعاع التآمر الامبريالي على قضيتنا والتحدى الامريكي المخطر لحقوق امتنا وسلامة وطننا ، فان الكثير من الاوضاع العربية العامة لا تزال على ما هي عليه ، من تهاور وفرقة على الصعيد العربي ، ومن تناقض وعدم ثقة بين الحكام والجماهير ، ومن اعتماد على الحل السلمي لتحرير الارض والشعب وازالة آثار العدوان .

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي ادرك دائما وبكل الوعي والمسئولية ، مخطئ الامبريالية الشامل ضد الوطن العربي ووحدته ومركزه وثرواته ، والذي رأى دائما في العدوان الصهيوني على الارض العربية ذروة الثورة المضادة للاهداف العربية التقدمية ، يؤكّد للشعوب والحكومات العربية بأن : تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل ، وضرب حركة التحرر العربية ، وتكريس التجزئة والتخلف في الوطن العربي ، واستعمار الارض العربية ، هي الاهداف النهائية للعدوان الصهيوني والمخططات الامريكية . نحن الخطأ في التصور ومن الخطر في التقدير ، مجرد تفكير أي عربي أو أية حكومة عربية بجديّة المساعي السلمية لازالة آثار العدوان ، أو بإمكانية التحرير عن طريق الأمم المتحدة أو بواسطة الدول الامبريالية .

٦ - وإن المبادرة المخلصة والسريّة الى تحقيق وحدة الجيوش والسلاح ، ووحدة الخطّة والقيادة والرأية ، ووحدة الحركة والطاقت والامكانيات ، لكل الدول العربيّة ، وفي خدمة جبهتيّ المعركة الغربيّة والشرقيّة ، هي مطلب الجماهير العاجل ، وهي معيارها لجبنية المواقف والشعارات . وهي التي ستحقق ، في تقديرها وإيمانها ، استخدام القوة العربيّة الذاتية في موضوعها القوميّ الصحيح ، وتوفير السلاح الحقيقيّ للمعركة والمواجهة والنصر والتحرير .

٧ - وإن على حكوماتنا أن تؤمن ، بأن الثقة بالشعب واحترام حقوقه الانسانيّة والوطنية والقانونية ، والاعتماد على الجماهير كقوة أساسية وفعالة من قوى معركة المصير والوجود ، وحشد طاقتها وتجنيدها كفأيتها ، على أسس الثقة والمصلحة والمشاركة الوطنية ، هي متطلبات أساسية لتحقيق الوحدة الوطنية في الداخل ، وتوفير الارضية الصلبة للوحدة العربيّة ، واستخدام القوة العربيّة الهائلة والمبشرة لغايات الصمود والمجابهة ولتطلبات المعركة والتحرير .

والمحامون العرب الذين وعوا طبيعة معركة أمتهم الضاربة مع الاستعمار والصهيونيّة والرجعيّة والقوى المضادة ، يؤمنون بأن تصاعد هذه المعركة ، في هذه الظروف الدوليّة والعربيّة الصعبة ، قد فرضت على الشعب العربيّ وعلى طلائمه الثورية ، الشعبية والحاكمية ، بشكل مخصوص ، اثقل التبعات النضالية وأخطر الواجبات القومية والتاريخية . فعلى هذه الطلائع أن تبادر فوراً الى الاضطلاع بتحمل مسؤولياتها الثورية والقومية والتاريخية على الصعيدين الشعبي والرسمي وعلى كل الارض العربيّة . وعليها أن تدرك أن الوصول الى وحدة كل القوى التقدمية في مواجهة الصهيونيّة والامبريالية هو الآن واجب نضالي وضرورة وطنية . وإن الوحدة العسكريّة والسياسية والاقتصادية بين الدول العربيّة الثورية ، هي أقل ما تملّيه الثورة العربيّة ذاتها وأيسر ما تفرضه خطورة المعركة ومتطلبات المواجهة وواجبات النضال والتحرير .

امبريالية . تقودها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من أجل منح الوقت لاسرائيل ، بتثبيت الاحتلال وتصفية المواطنين وتهويد الارض المحتلة والاعداد لجولة عدوان واحتلال وتوسع جديدة ، وصولاً بالمنحط الامبريالي الصهيوني الى اهدافه المرسومة ضد الوطن العربي وحركة التحرر العربيّة .

٣ - وإن معركتنا المفروضة مع الصهيونيّة والامبريالية بزعامة أمريكا ، لم تعد تتحمل المناورات والمساومات والشعارات المجردة . بل ان المواجهة العسكريّة وكفاح التحرير الشامل هما وحدهما سبيل أمتنا ودولها وجماهيرها لصد الغزو والعدوان والقبض على الاحتلال وتحرير الارض والشعب والقيم والمقدسات من دنس الغزاة وانتهاك الغنصين .

٤ - وإن على دولنا وملوكها ورؤسائها أن يؤمنوا بما لا يقبل الجدل والنقاش ، بأن الطريق الذي خطه الفدائيون بنماتهم لمواجهة العدوان والاحتلال وسلوكه سبيل المقاومة والتحرير ، هو الطريق القومي الصحيح الذي تؤمن به الجماهير العربيّة في طول الوطن العربي وعرضه ، وتبناه ، وتدعمه ، وتلتزم معه ، وتحكم على وطنية كل فرد وهيئة ودولة بمدى العلاقة مع مسيرته والتجاوب مع حريته ودعمه واهدافه .

- وإن الثورة الفلسطينية ، بمبادئها وكفاحها واهدافها ، هي الاطار العربي والدولي والنضالي والسياسي ، لاي حل لقضية فلسطين ، ولأي شكل من اشكال توية مشكلة الشرق الاوسط على أي من الصعيدين العربي والدولي .

٥ - إن على دولنا أن تؤمن ، وبعد عامين ونصف على النكسة والاحتلال ، بأنه قد آن الاوان لترجمة شعارات : العمل العربي الموحد ، والوحيدة العسكريّة ، والوحدة العربيّة ، ودعم العمل الفدائي الى حقائق قومية ونضالية وتحررية عملية ، تحسها الجماهير وتلتسج جديتها ، وترى فعاليتها على صعيد المعركة المصيرية والمواجهة الحتمية .

## القرارات والتوصيات

بالخرطوم عاصمة جمهورية السودان الديمقراطية .  
بعد أن ناقش جدول أعماله ، يعلن القرارات  
والتوصيات التالية .

وانطلاقاً من هذه الحقائق القومية ، فإن المكتب  
الدائم لاتحاد المحامين العرب المتخذ في الفترة من  
( ٨ - ١١ ) نوفمبر - تشرين الثاني - ١٩٦٩ -

## ( اولا )

## حول المعركة والمواجهة

الوحيد على العدوان والاحتلال - وهما التسييل  
الواحد أمام العرب جميعاً ، حكومات وشعوباً ، لإزالة  
آثار العدوان وتحرير الأرض والشعب والمقدسات .

## ( ٤ )

( أ ) يطالب المكتب الدائم الدول العربية  
جميعاً بالمبادرة إلى تحمل مسؤولياتها القومية الملحة  
والتصارخ ، ومواجهة العدوان والاحتلال بقوات  
عربية موحدة . قوامها كل الجيوش العربية ،  
وسلاحها وكل الامكانيات والطاقات العسكرية  
والاقتصادية والبشرية في الاقطار العربية .

( ب ) ويؤكد المكتب الدائم تساوى وتلاجم  
مستولية كل الدول العربية في المشرق والمغرب  
معركة الوجود والمصير مع الصهيونية والامبريالية .

## ( ٥ )

يؤكد المكتب دعوة الرئيس عبد الناصر إلى  
مؤتمر قمة عربي عاجل لمواجهة الاخطار والتحديات ،  
وتحديد الادوار والمسئوليات ، واجراء عملية  
الفرز التاريخية في هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة  
من تاريخ الامة العربية .

## ( ٦ )

ويحيى الثورة العربية الاشتراكية في السودان  
وليبيا ، ويؤكد دورها الطلائعي في النضال العربي  
المشترك من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة  
وضد الاستعمار والصهيونية ، ومن أجل معركة  
المصير مع العدوان والاحتلال .

( ب ) ويطالبها بتحقيق لقاء عاجل للشعوب  
العربية ، وتحقيق حد من التعاون والوحدة  
العسكرية والاقتصادية والسياسية ، بين الفئسم  
القومية تمهيداً لتحقيق الوحدة العربية .

## ( ١ )

( أ ) يعلن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب  
فضلاً للامم المتحدة ومجلس الامن وهيئة الدول  
الكبرى ، بعد عامين ونصف من العدوان والاحتلال ،  
عن تحقيق أى خطوة على طريق السلام العادل في  
المنطقة العربية .

( ب ) ويسجل عجز هذه الهيئات الفاضح عن  
تحمل مسؤولياتها الدولية ، أو حماية حقوق الشعوب  
الاساسية ، أو تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

( ج ) ويدين الامبريالية العالمية بزعامة الولايات  
المتحدة وتابعتها بريطانيا ، بتأييد العدوان  
الصهيوني على الامة العربية ، وانتهاك ميثاق  
المنظمة الدولية ، ومعاداة الشعوب والتآمر على الامن  
والسلم الدوليين .

## ( ٢ )

( أ ) يؤكد المكتب الدائم رفض الامة العربية  
القاطع لكل الحلول الاستسلامية المروعة بديلاً عن  
تحرير فلسطين .

( ب ) ويدين كل محاولة أو مسعى أو قرار  
للاعتراف الصريح أو الضمني بالوجود الصهيوني  
الاستعماري في فلسطين ، أو بأية مكاسب أو حقوق  
اسرائيلية في أية أرض عربية .

## ( ٣ )

يعلن المكتب الدائم بان المجابهة العسكرية  
والكفاح العربي المسلح الشامل ، على المستويين  
الشعبي والرسمي ، وخاصة بعد سقوط الحلول  
السلمية وتآمر الامبريالية الانجلو امريكية مع العدوان  
الصهيوني وأهدافه التوسعية وإجراءاته التهديدية  
قد أصبحت في هذه المرحلة الحاسمة ، هما الرد

## (ثانياً)

## حول الاشتراك الأمريكي والبريطاني مع

## العنوان الصهيوني ضد الامة العربية

لاحباط مؤامرة تسليح اسرائيل تحت شعارات السلام الكاذبة .. وأن تسكافح لحماية الانسان وحضارة الانسان من اخطار الاسلحة الانجلو امريكي الفتاكة ، التي تستعملها اسرائيل يومياً ضد القرى والمدن والمزارع والمدنيين واللاجئين في منطقة الشرق الاوسط العربية .

(٧)

يطالب كل الدول العربية بسرعة العمل على تصفية كل القواعد العسكرية الاجنبية على الارض العربية ومقاطعة كل الدول المساندة لاسرائيل تجارياً وثقافياً واقتصادياً وسحب الودائع والاستثمارات العربية من بنوك هذه الدول الاستعمارية .

(٨)

يشيد المكتب الدائم بمبادرة جمهورية ليبيا العربية الى تصفية القواعد العسكرية الامريكية والبريطانية على الارض الليبية ، ويعتبرها خطوة اساسية من خطوات التحرر العنصري الكامل من النفوذ والمصالح الامبريالية .

(٩)

يؤيد المكتب حق العراق القومي والقانوني والتاريخي في شط العرب ، ويعتبر اقامة شاه ايران لهذا الموضوع وفي هذا الطرف بالذات جزءاً من مخططات الامبريالية للضغط على حركته التحررية لصالح الاستعمار الصهيوني والرجعي .

(١٠)

يدعو المكتب الدائم حكومة الاردن الى سرعة تسليح جيشها وقواتها المسلحة من المصادر الاشترائية ، وداعاً على التآمر الانجلو امريكي مع اسرائيل ، وتوحيداً لتسليح الجيوش العربية ، واستعداداً للمجابهة والتحرر .

(١١)

يؤيد المكتب الدائم كفاح شعب ارتريا وحركة تحرير ارتريا في كفاحها العادل والمشروع من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير .. ويعطى استنكاره لسياسة البطش والاضطهاد التي تطبقها اثيوبيا ضد المناضلين الارتريين ويؤكد تضامنه مع نضالهم المشرف واهداهم التقدمية .

(١٢)

يحيي المكتب الدائم الدول والشعوب الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي وشعبه على موقفهم المشرف الى جانب الحق العربي ومساندتهم الفعالة للدول والشعوب العربية .

أن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، الذي يرى في التصريحات الامريكية الاخيرة وفي اشتراك الرعايا الامريكان مع القوات الاسرائيلية العدوانية والمحتلة ، اشتراكاً امريكياً رسمياً في حرب الشرق الاوسط ضد الدول العربية والى جانب اسرائيل وانتهاكاً فاضحاً لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي والحقوق العربية ، والذي يرى في تزويد امريكا وبريطانيا اسرائيل بالطائرات والدبابات في هذا الظرف بالذات ، قمة العداوة والسافر والتحصيدي المكشوف لجميع الدول العربية ولكل الحقوق والاهداف المشروعة للجماهير العربية ، وذروة التواطؤ الانجلو امريكي مع العنوان الصهيوني واطماعه التوسعية في الارض العربية ، وضد حركة التحرر العربية والثورة الفلسطينية والرأى العام والسلام العالمي .

(١٣)

يطالب الدول العربية في الشرق والمغرب باتخاذ اجراء رادع وحاسم ضد الولايات المتحدة وبريطانيا ، يتناسب مع حجم عدائهما وتحديهما للمصالح العربية ، ويتساوى مع الاخطار المحتملة على النضال العربي نتيجة لهذا التواطؤ الصهيوني الانجلو امريكي الخطير .

(١٤)

ويطالب الجماهير العربية والدول العربية بوضع امريكا وبريطانيا في رأس قائمة الاعداء في اعرنه المصري التي يحوسب شعبه من اجس انوجود والتحرير .

(١٥)

وتطبيقاً بحق المداهم المشروع عن النفس والشعب وللوطن ، يطالب الجماهير العربية والمنظمات اغدائية باستهداف هذه الدول ومصالحها وقواعدها تماماً كما تستهدف مصالح وقواعد اسرائيل اعتدية على شعبنا والمحتلة لارضنا العربية .

(١٦)

يدعو المكتب الدائم كل الدول العربية الى تحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الاجنبية على اساس مواقفها من المعركة المصرية مع الصهيونية ومن الحق العربي في فلسطين ومن علاقاتها مع سلطات اسرائيل العدوانية .

(١٧)

يناشد جميع القوى التقدمية والمساندة للاستعمار الامبريالية والمكافحة من أجل التحرر والسلام ، فضح التواطؤ الانجلو امريكي الاسرائيلي ضد الشعوب العربية وضد السلام في الشرق .

(١٨)

ويهيئ بها أن تناضل بكل وسائلها المعروفة

## ( ثالثا )

## حول العمل الفدائي والثورة الفلسطينية والصمود في الارض المحتلة

( ٤ )

ويشجب المكتب كل محاولة لضرب العمل  
تحركهم على امتداد الوطن العربي بشكل عام وفي  
أي قطر عربي مجاور للارض المحتلة وسنطقات  
اسرائيل بشكل خاص .

( ٥ )

ويدعو المكتب جامعة الدول العربية الى وضع  
مكاتبها في البلدان الاجنبية في خدمة القضية  
الفلسطينية والعمل الفدائي ، وتمكين حركة المقاومة  
الفلسطينية من الاستفادة من هذه المكاتب كقوار  
لمثلها ومراكز لنشاطاتها المختلفة .

( ٦ )

يحيي المكتب المنظمات الفدائية ، ويناشدها  
المزيد من الجهد والحوار ، من أجل مزيد من الوحدة  
والالتحام والتضامن .

( ٧ )

يؤيد المكتب منظمة التحرير الفلسطينية  
وقيادة الكفاح المسلح ، صورة شرعية للكيان  
العربي الفلسطيني ، واطارا لوحدة كل التوار  
الفلسطينيين . ويطالب الحكومات العربية بايفاء  
التزاماتها المالية للمنظمة ولجيش التحرير الفلسطيني

( ٨ )

يدعو المكتب الدائم الامانة العامة للاتحاد  
ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الدولي لنقابات  
العمال العرب وكافة الاتحادات والمنظمات العربية  
المهنية الاخرى ، الى العمل على انشاء صندوق عربي  
خاص مدعم صمود كافة قطاعات الشعب العاملة  
في الارض المحتلة وضمان مشاركتهم الفعالة في  
المقاومة السليبة والمسلحة للاحتلال . على أن  
يعتمد في تمويله على معونات كافة الدول

ايماننا من المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ،  
بان الثورة الفلسطينية المسلحة ضد الاستعمار  
الصهيوني في فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للارض  
العربية ، هي تعبير صادق ايماني عن ارادة الأمة العربية  
وكل جماهيرها في أسلوب المواجهة وكفاح التحرير  
وهي نواة حيطة متطورة للثورة العامة وحرب التحرير  
وطليعة واعية مؤمنة ومنظمة للكفاح العربي المشترك  
ضد الصهيونية والامبريالية .

( ١ )

يؤكد المكتب الدائم تأييده ودعمه والتضامنه  
مع العمل الفدائي الفلسطيني ، ويعلم تضامنه  
المطلق مع الثورة الفلسطينية واهدافها العادلة  
والمشروعة .

- ويدعو كل الجماهير العربية الى مساندتها  
عاديا ومعنويا والالتفاف حولها والالتحام مع كفاحها  
المشروع .

( ٢ )

ويدعو كل الحكومات العربية الثبورة  
الفلسطينية ومساندتها ، وتأمين حرية وسلامة  
العمل الفدائي على كل ارض عربية . ويطالبها بالعمل  
على تسليخ الثورة الفلسطينية وتضمينها بشكل  
الوسائل العسكرية والمدنية والسياسية ، وبالامتناع  
عن التدخل في شئونها الخاصة أو محاولة احتوائها  
أو السيطرة على مقدراتها .

( ٣ )

ويطالب الدول العربية والمنظمات الشعبية  
بتقديم عون عربي مالي ، معنوي ومستمر ، للثورة  
الفلسطينية عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية  
والصندوق القومي الفلسطيني .

الفدائي أو ملاحقة الفدائيين أو توقيفهم أو اعاقمة

يحيى المكتب الدائم الزملاء المحامين والقضاة في الضفة الغربية ويسجل اعتزازه بمقاومتهم المشرفة؛ للعدوان والاحتلال وبصورة خاصة مقاطعتهم لكافة المحاكم بما فيها محاكم الاحتلال العسكرية ، استنكارا لقرار السلطات المحتلة بنقل المحاكم الاردنية من القدس الى رام الله من جهة ، في مساهمة المقاومة السلبية للاحتلال من جهة أخرى ، ويدعو الفئة القليلة من المحامين والقضاة الخارجين على هذا القرار بالرجوع عن موقفهم المتخاذل والانسجام مع ارادة اخوانهم المحامين والقضاة .

### ( دابعا )

#### الجرائم الاسرائيلية في الارض المحتلة

( ٢ )

ويؤكد أنها تمارس منذ الاحتلال وحتى الآن كل أنواع جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم السلام ، المصنفة في الاحكام الدولية المستحدثة في محكمة نورمبرج الدولية .

( ٣ )

ويعتبر سلطات اسرائيل النازية في الارض المحتلة مجرمة حرب .

( ٤ )

ويطالب الرأي العام العالمي والامم المتحدة والمنظمات الحقوقية وكل قوى الحرية والتقدم والسلام والقوى المعادية للاستعمار والفاشية والعنصرية ، بفضح جرائم اسرائيل وادانتها ، والوقوف الى جانب الكفاح العربي العادل ضد هذه الجرائم بكل وسائل التأييد الممكنة .

والمؤسسات العربية وعلى تبرعات المواطنين بصورة عامة ، وعلى مساهمة الحكومات العربية المنتجة للبترول بشكل مخصوص .

( ٩ )

يدعو المكتب الحكومة الاردنية وكل الحكومات العربية الاخرى ، لبحث الوسائل والاجراءات الفعالة لاجباط المخطط الصهيوني الهادف الى تفرغ الارض المحتلة من سكانها العرب شكل عام ومن المناضلين والنقابيين والقياديين بشكل مخصوص .

( ١ )

يعلن للرأي العام العالمي انتهاك سلطات اسرائيل المستمر لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

### ( خامسا )

#### حول الحريات العامة وسيادة القانون في الاقطار العربية

( ١ )

يطالب الحكومات العربية بضرورة مراعاة تطبيق قرارات وتوصيات اتحاد المجاهدين العرب المتكررة ، بشأن احترام حرية الانسان العربي وكرامته وحقوقه ، في حياته الخاصة والوطنية ، وعند الاعتقال والاتهام والمحاكمة .

( ٢ )

ويوصى كل الدول العربية بعدم اللجوء الى اعتقال المواطنين أو توقيفهم اداريا أو بدون مبرر قانوني ، وبضرورة احالة المعتقلين فوراً على المحاكم وتأمين كل الحقوق الانسانية ومتطلبات حق الدفاع المقدس لهم في حالة الاعتقال وأثناء المحاكمة .

ان المكتب الدائم ، ايماناً منه بأن احترام كل الحكومات العربية لحقوق المواطن العربي الانسانية والوطنية والقانونية ، وصيانة كرامته ومعاملته في كل الحالات في حدود هذه الحقوق ، هي مبدأ أساسى من مبادئ الانسانية وشرط واجب الاحترام لقيام المجتمع العربي التقمى المنشود .

وإدراكاً منه ، بأن حرية الانسان العربي هي المنطلق الصحيح لتحرير الارض العربية ودحر الاستعمار والصهيونية .

وبعد أن ناقش موضوع الحريات العامة وسيادة القانون في الوطن العربي .

### ( سادسا )

#### حول الدفاع عن الفدائيين في الدول الاجنبية ودعم الاتحاد للعمل الفدائي ومساندته

محام مسجل في جدول النقابات الاعضاء ، تدفعها نقابته الى هذا الصندوق في الامانة العامة للاتحاد وتستوفيها من أعضائها بالشكل والطريقة التي تراها هي مناسبة .

٤ - يسجل المكتب بالشكر تبرع جنهonorية السودان الديمقراطية بـ ( ٢٠٠٠ ) ألفي جنيه الى الصندوق الخاص بالدفاع عن الفلسطينيين الفلسطينيين .

٥ - يوصى الامانة العامة بمواصلة السعي لتحقيق المزيد من الدعم المادى والمعنوى للعمل الفدائي ، والمزيد من التحام المنظمات الفدائية في اطار الفلسطينيين والصندوق القومى الفلسطينى على الكفاح الفلسطينى المسلح ومنظمة التحرير طريق الوحدة والتصعيد .

ان المكتب الدائم ، بعد أن استمع الى تقريرى الامين العام حول الدفاع عن الفدائيين في الدول الاجنبية ، ودعم الاتحاد للعمل الفدائي ومساندته مادياً ومعنوياً :

١ - يوصى الامانة العامة والمكتب القانونى الخاص بمواصلة العمل من أجل دعم الصندوق الفلسطينى في الدول الاجنبية والارض المحتلة .

٢ - يوصى النقابات الاعضاء والامانة العامة بمواصلة العمل من أجل دعم الصندوق الخاص بالدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين ، شعبياً ومن الدول والمنظمات العربية .

٣ - يقرر فرض مساهمة سنوية لهذا الصندوق ، مقدارها جنيه مصرى واحد أو ما يعادله على كل

## ( سابعاً )

## مؤتمر المحامين العرب الحادى عشر ببغداد

( آذار ) ١٩٧٠ موعدا لعقد هذا المؤتمر في بغداد .

- يؤكد أبحاث ولجان المؤتمر المقررة ، ويحدد آخر يناير موعدا نهائياً لتقديم الأبحاث والدراسات للامانة العامة بالقاهرة .

ان المكتب الدائم ، بعد أن استعرض توصياته وقراراته حول شئون المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب الصادرة في مكتب الجزائر خلال ابريل ١٩٦٩ .

- يقرر تحديد النصف الثانى من شهر مارس

## ( ثامناً )

## حول ( الحق ) مجلة الاتحاد

كل نقابة وبين الامانة العامة للاتحاد .

- يوجه المكتب الشكر والتقدير للاستاذ النقيب أحمد الحواجة ونقابة المحامين على تبرعها المشكور بنفقات طبع العدد الاول من الحق مجلة لاتحاد المحامين العرب واستعدادها الكريم للمساهمة في توزيع الحق جنباً الى جنب مع مجلتها القطرية .

ان المكتب الدائم ، بعد أن استمع الى تقرير الامين لعام حول تنفيذ توصياته الصادرة في مكتب الجزائر خلال ابريل ١٩٦٩ ، عن الاعداد لاصدار مجلة الاتحاد باسم ( الحق ) .

- يقرر الموافقة على مساهمة النقابات في تمويل وتوزيع مجلة الاتحاد بالطرق التى يتفق عليها بين

## ( تاسعاً )

الاخوة محامى جمهورية السودان الديمقراطية ، على ما قسموه لهذا الاجتماع وللأخوة أعضاء المكتب من حسن استقبال وكرم ضيافة ولما بذلوه من جهد من أجل عقد المكتب وانجاح أعماله .

٣ - يوجه المكتب شكره وتقديره الى الاستاذ شليق الرشيدات الامين العام على جهده المتواصل وأعماله ونجاحه .

فى خدمة الاتحاد وأهدافه وفى الاعداد لهذا المكتب

١ - يتوجه المكتب الدائم بالشكر والتقدير لجمهورية السودان الديمقراطية ، شعباً ورئيساً ومجلس ثورة وحكومة ، على دعوتهم الكريمة لعقد دورة المكتب بالخرطوم وعلى كل ما قسموه للمكتب وللأعضاء من أسباب الاجتماع والعمل والنجاح .

٢ - يسجل المكتب الدائم شكره وتقديره للاستاذ الدكتور عقيل أحمد عقيل نقيب محامى السودان ورئيس اجتماع هذا المكتب ، ولنقابة محامى السودان وأعضاء مجلسها المحترمين ولكل



# مشروع النظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة

## ( الباب الاول )

اسم الجمعية - مقرها - منطقتها - مدتها

مادة ١ : تسمى الجمعية و الجمعية التعاونية لبناء المساكن ، للمحامين بالقاهرة .

مادة ٢ : مقر الجمعية بمقر نقابة المحامين بشارع رمسيس القاهرة .

مادة ٣ : مدة الجمعية غير محددة تبين لدى من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والمادة (٣) من لائحته التنفيذية .

## ( الباب الثاني )

اغراض الجمعية - طريقة معاملة غير الاعضاء

مادة ٤ : الغرض من هذه الجمعية تحسين حالة اعضائها اقتصاديا واجتماعيا بشراء الاراضى او استئجارها لمدة طويلة لاقامة المساكن عليها لغرض تملكها او تأجيرها للاعضاء - والاقتراض لهذه الغرض وشراء و انتاج مواد البناء واستيرادها واداء جميع الخدمات التعاونية لأعضائها .

مادة ٥ : يقوم مجلس الادارة باختيار الرسومات الخاصة بالتقسيم والتصميم للمساكن وكافة التفاصيل للوصفات الخاصة بالمباني ومواد البناء ويضع مشروعا ماليا كاملا يوضح كيفية الحصول على الاموال والقروض اللازمة لكافة عمليات شراء الاراضى وتكاليف المباني وكيفية تسديد القروض وفوائدها كما يضع ميزانية لكافة عمليات الانشاء .

مادة ٦ : يجوز لمجلس الادارة الحصول على ترخيص من الجمعية العمومية العادية بناء عدد من المساكن يزيد على العدد الذى يسمح به المشروع المالى اذا اقتضت ذلك ضرورة مالية .

مادة ٧ : يضع مجلس الادارة لائحة خاصة للمباني والتعديلات التى يمكن إدخالها عليها والزيادات التى يمكن اضافتها اليها .

مادة ٨ : يقوم مجلس الادارة بطرح جميع اعمال التصميمات للتقسيم والبناء فى مناقصات عامة ويكون النشر عنها فى جريدة يومية منتشرة على مرتين لا تقل المدة بينهما عن سبعة أيام ويحدد مجلس الادارة مواعيد فتح العطاءات على أن تفتح فى جلسة يعقدها مجلس الادارة لهذا الغرض بحضور المهندس المصمم ومندوب المؤسسة المصرية التعاونية لبناء والإسكان

مادة ٩ : المساكن التى تعتبر فى مواقع ممتازة يحدد مجلس الادارة قيمة هذا الامتياز ويضاف ذلك الى ثمن السكن .

مادة ١٠ : يخطر مجلس الادارة الاعضاء الذين يشملهم التوزيع بخطابات مسجلة للقيام فى ظرف شهر من تاريخ الاخطار بدفع ثمن الكلى لها وما تحصل عليه الجمعية من قروض .

مادة ١١ : لا يجوز للعزو الحصول على أكثر من مسكن واحد أو قطعة واحدة من اراضى الجمعية سواء بحق التملك أو الايجار .

مادة ١٢ : اذا لم يتم العزو بدفع ما يقرره الاخطار الوارد فى م / ١٠ من هذا النظام يعتبر امتناعه هذا رفضا ويسقط حقه فى الحصول على المسكن ويقدر مجلس الادارة درج ترتيبه فى سجل الاعضاء بعد اسم آخر عضو مفيد فى هذا السجل .

مادة ١٣ : يحذر بين الجمعية والعزو الذى يشمل التوزيع عقد بيع ويجب أن يتضمن هذا العقد تحديد العلاقات بين العزو والجمعية بما يتفق مع الاحكام العامة للبيع مضافا اليها بصفة خاصة ما يأتى :

( أ ) يتنازل العزو المشتري وكل من يخلفه عن حقه فى الاخذ بالشفعة لاي عقار من عقارات الجمعية التى يجوز له عند انتقال ملكية المسكن اليه أن يشفع فيها .

( ب ) حق الجمعية فى فسخ العقد بعد مضي ١٥ يوم من اذاره بخطاب موصى عليه اذا تأخر العزو فى تسديده ثلاث أقساط شهرية متتالية أو فى ستة اشهرية

### الباب الثالث

#### أموال الجمعية - مسئولية أعضائها

مادة ١٥ : تقبل الجمعية الودائع من الأعضاء أو غير الأعضاء ومن الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة التي لا ترمى للكسب بالجمعية لتوظيف الودائع لأجل يتعدى الشهر مع مراعاة ما يأتي :

- (أ) أن يتم توظيفها في حدود ٧٠٪ من قيمتها .
- (ب) أن تستعمل في أغراض لا يتجاوز موعدها استحقاقها .

مادة ١٦ : تتعامل الجمعية مع أعضائها فقط ومع ذلك يجوز لها استثناء أن تتعامل مع الغير في المسائل الآتية :

- (أ) قبول الودائع المالية بحيث تكون سعر الفائدة عليها أقل من سعر الفائدة للاقتضاء .

(ب) التأجير لغير الأعضاء ما يخلو ويفيض عن حاجة أعضائها من المساكن أو المحال التجارية أو العامة .

مادة ١٧ : تتكون أموال الجمعية من :

- (أ) رأس المال ويتكون من أسهم غير محدودة العدد يكتب بها الأعضاء .

(ب) الأموال الاحتياطية المكونة طبقاً للمادة ٥٧ من هذا النظام . وقيمة السهم الواحد في الجمعية ١٠٠ مائة قرش . خلافاً مائتين وخمسون مليماً ، رسم الاشتراك وقد بلغ رأس مال التأسيس المكتتب به المؤسسون ٢٠ عشرون جنيهاً بما فيها ٤ أربعة جنيهات رسم اشتراك تم دفعه بالكامل .

مادة ١٨ : الأسهم اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للجمعية .

مادة ١٩ : إصدار الاسهم غير محدد بعدد وتصدر مجلس الإدارة الاسهم بحسب طلبات الاكتتاب التي تقدم اليه سواء من الأعضاء الجدد أو الموجودين قبلاً - ولا يجوز إصدار اسهم بقيمة تقارير القيمة المنصوص عليها في هذا النظام .

مادة ٢٠ : لا يجوز تعليق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من خمس رأس مال الجمعية باستثناء الأشخاص الاعتبارية العامة فلا يجوز لها أن تمتلك أكثر من نصف رأس مال الجمعية .

مادة ٢١ : مسئولية أعضاء الجمعية عن التزاماتها محدودة بقيمة ما لكل منهم من أسهم .

واحدة دون انتظار لقرار الجمعية العمومية بفصله من عضوية الجمعية لهذا السبب .

(ج) التزام العضو الذي فصل من الجمعية أو زالت صفة العضوية أو فسخ ملكيته بدفع قيمة النسبة التي يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك الباقي عن مدة قيام عقده هذا فضلاً عن قيمة الإصلاحات الضرورية اللازمة للسكن ونسبة معينة من ثمن السكن نظير احتمال انخفاض الأسعار - مع تعويض الجمعية عما يحتمل أن يسببها من ضرر من جراء فسخ العقد بسبب تأخره في سداد الأقساط .

(د) حق العضو في تسديد أقساط باقي الثمن أو بعضه قبل المدة المحددة لذلك حتى تنتقل الملكية اليه .

(هـ) حق العضو في تأجير مسكنه للغير بشرط موافقة مجلس الإدارة ويكون التأجير في هذه الحالة عن طريق الجمعية .

(و) حق العضو في التنازل عن حقه للجمعية على أن يحتفظ لمجلس الإدارة تقرير الأولوية لأعضاء الجمعية الذين لم يحصلوا على مساكن لهم .

(ز) قيام الجمعية بتبابة عن العضو بدفع المستحقات الألفية وعمل عقد تأمين ضد الحريق على المسكن مع إضافة كل ذلك على حساب أقساط ثمن السكن .

(ح) حلول الورثة محل مورثهم إذا حصلت الوفاة قبل انتقال الملكية إلى العضو بشرط اختيار من يمثلهم لدى الجمعية وتقبل عضويتها بها بعد تقديم الاعلام الشرعي المثبت لوراثتهم وصورة من الاتفاق الذي يحدد العلاقة بين هذا العضو وباقي الورثة بشأن السكن وحفظ هذه الاوراق لدى الجمعية .

(ط) بيان قيمة ثمن السكن وكيفية دفع الأقساط . وقيمة الفوائد المستحقة على المبالغ المؤجلة وفوائد التأخير .

(ي) التزام العضو بدفع نفقات وأتعاب عقيد البيع ومصاريف الرهن والتسجيل .

(ك) اعتبار العقود البرمة بين الجمعية والغير بشأن شراء الاراضى أو المباني مكمل لهذا العقد وكذلك قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتحويل جمعيات بناء المساكن .

مادة ٢٤ : على مجلس الإدارة توزيع نسخة من نظام الجمعية الداخلى واللائحة على كل أعضاء الجمعية .

انسحاب العضو أو استرداد قيمة أسهمه في رأس المال في الحالتين الآتيتين : -

(أ) إذا ترتب على هذا الانسحاب اختلال بمسا التزمته به الجمعية قبل ألفير .

(ب) إذا حصلت الجمعية على قرض من أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو من إحدى الهيئات التي تشترك هذه الأشخاص في رأس مالها - وكان يترتب على هذا الانسحاب خفض رأس مال الجمعية وذلك ما لم توافق الجمعية المقترضة على هذا الانسحاب .

مادة ٢٦ : للعضو الذي يتقرر زوال عضويته الحق في استرداد قيمة أسهمه بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية .

وتسترد قيمة هذه الأسهم بنسبة مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقاً للحساب الختامي المصدق عليه من الجمعية العمومية ، وبعد خصم كل ما على العضو من دين للجمعية ويدخل في تقدير مال الجمعية المال الاحتياطي ولا الديون المشكوك في تحصيلها - وللجمعية ستة أشهر من بعد عمل الحساب الختامي السنوي لدفع قيمة هذه الأسهم ولها الحق في ألا تدفع خلال سنة واحدة أكثر من ربع رأس المال المدفوع - وعلى كل حال فلا تدفع الجمعية للعضو أزيد من المبلغ الذي دفعه لها - ويسقط الحق في المطالبة بعدد مضي خمس سنوات من تاريخ زوال صفة العضوية أو الفصل .

مادة ٢٧ : يبقى العضو المنسحب أو المفصول أو المتنازل عن أسهمه أو من زالت عضويته لأي سبب آخر مسئولاً سنتين من تاريخ خروجه من الجمعية عن الالتزامات التي ترتبت على أعمالها حتى هذا التاريخ .

### الباب الخامس

#### الإدارة

مادة ٢٨ : يشترط في عضو مجلس الإدارة : -

(أ) أن يكون مصرياً متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالمخس في إحدى المنع الخلة بالعرف أو الإمانة أو الاخلاق ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

### الباب الرابع

#### شروط العضوية - الانسحاب - والتنازل والفصل

مادة ٢٢ : باب العضوية في الجمعية مفتوح لجميع الحاميين بالقاهرة بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون راغباً في الإقامة بمنطقته عمل الجمعية .

(ب) أن يقبل كتابة نظام الجمعية وأن يقوم بالتعهدات الخاصة بالانضمام في الأسهم ودفع قيمتها كاملة . ويجب تقديم طلب الانضمام إلى مجلس إدارة الجمعية مشفوعاً بقيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة وكذا رسم الاشتراك وبين في هذا الطلب اسم الطالب ولقبه ، وسنه ومهنته ، ومحل إقامته وجنسيته ومرفق به إقرار بأنه ليس عضو لجمعية أخرى لبناء المسكن وأنه لم يسبق له ذلك ولا لزوجه أو أولاده القصر ويبيت مجلس الإدارة في هذا الطلب في مدى شهر من تاريخ تقديمه مع إخطار مقدم الطلب بقرار المجلس سواء بالقبول أو الرفض .

مادة ٢٣ : تزول العضوية في الحالات الآتية :

(أ) وفاة العضو .

(ب) إذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة السابقة .

(ج) إذا التحق بجمعية تعاونية لنفس الغرض في نفس المنطقة أو في منطقة أخرى .

(د) تنازل العضو عن أسهمه .

(هـ) انسحاب العضو .

(و) فصل العضو - ويفصل العضو إذا أتى عملاً يضر بمصالح الجمعية مادياً أو أدبياً أو إذا تأخر في تسديد ثلاثة أقساط متتالية أخرى في سنة مالية واحدة .

ويثبت زوال صفة العضوية في الحالة المبينة بالفقرة ب بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٢٤ : للعضو أن يتنازل عن أسهمه أو انتفع به للجمعية ويشترط التنازل عن الأسهم بالتنازل عن حق العضو في عقد تملكه ويجب إخطار المجلس عن التنازل ولا يتم إلا بموافقه .

مادة ٢٥ : - ينسحب العضو من الجمعية بطلب استقالة يقدمه مجلس إدارة الجمعية قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ومع ذلك لا يجوز .

المختصة بعد اجراء تحقيق مع العضو أو بقرار من الجمعية العمومية في الحالات الآتية :

(أ) تكرار التخلف عن حضور جلسات مجلس الادارة بدون اعداد مقبولة يقررها المجلس .

(ب) البعث بسجلات الجمعية وأوراقها واختتامها وتعهد اتلافها أو اساءة استعمالها .

(ج) استغلال السلطة وعدم مراعاة العدالة في توزيع الحنمات .

(د) الادلاء ببيانات غير صحيحة مع علمه بعدم صحتها بقصد عرقلة الانتاج أو عرقلة تحقيق اغراض الجمعية .

(هـ) علم رد العجز في العهدة الشخصية خلال الاجل الذى يعينه مجلس الادارة لذلك .

(و) ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٢٨ ، ٧٩ من القانون والمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات .

(ز) اذا أتى عملا من شأنه الاضرار بمصالح الجمعية أو انتظام العمل فيها .

وعلى العضو الذى تقرر اسقاط عضويته أن يبادر بتسليم ما فى عهده من أموال الجمعية وسجلاتها ودفاترها ومستنداتها الى مجلس الادارة الجمعية ويكون الطعن فى قرار الجهة الادارية المختصة بالكيفية المنصوص عليها فى م ٥٠٠ من القانون رقم ٣٢٧ لسنة ٥٦ ولا يجوز للعضو الذى أسقطت عنه العضوية أن يعيد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الادارة الا بعد انقضاء سنة من تاريخ اسقاط عضويته .

مادة ٣٢ : يمثل مجلس الادارة الجمعية أمام الغير من جهات القضاء والجمهور والحكومة وغيرها وينتخب المجلس من بين أعضائه كل عام وفى أول انعقاد له بعد الجمعية العمومية السنوية رئيسا يمثلها أمامه الجهات والهيئات ونائبا للرئيس يحل محله بصفة مؤقتة فى حالة غيابه أو عدم مكانه الحضور .

مادة ٣٣ : ينتخب مجلس الادارة سنويا من بين أعضائه سكرتيرا للجمعية وأميناً لصندوقها ويجوز انتخاب شخص واحد لتاديه الوظيفتين .

ويختص سكرتير الجمعية بمراقبة تنفيذ ماياتى :

(أ) تحرير الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الادارة وتحرير محاضر هذه الاجتماعات والتوقيع عليها . منه تمع رئيس مجلس الادارة .

(ب) أن يكون مسددا ما عليه من ديون مستحقة للجمعية .

(د) ألا يكون ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم أعمالا من نوع الاعمال التى تزاولها الجمعية أو تتعارض مع مصالحها .

(هـ) أن يكون مقيما بمنطقة عمل الجمعية .

(و) أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية ١٥ يوما على الأقل . ويستثنى من ذلك مجلس الادارة الاول .

(ز) ألا يكون متعاقدا مع الجمعية بمعاملات تعود عليه بالربح وعلى الاخص ألا يكون بانما أو مقاولا أو موردا أو مجاملا أو محاسبها لها .

(ح) أن يكون عاملا بالاتحاد الاشتراكي العربى .

(ط) ألا يكون موظفا بأى جهة رسمية أو أهلية لها اتصال بنواحى الادارة والاشراف أو التوجيه أو التعويل بالنسبة للجمعيات التعاونية .

مادة ٣٩ : يدير الجمعية مجلس ادارة مكون من أحد عشر عضوا . تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء بالاقتراع السرى .

مادة ٣٠ : مدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات ويتجدد من أعضاؤه الثلث كل سنة ويستمر مجلس الادارة الاول بصفة استثنائية لمدة ثلاث سنوات ، وفى نهاية هذه المدة ينتخب مجلس ادارة جديد . يقترح على اسقاط ثلث الاعضاء فى نهاية السنة الاولى ، وفى السنة التالية يقترح على اسقاط الثلث أيضا من بين الاعضاء الذين لم تصبهم القرعة فى المرة السابقة ثم يتبع بعد ذلك نظام الاقدمية فى اسقاط الاعضاء سنويا .

ويجوز تجديد انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يسقطون .

مادة ٣١ : اذا خلت محلات فى مجلس الادارة فى الفترة التى بين جعمية عمومية سنوية وأخرى بسبب الوفاة أو الفصل أو الانسحاب فعلى مجلس الادارة ان يشغل المحلات الخالية ممن حصلوا على عدد الاصوات التالية لمن سبق انتخابهم ويستمر هؤلاء الاعضاء فى عضوية المجلس بصفة مؤقتة حتى تعقد الجمعية العمومية السنوية وتقوم بالانتخاب النهائية

وتسقط عضوية مجلس الادارة عن العضو الذى فقد شرط من شروطها كما يجوز اسقاط عضوية مجلس الادارة بقرار مسبب من الجمعية الادارية

مادة ٣٧ : ينعقد مجلس الادارة في مركز الجمعية بناء على دعوة الرئيس كلما كان لديه عمل يدعو لانعقاده . وعلى كل حال فلا بد من انعقاد المجلس مرة في الشهر على الاقل على أن يشمل جدول الجلسة الشهرية على الاصح : -

- (أ) ملخص عن أعمال البناء والانشاء .
- (ب) حركة الاقتراض والمدفوعات .

(ج) جرد الخزانة ومطابقتها للدفاتر وملخص عن حالة الجمعية المالية .

(د) اتمام الدفاتر الحسابية .

- ويكون الانعقاد قاتونيا اذا حضره خمسة أعضاء على الاقل ويرأس الجلسة الرئيس أو نائبه أو اكبر اعضاء المجلس الحاضرين سنا في حالة غيابهما . ويصلح انعقاد المجلس في غير مقر الجمعية بشرط موافقة جميع الاعضاء .

- وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين . واذا تساوت اعتبر الامر معروض مرفوضا .

- ويجب اثبات محضر الجلسة وقراراتها بدفتر محاضر المسلسات في نهاية كل جلسة مبينا به أسماء أعضاء المجلس الحاضرين والقرارات الصادرة والاصوات التي حازها كل قرار ويوقع عليه . ومن جميع الاعضاء الحاضرين ، أما صور المحاضر ومستخرجاتها فيوقع عليها رئيس الجلسة والسكرتير - ويجب تبليغ صور محاضر جلسات مجلس

الادارة الى المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والاسكان . وذلك خلال اسبوع من تاريخ الاجتماع . مادة ٣٨ : يجب على مجلس الادارة في نهاية كل سنة أن يضع الحساب الختامي عن السنة المنتهية ومشروع ميزانية العام المقبل ويعرض الحساب الختامي ومشروع الميزانية مشغوعتين بالمستندات المثبتة لهما على مراجع الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية بشهر واحد على الاقل . ويبقى الحساب الختامي ومشروع الميزانية وتقارير مجلس الادارة والمراجعين والمفتشين في مركز الجمعية مدة ثمانية ايام على الاقل قبل انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل عضو حق الاطلاع عليها . ويجب ارسال صورة من الحساب الختامي ومشروع الميزانية الى المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والاسكان مجرد اعتماده من مراجع الحسابات . كما يجب ابلاغ هذه المؤسسة بصورة من محضر الجمعية العمومية التي تصدق على جنته لتسجيلاته .

(ب) تحرير جميع المراسلات الخاصة بالجمعيات واستلام المكاتبات الواردة لها .

(ج) امساك السجلات والدفاتر المشار اليها في المادة ٩٦ البند عاشر من القرار الوزاري رقم ٩٧ بتاريخ ٢٥-٥-١٩٥٧ . في شأن تنفيذ بعض احكام قانون لجمعيات التعاونية مع حفظ كافة اوراق ومستندات الجمعية واختصاصها في مكتب الجمعية .

مادة ٣٤ : ويختص أمين صندوق الجمعية بالاعمال الآتية : -

(أ) التوقيع مع عضو من مجلس الادارة يعتمدها المجلس على أدوات سحب مبلغ ملك الجمعية من المصارف المودعة فيها .

(ب) حفظ المبالغ التي يقرر مجلس الادارة ابقاها على خدمة المصاريف النثرية في خزانة الجمعية التي هي في عهده .

(ج) الاحتفاظ بالضمانات وعقود القروض والرهونات والاصالات وأدوات الصرف وعقود الشراء والبيع وكافة الاوراق التي لها قيمة مالية .

(د) استلام الاموال المستحقة للجمعية سواء كانت من الاعضاء أو من الغير وتوريدها بحساب صرفها طبقا لقرارات هذا المجلس بعد اثباتها في دفتر الصندوق الذي في عهده .

(هـ) امساك سجل تدون فيه جميع عمليات القروض والرهن والشراء والبيع الخاصة بممتلكات الجمعية في الجهة التي يعينها مجلس الادارة أو الجمعية .

مادة ٣٥ : يخول مجلس الادارة لاجل ادارة اعمال الجمعية جميع السلطات التي لم يحتفظ بها للجمعية العمومية بمقتضى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . بشأن الجمعيات التعاونية ولائحته التنفيذية والقرار الوزاري رقم (٩٧) بتاريخ ٢٥-٥-١٩٥٧ في شأن تنفيذ بعض احكام قانون الجمعيات التعاونية وهذا النظام للمجلس أن يتيب عنه في تنفيذ قراراته كلها أو بعضها عضوا واحدا أو أكثر من أعضائه وعلى هذا الضو النائب أو الاعضاء النائبين أن يقدموا للمجلس تقريرا عن أعمالهم وللجلسة قبل الغير طالما هي في حدود الاعمال الداخلة في اختصاصه بمقتضى القانون واللائحة التنفيذية والقرار الوزاري وهذا النظام .

مادة ٣٦ : على مجلس الادارة ابلاغ المؤسسة المصرية التعاونية لبناء والاسكان بأسماء أعضائه كنههم ووظائفهم بالمجلس وكل تغيير يحدث في تشكيله . وذلك خلال ١٥ يوما من تاريخ الانتخاب .

ولا يجوز أن ينوب عضو عن أكثر من عضو واحد .  
ويشارك الأعضاء في الجمعية العمومية الاستثنائية طبقاً للمادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٤٩ : يوجه مجلس الإدارة الدعوة للجمعية العمومية سنوية وعادية واستثنائية للاجتماعين الأول والثاني في إعلان واحد ، ويجب أن يصدر هذا الإعلان قبل موعد انعقاد الاجتماع الأول بعشرة أيام والا يتعدى الموعد المحدد للاجتماع الثاني خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول . ويجب أن يبين بالإعلان مكان وزمان الاجتماع وجدول الأعمال . ويتم إصدار الإعلان عن طريق إرساله الى جميع الأعضاء وإذا زاد عدد الأعضاء عن خمسين عضواً يجوز دعوتهم بإعلان عام يلصق بمركز الجمعية أو ينشر في إحدى الصحف .

مادة ٥٠ : يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية السنوية خلال الأربعة الأشهر التالية لاعتداد السنة المالية للانعقاد للنظر في المسائل الآتية :

(أ) تقرير مكافأة لمن ترى حسن أدائه من أعضاء مجلس الإدارة .

(ب) التصديق على الحسابات السنوية وتقارير مجلس الإدارة والمفتشين ومراجعي الحسابات .

(ج) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو استبدال غيرهم بهم عند الاقتضاء .

(د) اختيار مراجع الحسابات .

(هـ) انتخاب مندوبين لا يزيد عددهم عن ثلاثة من بين أعضاء الجمعية ومن غير أعضاء مجلس الإدارة يمثلون الجمعية في الدعاوى التي تقرر الجمعية العمومية رفعها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الإدارة أو أحد أعضائها .

(و) أي موضوعات أخرى يرى المجلس اضافتها . ولا يعتبر الاجتماع والقرارات صحيحة الا بحضور وموافقة النسب المقررة في المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

ولا يعتبر الاجتماع والقرارات صحيحة الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وإذا قل عدد الأعضاء الحاضرين عن ذلك وجب تأجيله للاجتماع الثاني ويعتبر الثاني صحيحاً بحضور عشر عدد الأعضاء بحيث لا يقل عن خمسة .

مادة ٥١ : تتعقد الجمعية العمومية انعقاداً عادياً بناء على طلب مراجع الحسابات أو عشر عدد

مادة ٣٩ : يجوز منح بعض أو كل أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حسن الإدارة بقرار من الجمعية العمومية وهي التي تحدد مواردها وقيمتها .

مادة ٤٠ : لا يجوز لعضو مجلس الإدارة حضور جلسات المجلس إذا اشتمل جدول الأعمال على ما يتعلق بمصالحه الشخصية .

مادة ٤١ : يسترد الأعضاء مصاريف الانتقال وبدل المبيت التي يحددها المجلس مقمناً لمباشرة المأمورية التي استدعت الانتقال أو المبيت كما يسترد أعضاء المجلس غير ذلك من المصاريف التي يصرّفونها في شئون الجمعية .

## الباب السادس

### مراجع الحسابات

مادة ٤٢ : تختار الجمعية العمومية السنوية أو العادية للجمعية مراجعاً للحسابات من بين من يرشحهم مجلس إدارتها بمعرفة ومعرفة المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان على أن يكون من المحاسبين المقيدين بالجدول .

مادة ٤٣ : يجب على مراجع الحسابات مراجعة حسابات الجمعية مرة في السنة على الأقل .

مادة ٤٤ : تشمل هذه المراجعة فحص دفاتر الجمعية ومستنداتها وحساباتها وجرد خزائنها ومخازنها واعتماد ميزانيتها .

مادة ٤٥ - يجب أن يتم المراجعة في مقر الجمعية

مادة ٤٦ - يجب على مراجع الحسابات أن يضع تقريراً سنوياً عن حالة الجمعية وآن يرسل نسخة من هذا التقرير الى مجلس إدارة الجمعية لعرضه على الجمعية العمومية . وأخرى الى المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان .

## الباب السابع

### الجمعية العمومية

مادة ٤٧ : تتألف الجمعية العمومية من جميع أعضاء الجمعية ولكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها .

مادة ٤٨ : يجب على الأعضاء في الجمعية العمومية السنوية العادية أن يحضروا الجمعية العمومية بأنفسهم ، ومع هذا يجوز للعضوان أن ينوب عنهما في الحضور عنه بتوكيل عرقي ، وينوب عن المحجوزين القيم عليهم ، وينوب عن القصر أولياهم

وبعد وفاء جميع الالتزامات كل هذا الباقي رصيدها ماليا للجمعية يرحل للعام التالي .

مادة ٥٨ : يتكون المال الاحتياطي للجمعية من الموارد الآتية :

- (أ) ما قد يقرض من رسوم العضوية .
- (ب) الهبات والوصايا .

(ج) ما يسقط الحق في المطالبة به من قيمة الاسهم .

### الباب التاسع

#### انقضاء الجمعية - وحلها - وتصفية أموالها

مادة ٥٩ : تنقضى الجمعية أو تحل آداريا ويعين مصفئين لاموالها وتحدد أجورهم. بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية للبنسكان والاسكان لاي سبب من الاسباب المبينة بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

وتحل الجمعية اختياريا وتصفى أموالها بقرار من الجمعية العمومية الاستثنائية طبقا للمادة ٣٣ من القانون المذكور ولائحته التنفيذية والمادة ٩٩ البند الرابع عشر من القرار الوزاري رقم ٥ - بتاريخ / / ١٩٦ في تنفيذ بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية .

وتحل الجمعية قضائيا لاي سبب من الاسباب المبينة بالمادة ٥١ من القانون المشار اليه .

مادة ٦٠ : لا يجوز أن يوزع على الاعضاء من المال الناتج من التصفية أكثر مما ادوه فعلا من قيمة أسهمهم كما لا يجوز أن يؤدي اليهم أى مبلغ يزيد على القروض والودائع المستحقة لهم من الجمعية .

مادة ٦١ : يودع ما تبقى بعد التوزيع طبقا للسادة السابقة خزينة المؤسسة المصرية التعاونية للبنسكان والاسكان وتخصص بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة لإنشاء جمعية تعاونية جديدة أو يحال الى منفعة عامة في منطقة عمل الجمعية طبقا لما اقترحه الادارة العامة للتعاون والتخطيط والتابعة بالمؤسسة المصرية التعاونية للبنسكان والاسكان .

مادة ٦٢ : تلتزم الجمعية بتعديل هذا النظام طبقا لما يصدر مستقبلا من تشريعات تصاوتية جديدة أو تعديل في التشريعات القائمة .

اعضاء الجمعية بحيث لا يقل عن خمسة أو نصف عدد اعضاء مجلس الادارة على الأقل أو المؤسسة المصرية التعاونية للبنسكان ، وفي جميع الاحوال يتعين اخطار المؤسسة التعاونية للبنسكان والاسكان بصورة من الدعوة بمجرد إصدارها ويجوز للجمعية عند قيام اعتراضات لها على الدعوة اخطار المؤسسة بالاعتراضات قبل الاجتماع . ويعتبر اجتماعها الاول صحيحا بحضور الأغلبية المطلقة لاعضاء الجمعية وإذا لم يتكامل هذا العدد فيكون الاجتماع الثاني صحيحا بحضور أى عدد من الاعضاء .

مادة ٥٢ : تنعقد الجمعية العمومية الاستثنائية بناء على طلب مجلس الادارة فكما لزم الامر طبقا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ . والمادة (٥) من لائحته التنفيذية .

مادة ٥٣ : لا يجوز للجمعية السنوية أو العادية أو الاستثنائية أن تنظر الا في المواضيع الواردة بجدول الاعمال المبين في اعلان الدعوة .

مادة ٥٤ : يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة أو نائبه عند غيابه أو أكبر اعضاء المجلس الحاضرين سنا في حالة غيابهما ، ويعين الرئيس ملاحظين لرقابة التصويت بموافقة الجمعية العمومية .

مادة ٥٥ : تدون محاضر جلسات الجمعيات العمومية وقراراتها بدفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها من الرئيس والسكترير وحد ملاحظي التصويت على الأقل . ويجب أن يذكر في محضر الجلسة أسماء اعضاء الجمعية الحاضرين والسكترير وملاحظي التصويت والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازتها وتبلغ صور محاضر الجلسات الجمعية العمومية الى المؤسسة المصرية التعاونية للبنسكان والاسكان خلال ١٥ يوم من تاريخ الاجتماع .

### الباب الثامن

#### الحسابات السنوية - المال الاحتياطي

مادة ٥٦ : تبتدىء السنة المالية للجمعية في أول يوليو وتنتهى في آخر يونيو من كل سنة ويجب على مجلس الادارة أن يضع في نهاية السنة المالية حسابات الجمعية ويعرضها على الجمعية طبقا للمادتين ٣٨ من هذا النظام ، ٢٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

مادة ٥٧ : اذا تبقى شيء بعد سداد كل النفقات

ساهم في الاشراف على اعداد

هذا العدد من مجلة المحاسبة

واخراجيه ومراجعتيه

الاستاذ

رفعت محمد سنو يلّم

المحامي

بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

شركة النصر للتصدير والاستيراد





**مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر**

# المحاضرة

حزب و خا ص  
عن

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

واستعملوا بحسب الله جميعا ولا تفرقوا  
صلى الله عليه وسلم

العدد العاشر - السنة ٤٩  
ديسمبر ١٩٦٩



# المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠م

## فهرست

- ٣ نقابتنا والمنظمات الحقوقية المولوية - للاستاذ أحمد الحواجة - نقيب المحامين
- ٥ مجلة المحاماة ورابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية - للاستاذ محمد فهم أمين - سكرتير تحرير المجلة وعضو مجلس نقابة المحامين
- ٨ تاريخ الرابطة واهدافها والنظام الاساسى لها -
- ١٤ تاريخ الرابطة واهدافها والمؤتمرات التى عقدتها منذ انشائها
- النظام الاساسى لرابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية
- ١٥ اجتماع مكتب الرابطة بالقاهرة :
- ١٧ محضر اجتماع مكتب الرابطة بالقاهرة فى المدة ١٥ - ١٨ ديسمبر ٦٩
- ٢٩ كلمة الاستاذ أحمد الحواجة - نقيب المحامين - ج ٢٠٤٠م
- ٣٢ خطاب الدكتور هنريش توبلتز - رئيس رابطة الحقوقيين الديموقراطيين
- ٣٤ كلمة الاستاذ شفيق الرشيدات - الامين العام لاتحاد المحامين العرب
- ٣٧ كلمة مندوب حركة التحرير الوطنى الفلسطينى - فتح
- ٣٨ كلمة الاستاذ يوسف درويش المحامى عن الشرق الاوسط
- ٣٩ القرارات والتوصيات
- ٤٠ نشاط الرابطة فى مجال القضية العربية وتحرير فلسطين :
- ٥٨ تقرير رابطة الحقوقيين الديموقراطيين الايطالية فى المؤتمر الثانى لنصرة الشعوب العربية المنعقد فى الفترة من ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٦٩
- ٦٩ تقرير الاستاذ يوسف درويش عن مساهمة رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية فى المؤتمر الثانى لنصرة الشعوب العربية
- ٧٣ البلاغات والقرارات المتعلقة بقضية الشرق الاوسط
- ٨١ نشاط الرابطة على المستوى العالمى
- ٨٧ النشاط الثقافى والقانونى للرابطة

محمد فهم أمين

سكرتير التحرير

أحمد الحواجة

رئيس التحرير

قام بجمع وتقديم مواد هذا العدد من مجلة الحاماة

لؤي شمس وزين شمس

المهاجرين  
بمؤسسات الممارسين والمهنيين

وسكرتير رابطة المحققين الدقيقين الفاكهة

كما ساهم في الإشراف على الإخراجة وحراجه

الاستئناف

وقعت محمد سويلم

المعالي بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

ومجلة الحاماة تسجل لهما الشكر العميق للجهد الرائع الذي بذل  
في هذا العدد .

ولندورهما في خدمة العمل النقابي والحاماة .



# نقابتنا والنظام الحضري الحديث

مؤلف: محمد الفاضل

نقبة الجاهل ٢٠٢٠

في لهفة على مصر الإنسان وحقوقه ، كما نسعى نقابتنا مستمرا وراء المنظمات القانونية والحقوقية الدولية ، نتخذ من منابرنا سبيلا لدعم التعاون الدولي ، في سبيل تحرير الإنسان وحرية ، ومحاربة الاستعمار ومقاومته وإقرار حق الشعوب ، في تقرير مصيرها .

والمناد في هذا الميدان كبير ، ولكنه لازم ، وكما كان لنا ، حين نرى بعض منابر رجال القانون ، محجوبة بالعمد والقوة ، عن مناقشة هذه القضايا الإنسانية الكبيرة .

ولكن اليأس لم يتطرق لحظة إلى قلوبنا ، أو إلى قلوب أسلاف عظام لنا ، حملوا مسؤولية العمل الوطني بصلق وإمانة ، في كل ميدان .

وكان أصراونا ، على ألا نترك جميعا لرجال القانون إلا وطرقنا أبوابه شديدا ، مؤمنين أن العدل لا يمكن أن يقبض وسط رجال القانون . وإن انتماءاتهم إلى بلاد تتخذ القهر والاستعمار ، فلسفة لها لا يمكن أن يترك بصمات أبدية على قلوبهم وعقولهم .

وأخذت المعاناة البشرية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، تطرق بشدة فكر المنظمات القانونية الدولية وبدأت موازين القوة ، على أرض العالم تتبدل وتتغير ، بسبب التطور العلمي الشامل ، الذي يفرض آثاره على فكر رجال القانون ، لبدءوا مسيرة جادة كي يكون العلم في خدمة الإنسان وحضارته ، وليس في سبيل الفناء والابادة ولكنها بدورها مسيرة شاقة ، تتطلب صبرا ونضالا مستمرا ، خاصة الشعوب الناجمة مستبسة ، لتترك فكرا أثرى القانون الدولي ، نابعا من شرعية المقايمة في سبيل الخلاص من الاستعمار والاحتلال ، وشرعية النضال ضد كافة أشكاله وصوره .

وبدا الانقسام بين قوى القديم والجديد ، يفرض ذاته على المنظمات الدولية نفسها .

واستمر سعينا فيها ، وسوف يستمر لا سيما في وقت يتعرض فيه نضالنا العادل والشروع ضد الاستعمار ، لعملية ظالمة تحاول بكل صنوف البغي أن تقهر ارادتنا ولكن ارادة الحياة أقوى من كافة أسلحة الدمار .

وفي هذا العدد ، نقدم صورة من أعمال رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية وهي إحدى المنظمات الدولية للحقوقيين التي تناهض وتجاهد في سبيل استمسي ما يتظلم إليه الإنسان ، حرية وطنه وحرية ، وحقوق الشعوب في أن ترسم بإرادتها حياتها .

طرقنا أبوابها فأصغت السمع الى ما نقولُ ثم اخلت تبعث الوفود في منطقتنا وارسلنا المحتلة . لتبين بنفسها الصراع ال رهيب بين الانسان العربي ، وبين قسوى الاستعمار والصهيونية ، ثم تنتصر – بعد التحقيق والبحث – لقضيتنا •

قضية تحرير تخوضها أمتنا ضد الاستعمار والصهيونية •

قضية أمة تآخذ التعاون الدولى فى سبيل السلام ، مبدأ فى علاقاتها الدولية •

قضية شعب فلسطين طرد من ارضه ويتعين أن يعود اليها •

قضية اللاجئين الذين أصبحوا فدائيين مناضلين •

قضية اقدم الحضارات التى أثرت الانسانية بفكرها وعلمها وستظل راقعة شعار العلم فى سبيل الانسان لانها ارض اقدم تراث للانسانية •

وستظل نحن المحامين المصريين وستظل نقابة المحامين فى الجمهورية العربية المتحدة ، تناضل فى سبيل الحق حتى يتحقق ، وستظل رافعين شـعارات الحرية والاشتراكية والوحدة • وهى شعارات السلام العادل الذى تستهدفه أمتنا •

احمد الحواجه

نقيب المحامين





## مجلة الجامعة العربية لحقوق الإنسان

لأستاذ محمد فرهمس أمين العام  
وأمين التحرير مصطفى عبد الحليم

### الزملاء الاعزاء :

نقدم لكم عددا خاصا عن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية ، بمناسبة انعقاد مكتبها بدار نقابة المحامين بالقاهرة خلال الفترة من ١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٦٩.

ان هذا الاجتماع له اهميته الخاصة لانه اول اجتماع لمكتب الرابطة تعقده في دولة افريقية . وقد استهدف اختيار القاهرة تكريم الجمهورية العربية المتحدة رائدة الكفاح العربى ضد الاستعمار والصهيونية العالمية وتكريم نقابة المحامين بالقاهرة التى اخذت تلعب دورا متزايدا الاهمية فى المجال الدولى دفاعا عن حقوق الامة العربية وفى نصرة قضايا التحرر والسلام العالمى . وتأكيد تضامن الرابطة مع نضال الشعوب العربية العادل .

ان رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية قد عملت منذ انشائها على وضع القانون فى خدمة السلام والتحرر وهى اولى المنظمات القانونية العالمية التى اذنت العدوان الاسرائيلى على الدول العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وطالبت بانسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضى التى احتلتها وبعودة الشعب الفلسطينى الى بلاده .

ان هذه المواقف هى التى تميز رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية عن غيرها من التجمعات والروابط القانونية العالمية التى تخدم الامبريالية والصهيونية العالمية بطريق مباشر او غير مباشر عن طريق فصل القانون عن السياسة وعن قضايا التحرر الوطنى .

من اجل هذا نقدم عددا خاصا عن الرابطة يحوى تاريخ الرابطة ونشاطها فى المجال الدولى والعربى .

### اهداف الرابطة

تشجيع دراسة وممارسة المبادئ الديمقراطية في مجال القانون التي تعذر الحفاظ على السلام والتعاون بين الأمم \*

#### ( النظام الاساسى - المادة الثانية ( ب ) - الفقرة الاولى )

Encourager, les contacts dans le domaine du droit, l'étude et la pratique des principes démocratiques favorables au maintien de la paix et de la coopération entre les nations.

(Statuts — article 2 (b) — §. I)

✻ ✻ ✻

ارساء الحقوق والحريات الديمقراطية في التشريع والتطبيق والدفاع عنها وتنميتها \*

#### ( النظام الاساسى - المادة الثانية ( ب ) - الفقرة الثانية )

Restaurer, défendre et développer, dans la législation et dans la pratique, les droits et les libertés démocratiques.

(Statuts — article 2 (b) — §. 2).

✻ ✻ ✻

تشجيع وتمضية استقلال كافة الشعوب ومقاومة كل القيود التي تفرض عليه في التشريع وفي التطبيق \*

#### ( النظام الاساسى - المادة الثانية ( ب ) - الفقرة الثالثة )

Promouvoir l'indépendance de tous les peuples et s'opposer à toute restriction apportée à cette indépendance, dans la législation ou dans la pratique.

(Statuts — article 2 (b) — §. 3).

تابع الرابط نه وأهـ رافنا

والنظم الأسى لها

## والوثائق التي حددت مبادئها

بمثابة اتحاد لروابط القانونيين المنضمة اليها وهي تعد من أكبر الروابط للقانونيين ( اذ تضم حوالي ٨٠ ألف عضو ) ان الرابطه التي كانت تضم وقت انشائها قانونيين من ٢٢ بلدا أصبحت اليوم تشمل ٤٦ مجموعة قومية كما تشمل أيضا اعضاء من الافراد ومراسلين في كافة قارات العالم في كل البلاد تقريبا .

### العضوية

تعد رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية المنظمة الوحيدة من نوعها في العالم التي تشترك فيها منظمات قومية في مختلف بلاد العالم على اختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية اذ يوجد هيئات قومية من القانونيين - سواء في البلاد الاشتراكية او في الولايات المتحدة الامريكية أو أوروبا الغربية وكذلك في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأستراليا - مشتركة في الرابطة . وعلى سبيل المثال نذكر انه قد انضم الى صفوفها في السنوات الأخيرة كل من اتحاد المحامين العرب ونقابة المحامين في ج.م.ع . ونقابة المحامين القومية في الولايات المتحدة الامريكية .

ويتكون مجلس الرابطة ومكتبها من القانونيين الذين يعملون في مختلف ميادين القانون ( محامون قضاة أساتذة ) ومن أهم البلاد في العالم .

### أوجه النشاط

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تناصر وتقوم بالحملات من أجل الاستقلال الوطني وسيادة الدول ووضد الامبريالية والاستعمار القديم والاستعمار الجديد . وهي تهتم في مجال القانون بالعمل على رفض ونيل ايدولوجية الاستعمار الجديد تلك الايدولوجية التي ترمي الى عرقلة مسيرة الدول الجديدة نحو استقلالها الحقيقي ونموها .

انشتت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية في أكتوبر عام ١٩٤٦ غداة الحرب العالمية الثانية وقد انبثقت من مؤتمر عالمي للقانونيين عقد في باريس في الدائرة المدنية بمحكمة النقض تحت الرئاسة الفخرية لوزير العدل وتحت الرئاسة الفعلية لكبير رؤساء محكمة النقض الفرنسية .

وكان هدف هذا المؤتمر الذي عقد تحت شعار « القانون في خدمة السلام » جمع القانونيين في كافة البلاد ليساندوا المبادئ الأساسية بثبات الاحترام العالمي والفعال لحقوق الانسان طبقا لاهداف هيئة الامم المتحدة ».

### الاهداف العامة

ان اهداف الرابطة هي :

(١) تيسير الاتصالات وتبادل الآراء فيما بين القانونيين وهيئات القانونيين في كافة البلاد والعمل على انماء التفاهم وحسن النية المتبادلة بين صفوفهم .

(ب) الاسهام في تحقيق الاهداف المدونة في ميثاق الامم المتحدة وضمان العمل المشترك بين القانونيين من أجل :

١ - تشجيع دراسة وممارسة المبادئ الديمقراطية في مجال القانون التي تبرز الحفاظ على السلام والتعاون بين الامم .

٢ - ارساء الحقوق والحريات الديمقراطية في القوانين وفي التطبيق والدفاع عنها وتنميتها .

٣ - تشجيع وتعزيد استقلال كافة الشعوب ومقاومة كل القيود التي تفرض عليه في القوانين والتطبيق .

(ج) رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تعتبر

السادس للرابطة ببروكسل في ٢٢-٢٥ مايو عام ١٩٥٦ واجتماع المجلس بوسكو في ١٠-١٦ من نوفمبر عام ١٩٥٧ والمؤتمر السابع في صوفيا في ١٠-١٤ أكتوبر عام ١٩٦٠) .

ولقد شبت الرابطة ولا زالت تشن الحملات ضد الامبريالية وضد التمييز العنصري ( كوريا - كويا - لجنة القانونيين للرئيس لوموبا - الكفاح ضد التمييز العنصري - قضايا روديسيا الجنوبية - جنوب شرقى آسيا والمستعمرات البرتغالية الخ ) .  
ومنذ قيام حرب الهند الصينية قامت الرابطة بمساندة كفاح الشعب الفيتنامي ضد الاستعمار الفرنسى الى ان تم توقيع اتفاقات جنيف عام ١٩٥٤ . ولم تال الرابطة جهدا بعد ذلك فى فضح خرق هذه الاتفاقات والمدون الأمريكى على الفيتنام ( لجنة التحقيق الدائمة المكونة عام ١٩٦٥ ) .

وقد اوفدت الرابطة العديد من اللجان القانونية العالمية لتقصى الحقائق فى الفيتنام التى كان من شأنها ابراز ما قامت به الامبريالية الأمريكية من خرق لقواعد القانون الدولى وأوضحت خطورة وشناعة جرائم الحرب التى اقترفها المعتدون الأمريكيون كما أظهرت شرعية كفاح الشعب الفيتنامي .

وبادرت الرابطة بإجراء أبحاث مستفيضة بشأن مختلف الجوانب القانونية للقضية الفيتنامية حيث نظمت الندوات والمؤتمرات التى اشترك فيها أئمة رجال القانون وعلى سبيل المثال فذكر « المؤتمر العالمى للحقوقيين من أجل الفيتنام » الذى انعقد فى جرينوبل بفرنسا فى يوليو ١٩٦٨ واشترك فيه حقوقيون من ٢٨ بلدا ما كان لأعمال هذا المؤتمر ومقرراته دوى كبير فى أوروبا الغربية والأمريكى واليابان وغيرها من البلاد .

وتستمر رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية بنشاطها فى نشاطها من أجل انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام دون قيد أو شرط وللاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفيتنامي .

أما بشأن النزاع فى الشرق الأوسط فقد أدانت الرابطة العدوان الاسرائيلى غداة وقوعه فى يونيو ١٩٦٧ وهى لم تتوقف منذ ذلك الوقت عن المطالبة بسحب القوات الاسرائيلىة من الاراضى المحتلة وباحترام الحقوق الأساسية للشعب العربية وعلى الاخص حقوق الشعب الفلسطينى .

وقد منعت الرابطة عديدا من الطلاب للامم المتحدة وللهيئات الدولية بشأن ما تقوم به السلطات

فعل سبيل المثال اكدت الرابطة فى سنة ١٩٥١ - باستنادها الى حق الشعوب - شرعية الحركة الوطنية المصرية .

وأصدرت الرابطة فى عام ١٩٥٦ من قبل العدوان الفرنسى الانجليزى الاسرائيلى نشرة مزودة بالاسانيد خاصة يتابعهم شركة قتال السويس تثبت شرعية التاميم الذى يعتبر « من زاوية القانون الدولى مسألة داخلية بحتة تخص الدولة المصرية » .

عقد فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٥ بكالكتا بمبادأة من الرابطة ومساندتها أول مؤتمر لقانونى آسيا أعلن تأييده للمبادئ الخمسة :

- ١ - الاحترام المتبادل لسلامة الاراضى وللسيادة الوطنية .
- ٢ - عدم العدوان .
- ٣ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .
- ٤ - المساواة والمزايا المتبادله .
- ٥ - التعايش السلمى .

وحيت الرابطة بحماس مؤتمر بانديونج الذى عقد فى ابريل عام ١٩٥٥ وقد أعلن سكرتير عام الرابطة فى اجتماع مكتبها ( كولومبو ٣ مايو عام ١٩٥٨ ) .  
ولقد أصبح اسم بانديونج يرمز الآن الى كفاح شعوب آسيا وأفريقيا وصار جزءا من التاريخ نفسه .  
وانضمت الرابطة بدون أى تحفظ الى مبادئ بانديونج العشرة التى تطابق الاهداف التى حددتها لنفسها منذ تأسيسها .

ومن قبل اندلاع معركة التحرير الوطنى بقيادة جبهة التحرير الوطنى بالجزائر عمدت الرابطة الى مساندة حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال . وعلى سبيل المثال لا الحصر قام كل من رئيس الرابطة وسكرتيرها العام فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٣ بالدفاع أمام محكمة استئناف الجزائر عن قادة الحركة الوطنية الجزائرية كما استمرت الرابطة بغير هوادة فى الاحتجاج على حالة الطوارئ واجراءات القبض وأعمال التعذيب . وفى عام ١٩٦١ أوفدت الرابطة لجنة تحقيق كان من بين أعضائها السيد/ هلمباني رئيس المحكمة العليا المغربية والسيد/ هاروش شاندرا المحامى أمام المحكمة العليا الهندية .

وسانلت الرابطة كفاح الشعب الجزائرى فى العديد من النشرات أو البيانات التى أصدرتها وبالقرارات التى اتخذت من أجهزتها القيادية المؤتمرة

مارس - ٥ إبريل عام ١٩٦٤ ) جانباً هاما من أعماله للقضايا التالية :

١ - التعايش السلمي بين البلاد ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

٢ - الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والقديم .

٣ - التحرر الوطني واستقلال الشعوب .

٤ - الدفاع ضد العدوان .

٥ - نزع السلاح العام والشامل .

٦ - السيادة في العالم المعاصر :

(أ) مبدأ المساواة في سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

(ب) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وقضية القواعد العسكرية القائمة في بلد أجنبي .

(ج) التعاون الدولي على أساس المزايا المتبادلة .

(د) التطور الجديد في مبدأ الحياد .

٧ - الجماعات الاقتصادية العالمية .

وقد اتخذ المؤتمر الثامن عدة قرارات لا سيما بشأن جنوب افريقيا وانجولا وفلسطين وكوريا والفيتنام والامم المتحدة .

وسوف تدور المناقشات والابحاث والقرارات في المؤتمر التاسع للرابطة المزمع عقده في يوليو ١٩٧٠ بهلستيكي في فنلندا حول جدول الاعمال التالي .

١ - الجوانب القانونية بشأن بعض قضايا الاستقلال الوطني والسلام والامن الدولي والكفاح ضد الامبريالية في العالم المعاصر :

(أ) وسائل الحفاظ على السلام والامن الدوليين .

(ب) شرعية الكفاح من أجل التحرر الوطني .

(ج) القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير والسيادة

(د) المبادئ الأساسية بشأن العلاقات الودية بين الدول والتعايش السلمي .

٢ - بعض القضايا الخاصة بالدول النامية :

(أ) الاستقلال السياسي والاقتصادي في الكفاح ضد الاستعمار الجديد .

(ب) قضايا التعاون الاقتصادي والسياسي على نطاق المنطقة .

الاسرائيلية من خرق معسكر للقانون الدولي ولاتفاقات المولية الانسانية الهامة ولبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان كما تدخلت كثيرا لصالح لوطنيين الفلسطينيين الذين تم العصب عليهم في الاراضي المحتلة .

وقد اولفت الرابطة لجنة لتعصى الحقائق في الشرق الاوسط وخاصة بشأن السكان في الاراضي التي تحتلها اسرائيل .

وعلاوة على البلاغات والنشرات التي اصدرتها الرابطة وفروعها في كافة انحاء العالم فلقد اصدرت كتابين هامين بشأن الجوانب القانونية لقضايا الشرق الاوسط احدهما بعنوان « النزاع في الشرق الاوسط - مذكرات ووثائق - ١٩١٥ - ١٩٦٧ » والثاني بعنوان « لجنة رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية لتعصى الحقائق في الشرق الاوسط » .

ويهمنا ان نلاحظ اخيرا ان قادة الرابطة ساهموا بابحاث قانونية مستفيضه عن النزاع في الشرق الاوسط وذلك في مختلف الاجتماعات والندوات والمؤتمرات التي عقدت لمساندة الشعوب العربية .

توالى رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية باستمرار دراسة قضايا الحياد ونزع السلاح والتجارة الدولية على اساس المساواة بين الدول وتبادل المزايا :

تدوة روما ( ٤-٥ مايو عام ١٩٥٧ ) عن التأميمات وقد تم نشر اعمالها .

نشر اعمال مؤتمر رجال القانون في افريقيا وآسيا الذي انعقد في دمشق ( ١٠-٧ نوفمبر عام ١٩٥٧ ) عن التاميم على ضوء القانون الدولي وعن الاستعمار والامبريالية وعن الحريات العامة والحقوق الاساسية وعن العدوان وآثاره القانونية ( وهذه النقطة الاخيرة تتعلق بشكل خاص بمسألة اللاجئين الفلسطينيين الالية ) .

دراسة عن حق الشعوب للتصرف في مواردها الطبيعية ( مجلة القانون المعاصر العدد الثاني عام ١٩٦٦ ) .

مشاكل الدول الجديدة ( مجلة القانون المعاصر - العدد الثاني عام ١٩٦٤ ) .

هاليج المؤتمر السابع ( ١٠-١٤ اكتوبر عام ٦٠ ) بوجه خاص دور رجل القانون في العالم المعاصر كما هاليج ايضا الجوانب القانونية للحياد . الخ .

لنكرس المؤتمر الاخير للرابطة ( يودايست ١٩٦٩ )

وقد أعلنت الرابطة تأييدها لحظر الأسلحة النووية وتأييدها لاستخدام الطساقة الذرية في الأغراض السلمية البحتة واهتمت بالاستمرار في تناول هذه الموضوعات في نشراتها .

وعندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة قرارها الهام طلبت الرابطة من كبار الإحصائيين الأسهم في « دراسة مبادئ القانون الدول المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول طبقا لميثاق هيئة الأمم بهدف تطويرها المستمر والقيام تدريجيا بتقنياتها بالشكل الذي يكفل تطبيق تلك المبادئ بفاعلية أكبر » . وقد عنتت الرابطة بتقديم الأبحاث التي تلفتها الى هيئة الأمم المتحدة ( القسم القانوني العام ) وتم نشرها من الهيئة تحضيرا للدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة . كما تم أيضا جمع تلك الأبحاث ونشرها في مجلة القانون المعاصر التي تصدرها رابطة القانونيين الديمقراطيين العالمية في العدد الاول من عام ١٩٦٤ الذي خصص للتعايش السلمي .

ويتولى الآن الإحصائيون في مختلف فروع القانون أعداد الأبحاث والتقارير عن مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمال المؤتمر التاسع .

ومن المهم أن نلاحظ أن الرابطة أوفدت في الفترة الأخيرة عديد من البجان لتقصي الحقائق في البلدان المختلفة إذ أوفدت على سبيل المثال مراقبون في القضايا السياسية في اليونان وإسبانيا وإيران وكندا وبوليفيا والمغرب والمكسيك .

كما قامت لجنة خاصة من الرابطة في أكتوبر ١٩٦٩ بزيارة اليابان لبحث القضايا القانونية التي يثيرها بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأقصى وعلى الأخص في جزيرة أوكيناوا .

### علاقات الرابطة بالأمم المتحدة

تتمتع الرابطة بالنظام الاستشاري في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اليونسكو .

وفي المؤتمر الحادي عشر للمنظمات غير الحكومية المتمتع بالنظام الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد خلال هذا الصيف بجنيف انتخبت الرابطة عضو في مجلس المنظمات غير الحكومية .

كما اشترك خلال السنوات الأخيرة ممثلون عن الرابطة في الندوات والمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة وعلى الأخص تلك التي كانت تعنى بقضايا حقوق الإنسان وبالتعاون الدولي وبالقانون الدولي .

(ج) حرية التصرف في الثروات الوطنية .

(د) تطور القانون كدابة للتقدم .

### ٣ - الجوانب القانونية بشأن الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان :

(أ) الإجراءات اللازمة لإزالة كافة مظاهر التمييز العنصري بكل أشكاله .

(ب) الإجراءات الواجب اتخاذها ضد النازية والنازية الجديدة .

(ج) شمولية المبادئ المقررة في الاتفاقات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

(د) حقوق الإنسان وحالة الطوارئ .

### ٤ - التقدم التكنيكي وحقوق الإنسان :

(أ) احترام حياة الإنسان الخاصة في مواجهة تقدم علوم التسجيل .

(ب) حماية شخص الإنسان وكيانه الجسدي والذهني في مواجهة تقدم علم الحياة والطب وعلم الكيمياء الحيوية .

(ج) استخدام الالكترونية في المجال القانوني .

(د) الحماية القانونية من تلوث المحيط الإنساني .

تعمل رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية على تعزيز العلاقات الثقافية بين المجموعات القومية المنضمة إليها وبين باقي الروابط للقانونيين وذلك بمعاونتها على تنظيم تبادل المحاضرين وأساتذة

وبناء على ذلك قامت الرابطة في عام ١٩٦٥/٦٦ وفي نطاق سنة التعاون العالمي التي قررتها الأمم المتحدة بإيفاد أساتذة في القانون الى مختلف البلاد الانريقية ( المغرب - تانزانيا - أوغندا ) لتنظيم دورات من المحاضرات استمرت عدة أسابيع .

وتجتهد الرابطة عن طريق نشراتها ومن خلال المحاضرات التي تنظمها في حل القضايا القانونية المتعلقة بالتعايش السلمي سواء على مستوى القانون الدول الخاص أو على مستوى القانون الدول العام وفي المساهمة في التعرف على تطور القانون العام والخاص في مختلف البلاد ولا سيما في العالم الثالث .

## المؤتمرات التي عقدتها رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العاليه هذه انشائها

١ - احترام الالتزامات اللويه باعتبارها شرط  
ضروري للتعاون بين الشعوب \*

٢ - تطبيق حقوق الانسان عمليا في المحاكم  
الجناية \*

٣ - الكفاح من أجل المساواة بين الامم في الحقوق  
ومن أجل الاستقلال والحريات الديموقراطية في  
المستعمرات والبلاد التابعة \*

٤ - العمل لحظر استخدام الطاقة الذرية في  
الاغراض العسكريه واستمع المؤتمر أيضا للتقارير  
التي اعدتها كل من لجنة القانون البحري ولجنه  
حقوق الانسان ولجنه الصحافة ولجنه جرائم الحرب

### المؤتمر الخامس :

عقد في برلين في سبتمبر سنة ١٩٥١ م.

واشتمل جدول الاعمال على النقاط التاليه :

١ - دور العاملين في القانون في المرحلة الحاليه  
للكفاح من أجل السلام \*

(أ) الحظر على دعاية الحرب وموضوع تعريف  
المعتدى \*

(ب) فضح مجرمي الحرب وادانتهم \*

(ج) احترام ميثاق الامم المتحدة واتفاقات يالنا  
وبوتسدام \*

(د) تنمية العلاقات الثقافية \*

٢ - الكفاح من أجل الدفاع عن حقوق الانسان  
والموطن ومقاومة عودة النازية \*

(أ) التفرقة المبنيه على النشاط من أجل السلام  
وكذلك التفرقة المبنيه على اختلاف الجنس واللون \*

(ب) احترام حقوق الدفاع - استغلال القضاة -  
النظام الخاص بالنيابة العامه \*

ملحوظة : ولما كان قد مضى عند انعقاد هذا  
المؤتمر أكثر من سنة على حرب كوريا فلقد تمتفيه

### المؤتمر الاول :

عقد المؤتمر الاول في باريس سنة ١٩٤٦ بدعوة  
من هيئات العاملين في القانون وهي التي قاومت  
العدوان والاحتلال الفاشي وكذلك بدعوة من  
الشخصيات التي شاركت في قمع جرائم الحرب \*

واهتم هذا المؤتمر الاول التاميسي بتجديد  
اهداف الرابطة على اساس التعاون على المستوى  
العالمي بين الحقوقيين للدفاع عن الحريات والديموقراطية  
وحتى يكون الحق في ختمه السلام \*

### المؤتمر الثاني :

عقد المؤتمر الثاني ببروكسل في الفترة من ١٧  
الى ١٩ يوليو سنة ١٩٤٧ فاهتم بتأكيد الاهداف  
التي سبق ان حددها المؤتمر الاول على الوجه التالي :

الدفاع عن الحريات الديموقراطية \*

- الكفاح ضد بغايا الفاشية والنازية \*

كما اتخذ هذا المؤتمر عديدا من القرارات بشأن  
الدفاع عن حقوق الانسان والكفاح ضد الفاشية  
ومقاومة دعاية الحرب وبشأن الوضع في إيطاليا  
واليونان وكذلك عن استخدام الطاقة الذرية \*

### المؤتمر الثالث :

عقد المؤتمر الثالث في براغ في سبتمبر سنة  
١٩٤٨ تولى معالجة النقاط التالية :

١ - قضايا الدفاع عن السلام \*

٢ - الكفاح ضد المخطط الامبريالي وخاصة  
مخططات الامبرياليه الامريكيه للسيطرة على العالم \*

٣ - معارضة ميثاق الاطلنطي \*

### المؤتمر الرابع :

عقد المؤتمر الرابع في روما في الفترة من ٢٨ الى  
١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وعالج جدول الاعمال التالي :



٤ - حق المرأة في المساواة بشأن العلاقة العائلية وشروط العمل •

### المؤتمر الثامن :

عقد المؤتمر الثامن في بودابست في الفترة من ٣١ مارس الى ٥ ابريل سنة ١٩٦٤ واشتمل جدول أعماله على النقاط التالية :

القضايا المتعلقة بالقانون الدولي •

(أ) التعايش السلمي بين البلاد ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة •

(ب) الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد •

(ج) التحرر الوطني واستقلال الشعوب

(د) معامه العدوان •

(هـ) نزع السلاح العام والشامل •

(و) السيادة في العالم المعاصر •

١ - مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها •

٢ - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وموضوع القواعد العسكرية الموجودة في الاراضي الاجنبية •

٣ - التعاون الدولي على أساس تبادل المزايا •

٤ - التطور الحديث في مبدأ الحياد •

الدفاع عن الحقوق الاساسية للانسان والحريات العامة •

(أ) حماية حقوق الانسان والحريات الديوقراطية ومقاومة العنصرية •

(ب) مبدأ الشرعية في العالم المعاصر •

(ج) مشاركة المواطنين في توزيع العدالة •

معالجة مختلف الجوانب المتعلقة باعداد القانون بعمل التدخل الامريكي ونتيجته وسائل الحرب المستحتمه •

### المؤتمر السادس :

عقد المؤتمر السابع في بروكسل في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٦ واشتمل جدول أعماله على النقاط التالية :

١ - ميثاق الامم المتحدة من زاوية الاساس القانوني للتعايش السلمي •

٢ - القانون الدولي الخاص :

- الوضع القانوني لمؤسسات الدولة (مؤسسات القطاع العام) بشأن التجارة العالمية •

- نظام المدفوعات الدولية وقالها القانوني •

- نظام التاميمات في القانون الدولي المعاصر •

٣، - حقوق الفرد في القضي الجنائي •

- حق الفرد أثناء التحقيق •

- حق الفرد في المحاكمة الصحيحة •

- وقف الضمانات الدستورية باعلان حالة الطوارئ •

### المؤتمر السابع :

عقد المؤتمر السابع في صوفيا في الفترة من ١٠ الى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٠ واشتمل جدول أعماله على النقاط التالية :

١، - دور رجل القانون في العالم المعاصر •

الذرية واستخدامها •

٣، - الجوانب القانونية للحياد •



## رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية

المادة ٥ - تقدم طلبات الاشتراك في الرابطة الى المكتب الذي من حقه قبولها بصفة مؤقتة على ان تصبح موافقته نهائية بقرار يصدره المجلس في هذا الشأن .

المادة ٦ - تتكون الرابطة من الهيئات التالية :  
المؤتمر - المجلس - المكتب - السكرتارية - لجنة الحسابات .

### المادة ٧ - المؤتمر :

(أ) المؤتمر هو الهيئة العليا للرابطة وله ان يصدر باسمها كافة القرارات بما في ذلك تعديل النظام الاساسي .

(ب) يعقد المؤتمر مرة كل ثلاث سنوات على الاقل .

(ج) يشترك في المؤتمر :

بحق التصويت : المنظمات المشتركة في الرابطة يمثلها مندوبوها .  
بصوت استشاري : الاعضاء الافراد وكذلك الشخصيات التي يدعوها المجلس أو المكتب لحضور المؤتمر .

(د) يحدد المجلس عدد أصوات كل رابطة على ألا يزيد هذا العدد عن عشرة أصوات ولا يقل عن صوتين . ويجوز توزيع أصوات كل رابطة الى أكثر من اتجاه في التصويت .

### المادة ٨ - المجلس :

(أ) يجوز للمجلس أن يمارس كافة سلطات المؤتمر في غير فترات انعقاده باستثناء تعديل النظام الاساسي وله أيضا صلاحية التصرف في اموال الرابطة .

(ب) يدعى المجلس للانعقاد على قدر المستطاعة مرة في السنة كما يدعى بصفه استثنائية بمبادرة من الرئيس .

المادة ٩ - تكونت فيما بين المواقفين على هذا النظام الاساسي رابطة اختيارية من المحققين الديمقراطيين في كافة أنحاء العالم تحت اسم ( رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية ) .

### المادة ٢ - أهداف الرابطة :

١ - تيسير الاتصالات فيما بين المحققين وفيما بين روابطهم في كافة أنحاء العالم وتبادل الآراء بينهم ، والعمل على انضاج التفاهم فيما بينهم على أساس من حسن النية المتبادلة .

٢ - التعاون من أجل تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والعمل على التعاون فيما بين المشتركين .

(أ) من أجل تشجيع دراسه المبادئ الديمقراطية في مجال القانون وهي المبادئ التي تدعم الحفاظ على السلام والتعاون على تشجيع ممارستها تلك المبادئ الديمقراطية .

(ب) من أجل ارساء الحقوق والحريات الديمقراطية تشريعا وعملا والدفاع عن تلك الحقوق والحريات .

(ج) من أجل تمضيد استقلال كل الشعوب وقساعدها في هذا السبيل وكذلك مقاومة القيود التي تفرض على هذا الاستقلال تشريعا أو عملا .

المادة ٣ - مقر الرابطة ببروكسل ( بلجيكا ) على أنه يجوز بقرار يصدره مكتب الرابطة تغيير هذا المقر .

### المادة ٤ - حق الاشتراك :

(أ) لكل رابطة قانونية قومية كانت او عالمية حق الاشتراك في الرابطة بشرط ألا تتعارض اهدافها ونشاطاتها مع أغراض رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية .

(ب) لكل فرد يمارس مهنة ويتولى وظيفة في القضاء ( القضاة - وكلاء النيابة - المحامون وغيرهم ) وكذلك كل فرد يقوم بدراسه القانون أو ممارسته أو تدريسه حق الاشتراك في الرابطة .

(ب) نعمل لجنة الحسابات بمراجعة ماليه الرابطة مرة في السنة على الأقل وتقديم للجلسة تقريراً بأعمالها .

#### المادة ١٢ - موارد الرابطة :

##### ١ - تتكون موارد الرابطة من :

(أ) الاشتراكات السنوية التي يدفعها الاعضاء والتي يقوم المجلس بتجديدها قيمتها - ويأتمز الاعضاء بسداد الاشتراك عن السنة التي تقع فيها استقالتهم أو يقع الفصيل فيها .

(ب) الإلتكابات والمنح والهبات على اختلاف أنواعها وكذلك حصيله بيع مطبوعات الرابطة وكافة الموارد الأخرى .

٢ - يمثل الرابطة أمين الصندوق بمجرد التوقيع منه أمام كافة الحسابات والبريدية .

المادة ١٣ - يجوز بقرار من المجلس يصدره بأغلبية ثلاثة أرباع أصواته فصل أى عضو من الرابطة مع وجوب توفير الفرصه له قبلاً لحضرش البيانات التي يراها في هذا الصدد .

- ويجب أن يكون قرار المجلس في هذا الشأن مسيباً مع وضعه محل التنفيذ فوراً ، على أنه يمكن استئناف هذا القرار أمام المؤتمر .

المادة ١٤ - يقوم الرئيس بتمثيل الرابطة أمام القضاء وكافة المصالح والإدارات ويقوم بتمثيلها في حالة تعذر أحد نواب الرئيس »

المادة ١٥ - يصدر القرار بشأن أى تعديل في النظام الاساسى بأغلبية ثلثى الاصوات .

المادة ١٦ - لا يجوز حل الرابطة الا بقرار يصدره المؤتمر او المجلس في هذا الشأن بعد حصوله على اغلبية ثلثى الاصوات ويكون لاعضاء تلك الاغلبية دونه سوام صلاحيه التعريف في اموال الرابطة »

(ج) يتكون المجلس من اعضاء المكتب دون الافراد الذين يقرر المجلس ضمهم اليه ويجوز لكل رابطة ان تعين عضوا احتياطيا أو أكثر .

وللمجلس ان يدعو من الجماعات والافراد الاعضاء في الرابطة لحضور جلسياته بصغه استشارية .

(د) يصدر المجلس مكرنا على هذا النحو قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، الا أنه يجب الحصول على موافقه المجلس في اجتماعه التالى على تلك القرارات اذا كان عدد الحاضرين يقل عن نصف أعضائه المجلس مكرنا على هذا النحو .

#### المادة ٩ - المكتب :

(أ) يتكون من الرئيس ونواب الرئيس والمسكرتير العام والمسكرتاريون وامين الصندوق .

(ب) يتولى المكتب قيادة الرابطة في حدود نظمها الاساسى ووفقاً للقرارات التي يصدرها كل من المؤتمر والمجلس .

(ج) يتم انتخاب اعضاء المكتب من المؤتمر ويستطيع المجلس أو المكتب كل منهما على السواء مل، أى فراغ يحدث فيهما يضم أعضاء جديد اليهما الا أنه يجب الحصول على تصديق المجلس في أول اجتماع له على كافة التعيينات الصادرة من المكتب .

#### المادة ١٥ - السكرتارية :

(أ) تتكون السكرتارية وهي الجهاز التنفيذي للرابطة من السكرتير العام والمسكرتاريون وامين الصندوق .

(ب) يتولى السكرتير العام أو السكرتارية في حالة انقضاءها تنفيذ القرارات التي يصدرها المؤتمر أو المكتب أو السكرتارية فيما بين فترات انعقاد المجلس

#### المادة ١٨ - لجنة الحسابات :

(أ) يعين المجلس لجنة للحسابات مكونة من ثلاث اعضاء اميليين ومن خبيسة اعضاء احتياطيين .

اجتماع  
مكتب الرابطة بالفكرة

في القسمة ١٥-١٨ ديسمبر عام ١٩٦٩

## مؤتمر اجتماع

### مكتب الرابطة بالقاهرة

في المدة من ١٥-١٨ ديسمبر ١٩٦٩



#### الحفل الافتتاحي لاجتماع مكتب الرابطة بقاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

الشكر الى السلطات المصرية وللأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين الذي كان لمبادرته الفضل في عقد هذا الاجتماع بالقاهرة • كما وجه الشكر ايضا الى الشعب المصري على حسن ضيافته وهو الشعب صاحب الماضي العريق والذي يكافح اليوم من أجل الدفاع عن استقلاله وعن سلامة اراضيه وأشار الى ما يبذل من جهد لجعل مصر امة عظيمة •

ثم تكلم الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين في الجمهورية العربية المتحدة مرحبا بأعضاء مكتب الرابطة في عاصمة البلاد وأشاد بالنشاط الواسع الذي قامت به الرابطة في الفترة الأخيرة وعندما تحدث عن الوضع في الشرق الاوسط أوضح أن الامر لا يقتصر في تلك القضية على وقوع الظلم الناتج عن العدوان الذي ادى الى احتلال الاراضي التابعة لبلات

اجتمع مكتب الرابطة بالقاهرة في الفترة من ١٥ الى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدعوة من نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة • وبعد هذا الاجتماع الاول لعن نوعه الذي يتم عقده ، في أحد البلاد الافريقية - وقد اضيفت نقابة المحامين في ج • ع • م برعايتها واهتمامها رونقا خاصا على هذا الاجتماع •

بدأت أعمال المكتب بالجلسة العلنية التي عقدت مساء يوم الاثنين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بمقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي فشهدها عديد من الشخصيات من رجال القضاء والمحامين واساتذة الجامعات وقادة الاتحاد الاشتراكي العربي وممثل وكالات التحيز الافريقية •

افتتح الجلسة البروفسور بيروكوت الوزير السابق وأستاذ القانون الدولي بجامعة فرنسا فوجه

فتحدثت عن الجرائم التي يقرتها المقتدى الاثري سالي وفصح السياسة القبيحة التي تنتهجها الامبريالية الامريكية من اجل « فتنه الحرب » وهي السياسة التي ليست سوى امتداد للحرب وانكار حق الشعب الفيتنامي في ممارسة حقوقه الاساسية . وعندها أكد ان الشعب الفيتنامي يعتبر باستمرار ان قضاة جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب ضد الامبريالية . وجه التحية الى الفدائيين العرب عن الاعمال التي يقومون بها ضد المقتدى الاسرائيلي مؤكدا تضامن الشعب الفيتنامي مع كافة الشعوب الاشتراكية ومع كافة بلاد افريقية والاسيوية وفي مريكا اللاتينية والتي تكافح ضد الامبريالية والاستعمار والانستعمار الجديد .

ثم تكلم السيد/ الدكتور هنريك تويلسن رئيس المحكمة العليا بجمهورية المانيا الديمقراطية فأشار الى ان شعار الرابطة الدائم أو الراهن على السواء هو « الحق في خلع السلام » موضحا ما ينطوي عليه من الواجبات الملقة على الرابطة من حيث تدعيم التضامن مع كفاح الشعب الفيتنامي ومن حيث مساندة الشعوب العربية للدفاع عن استقلالها وحريتها مؤكدا تأييد الحقوقيين في المانيا الديمقراطية لهذا الكفاح وقال انه ما لا شك فيه ان هذا التأييد وتلك المساندة تمتد ايضا الى الحقوق والمضالح الشرعية للشعب العربي في فلسطين . ثم قال انه كان من الطبيعي ان تساهم الرابطة في العمل على اقرار السلام والامن في أوروبا انطلاقا من الحقائق للموسمة التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية اى انطلاقا من الاعتراف باقية الدول الاوربية وحدودها

واعقبه على المنبر الاستاذ شفيق الرشيدات أمين عام اتحاد المحامين العرب فوجه تحية الاتحاد الى الرابطة متمنيا لها النجاح في الكفاح الذي تضطلع به بجانب الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار . وعندها انتقل الى الشرق الاوسط بعد ان تكلم عن قضية الفيتنام . عدد المناورات التي تحيكها الامبريالية في تلك المنطقة موضحا الاسباب الحقيقية وراء النزاع الحالي والصور الذي تلعبه اسرائيل وما تقتضيه من الجرائم والمخالفات في الاراضي المحتلة ضد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية فوخم كلمته مؤكدا ان كل من الفيتنام والشرق الاوسط وافريقيا وفلسطين تكون في حقيقة الامر ساحة واحدة للقتال الذي تشنه شعوب تلك البلاد ضد الامبريالية والاستعمار من اجل الدفاع عن حقوقها الاساسية وعن حقوق الانسان .

وكان آخر المتكلمين الاستاذ خوسيه مانتشيز يغازوس عضو مجلس نقابة المحامين بفنزويلا فأشبهت الى القضايا الهامة المطروحة على العالم مؤكدا ان القومية

من الدول الاعضاء في هيئة الأمم المتحدة . يل يصيح الظلم صارخا عندما تنظر الامور من زاوية مصير الشعب الفلسطيني . وأكد انه ليس هناك مجال للشعب العربي ليجتاز بين الاستقلال والاحتمال وبين الحرية والاستعداد وقال ان اسرائيل باصبرها على عدم تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ والقرارات الاخرى التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة بشأن القدس وبشأن حقوق الشعب الفلسطيني . انها جعلت الوضع يقف في الحقيقة على حافة الهاوية واخيرا وجه السيد النقيب الكلام الى الحاضرين فقال « تأكدوا اننا نرغب في اقامة السلام ونبحث في سبيل ذلك عن كافة الوسائل التي تؤدي الى ذلك » .

ثم أعقبه الاستاذ پيو لودومان المحامي بباريس وسكرتير عام الرابطة للذكر النقاط المروضة في جدول أعمال هذا الاجتماع الذي خصص لاعداد المؤتمر التاسع للرابطة المزمع عقده في جنيف في الفترة من ٥ الى ١٦ يوليو سنة ١٩٧٠ كسبا لخصص ايضا لعرض ومناقشة وتحديد مساهمة الرابطة في كفاح الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار في الشرق الاوسط ولفيتنام وباقي اجزاء العالم ولا سيما في البلاد الافريقية التي تكافح شعوبها من اجل استقلالها وكذلك في امريكا اللاتينية .

وعندما تكلم السيد/ كلريتس رئيس قسم البحوث الجنائية والاجتماعية باكاديمية العلوم السوفيتية أشار بشكل خاص الى المواقف التي اتخذتها الرابطة والتي عبرت فيها عن تضامنها مع كفاح الشعب العربي من اجل احترام حقها في الاستقلال والحفاظ على سلامة اراضيها والتمتع بسيادتها الكاملة اذ لم تقتصر الرابطة على ادانة العدوان الاسرائيلي بسبل كانت اول هيئة في العالم تؤكد شرعية المقاومة الفلسطينية وكثيرا ما طالبت بتطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن لا سيما بشأن سحب الجيوش الاسرائيلية من الاراضي المحتلة وبشأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين . وفي التمهية دعا كافة الحقوقيين لمساندة حركات التحرير الوطنية .

وعندما أعقبه على المنبر الاستاذ توان كونج وزير العدل سابقا في جمهورية فيتنام الديمقراطية وحاليا لمستشار القانوني لوفد فيتنام الديمقراطية في محادثات باريس الثالثة من اجل السلام في فيتنام . وجه باسم الحقوقيين في بلاده التحية الى قادة وحشود الجمهورية العربية المتحدة وإلى الشعوب العربية وللشعب الفلسطيني بشكل خاص مؤكدا له تضامن الشعب الفيتنامي القوي والعميق . ثم أوضح سيادته الجوانب الراهنه لكفاح الشعب الفيتنامي

٢ - ميزانية سنة ١٩٧٠ •

٣ - مساهمة الرابطة في كفاح الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار وعلى الاخص في الشرق الاوسط وفي الفيتنام •

٤ - متنوعات •

الحاضرون :

١ - رئيس الرابطة البروفسور بيير كوت وزبير سابق واستاذ القانون الدولي بجامعة فرنسا •

٢ - الاستاذ احمد الحواجة نقيب المحامين في الجمهورية العربية المتحدة ورئيس اتحاد المحامين العرب وعضو هيئة تحرير مجلة « القانون المعاصر » ونائب رئيس الرابطة •

٣ - الاستاذ شفيق الرشيدات أمين عام اتحاد المحامين العرب •

٤ - الدكتور والتر باون سكرتير عام رابطة المحققين الديمقراطيين بالمانيا الديمقراطية •

٥ - البروفسور بلتشسكو من اكااديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي •

٦ - السيدة/ سولانج يوفيه - اجام - المحامية بياريس وعضو سكرتارية الرابطة •

٧ - السيد/ فاسكو كابرال نائب رئيس الرابطة

٨ - الاستاذ هاريس شاندر المحامي بدلهي الجديدة ( الهند ) وسكرتير رابطة المحققين من اجل السلام في الهند وعضو سكرتارية الرابطة •

٩ - السيد/ ك دامدين - رئيس المحكمة العليا ببنغوليا ورئيس رابطة المحققين المنغوليين • نائب رئيس الرابطة •

١٠ - الاستاذ نسيم ضاهر المحامي ببيروت وممثل مكتب الرابطة اللبنانية للمحققين الديمقراطيين •

١١ - الاستاذ يوسف درويش المحامي وسكرتير اداري الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع • عضو سكرتارية الرابطة •

١٢ - الاستاذ يوان فيليب وزير العدل السابق برومانيا والقاضي بالمحكمة العليا • عضو سكرتارية الرابطة •

١٣ - الاستاذ هان دجو سام سكرتير عام الرابطة الكورية للمحققين الديمقراطيين • نائب رئيس الرابطة •

العشرين هو قرن الكفاح الذي سوف ينتصر على الاضطهاد والاستغلال وأوضح ما لهذا الكفاح من جوانب خاصة في أمريكا اللاتينية وقال اننا نبحث اليوم عن نماذج جديدة وعن حلول جديدة لحمل التناقضات القديمة التي لا تزال تعيش فيها • وفي النهاية أكد ثقته التامة في مقدرة الرابطة لتضع يدها من خلال مؤتمراتها التاسع على الوسائل الكفيلة فعلا بعملها تعمل في هذا العصر الذي يتقدم القرن الواحد والعشرين وذلك بأن تنلمج في الجبهة العامة للشعوب المكافحة من اجل تحريرها الشامل •

هذا وقد تم خلال هذا اليوم الاول افتتاح المعرض الذي تولى تنظيمه الاستاذ يوسف درويش المحامي في الجمهورية العربية المتحدة وهو المعرض الذي اقيم خصيصا لعرض كافة مطبوعات الرابطة ومجلة القانون المعاصر • كما عرضت فيه مجموعة البلاغات والبيانات والنشرات التي اصدرتها الرابطة عن البلاد العربية عموما وعن القضية الفلسطينية بشكل خاص والصور الفوتوغرافية التي التقطت عن لجان التحقيق التي كانت الرابطة قد اوفدها في الشرق الاوسط أو الفيتنام •

ودعى اعضاء المكتب الى حفلات تكريم نظمت خصيصا من كل من نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة واتحاد المحامين العرب ونادى القضاة ( حيث حضر الحفل السيد وزير العدل ) ورئيس مجلس الادارة ومحافظ الجيزة •

كما استطاع اعضاء المكتب قضاء يوم كامل في زيارة لمديرية التحرير فتناولوا الحديث مع مجموعة من اللاجئين من سيناء والذين جاءوا الى تلك المنطقة بعد وقوع العدوان في يونيو سنة ١٩٦٧ • فسرود هؤلاء اللاجئين الظروف التي احاطت بطردهم من اراضيهم ومن ديارهم وضربهم بقنابل النشابالم وضوف التعذيب التي تعرضوا لها وتركهم دون مأوى او طعام او شراب وأوضح هؤلاء اللاجئين ان من بقي منهم على قيد الحياة يقيم الآن في مديرية التحرير حيث توفر السلطات المصرية لهم حياة كريمة الى ان تتاح لهم فرصة العودة الى ديارهم • وقام / تران كونج تونج فخطب في اللاجئين معبرا باسم المكتب عن تضامن الرابطة معهم •

جلسات العمل :

كانت جلسات العمل كلها في قاعة محاضرات نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة فاشتمل جدول الاعمال الذي تمت الموافقة عليه من المكتب على التقاط الآتية : -

١. - اعداد المؤتمر التاسع والجمعية العمومية •



الحفل الافتتاحي لاجتماع مكتب الرابطة بقساعة اللجنة المركزية للاتحاد  
الاستراخي العربي ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

٢٤ - الاستاذ جو نوردمان - المحامي بياريس .  
سكرتير عام الرابطة .

٢٥ - الاستاذ اسطفان اوزعى - عضو رئاسة  
اتحاد الحقوقيين السلوفاك .

٢٦ - السيد/ باك دونج تشون - جمهورية  
كوريا الديمقراطية الشعبية .

٢٧ - البروفسور فيكتور باترسون - استاذ  
القانون بالاتحاد السوفيتى . عضو سكرتارية  
الرابطة .

٢٨ - البروفسور ارياد براندلر - استاذ  
القانون الدولى بجامعة صوفيا . عضو سكرتارية  
الرابطة .

٢٩ - الاستاذ رى هي كو عضو مكتب الرابطة  
الكورية للحقوقيين الديمقراطيين .

٣٠ - الاستاذ امين طاهر الشبلى . وزير سابق  
ونقيب المحامين فى السودان سابقا .

٣١ - الاستاذ جمال صورانى المحامى ونقيب  
محامى فلسطين .

٣٢ - الاستاذ تران كونج تونج - وزير العدل  
سابقا بجمهورية الفيتنام الديمقراطية . وحاليا  
المستشار القانونى للوفد الفيتنامى فى محادثات  
باريس الثلاثية من اجل السلام فى الفيتنام . عضو  
سكرتارية الرابطة .

٣٣ - البروفسور يو مشيتارو هيرانو استاذ  
القانون الدولى باليابان ونائب رئيس الرابطة .

٣٥ - الاستاذ كازيمير كاكول سكرتير عام  
رابطة الحقوقيين البولنديين . عضو سكرتارية  
الرابطة .

٣٦ - الاستاذ ي.ى. اربنز رئيس قسم  
البحوث الجنائية الاجتماعية باكاديمية العلوم  
بالاتحاد السوفيتى . نائب رئيس الرابطة .

٣٧ - الاستاذ محمود على كاسورى المحامى امام  
محكمة النقض الباكستانية . عضو سكرتارية  
الرابطة .

٣٨ - الاستاذ كيم هيونج كيون - رئيس الرابطة  
الكورية للحقوقيين الديمقراطيين .

٣٩ - الاستاذ زيبينيك كيسويزر - نائب رئيس  
اتحاد الحقوقيين التشيك .

٤٠ - الاستاذ خوسيه سانز فيماريس - عضو  
مجلس نقابة المحامين بفنزويلا . عضو سكرتارية  
الرابطة .

٤١ - البروفسور يوشيد ناريتا - استاذ القانون  
بجامعات اليابان . عضو سكرتارية الرابطة .

٤٢ - البروفسور هوجو ناتولى - استاذ القانون  
المدنى بجامعة بيزة . عضو سكرتارية الرابطة .

٤٣ - الاستاذ حسيب نصر المحامى بليبنا .



لجنة مكونة من السيادة كريشنا منون ودروين ترومان وسكرتير عام الرابطة لتقصى الحقائق في جزيرة أوكيناوا باليابان . كما أوفدت الرابطة ٦ لجان إلى اليونان وثلاثة لجان إلى كندا والمكسيك ، ونظمت الرابطة اجتماعاً في روما في شهر مايو سنة ١٩٦٩ من إسبانيا واجتماعاً في نوفمبر الماضي بإيريس بشأن الفيتنام حضره ممثلون من ١٦ بلداً أوروبا وأمريكا الرابطة مطبوعات عن عدم تقدم جرائم الحرب وعن جرائم إبادة الحياة وعن أعمال القمع في البرازيل كما وجه السكرتير العام التبرير إلى الاستاذ شليفيك الرشيدانية عن ترجمة تقرير لجنة تقصى الحقائق في الشرق الأوسط باللغة الانجليزية التي قام بها الاتحاد .

ثم أشار السكرتير العام إلى مختلف الاجتماعات العالمية التي اشتركت فيها الرابطة وعلى سبيل المثال الاجتماع العالمي للسلام ببرلين والاجتماع العالمي في هلسنكي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في فيينا ومؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات في بودابست ، ومؤتمر العالمي لحقوق الطفولة ومؤتمر ستوكهولم من أجل الفيتنام والعيد العشرين لانشاء دولة جمهورية ألمانيا الديمقراطية واللقاء العالمي للشباب من أيسل فينهام في هلسنكي ورئاسة المجلس العالمي للسلام في الخرطوم .

وفي النهاية أكد السكرتير العام على أهمية عاصمة اجتماع المكتب في القاهرة وهي عاصمة الكفاح من أجل السلام والعمل في الشرق الأوسط وأشار إلى الجهود التي قامت بها الرابطة في ادارة اللجنة القانونية ومؤتمر القاهرة الثاني لنصر التسييم العربية الذي عقد في القاهرة في مستهل سنة ١٩٦٩ .

### اعمال المؤتمر التاسع

تم بدأ السكرتير العام في معالجة البقطة الأولى من جدول الاعمال وهي اعداد وتنظيم أعماله المؤتمر التاسع وأشار إلى القرارات التي اتخذت في اجتماع المكتب في لبرابر في فيينا بشأن تنظيم جلسية افتتاحية وإخرى ختامية وكذلك توزيع عمل المؤتمر على أربع لجان من كل من النقاط الأربع وجسم عمل أصالة . وقال أن غالبية الوثائق التحضيرية للعمل ( النقاط الاساسية والآراء المطروحة ) بشأن النقاط الأربعة المدرجة في جدول الأعمال التي قد تم اعدادها للعمل في جنوة الأعمال التي قد تم اعدادها من الروابط القيمة قد وضعت بالفصل على الروابط عن الروابط المشتركة في الرابطة العامة .

٣٣ - الدكتور هنريك توبلتس - رئيس المحكمة العليا بألمانيا الديمقراطية ورئيس رابطة الحقوقين الديمقراطيين بألمانيا الديمقراطية - أمين صندوق الرابطة .

٣٤ - البروفيسور أوشوي - استاذ القبول الدولي بجماعات اليابان .

٣٥ - الاستاذ إيفان فاقشمكوف النائب العام البلغاري - نائب رئيس الرابطة .

٣٦ - الاستاذ رولان وازيل المحامي بباريس ورئيس تحرير مجلة « القانون المعاصر » .

٣٧ - الاستاذ اوجو وولف ( جمهورية المانيا الديمقراطية ) .

وقد شهد اجتماعات المكتب عند مناقشته للنقطة الثالثة المدرجة في جدول الاعمال ( مساهمة الرابطة في كفاح الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار ) كل من السادة :-

- الاستاذ اسطفان باسيل

وكيل نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة .

- الاستاذ فكرى أغا .

أمين صندوق نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة .

- الاستاذ أحمد يحيى .

أمين عام نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة .

عندما افتتح الرئيس بيير كوت جلسته العمل الاولى عبر مرة أخرى عن فكره لنقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة ثم ألقى الاستاذ أحمد اغواجه نقيب المحامين كلمة رحب فيها باسم المحامين في الجمهورية العربية المتحدة بأعضائه المكتب . واستعرض بعد ذلك الاستاذ جو نورمان الظروف المناسبة التي يجرى فيها اعداد المؤتمر التاسع للرابطة معددا في اختصار أوجه النشاط الهامة والاساسية التي قامت بها الرابطة منذ آخر اجتماع عقده المكتب حيث تأكد وضع الرابطة باعتبارها من الهيئات الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة كما تنتخب الرابطة في مجلس هيئة المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع هذا المجلس . كما أصبحت الرابطة تتمتع الآن بالنظام (ب) الاستشاري في اليونسكو . ومن أوجه النشاط التي قامت بها الرابطة في هذه الفترة انها أوفدت



#### • القرارات

٤ - تمت الموافقة على مشروع اللائحة الداخلية للمؤتمر .

٥ - سوف لا يتم تلاوة التقارير المدة عن النقاط الأربعة على اللجان المختلفة ويكتفى الحاققون المكلفون بتقديمها بعرض ملخص عنها ويتعين على رئيس اللجنة السهر على تنفيذ هذا القرار .

٦ - وتجرى مناقشة التقرير العام عن نشاط الرابطة أمام الجمعية العمومية .

٧ - سوف يعقد بناء على الاقتراح المقدم من الوفد التشيكوسلوفاكي اجتماع رسمي عن أعمال لينين وذلك في هلسنكي بمناسبة عقد المؤتمر وستوزع على المشتركين في المؤتمر أعمال لينين بشأن تطور القانون في موضوع الدولة وفي موضوع الاستقلال الوطني . ويجدير بالملاحظة أن الرابطة قد أنجزت الاجراءات اللازمة للمشاركة في المؤتمر الذي سوف تنظمه اليونسكو في هلسنكي عن لينين .

#### ٨ - انتخاب المكتب :

سوف يستعرض المكتب خلال الاجتماع الذي سيعقده في هلسنكي عشية عقد المؤتمر الاقتراحات بشأن الترشيحات مع الأخذ في الاعتبار التكوين الجغرافي الحالي للرابطة والقوى الجديدة التي تبتمل عليها .

ويعد إجراء مناقشات مستفيضه في هذا الموضوع اتخذت فيه القرارات التالية :

أ - على الروابط القومية التي أعدت الخطوط الأولية من مختلف نقاط جدول الأعمال أن ترسل تقاريرها النهائية على هذه الموضوعات إلى السكرتارية فيبروكسل في ميعاد أقصاه آخر مارس سنة ١٩٧٠ حتى يتم توجمتها إلى اللغتين الفرنسية والانجليزية وتوزعها مع رجاء تلك الروابط ترجمة تلك التقارير إذا أمكن إلى اللغات الأخرى .

وسوف تقبل أيضا كافة التقارير المعدة من الروابط الأخرى للوطنية المشتركة في الرابطة العامة ومن الشخصيات المتخصصة في إحدى النقاط الرئيسية أو إحدى النقاط المتفرعة منها .

ب - سوف يتولى إدارة المؤتمر بهلسنكي أعضاء المكتب الذين سيحضرون المؤتمر ولهم أن يضموا أعضاء آخرين من المؤتمر من اختيارهم . أما قرارات هذه اللجنة القيادية المكونة على هذا النحو فسوف تتولى تطبيقها لجنة محدودة العدد مكونة من رئيس الرابطة والسكرتير العام وأمين الصندوق وتمثل الرابطة الحقوقيين الديمقراطيين الفنلندية .

ج - يعين المكتب في اجتماعه يوم ١٤ يوليو بهلسنكي عشية اجتماع المؤتمر رؤساء اللجان الأربعة .



جانب من حفل الاستقبال الذي اقيم ببلدنيك شيرد لاعضاء مكتب الرابطة مساء ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

سنة ١٩٦٩ حتى تستطيع الرابطة السير في اعمالها على نفس الاسس<sup>١٤</sup>  
تحويل المؤتمر :

قال أمين الصندوق أنه سبق معالجة هذه المسألة وتحدثت مساهمة كل رابطة وذكر أن ٢٠٪ فقط من تلك الميزانية قد غطيت حتى الآن<sup>١٥</sup> ووجهته حازا إلى كافة الروابط القومية المشتركة لتقوم بمسئول ما عليها حتى تستطيع الرابطة اعداد المؤتمر ومن الملاحظ أن الميزانية تتضمن مصروفات غير قابلة للضغط ومنها المصروفات اللازمة لاعداد التيسارين وترجمتها وتوزيعها وكذلك مصروفات استضافة الاماكن والمعدات اللازمة للترجمة الفسورية ولشؤون أعمال المؤتمر وجدير بالملاحظة أننا لا نستطيع في الظروف الراهنة النظر في تحمل أية مصاصيريات انتقال ولو جزئيا<sup>١٦</sup>

وكرر الدكتور تويلتس الدعوة إلى الروابط القومية لتقديم مساهماتها المالية عن المؤتمر<sup>١٧</sup>  
القيمتام :

ثم ذكر أمين الصندوق أن الرابطة قامت بنشاط واسع لصالح القيتامين حيث كانت قد خصصت لهذا النشاط ميزانية خاصة غير أن ثلثي الميزانية قد استنفدت تماما خلال سنة ١٩٦٨ وقد سجلت الميزانية العادية للرابطة من سنة ١٩٦٩ كالمسألة المصروفات عن التضامن مع القيتنام وطلب أمين الصندوق من كافة الحاضرين أن يطالبوا بضرورة اهتمامهم إلى بلادهم كافة بروابطهم القومية بحيث كافة الوسائل لتحويل صندوق خاص للقيتنام<sup>١٨</sup> مع الاذكار إذا أمكن برايمهم قبل مؤتمر المحققين الذي سوف يعقد في كندا<sup>١٩</sup>

طلبات الاشتراك :  
وافق المكتب بالإجماع على طلبات الاشتراك التي قدمتها عدة روابط وجمعيات للمحققين فتمت الموافقة على انضمام كل من :

- نقابة القومية للمحققين ( الولايات المتحدة الأمريكية ) التي تضم ٣٠٠ عضو<sup>٢٠</sup>
- نقابة محامي فلسطين
- نقابة محامي السودان
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع<sup>٢١</sup>

- رابطة المحققين في مدينه كويك بكندا<sup>٢٢</sup>  
وقد تاجل النظر في الطلب المقدم من رابطة المحققين بارتريا ووجهت النصيحة للمحققين الارترين أن يتقدم كل منهم بطلب انضمام شخصي وأخيرا رحب المكتب بطلب « رابطة الحق » المتعاون مع الرابطة المالية<sup>٢٣</sup>  
هذا وقد دعي نقيب السودان للانضمام للمكتب وكذا دعي نقيب فلسطين لحضور أعمال دورته الحالية  
التقرير المالي

- قدم الدكتور هنريك تويلتس تقريره عن الحالة المالية بوجوب الروابط القومية والقيام بالتزاماتها المالية التي سبق أن تمهدت بها<sup>٢٤</sup>  
حسابات سنة ١٩٦٩ :

قال أمين الصندوق أنه قد تمت خلال هذه السنة أعمال كثيرة مما أدى إلى زيادة المصروفات وطلب من الروابط القومية تسديد اشتراكاتها عن تلك السنة التي يتم سدادها<sup>٢٥</sup>  
ميزانية سنة ١٩٧٠ :

اقترح أمين الصندوق استمرار العمل بميزانية

## مساهمة الرابطة في كفاح الشعوب الاميرالية والاستعمار

وطالب أمين عام اتحاد المحامين العرب بالاعتراف  
بالحقوق الاساسية لشعب فلسطين •

ثم تكلم تقيي محامي فلسطين الاستاذ جميل  
صوراني فذكر بعض النقاط التاريخية وأشار الى  
الملاوات التي قامت بها الصهيونية قبل تصريح  
« بلفور » كما تكلم عن تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧  
والاحداث التي تلت هذا التقسيم •

وفي النهاية تكلم الاستاذ يوسف درويش وأشار  
الى المواقف التي اتخذتها رابطة المحامين الفلسطينيين  
العالمية لا سيما القرار الذي أصدره المكتب في مايبا  
في سبتمبر سنة ١٩٦٧ والذي ادان العدوان  
الاسرائيلي كما أشار الى القرارات التي اتخذت بعد  
ذلك وتكلم عن النتائج التي وصلت اليها لجنة تقصي  
الحقائق في الشرق الاوسط وأشار بمساهمة متلي  
الرابطة في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية •  
وقال ان اسرائيل ترفض رغم كل ذلك إعادة السلام  
في المنطقة وترفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة  
وانتهى الى وجوب اتخاذ اجراءات اخرى واقترح  
بعض الوسائل التي من شأنها اجبار اسرائيل على  
احترام القانون الدولي •

القرار :

وافق المكتب بالإجماع على مشروع قرار في هذا  
الشأن •

### الفييتنام

أجرى الاستاذ تران كونج تيونج تحليلًا للاوضاع  
الحالية في الفييتنام حيث تزداد الحرب وجرائمها  
ضراوة وأشار الى مواقف الرئيس نيكسون الأخيرة  
التي تعنى في واقع الامر بزعزعة امتداد الحرب  
تحت ستار « الفييتنام » وأكد على وجوب مضاعفة  
التضامن العالمي وقدم بعض الاقتراحات العملية في  
هذا الشأن •

وعندئذ افاد سكرتير عام الرابطة تكوين لجنة  
لليبحث في موضوع جريمة اهلاك الحياة وتكلم عن  
الاجتماع العالمي للمحامين المزمع عقده أيام ٦ و ٧  
٨ ماون سنة ١٩٧٠ بمدينة تورنتو الايطالية  
( تجدد الاجتماع بعد ذلك في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦  
ابريل سنة ١٩٧٠ ) بمدينة مونتريال بكندا وقال  
السكرتير العام ان الرابطة قد أجرت اتصالات في  
هذا الشأن باصدقائنا الامريكيين وقد وافقت الوفود  
من كل من جمهورية الفييتنام الديمقراطية وحكومة

استمع المكتب أولا الى العرض الذي تناولوه  
مندوب منظمة تحرير فلسطين والذي اوضح فيه  
الظروف الراهنة لكفاح الشعب الفلسطيني في  
مواجهه الامبريالية والعدوان الاسرائيلي مؤكداً ان  
أحد الاهداف الرئيسية لهذا الكفاح هو عودة  
الفلسطينيين الى اراضيهم وتحقيق حقهم في تقرير  
المصير على أساس القانون الدولي لا سيما ميثاق الامم  
المتحدة •

ويعد ان وجه الرئيس بيزر لوت الشكر المندوب  
منظمة تحرير فلسطين عن العرض الذي قدمه ويعد  
ان اكد له تضامن الرابطة اخذ الكلبة الاستاذ أحمد  
الحواجه تقيي المحامين في الجمهورية العربية المتحدة  
فأشار الى مواقف المحامين العرب بشأن حق الشعب  
الفلسطيني في العودة الى دياره وقال ان عدوان سنة  
١٩٦٧ قد زاد من خطورة الموقف وينبغي ان ننسى ان  
اسرائيل استطاعت ان تضلل الراي العام العالمي وان  
تقنع جزءا منه بعدم وجود القومية العربية كما  
استطاعت ايضا ان تضلل بعض الاوساط العربية  
لنفسها • ان اسرائيل تستند في الواقع الى مبادئ  
عنصرية وتطبق سياسة عنصرية عدوانية علينا الا  
نتجاهل حرب سنة ١٩٥٦ واصرار اسرائيل على  
رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر  
سنة ١٩٦٧ •

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة قد اتخذت  
طريق الاشتراكية فان أحد أهداف الحرب التي تشنها  
اسرائيل والامبريالية هو القضاء على هذه الحركة غير  
ان هذه الاعمال باتت بالفشل وتدمر الجمهورية  
العربية المتحدة في طريق الاشتراكية وأشار السيد  
التقيي الى ما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر  
في هذا الصدد بشأن وجوب وحدة الشعوب العربية  
وتلك الوحدة التي من عناصرها تصحيح القوى التقسيمية  
وانتهى الى شرعية كفاح الشعب الفلسطيني وقال ان  
هذا الكفاح جزء لا يتجزأ من الثورة العالمية ومن كفاح  
أكافة الشعوب ضد الامبريالية وأكد وجوب مساندة  
المقاومة المسلحة •

ثم أعقبه الاستاذ شفيق الرشيدات فاستعرض  
أصول القضية الفلسطينية واصرار اسرائيل  
والامبريالية على رفض احترام الحقوق الاساسية  
للشعب الفلسطيني وقال ان عدد من الفلسطينيين  
يزيد باضطراد منذ عشرات من السنين قد طرد من  
أرضه للعيش في المخيمات وذلك على الرغم من  
النداءات التي وجهتها الامم المتحدة وقراراتها •

## القرارات :

١. - تمت الموافقة الميدنية بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق في غينيا مع الأخذ في الاعتبار الامكانيات المادية وتنظيم تلك المأمورية .»

٢. - توجه رسالة خاصة من اعداد السكرتارية الى الشعوب التي تعاني من العنصرية في افريقيا الجنوبية وفي روديسيا وفي ناميبيا .»

٣. - تمت الموافقة بالإجماع على قرار بشأن كفاح شعوب المستعمرات البرتغالية .»

٤. - سوف تقوم الرابطة فور حصولها على المستندات والوثائق باصدار نشرة خاصة عن قضايا المستعمرات البرتغالية .»

## وكيناو

عبر البروفسور هيراتو عن ارتياحه لايفاد الرابطة لجنة الى اليابان ووكيناو مكونه من السادة كريشنا منون وروبير تروديهايت والسكرتير العام وأكد على أهمية قضية ووكيناو التي لا تزال تحت الاحتلال

الامريكي وحيث تقام فيها الانشطة العسكرية النووية وقال ان تلك الجزيرة تشكل في الواقع اضعف قاعدة عدوانية ضد بلاد تلك المنطقة من العالم .»

ويعد ان تناول بالتحليل القانوني المستفيض ضم ووكيناو واقميا الى الولايات المتحدة الامريكية وجه البروفسور هيراتو نظر الرابطة الى واجبتها في مضاعفة الجمل من اجل السلام واهادة ووكيناو الى اليابان فورا دون شروط وعين عن أمله أن تنشيط كافة الروابط القومية يوم ٢٨ ابريل بمناسبة يوم ووكيناو العالمي .»

## القرار :

بعد تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي تمت الموافقة الميدنية عليه اعلانا صادرا من الرابطة بعد صدور هذا التقرير .»

## الامن الاوروبي

اقترح الاستاذ كابتير على المكتب أن يوافق على مشروع المؤتمرات بشأن الامن الاوروبي كما طالب بأن تساهل كافة الروابط القومية تلك المؤتمرات وعلى أن يحضرها عديد من الحقوقيين الاوروبيين .»

فيتنام الجنوبية الشعبية الثورية على الاشتراك في هذا الاجتماع .»

## القرار :

وافق المكتب بالإجماع على مشروع قرار قلمه الاستاذ تران كونج تيونج .»

## المستعمرات البرتغالية

استعرض الاستاذ فاسكو كابرال الوضع في المستعمرات البرتغالية وتكلم عن انتصارات الكفاح المسلح في تلك المستعمرات حيث قد تم تحرير مناطق واسعة فقد تحررت ثلث اراضي انجولا وثلثا اراضي غينيا وربع اراضي الموريتاني وتنزولي حركات التحرير في تلك المناطق سلطة الدولة ومن ذلك ان السلطة في قرى غينيائي يد لجنة من خمسة أعضاء مسئولين عن التموين والتعليم والحالة المدنية وقال انه قد تم انشاء الاجهزة القضائية والمحاكم الشعبية الابتدائية والاستئنافية وكذلك صدرت القوانين الخاصة بالقضاء العسكري .»

ثم أشعار الى القضايا التي تواجه تلك الحركات التحررية وهي قضايا البلاد النامية لا سيما بشأن حقها في التصرف في ثرواتها الطبيعية وحقها في نزع ملكية الشركات الاستعمارية .»

وتكلم عن وسائل الارهاب التقليدي التي يتبعها الاستعمار البرتغالي :

قصف الامائن والبشر يقابل دم دم . الاغارات بواسطة طائرات الهليكوبتر تخريب المحصولات الزراعية وقتل المواشي . الاعمال الاستفزازية الموجهة ضد البلاد المجاورة ( جمهورية غينيا - السنجال ) وقال ان كل هذه الاعمال تكون في الواقع جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية فنحن نطالب الرابطة بادانتها .»

وانهى الاستاذ فاسكو كابرال كلمته فقال : نحن متضامنون مع كفاح الشعب الفلسطيني ولقاح لاهم الشعوب ضد الامبريالية نحن متضامنون مع اخواننا في ناميبيا وفي افريقيا الجنوبية في كفاحهم ضد التفرة العنصرية ومن اجل احترام حقوقهم الاساسية .»

وفي النهاية قال سكرتير عام الرابطة ان حزب افريقيا لاستقلال غينيا يدعو الرابطة لايفاد لجنة لتقصي الحقائق في المناطق المحررة فيها .»

## القرارات :

وافق المكتب بالإجماع على هذا القرار وعلى الاقتراح المقدم من الأستاذ كادوتشي .

## كوديتا

## القرارات :

وافق المكتب بالإجماع على القرار الذي قسّمه الوفد الكوري السيد تران كونج تيونج والوفد الياباني .

## قرار آخر :

طالب المكتب بخمسين معاملة الأشخاص المعتقلين في معسكرات الاعتقال كما طالب بتطبيق اتفاقيات جنيف لا سيما الاتفاقيات الخاصة بسجنى الحرب ومتاضل حركات التحرير وطالب أيضا بإعادة النظر في هذه الاتفاقيات وتكون أكثر اتساعا من الاتفاقيات الحالية .

قدم الأستاذ منصور على كاسووي اقتراح قرار بشأن الكاشمير تناول به بالتفصيل والبحث كل من هارفي شسنانديا الذي اعترض عليه والبرفسور ارياد براغدي والدكتور تولتس والبرفسور هوبو ناكولي . وانتهت المناقشة باقتراح من الأستاذ منصور على كاسووي بأن تهرى أولا تبادل في الآراء بين الحقوقيين اليابانيين والهنود .

وفي نهاية هذه الجلسة ( ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ) سلم الأستاذ كاريتس الى السيد النقيب أحمد الحواجة ليسلم لتقاية المحامين في الجمهورية العربية المتحدة تمثالا نصيفيا للبين - فوجه النقيب الشكر اليه :

ولما كان الرئيس بيير كوت مضطرا الى الاستغناء عن عدم توليه الرئاسة لسفره فقد قام بذلك الرئيس هنريك تولتس فاشاد بالرئيس بيير كوت وشاكره في ذلك كل من النقيب الأستاذ أحمد الحواجة والبرفسور براندلر .

ثم أعطيت الكلمة الى الأستاذ يوان فيليب الذي عرض موقف الحقوقيين في جمهورية رومانيا الاشتراكية بشأن القضايا التي طرحت على المكتب واتخذت بشأنها القرارات المناسبة وقال :

ان الحقوقيين الرومانيين يسترشدون بالمبادئ التي تقيم عليها رومانيا علاقاتها بالبلد الاخرى الى الاحترام الدقيق للسيادة والاستقلال الوطني والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المزايا وفق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لمصالحها وأملها وتمنى في هذا الشأن

اهمية خاصة للتعاون الدولي لمساندة البلاد النامية من أجل رفع مستواها الاقتصادي والعلمي والتكنيكي ومن القضايا الهامة في هذا الصدد قضية تصفية الاستعمار نهائيا وتصفيه الشكل الجديد لاختصاص الشعوب وهو الاستعمار الجديد ونحن نؤكد لفضالنا الكامل مع الشعوب التي تكاليف من أجل الحرية تساءل تدين بقوة سياسة التفرة العنصرية .

نحن مع ازالة القوة والوسائل المبينة عليها في ميدان الحياة العالمية فالقانون الدولي يقدم المبادئ التي يشيد عليها كل من السلام والامن . ان القانون الدولي يحيد العمل السياسي ويضع المصالح القوة وهو بذلك يولي اصحاب السلام والمقدم للدين من شأنها اذا جاز استعمالها بحكمة وصبر على كاهه اشمل .

لقد اتضح تزايد ومائل اغوة موضوع من اجل التمدد الى اصبح في الفهم امام مدينة المسحوب انقضاء الصاغة في الدلاج عن حقوقه وفي احتياط طريق نمو واتجاه هذا الطريق في حربه قامة .

يجب على الجيوش لا بكيسه ر تصحيح من الفيتنام . لقد قدم شعب رومانيا وسبقه مصانفته الكاملة للشعب الفيتنامي في قفاهه الجادل من اجل الدلاج عن استقلال بلاده وخريتها .

كما ان رومانيا قد اعلنت باستمرار وقوفها ضد الاعمال العسكرية في الشرق الادنى وهي تعتقد في ايمان بوجود اجراء تسوية الخلاف وفقا للمصالح والحقوق الشرعية لكافة شعوب تلك المنطقة . ان يلاذي توافق تماما على تسوية الخلاف وفقا لروح قرار مجلس الامن الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ والذي يقوم اساسا معقولا لتسوية الوضع في هذه المنطقة ونرى طبقا لهذا القرار ان من واجب اسرائيل ان تسحب جيوشها من الاراضي المحتلة وأن تكف النظر عن كافة ادعاءاتها بشأن ضم الاراضي . ونرى في ذات الوقت انه يجب ضمان سلامة حدود وأمن تلك المنطقة . ونرى انه يجب في نفس الوقت حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تأسيسا على قرارات الجمعية العمومية ومجلس الامن مع الاخذ في الاعتبار مصالحهم وحقوقهم الشرعية .

ولذلك فان الحقوقيين الرومانيين يساندون لما سبق ان صانوا الاجتماعات السابقة التي عقبتها كل من المكتب والسكرتاريه مساهمة من الرابطة في الوصول الى تسوية هذا النزاع . ويرى الحقوقيون الرومانيون ان من واجبنا مضاعفة جهود كافة المنظمات التقدمية في العالم اجمع من أجل اقرا السلام العادل والدائم في تلك المنطقة .



اعضاء مكتب الرابطة والمحامين في مدخل نقابة المحامين بالقاهرة

في كافة انحاء العالم • ولذلك جئت الى هنا لاطالكم بمساندة وتدعيم العلاقات بين كافة الشعوب ويمثني الشكر بوجه خاص الى زملائي في الجمهورية العربية المتحدة الذين يسروا لنا القيام بعملنا •

\*\*\*

ثم تكلم الاستاذ شفيق الرشيدات فوجه التهئة للمكتب عن الاعمال التي قام بها والتي تشمل في الواقع مثلاً حياً للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار وغير عن اعتقاده الشخصي بأن نقابات عربية أخرى بالإضافة الى نقابة السودان ونقابة فلسطين سوف تنضم للرابطة ثم أكدت كل من السيدة سولانج بوفيه امام السادة بلتشكو وهاريس شاندرلا وهوجو ناتولي موافقتهم على القرارات التي اتخذها المكتب •

وفي النهاية عبر الرئيس هنريك توبلتس عن شكر المكتب لنقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة للدعابة الخاصة التي اضافتها على اجتماعه ولامكانيات العمل التي وضعتها تحت تصرفه • وأعلن انتهاء دورة المكتب •

\*\*\*

وفور انتهاء أعمال المكتب عقد مؤتمر صحفي من ممثل الصحف الكبرى والتليفزيون عرضت فيه النتائج التي وصل اليها المكتب •

وجدير بالملاحظة أن كل من الصحافة والاذاعة والتليفزيون قسموا عدداً من المعلومات والتعليقات على أعمال المكتب خلال انعقاده ومن ذلك أن جريدة الاهرام نشرت حديثاً لكل من الرئيس والسكرتير العام •

ثم تكلم الاستاذ كيم هيونج كومييد رئيس رابطة الحقوقيين الكورية وأشار الى وحشية الحرب التي تشنها الامبريالية الامريكية ضد الفيتنام ولاوس وأوضح الاخطار التي تتهدد السلام والامن من المناورات العدوانية للامبريالية الامريكية • وبعد أن عدد مختلف أوجه الكفاح الذي يشنه الشعب الفلسطيني ثم أشار بشكل خاص الى الوضع في كوريا الجنوبية وأفاد أنه يوجد بها أكثر من ١٥٠ قاعدة عسكرية وقال أن هذا البلد عبارة عن قشلاق كبير يسوده الجوع والبؤس وتزداد فيه الأعمال البشعة ضد كل من يكافح من أجل التحرر الوطني •

\*\*\*

ثم أعقبه الاستاذ خوس سانشيز فيباسر فأشار الى خطورة الحالة العامة في أمريكا اللاتينية حيث بها عديد من الحكومات التي تمثل للمصالح الامبريالية وأكد أن الحكومات التي على هذا الوضع لا تحترم حقوق الانسان ولا السيادة الوطنية كما تخشى باستمرار وقوع انقلابات عسكرية تهدف الى فرض السيادة الداخلية والخارجية التي تخضع للامبريالية وتزداد الحالة خطورة نتيجة انقسام القوى التقدمية والثورية والتي من شأنها إعادة الآمال في الانتصار القريب للقوى التقدمية في أمريكا اللاتينية •

\*\*\*

وترى من ناحية أخرى أن اشتداد استغلال الامبريالية الامريكية يساعد على تنمية القوى التي سوف تقض حداً لهذا الاستغلال وعلى سبيل المثال البيرو والأرجنتين وفنزويلا والبرازيل وكولومبيا • أن هذا الكفاح يستدعي مساندة الحقوقيين والشعوب

بعض الكلمات التي القيت

من

اجتماع مكتب الرابطة بالفاهرة





## البيان المشترك لوزراء الخارجية العرب

نقيض المبادئ - ٢٠٠٤

بكل ما تملك لحل الصراع أن يبقى لها ما استمرت  
أحصل عليه من ثروات الامة العربية ، فضلا عن  
الشعوب المستعبدة في كل مكان •

وليس الامر مع هذا وذاك ظلما وقع أثناء الحرب  
فحسب ، وترتب عليه احتلال اجزاء كثيرة من دول  
ثلاث اعضاء في منظمة الامم المتحدة ، بل سوف  
تستبينون الظلم غايه الظلم ، في امر التسعيب  
الفلسطيني ذاته الذي طرد من ارضه نيف  
وعشرين عاما ، واقام في الخيام ، على حدود وطنه  
او فيما كان باقي له من هذا الوطن ، يعيش عسلي  
للعونات التي يلقاها من وكالة غوث اللاجئين وغيرها  
وارشه وماله ووطنه على مراء العين من تلك الخيام  
يستبيحها المعتون وينعمون بها •

وانتم يا رجال القانون مشاركون وخطاه لاوتك  
الذين شرعوا نظم الخسارة قوانينها على الصاعدين  
الوطني والدولي ، وتعلمون في اطار القانون ، ما هو  
حق المعتنى عليه في الدفاع عن نفسه وعن ماله  
كما تعلمون ما الذي تعارفت عليه اللوائين الدولية  
قاطبة ، وما الذي قررت من حقوق كل شعب يستباح  
وطنه وتهدر حرته ، ويحال بينه وبين العودة الى  
موطنه •

انكم بغير شك ، سوف تضعون المقاومة المسلحة  
للسبب الفلسطيني في موضعها الصحيح ، حقا  
مشروعا للفلسطينيين ، بل اني على يقين ، بعد ان  
قرأت كتاب الوثائق الذي اعدتموه في شأن هذه  
القضية انكم سوف تستظهرون الاعور الآتية :

اولا - ان بلور حين وعد روتشيلد ، بالقائمة وطن  
قوي لليهود في فلسطين لم يكن يملك مثل هذا  
التقرير لأن فلسطين لم تكن حينذاك جزءا من  
بريطانيا ، بل كانت في ذلك التاريخ إحدى الولايات  
العربية التي وقعت تحت الاستعمار العثماني •

ثانيا - انه لم يثبت في التاريخ أن أشخاصا  
من سكان فلسطين قد تركوها أو أكرهوا على تركها  
لانهم يدينون باليهودية •

### ضيقنا الاعزاء

زملاني اغضبا الامانة العامة لرابطة الخوفين  
الديمقراطيين العالمية •

ان المحامين في الجمهورية العربية المتحدة يسعون  
اذ يستقبلونكم ، وهم علميون بالأهداف العظيمة ،  
التي أنشئت من أجلها وابطنتا ، عملا جادا ودويا ،  
يبتغي اقرار السلام وتنمية التعاون الدولي • ونفضالا  
لا بكل مستهدفا تحقيق الاستقلال للشعوب قاطبة  
ومقاومة ومحاربة كافة القيود التي تمس هذا  
الاستقلال في التشريع والتطبيق • الى جانب اهداف  
أخرى عظيمة في سبيل اقرار حقوق الانسان  
والدفاع عنها وتنميتها •

وإذا كان لديكم جدول أعمال ، عليكم دراسته ،  
وانتم تستمدون لعقد المؤتمر التاسع لرابطة الحقوقين  
الديمقراطيين العالمية ، فقد اضفيتم علينا فرفين :

اولها : هو عقد هذا الاجتماع في القاهرة •  
التي سعت بكم اليوم لتعلموا المؤتمر على عقد في  
هلسنكي في صف هذا العام الذي سوف تطلع شمسه  
بعد ايام قلائل ، فان نقابة المحامين بالقاهرة تحريصة  
على أن يعقد مؤتمرهم التالي في القاهرة نفسها ،  
او على الأقل أن تسوعب طاقاتهم جميعا ، من اجل  
مؤتمر عالمي ، يضم كل الهيئات العالمية العاملة في  
ميدان القانون •

وثانيها : انكم وانتم تضعون قضية الشرق  
الاسود في صدر جدول أعمالكم ، وسوف ترون  
باعتينكم ، ما زاه زملائكم الذين اودعتموهم لتحقيق  
الجرائم الصيوية ، في الشرق الاسود •

ومع تقديري لكل ما ورد في هذا التقرير واعجابي  
بالحق الواضح فيه ، واعتزائي بجهد الزميلين جول  
شوميه وفرانيسكو فابري ، فانكم سوف ترون  
باعتينكم صورة أشد ظلما ، وتركه الظلم قائما قد  
يجر العالم كله الى هاوية لا خلاص منها ، لأن اصابع  
الاستعمار على الطرف الآخر من جبهة القتال تغذيها

من بسط نفوذ أقوى وبطش أشد تصرفت بحركات التحرر التي تروج بها الأرض العربية \*

ولكن الشعب العربي لم يستسلم ، ولم يلق ، ولن يستسلم ولن يلقى ، فليس هنالك خيار بين الاستقلال والاحتلال أو بين الحرية والعبودية \*

ولئن كان العدو قد أسكرته نشوة النصر العسكري وظل متشبها بما احتله من أرض ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، بشأن انسحابه إلى حدود بدء القتال وإلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقدس ، كما رفض من بينها عديد القرارات التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى بلاده ، فانه يصفنا أما الخيار الصعب ، ولأن أسألكم ما الذي تفلونه إذا وقعت أراضيكم تحت الاحتلال ؟

تقوا اننا نشهد السلام ونسعى اليه ، فلم تخرج من أرضنا لنحارب على أرض غري ، بل أتى المستعمرون إلى أرضنا تحت دعوى باطلة وطردها شعبا من دياره ، وهم لا يفتقون بل يتوسعون \*

ولن يظل أمر فلسطين أو غيرها قدرا تتلاعب به قوى الاستعمار بل أن الأرض العربية هي ملك لاسحابها وان عز عليهم أن يحرروها طبقا لقواعد العدل السلي ، فإن العدل حينذاك هو أن يندلأ من أجل التحرير \*

وبعضكم أن لم تكونوا جميعا من شعوب شرية مرارة المذاق في كاس الحرب العالمية الثانية ، يوم احتلت جحافل النازية أرضكم ولم تجسدها معها إلا المقاومة الباسلة التي خاضتها شعوبكم ، ودفعتم فيها أمدح ثمن عرفته البشرية في تاريخها ، حتى أنهيت دعوى النازية والفاشية . وهذا الذي قاومتموه ، هو ذاته الذي يجري على أرضنا ، عنصرية تنمي التمييز تقذفها وتمولها القوى التي سخرتها لتستفيد منها ، متناسية أن الهدف الذي يتلاقى عليه من سخر نفسه ومن سخر غيره ، لا يمكن أن يعيش لانه ضد طبائع الأشياء ، ومناف لحركة التاريخ \*

ونحن لا نفرد بهذا الوضع الشاذ ، بل تتشاركنا فيه شعوب أخرى إخوان لنا في إفريقيا ، في جنوبها في روديسيا ، في أنجولا وموزامبيق ، وغسبرهم وتغانيه شعوب أخرى في أمريكا اللاتينية \*

أما آسيا ، فقد أضحي فيها الصراع وأصبح نموذجاً قريدا يدين الاستعمار ويمسكه ، وأعلى بذلك تلك الحرب الظالمة التي يشنها الاستعمار الأمريكي وحلفاؤه على أرض فييتنام شمالها وجنوبها

نابا - وإن نزول رسالات السماء واليهوديين يبينه في هذه البقعة من الأرض لا يبيع ولا يجيز لكل من يدين باليهودية ، أن يزعم حقا على الأرض لأن الجنسية تستمد أصولها القانونية من عوامل ليس الدين واحدا منها بل إن التاريخ نفسه ، يبد ، الشعب الوثني الذي كان يسكن هذه المنطقة من الأرض قديما ، هو ذات الشعب الذي آمن باليهودية وهو ذات الشعب الذي آمنت غالبية المسيحية ، ثم ذات الشعب الذي آمنت غالبية بالاسلام ، وتبعي القلة والكثرة تعيشان معا في دعه وأمن وسلام \*

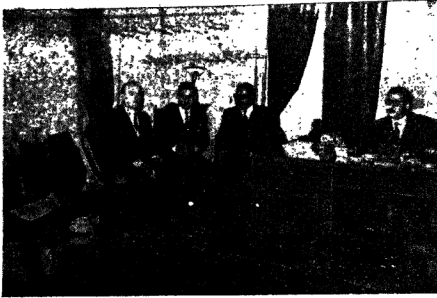
وأصبحت من القواعد المقررة بل والمقننة إلا اكراه في الدين وإن لكل أن يعبد الله على الدين الذي يراه وهكذا عاش المسلم والمسيحي واليهودي معا ، فإذا كان غيرهم قد آمن يدين من هذه الأديان ، خارج حدود هذه البلاد ، فليس له أن يدعي حقا في جنسيتها ، أو في إقامه فيها أو في إقامة وطن عنصري داخلها \*

وهذه الدعوى الباطلة لم تعد خطرا يهدد الأمة العربية وسدما ، بل امتدت ليتبسط على دول كثيرة \*

وأؤكد لكم مخلصا ، أن الذي يجري على أرضنا ، لم يكن ولن يكون صراعا دينيا ، بل أنه منذ قام ، صراع طبيعي شبيهي القوى الوطنية التي استهدفت التحرر من الاستعمار ، وبين الاستعمار ذاته \*

فلما بدأت نسمات التقدم تغذي حركات التحرير وتعمق نضالها ، أدركت شعوب أمنا في جميع أقطارها أن استمرار حريتها رهين بتوسعة قواعد الحرية ، رهين بوضع أدوات الإنتاج في أيدي الشعوب بدلا من قوى الاحتكار المرتبطة بالاستعمار والمتحالفة معه ، فازداد الصراع بينهما اشتعالا \*

والمثالان أمامنا واضحا ، يوم قامت حكومة مصر بتأميم شركة قناة السويس ، وهو حق لها على مرفق من مرافقتها ، كانت حكومة إسرائيل وجيش إسرائيل هي الأداة التي استخلمها الاستعمار لتكون رأس الحربة لتهدم لجيوشه التي حاولت بالنظم والنفوذ أن تحتل بلادنا من جديد ، لتعيد مراققتها وثرواتها إلى مناطق نفوذ المستعمرين . فلما تنكبت القوى الوطنية في مصر ، بقيادة الزعيم المناضل جمال عبد الناصر من تحقيق انتصار على قوى الغزو والسيطرة ، علت في الوطن العربي كله صيحات التحرير ، تنشد خلاص الأرض العربية كلها من الاستعمار وقواعده ونفوذها ، واستطالت مؤامرات الاستعمار متجسدة الفرصة لواد حركات التحرر والتقدم ، إلى أن مكنت لإسرائيل من احتلال أجزاء كبيرة من الوطن العربي في سنة ١٩٦٧ . لعل ذلك أن يمكن القوى الإمبريالية



نقيب المحررين بالجمهورية العربية المتخصصة في استقبال  
رئيس واعضاء مكتب الرابطة بـمكتبه بدار نقابة المحررين

والسلام والحرة ، لا ينفصان ، لا يمكن ان  
يتحقق السلام في ظل الاحتلال .

#### فسيوفنا الاعزاء

زملائي اعضاء الامانة العامة لرابطة المحررين  
الديمقراطيين العالمية .

ان المحررين في الجمهورية العربية المتحدة  
يسعدون ان يستقبلوكم ، وهم عليهن بالاهداف  
العظيمة ، التي انشئت من اجلها رابقتنا ، عملا جادا  
ودؤوبا ، يتفق اقراو السلام وتنمية التعاون الدولي  
ونشالا لا يكل مستهدفا لتحقيق الاستقلال للشعوب  
قائبة ومقاومة ومحاربة كافة القوي .

فلم يكفهم تفتيت كل شعب الى شعبين ووطنين  
اذا فعلوا في كوريا ، بل يريدون ان يطمسوا  
ما لجعت الشعوب في استخلاصه من قبضتهم .

ولهذا استمر العدوان على فيتنام الديمقراطية  
وعلى جمهورية كوريا ، وسوف ينتصر الشيمان  
الفيتنامي والكوري ، وسوف يتوحد الوطن لكل  
منهما . وسوف ينتصر الشعب الفلسطيني بلل  
الزائد ، لتنتهي تلك المأساة التي يخوضها الاستعمار  
في العالم .

ولا اناكم تختلفلون معي ، في ان القصص الحقيقي  
تت كل تجمع نحتشد فيه ، هو البحث عن رفاهية  
البشرية كلها وسعادة الانسان في كل مكان . حين  
كبحث عن سلامته ، عن حقه ، عن رفاهيته .



## المنتدى العربي للديمقراطية

رئيس جامعة القاهرة ورئيس جامعة القاهرة

محمود عبد الحليم السيد الرئيس

بمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد سكان فينتنام .

أيها الأصدقاء ، نحن هنا في بلد ، يقوم بقيادة رئيسه جمال عبد الناصر ، بتأدية مهمة هامة في النضال ضد المعتدى الاسرائيلي ولاحترام حق تقرير المصير للشعوب العربية .

ان رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالميه ، يجب عليها من الزوايا القانونية ، أن تسهم في وضع حد للعدوان ولإزالة آثاره بالتطبيق إلزام لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢/١١/٦٧ .

ان الحقوقين في جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، وهو ما احرص على تأكيده لاصدقائنا في الجمهورية العربية المتحدة ، يؤيدون كفاح الشعوب العربية ، في كل ابعاد ، من أجل استقلالها الوطني ، ومن أجل سيادتها وحريتها . ان هذا التأييد يشمل أيضا مشكلة الحقوق والمصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

واخيرا ، أحب أن أشير إلى أن صيانة السلام يتطلب أن يضمن في أوروبا قيام نظام من العلاقات السلمية والأمن العام أن نقطة البدء لا يمكن أن تكون سوى نتائج الحرب العالمية الثانية والخفاقات التي تولدت عنها ، ومن ثم الاعتراف بجميع الدول الأوروبية وحدودها .

وبلنا كانت المسائل القانونية تلعب دورا هاما في حل هذه المهام ، فان رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية يجب أن تسهم في اقامة نظام سلام واحد في أوروبا .

ان المشاكل التي عرضتها استشفل ضمن المشاكل العالمية العديدة الاخرى ، مكانا مرموقا في اجتماع مكتبنا وفي المؤتمر التاسع لرابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية والتي على يقين من أن مناقشتنا ستساعد على حلها .

وأشكركم أيها السادة على حسن استماعكم .

السيد الرئيس

عزيزي النقيب الحواجة

زملائي الاعزاء

اسمحوا لي قبل كل شيء أن أقل اليكم ، الى الصديق العزيز والزميل الحواجة والى اصدقائنا في الجمهورية العربية المتحدة ، أطيب تحيات القانونيين في جمهورية ألمانيا الديموقراطية .

وفي نفس الوقت ، أود أن أعبر عن مدى السرور الذي أشعر به عندما أرى العلاقات الطيبة التي نمت بين بلدينا .

ان هذه العلاقات قائمة على تضامنا المشترك ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، وعلى جهودنا من أجل اقامة نظم اجتماعية وقانونية تقدمية في بلدينا .

لذا سمعنا للغاية ، لان دعوتكم الموجهة الى رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالميه ، قد منحتنا الفرصة للتعرف على بلدكم الجميل وشعبه المضياف .

ان مكتب منظمنا تواجهه مهام هامة .

ان اشعار التقليدي والذي لا زال ملائما لنشاط رابطة الحقوقين الديموقراطيين ، بالاعالي هو

« لناثون في خدمة السلام »

وفي عالمنا المعاصر ، يصبح من الضروري أكثر فأكثر أن يرتقي القانونيون الديموقراطيون الى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم .

وبالاشتراك مع جميع دعاة التقدم ، علينا أن ان ندم تضامنا مع الشعب الفيتنامي الذي يناضل ضد المعتدين الامريكيين ويجب أن نتوصل الى وضع حد للعدوان الاجرامي ، والى سحب قوات العدوان كله من على الارض الفيتناميه حتى يتمكن الشعب الفيتنامي اخيرا من تقرير مصيره .

ونحن الحقوقين الديموقراطيين ، اذ احطنا علما بمذاهب « سون مي » و « بالونج او » ، نطالب

ALLOCUTION DU DR HEINRICH  
TOEPLITZ, PRESIDENT DE  
L'ASSOCIATION DES JURISTES  
DEMOCRATES DE LA R.D.A.

Monsieur le Président,

Cher Bâtonnier Al Khawaga,

Chers collègues,

Je me permets tout d'abord de transmettre à vous, chers amis et collègue Al-Khawaga, et à nos amis de la République Arabe Unie, les meilleures salutations des juristes de la R.D.A.

En même temps, je voudrais vous exprimer quelle joie j'éprouve en voyant les bonnes relations qui se sont développées entre nos deux Etats.

Ces relations se basent sur notre lutte commune contre l'impérialisme et le néo-colonialisme, et sur nos efforts dans la mise en oeuvre de régimes sociaux et juridiques progressistes dans nos pays.

Nous sommes très heureux que votre invitation à l'A.I.J.D. nous a donné la possibilité de faire la connaissance de votre beau pays et de son peuple hospitalier.

Le Bureau de notre Organisation se trouve en face de tâches importantes.

Le mot d'ordre traditionnel mais toujours actuel de l'activité de l'A.I.J.D. c'est,

"Le droit au service de la paix".

Et dans ce monde contemporain, il devient de plus en plus nécessaire que les juristes démocrates soient à la hauteur de la responsabilité qui leur incombe.

En commun avec tous les hommes du progrès, nous devons renforcer notre solidarité avec le peuple vietnamien qui lutte contre les agresseurs des Etats Unis et nous devons arriver à ce qu'il soit mis fin à l'agression criminelle, que les forces d'agression soient totalement retirées du territoire vietnamien pour que le peuple vietnamien puisse enfin décider lui-même de son sort.

Nous juristes démocrates, en apprenant les massacres de Son My et de Ba Long An, exigeons la mise en justice des responsables des crimes affreux perpétrés contre la population du Vietnam.

Chers amis ; Nous nous trouvons ici dans un pays qui, sous la direction de son président Gamal Abdel Nasser, accomplit une mission importante dans la lutte contre l'agresseur israélien et pour le respect du droit d'autodétermination des peuples arabes.

L'A.I.J.D. doit, sous des aspects juridiques, donner son apport pour qu'il soit mis fin à l'agression et que ses conséquences soient surmontées par l'application stricte de la résolution du Conseil de Sécurité de l'O.N.U. du 22 Novembre 1967.

Les juristes de la R.D.A. soutiennent, et je tiens à en assurer nos amis de la R.A.U., dans toute son envergure de la lutte des peuples arabes pour leur indépendance nationale, pour leur souveraineté et pour leur liberté. Cet appui concerne aussi le problème des droits et intérêts légitimes du peuple arabe de Palestine.

Enfin, je voudrais indiquer que la sauvegarde de la paix exige de garantir en Europe un système de relations pacifiques et de la sécurité générale. Le point de départ ne peut être que les résultats de la IIe guerre mondiale et les réalités qui s'en suivaient, voir la reconnaissance de tous les Etats européens et de leurs frontières.

Comme les questions du droit jouent un rôle important dans la solution de ses tâches, l'A.I.J.D. se devait d'apporter sa contribution pour aider à installer un ordre de paix et de sécurité en Europe.

Les questions que je viens d'exposer occuperont parmi les nombreux problèmes de ce monde, une place éminente à notre réunion du Bureau et au IXe Congrès de l'A.I.J.D. Et je suis convaincu que nos délégués aideront à les résoudre.

Je vous remercie de votre attention.

## الأيمن العاصم لارتقاء المحامين العرب

السيد الرئيس

أيها الأصداق

الإنسانية وحقوق الشعوب : لم تجد حتى الآن في أحداث فيتنام الدامية والمثيرة ولا في الاعتداءات والاستفزازات الأمريكية ضد كوريا ولاوس وكمبوديا والصين ، ما يناقض الميثاق والقانون الدولي أو ما يمس الأمن والسلام الدوليين ١٠٠

وفي جنوب إفريقيا وروديسيا وموزمبيق والجزائر وغيرها من المستعمرات البرتغالية والاوروبيه ، لا يزال العنصريون الغزاة ينكرون على شعوب هذه المناطق حتى مجرد السائيتهم ، ويعاملوهم بأسوأ من معاملة الرقيق . كل هذا في ظل الأمم المتحدة أيضا وفي عهد الحرية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير ١١٠٠

وفي فلسطين حيث القتل شغب من أرضه ٢ ودهست كل حقوقه ، وطرد من وطنه ، وحكم عليه بحياة العترة والبؤس والخيما ، لينحل فجأة الصهيونية الغريبة في مدته وحقوقه وبيوته ، لا تزال الأمم المتحدة تدرس منذ عام ١٩٤٨ قضيتهم ، ولا يزال هو ينتظر تنفيذ قراره لعام ١٩٤٩ يعودته إلى دياره ولا تزال إسرائيل التي خلقتهم الأمم المتحدة عسلي حساب هذا الشعب وفي أرضه ، تحارب بينمناك الولايات المتحدة عودته ، وترفض مجرد الاعتراف بأية حقوق الإنسانية أو وطنية أو دولية له في وطنه أو حتى في ممتلكاته الخاصة ١١٠٠

وفي الشرق الاوسط أيها الاخوة ، لم تكتف الامبريالية الانجلو امريكية بفرض اسرائيل بالعوان في قلب المنطقة العربية ، وعلى حساب حقوق مليوني لاجئ فلسطيني مفرد ، وفي مدتهم ومزارعهم وبيوتهم منذ عام ١٩٤٨ ، بل انها وقفت وتوقف بكل صراحة وتحد خلب العيوان الصهيوني الامبريال على الدول العربية ، وتسانده وتدعاه تخطيطا وتخطيطا وتمويلا واعتداء واستبدادا . عبارة عرض الخاطف بالأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها . ومعركة للسلام العالمي ومسؤولياتها الدولية والرأي العام العالمي ومستهدفة علنا ضرب بحركة التجرد العربية ، ولقرين الاستسلام عليها تمت ستار شعارات السلام المشبوهة . وسابعية بكل الوسائل إلى في حين إسرائيل

يسعدني باسم اتحاد المحامين العرب ونيابة عن قوى الحق والحرية والسلام في منطقة الشرق الاوسط العربية ، أن أرحب بكم وأحيي اجتماعكم العظيم في القاهرة . راجيا لكم طيب الإقامة بيننا ، ومتينيا لرابطتنا المناضلة النجاح في تحقيق رسالتنا الإنسانية الشريفة ، والنصر في قفاحها العادل إلى جانب فضال الشعوب وضد الاستعمار والامبريالية

أيها الاخوة

إن اجتماعنا هذا يعتمد في وقت بلغت فيه الانهكات والتحديات والتشويبات لقضية الحرية واحكام القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان والشعوب ، أشجع صورها وأخطر مراحلها . وبلغ فيه كفاح الشعوب ضد قوى الاستعمار والامبريالية والعنصرية والصهيونية ، أدق الظروف التاريخية وأصعب المراحل الإنسانية . حتى أصبحت قضية الحق والحرية والسلام ، تلف اليوم على مفترق الطرق وأمام الاختيار الصعب والشريف . لا بالنسبة للحقوقيين فحسب ، وإنما في العالم أجمع وبالنسبة لكل انسان عادل حر الضير .

إن الكثير من الشعوب أيها الاخوة ، تتعرض الآن بوحشية وبشكل سافر لحرية الهجة الاستعمارية البائسة ، التي تنزعها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، ضد حريات الشعوب وخسب حقوقها الاساسية في الاستقلال والتقدم وتقرير المصير ، تحت اسم الأمم المتحدة وبصرها ، وفي عهد القانون الدولي وحقوق الانسان .

ففي فيتنام لا يزال الامبرياليون الأمريكيون عاضين في قتل الإنسانية واغتياال الحياة وانتهاك الحقوق وكل المبادئ والقيم الاخلاقية والقانونية والدولية ، تحت واية الأمن الدولي الزائفة ، وباسم شعارات حقوق الشعوب المظلومة . والأمم المتحدة الامينة على احكام الميثاق والقانون ، وحارسة

سيادة الحق ، حق الإنسان الطبيعي في الحياة والحريّة والكرامة على أرضه وفي وطنه .. وحق الشعوب الاسامي في الاستقلال والسيادة والتقدم وتقرير المصير .. وحق جميعا في النضال المسلح وحق المسلح ، من أجل سيادة هذه الحقوق واحترامها « وفي سبيل الدفاع ضد أي انتهاك لها أو عدوانا عليها .

إننا نؤيد الى أقصى الحدود كفاح الشعب الفلسطيني المشروع ضد العدوان الأمريكي القاسم .. وتتضمن بلا تحفظ مع أهدافه العادلة في التحرر والتقدم والوحدة وتقرير المصير .. ونطالب بقوة بمسح كل القوات والفرق الأجنبية من فينتام الجنوبية بدون شروط .. وتبني بكل اعتزاز نداء استقلالهم من أجل فينتام .. ونؤكد أن برنامج جبهة التحرير الفلسطينية الثوري المؤقت ، هو الأساس الصحيح لحلال السلام العادل في فينتام .. ونشجب بشدة هداورات الرئيس الأمريكي نيكسون ضد محاولات السلام ومن أجل تصعيد العدوان الأميركي على فينتام

وإننا نؤكد كفاح الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار في العنصرية ونندم تضامنا العادل من أجل حقوقنا الإنسانية وحقها المشروع في تقرير المصير .

إننا نؤيد الى أقصى الحدود ثورة الشعب الفلسطيني المسلحة ضد الاستعمار الصهيوني لوطه ومن أجل حريته وسيادته على أرضه وفي سبيل جبهه المشروع في تقرير المصير .. إن للمحامي العربي المنتصحا بكل الاتهام مع العمل الفدائي الفلسطيني والمقاومة العربية ومع أهدافها العادلة المشروعة .. بل إنهم يرون في الكفاح الفلسطيني المسلح ، بعبء غير عجز سنة من التشرد وانتهاك الحقوق وإحتلال الأرض وجبراً الامم المتحدة الضمانة الأساسية لمق الشعب الفلسطيني الطبيعي والقانوني والانساني في الحياة والكرامة وتقرير المصير .. وإننا نؤمن أن الحق حلال عادل ودائم لازمة الشرق الأوسط لا يمكن نجاحه واستقراره بمعزل عن إرادة الثورة الفلسطينية أو بتجاهل الحقوق الأساسية لسكان فلسطين الشرعيين وإننا نؤكد لآخواننا المؤتمرين .. بأن تحرير فلسطين من الصهيونية العنصرية ، وتحرير اللاجئين الفلسطينيين من حياة التشرد وعودتهم إلى ديارهم « وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية ، هي التوجيه العادل للسلام الدائم في الشرق الأوسط »

### أيها الأخوة

إن المحامين العرب يؤمنون : بأن تمتع كل الشعوب باستقلالها الكامل وممارستها الحرة لحقها في تقرير

الكبرى ، قاعدة لها في المنطقة العربية ، وأداة طيعه يديها ضد النضال العربي التقدمي ، ومن أجل إعادة شعبنا وإبلادنا من جديد لنير الحكم الاستعماري للجنة والأميرالية العدوانية المستقلة »

وإن إسرائيل الصهيونية التي مثلت أمانة وإخلاص منذ فرضها بالقوة عام ١٩٤٨ ، دور أداة العدوان والاشغال والتوتر والافتقار ضد الشعوب العربية ، تمثل الآن ومنذ عام ١٩٦٧ دور حربة الاستعمار وحارس الاحتلال وصانع التخلف والدمار لصالح الامبريالية في المنطقة العربية . وهي لما تنكرت خالقها الامم المتحدة ورفضت قرارها بعودة اللاجئين الفلسطينيين المشردين منذ عام ١٩٤٩ ، ترفض الآن بكل تحد وعنجهية وعطسة قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن ونداءات الرأي العام ومساعي السلام الشريفة لإزالة آثار عدوانها الأخير لعام ١٩٦٧ .

وإسرائيل الصهيونية العنصرية ، التي زرعه الاستعمار العالمي أداة من أدوات في الشرق الأوسط قمارس الآن في الأرض العربية المحتلة ما يمارسه العنصريون في جنوب أفريقيا وروسيا والمستعمرات البرتغالية . بل أنها تقترب كل يوم أيسع الجرائم ضد الإنسانية ، ضد الحقوق والقانون وللسلام ، في الأرض المحتلة ضد المدنيين وخلف خطوط وقف إطلاق النار في الأردن وسوريا ومنطقة القتال »

إن جرائم التهجير الجماعي من الأرض المحتلة والتي بلغت ضحاياها أكثر من نصف مليون لاجئ يديد ، وجرائم المقصوبات المشتركة التي زادت حصيلتها من مسبعة آلاف منزل نسفت ودموت ، وجرائم قصف المدنيين والمنازل والمخول والأشجار وتنايل النابالم المحرقة ، وجرائم الاضطهاد والاعتقال والتعذيب ، هي عمل يومي لسلطات إسرائيل في الأرض المحتلة ، بصورة ناطقة للور إسرائيل في الشرق الأوسط ولأهدافها المرسومة مع الامبريالية في المنطقة العربية »

### أيها الأخوة

إن المحامين العرب ومعهم كل القوى العربية للمعادية للاستعمار والامبريالية والمناخه من أجل سيادة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الاساسية ، يؤمنون بأن قضيه الحق والحريه والسلام والوحدة لا تنجز في كل أنحاء العالم . وإن قضايا فينتام والشرق الأوسط وإفريقيا وفلسطين .. ما هي إلا مناحف في معركة واحدة ، هي معركة الانسانيه الشريفة ضد قوى الاستعمار والامبريالية والعنصرية والصهيونية ، من أجل هدف واحد مشترك ، هو



جانب من حفل الشاي الذي أقيم تكريماً للسيد/ جو نودمان سكرتير عام الرابطة

والمحامون العرب ، الذين عرفوا رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية ، طليعة من طلائع النضال ضد الاستعمار والعدوان والعنصرية ، ووالدا من رواد حقوق الانسان ، يشرفهم ويقوى من نضالهم ونضال شعبهم اجتماع مكتبكم في قلب منطقتكم ، الملتزمة اجتماع مكتبكم في قلب منطقتهم ، الملتزمة بالعدوان بالعدوان الصهيوني الامبريالي والاحتلال الاسرائيلي الفاشي والمقاومة العربية المشروعة ضد العدوان والاحتلال ومن اجل حق الانسان العربي في الاستقلال والحرية وحق الشعب العربي في الاستقلال والسيادة والتقدم وتقرير المصير .

فاهلا بكم اخوة وزملاء مناضلين ، ولكم شكرنا وتمنياتنا بالنجاح والتوفيق .

الامين العام لاجناد المعادين العرب  
شفيق الرشيديات

الصين \* هي المرتكزات الاساسية لعالم تسوده شرعة الحق وتظله رايات الحرية والتعاون والسلام .  
للمقاييس قضية الانسانية الاولى لا يمكن ان تقاس فقط على تولي هذه المرتكزات لدى الدول المتقدمة ان في الدول الاربوية . بل ان مقاييسها الصحيحة تكمن في مدى تحقيق الشعوب المستعمرة والمتدن عليها والمستغلة ، لحقوقها الاساسية في الحياة على أرضها وفي محاربتها الحرة لحقها في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير .

واذا كان للمقوقين واجب اساسي نحو مواطنيهم وجنسياتهم ، فان واجبهم نحو اخوتهم في الانسانية ونحو مجتمعاتهم العالي الكبير ، اكثر التزاما واكثر اهمية واكثر حذرا ، فمارسه القاتون كانت وما زالت مسئولية الصائبة غير البشر ولنصرة الحقوق ، حقوق الانسان وحقوق الشعوب .



الفلسطيني ضمن خطط استعماري يهدف إلى الفصلية \*

رابعا - يدعو المؤتمر كافة المنظمات الحقولية للضغط من أجل معاملة اللصائل الفلسطينية المتقلبين في سجون الاحتلال كأمري حرب تنطبق عليهم أحكام اتفاقية جنيف باعتبارهم محاربين من أجل تحرير وطنهم \*

خامسا - يدين المؤتمر سياسة الامبريالية الأمريكية في المنطقة العربية ويعلن أن الكيان الصهيوني ما هو الا قاعدة امبريالية قصد منها ضرب حركات التحرير الوطنية العربية من أجل خدمة الاحتكاكات الأمريكية ويعتبر استمرار هذا الكيان تهديد خطير على السلام العالمي \*

سادسا - يؤيد المؤتمر البرنامج الوطني التحرري الذي طرحته حركة التحرير الوطني الفلسطيني ( فتح ) من أجل مستقبل الوطن الفلسطيني والذي يضمن للسلمة في الحقوق والواجبات لجميع السكان دون أي تمييز \*

سابعا - يعتبر المؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني ( فتح ) حركة تحرر وطنية وهي جزء من حركات التحرر في العالم المناهضة للاستعمار ولذا فعل جميع القوى المحبة للسلام دعم وتأييد ومساعدة حركة التحرير الوطني الفلسطيني ( فتح )

بعد أن تدارس في قضية الشعب الفلسطيني ووضعه الراهن وبعد أن اطلع على تفاصيل حملة الارهاب والتصفية والتي يتعرض لها هذا الشعب من قبل الغزو الصهيوني الاستعماري والتي تمثل في سياسة القتل الجماعي ونسف البيوت والأبصار الجسماعي عن الوطن وزج الآلاف من الأبرياء في معسكرات الاعتقال النازية الواصلة يشكل الانتهاك الفاضح والخطير لمبادئ حقوق الانسان ولكل القوانين والقيم الانسانية يقرر ما يلي :

أولا - يشجب المؤتمر الحملات الارهابية النازية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وبطالها كافة الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية العالمية بمساعدة هذا الشعب ودعم نضاله المشروع من أجل البقاء وتأييد حقه في تقرير مصيره \*

ثانيا - يعلن المؤتمر تضامنه التام مع الكفاح المسلح العادل للشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه وانهاء الكيان العنصري الصهيوني وإقامة دولة ديمقراطية تسمية فلسطينية يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني بكافة طوائفه وفئاته بدون أي تمييز في اللون أو الجنس أو العقيدة \*

ثالثا - يطلب المؤتمر من كافة الهيئات الدولية والقوى المحبة للسلام في العالم العمل على إيقاف سياسة اعتقال إجماعي التي يتعرض لها الشعب

## عن الشرق الأوسط

الفرضي : " إلا أنه يجب أن تستطیع الأمم المتحدة احتواء المتطلبات الجديدة لهذا العصر الجديد عصر تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد والأميرالية .

ان الوثائق الدولية عديدة وتبدأ بميثاق الأمم المتحدة وبالاعلان العالمي لحقوق الإنسان ويمكن أن نعتد على هذه الوثائق لمدة طويلة أخرى .

الا أن الأمم المتحدة عاجزة بسبب المياسات الدولية عن اتخاذ اجراءات ضغط فعالة كي تفرض على إسرائيل أن تحترم الإرادة الدولية .

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ اجراءات تتجاوز الادانة والاحتجاج والاعلان عن الاماني بالمباديء وعن الشعوب المكافحة من أجل تحررها ومن أجل حقها في تقرير المصير أن تستفيد من هذه الاجراءات ومع ذلك فهي ليست كافية " .

والأمم المتحدة عاجزة عن اتخاذ الاجراءات التي تخولها لها مبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل المقاطعة الاقتصادية .

ومع ذلك يوجد الآن ضمن الدول الصديقة للدول العربية دول ترغب في السلام وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي وقد اتخذت هذه الدول اجراءات مثل :

- انسحاب الممثلين الدبلوماسيين
- قطع العلاقات الدبلوماسية
- الغاء أو تقييد المساعدة الاقتصادية
- القيود على توريد الاسلحة والخيرة وعلى الاخص الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية ومنطقها ومنظمة تحرير فلسطين .

واعتقد أنه اذا كنا مقتنعين بوجه القضية الفلسطينية علينا الا نكتفي باتخاذ قرارات وباصدار البيانات والبلاتغات ونشر المؤلفات وبإيجاد لجان للتحقيق بل علينا أيضا وخاصة في الظروف الراهنة لقضية فلسطين علينا أن نتخطى الأمم المتحدة وبطالبة المنظمات الدولية التي تعمل في مختلف الميادين أن تتخذ مثل هذه الاجراءات .

كتم في الطليعة في مامايا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ وكتم في الطليعة في فينا في فبراير سنة ١٩٦٩ وسوف تحتلون نفس المكان اليوم . اعتقد أن القرار الذي سيستخذ اليوم يجب أن يتضمن مثل هذا النداء الجيوى والهام .  
وشكرا ..

لن احسدكم عن جوهري للمشكلة أي العدوان الإسرائيلي في يونيو سنة ١٩٦٧ وقد كنتم اول من ادانه في العالم أجمع في سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

لن احسدكم عن اللاجئين الفلسطينيين وعن وضع القدس القانوني فقد كنتم بما يلزم في هذا الصدد منذ المؤتمر الذي عقدتموه في بودابست .

لن احسدكم عن الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية فقد اعترف المؤتمر الذي عقدتموه في فينا بواقع وجود هذه المقاومة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ونعلم ذلك تماما .

وفي الواقع قد ساهم قادتنا وأعضانا المحترمون بشكل فعال في أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي عقد في القاهرة لتأييد الشعوب العربية .

واسمحوا لي أن أحيي هنا سكرتيرنا العام - والأميناتة سالون وشويمي وفابري وكذلك الرابطة الإيطالية للحقوقيين الديمقراطيين لمساهمتها بتقريرها الرابع في أعمال المؤتمر في مجال المقاومة المسلحة وغير المسلحة .

وقد تم كل ذلك . وهذا كثير إلا أنه غير كاف . ذلك أن إسرائيل ترفض إعادة السلام في هذه المنطقة ولا ترغب في أن يستقر الأمن في المسالم وخلفت إسرائيل ومع إسرائيل وقبل إسرائيل نجد الامبريالية الأمريكية .

### ما العمل

ان البيانات والقرارات وبلان التحقيق لم تدم كافية لمواجهة هذا التعنت الثمين وهذا التحدي للضمير العالمي ولل قانون الدولي .

ونحن نعلم أن الأمم المتحدة غير قادرة موضوعيا على العمل من أجل تحقيق تقدم القانون الدولي بشكل فعال ومجلى في هذا الميدان . فيصبح علينا أي على رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية أن تحقق ذلك ويرد في ذهني الآن ما جاء في حديث للاستاذ سالمون معي عندما قال ان القانون الدولي لن يستطيع تسجيل تقدما ملحوظا الا بمساهمات البلدان النامية وجرعات التحرر بما يطرحونه من مشاكل حادة وجاسة .

يجب أن ننق في أن الأمم المتحدة والانسانية وإما في حاجة لمنظمة دولية تسوى المشاكل التي تشور بين الدول والاسادات الفوضى ولا أحد يرغب في

# القرارات والتوصيات

تسببته كافة صنوف الارهاب فانه لم يكن يملك الا ان يقاوم تلك المصادمة التي اصبحت حركة تحرير وطنية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ، مثبتا بذلك وجود شعب فلسطين ووطن فلسطيني يفرضان استمرار وجودهما كحقيقة تاريخية •

ودعما للمجهودات التي تبذل تحقيقا للتصاوغ الدولي وتوفيرا للسلام والامن في المنطقة فان مكتب الرابطة ،

- يطالب الحقوقيين وكافة المنظمات الديمقراطية بان تضاعف جهودها لاقتناع حكوماتها باتخاذ اجراءات ايجابية تمنع عن الحكومة الاسرائيلية ، المستولة عن هذا الموقف ، كافة المساعدات المادية والاقتصادية وغيرها التي تمكنها من الاستمرار في سياستها العدوانية •

- ويطالب المكتب بالنسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي التي احتلتها في حرب يونيو سنة ١٩٦٧ •

- ويطالب بعودة الشعب الفلسطيني الى بلاده مع ضمان كافة الحقوق الاساسية التي يكفلها لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان مبسبا فيها حق تقرير المصير والاعتراف بالقاومة الفلسطينية كحركة تحرير تمارس سقا مشروعا •

ان مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية يكرر بان الرابطة اولى منظمات القانونيين العالمية التي استنكرت العدوان الاسرائيلي الذي وقع في يونيو سنة ١٩٦٧ •

وهو اذ يستعيد نصوص قراره الصادر في مامايا « بروجمانيا » في سبتمبر سنة ١٩٦٧ ونصوص كافة قراراته التي اصدرها مستنكرا الانتهاك المستمر للقانون الدولي منذ ذلك التاريخ على النحو الذي سجلته الامم المتحدة في اكثر من مناسبة •

واذ يسجل على اسرائيل موقفها المتعمد برفضها الخشوع للقرار الذي اتخذته مجلس الامن بالاجماع في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ لتحدي حكومة اسرائيل للامم المتحدة برفضها تنفيذا هذا القرار المبذني •

واذ مضى عامان على هذا القرار والارض المخصصة علوة ما زالت محتلة بل ان الحكومة الاسرائيلية ما زالت ساهرة في فيها جستمرة في فرض قوانينها في الارض المحتلة عامة وفي القدس بصفة خاصة مبهمة بتصرفاتها كافة احكام القانون الدولي وحقوق الانسانية •

ولما كان شعب فلسطين مطرودا من ارضه والحكومة الاسرائيلية تمنع من العودة اليها او تمارس

## قرار مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

### حول الفيتنام

القاهرة ١٨/١٥ ديسمبر ١٩٦٩

الامريكيون ضد استقلال وجرة الشعب الفيتنامي • ان مواصلة الحرب بواسطة حكومه تكسون تؤدي الى مضاعفة الجرائم ضد سكان جنوب وشمال فيتنام •

ودعم الاحتجاجات المتزايدة التي لا تقف على اوساط امريكية واسمعة الطلاق والتي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الامريكية من جنوب فيتنام فان حكومة تكسون قد اوضعت عزمها على الحفاظ الى اجل غير مسمى بالاحتلال العسكري لجنوب فيتنام •

ان مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية يسجل ان حكومة تكسون ، رغم تصريحاتها حول توقيعها في السلام ، تواصل وتضعد الحرب العدوانية في جنوب فيتنام ، وتستمر في انتهاك سيادة وامن جمهورية فيتنام الديمقراطية « ان جرة » « سونمي » التي اذاتها الرأي العام العالمي ، ليست جالة لفرقة انها جزء من الحرب الاجرامية التي يواصلها المعتدون

وتطبيق المبادئ الاساسية لاتفاقيات جنيف ١٩٥٤، والقانون الدولي .

- ان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية ، تهنيء بالنتائج التي حققها الاجتماع الاربعة الذي ضم ٤٠ حقوقي من ١٦ دولة والذي عقد في ١٦ نوفمبر ، والذي فضح فتنمة الحرب ، واستخدام حرب الإبادة العنصرية ، وقيام حكومة نكسون بتخريب مباحثات باريس .

- ان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية ، يؤكد أهمية وفعالية المبادرات التي اتحدت فعلا على النطاق المحلي ويوصي المنظمات الوطنية بمضاغفة اعمالها في المرحلة الحالية بعقد الاجتماعات ونشر المقالات ، والدراسات ، والتصريحات . ان المكتب يوصي كذلك القانونيين بأن يؤكدوا في رسائلهم الى حكومة جمهورية فيتنام الديموقراطية وللحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام ، تضامنيهم مع شعب الشعب الفيتنامي ، وبمناسبة المناسبات المختلفة التي ستشهدونها الاشهر القادمة ( ١٩ مارس : يوم ١٩ ضد الحرب ، ١٩ مايو : عيد ميلاد الثمانين للرئيس هوشي منه ، ٦ يونيو : ذكرى الاولى لتأسيس الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام ، ٢ ديسمبر : الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس جمهورية فيتنام الديموقراطية ) .

- ولما كانت ذكرى توقيع اتفاقيات جنيف ستوافق اجتماع المؤتمر التاسع لرابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية ( ١٥ - ١٩ يوليو ) ، فسيكون ذلك مناسبة للذكرى بمحتوى المبادئ القانونية التي أعلنت في جنيف والمتعلقة بالحقوق الرئيسية للشعب الفيتنامي .

- ان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين يدعو المنظمات الوطنية والحقوقيين بشكل عام للمشاركة - على الصعيد الدولي - في اقصى حد من الاعمال ، مثل اجتماع الحقوقيين الذي سيعقد في ٦ الى ٨ مارس المقبل في تورنتو بكندا ، والاشتراك ايضا في المبادرات المختلفة التي يقوم بها في نفس الاتجاه مجلس السلام العالمي ، ومؤتمر ستوكهولم ، ومنظمات الشحباب والطلبة . ان المكتب يدعو القانونيين الى مواصلة الدراسات والابحاث حول حرب الإبادة العنصرية ، وحول جرائم الحرب ، وحول الاساس القانوني لرفض الاشتراك في حرب عنوانية . - ان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية يدعو في تدعيم نضال الشعب الامريكي ضد الحرب بكل السبل وخاصة بمناسبة المظاهرات الكبيرة التي انطلقت ، وابلغ السلطات الامريكية مواقف الحقوقيين التي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الامريكية وتكثيف القناع عن جرائم الحرب وعن فتنمة الحرب .

وعلى خلاف الرغبة الاجماعية لشعب جنوب فيتنام فان حكومة نكسون لا تكتفي فقط بالحفاظ على حكومة سايجون المزعومة وغير الشرعية ، وانما تسعى ايضا الى تدعيمها .

ورغم المطالبة المستمرة من جانب الرأي العام العالمي بحل سياسي عادل للمشكلة الفيتنامية في مؤتمر باريس فان حكومة نكسون لم تكف عن عرقلة المؤتمر وهي تعمل على تخريبه .

ان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية تدبر سياسة فتنمة الحرب التي اعلنتها حكومة نكسون تلك السياسة التي تستهدف في تحقيق أطماع الاستعمار الجديد للولايات المتحدة في جنوب فيتنام وبمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس جبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام فان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية ، يحثي بحرارة النضال البطولي للشعب الفيتنامي والانتصارات الباهرة التي حققها . ان المكتب يؤيد الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام والحل الشامل المكون من عشر نقاط الذي اقترته حكومة جمهورية فيتنام الديموقراطية ، من أجل حل سلمي للمشكلة الفيتنامية .

ان المكتب يسجل ان حركة التضامن الدولي مع النضال العادل للشعب الفيتنامي قد خطت خطوة كبيرة الى الامام .

ويسر المكتب بنمو الحركة المناوئة للحرب في صفوف الشعب الامريكي التي تطالب بالانسحاب القوات الامريكية من جنوب فيتنام . انه يحثي بحرارة القانونيين الامريكيين الذين يسهمون اسهاما عظيما : باعمال عديدة ، في تعيشة الجماهير الامريكية الواسعة ضد الحرب .

ان مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية يسجل ان المؤتمر العالمي للحقوقيين المنعقد في يوليو ١٩٦٨ في مدينة جرينويل في فرنسا قد اسهم اسهاما فعلا في نمو الحركة العالمية ضد الحرب العدوانية الامريكية ، في صفوف القانونيين وشعوب العالم . ان المكتب يحثي الاعمال العديدة التي نظمها القانونيون من أجل فيتنام في جميع البلدان .

انه يدعو جميع الحقوقيين في العالم الى تصعيد النضال ضد سياسة فتنمة الحرب التي تتبعها حكومة نكسون ، بشتى الاشكال ، ومن أجل اذانة حرب العدوان الامريكية ، ومن أجل فضح الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفيتنامي ، ومن أجل المطالبة بالانسحاب الكامل والناجز وغير المشروط لجميع القوات الامريكية من جنوب فيتنام ، ولترقية الشعب الفيتنامي بقرار مصره دون تدخل اجنبي

## RESOLUTION DU BUREAU L'A.I.J.D. SUR LE VIETNAM

Le Cairo, 15-18 Décembre 1969

Le Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates constate que l'administration Nixon, malgré ses déclarations sur sa volonté de paix, continue et intensifie la guerre d'agression au Sud Vietnam, continue à porter atteinte à la souveraineté et à la sécurité de la République Démocratique du Vietnam. Le crime de son My, condamné par l'opinion publique mondiale, n'est pas un cas isolé. Il fait partie de la guerre criminelle poursuivie par les agresseurs américains contre l'indépendance et la liberté du peuple du Vietnam. La poursuite de la guerre par l'Administration Nixon est en train de multiplier les crimes contre la population du Sud et du Nord Vietnam.

L'administration Nixon, malgré les protestations sans cesse grandissantes parmi de larges milieux américains demandant le retrait total des troupes américaines du Sud Vietnam, a manifesté la volonté de maintenir indéfiniment l'occupation militaire au Sud Vietnam.

Malgré le désir unanime de la population du Sud Vietnam, l'administration Nixon non seulement continue à maintenir l'administration fantoche illégale de Saigon, mais encore cherche à la consolider.

Malgré les exigences sans cesse manifestées de l'opinion publique internationale pour une solution politique juste du problème vietnamien à la Conférence de Paris, l'administration Nixon n'a cessé de contrecarrer la Conférence et est en train de la saboter.

Le Bureau de l'A.I.J.D. condamne la politique de vietnamisation de la guerre proclamée par l'administration Nixon, laquelle tend à prolonger la guerre en vue de la réalisation des visées néocolonialistes des Etats-Unis au Sud Vietnam.

A l'occasion du 10ème anniversaire de la création du F.N.L. du Sud Vietnam, le Bureau de l'A.I.J.D. salue chaleureusement la lutte héroïque du peuple vietnamien et les victoires brillantes qu'il a remportées. Il soutient le Gouvernement Révolutionnaire Provisoire de la République du Sud Vietnam et la solution globale en dix points approuvée par le Gouvernement de la République Démocratique du Vietnam, pour un règlement pacifique du problème vietnamien.

Il constate que le mouvement de solidarité internationale envers la juste lutte du peuple vietnamien a fait un très grand pas en avant.

Il se réjouit du développement du Mouvement contre la guerre parmi le peuple américain exigeant le retrait des troupes américaines du Sud Vietnam. Il salue chaleureusement les juristes américains qui, par de multiples actions, contribuent grandement à la mobilisation de larges masses américaines contre la guerre.

Le Bureau de l'A.I.J.D. constate que la Conférence mondiale des juristes en Juillet 1968 à Grenoble (France) a contribué efficacement au développement du mouvement

international contre la guerre d'agression américaine parmi les juristes et les peuples du monde. Il salue les nombreuses actions organisées par les juristes pour le Vietnam dans tous les pays.

Il fait appel à tous les juristes du monde pour intensifier, sous toutes les formes, la lutte contre la politique de Vietnamisation de la guerre de l'administration Nixon, pour condamner la guerre d'agression américaine, pour dénoncer les crimes contre le peuple vietnamien, pour exiger le retrait total, à bref délai et sans conditions de toutes les troupes américaines du Sud Vietnam et laisser le peuple vietnamien décider de son propre sort sans ingérence étrangère en application des principes fondamentaux des Accords de Genève de 1954 et du droit international.

- Le Bureau de l'A.I.J.D. se félicite des résultats de la réunion européenne qui a rassemblé 40 juristes de 16 pays à Paris le 18 novembre et a dénoncé la "vietnamisation" de la guerre, le biocide et le sabotage par le Gouvernement Nixon des pourparlers de Paris.

Le Bureau de l'A.I.J.D. souligne l'importance et l'efficacité des initiatives déjà prises sur le plan national et recommande aux associations nationales de multiplier leurs actions dans la période présente en organisant des réunions, en publiant des articles, études et déclarations. Le Bureau recommande également aux juristes de réaffirmer, dans des messages au Gouvernement de la R.D.V. et au G.R.P. du Sud Vietnam, leur solidarité avec la lutte du peuple vietnamien, à l'occasion des différents anniversaires qui marqueront les mois à venir (19

mars : Journée de lutte contre la guerre; 19 mai : 80ème anniversaire de la naissance du Président Ho Chi Minh ; 6 juin : 1er anniversaire de la fondation du Gouvernement Révolutionnaire Provisoire du Sud Vietnam ; 2 septembre : 25ème anniversaire de la fondation de la R.D.V.).

- L'anniversaire de la signature des Accords de Genève coïncidant avec la réunion du 9ème Congrès de l'A.I.J.D. (15-19 juillet), ce sera l'occasion de rappeler la portée des principes juridiques proclamés à Genève concernant les droits fondamentaux du peuple vietnamien.
- Le Bureau de l'A.I.J.D. appelle les associations nationales et les juristes en général à prendre part, sur le plan international, au maximum d'actions, telle que la réunion de juristes qui doit se tenir du 6 au 8 mars prochain à Toronto au Canada et à participer aux diverses initiatives prises dans le même sens par le Conseil Mondial de la Paix, la Conférence de Stockholm, les organisations de jeunes et d'étudiants. Il invite les juristes à poursuivre les études et recherches sur le biocide, sur les crimes de guerre et sur le fondement juridique du refus de participer à une guerre d'agression.
- Le Bureau de l'A.I.J.D. appelle à soutenir, par tous les moyens, la lutte du peuple américain contre la guerre notamment à l'occasion des grandes manifestations projetées et à faire connaître aux autorités américaines les prises de position des juristes demandant le retrait total des troupes américaines et démasquant les crimes de guerre et la "vietnamisation".

**قراة**  
**رابطة الحقوق الديمقراطيين العالمية**  
**بشأن**  
**الامن الاوربي**

القاهرة ١٥-١٨ ديسمبر، سنة ١٩٨٩

باعتباره ان هذا العمل يمثل مساهمة هامة في  
سبيل السلام والامن .

ويرى ان كل كافة البلاد الاوربية التي يهملها  
تعليم السلام والامن في أوروبا ان تشترك في هذا  
المؤتمر .

ويندو كافة المنظمات المشتركة في رابطة  
الحقوق الديمقراطيين العالمية للمساهمة الايجابية  
في الكفاح من أجل سرعة عقد مؤتمر عموم أوروبا بشأن  
قضايا الامن الاوربي وبلاشتراك في كل الاعمال  
التي تنظم في هذا السبيل .

يحيى مكتب رابطة الحقوق الديمقراطيين  
العالمية الذي انعقد في القاهرة من ١٥ الى ١٨/١٢/١٩٨٩  
النتائج الايجابية التي وصل اليها المؤتمر  
غير الحكومي للامن الاوربي وللتعاون الذي انعقد  
في فيينا من ١١/٢٩ الى ١٢/١ الماضي .

فهذا المؤتمر يمثل خطوة هامة الى الامام من أجل  
تجديد الرأي العام للدعوة الى عقد مؤتمر لعموم  
البلاد الاوربية عن الامن الاوربي مع مستوى  
الحكومات .

ويعين مكتب الرابطة عن تضامنه الكامل لمشروع  
دعوة مؤتمر كافة البلاد الاوربية عن الامن الاوربي

# RESOLUTION DU BUREAU DE L'A.I.J.D.

## SUR LA SECURITE EUROPEENNE

Le Cairo, 15-18 Décembre 1989

Le Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates réuni au Caire du 15 au 18 décembre 1989, salue les résultats positifs de la Conférence non-gouvernementale pour la Sécurité européenne et la coopération qui s'est tenue à Vienne du 29 novembre au 1er décembre dernier. Cette Conférence représente un pas très important pour la mobilisation de l'opinion publique pour la convocation d'une Conférence pan-européenne sur la Sécurité européenne à l'échelon gouvernemental.

Le Bureau de l'A.I.J.D. exprime sa complète solidarité avec le projet de convocation de la Conférence pan-européenne

sur la Sécurité européenne, considérant qu'il s'agit là d'une importante contribution à la cause de la paix et de la sécurité.

Il estime que tous les Etats européens intéressés à la consolidation de la paix et de la sécurité en Europe doivent prendre part à cette conférence.

Il appelle toutes les associations nationales affiliées à l'A.I.J.D. à participer activement à la lutte pour une rapide convocation de la Conférence pan-européenne sur les problèmes de la sécurité européenne et à prendre part à toutes les actions organisées dans ce but.

## قراي مكتب رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية

## بشان كوريا

القاهرة في ١٨/١٢ ديسمبر ١٩٦٩

في الوجود ، والتطور الديمقراطي للمجتمع الكوري الجنوبي ، وتوحيد البلاد ، وواصلون أصداو الأحكام ضد هؤلاء المواطنين وتوقيع عقوبات قاسية وتدريبهم بوحشيتهم \*

ان المكتب يحدد بحسب بالانتهاكات والجرائم الفاشية التي يرتكبها الامبرياليون الامريكسيون وعصاية باك جونج هي في جنوب كوريا ، وذلك باعتبارها جرائم ذات خطوة بالغة ترتكب ضد الشعب الكوري ياسره وباعتبارها تجديا للشعوب والقانونيين في العالم ياسره الذين يناضلون من أجل العدالة والحرية ، وباعتبارها انتهاكات صريحة للقوانين الدولية وحقوق الانسان . وفي نفس الوقت فان المكتب ، يدعو جميع المنظمات الوطنية وجميع القانونيين الى القيام بحركات واسعة لارغام الامبريالية الامريكية وعصاية باك جونج هي بالكف فوراً عن جرائمهم الفاشية والانزاج لورا عن التوريتين والوطنيين الكوريين الجنوبيين وللتصريح عن تأييدهم المطلق وقضائهم الكامل مع النضال العادل من أجل السلام الوطني الذي يخوضه شعب جنوب كوريا ضد الامبريالية الامريكية \*

٣ - ان حكومة ساتو الرجعية في اليابان تضاعفت من انفعالها العدواني ضد جنوب كوريا وتمسكوا علنا بسياسة معادية ازاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، معتدية بذلك على الحقوق الوطنية الديمقراطية للمواطنين الكوريين الذين يقيمون في اليابان كاجانب وتتمتع بشكل متصل ضدهم كبشاً وحشياً \*

ان المكتب يدين بشدة هذه الافعال الاجرامية التي ترتكبها حكومة ساتو الرجعية في اليابان وتدعو جميع المنظمات الوطنية وجميع القانونيين اتخاذ الاجراءات للتصريح عن الدعم المطلق والتضامن الكامل مع النضال العادل للمواطنين الكوريين المقيمين في اليابان ولصيانة حقوقهم الوطنية الديمقراطية ولتحقيق حقهم في التنقل بحرية والعودة الى وطنهم \*

ان مكتب رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية المنتقد في القاهرة من ١٥ الى ١٨ ديسمبر ١٩٦٩ ، قد أكد من جديد علم شرعية احتلال جنوب كوريا بواسطة الامبريالية وكذلك سياسة العدوان والحرب اذان الفظائع الفاشية التي ترتكب في ظل هذا الاحتلال \*

١ - عل اثر الاحتلال غير الشرعي لجنوب كوريا بواسطة الامبريالية الامريكية ، يعاني الشعب الكوري منذ أكثر من عشرين عاماً ، القمع والالام الناجمة عن تقسيم البلاد ، ويسبب علم احتسرام اتفاقية الهدنة للمعقدة في يانمو لجم ، ويسبب اعمال الاستفزاز العسكري للمستعمرة التي يرتكبها الامبرياليون الامريكسيون ، فان التوتر في كوريا يتفاقم يوماً بعد يوم \*

والمكتب اذ يذكر بان يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٠ ، الموافق الذكرى العشرين لنش الامبريالية حربهم العدواني ضد كوريا ، فانه بهذه المناسبة يسلط ويدين بشدة علم شرعية احتلال جنوب كوريا بواسطة الامبريالية وكذلك سياسة العدوان والحرب التي يتبعونها . ان المكتب يدعو جميع المنظمات القومية المنضمة لرابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية وجميع القانونيين ، الى القيام بمناسبة هذه الذكرى بنشر البيانات والاحاديث والرسائل وتنظيم الاجتماعات والمحاضرات ومختلف اوجه النشاط بهدف التعبير عن المسائلة والتضامن مع الكفاح العادل لشعب والحقوقين الكوريين من أجل تحقيق وحدة الشمال والجنوب بواسطة الشعب الكوري نفسه في حرية كاملة ، وبدون أدنى تدخل اجنبي . ووفقاً للمبادئ الديمقراطية ، وذلك بعد تدفيق جلاء قوات العدوان التابعة للامبريالية الامريكية وقوات الدول التابعة لها من جنوب كوريا \*

٢ - ان الامبريالية الامريكية وعصاية باك جونج هي يواصلون بعض على واعتقال الثوريين والوطنيين الكوريين الجنوبيين الذين يناضلون من أجل حقهم



## RESOLUTION DU BUREAU OF L.A.I.J.D.

## SUR LA COREE

Le Caire, 15-18 Décembre 1969

Le Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates, réuni au Caire du 15 au 18 décembre 1969, a de nouveau souligné l'illégalité de l'occupation de la Corée du Sud par les impérialistes américains et condamné cette occupation ainsi que les atrocités fascistes qui y sont commises dans le cadre de cette occupation.

1. A la suite de l'occupation illégale de la Corée du Sud par les impérialistes américains, le peuple coréen connaît depuis plus de 20 ans, le malheur et les souffrances résultant de la division du pays et, en raison du non-respect de l'Accord d'armistice de Panmunjom et des actes continus de provocation militaire perpétrés par les impérialistes américains, la tension en Corée va de jour en s'aggravant.

Rappelant que le 25 juin 1970 marquera le 20ème anniversaire du déclenchement par les impérialistes américains de la guerre d'agression contre la Corée, le Bureau dénonce et condamne énergiquement à cette occasion l'illégalité de l'occupation de la Corée du Sud par les impérialistes U.S. ainsi que leur politique d'agression et de guerre. Il fait appel à toutes les organisations nationales affiliées à l'A.I.J.D. et à tous les juristes pour qu'à l'occasion de cet anniversaire soient publiés des déclarations, des interviews et des appels et que soient organisés des meetings, conférences et diverses activités en vue d'exprimer le soutien et la solidarité à la juste lutte du peuple et des juristes coréens pour la réalisation de la réunification du Nord et du Sud par le peuple coréen lui-même, en toute indépendance, sans aucune ingérence étrangère et

selon les principes démocratiques, après avoir obtenu le retrait de la Corée du Sud des troupes d'agression de l'impérialisme américain et des troupes de ses pays satellites.

2. Les impérialistes U.S. et la clique fantoche de Pak Jung Hi continuent à arrêter et à emprisonner les révolutionnaires et les patriotes sud-coréens en lutte pour leur droit à l'existence, le développement démocratique de la société sud-coréenne et l'unification du pays, à soumettre ces patriotes à des jugements sommaires, à les condamner à des peines graves et à les massacrer sauvagement.

Le Bureau dénonce avec sévérité les atrocités et les crimes fascistes perpétrés par les impérialistes U.S. et la clique fantoche de Pak Jung Hi en Corée du Sud comme des actes criminels d'une extrême gravité perpétrés contre tout le peuple coréen et comme un défi lancé aux peuples et aux juristes du monde entier en lutte pour la justice et la vérité, comme des actes de violation ouverte des lois internationales et des droits de l'homme et, en même temps, le Bureau fait appel à toutes les organisations nationales et à tous les juristes en vue de lancer de large mouvement pour exiger de l'impérialisme U.S. et de la clique fantoche de Pak Jung Hi qu'ils cessent immédiatement ces atrocités fascistes et remettent tout le suite en liberté les révolutionnaires et patriotes sud-coréens emprisonnés et pour exprimer le soutien total et la solidarité entière à la juste lutte de salut national menée par le peuple sud-coréen contre l'impérialisme américain.

٣. Le gouvernement réactionnaire de Sato au Japon intensifie ses manoeuvres agressives contre la Corée du Sud et poursuit ouvertement la politique d'hostilité envers la R.P.D. de Corée, en empiétant ainsi sur les droits nationaux démocratiques des citoyens coréens résidant au Japon comme étrangers et exerçant sans cesse contre eux une répression d'une brutalité sauvage.

Le Bureau condamne énergiquement ces actes criminels du gouvernement réactionnaire de Sato du Japon et fait appel à toutes les organisations nationales et à tous les juristes pour prendre des mesures en vue d'exprimer le soutien total et la solidarité entière à la juste lutte des citoyens coréens résidant au Japon pour la sauvegarde de leurs droits nationaux démocratiques et pour la réalisation de leur droit de circuler librement et de rentrer dans leur patrie.

**قراة**  
**مكتب دابطة الحقوقين الديورالطين العاليية**  
**عن**  
**للمستعمرات البرتغالية**  
**القاهرة ١٥-١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩**

حياة جديدة ودولة جديدة وحق جديد تعبر كلها عن الانتصارات التي حققها الشعب .  
لقد أحزمت شعوب المستعمرات البرتغالية ببقاوة الفريمو في الموزامبيق وحركة تحرير انجولا وحزب أفريقيا لاستقلال غينيا على انتصارات هامة في كفاحها من أجل التحرير والبناء الوطني فتحررت أجزاء كبيرة من الانجولا وغينيا والموزامبيق حيث قضى فيها على الدولة الاستعمارية ونظمت حياة جديدة وتولت دولة جديدة وحقا جديدا معبرا عن انتصار الشعب وتنشأ المدارس والتعاونيات الانتاجية والاستهلاكية وينمو الانتاج لصالح المجاهدين وتعمل تلك الشعوب بقوة السلاح على تطبيق حقها في تقرير مصيرها وفي الاستقلال الوطني .

وكان من شأن هذا التطور أن أصبح الحكم البرتغالي الاستعماري لا يقيم الا بدور المعتدى الاجنبي محاولا باستناده الى الامبريالية اعادة الوضع السابق الثاني للانسانية .

لقد اعترفت عديد من الهيئات العالمية على حق بشرعية الكفاح الوطني المسلح لتحرير المستعمرات البرتغالية وأدانوا العنوان الاستعماري البرتغالي ضد شعوب انجولا وغينيا والموزامبيق .

ولما فشل المستعمرون البرتغاليون في عداوتهم العسكرية استعانوا بأشد الاساليب وحشية وإجراما للقضاء على انطلاق الشعوب من أجل تحريرها فتنهب القرى وتدمر بل ويقتل عليها بالنسابلهم وتقصف بالقتال المستشفيات والمدارس الموجودة بالمناطق المحررة وتدمر الزراعة وتقتل المجموعات الكبيرة من الأهل أو تنقل من مكانها وتستعمل أشد الأسلحة عنفا والقتال ذات المساميات ضد الأهل والمناضلين .

وعلى الرغم من هذه الجرائم الاستعمارية التي تقترف كل يوم أفرج كل من التريمو وحزب أفريقيا لتحرير غينيا على حدة عن عديد من الجنود البرتغاليين الذين وقروا في أيديهم خلال الأعمال الحربية مؤكدين بذلك حرصهم على احترام المبادئ الانسانية التي يدين بها المفاضلون في المستعمرات البرتغالية .

أحيط مكتب الرابطة علما خلال الاجتماع الذي عقده بالقاهرة في الفترة من ١٥ الى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بمعلومات تفصيلية عن الحالة في المستعمرات البرتغالية .

ان شعوب انجولا وغينيا بيسو والموزامبيق تعاني أشد وأبشع أشكال الاستغلال التي لم تشهد فيها أفريقيا .

وتقضى المادة ١٤٦ من الدستور البرتغالي بالزام الافريقيين على العمل الاجباري كما أودت بعض للماهدات الدولية كمعاهدة ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بين البرتغال وأفريقيا الجنوبية على الاحكام التي تتيح بيع المملكين الافريقيين باعتبارهم مجرد سلعة تبايع وتنتشر ، ويفرض قانون العمل لسنة ١٩٢٨ وقانون العمل في الريف لسنة ١٩٦٢ على أهل تلك المستعمرات الخضوع لمصالح الشركات الكبرى .

ويقرن هذا الاستغلال البشع الذي يعانيه العمال الافريقيون بالتدخل الكامل عن أبسط حقوق الانسان .

فقد وقع الآف من نساء وأطفال وشيوخ وميذا ( الموزامبيق ) واكو بنجو ( الانجولا ) وديجيوجيني ( غينيا بيسو ) فريسة الاغتيا في الوقت الذي لم تكن حروب التحرير قد اندلعت بعد .

وعلمنا ايقت شعوب المستعمرات البرتغالية أن لا فائدة ترجى من أية محاولات سلمية لتصفيصة النظام الاستعماري اضطرت أن ترد بقوة السلاح على الارهاب الشديد الذي تعانيه وذلك باعتبار أنه الطريق الوحيد أمامها لنيل استقلالها الوطني وحتى تحقق في ربوع بلادها العدل والحق والحرية .

أحزمت الشعوب البرتغالية بقيادة الفريمو ( الجبهة الثورية لتحرير الموزامبيق ) والحركة الشعبية لتحرير انجولا وغرب أفريقيا لاستقلال غينيا على الانتصارات الهامة في الكفاح الذي أخذت تشهه من أجل تحرير بلادها وإعادة بنائها . لقد تضررت بالفعل مساحات واسعة من الانجولا وغينيا وبيسا والموزامبيق بالنفقاء على الحكم الاستعماري فيها فبشاعات فيها

شخص يمثلون تهديدا خطيرا لامن الدول الافريقية وسلامها .:

أن العدوان البرتغالي ضد الانجولا وغينيا والموزامبيق وضد بلاد افريقيا ذات السيادة لا يمكن أن يتم الا بالمساندة الايجابية التي تقدمها له حكومات البلاد الاستعمارية وتتحمل في هذا الصدد كل من حكومات الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وانجلترا وفرنسا مسؤولية الحرب في استعمار الحرب الاستعمارية البرتغالية ويلعب حلف الاطلنطي في هذا المقام دورا أساسيا تنطسبح خطورته من محاولات البلاد الرأسمالية العمل على توسيع رقعة تطبيق اتفاقية الاطلنطي على الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .:

ان رابطة الحقوقيتين الديمقراطيتين العالمية واضعة في الاعتبار كثافة هذه العناصر .:

١ - تدين الجرائم التي اقترعتها الحكومة البرتغالية ضد شعوب الانجولا وغينيا والموزامبيق والتي اقترعتها أيضا هذه الدول الافريقية المجاورة لها .

٢ - تشجب المساندة التي تقدمها حكومات البلاد الامبريالية ولا سيما الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وانجلترا وفرنسا للمستعمرين البرتغاليين خاصة في الميدان العسكري والاقتصادي والمالي الذي كان لا يمكن بدونه لهؤلاء الاستعماريين شن حروبهم الاستعمارية .

وتوجه النظر الى ما يمكنه من آثار خطيرة على السلم والامن في افريقيا تحالف الدول العنصرية والاستعمارية في جنوب افريقيا المؤيدة من الامبريالية وتطالب بسحب كافة الجيوش والقواعد العسكرية والغاء الحرب الخاص بافريقيا الجنوبية من اراضى انجولا والموزامبيق .

٣ - تؤكد على مبدأ شرعية الكفاح المسلح لشعوب انجولا وغينيا والموزامبيق من اجل التحرر الوطني . ومن اجل الحق في تقرير مصيرها واستقلالها الوطني بقيادة حركة تحرير نجولا وحزب افريقيا لاستقلال غينيا والفرليسو ( جبهة موزامبيق لتحرير الوطنى ) وهي القيادات التي تتولى على حق حماية شعوب المستعمرات البرتغالية وتشغيلها من خلال الانتصارات الهامة التي احرزتها في الحركة الوطنية وفي الجهاد القومى .

وهذا الموقف له من الدلالة الهامة في الوقت بالتحديد القوي يقوم فيه الاستعماريون البرتغاليون باقتراح ايشع الجرائم فمن المعروف أن الرئيس ادواردو مودلان القائد المحبوب لشعب الموزامبيق وهو المناضل المثقف النبيل والثوري الكبير قد وقع فريسة في ٢ فبراير ١٩٦٦ فريسة اعتقال المستعمرين البرتغاليين كما حاولوا فيما بعد اغتيال بعض القادة الاخرين من حركة تحرير المستعمرات البرتغالية .

ولما كانت الحكومة البرتغالية عاجزة امام تصاعد حركة تحرير المستعمرات ، فقلقه لجأت الى العدوان المكشوف ضد البلاد الافريقية ذات السيادة حتى تقضى مستندة الى الابتزاز والنهب على قلاعها عندما شملت المدارس وتكونت التعاريف الانتصاحية والاستهلاكية واصبح الانتاج في خلسة الشعب يسير في طريق النشو ، وهي الاسلحة التي يستعين بها الشعب من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطنى .:

لقد أصبح الحكم الاستعماري البرتغالي لا يزيد اليوم عن كونه معتد أجنبي يحاول بمساندة الاستعمار إعادة الوضع اليائد والمعادى للانسانية واقرت كثير من الهيئات العالمية بحق شرعية الكفاح المسلح الذي تشنه المستعمرات البرتغالية من أجل تحريرها وادانت العدوان الاستعماري البرتغالي على شعوب انجولا وغينيا والمزامبيق .:

ولما أصيب المستعمرون البرتغاليون بفشل عدوانهم العسكري أخذوا ينتهجون ايشع الوسائل واشدها اجراما للقضاء على انطلاقا للشعوب نحو التحرر وأخذوا يتهبون القرى ويخربوها ويقضوا عليها تماما بالنايالم كما صادروا يقصفون بالقنابل مستشفيات ومدارس المناطق المحررة وغربوا الزراعات .:

وأبليت مجموعات ياكلها من الاهالي أو تفلوا عنوة الى مناطق أخرى واستعمل المستعمر البرتغالي أشد نواع الاسلحة فتكا بالقنابل - ضد الاهالي والمنشأضلين . وبذلك تقوم في كل يوم الجيوش الاستعمارية البرتغالية بالهجوم على كل من تانزانيا وزامبيا والكونغو برازافيل وجمهورية غينيا والسنتجال وتصفها بالقنابل وتستخدم المناطق التي لم يتم تحريرها بعد في كل من الانجولو وغينيا ويسو والموزامبيق لتسكون قاعدة تآمرية في البلاد الافريقية المرة . واصبح الاستعماريون البرتغاليون يخططون في افريقيا لاجل ان يخططوا في افريقيا .

والمعلقة لا سببا بمعاملة أسرى الحرب وقصف  
الاحال الزل من السلاح بالقنابل والاعمال الحربية  
ضد البلاد المجاورة \*

٧ - تساند المؤتمر القادم لمساندة الشعوب  
البرتغالية الذى سيعقد فى روما خلال السنة  
الحالية \*

٨ - تطلب من السكرتارية ومن المنظمات  
المشاركة فى الرابطة الشعوب<sup>(١٠)</sup>

أن تتابع بيقظة الوضع فى المستعمرات البرتغالية  
وأن توفر الدعاية اللازمة بشأن خرق الحقوق الدولية  
للإنسان وكذلك بشأن الانتصارات التى تسجلها  
شعوب تلك البلاد فى كفاحها العادل من أجل  
التحرير والبناء القومى \*

٩ - توصى المنظمات القومية المشتركة فى رابطة  
الحقوق الديمقراطية العالمية بأن تشيد بذكرى  
المناضلين فى المستعمرات البرتغالية التى لقوا  
حتفهم فى سبيل العدل والحرية وعلى الاخضر رئيس  
الفرليمو ، ادواردو شينامبو فوندلان وجها نبيلاً من  
المثقف والمناضل الثورى الذى اغتيل فى ٣ فبراير  
سنة ١٩٦٩ \*

١٠ - تلقت بشكل خاص نظر المؤتمر التامسح  
للرابطة للنظر فى احقية المستعمرات البرتغالية

١١ - تقترح على المؤتمر إنشاء لجنة عالمية لتقصى  
الحقائق عن الجرائم ضد السلام والانسانية وجرائم  
الحرب التى يقرها المستعمرون البرتغاليون \*

#### RESOLUTION DU BUREAU DE L'A.I.J.D. SUR LES COLONIES PORTUGAISES Le Cairo, 15-18 décembre 1969

Au cours de sa réunion tenue au Caire  
du 15 au 18 décembre 1969, le Bureau de  
l'Association Internationale des Juristes  
Démocrates a reçu une information détaillée  
sur la situation dans les colonies portu-  
gaises.

Les peuples de l'Angola, de la Guinée  
(Bissau) et du Cap Vert et du Mozamb-  
ique, sont victimes d'une des plus brutales  
et cruelles formes d'exploitation jamais con-  
nues en Afrique.

Le travail forcé pour les Africains est  
inscrit dans l'article 146 de la Constitution  
portugaise, la vente de travailleurs afri-  
cains-traités comme une simple marchan-  
dise, fait l'objet d'accords internationaux,  
comme la Convention du 11 septembre 1928,  
entre le Portugal et l'Afrique du Sud. La  
soumission des populations aux intérêts  
de compagnies toutes puissantes est imposée  
aussi bien par le Code du Travail de 1928 que  
par le Code du Travail Rural de 1962.

A cette exploitation brutale des travai-  
lleurs africains s'ajoute une négation  
totale des droits les plus élémentaires de la

personne humaine. Des milliers de personnes  
sans défense, des femmes, des enfants, des  
vieillards, ont été massacrés de sang froid  
à Mueda (Mozambique), Icolo Bengo  
(Angola), Pijiguiti (Guinée Bissau) S. Tome,  
avant même que des guerres de libération  
ne soient déclenchées.

Ayant échoué dans toutes leurs tenta-  
tives pacifiques d'abolir le système colon-  
al, les peuples des colonies portugaises,  
pour faire face à la violence criminelle dont  
ils étaient l'objet, ont dû prendre les armes,  
le seul moyen pour conquérir l'indépendance  
nationale et établir dans leurs patries, une  
situation d'équité, de justice et de liberté.

Sous la direction du FRELIMO au Mo-  
zambique, du MPLA en Angola, du PAIGC  
en Guinée et Cap Vert, les peuples des co-  
lonies portugaises ont remporté de très im-  
portantes victoires dans leur lutte de libéra-  
tion et construction nationales. Des parties  
importantes de l'Angola, de la Guinée et du  
Mozambique ont été libérées; dans ces ré-  
gions l'Etat colonial a été détruit, une nou-  
velle vie s'organise, un nouvel Etat se crée,  
un nouveau Droit, expression de la victoire

du peuple, s'affirme, des écoles surgissent, des coopératives de production et de commerce apparaissent, la production au service des masses se développe. Par les armes, ces peuples font appliquer leur droit à l'autodétermination et à l'indépendance nationale.

Le gouvernement colonial fasciste portugais est désormais réduit au rôle d'un agresseur étranger qui avec le soutien de l'impérialisme, essaie de rétablir une situation inhumaine et révolue.

Des instances internationales ont, à juste titre, reconnu la légitimité de la lutte armée de libération nationale des colonies portugaises et condamné l'agression coloniale du Portugal contre les peuples de l'Angola, de la Guinée et du Mozambique.

Ayant échoué dans l'agression militaire, les colonialistes portugais ont employé les méthodes les plus barbares et criminelles pour détruire l'élan libérateur des peuples. Des villages sont pillés, saccagés, anéantis au napalm, des hôpitaux et des écoles des zones libérées bombardées, des cultures détruites, des populations entières assassinées ou déportées des armes des plus cruelles, des bombes à fragmentation, sont employées contre les population et les combattants.

Malgré ces crimes quotidiens des colonialistes, le PRELIMO et le PAIGC ont encore cette année libéré unilatéralement plusieurs soldats portugais capturés au cours d'opérations de guerre, témoignant ainsi des principes humanitaires qui animent les combattants des colonies portugaises. Cette attitude est d'autant plus significative, qu'elle a lieu au moment même où les crimes les plus affreux sont commis par les colonialistes portugais : le 3 février 1969, le Président Eduardo Mondlane, dirigeant aimé du peuple mozambicain figure noble de combattant et d'intellectuel, de révolutionnaire et d'humaniste, a été assassiné par les colonialistes portugais. D'autres dirigeants du mouvement de libération des colonies portugaises, ont par la suite encore, été l'objet de tentatives d'assassinat.

Impuissant face à la force montante du mouvement de libération dans les colonies, le Gouvernement portugais a eu recours à l'agression ouverte contre des pays africains, souverains, pour tenter d'étouffer, par le chantage, la lutte des peuples. La Tanzanie, la Zambie, le Congo-Brazzaville, la République de Guinée, le Sénégal, sont continuellement attaqués, bombardés par les troupes coloniales portugaises. Les zones de l'Angola, de la Guinée-Bissau et du Mozambique, encore occupées par les colonialistes portugais, servent aussi de base d'appui aux tentatives de subversion dans les pays libres de l'Afrique. Les colonialistes portugais qui disposent, aujourd'hui, de presque 200.000 soldats en Afrique, sont devenus une importante menace contre la sécurité et la paix des Etats africains.

L'agression portugaise contre l'Angola, la Guinée et le Mozambique, de même que contre les pays souverains de l'Afrique, n'est possible qu'avec le soutien actif des gouvernements des pays impérialistes. Les gouvernements des Etats-Unis, de la République Fédérale Allemande, de l'Angleterre et de la France, en particulier assumant une importante responsabilité dans la poursuite de la guerre coloniale portugaise. L'O.T.A.N. joue, à ce titre un rôle de tout premier plan qui avère d'autant plus menaçant, que les pays impérialistes essaient d'étendre la zone d'application du Traité, à la partie australe du continent africain.

Tenant compte de ces différents éléments, l'Association Internationale des Juristes Démocrates :

1. Condamne les crimes commis par le Gouvernement portugais, contre les peuples de l'Angola, de la Guinée et du Cap Vert, du Mozambique, de même que contre des Etats africains limitrophes de ces pays
2. Dénonce le soutien accordé par les Gouvernements des pays impérialistes, not-

amment les Etats-Unis, la R.F.A., la Grande-Bretagne, la France, en particulier dans le domaine militaire, économique et financier, sans lequel il serait impossible aux colonialistes portugais de mener leur guerres coloniales

Attire l'attention sur les incidences dangereuses pour la paix et la sécurité de l'Afrique de l'alliance des puissances racistes et colonialistes de l'Afrique australe soutenues par l'impérialisme et exige le retrait immédiat des territoires de l'Angola et du Mozambique de toutes les troupes, bases militaires et matériel de guerre de l'Afrique du Sud.

3. Affirme le principe de la légitimité à la lutte armée des peuples de l'Angola, de la Guinée et du Mozambique, pour la libération nationale, leur droit à l'autodétermination et à l'indépendance nationale, sous la direction respectivement du MPLA, du PAIGC et du FRELIMO qui assument légitimement les intérêts et la représentation des peuples des colonies portugaises, au travers des importantes victoires remportées dans la lutte pour la libération et la construction nationale.

4. Recommande aux associations nationales affiliées à l'A.I.U.D. de rendre hommage à la mémoire des combattants des colonies portugaises, morts au service de la libération nationale et tout particu-

lièrement à la mémoire du Président du FRELIMO, Eduardo Chivambo Mondlane, figure noble d'intellectuel et de combattant révolutionnaire, assassiné le 3 février 1969.

5. Attire tout particulièrement l'attention du IXème Congrès sur le problème des colonies portugaises.
6. Propose au IXème Congrès la création d'une Commission Internationale d'Enquête sur les crimes contre la paix, crimes contre l'humanité et crimes de guerre, commis par les colonialistes portugais concernant notamment le traitement des prisonniers de guerre, les bombardements contre les populations sans défense, les actes de guerre contre les pays voisins.
7. Soutient la prochaine conférence d'appel aux peuples des colonies portugaises qui doit se tenir à Rome au cours de la prochaine année.
8. Demande au secrétariat et aux organisations affiliées de suivre attentivement l'évolution de la situation dans les colonies portugaises et d'accorder toute la publicité requise aux violations des droits élémentaires de la personne humaine qui y sont commises, ainsi qu'aux succès remportés par les peuples de ces pays dans leur juste lutte de libération et de construction nationale.

## المؤتمر التاسع

### لرابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية

هلستكي ١٥ الى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٠

### مشروع اللائحة الداخلية

والذهني في مواجهته تقدم علم الحياة والطب وعلم الكيمياء الحيوية \*

( ج ) استخدام الالكترونية في المجال القانوني \*

( د ) الحماية القانونية من تلوث المحيط الانساني

### مكان وتاريخ انعقاد :

يقعد المؤتمر التاسع بمدينة هلستكي ( فنلندا ) في الفترة من ١٥ الى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٠ وذلك بمرکز أوتايبي العالمي للمؤتمرات الواقع على شاطئ البحر وقريبا من العاصمة \*

### شروط الاشتراك :

لكل الحقوقين أعضاء رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية او غيرهم حق الاشتراك في مؤتمر الرابطة التاسع وفيه منهم في العمل على رفع مستوى العلوم القانونية وحفاظا على حقوق الانسان والتعاون بين الامم والشعوب وذلك من أجل ضمان احترام الحقوق الاساسية للشعوب في استقلالها الوطني وفي حق تقرير مصيرها وفي استقرار السلام \*

### الاشتراك :

يحق الاشتراك في المؤتمر لكافة الحقوقين سواء الاعضاء في الرابطة او غيرهم من الذين يرغبون المساهمة في تقدم علم القانون وفي المحافظة على حقوق الانسان وعلى التعاون العالمي من أجل احترام الحقوق الاساسية للشعوب ومن أجل الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير والسلام \*

### الفئة والوضع :

لمثل المنظمات القانونية القومية والعالمية حتى الاشتراك في المؤتمر وحق للحقوقين الذين يحضرون بصفتهم الشخصية أن يشتركوا فيه كراغبين .. وسوف يذكر في وثائق المؤتمر صفه ووضع كل مشترك فيه \*

### حقوق المشتركين :

لكل المشتركين في المؤتمر الحق في حضور الجلسات العامة وجلسات اللجان بمجرد تقديم بطاقة

### جنول الاعمال :

١ - الجوانب القانونية بشأن بعض قضايا الاستقلال الوطني والسلام والامن الدولي والكفاح ضد الامبريالية في العالم المعاصر :

( ا ) وسائل الحفاظ على السلام والامن الدولي \*

( ب ) شرعية الكفاح من أجل التحرر الوطني \*

( ج ) القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير والسيادة \*

( د ) المبادئ الاساسية بشأن العلاقات الودية بين الدول والتعايش السلمي \*

٢ - بعض القضايا القانونية الخاصة بالدول النامية :

( ا ) الاستقلال السياسي والاقتصادي في الكفاح ضد الاستعمار الجديد \*

( ب ) قضايا التعاون الاقتصادي والسياسي على نطاق المنطقة \*

( ج ) حرية التصرف في الثروات الوطنية \*

( د ) تطور القانون كاداة للتقدم \*

٣ - الجوانب القانونية بشأن الدفاع عن الحقوق الاساسية للانسان :

( ا ) الاجراءات اللازمة لازالة كافة مظاهر التمييز العنصري بكل اشكاله \*

( ب ) الاجراءات الواجب اتخاذها ضد النازية والنازية الجديدة \*

( ج ) صوميه المبادئ المقررة في الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية \*

( د ) حقوق الانسان وحاله الطواري \*

٤ - التقدم التكنيكي وحقوق الانسان :

( ا ) احترام حياة الانسان الخاصة في مواجهة تقدم من التسجيل \*

( ب ) حماية شخص الانسان وكيانه الجسماني



١٠ - يعد مكتب اللجنة عقب انتهاء المناقشات تقريراً  
يعكس في صدق المناقشات التي دارت على أن تبرز  
نقاط الاتفاق ويذكر نقاط الخلاف ١١

١٢ - يرضى هذا التقرير على اللجنة للسائقين  
أقصى الجهود للوصول إلى أكبر درجة من الاتفاق  
أن لم يكن إلى الإجماع ١٣

#### اللجنة القيادية :

١٤ - يتولى قيادة المؤتمر أعضائه مكتب الرابطة  
الحاضرون في المؤتمر ولهم أن يحددوا اليهم أعضاء  
من المؤتمر يلتصقون بإقامة وجودهم ١٥

١٦ - يتم تنفيذ القرارات التي تصدرها تلك اللجنة  
القيادية المشكلة على هذا النحو عن طريق لجنة  
محدودة العدد تكون من الرئيس والسكرتير العام ١٧  
ولمدين الصندوق وممثل الرابطة الحقوق العالمية ١٨

١٩ - تتولى اللجنة القيادية مسئولية أعمال ولقاءات  
المؤتمر عملاً باللائحة التي يتم الاتفاق عليها وتقوم  
اللجنة القيادية بتنظيم كافة أعمال المؤتمر وإيجانه  
الأريمة كما عليها أن تعد وتعرض الاقتراحات  
والقرارات المناسبة بشأن المؤتمر ٢٠

#### توزيع وفاق المؤتمر :

٢١ - يتم توزيع الكلمات التي تلقى في الجلسة  
الافتتاحية والتقارير الأساسية المقدمة إلى اللجان  
وكذلك قرارات المؤتمر ونتائجها ٢٢

#### الصحافة :

٢٣ - تتولى اللجنة القيادية وحدها تقديم كافة المعلومات  
الخاصة بالمؤتمر وعليه فالتصريحات والمعلومات  
الصادرة من غيرهما لا تعتبر إلا عن رأيهم وكنت  
مسئوليتهم ٢٤

#### التصديق على اللائحة :

٢٥ - يتم التصديق على اللائحة في الجلسة الافتتاحية ٢٦

#### الجمعية العمومية للرابطة :

٢٧ - عقب نهاية أعمال المؤتمر اجتماع الجمعية العمومية  
لرابطة الحقوق الديمقراطية العالمية طبقاً لنظامها  
الأساسي ٢٨

الحضور التي تسلم اليهم شعبة انعقاد المؤتمر أو  
في صباح أول أيام انعقاده في المركز العالمي  
للمؤتمرات باوكتايس ويكون هذا مقابل مسدسهم  
وسم الاشتراك ٢٩

٣٠ - يتساوى كافة المشتركين في المساهمة في  
أعمال المؤتمر فلهم حضور الجلسات العامة وجلسات  
اللجان ولهم التعبير عن رأيهم في اللجان التي  
يختارون الانضمام إليها كما لهم أن يشتركوا في  
التصويت ٣١

٣٢ - يحضر مراقبون كافة نشاطات المؤتمر سواء  
في الجلسات العامة أو جلسات اللجان ومن حقهم  
التعبير في جلسات اللجان عن وجهة نظرهم دون  
أن يكون لهم حق التصويت ٣٣

#### أسلوب العمل :

٣٤ - تجري أعمال المؤتمر في مجاله الأريمة ٣٥

٣٦ - تعقد جلسة عامة الافتتاحية وجلسة عامة ختامية

٣٧ - تجري المناقشات في جلسات اللجان ٣٨

#### الجلسات العامة :

٣٩ - يفتتح رئيس رابطة الحقوق الديمقراطية  
العالمية أعمال المؤتمر في جلسته الافتتاحية ٤٠

٤١ - يتم في الجلسة الافتتاحية انتخاب هيئة رئاسة  
شرفية بناء على توصية اللجان القيادية ٤٢

٤٣ - يجري مناقشة تقرير السكرتير العام للرابطة  
في جلسات الجمعية العمومية للرابطة التي ستعقد  
انتهاء أعمال المؤتمر ٤٤

#### اللجان :

٤٥ - يتم في كل لجنة عدد يحددها تكوين مكتب  
لها ، وتتلقى اللجنة في هذا السبيل اقتراحات  
اللجان القيادية بشأن أعمال اللجان كأساس  
للمناقشة ٤٦

٤٧ - تهدف اقتراحات اللجنة القيادية العمل على  
أن يعكس تكوين المؤتمر على اللجان الأريمة ٤٨

٤٩ - يتكون مكتب اللجنة من رئيس ونائب رئيس  
وسكرتير ومقرر ٥٠

٥١ - تستطيع اللجنة تكوين لجان فرعية لها ٥٢

## الاعضاء الذين حضروا اجتماع

مكتب رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية

القاهرة ١٥ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩

١ - السيد/ والتر باود

سكرتير رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية  
(المانيا) (جمهورية المانيا الديمقراطية)

٢ - السيد/ سولانج بوفيه اجام \*

المحامية امام محكمة استئناف باريس مفسرة  
السكرتارية الدولية لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية في فرنسا

٣ - السيد/ فاسكو كاميرال

القائم رئيس الرابطة (غينيا البرتغالية)

٤ - السيد/ هاريس شانفوا

المحامي العام امام المحكمة العليا ببلجي الجديدة  
سكرتير عام الرابطة الهندية للحقوقيين من اجل  
السلام عضو السكرتارية لدولية لرابطة (الهند)

٥ - السيد/ بير كوت

القائم السابق

استاذ القانون الدول بجامعة فرنسا

رئيس رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية  
(فرنسا)

٦ - السيد/ احمد محمد الخواجه

لقب بالمحامي بالجمهورية العربية المتحدة ونائب  
رئيس الرابطة (الجمهورية العربية المتحدة)

٧ - السيد/ شفيق الوشيدات

القائم عام اتحاد المحامين العرب (الجمهورية  
العربية المتحدة)

٨ - السيد/ حامدين

رئيس المحكمة العليا لمنغوليا \* منغوليا

٩ - السيد/ يوسف دويش

المحامي امام محاكم الاستئناف

السكرتير الادارى للجمعية المصرية للاقتصاد  
السياسى والاقتصاد والتشريع وعضو السكرتارية  
الدولية لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية  
(الجمهورية العربية المتحدة)

١٠ - السيد/ يوشيو

مدرس بجامعة طوكيو (اليابان)

١١ - السيد/ نسيم ضاهر

المحامي امام محكمة استئناف بيروت عضو رابطة  
الحقوقيين الديمقراطيين اللبنانية (لبنان)

١٢ - السيد/ يوان فيليب

عضو المحكمة العليا برومانيا

عضو السكرتارية الدولية لرابطة الحقوقيين  
الديمقراطيين العالمية (رومانيا)

١٣ - السيد/ يوشينا دوهيرانو

رئيس قسم العلوم القانونية باكاديمية العلوم  
باليابان ونائب رئيس الرابطة \* (اليابان)

١٤ - السيد/ ي. كلوبنس

مدير معهد البحوث من اجل مكافحة الجريمة  
نائب رئيس الرابطة (الاتحاد السوفيتى)

١٥ - السيد/ كيم دجوسام

سكرتير عام رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الكورية  
(جمهورية كوريا الشعبية)

١٦ - السيد/ دى هي كو

عضو رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الكورينسية  
(جمهورية كوريا الشعبية)

١٧ - السيد/ باك دونج تشوف

عضو رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الكورينسية  
(جمهورية كوريا الشعبية)

- ٣٠ - السيد/ تزان كونج تيلوج  
عضو وفد جمهورية فيتنام الديمقراطية في  
مؤتمر محادثات باريس وعضو السكرتارية الدولية  
للرابطة ( فيتنام الديمقراطية )
- ٣١ - السيد/ هنريك توبلتن  
رئيس المحكمة العليا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية  
وعضو السكرتارية الدولية للرابطة ( ألمانيا الديمقراطية )
- ٣٢ - السيد/ إيفان فاتشكوف  
النائب العام لجمهورية بلغاريا الشعبية  
رئيس الرابطة ( بلغاريا )
- ٣٣ - السيد/ دولان وازير  
رئيس تحرير مجلة القانون للمجر ( المجر )
- ٣٤ - السيد/ اودولوف  
عضو رابطة المحققين الديمقراطيين ( ألمانيا الديمقراطية )
- ٣٥ - السيد/ كيم هيونج كيون  
( كوريا لديمقراطية )
- المراقبون
- مجلس نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة
- ٣٦ - السيد/ اسفلان باسيلي  
وكيل نقابة ج ٢٠٤٠
- ٣٧ - السيد/ محمد فكري نغا  
أمين صندوق ج ٢٠٤٠
- ٣٨ - السيد/ احمد يحي عبد الفتاح  
أمين سر صندوق ج ٢٠٤٠
- ٣٩ - السيد/ احمد احمد الخطيب  
عضو مجلس نقابة ج ٢٠٤٠
- ٤٠ - السيد/ احمد نبيل الهادي  
عضو مجلس نقابة ج ٢٠٤٠
- ٤١ - السيد/ حسين الطويجي  
عضو مجلس نقابة ج ٢٠٤٠
- ٤٢ - السيد/ حسني المنادي  
عضو مجلس نقابة ج ٢٠٤٠
- ١٨ - السيد/ كازيمير كاكول  
سكرتير رابطة المحققين الديمقراطيين البولندية  
( جمهورية كوديا الشعبية )
- ١٩ - السيد/ محمود علي كازووي  
المحامي امام المحكمة العليا بباكستان - ونائب  
رئيس الرابطة ( باكستان )
- ٢٠ - السيد/ زينوبك كيسوتش  
قائم رئيس رابطة المحققين الديمقراطيين  
التشيكية ( تشيكوسلوفاكيا )
- ٢١ - السيد/ خوسيه ميغازيس  
عضو مجلس نقابة المحامين بالبنزويلا ( فنزويلا )
- ٢٢ - السيد/ يوشيد ناريتا  
سكرتير منظمة تضامن الشعوب الاسيوية  
الافريقية ومراقب رابطة المحققين الديمقراطيين  
اليابانية ( اليابان )
- ٢٣ - السيد/ اوجاناولي  
استاذ القانون الذي يجمعه بيزه باطاليا  
مكتريه عام رابطة المحققين الديمقراطيين الايطالية  
عضو السكرتارية الدولية للرابطة ( ايطاليا )
- ٢٤ - السيد/ حسيب نور  
المحامي بمحكمة استئناف بيروت وعضو  
السكرتارية الدولية للرابطة ( لبنان )
- ٢٥ - السيد/ جرنلرمان  
المحامي امام محكمة استئناف باريس وسكرتير  
عام رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية ( فرنسا )
- ٢٦ - السيد/ يارو سلاف تونود ورسكي  
مسيكرتير عام رابطة المحققين الديمقراطيين  
التشيكية ( تشيكوسلوفاكيا )
- ٢٧ - السيد/ اسفلان اوزيمي  
عضو مجلس رئاسة اتحاد المحققين السلوفاكيين  
( تشيكوسلوفاكيا )
- ٢٨ - السيد/ فكتور يبنوسون  
عضو رابطة المحققين السوفيتية ( الاتحاد  
السوفيتي )
- ٢٩ - السيد/ اوياد برانغر  
عضو السكرتارية الدولية للرابطة ( المجر )

حركات التحرير :

٥٧ - السيد/ جمال الصورياني

منظمة تحرير فلسطين

السيد/ عبد الله الكرزون

منظمة تحرير فلسطين

٥٩ - السيد/ مريجو فيرا

حركة تحرير الموزامبيق ( فرليمون )

اعضاء لجنة التعبئة بمنظمة تضامن الشعوب الاسيوية  
الافريقية :

٦٠ - السيد/ مهمل حركة تحرير افريقيا  
( سواير )

٦١ - السيد/ مهمل تحرير زامبيا ( دابو )

٦٢ - السيد/ مهمل المؤتمر القومي الافريقي بجنوب  
افريقيا ( اوفيس )

٦٣ - السيد/ مهمل حركة جيش التحرير بانجولا  
( لولا )

٦٤ - السيد/ مهمل حركة تحرير غينيا البرتغالية  
مقدمة :

منظمة تضامن شعوب اسيا وافريقيا :

٦٥ - السيد/ عبد الوهاب السلام

٦٦ - السيد/ عثمان بناني

المجلس القومي للسلام :

٦٧ - السيد/ وليم سليمان

٦٨ - السيد/ سعيد خيال

٤٣ - السيد/ عبد الحميد الجمل

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٤٤ - السيد/ عبد الله علي حسن

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٤٥ - السيد/ عثمان نفاقا

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٤٦ - السيد/ فهمي ناشد

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٤٧ - السيد/ كمال حليم ابراهيم

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٤٨ - السيد/ ماهر محمد علي

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٤٩ - السيد/ محمد فتحي الكيلاني

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٥٠ - السيد/ محمد فهمي امين

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

٥١ - السيد/ محمود عبد الحميد سليمان

عضو مجلس نقابة ج.ع.م

ولد نقابة السودان :

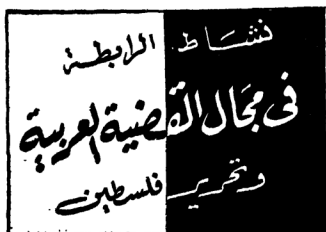
٥٢ - السيد/ امين طاهر الشبل

٥٣ - السيد/ عقيل احمد عقيل

٥٤ - السيد/ صادق احمد خير

٥٥ - السيد/ عيد الله نجيب عبد الله

٥٦ - السيد/ عديلين اسماعيل



تفسير

مبادئ

القوانين

الدينية

الاربابية

## في النظر الثاني لفرد المشيبي العربية

المشهد في القاهرة والقاهرة

من ٢٥-٢٨ يناير ١٩٦٩

الحركة والتغيير في مبحث قانون الحرب وخاصة قانون الاحتلال كما أسلفنا .

### القسم الاول :

(١، ب) مسائل الاجهزة العسكرية لاسرائيل والدول العربية المعنية. وخطف وتهجير الرعايا الاردنيين .

ان البيانات التي جمعها لجنة الرباطية بشأن هذه النقطه بيانات جزئية بكل تأكيد . ومع ذلك فان من الشهادات ذات الدلالة بعض اقوال الشهود كتملقه بقصف معسكر اللاجئين في اريحا خلال اليومين الاول والثاني من حرب يونيو (١) ، وبتدمير بعض المساجد وغيرها من المباني المدنية والخاصة بالشعائر الدينية والتي تم اكتشافها في كل مكان بالصفة القريبة وخاصة في بيت لحم (٢) .

في الحالة الاولى تجد شهودا قدروا أنهم شاهدوا الطائرات الاسرائيلية تلقي بقنابل قاذبات على السكان المدنيين بالقرب من اريحا .

ومن ضمن قواعد القانون الدولي المتعلقة بهذا الموضوع نجد ان اتفاقية جنيف الاولى المبرمة في ١٢ اغسطس ١٩٤٩ بشأن « تحسين احوال الجرحى والجرحى بالقوات المسلحة التجارية » وتضمن المادة الثالثة منها بوجه خاص على ان « الاشخاص الذين لا يشتركون بطريق مباشر في العمليات الحربية ، بما في ذلك افراد القوات المسلحة الذين التوا

ان الهدف الرئيسي لهذا التقرير هو التحقق مما اذا كان مسلك القوات التابعة للبلاد اطراف النزاع بالشرق الاوسط ، خلال حرب الايام الستة ، وكذا مسلك قوات اسرائيل بعد انتهاء النزاع المسلح وبابان احتلال الاراضي المصرية والسورية والاردنية ، يتفق او لا يتفق مع قواعد قانون الحرب بوجه عام ، وقواعد الاحتلال الحربي بوجه خاص »

ويستهدف هذا التقرير ايضا المقابلة بين موقفنا لاسرائيل بوجه خاص وبين مضمون القواعد التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا المجال .

لهذا ، ولاننا سنعتمد بصفة رئيسية على الشواهد التي جمعها اللجنة التي شكلتها رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالية والتي زارت في يناير وفبراير ١٩٦٨ معسكرات النازحين بعد يونيو ١٩٦٧ ، فاننا سنكتفي بعرض الحقائق بصورة منتظمة الى حد ما ، للحص شرعيتها في ضوء القواعد الدولية الواجبة التطبيق ، سواء في ذلك القواعد التي لها طابع العرف او القواعد العامة ، كما جرى به الاصطلاح .

ويفرض علينا هذا بالضرورة تحديد مجال بحثنا بادى ذي بدء ، ونعقونا الى عدم الخوض في القضايا النظرية الكبرى التي يدور حولها الجدل في ذلك البحث الدقيق من مباحث القانون الدولي . ومن ثم فاننا سنقتصر على التزام منهج المواجهه بين المواقف للحدود لاطراف المعنية بمشكله الشرق الاوسط . وبين اتجاه الدعامة القانونية للمجتمع الدولي الى

[١] كثر في هذا الصدد شهادات العلية والمسيحيين الذين اتج لهم ان يزوروا خلال عام ١٩٦٧ لدى الامكن التي زاروها اللجنة « انظر ب » و « د » الإنسانية للسلطة لاجئ الشرق الاوسط .

F. Dood, «Suffering humanity the refugees of the Middle East», publié par «University Christian Center Forum», Beirut, 1967, pp. 11 ss.

[٢] انظر مود المرجع السابق

من قبل في مستوى القواعد غير المدونة للقانون الدولي عامة منذ نشأة المجتمع الدولي الحديث (٤) .

وحسبنا في هذا أن نذكر ، في عهد قريب ، أن اتفاقية بطرسبرج المبرمة في ١١ ديسمبر ١٨٦٤ ، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ . ( ومنها الاتفاقية الراهية بتاريخ ١٨ أكتوبر التي تمثل مع اتفاقية جنيف المبرمة في ٢٢ يوليو ١٩٢٦ السابقة للقانونية ذات الإحماية القصوى ضمن الاحكام مسالفة الذكر ) ، تتضمن حكما يؤكد عدم شرعية الاعمال المؤدية الى استخدام الاسلحة البكتريولوجية والكيميائية وحمايتها (٥) .

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة يبدو لنا سنا المناسب ، من جهة أخرى ، أن نؤكد أن ملاحظة من هذا القبيل تبدو قابلة للتطبيق بطبيعة الحال على حالات خرق اللوائح الاتفاقية الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، وبحماية الاهداف غير العسكرية ( مساكن ، مدارس ، كنائس ، مستشفيات ، الخ ) . والواقع أنه من الممكن أيضا أن تتوصل بالنسبة لهذه اللوائح الى ما يجسرى به العمل في مستوى الاتفاقيات ، وخاصة في إطار تكوين الرأي القانوني والمادة التوارثة باعتبارها من العناصر المكونة للعرف الدولي (٦) . وهكذا يكفي لتبرير اتفاقيات جنيف بطابعها التقني أو التقريبي بالنسبة لمجموع المسائل المتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب .

السلاح ، والاشخاص الذين أعجزهم المرض أو الإصاية أو الأسر أو أي سبب آخر عن مواصلة القتال ، سوف يعاملون في كافة الظروف معاملة إنسانية بدون أي تمييز في اتجاه اسماة المعاملة يسبب الجنس أو اللون أو الدين أو الثروة أو أي معيار مشابه » .

ويمكن أن نطبق أيضا القواعد التي تضمنتها اتفاقية جنيف الراهية بشأن « حماية المدنيين في زمن الحرب » على النزاعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي ( المادة الثالثة فقرة أولى ) ( ٢ مكرر ) وتتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من الاحكام ذات الطابع العام الى حد كبير ، تجسد تصميم واضعها على حظر استخدام العنف الحربي ضد الاهداف المدنية وضد الافراد ( انظر المادة ٣ مسالفة الذكر ، وخاصة المواد ١٢ - ٢٦ من الاتفاقية المذكورة ) ( ٣ ) .

وتعتبر اعمال استخدام الاسلحة الفتاكه بوجه خاص والشبيهة بالاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية التقليدية ، مثل غاز النايالم ، مخالفه بصورة خاصة للقواعد مسالفة الذكر ولروح اتفاقياتجنيف بل ولحكمتها القانونية .

ولقد لاحظنا البض بلهجة قوية أن تبني الوثائق الدولية التي ترقى الى مستوى الاتفاقيات ، لمياديه إنسانية أساسية تحظر أي اتجاه لاستخدام هذه الاسلحة ، يجب أن يمتدح ذا طابع تقريبي في الجوه ، نظرا لان مثل هذه المياديه كانت موجودة

(٢ مكرر) انظر في هذا المسألة بوجه عام ، سيويس ( قانون الحرب والمساومات للسلمة ذات الطابع في الدول )

باريس ١٩٥٨  
Blotz : Le droit international et les conflits armés d'un caractère non-international, Paris, 1958, passim.

(٣) انظر مارسكا ( الحماية الدولية للمحاربين والمدنيين » ميلان ١٩٦٥  
Maresca, « La protection internationale des combattants et des civils », Milan, 1965, pp. 141 ss. et 233 ss.

(٤) انظر كراود « القانون العام الدولي » ، الطبعة الثالثة ، بالرمو ١٩٦٠  
Quadri, Droit Public International, 3ème éd., Palermo, 1960, p. 288.

(٥) من أجل تحليل هذه المصادر في الخدمة للقانون الدولي المحسوس وسفر الانجاه الى الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية انظر بوسامنت صفرين « مؤتمر السلام الثاني المنعقد في لاهاي سنة ١٩٠٧ ، مبرم ١٩٠٨ ، باركلي « القانون الدولي والسلم الدولي مع ملاحق لصوص مل اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ » لفسند - بوسنت ١٩١٧ ، كروز « حرب الغازات والقانون الدولي » فيينا ١٩٢٧ ، وللمذكر « قانون الحرب والمهاد » فيينا ١٩٢٥ « افريك « الحرب الكيميائية وقانون التسوب » برلين ١٩٢٧

Hustamante Silvern, « La Segunda Conferencia de la Paz reunida en La Haya en 1907 », Madrid 1908; Barclay « International Law and Practice with appendices containing Hague Conventions of 1907 », London, Boston, 1917; Kunz, Gaskrieg und Völkerrecht, Wien 1927;

(٦) Kriegerrecht und Neutralitätsrecht, Wien, 1935; Overbeck, Die Chemische Waffe und das Völkerrecht, Berlin, 1937, passim.

وفيما يتعلق بالوثائق انظر بوجه خاص التقرير المقدم من سكرتري عصبة الأمم المتحدة بصفحة مطبوع ايطاليا بياتر .  
١٩٢٢ ( انظر مجموعة مطبوعات عصبة الأمم ال ١٩٢٢-١٩٢٥ )

(٧) فيما يتعلق ببيانات مسجدة ما جرى به السبل كما يشهد الشئ انظر الهاض السابق « وكروز « اتفاقية جنيف عام ١٩٢٦ » في القانون والسياسة في « المجتمع الدولي » ، ١٩٥٢ ، وكذلك كاسترن « لملحة القانونية للسكان المدنيين في الحرب

المدنية » في اللغة السامة للقانون الدولي العام .  
Kunz, « The Geneva Convention of 1949 », in Law and Politics in the World Community; Castern, « La Protection Juridique de la population civile dans la uerre moderne », dans Revue Générale de Droit International Public, 1955.

ونحن نؤكد بصفة خاصة بالنسبة لأولئك الذين يريدون - فيما يبدو - استخدام الأدوات العلمية وأدوات الاعلام العلمية الجديرة بالثقة كي يفخوا موضوعا مسئوليات دولة الاحتلال ، نؤكد على ان المقصود هو مشكلة ربما كان من الجائز طرحها على هذا النحو في بداية النزاع أي في مرحلة تقهره ، وطالما ان اسرائيل سلكت مسلكا معينا ازاء سكان الاراضي العربية المحتلة . وطالما ان اسرائيل لم تحدث تحولات حقيقية في ميكانك المؤسسة القائمة في تلك الاراضي ، فان المحجة السابقة تهبط الى مستوى الدرية ، واتضح ان الخطاب الغامض بشأن الدعاوى الوقائية عن النفس الذي سبق ان استخسنته الولايات المتحدة ابان الازمة الكوبية هو البناء الفوقي الذهني الذي يبتني به من قرر ، بطريقة بطيما الضراع الطيفي أكثر فائز يصفهاته حتى في النطاق الدولي ، تبرير وبمسألة أشخاص القانون الدولي الذين يمتدون باتجاههم موضوعا الى سياسة التوسع النوعي الاستعماري الجسدي أو الامبريالي فقط .

ونحن نقصد بهذا - بصورة أكثر بساطة - ان حوز الأمم المتحدة في النزاع العربي الاسرائيلي كان محددا منذ البداية .<sup>١٠</sup> فطالما ان أكثر المنظمات الدولية تمعلا ، وهي التي تتعقد بقاعدة نتجه لان تكون حالية - بالنظر الى هاتسبم به الجماعات الدولية من القسوة والفتاى صفه التفتيل الرسمى نسبيا - وكذلك مستقطب القوى ليعا في قطبين ، طالما ان هذه اللحظة لم تتوصل الى الأدوات القانونية القادرة على ضمان الضمانية الحقيقية والتطبيق للملوس للقرارات التي تتخلها حقيقتها ( الجمعية العامة ومجلس الأمن في سالتنا ) ، فان من الواضح ان الحظر العام للاتجاه الى استخدام القوة لن يمكن قياسه طو ذاته الا في ضوء الضمانات الفعلية ، ومن ثم يجب تفسيره بأنه «حقاق جوهرى للحق» وتوصل الى التعبير عنه الضمانة القانونية للجمعية الدولية في حركتها الحديثة .

ويكفي الآن ان نلتبس هذه الحقيقة القطعية التي وضعاها لتونا باينجاز ، والمبدأ المنصوص عليه في البقرة الرابعة من المادة الثانية وآثره بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي \*

فإذا ما أخذنا بهذه الملاحظة ( ولستنا نرى وجهها للاعتراض عليها نظرا لان الاعتبارات الانسانية تلعب هنا دورا رئيسيا ) فانه ليس من الضروري التأكد من انضمام الدول المعنية وخاصة اسرائيل انضماما فعلياً الى اتفاقيات جنيف المذكورة ، والواقع ان تصديق اسرائيل من شأنه ان يؤكد فقط تحملاً بالاتفاقيات عامة من الناحية الدولية وبفسا على أي حال باعتبارها من أشخاص القانون الدولي ، وذلك ومنصب ويوجد قواعد للقانون الدولي العمومي لها قوة المبادئ التي تنطبق على الكافة (مكرر) .

إذا ما يمكن نسبته الى اسرائيل هو مستمسك أجزائها العسكرية في حالة ضرب أريحا بالقبائل واستخدام النابالم وقصف البناي المدنية والمدنية خلال « حرب الأيام الستة » .

وحيث يتناقض الامم المتحدة وحظر الاتجاه للقوة لحل الخلافات الدولية :

ولكن لا نلصد الاناهة في مسالة التوسيع القانوني لتطبيق المبدأ وضيق تزيان وهي مصالحة دقيقة وحسنة ، ومع ذلك يعتبرها بعض الامم المتحدة لمصطنع بشرة غير ليلية خضالة ميسدنية للحكم بغيره أو عدم شرعية مزاعم الطرفين لا تذكر أ ك ذلك لا ينعني ان التطورات اللاحقة ليوم ٥ يوليو ١٩٦٧ والأبعاد الحالية للنزاع تتجاوز بكثير الخلاف على تطبيق تزيان ، وتتم من موضوعات قانون الاحتلال لخصايا عناية غفيرة السكان المدنيين ، بحق للصمود في الحياة والاستقلال وتقرير المصير ، وبوطية الامم المتحدة فيما يتعلق بالحوالات التي تهدد للسلام والأمن الدوليين وخاصة حق الوطني الفلسطيني في المقاومة .

وكذلك بعد هذا الى ما تضمنته المادة الثانية بقرة رابعة من ميثاق الامم المتحدة في الجطر العام للاتجاه الى القوة لحل الخلافات الدولية . من الواضح ان مثل هذا الحظر ملزم لاطراف النزاع إذ انها جميعا أعضاء في الامم المتحدة . ومن الواضح أيضا انه يمكن من الوجهة النظرية ان تطبق على هذه الحالة البقرة الشهيرة المنصوص عليها في المادة لاه من الميثاق بشأن « الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي » .

<sup>١٠</sup> كمرج حول التطبيق الفردي من لدن اللاد المصور - على الجانب الشرقي لاتفاقيات جنيف واتساح مجال لا يرامى الثاني .  
يبد ان اللجنة الاقليمية العاملة لحد الاتفاقيات بالنسبة للدول المعنية بالنزاع يتنكر ان تصير خارج مجال المناقشة طالما ان كل البلاد التي صحت معها نه سميت بالفرق القساونى على الاتفاقيات الاربع للبرية في ١٢ أغسطس ١٩٦٦ : اسرائيل في ٢٠ يوليو ١٩٦٦ ، مصر ٢٠ نوفمبر ١٩٦٦ ، الاردن في ٢٢ مايو ١٩٦٦ ، سوريا في ٢ نوفمبر ١٩٦٦ ( وتولد تاريخ الدفاع ولان التصديق الخاصة بكل من هذه الدول ) .

<sup>١١</sup> مكرر في النص

Forward, Jay, Koslowe, Lindegar and Measin, «The Arab-Israeli War and International Law» in Harvard International Law Journal, vol. 8, (1968), pp. 246 ss. et passim.



## القسم الثاني :

( أ ، ب ) مسلح الأجهزة العسكرية للدولة اسرائيل بعد د حرب الأيام الستة ، وإبان احتلال الأراضي المصرية والأردنية :

إن الحديث عن مسلح القوات الإسرائيلية أثناء الاحتلال أكثر اتساعاً وتعقيداً (٧) . ولن نقدم هنا تحليلاً كاملاً للوضع في الأراضي السورية المحتلة ، وذلك لأن اللجنة التي شكلتها وإبطسة الحقوقين الديمقراطيين العالمية لم تزد سوريا . ومن جهة أخرى فإنها لم تلتق معلومات خاصة عن خرق القواعد المذكورة الناشئة عن تشييد الجبهة العسكرية للدول العربية المعنية بالنزاع ، ونحن لا نقصد بذلك استبعاد وقوع أمثال هذه المخالفات ،

إن لدينا بيانات عديدة وتفصيلية للغاية بشأن نظام الاحتلال الذي طبقته وتطبقه إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومسيغناه والأراضي السورية . لهذا ينبغي أن نقسم إلى مراحل عرض السمات والنتائج القانونية للاحتلال التي ثبت وقوعها أثناء الاحتلال المذكور .

ومع ذلك يجب أن نعلم باداه ذي بدء أنه ينبغي الرجوع إلى كل مادة الاحتلال الخري ، من وجهة نظر القانون الدولي ، ولكن يما على معايير معينة تشكل جزءاً من أدوات دولية أكثر شمولاً ، طالما أنه لا توجد بعد قواعد قانونية معقلمسة وموحدة شبيهة بتلك المتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب عامة .

يبد أن أهم نقاط الارتكاز الجزئية هذه هي اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ السالف الإشارة إليها ، والمتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب ، وهي طبقاً لنص الفقرة الثانية من مادتها الثانية « تطبق أيضاً في حالة احتلال جزء أو كل أراضي أحد الأطراف المتعاقدة » ولو لم يواجه هذا الاحتلال أية مقاومة عسكرية .

ولقد قواها أخرى جديرة بالاهتمام ومتعلقة

بالاحتلال في اللائحة الملحقه ( اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ) ، وقد سبق أن أبدينا أن هذه الأداة الأخيرة تمثل من عدة نواح السلف المباشر لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

ولقد جمعت شهادات عديدة كلها ذات دلالة واحدة بشأن أعمال القوات الإسرائيلية مثل التدمير المنظم للسنازل والقرى والمدن الصغيرة في الضفة الغربية . ويكفي أن نذكر حالات صرخه مثل حالة مدينة قلقيلية ( التي دمر ٧٠٪ منها بالديناميت ) ، وقرى عمواس ، بيت نوبة ، يولو ، بيت مرسيم ، بيت عوا ، جفنيق ( التي دمرت عن آخرها ) وأعمالاً مماثلة ، وإن كانت جزئية ، وصلت (٨) إلى علما بالنسبة للقدس ذاتها ، بيت لحم ، رام الله ، نابلس، خان يونس . الخ .

إن هذا الموقع من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية يناقض أولاً مبدأ المعاملة الإنسانية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، المنصوص عليه بوجه خاص في المادة ٣ فقرة أولى من اتفاقية جنيف الرابعة . ولغضلاً عن ذلك فإنه ينطوي على خرق الالتزام المفروض على الأطراف - المتعاقدة - بموجب المادة الثالثة فقرة ثانية سالفة الذكر - بتجنب كل عمل من شمسائه الاضرار بسلامة الجسم أو الأمن الشخصي للمواطنين المتمتعين بالحماية .

ومن جهة أخرى فإن التدمير المنظم لتجمعات السكان المدنيين ينطوي بذاته - بالإضافة إلى المخالفات العامة آلفة الذكر - على سلسلة من المخالفات المتعددة التي تكاد تغطي تماماً في النهاية ميدان تطبيق المادة الرابعة والمواد من ٤٧ إلى ٧٨ من الاتفاقية بشأن نظام الأراضي المحتلة على وجه التحديد . فمن الواضح مثلاً ، أن تدمير المساكن المدنية قد تسبب بطبيعة الحال في نزوح اجباري للسكان شبيه بما تعرضت عليه المادة ٤٩ طالما أن الجانب الأكبر من مسكائن مدينة الخليل والقرى الأخرى لله انتقلوا إلى الضفة الشرقية للاردن بعد أن فقدوا مساكنهم . وإذا كان المركز السكاني يحتوي - كما حدث فعلاً - على مدارس ومستشفيات ومرافق اجتماعية أخرى ، فإننا نعلم قوات الاحتلال سوف ينطوي بالضرورة على

(٧) لله تركنا جانباً جزءاً من تحليل الوضع في الأراضي السورية . إذ أن لجنة وثيقة الحقوق لم تلعب إلى سوريا د ومن جهة أخرى فإن اللجنة لم تجميع بيانات خاصة بتعلق بخرق القواعد المذكورة في المتن ويمكن أن تزد إلى لتساات الأجهزة العسكرية للدول العربية المعنية بالنزاع . وبطبيعة الحال لا يريد أن يستبعد وقوع أمثال هذه المخالفات فلا .

(٨) انظر درد الترجع السابق ذكره ، وكلنا الجلسه المستأذرين بعنوان « القدس وهم القراء » من سلسلة كرامات جنسلة ليويايا كريتياك وهم ٤٧ يابري ١٩٦٧ .

« Jérusalem et le sang des pauvres », de la série Cahiers de Témoignage Chrétien, No. 47, par Père Paul Gauthier et Soeur Marie-Thérèse, Paris, 1967, pp. 16 et. et spécialement pp. 33-43.

الأخرى بالاتفاقية المذكورة ( المادة ٣٤ ) بأن « أخلا الرهائن محظور » .

إن مجموع المخالفات التى ذكرناها حتى الآن تدخل بطبيعة الحال تحت طائلة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (١٠) من الوجهتين الذاتية والموضوعية . ومع ذلك فإن هذه المخالفات تنطوي على انحراف الأجهزة العسكرية الإسرائيلية حتى بالقياس إلى هذه المبادئ العامة للمجتمع الدولي الحديث في مجال المعاملة الإنسانية ومنها ما نصت عليه الاتفاقية المذكورة ونصت عليها من قبل اللجنة المحقة باتفاقية لهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ التى تمثل آخر ما وصل إليه القانون الدولي الاتفاقى (أى في مجال التقنين ) . إلا أن هذه المخالفات لا تلقى الضوء مباشرة على المشكلة الرئيسية لنظام الاحتلال الحربي . وهي المشكلة الخاصة بجموع العلاقات القائمة بين تنظيم الدولة المحتلة ونشاط الهيئات التابعة لدولة الاحتلال ، لواقع المؤسسات يصف على وجه التحديد الموقف الذاتي لهذا الشخص الأجنبي من أشخاص القانون الدولي .

وبعبارة أخرى فإن المخالفات التى يحنها حتى الآن ليست سوى مخالفات خاصة يمكن أن تناس بسماتها بسهولة في ضوء قواعد اتفاقية جنيف سالفه الذكر . لكن المطلوب الآن هو أن نرى إلى أى مدى يرمى النظام الذى أقامته القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى تعديل التنظيم في هذه الأقاليم لتعديد بذلك النظر في مبدأ « يقاء » التنظيم القانوني للدولة المحتلة . وهذا يستلزم البحث في وقائع أخرى أخذنا علما بها بطريق مباشر ، وذلك لتحديد ذلك الغرض من القانون الذى يلزم استسلام قواعده وهذا يقتضى الاستعانة بقواعد القانون الدولي العمومي .

خبر معادل للالتزام الذى يفرضه نص المادة ٥٠ على دولة الاحتلال بأن تكفل سبل العمل بانتظام في المؤسسات المخصصة للعناية بالأطفال ويترويتهم ، أو على خرق للالتزام الذى يفرضه المادة ٥٦ التالية مباشرة ، بالمحافظة على المؤسسات والخدمات الطبية والمستشفيات وكذا على الصحة العامة والنظافة في الأراضي المحتلة » .

وقد اقترن هذا العمل غير الشرعى باتجاه واضح لدى العسكريين الإسرائيليين لنهب وسلب بيوت المدنيين بصورة منتظمة . وقد حدث هذا بوجه خاص في قلقيلية قبل تعمير المدينة ، كما حدث في مختلف أرجاء الأراضي المحتلة » .

إن أعمال السلب وما إليها محظورة تماما بموجب إحدى القواعد العامة لاتفاقية جنيف الرابعة . ذلك أن المادة ٣٣ ، وإن جاءت في القسم الثالث الخاص بالأراضي المحتلة ، وتحتوي واجبة التطبيق في كافة القطاعات والظروف التى تنظمها الاتفاقية المذكورة ، وتنص المادة ٣٣ على أن « النهب محظور » . كما تحظر نفس المادة حظرا تاما معاقبة أى شخص أو حرمانه من حريته الشخصية ، تجريمه لم يرتكبه شخصيا ، ونصت على وجه التحديد على أن « العقوبات الجماعية وكذا إجراءات التخويف والأرهاب محظورة » (١١) .

وقد حدثت مخالفات أخرى مشابهة لكنها يمكن أن ترد بصورة محدودة إلى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ لا التى تحظر كل التجاه إلى الإجراءات الانتقامية ضد أشخاص أو ممتلكات الرعايا للمتبعين بالحماية ) وقد أوردتها العديد من النازحين الآتين بصفة خاصة من قطاع غزة . ففي هذه المنطقة الأخيرة المحتلة وقعت على حد أقوال الشهود حوادث خلف رجال أصحاء لم يهودوا إلى عائلاتهم ، وتقتضى إحدى القواعد العامة

(٩) من الأمور البالغة الدلالة في هذه النقطه الأخيرة الشهادة المتصلة جدا التى أدلى بها المحاسب القانوني لبيبي لمح للمحرر خليل سالم الذى أدلى ببيانات من حيث ومن أعمال التذويب وسوء المعاملة للشددة الزوان التى تروى لها باسم سلسلة الاحتلال . أو أنه ألهم بتكمير سفر الاتن السمام بترويمه لناد موجبا الى سكرتير عام الامم المتحدة يتضمن تفاصيل الوقائع المتعلقة بالأوضاع الإجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة . وتدل أقوال الشهود بوضوح وخاصة بظلم الاتصالات التى أجراها خليل سالم في عدة سجون بأفضلة الغريبة مع مواطنين فلسطينيين آخرين - إلى أى مدى أيقنت قوات الاحتلال على نطاق واسع بما فيه الكفاية على هذا النوع من الانتهاكات ومن الأرهاب الجسائى والنفسى .

(١٠) بخصوصى التناظر بين الأحكام المذكورة في لثن وبين الفروض النظرية ومنها جرم الثانية جنيف . يمكن القول عند مقارنة أهم الأراء القوية بعضها بأن الإجماع متفق بينها فسل هذه النقطه - انظر في هذا الصدد ، مارونكا ، المرجع السابق ص ٩٢ وما يليها .

Balladore Pallieri, « Diritto Bellico » sur Trai-té de Droit International par Balladore, Pallieri, Morelli et Quadri, Sez, 1 vol., Helsinki 1954 ; Eastern, « The Present Law of War and Neutrality », Helsinki 1954 ; Kuna, « The Geneva Conventions », cit., Bourguin, « Les Conventions de Genève du 12 août 1949, sur Revue Internationale de la Croix-Rouge, 1950 ; Pictet, « Les Croix-Rouge et les Conventions de Genève », sur Recueil des Contrs de l'Académie de Droit Internationale de La Haye, 1950 - 1 ; Droper, « The Red Cross Convention », London, 1958

احتلال العسكري بتعديل هذه اللائحة ، ويضفي التعديل بالغاء القاعدة الخاصة بالاستفتاء ، وبتطبيق التشريع الاسرائيلي في مجموعته ، ومحو التشريع النافذ من وجهه نظر الدولة الاسرائيلية ، على مدينة القدس الجديدة ، على القطاع الشرقي من المدينة . وفي اعتقادنا اننا نستطيع ان نجسد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ يوليو ١٩٦٧ التأكيد الموضوعي لحقيقه الاحداث التي تتوخاها المبادرات الاسرائيلية . ومما جاء في هذا القرار ان الجمعية العامة و تطلب اسرائيل و ١٠٠٠ بالامتناع فوراً عن أى عمل من شأنه أن يغير من وضع القدس ( ١٠ مكر ) .

ويبدو لنا ان المذكرة الايضاحية لاجراء التعديل الذي لجأ اليه البرلمان الاسرائيلي غاية في الاهمية ، لانها تثبت ان المشرع في ذلك البلد على يقين من انه توجد لائحة ما زالت نافذة بشأن وضع القدس . بل يمكن القول ان مثل هذا العمل ينطوي على تأكيد وجود ونفاذ مجموع القواعد الداخلية التي اشترتها اليها ، وبالمطابق لم تلغ الدولة الاسرائيلية بتاتا ولا اجهزتها الداخلية أية تناقضات بين النظام القانوني الذي فرضته هذه القواعد على الكسفس الجديدة وبين مجموع القواعد الداخلية بمعنى الكلمة المعمول بها بعد ١٩٤٨ ، لذا يمكن ان نستنتج ان الاول أصبحت في مجموع القواعد الاخيرة ( ١٠ مكر ) .

ولنتقل الآن الى بيان أهم اثر قانوني ترتب على العملية التي وصفناها . يوجد ضمن القوانين الاسرائيلية التي تداخلت ، في اعتقادنا ، مع القواعد المشتقة من اللائحة ، قانون يطلق عليه قانون ( الغائب - الحاضر ، وبموجبه يجب ان يعتبر غائبا كل من لم يكن مقيما لملأ أو متوطنا في الاراضى عليه مباشرة أى حق من حقوق الملكية بكل ما يرتب عليها على ما عسى ان يكون للشخص من حقوق وعقارات اكتسب عليها أى حق يصلح لان يباشره - وقد طبق هذا القانون للاصحاب سائلة البيان على

وتتعلق البيانات التي رجعت في هذا الشأن بالضيفه الغربية أساسا ، وخاصة بالجزء الشرقي من مدينة القدس .

ومن المفيد ان نذكر شهادة موفت بوكالة غوث اللاجئيين يدعى مستر هيوك ، وقد قرر انه استطاع ان يكشف - بعد وقف اطلاق النار بامبارام قليله ونظ مراقبه ، حول الحى العربى في القدس ، وانه يلزم حمل جواز سفر او تصريح خاص للانتقال من القدس الى باقى الضفة الغربية . وبعبارة اخرى ان نقسط جدارك حقيقية اقيمت في بيت حينه بالقرب من مطار خالدية وقبل الدخول الى رام الله ويقترب هذا النظام بضرورة دفع رسوم جمركية على البضائع المارة بالترانزيت ويطبق ايضا على موظفي وكالة الامم المتحدة .

وتمة شهادات اخرى تؤرخ ايضا ، في مجال التفسير القانوني ، الوضع الذي أعقب الخطوات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بشأن القدس انه ساهتريحات لمحامين وقضاة اردنيين قالوا ان مجموع قواعد القانون المدني والاداري والجنائي العسادي والاجرائي الواجبة التطبيق على مدينة القدس تجمعها لائحة صدرت سنة ١٩٣٤ .

#### Municipal cooperation Ordinance

وبالتالى ترجع الى عهد الانتداب البريطاني ، ويجب اعتبارها نافذة حتى بعد الاستقلال في كلا جزئي المدينة لانها لم تلغ أبدا بصفة رسمية . ومما جاء في هذه اللائحة ان كل تعديل جوهرى للنظام القانوني للمدينة ، وبالتالى كل تعديل في هذه اللائحة يجب ان يتم بواسطة استفتاء ، يجرى بين جميع سكان القدس .

ومن المؤسف انه ليس في الامكان اعطاء بيانات دقيقة عن تاريخ الاجراء الذي اتخذ والجراءات المتبعة ، وتدل المعلومات التي حصلنا عليها على ان برلمان اسرائيل ( الكنيست ) قد اقر اقتراحا لسلطات

( ١٠ مكر ) تأكد هذا الاعلان بقرار تال صدر من لى الهيئة بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، انظر نص هذه القرار ، نواع الشرق الابن - ملاحظات وولاتى ١٩٦٥ - ١٩٦٧ أصدرته دابطة الحزوتين الديمقراطيةين العالمية ، بروكسل ١٩٦٨ من ٩٠٠ وما يليها

( ١٠ مكر ) ظاهرا ان الوضع الصام للنظم القانونية لمدينة القدس بعد اراع ١٩٤٨ وبعد تكوين دولة اسرائيل يجب ان يظفر بالقواعد التي كان معمولا بها في نفس المدينة في ظل الانتداب البريطاني والاعتناء على الدوام بالقواعد المعمول بها لى والى نظم العلاقات الداخلية والدولية المتتالية في القدس ، فبينما من ان تأخذ في الاعتبار الرشح الدول الخاص الذي اقرته لجنة الشؤون القانونية للأمم المتحدة في ٤ ابريل ١٩٥٠ والذي كان يقضى بتطبيق مجموعة من القواعد الجديدة التعديل بل وربما كانت مقدمة لا موجه ، وكذلك مشروع تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة في نفس الفترة لم يطبق أبدا ومن ثم فانه قائم قانونا من الناحية النظرية البحتة ، انظر نصه في كتاب « نواع الشرق الأوسط » سالك ( الذي من ٨٢ : ٨٤ )

تشقت وفقا للنظام القانوني الاردني . لهذا صدر قرار من سلطة الاحتلال العسكرية ( تلاحظ اسامة استعمال هذه الاداة القانونية ، وربما كان مرجع هذه الرغبة في وضع اساس شرعي لكلوجه من اوجه النشاط ) يقضي بنقل محكمة الاستئناف ومحكمة القدس الى رام الله ، في حين ان النظام القضائي الاسرائيلي المطبق في القدس القديمة يسرى على المحاكم الواقعة في القدس الجديدة . ولهذه العملية خطورتها الشديدة كما لاحظ العديد من الشهود ، اذ انه يسر التنظيم القضائي الاردني برمته كما يسر السير العادي لوظيفه العدالة في هذا البلد . وبصفة خاصة تؤدي هذه العملية - كما تردد في عدة جهات - الى الفناء مبدأ وجود ثلاث درجات للنقض الفاء واقميا بالرغم مما يفرقه من ضمان لحقوق المواطنين، وهذا من الدعامات الاساسية للنظام الاردني لانه يعطل انعقاد محكمة استئناف القدس كهيئة يرفع التظلم اليها من أي حكم مدني او جنائي يصدر في الضفة الغربية ( اما بالنسبة لاي حكم يصدر من أية هيئات قضائية في الضفة الشرقية فان الاختصاص بنظر القضية استثنائيا يكون لمحكمة استئناف عمان ) . اما محكمة استئناف رام الله الجديدة - التي لا يعمل بها سوى عدد قليل جدا من القضاة الاردنيين نظرا لان غالبيتهم رفضوا التعاون مع سلطة الاحتلال بعد التصديلات التي ادخلتها - فانها لا تتمتع ولا يمكن ان تتمتع باختصاص معادل ، وفقا للتنظيم القضائي الاردني

ويتضح من ذلك ان سكان القدس العربية لم يحرموا وحدهم بل حرم جميع سكان الضفة الغربية على الاقل من امكانية الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة بالمنطقة المحتلة اذ انه يتعدى عليهم عمل استئناف امام محكمة استئناف القدس .

#### ( ج ) الاتجاه الى الضم :

ان البيانات المستقاة تتجه الى القاء الضوء على موقف الحكومة الاسرائيلية التي ما زالت ترتكب مخالفات لاحكام اتفاقية جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩، ومعنا على سبيل المثال الالتزامات الخاصة باحترام الملكية الخاصة في المناطق المحتلة ( ١١ ) . المادة ٥٣ ومعنا حظر تغيير اوضاع المواطنين أو القضاة في الاقليم

الرعايا المقيمين في الجزء الشرقي من القدس ولكن طالما ان هؤلاء الآخرين - وهم رعايا اردنيون من وكالة الوجود - لم يكونوا في وضع يسمح باعتبارهم مقيمين او متوطنين في اقليم اسرائيل في مارس ١٩٤٧ ، فان من الواضح ان الممتلكات المنقولة والمقارتي التي كانوا وما زالوا يمارسون عليها سلطة مباشرة ، يمكن ان تنزع منهم ملكيتها عملا دون أي سند محدد ما دام ان هؤلاء الرعايا سوف يعتبرون غائبين بعد القانون المذكور ولو كانوا مقيمين في القدس بعد يونيو ١٩٦٧ ، ومع ذلك فانهم فاققدوا اهلية التمتع بحقوقهم على اموالهم المنقولة والمقارية . ويجب ان يضاف الى ما تقدم ان نص القانون الخاص بالغائب لا يسمح بالتنازل بآية صيغة عن حق استعمال الحق . وتجنبنا لنتائج هذا الغياب ينبغي ان يمكن الشخص من ان يمارس مباشرة ادارة الاموال موضوع الحق .<sup>١١</sup>

ونفيا عدا هذه النتيجة الناصعة حقا والتي لا مثيل لها من قبل فيما نعلم ، فان من الواضح ان تطبيق القوانين الاسرائيلية في اقليم القدس القديمة قد خلق مفارقات قانونية حقيقية . فقد ترتب على قرار الكنيست الذي اشرا الى منذ قليل ان الرعايا الاردنيين من سكان القدس الذين ينظفون - بالرغم من نظام الاحتلال بل وبسببه - رعايا اردنيين من كافة الوجود ، في مجال العلاقات الخاصة وعلاقات العمل والعلاقات مع الادارة العامة والظروف المتصلة بالقوانين الجنائية العادية وخاصة في مجال علاقات القانون الدولي الخاص - هؤلاء الرعايا الاردنيون من سكان القدس يجدون انفسهم خاضعين لنظام قانوني هو نفس النظام الذي يحكم العلاقات الماثلة لرعايا دولة اخرى ، اعنى الرعايا الاسرائيليين .

وتؤثر مثل هذه النتائج القانونية في علاقات الاسرة وفي قانون الملكية وفي العلاقات التجارية وفي مباشرة الحقوق المدنية بل وتغير هيكلها . . . الخ . لكن قرار سلطة الاحتلال الذي اتخذته الكنيست قد احدث ، من جهة اخرى تغييرا هاما في هيكل التنظيم القانوني بالضفة الغربية . ذلك ان من الواضح انه لا يمكن ضمان تطبيق مجموعة من القوانين الاسرائيلية في القضايا التي تنظرها محاكم

( ١١ ) يجب ان يلاحظ ان الملكيات المقارية المنزوعة - بناء على قرار من سلطة الاحتلال - بموجب قانون « الغياب » وبالات التي تباح فيها بدل الى حركة اسرائيلية هي « حركة التعمير » كبر والكلفة باعادة بيع هذه الممتلكات الى مواطنين اسرائيليين واعداد مقرورات انشاء مؤسسات كثيرة في جيبيل الزيتون . وما هذا الاجراء سوى استمرار لما جرى به السبل بعد ١٩٤٩ . انظر في بحث مشكلة النظام القانوني للملكية الخامسة اهان الاحتلال العربي :

Sauser-Hall, «L'occupation de guerre et les droits privés», sur Schweizerisches Jahrbuch für Internationales Recht, 1944, pp. 68-126.

هذه حالتنا اذا أن اسرائيل لا تحتل سوى جزء من اقليم الدولة الاردنية وجزء شتيل من دولتي مصر وسوريا ، ويحدون حدود سلطة الاحتلال في الحظر العام المفروض عليها ، وانشاء حكومات جديدة في الاقليم الذي تحتله ، وفي منعه من تعديل خصائص النظام الاساسية للدولة المحتلة ، في الاقليم الخاضع للاحتلال ، بمعنى أنه محظور عليها أن تتحول أو تغير بصفة دائمة خصائص التنظيم الاداري والقضائي في هذا الاقليم (١٦) .

يبد أن هذا لا يعني أن دولة الاحتلال لا تستطيع القيام بأوجه نشاط ذات طابع اداري وقضائي ، الامر الذي اكده العمل في المجال الدولي ، إنما المهم هو أن تظل هذه الانشطة قاصرة على أهداف الاحتلال من حيث التنظيم ، وأن تظل مشروعة استنادا إلى الأهداف التقليدية وهي صيانة أمن قوات الاحتلال والتطور الطبيعي لنظام الاحتلال في حدود القواعد المعروفة لقانون الحرب بالمعنى الضيق . وهذا يعني أن الانشطة القانونية المقصود بها أن تحدث أثرها في مجال العلاقات المدنية بالمعنى الواسع ، يجب أن تجد المبرر القانوني لها في الاحتياجات العسكرية في الجوهري للاحتلال ذاته .

وبالإضافة إلى الحدود العامة التي تحدثنا عنها ، تصادف دولة الاحتلال سلسلة من القيود الخاصة على نشاطها ، ومنشأ هذه القيود القانون الدولي الاتفاقي ( اتفاقات لإحاي وجنيف مثلا ) ولكنه ليس مصدرها الوحيد . وهذه الحدود النوعية هي في المقام الأول مبادئ احترام الملكية الخاصة ، وحظر النهب ، والمصادرة العامة لكل الاموال . وحظر فرض ضرائب لا ترتبط بالتطور الطبيعي لنظام الاحتلال بواحد احترام الملكية الادبية ، وحرية شرح الانشطة الفكرية ، والمحافظة على تنظيم الشعائر والاديان في الاقليم المحتل ( وخاصة في نتائج القانونية ) الخ (١٧) .

المحتل (١٢) ، المادة ٥٤ ، وبذلك تشكك - كما لاحظ البعض - في مبدأ وجود التنظيم الخاص بالدولة المحتلة .

إن النظرية الحديثة للقانون الدولي تسلم بما يشبه الإجماع بزوال طابع اكتساب الحق العيني في الاقليم وكان القانون الروماني - على العكس من ذلك - يسلم بهذا الطابع للاحتلال الخروبي . ويقولون عادة أن تبدل هذا الطابع أو ذاك يجب أن يعمد إلى العمل الدولي المنظم بفضل جهود جروسو وفاتل (١٣) . ومن ثم تتور مشكلة تحديد الطبيعة القانونية للعلاقات بين تنظيم الدولة المحتلة - الذي يستمر قائما كهيكل ووظيفة ، سواء من الناحية الداخلية ، أي في اتصاله بمجال العلاقات الخاصة ، أو من الناحية الدولية ، أي في اتصاله بقسم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي - وبين نشاط أجهزة دولة الاحتلال الفعلية ( بالمعنى الواسع ) في اقليم ما وفيما يتعلق بسكانه .

وباستثناء بعض النظريات الكلاسيكية التي ترى - بطريقة جذابة لكن بعيدة عن الواقع وعمما - يجري به العمل في المجال الدولي في هذا الشأن - اعتبار دولة الاحتلال مزودة بحق تمثيل الجميع في اطار حدود موضوعية بطبيعة الحال - في صالح الدولة المحتلة وتحسابها (١٤) ، فمن الواضح أن مبدأ تمايز نظامين للادارة يطرح في الجوهري - وفي نظرنا - خاصة - مسألة الحدود التي يمكن أن يتجلى فيها نشاط دولة الاحتلال دون أن يهدد هذا التمايز ذاته (١٥) .

وبهذه المناسبة يبدو لنا أن انقضى صورة لفسر هؤلاء الكتاب هي أنهم يبرزون مبادئ القانون الدولي العمومي التي تحكم الموضوع ( وما جرى به العمل حديثا ) ، ويبرزون بوضوح استحالة نقل السيادة في مجموعها إلى دولة الاحتلال عن طريق ممارسة الاحتلال ، ما لم تكن يصددها انهاء الحرب ( وليست

(١٢) تؤكد الأياد المستقلة انه إذا المحافظة السليمة من جانب القضاة الاردنيين الذين رفضوا التعاون مع سلطة الاحتلال ، فقد انقضت هذه الأخيرة بضمها من حساب الحامين لقضاة يحاكم الدولة والدولة الغاية بمسد عزل القضاة المذنبين .

(١٣) أنظر كابوتورتى « الاحتلال في قانون الحرب » ناپولي ١٩٤٩ Capotorti, «L'occupazione nel diritto di guerra, Napoli, 1949, pp. 9 ss.

(١٤) ماريوني اقتبس كابوتورتى في المرجع السابق ص ٤٦ وما يليها .

(١٥) أنظر في استعراض مبدأ تمايز نظامين من الادارة L. Oppenheim, «The Legal Relation between an Occupying Power and the Inhabitants», Law Quarterly, 1919, pp. 363 ss. ; Kaeckenbeer, «De la guerre à la paix», Paris, 1900 ; Saucer-Hall, op. cit. ; Capotorti, op. cit., pp. 72 ss. ; Feinberg, The Legality of a «State of War» after the cessation of hostilities, Jerusalem, 1961 ; Debbach, L'occupation militaire, pouvoirs reconnus aux forces armées hors de leur territoire national, Paris, 1962 ; Quadri, op. cit., pp. 274 ss. ; Balladore Palieri, Diritto bellico, op. cit., pp. 302 ss.

وأشياء أنظر في المفصلة الخاصة برعاية التنظيم القضائي في الاقليم المحتل Von Glahn, «The Occupation of Enemy Territory», Minneapolis, 1967, pp. 106-131.

Cfr. Debbach, op. cit., pp. 303 ss. ainsi que Capotorti, op. cit., pp. 72 ss. (١٦)

Debbach, op. cit., pp. 19 ss. et 38 ss. (١٧)

(١٧) صير فورود وآخرون عن آراء غير مقبولة في مشكلة الوضع القانوني للأراضي المحتلة . المرجع السابق ص ٢٥٤ وما يليها .

القاضي بأن الضرورة المطلقة لتوفير سلام دائم في الشرق الأوسط يجب أن تقام على أساس اختيارين محددين :

( أ ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .

( ب ) وقف كل التصريحات بالحرب وكافة أعمال الحرب واحترام وقرار السيادة ومسألة الاقليم والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقوقها أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي مأمن من التهديدات وأعمال القوة .

أما نشاط ( التحقق ) الذي تحدثنا عنه فانه موجه نحو تأكيد الاولوية للمسومة لصون الحق في الاستقلال وفي حق الشعوب في تقرير مصيرها . وينبغي تحقيق هذا المبدأ في ضوء الاستقلال السياسي . وبهذا المعنى تمثل النقطة (ب) بلا شك الجزء الأكثر أهمية وتمقيدا في القرار، وربما استطعنا أن نرى وراء هذه النقطة حكما دقيقا بادانة التصريحات التي أدلى بها بعض رؤساء الدول العربية قبل وبعد حرب يونيو وكذا ادانة أعمال محددة آتتها اسرائيل على خلاف المبادئ القانونية الرسمية بيد أن النقطة ( أ ) تمثل في مجال العمليات العنصر الذي يسبق منطقيا وزمنيا كل إجراء آخر طالما أن الاحتلال بالمعنى الذي تقصده الهيئات العسكرية الاسرائيلية يجسد بقسوة وفي العمل مجموع حالات خرق المبادئ القانونية التي عنانها القرار . وبقاء القرار حبرا على ورق مدة تزيد على العام يؤكد من جهة الحديث عن الطابع التقيري لأعمال الهيئات التابعة للأمم المتحدة ، بينما يلقي على اسرائيل بدون إيهام المسؤولية الاولى فيما يتصفه الكوضع الراهن للنزاع من خروج على المشروعية .

### القسم الثالث

( أ ، ب ، ج ) الخصائص العامة الواقعية لمسالك

#### الهيئات العسكرية الاسرائيلية

الاتجاه الى ضم الاراضي - الحق في المقاومة

ان الفارق الكبير في الكيف - في مجال التكييف القانوني للقوائم موضع البحث - ذلك الفارق الذي أشرنا اليه في نهاية القسم الثاني ، ليتأكد في الواقع بمسلك قوات الاحتلال الواضح الدلالة ، خاصة في الضفة الغربية ، ذلك أن التغييرات العميقة ذات الطابع النظامي والتي تحدثنا عنها طويلا ، من قبل ، يجب أن توضع في الإطار العام للوضع الواقعي . لقد مر على الاستقلال أكثر من عام ويزداد نزوح اللاجئين بدلا من أن يخف ، وتزداد القدس تحولا الى

وبالنظر الى هذا التقدير لطبيعه العلاقات بين التنظيمين التي عرضناها هنا بصورة منظمه للاسباب المذكورة ، يتضح بجلاء الطابع غير الشرع الذي يتسم به عمل المنظمات العسكرية الاسرائيلية . فقد عمدت الى تطبيق القوانين المدنية الاسرائيلية في مجموعها في القدس العربية وإلى ادخال تعديل كبير في هيكل النظام القضائي للضفة الغربية ، ومن ثم فقد تجاهلوا عملا وشكلا الى حد بعيد في قيمة مبدأ التعايش المسلم به وطبيعة المبادئ الازامية المعترف بها . وظاهر أيضا أنه لا يجب العمل بهذا المبدأ الا في حالة وجود احتلال حقيقي أي في وضعية تربط بمجال تطبيق قواعد قانون الحرب ، ويتسم بصفة خاصة بالطابع المؤقت لوضع الاقليم المحتل . أما اذا قام شك في هذا الطابع المؤقت الذي تكرر انه جوهرى لازدواج النظم في الاقليم المحتل ، وسعت قوات الاحتلال بنشاطها الى ضم الاقليم فان العناصر العامة للمشكلة تتغير من جذورها .

( د ) نتائج السعي الى القسم : قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ :

لم تبق الامم المتحدة يمدى عن تسجيل المخالفات التي اتضحت ، بالنظر أيضا وبصفة خاصة الى أن عمليات الحرب الاسرائيلية أدت الى إعادة ادراج المسألة في جدول أعمال الامم المتحدة . وإن تصميم ودول أعمال الهيئات التابعة للأمم المتحدة ليؤكد الوظيفة الرامية للمنظمة التي لا لاحظت استحالة اقامة جهاز قس قانوني بمعنى الكلمة، اتجهت المساندة أشكال نظامية متفاوتة الكفاءة ، لاستتباب السلام حيث توجد خلافات دولية ، وللتحكم في الازمات الدولية عندما تنفجر . وبهذا المعنى فإن الامم المتحدة بدلا من أن تساهم في حل المنازعات والخلافات القائمة بين الدول الأعضاء ، تبدو أهلا لتيان تصرفات تقتصر بوجه عام على « التحقق » من وقوع منخالات معينة وذلك في محاولة منها للبحث عن أساليب تتفق والمبادئ العامة التي ألهمت واضعي ميثاق سان فرانسيسكو . انظر في ذلك طبيعة بعض الاحكام المقررة . ولا يجب التقليل من شأن أهمية كهذه ، ولو كان من غير الواقعي على الإطلاق الاعتقاد مثلا بأن مجلس الامن يمكن أن يأتي أصلا - تستند الى المواد ٤٢ وما يليها من الميثاق ( وبعبارة أخرى يجب أن تعتبر أوجه نشاط قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط والكونجو بين ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ محدودة للغاية ومبنية على إمكانية خلق أجهزة لمهام خاصة ) .

ويجب تفسير قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، انطلاقا من هذه النظرة وهو القرار

ان مبدأ الامر الواقع يصلح في المجال الدولي لتفطيه كافة الاعمال السابقة غير المشروعة من جانب من يضم اقليما أو اقاليم الى نفسه .  
ومن جهة أخرى فإن مجتمعنا حاليا من المجتمعات المكملة التكوين ، مثل مجتمعنا الدولي الحديث حيث لا تلعب الامم المتحدة دور الحكومة العالمية بكل تأكيد وليس لها سلطات تنفيذ ورقابة . بل هي جهات للتوفيق بين الدول (١٩ مكرر) ، ان مثل هذا المجتمع لا يستتبع الخروج فيه على الواجبات والالتزامات كما فعلت اسرائيل في حرب الأيام الستة تتأجج خطرة أو حتى في مجال تحريك الضمانات التي تكفل مراعاة الالتزامات سالفة الذكر .

ومع ذلك فلسنا نريد التقليل من شأن الدور الذي لا بد أن تؤديه هذه المبادئ الخاصة بالمجتمع الدولي والتي انتظمتها مؤشرا ميثاقان دوليان بشأن حقوق الإنسان الأساسية ( ويتعلقان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ) والحقوق المدنية والسياسية .  
واقترعها بالاجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلسة ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ومعدلت للتصديق من جانب مختلف الدول الاعضاء . ويمكن أن تلحظ فيها ادانة واضحة للسلوك غير الانساني للاجهزة العسكرية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ١١

ومع ذلك لو افترضنا الضم اكيدا ، الامر الذي لا يبدو ممكنا اليوم بسبب منازعة المنظمات الفلسطينية بوجه عام للسلطة التي تمارسها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، فإن الظاهر أن الظروف التي يعيشها الاسرائيليون داخل وخارج الحدود الفعلية أو « القانونية » لاسرائيل - لا تتفق مع المبادئ ١٢ وبمينا في هذه المناسبة أن نقول بوضوح تام أنتم شأن هذه الرقابة أن تؤدي الى القطع بما يتسم به التوسع الاسرائيلي من العداء العميق للقانون ١٣ ثمة اختلافات هامة من الناحية القانونية مع روح لمجتمع الدولي الجديد ودعائمه المتطورة التي تميل أكثر فأكثر من خلال فضال الشعوب الجديدة ضد الاستعمارية القديمة والاضطرابات الاقتصادية العسكرية للدول الامبريالية بصورة متزايدة التعيين والعتق - الى النزول عند متطلبات ديمقراطية حقيقية ومطالبات الشعوب المستقلة بالامساك بالسلطة الحقيقية في أيديها ١٤ وعلى أساس هذه الملاحظة العامة جدا يمكن أن نستنتج مثلا أن وقف الضمانات عليها في اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٩ ، بمقتضى المادة لاقرة

مركز اسرائيل خالص ، ويتحول الوضع المدني بالمعنى الواسع - للضفة الغربية أكثر فأكثر وتلحق بها آثار دائمة بسبب النشاط القانوني الذي تبديه سلطات الاحتلال ، وإن كانت باقي الاراضي المحتلة تتحول بقدر أقل .

والكل يعلم أن المادة ٦ فقرة ٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تقضي بأن « يقف تطبيق هذه الاتفاقية بعد انتهاء العمليات الحربية بعام » وحتى أن صرح أنه لا يمكن القول أنه قد تحقق انتهاء العمليات الحربية بصفة عامة فلا شك أن حكمية هذه القاعدة تركز على الطابع المؤقت للاحتلال .  
والواقع أن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم الى ما لا نهاية .

وما زال النظام القانوني للجنين في فوضى تامة عند أن رفضت اسرائيل عملا تعديل مسلكتها ليتفق مع قرارات الامم المتحدة الصادر في يوليو ١٩٦٧ .  
بشأن عودة النازحين عبر الاردن ، بعد ١ يونيو الى الضفة الغربية ، وخاصة نظرا لان سلطات الاحتلال بدلا من أن تتخذ اجراءات تسوية هذه المسألة من تلقاء نفسها ، تصر على موقف يشجع بكل الوسائل الهجرة الدائمة لسكان الضفة الغربية ١٥

هذه العوامل ، مضافا اليها القتل في تحقيقات الاحداث التي توخاها قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ( ١٧ مكررا ) وضع بصورة فعالة لواء دولة اسرائيل بشأن تحديد حالة من الامر الواقع تقود « تلقائيا وبغض النظر عن أي اتفاق رسمي بين طرفي النزاع » الى انتشار هيكل التنظيمات الاسرائيلية في كل المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية . وهذا يعادل ضم اسرائيل لها ١٦  
ولقد كان التغيير الجذري المذكور في النظام القانوني للقدس العربية تمهيدا له مقراه ، في اتجاه تحقيق مثل هذا الهدف لان القدس العربية مركز حساس للحياة الاجتماعية في الاردن ١٧

وظاهر ان ثمة اتجاها للحصول على الرخصة الدولية لاكتساب السيادة ( أ ) الحصول على سند الحق ١٨ عن طريق الضم غير المشروع بغض النظر عن الاتفاق ( معاهدة صلح مثلا ) لكن اسرائيل تعتمد على الامتصاص الذي تتسبب مزاوله السلطة الحكومية فعلا في الاقليم ، في سبيل الحصول على سند يصلح لاكتساب السيادة المذكورة ( ١٨ ) ١٩

أشخاص القانون العام وهم يعبرون عن سياسة توسعية سياسية عسكرية ، في محاولتهم إخفاء أعمال الحرب بمعنى الكلمة ضد سكان الضفة الشرقية أو ضد دول عربية مثل الأردن ، والجمهورية العربية المتحدة ولبنان متدربين بنشاط الفدائيين الفلسطينيين غير المشروع . ولكن تضع سلطات الاحتلال حدا لأعمال الفدائيين فاني لا بد أن تبيد ماديا كافة أعضائها المنظمات الذين يعتبر لشاظم الضمان للفعال الوحيد لصون حقوق الشعب العربي الفلسطيني . وقد يتفردون بهذا مرة أخرى للاعتداء على حقوق الشعوب في تقرير المصير وهذا الحق خسيج في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي ادانت بمسوجب قرار مجلس الأمن في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٨ . / أول يناير ١٩٦٩ عمل إسرائيل الحربي الاحتمق ضد مطار بيروت المدني . ولكن ذلك لن يحول دون تفاقم الموقف وزيادة اضطرابه بحيث ينفجر في المجال السياسي والمجال القانوني على السواء .

ونختتم هذه الملاحظات القصيرة التي تهدف لنقل الى أئاحة الفرصة لمناقشة تجري أمام اللجنة والجمعية والتي تؤكد ضرورة القيام بمناقشة والية حول نقاط معينة لم يستوف بعد منها القابع المجلد للاجرامات الانتقامية الإسرائيلية ، الطبيعة القانونية والاهمية الدولية لنشاطات الوطنيين الفلسطينيين ، ومسألة فعالية قرارات الأمم المتحدة .

والى أود توجيه الشكر بأسمى شخصيا وباسم رئاسة الحقوقيين الديمقراطيين الإيطاليين التي يشرفها الاشتراك في هذا المؤتمر لانها تعتبر نشاط الشعوب العربية ضد الامبريالية ومن أجل حريتها وتقرير مصيرها بمثابة مرحلة حاسمة في طريق تجديد أبنية المجتمع الدولي في اتجاه ثوري بعد ان اثبت هذا المجتمع انه لن يقبل الاواخر الاستعمارية . ولا منطق للكتل ، ولا التقسيم الشكلى لسياسات ولا تقبل التنظيمات بقواعدها الى المستويات الدولية ختمة لرأس المال الكبير الاحتكاري .

علما ما يناضل الحقوقيين الديمقراطيين في بلدنا من أجله والذين من الظفر في المؤتمر وأعماله بسند محدد لهذا النضال الذي انشأ في الفترة الأخيرة هي ركوبنا بأمره .

ثالثة ، لن يؤدي الى ضياع حقوق السكان العرب بصفة مطلقة ، طالما أن العديد من المبادئ التي قننتها ، والمواثيق الدولية بشأن حقوق الانسان - والتي لا تقل لبردها الآن - تميل بانفعل الى حماية أبسط حقوق الانسان في زمن السلم .

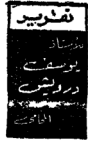
وبالعكس فإن النقطة التي لريد إبرازها هي أنه من المناصب البحث عن ضمانات فعالة للمحافظة على الحقوق في مجال مختلف عن مجال العلاقات العادية بين الدول ويبحث تكون التعهدات الشفوية . أمرا مكمل . ويبدو أن الضمان الوحيد الممكن في هذا المجال هو مواقف المنظمات السرية التي تعمل خاصة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة والذي يقع في وجهة سلطة الاحتلال تنظيما للكفاح المسلح ، ومعارضة السكان المدنيين المتمثلة في رفض التعاون مع قوات الاحتلال الاسرائيلية .

هكذا يقول وضع قانوني متسق ومضاد تساما لوتبع الحكومة الاسرائيلية وأجهزتها الحربية ، بالقدر الذي تعارض في اتجاه الحكومة الى الضم في أئنه يمارستها فعلا سلطة الحكومة . ولكن أهمية هذا للوقفت الأخير للمنظمات السرية ، من حيث ضمانات القانون الدولي في هذا الصدد ، في تأمين حق سكان الضفة الغربية في أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من الدولة الأردنية وهم وما زالوا كذلك منذ عشرين عاما . كما قد يمكن على أي حال في خلق دولة تهمد بين الواقع وبين تصورات الصهيونيين من كل لوان .

ومن جهة أخرى فإن هذه الأنشطة تدخل في هذه للدراسة الفعلية للوظائف العامة ( بالمعنى الواسع ) التي نجد أمثلة كثيرة لها بعد الحرب العالمية الثانية لإهبة التحرير الوطني لجنوب فيتنام قد تشكلت وتتشكل تعديدا فعليا من جانب أشخاص مختلفين لا يمكن تشبيهاها مع بعض الفسروق الموضوعية - بالانتماءات العربية الفلسطينية السرية وما تقوم به منذ يوليو ١٩٦٧ في الاراضي التي تحتلها إسرائيل عن طريق ممارستها حق المقاومة ( ٣٠ ) .

لذلك فإن الموقف الجديد للحكومة الاسرائيلية وكثير الدهشة ، إذ أنها ترمم القيام بأعمال انتقامية ، وعلمة الحيلة القانونية هي التي يخفى وراءها هذه





## عن مساهمة د. عبد العزيز عيسى في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية في القدس

والاستاذ يوسف درويش المحامي حيث جاء في هذا القرار أن الرابطة :

« تسالط كفاح الشعوب العربية العادل من أجل التحرر الوطني وضد كافة اشكال الاستعمار الجديد »

« وتقر ادانة إسرائيل على العدوان وعن كل ما يترتب عليه »

« ونعلن أن الموقف الناشئ عن ذلك يعتبر خرقاً لمبادئ القانون الدولي وعدواناً على السلم العالمي ولا يمكن أن يقرر أى حق على أساس هذا الواقع »

« ونطالب بسحب القوات الإسرائيلية فوراً وبدون أية شروط ونعلن أن سحب تلك القوات شرط يجب توافره لإقرار السلم في المنطقة على أساس ضمان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني »

٤ - وعلا بهذا المفهوم وتطبيقاً له لذلك القرار اهتمت الرابطة بجمع وتبويب كافة المذكرات والوثائق القانونية الرسمية المتعلقة بقضية فلسطين فأصدرت في هذا الشأن كتاب : « النزاع في الشرق الأوسط » وكتاب مذكرات ووثائق - ١٩١٥ إلى ١٩٦٧ وهو مجلد يتضمن كافة الوثائق والمذكرات لهذه الفترة ويقع في ١٤٠ صفحة وقد تم طبع هذا الكتاب باللغتين الفرنسية والانجليزية وتم نشره وتوزيعه في المحافل الدولية وبين رجال القانون والسياسة

ويعتبر هذا الكتاب الآن المرجع الاساسي للمباحثين الجادين في قضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط »

وللمؤتمر استضاف مؤتمر القاهرة الثاني لنصرة الشعوب العربية بما جاء في هذا الكتاب من وثائق حكيمة وثابتة ومساعد أعضاء المؤتمر وخاصة أعضاء اللجنة القانونية وهي اللجنة القانونية بالرجوع اليه تأييداً لوجهة النظر التي تساند ابلاد العربية وشعب فلسطين<sup>(١)</sup>

١ - كانت رابطة المحققين الديمقراطيون العالمية من بين الشخصيات والهيئات العالمية الداعية لمؤتمر نصرة الشعوب بالقاهرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ »

لقد اتخذت الرابطة بهذا الوضع وبهذا الوصف موقفاً محدداً صريحاً وواضحاً بجانب الشعوب العربية وبجانب شعب فلسطين ضد الامبريالية والعدوان الاسرائيلي على البلاد العربية »

٢ - وليس هذا الموقف مستغرب على رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية فهو تابع اساساً من اهدافها العامة التي تلتخص في : (١)

« الاسهام في تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة وضمان العمل المشترك بين المحققين في انحاء العالم من أجل :

(أ) « تشجيع دراسته وممارسة المبادئ الديمقراطية في مجال القانون التي تقرر الحفاظ على السلام والتعاون بين الامم »

(ب) « ارساء الحقوق والحريات الديمقراطية في القوانين والدفاع عنها »

(ج) « تشجيع ومساندة استقلال كافة الشعوب ومقاومة كل القوي التي تفرض على هذا الاستقلال »

« وتقوم الرابطة بمساندة الحملات من اجل الاستقلال الوطني وسيادة الدول وتعمل ضمن الامبريالية وضد الاستعمار القديم والجديد وتهتم في مجال القانون بالعمل على رفض ونيل فكرة الاستعمار الجديد التي ترمي الى عرقلة مصير الدول نحو الاستقلال الحقيقي ونحو نموها الطبيعي » (٢)

٣ - وينبع موقف الرابطة بشكل مباشر وبالتطبيقات على قضية فلسطين من القرار الذي أصدرته مكراريتها في الاجتماع الذي عقد في ميونيخ سنة ١٩٦٧ في رومانيا وقد حضره السيد الأستاذ الفقيه

(١) انظر النظام الاساسي للرابطة  
(٢) من مذكرات مقرر عام الرابطة في ١٨ فبراير ١٩٦٩ الى المستخلصات في ٢٠٠٠م « الجمعية العامة للأمم المتحدة »

٣ - لقد أدادت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية أيضا أن تقدم للضمير العالمى وللرأى العام فى كافة البلاد صورة حقيقية وغير متحيزة لما تقوم به السلطات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة من انتهاك لحقوق الانسان وارهاب وتمذيب قاتلت فى يناير وفبراير سنة ١٩٦٨، لجنة خاصة لتقصي الحقائق مكونة من الاستاذ جول شوميه المحامى ببروكسل ورئيس رابطة الحقوقيين الديمقراطيين البلجيكيين والبروفيسور فرانسييسكو فابري استاذ القانون الدولى الدولى بجامعة روما وعضو الرابطة حيث منعتها السلطات الاسرائيلية من دخول الاراضى المحتلة ولكنها قاما بزيارة كل من شرق الاردن والجمهورية العربية المتحدة وتم الاتصال بالهيئات والاشخاص والمهاجرين واللاجئين وزارات تلك اللجنة عديدا من معسكرات اللاجئين فى كل من البلدين ولا سيما فى مديرية التحرير وأجرت تحقيقا مستفيضا عن كل ما جرى سواء أثناء العدوان أو بعده فى الاراضى المحتلة والسكان المدنيين»

ولقد نشرت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية هذا التقرير المستفيض فى كتاب بعنوان : « الشرق الاوسط - لجنة رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية لتقصي الحقائق » وهو مجلد باللغة الفرنسية يقع فى ١٠٢ صفحة ويتم الآن بيعه وتوزيعه لكافة المحافل العالمية والايوساط القانونية فى جميع البلاد»

٧ - تلك هى القدمات والاعمال التى كانت أساسا لقيام رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية لاشتراكها فى الدعوة مع عديد من الهيئات لمعد مؤتمر القاهرة الثانى لنصرة الشعوب العربية ومما جعلها تساهم بصورة جيدة وفعالة فى أعمال ذلك المؤتمر فى مختلف اللجان التى كونها فى هذا الصدد»

أولدت الرابطة وفدا خاصا لحضور المؤتمر والمشاركة فى أعماله مكون من :

- ١ - السيد جو نوردهان السكرتير العام
- ٢ - السيد جول شوميه رئيس الرابطة البلجيكية
- ٣ - البروفيسور جان سلمون استاذ القانون الدولى ببروكسل
- ٤ - السيدة / دنيز سلمون الباحثة القانونية بجامعة بروكسل
- ٥ - السيدة بوليت بروسون الباحثة القانونية بجامعة بروكسل
- ٦ - البروفيسور فرانسييسكو فابري استاذ القانون الدولى بجامعة روما

٥ - وما هو جدير بالذكر وما يمثل فى الواقع أهمية بالغة ليس بشأن هذا المؤتمر، فحسب بل بالنسبة أيضا للرأى العام العالمى أن رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية كانت الهيئة الوحيدة التى استطاعت بفضل دراساتها الجادة بالوثائق والمستندات بشأن النزاع فى الشرق الاوسط أن اكتشفت نقصا خطيرا وسهوا فاحشا وقع فيما نشرته مطبوعات الأمم المتحدة من قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ :

فلقد لاحظت الرابطة أن هناك أكثر من نص يختلف عن الآخر تم نشره عن طريق ادارة الاعلام التابعة للأمم المتحدة واعتبرت كثير من الهيئات والى على النص الذى جاء فى « النشرة الشهرية » للأمم المتحدة المجلد الرابع العدد ١١ الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ حيث جاء نص قرار مجلس الأمن غافلا عن الفقرة الهامة التالية :

« أن مجلس الأمن  
\*\*\*\*\* »

« يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب ويؤكد الحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة فى المنطقة »

وقد أجرت الرابطة بالفعل التصحيح اللازم على كتابها سالف الذكر بل عندما اطلعت الرابطة على الوثائق التحضيرية لمؤتمر القاهرة الثانى لنصرة الشعوب العربية ولاحظت أن منظمى المؤتمر قاموا بتوزيع نص القرار غافلا عن هذه الفقرة الهامة يادى تبارسال خطاب الى الاستاذ يوسف درويش المحامى بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٩ ووافقت صورة من خطابها الى السيد خالد محيى الدين سكرتير عام المجلس القومى للسلام بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ طالبة منه أن يلتفت نظير القانونين بتوزيع الوثائق التحضيرية بوقوع هذا الخطأ .

ولقد يادى الأستاذ يوسف درويش على القصور بالاتصال بالمجلس القومى للسلام حيث تبين أن الخطأ يرجع الى ما قدم للمجلس من تصوص من الجامعة العربية وغيرها من الجهات الرسمية فقسام منظمو المؤتمر بالفعل بعد ذلك بتصحيح الوثيقة وتم توزيعها»

ولا شك أن هذه الفقرة هامة جدا بالنسبة للبلاد العربية حيث إن اسرائيل كانت ولا تزال تعارض إخلاء الاراضى المحتلة وهى ليست رغبة فى أن يعى الرأى العام العالمى موقف مجلس الامن من عدم شرعية هذا الاستيلاء»

المحامين العرب ليس هنا المجال لظاهر ما قلناه هذا التقرير قطعاً من مساهمة إيجابية في أعمال اللجنة<sup>١٠</sup>

أما التقرير الآخر فقد كان من أعداد البروفيسور فرانسيسكو فابري أستاذ القانون الدولي بجامعة روما وعضو رابطة المحققين الديمقراطيين الإيطالية وعضو الوفد الرسمي للرابطة العالمية<sup>١١</sup>

وهذا التقرير هو الوثيقة رقم ٢٦ - ٤ من وثائق مؤتمر نصرة الشعوب العربية ويقع في ١٦ صفحة متضمنة الأقسام التالية :

القسم الأول : مسلك الأجهزة العسكرية الإسرائيلية والدول العربية المعنية خلال حرب الأيام الستة<sup>١٢</sup>

- ميثاق الأمم المتحدة وخطر الانتهاك للقوة لحلّ الخلافات الدولية<sup>١٣</sup>

القسم الثاني : مسلك الأجهزة العسكرية لدولة إسرائيل بعد حرب « الأيام الستة » وإبان احتلال الأراضي المصرية والأردنية<sup>١٤</sup>

الاتجاه إلى ضم الأراضي<sup>١٥</sup>

نتائج السعي إلى ضم الأراضي : قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧<sup>١٦</sup>

القسم الثالث : الخصائص العامة الواقعية لمسلك الهيئات العسكرية الإسرائيلية - الاتجاه إلى ضم الأراضي - الحق في المقاومة<sup>١٧</sup>

وقد استند هذا التقرير إلى الإعمال والتحريرات التي سبق أن قامت بها لجنة رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية لتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة من القوات الإسرائيلية إذ كان مقدم التقرير أحد عضوي هذه اللجنة - كما استند التقرير أيضا إلى التقارير التي قدمت من بعض الهيئات واللجان العالمية التي سبق لها أن زارت المنطقة<sup>١٨</sup>

وكان هذا التقرير مدعيا قويا وكاملا بالمراجع القانونية فحلت هوامشه بأسماء الكتاب والشراح للقانون الدولي من مختلف الجنسيات والاتجاهات تذكرهم :

« دود » - « سيونس » - « أريسكا » - « كوادري » - « بوسنامنتو » - « كوند » - « فورود » - « بلافوري » - « سومر » - « ابونووني » - « ابوناهي فون جلاهن » - « دباك »<sup>١٩</sup>

وقد عالج هذا التقرير القضية المطروحة بأسباب وقوة وشجاعة حيث أخذ موقفاً صريحاً وواضحاً بجانب الشعب الفلسطيني في حقه بالمقاومة المسلحة وغير المسلحة مما له أهمية خاصة في نظر الرأي

٧ - السيد اجو لفربولس المحامي امام محكمة النقض باثينا ونائب رئيس الرابطة

وكما طالبت الرابطة العالمية من الروابط القومية المنضمة اليها بتشجيع اعضائها للانضمام للمؤتمر فحضر الى القاهرة كل من :

٨ - الأستاذ لوزاتو المحامي بمحكمة النقض بروما ووكيل مجلس الامة الايطالي

٩ - الأستاذ ليو باسوالو المحامي امام محكمة النقض بروما وعضو مجلس الامة الايطالي<sup>٢٠</sup>

١٠ - الأستاذ موريس بوتان المحامي امام محكمة استئناف باريس والمتخصص في القضايا السياسية وكان من هيئة الدفاع في قضية بن بركة<sup>٢١</sup>

١١ - الأستاذ جون بوتاميس المحامي بالمحاكم القبرصية<sup>٢٢</sup>

١٢ - الأستاذ بي هاتنز الصحفي البلجيكي ومن جامعة بروكسل<sup>٢٣</sup>

١٣ - ولقد انتشر اعضاء الوفد الرسمي للرابطة واطرافها الآخرون في مختلف اللجان التي كونها المؤتمر وذلك على النحو التالي :

اللجنة الاولى : دراسة آثار العدوان على قضايا التحرير والسلام في المنطقة والعالم الأستاذ لوزاتو - الأستاذ ليو بسو - السيدة بوليت بروسو<sup>٢٤</sup>

اللجنة الثانية : تحديد العدوان لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي<sup>٢٥</sup>

الأستاذ جورديان - البروفيسور جان سلمو<sup>٢٦</sup> - البروفيسور فرانسيسكو فابري - الأستاذ موريس بوتان<sup>٢٧</sup>

اللجنة الثالثة : مدى الخطر الذي تعرضت له الحقوق الانسانية نتيجة العدوان :

الأستاذ جول شوميه - الأستاذ اجول بولس - الأستاذ بوتاميس - السيدة / دنيز سلمو<sup>٢٨</sup>

اللجنة الرابعة : العمل - السيد بيبورتنز<sup>٢٩</sup>

٩ - والحقيقة أن رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية ركزت جهودها أساساً على أعمال اللجنة الثانية فعملت كما رأينا الى سكرتيرها العام وإلى أستاذي في القانون الدولي وإلى محام له مسعته العالمية في القضايا السياسية بالتحضير لأعمال هذه اللجنة وإدارة جلساتها ومساهمة الفسالة في مناقشاتها ذلك أنه قدم لهذه اللجنة تقريراً أساسياً أحدها للأستاذ شفيق الرشيدات أمين عام الاتحاد

كثير من اعضاء تلك اللجنة الثانية نذكر منهم الاستاذ شفيق الرشيديت أمين عام اتحاد المحامين العرب بأن ادارة اللجنة وأعمالها تمت بشكل مرض بفضل كل من البروفيسور سلمون والاستاذ نوردمان مع غيرهما من اعضاء الرئاسة حتى ان أعمال اللجنة كللت بالنجاح التام حيث حاز التقرير على الموافقة بالإجماع \*

١٤ - وإذا كانت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية قد ساهمت بكل قوتها وبفاعلية كبيرة لانجاح أعمال اللجنة الثانية للمؤتمر فإن باقي اعضاء الرابطة في كل من اللجنة الاولى السياسية واللجنة الثانية لحقوق الإنسان - اشتركوا ايضا في تقديم أعمال هاتين اللجنتين \*

١٥ - ومما هو جدير بالملاحظة والاهتمام ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية استقبل : كل من الاستاذ لوزاتو وكيل مجلس الامة الايطالي ومعه الاستاذ لليوياسو عضو هذا المجلس وهما عضوان لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية وذلك مساء الاحد ٢٧ يناير سنة ١٩٦٩ \*

- الاستاذ جو نوردمان بصفته سكرتيرا عاما لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية وذلك مساء الاربعاء ٢٩ يناير سنة ١٩٦٩ حيث أستغرقت المقابلة ساعة وربع ساعة عبر فيها السكرتير العام عن شكره وامتنانه للسيد الرئيس وأكد فيها لسيادته ما تقوم به نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة من نشاط واسع في سبيل توسيع عمل الرابطة العالمية بين المحامين والحقوقيين عموما سواء في الجمهورية العربية المتحدة أو في البلاد العربية الاخرى \*

وقد أكد السيد الرئيس للسكرتير العام علمه بما تقوم به الرابطة العالمية من تساند للشعوب العربية خاصة بالنسبة لقضية فلسطين ومشجما الرابطة في اهدافها النبيلة \*

القاهرة في ١٩٦٩/٢/٤

يوسف دويش

الحامي

العام العالمي ومما حمل اللجنة الثانية على اعتماد ما جاء به \*

١٥ - ومما هو جدير بالاهتمام أن اللجنة الثانية رأت أن تمهد إلى البروفيسور جان سلمون عضو الوفد الرسمي للرابطة العالمية برئاسة اللجنة كما عهدت إلى سكرتير عام الرابطة الاستاذ جون نوردمان بأن يكون مقرا لها \*

وقد اشترك اعضاء الرابطة اشتراكا ايجابيا في المناقشات التي دارت باللجنة بمدان أوضح المندوبون الحاضرون عن كل بلد من البلاد موقعهم من القضايا المطروحة على اللجنة استنادا إلى التقرير المقدم \*

١٦ - وبعد أن تمت المناقشات لكفت اللجنة لجنة فرعية من اربعة اعضاء جميعهم من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية مسوا من وفدما الرسمي أو خارج هذا الوفد وهم البروفيسور جان سلمون - الاستاذ جون نوردمان - الاستاذ شفيق الرشيديت - البروفيسور فرانثيسكو فابري - لاعداد التقرير النهائي للجنة - فتقدمت تلك اللجنة الفرعية بتقريرها متضمنا الابواب التالية :

- الطابع المعنوي للهجوم الاسرائيلي الذي وقع سنة ١٩٦٧ \*

- تهرق اسرائيل لقانوني الحرب وللالتزامات الخاصة بنظام الاحتلال \*

- الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير وحق المقاومة \*

١٧ - وعلمنا عرض هذا التقرير على اللجنة الثانية مساهم اعضاء الرابطة في توضيح مفهوماته وتحسين لفته القانونية حيث تدخل الاستاذ هوريس بروتان عضو الرابطة مرات عدة تدليا بإرائها اقتراحاته وبالتعديلات اللازمة خاصة بشأن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة المسلحة وغير المسلحة التي تمثل في الوقت الحاضر احدى الضمانات الاساسية لنق تقرير المصير وهو الحق المترك به لكافة شعوب الأمم المتحدة \*

١٨ - ولا يسعنا هنا سوى أن نرد ما قاله

# البلاغات والفرائد

المتعلقة بقضية الشرق الأوسط

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

في بروكسل في ١٧/١/١٩٦٧

على اثر حكم المحكمة العليا في السودان الذي  
النفي حظر الحزب الشيوعي السوداني ورفضت محاكم  
عديدة - تطبيقا لهذا الحكم - ملاحقة بعض  
الديمقراطيين الذين قبض عليهم البوليس »

وان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تعرب  
عن تأييدها للهيئة القضائية السودانية ومشاعره  
التضامن الكامل معها للشجاعة والحزم الذين تمارس  
مهمتها كحارسه للشرعية وفي احترام الحريات  
الشخصية والعامه »

بلاغ

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

في بروكسل في ١٧/٤/١٩٦٧

على اثر علمها بتقديم الاستاذ طاهر شبل نقيب  
الحامين في السودان للمحاكمة امام محكمة الجنايات  
ابرقت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية في  
١٦ ابريل الى رئيس الدولة والحامي العام بمحكمة  
جنايات الخرطوم بقرقيات تعبر عن الاحتجاج الصارخ  
للقانونيين وطالب بوقف الملاحقات ضد النقيب »

بلاغ

في ٨ مايو ١٩٦٧

بناء على برقية تلقتها رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية من اتحاد المحامين العرب ابرقت الرابطة الى  
السلطات البريطانية في عدن للاحتجاج على المعاملة  
غير الانسانية التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون

والرابطة تدعو روابطها الوطنية لمساندة القضية  
العادلة للوطنيين العدنيين الذين يناضلون في سبيل  
استقلالهم »

بلاغ

في ٣ يوليو ١٩٦٧

بعث السكرتير العام لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية بالبرقية التالية الى رئيس الجمعية العامة  
للأمم المتحدة وهي منعقدة في اجتماعها غير العادي :

« ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية ترحب  
الجمعية العامة وفقا لمبادئ القانون الدولي - الى  
ادانة كل الحاقق للاراضي المحتلة بالعدوان والمطالبة  
بمسح القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط  
لهدنة » »

برقية

تهنئة الى السيد نقيب

المحامين في ٢٠ ع.٢٠٠٠ م

في ٢١ يوليو ١٩٦٧

بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لثورة ٢٣ يوليو  
تعبر رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية للحقوقيين  
في الجمهورية العربية المتحدة عن تضامنها معهم في  
النضال ضد العدوان الامبريالي ومن اجل احترام  
سيادة وحدة اراضيهم وانتصار الحق » وتبعث  
اليكم باحر التمنيات بالتوفيق لبلادكم »

السكرتير العام

جو نوردهان

قرائ

سكرتارية رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

حول جنوب الجزيرة العربية

فلمايا في ١٧/٥ سبتمبر ١٩٦٧

« مع انتهاء الانتداب البريطاني على جنوب الجزيرة  
العربية في ٩ يناير ١٩٦٨ تنفيذا لقرارات الامم  
المتحدة تؤكدها رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية حاجة شعب جنوب الجزيرة العربية لان يضمن  
له حق تقرير المصير طبقا لمبادئ القانون الدولي التي  
اقرها واكدتها ميثاق الامم المتحدة »

## قرارات

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية  
سكرتارية رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية  
عن الشرق الاوسط

١٥ مايو ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧

فان رابطة الحقوقيين العالمية \*

- تساند كفاح الشعوب العربية العادل من أجل التحرير الوطني وضد كافة اشكال الاستعمار الجديد  
- وتقر ادانة اسرائيل عن العدوان وعن كل ما يترتب عليه \*

- تعلن ان الموقف الناشء عن ذلك يعتبر خرقا لمبادئ القانون الدولي وعدوانا على السلم العالمي ولا يمكن ان يقرر اي حق على اساس هذا الواقع \*  
- تطالب بسحب القوات الاسرائيلية فورا وبدون اية شروط وتعلن ان سحب تلك القوات شرط يوجب توفره لافراز السلم في المنطقة على اساس ضمان الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني \*

- تؤكد المبادئ والقرارات التي اصدرها مؤتمر الرابطة المنعقد في يودايست سنة ١٩٦٤ بشأن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن والمسئولية التي تقع على الدول بشأن قضايا الشرق الاوسط وفلسطين \*

- تؤكد ان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم شرط اصيل لتحقيق السلام الدائم في الشرق الاوسط \*

ان سكرتارية رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية \*

- بعد استعراض تطورات الموقف في الشرق الاوسط \*

- بعد ان تأكد لها اصرار اسرائيل على رفض سحب جيوشها من المناطق التي احتلتها بالقوة بعد ٥ يونيو \*

- وبعد ما استمعت اليه من اعمال الارهاب والتخريب وطرد المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم - وهديا بالابصاحات التي قدمها مندوبى الحقوقيين من الجمهورية المتحدة واتحاد الجماعات العرب بشأن التدابير التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة مستخدمة القوة والاكراه لاختضاع شعوب هذه المناطق للقوانين والنظم الاسرائيلية ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والقضاء \*

- وبسبب رفض اسرائيل تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن مدينة القدس \*

- وبسبب رفضها حتى اليوم تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين وتقرير حقوقهم المشروعة \*

بلاغ

١٩٦٨/١/٣٠

مندوبى الرابطة كانا قد حصلا من قبل على تأكيدات بإمكانية التجول في الاراضي المحتلة \*  
وكان المرور الذي اعطى لهذا الرفض الذي يهاجم في اللحظة الاخيرة هو ان محطة « صوت العرب » قد اذاعت نباح سفر الوفد وعلقت عليه بعبارة سعاديدة لاسرائيل \*

ان الرفض الذي ابخله لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية يحجة يبدو بوضوح انها بعيدة عن مهمة اللجنة من نتيجته عرقلة انجاز هذه المهمة بواسطة حقوقيين مؤهلين لتقدير طبيعة الاجراءات المتبعة في المناطق المحتلة على ضوء القانون الدولي \*

لقد اخبرت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية سفر وفدنا ٣ ايام بأمل الملون عن هذا الاجراء \* والرابطة ترحب على هذا الرفض الذي لا يمكن لهمة اذا لم يكن هناك شيء تحرص السلطات الاسرائيلية على اخفائه عن حقوقيين مستعدين بزيارة المناطق المحتلة وكذلك معسكرات اللاجئين ودراسة الاجراءات المتخذة بواسطة سلطات الاحتلال على ضوء قوانين وعرف الحروب الخاصة بحماية السكان المدنيين \*

ان وفدا من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية يضم السيد جول شوميه المحامي بروتوكسل والسيد فرانكسكو فابري استاذ مساعد القساؤون الدولى بجامعة نابولي قد سافروا اليوم الى الاردن حيث سيزور معسكرات اللاجئين \*

وكان من المقرر ان يسافر الوفد قبل ذلك الى اسرائيل وإلى المناطق المحتلة وان يتصل بوكالة غوث للاجئين التابعة للأمم المتحدة التي ابطلها حديدوها العام السيد ميشيل مور سكرتير عام الرابطة ان يتخذ كافة التدابير لتسهيل زيارة الوفد \*

غير انه في ٢٣ يناير ابلى سفير اسرائيل في بروتوكسل السيد جول شوميه - بناء على أوامر حكومته - انه لن يسمح له بدخول الاراضي الاسرائيلية واكد السفير ايضا لسكرتير عام رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية ذلك \*

وقام سفير اسرائيل في روما بنفس الخطوة مع البرونسور فابري رغم ان هذا الأخير كان قد حصل على تأشيرة دخول لاراضي الاسرائيلية ورغم ان

## بلاغ

بروكسل في ٢٧ مارس ١٩٦٨

ان رابطة الحقوق الديمقراطيّين العالمية ، قد بلغها نبأ القبض على السيد محمد شرفي المدرس في كلية الحقوق بتونس والاساتذة بن حليمه وشابي المحاميان والعديد من الجامعيين والطلبة والمدرسين والمتقنين الآخرين . ومن جهة أخرى فقد تعرضت بعض الشخصيات للخطف والتكيد مثل الأستاذ عصافي رئيس القيادة السابق بمستشفيات باريس ، والأستاذ بكلية الطب بتونس والأستاذ حبيب عطيه المدرس بكلية الآداب .

ان هذه الوقائع بالغة الخطورة قد جدت على اثر الاضرابات والمظاهرات التي نظمها الطلبة للاحتجاج على تدخل قوات البوليس خلال اجتماع جرى يوم ١٥ مارس الماضي .

وقد ضم هذا الاجتماع ٢٠٠٠ طالب كانوا يطالبون باطلاق سراح محمد بن جنات بمناسبة طمئنه بالنقض في الحكم الصادر ضده . ان هذا الطالب التونسي ينفذ منذ سبعة أشهر عقوبة صدرت ضده بالاشغال الشاقة لمدة عشرين عاما حكمت بها عليه المحكمة العسكرية في تونس على اثر اشتراكه في مظاهرة امام السفارتين البريطانية والامريكية في ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ان رابطة الحقوق الديمقراطيّين العالمية التي كانت قد عبرت في يوليو الماضي عن دهشتها عن العقوبة القاسية التي طالب النائب العام تطبيقها ، توجهت الى السلطات التونسية بطلب اعادة محاكمة الطالب بن جناب .

وتطالب الرابطة بتنظيماتها الوطنية التحرك في هذا الاتجاه من أجل تحقيق الافراج عن السيد بن جنات الذي حكم عليه ، رغم ما شاب المحاكمة من بطلان ، بعقوبة تكشف قسوتها الحارقة الطابع السياسي للملاحقات التي تعرض لها .

ان الرابطة تطلب ايضا من تنظيماتها الوطنية المطالبة بالافراج عن القانونيين والجامعيين المقبوض عليهم وكذلك وقف الملاحقات التي قد تتخذ في حقهم

ان اجراءات الافراج مسوّقة تستقبل بترحاب كبير من جميع من يشعرون بمشاعر الصداقة المخلصة تجاه تونس في الذكرى الثانية عشر لاستقلالها .

## بلاغ

بروكسل في ٣ مايو ١٩٦٨

على الرغم من القرار الذي اتخذته مجلس الامن

بالاجماع في ٢٧ ابريل الماضي والذي قرر ان اجراء عرض عسكري في القدس من شأنه أن يزيد من حالة التوتر في المنطقة وسيكون له تأثير ضار على التسوية السلمية للمشاكل القائمة والذي دعا اسرائيل للامتناع عن اجراء هذا العرض فقد أجرى العرض العسكري في القدس في ٢ مايو .

ان هذا يمثل خرقا جديدا للاتعة مدينة القدس المقررة في ٤ ابريل ١٩٥٠ والتي تنص مادتها السابعة على : نزع سلاح المدينة وحظر أي تشكيلات شبه عسكرية أو أي عمل أو نشاط شبه عسكري داخل حدود المدينة .

ان هذا الحرق يشكل تحديا سافرا للأمم المتحدة وقراراتها التي ظلت دون تنفيذ منذ ٤ و ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، وهي التي دعت اسرائيل للامتناع قورا عن اتخاذ أي اجراء من شأنه المساس بوضع القدس وبالفاء كل التدابير السابق اتخاذها .

ان هذا الحرق يعتبر استفزازا موجه ضد الدولة العربية وتعد كل من يتسكك باحترام الوضع الخاص لمدينة القدس والاماكن المقدسة .

ان مثل هذه الاعتداءات على القانون الدولي تضعف فرص التوصل الى حل للنزاع في الشرق الاوسط .

## بلاغ

بروكسل في ٢٩/٨/١٩٦٨

ان رابطة الحقوق الديمقراطيّين العالمية قد بلغها ان أحد المحامين في القضية المعروفة باسم قضية الطلبة في تونس وهو الأستاذ ماتيري قبض عليه خلال شهر اغسطس وعلى اثر الافراج عنه اضطر للتخل عن الدفاع عن موكله .

ومن قبل تنحي عن الدفاع العديد من المحامين التونسيين عن اثر الضغوط التي تعرضوا لها كما ان المحامين الفرنسيين الذين سافروا الى تونس لمساعدة المقبوض عليهم المحرومين من الدفاع قد ابعدا .

ان رابطة الحقوق الديمقراطيّين العالمية تحتج على هذا الاعتداء الجديد على حق الدفاع للمتهمين الذين اعلن عن قرب موثلهم امام محكمة أمن الدولة في تونس .

بيان حول الحكم الصادر في تونس

في ١٨/٩/١٩٦٨

لقد اصدرت محكمة أمن الدولة في تونس مؤخرا حكما بالغ القسوة في قضية الاساتذة والطلبة

ان هذا السبب لرد المحكمة الذي اثاره المتهمون رفض رغم ذلك .

وخلال المحاكمة ، تم استجواب المتهمين على انفراد في شعبة المتهمين الآخرين ورفض رئيس المحكمة كل المواجهات التي لا غنى عنها لتحديد دور كل منهم بدقة .

ولم يسمح رئيس المحكمة كذلك للمحامين بتوجيه أسئلة .

والأكثر من ذلك فان رئيس المحكمة في الجلسة الصباحية يوم ١٠ سبتمبر اخذ على المحامين المنتدبين اعطاء تصانيف للمتهمين وتأثيرهم على اجاباتهم . ان هذه الملاحظة الهيئية بشكل خاص أدت الى قيام حركة احتجاج عامة بين الجاهدين الحاضرين الذين السحبوا على الفور من القاعة وتوجهوا الى تقيب المحامين .

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تدعو لتنظيماتها الوطنية الى تقديم احتجاجاتها ضد محكمة أمن الدولة ضد اجراءات المحاكمة الباطلة التي تشتمل انتهاكات عديدة لحقوق الدفاع وتبرور نقض الحكم .

### بلاغ

بروكسل في ١٩/٩/١٩٦٩

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تحتج على ابعاد السيدة رينيه ستيتيب المحامية بباريس احدى مراقبي الرابطة القضاة في محاكمة المدرسين والطلبة التونسيين التي بدأت في ٩ سبتمبر امام محكمة أمن الدولة . وقد تم ابعادها في ظروف مخطلة للغاية .

وقد اتى القبض على السيدة رينيه ستيتيب فور نزولها من الطائرة واحتجزت ثم ارغمها البوليس على ركوب طائرة لم تتم باعادتها الى البلد الذي للمنت منه .

ومن جهة اخرى فان الاستاذ برونو اندوربوزي المحامي بروما وهر ايضا مراقب عن الرابطة في المحاكمة طلب منه مغادرة قاعة المحاكمة هو ومحامين اجانب آخرين .

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تحتج ضد هذه الاجراءات التي تمثل اعتداء على الحقوق الاولى للدفاع وخرقا للسادة ١١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

التونسيين ، تلك القضية التي ارسلت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية مراقبين قانونيين لحضورها متما من مباشرة مهمتها بتشكيل طبعي ( يراجع احتجاجنا الصادر في ١١ سبتمبر )

ان مائة من بين المتهمين المائة وأربعة الذين من بينهم المجاهدين بن طاهر محمود القوس بكليسة الحقوق ، وعبد الحميد مصطفى ، ويلقاسم بن أحمد شعبي ، قد حكم عليهم بمقوبات تتراوح بين ثلاثة أشهر سجن مع ايقاف التنفيذ وثلاثة وسبعة أشهر سجن مع التنفيذ . فضلا عن غرامات تتراوح بين ٥٠ و ٦٠٠ دينار .

ان هذا الحكم الذي يعتبر لفضيحة اكبر من لفضيحة الاتهام عبر تقديم الادلة المؤيدة للادعاءات الموجهة ضد المتهمين وان اعتداءات صارحه على حقوق الدفاع قد ميزت هذه القضية سواء خلال التحقيقات او خلال المحاكمة .

ان الاغلبية الساحقة من المقبوض عليهم قد تعرضت منذ القبض عليها الى اعمال تقليل جسمانية خطيرة وان جميع المتهمين الذين استمع اليهم اولئك المراقبين الاجانب من اتيتهم لهم فرصة حضور جانب من جلسات المحاكمة قد حرصوا على ادانة اعمال التعذيب التي كانوا شحيها . ولقد أكد رئيس المحكمة هذه الوقائع ضمنا علما ود على احد المتهمين بقوله : ان النظام يدافع عن نفسه .

ان المحامين التونسيين الذين وكلا في بداية القضية تعرضوا للضغوط والتهديدات والتدابير التعسفية كما حدث على سبيل المثال للاستاذ مغرى الذي احتجز ١٣ يوما واكره على اثر الافراج عنه ، على التخلي عن الدفاع عن احد المتهمين الرئيسيين . وهكذا تمت المحاكمة في شعبة المحامين .

ان محكمة أمن الدولة ، التي شكلت بامرع ما يمكن كان يتولى رئاستها السيد علي شريف ، الذي كان رئيس المحكمة التي اسفرت حكمها على الطالب بن جنت على اثر مظاهرة ، بالأشغال الشاقة لمدة عشرين عاما .

وكانت احدى التهم الرئيسية الموجهة لقاعة المجموعة التي تصدر مجلة وفاق هي اهانة المحكمة بسبب الانتقادات الشديدة التي وجهوها بعد الحكم اتقاسم الصادر ضد بن جنت . ولذلك فان السيد علي شريف ، الذي أصبح خصما وحكما في نفس الوقت ، ما كان ينبغي أن يعين رئيسا للمحكمة .



## تراود

مكتب الحقوق الديمقراطية العالمية بشأن الوضع

## في الشرق الأوسط

فيينا ١٥ و ١٦ فبراير ١٩٦٩

أن مكتب رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية ١٠

بعد أن تأكد من اصرار السلطات الاسرائيلية على رفضها سحب قواتها العسكرية من الاراضي العربية المحتلة بالقوة بعد ٥ يوليو ١٩٦٧.

بعد أن تأكد من قيام تلك القوات بالاعمال العسكرية المتكررة على البلاد العربية وباشتغال اعمال القمع ضد السكان المدنيين في الاراضي المحتلة.

أخذ في الاعتبار واقع المقاومة الفلسطينية والنتائج القانونية المترتبة على تلك المقاومة ١٠

## يعلن

نه التأكيد على القرار الذي أصدرته السكرتارية في مامايا في سبتمبر سنة ١٩٦٧.

المطالبة بتطبيق قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧، ومناشدة كافة الهيئات العالمية مطالبة اسرائيل بتطبيق هذا القرار ١٠

اعتبار اجتماع الدول الاربعة الكبرى في اورشليم وعاجل من أجل تسوية النزاع في الشرق الأوسط تسوية سلمية.

التأكيد مرة أخرى على حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها وفي الدفاع عن حقوقها المدنية والقومية ١٠

## خطاب الى

السيد رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر

٧ طريق السلام - جنيف - سويسرا

بروكسل في ٢٨ مارس ١٩٦٩

سيدى الرئيس

إننا نعلم أنه قد سبق لكم التعميم عن قلقكم الشديد إزاء أعمال العنف المندبة للعمال في المناطق التي تحتلها اسرائيل. هذه الاعمال المنافية للموا ٢٣ و ٥٢ من اتفاقية جنيف الرابعة.

وقد أزعجتنا أيضا انباء التفجيرات الأخيرة التي سميت المظاهرات وكذلك نباء وفاة السيد قاسم أوي

## بلاغ

بروكسل في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨

على اثر الاحداث الخطيرة التي وقعت في بيروت حيث قامت فرقة من السكوماتوز الاسرائيليين بأعمال تخريب غير مشروعة على الاراضي اللبنانية وجهت رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية الى سكرتير عام الامم المتحدة وإلى السلطات الاسرائيلية وإلى رابطة الحقوق الديمقراطية اللبنانية بالبرقية الآتية :

رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية تعبر عن استنكارها للمعدون الاسرائيل المسلح ضد مطان بيروت الذي يمثل خرقا لميثاق الامم المتحدة ولبادئ القانون الدولي. ان رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية تطالب بدفع التعويضات عن الخسائر وتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

## بلاغ

بروكسل في ١١/٢/١٩٦٩

ان رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية يلعلها القمع الذي تمارسه في الوقت الحالي سلطات الاحتلال الاسرائيل ضد السكان العرب في منطقتي غزة ١٠

وعند ٣٠ يناير فتحت سلطات الاحتلال النيران في قلع ضد النساء والاطفال متسببة في سقوط قتلى وجرحى ١٠

وفي ٢ فبراير ادى القمع الوحشي لمظاهرة سلمية قام بها ٤٠٠٠ من الطلاب العرب بتفراخ سدوم بين ١٢ و ١٨ سنة الى اصابة حوالي مائة جريح.

ومنذ ذلك الحين والاعتقالات وأعمال العنف وحشي ألوان الاضطهاد تتشاعف ضد السكان المدنيين وتكتنف شكلا صارخا بوجه خاص عندما تمارس ضد شبان وشابات يهود عن استنكارهم لاحتلال وطنهم

ان رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية تحتج على هذه الاعمال المنافية للقانون الدولي وخاصة لاتفاقية جنيف المفقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية السكان المدنيين في زمن الحرب. كما تحتج ضد محاولات تبرير اجراء الحاق جديد خلافا لبادئ القانون الدولي وقرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي أكد عدم جواز اكتساف الاراضي بواسطة الحرب ١٠

موضح التطبيق ذلك القرار الذى يحظر باقوى العبارات ، كل الاجراءات المتخذة لتعديل الوضع القانونى لمدينة القدس ، و • يؤكد أن كل التدابير والنصوص التشريعية التى اتخذتها أو أصدرتها اسرائيل والتى تستهدف تعديل الوضع القانونى للقدس ، بما فى ذلك نزاع ملكية الاراضى والعقارات، غير شرعية ولا تستطيع تغيير هذا الوضع القانونى،

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تمنى أن تتخذ السلطات الاسرائيلية فورا الاجراءات اللازمة لذلك استجابة لطلب مجلس الامن •

### بلاغ

بروكسل فى ١٤ اغسطس ١٩٦٩

على اثر استخدام قنابل النابالم بواسطة اسرائيل فى الغارات التى وقعت فى ١١ اغسطس على الاراضى اللبنانية والتى أسفرت عن قتلى وجرحى بين السكان المدنيين وجهت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية الى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى السلطات المعنية البرقية الآتية :

• رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تعبر عن استنكارها للهجوم الاسرائيلى ضد لبنان فى ١١ اغسطس حيث سببت غارات النابالم ضحايا بين المدنيين • هذه الانتهاكات للقانون والاتفاقيات الدولية تتحدى النداءات والقرارات السابقة للأمم المتحدة وتستوجب العقوبات • •

### بلاغ

بروكسل فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٩

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تعلن احتجاجها الصارخ على العدوان الذى ارتكبه اسرائيل ضد الاراضى المصرية فى ٩ سبتمبر الماتى •

ان الاعتداء الجديد بشكل اكبر وخطر الاعتداءات المتكررة على اراضى العديد من الدول العربية •

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تعيد الى الاذهان أن افعال الحكومة الاسرائيلية قسدت اذنتها قرارات عديدة صادرة من الامم المتحدة ومجلس الامن •

ان التحدى الجديد من جانب اسرائيل للقانون الدولى لا يمكن أن يجد ادنى مبرر له فى نشاط المقاومة الفلسطينية •

عقار فى سجن القدس فى ظروف مريبة ويبدو أنه لقي مصرعه خلال التعذيب •

وسكون شاكين لكل تدبير يمكنكم اتخاذه لوضع حد لهذه التصرفات المنافية للقانون الدولى وللضمانات التى تكفلها اتفاقيات جنيف فى ١٩٤٩

وتفضلوا سيدى الرئيس بقبول فائق احترامنا

السكرتير العام

جو نوردهان

### بلاغ

بروكسل فى ٢٨ مارس ١٩٦٩

على اثر اعلان اغارة الطيران الاسرائيلى على قرية عين الزير الاردنية بعثت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية الى سكرتير عام الامم المتحدة بالبرقية الآتية :

• أزعجت الغارة الاجرامية بالنابالم ضد قرية عين الزير الاردنية التى سببت ١٧ قتيل و٢٦ جريح من المدنيين • تطالب مجلس الامن بادانة هذا الحرق الجديد والخطير للغاية للقانون الدولى بواسطة اسرائيل • •

### بلاغ

بروكسل فى ٥ يوليو ١٩٦٩

أن الوضع فى القدس يثير القلق بشكل متزايد والاجراءات الاخيرة التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية تشكل انتهاكات جديدة للوضع القانونى للمدينة وتأكيد للرغبة فى الحاق الاراضى التى تم الاستحواذ عليها بالقوة •

ان فى ذلك تحديا مريحا ومتعبدا لقواعد القانون الدولى وبوجه خاص مختلف القرارات الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الامن • وهكذا ففى نفس الوقت الذى كان مجلس الامن يبحث فيه الوضع فى القدس أصبح معروفا أن السلطات الاسرائيلية قد شرعت فى نقل ادارات تابعة للجهاز المركزية الاسرائيلية وعلى وجه التحديد الادارة العامة للبوليس الى القطاع الادنى للمدينة •

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تعيد الى الاذهان احتجاجاتها السابقة بشأن القدس •

انها تطالب السلطات المعنية بعمل كل ما يلزم حتى يوضع قرار مجلس الامن الصادر فى ٣ يوليو ١٩٦٩

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تدعو  
ووابطها الوطنية والحقوقيين إلى :

- التأكيد من جديد على حق جميع الشعوب في  
تقرير مصيرها والدفاع عن حقوقها المدنية والوطنية  
- المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في  
١١/٢٢/١٩٦٩ \*

- مطالبة الهيئات الدولية بهدف اكراه اسرائيل  
على تنفيذ هذا القرار \*

والواقع أن هذه المقاومة هي نتيجة منطقية لاحتلال  
الأراضي بالقوة خلافا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم  
المتحدة ثم لإجراءات الاتفاقيات والضم التي تتخذ خلافا  
للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة في  
١٩٤٩/٨/١٢ التي تحدد بوضوح سلطات قوات  
الاحتلال \*

إن التعصيد العسكري الذي تلجأ إليه الحكومة  
الإسرائيلية يفسد من فرص التسوية السلمية في  
هذه المنطقة ويشكل خطرا دائما على السلام العالمي \*

### خطاب موجه من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

بروكسل في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٩

إلى السيدة جوليا مائير

رئيسة الوزراء

تل أبيب - إسرائيل

إن السلطات العسكرية المستولة بالتجاهل بصفة  
منتظمة إلى مثل هذه الأساليب التي يدينها قانون  
الحرب والاتفاقيات الإنسانية تضاعف من عدد الآلام  
للحولة عن الحرب وعن الاحتلال العسكري

ومن جهة أخرى فإن مثل هذه التصرفات لا يمكنها  
إلا أن تزيد من صعوبات التوصل إلى حل عادل  
للنزاع بإعادة الحقوق الجوهرية للشعوب المعنية \*

إن رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تطالب  
بالتالي بوضع حد لثل هذه الأعمال في المستقبل \*

وتفضلوا يا سيدتي بقبول والى الاحترام \*

جو نوردهان

إن بلاغا صدر مؤخرا عن الأحداث التي وقعت في  
٢٤ أكتوبر في قرية الخملول بمنطقة سهرن يشير  
إلى أن الجيش الإسرائيلي قد نسف ١٨ منزلا من منازل  
سكان هذه القرية كإجراء انتقامي \* وأن معلومات  
إضافية تشير إلى أنه تم دهم الأغلبية الساحقة من  
مساكن هذه القرية حيث أصبحت حوالي مئتين أسرة  
بلا مأوى بعد أن فقدت عمليا كل ما تملكه \*

إن عمليات التنسف في الخملول مع الأسف تضاعف  
إلى سلسلة طويلة من الأفعال المماثلة التي تكررت  
بالرغم من الاحتجاجات الدولية ومن التنبيه إلى  
نصوص اتفاقية جنيف الرابعة في ١٩٤٩ التي تحرم  
مادتها ٣٣ و ٥٣ من مثل هذه الأفعال \*

## C O M M U N I Q U E

Une délégation de l'Association Internationale des Juristes Démocrates, composée de Me Jules Chomé, avocat au Barreau de Bruxelles, et de M. Francesco Fabbri, assistant de droit international à l'Université de Naples, est partie aujourd'hui pour la Jordanie où elle visitera les camps de réfugiés.

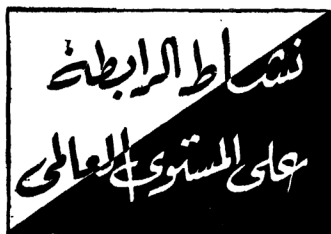
Elle devait se rendre auparavant en Israël, dans les territoires occupés et prendre contact avec l'U.N.R.W.A., dont le Commissaire général, M. Michel Moore, avait fait savoir au Secrétaire général de l'A.I.J.D. qu'il prenait toutes dispositions pour faciliter la visite de la délégation. Or, le 23 janvier, l'Ambassadeur d'Israël à Bruxelles signifia à Me Jules Chomé, d'ordre de son gouvernement, qu'il ne serait pas admis en territoire israélien, ce qui l'Ambassadeur confirma également au Secrétaire général de l'A.I.J.D. ; la même démarche était faite par l'Ambassadeur d'Israël à Rome auprès du professeur Fabbri bien que celui-ci ait préalablement obtenu le visa israélien et que les deux juristes délégués par l'A.I.J.D. aient reçu l'assurance qu'ils

pourraient circuler librement dans les territoires occupés. Le motif donné au refus signifié en dernière heure est une émission de la "Voix des Arabes" qui aurait annoncé et commenté en termes hostiles à Israël le départ de la délégation.

Le refus opposé à l'A.I.J.D., sous un prétexte de toute évidence étranger à la mission de la délégation, a pour résultat de faire obstacle à l'accomplissement de cette mission par des juristes qualifiés pour apprécier, à la lumière du droit international, le caractère des mesures appliquées dans les territoires occupés.

L'A.I.J.D. a retardé de 3 jours le départ de la délégation dans l'espoir que cette mesure serait rapportée. Elle proteste contre un refus incompréhensible si les autorités israéliennes n'avaient rien à cacher à des juristes prêts à visiter les régions occupées ainsi que les camps de réfugiés et à examiner les mesures prises par les forces d'occupation au regard des lois et coutumes de la guerre concernant la protection des populations civiles.

Bruxelles, le 30 janvier 1968



العدل فى جنوب افريقيا بقرية تؤكد فيها عدم شرعية تلك المحاكمة ازاء قرار الامم المتحدة رقم ٢١٤٥-٢١ الصادر فى اكتوبر سنة ١٩٦٦ من الجمعية العامة والذى يقضى بانتهاء وصاية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا<sup>(١)</sup>

١١ اغسطس سنة ١٩٦٩.

صدر بيان الرابطة بشأن محاكمة ثمانية من مواطنى جنوب غرب افريقيا « لامييا » امام محكمة ( وندهورك ) حيث قدموا من سلطات جنوب افريقيا لقيامهم بالعمل من اجل تحرير واستقلال بلادهم . ويقول البيان ان تقديم هؤلاء الابطال للمحاكمة من حكومة جنوب افريقيا لما يوضح مرة اخرى غرر تلك الحكومة مع اعتسار ( لامييا ) جزء من جنوب افريقيا مما يثير الضمير الانسانى والهيئات العالمية العليا . ويوضح البيان عدم شرعية القبض على هؤلاء الابطال والاجراءات التى تمت ازاءهم ومحاكمتهم . وما يلاحظ ان سبهم من هؤلاء المتهمين ثم القبض عليهم بعد قرار الامم المتحدة بانتهاء وصايه جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا والذى دعت الامم المتحدة فيه حكومة جنوب افريقيا بالانسحاب منه .

### انجولا

ماوس - ابريل سنة ١٩٦٤

اصدر مؤتمر الرابطة الثامن المنعقد فى يودايست قرارا بادانة الاستعمار البرتغالى باعتباره جريمة علوان مستمرة ضد شعب انجولا مطالبا بالافراج عن الاحرار فى انجولا ومؤكدا لشعب هذه البلاد مساندته فى الكفاح الذى يشهونه من اجل الاستقلال والتحرر .

### روديسيا

ماوس سنة ١٩٦٨.

بلاغ الرابطة تعبر فيه عن استيائها من اعلان ثلاث افريقيين فى سالسبورى فى يوم ٦ مارس سنة ١٩٦٨ ما يعد تحديا صارخا للضمير الانسانى فى هذه السنة وحى سنة حقوق الانسان وتعتبر الرابطة عن قلقها من التهديد الذى يواجهه عديد من الافريقيين الذين حكمت عليهم محاكم روديسيا

## فى افريقيا

### جنوب افريقيا

فبراير سنة ١٩٦٤

صدرت نشرة خاصة عن الرابطة بخصوص « كفاح الحقوقىين فى جنوب افريقيا ضد التفرقة العنصرية » وقد تضمنت هذه النشرة بحثا مستفيضا فى هذا الموضوع وخاصة فى شأن اضطهاد حكومة جنوب افريقيا للمحاميين الذين يتولون الدفاع عن الحريات والحقوق .

ماوس - ابريل سنة ١٩٦٤

اصدر المؤتمر الثامن لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين المنعقد فى يودايست قرارا بتأييد قرار الامم المتحدة الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ للافراج عن المسجونين السياسيين ووقف المحاكمات فى جنوب افريقيا ضد المعارضين على التفرقة العنصرية كما تؤيد قرار الامم المتحدة بدعوة الدول بفرض اجراءات اقتصادية ودبلوماسية ضد حكومة جنوب افريقيا ويؤيد المؤتمر الحملة العالمية لاجبار تلك الحكومة على الانعاز لقرارات الامم المتحدة ويساند بكل قوة الكفاح البطولى الذى يشهه شعب جنوب افريقيا .

يناير سنة ١٩٦٥

صدرت نشرة مستفيضة عن الرابطة بعنوان « تهديد مهنة المحاماة فى جنوب افريقيا » وتوضح هذه النشرة مشروع الحكومة بشأن مهنة المحاماة الذى يعطى لها حق فصل اى محام من نقابة المحاميين اذا كانت له آراء مخالفة لراى الحكومة وتطالب الرابطة كافة الحقوقيين بالاحتجاج .

١٤ فبراير سنة ١٩٦٨

صدر بيان الرابطة بشأن محاكمة ٣٥ من مواطنى جنوب افريقيا والحكم عليهم بعقوبات شديدة وكانت الرابطة قد ارسلت الى رئيس وزراء ووزير

٢ - قرارا بحق شعوب المستعمرات البرتغالية في تقرير مصيرها وفي الاستقلال وفي تنمية بلادها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا كما ادان المؤتمر حرب العدوان الاستعماري وكافة الوسائل التي يستخدمها المستعمرون البرتغاليون وقد وجه التحية الى شعوب المستعمرات البرتغالية لموقفها ضد العدوان ويساعد عمل المنظمات الوطنية في تلك المستعمرات ٣

كينيا

١٩٥٣

تولى الاستاذ د. ن. بريت المحامي بانجلترا ورئيس الرابطة الدفاع عن كينيا وحصل على براءته من المحكمة .

الكونجو

١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨

بلاغ الرابطة بشأن اعدام ( بيير موليل ) في حكومة كينشاسا وهو يظل الكفاح من اجل استقلال وحرية الكونجو وكانت الرابطة قد ابرقت للرئيس موبوتو فور القبض عليه لانتفاذ حياضاته من الموت وتؤكد الرابطة في هذا البلاغ ان الظروف التي تم فيها القبض على هذا الزعيم واجراءات محاكمته وتنفيذ حكم الاعدام فيه دون ابطاء مما يثير الضمير العالمي ٣

١٠ فبراير سنة ١٩٦٩

صدر بيان الرابطة بشأن اعتقال عذبة من الشخصيات النقابية والجامعية في سجون الكونجو كينشاسا ومنهم رئيس الاتحاد العام للتعليم الكونجوليين وسكرتير عام الاتحاد القومي للعمال ٣ وقد اعتقل هؤلاء المواطنين دون اجراء أية تحقيق معهم حتى الآن ويساموا بمعاملة سيئة للغاية

لمارضتهم الاجراءات العنصرية التي اتخذتها سلطات السليوري ٣

صدرت نشرة الرابطة بشأن استمرار تنفيذ احكام الاعدام في تلك البلاد حيث اعدم شقا اثنان ١١ مارس سنة ١٩٦٨

من الافريقيين في السليوري يوم ١٠ مارس سنة ١٩٦٨ وتدعو الرابطة كافة المنظمات المشتركة فيها بوجوب مضاعفة جهودها لمنع تنفيذ الاحكام بالاعدام وحتى يقضى نهائيا على العنصرية .

رواندا

مارس - ابريل سنة ١٩٦٤

اصدر المؤتمر الثامن للرابطة المنعقد في بودابست قرارا بشأن اعمال القتل الجماعي التي اقترفت في رواندا في ديسمبر سنة ١٩٦٣ ويناير سنة ١٩٦٤ وادانت بشدة تلك الوحشية التي تعيد الى الذاكرة جرائم الابادة التي اداتها محكمة نورمبرج وتطالب بانزال العقوبات على المسؤولين عنها لمنع تكرارها .

غينيا

مارس - ابريل سنة ١٩٦٤

اصدر المؤتمر الثامن للرابطة المنعقد في بودابست .

١ - قرارا بادانة جريمة الابادة العنصرية التي يقرها الاستعماريون البرتغاليون في غينيا ويدعو كافة القوات التقدمية في العالم وخاصة الهيئات القانونية لمساندة شعب غينيا وحزبه و « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والجزيرة الخضراء » ويطلب الامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة على اساس القانون الدولي لازغام الحكومة البرتغالية على التوقف عن اقتراف تلك الجرائم ٣

من ١٠ ابراهيموف رئيس المحكمة العليا باذرياديان  
( بكاي دبايا ) النائب العام بحكومة مالى (حبيب  
نسر ) عضو الرابطة والمحامي بيبيروت و ( جوى  
رودريجز ) استاذ القانون بشمل .

وقد استقبلت اللجنة من رابطة الحقوقين  
الفيتناميين ومن رئيس الوزراء ووزراء الصحة  
والتربية وكبار الشخصيات من الحكومة وجبهة  
التحرير الوطنية .

ويتناول التقرير الابحاث التالية :

- قصف الفيتنام بالقنابل الامريكية

(أ) ضرب المستشفيات والمراكز الصحية

(ب) ضرب المدارس والمعاهد ودور التعليم

(ج) ضرب لماكن العبادة .

- اللقاء بالمهاجرين من الجنوبي

== اللقاء بالطيارين الامريكيين

- اتفاقات جنيف

(أ) فى الشكل

(ب) الاحكام الرئيسية

(ج) معنى الالتزامات التى تمهدت بها الولايات

المتحدة الامريكية

(د) خرق اتفاقات جنيف

- الاتجاه نحو جريمه الاباداة

وقد الحق بالتقرير

- نداه الى كافة الحقوقين فى العالم

- بيان مشترك

- البيان النهائى لاتفاقيه جنيف الصادر فى

١٩٥٤/٧/٢١ بشأن اعادة السلام فى

الهند الصينية .

- تصريح ( بدل سميت ) منسوب الولايات

المتحدة الامريكية فى الجلسة الختامية لمؤتمر

جنيف ( يولية سنة ١٩٥٤ )

٢١ ابريل سنة ١٩٦٦

بيان الرابطة بشأن ضرب ( هانوى )

في هانوي في القنابل واحتجاج الرابطة وادانة

# فى آسيا

## الفيتنام

٧ يناير سنة ١٩٦٥

بيان من الرابطة اوردت فيه نص البرقية التى  
تلقتها من رابطة الحقوقين الفيتناميين عن اعمال  
القتل الجماعية ضد السكان المدنيين والطلبة التى  
اقتربها العسكريون الامريكيون . مما يشكل جرائم  
حرب وجرائم ضد الانسانية .

٢٢ ابريل سنة ١٩٦٥

اورسلت الرابطة برقية على اثر قصف  
( هايفونج ) الى الرئيس جونسون تدين فيه هذه  
البرمية الجديدة كذا تدين تصعيد الحرب .

١١ مايو سنة ١٩٦٥

صدر بيان شامل للرابطة عن الوضع فى  
الفيتنام يوضح حق الشعب الفيتنامى فى الشمال فى  
أن تكون له حكومة ديمقراطية وحق الشعب فى  
الجنوب فى أن يتحرر من نير الاستعمار الامر الذى  
يشير الامريكيون ويجعلهم يتدخلون بالقوة المسلحة  
فى تلك البلاد .

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٥

صدر بلاغ الرابطة بشأن اعدام ثلاثة فيتناميين  
باطلاق الرصاص عليهم فى ( دانانج ) فيقتسم  
الجنوب لانهم اعلنوا فى مظاهرة سلمية احتجاجهم  
على ضرب المدنيين بالقنابل الامريكية .

١٩ اكتوبر سنة ١٩٦٥

تقرير لجنة التضامن والصدقة لرابطة الحقوقين  
الديمقراطية العالمية للفيتنام التى مكثت فى هلم  
البلاد من ٣٠ سبتمبر الى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٦٥  
وكانت مكثه برئيسه السكرتير العام جوردمان



وأرسلت تلك اللجنة أثناء وجودها بالفييتنام رسالة الى ( جائزة نوبل للسلام ) .

٨ مايو سنة ١٩٦٧

بلاغ بالبرقية التي وصلت الرابطة من لجنة تقصى الحقائق في الفيتنام عن الهجوم الذي شاعدهته بنفسها والذي قامت به يوم ٥ مايو الطائرات الامريكية والقنابل الحارقة والناسفة على المؤسسات الاقتصادية وعلى الاحياء الشعبية .

٢٣ مايو سنة ١٩٦٧

بلاغ بالبرقية التي وصلت الرابطة من لجنة تقصى الحقائق تشير الى قيسام الاميراليين بضرب الاحياء الشعبية يوميا بالقنابل الحارقة وبإدخال الولايات المتحدة ١٠ عشرة الاف جندي في المنطقة المنزوعة السلاح .

١٨ يوليو سنة ١٩٦٧

بيان الرابطة بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاتفاقات جنيف

اول اغسطس سنة ١٩٦٧

بلاغ الرابطة بقيام القوات الامريكية بالهجوم مرة أخرى على المنطقة المنزوعة السلاح وعلى منطقة ( فينه لينه ) مما يمثل خرقا جديدا لاتفاقات جنيف وتصعيدا للحرب .

٢٤ اغسطس سنة ١٩٦٧

بلاغ بشأن ضرب الاحياء الشعبية في هاتوي يومى ٢١ و ٢٢ اغسطس وتدمير عديد من المدارس والمستشفيات واماكن العبادة ويذكر البلاغ ان السلطات الامريكية تقول ان الاعمال التي تقوم بها جاءت نتيجة تفكير مسبق وعميق وتمثل تصعيدا للحرب .

١٥ - ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧

قرار الرابطة الصادر من رومانيا بشأن الوضع في الفيتنام وادانة العدوان الامريكي عليها وتطالب الرابطة في هذا القرار :

- يوقف الضرب بالقنابل وكافة الاعمال الحربية الاخرى ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية نهائيا ودون شرط .

- يسحب كافة القوات الامريكية والعميلة من فيتنام الجنوبية .

هذه الاعمال واعتبارها جريمة ضد الانسانية وما يهدد السلام العالمى .

٧ يوليو ١٩٦٦

بيان الرابطة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاتفاقات جنيف تندد فيه بالعدوان الامريكي الجرائم ويجرائم الحرب ضد الانسانية التي يقرها في تلك البلاد .

٣٠ يونيو سنة ١٩٦٦

بلاغ يندد بدمرة اخرى باستمرار قصف (هانوى) و ( هايفونج ) بالقنابل الامريكية

٣ اغسطس سنة ١٩٦٦

بيان الرابطة بشسسان قيام حكومه فيتنام الديمقراطية بتكوين لجنة لتقصى الحقائق عن جرائم الحرب وتندأها الى المنظمات العالمية بمساندتها في هذا الشأن . ويشيخ البيان ان ما قامت به الرابطة في هذا الشأن وباتصالها بالشخصيات العالمية ومنها ( برتراند راسل ) لتكوين لجنة عالمية لتقصى الحقائق .

١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦

تم في بروكسل بناء على دعوة الرابطة مؤتمر يمثل روابطها القومية في كل من النمسا وبلجيكا والدانمرك واسبانيا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا وهولندا لمناقشة الوضع في الفيتنام وتبادل الخبرات والمعلومات وأصدر المؤتمر قرارا بالإجماع يدين العدوان الامريكي كما أرسل رسالة الى جبهة التحرير الوطنى بالفيتنام الجنوبية بمناسبة الذكرى السادسة لانشائها وأرسل نداء الى الحقوقيين الامريكيين لوضع حد للحرب الفيتنامية .

٢١ مارس سنة ١٩٦٧

كوئت الرابطة لجنة لتقصى الحقائق في الفيتنام مكونة من ( هوريس كورنيل ) نقيب محامى بروكسل و ( كارلو دامدين ) رئيس المحكمة العليا بمتغوليا و ( جورج فيشر ) الباحث بالمركز القومى الفرنسى للبحوث العلمية و ( يايك بيون ) سكرتير رابطة الحقوقيين الكوريين والدكتور الطيب ( فيليب هارفي ) من انجلترا و ( جو نورمان ) سكرتير عام الرابطة و ( جوزى رودريجز ) الاستاذ بجامعة سانتياجو بشيلي .



## اجتماع مكتب الرابطة

مدينة مالمابا برومانيا - سبتمبر ١٩٦٧

١٦ فبراير سنة ١٩٦٨

برقية الرابطة لسكرتير عام الامم المتحدة  
تحتج فيه على ضرب المدن الكبرى في الفيتنام  
وضرب السكان المدنيين بالقنابل من القوات الامريكية  
وتطالب بوقف تلك المجزرة \*

١٩ إبريل سنة ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن العرض الذي تقدمت به  
حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية باستعدادها  
تعيين ممثل عنها للاتصال بممثل عن الولايات  
المتحدة للاتفاق على وقف القصف بالقنابل فوراً  
دون شرط \*

١٣ مايو سنة ١٩٦٨

بيان الرابطة يدعو الحقوقيين في العالم لعقد  
مؤتمر عالمي للحقوقيين من أجل الفيتنام \*

٣١ مايو سنة ١٩٦٨

بلاغ الرابطة عن الزيارة التي قام بها وفد  
لوفد جمهورية فيتنام الديمقراطية في محادثات  
باريس وسلمت اليها بياناً من الرابطة عن المر  
في الفيتنام كما سلمت صورة من هذا البيان الى  
الوفد الامريكي \*

= بالاعتراف بجمية التحرير الوطني للفيتنام  
الجنوبية باعتبارها الممثل الاصيل لشعبه وبأن تنقل  
له التصرف بمفرده لتسوية شؤونه الداخلية \*

١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٧

نداء الرابطة لكافة الهيئات المشتركة فيها  
للمساهمة يوم ٢١ أكتوبر وهو يوم الاحتجاج  
العالمي ضد الحرب في الفيتنام \*

٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧

نداء الرابطة الى كافة الهيئات والمنظمات  
والحقوقيين من أجل الاحتجاج على العدوان الامري

١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧

رسالة الرابطة الى رئيس جبهة التحرير  
الوطنية لفيتنام الجنوبية تعبر فيه عن سرورها من  
الانتصارات التي سجلها المناضلون الفيتناميون  
وكتدين فيها العدوان الامريكي وتؤكد مرة أخرى  
بمطالبتها بالآتي :

= وقف الضرب بالقنابل فوراً دون شرط \*

= سحب القوات الامريكية \*

= تطبيق مبادئ اتفاقات جنيف \*

= الاعتراف بجمية التحرير القومي وتأييد

إرثها \*

١٤ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن اللقاء الذي تم في باريس بناء على دعوتها بين ثلاثين من الحقوقيين في كل من النمسا وبلجيكا واسبانيا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا وبين وفد جمهورية فينلندا الوطني للفيئات الجنوبية ووفد جمهورية فينلندا الديمقراطية

وقد أصدر هذا الاجتماع قراراتاً تضمنت ما يلي :

١٥ يناير سنة ١٩٦٩

بيان من الرابطة تمين فيها من ضرورة إجبار الولايات المتحدة الأمريكية فتح باب المباحثات في باريس مع المناضلين من الفيئات الجنوبية

١٦ يناير

مذكرة خاصة أصدرتها الرابطة تتضمن ما يلي : بشأن الفيئات :

- بيان جهة التحرير الوطني في لا كولمبي سنة ١٩٦٨

- البيان المشترك الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ من كل من جهة التحرير الوطني وتحالف القوى الوطنية والديمقراطية والسانتية

- تصريح السيدة ( نجوان تى به )

- الحقيقة من جهة التحرير القوي

- تصريحات عن بعض رجال الحكم في أمريكا

- مقالان أمريكيتان

- الإصلاح الزراعي

- الانتخابات في الفيئات الجنوبية

١٧ يوليو سنة ١٩٦٩

بيان الرابطة بمناسبة الذكرى الخامسة لاتفاقات جنيف

٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩

بلاغ الرابطة بشأن الجرائم التي يشنها المعتدون الأمريكيون خاصة ضد النساء ولدهن للاحتجاج عليهن والعمل على وقفها

يوليو ١٩٦٨

عقد المؤتمر العالمي للحقوقيين من أجل الفيئات في فرنسا بمدينة جرينوبل . وقد تكونت لجنة مساندة لهذا المؤتمر من عديد من رجال القانون في العالم أجمع .

وتناول المؤتمر كافة القضايا القانونية الخاصة بالفيئات وأصدرت الرابطة بعد ذلك كتاباً عن أعمال المؤتمر .

١٨ يونيو سنة ١٩٦٨

إلغاء لجنة لتقصي الحقائق في الفيئات مكونة من البروفسور ريتشارد فولك استاذ القانون الدولي والبروفسور مالكولم برونشتاين الاستاذ المساعد بجامعة سان فرانسيسكو

٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن الحكم الذي أصدرته محكمة ( سايجون ) بالفيئات الجنوبية بأعدام عشرة من قادة تحالف القوى الوطنية والديمقراطية والسلامية ومنهم الاستاذ ( توينه دينه كانو ) للحامي .

ويشير البيان الى أن مؤتمر جرينوبل العالمي للحقوقيين من أجل الفيئات كان قد اعتبر أن حكومة سايجون لا تمثل الشعب الفيئاني وأدانت العلوان الأمريكي ضد الفيئات

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨

بيان يوضح اللقاء الذي جرى في باريس يوم ١٩٦٨/٩/٢٩ بين البروفسور ريتشارد فولك والبروفسور ساوول مغلوفيتش وبين عديد من الحقوقيين . وقد أوضح البروفسور فولك بالاشتراك مع تروان كونيغ فيونج الأمور التالية :

- أنّ المجهود الحربي الأمريكي لا يتوقف عن التصاعد

- أنّ الرأي العام الأمريكي شيء ملم بالحقائق

- أن الغرض من محادثات باريس هو أن يتوقف دون شرط الضرب بالقنابل

٥ نوفمبر ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن دخول الامبرياليين الأمريكيين وتوقفهم عن شرب الفيئات الديمقراطية بالقنابل ويحذر البيان أن الحرب لم تتوقف بعد ما يستوجب معالجة الجهود

٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩

بيان الرابطة بشأن جرائم القتل بالجملة التي تمت في (سون مي) بالفيتنام الجنوبية من القوات الأمريكية وملحق بهذا البيان كشفا تفصيليا بهذه الجرائم .

ايران

١٩٦٧/٧/٣١

بيان بشأن الوضع قبل الانتخابات العامة في ١٩٦٧/٨/٤ حيث يلقى المسجونين السياسيين اشد انواع المعاملة وقد ردت السلطات الايرانية على الاحتجاجات بان نقلت الى مناطق بعيدة عديد من هؤلاء المسجونين .

١٩٦٧/١٠/٢٣

مطالبه الروابط القومية بارسال برقيات الى شاه ايران بمناسبة اعياد التوقيع لوقف المحاكمات والافراج عن المسجونين السياسيين وإعادة الحريات والحقوق في البلاد .

١٩٦٨/١١/١٣

بيان الرابطة عن المعلومات التي وردت اليها بشأن تقديم ١٧ طالبا ومثقف الى المحاكمة ومنهم عديد من رجال القانون استنادا الى المادة ٣١٧ من القانون الجنائي العسكري الايراني التي تتميز بعدم الوضوح وتطالب بان تجري لهم محاكمة عادلة مع اعطاء حق الدفاع طبقا للمادتين ١٠ و ١١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

كما قامت لجنة لتقصي الحقائق عن الوضع بشأن الحقوق والحريات وذلك في نهاية سنة ١٩٦٨. وأصدرت الاحتجاج على القبض على (١٧) من المثقفين الايرانيين وتقديمهم للمحاكمة ومطالبه السلطات باجراء محاكمة عادلة لهم وايضا الاستاذ توماس الى ايران في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي ادى نتيجة أعماله في مؤتمر صحفي أوضح فيه أن القضية كانت مليئة بالمخالفات القانونية .

١٩٦٩/١/١٥

تقرير الاستاذولوجي كافاليري مندوب الرابطة عن محاكمة ٤٤ مثقف أمام المحكمة العسكرية وعن الاجراءات المماثلة للعادلة عن أعمال التعسف .

١٩٦٩/٤/١٥

بيان بشأن القبض على ٢١ شخصا حيث يعاملون معاملة قاسية وتحتج الرابطة على انتهاك مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتطالب بسرعة احالتهم الى المحاكمة العادية العلنية .

اليابان

١٩٦٧/٨/١٤

صدر الاحتجاج على طرد المواطنين الكوريين من اليابان وذلك بانهاء الاتفاق الذي تم في ١٩٥٩ بين الصليب الاحمر الياباني وحكومة كوريا الشعبية .

١٩٦٩/٧/٢٥

صدر بيان الرابطة بشأن اصابه ٢٤ عسكري أمريكي واحد اليابانيين بالغازات السامة نتيجة وجود هذه الغازات في قاعدة اوكيناوا العسكرية . ويشير البيان الى أن وجود هذه القاعدة على هذه الصورة يخالف كافة الاتفاقات العالمية .

كوريا الديمقراطية

١٦ مايو سنة ١٩٦٧

صدر الاحتجاج على هجوم القوات الامريكية على أفراد البوليس المدني التابع لكوريا الشمالية في المنطقة المجردة من السلاح .

١٩٦٧/٦/١٤

صدر بيان الرابطة بمناسبة مرور ١٧ عاما على العدوان الامبريالي الأمريكي على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

١٩٦٩/٣/١٨

صدر بلاغ الرابطة عن نقل قوات عسكرية أمريكية وعتاد حربي يوم ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ من الولايات المتحدة الى كوريا الجنوبية لتهديد كوريا الشمالية .

١٩٦٩/٦/٣

صدر بيان الرابطة عن العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة لضرب كوريا مخالفة بذلك الهدنة التي وقعت في ٢٧-٧-١٩٥٣ وخاصة احكام اللواذ ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و

بالوحدة بين شطرى كوريا وقد احتجت الرابطة ندى السلطات .

### اندونيسيا ١٩٦٧/١/١٧

الاحتجاج على أعمال القمع والقتل الجبانى وبحث الحريات والاحتجاج على مخالفة المادة ٢٧ من الدستور الاندونيسى ومطالبه السلطات فى تلك البلاد بوقف أعمال القتل وبمحكمة المسئولين عن تلك الاعمال وبالاتراج عن المسجونين والمتقنين السياسيين .

### ١٩٦٧/٧/٢٥

الا احتجاج على محاكمة (نجونو) و (ادنتونج) و (مسوباندريو) امام محكمة عسكرية خاصة وكذلك محاكمة (سودسمان) مخالفه بذلك المادتين ١٠ و ١١ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

### ١٩٦٧/٨/٧

هدو نداء الرابطة الى الحقوقين فى العالم لاتخاذ (نجونو) و (ادنتونج) من الموت وبالمطالبة بوقف المحاكمات الاستثنائية واعادة حقوق الدفاع والاتراج عن المسجونين السياسيين .

### ١٩٦٨/١/٨

صدر بيان الرابطة تطالب فيه :  
- بوقف احكام الاعدام  
- بالاتراج عن المعتقلين السياسيين  
- بالسماح للمحامين بتولى الدفاع عنهم  
- بالسماح للمراقبين من الرابطة بالدخال الى اندونيسيا للتأكد من وجود الضمانات القانونية اللازمة .

### ١٩٦٨/١٠/٨

صدر نداء الى الروابط المشتركة فى الرابطة العامة بارسال البرقيات الى السلطات الاندونيسية لمنع اعدام المناضلين الخمسة الاندونيسيين ابطال التحرر الوطنى .

### ١٩٦٨/١٠/٣١

صدر بيان الرابطة تبسدى فيه عن شديده استيائها من تنفيذ الاعدام فى كل من (سودسمان) و (نجونو) الامر الذى يلقى الضمير الانسانى وتطالب الحقوقين بالاحتجاج وبالمطالبة بوقف كافة الاجراءات التعسفية .

البيان الى العمليات السابقة التى قامت بها الولايات المتحدة ومنها .

- عملية « الفوكس رتيئا » فى مارس سنة ١٩٦٩

- حادث طائرة التجسس ( ابريل ١٩٦٩ )

- قرار السلطات الامريكية بمتابعه طائرات التجسس ( خطاب نيكسون فى ١٨/٤/١٩٦٩ )

- ايفاد عديد من وحدات الاسطول الحربى العسكرى على الشواطئ الكورية .

- اوصول وحدات من الاسطول الجوى فى كوريا الجنوبية لتغطية طائرات التجسس .

### جمويما الجنوبية

### ١٩٦٧/٧/٢٧

صدر الاحتجاج على القبض على مجموعات من الطلبة الكوريين المناضلين من اجل الحريات والديمقراطية .

### ١٩٦٧/١١/١٣

برقية الرابطة بالمطالبه بالاتراج عن ٣٣ من المثقفين المقيوض عليهم والمقمنين للمحاكمة وبالمطالبة باحترام المادة ١٤ و ١٥ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان واللتين تقضيان بحق كل انسان بان يهاجر من بلده وان يطلب حق اللجوء فى اى بلد آخر .

### ١٩٦٧/١٢/١١

برقية من الرابطة الى سلطات تلك البلاد والى رئيس محكمة ( سيول ) بالمطالبة بتقديم المتهمين امام المحاكم العادية وخاصة بشأن المثقفين المسفة المطلوب الحكم باعدامهم .

### ١٩٦٧/١٢/١٨

برقية الرابطة الى رئيس الحكومة والى وزير العدل تبسبر فيها عن قلقها ازاء الحكم بالاعدام على اثنين من المثقفين .

### ١٩٦٩/١/٣٠

صفنا بيان الرابطة بشأن الحكم بالاعدام من محكمة سيول العسكرية على الطالب ( كيم دجونج تاى ) من جامعة سيول ومع اربعة آخرين والحكم على ٢١ شخصا بعقوبات فى غايه الشدة بتهمة الانتماء الى منظمة تدعى الى خروج القوات الامريكية وتطالب

يتناني مع الفقرة الأولى من المادة ١١ من الإعلان  
العالمي لحقوق الإنسان ٣

## فأمرتيكا

المسكين

١٩٦٧/٨/٧

صدر بيان بالاحتجاج على المعاملة التي يلاقها  
( ريجيس ديري ) الذي سيقدم في ١٥/٨/١٩٦٧ أمام  
مجلس حربي وذلك بعد التحقيق السري للغاية الذي  
أجرى معه دون إعطائه الحق في الدفاع عن نفسه  
مخالفة بذلك المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق  
الإنسان والمادة ٦ من دستور بوليفيا \*

١٩٦٧/٨/١١

القيام بعملية احتجاجات واسعة قامت بها  
الرابطة ضد الإجراءات التي اتخذتها حكومة بوليفيا  
خلال سنة ١٩٦٧ بشأن القبض والتحقيق مع الصحفي  
« ريجيس ديري » ثم إيفاد الدكتور أندريه لويزاكوتو  
من الحقوقيين الأرجنتينيين لتمثيل الرابطة في لجنة  
لتقصي الحقائق عن الوضع بالنسبة لـ « ريجيس ديري »  
حيث تمت مقابلة رئيس الجمهورية والسلطات ومع  
هيئة الدفاع عن « ريجيس ديري » واشترك الدكتور  
لويز في المؤتمر الصحفي الذي عقد بهذه المناسبة  
في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ بمدينة ( لا بازا ) والذي  
أبدى فيه تحليل بشأن القضية من زاوية الدكتور  
السياسي للدولة كما اشترك في إرسال خطاب في  
١٥/٨/١٩٦٧ إلى رئيس جمهورية بوليفيا ٣

١٩٦٧/١٠/٧

الاحتجاج على أوامر الطرد التي أصدرتها  
السلطات في بوليفيا ضد الأستاذ روجيه لانان المحامي  
بيروكسل والذي تسولى الدفاع عن الصحفي  
( ريجيس ديري ) ٣

الأرجنتين

دراسة قانون « الدفاع ضد الشيوعية »  
الصادر في سنة ١٩٦٧ وبحثه وتحليله من زاوية  
الحريات والحقوق ، الاحتجاج على إصداره ٣

١٩٦٩/٦/١٦

صدر بيان الرابطة عن إقامة المحاكم العسكرية  
وحالة الإرهاب الشديدة ضد حركات الاحتجاج التي

١٩٧٠/١/١٣

صدر بلاغ الرابطة بشأن حالة المسجونين  
السياسيين وعددهم ٨٥ المضربون عن الطعام منذ ١٠  
فبراير سنة ١٩٦٩ احتجاجا على ظروفهم السيئة  
وعلى التحيز التعسفي ضدهم بالمقارنة إلى المسجونين  
العاديين وقد احتجت الرابطة على هذه الأوضاع \*

الباراجواي

تم إيفاد لجنة من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
الأرجنتينيين إلى الباراجواي من ١٣ إلى ١٧ أكتوبر  
سنة ١٩٦٨ لدراسة حالة المسجونين السياسيين

١٩٦٨/١٢/٢

صدر بيان الرابطة بشأن أعمال الواسد  
الأرجنتينيين الذي تولى تقصي الحقائق في تلك البلاد  
عن الوضع بشأن المسجونين السياسيين وقصد  
اشتركت الرابطة في هذا الوفد ممثلة بالدكتور  
( « جوليو فياجو » ) عضو الرابطة الأرجنتينية \*

وقد على تقرير تلك اللجنة تطالب الرابطة  
عن كافة الحقوقيين ومن كل الروابط المنضمة إليها  
بمطالبة السلطات في باراجواي وكذا رئيس الحكومة  
حتى تقرر للمسجونين السياسيين معاملة تضمن لهم  
الحياة وتلك بالكرامة الإنسانية وللإفراج عنهم \*

١٩٦٩/٨/١٥

صدر بيان الرابطة بشأن الأوضاع الشاذة  
والمنافية للإنسانية في سجون هذه البلاد حيث معتقل  
فيها منذ ثمان سنوات الديمقراطي انطونيو مايدانا  
وفيه من للناضلين ومعهم ١٥٠٠ معتقلا سياسيا من  
مختلف الاتجاهات ٣

بوليفيا

١٩٦٧/٥/١٣

صدر بيان الرابطة تعبر فيها عن قلقها بشأن  
القبض على الصحفي الفرنسي « ريجيس ديري » وعدم  
السياسيين للبحاثين بالدفاع عنه وحضور التحقيق مع

يقوم بها العمال والجامعيون وكذلك اصدار القوانين التي تحد أو تلغى نهائيا الحقوق الاساسية ٥

١٩٦٩/٧/٤

صعد بيان الرابطة عن الاوضاع الشاذة في تلك البلاد وعلى القبض الذي تم بالمجلة على الذين قاموا بالاضراب احتجاجا على الحالة هناك ٥٥ ويوضح البيان أن المحاكم العسكرية لا تكف عن الانقذاع عن اصدار الاحكام القاسية جدا ٥٥

١٩٦٩/١٢/١

وصالة من الرابطة الى رئيس حكومة بوليفيا تطلب منه الافراج عن الصحفي « دجيس دبري » بمناسبة العفو الشامل على جميع افراد المقاومة المسلحة وتمبر عن قلقها بشأن حالته الصحية ٥٥

كولومبيا

١٩٦٧/٤/١١

نداء الى الروابط القومية المنضمة للرابطة العالمية للاحتجاج على اقامة حاله الطوارئ في كولومبيا وعلى اصدار القوانين الاستثنائية وعلى وجود ٥٥٥ مسجون سياسي ٥٥

١٩٦٧/٧/١٨

نداء الرابطة بالمطالبة بوقف كافة المخالفات بشأن الحريات الفردية والعمامة حيث استولت السلطات البوليسية على الجامعه الوطنية وتضولي الاشراف عليها وادارتها وقبضت على عديد من الاساتذة والطلبة ٥٥

١٩٦٨/١٢/٤

وصالة من الرابطة الى السلطات في كولومبيا بمطالبة وقف المحاكمة بشأن ٥٥٥ مسجون سياسي والافراج عنهم والمطالبة بصيانة حقوق الدفاع وتقديم المتهمين الى محكمة عادية طبقا لمستور تلك البلاد ٥٥

فنزويلا

١٩٦٧/٤/١١

الاحتجاج على استمرار القبض على اعضاء البرلمان في فنزويلا وعدم تقديمهم للمحاكمة بعد سنتين من الاعتقال ومخالفة كل ذلك للفقرة الثانية من المادة ١١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ٥٥

يرو

١٩٦٧/٤/١٨

بيان الرابطة تعبر فيه عن قلقها بشأن القبض على السيد ( مارينو جانوزا توفيتازو ) مدير جريدة « كلاوين » مخالفة بذلك مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وللعرف الجارى بشأن الحريات في مهنة الصحافة ٥٥

١٩٦٨/١/٢٤

بيان الرابطة بشأن اعمال القمع ضد الديمقراطيين والقبض على عديد منهم بحجة البحث عن رجال المقاومة مما يخالف الاعلان العالمي لحقوق الانسان ٥٥

الجواولوب

١٩٦٧/٦/٢٨

احتجاج الرابطة على القبض على عضوية من المناضلين ضد الاستعمار وعلى المحامي فليكس رودس لتولية الدفاع عن المتهمين السياسيين بعد الاضرب الذي وقع في ١٩٦٧/٥/٢٦ ٥٥

البنين

نداء من الرابطة الى سلطات تلك البلاد للافراج عن الطالب ( دانيال سافساريك ) الذي سبق أن اغتيل سنة ١٩٦٤ ( ١٧ ) شخصا من عائلته « وتستند الرابطة في نداءها الى الفقرة الاولى من المادة ١٤ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ٥٥

البرازيل

١٩٦٩/٦/١

صعد نداء الرابطة الى كافة الحقوقيين للاحتجاج على السلطات البرازيلية بشأن الاعمال التالية :

- الحكم سنة على القس جرادو بوتفيم يوم ١٥ مايو سنة ١٩٦٩ من المحكمة العسكرية واعتقال قسيسين من سادابولو ٥

- الاجراءات التعسفية التي تتخذ ضد ادين الذين يمارسون مهنتهم امام المحاكم في الدفاع عن العمال ٥

وجود عدد كبير من البرازيليين في السجون دون اجراء تحقيق معهم بعد أن شردوا من الجامعات والمعاهد ٥

- في ٢١ مارس تم اتهام ثمانى شخصيات منهم دافيد دينجر رئيس لجنة التعبئة القومية لانهااء الحرب الفيتنامية \*

وتحتج الرابطة على هذه الاعمال وتذكر حكومة نيكسون بما جاء فى مبادئ نورمبرج \* بأنه عسى الافراد واجبات عالية تملو على التزاماتهم القومية المفروضة عليهم من بلادهم \* وهو المبدأ الذى ينطبق فى حالة الحرب المدوائية ١١

١٩٦٩/٤/١٦

بيان الرابطة بشأن اعمال القمح ضد الزنوج حيث تأخذ الاجراءات ضدهم الصفة العنصرية وحيث لا تتوفر فى المحاكمات اية ضمانات قانونية \*

١٩٧٠/٢/١٨

يلاغ الرابطة بشأن محاكمة ٨ من قادة أنصار السلام فى شىكاغو أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطى سنة ١٩٦٨ ويوضح البيان مدى انتهاك حق الدفاع وخلو الاجراءات من الضمانات القانونية

اول مارس سنة ١٩٧٠

يلاغ اعضاء هيئة تحرير « مجلة القانون المعاصر » التى تصدرها الرابطة بشأن المقصوبات الشديدة التى وقعتها المحاكم الامريكية على الذين اشتركوا فى مظاهرات الاحتجاج بشىكاغو والعقوبات التى أنزلت بالمحامين الذين تولوا الدفاع عنهم ١٢

فبراير - مارس سنة ١٩٧٠

تقرير ابتدائي من السادة لوى بيتى وجان لوى وايل ، محامين ومدعى الرابطة تقصى الحقائق فى ابراريل بشأن حال المسجونين السياسيين ومعاملتهم وعانج انتقير طرود المسجونين السياسيين حيث توجد عديد من السجنون المختلفه والمتفلات واقسام البوليس ويروى عدد المسجونين على ١٢٠٠٠ ويلاحظ فى هذا الصدد أن السلطات تقسمون بنفى للمسجونين من الطلبة وياهم العمال واعضاء المهن الحرة ( المحامون ، المهندسون ، المدرسون ، الصحفيون والادباء ) وكذلك القساوسة الكاثوليك وعديد من النساء ويسرد التقرير اعمال التعذيب التى تمأوس ضدهم كما يتناول القوانين الاستثنائية التى فاد عددها منذ ديسمبر سنة ١٩٦٨

١٩٦٨/٤/٥

برقية عزاء من الرابطة الى عائلة ( مارتن لوتر كنج ) مواسية فى وفاته وقد كان فى مقعة الكانحين ضد حرييت الفيتنام ١٣

١٩٦٩/٤/١

بيان الرابطة بشأن :

- وجود ٨٠٠٠ مسجون سياسى عسدا من تم للقبض عليه فى معسكرات الجيش ١٤  
- الحكم على اثنين من القساوسة الكاثوليك لعددها سنتان والاخر سنتين ونصف ١٥



مؤامرة خارجيه وهو يهدد في الحقيقة الى عرقلة  
تقدم الحريات والحقوق في تلك البلاد •

١٩٦٩/٦/٤

احتجاج الرابطه على اعتقال ( هوراسيو  
فرناندز أونيدو ) وتقدمه لمحكمة أمن الدولة يمدريد  
مما يؤكد غيبة الحريات العامة في اسبانيا •

١٩٦٩/٦/٤

صدر بيان الرابطه عن القبض على خمسة  
قساوسة من بلباو كانوا مضربين عن الطعام احتجاجا  
على تعذيب السلطات للمسجونين السياسيين •

١٩٦٩/٧/١٧

صدر احتجاج الرابطه على اعمال القمع التي  
تتم في هذه البلاد حيث قدم أكثر من ١.٤٠ شخصاً  
لانتقامهم الى « حرة الياسك التووية »

نوفمبر سنة ١٩٦٩

تقرير بالملاحظات التي قدمها الاستاذ كريستيان  
رنون المحامي بباريس ومندوب الرابطه الذي مكث  
باسبانيا من ١٤ الى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ وزار  
كل من مدينة سان سباستيان وبرجوس ومدريد  
وتحدث مع عديد من رجال القساوسة ومن أعضاء  
اللجان العالية من مختلف الاتجاهات السياسية  
ويتناول التقرير الملاحظات عن المحاكم الخاصة  
بالمسجونين السياسيين »

البرتغال

١٩٦٨/٣/٢١

صدر بلاغ الرابطه بشأن القبض على الاستاذ  
( ماريو سوارس ) للحسامي ولفيسه في جزيرة  
( ساد تومي ) في خليج غينيا توضع فيه أنه قتل  
سبق أن تم القبض عليه أكثر من مرة لتوليه الدفاع  
عن عائلة ( ديلادو ) ولقيامه بالدفاع عن الحريات  
وتطالب الرابطه القومية بالاحتجاج »

١٩٦٨/٧/٢٢

صدر بيان الرابطه بشأن نفي الاستاذ (ماريو  
سوارس ) المحامي يوم ١٩٦٨/٣/٢٢ في جزيرة  
( ساد تومي ) بخليج غينيا موضحة الاعمال الجديده

## في أوروبا

اسبانيا

١٩٦٧/١١/١٣

صدر لواء الرابطه لكافة الرابط القومية  
ولكافة الحقوقيين في العالم باريسال برقيات الى  
السلطات الاسبانية لوقف المحاكمات ضد أعضاء  
وقادة اللجان المالية الذي تتم في مختلف مدن تلك  
البلاد والاحتجاج على اطلاق البوليس النار يوم ٢٧  
أكتوبر سنة ١٩٦٧ على المتظاهرين وقيامه بالقبض  
على أكثر من ١٧٠٠ شخص •

١٩٦٨/٢/٩

صدر بيان الرابطه بشأن الاوضاع في اسبانيا  
حيث تنتهك الحريات منذ ثلاثين سنة فيقبض على  
لوازمين دون أمر من القضاء ويتم التحقيق معهم  
سيرا ويقدموا الى المحاكم الخاصة »

مارس ١٩٦٨

تقرير لجنة الرابطه لتقصي الحقائق المكونة من  
الاستاذة ( سيمون جاردس ) المحامية بتولوز  
والبرولسور ( فرانسكو فايرو ) من ايطاليا عن  
الاضاع في اسبانيا بشأن الحريات والحقوق »

١٩٦٨/٥/١٠

برقية من الرابطه الى السلطات الاسبانية  
بالاحتجاج عن القبض مرة ثانية على ( مارشيليو  
كلاماشو ) الذي كان قد تولى الدفاع عن الاستاذ  
كلود پرو المحامي بباريس ومندوب الرابطه •

١٩٦٩/١/٢٧

بلاغ الرابطه بشأن اعلان حالة الطوارئ في  
اسبانيا مما أدى الى القبض بالجملة على افراد اللجان  
العالية والطوائف الدينية والمثقفين ومنهم المحامين  
وتكسب الرابطه هذا الاجراء الذي اتخذ نتيجة وجود

وذلك من أول ٨ أ سبتمبر سنة ١٩٦٧. وأجرى  
معاييل عدة مع المسئولين والسلطات .  
- سيول من الاحتجاجات بشأن « تيودورا كيسي»  
- طلبت الرابطة في أغسطس سنة ١٩٦٧ من  
الحكومة اليونانية الموافقة على أن تقوم لجنة منها بزيارة  
معسكرات الاعتقال والسجون .

#### ديسمبر سنة ١٩٦٨

إيفاد الأستاذ (لابادى) إلى اليونان لدراسة  
الوضع بالنسبة للمسيح (جريجوريس فاراكوس)   
الذى كان قد تم اعتقاله وقد أجرى الاتصال بالصليب  
الأحمر الدولى والمسئولين فى اليونان وبوزارة العدل

#### ١٩٦٨/١٢/٢١

بلاغ بالاحتجاج على القبض وأعمال التعذيب  
التي قامت بها السلطات اليونانية ضد المناضلين  
اليونانيين ومنهم (جريجوريس فاراكوس) و (جورج  
موراتيس) .

#### ١٩٦٧/٤/٢١

بيان الرابطة بشأن الانقلاب الذى وقع فى  
اليونان فى ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧ بموجب  
الأمر الملكى بوقف العمل بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ١٠ و ١١  
و ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٩٥ و ٩٧ من الدستور ، مما  
يعنى أن القبض على المواطنين سوف يتم دون أوامر  
بالقبض من الجهة القضائية وبوقف الحريات الصلابة  
ومنها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تكوين  
الجمعيات وتقديم المتهمين أمام المجالس الحربية .

#### ١٩٦٧/٤/٢٨

الاحتجاج على الحكم الصادر بالاعدام على البطل  
« مانوليس جلزوس » و النداء الموجه للعالم من أجل  
إنقاذه من الموت .

#### ١٩٦٧/٥/٢

صدر بيان بشأن المناضل « إيلياس إيليو »  
المحامي رئيس الهيئة البرلمانية لحزب (ايدا) وإيداعه  
معتقل جزيرة ( يورا ) الوهيب ، ومطالبة الحقوقين  
فى العالم بالاحتجاج على هذا القبض والاعتقال  
وبالإفراج عنه فوراً .

#### ١٩٦٧/٦/١

تم إيفاد لجنة لتقصي الحقائق مكونة من السكرتير  
العالم جو نوردمان ومن الأستاذ جيول شوميه المحامي

التي قام بها الأستاذ سوارس فى الدفاع عن الحريات  
حيث نولى الدفاع عن عديد من المتهمين السياسيين  
وقد يضى عليه أكثر من عشر مرات . ويوضح  
البيان أن هذا النفي الذى تم بناء على قرار مجلس  
الوزراء بموجب المادة ٤ من القانون ٢٨٢٨٧ الصادر  
فى أول يوليو سنة ١٩٤٧ الذى يخالف الدستور  
الاسباني كما يخالف المادة ١٠ وما بعدها من الإعلان  
العالمى لحقوق الإنسان .»

#### ١٩٦٨/٩/٢٧

صدر بيان الرابطة بشأن انتهاء حكم سلازار  
وتولى مارشيسيليو كاتنانو منصب رئيس الوزراء  
موضحة وجوب شجب كافة المخالفات التي تمت  
بشأن الحقوق والحريات .»

#### ١٩٦٩/٧/٤

صدر بيان الرابطة توضح فيه انها كانت قد  
احتجت فى ١٤/١/١٩٦٩ على القبض على ( ادواردو  
نكروزيرو ) من رجال المعارضة والذى فضل هجرة  
الجيش البرتغالى الذى يحارب شعوب المستعمرات  
البرتغالية . وكانت الرابطة قد وفدت للدفاع عنه  
الأستاذ جاك كوتسكى المحامي بباريس أمام المحكمة  
وعدد الحكم عليه فى ١٥ أبريل سنة ١٩٦٩ ويتضح  
أن هذا الحكم لا يمكن المعارضة فيه بأى شكل مما  
يتناقض مع الضمانات القانونية .

#### اليونان

#### ١٩٦٩/١٠/٢٠

صدر بيان الرابطة بشأن النداء الموجه من  
١٢٠٠ معتقل سياسى فى معسكر لروس إلى رؤساء  
حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا  
والاتحاد السوفيتى يمرضون فيه الظروف القاسية  
التي يعيشون فيها ولتمتلك الحكومة اليونانية عن  
استقبال لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا .

#### ١٩٦٩/١٢/٤

صدر بيان الرابطة بمناسبة قرب انعقاد  
مجلس أوروبا للنظر فى الوضع فى اليونان ويعدد  
هذا البيان المخالفات الصارخة لأحكام الاتفاقية  
الأوروبية بشأن حقوق الإنسان ويلاحظ البيان أن  
تقرير اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أثبت كانه  
تلك المخالفات فى التقرير الذى قدمه .»

- إيفاد الأستاذ (جون لوى وايل) من محامي  
باريس للبحث بشأن السيد/ تيودورا كيسي موركان

١٩٦٨/١٢/٢

تقرير الاستاذة نيكول ديفوس الحامية  
بباريس ومنذوبة الرابطة بشأن محاكمة الطلبة  
المنضمين لمنظمة « ريجاس فرايوس » ، أثينا .

١٩٦٩/١/٢٢

صدر بلاغ من الرابطة باهتمامها بالمحاكمة  
التي ستجرى في أثينا يوم ١٩٧٠/١/٢٢ أمام المحكمة  
العسكرية والمقدم إليها أعضاء هيئة شبابي لامبراكيس  
وقد أوفدت الرابطة الاستاذ جان لوى وايل المحامي  
مندوبا عنها .

١٩٦٩/١/٢٧

تقرير الاستاذ جان لوى وايل المحامي ومندوب  
الرابطة في محاكمات أثينا بشأن شباب لامبراكيس  
حيث أجريت المحاكمة يومي ٢٢ و ٢٣ يناير سنة  
١٩٧٠ ويشعر مندوب الرابطة بشجاعة هؤلاء الشبان  
ويسجل بعض المخالفات القانونية كما تلفت النظر  
الى موافقة النيابة التي تطالب بأقصى العقوبة .

١٩٦٨/١/٣٠

صدر بيان الرابطة تعبر فيه عن فرحها بشأن  
الافراج عن الموسيقي ( تيودوراكيس ) وتوضح أنها  
كانت قد أوفدت الى اليونان للاهتمام بهذا المناضل  
كل من الاستاذ جان لوى وايل المحامي بباريس  
والاستاذ جورج لانجلو عضو مجلس نقابة محامي  
باريس والاستاذ / برونو اندريوزي المحامي بروما  
والذين تولوا أيضا الدفاع عن ٣١ من أعضاء  
« الجبهة الوطنية »

١٩٦٨/٦/٢٧

صدر نداء عن الرابطة الى كافة الروابط  
المشاركة فيها بارسال برقيات الى السلطات اليونانية  
للاحتجاج على مخالفة حقوق الانسان والمطالبة بأن  
يقدم المتهمون أمام محاكم عادية طبقا للمادة ١٨٠  
و ١١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وذلك بمناسبة  
تقديم ١٧ من أعضاء ( اتحاد الوسط ) ومنهم ١٤  
صف ضابط الى المحاكمة .

١٩٦٨/٧/٢٢

احتجاج الرابطة على القبض على الاستاذ  
( سميروس بلاسكونيتس ) المفوض أمام مجلس الدولة  
والمؤلف ذات الشهرة الواسعة .

ورئيس رابطة المحققين الديمقراطيين ببلجيكا  
ومأمورية هذه اللجنة بحث الوضع بشأن الحريات  
العامة وحال المسجونين والمعتقلين السياسيين ولاسيما  
المحقيقين ( ماتوليس جليزوس ) و ( واندرياس  
پاپانديرو ) و ( ايلياس اليو المحامي ) و ( ليونيداس  
كيركوس ) والنيقيب ( ساكلاردوبولس ) .

١٩٦٧/٦/٢

انضم الى لجنة تقصى الحقائق الاستاذ بون  
استاذ القانون بانجلترا .

١٩٦٧/٦/١٦

صدر بيان الرابطة بشأن تقرير تقصى الحقائق  
موضحا المقابلات التي أجرتها والحقائق التي اعترفت  
بها السلطات اليونانية وملاحظات الوفد .

١٩٦٧/١١/١٣

برقية احتجاج الى السلطات اليونانية ومطالبتها  
بوقف محاكمة ( ليونيداس كيركوس ) عضو البرلمان  
والافراج عنه .

١٩٦٧/١١/٢٠

صدر بلاغ بشأن الموقف الذي اتخذته السلطات  
اليونانية ازاء الاستاذ ( جورج لانجلو ) المحامي  
من افراد المقاومة اليونانية حيث منعت من القيام  
بباريس الذي أوفدته الرابطة لتولى الدفاع عن ٣١  
بواجبه .

١٩٦٨/١١/١٤

صدر بيان الرابطة بشأن الحكم الصادر من  
محكمة سالونيك الاستثنائية ضد ستة من المثقفين  
اليونانيين ومن بينهم بعض رجال القانون ويوضح  
هذا البيان ما جانيه تقرير الاستاذ / جانين لاكروس  
الحامية بباريس التي أوردت فيه :

« تحيز المحكمة وذلك بضغطها المستمر على  
الشهود مما يتنافى مع المادة ١٠ من الاعلان العالمي  
لحقوق الانسان »

« أن الاتهام الموجه لا يتعدى تعبير المتهمين عن  
عدم رضائهم للحكم القائم »

« ان الاحكام الصادرة شديدة للغاية حتى انها  
تعدت ما طالب به النائب العام »

ينتمون الى منظمة الشباب « ريجاس فراوس » حيث تم الحكم على أربعة من المتهمين بالسجن مدى الحياة وعلى ٣٣ منهم بأحكام تتراوح بين سنة و ٢٥ سنة ويوضح هذا التقرير الاجراءات التي تمت في التحقيق الذي قام به البوليس وخرق حق الدفاع ومخالفة القانون بشأن علانية الجلسات .»

#### يونيه ١٩٦٦

تقرير الاستاذ جان جاك فليس المحامي ومندوب الرابطة عن مأموريته في اليونان ويتناول التقرير قضية الاستاذ الياس اليو المحامي كما يتناول الوضع بالنسبة للمتهمين الآخرين ومنهم ميكي تيودوراكس وغيره . نإبطال المقاومة . ويتناول التقرير أيضا المعارضه التي يبديها القضاء للوضع القائم هناك وكذلك الاعتقال عن طريق الادارة .

#### ١٩٦٦/٧/٤

صدر بيان الرابطة بشأن القبض على الاستاذ العالمية وعضو حزب ( اري ) وكذلك بعض القانونيين جورج مانجاكيس المحامي ورجل القانون ذات الشهرة الآخرين ويقول البيان أن هذا الاجراء اتخذ ضد هؤلاء المحامين لقيامهم بممارسه واجباتهم المهنية أمام مجلس الدولة ومن المعروف أن الاستاذ مانجاكيس تولى ببراءه الدفاع عن عديد من الديموقراطيين .»

#### ١٩٦٨/٧/١٢

بيان الرابطة تطالب فيه بالافراج عن الشاعر اليوناني ( ياني رتسوس ) المعرضه حياته للخطر نظرا لحالته الصحية الدقيقة والمتفصل في ظروف قاسية بجزيرة ( ليدوس )

#### ١٩٦٨/٨/٢٧

صدر بيان الرابطة تشجب فيه الاوضاع غير الديمقراطية في اليونان عشية اعداد الانتخابات العامة فيها ، حيث يوجد اكثر من ٣٠٠٠ معنفسل سياسي وحيث منعت الاحزاب عن ممارسة نشاطها .

#### ١٩٦٩/٤/٢١

صدر بيان الرابطة بشأن وقف الاعمال بالمبادئ الدستورية الخاصة بحقوق الانسان واستبدال الدستور القديم بدستور جديد يقضى فعلا على كل الحريات والحقوق مما يؤدي الى زيادة المعارض داخل البلاد .»

#### يونيه ١٩٦٩

تقرير الاستاذ زافارو المحامي عن المأمورية الموكلة اليه من الرابطة وحضوره المحاكمة التي تمت في سالونيك أمام المحكمة العسكرية ضد ٣٩ شخصا



## لجان تقصى الحقائق

### المشكلة عن طريق

#### رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

لجنة تقصى الحقائق بشأن الجرائم الاسرائيلية في  
الاراضي المحتلة في مديرية التحرير في ج+ع+م\*  
فبراير ١٩٦٨

هندوراس	بوليفيا
المكسيك	كندا
البراجواي	شيلي
بيرو	كولومبيا
أورجواي	كوبا
فنزويلا	إكوادور

\*\*\*

الكويت	آسيا
ليفان	سلطنة
توجو	جمهورية الصين الشعبية
جمهورية اليمن	جمهورية كوريا الشعبية
البنمية الشعبية	قيبرص
سوريا	الهند
الباكستان	العراق
جمهورية فيتنام	اليابان
الشعبية	شرق الاردن

\*\*\*

الغريچ	أوروبا
هولندا	اليانبا
بولندا	النمسا
البرتغال	بلجيكا
الديمقراطية	بلغاريا
جمهورية ألمانيا	الدانمارك
السويد	إسبانيا
سويسرا	فنلندا
رومانيا	فرنسا
تشيكوسلوفاكيا	بريطانيا
الاتحاد السوفيتي	اليونان
إسرائيل	المجر
زيلاند	إيطاليا
	لوكسمبرج

#### الشرق الاوسط

١٩٦٦  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٧  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٧

#### اليابان

١٩٦٩  
١٩٦٨  
١٩٦٨  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٩

#### إسبانيا

١٩٦٧  
١٩٦٨  
١٩٦٧  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٩

#### اليونان

١٩٦٧  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩

#### القرب

١٩٦٩  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩

#### تونس

١٩٦٩  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩

#### البرتغال

١٩٦٩  
١٩٦٨  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩  
١٩٦٩

#### الروابط والهيات المشتركة

في

#### رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

#### في العالم

#### أفريقيا

غينيا	الجزائر
مالي	المغرب
فازانيا	تونس
ليجيريا	الجمهورية العربية المتحدة
السجالي	يودندي
كامرون	كونجو - برازافيل
	أوغاندا

\*\*\*

#### أمريكا

الولايات المتحدة	الارجنتين
جواتيمالا	البرازيل

**الاحتفال بالعيد العشرينى  
لتأسيس رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية  
الذى اقيم بدار اليونسكو بباريس،  
فى ٢٠ يناير ١٩٦٧**

- تاديرا ليتة - وزير العدل لحكومة مالى  
- اميرى ماركويا - نائب وزير العدل بالمجر  
- جان هازار - المستشار بمحكمة النقض الفرنسية  
ورئيس الرابطة الفرنسية للمحققين الديمقراطيين  
- اوجو نانولى - استاذ بجامعة بيززة  
- جو نوردهان - سكرتير عام رابطة المحققين  
الديمقراطيين العالمية

- موريس رولان - المستشار بمحكمة النقض  
الفرنسية ورئيس « رابطة القضاء أعضاء المقاومة »  
و « رابطة المحققين الاوروبيين »  
- ساوين شال - سفير كامبوديا امام اليونسكو  
وكما حضر ايضا من الشخصيات سفراء البلاد  
التالية فى باريس :

الجزائر والدومينيكان وتشيكوسلوفاكيا  
والمندوبين الدائمين امام اليونسكو لكل من كوبا  
والاتحاد السوفيتى وتوجو وممثلى سفراء المجر  
وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى

وشاهد الاجتماع عديد من الروابط القومية  
المشاركة فى الرابطة العالمية نذكر منها : النمسا -  
بلجيكا - بلغاريا - شيل - الدانمارك - فنلندا -  
فرنسا - المجر - ايطاليا - مونتوليا - بيو -  
بولندا - رومانيا - تشيكوسلوفاكيا - الاتحاد  
السوفيتى

وكما حضر الاجتماع عديد من المحققين فى كل  
من الجزائر - اسبانيا - غينيا - انجلترا - مالى -  
المغرب - البرتغال - المانيا الاتحادية - سبوريا -  
تاتاريا

وقد حضرت الهيئات التالية فى هذه  
الاجتماعات :

- الرابطة العالمية للقانون  
- الاتحاد العالمى لحقوق الانسان  
- رابطة تقدم القانون العالمى  
- الرابطة القومية للمعتقلين الوطنيين الفرنسية  
- الاتحاد العالمى للنساء المشتغلات فى القانون

تناولت الخطب التى القيت فى هذا الاحتفال  
موضوع تنمية تبادل الآراء بين المحققين من مختلف  
بلاد العالم من أجل التقارب بين الشعوب

وقد حضر هذا الاجتماع الآتى أسماءهم :

- السيد بيير كوت - رئيس رابطة المحققين  
الديمقراطيين العالمية ، وزير سابق وحاليا الاستاذ  
بكليات حقوق فرنسا

- السيد كاسان - عضو المعهد الفرنسى ونائب  
رئيس مجلس الدولة

السيد د • ن بريت ، المحامى امام المحكمة  
العليا بانجلترا والمتخصص فى القضايا السياسية  
وقضايا الحرية

السيد د • بسترىكى - استاذ القانون الدولى  
بجامعة شارل الرابع بيراج

السيد جروتوفين - المحامى العام امام محكمة  
النقض الفرنسية ومستشار الحكومة فى الشؤون  
القانونية

السيد كلود لوسميه - مندوب مدبر عام  
اليونسكو

السيد الير برودا - نقيب محامى باريس  
- بوديليو كاستيلانو - سفير كوبا بباريس  
بمثلا عن المحققين الكوبيين

- موريس كورنيل - مندوبا عن نقيب محامى  
بروكسيل

- د • داعميد - رئيس المحكمة العليا بمونتوليا  
- السيدة فديم جيمولا - مندوبة عن « المؤتمر  
الوطنى الايرى »

- جولمان - استاذ القانون بجامعة باريس  
وممثلا عن « رابطة القانون الدولية »

- ه • د • اندرسون - ممثلا عن رابطة  
« السلام العالمى من خلال القانون »

- د • د • كارنتر - مدير معهد العلوم  
الجنائية بموسكو  
- فضيل الله ليتة - النائب العام لحكومة مالى

- المجلس العالمي للسلام
- رابطة الحقوقين الاوروبيين<sup>(١)</sup>
- هيئة الحقوقين الكاثوليك يدان القضاء بباريس<sup>(٢)</sup>
- الاتحاد الافريقي للطلبة<sup>(٣)</sup>
- اتحاد شمال افريقيا للطلبة المسلمين<sup>(٤)</sup>
- المنظمة العالمية للصحفيين<sup>(٥)</sup>
- المساعدة الشعبية الفرنسية \*
- دار المكسيك بباريس<sup>(٦)</sup>
- لجنة التنسيق ضد التمييز المنصري
- الاتحاد العالمي لجمعيات الامم المتحدة<sup>(٧)</sup>
- الهيئة الجامعية الفرنسية من أجل الامم المتحدة<sup>(٨)</sup>
- رابطة فرنسا - بولندا<sup>(٩)</sup>
- رابطة فرنسا - المجر<sup>(١٠)</sup>
- رابطة فرنسا - تشيكوسلوفاكيا<sup>(١١)</sup>
- الاتحاد العالمي للمقاتلات<sup>(١٢)</sup>
- الاتحاد القومي الفرنسي للطلبة<sup>(١٣)</sup>
- وسائل التحية
- التي وصلت الى الرابطة بهذه المناسبة
- مانوليس جليرزوس بطل اليونان في المقاومة ضد الفاشية<sup>(١٤)</sup>
- ماركوس انا (اسبانيا)
- السيدة سويغا كافاري (ايران)
- الاتحاد العالمي لنقابات المحامين<sup>(١٥)</sup>
- الرابطة السوفيتية للقانون الدولي<sup>(١٦)</sup>
- رابطة الحقوقين الفيلينيين<sup>(١٧)</sup>
- الحقوقين من المانيا الديمقراطية<sup>(١٨)</sup>
- اتحاد المحامين العرب \*
- رابطة الحقوقين الرومانية<sup>(١٩)</sup>
- اتحاد روابط الحقوقين بيوغوسلافيا<sup>(٢٠)</sup>
- رابطة الحقوقين بكامبوديا<sup>(٢١)</sup>
- « الرابطة القومية للحقوقين » بالولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢٢)</sup>
- رابطة الحقوقين بفنلندا<sup>(٢٣)</sup>
- لجنة الحقوقين المتساوية<sup>(٢٤)</sup>
- نقابة محامي دوقا<sup>(٢٥)</sup>
- نقابة محامي لورنسا<sup>(٢٦)</sup>
- نقابة محامي يورتو<sup>(٢٧)</sup>
- نقابة محامي اقلندا<sup>(٢٨)</sup>
- نقابة محامي كوبا<sup>(٢٩)</sup>
- رابطة المحامين بالدونتيكان<sup>(٣٠)</sup>
- الحقوقين الديمقراطيين بفنزويلا<sup>(٣١)</sup>
- نقابة محامي ترينداد \*
- الحقوقين الديمقراطيين ببلنات<sup>(٣٢)</sup>
- نقابة محامي سنغافورة<sup>(٣٣)</sup>
- الحقوقين الديمقراطيين باليابان<sup>(٣٤)</sup>
- نقابة محامي مقاطعة دانغسي بالولايات المتحدة الامريكية \*
- نقابة محامي لوكلامونا بالولايات المتحدة الامريكية<sup>(٣٥)</sup>
- نقابة محامي كورنو باليونان<sup>(٣٦)</sup>
- نقابة محامي النمسا<sup>(٣٧)</sup>
- المنظمة القبرصية للحقوقين الديمقراطيين<sup>(٣٨)</sup>
- رابطة اللوكسمبرج للحقوقين الديمقراطيين<sup>(٣٩)</sup>
- حركة مناهضة التفرقة العنصرية بانجلترا
- الاتحاد العالمي للطلبة<sup>(٤٠)</sup>
- الجبهة الشعبية لتحرير القوقاز (بالبحر قفقاز)
- كما وصل الرابطة برفقيات من الشخصيات التالية :
- السيدة هيلد يتيجامتي وديرة العدل بالمانيا الديمقراطية<sup>(٤١)</sup>
- السيد / بول بوتكود رئيس الاتحاد العالمي لحقوق الانسان<sup>(٤٢)</sup>
- السيد / ادجار فور استاذ القانون بفرنسا
- السيد سفير الهند بفرنسا<sup>(٤٣)</sup>
- السيد / ليون كان الرئيس الاول لمحكمة النقض الفرنسية<sup>(٤٤)</sup>

- السيد / جول ولف المحامى أمام محكمة  
استئناف بروكسل<sup>١٥</sup>

- البروفسور أوجينو كورنيليو فولر عيسند  
كلية العلوم القانونية والاجتماعية بجامعة فالباريزو  
الكاتوليكية \*

- البروفسور جيلدا ماسيل كوريا رو سومانو  
مدير مجلة حقوق بيلوتاس واستاذ القانون الدولى  
العام والحاصى بجامعة ريو جراندى دى سولوالاتحادية  
بالبرازيل \*

- السيد / اسكويار روبلس اولفيدو المحامى  
بكولومبيا \*

- السيد جرادو برنال عضو برلمان كولومبيا

- السيد ابرامو اندرادو عضو برلمان كولومبيا

- السيد فرجيليسو فارچاس عضو برلمان  
كولومبيا \*

- السيد لويس مونس جاروسيا هيد كلية  
حقوق جامعة ليتورال بالارجنتين ونائب رئيس رابطة  
الحقوقيين الديمقراطيين العالميه

- الدكتور جسون مارتين جيدى المحامى  
بالارجنتين \*

- الدكتور هكتور سوليس ، كيروجيا المحامى  
بالمكسيك \*

محامى الجمهورية العربية المتحدة<sup>١٦</sup>

- السيد / يوسف دويش المحامى بالجمهورية  
العربية المتحدة<sup>١٧</sup>

- السيد / احمد الخواجه تقيب المحامين باسم  
السيد / ليون كان الرئيس الاول لمحكمة  
النقض الفرنسية<sup>١٨</sup>

التقابات والهيئات العربية المنضمة للرابطة

- اتحاد المحامين العرب \*

- نقابة المحامين فى الجمهورية العربية المتحدة

- نقابة محامى فلسطين \*

- نقابة محامى السودان

- نقابة محامى حلب \*

- نقابة محامى الجزائر<sup>١٩</sup>

- الجمعية العمريه للاقتصاد السياسى والاحصاء  
والتقريع \*

- رابطة الحقوقيين الديمقراطيين اللبنانيه \*

- السيد / احمد الخواجه تقيب المحامين باسم  
محامى الجمهورية العربية المتحدة \*

- السيد / يوسف دويش المحامى بالجمهورية  
العربية المتحدة<sup>٢٠</sup>

- السيد / احمد عبد العال المحامى بالجمهورية  
العربية المتحدة \*

- السيد / نبيل الهلالى المحامى بالجمهورية  
العربية المتحدة<sup>٢١</sup>

- الدكتور جمال الطيفى - المحامى بالجمهورية  
العربية المتحدة<sup>٢٢</sup>

- السيد / كريشنا آير المحامى والوزير  
السابق بالهند وسكرتير رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية<sup>٢٣</sup>

- السيد / يودال المحامى أمام محكمة النقض  
بالهند \*

- السيد / يوشيتارو هيرانو رئيس قسم  
العلوم السياسية والاجتماعية باكاديمية العلوم  
اليابانية ونائب رئيس رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية<sup>٢٤</sup>

- السيد / لوجيرتو تيراشينى عضو مجلس  
الشيوخ الايطالى والمحامى بمحكمة النقض  
الايطالية ونائب رئيس رابطة الحقوقيين الديمقراطيين  
العالمية \*

- السيد / انجيليو ماشيا الاستاذ بجامعة  
جورجا \*

- السيدة / لوجى كافاليرى المحامى أمام  
محكمة النقض بإيطاليا \*

- السيد القاضي « كينى » رئيس شرف لجنة  
للقانونيين لبحث فى السياسة الامريكية حصول  
للقيمتان \*

- السيد / انجيليو ماشيا الاستاذ بجامعة  
جورجا \*

- السيدة / لوجى كافاليرى المحامى أمام  
محكمة النقض بإيطاليا \*

- السيد القاضي « كينى » رئيس شرف لجنة  
للقانونيين لبحث فى السياسة الامريكية حصول  
للقيمتان \*

- السيد / ريمون بيس الكسندر  
من الولايات المتحدة الامريكية \*

- السيد / بنينامين ديفوس المحامى بالولايات  
المتحدة الامريكية \*

- السيد ماكس دين المحامى بالولايات المتحدة  
الامريكية \*

- السيد وليم ستاندارد رئيس لجنة الحقوقيين  
للمبحث فى السياسة الامريكية بشأن القيتنام \*

- السيد / اردنشتاين المحامى أمام محكمة  
استئناف بروكسل ورئيس الرابطة البلجيكية  
للدفاع عن حقوق الانسان \*

- السيد / اردنشتاين المحامى أمام محكمة  
استئناف بروكسل ورئيس الرابطة البلجيكية  
للدفاع عن حقوق الانسان \*

- السيد / اردنشتاين المحامى أمام محكمة  
استئناف بروكسل ورئيس الرابطة البلجيكية  
للدفاع عن حقوق الانسان \*

- السيد / اردنشتاين المحامى أمام محكمة  
استئناف بروكسل ورئيس الرابطة البلجيكية  
للدفاع عن حقوق الانسان \*

- السيد / اردنشتاين المحامى أمام محكمة  
استئناف بروكسل ورئيس الرابطة البلجيكية  
للدفاع عن حقوق الانسان \*



بِشْطِ الْبَقَافِ وَالْمُفَانِقِ  
لِلرَّابِطَةِ

# المطالعة والإبحار في عصرها الحديث



حسب التبريد المصغر ١٩٥٩-١٩٦٩

## القانون الدولي العام

- القضايا القانونية بشأن نظام الاحتلال في بولن الكبرى  
أندريه سكروونسكي - الأستاذ المساعد بكلية حقوق وارسو  
(ع ١ - من ١٤٤)
- فراد الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للمستعمرات وشعوبها  
(ع ١ - من ١٤٤)
- نظام احتلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية  
(ع ١ - من ١٤٤)
- لجنة الأمم المتحدة بشأن وضع المرأة  
مارسيل كراير باخ الحامية بباريس والمندوبة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الواجبات المائيلية  
(ع ١ - من ١٩٦٠)
- اليونسكو وحقوق المرأة  
إيفون تولمان الحامية بباريس ورئيسة الاتحاد الفرنسي للنساء العاملات في المهن القانونية ونائبة رئيس الاتحاد العالي للنساء العاملات في المهن القانونية.  
(ع ١ - من ٦٠)
- مياه اسلندا الإقليمية  
الحامي فالدر نواديسون المحامي بالمحكمة العليا بأسلندا  
(ع ١ - من ٦٠)
- تنازع القوانين بين البلاد الاشتراكية  
م. بوجو سلافسكي أستاذ العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي  
(ع ١ - من ٦٠)
- منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية وقضية الإصلاح الزراعي  
نظرية مونرو  
أوسني دواتي بريوا - المستشار بمحكمة استئناف ريودي جانيرو ، نائب رئيس رابطة الحقوقيين الديموقراطيين البرازيلية  
(ع ٢ - من ١٤٠)
- حق شعب لاوس في تقرير مصيره  
سولاج بوفيه آجام - الحامية بباريس  
(ع ١ - من ٦٩)
- مشروع معاهدة الصلح بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا  
هنديل برانكو نير - أستاذ القانون الدولي بجامعة جراس بالمسا  
(ع ١ - من ٥٩)
- الجوانب القانونية للعلاقات الثقافية  
رودولف بستريكي - أستاذ بجامعة شارل الرابع ببراغ  
(ع ٢ - من ٦٠)
- الاتفاق بين جمهورية أنونيسيا ومملكة هولندا حول أريان الغربية  
(ع ٢ - من ٦٢)
- تلوث المياه  
ر. بستوريكي - أستاذ بكلية حقوق جامعة شارل الرابع ببراغ  
(ع ٢ - من ٦٦)
- مجلس التعاون الاقتصادي والقانون الدولي  
بازل كالنسكي - رئيس أبحاث في معهد القانون بأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية  
(ع ١ - من ٦٢)

الجوانب القانونية للمساعدة الفنية التي يقدمها  
الاتحاد السوفيتي للبلاد المتخلفة اقتصاديا

٥٠ م. بوجو سلافسكي - استاذ العلوم القانونية  
والمساعد في معهد الدولة والحق باكاديمية العلوم  
بالاتحاد السوفيتي

٢ ع ١ - ص ١٦١

الاستعمار والقانون الدولي

٥٠ م. منير - مدير قسم القانون الدولي بمعهد  
القانون باكاديمية العلوم بتشيكوسلوفاكيا

٢ ع ٣ - ص ١٦١

ميثاق منظمة الدول الامريكية

( ع ١ - ص ٦٢ )

مبادئ نويميرج باعتبارها المرحلة الخامسة في  
تطور القانون الدولي

جاروسلاف زورف - الاستاذ المحاضر باكاديمية  
العلوم التشيكوسلوفاكية والرئيس سابقا للجنة  
القانون الدولي للأمم المتحدة

٢ ع ٢ - ص ١٦١

الجوانب القانونية للانتقال الى الاستقلال

يان يرونلي - المحامي والمدرس بجامعة نوتنجهام  
بانجلترا

٢ ع ١ - ص ١٦١

القواعد العسكرية

مذكرة دابطة الحقوق الديمقراطية العالمية بشأن  
قضايا نزع السلاح

٢ ع ١ - ص ١٦١

قضية نزع السلاح العام والشامل بعد الدوة الخامسة  
عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة

٢ ع ١ - ص ١٦١

قضية نزع السلاح ومؤتمر الدول العشرة

الدكتور توماس لاهودا - براغ  
٢ ع ١ - ص ١٦١

قضية نزع السلاح قبيل الدوة الخامسة عشرة  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

الدكتور فراتيسلاف بشوتا ( براغ )

٢ ع ٢ - ص ١٦١

قاعدة جواتانامو البحرية والقانون الدولي

فرانكو فاريز تايير - القاضي بالمحكمة العليا  
بكويا

( ع ١ - ص ٦٢ )

القضايا القانونية بشأن قاعدة جواتانامو والمصادر  
حول كوبا

٥٠ م. منير - رئيس قسم القسانون الدولي  
باكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية

٢ ع ١ - ص ١٦١

نزع السلاح

حالة العمل بالنسبة لنزع السلاح ( ١٩٦٢ )  
( ع ٢ - ص ٦٢ ، ٦٣ )

بولندا وقضية نزع السلاح

( ع ٢ - ص ٦١ )

جرائم الحرب

تقادم الجرائم ضد الإنسانية  
موريس رولان - المستشار بمحكمة النقض  
الفرنسية

٢ ع ٢ - ص ١٦١

النصوص التشريعية عن تقادم الجرائم ضد الإنسانية  
في كل من بلجيكا - فرنسا - إسرائيل - جمهورية

ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا  
( ع ٢ - ص ١٦١ )

بعض المعلومات عن قضية جلوبيك  
٥٠ م. ليني المحامي بباريس

٢ ع ٢ - ص ١٦١

نوميمورج بعد عشرين سنة

٥٠ م. م. - الاستاذ بكلية حقوق ومدير معهد  
الدراسات السياسية: نوميمورج ( فرنسا )

( ع ١ - ص ٦٧ )

لائحة النظام العسكري الجديد في فرنسا

٥٠ م. جورج اتين - المحامي بباريس ونائب  
رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان

( ع ١ - ص ٦٧ )

## العلاقات الدولية - التعايش السلمى الحياد

د ٣ و ٢ - يويت - استاذ القانون بكلية كامبروج

بانجلترا

( ج ٢ - س ٦٥ )

التعايش السلمى وتقرير المصير

( ج ٢ - س ٦٥ )

دور كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن

شارل شومون - استاذ القانون الدولى بكلية

حقوق نانسى ( فرنسا ) وبروكسل ( بلجيكا )

( ج ٢ - س ٦٥ )

بعض الوثائق القانونية بشأن العلاقات التجارية  
فيما بين البلاد ذات الانظمة المختلفة

- المعاهدات والاتفاقات التجارية

- العقود

- الملكية الصناعية

- التمويل والاقتضاء

( ج ٢ - س ٦٧ )

السيادة باعتبارها عنصر أساسى فى تنظيم العلاقات  
الدولية المعاصرة

الدكتور وان شويوانو لا رومانيا

( ج ٢ - س ٦٨ )

مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد فى القاهرة سنة  
١٩٦٤ : التوصيات

تقديم الاستاذ محمد الحناوى المحامى امام  
محكمة النقض ( القاهرة )

( ج ٢ - س ٦٤ )

اولا - فى القانون الدولى المعاصر من زاوية التعايش  
السلمى

فلاديمير اورتاتا - الاستاذ بكلية حقوق جامعة  
شارل الرابع ( براغ )

( ج ١ - س ٦٤ )

تقنين مبادئ التعايش السلمى

ج ١ - ل ١ - قوتكين - رئيس الرابطة السوفيتية  
لللقانون الدولى - د ١ - ب ١ - موتشان - استاذ

العلوم القانونية

( ج ١ - س ٦٤ )

مؤتم جنيف للتجارة الدولية

د ١ - ستريكي الاستاذ بكلية حقوق جامعية  
شارل الرابع ببراج

( ج ٢ - س ٦٤ )

واى فى بعض المقالات عن « التعايش السلمى »  
بيير كوت

( ج ١ - س ٦٤ )

بحث مبادئ القانون الدولى بشأن العلاقات الودية  
والتعاون بين الدول طبعاً لميثاق الأمم المتحدة

القرار رقم ١٨١٥ ( ١٧ ) للجنة العامة للأمم  
المتحدة - القرار ( ١٨ ) للجنة العامة للاتحاد الدولى  
لروابط الأمم المتحدة

( ج ١ - س ٦٤ )

عن التعايش السلمى

جورج بولا - الاستاذ بكلية الحقوق والعلوم  
الاقتصادية ببواريس

( ج ١ - س ٦٤ )

حكم التعايش السلمى

لور هامون - الاستاذ بكلية حقوق ديجون  
فرنسا

( ج ١ - س ٦٤ )

مبدأ عدم التدخل

ج ١ - منسر - استاذ الأبحاث ومدير قسم  
القانون الدولى بمعهد القانون باكاديمية العلوم  
بمطسيكوفلواكيا

( ج ١ - س ٦٤ )

الجوانب القانونية للحياد فى العالم المعاصر

مودجوريان - استاذ القانون الدولى  
بجامعة موسكو

( ج ١ - س ٦٤ )

التعايش السلمى وميثاق الأمم المتحدة

نيومون اوبوشى - استاذ القانون الدولى  
بجامعة اوزكا ( اليابان )

( ج ١ - س ٦٤ )

منازعات الحدود وحتمية وضع اجراءات تسويتها  
سلمياً

القوة العسكرية التابعة للدول الأمريكية و د عنوان  
الإفكار المثيرة ،

أودارد وارنر - المحامي بيونس آيرس

( ج ١ - س ١٤ )

الاعلان الخاص بحياة لاس والبروتوكول - جنيف  
٢٣ يوليو سنة ١٩٦٢ ( وفاق )

( ج ٤ - س ١٢ )

التعاضد السلمي وتقرير مصير الأمة  
د ن تاليف - أستاذ المساعد بكلية حقوق  
جامعة موسكو

( ج ١ - س ١٤ )

مدى التعاضد السلمي

ج \* فيدال - أستاذ بجامعة جنيف وبالمعهد  
الجامعي للدراسات الدولية العليا بجنيف

( ج ١ - س ١٦ )

### الامم المتحدة

الاستعمار والقانون الدولي

ج \* مفسي - مدير قسم القانون الدولي بمعهد  
القانون - أكاديمية العلوم بتشيكوسلوفاكيا

( ج ١ - س ١٤ )

اقوال قادة بعض الدول

- مامادو ديا رئيس مجلس جمهورية السنغال

- ماديرا كيتا وزير داخلية مالي

- جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية  
المتحدة

- نهرو رئيس وزراء الهند

- نكروما رئيس وزراء غانا

- المنجي سليم مندوب تونس في الامم المتحدة

- سوكارنو رئيس اندونيسيا

- سوبانديرو وزير خارجية اندونيسيا

- سكاتوري رئيس جمهورية غينيا

- يونو رئيس وزراء بورما

- يونات وزير خارجية بورما

( ج ١ - س ١٤ )

د القاعدة القانونية ، والدول الحديثة العهد

أوماندو شيشي - القاضي بورما

( ج ١ - س ١٤ )

ندوة الامم المتحدة ، والعالم المعاصر

( ج ٤ - س ١٤ )

قضايا الدول الحديثة العهد

بحث في نمو الثروات الطبيعية في الدول الحديثة  
العهد

بيج توكوت

( ج ٤ - س ١٤ )

قضايا الدول الحديثة العهد

ك \* م \* بانيكار - سفير الهند سابقا في  
جمهورية الصين الشعبية وفي فرنسا - عضو  
البرلمان الهندي

( ج ١ - س ١٤ )

الجوانب القانونية للانتقال الى الاستقلال

بان بروتل - المحامي ومدرس بجامعة لوتجهايم  
بانجلترا

( ج ١ - س ١٤ )

اجواب القانونية للمساعدة الفنية التي يقدمها  
الاتحاد السوفيتي للبلاد المتخلفة اقتصاديا

ج \* بوجوسلافسكي - الاستاذ في العلوم  
القانونية والمساعد في معهد الدول والحق باكاديمية  
العلوم السوفيتية

( ج ١ - س ١٤ )

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القضاء البلجيكي  
جو فرمون - الاستاذ المساعد بجامعة لوفان  
( ج ٤ - ص ١٨ )

بعض الاشارات الحافظة عن الاعلان العالمي لحقوق  
الانسان ونظام الاجراءات الجنائية الايطالي

لنسيندو كافالاري - استاذ الاجراءات الجنائية  
بجامعة فراي

( ج ٤ - ص ١٨ )

الحماية القضائية لحقوق المواطنين - نقابة محامي  
الهند

تقديم هار ديف سنج المحامي بالحكمة العليا  
بالهند

( ج ٤ - ص ١٨ )

الفرد والدولة ( العناصر القانونية الواجبة لقسم  
حرية الفرد )

( ج ٤ - ص ١٨ )

#### حقوق الانسان

الاعلان العالمي لحقوق الانسان  
وينيه تاسان

( ج ١ - ص ١٨ )

عشرين سنة من اعمال لجنة الامم المتحدة  
زين جينوي رزيخ - رئيس المحكمة العليا  
ببولندا والاستاذ بجامعة وارسو

( ج ٢ - ص ١٨ )

الاثر القانوني للاعلان العالمي لحقوق الانسان  
رزيجنوي رزيخ - رئيس المحكمة العليا  
ببودابست

( ج ٥ - ص ١٨ )

المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشأن  
المساواة في الاجور بين الرجل والمرأة  
اليان فوجل بولسكي - رئيسة ابحاث بمعهد  
علم الاجتماع بجامعة بروكسل الحرة

( ج ١ - ص ١٨ )

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : نواة الامم المتحدة  
في وارسو سنة ١٩٦٧

السيدة ماريا رجنيت ليكوبكزوا - القاضي  
وستشار وزير العدل البولندي

( ج ١ - ص ١٨ )

الميثاق الاجتماعي الاوروبي  
اوجو ناتولي - الاستاذ بكلية حقوق بيزا

( ج ١ - ص ١٨ )

#### الحقوق والحريات

##### التفكر العنصرية

كتاب اليونسكو عن التفكر العنصرية

جان لوى وايل المحامي بباريس

( ج ١ - ص ٦٨ )

الجوانب القانونية الحديثة للتفكر العنصرية

ج : ج \* للبيس المحامي بباريس

( ج ٢ - ص ١٦ )

الحريات العامة والفردية في د محافظات وراء البحار  
فرنسا

ي \* لبادي المحامي بباريس

( ج ٢ - ص ٦٤ )

حماية حقوق الفرد في الاجراءات الادارية الجديدة  
بولندا

تيرسي سلوژوسكي - الاستاذ المساعد بكلية  
حقوق وارسو

( ج ٤ - ص ١٦ )

المرأة وحقوق الاجتماع في فرنسا

تكالين ايمو رئيسة الاتحاد القومي لصناديق  
الاعانة العائلية

( ج ٥ - ص ١٦ )

الاتفاقية حقوق المرأة السياسية

( ج ٣ - ص ١٦ )

الاقتراح المقدم من محامي برشلونه الى مجلس نقابة  
المحامين باسبانيا بشأن الحقوق المدنية ( وثائق )

( ج ٤ - ص ١٠ )

قواعد الامم المتحدة الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٦٨  
اتحاد الحقوقيين التشيكوسلوفاك

( ج ١ - ص ٦٨ )

حقوق الانسان في المستور اليوغوسلافي

جوناك جورديتيل - الاستاذ بجامعة بلغراد

( ج ١ - ص ٦٨ )

حقوق الانسان والوفان

تاسوس ابولنوبولس - المحامي امام محكمة  
النقض اثينا

( ج ١ - ص ١٨ )

كتاب اليونسكو عن التفكر العنصرية

جان لوى وايل المحامي بباريس

( ج ١ - ص ١٨ )

## الغريات العامة

المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية والغريات العامة

جون ج. آبت - المحامي في نيويورك  
(ع ١٤ - س ١٨)

نظام حالة الطوارئ في الهند  
ي. كومار - المحامي بالمحكمة العليا بالهند  
(ع ٢ - س ١٦)

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والقضاء البلجيكي  
جو. فرورن - الأستاذ المساعد بجامعة لوفان  
(ع ٢ - س ٦٨)

قضية حل الحزب الشيوعي المغربي (ولاتق)  
(ع ٢ - س ٥٩)

## لغرية الشخصية

مشاهد جديدة من الحياة الخاصة  
جيجاليون كان - أستاذ القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة باريس  
(ع ١ - س ١٧)

حماية حقوق الفرد في الإجراءات الإدارية الجديدة في بولندا  
جرسي سلووسكي - الأستاذ المساعد بكلية حقوق وارسو  
(ع ١ - س ٦١)

قانون العقوبات الجديد في جمهورية ألمانيا الديمقراطية  
البروفسور هانز هندرس - جامعة مارتين لوتر في هال - وتتربرج  
(ع ١ - س ٦٩)

البادئ الجديدة في القانون الجنائي للاتحاد السوفيتي  
(ع ١ - س ٥٩)

قانون الإجراءات الجنائية الجديدة بالاتحاد السوفيتي  
(ع ١ - س ٥٩)

## منهج القانون والقضاء

موة عالية حول الشرعية الاشتراكية  
ميسسلو مانلي - وكيل كلية حقوق جامعة ارسو  
(ع ١ - س ٥٩)

طبيعة التشريع الديمقراطي لجمهورية شسغوب منقوليا

شعوب منقوليا  
م. داملين - نائب رئيس رابطة المحققين المنوغوليين  
(ع ٢ - س ١٦)

والنظام في الاتحاد السوفيتي  
مشاركة مجموعات عمال المصنع في صون القانون  
(ع ٢ - س ١٦)

نموذ العلوم الاجتماعية - بلغراد سبتمبر ١٩٥٩  
أومبرتو شروري - الأستاذ المساعد في فلسفة القانون بجامعة روما بايطاليا  
(ع ٢ - س ١٦)

اصلاح القوانين الايطالية  
هوجو نانولي - الأستاذ بجامعة بيزا  
(ع ٢ - س ١٦)

المنهج في القانون المقارن  
الدكتور س. زيفز  
(ع ٢ - س ١٦)

البحث القانوني في الاتحاد السوفيتي  
د. ف. بتشيكيف - أستاذ العلوم القانونية  
(ع ١ - س ١٦)

« القاعدة القانونية » والدول الحديثة العهد  
ارماندر شيشتي - القاضي بروما  
(ع ١ - س ١٦)

الاتجاهات الراهنة في الفقه الاسلامي  
الدكتور ثروت انيس الاسيوطي - الأستاذ بجامعة القاهرة  
(ع ١ - س ١٦)

توحيد القوانين الخاصة بالتجارة العالمية  
رودولف يستريكي - أستاذ القانون بجامعة شارل الرابع ببراغ  
(ع ١ - س ١٦)

الدكتور الويس ج. لندا - المستشار القانوني لهيئة التجارة الخارجية (كوفو)  
التشيكوسلوفاكية  
(ع ١ - س ٥٩)

النظام القانوني وشروط استعمال المتنقلات في القضاء :

١٥٠ : مانيوسك المستشار القانوني للمنظمة المالية للبلديات المدنية

( ج ١ - ص ١٣٠ )

الجوانب القانونية لفرض القضاء :

١٥١ : فوستيسكايا أستاذ في العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي

( ج ١ - ص ١٣٠ )

النقطة الإيطالية الأولى في القانون للقضاء

سلفاتوري بوجلياني - أستاذ القانون المدني بجامعة مسينا بإيطاليا

( ج ١ - ص ١٣٠ )

مختارات من الكتب حول قضايا القضاء

( ج ١ - ص ١٣٠ )

### النظام القضائي

#### الدولة واجهتها

جون ج - ابت المحامي بنيويورك

( ج ١ - ص ١٣٧ )

الإصلاح القضائي وآثره على الدفاع ( ولاق )

التقرير المقدم من الأستاذ تورب نقيب المحامين إلى المؤتمر إلى ٣١ للرباط، القومية للمحامين الفرنسيين ١٦-١٤ مايو سنة ١٩٥٩

( ج ٢ - ص ٥٩ )

مفهوم وحدو الدولة خلال مراحل التوجه

د/ جمال الطيبي المحامي أمام محكمة النقض ج ٢٠٠ والمستشار القانوني لمؤسسة الامرم

( ج ٢ - ص ١٦٥ )

انتهاك لمن الدولة القانون الجنائي الفرنسي الجديد

( ج ٢ - ص ١٦٥ - ١٦٤ )

النمو وسلطة الدولة

الرئيس نيري

( ج ٢ - ص ١٦٤ )

المنهج في القانون المقارن

دكتور س - زيفرا

( ج ١ - ص ١٤١ )

الرقابة الدولية على القضاء

س - براكاش سينها

( ج ١ - ص ١٣٤ )

مشكلة وضع قانون للقضاء

الدكتور ماركوج ماركوف ( بلغاريا )

( ج ١ - ص ١٣٤ )

مستقبل قانون القضاء

شارل سومون أستاذ بكلية حقوق نانسى بفرنسا

( ج ١ - ص ١٣٠ )

السيادة في القضاء

أندريو هالي المشيخان الصبان لشركة روكت الأمريكية ورئيس الاتحاد العالمي للسفر إلى القضاء

( ج ١ - ص ١٣٠ )

النظام القضائي في دولة جديدة : زامبيا

( ج ١ - ص ١٦٥ )

محاكم الرفاق في المغرب

جورجي ميللر - مدير إدارة بوزارة العدل المغربية

( ج ٢ - ص ١٦٣ )

قانون سنة ١٩٦٠ وإدانة العنالة بانجلترا

بيريارد مازور المحامي بلندن

( ج ١ - ص ١٣٤ )

المبادئ الأساسية للنظام القضائي في الاتحاد السوفيتي

م - واجنسكي وج ميكوفسكي الاستاذين في العلوم السياسية بالاتحاد السوفيتي

( ج ١ - ص ٥٩ )

الحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية والمجريات العامة



دور المحامي في القضية الجنائية في النظام الاشتراكي

د. هرازدنيا نقيب المحامين التشيكيين  
( ج ٣ - د - س ١٤ )

القضايا السلوكية بشأن المحامي في يوغو

كارلوس لورديساند كوادروس فيليبلا رئيس  
مركز البحوث القانونية بجامعة كوزكو (بيرو)  
( ج ٣ - د - س ١٤ )

المؤتمر التاسع لمحامي دول القارة الأمريكية

داؤود دوروز لورنانز نقيب المحامين في  
« اركويو » ( بيرو )

( ج ٣ - د - س ١٤ )

المؤتمر القومي الثالث لنقابات محامي يوغو

( ج ٣ - د - س ١٤ )

ندوة عن « الدولة الاشتراكية » ٢١ أبريل

سنة ١٩٦٦

( ج ٣ - د - س ١٤ )

الفرد والدولة ( العناصر القانونية الواجبة لفهمان  
جهاية الفرد )

( ج ٣ - د - س ١٤ )

ندوة عالميه حول الشرعية الاشتراكية  
وميسلو مالملي وكيل كلية حقوق بجامعة  
باريس

( ج ٣ - د - س ١٤ )

حسابات مجموعات عمال المصنع في صون  
القانون والنظام في الاتحاد السوفيتي  
چورشنين - مدير معهد العلوم القانونية بالاتحاد  
السوفيتي

( ج ٣ - د - س ١٤ )

### القانون الاداري

الاساس في التعديلات بشأن القانون الاداري  
البولندي

ج. ستارديسيال الاستاذ بجامعة وارصو

( ج ٣ - د - س ١٤ )

المؤتمر العالمي التاسع للعلوم الادارية

جان مارتوني عميد كلية حقوق سترجييد بالمجر

( ج ٣ - د - س ١٤ )

استقلال سلطة الادارة في البلاد الاشتراكية  
برنو ستانوف استاذ القانون الاداري بجامعة  
صوفيا

( ج ٣ - د - س ١٤ )

رقابة القضاء على اعمال الادارة

جان خارتوني الاستاذ بكلية حقوق زيمبيد

( ج ٣ - د - س ١٤ )

الامركزية الادارية في فرنسا

الدكتور موديس بون بول

( ج ٣ - د - س ١٤ )

بجاليوس فابريسي الاستاذ بكلية حقوق سترجييد

الاصلاح الاقتصادي في فرنسا

الدكتور موديس اودجول

( ج ٣ - د - س ١٤ )

جهاية حقوق الفرد في الاجرامات الادارية الجديدة في  
بولندا

جرمي سلووسكي الاستاذ المساعد بكلية  
حقوق وارصو

( ج ٣ - د - س ١٤ )

المرأة والوظيفة العامة في فرنسا

ماري لي المستشارة بالمحكمة الادارية

بيانين

( ج ٣ - د - س ١٤ )

### القانون الدستوري

النموذج القبرصي

كريتون ج. تورناريتي المحامي المستشار

بجمهورية قبرص

( ج ٣ - د - س ١٤ )

النظام الدستوري للمناطق في ايطاليا

ميليلوي بان الاستاذ المساعد بجامعة روما

( ج ٣ - د - س ١٤ )

## النظام الجديد للنقل الكبرى

روث جيمس المحامية بلندن

( ع ١ - س ٦٤ )

## الهيئات النيابية في بلغاريا

يوريس سياسوف الاستاذ بكلية حقوق صوفيا

( ع ١ - س ٦٤ )

## الدستور الاشتراكي الروماني لسنة ١٩٦٥

دكتور تريان يوناكو استاذ بجامعة  
بوخارست وعضو الاكاديمية الرومانية والاكاديمية  
العالمية للقانون المقارن بلباهاي

( ع ١ - س ٦٤ )

الجوانب القانونية في دستور حكومة فيتنام الجنوبية  
الثورية المؤقتة

( ع ٤ - س ٦٩ )

## التنظيم الاقتصادي

### التأمين

منظمة الامم المتحدة للزراعة والتغذية وقضية الاصلاح  
الزراعي

( ع ٢ - س ٥٩ )

قانون سنة ١٩٦٧ الانجليزى عن اللجنة العقارية  
ب. ماردر المحامي بلندن

( ع ٢ - س ٦٧ )

## مستقبل الاصلاح الزراعي في البرازيل

اوسنى دوارتي بيريلا المستشار بمحكمة  
استئناف ريو دي جانيرو

( ع ١ - س ٦٣ )

## الواقع الزراعي في يرو

جورج رندون فاسكر المحامي بليما ( يرو )

( ع ١ - س ٦٣ )

التعاونيات الزراعية في جمهورية المانيا الديمقراطية

كلوس هوير الاستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية

قضية الاصلاح الزراعي ، عموميتها وتنوعها

بيير جورج الاستاذ بمعهد الجغرافيا بجامعة  
باريس

( ع ٢ - س ٥٩ )

## الاصلاح الزراعي في ايطاليا

الساندرو دى نيو المحامي بمحكمة النقض  
بايطاليا

( ع ٢ - س ٥٩ )

الجوانب القانونية للاصلاحات الزراعية في الهند

بي. بي. بانزيل - ( نيو دلهي )

( ع ٤ - س ٥٩ )

## معاملة الاجانب في التأمينات

يون انجل المستشار القانوني ( بوكارست )

( ع ٢ - س ٦٦ )

التأمين باعتباره أداة للاشتراكية في الثورة الكوبية

فالر غابري المدرس بكلية حقوق بجامعة شارل

( ع ٢ - س ٦٤ )

## والاصلاح الزراعي

### الاصلاح الزراعي في تشيكوسلوفاكيا

فالر غابري المدرس بكلية حقوق جامعة شارل

الرابع ببراغ

( ع ٢ - س ٥٩ )

## الجوانب القانونية للاصلاح الزراعي في بلغاريا

بكتو ستاينوف عضو اكاديمية العلوم ببلغاريا

( ع ٢ - س ٥٩ )

## الاصلاح الزراعي في جمهورية البانيا الشعبية

ف. كساي الاستاذ بكلية حقوق تيرانا

( ع ٢ - س ٥٩ )

## المشكلة الزراعية في جمهورية المانيا الديمقراطية

جوش دوفتش الباحث بمعهد البحوث

اكاديمية والتر اولبرخت للعلوم السياسية  
والاقتصادية

( ع ٢ - س ٥٩ )

## القانون الاصلاح الزراعي في جمهورية الصين الشعبية

( ع ٤ - س ٥٩ )

الاصلاح الزراعى فى فنزويلا  
سلفادور دى لابلانزا رئيس اللجنة القانونية  
التابعة للجنة اصلاح الزراعى بفنزويلا

§ ع ٥ - ص ٥٩

قانون اصلاح الزراعى فى كوبا  
§ ع ٥ - ص ٥٩

قانون اصلاح الزراعى فى العراق  
§ ع ٥ - ص ٥٩

الاسس القانونية لتايم الارض فى الاتحاد السوفيتى  
١٩٥٠ يوسكول استاذ بجامعة موسكو  
§ ع ٥ - ص ٥٩

نظام الوحدة الزراعية فى الاتحاد السوفيتى  
د. كوزير دى بانكر توفت  
§ ع ٥ - ص ٥٩

الاصلاح الزراعى فى المجر سنة ١٩٤٥  
لاسلو نابيى المراسل بمعهد الحقوق والعلوم  
السياسية باكاديمية المجر للعلوم  
§ ع ٥ - ص ٥٩

التشريع الخاص بهيلدوجين الكاربون فى ايطاليا  
جوزا الجاردى للحماية برونيا  
§ ع ٥ - ص ٥٩

التشريع الخاص باستخراج البترول واستغلاله فى  
رومانيا  
د. بوكازبانو عطيسكو هيئة التدريس فى  
اكاديمية رومانيا الشعبية  
§ ع ٥ - ص ٥٩

قضايا البترول فى الشرق الاوسط اليوم  
الدكتور اندريه ديكونل (جامعة باريس)  
§ ع ٥ - ص ٥٩

التشريع الزراعى فى الهند  
تامش غاند بجامعة الله آباد  
§ ع ٥ - ص ٥٩

القانون الزراعى فى اندونيسيا  
د. برونو ديكونو رئيس المحسنة  
المفتوحين الاندونيسيين  
§ ع ٥ - ص ٥٩

القوانين الزراعية فى اليابان  
توشيسيتا كا يوشيسوى د. يوزو واتانابى  
الاستاذين بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة طوكيو  
§ ع ٥ - ص ٥٩

نبذة عن تاريخ اصلاح الزراعى فى المكسيك  
لومشيو منديانا ي لوز مدير معهد البحوث  
الاقتصادية بجامعة مكسيكو القومية الحرة  
§ ع ٥ - ص ٥٩

ملاحظات على المشكلة الزراعية فى يرو  
مانويل سانشز بالاسوس استاذ القانون  
الزراعى بجامعة سان ماركوس د. ليا  
§ ع ٥ - ص ٥٩

## البترول

سياسة البترول الجزائرية  
الرئيس بن يلا  
§ ع ٥ - ص ٥٩

شركة « البترولاس » ( البرازيل )  
د. دوارتو بربوا المستشار بحكمة استئناف  
جيو دى جانيريو  
§ ع ٥ - ص ٥٩

حقوق ملكية البترول فى كولومبيا  
نلسون روبلز الاستاذ بجامعة كولومبيا الحرة  
§ ع ٥ - ص ٥٩

انتاج البترول فى مصر  
§ ع ٥ - ص ٥٩

### التنظيم الاقتصادي والتحكيم

- تحكيم الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية  
ج. ستانف الاستاذ بجامعة صوفيا  
مستولية مشروعات الدولة التعاقدية  
سنبجال، جورجي رئيس محكمة لجنة التحكيم المركزية  
( ج ٢ - ص ٣٤ ، ج ٣ )

### التنظيم الاقتصادي والتحطيط

- الطابع الانزامي لمؤشرات التحطيط  
لام تاله لينه رئيس تحرير مجله « القانون والحق » جمهورية الفيتنام الديمقراطية  
( ج ٢ - ص ٣٥ )  
آراء في البنيان القانوني للتحطيط في فرنسا  
ريج بويان المفوض بمجلس الدولة بفرنسا  
( ج ٢ - ص ٣٦ )  
ملاحظات خاطفه عن التحطيط في إيطاليا  
روفايل شيارللي الاستاذ المساعد بجامعة روما  
( ج ٢ - ص ٣٧ )  
العلاقات التعاقدية في النظام الاقتصادي الجديد في بلغاريا  
تسوروميد جوبلينوف أستاذ الأبحاث بمعهد القانون بأكاديمية العلوم البلغارية  
( ج ٢ - ص ٣٨ )  
حق التصرف في الثروة الطبيعية  
بحث في نمو الثروات الطبيعية للنول الحديثة العهد  
بيتر توكوت  
الجوانب السياسية والقانونية للتحطيط في  
( ج ٢ - ص ٣٩ )  
الملكية في القانون الدولي المعاصر  
مانفريد لأكس استاذ القانون بجامعة وارسو - عضو مراسل بأكاديمية العلوم ببولندا - عضو لجنة القانون الدولي للامم المتحدة  
( ج ٢ - ص ٤٠ )

- السوقيتي  
س. ب. براتوس مذيير معهدة البحوث القانونية بالاتحاد السوفيتي  
( ج ٢ - ص ٤١ )

### يوغوسلافيا

- جوفان وجوزيفيك عضو أكاديمية العلوم بـ سربجيا والاستاذ بجامعة بلغراد  
( ج ٢ - ص ٤٢ )  
التحطيط الاقتصادي في الاقتصاد البولندي المتخطط

الوضع في البرازيل بشأن حق الشعوب في التصرف في ثرواتها المعدنية

جوسون مارسيل نيتو الاستاذ المساعد في القانون الدستوري بجامعة رسيغا  
(ع ٢ - س ٦١)

قانون حماية الثروات الطبيعية في فنزويلا  
سلفادور دي لابلانزا و خوسيه سانشيز  
ميجارس الماحيان في كاراكاس  
(ع ٢ - س ٦١)

نزع الملكية في قانون الاصلاح الزراعي في كوبا  
فرناندو الفارز تاييو القاضي بالمحكمة العليا  
بكوبا  
(ع ٢ - س ٦١)

التأميم باعتباره أداة الاشتراكية في الثورة الكوبية  
جوان مور بينيتز القاضي بالمحكمة العليا  
بكوبا  
(ع ٢ - س ٦١)  
القانون المدني

نيلسون روبلز الاستاذ بجامعة كولومبيا  
الحرية

حقوق ملكية البترول في كولومبيا  
(ع ٢ - س ٦١)

انتاج البترول في مصر  
(ع ٢ - س ٦١)

التشريع الخاص بهيدروجين الكاربون في ايطاليا  
زارا الجاردي الماحيه بروما  
(ع ٢ - س ٦١)

التشريع الخاص باستخراج البترول واستغلاله في  
رومانيا  
ي. دوكرانيو عضو هيئة التحرير في  
اكاديمية جمهورية رومانيا الشعبية  
(ع ٢ - س ٦١)

فضايا البترول في الشرق الاوسط اليوم  
الدكتور اندريه ديكونل (جامعة باريس)  
(ع ٢ - س ٦١)

مبادئ التشريع المدني في الاتحاد السوفيتي  
م. ن. براتوس استاذ بمعهد العلوم القانونية  
بالاتحاد السوفيتي

الاحكام الجديدة بشأن حق الاختراع في الاتحاد  
السوفيتي

د. دوردتسيف استاذ العلوم القانونية  
والباحث في معهد العلوم القانونية بالاتحاد  
السوفيتي

(ع ١ - س ٦٠)

الملكية

حقوق ملكية البترول في كولومبيا

التعويض عن الاضرار

مستوليه مشروعات الدولة التعاقدية

ميخائيل جورجي رئيس محكمة لجنة التحكيم  
المركزية

(ع ٢ - س ٦١)

تعويض ضحايا العنف عن الاضرار في بريطانيا

ستيفن مسيول الماحي بلندن  
(ع ٢ - س ٦٨)  
ملامحة المسئولين المدنيين بمقتضيات الحياة الحديثة  
جويلا ايورسي الاستاذ بكلية حقوق بودابست  
(ع ٢ - س ٦١)

## الاقتصادية بباريس

[ع ١ - ص ٣٤]

## حول مسئولية حوادث الطرق

جابريل مارتى عميد الحقوق والعلوم  
الاقتصادية بتولوز ( فرنسا )

[ع ١ - ص ٣٤]

## الاحوال الشخصية

## المرأة والحقوق العائلية فى فرنسا

هوليك بيكار وابل المحامية بباريس

[ع ١ - ص ٣٤]

## نظام ممتلكات الزوجة فى فرنسا

نويل لين المحامية بباريس

[ع ١ - ص ٣٤]

## الاجانب

## التاميمات ومعاملة الاجانب

يون انجل المستشار القانونى (بوكارست)

[ع ١ - ص ٣٤]

## مجرمات مدنية

مبادئ الاجرامات المدنية فى الاتحاد السوفيتى  
وفى الجمهوريات المتحدة

فئوك بونشينسكى باحث بمعهد العلوم  
القانونية بالاتحاد السوفيتى

[ع ١ - ص ٣٤]

## حركة النقابية

## العمل والعمال

## مسئولية اصابات العمل المدنية

لاسلو ناجى الاستاذ بكلية حقوق زيمينا

[ع ٢ - ص ٦٣]

نشاط النقابات السوفيتية فى المجال القانونى

ي.س. دنورنيكوف نائب رئيس اللجنة  
القانونية للمجلس المركزى لاتحاد النقابات  
السوفيتية

[ع ١ - ص ٣٤]

## مسئولية اصابات العمل المدنية

لاسلو ناجى الاستاذ بكلية حقوق زيمينا

[ع ١ - ص ٦٣]

## مسئولية الدولة المادية بشأن التاميمات من اجل

[ع ١ - ص ٦٥]

## من اجل اصدار قانون بشأن امن حوادث الطرق

المديره تونك الاستاذ بكلية الحقوق والعلوم

## قانون الاحوال الشخصية فى تشيكوسلوفاكيا

السيدة ستنا ردفانوفنا استاذة القانون بكلية

بحقوق بجامعة شارب الرابع براغ

[ع ١ - ص ٦٥]

## قانون الاحوال الشخصية الجديد فى جمهورية المانيا الديمقراطية

السيدة هيلد بينجمان وزيرة العدل بالمانيا

الديبلوماسية

[ع ١ - ص ٦٧]

## ابحاث فى قانون الوصية والهبة الصادر فى ٣٠

١٩٦٧ فى المانيا الاتحادية

[ع ١ - ص ٦٨]

## الطلاق فى ايطاليا

لانا ماريا چالوبيني استاذ مساعد بمعهد  
ييزو للقانون الخاص

[ع ٢ - ص ٦٤]

## مصر: ابناء المطلقين فى تشيكوسلوفاكيا

دكتورة ستنا ردفانوفنا الاستاذ المساعد

بكلية حقوق براغ

[ع ١ - ص ٦٤]

## المحكمة العليا فى الهند وقانون العمل

ى كومانر المحامى امام المحكمة العليا بالهند

[ع ٢ - ص ٦٤]

## محاكم الرفاق فى المجر

جورجى جيللرت مدير ادارة بوزارة العدل  
المجرية

[ع ١ - ص ٦٤]

حماية مندوبى العمال فى التشريع الفرنسى  
موريس بوانيل المحامى بباريس  
{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

### مندوبى العمال

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }  
مشروع القانون المقترح من الاتحاد العام للعمال  
المسيحيين الفرنسين بشأن حماية مندوبى العمال  
{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }  
مشروع القانون المقترح من الهيئة البرلمانية  
الشيوعية الفرنسية بشأن حماية مندوبى العمال  
{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }  
توصيات ندوة الحق والحريات النقابية بشأن حماية  
مندوبى العمال فى فرنسا  
{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

تاريخ حق الاضراب فى إنجلترا  
جوردون كراي

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

قوانين سنة ١٩٦٣: البلجيكية بشأن « احتياطى  
النظام »

جان ديونيت المحامى ببروكسيل

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

توصيات المؤتمر الرابع للاتحاد العالمى للنقابات  
( وارسو ٨ الى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٥ )

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

المشاكل الخاصة بتعريف مفهوم وقت المصنع فى  
القانون الهندى

الدكتور سورش شاندر ميرناستانا بجامعة  
باناراسى الهندية

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

وقت العمل فى التشريع والقضاء فى القسانون  
الفرنسى

الدكتور ف. ساراميتو

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

التطور الاخير للحق النقابى فى الولايات المتحدة  
الامريكية

ف. وايينوفيتش المحامى بنيويورك

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

الحق النقابى والوظيفة العامة فى فرنسا

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

تعليق على حكم المحكمة العليا بالهند  
هارديف سنج المحامى بالمحكمة العليا بالهند  
بالهند

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

مساهمة النقابات السوفيتية فى تنظيم شروط  
العمل

س. كاريفسكى استاذ العلوم القانونية

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

قانون العمل الجديد فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا  
الاشتراكية

الاستاذ الدكتور بيان كوفاريك

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

المؤتمر العالمى لجمعية « هالمن » بشأن الامن  
الصناعى

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

مشاركة مجموعات العمال فى صيانة القانون  
والنظام فى الاتحاد السوفيتى

د. ب. جورشنين مدير معهد العلوم القانونية  
بالاتحاد السوفيتى

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

لمحات فى « نظام المؤسسة » و « المساواة فى الاجور »  
فى قانون العمل فى جمهورية المانيا الاتحادية

الدكتور دويليو ميولى ( بيزه ) ايطاليا  
{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

الحقوق النقابية فى المجر  
اندرو ولتز الاستاذ بكلية حقوق بودابست

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

الحق النقابى فى هولندا

م. بروير المحامى فى هارلم

{ ج ١٤ - ص ١٣٢ }

أواخر التكليف للعمال المضربين في القانون الفرنسي  
جراد ليون كان الاستاذ بكلية حقوق ديجون  
فرنسا

١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦

الحقوق النقابية وحقوق تكوين الجمعيات في اليابان  
يوشياكي ماتسوموتو المحامي بطوكيو  
١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦

مشاركة العاملين في إدارة المؤسسات في بولندا

١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦

حق الاضراب في القضاء الإيطالي

الدكتور لينستز دي نوييسلا ( بيزه )  
إيطاليا

١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦

## المراة

### وضع المراة

جوليانا براتيل المحامية بالبندقية ورئيسة  
الاتحاد العالمي للنساء العاملات في المهنة القانونية  
( ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ )

### لراة في العالم المعاصر

أوجيني دكتورون مديرة شرف مدرسه المعلمين  
العليا في سيجر ( فرنسا ) ورئيسة الاتحاد  
الديمقراطي النسائي العالمي  
١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦

### وضع المراة في مختلف بلاد العالم

الهند : الدكتورة هارجايت ريتل ( نيبالا )

البرازيل : فيسكسنتي دي فاريا كويلين  
جستشار محكمة استئناف ريو دي جانيرو

إندونيسيا : نورمان انديكوت المحامي - ( تورتو )

شيل : الينا كالارينا دي جيلس المحامية  
في إسبانيا

الصين : تشاو منج تشونا عضو مجلس  
الرابطة الصينية للقانون والعلوم السياسية وعضو  
مجلس رئاسة الاتحاد النسائي القومي في جمهورية  
الصين الشعبية

الولايات المتحدة : جون بستستاسانوس  
رؤسج - المحامتان بلوس اجلوس  
فرنسيات

المراة والوظيفة العامة : ماري ليفر المستشارة  
بالمحكمة الأفارية بياريس

المحقوق العالمية للمراة : غوتيك بيسسكاو  
وايل المحامية بياريس

نظام مختلفات الزوجية : نويلن لين المحامية  
بولندي

المراة والحق الاجتماعي : جاكلين ايسو  
رئيسة الاتحاد القومي لصناديق الاعانة العالمية  
- إنجلترا : بچوانا فرانسيسي رئيسة اتحاد  
السيدات المتزوجات

الهند : ل.ؤ. سيفازو برامانيان عميد  
كلية حقوق بجامعة دلهي بالاشسستراك مع ل.  
دورنواسيني الاستاذ المساعد بكلية حقوق بجامعة  
دلهي

النرويج : هارتي سويبارتو المحامية  
و - ( سولو )

إيطاليا : الدكتورة ماريا بيا كادواسي  
اليابان : شيزوكو كاجي المحامي بطوكيو  
لبنان : حسيب عز الدين المحامي بيروت  
المغرب : قائد محمود تقيب المحامي سابقا  
رئيس المحكمة الحديثة بفاس

النرويج : رونوج اليامن المحامية  
- بيو : موزيس اوويو يوزاسن وكارلوس  
بالاسيوس كيثانا المحاميان في ليمبا

تشيكوسلوفاكيا وبلاد اوربا الاشتراكية:  
صفتا ادلانوفا مدرسه بجامعة شسبالو الرابستج  
بيبراغ

تونس : ج.م. افردييه الاستاذ بكلية حقوق  
ليل ( فرنسا ) وكلية حقوق تونس وهران ودمتوني

الاتحاد السعودي : السيدة نيرا بلشاي  
الاستاذ المساعد بمعهد العلوم القانونية بالاتحاد  
السعودي

لفنزويلا : السيدة هيلينا فيرومي براغافا  
القاضي ومحكمة ولاية مهادلما الابتدائية الجنائية  
الاتحادية



الاتحاد الفرنسي للنساء العاملات في المهن القانونية  
ونابذة ورئيس الاتحاد العالمي للنساء العاملات في  
المهن القانونية

( ج ١ - س ١٠٧ )

اللقاء النسائي العالمي

كولمبيا، ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٠

( ج ١ - س ١٠٧ )

القالية حقوق المرأة السياسية

( ج ١ - س ١٠٧ )

- جمهورية فيتنام الديمقراطية : نجوين فان  
هيونج المحامي وعضو مجلس رابطة الحقوقيين  
الفيتناميين

( ج ١ - س ١٠٧ )

لجنة الأمم المتحدة بشأن المرأة :

مارسيل كرايمس باع الحامية بيسيسايس  
والندوة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الواجبات  
المالية

( ج ١ - س ١٠٧ )

اليونسكو وحقوق المرأة :

ايغون كلمان الحامية بياريس ودرلوسيسيس

### القانون الجنائي

القانون الجنائي الإسمبستنائي بمناسبة مقاهرة  
مولاجاوا ضد التوسع في القواعد العسبكية  
( ولاق )

( ج ١ - س ٥٩ )

مبادئ القانون الجنائي في الاتحاد السوفيتي  
( ولاق )

( ج ١ - س ٥٩ )

العلاقة اللرية

التراجع من كافة بلاد العالم ( كتب وإيجيسيات  
وولاقي ) الخاصة بالعلاقة اللرية

( ج ٢ - س ٥٩ )

( ج ١ - س ١٠٧ )

( ج ٢ - س ١٠٧ )

( ج ١ - س ١٠٧ )

( ج ١ - س ١٠٧ )

قانون العقوبات الجديد في تشيكوسلوفاكيا  
ين فيبال الإستاذ بكلية حقوق جامعة ببالوي  
الرابع ببراع

( ج ١ - س ١٠٧ )

مؤتمر البلاد الاشتراكية لعلماء القانون الجنائي

تبيور مورفات مدير قسم القانون الجنائي  
بمعهد العلوم الجنائية بإكاديمية العلوم بالمجر

( ج ٢ - س ١٠٧ )

قانون الاجراءات الجنائية الجديد في الاتحاد  
السوفيتي

م. راجنسكي استاذ في العلوم القانونية  
بالاتحاد السوفيتي

( ج ١ - س ١٠٧ )

مشروع القانون الجنائي في جمهورية المجر الشعبية  
اسطفان تيمار مدير قسم التقنين بوزارة  
العدل المجرية

( ج ١ - س ١٠٧ )



جانب من معرض مطبوعات رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية فى المعرض العالمى للكتاب بالقاهرة

افريقيا

المغرب

وضع المرأة فى المغرب

فايد محمود تقيب المحامى سابقا ورئيس المحكمة الحديثة بفاس

( ج ١ - س ٦٠ )

قضية حل الحزب الشيوعى المغربى ( وثائق )

( ج ٢ - س ٥٩ )

ج ٢٠٤٠

انتاج البترول فى مصر

( ج ٣ - س ٦١ )

مستقبل القانون فى افريقيا

أبونا جينو كوام نكروما رئيس جمهورية

غانا

( ج ٢ - س ٦٢ ، ٦٣ )  
غينيا

البيان الصادر من مؤتمر الحقوقيين الافرو  
اسيويين ( كوناكرى - اكتوبر سنة ١٩٦٢ )

( ج ٢ - س ٦٢ ، ٦٣ )

تونس

وضع المرأة فى تونس

ج ٢٠٤٠ فريدييه استاذ بكلية حقوق ليل (فرنسا)  
كلية حقوق تونس ومندى دى مونتى

( ج ٣ - س ٦٠ )

تاتاليا	زامبيا
النمو وسلطة الدولة	النظام القضائي في دولة جديدة : زامبيا
الرئيس : [غير معروف]	[ج ١ - د ١ - س ١٩]
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	الجزائري
	سياسة المتروك الجزائري
	الرئيس : [غير معلوم]
	[ج ١ - د ١ - س ١٩]
الصين	البحرين
وضع المرأة في الصين	وضع المرأة في المغرب
تساق منج تشونج عضو مجلس الرابطة الصينية للثقافة	جسرين بين المحامي بيروت
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	[ج ١ - د ١ - س ١٩]
قانون الإصلاح الزراعي في جمهورية الصين الشعبية	اليونان
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	الشريعة في إيران والقبح السياسي
منقول	كلود ديكر المحامي بباريس
الطبعة الديمقراطية في تشونغ جمهورية تشونغ	[ج ١ - د ١ - س ١٩]
منقول	العراق
١٠ دلمدين نائب رئيس رابطة الخفوتيين المنقوليين	قانون الإصلاح الزراعي في العراق
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	[ج ١ - د ١ - س ١٩]
الهند	اليابان
المشاكل الخاصة بتعريف مفهوم وقف المصنع في القانون الهندي	وضع المرأة في اليابان
الدكتور سورجن شاندراميرينا ستانجا بانارسى الهندية	تشيونكو كاجي المحامي - د ١ طوكيو
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	[ج ١ - د ١ - س ١٩]
الحكمة العليا في الهند وقانون العمل	القوانين الزراعية في اليابان
١٠ كوتار المحامي أمام المحكمة العليا بالهند	توشيتاكا يوشيسوي و بوزو واتانابي
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	الاستاذان بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة طوكيو
الحماية القضائية لحقوق المواطنين - نقابة محامي الهند	[ج ٢ - س ٥٩]
تقديم حاز ديف سنج المحامي أمام المحكمة العليا بالهند	الحقوق النقابية وحق تكوين الجمعيات في اليابان
[ج ٢ - د ١ - س ١٩]	يوشياكو ماتسوموتو المحامي بطوكيو
نظام حالة الطوارئ في الهند	[ج ٢ - س ١٦]
١٠ كوماتر المحامي أمام محكمة العليا بالهند	الحكم الصادر من محكمة طوكيو بشأن مخالفة
[ج ١ - د ١ - س ١٩]	القانون الجنائي الاستثنائي بمناسبة مظاهرة
	سوناجار ضد التوسع في القواعد العسكرية
	[وفاق]
	[ج ١ - د ١ - س ٥٩]

- تعليق على حكم المحكمة العليا بالهند  
 مار ديف ستج المحامى بالمحكمة العليا  
 بالهند  
 ( ج ١ - س ١٦ )
- وضع المرأة فى الهند  
 ل. د. سيفازو برامانيان عميد كلية حقوق  
 دلهى بالاشتراك مع ل. دورنواسنى الاستاذ  
 المساعد بكلية حقوق جامعة دلهى  
 ( ج ١ - س ١٠ )
- الجوانب القانونية للإصلاحات الزراعية فى الهند  
 ب. س. بانزيل ( نيودلهى )  
 ( ج ٢ - س ٥٩ )
- التشريع الزراعى فى الهند  
 مامشى غاند جامعة الله آباد  
 ( ج ٢ - س ٥٩ )
- لاوس  
 الاعلان والبروتوكول بشأن حياد لاوس  
 ( ج ٢ - س ١٢ ، ١٣ )
- حق شعب لاوس فى تقرير مصيره  
 سولانج بوليهى آجام المحامية بباريس  
 بباريس  
 ( ج ١ - س ١٩ )
- كوريا  
 ملاحظات على « قضية التجسس » فى كوريا الجنوبية  
 كازويوشى سايتو ( طوكيو )  
 ( ج ٢ - س ٦٨ )
- اندونيسيا  
 تكوين القانون القومى فى اندونيسيا  
 سريترول. س. دانورينو الاستاذ بجامعة  
 جاكرتا  
 ( ج ١ - س ٦٥ )
- الاتفاق بين جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا  
 بشأن اريان القريبة  
 ( ج ٢ - س ١٢ ، ١٣ )
- وضع المرأة فى الصين  
 ساوتينى سويارتو المحامية بـ « سولوا »  
 ( ج ١ - س ١٠ )
- القانون الزراعى فى اندونيسيا  
 ورجونو پرودجوديكورو رئيس اتحساد  
 الحقوقيين الاندونيسيين  
 ( ج ٢ - س ٥٩ )
- جمهورية الفيتنام الديمقراطية  
 العلاقات القانونية بين المؤسسات القومية  
 نو دنه هو عضو هيئة تحرير مجلة « القانون  
 والحق » التى تصدر على هانوى  
 ( ج ٢ - س ١٧ )
- وفد اللجنة الدائمة لتقصى الحقائق  
 ( ج ١ - س ٦٧ )
- الجبهة الوطنية لتحرير الفيتنام الجنوبية فاعليتها  
 وتمثيلها  
 رولان وايل رئيس تحرير مجلة القانون  
 المعاصر  
 ( ج ٢ - س ٦٨ )
- مضى احد عشرة سنة بعد اتفاقات جنيف عن الفيتنام  
 رولان وايل  
 ( ج ٢ - س ٦٤ )
- حرب الفيتنام والشريعة الدولية  
 نيكول دريفوس ( فرنسا ) بوشينار  
 هيواتو ( اليابان ) و. كى و. ستاندرود ( الولايات  
 المتحدة الامريكية )  
 ( ج ٢ - س ٦٦ )
- وضع المرأة فى الفيتنام  
 نجوين فان ميونج المحامى وعضو مجلس  
 رابطة الحقوقيين الفيتناميين  
 ( ج ١ - س ٦٠ )
- الجوانب القانونية فى دستور حكومة فيتنام الجنوبية  
 النورية المؤقتة  
 ( ج ١ - س ١١ )

الجوانب القانونية للإصلاح الزراعي في بلغاريا  
يتكون ستانوف عضو أكاديمية العلوم  
ببلغاريا

( ج ٨ - ٥ من ٥٩ )  
العلاقات التعاقدية في النظام الاقتصادي الجديد في  
بلغاريا  
تشمو دومير جوليفوف أستاذ باحث في معهد  
القانون بأكاديمية العلوم البلغارية  
( ج ١ - ٥ من ٦٩ )

#### بولندا

بولندا وقضية نزع السلاح  
( ج ٢ - ٥ من ٦٧ )  
حماية الفرد في الإجراءات الإدارية الجديدة ببولندا  
جرسي سلوزوسكي الأستاذ المساعد بكلية  
حقوق وارسو

( ج ٨ - ٥ من ٦١ )

أساس التعديلات في القانون الإداري البولندي  
ج. ستانوسياك الأستاذ بجامعة وارسو  
( ج ١ - ٥ من ٦٧ )

مشاركة العاملين في إدارة المؤسسات في بولندا  
و. سلوا الأستاذ بجامعة وارسو  
( ج ١ - ٥ من ٦٧ )

#### قبرص

الديمقراطية القبرصية  
كريتون ج. تورناريس المحامي العام  
لجمهورية قبرص  
( ج ١ - ٥ من ٦٤ )

#### المجر

قانون الإجراءات الجنائية الجديد بجمهورية المجر  
الشعبية  
اسطفان تيمار مدير قسم التقنين بوزارة  
العدل المجرية

( ج ١ - ٥ من ٦١ )

الإصلاح الزراعي في المجر سنة ١٩٤٥  
لاسلو ناجي المراسل بمعهد الحقوق والعلوم  
السياسية بأكاديمية المجر للعلوم  
( ج ٢ - ٥ من ٥٩ )

الحقوق النقابية في المجر  
اندرو والتر الأستاذ بكلية حقوق بودابست  
( ج ٢ - ٥ من ٦٣ )

#### أوروبا

المؤتمر العالمي الثالث للقانون في أوروبا

( ج ٢ - ٥ من ٦٥ )

النقد القانوني الأولى الفرنسية السوفيتية  
( من ١ إلى ٢ مارس سنة ١٩٦٧ )  
( ج ١ - ٥ من ٦٧ )

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والقسماء  
البلجيكي  
جو فرمون الأستاذ المساعد بجامعة لوفان  
( ج ٢ - ٥ من ٦٨ )

مؤتمر الفروع الأوروبية للجنة الحقوق العالمية  
حول « الفرد والمولة » التي انعقدت في ستراسبج  
في ٢٦ و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨  
( ج ١ - ٥ من ٦٩ )

#### رومانيا

الاستود الاشتراكي الروماني لسنة ١٩٦٥  
دكتور تريان يوناسكو الأستاذ بجامعة  
بوخارست وعضو الأكاديمية الرومانية والأكاديمية  
العالمية للقانون المعاصر ببلاتيا  
( ج ١ - ٥ من ٦٦ )

المادة العلمية الأولى لرابطة الحقوقيين لجمهورية  
رومانيا الشعبية

( ج ١ - ٥ من ٥٩ )

#### البانيا

الإصلاح الزراعي في جمهورية البانيا الشعبية  
ق. كساي الأستاذ بكلية حقوق تيرانا  
( ج ٢ - ٥ من ٥٩ )

#### النرويج

وضع المرأة في النرويج  
ووفرج الياسن المحامي  
( ج ١ - ٥ من ٦٥ )

#### النمسا

وضع المرأة في النمسا  
الدكتورة مارجارت رينلت ( لينيا )  
( ج ١ - ٥ من ٦٥ )

#### بلغاريا

الهيئات النيابية في بلغاريا  
يوريس ستاسوف الأستاذ بكلية حقوق  
صوفيا  
( ج ١ - ٥ من ٦٤ )

القانون الجنائي الجديد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية  
البروفيسور هانز هيندرج جامعة هارتف اوفين  
في حال - دكتورج

( ج ١ - ص ١٤٤ )

تشيكوسلوفاكيا

توصيات مؤتمر الحقوقيين التشيكيين ( براغ ١٩٦١  
ديسمبر سنة ١٩٦٨ )

( ج ٢ - ص ٢٨ )

تقادم الجرائم ضد الانسانية : النصوص التشريعية  
( ج ٢ - ص ٦٤ )

قانون العقوبات الجديد فى تشيكوسلوفاكيا  
ب. نيبيرال الاستاذ بكلية حقوق جامعة شارل  
الرابع براغ

( ج ٣ - ص ١٢ )

مصر ابناء المطلقين فى تشيكوسلوفاكيا

دكتورة سستا وادانوفنا الاستاذ المساعد  
بكلية حقوق براغ

( ج ٣ - ص ١٤ )

وضع المرأة فى تشيكوسلوفاكيا وبلاد اوكرانيا  
الاشتراكية

سستا وادانوفنا مدرسة بجامعة شارل الرابع  
براغ

( ج ٣ - ص ١٤ )

الاصلاح الزراعي فى تشيكوسلوفاكيا

فالر فابري المدرس بكلية حقوق جامعة  
شارل الرابع براغ

( ج ٢ - ص ٥٩ )

قانون العمل الجديد فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا  
الاشتراكية

الاستاذ الدكتور جان كولاريك

( ج ١ - ص ٦٦ )

ألمانيا الاتحادية

ابحاث فى قانون الوصية والهبة الصادر فى ٣  
اغسطس سنة ١٩٦٧ فى ألمانيا الاتحادية

( ج ٢ - ص ٦٨ )

قمع الجرائم السياسية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية

( ج ١ - ص ١٤ )

محاكم الرفاق

جيورجى جيلبرت مدير ادارة وزارة العدل  
( ج ٢ - ص ١٢ )

مسئولية مشروعات الدولة التعاقدية

ميخال جيورجى رئيس محكمى لجنة التحكيم  
المركزية

( ج ٢ - ص ١٤ )

وقاية القضاء على اعمال الادارة

جان مارتونى الاستاذ بكلية حقوق زيجيد  
( ج ٢ - ص ١٢ )

نظرة عامة فى المطبوعات الدورية التى تصدرها  
رابطة الحقوقيين المجريه

لاسو ليغال الاستاذ بكلية حقوق بودابست  
( ج ٢ - ص ٦٢ )

للمؤتمر السادس لرابطة الحقوقيين المجريه

اوجين بينيك سكرتير عام الرابطة المجريه  
( ج ٢ - ص ٦٢ )

مسئولية اصابات العمل المدنية

لاسو ناجي الاستاذ بكلية حقوق زيجيد  
( ج ٢ - ص ١٢ )

الرقابة الشعبية على الادارة فى المجر

يجانوس مارتونى الاستاذ بكلية حقوق سيجرج  
( ج ٢ - ص ٦٦ )

ألمانيا الديمقراطية

تقادم الجرائم ضد الانسانية : النصوص التشريعية  
( ج ٢ - ص ٦٤ )

بعض المعلومات عن قضية جلوبك

ر. ليفي الحامى بياريس

( ج ٢ - ص ٦٤ )

تعاونيات الزراعة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية  
كلوس هوير - الاستاذ بمعهد العلوم

الاقتصادية والقانونية ببروسلام

( ج ٢ - ص ٦٤ )

للمشكلة الزراعية فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية  
جوشن دوتش الباحثة بمعهد البحوث

أكاديمية والتر اولبريخت للعلوم السياسية  
والاقتصادية

( ج ٢ - ص ٥٩ )

## اليونان

حقوق الانسان واليونان  
تاسوس اجولندوبوس المحامي امام محكمة  
النقض باليونان

( ع ١٧ - س ٦٨ )

## يوغوسلافيا

حقوق الانسان في الدستور اليوغوسلافي

يونان جورجنيك الاستاذ بجامعة بلغراد  
( ع ١٧ - س ٦٨ )

## البرتغال

اجراءات الامن في البرتغال  
( ع ٢ - س ٦٢ ، ٦٣ )

## فرنسا

حماية مندوبى العمال في التشريع الفرنسي  
موريس بواتيل المحامي بباريس  
( ع ١ - س ٦٣ )

توصية مؤتمر الاتحاد العام للنقابات بشأن حماية  
مندوبى العمال

( ع ١ - س ٦٣ )

مشروع القانون المقترح من الاتحاد العام للعمال  
المسيحيين بشأن حماية مندوبى العمال

( ع ١ - س ٦٣ )

مشروع القانون المقترح من الهيئة البرلمانية الشيوعية  
بشأن حماية مندوبى العمال

( ع ١ - س ٦٣ )

توصيات ندوة الحق والحريات النقابية بشأن  
حماية مندوبى العمال

( ع ١ - س ٦٣ )

الحريات العامة الفردية في « محاضرات ما وراء  
البحار »

ى- لبادى المحامي بباريس  
( ع ٢ - س ٦٤ )

تقادم الجرائم ضد الانسانية النصوص السري  
( ع ٢ - س ١٢ )

الامركزية الادارية في فرنسا  
الدكتور موريس بورجول

الحق النقابي والوظيفية العامة في فرنسا  
( ع ١ - س ٦٢ )

لمحات في « نظام المؤسسة » و « المساواة في  
الاجور » في قانون العمل في جمهورية المانيا  
الاتحادية

الدكتور فنشزو دى توبلا ( بيزه ) ايطاليا  
( ع ٢ - س ٦٣ )

مشروع معاهدة السلام بين الاتحاد السوفيتي  
والمانيا

هنريك براندونير استاذ القانون الدولى  
بجامعة جراسن بالنمسا

( ع ١٧ - س ٥٩ )

## ايطاليا

ملاحظات خاطفة عن التخطيط في ايطاليا

رونايل شيرارلى استاذ مساعد بجامعة روما  
( ع ١ - س ٦٦ )  
حق الاضراب في القضاء الايطالى

الدكتور نشترو دى نوبلا ( بيزه ) ايطاليا  
( ع ٢ - س ٦٣ )  
بعض الاشارات لمخاطبة من الاعلان العالمى لحقوق  
الانسان ونظام الاجراءات الجنائية الايطالى

فسترو كافالارى استاذ الاجراءات الجنائية  
بجامعة فرادى

( ع ٢ - س ٦٨ )

## اصلاح القوانين في ايطاليا

هو جو ناتولى استاذ بجامعة بيزه  
( ع ٢ - س ٦٤ )

النظام المستوى للمناطق في ايطاليا  
لميليو لو بان الاستاذ المساعد بجامعة روما  
( ع ٢ - س ٦٣ )

## الزواج في ايطاليا

انا تازيا جالوبيني استاذ مساعد بمعهد  
بيزه لقانون الخاص

( ع ٢ - س ٦٦ )

التشريع الخاص بهيلوجين الكاريون في ايطاليا  
المحامي يوجا

( ع ٢ - س ٦٦ )

## وضع المرأة في ايطاليا

الدكتورة ماريا بيا كارداسي  
( ع ١ - س ٦٠ )

## اصلاح الزواج في ايطاليا

الساندرو دى نيو المحامي بمحكمة النقض  
بايطاليا

( ع ٢ - س ٥٩ )

- الإصلاح الإداري في فرنسا  
الدكتور موديس بورجول  
( ج ١ - ص ٦٤ )
- آراء في في البيان القانوني للتخطيط في فرنسا  
جيم بيبان  
المفوض بمجلس الدولة بفرنسا  
( ج ١ - ص ٦٤ )
- آراء في البيان القانوني للتخطيط في فرنسا  
جيم بيبان - المفوض بمجلس الدولة بفرنسا  
( ج ١ - ص ٦٤ )
- الإصلاح القضائي وآثره على الدفاع ( وثائق )  
تقرير الأستاذ تورب نقيب المحامين إلى المؤتمر  
الـ ٢٦ للرابطة القومية للمحامين الفرنسية - ١٤  
ألى ١٦ مايو سنة ١٩٥٩  
( ج ٢ - ص ٥٩ )
- الاتفاق التجاري الفرنسي السوفيتي  
( ج ٢ - ص ٦٧ )
- التعاون في تجارة براءات الاختراع مسح الشركات  
الفرنسية  
في توما شمسكي - نائب رئيس الهيئة  
السوفيتية للتجارة في براءات الاختراع  
( ج ٢ - ص ٦٧ )
- وقف العمل في التشريع والقضاء في فرنسا  
( الدكتور فـ مـ ساراجو )  
( ج ١ - ص ٦٧ )
- لوائح تكليف العمال للفتربين في القانون الوضعي  
الفرنسي  
جواز ليون كان - أستاذ بكلية حقوق دييجون  
بفرنسا  
( ج ٢ - ص ٦٧ )
- حماية متوحي العمل في التشريع الفرنسي  
هوريس يوانيل المحامي  
( ج ١ - ص ٦٣ )
- مشروع القانون المقترح من الاتحاد العام للعمال  
السيخيين الفرنسي بشأن حماية متوحي العمل  
( ج ١ - ص ٦٣ )
- مشروع القانون المقترح من الهيئة البرلمانية الشيوعية  
الفرنسية بشأن حماية متوحي العمل  
( ج ١ - ص ٦٣ )
- توصيات نقابة الحق واخرات النقابية بشأن حماية  
متوحي العمل في فرنسا  
( ج ١ - ص ٦٣ )
- انتهاك أمن الدولة في القسانون الجنائي الفرنسي  
الجديد  
( ج ١ - ص ٦٢ ، ٦٣ )
- المراة والوطنية العامة  
هاوي لين - لمستشارة بالمحكمة الادارية  
بباريس  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- الحقوق العائلية للمرأة  
موليك بيكار وايل المحامية بباريس  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- نظام ممتلكات الزوجة  
نويل لين المحامية بباريس  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- المراة والحق الاجتماعي  
جاكلين ايمو - رئيس الاتحاد القومي لصاعدين  
الاعانة العائلية  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- الثقوة القانونية الاولى الفرنسية السوفيتية ( من  
١ الى ٣ مارس سنة ١٩٦٧ )  
( ج ١ - ص ٦٧ )
- من أجل اصلاح قانون بشأن أمن حوادث الطرق  
العربية تونك - الأستاذ بكلية الحقوق والعلوم  
الاقتصادية بباريس  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- حول مسئولية حوادث الطرق  
جايريل مارتى - عميد كلية الحقوق والعلوم  
الاقتصادية بباريس  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- الاتحاد السوفيتي  
النشاط التشريعي في الاتحاد السوفيتي  
ي - بديا نيشنيكوف - مدير مكتبة للمحة  
التجاري للبحوث التشريعية  
( ج ١ - ص ٦٢ )
- نشاط النقابات السوفيتية في المجال القانوني  
ي - س - دنور نيشنيكوف - نائب رئيس اللجنة  
القانونية للمجلس المركزي للنقابات العمل السوفيتية  
( ج ١ - ص ٦٢ )



الرسوم الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢ بشأن  
العلامات التجارية

( ج ٥ - س ٥٧ )

التشريع بشأن الاختراعات والعلامات التجارية  
الاجنبية في الاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٧ )

التعاون في تجارة براءات الاختراع مع الشركات  
الفرنسية

٥ \* توماسنكي - نائب رئيس الهيئة  
السوفيتية للتجارة براءات الاختراعات

( ج ٥ - س ٥٧ )

اتفاق التمويل بين بنك التجارة الخارجية للاتحاد  
السوفيتي وبنوك مختلفة ( ١٠ يوليو سنة ١٩٦٤ )

( ج ٥ - س ٥٧ )

القضايا القانونية للاصلاح الاقتصادي في الاتحاد  
السوفيتي

٥ \* براغوس - مدير معهد البحوث  
القانونية بالاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٧ )

المبادئ الاساسية للنظام القضائي في الاتحاد  
السوفيتي

٥ \* واجنسكي وج منجولسكي - الاستاذين  
في العلوم السياسية بالاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

٥ \* واجنسكي وج منجولسكي - الاستاذين  
في العلوم السياسية بالاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

المبادئ الجديدة للقانون الجنائي في الاتحاد السوفيتي  
قانون الاجراءات الجنائية الجديدة في الاتحاد  
السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

التشريع في الاتحاد السوفيتي في الربع الثاني من  
١٩٥٨

( ج ٥ - س ٥٩ )

مشروع معاهدة السلام بين الاتحاد السوفيتي والمانيا  
ميتيك براندوير - استاذ القانون الدولي  
بجامعة جراس بالنمسا

( ج ٥ - س ٥٩ )

مشاركة مجموعات عمال الصنع في صون القانون  
والنظام في الاتحاد السوفيتي

٥ \* بيجورشنين - مدير معهد العلوم القانونية  
بالاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

مبادئ التشريع المدني في الاتحاد السوفيتي وفي  
الجمهوريات المتحدة

٥ \* براغوس - الاستاذ بمعهد العلوم  
القانونية بالاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

مبادئ الاجراءات المدنية في الاتحاد السوفيتي وفي  
الجمهوريات المتحدة

٥ \* بوتشومسكي - باحث بمعهد العلوم  
القانونية بالاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

البحث القانوني في الاتحاد السوفيتي  
٥ \* تشيكيفيتش - الاستاذ في العلوم

القانونية

( ج ٥ - س ٥٩ )

الجوانب القانونية للمساعدة الفنية التي يقدمها  
الاتحاد السوفيتي للدول المتخلفة اقتصاديا

٥ \* بوجوسلانسكي - الاستاذ في العلوم  
القانونية والمساعد بمعهد الدولة داخل  
العلوم السوفيتية

( ج ٥ - س ٥٩ )

الثقوة القانونية الاولى السوفيتية الفرنسية  
٥ \* الى ٣ مارس سنة ١٩٦٧

( ج ٥ - س ٥٩ )

التشريع السوفيتي خلال سنة ١٩٦٥

٥ \* اجينيني برياشيكوف - مدير المكتبة العلمية  
المعهد (البحوث العلمية للاتحاد السوفيتي) ميونسكي

من التفويض السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

الاتفاق التجاري الفرنسي السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

براءات الاختراع في الاتحاد السوفيتي

( ج ٥ - س ٥٩ )

الرسوم الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٩ بشأن

( ج ٥ - س ٥٩ )

الاكتشافات والاختراعات واقتراحات التنظيم العلمي

( مستخرج )

المبادئ الاساسية للتشريع المدني في الاتحاد  
السوفيتي بشأن حق الاختراع

الفرز بشأن النماذج الصناعية

( ج ٥ - س ٥٩ )

- قانون الاجراءات الجنائية الجديدة في الاتحاد السوفيتي
- ٢٠ راجينسكي - الاستاذ في العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
- ( ج ١١ - ص ١١١ )
- وضع المرأة في الاتحاد السوفيتي
- السيدة فيدا بلشاي - الاستاذ المساعد بمعهد العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
- ( ج ١ - ص ١٠٠ )
- النظام الجديد في الاتحاد السوفيتي بشأن تسليم اموال الانماج والاستهلاك الكبير
- ٢١ دوزور تسييف - استاذ العلوم القانونية والباحث في معهد العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
- ( ج ١ - ص ١٠٠ )
- الاحكام الجديدة بشأن حق الاختراع في الاتحاد السوفيتي
- ٢٢ دوزور تسييف - استاذ العلوم القانونية والباحث في معهد العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
- ( ج ١ - ص ١٠٠ )
- مساهمة النقابات السوفيتية في تنظيم شروط العمل
- ٢٣ كاريونسكي - استاذ العلوم القانونية
- ( ج ١ - ص ١٠٠ )
- نظام الوحدة الزراعية في الاتحاد السوفيتي
- ٢٤ كوليد واين - بالكراتوف
- ( ج ١ - ص ٥٩ )
- الاسس القانونية لتامين الارض في الاتحاد السوفيتي
- ٢٥ د. د. روسكول الاستاذ بجامعة موسكو
- ( ج ٢ - ص ٥٩ )
- مبادئ القانون الجنائي في الاتحاد السوفيتي ( وناق )
- ( ج ١١ - ص ٥٩ )
- بريطانيا
- قانون سنة ١٩٦٧ عن اللجنة العقابية
- ب. ماردر المحامي بلندن
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- نعوض ضحايا العنف عن الاضرار في بريطانيا
- ستيفن هسبلد - المحامي بلندن
- ( ج ١١ - ص ١١١ )
- تاريخ حق الاضراب في انجلترا
- جوردين كارتين
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- النظام الجديد لمدينة لندن الكبرى
- روث جيسس - المحامي بلندن
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- قانون سنة ١٩٦١ وادارة العدالة في انجلترا
- برنارد مارو - المحامي بلندن
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- وضع المرأة في انجلترا
- جوانيتا فرانسيس - رئيسة اتحاد السيدات المتزوجات
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- التطورات الحديثة في التشريع الانجليزي
- برنارد مارو - المحامي بلندن
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- اسبانيا
- بعض الاصلاحات الحديثة في التشريع
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- الاقتراح القديم من محامي برشلونه الى مجلس نقابة المحامين باسبانيا بشأن الحقوق المدنية ( وناق )
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- بلجيكا
- قوانين سنة ١٩٦٣ البلجيكية بشأن د الحلفاء على النظام
- جان وجونت المحامي ببروكسل
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- تقادم الجرائم ضد الانسانية : النصوص التشريعية
- ( ج ١ - ص ١١١ )
- الافالاية الاوروبية لحقوق الانسان والقضاء البلجيكي
- ( ج ٢ - ص ١١١ )
- ج. زهرهون - الاستاذ المساعد بجامعة لوفان

## القانون الأمريكي

## فنزويلا

قانون حماية الثروات الطبيعية في فنزويلا  
سلفادور دي لابلزا وخوسيه سانشيز فيماريس  
المحاميان في كاراكاس

( ج ٢ - ص ٦٦ )

وضع المرأة في فنزويلا  
السيدة هيلينا ليندو هريدا - القاضي بمحكمة  
ولاية الميرندا الابتدائية الجنائية الاتحادية

( ج ١ - ص ١٣ )

## الاصلاح الزراعي في فنزويلا

سلفادور دي لابلزا - رئيس اللجنة القانونية  
الناظمة للجنة اصلاح الزراعي بفنزويلا

( ج ٥ - ص ٥٩ )

## كولومبيا

حقوق ملكية البترول في كولومبيا  
نيلسون روبلز - الأستاذ بجامعة كولومبيا  
الحرية

( ج ٥ - ص ١١٣ )

## بيرو

النافع الزراعي في بيرو  
جورج رندون فاسكن - المحامي بليما

( ج ١١ - ص ١٣٧ )

## وضع المرأة في بيرو

موييس اوديز بوزادس وكارلوس بالاسيوس  
كينتاتا المحاميان في ليما

( ج ١٤ - ص ٣٧٤ )

## ملاحظات على المشكلة الزراعية في بيرو

مانويل سانشيز بالاسيوس - أستاذ القانون  
الزراعي بجامعة سان ماركوس في ليما

( ج ١٤ - ص ٣٩٣ )

## التوتر القومي الثالث لثقافات محلي بيرو

( ج ١٤ - ص ٣٩٣ )

## الولايات المتحدة الأمريكية

المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية وإغريات  
العاملة

جون ج. إيت - المحامي بنيويورك

( ج ١٤ - ص ٣٩٤ )

القوة العسكرية لدول أمريكا و « عدوانية الافكار  
الهامة »

ادوارد وارنوفر - المحامي ببيوتس ايرس

( ج ١ - ص ٦٦ )

## كوبا

قاعدة جوانتانامو البحرية والقانون الدولي  
فرناندو الفاريز تابيو - القاضي بالمحكمة العليا  
يكوبا

( ج ٩ - ص ١٣٣ )

القضايا القانونية بشأن قاعدة جوانتانامو والحصول  
حول كوبا

ج. ه. ينس - رئيس قسم القسانون الدولي  
بأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية

( ج ١٠ - ص ١٣٣ )

نزوح الملكية في قانون اصلاح الزراعي في كوبا  
فرناندو الفاريز تابيو - القاضي بالمحكمة العليا  
يكوبا

( ج ٥ - ص ١١٣ )

التأميم باعتباره أداة للاشتراكية التورية الكويتية  
جوان مورينيز - القاضي بالمحكمة العليا يكوبا

( ج ٥ - ص ١١٣ )

قانون اصلاح الزراعي في كوبا

( ج ٥ - ص ٥٩ )

## المكسيك

نبذة عن تاريخ اصلاح الزراعي في المكسيك

لوشيو منديانا ي نونز - مدير معهد البحوث  
الاجتماعية بجامعة مكسيكو القومية الحرة

( ج ٢ - ص ٥٩ )

## كندا

وضع المرأة في كندا

نورمان انديكوت المحامي في تورنتو

( ج ٣ - ص ٦٠ )

## شيل

وضع المرأة في شيل

الينا كافارينا دي بيليس المخامية بسانتياجو

( ج ٣ - ص ٦٠ )



الوضع في البرازيل بشأن حق الشعوب في التصرف  
في ثرواتها المعدنية

جرسون مارسيل نيتو - الأستاذ المساعد  
في القانون الدستوري بجامعة رسيقت

( ج ٢ - ص ٦٦ )

قوانين أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ ( بعد انقلاب سنة  
١٩٦٤ )

ميلاس شركوندا - باحث في العلوم السياسية

( ج ٢ - ص ٦٥ )

مستقبل الإصلاح الزراعي في البرازيل

أوسني دوارتي بريزا - المستشار بمحكمة  
استئناف ريو دي جانيرو

( ج ١ - ص ٦٣ )

وضع المرأة في البرازيل

فينشيتي دي فازيا كويلهو - المستشار بمحكمة  
استئناف ريو دي جانيرو

( ج ١ - ص ٦٠ )

التطور الأخير في الحق النقابي في الولايات المتحدة  
الأمريكية

ت - دوينوفتش - المحامي بنيويورك

( ج ١ - ص ٦٢ )

الرأي المخالف للقاضي بلاك عضو المحكمة العليا  
بالولايات المتحدة الأمريكية بشأن حل الحزب الشيوعي  
الأمريكي

( ج ٢ - ص ٦١ )

وضع المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية

جون بستسانا وس - روزنبرج - المحاميتان  
يلوس انجلوس

( ج ١ - ص ٦٠ )

البرازيل

شركة هتروبان

د - دوارتي بريزا - المستشار بمحكمة استئناف  
ريودي جانيرو

( ج ١ - ص ٦٤ )

## اجتماع

## هيئة تحرير «مجلة القانون المعاصر»

٢١ - ماردر ( أنابيه عنه يودن )

الحاضرون :

٢٢ - ب . م . جايوريت أستاذ القانون الدولي  
بجامعات فرنسا

١ - براتوس

٢٣ - م . م . هانوتير أستاذ القانون الدولي  
بجامعة بروكسل الحرة

٢ - كروتويلوف ( مندوبا عن إيفانوف )

٣ - فيشر أستاذ القانون الدولي بجامعات  
فرنسا

## أولا

## ثروة في قضايا السيادة القومية

٤ - ليون كان أستاذ العلوم الاقتصادية  
والسياسية بجامعة باريس١ - يتم عقد ثروة في قضايا السيادة القومية  
في هلستي ثلاثة أيام قبل عقد مؤتمر رابطة  
المفوقيين الديمقراطيين العالمية وإذا تعذر ذلك يتم  
عقدتها في بروكسل بين ١٥ أكتوبر و ١٠ نوفمبر  
سنة ١٩٧٠٥ - بيير كوت الوزير سابقا وأستاذ القانون  
الدولي بجامعات فرنسا

٦ - جو نوردمان المحامي بباريس

٧ - رولان وايل المحام بباريس

## ٢ - تكوين الثروة من :

٨ - ج يودن ( مندوبا عن ب . ماردر )

هيئة تحرير مجلة القانون المعاصر مع حق كل  
عضو فيها بأن يتب عنه أحد رجال القانون من  
البلد التابع له .٩ - فاسيليف عضو أكاديمية العلوم بالاتحاد  
السوفيتيوإذا عقدت الثروة في هلستي تدعى «جمهورية  
الماليا الديمقراطية» للمساهمة فيها١٠ - هوجو فانتولي أستاذ القانون المسدني  
بجامعة بيزة

## ٣ - نشر أعمال الثروة

١١ - فاشيوسكي - أستاذ القانون بجامعة  
وارسولا تنشر أعمال الثروة ويكتفى بتقرير عن  
أعمالها يتم نشره في مجلة « القانون المعاصر »١٢ - انطالفي أستاذ القانون الدولي بجامعة  
صوفيا

## ثانيا

## قضايا أخرى

١٣ - توفيرا أستاذ القانون بجامعات فرنسا

١٤ - بريان المفوض بنجلس الدولة بفرنسا

١ - الصهيونية ومعاذرة السامية  
تنشر أبحاث في العدد ١٩٧٠/٢ من المجلة على  
النحو التالي دون تحديد :١٥ - لافني أستاذ القانون المدني بجامعة  
باريس

المعتدون :

- مقال للبروفسور فيشر

١٦ - بستريكي أستاذ القانون الدولي بجامعة  
شارل الرابع بيراغ- مقال من أحد رجال القانون في بولندا بعد  
اطلاعه على مقال فيشر  
٢ - نظام الجامعة١٧ - أحمد الحواجي يقيب المعادين في ج ٢٠٠٠  
ورئيس اتحاد المعادين العربسوف يدع م . هانوتير النقطة العامة في علم  
التعبير بالاحداث١٨ - بريت المعاصي أمام المحكمة العليا  
بانجلترا

الراقبون :

٣ - قضايا تجميع المعلومات  
لقسم للمي

١٩ - باتوليا

## ٤ - قضايا الامبريالية

سوف يقدم فيشر النقاط العامة

## ٥ - الثورة العلمية والتكنيكية

يتم من العدد ١ / ١٩٧٠ عقد ندوة من المحققين الفرنسيين في علم تجسيح المعلومات واستخدامها ، على أن يسبق هذه الندوة نشر مقال يستريكي بمد استكمالها

## ٦ - عيد ليتين الثوي

- يتضمن العدد ٢ / ١٩٦٩ مقال تعليم براتوس

- يرسل المحققون السوفييت مقبلا آخر للعدد ١ / ١٩٧٠

- سوف يطلب المحققون الفرنسيون مقالات بقلم حقوقيين من غير الماركسيين مثل الفروسون ليسانج ولبرونسور دكرز

## ٧ - العيد الخامس والعشرين للقضاء على الهتلرية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة

سوف تقوم اللجنة الفرنسية الفرعية بكافة الإجراءات في هذا الشأن

## ٨ - ماركسي وكومونة باويس

تشر مقالات في هذا الموضوع خلال سنة ١٩٧٠

ملحوظة : ليست النقاط العامة محلا للنشر لدى من وسائل العمل الداخل

## ثالثا

## سبر العمل في هيئة التحرير

## ١ - تكوين الهيئة :

( ١ ) يتم تعيين أعضاء الهيئة عن طريق الاختيار والضم . تسجل الهيئة حالات الاستقالة وانها تعمل أعضائها كما تستشير الهيئة الروابط القومية ورابطة المحققين الديمقراطية العالمية قبل اقرارها أي اختبار بالضم بحيث يتم الاختيار وتجرى التغييرات على أساس المفاوضة والانتقاد .

ويجوز لأي عضو في الهيئة أن ينيب عنه من يشاء لظهور اجتماعاتها على أن يكونا مسئولان شخصيا منذ تعيينه في إدارة المجلة

( ب ) طلب ب ماردن اعفاه من عضوية هيئة التحرير نظرا لكثرة أعماله ويقترح أن يعمل محله ج . بون . وقررت الهيئة الموافقة على هذا الاقتراح

( ج ) أفاد ر . ماردن عسدم زغبته في الاشتراك في هيئة التحرير التي أسست في هذا القرار وعينت عضوا فيها بيو جابوريت الذي يعمل في الواقع في اللجنة الفرعية منذ سنتين

( د ) قررت الهيئة أن تضم إلى عضويتها ميشيل هانويو الذي كانت قد طالت رابطة المحققين الديمقراطيون البلجيكية بتعيينه منذ سنتين

## ٢ - دورات انعقاد

- يتم عقد هيئة التحرير مرة كل سنتين

- تتحدد اجتماع القادم في الربع الاول من سنة ١٩٧٢

- تقرر خفض عدد صفحات المجلة من ٣٢٠ إلى ٣٠٠ نظرا للظروف المالية

٣ - يوجه أعضاء الهيئة من غير الفرنسيين الشكر إلى أعضائها الفرنسيين للعمل الهام الذي قاموا به حتى الآن لصالح المجلة

- تتولى لجنة عليا محددة العدد تنظيم الاتصال بين أعضاء الهيئة فيما بين فترات انعقادها

- يتم تبليغ المساهمات الرئيسية والأبحاث الهامة إلى أعضاء هيئة التحرير الذي من حقهم ومن واجبهم أن يرسلوا لإدارة تحرير المجلة ملاحظاتهم واقتراحاتهم

- ترسل إلى أعضاء السكرتارية العالمية تموضر لثقات وقضاة جلسات اللجنة الفرنسية الفرعية كما يتم إحاطتهم تفصيلا بأعمال إدارة التحرير التي لا يمكن نشرها على نطاق واسع نظرا لفسيق الوسائل المادية . ويجوز للسكرتارية العالمية إذا اقتضى الأمر أن تعرض على هيئة التحرير بكامل أعضائها المسائل التي تستدعي اجراء مناقشة عامة

## وتتكون السكرتارية الدولية من :

- عضو سويدي سوق سوتخاره الأعضاء السوفييتيون في الهيئة

- البرونسور انطالفي

- جون بون

- هوبو فانولي

## - رئيس تحرير المجلة

أصبحت هيئة تحرير مجلة القانون المعاصر  
بباريس يومي ٢٨ فبراير ولول مارس سنة ١٩٧٠  
حيث تبادل الاعضاء وجهات نظرهم في صدقة تامة  
وبغائفة كبيرة .

وتم الاتفاق بالاجماع على أهمية صدور المجلة  
باعتبارها الجهاز القانوني الوحيد في نوعه الذي  
تديره هيئة عالمية ذات تجهيل واسع .

وقد وافق أعضاء الهيئة على أن يهني المحققون  
الديمقراطيين أهداف رئيسية لا يمتنع . كما لا يمتنع  
علم القانون التقدمي إمكانية وجود وجهات نظر  
مختلفة في وسيلة تطبيق المبادئ المتفق عليها .

واهتم أعضاء الهيئة بوجوب تحسين مضمون  
المجلة التي يجب أن تعالج بصورة أكثر عمقا القضايا  
القانونية التي تواجه العالم المعاصر وسوف يتم بحث  
تلك القضايا وتحليلها في المجلة على أوسع نطاق  
وبحرية في المناقشة العلمية وعلى أساس أن يتم  
هذا البحث وهذا التحليل بهدف الحق أكثر فاعلية  
لا سيما بالانطلاق من ممارسة القانوني<sup>١٩</sup>

وسوف تمقد ندوة أولى في قضايا السيادة  
القومية في جريفي سنة ١٩٧٠ وقد أشير إليها في  
العدد ١/١٩٦٩ ، كما تجددت بعض النقاط الأخرى  
على جدول الشغل لا التجديد لا سيما :

- نظام الجامعة

## - قضايا الصهيونية ومعاداة السامية

- الجوانب القانونية الجديدة للامبريالية

- الثورة العلمية والتكنيكية وحقوق الانسان  
وخاصة في علم الحياة

- القضايا القانونية التي تطرحها الوسائل  
المدينية للنشر وعلم تجميع المعلومات واستغلالها

سوف يحتفل خلال سنة ١٩٧٠ بالذكرى  
الثوية لميلاد لنين والذكرى الخمسة والعشرين للقضاء  
على الهتلرية وانشاء هيئة الامم المتحدة .

ونظرا لما تحمله اعيال لنين من أثر على قضايا  
المهلة القانونية المعاصرة ولما يمثله بالنسبة للمحقوقين  
القضاء على الهتلرية وانشاء الامم المتحدة ، فلقد  
قررت الهيئة أن تفتتكر مجلة القانون المعاصر في  
هاتين المناسبتين ينشر عدة مقالات في هذا الشأن  
في عددي سنة ١٩٧٠.

## وابعاً

## مسائل متنوعة

- اوجهات هيئة التحرير خطاب تأييد لثقافة  
المحامين القومية بالولايات المتحدة الامريكية بمناسبة  
صدور الاحكام من محكمة شيكاغو

وتكلف هيئة التحرير اللجنة الفرنسية الفرعية  
بالبحث مع السكرتارية العالمية في موضوع تحديد  
التمن المناسب للاشتراك في المجلة ولاتخاذ الاجراءات  
الكفيلة بتوسيع دورها<sup>٢٠</sup>

## مطبوعات

## رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية (X)



لجنة تقصى الحقائق في مديرية التحرير ٢٠٤٠٠  
فيراير ١٩٦٨ بشأن الجرائم الاسرائيلية في الاراضي المحتلة

### لجنة رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية لتقصى الحقائق في الشرق الاوسط

جزء واحد - ١٠٢ صفحة

وغيرها - والقضايا السياسية في ايران التي تناول الاتهام فيها المناهضين الديمقراطيين كما استطاع البروفسور فرانيسكو فابري المحامي بروما والامتاذ المساعد بمعهد العلوم الشرقيه بجامعة نابولي والذي عرف بمد ذلك تطبيقه لمبادئ القانون الدولي على هذا التحقيق بأنه صاحب التقرير المشهور بنشأتان شرعيه المقاومة الفلسطينية المسلحة وغير المسلحة ( مؤتم القاهرة الثاني - فيراير مسنه ١٩٦٩ ) ، استطاعا عضوي لجنة تقصى الحقائق الحصول على عديد من الوثائق الهامة والمستندات خلال التحقيق الذي قاما به مع اللاجئين والاشخاص الذين شهدوا الاحتلال في كل من الاردن والجمهورية العربية المتحدة ، وعينت لجنة تقصى الحقائق بأن ترفق بتقريرها الذي نشر في هذا الكتاب وهو التقرير الذي تضمن شهادة الشهود المناقشه التي اجريت معهم بكل الوثائق القانونية التي تكفل النظر في حكمه وعلم بالوقائع المثبتة باستطاع تحديد مدى المخالفات والانتهاكات لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وللقانون الدولي .

ما هو الوضع في الاراضي المحتلة من الجيش الاسرائيلي وفي مخيمات اللاجئين في الشرق الاوسط؟ ما هو موقف القانون الدولي ولا سيما قوانين الحرب بشأن حماية السكان المدنيين من الاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلي . ولقد استهدفت لجنة تقصى الحقائق التي شكلتها الرابطة العمل على ان تجمع على الارض نفسها المعلومات الكفيلة بالرد على هذه الاسئلة ، وعلى الرغم من ضرر السلطات الاسرائيلية بتسول اعضاء اللجنة المتناطق المحتلة لزيارتها فقد استطاع كل من الاستاذ بيول شوميه المحامي امام محاكم جنايات بلجيكا والذي طالما قدام بالدفاع في القضايا السياسية العالمية الهامة مثل قضايا زعماء الكونغو الاحرار ، وكونغيسا وجينزينا



## النزاع في الشرق الاوسط - وذاكرات ووثائق

( ١٩١٥ - ١٩٦٧ )

جزء واحد - ١٤٠ صفحة

يستعرض هذا الكتاب الذي صدر غداة العدوان الاسرائيلي في يونيو سنة ١٩٦٧، مجموعة من الوثائق الرسمية الموضوعة للمراحل الهامة التي مرت بها تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط منذ سنة ١٩١٥ . وبما يلاحظ ان المناقشات سواء القرارات قبل أحداث يوليو سنة ١٩٦٧ أو التي أعقبت تلك الأحداث قد اهتمت في الدرجة الاولى بعرض الحجج لكل من المتنازعين وانصازهما بالاستناد الى قصص لم تكن معروفة الا قليلا والتي كثيرا ما لم يذكر منها الا بعض الفقرات منها . وكان مفيدا بالتالي العمل على نشر الوثائق التي تتكون منها في الحقيقة المراجع الاساسية التي لا غنى عنها لكل الذين يريدون ان يعالجوا بشكل جاد قضية الشرق الاوسط .

وتتمتد تلك الوثائق على فترة خمسين سنة من الزمن ابتداء من الاتفاقات المعروفة باسم اتفاقات ماك ماهاون وحسين سنة ١٩١٥ واتفاقات سينكس - بيكو سنة ١٩١٦ وتصريح بلفور حتى القرار الذي صدره مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ والذي اهتم بتحديد الشروط اللازمة لفتح الطريق امام الحل السلمي .

## الثورة الجزائرية والقانون

تأليف الدكتور محمد بدجاوي

( بروكسل سنة ١٩٦١ )

جزء واحد - ١٦٢ صفحة

نشر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ بعد انقضاء مسيح سنوات على بدء الثورة الجزائرية ، وذلك في الوقت التي بدأت فيه مفاوضات افيان المشهورة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك وقسم وصف البروفسور بيير كوت هذا الكتاب بأنه وكتبه في العمل ومن أجل العمل .

يستعرض الكتاب التبعين القانوني من تحولات الاعمال والمؤسسات من المجهود الذي بذلته الحركة الثورية الجزائرية ، وهو في الواقع نتاج الملاحظات الدقيقة عما يطلق عليه المؤلف « الانزياح المضطرب لبيداتى القانون في عتفوان حرب » والتحرير بولاشك ان هذا التحليل عن ميلاد بيديتي قانونية جديدة واذاها بها يمثل سبتي الاثر (اهتماما كبيراً) .

## معرض كتاب

## لجنة تقصى الحقائق في الشرق الاوسط

١٩٦٨

١ - مهمه لجنة تقصى الحقائق .

٢ - النصوص القانونية .

- حقوق السكان المدنيين في الحمايه العامة .

- الحقوق الشخصية وضمان حياة الانسان .

- اعمال الانتقام والتخريب .

- اللاجئين .

- المؤسسات القانونية والاجتماعية والدينية .

- التشريع والقضاء .

- المستشفيات والجرحى والمرضى .

- الطفولة والتربية .

- الضحايا الدينية .

- المتقلون .

- ضم الاراضى .

- نزاع الممتلكات .

- تطبيق اتفاقية جنيف .

- المقاومة .

- الامم المتحدة واحتلال اسرائيل للاراضى

الغربية .

٣ - اقوال الشهود

٤ - ملحقات

- خطاب مسفير اسرائيل بروكسل في

١٩٦٧/١٢/٤ الى الاستاذ جول شوميه .

- خطاب جول شوميه الى مسفير اسرائيل

بروكسل في ١٩٦٧/١٢/٧

- رد السفير في ١٩٦٧/١٢/٨

- رد شوميه في ١٩٦٧/١٢/١١

- خطاب نورحان مسسكيتي هام وابطة

الحقوقيين الديورالطين المالية الى مسفير

اسرائيل بياريس في ١٩٦٨/١٢/٢٤

- خطاب شوميه الى مسفير اسرائيل بروكسل

في ١٩٦٨/١٢/٢٤

## المؤتمر العالمي لحقوقوقيين من اجل الفيتنام اللق

اتعقد في جرينويل من ٦ الى ١٠ يوليو ١٩٦٨

جزء واحد - ١٦٠ صفحة

شهد هذا المؤتمر اكثر من ١٥٠ حقوقي من ٣٨ بلدا ولا سيما من الولايات المتحدة الامريكية وفيتنام الجنوبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية حيث اهتم هؤلاء الحقوقيين خلال خمسة ايام من المناقشة من معالجة الجوانب القانونية المختلفة للقضية الفيتنامية عدم مشروعية التدخل الامريكي - حادث خليج تونكان - جرائم الحرب - حق الشعب الفيتنامي في تقرير مصيره - الاساس القانوني لموقف عدم الاشتراك في الحرب العدوانية »

وقد اشتمل هذا الكتاب على تقارير من كبار رجال القانون وعلى الابحاث التي اجراها الخبراء وعلى عديد من الوثائق التي اعتمدها المؤتمر \*

ندوة الابحاث عن التاميمات التي عقدت في روما

يومي ٤ و٥ مايو سنة ١٩٥٧

جزء واحد - ٧٢ صفحة

شهد الندوة المتخصصون في القانون الدولي اخصا من أوروبا الغربية وسوريا وج.ع.م وتشيكوسلوفاكيا وكان الهدف منها بحث المسائل التالية على وجه الخصوص :

- أثر التاميمات من حيث علاقتها بالاشخاص الاعتباريين \*
- موقف البلاد الاجنبية ازاء اجراءات التاميم
- مفهوم الثمن العادل في موضوع التاميم \*

وتضمن هذا الكتاب تقارير كل من القريب القبول والاساتذة بسترني وفاتولي وسوروت \*

## القضية النازية في جهات الدولة في

جمهورية ألمانيا الاتحادية

جزء واحد = ١٦٦ صفحة

يبين هذا الكتاب على التوالي القانون الجنائي النازي ، أسلوب العمل في المحاكم الخاصة بالرايخ الثالث - الدستورية الادبية والجنائية التي تقع على القضية النازية - الاجراءات التي اتخذتها كل من ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية ازاء هؤلاء القضاة \*

وقد عنى مؤلف الكتاب بالاطلاع على عسديين من وثائق المخفوظات وافرغ الكتاب جزا كبيرا منه في تحليل تلك الوثائق وعمل الاخصا ما يتعلق منها

## ذكرى العيد الشرقي لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين

العالمية

جزء واحد - ٥٠ صفحة

يعرض هذا الكتيب الاحتفال بذكرى مرور عشرين عاما على انشاء الرابطة وقد تم هذا الاحتفال بباريس بقصر اليونسكو في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٧ ويتضمن هذا الكتيب الكلمات التي القيت بهذه المناسبة من كبار الشخصيات في عالم القانون \*

## الفيتنام

مؤتمر مهمل روابط الحقوقيين الديمقراطيين القومية من كافة بلاد أوروبا الغربية والتي عدت

بروكسل في ديسمبر سنة ١٩٦٦

جزء واحد - ٤٦ صفحة

يستعرض هذا الكتيب اعمال المؤتمر والمقررات التي انتهى اليها كما يتضمن وثيقة ذات اهمية خاصة وهي عبارة عن المذكرة القانونية التي نشرتها لجنة الحقوقيين بشأن السياسة الامريكية عن الفيتنام ، والتي اشتملت على التحليل القانوني الذي قام به كبار رجال القانون الامريكيين عن السياسة الامريكية في الفيتنام من زاوية القانون الدولي ومن زاوية احكام الدستور الامريكي ، كما يتضمن الكتاب البحث الذي اجرته مجموعه من الحقوقيين البريطانيين متصله بالجلس البريطاني للسلام في الفيتنام \*

تحليل نقدي عن التدخل الامريكي في الفيتنام  
تأليف البروفسور شابل شومون استاذ القانون الدولي بكلية حقوق تانسي ( فرنسا )

ويطبعة بروكسل الحرة

جزء واحد - ٣٦ صفحة

يقدم المؤلف اطلالا بين الوقائع التاريخية الفاعلة التحليل من المراحل التاريخية لتصاعد الحرب والنظر الى خرقها مبادئ القانون الدولي والحقوقي السياسية للشعب الفيتنامي \*

وجاء يذكر ان البروفسور موريس دوفرجن استاذ القانون والعلوم السياسية بكلية حقوق باريس عقب على هذا البحث بقوله : « اعتقد انه من المهم جدا العمل على نشر هذا التحليل على اكبر نطاق حتى وان كان الغرض من ذلك جعل شعوب أوروبا الغربية اكثر وعيا بهذه الموضوع » \*

وتتلخص اسباب اصدار هذا الكتاب والهدف منه والفائدة المرجوة من نشره تلك العبارة التي وردت في مقدمته :

« لما كانت للروح الحماسية النصفه الغائبة على المناقشات التي دارت في فترة التوتر السابقة على الحرب الخاطفه في الشرق الاوسط وكذلك في الفترة اللاحقة على وقف إطلاق النار وقد تميزت بالحجث عن حلول للمشكلة فقد كانت الحجج والمبررات المؤيدة لوجهات النظر المختلفة تعتمد على نصوص لم يعرض سوى جزء منها . وقد رأينا من المفيد أن نشير الوثائق التي تمثل ذريأنا المرجع الاساسي لكل من يرغب في اجراء الاحاث السليمه والجدية في موضوع قضيه الشرق الاوسط . »

وتتمتد تلك الوثائق على مدى خمسين عام ابتداء من اتفاقيات ماك ماهون حسين ( ١٩١٥ ) واتفاق سيكس - بيكو ( ١٩١٦ ) وتصريح بلفور حتى القرار الذي أصدره مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذي يحدد الشروط التي يمكن حالياً على أساسها فتح الطريق أمام لحل السلمي . »

وهذا الكتاب أداة للعمل يتيح لكل انسان مواجهة ما طرحه المصطلحات القانونية لتلك القضية .

ويكفي أن نورد هنا ما تضمنه هذا الكتاب لبنتين الأهمية التي يمثلها :

- المقدمة :

- الوثائق :

الوثائق العامة :

- ١ - تبادل المراسلات بين ماك ماهون وحسين .
- ٢ - رسالة الشريف حسين الى سير هنري ماك ماهون في ١٤ يولييه ١٩١٥ -
- ٣ - رسالة السير ماك ماهون الى الشريف حسين في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ .
- ٤ - اتفاق سيكس - بيكو ( مايو سنة ١٩١٦ ) .
- ٥ - تصريح بلفور ( ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ) .
- ٦ - شك الانتداب على فلسطين ( ٢٤ يوليوس سنة ١٩٢٢ ) .
- ٧ - القرار الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحكومة المزمع اقامتها بفلسطين وبشأن مشروع التقسيم والوحدة الاقتصادية .
- ٨ - التقرير المقدم في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ من الكونت فولك برنادوت وسيط هيئة الأمم المتحدة في موضوع فلسطين في مستخرج .

بالمفلات الشخصية للقضاة الذين اشتركوا في المحاكم الخاصة في الرايخ النساوي بألمانيا وفي الاراضي المحتلة . وبحث المؤلف على أسماء وتوقيعات وأخطاء عدد كبير من القضاة وأعضاء النيابة الذين أصبحوا الآن وبعد عشرين سنة جزء من الهيئة القضائية في ألمانيا الاتحادية . »

### الجوانب القانونية للحياة

جزء واحد - ١٢٨ صفحة

يختلف المفهوم الحديث عن الحياد عن التقليدي وهو الذي كان قاصراً على موقف بلد ما في وقت الحرب إزاء الأطراف المتحاربة . فالمفهوم الرامن للحياد مبنى بشكل خاص على الموقف الإيجابي وعلى الرغبة في الحفاظ على السلام وعلى سيادة البلاد المحايدة ولا سيما الدول الحديثة المهددة التي قد يكون انضمامها لأحدى الكتل العسكرية مساساً باستقلالها . »

وقد تم معالجة هذه القضايا من خلال الابحاث والمناقشات التي دارت في اللجنة الثالثة للمؤتمر الثالث لرابطة المحققين الديمقراطيين المالية الذي انعقد في صوفيا سنة ١٩٦٠ . »

### القضايا القانونية الناشئة عن تقدم

#### الطاقة الذرية واستغلالها

جزء واحد - ١٢٠ صفحة

يشتمل هذا الكتاب على عرض وتحليل الأبحاث التي أجرتها اللجنة الثامنة للمؤتمر السابع لرابطة المحققين الديمقراطيين المالية الذي عقد في صوفيا سنة ١٩٦٠ وتعالج تلك الأبحاث الجوانب القانونية للقضايا التالية : الزيادة المضطربة في تخزين الأسلحة الذرية ، التناقض بين استعمال الطاقة الذرية في الشؤون الحربية واستعمالها من أجل السلام ، الآثار التي تترتب عن استخدام الطاقة الذرية في الصناعة على اقتصاد البلاد المتقدمة والبلاد النامية . »

### كتاب النزاع في الشرق الاوسط

#### مذكرات ووثائق

١٩١٥ - ١٩٦٧

يضمن هذا الكتاب الذي أصدرته رابطة المحققين الديمقراطيين المالية مجموعة من الوثائق الرسمية التي تعكس المراحل الهامة في تطور الأوضاع في الشرق الاوسط منذ سنة ١٩١٥ وفي تطور العلاقات العربية للاسياسية . »

المقدم في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ من الكونت فولك  
برنادوت وسيط الأمم المتحدة للفلسطين (١٠)

١٧ - القرار الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨  
من الجمعية العامة للأمم المتحدة (١١)

١٨ - القرار الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٤٩ من  
الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قبول إسرائيل في  
الأمم المتحدة (١٢)

١٩ - بروتوكول لوزان في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩

٢٠ - القرار الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦  
من الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٣)

### حق المسرود :

٢١ - قضية مفريق كوزنوف/ مستخرج من الحكم  
الصادر في ١٩ إبريل سنة ١٩٤٩ من محكمة العدل  
الدولية بشأن المرور البريء (١٤)

٢٢ - اتفاقية جنيف في ٢٤ إبريل ١٩٥٨ بشأن  
المياه الإقليمية والمناطق المحيطة (١٥)

### الملحقات :

١ - خطأ بالاستباز أحمد الخواجه في اجتماع  
سكرتارية رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية  
المنعقد في سبتمبر سنة ١٩٦٧ برومانيا (١٦)

٢ - القرار الصادر من سكرتارية رابطة الحقوقين  
الديموقراطيين العالمية بشأن الوضعية في الشرق  
الأوسط (١٧)

٣ - البيان الرضحي عن تطور الأحداث (١٨)

٤ - الخرافات (١٩)

- العناصر الاساسية عن الوضع في فلسطين (٢٠)  
- النتائج (٢١)

٧ - الاتفاق العام عن الهدنة بين اسرائيل في  
٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ (٢٢)

٨ - القرار الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦  
من الجمعية العامة للأمم المتحدة يوقف إطلاق النار  
ويجسب القوات (٢٣)

٩ - قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٥ نوفمبر  
سنة ١٩٦٦ (٢٤)

١٠ - التقرير المقدم في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٧ من  
سكرتير عام الأمم المتحدة الى مجلس الأمن (٢٥)

١١ - قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر  
سنة ١٩٦٧ (٢٦)

### هئية القدس :

١٢ - القرار الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩  
من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل مدينة  
القدس (٢٧)

١٣ - النظام القانوني لمدينة القدس الذي تم اقراره  
من مجلس الوصاية في ٤ إبريل سنة ١٩٥٠ (٢٨)

١٤ - القرار الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٦٧ من  
الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاجراءات التي  
اتخذتها اسرائيل (٢٩)

١٥ - القرار الصادر في ١٤ يولييه من الجمعية  
العامة للأمم المتحدة (٣٠)

### اللاجئين :

١٦ - قضية اللاجئين : مستخرج من التقريرين

- L'effet des nationalisations en tant qu'elles touchent à des personnes morales.
- La réaction des pays étrangers aux mesures de nationalisation.
- La notion du juste prix en matière de nationalisation.

La brochure comprend le texte des rapports présentés par le Bâtonnier Kouatly, les professeurs Bystricky, Natoli et Me Sarraute.

\* \* \*

- Les Juges Nazis dans l'Appareil d'Etat de la République Fédérale Allemande.
- ¶ vol. 126 pages.

Ce livre étudie successivement le droit pénal hitlérien, le fonctionnement des tribunaux spéciaux du III<sup>e</sup> Reich, la responsabilité morale et pénale des juges nazis, les mesures prises dans les deux Allemagne à l'égard de ces juges.

L'auteur a compulsé de nombreux documents d'archives. Une grande partie du livre est consacrée à l'étude de tels documents et notamment de dossiers personnels de magistrats ayant siégé dans les tribunaux d'exception du Reich hitlérien en Allemagne et dans les territoires occupés. L'auteur y a retrouvé les noms, les signatures et les forfaits de nombreux juges et procureurs qui vingt ans après se retrouvaient dans l'annuaire judiciaire officiel de la R.F.A.

(X) (X) (X)

- Aspects juridiques de la Neutralité ¶ vol. 138 pages.

Le concept moderne de la neutralité diffère profondément du concept traditionnel. Celui-ci ne concernait, en général, que l'attitude d'un pays en temps de guerre à l'égard des belligérants.

Le concept de neutralité contemporain est basé davantage sur une attitude positive, sur un désir de sauvegarder la paix et la souveraineté nationale des pays neutres et spécialement des Etats nouveaux dont l'indépendance pourrait être compromise par l'adhésion à un bloc militaire.

Ces problèmes ont fait l'objet des recherches et débats de la 3<sup>ème</sup> commission du 7<sup>ème</sup> congr(s) de l'A.I.J.D. (Sofia — 1960). Ces travaux et leurs conclusions sont publiés dans ce volume.

\* \* \*

- Problèmes juridiques nés du développement et de l'utilisation de l'énergie atomique. 1 vol. 120 p.

L'accumulation de stocks d'armes atomiques, l'antagonisme existant entre l'emploi stratégique de l'énergie nucléaire et son utilisation pacifique, les repercussions de l'utilisation industrielle de l'énergie atomique sur l'économie des pays développés et sur celle des pays en voie de développement: ce sont les aspects juridiques de ces problèmes qui furent au centre des travaux de la 2<sup>ème</sup> commission du 7<sup>ème</sup> Congrès de l'A.I.J.D. (Sofia — 1960) dont ce volume fournit le compte-rendu et la synthèse.

— Le XXème Anniversaire de l'AIJ.D.  
1 brochure de 50 pages.

Cette plaquette rend compte de la cérémonie commémorative qui s'est déroulée à Paris à la Maison de l'UNESCO le 20 janvier 1967 à l'occasion du 20ème anniversaire de l'Association Internationale des Juristes Démocrates. Elle contient les discours d'éminentes personnalités du monde juridique qui ont évoqué les différents aspects du développement et de l'activité de l'Association dans le monde entier.

\*\*\*

— VIETNAM — Conférence des représentants des Associations nationales de Juristes Démocrates d'Europe Occidentale (Bruxelles — Décembre 1966). 1 brochure 46 pages.

Cette brochure donne un bref aperçu des travaux de la Conférence et la résolution finale. Elle contient également un document particulièrement intéressant : il s'agit d'un Mémoire juridique publié par le "Lawyers Committee on American Policy toward Vietnam" où d'éminents juristes américains analysent la politique américaine au Vietnam au regard du Droit international et des dispositions de la Constitution des U.S.A.

Une étude d'un groupe de juristes britanniques en liaison avec le "British Council for Peace in Vietnam" est également publiée dans cet ouvrage.

\*\*\*

— Analyse critique de l'intervention américaine au Vietnam. par Charles Chaumont, professeur à la Faculté de Droit de Nancy et à l'Université Libre de Bruxelles.  
1 brochure 36 pages.

En reprenant systématiquement les faits, l'analyse du professeur Chaumont retrace les diverses étapes de l'escalade dans la transgression des principes du droit international et des droits fondamentaux du peuple vietnamien.

Le professeur Maurice Duverger de la Faculté de Droit de Paris écrivait à propos de cette étude "Il me paraît essentiel qu'une telle analyse soit largement diffusée, ne serait-ce que pour faire perdre aux Occidentaux leur bonne conscience en ce domaine".

\*\*\*

— La Conférence Mondiale de Juristes pour le Vietnam (Grenoble 6-10 juillet 1968). 1 vol. 180 pages.

Près de 150 juristes venus de 38 pays et notamment des Etats-Unis, du Sud-Vietnam et de la République Démocratique du Vietnam ont participé à cette conférence.

Pendant cinq jours, ils ont analysé les différents aspects juridiques de la question vietnamienne : l'illégalité de l'intervention américaine, l'incident du Golfe de Tonkin, les crimes de guerre, le droit du peuple vietnamien à l'autodétermination, le fondement juridique du refus de participer à une guerre d'agression.

Les rapports, présentés par des juristes éminents, les témoignages d'experts et les documents adoptés par la Conférence sont rassemblés dans cet ouvrage.

\*\*\*

— Journées d'Etudes sur les Nationalisations. (Rome 4-5 mai 1957) 1 vol. 72 pages.

Ces journées d'études qui réunirent des spécialistes du droit international privé des pays d'Europe occidentale, de Syrie, de R.A.U. et de Tchécoslovaquie, furent spécialement consacrées aux questions suivantes :

PUBLICATIONS  
DE L'ASSOCIATION INTERNATIONALE  
DES JURISTES  
DEMOCRATES

— La Mission d'Enquêtes de l'A.I.J.A. au  
Moyen-Orient 1 vol. de 102 pages

Quelles est la situation dans les territoires occupés par l'armée israélienne et dans les camps de réfugiés du Moyen-Orient : Comment les mesures prises par les autorités d'occupation peuvent-elles être appréciées au regard du droit international et notamment des lois et coutumes de la guerre concernant la protection des populations civiles ? L'objectif de la mission organisée par l'A.I.J.D. au début de 1968 était de rassembler sur place les éléments de la réponse à ces questions. En dépit de l'interdiction qui leur fut faite par le gouvernement israélien de visiter les régions occupées, les représentants de l'A.I.J.D. Me Jules Chomé, avocat à la Cour de Bruxelles et M. Francesco Fabbri, assistant à l'Istituto Universitario Orientale de Naples, ont pu constituer une documentation abondante au cours de l'enquête qu'ils ont menée en Jordanie et en R.A.U. parmi les réfugiés et les témoins de l'occupation. Les procès-verbaux des entretiens et des dépositions des témoins sont précédés dans le livre de textes juridiques qui permettent de confronter aisément ceux-ci et les faits et de déterminer l'ampleur des atteintes portées aux principes de la Déclaration des Droits de l'Homme et au Droit international.

\* \* \*

— Le Conflit du Moyen-Orient — Notes et Documents (1915-1967) 1 vol. 140 pages.

Cet ouvrage publié au lendemain de l'agression israélienne de juin 1967, présente une série de documents officiels marquent les étapes importantes de l'évolution de la situation au Moyen-Orient depuis 1915. Tant dans la période de tension qui a pré-

cédé les événements de juin 1967 que dans la recherche de solutions qui a succédé à ces événements, les controverses ont mis en avant des arguments s'appuyant sur des textes mal connus et dont bien souvent on se bornait à ne citer que des extraits. Il était utile publier les documents qui constituent qui constituent le dossier fondamental indispensable à ceux qui désirent aborder d'une manière sérieuse le problème du Proche-Orient.

Ces documents s'échelonnent sur une période de plus de cinquante ans ; depuis les accords Mac Mahon-Hussein de 1915, les accords Sykes-Picot de 1916 et la Déclaration Balfour jusqu'à la résolution adoptée le 22 novembre 1967 par le Conseil de Sécurité, définissant des conditions permettant d'ouvrir le voie à une solution pacifique...

\* \* \*

— La Révolution Algérienne et le Droit par le Dr. Mohammedi Badjaoui (Bruxelles 1961) 1 vol. 162 pages.

Publié en 1961, après sept années de Révolution algérienne et au moment où s'amorçait les négociations d'Evian, ce livre a été, comme le soulignait le Professeur Pierre Cot dans sa préface, "écrit dans l'action et pour l'action".

L'ouvrage étudie l'expression juridique de l'effort persévérant du mouvement révolutionnaire algérien à travers les actes et les institutions. Il est le résultat d'une observation minutieuse de ce que l'auteur appelle "cette sécrétion progressive de normes de droit en pleine guerre" de libération.

Cette analyse de la naissance et du développement d'un droit nouveau conserve, aujourd'hui encore, tout son intérêt.

---

## POURQUOI NOUS EDITONS CE NUMERO SPECIAL

C'est à l'occasion de la réunion du Bureau de l'Association Internationale des Juristes Décocrates au Caire, en décembre 1969, que nous présentons ce numéro spécial sur cette grande organisation internationale.

Cette réunion a été la première tenue en Afrique par l'A.I.J.D. depuis qu'elle ait pris naissance. Les dirigeants de cette organisation ont voulu affirmer par ce choix, le rôle d'avant garde joué par la République Arabe Unie dans la lutte contre l'impérialisme et le sionisme. L'A.I.J.D. a voulu aussi par là assurer de son estime et de sa considération le Barreau de la R.A.U. dont l'action internationale ne cesse d'augmenter pour la défense des droits de la nation arabe et pour le soutien des causes de libération nationale et pour la paix mondiale.

L'A.I.J.A. a été la première organisation internationale de juristes qui a condamné l'agression israélienne du 5 juin 1967 contre les pays arabes, et qui a demandé le retrait des troupes israéliennes de l'ensemble des territoires occupés, ainsi que le retour du peuple palestinien dans sa patrie.

Par de telles positions, l'A.I.J.D. se distingue nettement des autres organisations internationales de juristes lesquelles se mettent directement ou indirectement au service de l'impérialisme et du sionisme, entreprenant une séparation artificielle entre le droit, la politique et la libération des peuples.

C'est pourquoi la revue "Al Mohamah" s'est proposée, par l'édition de ce numéro spécial, de donner l'historique de l'A.I.J.D. et son action tant sur le plan mondial qu'au niveau des pays arabes.

Mohamed Fabim

Secrétaire de la Rédaction

Membre du Conseil de l'Ordre.



Les avocats de la R.A.U. et tous les juristes démocrates de notre pays continueront à affronter cette bataille, surtout en cet instant où la lutte juste et légitime de notre peuple se trouve exposée à d'amples tentatives pour l'amener, par tous les moyens de pression et d'oppression, à aliéner sa volonté, Peine perdue car la volonté de vivre, et de vivre librement, reste encore de loin plus puissante que toutes les armes et moyens de destruction.

Nous sommes fiers de consacrer ce numéro spécial de la revue "LE BARREAU", à l'ASSOCIATION INTERNATIONALE DES JURISTES DÉMOCRATES, à ses origines, ses buts, ses activités et son épanouissement.

Nous avons fait appel à cette grande organisation internationale qui lutte pour l'idéal le plus cher à tout être humain, pour sa liberté et celle de sa patrie, pour le droit de tous les peuples à décider eux-mêmes et librement de leur sort.

L'A.I.J.D. a bien voulu nous entendre exposer notre point de vue sur la situation périlleuse qui menace dans notre région la paix mondiale et le progrès de l'homme. Elle s'est hâtée de déléguer une Commission d'Enquête dans notre région éplorée par la guerre. Elle n'a pas cessé d'envoyer depuis lors plusieurs de ses membres éminents pour connaître, par des contacts plus étroits, la vérité perdue en Occident dans le fouillis de la propagande pernicieuse et de la dénaturation des faits. Elle a ainsi voulu connaître à sa juste valeur, et par ses propres moyens, les dimensions de cette lutte gigantesque qui se mène entre l'homme arabe et les forces de l'impérialisme et du sionisme.

Examinant minutieusement les faits et s'assurant de leur véracité et de leur entière portée, étudiant et analysant à partir des principes du droit international contemporain, la situation que l'impérialisme et le sionisme ont voulu créer dans nos pays, l'Association des Juristes Démocrates a donné son jugement et prononcé son verdict.

Elle se tient à nos côtés :

- pour la cause de la libération de notre peuple et contre l'impérialisme et le sionisme ;
- pour la volonté de ce peuple à s'attacher à la coopération internationale en vue de la paix mondiale ;
- pour la cause du peuple palestinien renvoyé et dispersé de sa terre natale et qui doit revenir dans sa patrie ;
- pour la cause des réfugiés palestiniens, devenus aujourd'hui les valeureux combattants fedayins ;
- pour la cause de la civilisation qui a le plus anciennement enrichi l'humanité par l'apport de sa pensée et de son action, civilisation qui élèvera toujours l'étendard de la science en servant de l'humanité.

Les avocats de la R.A.U. et leur Barreau ne se laisseront jamais de lutter jusqu'à la victoire complète et définitive du droit. Nous nous engageons à défendre avec toutes nos forces les principes de liberté, de socialisme et d'unité qui sont exactement les mots d'ordre adoptés par le peuple arabe pour assurer l'instauration de la juste paix qu'il recherche avec l'ensemble des peuples de l'univers.

# LE BARREAU LA R.A.U. ET LES ORGANISATIONS INTERNATIONALES DE JURISTES

Le Bâtonnier AHMED EL KHAWAGA

Le souci de l'avenir de l'être humain et la sauvegarde des droits de l'homme ont depuis toujours amené le Barreau de notre pays à entretenir et développer des rapports étroits avec les organisations internationales qui s'occupent du droit et de la loi. Par l'entremise de ces organisations, les avocats de la R.A.U. poursuivent la réalisation de leur espoir dans la solidarité internationale pour la libération et l'affranchissement de l'homme et pour affirmer le droit de tous les peuples à l'autodétermination.

Si des difficultés incontestables se dressent sur le chemin du droit au service de la paix et du progrès, si certaines organisations groupant des hommes de loi sur le niveau international jouent de ruse ou de dilatoire, pour fuir la discussion des grands problèmes du monde contemporain, il est pourtant un fait certain, c'est que les avocats de notre pays ont toujours suivi et développé, dans ses conséquences les plus logiques et les plus lointaines, la voie empruntée par leurs aînés et prédécesseurs. Ils lèvent avec loyauté et fidélité l'étendard glorieux de la lutte de libération nationale menée par leur peuple.

Convaincus que le droit trouvera refuge auprès des hommes de loi, même s'ils appartiennent à des pays qui veulent élever l'oppression au rang des principes et qui s'obstinent à maintenir le carcan de l'impérialisme, — les avocats de la R.A.U. n'ont jamais entendu négliger les possibilités qui se présentaient à eux étayer leurs arguments et exposer leurs points de vue à ces organisations, considérant à juste titre que jamais l'idéologie de l'impérialisme et de l'exploitation ne pourra laisser éternellement des empreintes indélébiles dans la pensée et dans le cœur des hommes de loi.

Les problèmes que l'humanité meurtrie eut à affronter d'une manière cruciale après la seconde guerre mondiale, le développement d'ensemble de la science et de la technologie ont marqué de leur sceau la pensée des juristes à travers le monde, les amenant à placer résolument le droit au service de l'homme et de la civilisation humaine contre tous les fléaux engendrant la destruction et la mort.

Véritable chemin de croix jalonné de patience et de combats sans répit que les peuples en voie de développement ont inlassablement suivi et qui a assuré ainsi l'enrichissement de la pensée juridique contemporaine par les problèmes posés sur la légitimité de la résistance sous toutes formes opposée par les peuples à l'impérialisme et à l'exploitation.

La lutte devient plus aigue entre les forces décadentes et les forces montantes, entre celles qui veulent se figer dans le passé et celles qui entrevoient un avenir de paix et de progrès. Cette lutte n'a pas manqué de produire de profondes répercussions au niveau des organisations internationales.

Les matières présentées dans ce numéro spécial de la revue  
AL MOHAMAH (Le Barreau), ont été groupées et mises en  
valeur par.

**Maître YOUSSEF DARWICHE**

Avocat à la Cour et au Conseil d'Etat

et

Secrétaire International

de l'Association Internationale des Juristes Démocrates

\* \* \*

La mise en page et la supervision de ce numéro ont été  
assurées par

**Maître REFAAT MOHAMMAD SOUELAM**

Avocat à la Cour et au Conseil d'Etat

\* \* \*

La revue "Al Mohamamah" adresse aux deux confrères ses plus  
vifs remerciements pour l'excellent travail qu'ils ont fourni,  
pour le rôle qu'ils jouent dans le travail syndical parmi les  
avocats et pour leur contribution à l'oeuvre de notre revue.

## SOMMAIRE

Notre Barreau et les Organisations Juridiques Internationales, par le Bâtonnier Ahmed el Khawaga ... ..	3
"Al Mohamah" et l'Association Internationale des Juristes Démocrates, par Maître Mohammad Fahim Amin, Secrétaire de Rédaction de la Revue et Membre du Conseil de l'Ordre ... ..	5
Histoire de l'A.I.J.D., buts et ses status :	—
— Histoire de l'A.I.J.D. et ses buts, ainsi qu'aux Congrès tenus par elle depuis sa constitution. ... ..	8
— Statuts de l'A.I.J.D. ... ..	14
Réunion du Bureau de l'A.I.J.D. au Caire.	—
— Procès-verbal de la réunion de Bureau de l'A.I.J.D. tenue au Caire du 15 au 18 décembre 1969. ... ..	17
— Allocution du Bâtonnier Ahmed el Khawaga ... ..	29
— Allocution du Docteur Heinrich Toeplitz Président de l'Association des Juristes de la R.D.A. ... ..	32
— Allocution de Maître Shafik Arrashidat, Secrétaire Général de l'Union de Avocats Arabes ... ..	34
— Allocution du délégué du Mouvement National de Libération Palestinien "Fath" ... ..	37
— Allocution de Maître Youssef Darwiche sur le Moyen-Orient ...	38
— Résolutions et Recommandations ... ..	39
Activité de l'A.I.J.D. pour la cause arabe et la libération de la Palestine.	—
— Rapport de l'Association des Juristes Italiens au 2e Congrès pour le Soutien des Peuples Arabes, tenu au Caire du 25 au 28 Janvier 1969 ... ..	58
— Rapport de Maître Youssef Darwiche sur la participation de l'A.I.J.D. au 2e congrès pour le soutien de peuples arabes ...	69
— Communiqués et résolution relatifs au problème du Moyen-Orient ... ..	78
Activité de l'A.I.J.D. au niveau international ... ..	81
Activité culturelle et juridique de l'A.I.J.D. ... ..	101

Chef de Rédaction  
Ahmed el Khawaga

Secrétaire de Rédaction  
Mohammad Fahim Amin

Adresse : Revue "Al Mohamah" Barreau de la R.A.U.

Tél. : 45589-50499.



# AL-MOHAMAH

"LE BARREAU"

## NUMERO SPECIAL SUR

ASSOCIATION INTERNATIONALE DES JURISTES DÉMOCRATES  
INTERNATIONAL ASSOCIATION OF DEMOCRATIC LAWYERS  
МЕЖДУНАРОДНАЯ АССОЦИАЦИЯ ЮРИСТОВ ДЕМОКРАТОВ  
ASOCIACION INTERNACIONAL DE JURISTAS DEMOCRATAS  
國際民主法律家協會

49e Année—No. 10  
Decembre 1969









Bibliotheca Alexandrina



0542523